Süleymaniye Kütüphanesi
Kısım AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni
Eski Kayıt No 404

شهاده و نظائر

404

791

بسم الله الرحمن الرحيم سبحان الله المنزه عن الاشباه والنظاير والحمد لله المتفضل بغفران الكابر والصغاير
ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضماير والله اكبر من ان يضاف اليه سمة حدث او يحاط باشارة مشير او عبارة عابر
ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر والصلوة والسلام على رسوله محمد المنسوب اليه جموع الفضايل والمفاخر المذكور
في كتب الله باشرف الاسماء والالقاب والنعوت الماثر وعلى اله سيما بين الاماثل وصحبه النجوم الزواهر اما بعد فان فنون العربية
على اختلاف انواعها هي اولى فنون ومبدأ الاخبار التي كان في احاديثها سمري وشجوني طالما اسهرت في تتبع شواردها عيوني
واعملت فيها بدني اعمال المجد بابي قلبي وبصري ويدي وظنوني ولم ازل من زمن الطلب اعتني كنهها فقيها وحديثا واسعى في
تحصيل ما تزمنها سعيا حثيثا الى ان وقفت منها على الجم الغفير واحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملا بحيث لم يفتني سوى النزر
اليسير والفت فيها الكتب المطولة والمختصرة وعلقت التعاليق بابين اصول وتذكره واعتنيت باخبار اهلها وتراجمهم واحيا ما درس
من معالمهم وما ردوه او رووه وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والاقوال ضعفه الناس او قووه وما وقع لهم مع نظرائهم
وفي مجالس خلفائهم وامرائهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ومدارسات ومسايرات وفتاوى ومراسلات
ومعاياة ومحاجاة وقواعد ومناظم وضوابط ونقاسيم وفوايد وفرايد وغرايب وشوارد حتى اجتمع عندي من ذلك جمل
ودونتها رزما لا بالغ واقول ورقرجل وكان مما سودت من ذلك كتاب ظريف لم ار اسبق الى مثله وديوان منيف لم يلسج
X ناسج على شكله ضمنته القواعد النحوية ذوات الاشباه والنظاير وخرجت عليها الفروع السايره سير المثل السابر واودعته
ربط والاستثنا آت جلا عديده ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة والالغاز كل فريده ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياج
الى الحاق ولا سود بتسطير جميع ما ارصد له من بياض الاوراق فحبسته بضع عشرة سنة وحرم منه الكاتبون والمطالعون
ثم قدر الله الى اصبت بفقده فانا لله وانا اليه راجعون فاستخرت الله تعالى في اعادة تاليفه ثانيا والعود ان شاء الله تعالى احمد
وعزمت على تجديد طالبا من الله سبحانه المعونه فهو اجل من في المهمات يقصد واعلم ان الحامل لي على تاليف ذلك الكتاب الاول
اني صدت ان اسلك بالعربية سبل الفقه فيما صنعه المتاخرون فيه والقوم مركب الاشباه والنظاير وقد ذكر الامام بدر
الدين الزركشي في اول قواعد ان الفقه انواع احدها معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الاصحاب
تعاليقهم المبسوطه على مختصر المزني الثاني معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ ابي محمد الجويني الثالث بناء
بعضها على بعض لاجتماعها في ماخذ واحد واحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين
ابن القماح وقد يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء وهذا قال الرافعي في مثله وهذه سلسلة طولها الشيخ الرابع
المطارحات وهي مسايل يفرضها يقصد بها سعة الاذهان الخامس المغالطات السادس الممتحنات السابع الالغاز الثامن
الحيل وقد صنف ابو بكر الصيرفي وابن سراقه وابو حاتم القزويني وغيرهم الثاسع معرفة الافراد وهو معرفة ما لكل من الاصحاب
من اوجه العربيه وهذا يعرف من كتب الطبقات العاشر معرفة الضوابط التي تجمع جموعا والقواعد التي ترد اليها اصولا
وفروعا وهذا انفعها واعمها واكملها واتمها وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو
اصول الفقه على الحقيقه انتهى وهذه الاقسام اكثرها اجتمعت في كتاب الاشباه والنظاير للقاضي تاج الدين السبكي
ولم يجمع في كتاب سواه واما قواعد الزركشي فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب الاشباه والنظاير للامام
صدر الدين ابن الوكيل دونهما بكثير وقد بيضت السبكي كتابه تحرير كتاب ابن الوكيل باشارة والده له في ذلك كما ذكره في
خطبته واول من فتح هذا الباب سلطان العلما شيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام في قواعده الكبرى والصغرى والف
الامام جمال الدين الاسنوي كتابا في الاشباه والنظاير لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو خمس كراريس مرتب على
باب وله كتاب اخر في قسم من هذا النوع وهما التمهيد في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الاصولية والكواكب الدرية في
تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية وهذان القسمان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي والف الامام سراج الدين

ابن الملقن كتاب الاشباه والنظاير مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوي ودون ما قبله والف كتاب الاشباه والنظاير
مرتبا على اسلوب اخر يعرف من مراجعته وهذا الكتاب الذي شرعنا في تحريره في العربيه يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي في
الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام وصدره يشبه قواعد الزركشي وحيث ان قواعده مرتبة على حروف المعجم وقد
قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري في كتابه نزهة الالبا في طبقات الادبا علوم الادب ثمانية اللغة
والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر واخبار العرب وانسابهم فاك والحقنا بالعلوم الثمانية علمين
ومعنا بما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس
الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا خفا به لان النحو معقول من منقول كما ان الفقه
معقول من منقول قال الزركشي في اول قواعده كان بعض المشايخ يقول العلوم ثلثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم
لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث انتهى وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة
فنون الاول في القواعد والاصول التي ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه
بالاستقصا والتتبع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت في ضمن كل قاعدة ما لائمة العربية فيها بين مقال وتحرير وتنكيت
وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب وايراد وطرزتها بما عدوه من المشكلات من اعراب الايات القرانيه والاحاديث
النبويه والابيات الشعرية وتراكيب العلما في تصانيفهم المروية وحشوتها بالفوايد ونظمت في سلكها فوايد القلايد
الثاني في الضوابط والاستثنا آت والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه وهذا هو احد
الفروق بين الضابط والقاعدة لان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد وقد تخص القاعدة بالبنا
وذلك اذا كانت امرا كليا منطبقا على جزيئاته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن
لا في الفن الاول وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا الفن وكثير من الفنون بعده لاقتضا الحال ذلك الثالث في بنا المسايل
بعضها على بعض وقد الف فيه قديما تاليفا طيفا سمي بالسلسلة كما سمى الجويني تاليفه في الفقه بذلك والف الزركشي كتابا
باقي الاصول كذلك وسماه سلاسل الذهب الرابع في الجمع والفرق الخامس في الالغاز والاحاجي والمطارحات
والممتحنات وجمعها كلها في فن لانها متقاربة كما اشار اليه الاسنوي في اول الغاز السادس في المناظرات والمجالس
والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات السابع في الافراد والغرايب
وقد افردت كل فن بخطبة ليكون كل فن من السبعة تاليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب الاشباه والنظاير فهو ذلك مؤلفا
تشد اليه الرجال وتتنافس في تحصيله فحول الرجال والى الله سبحانه الضراعة ان يسر لي فيه نية صحيحة وان يمن فيه
بالتوفيق الاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة فهو الذي لا يخيب راجيه ولا ترد داعيه قال ابو القاسم
الزجاجي فاما اليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري سنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الخذري سنا
سعيد بن سلم الباهلي سنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدولي قال دخلت على علي بن ابي طالب رضي الله عنه فرايته مطرقا
مفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان
فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام
كلمة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل
ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشيا ثلاثة ظاهر ومضمر وشي ليس بظاهر ولا مضمر
وانما تفاضل العلما في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشيا وعرضتها عليه فكان من ذلك
حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فظننت لم احسبها منها
فقال بلى هي منها فزدتها فيها قال ابن عساكر في تاريخه كان ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل النحوي المعروف باين المكرى يذكر ان عنده تعليقه

ابى الاسود الدولى التى القاها عليه على بن ابى طالب وكان كثيرا ما يعيدها اصحاب الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابى العباس احمد
بن منصور المالكى وكتبها عنه وسمعها منه فى سنة ست وستين واربع مايه واذا به قد تركب عليها اسنادا لا حقيقه له صورته
قال ابو اسحق ابراهيم بن عقيل حدثنى ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصره حدثنى يحيى بن ابى بكير الكرمانى حدثنى سرايل
عن محمد بن عبيد الله بن ابى رافع عن ابيه حدثنى ابو عبد الله محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عباس بن عزة عن عبيد الله بن رافع ان ابا الاسود
الدولى دخل على على رضى الله عنه وذكر التعليقه فلما وقفت على ذلك بينت لابى العباس احمد بن منصور ان يحيى بن ابى بكير الكرمانى
مات سنة ثمان ومائتين فجعل ابراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابى بكير رجلا واحدا وهذه التى سماها التعليقة فى
اول امالى الزجاجى نحو من عشرة اسطر فجعلها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى

فى القواعد والاصول العامة

وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظائر ولا يحتاج الى افراده بخطبة اكتفا بخطبة الكتاب لقرب العهد

القواعد العليه فى القواعد النحويه

بها وهو سمى بالقواعد العلية فى القواعد النحوية **حرف الهمزة الابتداء** هو انواع فمنه اتباع حركة اخر الكلمة المعربة حركة
اول الكلمة بعدها كقراءة من قرأ الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام واتباع حركة اول الكلمة لحركة
اخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لحركة الدال واتباع حركة الحرف الذى قبل اخر الاسم المعرب لحركة
الاعراب فى الاخر وذلك فى امرئ وابنم فان الراء والنون يتبعان الهمزة والميم فى حركتهما نحو امرئ هلك ما كان ابوك امرأ
سوء لكل امرئ منهم وكذا ابنم ولا ثالث لهما فى اتباع العين اللام واتباع حركة الفا للام وذلك فى امرئ خاصة
فان الميم والفا يتبعان حركة الهمزة والميم فى بعض اللغات فيقال هذا مُرُؤٌ وثُمٌ ورايت مَرْأً وفَمًا ونظرت الى مِرْءٍ وفِمٍ
ولا ثالث لهما واتباع حركة اللام للفاء فى المضاعف من المضارع المجزوم والامر اذا لم يفك الادغام فيهما فى بعض اللغات فيقال
عضّ لم يعضّ بالفتح وفِرّ ولم يفرّ بالكسر ردّ ولم يردّ بالضم واتباع حركة العين للفاء فى الجمع بالالف والتا حيث وجد شرطه
كتمرة وكتمرات بالفتح وسدلة وسدلات بالكسر غرفة وغرفات بالضم واتباع حركة اللام للفا فى البنا على الضم فى منذ فان
الذال ضمت اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون حاجزا قال ابن يعيش ونظيرها فى ذلك بناؤه على الفتح اتباعا لفتحة الباء ولم
يعتد باللام حاجزا لسكونها وقولهم لم يلن ابوان فتح الدال اتباعا لفتحة الياء عند سكون اللام واتباع حركة الفا للعين
فى لغة من قال لُدْن لَدُن قال ابن عيش من قال لُدْ بضم الفا والعين فانه اتبع الضم الضم بعد حذف اللام واتباع حركة الميم
لحركة الخا والتا والعين فى توهم مخ ومتس ومغيره وقال ابن عيش منهم من يقول مُتْن بضم التا اتباعا لضمة الميم
ومنهم من يقول مِتْن بكسر الميم اتباعا لكسرة التا اذا الوزن لحنا بها وكونها غنة فى الخيشوم حاجز غير حصين وقالوا كل فعل
على فَعِل بكسر العين وعينه حرف حلق يجوز فيه كسر الفا اتباعا لكسر العين نحو نعم وبئس ومنه اتباع حركة فا كلمة لحركة
فاء اخرى لكونها قرنت معها وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى او حركتها لحركتها لذلك قال ابن دريد فى الجمهرة تقول
ما رأيت له جرسا اذا افردت فاذا قلت ما سمعت له حسا ولا جرسا كسرت الجيم على الاتباع وقال الفارابى فى ديوان الادب
يقال رجس نجس فاذا افردوا قالوا نجس ومنه اتباع الكلمة فى التنوين لكلمة اخرى منونة صحبتها كقوله تعالى
وجئتك من سبإ بنبإ انا اعتدنا للكافرين سلاسلا واغلالا وسعيرا فى قراءة من نون الجميع وحديث انفق بلالا
ولا تخش من ذى العرش اقلالا ومنه اتباع كلمة لاخرى فى نحو ما استحق الادغام كحديث ايتكن صاحبة الجمل
الادبب ينبحها كلاب الحوأب فك الادبب وقياسه الادتب اتباعا للحوأب ومنه اتباع كلمة فى بدال الواو ونحوها
همزة لهمزة فى اخرى كحديث ارجز ما زودات غير مأجورات والاصل موزورات لانه من الوزر وقال ابو على الفارسى
فى التذكرة لا يصح ان يكون القلب فيه من اجل الاتباع لان الاول ينبغى ان يجب على القياس والاتباع يقع فى الثانى وانما ازورت
على تأجل قالوا فى الغدايا والعشايا لا دلالة فيه لان غدايا فى جمع غدوة مثل حرة وحرابر وكنة وكنائن ومنه
اتباع كلمة فى ابدال واوها ياليا فى اخرى كحديث لا ادرب ولا ثليت والاصل تلوت لانه من التلاوة ومنه اتباع

اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو ءانتم منى فى السماء فانها ترسم بالف واحدة
وتحذف الاخرى كذا فى خط المصحف واختلف فى المحذوفة هل الاولى او عليه الكسائى
لان الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه القرا وثعلب وابن كيسان لان بها حصل
الاستثقال ولانها تسهل والمسهل اولى بالحذف ولان الاولى حرف معنى فهى اولى بالثبوت السابع
اذا وقف على المقصور المنون نحو رايت عصا وقف عليه بالالف قال ابن الخباز وكان فى التقدير
الفان لام الكلمة والالف التى هى بدل من التنوين كما فى رايت زيدا فى الوقف قال وحذف احدى
الالفين لانه لا يمكن اجتماع الفين قال والمحذوفة هى الاولى عند سيبويه والباقية التى هى بدل
من التنوين قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارى يزيل حكم الثابت قال فان كان المقصور غير منون
نحو رايت العصا فالالف هى لام الكلمة اتفاقا وفى شرح الايضاح لابى الحسين بن ابى الربيع اختلف النحويون فى
هذه الالف الموجودة فى الوقف فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية وان التنوين ذهب فى الوقف
فى الاحوال الثلاثة فى الرفع والنصب والجر فرجعت الالف الاصلية لزوال ما ازالها وذهب المازنى الى
انها بدل من التنوين لان قبل التنوين فتحة فى اللفظ فصار عصا فى الاحوال الثلاثة بمنزلة زيد فى قولك رايت زيدا
وذهب ابو على الفارسى الى انها فى الرفع بدل من الالف الاصلية لزوال التنوين وفى النصب بدل من التنوين الثامن
عشر تحيه وتيّيه اذا نسبت اليهما قلت حَوَىٌّ وتَاوَىٌّ بحذف احدى الياين وقلب الاخرى واوا والياء المحذوفة
هى الاولى التى هى عين الكلمة والباقية المنقلبة هى الثانية وهى لام الكلمة جزم به ابو حيان التاسع عشر
باب رمية ينسب اليه رموى كذلك والمحذوف الياء الاولى وهى ياء المدّ المدغمة فى لام الكلمة جزم به
ايضا وكذلك باب مَرْمًى اذا قيل فيه مُرْمُوىٌ المحذوف منه الياء الاولى وهى الزايدة المنقلبة عن واو مفعول
والباقية المنقلبة هى لام الكلمة جزموا به العشرون قال صاحب الترشيح اذا صغرت اسود وعقابا وقضيبا
وحمارا قلت أُسَيِّد وعُقَيِّب وقُضَيِّب وحُمَيِّر بياء شديدة مكسورة فاذا نسبت الى هذا حذفت الياء المتحركة
التى تلى اخر الاسم فقلت اسيدى وقضيبى بياء ساكنة الحادى والعشرون قال ابو حيان اذا صغرت بيطر
ومسيطر ومهيمن اسماء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن بحذف الياء الاولى لانها اولى بالحذف وتثبت ياء التصغير
الثانى والعشرون اذا اجتمعت همزتان متفقتان فى كلمتين نحو جآء اجلهم والبغضآء الى اوليا اولئك جاز
حذف احدهما تخفيفا ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لانها وقعت اخر الكلمة محل التغيير ومنهم من يقول
المحذوف الثانية لان الاستثقال انما جاء عندها حكاه السيد ركن الدين فى شرح الشافية الثالث والعشرون
باب الافعال والاستفعال مما اعتل عينه كاقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام نقلت
حركة الواو فيهما وهى العين الى الفآء فانقلبت الفا لتجانس الفتحة فالتقى الفان فحذف احدهما لالتقاء
الساكنين ثم عوض منها ناء التانيث واختلف النحويون ايهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف
الف افعال واستفعال لانها الزايد ولقربها ولان الاستثقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك وذهب
الاخفش والفرا الى ان المحذوف عين الكلمة الرابع والعشرون باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون
اصلهما مبيوع ومصووَن ففعل بهما ما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو الى الساكن
قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثانى واو مفعول الزايدة فوجب حذف احدهما واختلف فى ايهما
حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف وذهب الاخفش الى
ان المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول الخامس

والعشرون يستحيي ياءين في لغة الحجاز واما تميم فتقول يستحي ياء واحدة قال في التسهيل فيحذفون احدى
الياءين قال ابو حيان اما التي هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة اما حذف لام الكلمة فلان الاطراف محل التغيير فلما
حذفت بقي يستحي كحاله مجزوما فنقل حركة الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء واما حذف عين الكلمة فقبل
نقل حركة الياء التي هي عين الى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي عين والياء التي هي لام فحذف الاول لالتقاء الساكنين
فعلى النقل يكون الاول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يستفل السادس والعشرون من باب صحاري
وعذاري فيه لغات التشديد وهو الاصل والتخفيف هرو بان تنقل الجم مع ثقل التشديد ثم الاولى بالحذف
الياء التي هي بدل من الف المتى لانه قد عهد حذفها ولان الكلمة خماسية والمبدلة من الف التانيث بمنزلة الالف
فهي احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قاله في البسيط السابع والعشرون قراءة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم
بحذف احدى الهمزتين قال ابن جني في المحتسب المحذوف الاولى وهي همزة الاستفهام قال فان قيل فلعل المحذوف
الثانية قيل قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام واما حذف همزة افعل في الماضي فبعيد الثاني والعشرون من
باب جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء اصله جاىء وشاىء لان لام الفعل همزة فمذهب الخليل ان الهمزة
الاولى هي لام الفعل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاك وهار ومذهب سيبويه هي عين الفعل استثقل
اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها فهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على
هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب وآل هذا الى ان المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول الخليل
العين التاسع والعشرون نحو ما زيد زيد اليعملات وبين ذراعي وجبهة الاسد في المحذوف خلاف
قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني وحجة ابن هشام قال ابن النحاس في التعليقة قولهم قطع الله يد
ورجل من قالها اجمعوا على ان هنا مضافا اليه محذوفا من احدهما واختلفوا من ايهما حذف فمذهب
سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر وليس فيه اكثر من الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وسوغه كون الدليل يكون معه على المدلول
عليه ومذهب المبرد ان الحذف من الاول وان رجلا مضاف الى من المذكورة ويد مضافة الى من قالها
اخرة محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر اذ الاصل يد من قالها ورجله وحسن
عنده كون الاول معدوما في اللفظ فلم يستنكره لذلك انتهى الثلاثون نحو زيد وعمرو وقائم
ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو زيد زيد اليعملان ان الحذف من الثاني
قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضائفين لسقي المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما
ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول او وقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان
الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى وقيل ايضا كل من المبتدا والخبر عامل في
الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسئلة الاضافة
قال والخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من الاول في قوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض ومن الثاني في قوله فاني وقيار بها لغريب الحادي والثلاثون ذات
اصلها ذوية تحركت الواو والياء فقلب كل منهما الفا فالتقى الفان فحذف احدهما قال ابن هشام
في تذكرته وينبغي ان ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيبويه والخليل
في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى وقياس قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية
الثاني والثلاثون قولهم لاه ابوك في لله ابوك قال الشلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه مذهبنا

ان المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف لام المعرفة ولام الله الاصلية والمبقاة لام الجر فتحت ردا
الى اصلها كما تفتح مع المضمر له وهذا اولى لان في مذهبهم حذف الجار وابقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى واما فالمحذوف
حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له قال الشلوبين وهذا الذاهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح
بين حرف الجر وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية ورجح مذهبه بان
حرف الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبغي ان يترجح مذهبنا لانه قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو خير عافاك
الله وفي مذهبه ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره وايضا فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم راعيانهم
لا يفعل غيرهم ذلك وجميع العرب يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها الا
من من لغته ان يقول المال لزيد ولعمر وفهذا يؤيد ما ذهبنا اليه انتهى الثالث والثلاثون الآن اصله اوان ثم قلبت
الالف بعد الواو وقلبت الواو الفا وقيل بل حذفت الواو وبقيت الالف بعدها فوقعت بعد الهمزة حكاهما في البسيط
فصل من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اي الحرفين من المضاعف هو الزايد فذهب
الخليل الى ان الزايد هو الاول فاللام الاولى من سلم هي الزايدة وكذلك الزاي الاولى من بلز وذهب يونس فيما ذكره الفا
عنه الى ان الثاني هو الزايد حجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امتهات الزوايد وهي الياء والواو والالف
الا ترى انها تقع زايدة ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضيب فاذا جعلنا الاولى من سلم
وبلز زايدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك في قردد وما اشبهه مما تحرك فيه المضاعف الاول هو الزايد عند
الخليل وحجة يونس ان المثل الثاني يقع موقعا يكثر فيه امتهات الزوايد الا ترى ان الواو والياء يزادان متحركين نحو جهور وعثير
ورابعين نحو كنهور وعفريه فاذا كان الثاني من سلم وبلز زايدا كان واقعا موقع هذين الحرفين قال ابو حيان ولا حجة فيما
استدل به الخليل ويونس لانه ليس فيه اكثر من الثانيين بالتظير واما سيبويه فقد حكم بان الثاني هو الزايد ثم
قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب سيبويه يدل على احتمال الوجهين واختلف في التصحيح فذهب الفارسي الى ان
التصحيح مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبههما في كلامهم قال وذلك ان النون
في افعنلل من الرباعي لم توجد قط الا بين اصلين نحو احرنجم فينبغي ان يكون ما الحق به بين الثلاثي بين اصلين ليتلا يخالف
الملحق والملحق به ولا يمكن ذلك الا بجعل الاول هو الاصل والثاني هو الزايد واذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر
المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب الخليل بدليلين احدهما قول العرب في تصغير صمخ صميخ فحذفوا
الخاء الاولى فثبت انها الزايدة لانه لا يجوز حذف الاصلي وابقاء الزايد والثاني ان العين اذا تضعفت ووصل بينهما
حرف فذلك الحرف لا يكون الا زايدا نحو عثوثل وعنفنفل الا ترى ان الواو والنون الفاصلين بين العينين زايدتان
فاذا ثبت ذلك تبين ان الزايد من الخاءين في صمخ هي الاولى لانها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون اصلا ليكون
في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين الا بحرف زايد واذا ثبت ان الزايد من المثلين في هذين
الموضعين هو الاول حملت سائر المواضع عليهما وذهب ابن خروف والشلوبين الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب
سيبويه وذهب ابن مالك الى التفصيل فحكم بزيادة الثاني والثالث في صمحر ونحوه والثالث والرابع في قمدر ونحوه والثاني
في نحو اقعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لاحد وانما
هو احداث قول ثالث جريا على عادته وفي البسيط اختلف في مغدودن هل الزايد فيه الدال الاولى او الثانية فعلى
الاول يقال في تصغير مغيدن بحذف الواو مع الدال لان الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني مغيدن بقلبها ياء لانها
رابعة فلا تحذف تنبيه باب اقعنسس قال ابن مالك ثاني المثلين فيه اولى بالزيادة لوقوعه موقع الف احرنجم
قال ابو حيان جهة الاولوية انه لما الحق احرنجم باحرنجم واحرنجم باب الثلاثة لم يأتوا بالزايد الذي للالحاق

الا اخيرا وهي الالف وكذلك ما جئ به للالحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لها في اقعنسس انما هي
السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزايدة ليجري باب التلاتي في الالحاق مجرى واحد الا ترى انهما مشتقتان من
والقعس فلذلك كان الاولى ان تكون السين الثانية هي الزايد ومن ذلك ايضا قال ابو حيان سألني شيخنا بهاء الدين النحاس
عن قولهم هاذان بالتشديد يا النون المزيدة قلت له الاولى ان قال الفارسي في التذكرة هي الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية وتوابعها
ولا يفصل بينهما قلت له يكثر العمل في ذلك لانا نكون زدنا نونا متحركة ثم اسكنا الاولى وادغمنا او زدنا هاسكتة ثم اسكنا الاولى
وادغمنا فحركت لاجل الادغام بالكسر على اصل التقاء الساكنين وعلى ما ذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا فقط فهذا اولى
عندي لقلة العمل ثم ظهر لي تقويته ايضا بان الالف والنون ليستا متلازمتين فيكون الفصل بينهما الا تري الى انفكاكها منها بالحذف
والاضافة وقصير الصلة انتهى وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك قول زهير
ارا في اذا ما بت بت على هوى • ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا • وقول الاخر فرأيت ما فيه ثم رزيته قال النحاوي في شرح المفصل
احد الحرفين فيهما زايدا الفا او ثم قال وزيادة الفا قد وقعت كثيرا ولم يقع زيادة ثم الا نادرا فالقضاء بزيادة الفا اولى وقال
صاحب البسيط زاد الفا مع ثم وقيل ثم هي الزايدة دون الفا لحرمة التصدر فصل ويناظر ما نحن فيه مسئلة قال الشيخ بهاء الدين
ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان ما فيه تاء التانيث يكون في الوصل تاء وفي الوقف هاء على اللغة الفصحى واختلفوا
ايهما بدل من الاخرى فذهب البصريون الى ان التاء هي الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس ذلك واستدل
البصريون بان بعض العرب يقر التاء في الوصل والوقف كقوله الله نجاك مكفي مسلمت ولا كذلك الهاء فعلمنا ان التاء هي الاصل
وان الهاء بدل منها وبان لنا موضعا فثبتت فيه التاء للتانيث بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع قد
ثبتت الهاء فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل اولى لما مر وذى قولهم اليه من تكثير الاصول واستدلوا ايضا بان التاء تثبت
في الوصل الذي ليس بمحل التغيير والهاء انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير فالمصير الى ان ما جاء في محل التغيير هو البدل
اولى من المصير الى ان البدل ما ليس في محل التغيير اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول هذا زيد ورجل منطلقين فتغلب
منطلقين على الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الاندلسي في شرح المفصل اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وذلك
استدلال على انه الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي
العدد اذا اجتمع طالبان رووي الاول فيه فروع منها اذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للاول منهما اذا
لم يتقدم منها شئ ومنها ان العرب راعت التقديم في قولهم عندي ثلثة ذكور من البط وعندي ثلاث من البط ذكور
فاتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط ومنها قال الكوفيون اذا تنازع عاملان
فالاولى اعمال الاول جريا على هذه القاعدة اذا امكن ان يكون حرف موجود في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا
او منقلبا عنه اولى ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجزولية وبنى عليها ان الواو والالف واليا في الاسماء
الستة لامات للكلمة لا زايدة للاشباع اذا اجتمع الواو واليا غلبت اليا نحو طوبى طيا والاصل طويا ذكره
ابن الدهان في الغرة اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قمنا واذا اجتمع مخاطب وغايب غلب المخاطب
نحو قمتما اذا اتصل الفعل بفاعله اشبها حينئذ الحرف فلذلك لم يستحقا الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات
قال ووجه شبه الفعل وفاعله بالحرف انهما جزءا الفعل عند ابي الحسن في نحو قولنا ان تقم اقم وايضا فان الفعل
بفاعله قد الغيا كما يلغى الحرف وذلك نحو زيد ظننت قايم اذا دارا لامرين الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى ومن ثمه
رجح ابو حيان وغيره قول البصريين ان اللام في نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا لام التعليل بجهة المجاز لا لام
اخرى تسمى لام الصيرورة او لام العاقبة لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحد كان المجاز اولى لان الوضع يؤول
فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك وقال ابن فلاح في المغني اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة

ان ما فيه تا التانيث الوصل تاء وفي الوقف

في الحال مجاز في الاستقبال قال والثاني ارجح لانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى على المختار وقال ابن القواس في
شرح الدرة الكلمة تطلق مجازا على الجمل المركبة فان قيل هلا كان اطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة اجيب بانه اذا امكن
الحمل على المجاز كان اولى اذا دارا لامرين الترادف والحذف لعلة فادعاء الترادف اولى لان باب الترادف اكثر من باب
الحذف لعلة مثاله قولهم سبط وسبطر ودمث ودمثر وهندي وهندكي فهذه الالفاظ بمعنى واحد وتعارض
امران احدهما ان يكونا اصليين ويصير هذا من الترادف والآخر ان تقول حذفت الراء من سبطر ودمثر شذوذا
اذ لا يمكن ان يدعى ان الراء زايدة لانها ليست من حروف الزيادة فكان ادعاء الاصالة في كل من الكلمتين اولى من ادعاء
ان اصلهما واحد وانه حذفت لام الكلمة شذوذا وانهما لفظ واحد اذا دارا لاختلال بين ان يكون في اللفظ او
في المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم حرمة اذ اللفظ خدم المعنى وانما اتى باللفظ من اجله ذكر ابن الصايغ
في تذكرته وبنى عليه ترجيح زيادة كان في قوله وجيران لنا كانوا كرام على القول بانها تامة لان المعنى حينئذ وجدوا
في ما مضى وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذ حشوا لا معنى لها اذا نقل الفعل الى الاسم لزمته احكام الاسماء ذكر
هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل ومن ثمه قطعت همزة اصبت اسما للفلاة واصله فعل امر اذا وقع ابن يعلين
فله خصايص احدها انه يحذف النون من الاول لان العلم مع ابن كثيرا واحد نحو جاءني زيد بن عمرو قال ابن يعيش وسواء
في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله ما زلت أغلق ابوابا وافتحها حتى اتيت اباعمرو بن عمار قال فحذف النون من
ابي عمرو بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار الثاني بجواز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال رأيت زيد بن عمرو من
زيد بن عمرو لانهما صارا بمنزلة واحد ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع بشئ من التوابع اصلا
الثالث اذا نودي نحو يا زيد بن عمرو كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان احدهما الضم
على الاصل والثاني الاتباع ففتح الدال من زيد اتباعا لفتحة النون قال ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان
تتبع الموصوف في الاعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك انهما جعلا لكثرة الاستعمال كالاسم
الواحد ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الاول ويبتدأ بالثاني فيقال ابن فلان الرابع تحذف الف ابن في الخط لكثرة
الاستعمال ولانه لا ينوى فصله مما قبله اسبق الافعال قال ابن الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو اعلم ان
اسبق الافعال في التقدم الفعل المستقبل لان الشئ لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم صير في الحال ثم صير ماضيا فيخبر عنه
بالمضي فاسبق الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي فان قيل هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به
عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه انه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به انه ماض فالجواب قالوا لما
ضارع الفعل المستقبل الاسماء بوقوعه موقعها وبسايرا الوجوه المضارعة المشهورة قوى فاعرب وجعل بلفظ واحد
يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء حين ضارعها والماضي لم يضارع الاسماء فكون له قوتها فبقي على حاله الاستغناء
هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ من ذلك استغنوا هم عن تثنية سواء بتثنية سيان
لم يقولوا سواءان وبتثنية ضبع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا
ضبعانان وقال ابو حيان العرب يستغني ببعض الالفاظ عن بعض الا ترى استغناءهم بترك وتارك عن وذر وواذر
بقولهم رجل آلى عن اعجز وامرأة عجزاء عن الياء في شهر اللغات وقد عقد ابن جني في الخصايص بابا في الاستغناء بالشئ
عن الشئ قال فيه قال سيبويه اعلم ان العرب قد تستغني بالشئ عن الشئ حتى يصير المستغنى عنه مسقطا في كلامهم البتة فمن ذلك
استغناؤهم بترك عن وذر وودع وبلحته عن ملحة وعليها كسرت ملاحم وبشبة عن مشبه وعليه جاء مشابه
وبليلة عن ليلاة وعليها جاءت ليالي على ان ابن الاعرابي قد انشد في كل يوم تما وكل ليلاه وهذا شاذ لا يسمع
الا من هذه الجهة وكذلك استغنوا بائتوني عن ان يأتوا به والعين في موضعها فالزموه القلب والابدال

كما العين وهو ما كثر بجعل الفعل المستقبل بلفظ واحد

فلم يقولوا انوق الا في شيء شاذ حكاه الفراء وكذلك استغنوا بقسي عن قوس فلم يأت الا مقلوبا ومن ذلك استغنوا بهم لجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم ارجل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك اذان جمع اذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك شسوع لم يأتوا فيه بجمع القلة وكذلك ايام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة وكذلك استغنوا وهم بقولهم ما اجود جوابه عن هو افعل منه في الجواب واستغنوا وهم باشتد واقفر عن قولهم فقر وشد وعليه جاء فقير ومن ذلك استغنوا وهم عن الاصل مجردا من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدوح صالح من اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل منه حش ب عارية من الواو الزايدة ومثله كوكب لم يستعمل منه ككب ومنه قولهم دردري لانا لا نعرف د ر د ر ومثله كثير في ذوات الاربعة وهو في الخمسة اكثر منه في الاربعة من الاربعة فلنقس وضرنفز وسمدح وعبثل وسرومط وحجنبا ونحنب ونسقب وهرشف ومن ذوات الخمسة جعفليق وحنبريت ودردبيس وعضرفوط وقرطبوس وترعلانة وفجليس ومن ذلك استغنوا وهم بواحد عن اثن وباثنين عن واحدين ولبسة عن اثنين وبعشرة عن خمستين وبعشرين عن عشرتين وساجري هذا المجري واجاز ابو الحسن اظننت زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمن وقال استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عاقلا انتهى كلام ابن جني وقال الزمخشري في الاجاجي سراديق وحمام وبوان في الاسماء وسبحل وسبطر في الصفات لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهي مذكرات وانما صح جمعها على ذلك استغنوا به عن التكسير كما استغنوا باشياء عن اشياء من ذلك استغنوا بإليه عن حتاه وبمثله عن كه وقال سيبويه وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء وذكر سيات وشيات ومن عكر ذلك استغنوا وهم بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتاء وقال الشلوبين استغنوا عن تثنية اجمع واكتع وابصع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرئ بقولهم قوم وقال ايضا كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم بغيره مما هو في معناه على عادتهم من انهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسماء ليس اصلا كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتيا واستغنوا بذلك عن اللويتيا في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الاسماء المبهمة وقال ابو حيان استغنوا بتصغير عشي عن تصغير قصر بمعناه وبقولهم في جمع صبي وغلام صبية وغلمة عن اصبية واغلمة وبقولهم في صغير وصبيح وسمين صغار وصباح وسمان عن صفراء وصبحاء وسمناء وبقولهم في نحو ولي وغني اولياء واغنياء عن فعلاء وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكم وحفيظ قال ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء خلافا لقول ابن مالك في التسهيل انهما جمع حكم وحفيظ على وجه الندور قال وكذا قولهم برزة عندي انه من باب الاستغناء عن جمع برخم بارا ذ قد سمع بارو برزة والين جمعا لبرندور اخلافا لما في التسهيل وباب الاستغناء في الجموع اكثر من ان يحصى وقال ابن يعيش العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر وفي البسيط باب افعل فعلاء وفعلان فعلى لا تلحقه تاء التانيث استغناء بفعلاء وفعلى عن التانيث بها وقال قد يكون لجمع المفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى بجمع المقدر عن جمع الملفوظ به كما استغنى بمصدر بعض الافعال عن مصدر بعضها نحو انا اودعه تركا ومطاوع بعض الافعال عن مطاوع بعض نحو انخته فبرك ولم يقولوا فاخ ومن ماجاء من الجمع لمفرد مقدر باطل واباطيل وقياس مفرده إبطال او إبطيل وعروض واعاريض قيل مفرده اعريض وحديث واحاديث وقطيع واقاطيع الاسم اصل للفعل والحرف قال الشلوبين ولذلك جعل فيه التنوين دونهما اليدل على انه اصل وانهما فرعان قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف نوعان لان الكلام المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل على ذلك اصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه وايضا فان

الاسم يخبر به وعنه والفعل لا يكون الا مخبرا به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام دونهما انتهى وقال الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو باب القول في الاسم والحرف ايهما اسبق في الرتبة والتقديم قال البصريون والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف تابعة للاسماء وذلك ان الافعال احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء فالاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله واما الحروف فانما تدخل على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره وقد دللنا على ان الاسماء سابقة للاعراب والاعراب دخل عليها والحروف عوامل في الاسماء والافعال مؤثرة فيها المعاني والاعراب فقد وجب ان يكون بعدها انه سؤال يلزم الفاعلين بهذه الصفة يقال لهم قد اجمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل قبل فعله وكما ان الحدث سابق لحدثه واسم مقرون ان الحروف عوامل في الاسماء والافعال فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم لكم على اوضاعكم ومعانيكم للجواب ان يقال هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحديث والحدث ولا العلة والمعلول وذلك انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا ما من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم فنقول ان الضارب سابق للضرب الذي اوقعه بالمضروب ولا يجب من ذلك ان يكون المضروب اكبر هنا من الضارب ونقول ايضا ان النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان يكون سابقا للخشب الذي نجر منه الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الاسماء والافعال وان لم تكن اجساما فتقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء والافعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال نفسها وهذا بين واضح انتهى الاسم اخف من الصفة وذلك ان الصفة تثقل بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وتحمل الضمير وفرع على ذلك فروع منها ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة وصعبات وجذلة وجذلات وعيشة رغد وعيشات رغدات وطريق نهج اي واضح وطرق نهجات وتحرك في الاسم كفنية وجفنات وهند وهندات وسلة وسلات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى وشذ تحريك الصفة في قولهم شاة لجبة وشياه لجبات اي قليلات الالبان وقال ابو علي من العرب من يحرك لجبة في الافراد فجاء بالجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله ابت ذكر من عودن احشاء قلبه خفوقا ورصات اهوى في المفاصل قال في البسيط وانما فضل ذلك وقاية الاسم والصفة وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة قال وبيان ثقل الصفة من اوجه احدها انها تنا سب الفعل في الاشتقاق الثاني انها تناسبه في تحمل الضمير الثالث انها تناسبه في العمل الرابع انها تفتقر الى موصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادتها على الثقيل وقال ابن يعيش في شرح المفصل الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير ماخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان ماخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر واصفر وما اشبههما من صفات الحلية وصعب ومعزى ونحوهما من صفات النسبة قال والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين احدهما الذات والآخر السواد الا ان دلالتها على الذات دلالة تضمن ودلالتها على السواد من جهة انه مشتق من لفظ فهو من خارج وغير الصفة لا يدل الا على شيء واحد وهو ذات المسمى الاشتقاق بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في الزهر فتذكر هنا فوايده متعلقة بالنحو الاولى مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون ان المصدر مشتق من الفعل قال ابو البقاء في التبيين ولما كان الخلاف واقعا في اشتقاق احدهما من الآخر لزم في ذلك بيان شيئين احدهما حد الاشتقاق والثاني ان المشتق مع على المشتق منه اما الحد فاقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه الاصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والاصل واما الفرع والاصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الاتية الفقهية فالاصل ههنا يراد به حروف الموضوعة

على المعنى وضعًا اوّليًا والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زايد على الاصل والمثال في ذلك
الضرب مثلًا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربًا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب و
يضرب وضارب ومضروب فيها حروف الاصل وهي الضاد والرآء والباء وزيادات لفظية لزم من مجموعها
الدلالة على معنى الضرب ومعنًى آخر وقال الرّملكاني في شرح المفصل باخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في ان المصدر
مشتق من الفعل او عكسه الخلاف في حد الاشتقاق فقال قوم هو عبارة عن الاتيان بالفاظ يجمعها اصل واحد مع
زيادة احدهما على الآخر في المعنى نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم وقوله عليه السلام ذوا الوجهين لا يكون عند
الله وجيهًا واما قوله تعالى وحنى الجنتين دان فشبه المشتق وليس به لان الجنا ليس من معنى الاجتنان وقال بعضهم الاشتقاق
ان تجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما اما المشاركة في المعنى فلانهم لا يجعلون
الوجد والموجدة والوجد من باب الاشتقاق واما المشاركة في الحروف الاصول فلانهم لا يقولون ان الكاذب والماءين
من اصل واحد واما التغيير من وجه فلا بد منه والا لكان هو اياه ثم ان التغيير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان
وقد يكون بتغيير حركة ولا بد من زيادة احدهما على الاخر في المعنى والا لزم ان تكون المصادر التي هي من اصل واحد بعضها
مشتق من بعض نحو كل بصري كلولا وكلة وحسبت الحساب حسبًا وحسبانًا وقدرت الشيء من التقدير قدرًا او قدرًا وقدرت
على الشيء بمعنى قويت عليه قدرة وقدرانًا ومقدرة ومقدرة ونحوه هذا ونحوه متحد الاصل مع انه لا ينبغي ان يقال
احدها مشتق من الآخر على ان ذلك يجب لفظيّ آيل الى مجرد اصلاح واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول
ومعناه الاصلي وزاد معنى من غير جنس معناه قال وانما قلت من غير جنس معناه ليخرج التثنية والجمع ويدخل
المصغر والمنسوب فنسبة المشتق اليه المشتق منه نسبته الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا
ان سلمه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر في معناه وزيادته عليه بالدلالة على
الزمان المخصوص الثالثة قال ابو البقا في التبيين الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر طرق منها وجود حد الاشتقاق
في الفعل وذلك ان الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعًا على المصدر كلفظة ضارب ومضروب
وبحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك ان
المصدر له معنًى واحدٌ وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص
فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما يدل عليه المفرد ولا تركيب الا بعد الافراد كما انه لا دلالة على الحدث و
الزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة فانها كالمادة المجردة
عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا صيغ منها جام او مرآة او قارورة كانت تلك الصورة مادة
مخصوصة فهي فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث وحده فهذا يتحقق
كون الفعل فرعًا لهذا الاصل طريقة اخرى وهي ان نقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زايدة على حروف المصدر
تدل تلك الزيادة على معانٍ زايدة على معنى المصدر فكان مشتقًا من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما و
معلوم ان ما لا زيادة اصل لما فيه الزيادة طريقة اخرى وهي ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لادى ذلك الى
نقض المعاني الاول وذلك يخل بالاصول بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زايدة ومعانٍ زايدة وهي دلالة
على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغايب والمصدر يذهب ذلك كله الا
الدلالة على الحدث وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغي ان يفيد تشييد الاصول وتوسعة
المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل قال واحتج الآخرون بوجهين احدهما ان المصدر يعتل لاعتلال
الفعل والاعتلال حكم تسبقه علته فاذا كان الاعتلال في الفعل اولًا وجب ان يكون اصلًا ومثال ذلك قولك صام

صيامًا وقام قيامًا فالواو في قام اصل اعتلت في الفعل فاعتلت في القيام وانت لا تقول اعتل قام لاعتلال
القيام والثاني ان الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضربًا فضربًا منصوب بضربت والعامل مؤثر في المعمول
والمؤثر اقوى من المؤثر فيه والقوة تجعل القوي اصلًا لغيره قال والجواب عن الاول انه غير لازم على قولهم وذلك ان
الاعتلال شيء يوجبه التصريف وثقل الحروف وباب ذلك الافعال لان صيغها تخلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم
فابدلت الواوا لفًا لتحركها فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قايمة في المصدر وهو الثقل
واما الوجه الثاني وهو في غاية السقوط وبيانه من ثلاثة اوجه احدها ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ
والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقًا والثاني ان المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك يعجبني
ضرب زيد عمرًا ولا يدل ذلك على انها اصل والثالث ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها
مشتقة اصلًا فضلًا عن ان يكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى الثالثة قال السهيلي فاين اشتقاق الفعل من
المصدر ان المصدر اسم كساير الاسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك اعجبني خروج زيد فاذا ذكر اسم المصدر واشير
عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مجرورًا بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا اردوا ان يخبروا عن الاسم
الفاعل للمصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعًا مبتدأ به
فلم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفًا يدل على انه مخبر عنه كما تدل الحروف على معانٍ في الاسماء وهذا لو فعلوه لكان الحرف
حاجزًا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان
يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة عنه
دالًا على معنًى في غيره ويكون متصلًا اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على
الحدث بالتضمن ويدل على الاسم مخبرًا عنه لا مضافًا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة اضافة
الحرف لان المضاف هو الشيء بعينه والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه
مخبرًا عنه فان قلت كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث قلت انما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه بالمطابقة
هو الضرب والفعل الضرب ومن ثمه وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ
يدل على معنًى في غيره ومن ثمه وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان يبنى كالحرف وان كون عاملًا في الاسم كالحرف وانما
اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف بني ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في
الاسم وهو كون الاسم مخبرًا عنه وجب ان لا يخلوا عن ذلك الاسم مضمرًا او مظهرًا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا
تذكر الفاعل مضمرًا ولا مظهرًا والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعن كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى واشتقاق
الفعل من المصدر وهو كونه دالًا على معنًى في الاسم فلا يحتاج في الافعال الثلاثة الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة
هي لفظ الماضي لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على اختلاف احوال المحدث فتختلف صيغة الفعل
الا ترى كيف لم تختلف صيغته بعدما الظرفية نحو لا افعله ما لاح برق وما طار طاير لانهم يريدون الحدث مخبرًا
عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمن ولا حال من احوال الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة وهي اخف ابنية
الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو سواء على اقمت ام قعدت لانه اريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد
بوقت ولا حال فكذلك لم يحتج الا الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي فالحدث اذن على ثلاثة اضرب ضرب
تحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرًا عنه
وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير
تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا يختلف ابنيته وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن فاعله بل يحتاج الى

ذكره خاصته على الاطلاق مضافًا الى ما بعده نحو سبحان الله فانه ينبئ عن العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره
مجردًا من التقييدات بالزمان او بالاحوال وكذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك و
ويله ووبخه وهما مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما بزمن و
نصبهما كنصبه لانه مقصود اليه ومما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر زيدًا ضربته في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من
النحويين وكذلك زيدًا ضرب بلا ضمير لا يجعله معمولًا مقدمًا لان المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوي ولكن لا يبعد عندي
قول النحويين انه مفعول مقدم وان كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف لانه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه فلا
ينبغي للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في قولك ضرب زيدًا فد اخذ معموله وهو الفاعل فتقدمه
عليه ومن اجله صيغ واما المفعول فلم يبالوا به اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل الا ترى انه يحذف والفاعل
لا يحذف فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه واما زيدًا ضربته فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ
انتهى كلام السهيلي قال ابن القيم في بدايع الفوايد وهذا الفصل من اعجب كلام ولا اعرف احدًا من النحويين
سبقه اليه ● الرابعة قال ابن يعيش في شرح المفصل قد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبناؤهما
مختلف ليحتص احدهما بالبنائين شيئًا دون شيء للفرق الا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل
من الأناسي والاصل واحد وهو دل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ومثله
بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء تحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز
فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسماك والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعايق و
السامك وان كانت بمعناها للفرق الخامسة قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل ان
الاشتقاق يكون لمعنى آخر اخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف
لانه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظًا فتعدل عنه الى
لفظ آخر فيكون المسموع لفظًا والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سببًا في منع الصرف لانه فرع
على المعدول عنه انتهى وقال الرماني العدل ضرب من الاشتقاق الا انه مضمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه و
لذلك ثقل المعدول لانه مضمن ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه حكاه في البسيط السادسة قال في
البسيط اختلف في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزايد و
انما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف وذهب قوم الى انها توزن و
لا يخفى بعد لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزايد ولا يتحقق ذلك في الاعجمية السابعة اختلف هل يقدح
الاشتقاق في كون العلم مرتجلًا فقيل لا فان عطفان من العطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان لهما افعال
وانما الذي يقدح فيه ان يكون موضوعًا المسمى ثم نقل الى غيره قال صاحب البسيط والتحقيق ان الاشتقاق
يقدح في الارتجال لانه حال الاشتقاق لابد وان يكون اشتقاقه لمعنى فاذا سمي به كان منقولًا من ذلك اللفظ المشتق لذلك
المعنى فلا يكون مرتجلًا الثامنة قال ابن جني في الخاطريات لانه ينبغي حقه اي انتقصه اياه يجوز ان يكون من قولهم ليت لي
كذا وذلك ان المتمنى للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قيل وما في ذلك من
الانكار قد قالوا نعم له بكذا اي قال نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل وسألتك حاجة فلويت لي اي قلت لي لولا
ولا ليت لي اي قلت لي لا او قالوا صهصهت بالرجل اي قلت له صه صه ودعدعت الغنم اي قلت لها داع داع وهيهت
وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهي في حكم الحروف فكذلك يكون لانه اي انتقصه من قولهم ليت
اذا تمنيت وذلك دليل النقص فان قيل فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لانه يليته معنى التمني كما ان في ليت معنى الرد وفي

لوليت معنى التعذر وفي نعمت معنى الاجابة قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه الا ترى هم سموا الخرقة
التي يشتريها النايحة الميلاءة وذلك لانها لا قالوا ان يشتريها ميلاءة على هذا مفعلة من الوت وحده لفظًا وان كان
المراد بها انها لا تالوان يشتريها وسموا الخمر النالة وذلك انه لا ينال من حله فهذه فعله من نال وهو بعض لا ينال وجاز
الاشتقاق من الحروف لانها ضارعت اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوايل كذلك الاصل
مطابقة المعنى للفظ ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل به في التعجب امر كلفظه واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر و
اجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن متروكًا هنا قال ابن النحاس في التعليقة والكوفيين ان يقولوا
لم يترك هذا الاصل في موضع الا لحامل فالذي حملهم على تركه هنا ويجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج في فهم معناه
الى اعمال فكر كان ابلغ واكد مما اذا لم يكن كذلك لان النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى الى فكر وتعب فيكون به اكثر كلفًا وضنة مما اذا
لم تتعب في تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل بانتفائها فخالفنا لذلك وقد ورد
الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى فليمدد له الرحمن مدًا وجاء عكس ذلك انتهى ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام
بمعنى التسوية في سواء علي اقمت ام قعدت ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في اللهم اغفر لنا ايتها العصابة الاصل ان يكون الامر
كله باللام من حيث كان معنى من المعاني والمعاني انما الموضوع لها الحروف فجاء الامر بما عدا المخاطب لازم اللام على الاصل
واستغني في فعل المخاطب عنها لحذف هي وحرف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد وقد يؤتى بها على الاصل كقوله تعالى
فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأها بالتاء الفوقية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم واتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس
في التعليقه الاصل في الافعال التصرف ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضماير المختلفة
بها ذكر ابو البقاء في التبيين قال وقد استثنى منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جايز
اصلاح اللفظ عقد له ابن جني بابًا في الخصايص قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني ازمة وعليها ادلة والها
موصلة وعلى المراد بها محصلة غنيت بها واولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها واصلاحها فمن ذلك قولهم اما زيد منطلق
الا ترى ان تحرير هذا القول اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى انك كأنك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق فتجد الفاء في
جواب الشرط في صدر الجزئين مقدمة عليها وانت في قولك اما زيد فمنطلق انما تجد الفاء واسطة بين الجزئين ولا تقول
اما زيد منطلق كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه
ان هذه الفاء وان كانت جوابًا ولم تكن عاطفة فانما هي على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق
كما يقولون مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم انما
قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها احرف تأدى
على صورة العاطفة ففالوا اما زيد فمنطلق كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو ما مر زيد فعمرو ومثله امتناعهم
ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس اي مع طلوع الشمس فينصبون على انه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدًا
اي مع زيد قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في الموضع الذي لو استعملت
فيه عاطفة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اي وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز فلا ترى الى اجرائهم الواو وغير
عاطفة في هذا مجرى العاطفة كذلك ايضا تجري الفاء غير العاطفة في نحو اما زيد فمنطلق مجرى العاطفة فلا يؤتى
بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم في جمع تمر وبسر ونحو ذلك تمرات وبسرات
وكرهوا اقرار التاء تتاكر لاجتماع علامتي تانيث في لفظ اسم واحد يحذفت وهي في النية مراده البتة لا لشيء الا
لاصلاح اللفظ لانها في المعنى مقدرة منوية الا ترى اذا قلت تمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها تمرة وهذا
واضح فالعناية اذن في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها ومن ذلك قولهم ان

زيدًا لقائم فهذه لام الابتداء وموضعها اوّل الجملة وصدرها لا آخرها وبحقّ هاء تقديرها اول لان زيدًا منطلق فاكره ثلاثة احرف بمعنًى واحدٍ وهو التوكيد اخرت اللام الى الخبر فصار ان زيدًا المنطلق وانما اخرت اللام ولم توخر أن لاوجهٍ منها ان اللام لو قدمت وتأخرت ان لم يجز ان تنصب اسمها الذى من عادتها نصبه ومنها انه لو نا خرت ونصب لأدّى الى عمل ان فيما قبلها وان لا تعمل الا فيما بعدها ومن اصلاح اللفظ قولهم كان زيدًا عمرو واصل الكلام زيد كعمرو ثم اراد توكيد الخبر فزاد واو افية ان فقالوا ان زيدًا كعمرو ثم انهم بالغوا فى توكيد الشبه فقدّموا حرفه الى اوّل الكلام عناية بدوا علما ان عهد الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهى جارة لم يجز ان تباشر ان لانها تقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا كان زيدًا عمرو ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلها خبر عنها الا انك لو رمت تقديمهما الى المكان المقدّر لهما لم يجز لفتح الابتداء بالنكرة فى الواجب فلما جاز ذلك فى اللفظ آخروا المبتداء وقدموا الخبر فكان ذلك سهلًا عليهم ومصلحًا ما فسد عندهم وانما كان تاخيره مستحسنًا من قبل انه لما تاخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك صلح به اللفظ وان كنا قد احظنا علمًا بانه فى المعنى مبتدأ فاما من رفع الاسم فى نحو هذا بالطرف فقد كفى مؤونة هذا الاعتذار لانه ليس مبتدأ عنده ومن ذلك امتناعهم من الالحاق بالالف الا ان تقع آخرًا نحو ارطى ومعزى وحبنطى وسربذى وذلك انها اذا وقعت طرفًا ووقعت موقع حرف متحرك فدل ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت حشوًا ووقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك الحاقها بما هى على ست متحركه الا ترى انك لو الحقت بها ثانية نعلت خاء تمرملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهى ساكنة فاحتاطوا اللفظ بان قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوى لها وادل على شدة تمكنها وليعلم بثبوتها ايضًا وكون ما هى فيه على وزن اصل من الاصول انها للالحاق به وليست كذلك الف قعثرى وضبغطرى لانها وان كانت طرفًا ومتوتة فان المثال الذى هى فيه لا مصعد للاصول اليه فلحق هنا به لانه اصل لنا سداسيًا فانما الف قعثرى قسم من الالفات الزوائد فى اواخر الكلم ثالث لالف التانيث ولا للالحاق ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة فى اخر بنات الخمسة كما زادوا فى اخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة فيه الالف استخفافًا لها ورغبة فيها هناك دون احتيالها الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لا ينتهى الى آخرها الا وقد ملّت فلما تحملوا الزيادة فى اخرها طلبوا اخف الثلاث وهى الالف فخصّوها بها وجعلوا الواو والياء حشوًا فى نحو عضرفوط وجعفليق لانهم لو جاء بهما طرفًا وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفة فى بحثهما وكدت فى احتمال النطق بهما كل ذلك لاصلاح اللفظ ومن ذلك باب الادغام فى المتقاربين نحو ودّ وقد ومن الناس من يقول ومنه جميع باب التقريب نحو اصطبر وازدان وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها الضمير المرفوع نحو ضربت وضربن وضربنا وذلك انهم اجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكره اجتماع الحركات التى لا توجد فى الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير اللام اصلاحًا للفظ ومن ذلك انهم اراد وا ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز ان يجروها عليها لكونها نكرة فاصلحوا اللفظ بادخال الذى ليباشر لفظ حرف التعريف المعرفه فقالوا مررت بزيدٍ الذى قام اخوه وطريق اصلاح اللفظ كثير واسع وذكر ابن يعيش فى قولهم سواء على امتمام وقعت ان سواء مبتداء والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة قال فكانهم اراد وا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه وقال ابن يعيش اعلم ان قولهم آفاير الزيدان انما افاد نظرًا الى المعنى اذ المعنى ايقوم الزيدان فتم الكلام لانه فعل وفاعل وقايم ههنا سم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تامًا من جهة المعنى اراد وا اصلاح اللفظ فقالوا قايم مبتداء والزيدان ترتفع به وقد سدّ مسدّ الخبر من حيث ان الكلام تم به ولم يكن ثمّ خبر محذوف قال واما قولهم ضربى زيدًا قايمًا

فهو كلام تام باعتبار المعنى الا انه لا بدّ من النظر للفظ واصلاحه لكون المبتداء فيه بلا خبر وذلك ضربى مبتدأ وهو مصدر مضاف للفاعل وزيدًا مفعول به وقايمًا حال وقد سدّ مسدّ خبر المبتداء ولا يصح ان يكون خبرًا فيرفع لان الخبر اذا كان مفردًا يكون هو الاوّل والمصدر الذى هو الضرب ليس القايم ولا يصح ان يكون حالًا من زيد لانه لو كان حالًا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربى لان العامل فى الحال هو الحامل فى ذى الحال ولو كان المصدر عاملًا فيه لكان من صلته واذا كان من صلته لم يصح ان يسد مسدّ الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلًا مقدرًا فيه ضمير فاعل يعود الى زيدٍ والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربى زيدًا اذا كان قايمًا فاذا هى الخبر وقال ابن يعيش ايضًا اذا قلت ما انا فى الا زيدا الا عمرو فلا بدّ من رفع احدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعًا ولا نصبهما جميعًا وذلك نظرًا الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير ما انا فى احد الا زيدًا الا عمرا لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغًا بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل فى اللفظ فرفع احدهما وتعين نصب الآخر وقال ابن عصفور زيدت الفا فى فاعل اعمل به فى التعجب وزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور فى نحو قولك امرر بزيدٍ اصلاحًا للفظ من جهة ان افعل فى هذا الباب لفظه كلفظ الامر بغير لام والامر بغير لام لا يقع بعد الاسم الظاهر الا منصوبًا نحو اضرب زيدًا او مجرورًا نحو امرر بزيد فزاد وا الباء والتزموا زيادتها حتى يكون فى اللفظ بمنزلة امرر بزيدٍ ذكر ذلك فى شرح المقرب وقال ابن هشام فى تذكرته هذا باب ما فعلوه لمجرد اصلاح اللفظ وذلك فى مسايل احدها قولهم لهنك فانهم لا نهم لو قالوا لانك لكان رجوعًا الى ما فروا منه لكنهم لما اراد وا الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لاصلاح اللفظ هذا قول المحققين وقال ابو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك فحذف احدى اللامين والف الله وهمزة انك الثانية زيادة الباء فى فاعل احسن ونحوه لئلا يكون نظير فاعل فعل امر بغير اللام الثالثة تاخير الفاء فى اما زيد منطلق مع ان حقها ان تكون فى اوّل الجواب الا انهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه الرابعة اتصال الضمير الموكد للجار والمجرور بكان الزايدة فى قوله وجيران لنا كرام على تقدير ان جنى الخامسة تقديم المعمول فى زيدًا فاضرب على ما قيل ان الفاء عاطفة جملة على جملة وان الاصل تنبه فاضرب زيد السادسة زيادة اللام فى لا ابالك على الصحيح لئلا يدخل لا على معرفة السابعة تاكيد الضمير المرفوع المستتر اذا عطفت عليه نحو اسكن انت وزوجك الثامنة تاكيد المجرور فى مررت بك انت وزيد على ما حكاه ابن ابا زيد فى شرح الفصول التاسعة ادخالهم الفصل فى نحو زيد هو العالم العاشرة الفصل بين ان والفعل فى نحو علم ان سيكون لئلا يليها الفعل فى اللفظ وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذى ظهر بعد البحث ان الاصل فى زيدًا فاضرب تنبه فاضرب زيدًا ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيدًا فلما وقعت الفاء صدرًا قدموا الاسم اصلاحًا للفظ **الاصول المرفوضة** منها جملة الاستقرار الذى يتعلق به الظرف الواقع خبرًا قال ابن يعيش حذف الخبر الذى هو استقر او مستقر واقيم الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير الذى كان فى الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعًا بالظرف كما كان مرتفعًا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار الضمير مرفوضًا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف ومنها خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج عمرو بتقدير لولا زيد حاضر قال ابن يعيش ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتداء من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله ومنها قولهم افعل هذا اما انا فعلت قال ابن يعيش ومعناه ان رجلًا امر باشياء يفعلها فوقف فى بعضها فقيل له افعل هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الاصل مهجورًا ومنها قال ابن يعيش بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البته ويقولون هو من الاصول المرفوضة وقال الاستاذ ابو الحسين

بن ابى الربيع فى شرح الايضاح الاخبار عن سبحان الله يصح كما يصح الاخبار عن البرآءة بالسوء لكن العرب رفضت
ذلك كما ان مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك لبيليه تصغير لشئ لم ينطق به وان
كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحان الله اذا نظرت الى معناه وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك
وكذلك لكاع ولكع وجميع الاسمآء التى لا تستعمل الا فى النداء اذا رجعت الى معانيها وجدت الاخبار ممكنا فيها بالدليل
الاخبار عما هى فى معناه لكن العرب رفضت ذلك وقال ايضا فى قولك زيدا اضربه ضعف فيه الرفع على الابتداء والاختيار
النصب وفيه اشكال من جهة الاسناد لان حقيقة المسند والمسند اليه ما لا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه
واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ولا نقدر هنا ان نقدر مفردا لتكون هذه الجملة فى موضعه كما قدرت فى زيد ضربته
فان قلت فكيف جاء هنا مرفوعا واوانت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى قلت جاء على تقدير شئ رفض ولم ينطق به
واستغنى عنه بهذا الذى وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا انت تدبرته وجدت له نظايرا لترى ان قام
اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه ولا فى نظيره فكذلك زيدا اضربه كان اضربه وضع موضع مفرد
مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق قط به ويكون كقام وقال ايضا مصدر عسى لا يستعمل وان كان الاصل
لانه اصل مرفوض **الاضافة ترد الاشياء الى اصولها** ولذلك اعربت اى مع وجود شبه الحرف فيها
للزومها الاضافة فردتها الى الاعراب الذى هو الاصل فى الاسمآء واذا اضيف ما لا ينصرف رد الى اصله من
الجر **الاضمار اسهل من التضمين** لان التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير قاله بدر الدين بن
مالك فى تكملة شرح التسهيل واستدل به على ان الجزم فى نحو قل لعبادى يقولوا التى هى احسن باضمار ان لا بتضمين
لفظ الطلب معنى الشرط **الاضمار احسن من الاشتراك** ولذا كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان مضمرة ارجح
من قول الكوفيين انه بحتى نفسها وانها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن ايازمان قيل يلزم على
مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار خلاف الاصل قلنا الاضمار مجاز والمجاز اولى من الاشتراك
الاضمار خلاف الاصل ولذا رد على من قال ان الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لا دليل على ذلك
مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال فى قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ان يوم ليس منصوبا
بمصروف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم يأتيهم او يحيق عليهم لانه لا حاجة اليه مع ان الاضمار على
خلاف القياس **الاعراب** فيه مباحث الاول فى حقيقته قال ابن فلاح فى المغنى اختلف فى حقيقة الاعراب
فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين احدهما اضافة الحركات
الى الاعراب والشئ لا يضاف الى نفسه والثانى ان الحركات قد تكون فى المبنى فلا تكون اعرابا وهذه الحركة
عندهم بمنزلة قولهم مطية حربا اى صالحة للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف فى اخر الكلمة وذهب
قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد
التعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة فى اول احوالها مبنية لعدم الاختلاف الثانى انه يقال
انواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس يستلزم الجنس والجواب عن الاضافة انها من
باب اضافة الاعم الى الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم وعن الوجه الثانى انه لا يدل وجود الحركات
فى المبنى على انها حركات اعراب لان الحركة ان حدثت بعامل فهى للاعراب والا فهى للبناء ولذلك
خصصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب وقال غيره فى الاعراب مذهبان احدهما انه
لفظى وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين وحده فى التسهيل بقوله ما جئ به لبيان مقتضى
العامل من حركة او حرف او سكون او حذف والثانى انه معنوى والحركات انما هى دليل عليه وهو ظاهر

قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين وحده بقولهم تغيرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها
لفظا او تقديرا وجعله ابن اياز قول اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه منها انه يقال حركات الاعراب فلو
كانت الحركة الاعراب لامتنعت الاضافة اذ الشئ لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة والحرف يكونان فى المبنى
فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه ومنها انه قد تزول الحركة فى الوقف مع الحكم بالاعراب ومنها
ان السكون قد يكون اعرابا ومنها تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال ولقايل ان يقول
لا دلالة فى جميع ذلك اما الاول فجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قل حركات الاعراب
وصحت الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة فى مغايرة العام للخاص فسوغ الاضافة
المغايرة وهى هنا موجودة واما الثانى فجوابه انا لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الاعراب
ولا يوجد فى المبنى شئ من ذلك واما الثالث فجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به وانما الاعتبار بحال
الوصل واصولهم يقضى ذلك واما الرابع فجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب
انه ما اختلف آخر المعرب به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذا لم يكن مرادهم
ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون واما الخامس فجوابه ان الاعراب انما يعتبر
بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه معنوى ومن خالف ذلك فترى بعزل ذلك وتفسير الخصم الشئ على مقتضى
مذهبه لا يكون حجة على مخالفه وقال ابن مالك فى شرح التسهيل الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول
اخر الكلمة مبنيا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامهما وذلك المجعول قد يتغير لتغير
مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة فى نحو ضرب زيد غلام عمرو وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع لا نولك
ان تفعل ولعمرك ونصب سبحان الله وويلك وجر الكلاع وعريط من ذى الكلاع وامرئ بك وبهذا الاعراب
اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغيرا وقد اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما ان ما لازم وجها واحدا من
وجوه الاعراب فهو صالح للتغير فصدق عليه متغير وعلى الوجه الذى لازمه تغير والثانى ان الاعراب تجدد
فى حال التركيب فهو تغير باعتبار كونه منتقلا اليه من السكون الذى كان قبل التركيب والجواب عن الاول ان
الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به الا ترى ان رجلا صالح للبناء
اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل فى
الحال من اعراب رجل وبناء خمسة عشر فكذا لا ينسب تغير الى ما لا تغير له فى الحال والجواب عن الثانى
ان المبنى على حركة مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا وحاله تغير فلا يصلح ان يحد بالتغير الاعراب
لكونه غير مانع من مشاركة البناء ولا يخلص من هذا القدح قولهم لتغير العامل فان زيادة ذلك توجب زيادة
فساد لان ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل تغير ثم خلفه عامل آخر حال التركيب وذلك باطل
بيقين اذ لا عامل قبل التركيب واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغير صح التعبير عنه بالمجعول آخرا من حركة وغيرها
على الوجه المذكور وقال بعضهم لو كانت الحركات وما يجرى مجراها اعرابا لم تضف الى الاعراب لان الشئ لا يضاف الى نفسه
وهذا قول صادر ممن لا تأمل له لان اضافة احد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى وتغايرهما واقعة فى كلامهم
باجماع واكثر ذلك فيما يقدر اولها بعضا او نوعا والثانى كلا او جنسا وكلا التقديرين فى حركات الاعراب صالح فلم
يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى المبحث الثانى فى وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين قال ابن فلاح
فى المغنى فيه خمسة اوجه احدها انه منقول من الاعراب الذى هو البيان ومنه قوله عليه الصلوة والسلام والثيب
تعرب عنها لسانها اى تبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما فى نفسه

الثانى انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اى اصلحتها والهمز للسلب كاشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه الثالث انه مشتق من ذلك والهمز للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعانى فلما اعرب فسد بالتغير الذى لحقه وظاهر التغير فساد وان كان صلاحا فى المعنى الرابع انه منقول من التحبب ومنه امراة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية المبحث الثالث فى الاعراب والكلام ايهما اسبق قال الزجاجى فى ايضاح علل النحو فان قال قايل اخبرونى عن الاعراب والكلام ايهما اسبق قيل له ان للاشياء مراتب فى التقديم والتاخير اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجبه المعقول فنقول ان الكلام سبيله ان يكون سابقا على الاعراب لانا قد نرى الكلام فى حال غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه فى ذاته غير معدوم مثال ذلك ان الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل الاعراب لمعان تعتور هذه الاشياء ومع هذا فقد رأينا الشئ من الكلام الذى ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الامر للواحد اذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو يا زيد اذهب واركب وحروف المعانى مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبنى ولم يسقط دلالتها على الاسمية والمعانى عما وضعت له فعلمنا بذلك ان الاعراب عرض داخل فى الكلام لمعنى يوجد ويدل عليه فالكلام اذن سابقه فى الرتبة والاعراب تابع من توابعه فان قال اخبرنى عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بينا انقول ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب امهكذا نطقت به فى اول تبلبل السنتها به قيل له بل هكذا نطقت به فى اول وهلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته فان قال من اين حكمتم على سبق بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذى لا يعقل اكثر المعانى الا به ثانيا وقد علمتم انها تكلمت به هكذا جملة قيل له قد علمنا ان الاشياء تستحق المرتبة والتقديم والتاخير على ضروب تحكم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت لم توجد الا مجتمعة الا ترى انا نقول ان العرض داخل فى الاسود عرض والاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز ان يتوهم زايلا عن الجسم والجسم باقيا فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا من السواد الذى هو فيه ولا رأينا السواد قط عاريا من الجسم بل لا يجوز رؤيته لان المرئيات انما هى الاجناس الملونة ولا ندرك الالوان خالية من الاجسام والاجسام غير ملونة ولم نرد بالاسود ههنا جسما اسود بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الاجسام وكذا القول فى الابيض والاحمر وما اشبه ذلك ومنها انا نعلم ان الذكر فى المرتبة مقدم على الانثى ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعد الآخر الا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى فى خلق آدم وحوا فاما فى غيرهما فكذلك ان علم بخبر صادق والاخبار تتقدم كل واحد منهما صاحبه فكذلك قوله فى الكلام والاعراب نقول ان الاعراب فى الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما فى المعقول وان كانا لم يوجدا مفترقين ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته وقد اجاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولا بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعانى فاعربته ثم نقل معربا تكلم به المبحث الرابع فى ان الاعراب لم دخل فى الكلام قال الزجاجى فى الكتاب المذكور فان قال قايل قد ذكرت ان الاعراب

داخل على الكلام فما الذى دعا اليه واحتيج اليه من اجله فالجواب ان يقال ان الاسماء لما كانت تعتورها المعانى وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ولم تكن فى صورها وابنيتها ادلة على هذه المعانى بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وبنصب عمرو على ان الفعل واقع به وقالوا ضرب فدلوا بتغير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل لم يسم فاعله وان المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك ساير المعانى جعلوا هذه الحركات دلايل عليها ليتسعوا فى كلامهم ويقدموا الفاعل اذا اراد واذلك والمفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعانى هذا قول جميع النحويين الا ابا على فظرا فانه عاب عليهم هذا الاعتدال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض قد نجد فى كلامهم اسماء متفقة فى الاعراب مختلفة المعانى واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعانى فمما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك ان زيدا اخوك ولعل زيدا اخوك وكان زيدا اخوك اتفق اعرابه واختلف معناه ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قايما وما زيد بقايم اختلف اعرابه واتفق معناه ومثله ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك وما فى الدار احد الا زيد وما فى الدار احد الا زيدا ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون ومثله ان الامر كله لله وان الامر كله لله قرئ بالوجهين جميعا ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيل ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب ان يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله قيل له قد علمنا ان العرب انما اعربت الكلام لما ذكرناه لان الاسم فى حال الوقف تلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان فى الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا امكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام الا ترى انهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ولا فى حشو بيت ولا بين اربعة احرف متحركة لانهم فى اجتماع الساكنين يبطئون فى كثيرة الحروف المتحركة وليست محلولة وتذهب الصلة من كلامهم لجعلوا الحركة عقيب الاسكان قيل له فهلا لزموا حركة واحدة لانها مخرجة لهم اذ كان الغرض انما هو حركة تعقب سكونا فقال لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فاراد وا الاتساع فى الحركات ولم يخطروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة وهذا مذهب فظرب واحتجاجه وقال المخالفون له ردة عليه لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه لان القصد فى هذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فاى حركة اتى بها المتكلم اجزاته فهو مخبر به فى ذلك وفى هذا فساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم فى كلامهم واحتجوا الماذكرنا من اتفاق الاعراب واختلاف المعانى واختلاف الاعراب واتفاق المعانى فى الاسماء التى تقدم ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب فى الاسماء التى تذكر بعد الافعال لانه يذكر بعدها اسمان احدهما فاعل والآخر مفعول ومعناها مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل ساير الكلام على ذلك واما الحروف التى ذكرها محمولة على الافعال المبحث الخامس قال الزجاجى باب القول فى الاعراب اما حركة ام حرف قد قلنا ان الاعراب دال على المعانى وانه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة نحو الضمة فى قولك هذا جعفر والفتحة فى قولك رايت جعفرا والكسرة فى قولك مررت بجعفر هذا اصله ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على اخر حرف فى الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا فى حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم فى الافعال

المضارعة وحرفًا وهذا ما ذكرت لك ان الشيء قد يكون له اصل ثم يتسع فان قال قائل فاين يكون الاعراب سكونًا وحذفًا
وحرفًا قيل له يكون سكونًا في الافعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال
اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل شيء من هذا علة فان قال قائل فهل يكون الاعراب
حرفًا عند سيبويه في شيء من الكلام قلنا هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه اكثر كلام العرب وقد ذكرنا ان الشيء
يكون له اصل يلزمه ويخوج فيه ثم تعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضًا للباب وذلك
موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على البالغين من الرجال والنساء
ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق ومن حرز قطع فقد تجد القطع ساقطًا عن بعضهم
ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقة ما ذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل
الاعراب حرفًا وذلك في تثنية الافعال المضارعة وجمعها وفعل المونث المخاطب والمستقبل وذلك في خمسة
امثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه وعلامة الرفع في هذه
الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب فان قال ما الذي اوجب تصيير الاعراب
في هذه الافعال حرفًا وهي النون قيل له ما قال سيبويه وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة
وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف في هذه الافعال النون فلو جعلت النون حرف الاعراب
لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان يسكن في حال الجزم ولو اسكنت وجب
سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمونث في حال تاخير
الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يثنى ويجمع الفعل تقديمًا وكان يصير
الفعل كانه للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لان الجازم يحذف ما يثبت في الرفع فان
كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت
الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضمومًا الى الجزم فحذف النون فيه ايضًا فقيل لم يفعلا ولن يفعلا ولم
يفعلوا ولن يفعلوا كما ضم النصب في تثنية الاسماء وجمعها الى الجر لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء فان قال
قائل فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما
دخل على حرف ساكن حذفه فلم حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة والجواب في ذلك ان يقال له ان
النون في هذه الافعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لانها ليست بحرف اعراب فلما سكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء
الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقًا لحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم فان قال قائل فهلا
جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف الاعراب فالجواب في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان
والواو في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا من امه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا
ولم يجز ان تكون حروف الاعراب الفعل لذلك فان قال قائل ولم جاز ان يجيء اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل
في قولك الزيدان يقومان والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهو ثبات
النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شيء موجودًا في غيره ويكون ذلك الشيء معربًا قيل له ان الفعل لما كان
لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرًا صار كبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز
لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في
قولك فعلت اسكنت اللام لئلا يتوالى في كلمة واحدة اربع متحركات المبحث السادس قال الزجاجي باب القول
في الاعراب لم وقع في اخر الاسم دون اوله واوسطه قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب

يلفظ بكماله ثم يوتى بالاعراب في آخره وقال ابو بكر ابن الخياط ليس هذا القول بمرضي لانا قد رأينا الاسماء يدخلها
حروف المعاني اولًا ووسطًا فما دخلها اولًا قولك الرجل والغلام وما دخلها وسطًا ياء التصغير في قولك فريخ
وفليس ولو كان الامر على ما ذهب اليه قائل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الا بعد كمال بنائه قال والقول
عندي فيه هو الذي عليه جملة النحويين ان الاسم بني على ابنية مختلفة منها فعل وفعل وفعل وفعل وما اشبه ذلك
من الابنية فلو جعل الاعراب وسطًا لم يدر السامع احركة اعراب هي ام حركة بناء فجعل الاعراب في آخر الاسم لان
الوقف يدركه فيسكن فيعلم انه اعراب واذا كان وسطًا لم يمكن ذلك فيه وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس
المبرد يقول لم جعل الاعراب اولًا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لانه لا يبتدأ الا بمتحرك ولا يوقف
الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الاعراب لان حركتين لا تجتمعان في حرف واحد فلما فات
وقوعه اولًا لم يمكن ان يجعل وسطًا لان اوساط الاسماء مختلفة لانها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية و
سداسية وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل اخرًا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته وقال آخرون
الاعراب انما دخل في الكلام دليلًا على المعاني فوجب ان يكون تابعًا للاسماء لانه قد قام الدليل على انه ثان بعدها
وهذا القول قريب من الاول وكل هذه الاقوال تقنع في معناه **اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان** قال ابن الشجري في اماليه من مذاهب العرب للمبالغة اعطاء الاعيان حكم المصادر
واعطاء المصادر حكم الاعيان فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير قائمًا فاخطب انما هو للامير وقد اضافوا الى
ما المصدرية ولفظة افعل التي وضعوها للمفاضلة بهما اضيفت اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى
ما وهي موصولة بيكون صار اخطب كونًا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين
والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذ الحال لا تسد مسد خبر المبتدأ الا اذا كان
المبتدا اسم حدث كقولك ضربي زيدًا جالسًا ولا تسد مسد خبر المبتدأ اذا كان اسم عين ومن اعطاء العين حكم
المصدر حتى وصفوه بالمصدر واجرى خبرًا عنه قوله تعالى وجاءوا على قميصه بدم كذب اي مكذوب به وقوله
ان اصبح ماؤكم غورًا اي غائرًا وقوله ثم ادعهن ياتينك سعيا اي ساعيات فسعيًا مصدر وقع موقع الحال
كقولهم قتلته صبرًا اي مصبورًا والمعنى محبوسًا ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح اي ابنك عمل غير صالح في احد
الاقوال وهو اوجهها جعله العمل اتساعًا لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم ما انت الا نوم وما زيد الا اكل
وشرب وانما انت دخول وخروج ومنه قول الخنساء فانما هي اقبال وادبار فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة
المصادر فاما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مايت وشيب شايب وشعر شاعر انتهى **الافعال نكرات**
لانها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان تكون نكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب
فايدة لان حد الكلام ان تبتدي بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تاتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ذكر
ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال لا تصح قال ابن يعيش لان الاضافة يتوخى
بها تعريف المضاف واخراجه من ابهام الى التخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون الا
نكرات ولا يكون شيء منها اخص من شيء فامتنعت الاضافة اليها لعدم جذولها الا انهم قد اضافوا اسماء الزمان
الى الافعال تنزيلًا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء لملابسة بين الفعل وبينه وذلك
لان الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران الزمان بالحدث وقال ابو القاسم الزجاجي في كتاب الايضاح
اسرار النحو اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا والدليل على ذلك انها لا تنفك
من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف لم تقع بها

فاين فلما كانت الجمل مستعارة علم انها نكرات فلذلك لم تضر وكذلك الاحوال لما كانت مع العاملين جملا كانت نكرات
ولم يجز اضمارها فان قيل فاذا كانت الاحوال نكرات فهلا عرفت كما تعرف النكرات فالجواب عند الفريقين ان
تعريف الاحوال محال لانها لا تضاف كما انه لا يضاف اليها ولا يدخلها الالف واللام لانها جملة ودخول الالف
واللام على الجمل محال فان قيل لم لا يجوز اضافتها وان لم يضف اليها قلنا لان الفعل لا ينفك من فاعل مظهر او
مضمر والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز اضافه الفعل انتهى **الافعال**
كلها مذكرة نص على ذلك الزجاج في الجمل قال الشلوبين في تعليله لان التانيث الحقيقي والمجازي وعلاماتهما
التانيث واحكامه معدومة فيها قال ومنهم من قال ان فيها مذكرة ومؤنثة بحسب مصادرها فاذا كان الفعل
يدل على مصدر مذكر قيل فيه مذكر بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتانيث مصدره
وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان الافعال كلها مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسماء فانما
المقصود الاخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر والمصدر مذكر فدل ذلك على انها مذكرة اذ اللفظ على
حسب ما يراد به من تذكير او تانيث الا ترى ان لفظ هند لما اريد به المؤنث كان هو مؤنثا ولفظ زيد لما اريد به المذكر
كان هو مذكرا **اقتضاء الموضع لفظا وهو معك** الا انه ليس صاحبك ترجم على ذلك ابن جني في الخصائص
واورده فروعا منها قولهم لا رجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست فتحة
النصب التي تقتضاها لا بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب الذي عمل لانه في المضاف قال واصنع من ذلك
قولك لا خمسة عشرك بهذه الفتحة التي في اء عشر فتحة بناء التركيب في هذين الاسمين وهي واقعة موقع فتحة البناء
في قولك لا رجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك ويدل على ان فتحة
خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين لا التي يجذبها الا ان خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى عنى الفعل في نحو جاء في خمسة
عشر والجار في مررت بخمسة عشر فاذا كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف الذي هو لا اولى ومنها
قولهم مررت بغلامي فاليم تستحق حق الاعراب بالبا والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر بل هي التي تنصب
بآء المتكلم في الصحيح ويدل لذلك شباتها في الرفع والنصب نحو هذا غلامي ورايت غلامي وهذا يوذن انها ليست
كسرة الاعراب وان كانت بلفظها ومنها قولك ليس عيني حيث ليس عيك فالضمة في حيث ضمة بناء واقعة موقع ضمة
رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف ومنها قولك جئتك الآن فالفتحة فتحة بناء الآن وهي واقعة موقع فتحة
نصب الظرف ومنها قولك كنت عندك في امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الاعراب المقتضيها الجر
ومنها قوله وقفت اليوم والامس قبله بابك حتى كادت الشمس تغرب روى قوله والامس بالنصب على الاعراب لانه
لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمنها فاعرب وبالكسر على البناء المعهود فيه واللام فيه زايدة وانما تعرف الاسم
بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة ملغاة زايدة للتوكيد قال ومثله مما تعرف بلام مرادة وفيه
لام اخرى غيرها زايدة قولك الآن فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زايدة كما ذكر ابو علي **الالغاء**
فيه فوايد **الاولى** قال في الايضاح حقيقته ترك العمل مع التسليط نحو زيد قايم ظننت قال واما قول
النحويين في نحو زيدا اذن اكرمك ان اذن الغيت عن العمل ففيه تجوز حيث سموه الغاء لان اكرمك في المثال جر وما
دخلت عليه اذن محذوف لجواب ان في نحو زيد ان قمت يقوم لان ما يطلب جوابا لابد له منه لفظا او تقديرا
فكيف يصح ان يقال الغي عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين يجوزون في ذلك فيسموه
الغاء من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما فلم يعمل فيه قال ويدل على هذا انك اذا
قلت انا اكرمك اذن كيف يصح تسلط اذن على ما قبلها وانما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه انتهى

الثانية قال ابو حيان لا ينكر الغاء معاني الالفاظ كما يقال في الشيء ما لا يكون في اصله اما الغاء العمل فلا يكون
الا في ما لا يكون اصله العمل وهو سماعي في الافعال فاجرى في الحروف اذ لم يبلغ منها الا ما كف **الثالثة** نظير باب ظن
وارى في الالغاء عند التاخر وفي التوسط دونه اذن فانها تلغى اذا تاخرت فلا تنصب محال نحو اكرمك اذن وتلغى
في التوسط في اكثر صورها وذلك اذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو ان تزرني اذن اكرمك وبين القسم وجوابه نحو اذن
والله اكرمك وبعد عاطف على ما له محل من الاعراب نحو ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان كان العطف على ما لا
محل له بان تقدره في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الالغاء رعيا لحرف العطف والاعمال لان المعنى على استيناف ما بعد
حرف العطف لكنه قليل والاكثر في لسان العرب الغاؤها وكذا اذا توسطت بين مبتدأ وخبر نحو زيد اذن يكرمك جاز الالغاء
والاعمال بقلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب البصريين انه يتحتم الالغاء كما يتحتم في الصور السابقة ونظير
آخر رايته في الخاطريات لابن جني قال اذا كانت العين حرف علة وله همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قايم و
قويم وكذا ان تقدمت نحو آدر وادور فان تاخرت لم تحفظ نفسها نحو شاك وشال ولاث ولاث وذلك
انها لما تاخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها **الرابعة** قال ابن يعيش الالغاء ثلاثة اقسام الغاء في اللفظ والمعنى
والغاء في اللفظ دون المعنى والعكس فالاول مثل لا في لئلا يعلم اهل الكتاب والثاني نحو كان في ما كان احسن زيدا و
الثالث حروف الجر الزوايد نحو كفى بالله شهيدا **الامثال لا تغير** من ذلك قولهم في مثل شر اهر ذا ناب فالابتداء بالنكرة
وجرى مثلا فاحتمل والامثال تحمل ولا تغير ومثله قولهم في المثل شيء ما جابك يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيه غير معهود
في ذلك الوقت ومن ذلك قولهم في المثل اكفانه لف الليت وفي بيته يوتى الحكم بتقديم الخبر وفيه ضمير يعود على المبتدا
المتاخر ومن ذلك اصبح ليل واطرق كرا بحذف حرف النداء من النكرة لانها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف
حرف النداء منها قال المبرد الامثال يسوغ فيها ما لا يسوغ في غيرها لكثرة الاستعمال لها ومن ذلك قولهم هذا و
لا زعمانك اي هذا هو الحق ولا اتوهم زعمانك قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو اتوهم لانه جرى مثلا
والامثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغيير ومثله قولهم كليهما وتمرا اي اعطني واعطني تمرا ونفسه اي دعه و
اهلك والليل اي بادر هم وكل شيء ولا شتيمة حر اي اتيت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر قال ابن يعيش ولم تظهر
الافعال في هذه الاشياء كلها لانها امثال وقال ابن السراج في الاصول نعم وبئس وحبذا جعلت كالامثال لا ينبغي
ان يستجيز فيها الا ما اجازوه وقال الزجاجي في الايضاح واما القول في اضافة ذي الى الفعل في قولهم
اذهب بذي تسلم فان هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل قال الاصمعي يقول العرب اذهب بذي تسلم والمعنى
اذهب والله يسلمك دعاء له بالسلامة واذهبا بذي تسلمان والمعنى اذهبا والله يسلمكما واذهبوا بذي تسلون
والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فان الامثال تحتمل ما لا تحتمل في غيرها وتزال كثيرا
عن القياس كذلك مجراها في كلامهم واحتمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام **الايجاب** اصل
لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها تقول مثلا قام زيد ثم تقول في النفي ما قام زيد وفي الاستفهام
اقام زيد وفي النهي لا تقم وفي الامر ليقم فترى الايجاب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى دلالة
في التركيب على ذلك الغير وكلما كان فرعا احتاج الى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لانه فرع
التنكير والتانيث الى علامة من تا او الف لانه فرع التذكير ذكر ابو حيان في شرح التسهيل **حرف الباء**
باب الشرط بناه على الابهام وباب الاضافة بناه على التوضيح ولهذا لما اريد دخول اذ وحيث في باب الشرط لزمتهما
ما لا تهما لازمان للاضافة والاضافة توضحهما فلا يصلحان للشرط حينئذ فاشترطنا ما لتكفهما عن الاضافة
فيهما ان فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ ذكره ابن النحاس في التعليقه **البدل** قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس

في التعليقة الفرق بين البدل والعوض ان العوض لا يحل محل المعوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه وقال
ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح فالبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف
من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون الا في موضعه وربما اجتمعا ضرورة وربما
استعملوا العوض مرادفا للبدل في الاصطلاح انتهى وقال ابن فلاح في المغني في قول الشاعر مما نفثاني في ومن فوهما
فيه وجهان احدهما انه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر والثاني ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبدل
يجتمع مع المبدل منه بدليل مررت باخيك زيد والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من العوض قال وهذا ضعيف لان
الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف قام وياء ميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل في ذلك وقال في موضع اخر قد يوجد
في البدل فايدة لا توجد في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث وقال ابن يعيش
البدل على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكاة وبدل هو قلب الحرف نفسه الى لفظ غيره على معنى
احالته اليه وهذا انما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والالف وفي الهمزة ايضا المقاربة اياها وكثرة تغيرها
وذلك نحو قام اصله قوم فالالف واو في الاصل وموسر اصله الياء ورأس وادم اصل الالف الهمزة وانما لينت
تغيرها فاستحالت الفا فكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا وقال ابن جني في الخصايص باب فرق بين العوض والبدل
جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم
فيه ذلك الا تراك تقول في الالف من قام انها بدل من الواو هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك يقال
في واو جون وياء ميزانا انها بدل للتخفيف من همزة جؤن وميزان ولا تقول انها عوض منها وتقول في لام غازى وداعى انها
بدل من الواو ولا تقول انها عوض منها وتقول في العوض ان التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول انها
بدل منها فان قلت ذلك فما افلة وهو تجوز في العبارة ويقول في ميم اللهم انها عوض من ياء في اوله ولا تقول بدل وتقول
في تاء زنادقة انها عوض من ياء زناديق ولا تقول بدل وفي ياء اتيت انها عوض من واو اتوق فمن جعلها افعل ومن جعلها
عينا مقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبدل اعم تصرفا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا والعوض
ماخوذ من لفظ عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام وتصرم اجزائهما فكلما مضى جزء منه
خلفه جزء اخر يكون عوضا منه فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الاول فلهذا كان العوض اشد مخالفة للمعوض منه
من البدل انتهى حرف التاليف قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في المغني التاليف حقيقته في الاجسام
مجاز في الحروف وقال الامام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين التاليف والتركيب انه لا يتاتى التاليف من نسبة
تحصل فايدة تامة مع التركيب فالمركب اعم من المولف وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط التاليف اخص من
التركيب من الالفة وهي الملايمة واصله في الاجسام واطلق على الالفاظ المتوالية تشبيها بها التابع لا يتقدم
على المتبوع ومن فروعه اذا قلت ما قام الا زيد الا عمرو ان رفعت الاول على الفاعلية جاز فيما بعد الرفع على البدل
بدل البداء والنصب على الاستثناء فتقول ما قام الا زيد الا عمرو وان شئت الا عمرا وان اقمت الاخير نصب المتقدم
على الاستثناء لان التابع لا يتقدم على المتبوع التثنية نردد الاشياء الى اصولها قال ابو الحسن الاندي
في شرح الجزولية يعترض على الجزولي في الطلاقه بناء اسماء الزمان المضافة الى الجمل فانه كان يبغي ان يقول بشرط
ان لا يكون مثنى لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ولذلك ليس بين اثنا عشر واما قولهم يا زيدان
فانما جاز لانه يشابه الاعراب الاتي لانه يتبع على لفظه كالمعرب انتهى ومن ذلك قول من قال ان المثنى من اسماء الاشارة
والموصولات معرب لان التثنية ردتها الى اصلها من الاعراب وانما ترده التثنية الى الاصل تقول لهم ابوان واخوان
وحموان وفموان وفمان ويدان ودمان وذوا تا في تثنية ذات وقلب الف المقصور الى الياء او الواو التي هي الاصل

نحو قيسان وقفوان وقلب الهمزة المبدلة من واو واوا التحريف عقد له ابن جني في الخصايص فصلا قال قد
جاء في ثلثة اضرب الاسم والفعل والحرف فالاسم ياتي تحريفه على ضربين مقيس ومسموع الاول ما غيره النسب قياسا
كقولك في نمر نمري وفي قاض قاضوي وفي حنيفة حنفي وفي عدي عدوي ونحو ذلك وكذلك التحقير وجمع التكسير
نحو جيل ورجال والمسموع كثير كقولهم في خراسان خرسي وفي دستواء دستواني وفي الافق افقي وتحريف الفعل كقولهم
في ظللت طلت وفي احسست احت وحكى ابن الاعرابي في ظننت ظلت وهذا كله لا يقاس لا يقال في شمت شمت
ولا في اقصصت اقصت ومن تحريف الفعل ما حاء معلولا كقولهم في اضمحل امضحل وفي اكفهر اكرهف وفي اطيب ايطب
وكذا قولهم لمر ابله وتحريف الحرف قولهم لابل ولابن وقام زيد فم عمرو اي ثم عمرو هو وان كان بدلا فانه ضرب من التحريف
وقالوا في سوف سو وسف حرفوا الواو تارة والفاء اخرى وخففوا ربّ وانّ وحذفوا ما من ما في قوله وان من حريف
فلن يعدما من ذهب سيبويه انه اراد وامّا حريف التركيب فيه مباحث الاول انه خلاف الاصل لانه بعد الافراد
ومن ثم رد على زعم ان الالف واما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام ولا واما النافيه وعلى من زعم تركيب
لن واذن ومند ومهما واما ولو لا قال ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لانه اول والمركب ثان فاذا استقل المعنى
في الاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه قال ونظير ذلك في الشريعة شهادة
المراتين فرع على شهادة الرجل الثاني قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو الذي بدل بعد النقل
على حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلثة اضرب
الجملي نحو تابط شرا وشاب قرناها وبرق نحره والاضافي نحو ذي النون وعبد الله وامرئ القيس والمزجي وهو اسمان ركب
احدهما مع الاخر حتى صار كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومهدي كرب ويشبه بما فيه هاء التانيث ولذلك لا ينصرف
ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت اعجمي فانحط عن درجة اسمعيل وابراهيم فبني
على الكسر لذلك وقال السخاوي في شرح المفصل اكثر ما يطلق النحاة المركب على بعلبك وبابه الثالث قال ابن يعيش التركيب
من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعا على الواحد وثانيا له لان البسيط قبل المركب وهو على وجهين
احدهما ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف احدهما على الاخر فهذا يستحق
البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه الاتي ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما قالوا
عطفت احدهما على الاخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا واما القسم
الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان بشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع
الثاني من الاول موقع هاء التانيث وما كان من هذا النوع فانه يجري مجرى ما فيه هاء التانيث من انه لا ينصرف
في المعرفة نحو حضرموت والاسم الثاني من المصدر بمنزلة تاء التانيث تما دخلت عليه الا ترى انك تفتح اخر الاول
منهما كما تفتح ما قبل تاء التانيث الرابع قال ابن يعيش امر المركب في الترخيم كامر تاء التانيث فتقول في بخت نصر اسم رجل
يا بخت وفي حضرموت يا حضر وفي سيبويه يا سيب كما تقول في مرجانة اسم امراة يا مرجان فلا تزيد على حذف وفي المسمى
بخمسة عشر تاخسة جعلوا الاسم الاخر بمنزلة الهاء في ثمرة اذا كان حكم الاسم الاخر حكم الهاء في كثير من كلامهم من ذلك التصغير
فانه اذا جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير فانه انما يصغر المصدر منهما ثم يوتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر
ما قبل الهاء فتقول لحضير موت وبعيلبك وعميرويه كما تقول تميره ومن ذلك النسب فانك تقول في النسب الى
حضرموت حضرمي كما تقول في النسب الى البصرة بصري والى مكة مكي فيقع النسب الى المصدر لا غير
كما يكون كذلك فيما فيه الهاء وما يويد عندك ما ذكرناه ان هاء التانيث لا تلحق باب الثلثة بالاربعة ولا باب الاربعة
بالخمسة كما ان الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول شيء من الابنية وايضا فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم

يغيّر بنيته كما ان التاء كذلك اذا ادخلت على الاسم المؤنث لم تغيّر بناءه كتمرة وتمرة وقايم وقايمة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرنا
حذفوا الاخر من المركب في الترخيم كما يحذفون فيه تا التانيث الخامس قال ابن يعيش ركبت لامع اسمها وصارا شيأ واحدًا
كخمسة عشر فان قيل ايكون الحرف مع الاسم اسمًا واحدًا قيل هذا موجود في كلامهم الا ترى انك تقول قد علمت
ان زيدًا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع
اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكر بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام
فالاسم الثاني في موضع خفض بالاضافة وجعلا اسما واحدا كذلك لا رجل في الدار فرجل في موضع نصب منون وجعل مع لا
اسمًا واحدًا ولذلك حذف منه التنوين وبني قال وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه
وهو جاري بيت بيت ونحوه قال واما جعل ثلاثة بمنزلة شيء واحد فهو اجحاف وكذلك ليحكم بنيا الاسمين وليجز تركيب الصفة
مع اسم لانه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيأ واحدًا السادس قال ابن جني قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله لا
ترى ان هل حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا فقبل هل صار المعنى على التخصيص ولم
تدخل الا على الفعل ظاهرًا او مضمرًا وكذلك لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرًا او مضمرًا فاذا ركبت
مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجمل الاسمية وقال الزمخشري الاركبة من جمزة الاستفهام ولا النافية وبُنِّيَ
التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا وقال الشيخ اكمل الدين في حاشية الكشاف قد تركب حروف المعاني
فيستفاد منها معنى غيرها كان اولا كهلا والا ولولا ولوما والا كذلك وقال ابن يعيش كابن مركبة اصلها اي زيد علمها كاف
التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حالة الافراد قال ولذلك نظائر من العربية
وقال السخاوي في تنوير الدياجي فان قيل ليس في كاي معنى التشبيه ولا الاستفهام قيل لما ركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه وعن
اي معناها فان قيل فكيف قلبت وهي كلمتان قيل صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا رد عَلَيَّ في لعري قال ولما
دخل هذه الكلمة هذا التغيير صار التنوين بمنزلة النون التي في اصل الكلمة فصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ترسم بالنون
وتوقف عليها بالنون وهي قراءة الجماعة غير ابي عمرو قال ومثل ذلك تتريلهم النون من لدن منزلة التنوين في ضارب
فلهذا نصبوا غدوة فكأنهم بنوا النون كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية
ذهب الخليل الى ان مركبة من لا ان وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال والخليل ان يقول ردًّا على من
قال الاصل عدم التركيب ما خذنا في هذه الصناعة تقليل الاصول ما امكن لا تكثيرها ولذلك لم نقل في ضرب وضَيْرَب
ونضرب واضرب وتضرب واضرب وضارب ومضروب وضروب انها اصول كلها بل جعلنا واحدًا اصلًا والباقي
فروع عليه وقال ايضًا اذما مركبة من اذ التي هي ظرف لما مضى من الزمان وما واحدث التركيب فيها ان نقلها الى الحرفية
والى ان صارت تعطي الزمان المستقبل وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه وقال ايضًا قيل
ان مهما اصلها ما مه التي بمعنى اكفف ضمت اليها ما وتركبا فصار الكلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن
وهو معنى الشرط ولهذا نظائر كثيرة فاذا كثرت نظائر هذا القول كان اولى من قول الخليل ان اصلها ما الشرطية
ضمت اليها ما الزايدة وفي شرح المفصل للاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على تركيب هلم وانما اختلفوا
فيما ركبت منه والذي حمل النحويون على القول بالتركيب وان كان يجوز ان تكون كلمة برأسها انهم رأوا بني تميم
يصرفونها تصرف الافعال فتكون فعلًا ولا يكون فعلًا الا اذا قيل انها مركبة والتركيب عندهم ما لوف الا ترى
ان قولك انما تفعل افعل مركبة بدليل قول الشاعر وان من حريف فلن يعدما قال سيبويه هي انما العاطفة حذفت
منها ما وبقيت ان فتفكيكها يدل على تركيبها الا ان لقائل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تتصرف
في لغة اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل ولغة بني تميم على هذا تكون القوية

وان حكم بانه اسم ينبغي ان تضعف اللغة التميمية فكان الاولى ان يجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بني تميم فعلًا
الا ان لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم
آخر فلا بعد ان يكون هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعًا اسم فعل فحصلت له احكام الاسماء والافعال
وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على اصله قال في الحواشي تركب اسمًا من الكلمات كما تركب من الحروف فتكثر
فوايدها عند التركيب انتهى السابع قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى
فالاول نحو احد عشر وبابه وحيص بيص ولقيته كفة كفة فهذا يجب فيه بناء الاسمين معًا لان الاسم الثاني قد تضمن معنى
الحرف وهو الواو العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت الواو ومن اللفظ والمعنى على ازادتها والثاني نحو حضرموت
ومعدي كرب وقالي قلا وسايرالاعلام المركبة فهذا اصله الواو ايضًا حذفت من اللفظ ولم يُرَدّ من جهة المعنى بل مزج الاسمان
وصارا اسمًا واحدًا بازاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبني لا ول لانه كالصدر
من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني لانه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على ارادته الثامن قال ابو الحسين
بن ابي الربيع في شرح الايضاح التركيب لا يكون في الافعال ولا في المصادر ولا في الاصوات الجارية على الافعال قال ومن ثم
كان قول من ذهب الى ان جذا فعل ماض وما بعده فاعل به غلطًا واما قول العرب لا تحيذه فانما معناه لا اقل له جبذا كما
تقول بسمل ولا بتسمل قال ولذلك اذا ركبت ان مع ما لا تعمل لانها زال عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب وقال
غيره لم يثبت تركيب فعل واسم في غير جذا وقال ابن عصفور في شرح الجمل التركيب في الاسماء اكثر من التركيب في الافعال
بل لا يحفظ التركيب في الافعال الا في هلم في لغة الحاقها الضمائر التاسع قال ابن الخباز انما لم يبنوا الثاني عشر لانه لا نظير له اذ ليس
لهم مركب صدره مثنى العاشر في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم من كتاب المستوفى في النحو لقاضي القضاة كمال الدين
ابي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكيم الفرخان قولهم نفطويه وسيبويه الاول من جري المركب هو الاصل في التسمية وكان
قبل التركيب معربًا والثاني في حكاية صوت حقه ان يكون مبنيًا وان افرد وههنا اصل لا يسعك اهماله وهو ان تعلم
ان نحو هذا من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي وذلك ان العجم كانهم وجدوا القطن فقط وسيب
اصلين دعوا بهما الا ان لهم في لغتهم ان يضيفوا على مثل هذه الاسماء في النداء وغيره واوا ساكنة قبلها ضمة نحو نفطو
وسيبو وسمعت العرب به ولم تجد مثل هذا في كلامهم فحولوا هذا الصوت ويه اذ هو تما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن ان يكون
آخره واوا قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسمًا واحدًا الحادي عشر قال ابن ابي الربيع تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب
ان يقتصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه والوارد فيه باب لا رجل فقط الثاني عشر قال في المستوفى ومن الحروف ما هو
مركب نحو لا ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد تغير بالتركيب لان لو لا يليها
الا الفعل ولو لا هذه في نحو لو لا الغيث لهلكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا وجه له من القطاعة ما تري وانت اذا
استانفت النظر ونفضت يدك من طاعة الصبيه وايقنت ان الحق لا يعرف بالرجال موشك ان يلوح لك فيه وجه اخر وذلك
ان يكون لا بعد لو دلت على الفعل المنفي بها فحذف تحريا للايجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير
لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لو لا هذه ارتفاعًا عن فعل مقدر كما في قوله تعالى اذا السماء
انشقت فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قيل ورد الا على امتناع الشيء لامتناع غيره اذ المعنى لو انقطع الغيث لهلكت
الماشية وقولنا لم يحصل قرب المعنى من قولنا انقطع وانتفى ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لو لا التي
للتخصيص في نحو قوله لو لا الكمي المقنعا اليس قد اجمعوا على ان التقدير لو لا تعدون فكذلك ثم انتهى
التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولذلك تظهر الثاني المؤنث الخالي منها اذا صغر كقولك في قدر قديرة
وفي قوس قويسة وفي هند هنيدة التضمين قال الزمخشري من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل خر فيجرونه

بجراء ويستعملونه استعمالة مع ارادة معنى المضمن قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى الاخر كيف رجع معنى ولا تعدُ عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم الى ولا تضموها اليها اكلين انتهى قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف فان قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حالٍ ما خوذٍ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا ادما على كذا ولا بدّ من اعتبار الحال والا لكان مجازاً محضاً لا تضمينياً وكذا قوله يؤمنون بالغيب تقديره معترفين بالغيب انتهى وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر وكان احدهما يتعدى بحرفٍ والاخر بآخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذاناً بان هذا الفعل في معنى ذلك الاخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وانت لا تقول رفثت الى المراة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدي افضيت بالي كقولك افضيت الى المراة جيء بالى مع الرفث ايذانا واشعارا ان بمعناه كما صححوا عَوِرَ وحَوِلَ لما كانا في معنى اَعْوَرَ واَحْوَلَ وكما جاؤا بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله وان شئتم نعاودنا عوادا لما كان التعاود ان يعاود بعضهم بعضا وعليه حا قوله وليس بان تتبعه اتباعا ومنه قول الله تعالى وتبتل اليه تبتيلا واصنع من هذا قول الهذلي ما ان يَمَسُّ الارضَ الا منكبُ منه وحرف الساقط المُحِل فهذا على فعل ليس من لفظه هذا الفعل الظاهر الا تري ان معناه كلوي طحى المحل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه وكذلك قوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اي معه لكن لما كان معناه من ينضاف في نصري الى الله جاز لذلك ان تاتي هنا الى وكذلك قوله تعالى هل لك الى ان تزكى وانت انما تقول هل لك في كذا لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادعوك وأرشدك الى ان تزكى وعليه قول الفرزدق قد قتل الله زيادا عني لما كان معناه صرفه عداه بعن ووجدت في اللغة من هذا الفن شيا كثيرا لا يكاد يحاط فيه ولعله لو جُمِعَ اكثره لاجيء به كتابا ضخما وقد عرفت طريقه فاذا مر بك شيء منه فتقبله وآنس به فانه فصل من العربية لطيف حسن انتهى وقال ابن هشام في تذكرته زعم قوم من المتاخرين منهم خطاب المازني انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صير ويكون من باب ظن فاجاز حفرت وسط الدار اي صيرت قال وليس بمرتضى اذ لا يصلح لمن وكذا اجاز بنيت مسجدا وقطعت الثوب قميصا وقطعت الجلد نعلا وصبغت الثوب ابيض وجعل من ذلك قول ابي الطيب فضضت وقد صبغ الحيا بياضها لونى كما صبغ اللجين العسجد لان المعنى صير الحيا بياضها لونى اي مثل لونى قال والحق ان التضمين لا ينقاس وقال ابن هشام في المغني قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفايدته ان تؤدي كلمة مؤدي كلمتين ثم ذكر لذلك عدة امثلة منها قوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ضمن معنى تحرموه فعدي الى اثنين لا الى واحد ولا تعزموا عقدة النكاح ضمن معنى تنووه فعدي بنفسه لا بعلى لا يميلون الى الملاء الا على ضمن معنى يصغون فعدي بالى واصله ان يتعدى بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن معنى استجاب فعدي باللام والله يعلم المفسد من المصلح ضمن معنى يميز فجيء بمن وذكر ابن هشام في موضع آخر من المغني ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان قاعدة قال ابن الحاجب في امليه الفرق بين التضمين وبين التقدير في بني اين لتضمنه معنى حرف الاستفهام وضربته تاديبا منصوب بتقدير اللام وغلام زيد مجرور بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في ان التضمين يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون على وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف

فانه قد يختلف في مثل قولك ضربته يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة وقد لا يختلف في مثل قولك والله لافعلن وآلله لافعلن والفرق بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان حكمه حكم الموجود واذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مرادٍ وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى وقال الاندلسي في شرح المفصل الاسماء المتضمنة للحرف على ثلثة اضرب ضرب لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من وكم فيبنى لا محالة وضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كالملفوظ به لكن عُدِلَ عن النطق به الى النطق بدونه فكانه ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما بُنِيَ الاسم فكذلك اذا عدل عن النطق به وضرب وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يُبْنَ وهذا ضابط بقي في كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء ما يبنى منها وما لا يبنى فافهمه انتهى وقال ابن يعيش الظرف منتصبٌ على تقدير في ولَيْن متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا تري انه يجوز ظهور في معه نحو قمت اليوم وقت اليوم ولا يجوز ظهور همزة مع مَنْ وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم وذلك من قبل ان من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك صح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن الحرف وغير المتضمن بما ذكرته انتهى وقال ابن ايازٍ معنى تضمن الاسم معنى الحرف ان يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه وقال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين المتضمن معنى الحرف وبين غير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد به معنى في فانا لا نريد به ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبُني وانما نعني به ان قوة الكلام كلام آخر فيه في ظاهره ولذلك يجوز اظهار في مع الظرف فنقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا نقول في اين وكيف مثلا هل ولا أين ولا اهل كيف ولا اكيف قال ابن النحاس في التعليقة قاعدة كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئا مما له في الاصل ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه مثاله نعم وبئس انما منعه التصرف لان لفظهما ماض ومعناهما انشاء المدح والذم في الحال فلما تضمنا ما ليس لهما في الاصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فمنع التصرف لذلك قاعدة المتضمن معنى شيء لا يلزم ان يجري مجراه في كل شيء ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدا المتضمن معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم وكل رجل ياتيني فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين فلم يجزوا الذي ياتيني احسن اليه او كل من ياتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان ولم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر فائدة قال ابن القواس في شرح الدرة امس مبنيٌ لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس يعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا وقولنا امس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا اضيف او صغر او ثني او جمع وقيل زايدة كالتي في النسر انتهى وفي البسيط في علة بناء امس اقوال قول الجمهور انه بني لتضمنه لام التعريف لوجهين احدهما انه معرفة في المعنى لدلالته على وقتٍ مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولو لا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته والفرق بين العدل والتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهاره معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بنيٍ في التضمن انتهى وقال ابن الدهان في الغرة الفرق بين العدل والتضمن

ان العدل هو ان تريد لفظاً فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير الة ظاهرة التعادل فيه فروع منها قال الشلوبين لما كان الاسم اخف من الفعل تصرف بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الاسماء عندهم على انها خفاف تصرفوا فيها بزيادة حركات الاعراب والتنوين ولما كان الجزم حذفا وللحذف تخفيف والتخفيف لا يليق بالخفيف انما يليق بالثقيل فلذلك جزمت الافعال ولم تجزم الاسماء ومنها قال ابن الخشاب في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون الا لفظاً واحداً وكثرة المفعول لكونه متعدداً والرفع اثقل من النصب فاعطي الثقيل للواحد والنصب للمتعدد لتعادلا ومنها قال ابن فلاح في المعنى انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل والاثقل بالاخف للتعادل قال وانما فتح ما قبل يا التثنية وكسرها قبل يا الجمع لان نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل يا التثنية وكسرها قبل يا الجمع طلباً للتعادل لتقع الياآن مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ولان التثنية اكثر فخصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلباً للتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة مع الثقيل ومنها قال بعضهم ان التاء انما الحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لان المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا حكاه في البسيط ومنها قال السخاوي باب فعيله يحذف منه الياء والتاء في النسب نحو حنيفة وحنفي وباب فعيل لا تحذف منه الياء نحو تميم وتميي لان المؤنث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر ومنها قال ابن فلاح في المعنى انما خص الضم بضارع الرباعي والفتح بضارع الثلاثي لان الرباعي اقل والضم اثقل فجعل الاثقل للاقل والاخف للاكثر طلباً للتعادل ومنها قالوا انما زيدت في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لان الدليل كان يقتضي ان يكون المزيد احد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم فنكبوا عن الواو لثقلها وعن الالف لان التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم فتعينت الياء وخص الجمع بالالف لانها اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر فتعادلا ومنها قيل انما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم والتكون اخف من الحركة فاعطي الاخف للاثقل والاثقل للاخف تعادلا لأنهما

تعارض الاصل والغالب فيه فروع الاول اختلف في رحمن هل يصرف لانه ليس له فعلى او لا لانه ليس له فعلانة على قولين احدهما نعم لان الاصل في الاسماء الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعلى والثاني لا قال في البسيط وعليه الاكثرون لان الغالب في باب فعلان عدم الصرف فالحمل عليه اولى من الحمل على الاقل الثاني قال في البسيط لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة اقوال احدها الاولى منع صرفه حملاً على الاكثر والثاني الاولى صرفه نظراً الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملاً على الاكثر والا صرف وهو نحوي كلام سيبويه التعويض ترجم عليه ابن جني في الخصايص باب زيادة حرف عوضاً من آخر محذوف وقال اعلم ان الحرف الذي يحذف مجابا حرز ايد عوضاً منه على ضربين احدهما اصلي والاخر زايد فالاول على ثلاثة اضرب فاو عين ولام فاما ما حذف فاو وحي بزايد عوضاً منها فباب عِلَة في المصدر نحو عدة وزنة وشيه ووجهة والاصل وعده ووزنه ووشية ووجهة حذفت الفاء لما ذكرنا في تصريف ذلك وجعلت التاء بدلاً من الفاء وبدل على ان اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهة وانشد ابو زيد الرتراتي ولكل شيء اذا المرء نوّت وجمته تعادي اطعن الآمري بصرم ليبي ولم اسمع بها قول الاعادي وقد حذفت الفاء في اناس وجعلت الف فعال بدلاً منها فقيل ناس ووزنها عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضاً منها وذلك قولهم تقي يتقي والاصل اتقي يتقي فحذفت الفاء فصار تقي ووزنه تعل ويتقي يتعل قال اوس تقاك بكعب وتلدة يداك اذا ما هز بالكف يعسل وقال حلاها الصيقلون

فاخلصوها خفافا كلها يتقي باثر وانشد ابو الحسن تق الله فينا والكتاب الذي تتلو ومنه ايضا قولهم تجه يتجه والاصل اتجه يتجه ووزن تجه تعل كتقى سوآ انشد ابو زيد قصرت له القبيلة اذ تجهنا وما ضاقت بشدته ذراعي فاما ما رواه ابو زيد من قولهم تجه يتجه فهذا من لفظ آخر وفاوه تاو اما قولهم اتخذت فليست تاوه بدلاً من شيء بل هي فا اصلية بمنزلة اتبعت من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها نسيفا كاقحوص القطاة المطرق وعليه قول الله تعالى لو شئت لتخذت عليه اجرا وذهب ابو اسحق الى ان اتخذت كاتقيت واتزنت وان الهمزة اجريت في ذلك مجرى الواو وهذا ضعيف انما جاء منه شيء شاذ انشد ابن الاعرابي في داره تقسم الازواد بينهم كانما اهله منها الذي اتهلا وروي لنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان متمن وانشد بيض ثمن والذي يقطع على ابي اسحق قول الله لتخذت عليه اجرا كما ان تجه ليس من لفظ الوجه كذلك ليس تخذ من لفظ الاخذ وعذر من قال اتمن واتهل من الاهل ان لفظ اذا الريد غير صيرا في صورة ما اصله حرف لين وذلك قولهم في افتعل من الاكل ايتكل ومن الازره ايتزر فاشبه حينئذ ايتعد في لغة من يبدل الفا تاء فقال اتهل واتمن لقول غيره ايتهل وايتمن واجود اللغتين اقرار الهمزة قال الاعشى اباثبت اما تفكك ثاكل وكذلك ايتزر يأتزر فاما اكلت عليه فمن الواو على الباب لقولهم الوكالة والوكيل وقد حذفت الفاء همزة وجعلت الف فقال بدلاً منها وذلك قولهم لاه ابن عمك لافضلت في حسب في احد قولي سيبويه واما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضاً منها فاتق في احد قولي سيبويه وذلك ان اصلها اوق فاحد قوليه فيها ان الواو هي عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت اتق مثالها على هذا القول افل والاخر ان العين قدمت على الفاء وابدلت يا فصارت ايتق ومثالها على هذا اعفل وقد حذفت العين حرف علة وجعلت الف فاعل عوضاً منها وذلك رجل خاف ورجل مال وهاع ولاع فيجوز ان يكون هذا فعلا كفرق فهو فرق وبطر فهو بطر ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه وصارت الفه عوضاً منها كقوله لاث به الاشياء والعبري وانما حذفت عينه وصار الزايد عوضاً منها قولهم سيد وميت وهين ولين قال الشاعر هينون لينون اسآدة ووير سؤاس مكرمة ابناء ايسار واصلها فيعل سيود وميوت وهيون وليون حذفت عينها وجعلت ياء فيعل عوضاً منها فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزايدة عوضاً منها قيل قد صح في فيعل من نحو سيد وبابه ان الياء الزايدة عوض من العين وكذلك الالف الزايدة في خاف وهاع ولاع عوض من العين وجوز سيبويه ايضا ذلك في ابق فكذلك ينبغي ان يحمل فيعلولة على ذلك وايضا فان الياء اشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكينونة وايضا فقد جعلت ياء التفعيل عوضاً من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا الا ترى ان الاصل قطاع وكسار بدلالة قول الله تعالى وكذبوا بايانا كذابا وحكى الفراء قال سالني اعرابي فقال احلق اجب اليك ام قصار فكما ان الياء للزايدة في التفضيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان يكون الياء في قيدودة عوضاً من العين لا الدال فان قلت فان اللام اشبه بالعين من الزايد فهلا كانت لام القيدودة عوضاً من عينها قيل ان الحرف الاصلي القوي اذا حذف لحق بالمعتل الضعيف فساغ لذلك ان ينوب عنه الزايد الضعيف وايضا فقد رايت كيف كانت ياء التفعيل الزايدة عوضاً من عينه وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه في خاف وهاع ولاع ونحوه وايضا فان عين قيدودة وبابها وان كانت اصلاً فانها على الاحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ توغل في الاعتلال والضعف ولو لم يعلم ممكن هذه الحروف في الضعف الا بتسميتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى احوالها ضعيفة الا ترى ان ضمتين الحرفين اذا اقويا بالحركة فانك مع ذلك مؤنث منهما ضعفا وذلك ان تحملها للحركة اشق منه في غيرها ولم يكونا كذلك لان مبنى امرهما على خلاف القوة بوكد ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الالف ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان الحركة انما جعلها وتوغ فيه من الحروف الاقوى الا الاضعف

وكذلك ما تجد اخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيها حتى يجنح ويستروح الى اسكانها نحو قوله يا دار هند عفت الا اثافيها وقوله كان ايديهن بالقاع القرق ونحو ذلك وقوله وان يعيرن ان كسي للجواري تنبوا العين عن كرم عجافٍ نعم واذا كان الحرف لا يحتامل بنفسه حتى يدعو الى اختزامه وحذفه كان بان يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه احري واحجى وذلك نحو قول الله تعالى والليل اذا يسر وذلك ما كنا نبغ والكبير المتعال وقوله تو قر ثم الواد بالشاهق وقول الاسود بن يعفر فالحقت اخراهم طريق الاهم يريد اولاهم ومج الله الباطل وسندع الزبانية كتبت في المصحف بلا واو والوقف عليها كذلك وقد حذفت الالف في نحو ذلك قال روبه وضاني العجاج فيما وصفني يريد فيما وصافني وذهب ابو عثمن في قول الله تعالى يا ابت الي انه اراد اباه وحذف الالف ومن ابيات الكتاب قول لبيد رهط من قومٍ ورهط ابن المعلّ يريد المعلّى وحكى ابو عبيده وابو الحسن وقطرب وغيرهم رايت فرح ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتاتي عن حفظ انعمها وتحمل خواصها وعوانى ذواتها فكيف بها اذا جشمت احتمال الحركات التي هي علي مقصور صورتها نعم وقد اعرب بهذه الحروف انفسها كما يعرب بالحركات التي هي ابعاضها وذلك في باب ابوك واخوك والزيدان والزيدون والزيدين واجريت هذه الحروف مجري الحركات في زيدٌ وزيدًا وزيدٍ ومعلوم ان الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام هذه الحروف ان لا يمتنع من احتمالها الحركات ان اذا احتملتها جفت عنها وتكادتها ويؤكد عندك ضعف هذه الاحرف الثلاثة انك اذا وجدت قواهن وهما الواو والياء مفتوحًا ما قبلهما كانتا تابعان لما هو منهما الا تري الي نحو ما جاء عنهم من نحو ثوبه وثوب وجوبه وجوب ودوله ودول فجعل فعله علي فعل يريك انفاكانتا انما جات عندهم من فعله وكان دوله دوله وجوبة جوبه وثوبه ثوبه وانما ذلك لان الواو وما سبيله ان ياتي للضمة تابعًا وكذلك ما جا من فعله مما عينه يا علي فعل نحو ضيعة وضيع وخيمة وخيم وعيبة وعيب كانه انما جاء علي ان واحدته فعله نحو ضيعه وخيمه وعيبه افلا تراها مفتوحًا ما قبلهما مجريتين مجراها مكسورًا او مضمومًا ما قبلهما فهل هذا الا لان الصنعة مقتضية لسياغ الاعتلال فيهما فان قلت ما انكرت ان لا يكون ما جا من نحو فعله علي فعل نحو ثوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ولا يكون ما جا من فعله علي فعل نحو ضيع وخيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة في النا بل لان ذلك ضرب من التكسير ركبوه فيما عينه معتل كما ركبوه فيما عينه صحيحة نحو لامة ولوم وعرصه وعرص وقرية وقري وبروه وبري فيما ذكره ابو علي ونزوة نزي فيما ذكره ابو العباس وحلقه وحلق وفلكة وفلك قيل كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك في ان الياء والواو اين وقعتا وكيف تصرفتا معتدتان حرفي علة ومن احكام الاعتلال ان تبعا ما هو منهما هذا هذا ان رانا راينا هم قد كسروا فعله تماما عيناه علي فعل وفعل نحو جوب وثوب وضيع وخيم فانكسارها تكسيرا واحد مضموم الفاء ومكسورها فنحن الآن بين امرين اما ان نراح لذلك وفعله واما ان نتمالك فيه ونتقبله غفلًا الحال ساذجا من الاعتلال فان يقال ان ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما ان يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما اولي من ان تنقض الباب فيه ونعطي اليد عنوة به من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعة عليه الا تري الي قوله وليس شيء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجهًا فاذا لم يخلو مع الضرورة من وجه من القياس محاول فهم بذلك مع النسحة وفي حال السعة اولي بان يحاولوه واجي بان يناهدوه فيتعللوا به ولا يهملوه فاذا ثبت ذلك في باب ما عينه يا او واو جعلته الاصل في ذلك وحملت ما عينه صحيحة فرعًا له ومحمولًا عليه نحو حلق وفلك وعرض ولوم وقري وبري كما انهم لما اعربوا بالواو والياء والالف في الزيدون والزيدين والزيدان نجاوزوا ذلك الى ان اعربوا بما ليس من حروف اللين وهو النون في يومان وتقعدين وتذهبون فهذا جنس من تدريج اللغة واما ما حذفت لامه وصار الزايد عوضًا منها فكثير منه باب سنة ومئة وفئة وربة وعضة هذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها تاء التانيث الا تراها كيف تعاقب اللام في نحو برة وبري وتبة وتبي وحكي ابو الحسن عنهم رايت مئيا بوزن معيا فلما حذفوا اللام

فاما بنت واخت فالتا عندنا بدل من لام الفعل وليست عوضا واما ما حذف لالتقا الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا بدلا ولا عوضًا البتة ليس لازمًا وذلك نحو هذه عصًا ورحيً وكلمة معلًى فليس التنوين في الوصل ولا الالف التي هي بدل منه في الوقف نحو رايت عصًا عند الجماعة وهذه عصًا ومررت بعصًا عند بني عثمن والفوا يدل لا من لام الفعل ولا عوضًا الا تراه غير لازم اذا كان التنوين يزيله الوقف والالف التي هي بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك تاء وعضة وسنة ولغة وشفة لانها ثابتة في الوصل ومبدلة منها في الوقف فاما الحذف فلا حذف وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو الفاضون والقاصين والاعلون والاعلين فعلم الجمع ليس عوضًا ولا بدلًا لانه ليس لازمًا فاما قولهم هذان وهاتان واللذان واللتان والذون والذين فلو قال قائل ان علم التثنية والجمع فيها عوض من الالف والتا من حيث كانت هذه اسما وصيغت للتثنية والجمع لا علي حد رجلان وفرسان وقايمون وقاعدون ولكن علي قولك هما وهم وهن لكان مذهبًا الا تري ان هذين من هذا ليس علي رجلين من رجل ولو كان كذلك لوجب ان تنكره البته كما تنكر الاعلام نحو زيدان وزيدين وزيدون وزيدين والامر في هذه الاسما بخلاف ذلك الا تراها تجري مجري مثناة ومجموعة اوصافا علي المعارف كما تجريها علي المعارف مفردة وذلك قولك مررت بالزيدين هذين وجاني اخوك اللذان في الدار وكذلك قد توصف هي ايضًا بالمعارف في نحو قولك جاني ذانك الغلامان ورايت الذين في الدار الظريفين وكذلك ايضًا تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت تعمله مفردة وذلك نحو قولك هذا زيد قايمين الزيدان وهو لا منطلقين اخوتك وقريب من هذا ان اللذان قولهم هيما انت مصروفة وغير مصروفة وذلك انها جمع هيهات وهيهات عندنا رباعية مكررة فاوها والامها الاولى هاء وعينها والامها الثانية يا فهي لذلك من باب صيصية وعكمها باب بليل وبيما قال ذو الرمة تلوم بيما بياء وقد مضي من الليل حور واسبطرّت كواكبه وقال كثير وكيف ينال الحاجبية الف بليل سمات وقد جاوزت رقدا فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة المهرة والقرة وكان قياسها اذا جعت ان تقلب اللام ياء فيقال هوهيات كشويشيات وضويضيات الا انهم حذفوا اللام لانها في آخر اسم غير متمكن ليخالف آخرها آخر الاسما المتمكنة نحو رحيان وموليان فعلي هذا قد يمكن ان يقال ان الالف والتا في هيهات عوض من لام الفعل في هيهات لان هذا ينبغي ان يكون انما صيغ للجمع بمنزلة الذين وهولا فان قيل وكيف ذاك وقد يجوز تكثيره في قولهم هيهات هيهات وهولا والذين لا يمكن تكثيره فقد صار اذن هيهات بمنزلة قصاع وجفان قيل ليس التكثير في هذا الاسم المبني علي حده من العرب الا تري انه لو كانت هيهات من هيهات بمنزلة ارطيات من ارطاة وسعليات من سعلاة لما كانت الا نكرة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان الا نكرتين فان قيل لم لا يكون سعليات معرفة اذا جعلتها علما كرجل او امراة سميتها بسعليات وارطيات وكذلك انت في هيهات اذا عرفتها فقد جعلتها علما معنى البعد كما ان غاق فمن لم ينون فجعل علما لمعنى الفراق ومن نون فقال غاقٍ غاقٍ وهيهاةً هيهاةً وهيهاتٍ هيهاتٍ فكانه قال بعدا بعدا فجعل التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك قيل علي التفصيل فلا يصح هناك حقيقة معنى العلمية وكيف يصح ذلك وانما هذه اسما سمي بها الفعل في الخبر نحو شتان وسرعان وافّ واتاوّه واذا كانت اسما للافعال والافعال اقعدني في التنكير وابعده عن التعريف علمت انه تعليق لفظ متاول فيه التعريف علي معنى لا يضامه لا التنكير فلهذا قلنا ان تعريف باب هيهات لا يعتد تعريفًا وكذلك غاقٍ وان لم يكن اسم فعل فانه علي همته الا تراه صوتًا بمنزلة حاءٍ وعاءٍ وهاءٍ وتعرف الاصوات من جنس تعرف الاسما المتماة بها فان قيل الا تعلم ان معك من الاسما ما يكون فايدة معرفته كفايدة نكرته البته وذلك قولهم غدوة هي في معنى غداة الا ان غدوة معرفة وغداة نكرة وكذلك اسد واسامة وثعلب وثعالة وذئب وذوالة وابو جعدة وابو معطة فقد تجد هذا التعريف المسارق لمعنى التنكير فاشيا في غيرها ذكرته ثم لم يمنع ذلك اسامة وثعالة واباجعدة وابامعطه ونحو ذلك ان يعتد في الاعلام وان يخص الواحد من جنسه فكذلك لم لا يكون هيهات كما ذكرنا قيل هذه الاعلام وان كانت معتبا بها نكرات فقد يمكن في كل واحد منها ان يكون

معرفة صحيحة كقولك فرقت ذلك الاسد الذي فرقته وتباركت بالثعلب الذي تباركت به وخسأت الذيب الذي خسأته
فاما الفعل فمما لا يمكن تعريفه على وجه فلذلك لم يحتد التعريف الواقع عليه لفظاسمة خاصة ولا تعريفا ايضا فان هذه
الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذن اقرب اليها ومعترض بين الاسماء وبينها الا ترى ان البناء الذي سري في باب صه ومه
وحيهل ويد ورويد وايه وايها وهلم ونحو ذلك من باب تراك ودراك ونظار ومناع انما اتاها من قبل تضمن هذه الاسماء معنى لام الامر لان
اصل صه اسم له وهو اسكت والاصل لتسكت كعزاة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا وكذلك مه هو اسم الكف والاصل لتكف
وكذلك نزال هو اسم انزل واصله لتنزل فلما كان معنى اللام غائرا في هذا الشق وساريا في اخائه ومتصورا في جميع جهاته دخله البناء من حيث
تضمن هذا المعنى كما دخل ابن وكيف لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى حرف التعريف ومن لتضمنه معنى حرف الشرط
وسوي ذلك فاما اف وهيهات وناهيك مما هو اسم للفعل في الخبر فمحمول في ذلك على افعال الامر وكان الموضع في ذلك انما هو لصه
ومه ورويد ونحو ذلك فحمل عليه باب اف وشتان ووشكان من حيث كان اسما سمي به الفعل واذا جاز ان يحمد وهو اسم علم ان يشبه
بأركب وهو فعل نكرة كان ان يشبه اسم سمي به الفعل في الخبر باسم سمي به الفعل في الامر ولي الا ترى ان كل واحد منهما اسم وان السمي به ايضا
فعل ومع ذا فقد تجد لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى اسمع بهم وابصر وقوله قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا
اي فليمددن ووقع ايضا لفظ الخبر في معنى الامر نحو قوله تعالى لا تضار والدة بولدها وقولهم هذا الهلال معناه انظر اليه ونظايره
كثيرة فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل كما ان صه كذلك ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم فعل ماموريه وهذا اسم لفعل مخبر به وكان
كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كان كل واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى
وما كان على بعض هذه الفرني والشبكة الحق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبتت فيه ووقفت عليه واطمانت به فاعرف
ذلك ومما حذفت لامه وجعل الزايد عوضا منها فرزدق وفرزيد وسفرجل وسفيرج وهو باب واسع فهذا طرف من
القول على ما زيد من الحروف عوضا من حرف اصلي تحذوف واما الحرف الزايد عوضا من حرف زايد كثير منه التاء في فرازنة
وزنادقة وجحاجحة لحقت عوضا من ياء المد في فرازين وزناديق وجحاجيح ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من حرف زايد
حذف منه نحو قولهم في تكسير مدحرج وتحقيره دحيريج ودحاريج فالياء عوض من ميمه وكذلك جحافيل وجحيفيل الياء عوض
من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عوض من تائه وكذلك زعافير الياء عوض من الفه ونونه وكذلك الهاء في تفعله في
المصادر عوض من ياء تفعيل والف فعال وذلك نحو سلية تسلية وربية تربيه الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلى وتربى او
الف سلا وربا انشد ابو زيد بانت تترى دلوها تتريا كما تترى شهلة صبيا ومن ذلك تاء الفعلة في الرباعي نحو الهملجة
والترهفة كانها عوض من الف فعلال نحو الهملاج والترهاف قال العجاج سرهفته ماشيت من سرهاف وكذلك
ملحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة كانها عوض من الف جيعال وبيطار وجهور وسلقاء
ومن ذلك قولهم التغلبي متى كنا لامك مقتوينا والواجب مقتويّ وهو منسوب الى مقتى وهو مفعل من القنو وهو الخدمة
قال اني امرؤ من بني خزيمة لا احسن قتو الملوك والخدما فكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتوون ومقتوين كانه اذا جمع
بصري وكوفي قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع معاقبا لياي الاضافة فصحت اللام لتنحية الاضافة
كما تصح معها ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون
فقد ترى الى تعويض علم الجمع من ياي الاضافة والجمع زايد وقال سيبويه في ميم فاعلة انها عوض من الف فاعلة
ومنع ذلك المبرد فقال الف فاعلة موجودة في المفاعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم قال ابن جني وقد
ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في كتاب التعاقب وفيه ان ابا علي رد قول المبرد في الجر
السين من التذكره وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر اصناف زيادتها
من الف الافعال وياء التفعيل قال لكن الالف في المفاعل بغيرها هي الف فاعلة لا محالة وذلك نحو قاتله مقاتلا وضاربته

مضاربا قال الشاعر اقاتل حتى لا اري لي مقاتلا وانجو اذا غص الجبان من الكرب فاما اقمت اقامة وارودت ارادة ونحو ذلك فان
الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزايدة وهي في قول ابي الحسن عوض من عين افعال على مذهبهما
في باب مفعول من نحو مبيع ومقول والخلاف في ذلك قد عرف واحيط بحال المذهبين فيه فتركناه ومن ذلك الالف في ايمان
وتهامر وشاءم وهي عوض من احدي ياي الاضافة في يمني وتهامي وشامي وكذلك الف ثمانٍ قلت لابي علي لم زعمت للنسب
فقال لانها ليست بجمع مكسر فتكون كصحار قلت له نعم ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البته نحو عباقية وكراهيه وساهيه
فقال نعم هو كذلك ومن ذلك ياء التفعيل بدل من الف الفعال كما ان التاء في اوله عوض من احدي عينه وقد وقع
هذا التعارض في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة بانفس صيغها وذلك قول الراجز على مذهب الخليل
ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة الا ترى انه يعتمل
ان لم يجد من يتكل عليه وندع ذكر قول غيره هنا وكذلك قولهم الاخراوي فاولي بامري القيس بعد ما خصغن باثار المطي
الخوافرا اي خصغن بالخوافر اثار المطي يعني اثارا خفافه فحذف الياء من الخوافر وزاد اخرى عوضا منها في اثار المطي هذا على قول من
لم يعتقد القلب وهو امثل فما وجدت مندوحة عن القلب لم تركبه وقياس هذا الحذف والتعويض قولك باي تضرب امر به
اي اي يوم تضرب امر به وهو كثير انتهى ما اورده ابن جني في هذا الباب وبقي ثمانٍ نورد ها مزيدة عليه منها قال ابن خالويه
من العرب من اذا حذف عوض من ذلك تشديد الميم في الفم في بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله فمٌ
او فموٌ انشد الاصمعي باليتها قد خرجت من فمّه وتشديد اب واخ عوضا من لامهما فان اصلهما ابوٌ واخوٌ قال في الجمهرة
ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقولون اخ واخة وقال ابن مالك في شرح التسهيل ذكر الازهري ان تشديد خاخ وباب لغة
قال وكذا تشديد بدنون هنّ قال سحيم • الا ليت شعري هل ابيتن ليلة • وهنّ جاذبين هزمتي هزمّ وتشديدهم دم عوضا من لامه
المحذوفة فان اصله دمي قال • والدم يجري بينهم كالجدول وقال • اهان دمّك فرغا بعد غرته • يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد
فقد سقيت سقالا افضاله • وسعد مرديك موفورٌ على الابد • وذهب جماعة الى ان تشديد النون في ان عوض من الف
ذا المحذوفة وقوم الى ان النون في المثنى والجمع عوض من حركة المفرد وآخرون الى انها عوض من تنوينه وآخرون الى انها
عوض منهما معا ومن هذا الباب تعويض ها التانيث من الف التانيث الخامسة تقول في جمع حنظى وعفرى في جمع حنظ وعفار
فاذا عوضت من الالف فان شئت تعوض الياء فتقول حنايط وعفارين وان شئت تعوض الهاء فتقول حنايظة وعفارنه
قال ابو حيان لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شئ غير باب لغيري واما تعويض الهاء فمقصور
على ما ذكر والاكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كاشعثي واشاعثه وازرقي وازارقه ومهلبي ومهالبه ومن تعويض
الهاء عن الف التانيث قولهم في تصغير لغيري لغيغيره وفي تصغير جباري جبيره ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف اليه
في اي واذ ومن حرف العلة المحذوف في نحو جوارٍ وغواشٍ واعيم وقاضٍ وداعٍ قال ابن الخباز في التعليقة واختلف في تنوين
كل وبعض فقيل عوض عن المضاف اليه كاذ قال الزمخشري والاولى ان يقال لين بعوضٍ عن المحذوف وانما هو التنوين الذي
كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين عليه فما زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان عليه
من دخول التنوين عليه انتهى فاعلمه قال ابو حيان قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا ايابت فالتاء عوض من ياء المتكلم
وقد يكون العوض في الآخر من محذوف كان في الاول كعدة وزنة وعكسه كاسم واست لما حذفوا من آخره لام الكلمة
عوضوا اني اوله همزة الوصل وقد يكون التعويض من حرف ليس اولا ولا اخرا فيعوض منه حرف اخر نحو زنادقة في زناديق
وقال ابو البقاء في التبيين عرفنا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا اخيرا مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الاخر عوضوا
من الاول مثل اين وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في اوله فكان المحذوف من آخره قال والعوض مخالف
للبدل فبدل الشئ يكون في موضعه والعوض يكون في غير موضع المعوض منه قال فان قيل التعويض في موضع لا يوثق

بان المعوض عنه في غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فاين كملت حصل غرض التعويض الا تري ان همزة الوصل في اضرب وبآ عوضًا من حركة اول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة فالجواب ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن ان في موضعه مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين فوهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما الغرض العدول عن اصل الى ما هو اخف منه والحقه تحصل بمخالفة الموضع فاما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة لان الحرف قد يثقل بموضعه فاذا ازيل عنه حصل التخفيف وفي شرح التسهيل لابي حيان اختلف في باب قضاة ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فعله وانه من الاول التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن فاعل المذكر عاقل وقال بعضهم وزنه فعله كحامل وكمله وان هذه الضمة للفرق بين المعتل الاخر والصحيح وقال الفراء وزنه فُعَل بتضعيف العين كنازل ونزل والهاء فيه اعني في غزاة ورماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة عوض مما حذف قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور البنكري في ارجوزته في النحو وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة الاف بيت الا تسعين بيتًا احتوت على نظم سهل وعلم جم فقال

والوزن في الغزاة والرماة ... في الاصل عند جلة الرواة
فعلة ليس لها نظير ... في سالم من شانه الظهور
واخرون فيه قالوا فعله ... كما يقول في الصحيح الجمله
فخص في ذلك حرف الفاء ... بالضم في ذي الواو او ذي الياء
وخالف الفراء ما انبات ... وجهم بقولهم سراة
وعنده وزن غزاة فُعَل ... كما تقول نازل ونزل
فالهاء من ساقطها معتاضة ... وانما تعرف بالرياضة
كالاصل في اقامة اقوم ... بالاعتياض اطرد الكلام
وبعضها جاء على التاصيل ... غزيه وعفي ليس بالمجهول

وقال الزمخشري في الاجاج معنى العوض ان يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في اخواتها كما انتقض التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدورك ذلك بزيادة النونين والفرق بين العوض والبدل ان البدل يقع حيث يقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك الا تري ان العوض في اللهم في اخر الاسم والمعوض منه في اوله وقد الف ابن جني كتاب التعاقب في اقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه قال في اوله اعلم ان كل واحد من ضربي التعاقب وهما البدل والعوض قد يقع في استعمال موضع صاحبه وربما امتاز احدهما بالموضع دون وسيله الا ان البدل اعم استعمالا من العوض وذلك انا نقول ان الف قام بدل من الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في اخر اللهم بدل من يا في اوله كما نقول انها عوض منها او لا تري الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك جميع ما استقرينه نجد البدل فيه شايعًا والعوض ضيقًا فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضًا كذا وضع هذين اللفظين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس وذلك ان تصرف عوض في كلام العرب اين وقعت انما هو لان ياتي مستقبلُ ثان خالفًا المنقضِ ومن ذلك تسميتهم الدهر عوض لانه موضع على ان يقضي الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده ومعلوم انما يمضي من الدهر فان لا يعاد وبعاد لا يرتجع ومما ورد في فوت المعوض منه قوله عاضها الله غلامًا بعد ما شابت الاضداغ والضرس تفدي عوضها الله الولد تما اخذ منها من سواد الشعر وصحة الفم فهذه حالة تصرف عوض وليس كذلك تصرف بدل لان البدل من الشيء قد يكون والشيان جميعًا موجودان الا تري الى قول النحويين في مررت باخيك زيد ان زيدًا بدل من اخيك وان كانا جميعًا موجودين فاما من قال ان زيد امترجم عن الاخ فانه لا يابى ايضًا ان نقول بدل منه وانما اثر لفظ الترجمة هنا وان كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كالفاظ يختارها احد الفريقين ويجيز مع ذلك ما اجاز الفريق

الفرق بين العوض والبدل فكل عوض بدل ولا عكس

الاخر كالجر والخفض والصفة والنعت والظرف والحال والتمييز والتفسير وغير ذلك ومما ينبغي ان تعرف فرقًا بين البدل والعوض ان من حكم البدل ان يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع المعاض منه الا تري ان ياءين بدل من الواو التي هي فاوها وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو موسر بدل من الياء التي هي فاؤها وهي في مكانها ودال وِدٍّ الاولى بدل من تاء وتدٍ وهي في مكانها والالف في رايت زيدًا بدل من تنوينه وهي في مكانه وليس احد يقول ان ياء ميزان عوض من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رايت زيدًا في الوقف عوض من تنوينه في الوصل وسبب ذلك ما قدمناه من ان عوضًا انما هي لعهد الاول وتعويض الثاني منه وليس كذلك الالف في قام وباع لانهما فيهما كانتا الواو والياء ومتى نطقت بواحد من هذه الاحرف الثلاثة فكانك نطقت بالاخر وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين ومن نون التاكيد في اضربا جارية عندهم مجري ما هي بدل منه حتى انهم اذا نطقوا بالالف فكانهم بالنون فالالف اذ كانها هي النون على هذا ساق سيبويه حروف البدل الاحد عشر لان كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدمًا عليه ولا متراخيًا عنه ولم يرسم شيئًا من ذلك عوضًا وليس كذلك هاء زنادقة لانها عوض من ياء زناديق قيل لها عوض لانها لم تقع موقع ما هي عوض منه وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة انما هي عوض من ياء التفعيل نحو التقديم والتجريب وتاء التفعيل عوض من عين تفعال فتاء تكذيب عوض من احدي عيني كذاب لانها ليست في موضعها ولكن ياء التفعيل بدل من الف تفعال لانها في موضعها ولان الياء ايضًا قريبه الشبه بالالف كانها هي والبدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه انتهى **قاعدة** العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول شيخه ابن عصفور والا يدي انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام او حذفه وحذف الجواب معًا الا بشرط تعويض لا من المحذوف نحو اضرب زيدًا ان اساو الا فلا فقال ليس بشيء بل لا فائدة وليت عوضًا من الفعل لا نه يجوز الجمع بينهما تقول اضرب زيدًا ان اساو ان لم يسئ فلا تضربه ولو كان تعويضًا لما جاز الجمع بينهما ورد ايضًا قول ابي موسى الجزولي انما اللاحقة لاي الشرطية عوض من المضاف اليه المحذوف الذي تطلبه من جملة المعنى فقال لو كانت عوضًا لم تجمع مع الاضافة في قوله تعالى ايّ الاجلين لانه لا يجتمع العوض والمعوض منه بل الصواب انها زايدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت عوضًا للزمت وللقاعدة فروع احدها قولهم اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما الثاني قولهم في النداء يا ابت ويا امت التاء فيهما عوض من ياء الاضافة ولذا لا يجمع بينهما الثالث قولهم يماني وشامي وتهامي الالف فيه عوض من احدي يائي النسب ولذا لا يجمع بينهما الرابع قولهم عدة وزنة ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة والاصل وعِدو وزِن ولذلك لا يجتمعان الخامس قولهم زنادقة الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ولذلك لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجبابرة وما اشبه ذلك السادس قال ابو حيان يختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث بالحوقشيين عند بعض العرب وسين عند بعضهم في الوقف وذلك عوض من الهاء فلذلك لا يجتمعان السابع قال ابو حيان قد نابت الالف عن هاء السكت في الوقف في بعض المواضع وذلك في جهل وانا فالوا جهله وجهلا وجهلا والهاء الاصل والالف كانها عوض عنها واما انا نسمع فيه انه بالهاء ووقف عليه ايضًا بالالف فقالوا انا وليست الالف من الضمير خلافا للكوفيين اذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه اناه كما قلت في الوقف على هذا هذاه الثامن من باب جوارٍ وغواشٍ يقال فيه حاله النصب رأيت جواري بمنع الصرف بلا خلاف لفتحة الفتحة على الياء وفي حالة الرفع والجر بحذف ياء ويلحقه التنوين في الاصح انه عوض من الياء ولذا لا يجتمعان قال في البسيط وهذه المسئلة مما يعيا بها ويقال اي اسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه ونقصان لفظه بحذف يائه واتمام حكمه بلحوق التنوين له التاسع قال الكوفيون لولا في قولك لولا زيد لاكرمتك اصلها لو والفعل والتقدير لو لم يمنعني زيدٌ من اكرامك لاكرمتك الا انهم حذفوا الفعل تخفيفًا وزادوا لا عوضًا فصار بمنزلة حرف

واحد وصار هذا بمنزلة قولك امّا انت منطلقًا فحذفوا الفعل وزادوا اما عوضًا من الفعل قالوا والذي يدلّ على انّها عوض انهم
لا يجمعون بينهما وبين الفعل ليلا يجمع بين العوض والمعوّض منه العاشر قال ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز ان يجمع بين
اذا الفجاءية والفاء الرابطة للجواب نحو ان تقم فاذا زيد قايم لانّها عوض عنها فلا يجتمعان الحادي عشر قال في البسيط تصحب اللام
اسم الاشارة فيقال ذلك وهي عوض من حرف التنبية للدلالة على تحقق المشار اليه ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال هذالك
لئلا يجمع بين العوض والمعوّض بخلاف الكاف فانه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض الثاني عشر قال الزمخشري في الاجاجي نحو قولهم
سنون وقلون وارضون وحرون في جمع حرة جعلوا الجمع بالواو والنون عوضًا من المحذوف فيها من لام او حرف ناينث وقال
في البسيط سنة حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون عوضًا من عود لامها فيقال سنون فاذا اجمعت على سنوات عاد اللام
لانه قياس جمعها وليس عوضًا واما قلة فجمع على قلون وقلات ولا تعود لامها في الجمعين لان علامتهما كالعوض من لامهما فلا
جمعها على قلّ وكذا هنة يجمع على هنوات ولا تعود اللام لان الالف والتاء صارا كالعوض وكذا فئة وفئات وشية
وشيات ورئة ورئون وريات ومايه وميون وميات ونحو ذلك وقال ابن افلاح في المغني سمعت الفاط مجموعة جمع
التصحيح جبرًا لها لما دخلها من الوهن بحذف لامٍ او تاء تانيث او اداة غايرٍ قالوا سنة وسنون وقلة وقلون وبرة وبرون
وشبه وشبون وكرة وكرون وربة وربون ومية وميون وارض وارضون وحرة وحرون وهذا يتوقف على السماع
لا محال للقياس فيه وقد غيّروا بنية بعضه اشعارًا بعدم اصالته في هذا الجمع فكسروا اول سنين وكسروا وضموا اول
ثبين وكرين وقبل ان جمعها ليس عوضًا عن تاء التانيث بل لانها عندهم جارية مجرى من يعقل وقد كثر التعويض من محذوف
اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سنخها ولم يوجد التعويض في محذوف التاء الا في ارض ليكون الزايد
في قوة الاصلي في المراعاة والطلب انتهى الثالث عشر الاسماء الستة حذفت لاماتها فحال افرادها وجعل اعرابها
بالحروف كالعوض من لاماتها ذكره ابن يعيش في شرح المفصل الرابع عشر قال ابن يعيش الناصب للمنادي فعل
مضمر تقديره انادي زيدًا او دعوا ونحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا اللفظ به لانّ يا قد نابت عنه الخامس عشر
قال ابن يعيش قال الخليل في اللام المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يا زيداه ولذلك
يتعاقبان فلا تدخل اللام مع الف ومجراها واحدٌ لانك لا تدعوا واحدًا بعدها يستجيب في الحال كما في النداء السادس
عشر قال ابن يعيش هاء التنبية في ايها الرجل زيدت لازمة عوضًا مما حذف منها والذي حذف منها
الاضافة في قولك ايّ الرجلين والصلة التي في نظيرها وهي من الا ترى انك اذا ناديت من قلت يا من ابوه قايم
ويا من في الدار السابع عشر قال ابن يعيش التاس اصله اناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام عوضًا
في التاس منها ولذلك لا يجتمعان فاما قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا فرد ولا يعرف قايله الثامن عشر
قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير اذ اكرر الاسم نحو الاسد الاسد لان احد الاسمين كالعوض من الفعل
فلم يجمع بينهما التاسع عشر قال ابن يعيش قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى العذر ورد منصوبًا بفعل
مقدر كانه قال هات عذيرك او احضره ووضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار
الفعل لانه اقيم مقام الفعل العشرون قال ابن يعيش الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام او من وحسن
حذفه لنيابة المضاف عنه وصيرورته عوضًا عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل قال ونظير ذلك واو رب الخفض
في الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض وانما هي نايبة في اللفظ عن رب
الحادي والعشرون قال ابن يعيش اذا قلت رايت القوم اجمعين كان في تقدير رايت القوم جميعهم وكان يجب
ان تقول جاء القوم كلهم اجمعهم اكتعهم ابصعهم فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون
فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف اليه ولهذا لم يجز ان على نكرة وصار ذلك الجمع ارضا

على ارضين عوضًا من تاء التانيث فان قيل تاء التانيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت حرف الاعراب منه
فقالوا قايمة وقاعدة عوّضوا منها كما عوضوا تمام حذف من نفس الكلمة نحو مايه ومئين وقلة وقلين وبنة وبنين والمضاف اليه
كلمة قايمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها فالجواب ان المضاف اليه ايضًا تنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم
وكذلك لا يفصل بينهما واذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس انما تصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه كما تفعل ذلك
في علم التانيث نحو طليحة وحمير آتصغر القصد وتبقى علم التانيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء
من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف واريد معناه الثاني والعشرون قال ابن هشام في المغني لا يجوز حذف خبر كان لانه
عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثمة لا يجتمعان وقال ابن القواس في شرح الدرة كان من حيث انها فعل لها مصدر
في الاصل الا انه لا يستعمل مع خبرها لان الخبر عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوّض منه الثالث والعشرون قال
السخاوي في تنوير الدياجي في تفسير الاجاجي في قولك امّا انت منطلقًا انطلقت عوض من كان اذا الاصل ان كنت منطلقًا
ولهذا لا يجوز اظهار الفعل معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيدًا لم يمتنع اظهار الفعل وهو قول المبرد الرابع والعشرون انما
في قولهم امّا زيدٌ فمنطلق جعلت عوضًا عن مهما يكن من شيء ولهذا لا يذكر الفعل بعدها ذكرها السخاوي الخامس والعشرون
ما في قولهم افعل هذا إمّا لا عوضٌ من جملة اذا الاصل ان كنت لا تفعل غيره حذفت الجملة وصارت ما عوضًا منها فلا يجمع بينهما
ذكره السخاوي السادس والعشرون قد وسوف والسين وحرف النفي جعلت عوضًا من ما سقط من ان المفتوحة المخففة اذا
دخلت على الفعل فاذا عاد الساقط زال العوض ذكره الزمخشري في الاجاجي السابع والعشرون قولهم زرني ازرك بحقيقته
زرني فانك ان تزرني ازرك فحذف جملة الشرط وجعل الامر عوضًا منه ذكره ابن جني في كتاب التعاقب قال ومثل ذلك
ايضًا الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعاء والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه اعواض من الجمل المحذوفة
المقدرة تقدير الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرًا لك اين بيتك ازرك اي ان اعرفه ازره ليت لي مالًا اتصدق به اللهم ارزقني
بعيرًا احج عليه الا تنزل عندنا تصب خيرًا فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضًا منها الجمل المذكورة الثامن والعشرون
قولهم انت ظالمًا ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت حذف جواب الشرط وجعلت الجملة المقدمة فيه عوضًا
من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب لان جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جني التاسع والعشرون
ما في حيثما واذما جيء بها عوضًا من اضافتها الى الجملة ذكره ابن جني الثلاثون الجملة التي هي جواب القسم جعلت
عوضًا من خبر المبتداء في نحو لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن فوجب حذفه ولم يجز ذكره ذكره ابن جني الحادي والثلاثون جواب لولا في قولك لولا زيد لقمت جعل عوضًا من خبر المبتداء او معاقبًا له فوجب حذفه ذكره ابن جني الثاني
والثلاثون قولك ليت شعري هل قام زيد فعل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري لانه مصدر شعرت وشعرت فعل
متعدٍ فمصدره متعدٍ مثله وهذه الجملة نابت عن خبر ليت وصارت عوضًا منه فلا يظهر في هذا الموضع الكتفاء
بها ذكره ابن جني الثالث والثلاثون يدٌ وعندٌ اصلهما يديٌ وغدٌ بسكون العين حذفت اللام وعوض منها
حركة العين ذكره ابن جني الرابع والثلاثون قال ابن هشام في المغني لكون الباء والهمزة متعاقبين لم يجز اجتماعهما بزيد
وكذا قال الحريري في درة الغواص الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حرفي الاستفهام الخامس والثلاثون والسادس
والثلاثون قال ابن جني في سر الصناعة اما قولهم لاها الله فانها صارت عندهم عوضًا من الواو الا تراها
لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في الله انك لقايم عوضًا من الواو وقال السلوس في شرح الجزولية اما آلله
بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت عوضًا من حرف القسم ودليل كونها عوضًا انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم
لا تقول والله لافعلن السابع والثلاثون قال الاندلسي في شرح المفصل يقال از واو القسم عوض من الفعل بخلاف
الباء فانها ليست عوضًا منه ومن ثمة جاز اقسمت بالله ولم يجز اقسمت والله الثامن والثلاثون قال ابن ايازلا

يجوز اظهار ان التاصبة بعد حتى لان حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز اظهارها ليلا يكون جمعا بين العوض والمعوض
منه التاسع والثلاثون قال ابن عصفور في شرح الجمل المنصوب على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف
وتارة لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اضماره واظهاره كقولك لمن تاهب للحج مكة اى تريد ولمن ستها القرطاس
اى اصبت وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يجز اظهاره ليلا يجتمع بين العوض والمعوض منه الا ان
جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف لا يطرد وانما جاز ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها فمن ذلك
قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا وانما جعلت العرب هذه الاسماء عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال
ومن ذلك هنيأ مريأ وكرامة ومسرة ونعمة عين وسقيا ورعيا وسحقا وبعدا ونفسا ونكسا وبهرا وما اشبه ذلك
من المصادر التي استعملت في الدعاء للانسان او عليه او هي صالحة لذلك كلها منصوبة باضمار فعل
لا يظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب بها انتهى الاربعون قال ابن الدهان في الغرة قال قوم انما امتنع
دخول الجر في الفعل لان الجزم في الفعل عوض من الجر في الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه الحادي
والاربعون قال ابن الصائغ في تذكرته نقلت من مجموع بخط علي ابن عبد الصمد بن محمد ابن الرماح قال الفرق بين حسن
وجهه وعبد بطنه وواحد امه حيث يبعد الاول لان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه اذا ثبات الهاء في وجهه
يقتضي ان يكون الوجه فاعلا بالصفة دون الثاني لانه لا يصح رفع البطن بعبد والامر بواحد ثم نقل كما في حسن
وجهه حسن ابوه ثم حسن الاب الثاني والاربعون قال ابن القواس في شرح الدرة قد عوضوا عن الواو في القسم
ثلاثة احرف هما التثنية والف الاستفهام وقطع همزة الوصل فخيروا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه
الاحرف وبينها تنبيه قال السخاوي في تنوير الدياجي ابدلوا من ياء الاضافة ياء تي يا ابت ويا امت وابدلوا منها
الف فقالوا يا ابا ويا امّا فلهما بدلان الشاء والالف ثم جمعوا بينهما فقالوا يا ابتا ويا امتا ولم يعيدوا ذلك
جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع بين العوضين وكذا ذكر ابن الخباز في التعليقة وقال لا يكره
الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض منه تنبيه قال ابن جني في كتاب التعاقب
لا يجمع بين ان يبدل من الحرف ويعوض منه هذا لم يات في شيء من كلامهم تنبيه قال ابو حيان قال بعض اصحابنا
في قول النحاة ان التاء في فارة عوض من الياء نظرا ذ يمكن ان تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وامكن
انهم لم يجمعوا بينها وبين التاء لان الاسم يطول بهما وهما غير واجبين في الكلمة وعندما راي النحاة انها تعاقبها
اعتقد وا فيها انها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاوضة
ليس معنى يعتبره العرب بحيث يجعل الهاء له بالقصد بل هي عبارة تكون من النحوي عند رويه التعاقب في كلامهم
وان كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الاعواض الا انه لا يقدح فيه معنى بل انما ينبغي ان ينسب
الى العرب المعاوضة اذا كان للتعويض فايه واي فايه في اسقاط حرف وزيادة آخر انتهى قلت هذا
السؤال قد تعرض له ابن جني واجاب عنه فقال في كتاب التعاقب فان قلت فلعل الهاء في زنادقة
وجاجلة لتانيث الجمع كها ملائكة وصيارفة فلا تكون عوضا قلنا لو ثبتت الهاء لتانيث الجمع في مثال مفاعيل
انما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة انتهى قاعدة ما كان عوضا لا يحذف فلا يحذف ما في اما انت
منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امّا لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله
تعالى واقام الصلاة فانما يجب الوقوف عندن ومن ههنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء
عوضا من ادعو او انادي لاجازتهم حذفها وقال الابذي في شرح الجزولية ان قال قائل لم جاز دخول يا
على هذا ولا يدخل على الالف واللام فالجواب ما قال المازني في ان اصل هذا ان تشير به الى واحد حاضر فلما دعوته

نزعت منه الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت باعوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك
لا يقال هذا اقبل لانه لما قد صارت عوضا من الاشارة التغليب قال ابن هشام في المغني القاعدة الرابعة
انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط فلهذا الابوين في الاب والام وفي الاب والخالة
والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب وسمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه
والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر والعجاجين في رؤبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة
ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه الاية واسم المخاطبين على الغايبين
في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقه بخلقكم لا باعبدوا و
والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا
الا ابليس ومن التغليب اولتعودن في ملتنا فان شعيبا عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين
آمنوا معه وقوله يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعقلاء على
الغايبين والانعام قالوا ويغلب المؤنث على المذكر في مسئلتين احديهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان
للمذكر اذا لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام وذكر ذلك الزجاجي
وجماعة قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيان فيجري حكم احديهما على الآخر ولا يجتمع
الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية
والقمر انما يطلع ليلا وقال ابن فلاح في مغنيه العرب تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب المتكلم على
المخاطب وهما على الغايب في الاسماء نحو انا وانت ثنتا وانت وزيد قمتا واستدل بذلك على ان المضارع حقيقة
في الحال مجاز في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب على الابعد التغيير يا نس بالتغيير من ذلك
قال ابو حيان باب النسب بني على ثلاث تغيرات لفظي وهو كسرها قبل الياء وانقلاب الاعراب اليها
ومعنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن الا ترى ان عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه علي فاذا نسب اليه صار
ينطلق على رجل ينسب الى علي وحكمي وهو رفعه لما بعد على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مررت برجل
قرشي ابوه كانك قلت منتسب الى قريش ابوه ويطرد ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان لم يرتفع
الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق فهذه ثلاثة تغيرات ولما كان في هذه
التغيرات كثرة فيه التغيير والخروج عن القياس اذ التغيير باين بالتغيير وقال غيره النسب
يغير الاسم تغييرات منها انه ينقله من التعريف الى التنكير تقول في تميم تميمي والاضافة في غير هذا
الباب حكمها في الاكثر ان يعرف ومنها انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق والا لما جاز وصف المؤنث
به ولحاقه التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر او ضمير ومن ذلك قال ابن يعيش انما اختصت الاعلام
بالحكاية دون سايرالمعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الاخبارات والعلامات ونحوها ولان
للحكاية ضربا من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل والاعلام مخصوصة بالتغيير الا ترى انهم
قالوا حيوة ومحبب ومكوزة وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء لانها في اصلها مغيرة بنقلها الى العلمية
والتغيير يؤنس بالتغيير ومن ذلك قال السخاوي في تنوير الدياجي دخلت تاء التانيث في امرواب في حال
النداء عوضا من ياء الاضافة نحو يا امت ويا ابت والاصل يا امتي ويا ابتي والدليل على انها تاء التانيث قولهم
في الوقف يا ابه ويا امه واختص ذلك في النداء لانه باب تغيير ومن ذلك قال ابن يعيش يجوز ترخيم
ما فيه تاء التانيث وان لم يكن علما نحو يا تبّ ويا عض في ثبت وعضة لانها تبدل هاء في الوقف ابدا

قف على حقيقة التغليب

مطردا فساغ حذفها لان التغيير اللازم لها من نقلها من التا الى الها يسهل تغييرها بالحذف لان التغيير
يانس بالتغيير ومن ذلك قال ابن الخشاب في التعليقة لا يرجم المتعجب منه لان لا ترجم الا ما احدث فيه التا
البناء وليس بمندوب لانه لما تطرق اليه التغيير بالبناء جاز ان يتطرق اليه تغيير اخر بالترخيم لان التغيير يانس
بالتغيير ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما اتبعت حركة المنادى بحركة الصفة اذا كانت بنا بين علمين
لكثرة تغيير الاعلام بالنقل والتغيير يونس بالتغيير ومن ذلك قال التنوخي باب فعيله اذا نسب اليه تحذف منه التا
ثم الياء فيقال في حنيفه حنفي لان تا التسبيه لما تسلطت على حذف التا تسلطت على حذف الزايد الاخر والتغيير
يونس بالتغيير بخلاف باب مغيل فلا تحذف منه الياء تحو تميم وتيمي لفقد العلة المذكورة وكذا قال ابن الخشاب
لما تطرق اليه التغيير بحذف تا التانيث جاز ان يتطرق اليه تغيير اخر لان التغيير يونس بالتغيير وقال ابن فلاح
في المغني انما اختص العلم بالترخيم لوجهين احدهما ان الاعلام منقوله في الاغلب عن وضعها الاول الى وضع
ثان والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يونس بالتغيير كما قلنا في حذف الياء في النسب الى حنيفه تبعا لحذف
التاء دون حذفهما من حنيف والثاني ان النداء تغير فيها التغيير بالبناء والتغيير يونس بالتغيير ومن ذلك قال ابن عصفور
في شرح الجمل والذي خرج عن نظايره اي من الموصولات وذلك ان كل موصول اذا وصل بالمبدا والخبر ولم يكن في
الصلة طول وكان المبتدا مضمرا لم يجز حذف المبتدا وابقاء الخبر الا في ضرورة شعر ويجوز حذف المبتدا في اي
في فصيح الكلام نحو بعبني اتيهم هو قايم وان شيئت قلت ايهم قايم فلما غيروها بالخروج عن نظايرها غيروها ايضا با
بالبناء لان التغيير يانس بالتغيير التقاض منه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر في باب جمع
المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلبا للمقاصة ذكره في البسيط وقال ابن يعيش في شرح المفصل ابدلت
الهمزة من الهاء في ماء وشاء والاصل موهة وشوهة وفي ابهات والاصل هيهات وكان ذلك لضرب من التقاض لكثرة ابدال
الهاء من الهمزة قالوا هن فعلت والمراد ان وهبرت الثوب في ابرته وقال ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في نحو صحراء
وعشراء ونفساء واوا في الجمع بالالف والتاء فيقال صحراوات وعشراوات ونفساوات لان ابو اوقد تبدل همزة فابدلت
الهمزة واوا طلبا للتقاص تقارض اللفظين هو قريب من الباب الذي قبله وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة
في المغني فقال القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة احدها اعطاء غير
حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الا حكم غيرها في الوصف بها الثاني اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال
كقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا واعمال ما حملا على ان نحو كانوا يولي عليكم ذكره
ابن الحاجب الثالث اعطاء ان الشرطيه حكم لو في الاهمال نحو فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم
نحو لو يثاطرها ذو ميعة ذكره ابن الشجري الرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله واذا تصبك
خصاصة فتحمل واهمال متى حملا على اذا كقول عايشه رضي الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس الخامس
اعطاء لم حكم لن في عمل النصب قري المرتشح واعطاء لن حكم لم في الجزم بها كقوله لن يحب الاتان من رجالك من حرك
من دون بابك الحلقة السادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند
انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك السابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله يا ابتا علك
او عساك واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان الثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول او عكسه كقولهم
حرق الثوب المسمار وقوله اولبغث سواتهم هجر التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب
واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر العاشر اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل
في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر قال ولو ذكرت

احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجا من ذلك امثله كثيرة وذكر محمد بن مسعود بن الذكي في كتابه البيع
ان الذي وان المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدريه كقوله اقترح اكباد المحبين كالذي اربى كبدي من حبيته
يقرح وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيدا عقل من ان يكذب اي من الذي يكذب قال ابن هشام فاما وقوع الذي مصدريه
فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي بشر الله عباده وخضتم
كالذي خاضوا واما عكسه فلم اعرف قايلا به والذي جزاه عليه اشكال هذا الكلام فان ظاهره تفضيل زيد في العقل
على الكذب وهذا لا معنى له ونظاير هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقل من تنبه لاشكالها قال وظهر لي توجيهان احدهما
ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي اراده ولكن
يوجه بقبوله العلماء الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان
مفترا الثاني ان اعقل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيدا ابعد من الكذب لعقله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول
بل متعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك متروك ابدا مع افعل هذا
لقصد التعميم وفي شرح الدرة لابن العواس شبهت ليس بلا فحملت عليها في العطف كما حملت لا عليها في العمل وقال بعضهم
في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم خرج المازني الايه على ان ان وان كانت مشددة هي النافية بمعنى ما نقلت كما ان ان
المشددة تخفف وهذا من التقارض فايدة قال الزمخشري في المفصل واعلم ان الا وغيرا يتقارضان ما الكل واحد منهما
قال ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد منهما يستعير من الاخر حكما هو لخص به فاصل غيرا ان يكون وصفا لاستثناء
فيه عارض معار من الا التقدير فيه مباحث الاول قال ابن هشام القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصلي لئلا يخالف
الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوز البيانيون
تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينيذ وليس وانما يترتب ذلك عند تعذر الاصل وعند اقتضاء
امر معنوي فالاول نحو اياك راية اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكنا قدمنا
في نحو في الدار زيدا ان متعلق الظرف تقدم مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقه الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا وظهر لنا
انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر
المتعلق فعلا فيجب التاخير لان المخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تاخير المتعلق
فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر
كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني نحو متعلق بالبسملة الشريفة فان
الزمخشري قدره موخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيوخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه
معبودا تعظيما لشانه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك الثالث ينبغي تقليل
المقدر ما امكن لنقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش ضربي زيدا قايما ضربه قايما اولى من تقديرنا في البصريين
حاصل اذا كان واذ كان قايما لانه قدر اثنين وقدر واحدة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديرنا في انت متى فرسخان
بعدك متى فرسخان اولى من تقدير الفارسي انت متى ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء اخر
يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل
ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في واللاتي يئسن الاية
ان الاصل واللاتي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى ان يكون الاصل واللاتي لم يحضن كذلك تقليلا للمحذوف
الثالث اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور مضمر عاد عليه ما يحتاج
الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو كالذي يغشى عليه اي كدوران

عين الذي والثاني نحو اذا قاما تضوع المسك منهما نسيم الصبا اي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله
تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا يجزي فيه ثم حذف في فصار لا يجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا محفوظا قاله
الاخفش الرابع ينبغي ان يقدر المقدم من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ
المبتداء دون اذ كان واذا كان ويقدر اضرب دون اهن في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور مانع معنوي او
صناعي قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب فان قلت زيدا اهن اخاه قدرت اهن دو
والثاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة
بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح في قولك زيدا نصحت له جاز ان يقدر نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ
به وما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله يا ايها المايح دلوي دونكا اذا قدرت دلوي منصوبا فالمقدر هنا لا دونك
وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا قررنا بالتقدير
من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطي زيدا مسن درهما التقدير
اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك اذا قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال الخامس قد يكون اللفظ
على تقدير وذلك المقدر على تاخير آخر نحو وما كان هذا القرآن ان يفتري فان يفتري مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفتر
ثم يعود دون لما قالوا قيل ما قالوا لو بمعنى القوله والقول بتاويل المقول وقال ابو البقاني حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند
ابي علي كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول السادس قال ابو البقاني التبيين ليس كل مقدر
عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه
الاعراب مقدر في حروف المد منها وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه التقديم والتاخير قال ابن السراج في الاصول
الاشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر الصلة على الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الا ما جاء منه على شريطة
التفسير والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسماء والمضاف اليه وما اتصل به على المضاف وما
عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبه من ذلك الحروف بالفعل فنصب ورفع ولا يقدم مرفوعها
على منصوبها والفاعل لا يقدم على الفعل والافعال التي لا تتصرف لا يتقدم عليها ما بعدها والصفات المشبهة باسماء
الفاعلين والصفات التي لا تشبه اسما الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم
ما بعدها على ما قبلها وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ولا يتقدم التمييز وما بعد الا وحروف
الاستثناء لا العمل فيما قبلها ولا يتقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل
الا الاعتراضات واما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل متصرف او كان خبر المبتداء سوى ما استثنيا انتهى
كلام ابن السراج تقوية الاضعف واضعاف الاقوى قال ابن جني في الخاطريات العرب تضعف الاقوي
وتقوي الاضعف تصرفا وتلعسا فمن تقوية الاضعف الوصف بالاسم نحو مررت بقاع عرفج كله وبصحيفة طين
خاتمها وهو كثير وذلك ان معنى الوصف في الاسم حكم زائد على شرط الاسمية الا ترى كل وصف اسما او واقعا موقع
الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زايد على الاسمية ومن تقوية الاسماء اعمالها عمل الفعل وذلك ان العمل
قوى زايد على شرط الاسمية ومن اضعاف الاقوى منع فعل التعجب التصرف وتقديم منعوله عليه وكذلك نعم
وبئس وعسى ومنه والد وصاحب وعبد اصلها الوصف ثم منعته وكذلك لله در اصله المصدر
ثم منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله الانصراف ومبنى الاسماء اصله الاعراب والموجود من هذين
الضربين كثير الا ان هذا وجه حديثهما انتهى تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى عقد له ابن جني بابا في
الخصايص وترجم عليه باب في قوة اللفظ لقوة المعنى قال هذا افصل من العربية حس منه قولهم خشن واخشوشن

فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو وكذا قولهم اعشب المكان فاذا ارادوا
كثرة العشبة فيه قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى وخلق واخلولق وغدن واغدودن ومنه باب فعل وافعل نحو قدر
واقتدر فاقتدر اقوى معنى من قدر كذا قال ابو العباس وهو محض القياس وقال تعالى اخذ عزيز مقتدر فمقتدر هنا اوفق
من قادر من حيث كان الموضع لفخم الامر وشدة الاخذ وعليه قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لان كسب الحسنة بالاضافة
الى كسب السيئة ارب يسير ومثل قول الشاعر انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار عن البر بالجلد وعن الفجرة
بالاحتمال ومن ذلك قولهم رجل جميل ووضي فاذا ارادوا المبالغة قالوا اجمال ووضاء وكذلك حسن وحسان ومنه باب تضعيف
العين نحو قطع وقطع وكسر وكسر وقام الفرس وقومتها الخيل ومات البعير وموتت الابل ومنه باب فعال في النسب
كالبزاز والعطار والقصاب انما هو لكثرة تعاطي هذه الاشياء وكذلك السناف لهذا الطائر كما نه قيل له
ذلك لكثرة نسفه بجناحه والحضاري للطائر ايضا كما نه قيل له ذلك لقوة حضرته والحواري لقدرة حور وهو
بياضه والخطاف لكثرة اختطافه والسكين لكثرة تسكين الذبائح قال ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول
عن معتاد حاله وذلك فعال في معنى فعيل نحو طوال فهو ابلغ من معنى طويل وعراض ابلغ معنى من عريض وكذا خفاف
من خفيف وقلال من قليل وسراع من سريع ففعال وان كانت اخت فعيل في باب الصفة فان فعيلا اخص بالباب
من فعال لانه اشد انقيادا منه نقول جميل ولا نقول جمال وبطيء ولا نقول بطاء وشديد ولا نقول شداد ولحم
غريض ولا نقول غراض فلما كانت فعيل هي الباب المطرد واريدت المبالغة عدلت الى فعال فضارعت فعال بذلك
فعالا والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن اصله ما فعال فبالزيادة واما فعال الخفيف فبالانحراف به
عن فعيل وبعد فاذا كانت الالفاظ ادلة للمعاني ثم زيد فيها شيء اوجبت القسمة بزيادة المعنى له وكذلك
ان انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلا على حادث مجدد له وقال ابن يعيش في شرح المفصل ذا اشارة
للقريب فاذا اراد الاشارة الى متنح متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار اليه اتوا باللام
مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد لان قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى تنبيه خرج
عن هذه القاعدة باب التصغير فانه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال العلم التخاوي واسماء
اذا ما صغرها ترند حروفها شططا وتغلو وعادتهم اذا زاد واحرفا يريد لاجلها المعنى ويعلو بشيء الى معنى
بان تصغير مغرب وانيسان تصغير انسان وعشيان تصغير عشا وعشية تصغير عشية تلا في اللغة
عقد له ابن جني بابا في الخصايص قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه شيئا الا لابي علي وذلك انه كان يقول
في باب اجمع وجمعا وما يتبع ذلك من اكتع وكتعا وبقيته ان هذا انفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان
في وزنه منها قال لان باب افعل وفعلا انما هو للصفات وجميعها يجيء على هذا الموضع نكرات نحو احمر وحمرا
واصفر وصفراء واحرق وحرقا فاما اجمع وجمعا فاسمان معرفتان وليسا بصفتين وانما ذلك اتفاق وقع بين
هذه الكلم المؤكد بها قال ومثله ليلة طلقة وليال طوالق قال وليس طوالق تكسير طلقة لان فعلة لا تكسر على فواعل
وانما طوالق جمع طالق وقعت موقع جمع طلقة وهذا الذي قال وجه صحيح وابين عندي واوضح قولهم في العلم
سلمان وسلمى فليس سلمان اذن من سلمى كسكران من سكرى لان باب سكران وسكرى الصفة وليس سلمان ولا سلمى
بصفتين ولا نكرتين وانما سلمان من سلمى كخطان من ليلى غيرانهما لما كانا من لفظ واحد تلاقيا في عرض اللغة من غير
قصد لجمعهما وكذلك ايهم للجمل الهائج وتيهما للفلاة ليساكادهم ودهما لانهما لو كانا كذلك لوجب ان يأتي فيهما بهم
كدهم ولم يسمع فعلم بذلك ان هذا تلاق من اللغة وان ايهم لا مونث له وتيهما لا مذكر لها ومن التلاقي قولهم
في العلم اسلم وسلمى ومثله شتان وثنى كل ذلك توارد وتلاق وقع في اثنا هذه اللغة عن غير قصد له والا راسلة

بين بعضه وبعض **التمثيل** للصناعة ليس ببناء معتمد اشار ابن جني الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها
باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل قال وذلك كقولهم وزن حبنطى فعنلى فيظهرون النون الساكنة قبل
اللام وهذا شيء ليس موجودا في شيء من كلامهم الا ترى ان سيبويه قال ليس في الكلام مثل نِمْل وغِنْل ويقولون
في تمثيل غرنْدٍ فعنْلٍ وجحنفل فعنلل وغير نقصان فعنلان وهو كالاول ولا بد في هذا ونحوه من الاظهار ولا يجوز
ادغام النون في اللام في هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد الا ترى انك لو ادغمت وقلت
وزن غرندٍ فعَّلٍ لم يكن فرق بينه وبين قدٍّ وعتلٍّ وخمل ولو قلت وزن جحنفل فعَّلل لالتبس بباب سفرجل وفرزدق
وبباب عدبس وهملع ولو قلت في جحنطى فعلى لالتبس بباب صلخدى وجلعبى قال وبهذا يعلم ان التمثيل للصناعة ليس
ببناء معتمد الا ترى لو قيل لك ابن من دخل جحنفل لم تجزم لانك تصيره الى دخنلل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا
غير موجود فدل انك في التمثيل لست بيان ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب كما تجعله منها اذا بنيته غير ممثل
ولو كانت عادة هذه الصناعة ان يمثل فيهما من الدخول كما مثل من الفعل لجاز ان تقول وزن جحنفل من دخل
دخنلل كما قلت في التمثيل وزن جحنفل من الفعل فعنلل فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين **حرف الثاء الثقل
والخفة** يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ذكر هذه القاعدة ابو البقا في التبيين قال فالخفيف
من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه
غيره في تحقق معناه كلفظة رجل فان معناها ومسماها الذكر من بني آدم والفرس هو الحيوان الصهال ولا
يقترن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان مدلولاته ولوازمه كثيرة فمدلولاته الحدث والزمان
ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك **ثبوت الحدث** في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل
ذكره ابن الصايغ في تذكرته قال فعثا زيد وهو مفسد متقاربان بخلاف عثا وقد افسد ولهذا
جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين حالا مؤكدة **حرف الجيم الجمل نكرات**
قال ابن يعيش الا ترى انها تجري اوصافا على النكرات قال ولولا ان الجمل نكرات لم تكن للمخاطب
فيها فائدة لان ما يعرف لا يستفاد فلما كانت تجري اوصافا على النكرات لتنكيرها ارادوا ان يكون في المعارف
مثل ذلك فلم يمكن ان يقال مررت بزيد قام ابوه وانت تريد النعت لزيد لانه قد ثبت ان الجمل نكرات والنكرة
لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسما والجملة لا تختص
بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاؤا حينئذ بالذي متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي
كما كانت صفة للنكرة صلة للذي هو الصفة في اللفظ والغرض الجملة كما جاؤا باي متوصلين بها الى نداء ما فيه
الالف واللام فقالوا يا ايها الرجل والمقصود نداء الرجل واي وصلة وكما جاؤا بذي التي بمعنى صاحب متوصلين
بها الى وصف الاسما بالاجناس الا ان لفظ الذي قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ اوصاف المعارف
فزادوا في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى قال الشيخ
جمال الدين بن هشام في تذكرته بنى ابن عصفور على ان اضافة افعل لا تفيد تعريفا انه لا بد من حذف في قوله
تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة والتقدير لهو الذي ببكة فالخبر جملة اسمية لا مفرد معرفة والجمل نكرات
كما قال الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران وقال صاحب البسيط انما اختصت النكرة بالوصف
بالجملة لوجهين احدهما انها تطابقها في التنكير بدليل وضعها على التنكير الذي لا يقبل التعريف والثاني ان فائدة
الجمل في احكامها وهي نكرات ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على
المعلوم وانما يحكم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل له بذلك فائدة واذا كان الحكم نكرة وهو

مقصود الجملة كان مطابقا الموصوفة في التنكير **الجوار** عقد له ابن جني بابا في الخصايص ولخصه ابن هشام في المغني
بزيادة ونقص فقال القاعدة الثانية ان الشيء يعطى له حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب
بالجر وقوله كبير اناس في بجادٍ مزمّلِ قال ابن هشام وقيل في وارجلكم بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم
اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت
قليلا وفي التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور قال
ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والاصل امرأني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتح النون
وكسر الجيم قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون نجس
الا سيشهد الا لتزام للتناسب واما اذا افرد فهذا جائز بدون تقديم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون
في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال الحدث وقرا بعضهم سلاسلا
واغلالا بصرف سلاسلا وفي الحديث ارجعن مأزورات غير ماجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر
وقرا ابو حيوة يوقنون بالهمز وقال الجرير لحب المؤقدان الي مؤسى بهمز المؤقدان ومؤسى على اعطا الواو المجاورة للضمة
حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت ومن ذلك قولهم في صوّم صيّم وفي جوّع جيع
حملا على قولهم في عصوّ عصيّ لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب وكان ابو علي ينشد في مثل
ذلك قد يؤخذ الجار بجرم الجار قال ابن جني وعليه ايضا اجاز والنقل لحركة الاعراب الى ما قبلها في الوقف نحو
هذا بكر ومررت ببكر الا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين صارت لذلك كانها في اللام لم تفارقها وكذلك
ايضا قولهم شابة ودابة صار فضل الاعتماد بالمد في الالف كانه تحريك للحرف الاول المدغم حتى كانه لذلك لم يجمع
بين ساكنين فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف قال ومن الجوار استقباح الخليل العقق مع الحمق مع المخترق
وذلك ان هذه الحركات قبل الروي المقيد لما جاورته وكان الروي في اكثر الامر وغالب العرف مطلقا لا مقيدا صارت
الحركة قبله كانها فيه وكاد يحقق ذلك بقبح الاقواء وقال ابن جني في قوله في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام
يوم قدر الاصل يقدر بالسكون ثم لما جاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور
للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطا للجار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المتحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد
الفتحة يعني ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالالف وعليه
خرج ابو علي قوله كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا اصله ترأا بهمزة بعدها الف قال سراقة اري عينيّ ما لم ترأياه ثم حذفت
الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا لما ذكرنا وقال ابن يعيش اختار البصريون في باب التنازع اعمال الثاني
لانه اقرب الى المعمول فروعي فيه جانب القرب وحرمة المجاورة قال ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة
انهم قالوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه الا ترى ان الضب
لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانما هما من وصف الجحر والماء قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة
قولهم خشنت بصدره وصدر زيد فاجازوا في المعطوف وجهين اجودهما الخفض فاختاروا الخفض هنا حملا
على الباء وان كانت زايدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان اعمال الثاني فيما نحن بصدده اولى للقرب
والمجاورة والمعنى فيهما واحد وقال ابو البقا في التبيين المجاورة توجب كثيرا من احكام الاول للثاني والثاني
للاول الا ترى الى قولهم الشمس طلعت وانه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاورها الضمير الفعل وكذلك قامت هند
لا يجوز فيه حذف التاء فلو فصلت بينهما جاز حذفها وما كان ذاك الا لاجل المجاورة وقال في موضع آخر قد
اجرت العرب كثيرا من احكام المجاور على المجاور له حتى في اشياء يخالف فيها الثاني الاول في المعنى كقولهم جحر

ضبّ خرب وكقولهم اتى كلا نيه بالغدايا والعشايا والغداة كلا يجمع على غدايا ولكن جاز من اجل العشايا وهو كثير
وقال في موضع آخر ذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم وللمجاورة اثر كالاترى ان كلا لما جاورت
المنصوب والمجرور حملت عليها قبلها ولا سبب لذلك الا الجوار وما حمل على ما قبله بسبب الجوار كثير جدا ثم قال وكل موضع
حمل فيه على الجوار فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة

نف الحركة

حرف الجاء الحركة فيها فوايد الاولى اختلف النّاس في الحركة
هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والاوّل هو مذهب سيبويه قال الفارسي وسبب
هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال قال وبشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا اياها
فاصلة بين المثلين ما بعده من ادغام الاوّل في الآخر نحو الملل والضّفف والمشش كما تفصل الالف بعدها
بينهما نحو الملال والضّفاف والمشاش فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام ونحو من ذلك
قولهم ميزان وميعاد فقلب الواو ياء يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو
والواو انما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لانها لم تلها وايضا
لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون قبل حاجزة بين المثلين قال ويفسد
كونها حادثة مع الحرف انا لو امرنا مذاكرا من الطي ثم ابتعناه امرا خر له من الوجل لغير حرف عطف لقلنا اطوِ يَجِل
والاصل فيه اطوِ وَجِل فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلو كان كسرة
واو طوِ في الرتبة بعدها لما قلبت واو اوجل وذلك ان الكسرة انما تقلب الواو لمخالفتها اياها في جنس الصّوت
فيجتذبها الى ما هي بعضر ومن جنسه وهي الياء وكما انّ هناك كسرة في الواو فهناك ايضا الواو وهي وفق
الواو الثّانية لفظا وحسّا وليت الكسرة على قول المخالف ادنى الى الواو الثانية من الواو الاولى كما ترى وهما
يثبتهما جميعا في زمان واحد ومعلوم انّ الحرف او في صوتا واقوى جرسا من الحركة فاذا لم يقل لك انها اقوى من
الكسرة التي فيها فلا اقل من ان تكون في القوة والصوت مثلها واذا كان كذلك لزم ان لا تقلب الواو الثانية
للكسرة قبلها لان بانا الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا تأدى الامر
في المعادلة الى هنا تافت والكسرة احكامها فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك لم يجدا ما تقلب
له الواو الثانية ياء فكان يجب على هذا ان تخرج الواو الثانية اطوِ وجل صحيحة غير معلّة لترافع ما قبلها
من الواو والكسرة احكامها وكما فيهما في ما ذكرنا فلما قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطوِ يجل على انّ
الكسرة ادنى اليها من الواو قبلها واذا كانت ادنى اليها كانت بعدا الواو والحركة بها لاحالة قال الفارسي ويقوي
قول من قال انها تحدث مع الحرف انّ النّون السّاكنة تخرجها مع حروف الفم من الانف والمتحركة تخرجها من الفم
فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون النون المتحركة ايضا من الانف وذلك ان الحركة انما تحدث
بعدها فكان ينبغي ان لا تغني عنها شيئا لسبقها متى لحركتها قال ابن جني كذا قاله الفارسي قال ورايته معينا
بهذا الدليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغيره لانه لا ينكر ان يوثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده لانه
قد علم ان سيرد فيما بعد وذلك كثير فحد انّ النون السّاكنة اذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميما في اللفظ
وذلك نحو عنبر وشهما في عنبر وشنبا وكما لا يشك في انّ الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها
فكذلك لا ينكر ان تكون حركة النون الحادثة بعدها تؤثر بها عن الانف بل اذا كانت الباء ابعد عن النون قبلها
من حركة النون فيها وقد اثرت على بعدها ما اثرته كانت حركة النون التي هي اقرب اليها واشد التباسا بها
اولى بان تجتذب بها وتنقلها من الانف الى الفم فما غير مستبعد ما لتوقع ما يرد من بعد ضمهم همزة الوصل لتوقعهم
الضمة بعدها نحو ادخل استضعف يخرج قال ابن جني ومما يقوي عندي قول من قال ان الحركة تحدث

قبل الحرف اجماع النحويين على قولهم ان الواو في نحو يعِد ويزِن انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في يوعِد
ويوزِن ليخرج على اصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها الا ترى انه
لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعِد بين فتحة وعين وفي يوزِن بين فتحة وزاي فقولهم بين ياء وكسرة
يدل على انّ الواو في نحو يوعِد عندهم بين الياء التي هي ادنى اليها من فتحها وكسرة العين التي هي ادنى اليها من العين
بعدها قال فهذا وان كان من الوضوح على ما تراه فانه لا يلزم من موضعين احدهما انه لا يجب ان يكون دلالة
على اعتقاد القوم في هذا ما ينسبه السايل الى انهم يريدونه ومعتقدون الا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد
الحرف ومن يقول انها معه قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم انّ الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها
بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون ما عزوناه اليهم وحملته عليهم لكانوا منا قضين وهذا ما لا يظن بهم والاخر
ان اكثر ما في هذا ان يكون القوم اراد وه وهذا لا يصلح دليلا على موضع الخلاف لان هذا موضع انما يتحاكم
فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع لان اجماع النحو بين في هذا ونحوه لا يكون حجة لان كلامهم انما يرجع
فيه الى التامل والطبع لا الى التقيه والشرع وهذا كله يشهد بحجة مذهب سيبويه في ان الحركة حادثة بعد
حرفها المتحرك بها قال وقد كنا قلنا فيه قديما قولا اخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت انها بعض حرف فالفتحة
بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو فكما انّ الحرف لا يجامع حرفا اخر فلينشا ان معاني وقت
واحد فكذا بعض الحرف لا يجوز ان ينشا مع حرف آخر في وقت واحد لان حكم البعض في هذا حار مجرى حكم الكل ولا يجوز
ان يتصوّر انّ حرفا من الحروف حدث بعضه مضامّا لحرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في
زمانين فهذا يفسد قول من قال انّ الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبله ايضا الا ترى ان الحرف الثاني عن الحركة
لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المحرك بتلك الحركة والا فلو كانت قبله لكانت الالف في ضارب ليست تابعة للفتحة كما عرض
الضاد بينهما والحس يمنعك ويخطر عليك ان تنسب اليه قوله اعتراض معترض بين الفتحة والالف التابعة
لها في نحو ضارب وقايم وكذلك القول في الكسرة والياء والضمة والواو اذا تبعتاها وهذا تناه في البيان
والبروز الى حكم العيان انتهى وقد جزم كثير من النحاة بالقول الذي صار اليه سيبويه فقال ابن الخباز في شرح
الدرة بعد ان تكلم على اعراب الاسم المنصرف وههنا تنبيه وهو انّ حرف الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة
لكن خالفهم ابو البقاء العكبري فقال في اللباب الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده وقال قوم منهم ابن جني هي بعده
والدليل على الاوّل من وجهين احدهما انّ الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمدّ والجهر والشدة ونحو ذلك
وانما كانت كذلك لان صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتاخر عنه اذ في ذلك قيامها
بنفسها والثاني انّ الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الالف اذا حركتها همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان
اذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على انّ الحركة معها واحتج من قال هي بعد الحرف من
وجهين احدهما انك لما لم تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو ظلل دل على ان بينهما حاجزا وليس الا الحركة والثاني انك
اذا اشبعت الحركة نشا منها حرف والحرف لا ينشا منه حرف آخر فكذلك ما قاربه والجواب عن الاوّل انّ الادغام
امتنع لتحصن الاوّل بتحركه لا لحاجز بينهما كما يحصن بحركته عن القلب نحو عوض وعن الثاني من وجهين احدهما
انّ حدوث الحرف عن الحركة كان لانها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضا له ولهذا اذا حذف
الحرف بقيت الحركة بحالها ولو كان الحادث تماما للحركة لم يسق الحركة ومن سمى الحركة بعض حرف او حرفا صغيرا
فقد تجوز ولهذا لا يتم النطق بالحركة وحدها والثاني لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن
الحرف الاوّل كما انه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين في التحقيق الا انّ الاوّل لما ضعف عن الثاني امكن ان

يصاحبه والحركة اضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف الحرف انتهى الفايدة الثانية قال ابو البقاء
يتعلق بهذا الاختلاف مسئلة اخرى وهي ان الحرف غير المجتمع من الحركات عند المحققين لو جمعين احدهما ان الحرف له مخرج
مخصوص والحركة لا مختص بمخرج ولا معنى لقول من قال انه مجتمع من حركتين كان الحركة اذا اشبعت نشأ الحرف المجانس
لها الوجه الثاني احدهما ما سبق من ان الحركة ليست بعض الحرف والثاني انك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف تام
وتبقى الحركة قبله بحالها فلو كان الحرف الحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى وكانه يشير بذلك الى مخالفة
ابن جني لهنا فانه عقد لذلك بابا في الخصايص قال فيه الحركة حرف صغير الا ترى ان من ينقد في الدرهم
من كان يستحي الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة ويوكد ذلك عندك انك
متى اشبعت ومطلت الحركة انشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر في الدراهم تنفاد الصيارف وقوله
وانني حيثما يشري الهوى بصري من حيث ما سلكوا ادنو فانظور يريد وقوله ابن هرمة يرثي ابنة فانت
من الغوايل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح يريد بمنتزح وهي مفتعل من التزوح ولكون
الحركات ابعاض الحروف اجريت الحروف مجراها في الاعراب بها في الابواب المعروفة من الاسماء
السنة والتثنية والجمع على حدها والافعال الخمسة وتضارعت الحروف والحركات في الحذف للتخفيف
فحذفت الحركة في قوله ومن يتق فان الله معه وقوله وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب
غير مستحقب وحذف الحرف في قوله فاكفت اخراهم طريق الاهم يريد والاهم وقوله وصالي العجاج فيما وصفني
يريد فيما وصافني قال ومن مضارعة الحرف للحركة ان الاحرف الثلاثة الالف والياء والواو اذا اشبعن
ومطلن ادين الى حرف آخر غير هن الا آته شبيه بهن وهو الهمزة فانك اذا مطلت الالف ادتك الى الهمزة
فقلت أ آ أ وكذلك الياء في قولك اوْءِ فهذا كالحركة ادتك الى صورة اخرى غير صورتها وهي الالف
والياء والواو في منتزاح والصياريف والظور وهذا غريب في موضعه ومن ذلك ان تاء التانيث في الواحد
لا يكون ما قبلها الا مفتوحا نحو حمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكنا فان كانت الالف وحدها من بين سايز
الحروف جازت نحو قطاة وحصاة وارطاة وحبنطاه الا ترى الى مساواتهم بين الفتحة والالف حتى كانها هي هي قال
وهذا احد ما يدل على ان اضعف الاحرف الثلاثة الالف دون اختيها لانها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونهما
ومن ذلك انهم قد يبنون الحرف بالفها كما يبنون الحركة بها وذلك نحو قولهم وادياه واغلاماه واغلامهوه
واغلامهوم واغلام غلامهيه وانقطاع ظهرهيه فهذا نحو قولهم اعطيتكهْ ومررت بكهْ واغزهْ ولا تدعه
والهاء في الجميع لبيان الحركة كالضمير ومن ذلك ان اقصد الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه وهو الالف فجرى لذلك
مجرى الحركة الا ترى ان الحركة لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضارعة فيها واما شبه الحركة بالحرف
ففي نحو تسميتك امراة بهند وجعل فلك فيها مذهبان الصرف وتركه فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فيتعين منع
الصرف نحو قدم اسم امراة فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف كسعاد ونحوه ومن ذلك انك اذا اضفت نسبت
الى الرباعي المقصود اجريت الف فعله وقلبها واوا فقولك في جبلي جبلي وان سميت حبلوي في الخماسي
تحذف الفه البته كحبارى حباري ومصطفى في حباري ومصطفي وكذلك ان تحرك الثاني من الرباعي تحذف الفه
البته كقولك في حمزى حمزي وفي بشكى بشكي فاوجبت الحركة الحذف كما اوجبه الحرف الزايد على الاربعة ومن
مشابهة الحركة للحرف انك تفصل بها ولا تصل الى الادغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل اليه معه في ذلك نحو
وتد وتطد فجرت الحركة بين المتقاربين كما يجز الحرف بينهما نحو ثعليل وجبريل ومنها انهم قد اجروا الحرف
المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك انهم اذا وقع روياني الشعر المقيد سكن كما ان الحرف المشدد اذا وقع رويا ضه

خفف فالمتحرك كقوله وقاتم الاعماق خاوى المخترق فاسكن القاف وهي مجرورة والمشدد كقوله اصحوت اليوم
ام شاقتك هر حذف احدى الرايين كما حذف الحركة من قاف المخترق قال وهذا ان شئت قلبته فقلت
ان الحرف اجرى منه مجرى الحركة وجعل الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف قال وهو عندي اقيس
ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه ان يجتمع مع الحركة غيرها من اختها نحو الجمع بين المخترق وبين العقق والحمق
فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الالف مع الياء او الواو ورد فين قال ومن ذلك عندي ان حرفي
العلة الياء والواو قد صحا في بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما وذلك نحو القود والحركة
والحونة والغيب والصيد وحول وروح وان بيوتنا عورة فيمن قرا كذلك بحرف الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة
بعدهما مجراها فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما نحو القواد والحواكة والحوانة والغياب والصياد وحويل وروبع
وان بيوتنا عيون وكذلك ما صح من نحو قولهم هيوَّ الرجل من الهيات هو جار مجرى صحة هيوء لو قيل فاعرف
ذلك فانه لطيف غريب الفايدة الثالثة قال ابن جني باب كمية الحركات اما في ايدي الناس في ظاهر الامر
فثلاث وهي الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتي بين الفتحة
والكسرة هي الفتحة قبل الالف الممالة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف التي بعدها بين الالف والياء والتي بين
الفتحة والضمة هي التي قبل الف التفخيم نحو فتحة لام الصلاة والزكوة والحياة وكذلك قام وعاد والتي بين الكسرة
والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة كسرة كنحو قاف النفر وضمة عين مدعور وابن يور
فهذه ضمة اشربت كسرة كما انها في قيل وسير كسرة اشربت ضما فهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس كلامهم ضمة مشوبة
فتحة ولا كسرة مشربة فتحة ويدل على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالف الامالة والف التفخيم حرفين
غير الالف المفتوح ما قبلها وقال صاحب البسيط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة ثلاث للاعراب وثلاث للبناء
وثلاث متوسطة بين حركتين احدهما بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الالف المفخمة في قراءة ورش نحو الصلاة
والزكوة والحياة والثانية بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام في نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي والثالثة بين الفتحة والكسرة
وهي الحركة قبل الالف الممالة نحو دعى والعاشرة حركة اعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما ينصرف في حال الجر على مذهب من جعلها
حركة اعراب والحادية عشرة حركة بناء تشبه حركة الاعراب وهي ضمة المنادى وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء الثانية
عشرة وانما حركة الاتباع الثالثة عشرة حركة التقاء الساكنين البديعة عشرة حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعلها معربا فانه
جي بها لتعم الياء وليست حركة اعراب ولا حركة بناء قال وانما لقبت الحركات بهذا اللقب فانها تطلق الحروف بعد سكونها فكل
حركة تطلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك اطلاق المتحرك بعد سكونه وقال المهلبي في نظم الفرايد

عدد نا جملة الحركات ستا ... وستا بعدها ثم اثنتين
فاعراب ثلاث او بنا ... ثلاث او ثلاث بين بين
ومشبهتان والاتباع حاد ... واخرى كالتقاء الساكنين
وواحدة مذبذبة تردت ... لدى اخواتها في حيزتين

وقال البعض الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء وحركة حكاية وحركة اتباع وحركة نقل وحركة تخلص من سكونين وحركة
المضاف الى ياء المتكلم الفايدة الرابعة قال الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف الحركة الاعرابية مع كونها طارئة اقوى
من البنائية الدايمة لان الاعرابية علم لمعان معتورة تميز بعضها عن بعض فالاخلال بها يفضي الى التباس المعاني وفوات
ما هو الغرض الاصلي من وضع الالفاظ وهيأتها اعني الابانة عما في الضمير الفايدة الخامسة يقال في حركات الاعراب رفع ونصب
وجر او خفض وجزم وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف قال بعض شراح الجمل والسبب في ذلك ان الاعراب

جعلت القابه مشتقة من القاب عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب مشتق من ناصب والجر والخفض من خافض
والجزم من جازم قال وهذا كالاشتقاق من باب ما استوى فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والحؤولة كلاهما مشتقان
من العم والخال فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقبا للاعراب ولم يكن البناء عامل يحدثه يشتق له منه القاب جعلت
القابه الضم والفتح والكسر والوقف وقال ابو البقاء العكبري في اللباب انما خصوا الاعراب بذلك لان الرفع ضمة مخصوصة
والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر والجزم وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس كثيرا يسمى باسم الجنس كالواحد
من الآدميين اذا اردت تعريضه علقت عليه علما كزيد وعمرو ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس في ذلك فضمة الاعراب كالشخص
المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة على المقرب اختلف النحاة هل مطلق
احدهما على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضموم والمبني مرفوع ام لا على ثلثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز اطلاق
واحد منهما على الآخر لان المراد الفرق وذلك بعدمه ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة
تبينه ومنهم من قال يجوز اطلاق اسما البناء على الاعراب ولا ينعكس السادسة قال ابو البقاء العكبري في اللباب
اختلفوا في حركات الاعراب هل هي اصل لحركات البناء ام بالعكس ام كل واحد منهما اصل في موضعه فذهب قوم الى الاول
وعلته ان حركات الاعراب دوال على معان حادثة بعد فخالف حركة البناء وما ثبت بعلة اصل لغيره وذهب قوم الى الثاني
وعلته ان حركة البناء لازمة وحركة الاعراب منتقلة واللازم اصل للمتنقل لان اذ كان اقوى منه وهذا ضعيف لان
تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركة البناء لغير معنى وذهب قوم الى الثالث لان العرب كلمت بالاعراب والبناء
في اول وضع الكلام وكل منهما علة عين علة الآخر ولا معنى لبناء احدهما على الآخر وعبر في التبيين عن هذا الخلاف
بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب قال
والاقوى هو الاول السابعة انقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة قال رجل للخليل اي الحركات في قفا
فقال له الخليل ما اقل من يميز افعاله اخبرني باخف الافعال عليك فقال لا ادري قال اخف الافعال عليك السمع
لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف في اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج
الصوت وفي اخراج الكسرة الى تحريك جانب الفم مع اخراج الصوت وفي تحريك الفتحة الى تحريك وسط الفم مع اخراج
الصوت فما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجاجي في كتاب الايضاح في اسرار النحو
وقال ابن جني ومما هو دليل على خفة الفتحة انهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون اذا اعلت ذلك فيقع عليه
فروع احدها اختصاص الرفع بما اختص به والنصب والكسر بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات
اذ هي الفاعل والمبتدا والخبر وما الحق بها من نائب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة
فجعل الاثقل للاقل لقله دورانه والاخف للكثير ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل وايضا
فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف والنوع الواحد من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال
والمستثنى قال الزجاجي الفعل لا يدخل له الا مرفوع واحد وينصب عشرة اشياء والمكانات المجرورات اكثر من
المرفوعات واقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخفة الفرع الثاني اختصاص الضم بما بني عليه
والفتح والكسر بما بني عليه لما ذكرنا ايضا فان المبني على الفتح اكثر من المبني على الكسر ومنه ما كان يجوز يا بخ اين
وكيف وقد يعدا عن الكسر طلبا للخفة اذ هو مع الياء اثقل منه وحده والمبني على الضم اقل من المبني على الكسر اذ لم
يبن عليه الا حيث والظروف الستة وغير واي في بعض احوالها والمنادى وبعض الضمائر والثالث اختصاص نون
التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع فاعطي الاخف واعطيت التثنية لخفتها الكسر ليعادلا الرابع قلة وجود الضم
في جنس الفعل فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسماء فحمي في الغالب عن الضم لئلا يكثر الثقل الخامس

امتناع الجر والكسر في الافعال جملة فرارا من الثقل الضا وفي البسيط لا خلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر والالف
اخف من الياء وفيه الفتحة او ربما الى الكسرة من الضمة ولذا حمل الجر على النصب في نحو لا يضرف والنصب على الجر
في جمع المؤنث السالم حملا على القرب وقال السخاوي في شرح المفصل قال الخليل اوائل الحركات الضمة كذا من الشفة
واول ما يقع في كلام الفاعل فكان حق الكلام اذا حمل على الشاكلة ان يقسم اول الحركات لاول الاشياء وقال ابن
الدهان في لغة الضمة والكسرة مستثقلتان مباينتان للسكون والفتحة قريبة من السكون بدلالة ان العرب
تفر الى الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة والكسرة وذلك انهم يقولون في غرفة غرفات وفي كسرة كسرات بالاتباع
ثم انهم يستثقلون ذلك فيقولون كسرات وغرفات بالسكون وبعضهم يقول غرفات وكسرات بالفتح فيعرف ان
بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يفعلون ذلك في ضرب وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير وايضا فان العرب
تخفيف الكسرة في فخذ والضمة في عضد ولا تخفف الفتحة في جمل فاما القدر والقدر فلغتان وكذلك الدرك
والدرك وتمايدلك على مناسبة الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عينه بالسكون اعتل في الجمع بالقلب الى الياء
على شرائط تقول ثوب وثياب وسوط وسياط ولم يقولوا ثواب كما قالوا طوال كان الواو في طويل متحركة وقالوا في جواد جياد
فقلبوا في الجمع لانها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون انتهى الثامنة قال ابن جني باب في مطل الحركات ومطل
الحروف اما الاول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة واو وقد تقدمت
امثلته في الفائدة الثانية قال ومن مطل الفتحة قول عنترة ينباع من ذفرى غضوب جسرة قال ابو علي اراد ينبع
فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا وقال الاصمعي فقال ابناع الشجاع ينباع انبياعا اذا انخرط من بين الصفين
ماضيا وانشد فيه يطرق حلما واناة معانت ينباع الشجاع فهذا الفعل ينفعل انفعالا والالف فيه عين وينبغي
ان يكون عينه واوا كانها اقرب معنى من الياء هنا نعم وقد يمكن عندي ان تكون هذه لغة تولدت وذلك انه
لما سمع ينباع اشبه في اللفظ ينفعل نحو انطلق وامنه بماض ومصدر كما ذهب ابو بكر فيما حكاه ابو زيد من قولهم
ضفن الرجل يضفن اذا جاء ضيفا مع الضيف وذلك انه لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت فيعل في الكلام
اكثر من فعلان توهمه فيعلا فاشتق الفعل منه بعد ان سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضفن يضفن فلو سميت
عن مثال ضفن يضفن على هذا القول لقلت فلم يفلن كان العين قد حذفت قال ومن مطل الفتحة عندنا
قول الهذلي بينا تعنقه الكماة وروعه يوما اتيح له جريء سلفع اي بين اوقات تعنقه فاشبع الفتحة فانشا
عنها الفا وحدثنا ابو علي ان احمد بن يحيى حكى خذه من حيث وليسا قال وهو اشباع ليس وحكى الفراء عنهم
اكلت لحاشاة اراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشا عنها الفا ومن اشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصاريف
والمطافل والجلاعيد والاصل الجلاعد جمع جلعد وهو الشديد فاما ياء مطالق ومطليق فعوض من النون
المحذوفة وليست مطلا ومن مطل الضمة قوله مذكورة جمع العظام عطبول كان في انيابها القرنفول واما الثاني
فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصونة الالف والياء والواو وهي حيث وقعت فيها استعداد ولين
كان الاماكن التي يطول فيها صوتها ومتمكن مدتها ثلاثة وهي ان يقع بعدها وهي سواكن تابع لما هن منهن
وهو الحركات من جنسهن الهمزة او الحرف المشدد او ان يوقف عليها عند التذكر فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة
ورديئة ومقروءة ومخبوء وانما تمكن المدفيهن مع الهمز لان للهمز حرف ناي منشأه وتراخي مخرجه فاذا انت نطقت
بهذه الاحرف المصونة قبله ثم عاديت بهن نحو طان وشغن في الصوت فوفين له وزدن ببيانه ولمكانه وليس كذلك
اذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد الا تراك اذا قلت كتاب وحساب وسعيد وعمود وضروب وركوب لم تجدهن
لدنات ناعمات ولا وافيات مستطيلات كما تجدهن كذلك اذا تلاهن الهمز او الحرف المشدد واما سبب

نعمتهن ووفايهن وتماديهن اذا وقع المشدد بعدهن فلانهن كما ترى سواكن واول المثلين مع التشديد ساكن
فيحفوفعليهم ان يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ لما ينهضون الالف بقوة الاعتماد عليها فيجعلون طولها
ووفا للصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها اذ لم يجدوا عليه تطرقا ولا بالاستراحة اليه تعلقا
وذلك نحو ثابة ودابة وهذا قضيب بكر وقد تمود الثوب وقد قوض عليه واذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف في المد
كان حينئذ احق بتمامه وتمادي الصوت به وذلك الالف ثم الياء ثم الواو فشابه اذن او في صوتا وانفجر بها من اختها
وقضيب بكر انعم واتم من قرض وتمود الثوب لبعد الواو ومن اعرق الثلاث في المد وهي الالف وقرب الياء اليها
نعم وربما لم يكتف من يقوي لغته ويتعالى تمكينه وجهارته مما تجشمه من مد الالف في هذا الموضع دون ان يطغى به
طبعه ويحظ به اعتماده ووطؤه الى ان يبدل من هذه الالف همزة فتحملها الحركة التي كان كلفها بها ومصانعا بطول
المد عنها فيقول شابة ودأبة قال كثير اذا ما العوذلي بالغبيط اجمأرت وقال امرؤ القيس فجئلت بياضا واما
بيضها فاسوأدت وهذه الهمزة التي تراه امر مخص الالف دون اختيها وعلة اختصاصه بها ان همزها
في بعض الاحوال انما هو لكثرة ورودها هنا ساكنة بعدها الحرف المدغم فتحاماها وحملوا انفسهم على قلبها همزة
تطرفا الى الحركة اذ لم يجدوا الى تحريكها سبيلا لا في هذا الموضع ولا في غيره وليست كذلك اختاها لانهما وان
سكنتا في نحو قضيب بكر وقرض به فانهما يتحركان كثيرا في غير هذا الموضع فصار تحركهما في غير هذا الموضع عوضا
من سكونهما فيه فاعرف ذلك فرقا وقد اجروا الياء والواو الساكنين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو
منهما وذلك نحو قولهم هذا جيبكر اي جيب بكر وثوبكر اي ثوب بكر وذلك ان الفتحة وان كانت مخالفة للجنس
للياء والواو فان منها سرا له ومن اجله جاز ان تعتد الياء والواو بعدها في نحو ما ارينا وذلك ان اصل المد والقواه
واعلاه والفه وافراده انما هو للالف وانما الياء والواو فرع في ذلك محمولان عليها وملحقان في الحكم بها والفتحة بعض
الالف فكأنها اذا وقعت قبلهما في نحو بيت وسوط انما وقعت الالف اذا كانت الالف تحته بعضها فاذا جاءت بعد الفتحة
جاءت في موضع قد سبقتها اليه الفتحة التي هي الف صغيرة فكان ذلك سببا للانس بالمد لا سيما وهما
بعد الفتحة لسكونها اختا الالف وقويتا الشبه بها فصار شيخ وثوب نحو من شاخ وثاب فلذلك ساغ وقوع المدغم
بعدهما فاعرف قال واما مدها عند التذكر فنحو قولك اخوك ضربا اذا كنت متذكرا المفعول به اي اضرب زيدا
ونحو ذلك مطل الواو اذا تذكرت في نحو ضربوا اذا كنت تتذكر المفعول او الظرف او نحو ذلك اي ضربوا زيدا
وضربوا يوم الجمعة او ضربوا قياما فتتذكر الحال وكذلك الياء في نحو اضربي اي اضربي زيدا او نحو ذلك وانما مطلت
ومدت هذه الاحرف في الوقف عند التذكر لانك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المد وانت متذكر لم يكن
في لفظك دليل على انك متذكر شيئا ولا وهمت ان كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك فلما وقفت
ومطلت علم انك متطاول الى كلام تال للاول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته ووجه
الدلالة من ذلك ان حروف اللين الثلاثة اذا وقف عليهن ضعفن ونضالن ولم يف مدهن واذا وقفن بين
الحرفين تمكن واعترض الصدى معهن ولذلك قال ابو الحسن ان الالف اذا وقعت بين الحرفين كان لها صدى
ويدل على ذلك ان العرب لما ارادت مطلهن للندبة واطالة الصوت بهن في الوقف وعلمت ان السكون عليهن
ينتقصهن ولا يفي بهن اتبعتهن الهاء في الوقف توفيتا لهن ونطاولا الى الهالتهن وذلك قولهم وازيداه
ولا بد من الهاء في الوقف فان وصلت اسقطتها وقام التابع في اطالة الصوت مقامها نحو وازيدا واعمراه
وكذلك اختاها نحو وا انقطاع ظهريه واغلاميكه واغلامرهوه واغلامرهوه وتقول في الوصل
واغلامرهو لقد كان كريما وا انقطاع ظهري هو من هذا الامر والمعنى الجامع بين التذكر والندبة

فوق

فوق الحاجة الى اطالة الصوت في الموضعين فلما كانت هذه الاحرف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف
المستذكر صار كأنه هو ملفوظا به فمت هذه الاحرف وان وقعن اطرافا كما يمتمن اذا وقعن حشوا كما آخر
فاعرف ذلك وكذلك الحركات عند التذكر بمطلق حتى يفين حروفا فاظهرنها حين جرى الحروف المبتداه
بوام فيمطلن ايضا حينئذ كما عطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة فمت فمتا اي قمت
يوم الجمعة ومع الكسرة انتي اي انت عاقله ومع الضمة قمتو اي قمت الى زيد فان كاف الحرف الموقوف
عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسرلانه لا يجري الصوت في الساكن فاذا حركت اتبعت الصوت في الحركة
ثم انتهي الى الحرف ثم اشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وانت تريد قد قام قدري وفي من مني وفي
هل هلي وفي نعم نعمي وفي لام التعريف من الغلام مثالا الى وانما حرك بالكسرة دون اختها لانه ساكن احتيج
الى حركته فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلق المجرور والموقوف في القوافي المطلقة
الى الكسر كقوله وانك مهما تأمري القلب يفعل وقوله لما نزلبرحالنا وكان قدري ونحو مما نحن عليه حكاية
الكتاب هذا سيفي يريد سيف من امر كذا فلما اراد الوصل اثبت التنوين ولما كان ساكنا صحيحا لم يجز
الصوت به كسر ثم اشبع فانشا عنها يا فعال سيفي وان كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا
معتلا غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنين بعد الفتح نحو اي وكي ولو واو كسر تحركت كي اي كي تقوم
ومن كان من لغته ان يفتح او يضم للالتقاء الساكنين نحو قم الليل فمقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو
قماو بعا وسرا وعن قطرب ان من العرب من يقول ثم يا رجل فان تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة
واوا ففلت شمو ومن العرب من يقول اشتروا معا الضلالة بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلت
مستذكرا قلت على من ضم اشترو واو على من كسر اشتروي وعلى من فتح اشتروا وروينا عن محمد بن يحمد عن احمد
بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر فهن بطانتهم وهم وزراهم قضاة ومنهم الحكام
فان وقفت على هم من قوله وهم وزراهم قلت وهمو لانك كذا رايته فعل الشاعر وان شئت عكست حملا
الثاني على الاول والاول على الثاني لانك اذا فعلت ذلك لم تعدان حملت على نظير وكلما جاء شيء من ذلك
عند وقف التذكر جاز في القافية البتة على ما تقدم وعليه تقول عجبت منا اي من القوم على من فتح
النون ومن كسرها فقال من القوم قال ومنى التاسعة في انابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة
قال ابن جني الاول منهما ان تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نايبة عنه ودليلا عليه كقولك لكفاك
كف لا تليق درهما جودا واخرى تعط بالسيف الدما يريد تعطي وقوله واخر الاعنان متى يشا يصير منه
وقوله دوالي الايد نخبطن السرحا ومنه قوله تعالى يا عباد فاتقون وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضمة
منه قوله ان الفقير بيننا قاض حكم ان ترد الما اذا غاب النجم يريد النجوم فحذف الواو واناب عنها الضمة وقوله
حتى اذا بلت حلاقيم الحلق يريد الحلوق وقال الاخطل كلمع ايدي مثاكيل مسلبة بندن حزن بنات الدهر
والحظب يريد الحظوب ومنه قوله تعالى ونمح الله الباطل ويومي يدع الداع وسندع الزبانية كتب
ذلك بغير واو دليلا في الخط على الوقف عليه بغير واو في اللفظ وله نظاير وهذا في المفتوح قليل لخفة الالف
قال مثل النقاه لبدن ضرب الطلل يريد الطلال ونحو منه قوله الا يا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك
في الرجال فحذف الالف من لفظه الله ومنه قوله اوالفا مكه من ورق الحجي كانه اراد الحمام فحذف الالف
فالتقت الميمان فغير على ما ترى وقال ابو عثمن في قوله تعالى يا ابت اراد يا ابتا فحذف
الالف وقال الشاعر فلست بمدرك ما فات مني لجهف ولا بليت ولا لوانى يريد بلهفا

والثاني منهما وهو نابة الحرف عن الحركة في بعض الاحاد وهي الاسماء الستة وجميع
التثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها نايبة عن الحركات في الاعراب وكذا
النون في الافعال الخمسة نايبة عن الضمة وليس من هذا الباب اشباع الحركات في نحو من لج
والصاريف وانظور لان الحركة في نحو هذا لم تحذف وتثبت الحرف عنها بل هي موجودة لا مرية
فيها ولا منتقص منها العاشرة في هجوم الحركات على الحركات قال ابن جني هو على ضربين احدهما كثير مقيس
والاخر قليل غير مقيس فالاول قسمان احدهما ان تتفق فيه الحركتان والاخران يختلفا فيكون الحكم للطارئ
منهما على ما مضى فالمتفقتان نحو هم يغزون ويدعون اصله يغزوون فاسكنت الواو الاولى التي هي اللام
وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير للجمع بعدها ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام الى الزاي
التي هي العين فحذفت لها الضمة الاصلية في الزاي لطروء الثانية عليها ولا بد من هذا التقديري
في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الرابئة اعتبارا في ذلك بحكم المختلفين الا ترى انك تقول في العين المكسورة
تنقل الضمة اليها فان كسرتها نحو يرمون ويقضون نقلت ضمة ياء يرميون الى ميمها فابتزت الضمة
الميم كسرتها وجعلت محلها فصارت يرمون فكما لا تشك في ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها في يرميون
لفظا فكذلك على ان ضمة زاي يغزون غير ضمتها في يغزوون تقديرا وحكما ونحو من ذلك قولهم في جمع ميم
مئة مئون فكسرة ميم مئون غير كسرتها في مئة اعتبارا بحال المختلفين في سنة وسنون وبرة وبرون
ومثله ترخيم برثن ومنصور في من قال يا حار اذا قلت يا منص ويا برث فالضمة فيهما غير الضمة
في من قال يا برث ويا منص على يا حار اعتبارا بالمختلفين فكما لا تشك في ان ضمة يا حار غير كسرة يا حار سماعا
ولفظا فكذلك الضمة على يا حار في يا برث ويا منص غير الضمة فيهما على يا حار تقديرا وحكما وكذلك كسرة
صاد صنو وقاف قنو غير كسرتهما في صنوان وقنوان وكذلك كسرة صاد تقضين في الجمع غير كسرتها المقدرة
فيها في اصل حالها وهو تقضين في المفرد على حد ما تقدم في يغزون ويدعون واما المختلفان فامرهما واضح
نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون فاسكنت الياء استثقالا للضمة عليها ونقلت
الى ما قبلها فابتزته كسرته لطروها عليها فصار يرمون ويقضون وكذلك انت تعزين اصله تغزوين
نقلت الكسرة من الواو الى الزاي فابتزتها ضمتها فصار تعزين الا ان منهم من يشم الضمة ارادة
للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزة
عن هذين الموضعين انهم اذا امروا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لهما نحو اقضوا ارموا ونحو اغزي
ادعي فكسرهم مع ضمة الثالث وضمهم مع كسرته يدل على قوة مراعاتهم للاصل المغير وانه عندهم
مراعى معتد ومن المتفقة حركناه ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو اشتد
واحمر وهو مشتد ومحمر واصله مشتدد ومحمرر فاسكنت الدال والراء الاوليان وادغمتا في المثل
ولم تنقل الحركة الى ما قبلها فنقلبه على حركته التي فيه كما نقلت في يغزون ويرمون يدل على ذلك قولهم
في اسم الفاعل ايضا كذلك مشتد ومحمر الا ترى ان اصله هنا مشتدد ومحمرر فلو نقلت هنا لوجب ان
نقول مشتِد ومحمِر فلما لم تنقل ذلك وصح في المختلفين اللذين النقل فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم به
فالحاصل الصنعة فيه تقديرا ووهما وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر
في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه الا ترى الى صحة الواو والياء جميعا بعد الفتحة وبعد الياء الساكنة
بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذفت الضمة في يرميون ولم تنقلها الى الميم

لصار

لصار التقدير الى يرمِون ثم وجب قلب الواو ياء وان تقول هم يومين فيصير الى لفظ جماعة المؤنث وكذلك
لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوين الى الزاي لصار التقدير الى تغزين ثم تجب قلب الياء واوا لانضمام الزاي
قبلها فتقول للمراة انت تغزون فليست بجماعة المذكر فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح
الا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو هؤلاء يخشون وليسعون وانت ترضين وتخشين فلما لم تغيرا
الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغييرهما واجب لم تغير الفتحتان اللتان انما هما في التغيير محمولتان
على الضم مع الكسر فان قيل قد يقع اللبس ايضا حيث رمت الفرق لانك تقول للرجال انتم تغزون وللبناء
انتن تغزون ويقول للمراة انت ترمين ولجمع النساء انتن ترمين قيل انما احتمل هذا اللبس في هذه الاماكن
ضرورة ولولا ذلك لما احتمل ووجه الضرورة ان اصل تغزون تغزوون فالحركتان كما ترى متفقتا
وكذلك انت ترمين اصله ترميين فالحركتان ايضا متفقتان فان اسكنت المضموم الاول نقلت
اليه ضمة الثاني وسكنت المكسور الاول ونقلت اليه كسرة الثاني بقي اللفظ بحاله كان لم تنقله
ولم تغير شيئا منه فوقع اللبس فاحتمل لما صحب الكلام من اوله واخره كاشياء كثيرة يقع اللبس
في لفظها فيعتمد في بياننا على ما يقارنها كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت الى رفع اللبس بحيث
وجدته طريقا سلكتها ولما لم يجد اليه طريقا في موضع آخر احتملته ودللت بما يقارنه عليه الضرب الثاني مما جمعت
فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله وقال اضرب الساقين امك هابل اصله امك فكسرة الهمزة كانكسار ما
قبلها على احد من قرا فلامه التالث فصار امك ثم اتبع الكسر الكسر فجعت كسرة الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها
موضعها فهذا شاذ لا يقاس عليه الا ترى انك لا تقول فِرِكٌ واسعة ولا عِدِلك نقيل ولا بنتِك عاقلة ونحو
من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي بما انزِلَ اليك وقياسه في تخفيف الهمزان تجعل الهمزة بين بين فتقول بما انزِلَ
اليك لكنه حذف الهمزة حذفا والقى كسرتها على لام انزل وفركات مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع
فصار تقديره بما انزِلَ اليك فالتقت اللامان متحركتين فاسكت الاولى وادغمت في الثانية كقوله
تعالى لكنا هو الله ربي ونحو منه ما حكاه لنا ابو علي عن عبيد انه سمع دَعْهُ في جَرْمِهِ وذلك انه نقل
ضمة الهمزة بعد ان حذفها على الواو وهي مكسورة فنفى الكسرة واعقب منها ضمة ومنه ما حكاه احمد بن يحيى في
خبر له مع ابن الاعرابي بحضرة سعيد بن سلم عن امراة قالت لبنات لها وقد خلون الى اعرابي كان بالفرنا في
السَّوْ تَنْتَنَّهْ قال احمد بن يحيى فقال لي ابن الاعرابي تعال الى ههنا اسمع ما تقول قلت وما في هذا الى السوءة
انْتَنَّهْ فالقت فتحة انتن على كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السوأة الى السَّوْ تَنْتَنَّهْ فهذا نحو مما نحن بسبيله
وجميعه غير مقيس لانه ليس على حد التخفيف القياسي لان طريق قياسه ان تقول في حرامه فينقل كسرة
الراء عليها ويجعل همزة امه بين بين اي بين الهمزة والواو لانها مضمومة كقوله تعالى يستهزئون فيمن خفف اي في
جريئه فيبدل لها ياء البتة على يستهزيون وهو راي ابي الحسن واما في جرمِهِ فليس على قياس البتة وكذلك قياس تخفيف
قولها او في السوءة انْتَنَّهْ ان تقول الى السَّوْ يِسْتَنَّهْ فتخلص همزة انتنه يا البتة لانفتاحها وانكسار ما قبلها كما قالت
في تخفيف مِئَيْن مِيَيْن انتهى ما ذكر ابن جني ومن فروع هذا الكتاب كسر شرب اذا بنى للمفعول وكسرة
زبرج اذا صغر هل تبقى ظاهرا كلامهم نعم قال ابو حيان ولو قيل انها زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجها
كما قالوا في من رد في الحكاية على احد القولين وفي ياء منص اذا رخمت منصورا على لغة من لا ينتظر فانهم
زعموا انها ضمة بناء غير الضمة في منصور التي هي من حركات الكلمة الاصلية قال واذا صغرت فعلا على فعيل
فضمة فعيل غير ضمة فعل وقيل هي هي الحادية عشر قال ابن القيم في بدايع الفوايد قال السهيلي

قولهم متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم من جزء الحيز والحرف جزء
من الصوت ومحال ان تقوم الحركة بالحرف لان عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك في الحقيقة هو العضو من
الشفتين او اللسان او الحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت
خفي مقارب للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف ولا يحدث الحرف
الذي يسمى فتحة وكذا القول في الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولا يحدث
بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك اي ينقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه وسكونا اعتبارا
بالعضو الساكن فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو واذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهي من صفة
الصوت لانه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما وينجزم عند سكونهما وعبروا بهذه
عن حركات الاعراب لانها لا تكون الا لسبب وهو العامل كما ان هذه الصفات يكون وجودها بغيره قال ابن القيم وغدى ان هذا
ليس باستدراك على النحاة فان الحروف وان كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله فان الاعراض وان لم تتحرك بانفسها
فهي تتحرك بحركة محالها فاندفع الاشكال جملة الثانية عشر قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات
الثلاث اهي متاخوذة من حروف المد واللين امر لا فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمة من الواو والكسرة
من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثاني متاخوذ من الاول وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف
متاخوذة من الحركات الثلاث اكالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات
قبل الحروف ودليل ان هذه الحروف يحدث عند هذه الحركات اذا اشبعت وان العرب قد اشبعت في بعض
كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالاصل على فرعه وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه
الحروف متاخوذة من الحركات ولا الحركات متاخوذة من الحروف اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الآخر وصحح بعضهم انتهى
الثالثة عشر قال في البسيط تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة الرابعة عشر الاصل في تقدير الحرف
ان يقدر ساكنا كان الحركة امر زيد فلا يقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان مذهب سيبويه في شاة ان الاصل
فيها شوهة بسكون الواو كصحفة لا شوهة بالفتح وفي دم ان وزنه فعل بالسكون لا فعل بالتحريك الخامسة عشر الحركة
قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي المؤنث بغيرها نحو سقر فانه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلث اقامة الحركة مقام
حرف رابع بدليل تختم حذف الفتحة في النسب كتختم الف مصطفى لا كتختم الف جملي المشاركة لها في عدد الحروف
قال في البسيط فان قيل لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التانيث في التصغير كالرباعي ولا شك في لحوقها
نحو سقيرة قلنا لكن لا ندعي ان الحركة تجري مجرى الحرف في كل حكم بل في موضع ينقل اللفظ بها وذلك في المكبر بخلاف
المصغر السادسة عشر قال ابو البقاء في التبيين اعلم انهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو هذا
بكر ومررت ببكر ان حركة الاعراب صارت في الالف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها
السابعة عشر قال ابن يعيش كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة
الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانما راى
النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظم حرفا والصغيف حركة وان كانا
في الحقيقة شيئا واحدا ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انما هو
تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض فايدة قال بعض شراح الجمل السؤال عن مبادي اللغات يودي
الى التسلسل فلهذا لا ينبغي ان يسال لاي شيء انفردت الاسماء بالجر وانفردت الافعال بالجزم وانما ينبغي ان
يسال عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضارعة بالاضافة لان العامل مرفوع وان اضيف اليه كقوله تعالى

هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجزم الاسماء التي لا تنصرف وذلك انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكم له بحكمه
فلم ينون ولم يخفض كالفعل كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي شبهه به لحمله على النصب وتكون كالاسم
الذي لا ينصرف ساكنا في حال الخفض ويكون فيه ترك العلامة علامة والجواب عن ذلك ما ذكر الزجاجي انه لم يخفض لان فعل
المضارع قد لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل الا للاضافة
والاضافة اما للملك او للاستحقاق والافعال لا تملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها اضافة واذا لم يكن فيها اضافة
لم يكن فيها خفض فان اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه في اللفظ والمصدر في المعنى ولذلك لا تؤثر الاضافة فيه
ولم تجزم الاسماء التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب شيئين من جهة
واحدة وذلك اخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها حكاية للحال من القواعد الشهيرة قال ابن هشام
في المغني القاعدة السادسة انهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن حتى
كانه مشاهد حاله الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة كان كلام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من
عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه السلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما
في ذلك الوقت هكذا حكيت ومثله الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه لبلد ميت فاحيينا به الارض الا
ترى انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب
بدءا او لا قطعا ثم يتضام منقلبه بين الطوا حتى يصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون اي فكان ومن يشرك بالله
فكانما خر من السماء فتخطفه الطير او تهوي به الريح في مكان سحيق ونريد ان نمن على الذين استضعفوا الى قوله ونري
فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه بالتوحيد اي يبسط ذراعيه بدليل وقلبهم ولم يقل وقلبناهم
وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى المضي يعمل ومثله والله مرسل الرياح فتثير سحابا
كانت مستقبلة وقت الاخبار وفي الاية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قولك جاء زيد راكبا امس فقطع الحديث بالاعلام
ولولا حكاية الحال في قول حسان يغشون حتى لا تهر كلابهم لم يجز الرفع لانه كلابهم لا يرفع الا وهو للحال ومنه
قوله تعالى حتى يقول الرسول الحمل على ما له نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير وفيه فروع
منها ان يحتمل ان يكون وزنه فعلان او مفعالا او فعولا والاول له نظير فيحمل عليه والاخران مثالان
لم يجيا ذكره ابن جني ومنها فم اصله فوه بزنة فوز حذف الهاء لشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها في المخرج
من الالف فحذف لحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها الفا لتحركها بحركات
الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على احد وجهيه فتحذف الالف لالتقاء الساكنين
فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يودي الى ما ذكر ابدلوا من الواو ميما كما
الميم حرف جلد متحمل للحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ذكره ابن يعيش ومنها الف
كلاكم وليست زايدة لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم اصلا ذكره ابن يعيش ايضا
ومنها مذهب سيبويه ان التاء في كلتا بدل من لام الكلمة كما ابدلت منها في بنت واخت والفها للتانيث
ووزنها فعلى كذكرى وذهب الجرمي الى ان التاء للتانيث والالف لام الكلمة كما في كلا والوجه الاول لانه ليس
في الاسماء فعتل ولم يعهد ان التاء التانيث يكون حشو اء كلمة ذكره ابن يعيش ومنها قال ابن الانباري في الاضداد
ذهب البصريون الى ان الاسماء الستة معربة من مكان واحد والواو والالف والياء هي حروف الاعراب
وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين قالوا والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا
اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب فان كل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب واحد وما ذهبوا

اليه لا نظير له في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعراب وان والمصير الى ما له نظير اولى من المصير الى ما
ليس له نظير ومنها قال ابن الانباري ذهب البصريون الى ان الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف
اعراب وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وقد افسد بعض النحويين بان هذا يودي الى ان يكون
الاعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم ومنها قال ابن فلاح في المغني صفة اسم لا الجنسي
يجوز فتحه نحو لا رجل ظريف في الدار وهي فتحة بنا لان الموصوف والصفة جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة
عشر ثم دخلت لا عليهما بعد التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت عليهما وهما معربان وبنيا معها لانه يودي
الى جعل ثلثة اشياء كشيء واحد ولا نظير له ومنها قال ابن فلاح ذهب البصريون الى ان اللهم اصله
يا الله حذفت يا، وعوض منها الميم المشددة في آخره وقال الكوفيون ليست الميم بعوض بل اصله يا الله امنا
اي اقصد فحذفت الهمزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة في آخره بالله فامنا جا وصار الكلمة واحدة ولا يستنكر
تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعندنا من هل وأم قالوا
فما رأينا اليه لا نظير وما صرتم اليه دعوى بلا دليل وقال الانداسي في شرح المفصل قال الكوفيون
ضمير الفصل اعرابه باعراب ما قبله لانه توكيد لما قبله ورده البصريون بان المكنى لا يكون تاكيدا للمظهر في شيء
من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز وقال ابن جني في الخصايص اذا دل الدليل لا يجب
ايجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب فانه حكى مما جاء على فعيل ايا بلا وحدها ولم يمنع الحاكم بها عنده ان لم يكن
لها نظير لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للانس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك محتاج الى
النظير لانك اذا عريت من الدليل والنظير لم يقم الدليل على ان واوه وناءه اصلان احتجت الى التعليل بالنظير فمنعت ان
يكون فعوفيلا لما لم يجد له نظيرا وحملته على انفعيلت لوجود النظير وهو عفريت ونفريت وكذلك قال ابو عثمان
في الرد على من ادعى ان السين وسوف يرفعان الافعال المضارعة لم ترعاملا في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال
الله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى فجعل عدم النظير ردا على من انكر قوله فاما ان لم يقم الدليل
ولم يوجد النظير فانك تحكم مع عدم النظير وذلك في الحكم قولك في الهمزة والنون من انذلس انهما زايدتان
وان وزن الكلمة بهما افعنلس وان كان هذا مثالا لا نظير له وذلك ان النون لا تحل الا زايدة لانه ليس في ذوات
الخمسة شيء على فعلل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذا ثبت ان النون زايدة فقد برد في
درك ثلثة احرف اصول وهي الدال واللام والسين وفي اول الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة
زايدة ولا تكون النون اصلا والهمزة زايدة لان ذوات الاربعة لا تلحقها الزوايد من اوايلها الا في الاسماء
الجارية على افعالها نحو مدحرج وبابه وقد وجب اذن ان الهمزة والنون زايدتان وان الكلمة بهما على افعنلل
وان كان هذا مثالا لا نظير له فان ضاع الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كنون عنتريس فالدليل
يقضي بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو فعلل وقال ابن بعيش ذهب المبرد
الى ان نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليسا مبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة
بالواو والنون لا يكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك قال ابن بعيش وهذا اشارة الى عدم النظير
قال واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير اما اذا وجد فلا شك انه يكون مونسا واما ان يتوقف ثبوت
الحكم على وجوده فلا وقال الشلوبين قول من قال ان الحروف في الاسماء الستة كالاعراب وليست
باعراب ولا حروف اعراب يودي الى ان يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك ذو مال وهن
الحروف زوايد عليه للدلالة على الاعراب وذلك خروج عن النظير فلا ينبغي ان يقال قاعدة

قال

قال ابن يعيش يجوز ان يسمى الرجل بما لا نظير له في كلام ولهذا لم يذكر سيبويه ذيل في ابنية الاسماء لانه اسم
لقبيلة اي الاسود والمعارف غير معول عليها في الابنية حمل الشيء على نظيره قال ابن الانباري في النهاية الحداث
جماعة يحدثون وهو جمع على غير قياس حمالا على نظيره وهو سام وسماد فان السماد المحدثون الحمل على
احسن القبيحين عقد له ابن جني بابا في الخصايص قال وذلك ان تخصوك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب
احديهما فينبغي حينئذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما فحشا وذلك كواو ونيل انت فيها بين ضرورتين
احديهما ان تدعي كونهما اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الاربعة الا مع التكرير
نحو الوصوصة والوحوحة وصوصيت وقرقيت والاخر ان تجعلها زايدة اوكا والواو لا تزاد اولا فاذا كان
كذلك كان ان تجعلها اصلا اولى من ان تجعلها زايدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات
الاربعة على وجه من الوجوه اعني حال التضعيف فاما ان تزاد اولا فان هذا امر لم يوجد على حال
فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه ومثل ذلك فيما قاما رجل لما كنت بين ان ترفع قاعا فتقدمه
الصفة على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا على ما قلته جائز حملت
المسئلة على الحال فنصبت وكذلك ما قام الا زيدا احدا عدلت الى النصب لانك ان رفعت لم تجد
قبله ما تبدل له منه وان نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه وهذا وان كان ليس
في قوة تاخيره عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية تحمل عليه غيره انتهى وقال ابن
ايازي في نحو فيها قاما رجل ابو الفتح يسمي هذا الحمل احسن القبيحين لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة
على الموصوف اقبح فحمل على احسنهما وقال ابن يعيش انما امتنع العطف على عاملين عند الخليل وسيبويه
لان حرف العطف خلف عن العامل وناب عنه وما قام مقام غيره فهو اضعف منه في سايرابواب العربية
فلا يجوز ان يتسلط على عمل الابواب بما لا يتسلط ما اقيم مقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجز ان
يتسلط على عمل الابواب فلذا لم يخرجوا قولهم في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على العطف على عاملين
كما هو راي الكوفيين حيث جعلوا جر بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها كل ونصب شحمة عطفا على خبر ما
ومثله عندهم ما زيد بقايم ولا قاعد عمر ويحفظون قاعدا بالعطف على قايم المخفوض بالباء
ويرفعون عمرا بالعطف على اسم ما بل يخرجونه على حذف المضاف وابقاء عمله فان قيل حذف
المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار
اولى من حمله على العطف على عاملين قيل لان حذف الجار قد جاء في كلامهم ولم يوجد من القياس
فاما لجيه فحي وبلدة ليس بها انيس اي ورب بلدة وقولهم في القسم الله لافعلن وقول
رويد لما قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله اي بخير وقد حمل اصحابنا قراءة حمزة والارحام على حذف
الجار وان التقدير فيه وبالارحام والامر فيه ليس ببعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار
في الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ما له نظير اولى وهو
من قبيل احسن القبيحين واما من جهة القياس فلان الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشارك الحرف
الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة حمل الشيء على الشيء من غير الوجه
الذي اعطى الاولى ذلك الحكم عقد له ابن جني بابا في الخصايص قال اعلم ان هذا باب طريف الشبه
اللفظي وذلك كقولنا في النسب الى ما فيه همزة التانيث بالواو نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي
وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقرن بحالها ليلا تقع علامة التانيث حشوا فمضى هذا على هذا لا يختلف

ثم انهم قالوا في النسب الى علباء علباوي والى حرباء حرباوي فابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنها لما شابهت همزة حمراء بابدالها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ونحن نعلم ان همزة حمراء لم تقلب في حمراوي لكونها زايدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زايدة مثلها لكن لما افقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء ثم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا في كساء وقضاء كساوي وقضاوي فابدلوا الهمزة حملا لها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتانيث فهذه علة غير الاولى الا تراك لم تبدل همزة علباء واوا في علباوي لانها ليست فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانت الغير التانيث ثم انهم قالوا من بعد في قراء قراري فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت اصلا غير زايدة كما ان همزة كساء غير زايدة وان لم تكن ابدلت همزة كساء في كساوي من حيث كانت زايدة لكن هذه اشباه لفظية تحمل احدهما على ما قبله تنبيها به وتصورا له واليه والى نحوه اوما سيبويه بقوله وليس شيء مما يضطرون اليه الا وهم يجاولون به وجها وعلى ذلك قالوا صحراوات فابدلوا الهمزة واوا لثلا يجمعوا بين علمي تانيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ثم قالوا علباء وان حملا بالزيادة على حمراء وان تم قالوا كساوان تشبيها له بعلباء وان قالوا قراوان حملا له على كساء وان على ما تقدم وسبب هذه الحمولة والالحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة اليها الى التصرف بها والترفي اثنائها لما يلاسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والتسجيع ولقوة احتباسهم في كل شيء شبا وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يالف مذاهبهم وعلى هذا امتنع الصرف من الاسماء للشبه اللفظي نحو احمر واصوم واحمد وتالب وتنضب علمين لما في ذلك من شبه الفعل فحذف التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل قال والشبه اللفظي كثير وفي هذا كاف انتهى الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل ومن ثم قال الاكثرون ان رجن غير منصرف وانما يكون له فعلا لان ما لا ينصرف من فعلان اكثر فالحمل عليه اولى قاله صاحب البسيط وقال ابن يعيش ذهب بعضهم الى ان الف كلا منقلبة عن ياء وذلك لانه راها قد اميلت قال سيبويه لو سميت بكلا وتثنيت لقلبت الالف ياء لانه قد سمع فيها الامالة والاحسن ان يكون منقلبة عن واو لانها قد ابدلت تاء في كلتا وابدال التاء من الواو اضعاف ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكسرة الكاف وقال السخاوي في تنوير الدياجي سئل سيبويه الخليل عن رمان فقال اكاد اعرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذ لم يكن له معنى يعرف به قال السخاوي اي اذا كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة النون في حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر وقال الشلوبين المحذوف من ذو ياء او واو اكثر الغالب على اللام الشاي المحذوف منه لامته ان تكون اللام المحذوفة منه ياء او واوا ولا غلب فيها الواو وقد ان يكون المحذوف غيرهما كالحا من جرى فينبغي ان يحكم على ذو بان المحذوف منه ياء او واو لا غيرهما لانهما اكثر من غيرهما وان كان يمكن ان يكون المحذوف منه هاء وقال ايضا قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع بهما اذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو زمان كان يقاس ان يقال في جمعه زمانون لان مؤنثه زمانة ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازه هو بعد ذلك وتوجيه شذوذه ان المطرد في باب فعلان ان لا يقال فيه فعلانة فحمل في ذلك على الاكثر ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى كاد ان لا يكون منه الا هذا وقال ايضا الالف المجهولة الاصل من الثلاثي اذا لم تمل تقلب في التثنية واوا واذا اميلت تقلب ياء لانه لا يمال من هذا النوع الا ما كانت الفه منقلبة عن ياء ولا يميلون ذوات الواو الا شاذا نحو العشا في العين فحمل المجهول من هذا النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذ والاكثر مما يمال من هذا النوع ان يكون الفه منقلبة عن ياء فحمل المجهول عليه

ومما لم يمله المميلون من هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه فان جهل امر الالف اعني وجودها وعدمها في هذا النوع حمل على ما الفه منقلبة عن الياء لان الاكثر زعموا فيما اشبه الفان يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو لان الياء اغلب عن اللام من الواو ويقوي ذلك ان ذوات الواو ترجع في الاربعة الى الياء نحو ملهيان ومدعيان ولا ترجع الياء الى الواو نحو مريان انتهى وقال ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد لو لا مبتدا محذوف الخبر اولى من قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار الفعل والحمل على الاكثر اولى وقال ابن ايا ذهب الكسائي الى ان حتى حرف ينصب المضارع داعما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف تجر الاسم داعما واذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير ان ايجا لانها اذا تردد الكلمة بين ان تكون من عوامل الاسماء او من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء اولى وذلك لان عوامل الاسماء في الاصول وعوامل الافعال فروع وايضا فعوامل الاسماء هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر وقال ابن النحاس في باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على اضمار فعل لانك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجملتان واذا رفعت يكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فيختلف الحمل وتوافق الجمل اولى من اختلافها فان قيل توافق الجمل يعارضه انك اذا نصبت تحتاج الى تقدير واذا رفعت لم تحتج الى تقدير شيء فالجواب انك اذا اردت الامر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف والحمل على الكثير اولى وقال ابن فلاح في المغني لام ذي بمعنى صاحب يا على الاصح حملا على الاكثر فيما عينه واو وقال ابن يعيش الهاء في هذ بدل من الياء في هذي وانما كسرت ووصلت باليا لانها في اسم غير متمكن شبهت بالاضمار الذي قبله كسرة نحو به وبغلامه قال سيبويه ولا اعلم احدا يضمها لانهم شبهوها بالضمير وليت المضمر فحملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسرها اذا كان قبلها كسرة ووصلوا باليا كما وصلوا في به وبغلامه ومن العرب من يسكن في الوصل ويجري على اصل القياس يقولون هذ هند وقال ايضا الياء الناشئة عن وقيت وصونيت اصلها الواو لكثرت واصلها وقوقت وصونوت وانما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على حد اعريت وادعيت فان قيل فهلا كانت زايدة على حد زيادتها في سلعيت وجعيبت قيل لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زلزلت وقلقلت اكثر والعمل انما هو على الاكثر وقال اليمن من مثيح اسم البلد زايدة والنون اصل لان زيادة الميم اكثر من زيادة النون اولا والعمل انما هو على الاكثر وقال المالقي في وصف المباني اكلا المفتوحة المشددة حرف تخضيض وتبدل همزتها بها فيقال هلا ولا تعكس القضية فنقول ان الهمزة بدل من الهاء لان بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء لانها لم تبدل الا في ماء واماوء والاصل هاء واماواه وفي اهل قالوا الا والاصل أأل فسهلوا الهمزة والهاء قد ابدلت من الهمزة في آياك فقالوا هياك وفي ارحت الماشية قالوا اهرحت وفي ارقت الماء قالوا اهرقت وفي اشياء غير هذه فالحمل على الاكثر اولى وقال ابو حيان في شرح التسهيل الى ان يقرن بما بعدها قرينة تدل على انه داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه ان اقترن بذلك قرينة كان على حسبها وان لم تقترن به قرينة فالذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل في حكم ما قبله وهو الصحيح لان الاكثر في كلامهم اذا اقترنت قرينة ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عري عن القرينة وجب الحمل على الاكثر الحمل على المعنى قال في الخصايص اعلم ان هذا الشرح عوذ من العربية بعيد ومذهب ناتج فسيح وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتانيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الكلام على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك فمن تذكير المؤنث قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي اي هذا الشخص فمن جاءه موعظة من ربه كان الموعظة والوعظ واحدا ان رحمت الله

فرهب اراد بالرحمة هنا المطر ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ تلتقطه بعض السيارة وقولهم ذهبت بعض اصابعه
انث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى وبعض الاصابع اصبعا وقولهم ما جاءت حاجتك لما كانت ما هي الحاجة
في المعنى وانشدوا اتجر هيتا بالجمان تلفعت به الخوف والاعداء من كل جانب ذهب بالخوف الى المخافة وقال بابا بها
الراكب المزجي مطيته سائل بني اسد ما هذه الصوت انث على معنى الاستغاثة وحكى الاصمعي عن ابي عمرو انه سمع رجلا
من اهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته كتابي فقال نعم المدين بحيفة قلت فما
الاحمق وقال لو كان في قلبي كمقدار قلامة حبا لغيرك قد اتاك تملي كسر رسولا وهو مذكر على ارسل وهو من
تكسير المؤنث كاتان واتن وعناق واعنق لما كان الرسول هنا انما يراد به المراة لانها في غالب الامر مما يستخدم في هذا
الباب وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجنح قالوا ذهب بالتانيث الى الريشة وقال فكان مجني دون من كنت اتقي
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر انث الشخص لانه اراد به المراة وقال وان كلابا هذه عشر ابطن واسـ
برئ من قبائلها العشر ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من قبايلها واما قوله كما شرقت صدر القناة
من الدم فان شئت قلت انث لانه اراد القناة وان شئت قلت ان صدر القناة قناة وقال لما اتى خبر الزبير
تواضعت سور المدينة والجبال الخشع وقال طول الليالي اسرعت في نقضي وقال تعالى ومن يقنت
منكن لله ورسوله لانه اراد امراة ومن باب الواحد والجماعة قولهم هو احسن الصبيان واجمله افرد الضمير
لان هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك هو احسن فتى في الناس قال ذو الرمة ومية احسن الثقلين وجها
وسالفة واحسنه فزالا نا فرد الضمير مع قدرته على جمعه وقال تعالى ومن الشياطين من يغوصون له فحمل على
المعنى وقال تعالى من اسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره عند ربه فافرد على لفظ من ثم جمع من بعد والحمل
على المعنى واسع في هذه اللغة جدا ومنه قوله تعالى الم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه ثم قال او كالذي مر على
قرية فيه انه محمول على المعنى حتى كانه قال اراءيت كالذي حاج ابراهيم او كالذي مر على قرية فجاء بالثاني
على ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امرء القيس الا زعمت بسباسة اليوم انني كبرت وان لا يحسن السر
امثالي بنصب يحسن والظاهر ان يرفع لانه معطوف على ان النفيلة الا انه نصب لان هذا موضع قد كان يجوز
ان يكون فيه الخفيفة حتى كانه قال الا زعمت بسباسه ان لكبر فلان ومنه قوله ياليت زوجك قد غدا متقلدا
سيفا ورمحا اي وحاملا رمحا فهذا محمول على معنى الاول لا لفظه وكذا قوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها
ماء وقوله تراه كان الله يجدع انفه وعينه ان مولاه ناب له وفراى وبفقا عينيه ومنه باب واسع لطيف
ظريف وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به كانه في معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام
الرفث الى نسائكم لما كان في معنى الافضاء عداه بالى ومثله قول الفرزدق فدقسل الله زيادا عني لانه في معنى
صرفه وقوله الا عبئي بسجان من علقمة الفاخر علق حرف الجر بسجان وهو علم لما كان معناه براءة منه وقال ابن برهان
فان قيل قد زعتم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال في هذا زيد قايما من زيد والعامل فيه الابتداء
من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبا فالجواب ان هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير اشير اليه او
انبه له فهو مفعول من جهة المعنى وصل اليه الفعل قال وقولهم نشدتك الله الا فعلت كلام محمول على المعنى كانه
قال ما انشدك الا فعلت اي ما اسالك الا فعلت ومثل ذلك شراهر ذا ناب واذا ساغ ان يحمل شراهر ذا ناب
على معنى النفي كان معنى النفي في نشدتك الله الا فعلت اظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول الا الدالة عليه ومثله
من الحمل على المعنى قوله وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي والمراد ما يدافع ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما
يدافع الا انا وقال ابو حيان في اعرابه كلام العرب منه ما طابق اللفظ المعنى نحو قام زيد وزيد قايم وهو اكثر

كلام العرب وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو علمت اقام زيد ام قعد لا يجوز تقديم الجملة
على علمت وان كان ليس بعلمت استفهاما بل الهمزة فيه للتسوية ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو
الاضافة للجملة الفعلية نحو على حين عابت الشيب على الصبا اذ قياس الفعل الايضاف اليه لكن لوحظ المعنى وهو
المصدر فصحت الاضافة وقال الزمخشري في الاجاج قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرف عن وجهه معدول
عن طريقته مذهب به مذهب ما اعربوا به على الستامعين من امثالهم ونوادر الفاظهم واجاجيهم ولحنهم واعاجيب كلامهم
وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم اعنه فصاحتهم كيف شاءوا وبيان عدله ان الاثبات فيه قائم مقام النفي
والفعل قائم مقام الاسم واصله ما اطلب منك الا فعلك وقال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي هذا
الكلام مما عدل من كلامهم عن طريقته الى طريقة اخرى تفرقا في الفصاحة وتفننا في البيان وليس من قبيل الالغاز وقال
ابو علي هو كقولهم شراهر ذا ناب يعني في ان اللفظ على معنى والمراد معنى آخر لان المعنى ما اهر ذا ناب الآخر قال وقول
الزمخشري اقيم الفعل فيه مقام الاسم يعني الا فعلت اقيم مقام الا فعلك قال ومثل هذا الذي هو بمعنى ما هو متروك
اظهاره قوله اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع قال سيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت
لا نطلقك اي لان كنت في نفر وجماعة من امرك فان قومي كذلك وهم كثير لم تاكلهم السنة ولا يجوز عند سيبويه ظهار
كنت مع المفتوحة ولا حذفه مع المكسورة وقال الزمخشري من المحمول على المعنى قولهم حسبك ينم الناس ولا تاجزم به كما يجزم بالا
لانه بمعنى اكتف وقولهم اتقى الله امرء وفعل خيرا يثب عليه لانه بمعنى لينتق الله امرء وليفعل خيرا وقال ابو علي الفارسي
في التذكرة اذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤد الى اختلال معنى ولا فساد
فيه وذلك نحو قولهم اشراهر ذا ناب بشيء جاءك به وقوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي وقولهم قل احد الا يقول ذاك
وقولهم نشدتك الله الا فعلت وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لم يؤد الى فساد والتباس فان حمل على المعنى حيث يؤدي
الى الالتباس يكون واجبا فمن ثم نفى سيبويه قوله مررت بزيد وعمرو واذا مررت بهما مرورين ما مررت بزيد ولا بعمرو ففي على المعنى
دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا وعمرو وما ضربت واحدا منهما لانه لو قال ما ضربت زيدا وعمرو امكن ان يظن ان المعنى ما
ضربتهما ولما كان قوله ما مررت بزيد وعمرو لو نفي على اللفظ لا يمكن ان يكون نفي مرور او واحدا فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص
من هذا المعنى كذلك جمع قوله ما مررت بزيدا وعمرو وما مررت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا **فائدة** اذا اجتمع
الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدي بالحمل على اللفظ وعلل ذلك بان اللفظ هو الشاهد المنظور اليه واما المعنى
فخفي وراجع الى مراد المتكلم وكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك اول ما تسمع
اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبار الاسبق وبانه لو عكس لحصل تراجع لانك اوضحت المراد اولا ثم رجعت الى غير المراد
لانه المعول على المعنى فيحصل الابهام بعد التبيين وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان العرب اذا حملت على المعنى لم تكد
تراجع اللفظ لانه اذا انصرف عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه لانه انكفاء وتراجع فجرى ذلك مجرى
ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه قد جاء منه شيء قال رؤس كبير بن ينتطحان وقال ابن الحاجب اذا احمل على
اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى واذا احمل على المعنى ضعيف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى فلا يبعد الرجوع اليه بعد
اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار للمعنى القوي الرجوع الى الاضعف واعترض عليه صاحب البسيط بان الاستقراء
دل على ان اعتبار اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارده دليل على قوته فلا يستقيم ان يكون قليل الموارد اقوى
من كثير الموارد قال واما ضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى
بعد اعتبار اللفظ قال تعالى خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل
فليس بضعيف فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف وقال الامام ابو الحسن الابدي في

شرح الجزولية المعرب تكرم الانصراف عن الشيء ثم الرجوع اليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك يكرهونه في الفاظهم واذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد اليه بوجه آخر الدهر ترجع ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى مجموع كمن واخواتها وكذلك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد القطع في النعوت قال الشلوبين في شرح الجزولية اذا قلت ما اظن احدا يقول ذاك الا زيدا فالنصب اجود على انه بدل من احد واما الرفع على انه بدل من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى مع وجوه الحمل على اللفظ كاتباع الاثر مع وجوه العين

حمل الشيء على نقيضه فيه فروع منها قال في البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف اللام وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فلذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا لاحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين وقال في الجمل لم يجمع من الصفات التي مذكرها افعل على فعال الا عجف وعجاف قال في البسيط والذي حسن جمعها في قوله تعالى سبع عجاف حملها على سمان لانهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير وقال ابن جني في الخصائص كان ابو علي يحسن قول الكسائي في قوله اذا رضيت علي بنو قشير انه لما كان رضيت ضد سخطت عدي رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه هذا الطريق في المصادر كثيرا فقال قالوا كذا كما قالوا كذا واحدهما ضد الآخر وقال ابن باز في شرح الفصول ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض مشاكل واحد منهما نائبا في الآخر ولان الذهن يتنبه لهما معا بذكر احدهما قال وقد ذهب ابو سعيد السيرافي الى ان لعل الامر انما جزمت لان الامر للمخاطب موقوف الآخر يخوا ذهب فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت عليها لا في النفي من حيث كانت ضد الهما وقال ابن عصفور في شرح الجمل كم ان كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب وذلك انها اذ ذاك للمباهاة والافتخار كما ان رب كذلك وهي ايضا للتكثير فهي نقيضة رب لان رب للتقليل والنقيض يجري مجرى ما يناقضه كما ان النظير يجري مجرى ما يجانسه وقال ابن النحاس في التعليقة انما كسرت النون في التثنية لسكونها وسكون الالف قبلها والكسر نقيض السكون فاراد وا ان يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه لان الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وقال السهيلي في الروض الانف يحملون الصفة على ضدها قالوا عدو بالهاء حملا على صديق وقال الشيخ شمس الدين ابن في تذكرته قيل لم بني عوض على الضم مع انه غير مضاف الى الجملة قال ويمكن ان يكون بني حملا على نقيضه وهو قط كما قيل في كم وقال ابن النحاس في التعليقة لا يثنى بعض ولا يجمع حملا على كل لانه نقيضه وحكم النقيض ان يجري على نقيضه وقال ابن فلاح في المغني الحقت العرب عدمت وفقدت بافعال القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضده وقال الجاربردي في شرح الشافية يظنان فعلان لا فعال لانه نقيض ظهران لان ظهرانا اسم لظاهر الرئتين وبطنانا لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض وقال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل الاولى لاء النافية حملوها على ان في العمل في نحو لا طالعا جبلا حسن الثانية رضي عدوها بعلى حملا على سخط قاله الكسائي الثالثة فضل عدو بعن حملا على نقص ودليله قوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت ديانى فتخزوني قال ابن هشام وهذا مما خطر لي الرابعة بنى علقوها حملا على علم قال ومن انتم انا ثانينا من انتم وريحكم من اي ريح الاعاصير الخامسة خلاصه حملوها على ضدها من باب فعلاله لانه وزن يقتضي المرمى والبقي قال وهذا مما خطر لي عرضته على الشيخ فاعترضه بان الدال هنا على نحالف باب زبالة وقصالة لانهم انما الوزن بل الحروف قال وهو محل نظر الخامسة جيمان وعطشان حملوها على شبعان وريان وملان لان باب فعلان للامتلاء السابعة دخل حملوها على خرج فجاؤا بمصدرها كمصدره فقالوا دخولا كخروجا هذا ان قلنا ان دخل متعدية وان قلنا انها

قاصرة فلا حمل الثامنة شكر عدوها بالباء حملا على كفر فقالوا شكرته وله وبه قاله ابن خالويه في الطارقيات التاسعة قالوا بطل بطالة حملا على ضل من باب الصنايع كنجر بخان العاشرة قالوا قاموتانا حملا على حي حيوانا لان باب فعلان للتقلب والحركة الحادية عشر كم الخبرية حملوها على رب في لزوم الصدرية لانها نقيضتها الثانية عشر معمول ما بعد لم ولما قدم عليهما حملا على نقيضه وهو الايجاب قاله الشلوبين واعترضه ابن عصفور بانه يلزمه تقديم المعمول في ما ضرب زيد الا ايضا نقيضه الايجاب وليس بشيء لانه لا يلزم اعتبار النقيض الثالثة عشرة قالوا كثر ما تقول ذلك حملا على قلما تقول ذلك وانما قالوا قلما تقول ذلك لان قلما تكون للنفي انتهى وقال في موضع آخر من تذكرته كما يحملون النظير على النظير غالبا كذا يحملون النقيض على النقيض قليلا مثل لا التي هي نافية للجنس حملوها على ان وكم للتكثير اجروها مجرى التي للتقليل بالنكرات وقالوا امرأة عدوة فالحقوا فيها تاء التأنيث وحكم فعول اذا كان صفة للمؤنث وكان في معنى فاعل ان لا تدخله تاء التأنيث وقالوا امرأة صبور وناقة رغوث لانهم اجروا عدوة مجرى صديقة وهي ضدها فكما ادخلوا التاء في صديقة ادخلوها في عدوة وقالوا الغدايا والعشايا جمع غدوة وغداة على فعالى وحكمه ان يقال فيه غداه وغدوات وغدوق وغدوات لانهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها لان الغداة اول النهار كما ان العشية آخره **حمل الاصول على الفروع** قال ابن جني قال ابو عثمان لا يضاف فاعل الى فاعله لانك لا تضيفه اليه مضمرا فكذلك لا تضيفه اليه مظهرا قال وجاز اضافة المصدر الى الفاعل لما جاز اضافته اليه مظهرا قال ابن جني كان ابا عثمان انما اعتبر في هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل ان المضمر اقوى حكما في باب الاضافة من المظهر وذلك ان المضمر اشبه بما يحذفه الاضافة وهو التنوين من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وقاتلوه من حيث كان المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابها للتنوين بالحقيقة وقوة اتصاله وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الاترى انك تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيدا فلما كان المضمر ما يقوى معه مراعاة الاضافة حمل المظهر عليه وان كان هو الاصل عليه ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما في المضمر نحو رأيتك ومررت بك وانما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الاعراب واذا عرى منه جاز ان يأتي منصوبة بلفظ مجرور وليس كذلك المظهر لان باب الاظهار ان يكون مرسوما بالاعراب فلذلك حملوا الاظهار على المضمر في التثنية وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعى هنا امر اغير الفرعية والاصلية وانما هو امر الاعراب والبناء واذا تأملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت فرعا على اصل لا اصلا على فرع الا ترى ان المضمر اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع في البناء كما حملت المظهر على المضمر في باب الاضافة من حيث كان المضمر هو الاصل في مشابهته للتنوين والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو متأصل في الاعراب لا في البناء فاذا بدهتك هذه المواضع فتعاظمتك فلا تخنع لها ولا تعط باليد مع اول ورود وتان لها ولا تطف بالصنعة ما يورده الخصم منها ناظرا كان او خاطرا انتهى وقال في غلبة الفروع على الاصول قد شبه النحاة الاصل بالنوع في المعنى الذي افاده ذلك النوع من ذلك الاصل الا ترى ان الكعبيوا اجاز في قولك هذا احسن الوجه ان يكون الجر في الوجه من موضعين احدهما الاضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي انما جاز فيه الجر تشبيهه له بالحسن الوجه وذلك ان العرب اذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك المشبه لهما وعربت به وجه الخال بينهما الا ترى لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه تمم اذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمت وشبهوا الوصل بالوقف في قولهم ثلاث هريبة وفي قولهم سبتا وكل كلا واجروا غير الازم مجرى الازم في قولهم لحمر وبقي وهواته وهي التي فعلت وقوله اهي سرت ام عادني حلم وقوله ومن يتق فان الله معه اجري فوق مجرى علم حتى صار تقف كعلم واجروا اللازم مجرى

غير اللازم فى قوله تعالى ليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى فاجرى النصب مجرى الرفع لا يلزم فيه الحركة ويجرى الجزم الذى لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير وحمل النصب على الجر فى التثنية والجمع وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف وشبهت الياء بالالف فى قوله كان ايديهن بالقاع القرق وحملت الالف على الياء فى قوله اذا الجوزء عضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل فى قوله قد ضمنت اياهم الارض والمتصل موضع المنفصل فى قوله ان لا يجاورن الا كديار وقلبت الواو ياء استحسانا لا عن قوة علة فى نحو غديان وعشيان وابيض لباح وقلبت ايضا ياء واوا استحسانا لا عن قوة علة فى التقوى والبقوى والدعوى والفتوى وقولهم عوى الكلب عوية وعوة واتبعوا الثانى الاول فى نحو شد وفر وعض ومنع واتبعوا الاول الثانى فى نحو اقتل ادخل اخرج فلما رأى سيبويه العرب اذا شبهت شيئا بشئ فحملته على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتا لها وتعميما لمعنى الشبه بينهما حكم ايضا لجر الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه ان يكون محمولا على جر الرجل فى قولهم هذا ضارب الرجل كما اجازوا ايضا النصب فى قولهم هذا الحسن الوجه حملا له منهم على هذا الضارب الرجل ونظير ايضا قولهم يا ايمه الا ترا هم لما حذفوا الهاء فقالوا يا ايم ثم اعادوا الهاء اقروا الفتحة بحالها اعتيادا للفتحة فى الميم وان كان المحذوف غرغا وكذلك قولهم اجتمعت اهل اليمامة اصله اجتمع اهل اليمامة ثم حذف المضاف فانث الفعل فصار اجتمعت اليمامة ثم اعيد المحذوف فاقر التانيث لذلك هو الفرع بحاله فعيل اجتمعت اهل اليمامة قال ـث ومن غلبة الفروع للاصول اعرابهم فى الاحاد بالحركات وفى التثنية والجمع بالحروف فاما ما جاء فى الواحد من ذلك نحو اخوك واباك وهنك فان ابا بكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت منه هذا التقدير توطئة لما اجمعوه من الاعراب فى الجمع بالحروف وهذا ايضا نحو آخر من حمل الاصل على الفرع الا تراهم اعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا له على ذلك فى التثنية والجمع فاما قولهم اثمرت تعلقين فانهم انما اعربوه بالحرف وان كان فى رتبة الآحاد وهى المأول من حيث كان قد صار بالتانيث لا حكم الفرعية ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب الواحد اضعف لفظا من اعراب ما فوقه فصار ولذلك الاقوى كانه الاصل والاضعف كانه الفرع ومن ذلك حذفهم الاصل لشبهه بالفرع الا تراهم لما حذفوا الحركات وتحن نعلم انها زوايد فى نحو لم يذهب نجا وذوا ذلك الى ان حذفوا الجزم ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم يرم ولم يغز ومن ذلك ايضا انهم حذفوا الف مغزى ومدعى فى النسب فاجازوا مغزى ومدعى فحملوا الالف هنا وهى لام على الالف الزائدة فى نحو جبلى وسكرى ومن ذلك حذفهم عتة وان كانت اصلا حملا لها على شقية وان كانت زائدة فقالوا لتحوى كما قالوا شقوى وحذفوا النون الاصلية فى قوله ولاك استخفى ان كان ماؤك ذا فضل وقولهم كانهما ملآن لم يتغيرا وقولهم غير الذى قد يقال ملكذب كما حذفوا الزائد فى قولهم وحاتم الطاى وهاب ليئ وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا ومن ذلك حملهم التثنية وهى اقرب الى الواحد على الجمع وهى اناء عنه الا تراهم قلبوا هزة التانيث فيها واوا فقالوا حمراوان كما قلبوها فيه فقالوا حمراوان ومن ذلك حملهم الاسم وهو الاصل على الفرع وهو الفعل فى باب ما لا ينصرف نحو نجا وذوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوه بما وراه وهو الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم فى ترك تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه كما الحقت بما بها فى العمل وكذلك قالت ايضا فى عسى انها منعت التصرف لحملهم اياها على لعل فهذا ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها وانتصار اجزائها وتلاحقها وتناسب وضاعها وقال ابن النحاس فى التعليقة انما عمل المصدر لانه اصل للفعل وفيه حرف الفعل فاشبهه فعمل حرف الخاء خلع الاداة هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جنى فى الخصائص وقالت من ذلك ما حكاه يونس من قولك العرب ضربت منا اى انسان انا وانا وجل رجلا الا تراه كيف جرد من بين الاستفهام وكذلك اعربها ونحوه قولهم فى الخبر مررت برجل اى رجل فجرد ايا من الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب

والدهر ايما حال دهاريرا اى والدهر فى كل وقت وعلى كل حال دهاريرا اى مسلوبا ومنقلبا باهله وانشدنا ابو على الوجهان مما لغيت وهيما ويحا ويحا لمالم القوم منهن ويحا واما اسما فليلة ادلجت الى واصحابى باى وانما قال فجرد اى من استفهامه ومنعها التصرف لما فيها من التعريف والتانيث وذلك انه وضعها علما على الجهة التى حلتها فاما قوله وانما فكذلك ايضا غير ان لك فى انما وجهين احدهما ان تكون الفتحة هى التى فى موضع جرها لم ينصرف لانه جعله علما للبقعة ايضا فاجتمع فيه التعريف والتانيث وجعل ما ازيدت بعدها للتاكيد والاخرى ان تكون فتحة النون من انما فتحة التركيب وتنضم ان الى ما فيبنى الاول على الفتح كما فى حضرموت وبيت بيت وحينئذ مقدر فى الفتحة ما لا ينصرف فى موضع الجر ويدل على انه قد يضم ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو على عن ابى عثمان • اثورما اصيدكم ام ثورين • ام تيكم الحى ذات القرنين • فقوله اثورما فتحة الراء منه فتحة تركيب ثورما بعين كفتحة وحضرموت ولو كان فتحة اعراب لوجب التنوين لامحالة لانه معروف وبنيت مع الاسم مبقاة على حركتها كما بنيت لام التعريف فى نحو رجل والكلام فى ثورما هو الكلام فى ثورما واخبرنا ابو على ان ابا عثمان ذهب فى قول الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون الى انه جعل مثل وما اسما واحدا فبنى الاول على الفتح وهما جميعا عندى فى موضع رفع صفة لحق ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قولك الشاعر انشدناه ابو على • انى جزوا عامر سوا بفعالهم • ام كيف يجزونني السوى من الحسن • ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به • رغمان انف اذا ما ضن باللبن • فلم فى اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك وبحال اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغى ان يكون ذلك الحرف ما دون كيف حتى كانه قال بل كيف تنفع فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول ولا يجوز ان يكون كيف هى المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لانها لو خلعت عنها لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فاذا زال ذلك عنها وجب اعرابها كما اعربت من قولهم ضربن منا لما خلعت عنها دلالة الاستفهام ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو ذاتيك هى تعنيك شيئين الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم فى قولهم ذلك وأولئك وهالا وابصرك زيدا وليسك اخاك فى معنى ليس اخاك وقولهم ارايتك زيدا ما صنع وحكى ابو زيد بلاك والله وكلاك اى بلى وكلا فالكاف فى جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولا موضع لها من الاعراب ونظير ذلك التاء من انت فانها خلعت عنها دلالة الاسمية وتخلصت حرفا للخطاب والاسم ان وحرف قال ولو بتنكر الناس خطاب الملوك بالكاف فى قول الافنان مثل للملك ضربت ذلك الرجل لهذا اللعين وهو عروها من معنى الاسمية قال ـث فان قيل فكان ينبغى ان لا يستنكر خطابه بانت لما ذكر قيل التاء وان كانت حرف خطاب لا اسما فان معها نضمها الاسم وهو ان من انت فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا ذلك لانه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو انت والمقصود اعظام الملوك بان لا تنزل اسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين ومن ذلك نحو اكلونى البراغيث وقاموا اخوتك والالف فى قاما اخواك والنون فى ويعمرن التليط اقاربه كلها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتانيث ومن ذلك قولنا الا قد كان كذا وقول الله سبحانه الا انهم يثنون صدورهم فالا هنا فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جامعها ياخلصت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذى كان فيها لياء دونها وذلك نحو قولك الا يا اسجدوا الله وقول الشاعر • الا يا سنا برق على قلل الحمى • لهنك من برق على كريم • ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت موضع مع خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت فى جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع نحو ان تقم فانا اقوم ومن ذلك هزة الخطاب فى هاءا رجل وهاءا امرأة كقولك هاك وهاك فاذا الحقتها الكاف جردتها من الخطاب لانه يصير بعدها فى الكاف وتفتح هى ابدا وهو قولك هاءاك وهاءاك وهاءاكما وهاءاكم ومن ذلك يا فى النداء تكون تنبيها وندا فى نحو يا زيد ويا عبد الله وقد تجرد من النداء للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى الا يا اسجدوا كانه قال الا هاءا اسجدوا وقول ابى العباس انه اراد الا يا هولا اسجدوا وارم ودعندنا ولذلك قول الحجاج يا ايها الرجل اكلى

انما هو كقولك ها اسلمي وكذلك قولهم هلم في التنبيه على الامر هذا خلاصة ما ذكر ابن جني في هذا الاصل وقال شيخه ابو علي في التذكرة **حرف الراء الرابط** يحتاج اليه في احد عشر موضعا الاول جملة الخبر ورابطها عشرة اشياء تأتي الثاني جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير الثالث جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير الرابع جملة الحال ورابطها اما الواو او الضمير او كلاهما الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته او ضربت اخاه السادس والسابع بدل البعض وبدل الاشتمال ولا يربطهما الا الضمير نحو عموا وصموا كثير منهم عن الشر الحرام قال فيه وانما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا تحتاج الى رابط لذلك الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير نحو من يكفرهم فانى اعذبه العاشر العامل ان في باب التنازع لا بد من ارتباطها اما بعاطف كما في قام وقعدا خوك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيها وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم وسائرها تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرا اه

فائدة اذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط اقوال احدها قول الكوفيين ان ال نائبة عن الاضافة اي وجهه وربطت كما ربطت الاضافة الثاني قول البصريين انه محذوف اي الوجه منه الثالث قول الفارسي وتبعه ابن الحباز انه ضمير في الصفة والوجه بدل منه ذكر ابن هشام في تذكرته **فائدة** قال الشلوبين في شرح الجزولية اصل الحذف للرابط انما هو للصلة لا للصفة **الرجوع الى الاصل** يسر من الانتقال عنه قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح اذا اسند الفعل المضارع الى نون الاناث بني لشبهه حينئذ بالماضي وقد كان اصل المضارع ان يكون مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم والاختصاص فان يرجع الى صله لشبهه بما هو من جنسه اقيس واولى لان الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه وتشبيه الشيء بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه قال ولذلك اذا اتصلت به نون التأكيد اشبه فعل الامر من جهتين انه نحو هذا ما الحق هذا وان المعنى الذي لحقته له الامر هو المعنى الذي لحقته المضارع فبنيته العرب لما ذكرناه وهو ان الرجوع الى الاصل وهو البناء في افعاله ايسر من الانتقال عن الاصل وتشبيه الشيء بجنسه اولى من تشبيهه بغير جنسه **رب شيء** يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة قال ابو علي الفارسي في البغداديات في قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته ان العقل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير وان الجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اي ان اهلكته منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لم الا لضرورة لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان تقدمها معمول الدلالة عليها ولهذا اجاز سيبويه بمن ترمر ومنع من تضرف انزل حتى يقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لصالح فطالح بالجزم انه استهل من اضمار رب بعد الواو ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في ضربوني وضربت قومك واستغني بجواب لو ولي عن جواب الثانية كما استغني في نحو زيدا ظننته قائما بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة **رب شيء** يصح تبعا وله يصح استقلالا قال ابن هشام في المغني اما حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون الآية ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدائه ولو كانت زائدة لصح الكلام عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء فان قلت فقد استغني عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة فان قلت فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغنانا عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا وله يصح استقلالا كالحال عن عين يصلى عليه كرعيت الطواف ولو صلى احد عن غير ابتداء لم يصح **ربما كان في الشيء لغتان** فاقتفوا على احديهما

في موضع كقولهم يرحمك الله وانت تقول العرب العرب كرم الفارسي في التذكرة **حرف الزاي الزيادة** فيها قوابل الا ولى قال ابن دريد في اول الجمهرة ليستغني الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد انها كثيرة الدخول في الابنية قل ما يمتنع منها الرباعي والخماسي والملحق بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوائد في الابنية كان ذلك عونا له ان ادبث عليه النظر فيها **الثاني** قال ابن دريد عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة جمع هذه الحروف كلمتان وهو اليوم تناه وهذا عمله ابو عثمان المازني وقال ابن يعيش في شرح المفصل يحكى ان ابا العباس اباعثمان عن حروف الزيادة فانشده هويت السمان فشيبتني ومالكت قدما هويت السمان فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت السمان قال ابن يعيش وزيادة الحروف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لافادة معنى كالف ضارب وواو مضروب واما للضرورة من التوسع في اللغة نحو الفحار وواو عمرو وياء سعيد قال واذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو جؤذر وحكى فيه الجوهري الفتح والضم فالهمزة فيه زائدة لانها زائدة في لغة من ضم اذ ليس في الاصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الاخرى لانها لا تكون زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى هذا محال وكذلك تنقل بفتح الفاء وضمها فمن فتح كانت زائدة لا محالة لعدم النظير ومن ضم كانت ايضا زائدة لانها لا تكون اصلا في لغة زائدة في اخرى انتهى الثالثة في زيادة حروف المعاني قال الزمخشري في المفصل حروف الصلة ان وان وما ولا ومن والباء قال ابن يعيش في شرح المفصل الزيادة والالغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ونعني بالزائد ان يكون دخوله كخروجه من غير احداث معنى وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الجملة قال وقد انكر بعضهم وقوع هذه الاحرف زوائد لغير معنى اذ ذلك يكون كالعبث وليس يخلو انكارهم لذلك من انهم لم يجدوه في اللغة او لما ذكروه من المعنى فان كان الاول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى وان كان الثاني فليس كما ظنوه لان قولنا زيد ليس المراد انه دخل لغير معنى البتة بل نذكر ضربا من التأكيد والتأكيد معنى صحيح وقال السخاوي من النحاة من قال في هذه الحروف اذا جاءت صلة قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد والى بعضهم الاهذا ولم يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى نزنة او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي في شرح المفصل اكثر ما نفع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى قال والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد قال عند ذكره فيما تقضهم فهي لغو في انها لم تحدث اذ جاءت شيئا لم يكن قبل ان يجيء من العمل وهو توكيد الكلام قال السيرافي بين سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لغوا وبين انه للتأكيد لئلا يظن انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره انها زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتى له وصلح ومذهب الفراء ان هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها وانما كررت تأكيدا في المعنى من التأكيد اللفظي وعند سيبويه تأكيد للمعنى ويبطل مذهب الفراء بانه لا يطرد في كل الحروف الا ترى ان من في قولك ما جاءني من احد ليست حرف نفي وقد اكدت النفي وجعلته عاما فان قلت العرب يحذف من نفس الكلمة طلبا للاختصار فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الا تناقض في فعل الحكيم قلت انما يكون ما ذكرت لو كان زائدا لا لمعنى اصلا ورأسا اما اذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهي التوصل الى الفصاحة والتمكن وتأكيد المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال انها تزاد لا لمعنى فان قلت فكان ينبغي ان تزاد ان للشدة في هذا الباب قلت حروف العلة يتبين زيادتها بالاضافة الى ما لها

من المعنى بالاضافة الى اهل الكلام نجلا فان وان فانه لم يتبين زيادتها بالاضافة الى ما لهما من المعنى انتهى وقال
البنلى سمعت كون هذه الحروف زوائد انما الوجه حذفها لم يتغير الكلام عن معناه الاصلى وانما لم يتعرض معناه الاصلى
لان زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولم تكن الزيادة عند سيبويه لمجرد معنى البتة ولان التوكيد معنى
صحيح لان تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك
السجع فافادت الزيادة التوسعة فى اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية للمعنى وقال الرضى فائدة الحرف الزائد
فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ليس وما فان قيل
يجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها المعنى بل لا يزيد
بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقوية فكانها لم تعد شيا لما لم تغاير فائدته العارضة الفائدة الحاصلة
قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت اولا زوائد ولم يقولوا به وبعض
الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد
اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما
كلام البارى تعالى وانبيائه عليهم السلام وقد تجتمع الفائدتان فى حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى
وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك الرابعة
قال ابن عصفور فى شرح المقرب زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغى ان يقال بها الآن يرد بذلك سماع او قياس
مطرد كما فعل بالباء فى خبر ما وليس ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء فى خبر المبتداء لانه لم يجئ بمثله الا ما حكى من كلامهم الخوك
فوجد بل اخوك فجهد وقول الشاعر بموت انا او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر الخامسة قال ابن
ايازمن الزائد ما يلزم وذلك فى نحو الفاء فى خرجت فاذا زيد ذهب ابو عثمن الى انها زائدة مع لزومها واختار ابن
جنى فى سر الفصاحة وكذلك قولهم افعله ابراما اى اول شى وفما زائدة لا يجوز حذفها وكذلك الا لفد واللام فى
الآن زائدة فى القول المشهور مع لزومها وكذلك الا لفد واللام فى الذى والتى وما فى معناهما وان فى خبر عسى قال بعضهم
انها زائدة وهى لازمة وحينئذ لا يتقدر بالمصدر ويزول اشكال كيف يقع الخبر مصدرا عن الجثة فى قولك عسى
زيد ان يقوم حتى احتاج ابو على الى تاويله فى التصريح بحذف المضاف اى عسى زيد ذا القيام انتهى الشادسة
قال ابن يعيش انما جاز ان يكون حروف النفى صلة للتاكيد لانه بمنزلة نفى النقيض فى نحو قولك ما جانى لا زيد فهو اثبات
قد بقى فيه النقيض وحقق المجئ لزيد وكذلك قول الحجاج فى بيره حور سرى وما شعر للرد فى بير حور والمزيرق وقالوا
جانى ولا عمرو فالواو هى التى جمعت بين الثانى والاول فى نفى المجئ ولا تحققت النفى واكدته الا ترى انك لو اسقطت لا فقلت
ما جانى زيد وعمرو لم تختلف المعنى وذهب المرمانى فى شرح الاصول الى انك اذا قلت ما جانى زيد وعمرو احتمل ان يكون انما
نفيت ان يكونا اجتمعا فى المجئ فهذا يفرق بين المحققة والصلة فالمحققة ينفتى الى تقدم نفى والصلة لا تفتقر الى
ذلك فمثال الاول قولك تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا فلا هنا المحققة وقال ولا تستوى الحسنة
ولا السيئة فلا فيه المؤكدة والمعنى ولا تستوى الحسنة والسيئة لان تستوى من الافعال التى لا تكتفى بفاعل واحد
كقولنا اختصم واصطلح وفى الجملة لا تزاد الا فى موضع لا لبس فيه انتهى السابعة قال ابن السراج لا زائد
فى كلام العرب لان كلما يحكم بزيادته يفيد التاكيد ونقل عنه ابن يعيش انه قال حتى المكفى عندى ان لا يكون عاملا
ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد والمستغرب زيادة حروف الجر
لانها عاملة قال ودخلت لمعان غير التاكيد فائدة قولهم ضربت من لا شى قال الطيبى فى حاشية الكشاف يجوز فيه

الفتح وهو ظاهر والجر وفيه وجهان احدهما ان يكون لا زائدة لفظا لا معنى اى لم تكن عاملة فى اللفظ وتكون زيادة من
من جهة فيكون صورته صورة الزائدة ومعنى النفى فيه كقول النابغة اسى بيلى لا لم ولا لحال وقول الشماخ
اذا ما ادلجت وضعت يداها لها ادلاج ليلة لا هجوع اى ليلة هجوع لا هجوع صفة لليلة اى ليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع النوم
والثانى ان تكون لا غير زائدة لا لفظا ولا معنى كقولهم غضبت من لا شى وجيت بلا مال قال ابو على فلا يدخل الاسم
المكور فى موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد بنى الاسم بلا حرف السين سبب الحكم
قد يكون سببا لضرب على وجه عقد لذلك ابن جنى بابا فى الخصائص فمن ذلك الادغام يقوى المعتل وهو ايضا بعينه
يضعف الصحيح ومنه ان الحركة نفسها تقوى الحرف وهى بنفسها تضعفه سبب الاسم من الفعل بغير حرف سابك
فيه نظائر منها اضافة الزمان الى الفعل وهو فى الحقيقة الى المصدر نحو هذا يوم ينفع ومنها وقوع الفعل فى باب
التسوية والمراد به المصدر نحو اسواء على اقمت ام قعدت ومنها وقوع المضارع بعد الفاء والواو فى الاجوبة الثمانية
نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ما يكون منك ايتان فتحديث فالفعل الذى قبل الفاء فى تاويل المصدر ولهذا صح النصب
على اضمار ان ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر منوهم ومن ثم امتنع الفصل والنصب نحو ما زيد مكرم فكرمه اخانا يريد
ما زيد يكرم اخانا فيكرمه لانه كما تقرر معطوف على مصدر منوهم من قولك يكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله
فلذلك لا يجوز ان يفصل بين مكرم ومعموله لان يكرم فى تقدير المصدر حرف الشين الشذوذ ويقابله
الاطراد قال ابن جنى فى الخصائص اصل مواضع طرد فى كلامهم التتابع والاستمرار ومنه طردت اليزيدة اذا اتبعتها
واستمرت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان واطراد الجدول اذا تتابع ماؤه بالريح واما مواضع شذ فالتفرق والتفرد
هذا اصل هذين الاصلين فى اللغة ثم قيل ذلك فى الكلام والاصوات على سمته وطريقه فى غيرها فجعل اهل علم العرب
ما استمر من الكلام فى الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك
الى غيره شاذا قال والكلام فى الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب مطرد فى القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية
المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضرب عمرا ومررت ببشير ومطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال وذلك نحو الماضى من
يذر ويدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر فى السماع بافل والاول مسموع ايضا ومما يقل فى القياس
ويضعف فى الاستعمال مفعول عسى اسما مجردا نحو عسى زيد قائما او قياما هذا هو القياس غير ان السماع ورد بخلافه
على ترك استعمال الاسم هنا وذلك قولهم عسى زيد ان يقوم وقد جاء عنهم شى من الاول فى قوله لا تعدلن انى عسيت
صائما وقولهم عسى الغوير ابؤسا والثالث المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس نحو قولهم استحوذ واخوص الرمث واستصوبت
الامر واستوق الجمل واستنوكت الشاة واغيلت المراة وقول زهير هنالك ان يستخولوا المال يخولوا والرابع الشاذ فى
القياس والاستعمال جميعا كتيتم مفعول مما عينه واو او ياء نحو ثوب مصون وسيف مذروف وفرس مترد ورجل
معرود من مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا ورد غيره اليه واعلم ان الشى اذا اطرد فى الاستعمال وشذ عن القياس
فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره الا ترى انك اذا سمعت استحوذ
واستصوب ادغيتهما بحالهما ولم تجئ وزما ورد به السمع نحو استقام فى غيرها فلا تقول فى استباع
استبيع ولا فى اعاد اعود فاذا كان الشى شاذا فى السماع مطردا فى القياس نحو ما حميت ما تحميت العرب منه وجرت فى نظير على الواجب فى
امثاله من ذلك استناك من وذر ودع لانهم لم يقولوها ولا عز وعليك ان تستعمل نظيرها نحو وزن ووعد لتسمعها فاما
قول ابى الاسود لبيت شعرى عن خليلى ما الذى غاله فى الحب حتى ودعه فشاذ فاما قولهم ودع الشى يدع اذا سكن فانه مسموع
حتى متبع ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد ان يقوم وهو قليل شاذ فى الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا ما بيا فى القياس
ومن ذلك قول العرب اقائم انت اخوك لم قاعد ان هكذا كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول اقائما انت اخوك

ام قاعدها الا ان العرب لا تقوله الا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله لتعادل الجملة الاولى قال ومما ورد شاذا
عن القياس مطردا فى الاستعمال قولهم لحركة والخونة فهذا بين الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو فى الاستعمال منقاد غير شاذ
وله نقول على هذا فى جميع قائم قومه وله فى صالح صومه وقد قالوا على القياس خانه وله تكاد تجد شيئا من تصحيح
هذا فى اليائى عنهم فى نحو بايع وساير بيعه وبين وانما شذ ما شذ من هذا ما عينه واو لا يا نحو الخونة والحوكة
والحول والدول وعلته عندى قرب الالف من الياء وبعدها عن الواو فاذا صحت نحو الحونة كان السهل من تصحيح نحو البيعة
وذلك ان الالف لما قربت من الياء استوغ انقلابها اليها وكان ذلك استوغ من انقلابها الواو اليها لبعدها الواو عنها
وفى شرح المفصل لابن يعيش من الشاذ فى الاستعمال والقياس دخول ال على المضارع فى قوله وستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره
ذو الثيحة اليقصع قال والذى شجعه على ذلك انه رأى الالف واللام بمعنى الذى فى الصفات فاستعملها فى الفعل على ذلك المعنى
وقوله من اجلك يا التى تمت قلبى وانت بخيلة يالودعنى شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من ذا ما فيه الالف
واللام واما الاستعمال فلانه لم يات منه الا حرف او حرفان وقولهم ياصاح فى احد ترخيم صاحب وكروان شاذ
قياسا واستعمالا اما القياس فلان الترخيم بابه الاعلام واما الاستعمال فلقلة المستعملين له قال وقولهم
من ابنل بالفتح شاذ فى القياس دون الاستعمال وقولهم من الرجل بالكسر شاذ فى الاستعمال صحيح فى القياس
وهى حسنه لقلة المستعملين قال وحكى بعضهم ان من العرب من يقيد فى امس التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه
مجرى الاسماء المتمكنة فيقول ذهب امسٌ بما فيه على التنكير وهو غريب فى الاستعمال دون القياس فائدة قال
الجاربردى فى شرح الشافية اعلم ان المراد بالشاذ فى استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلته وجوده
وكثرته كالعود والنادر هما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كزعالم والضعيف مما يكون فى ثبوته كلام كفرطاس
بالضم الشئ اذا اشبه الشئ اعطى حكما من احكامه على حسب قوة الشبه ذكره ابن يعيش فى شرح المفصل قال
وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما فى الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوى اوجب الحكم واذا ضعف لم يوجب
فكلما كان الشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل الاسم من جهة انه يدل على
فهذا لا يوجب له لانه علم فى كل اسم او فعل وليس كذلك الشبه من جهة انه ثان باجتماع السببين فيه لان هذا
خص نوعا من الاسماء دون سائرها فهو خاص مقرب للاسم من الفعل ومن فروع ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل
فيها حرف المعانى كليت وكأن ومنها الف الالحاق لما اشبهت الف التانيث من حيث انها زائدة وانها لا تدخل
عليها ما ما نبث كانت من اسباب منع الصرف ومنها سراويل لما اشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف ومنها الشبيه
بالمضاف فى النداء كالمضاف فى نحو يا ضاربا زيدا ويا بقرا وبا غلامه قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة
اوجه احدها ان الاول عامل فى الثانى كما كان المضاف عاملا فى المضاف اليه فان قيل المضاف عامل فى المضاف
اليه الجر وهذا عامل نصبا او رفعا فقد اختلفا قيل الشئ اذا اشبه الشئ من جهة فلا بد ان يفارقه من جهات اخر
ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قادحة فى الشبه الوجه الثانى ان الاسم الاول يختص بالثانى كما ان المضاف
تخصص بالمضاف اليه الا ترى ان قولنا ياضاربا رجلا اخص من قولنا ياضاربا الثالث ان الاسم الثانى من تمام الاول كما ان
اليه من تمام المضاف وقال الشيخ رضى فى شرح المفصل اذا اشبه الشئ الشئ فى امرين فما زاد اعطى حكمه ما لم يفد العدم
ولهذا عملت ما عمل ليس لاشبهتها فى النفى مطلقا وفى نفى الحال خاصة وقال ابن هشام فى المغنى قد يعطى الشئ حكم
ما اشبهه فى معناه او لفظه او فيهما فاما الاول فله صور كثيرة احديها دخول الباء فى خبر ان فى قوله
تعالى اولم يروا ان الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر لانه فى معنى اوليس الله بقادر وكفى بالله
شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا وفى قوله لا يتران بالسور لما دخله معنى لا يتقرن بقراءة السور و

لهذا

ولهذا قال السهيلى لا يجوز ان تقول وصل الى كتابك فقرأت به على حد قوله لا تقرأن بالسور لانه عار عن معنى التقرب
الثانية جواز حذف خبر المبتدا فى نحو ان زيدا قائم وعمرو اكتفاء بخبر ان لما كان ان زيدا قائم فى معنى زيد قائم ولهذا
لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو الثالثة جواز اعمال زيدا غير ضارب لما كان فى معنى انا زيدا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا تقدم
المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب الرابعة جواز غير
قائم الزيدان لما كان فى معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع فعنى عن الخبر
الخامسة اعطاؤهم ضارب زيدا الآن او غدا حكم ضارب زيدا فى التنكير لانه فى معناه فلهذا وصفوا به النكرة ونصبوه
على الحال وخفضوه برب ودخلوا عليه ال ولا يجوز شئ من ذلك اذا اريد المضى لانه حينئذ فى معنى الناصب الساد
موقع الاستثناء المفرغ فى الايجاب نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويأبى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانها
لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره والسابعة العطف بولا بعد الايجاب فى نحو قوله
بلى ولاب لما كان معناه قال الله لى لا تقم بلى ولاب الثامنة زيادة لا فى قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد قال
ابن السيد المانع من الشئ آمر للممنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذى قال لك لا تسجد التاسعة تعدى رضى
بعلى فى قوله اذا رضيت على بنو قشير لما كان رضى عنه بمعنى اقبل عليه بوجه ودّه وقال الكسائى انما جاز هذا حمله
على نقيضه وهو سخط العاشرة رفع المستثنى على ابدال من الموجب فى قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليلا لما كان معناه
فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى الحادية عشرة تذكير الاشارة فى قوله تعالى فذانك برهانان
مع ان المشار اليه ايد وعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدا وعين الخبر فى المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم
الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث الفعل الثانية عشرة قولهم علمت زيدا من هو برفع زيد جوازا لانه نفس من فى المعنى
الثالثة عشرة قولهم ان احدا لا يقول ذلك فاوقع احدا فى الاثبات لانه نفس الضمير المستتر فى يقول والضمير فى سياق النفى
فكان احد الذلك والثانى وهو ما اعطى حكم الشئ المشبه له فى لفظه دون معناه له صور كثيرة احدها زيادة ان بعد
المصدرية الظرفية وبعد ما التى بمعنى الذى لانهما بلفظ ما النافية كقوله ورح الفتى للخير ما ان رايته وقوله برجى المرء
ما ان لا يراه فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رأيت لا سمعت بمثله الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها
فى اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدا كقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعنى فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك
لما تصنعه حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها فى اللفظ على لا الناهية نحو واتقوا
فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة الرابعة حذف الفاعل فى نحو اتسع بهم وابصر بالمكان احسن بزيد مشبها
اللفظ لعوملك امر بزيد الخامسة دخول لام الابتداء وبعد ان التى بمعنى نعم لشبهها فى اللفظ بان المؤكدة قال بعضهم
فى قراءة ان هذان لساحران السادسة قولهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم اية ورفع صفتها كما يقال يا ايتها
العصابة وكان حقه النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف ولكنه لما كان فى اللفظ بمنزلة المستقل فى النداء اعطى
حكمه وان انتفى موجب البناء السابعة بنا يا بحذلم تشبيها له بنزال الثامنة بنا حاشى فى وقلن حاشا لله لشبههما
اللفظ بحاشا الحرفية التاسعة قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول الله صلعم اكرمنا كان قط وامنه فاوقع
قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه فى الجر حتى ادغم فيه نحو خلق
كل شئ ولك قصورا واجتمار وبين كقوله ان البر شئ هين المنطق اللين والطعيم والثالث وهو ما اعطى
حكم الشئ لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل فى التعجب فانهم سمعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر
لشبهه بافعل فى التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا تصغير افعل فى التعجب لشبهه بافعل
التفضيل فيما ذكرنا وقال الاندى فى شرح الجزولية حذفت ان مع عسى تشبيها بكاد وزعم ابن السيد ان

الاحسن ان يقال شبهت عسى بلعل لان كلا منهما رجا وكما حملوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها ان نحو لعلك تومأ ان تقوم وقال ابن الصائغ هذا الذي قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل اولى من تشبيهه بالحرف الشبيهان اذا تضاد انتفت الحكم الصادر عنهما ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في الغرة قال ولهذا نظائر في المعقولات وسائر المعلومات مشاهدا ومقيسا الا ترى ان الاعراب لما كان ضد البناء وكان الاعراب اصله الحركة والتنقل كان البناء اصله الثبوت والسكون ولذلك الابتداء لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله السكون الشروط المتضادة في الابواب المختلفة قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط من ذلك اشتراطهم الجود لعطف البيان والاشتقاق للنعت والتعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة وتعريف العلمية بخصوصه لمنع الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الاشارة واي في النداء فاعل بغير وبئس والاسم في ظروف المكان والاختصاص في المبتدإ وصاحب الحال والاضمار في مجرور لوله ووحد ولبى وسعدى وحنانا وفي مرفوع خبر كاد واخواتها الا عسى يقول كاد زيد يموت ولا يجوز يموت ابوه ومرفوع اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل والاظهار في تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين والافراد في الفاعل ونائبه والجملة في خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله وخبر ضمير الشان والجملة الفعلية في الشروط غير لوله وفي جواب لو ولولا والجملتين بعد اما والجمل التالية احرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو ولو انهم امنوا والاسمية بعد اذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما والاخبار في القلة والصفة والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافي والانشاء في جواب القسم الاستعطافي والوصف في مجرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجار في قولهم جاؤا بجماء الغفير وما وطئ به من خبر او صفة او حال وعدم الوصف في فاعل بغير وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الا من وما النكرتين والضمير والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبرية والتأخير في الفاعل ونائبه ومفعول التعجب والمفعول الذي هو اي الموصولة والمفعول الذي هو ان وصلتها والمبتدإ الذي هو ان وصلتها الموصولة والحذف في احد معمولي لات وعدم الحذف في الفاعل ونائبه والحال الباقي عمله والرابط في اللواتي الاحد عشر السابقة وعدم الرابط في الجملة المضاف اليها اي نحو يوم قام زيد والاضافة في بنا اي الموصولة والقطع عنها في بنا قبل وبعد وغير حروف الصدر الكلام صدر الكلام قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وان كان حرفا مم تنبه الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتخضيض وان واخواتها وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال وقال في البسيط الاسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدارة ان لم تكن معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم في قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة ضابط قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك ليلا يخرج عن حكم الصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم وفي امالي ابن الحاجب سبيل العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وان واخواتها سوى ان فعولهم زيدا ضربت وضربت زيدا يقال عليه انه اذا قيل زيدا البس على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت ونحوه واذا قيل ضربت البس على السامع ان يكون زيدا وان يكون عمرو ونحوه فاجاب باحد امور احدها ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا لانه لا بد من تقديم مفرد على مفرد فيهما قدمت احد المفردين فلا بد من احتماله كلما تقدر تجويزه في الخبر الثاني ان هذا البس في احاد المفردات وذلك البس في اصول اقسام الكلام فكان اهم الثالث ان تلك الفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف نحو فانه ليس لها الفاظ غير لفظها

ولو

ولو كان لها الفاظ غير لفظها لادى الى التسلسل وهو ح مسئلة قال ابن هشام في تذكرته زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر ان اذا تقدم معموله عليه فلا تقول ان زيدا طعامك لاكل وكانه رأى ان اللام له يتقدم معمولا بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير ان يكون رآه اما فساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه قال تع وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون وقال الشاعر فاني الى قوم سواكم لاميل واما فساد التعليل فلان هذه اللام متقدمة من تأخير فهي انما تحمي ما هو في خبرها لو صلح ان يتقدم عليها لا ما هو في حيزها الا ترى ان زيدا قائم ولا ان في الدار لزيدا لا ترى ان العامل في خبر ان هو ان عند البصريين والعامل في اسمها هي باجماع النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت ان حرف الضاد الضرورة قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لان قائله متمكن من ان يقول كذا فهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالجاء الى الشيء فقال انهم لا يلجون الى ذلك اذ يمكن ان يقول كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ان لتنها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام وله يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا لكان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظة الا ويمكن الشاعر ان يعبر انتهى وقال ابن جني في الخصائص سألت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب اولا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك فائدة قال الاندلسي يجوز للشاعر استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال كان بين فكها والفك فائدة قال الشلوبين علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء او الرد الى الاصل قاعدة ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ومن فروعه اذا دعت الضرورة الى منع صرف المتصرف المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسي لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل والكوفي يري فتحة في محل الجر قياسا على ما لا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر كم في البسيط ومنها لا يجوز الفصل بين اما والفاء باكثر من اسم واحد لان الفاء لا تتقدم عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهي مندفعة باسم واحد فلم يتجاوز وقدر الضرورة ذكره السيرافي والرضي قاعدة ما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها قال ابن النحاس في التعليقة قول الشاعر لعمك ابن عمك اختلف الناس فيه هل المحذوف لام الجر دون الاصلية واللام التي هي موجودة مفتوحة والمحذوف اللام الاصلية والباقية هي لام الجر والاظهر ان الباقية هي لام الجر لان القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي الى ان يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لا يؤدي الى الضرورة وما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها الضمائر ترد الاشياء الى اصولها هذه القاعدة متفق عليها قال وفيها فروع منها قال ابن جني الباء اصل حروف والواو بدل منها ولهذا لا تجر الا الظاهر فاذا دخلت على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء فيقال بك لا فصلت لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها ومنها اذا اريد وصل مثل لم يكد ولم يدنها بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال لم يكنه ومن لدنه لان الضمير ترد الاشياء الى اصولها ومنها قال الاندلسي انما التزم دخول تاء التأنيث في الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي دون المسند الى ظاهرهم لان الاصل الحاق العلامة للضمير رد الشيء الى اصله فوجب ان لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه ومنها اذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعلل ابن الدهان بان اصله البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها قال ابن اياز وهذا الحسن من التعليل بكراهة توالي اربع متحركات لانه يطرد في اشتر حبت

واشباهه ومنها قال ابن ابا يزعم بعضهم ان لولا حرفية في التعليل كقولك لولا احسانك لما شكرتك قال ابن برى في امالية
ولهذا جروا بها المضمر تنبيها على هذا المعنى لان المضمر يعيد الشئ الى اصله ومنها قال ابن فلاح في المغنى فان قيل لم اختلف كلا و
وكلتا مع المظهر بالالف ومع المضمر بالياء فرقا من الممكن بخولف عصا والف غير الممكن نحو لدى و وجه المشابهة بينهما ملازمة
الاضافة فيهما ولم تعلب في الرفع لان المثنى به ليس له حالة رفع وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد الشئ
الى اصله ومنها قال الاندلسي في شرح المفصل نحو قولك تعالى انلزمكموها ردفيه الواو الساقطة في الوصل اذا كان الضمير
يرد الشئ الى اصله كما يفتح لام الجر في قولك لك مال حتى انهم فتحوا مع الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المضمر ومنها قال الاندلسي
قيل انما لم يدخل الكاف على مضمر ليرد دها بين الاسم والحرف وذلك اشتراك فيهما والاشتراك فرع والضمير يرد اكثيا الى اصولها
ولا اصل لها ولهذه العلة امتنع دخول حتى ايضا على المضمر ومنها قال ابن فلاح في المغنى بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون
منبهة على ان اصل الافعال البناء على السكون لان الضمير يرد الاشياء الى اصله ومنها قال ابن يعيش فان الاتساع
في الظرف تظهرا ذا كنيت عنه فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهوره في مع مضمر نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها
وان اعتقدت انه مفعول به على السعة لم تظهر في بعد لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته قال الشاعر
يوم شهدناه لم يظهر في حين اضمر لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على اصله لقال شهدنا فيه تنبيه قال
السهيلي قول عبد المطلب وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم الك فيه رد على النحاس والزبيدي ومن قال بقولهما حيث
منع اضافة آل الى الضمير لانه يرد الشئ الى اصله واصله اهل وما وجدنا قط مضمرا يرد متصله الى اصله الا اعطيتكموه
وليس من هذا الباب في ورد ولا صدر تنبيه قال السخاوي في سفر السعادة لا تدخل على القسم به غير الباء اذا
كان مضمرا لانها الاصل وقال ابو الفتح لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع بقولك اعطيتكم
درهما ثم يقول الدرهم اعطيتكموه وما حكاه يونس من قولهم اعطيتكمه شاذ وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك النحوي انما
يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب يوجب الرد له لاجل الاضمار فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه مع ان الشئ اذا جاء
على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ولا يحتاج الى تعليل الا ان يخالف المستعمل فقوله اعطيتكم درهما اصله
اعطيتكموه فاسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهاء لخفائها وقربها من الساكن ولذلك كان عليه مال حسن
من قولك عليهن مال ولذلك اليوم سرت فيه لان الاضمار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى في كسائر الاسماء التي ليست
ظروفا قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب يوجب الرد له جل الاضمار كلام متناقض يقتضي
ان الاضمار يرد ولا يرد وقوله مع ان الشئ اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه فاقول بلى فيه سؤال لان
قولنا بك لاذ فعل قد جاء على اصله وفيه من السؤال ما ان يقول وبك ولا تبك فاختصاص الباء بهذا لا بد له من سبب
ولا سبب الا ان الباء اصل لهذا فتقول اقسم بالله ولا تقول اقسم والله ولا اقسم با انتهى تنبيه قال ابن عصفور
في شرح المقرب خرج قول الفرزدق واذ ما مثلهم على ان مثلهم مرفوع الا انه بنى على الفتح لاضافته الى مبنى كقوله تعالى
مثل ما انكم تنطقون فان قيل كيف يسوغ ذلك والمبنى الذي اضيفت اليه مضمر يرد الاشياء الى اصولها فكيف يكون سببا
في اخراج مثل عن اصلها من الاعراب الى البناء فالجواب ان الضمير لا يلزم رده الاشياء الى اصولها في جميع المواضع الا ترى ان
التاء بدل من الواو في تكأة لانه من توكأ ثم اذا اضافوه الى مضمر قالوا هذه تكأتك ولم يردوها الى اصلها تنبيه
قال الابدي في شرح الجزولية بنيت اى في نحو قوله تعالى ايهم اشد عند سيبويه لخروجها عن نظائرها وكان حقها
ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولكيما وهي مضافة الى مضمر والمضمرات ترد الاشياء الى اصولها ولذلك يقول زيد
ضربتهم اخاه ثم تقول وضربتموه ولا يقول وضربتمه مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على انك اذا قلت

عساى وعساك وعساه ولولاى ولولاك ولولاه ان هنا شيئا قد تجوز فيه باستعماله على غير اصله واختلف فهم وقع
المجاز فقال سيبويه ان عسى خرجت عن عمل كان وعملت عمل لعل لشبهها بلعل في الطمع فالضمير منصوب على انه اسمها ولولا
قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور وقال الاخفش ان عسى على بابها من عملها عمل كان ولولا على بابها من انها غير
عاملة واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للمرفوع فالضمير عندهم في عسى في موضع رفع لا في موضع نصب والضمير في لولا
ايضا وان كان صورة ضمير الجر مستعارا للرفع فهو عندهم ايضا في لولا في موضع رفع على الابتداء لا في موضع جر قال
النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز في الفعل او الحرف احسن من التجوز في الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى
اصولها فلا اقل من ان تخرج هي عن اصلها وموضعها الضمير اطلب بالاضافة من الظاهر بدليل
جواز الاضافة والنصب في ضارب زيدا في الحال والاستقبال والاقتصار على الاضافة في نحو ضاربك وضاربه
على مذهب سيبويه انه مضاف ليس الا ذكره الشلوبين في شرح الجزولية حرف الطاء الطائى يزيل
حكم الثابت عقد له ابن جني بابا في الخصائص وفيه فروع منها لام التعريف والاضافة اذا دخلت
على المنون حذف لها تنوينه ومنها ياء النسبة اذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء و
اذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو كرسي وتحتي حذفت لاجلها ومنها علامة الجمع بالالف والتاء اذا دخلت
على ما فيه التاء وحذفت لاجلها نحو تمرة وتمرات ولو سميت رجلا او امراة بهندات لقلت في الجمع ايضا هندات
بحذف الالف والتاء الا ولين للاخرين ومن ذلك نقض الاوضاع اذا طرا عليها طارى كلفظ الاستفهام
اذا طرا عليها معنى التعجب استحال خبرا كقولك مررت برجل اى رجل او ايما رجل فانت الآن مخبر بتناهي
الرجل في الفضل وليست مستفهما وانما كان ذلك لان اصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر فكان
التعجب لما طرا على الاستفهام انما اعاده الى اصله من الخبرية ومن ذلك ايضا لفظ الواجب اذا الحقته همزة
التقرير عاد نفيا واذا الحقته لفظ النفي عاد ايجابا نحو له الله اذن لكم اى لم يأذن البتة بركم اى انا لا ذلك ومن
ذلك ان تصف العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد اخرجته به عن حقيقة ما وضع له فادخله معنى لولا الصفة
لم يدخله اياه وذلك ان وضع العلم ان يكون مستغنيا بلفظه عن عدة من الصفات فاذا انت وصفته فقد
سلبته الصفة لدما كان في اصل وضعه مرادا فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته انتهى ثم
قال ابن يعيش فان قيل هل التعريف الذي في يا زيد في النداء تعريف العلمية تبقى على حاله بعد النداء
كما كان قبل النداء ام تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية فالجواب ان المعارف كلها اذا نودي تنكرت
ثم تكون معارف بالنداء هذا قول المبرد وهو الصواب خلافا للاعلم وخالفه ابن السراج وقال
الشلوبين اذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكسير جاز ترك التاء من فعله نحو قام الهنود لانه ذهب عنه لفظ
حكم المفرد فكان الحكم للطارى وقال ابن الدهان في العرف المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن
والالف ساكنة فيستحيل الجمع بينهما ويحذف الاول منهما ولم نر ساكنين التقيا حذفا معا ولا يجوز
ترك التنوين لانه يحرك للساكن اذا كان بعد لا له اذا كان قبله ولا تحريك الالف لانها بغير عن صورتها
فيقع اللبس بين المقصور وغيره من الممنوع ولا يجوز حذف التنوين لانه لمعنى فاذا زال زال المعنى وايضا
فان الطارى يزيل حكم الثابت لانه لو علم انه اذا جئ به حذف لم يجئ به فلم يبق الا حذف الالف طرد
الباب قال ابو البقاء في التبيين اذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة
الا ترى انك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت ضرب الله
مثله فانك ترفع وتنصب مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعا قال ونظير من المشروع

ان الرمل في الطواف شرع في ابتداء الاظهار الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم ومثل ذلك العزم عن النكاح شرعت
لبرآءة الرحم ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شغل الرحم قال وسبب ذلك ان النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول
ذلك الانس قال ونظير في التعريف ان الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت
مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد وله نظائر اخر انتهى وقال ابن عصفور
في شرح الجمل الاعراب اصل في الاسماء لانه يفتقر اليه للتفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيدا بضب ينيدان اردت التعجب
من حسنه ويرفعه ان اردت نفي الحسان عنه ويرفع احسن وخفض زيدان اردت الاستفهام عن الاحسن
المعاني لولا الاعراب لالتبست فان قيل ان الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه نحو شرب محمد الماء وركب الفرس
عمرو واشباه ذلك اجيب بان الفاعل هنا لا يلتبس بالمفعول اذا زيل الاعراب فالجواب ان الاعراب لما افتقر
اليه في بعض الاسماء حمل سائرها على ذلك كما ان العرب لما حذفت الياء من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من اعد
ونعد وتعد حملا على ذلك وقال ابو البقاء في التبيين اذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هما له
وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين لان ترك ابراز يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو ضاربه هو واللبس
يزول بابراز الضمير فيجب ان يبرز نفيا للبس ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو زيد هند ضاربته هي كما فعلوا ذلك في كثير
من المواضع نحو نعد ونعد واعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها في يعد وكذلك يكرم ونكرم وتكرم محمولة
على اكرم وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط قدر الكسر في المنقوص لاجتماع الامثال اذا ليا، بكسرتين والضم حمل
على الكسر لمناسبة بينهما بدليل اجتماع اصلها ردفين دون الالف ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا
اجتمعا مطلقا وظهر النصب لخفة الفتحة ولم تعد الواو في رائت غاريا وداعيا فيقال داعوا وعازوا لثبوت القلب رفعا
وجرا تغليبا للحالتين وطرد الباب وقال عبد القاهر هذا قياس من حمل اعد ونعد وتعد لان
الحمل المؤدي لاعلال اللام اولى من المؤدي لاعلال الفاء لان اللام محل التغيير ولان المنقوص حمل فيه حالة على حالتين
وباب يعد حمل فيه ثلاثة اشياء على شيء واحد وقال ابن النحاس في التعليقة من اجاز تقديم خبر ليس عليها احتجة
ان ليس فعل ناقص مثل اخواتها فاذا جاز ذا في كان واخواتها يجوز في ليس ايضا طرد الباب وقال ابن يعيش في شرح المفصل
الاصل في نرى ويرى وترى نراى ويراى وتراى لان الماضي منه رأى وانما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال تخفيفا لانه قيل
أرأى اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين فكانهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في اكرم ثم اتبع
سائر الباب وفتحت راء المجاوبة الالف التي هي لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل حتى مجرور وفصل وقال
ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في صحراء واوا في الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين علامتي تأنيث وقلبت في التثنية
طردا للباب على سنن واحد وقال ابن عصفور في شرح المقرب لما الحقوا نون الوقاية لتقي الفعل من الكسر حملوا
على ذلك يضربانني ويضربونني ومرربانني ومرربوني كما حملوا نعد واخواته غير ذي الياء واكرم واخواته غير ذي الهمزة
على يعد واكرم وقال بعضهم انما بنيت الضمائر لشبهها بالحرف وضعا في كثير منها ثم حمل ما ليس كذلك طردا
للباب على سنن واحد ولهذا بدا ابن مالك في شرح التسهيل وعبارة ابن اياز لان وضع المضمر ابدا اتصاله وضع الحرف
الواحد الذي تراه على حرف واحد في ضربت وضربك ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على اكثر نحو نحن واياك لان الجميع من باب
واحد وقال ابن فلاح في المغني انما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات
لو اتم ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو ضربت تقويما للحكم لان الافعال شرع واحد بدليل تقويم الحكم في
حذف الواو من اعد ونحوه والهمزة من اكرم ونحوه وان انتفت علة الحذف وقال ابن القواس ذهب الاكثرون
الى ان متعلق الظروف والمجرور اذا كان خبرا يقدر بفعل لانه اذا وقع صلة او صفة تقدر بالفعل اتفاقا فيجب ان يقدر

اعراب ما اصح زيدا

في محل الخلاف طرد الباب وقال ابن ايار المضاف لا يكون الا اسما لان الغرض الاهم بالاضافة تعريف المضاف والفعل
لا يتعرف فان قيل هلا اضفت الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذلك فيه الا ترى ان سوف والسين يختصانه بالحال
فالجواب انه لما امتنع منه الغرض الاهم وهو التعريف امتنع الاخر طردا للباب وهذا من قواعدهم وقال
الاندلسي في شرح المفصل الموجب لبناء اسماء الاشارة تضمنها معنى الحرف وذلك ان الاشارة معنى كالاستفهام ونحوه
فحقه ان يوضع له حرف فلما ادى هذا الا وهذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني ويدل على انه تضمن هذا
المعنى انهم لم يضعوا للاشارة حرفا وكان هذا الاسم المسمى مبنيا يفيد معنى الحرف فوجب اعتقاد تضمنهم اياه وهذا
المعنى طرد الاصولهم واقامة سبب لبنائه قال ابن جني بنى اولها لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى
لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم فبني وقال ابن ايار واما الاسم الاشارة فبني لتضمنه معنى حرف الاشارة
اذ الاشارة معنى والموضوع لافادة المعنى الحروف فلما افادت هذه الاسماء الاشارة علم انها كانت الغاية ما يقتضي ان يكون لها
حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافي قال الاصفهاني فلو قيل ان ذلك انما يتصور في اولها دون هذه لظاهر
الحرف وهو ها لامكن ان يقال فيه ان الحرف الذي هو ها غير ذلك الذي تضمن معناه وان هذا زائد كما ان الالف واللام
في الاسم عند من بناه زائدة وان الاسم بني لتضمنه معنى الف ولام اخرى حرف الظاء الظرف والمجرور
فيها مباحث الاول لا بد من تعلقها بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء
من هذه الاربعة موجودا قدر مثال الاول والثاني اعجبني عليهم غير المغضوب عليهم والثالث وهو الذي في السماء آلهة
لانه مؤول بمعبود والرابع نحو فلان حاتم في قومه تعلق بما في حاتم من معنى الجود ومثال المتعلق بالمحذوف والى
ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والرسل اليه يدل على ذلك وهل يتعلقان
بالفعل الناقص فيه خلاف الثاني ينبني من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق سنة امور احدها الحرف الزائد كالباء
ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعاله قصرت عن
الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل الربط الثاني
والثالث لعمل ولولا عند من جرها الرابع رب في قول الرماني وابن طاهر الخامس كاف التنبيه عند الاخفش
وابن عصفور السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنجية الفعل عما دخلن عليه كما ان
الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم الثالث يجب تعلقها بمحذوف في ثمانية
مواضع ان يقعا صفة نحو اوكصيب من السماء او حالا نحو خرج على قومه في زينته او صلة نحو وله من في السموات
والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد عندك او في الدار او مبتدا نحو قولهم للممرس بالرفاء والبنين
باضمار اعرست او برفعا الاسم الظاهر نحو اني الله شك اعندك زيدا ويكون المتعلق محذوفا على شريطة
التفسير نحو ايوم الجمعة صمت والثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى تالله لاكيدن اصنامكم
الرابع هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف خلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة لان القسم والصلة
لا تكونان الا جملتين واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في
العمل ومن قدر الوصف فلان الوصف في الثلاثة الافراد واما في الاستعمال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل
في نحو ايوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في يوم الجمعة انت معتكف فيه وقال ابن النحاس في التعليقة اذا
وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد لهما من عامل واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو فذهب بعضهم الى
ان العامل المقدر فعل تقديره استقر او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير عامل وتقدير ما هو
اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل قالوا ولان لنا موضعا يجب فيه تقدير الظرف

الاول من المباحث

٣ ٣٣
٣٤
٣٥ من المباحث

٣٦ من المباحث

٣٧ من المباحث يجب حذف المتعلق في ٨ مواضع

والمجرور بالفعل وهوما اذا وقع الظرف او المجرور صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب منا تقديره بالفعل فان لم يكن
في الخبر واحيا فلا اقل من رجحانه وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كائن او مستقرا او موجود
او ثابت قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف او المجرور خبرا والاصل في الخبر المفرد فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه
مفردا على ما هو الاصل في الخبر قالوا ولان لنا موضعا يتعين فيه الظرف والمجرور بالمفرد وهوما اذا وقع الظرف او المجرور
بين اما وفاتها نحو اما عندك فزيد واما في الدار فزيد فهنا يجب تقديره بالمفرد لان أما وفاؤها لا يفصل بينهما بجملة
واذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا اقل من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو راي ابن عصفور ويترجح هذا بان تقديره
بالفعل يلزم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم في حال كونه خبرا فكان تقدير بالخبر اولى قال واعلم انه على كل
تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل او اسم انا نعتقد انا حذفنا ذلك العامل لما اعتربنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف
والمجرور لان الاستقرار لذلك الزمن احذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل الى الظرف او المجرور واستتاره فيه ويبقى
الضمير مرتفعا بالظرف او بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل نيابة الظرف او المجرور عن ذلك العامل ولا يجوز
اظهار ذلك العامل حينئذ قال ابو علي اظهار عامل الظرف شريعة منسوخة الخامسة في كيفية تقديره
اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقدير كالملفوظ به واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي
فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقرا ومضارعها ان اريد الحال او الاستقبال قال ابن هشام ويقدر كان
او استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو مررت بزيد قائما ان التقدير اذ كان
ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق واذا جهل المعنى قدر الوصف فانه صالح في الوزنة كلها وان كانت
حقيقته الحال ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا قال ابن
هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ومبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعند
وجود متعلق فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او متعلقا للدليل واشتراط
التحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما خرج على ذلك قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن
اي مستقبلات وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الاية اي فتقتل ونفقا ومصلم وتقطع او مفتولة ومفقوءة ومصلومة
ومقلوعة قال ويلزم من تقدير المتعلق فعلا ان يقدر مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم
على المبتدأ قال ومن هنا لا يحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة انه يتعين تقديره وصفا بعد اما نحو اما في الدار فزيد
واذا الفجائية نحو اذا لهم مكر لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يليها فعل الا نادرا نحو فاما ان
ان كان من المقربين قال وهذا على بنائه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا تنبيه قال ابن النحاس
في التعليقة اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور اذا قدما على اسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان
لئلا يكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم لا يقدر قبل الظرف والمجرور ولا نعتقد
فصلا لكونه لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره السادس في الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو قال الشيخ سعد الدين
التفتازاني في حاشية الكشاف وفي شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي الظرف المستقر بفتح القاف كذا سماعا في
المفصل وفي الكشاف والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج اذا كان الظرف غير محل سماء الكوفيون الصفة الناقصة وجمهور
البصريون لغوا ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وسمي مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه فهو
مستقر فيه ثم حذف اختصارا وبالتغو ما كان فضلة وسمي لغوا لانه لو حذف لكان الكلام مستغنيا عنه
لا حاجة به اليه انتهى السابع انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل
الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيدا جالسا وفصل التعجب من المتعجب منه نحوما احسن في الهيجا لقا

زيد وما اثبت عند الحرب زيدا وبين الناسخ ومنسوخه نحو فلا تلحني فيها فان بجنبها اخال مصاب القلب جم بلابله
وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله ابعد بعدٍ يقول الدار جامعة وبين المضاف والمضاف اليه كقوله
لله در اليوم من لامها وبين اذن ولن منصوبها نحو اذن والله ترمي بحرب لا مرايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال
واشهد الهيجا وقد مومها مرارا على الاسم في باب ان نحو ان لدينا انكالا وان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر
في باب ما نحو وما كل شر وافي مني انا عارف وما في الدار زيد جالسا ولصلة الموصول نحو وكانوا فيه من الزاهدين وعلى الفعل المنفي
بما نحو ونحن عن فضلك ما استغنينا وعلى ان معمول الخبر لها نحو اما بعد فاني فعل كذا وعلى العامل المعنوي في قولهم اكل يوم لك
ثوب وقال الخفاف في شرح الايضاح الظرف والمجرور اتسع فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانيها تدل على
الزمان والمكان دلالة قائمة وان لم يذكرا فاذا ذكرا فعلى التاكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغني عنه او في حكمه فكانك
اذا فضلت بظرف او مجرور لم تفصل بشيء اصلا فايبن قال الجزولي بنو تميم لا يلفظ بجبر لا الا ان يكون ظرفا قال
الشلوبين هذا استثناء طريف لا اعلمه عن احد ولا نقله احد ولا ادري من اين نقله وان كان له وجه من استقام
في الظروف ما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لانه اتساع والاتساع انما هو منقول الثامن
في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ينبغي ان يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة او صلة
كمررت برجل او بالذي معه صترا لما بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان الا بالفعل والمشتق منه فاما الخبر
والحال كزيد في الدار ابوه ومررت بزيد في الدار ابوه فانه يجوز في الاب الابتداء والفاعلية كونه فاعلا لانه يرفع الضمير
كاسم الفاعل بل اقوى عندابي علي وكونه مبتدا لان اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قائم ابوه على ان اباعلي جعل الجميع
شيئا واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد يقدر بالفعل دون الاسم وكذا ينبغي ان يكون قياسه
واما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه حرف العين العامل
فيه مباحث الاول العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسأل عن الموجب
لعمله كذا في شرح الجمل وقال صاحب البسيط اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول
ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعل التفضيل فانه اذا
صحبته من استغنت منه هذه الاحكام فبعد ذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر وقال ابن السراج في الاصول انما
اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وان افترقا في الزمان كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم
فكما اعربوا هذا اعملوا ذاك والمصدر اعمل كما اعمل اسم الفاعل اذا كان مشتقا منه ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا
في الحرف بل هو المعوض للعوامل من الافعال والحرف قال والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء والا ضارع الفعل منها
ولولا معنى الحرف ما جر الثاني اذا اضيف اليه الاول وقال الجرجاني لا اصل في الاسماء ان لا تكون عاملة وبا عتمادها لا يذهب
عنها بوصفها بل يسمى فاعلا فان قيل اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة زائدة فلم عملت ولم اشترط الاعتماد قيل الاصل الصحيح هو
الذي يصح ان يحدث عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يجبر عنها بل هي بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه
الا تمييز ذات عن ذات واذا عرفت ذلك تبين ان الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا في شبه الفعل اذ هو واقع في موضع
هو خاص بالفعل والاستفهام والنفي ايضا من حيث انهما يطلبان الفعل وهما اخص به حتى بلغ من قوة طلبه
للفعل ان قدموا قبل الاسم فيلي عمل في الاسم كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه والنفي احوى الاستفهام قال ابن
الخباز في التعليقة الافعال اصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل اقله في الفاعل والحرف المختصة اصالة في
العمل من حيث كانت انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه واما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص كما
ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل وانه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص

عاملا باصالته في العمل لذلك ولا كذلك الاسم فانه لا يعمل منه شيء الا بشبه الفعل او الحرف وهو الضاف اذا قلنا انه
هو العامل ومعنى الاصالة ان يعمل بنفسه لا يشبه غيره انتهى الثاني عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال والا لبطل الاختصاص الموجب
للعمل ومن ثم كان الاصح في كي انها حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى اللام وتارة يكون حرفا مصدريا ينصب المضارع اذا انها حرف واحد
يجر وينصب وكان الاصح في حتى انها حرف جر فقط وانما تنصب المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لا بها كما ذكر الثالث العامل المعنوي قيل
به في مواضع احدها الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح واختلف في تفسير فقيل هو التعري من العوامل اللفظية وقيل هو
التعري واسناد الفعل اليه قال ابن يعيش والمعول على ذلك ان التعري لا يصلح ان يكون سببا ولا جزءا من السبب وح ذلك ان العوامل
توجب عملا اذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ولنسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل
في هذه الصناعة ليست مؤثرة تاثيرا حسيا كالاحراق للنار والبرد للماء وانما هي امارات ودلالات والامارة قد تكون بعدم الشيء
كما تكون بوجوده قيل هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم ان التعري عامل انه معرف للعامل اذ لو زعم انه معرف لكان اعترافا
بان العامل غير التعري وكان ابو اسحق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان
لا بد له من حدث يحدث عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ قال ابن يعيش والاصح ان الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك
اياه اولا لشان يكون خبرا عنه والاولية معنى قائم به تكسبه قوة اذ كان غير متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على
غيره وقيل انه عامل في الخبر ايضا ثم قال ابن يعيش والذي دلنا ان العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملا في المبتدأ الا
ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن للابتداء اثر
في العمل الا انه كالشرط في عمله كما لو وضعت أني في قيد ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند
وجود القيد لا بها فكذلك ههنا الثاني في عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في تكملة
شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى ان عامله لفظي وهو حروف
المضارعة وعلى انه معنوي اختلف فيه فقيل هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء وقيل هو تعريه من العوامل
اللفظية مطلقا وعليه جماعة من البصريين منهم الاخفش وقال الاعلم ارتفع بالافعال قال
ابو حيان وهو قريب من الاول وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم فقولك زيد يقوم كونه وقع موقع
قائم هو الذي اوجب له الرفع وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجب
له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب وقال ابو حيان فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع واحد
منها لفظي وثلاثة معنوي بثوتية وهي الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية وهي التي قبلها قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا
ينشأ عنه حكم نطقي الثالث الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب في الفعل المضارع بعد واو وبعد الفاء
وبعد الواو الواقعة الثمانية يريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه
فهو عندهم نظير لو تركت والاسد له كلمك بنصبت للام ترد عطف الاسد على الضمير اذ لا يتصور ان يكون التقدير لو تركت
وترك الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فيترك وكذلك عندهم زيد ما مالك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف
خلاف المبتدأ فلذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك زيد قائم وقدروا ايضا على المخالفة كقولك على الحكم
المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجوز ويقصد قال الفراء هو رفع على المخالفة قال ابن يعيش معنى
الخلاف عندهم عدم المماثلة وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك
انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن موجبة
فتستوي فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قالوا وهذه قاعدتنا في الظرف نحو زيد عندك الرابع
عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل ترتفع باحداثه الفعل وذهب الجرجاني الى ان العامل

في العامل معنى الفاعلية كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس في التعليقة وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد وقال ابن طاهر
ورد ذلك بان العامل اللفظي محكوم عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المحكوم عليه اولى من المصير الى المختلف فيه الخامس
عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في المفعول معنى المفعولية نقله ابن طاهر في الفرع السادس عامل الصفة
والتاكيد وعطف البيان ذهب الفارسي الى انه معنوي وهو كونها تابعة منزلة عامل المبتدأ والفعل
المضارع ذكره في البسيط فائدة قال ابن الخباز في اماليه العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى
ظننت واخواتها فان ولاتها وما الحجازية وحرف الجر فاذكانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضي شيئا واحدا
لم تدخل تلك بخلاف ما ذكرنا والبحث الرابع كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل
ذكره الجرجاني في حواشيه ونقله ابن الخباز في شرح الدرة الالفية قال فقوله ولم ينزل لاخراج نحو قد والسين وسوف ولام التعريف فانها نزلت منزلة الجزء تماما بينه وسيقع لك ذلك ابن السراج في الاصول
وفي بعض شروح الجمل ونادانا له لدل على ذلك في سوف دخول اللام عليها في قوله تعالى ولسوف يعطيك
ربك فترضى فلولا انها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل قال فان واخواتها
وحروف الجر انما عملت لانها لا تفاد بها والنواصب الجوازم انما عملت في الافعال لانفاد بها وكان القياس
في ما النافية اذا لا تعمل الا انها لما كان لها شبه ما وشبه ما عملت شبهها العام شبهها بالحرف غير
المختصة في كونها تلي الاسماء والافعال وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك انها للنفي كما ان ليس كذلك وداخلة على المبتدأ
والخبر كما ان ليس كذلك وتخلص الفعل المضارع للحال كما ان ليس كذلك فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم ومن راعى
الشبه الخاص اعملها وهم الحجازيون وقال ابن كيسان الحجازيون انما اعملوها لاختصاصها بالنفي دون ليس
وقد والسين وسوف لان المختص بالنفي كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا ولي من قولهم
ولم ينزل منزلة الجزء منه لان المصدر قد تعمل في الفعل المضارع وهي منزلة الجزء منه لانها موصولة
وفي شرح التسهيل لابي حيان انما عملت اذ ان كانت غير مختصة بالمضارع لشبهها بان كما عملت اهل الحجاز
ما اعمال ليس وان كانت غير مختصة بالاسماء لشبهها بها ووجد الشبه ان كلا منهما حرف اخره نون ساكنة
قد دخل على مستقبل وبعض الحروف التي اذن مواعاة لحذوف الاختصاص كما التي تويتم ما فلم يعملوها لعدم
الاختصاص وفيه قال بعضهم انما لم تعمل اذ فات التخصيص لانها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل
صارت كانها غير مختصة بالفعل وفيه اذ لولا ولو ما لم تعمل وان كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليسا مختصين
بالاسماء اذ لو كانا مختصين بالاسم لكانا عاملتين فيه وكان يكون عليهما الجر اعطاء للمختص بالاسم المختص في
الاعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل ويكون ان كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسم وانما هما
حرفا يدخلان على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية وقد لاحظ بعض الاختصاص من لاحظ ذهب الى ان تاليهما
مرفوع بهما وهو مذهب ابن كيسان وعزاه ابو البركات الى البصريين وقال انه الصحيح وعزاه
صاحب الافصاح الى اجماعة من البغداديين وقال ابو الحسن الابذي المتواب مذهب البصريين انه
مرفوع بالابتداء لان كل حرف اختص باسم ما فانه يعمل فيه الجزم ان استحق العمل فلولا كانت لولا
عاملة لجزمت قال ايضا والصواب ان هذه الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك لعملت الجزم
التي هي لام الامر ولام الجحود واستفهم وما النافية لانها بمعنى النفي ولا بانها بدأت ما بالفعل فلم تراد كالعوض ولا بسبب
اليها العمل وقال ابن عيسى لم تعمل حروف العطف جرا ولا غيره لانها لاختصاصها بالاسماء والحروف التي
تاملها اسماء والافعال لا يجوز ان يكون عاملا ذا الا يكون الا مختصا بما يعمل فيه قال وكذلك اللام في الاستثناء

لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول ما جاءني زيد قط الا نفرا ولا رايت بكما الا ليفة للمسجد والعامل لا يكون الا مختصا قال واعلم ان الامر للحروف الداخلة على الاسماء والافعال تحكمها ان لا تعمل في واحد منهما غير ما انها اعملت في الكلمات خاصة لعلة عارضة وهو مضادعتها اذ كما اعملت ما في لغة اهل الحجاز لمضادعتها ليس والاصل ان لا تعمل وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان الحروف انما كان لها اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان يعمل فيما يختص به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تعمل لعدم وجود مختصا لا يعمل او غير مختص يعمل فيسئل ان تسأل عن العلة في ذلك فان لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس قال فاذا صحت هذه القاعدة فاقول ان ما الحجازية ليس لها اختصاص فيجب ان لا تعمل ولذلك لم يعملها بنو تميم هي عندهم على القياس فلا سؤال اذ كونها لم تعمل لان الشيء اذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه واما اهل الحجاز فانما عملوها لشبهها بليس من وجوه وذكر الاوجه السابقة وقال ابو حيان في شرح التسهيل اصل عمل الحرف المختص نوع من العرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به ذلك المعرب ولذلك لما كان الحرف نوعا من الاعراب مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به فاعطى المختص للمختص وكذا القول في حروف الجر انتهى وقال ابن عصفور في شرح المقرب ليس شيء من الحروف مختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض الا الا التي للتمني فان الاسم المبني سهلية موضع نصب بها على مذهب سيبويه وذلك نحو قولك الا مال وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيتها ضابط قال ابن اياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا بطل قول من قال ان لا هي التي للتبرئة للاسم وقال السلوبين قول من قال ان اصل عمل الحروف الجر خطأ وانما القول الصحيح ان اصل عمل الحروف ان لا تعمل رفعا ولا نصبا لان الرفع والنصب انما هما من عمل الافعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا او شبها به وكل منصوب مفعولا او مشبها به فانما عملها الحرف انما يعملها لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له نحو اشبه الاعمل الجر انما كان مضيفا للفعل او ما هو في معناه لان الاسم الحامي قال السهيلي اصل الحروف ان تكون عاملة لانها ليست لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها واما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فاصله ان لا يعمل في غيره واما وجب ان يعمل الحرف الذي كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فتضمنه عمله لان الالفاظ للمعاني فكما اثبت الحرف بما دخل عليه معنى وجب ان يثبت به لفظا وذلك هو العمل فاصل الحروف ان يكون عاملا فنذكر الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل منها هل فانها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبق اليها الابتداء او الفاعلية فدخلت لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يتوقف عليه ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليوكد ويظهر اثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها واقتضاءها كما فعل في اخواتها حيث كانت كلها من ثلاثة احرف فصاعدا يحون الوقوف عليها كانه وليته ولعله فاعلوها في الجملة اظهارا لاثباتها وشدة تعلقها بالحدث الواقع بعدها وربما زادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة اذا كان مولعا من حرفين نحو هل وقاتوهم الوقوف عليه اخيفه نحو لات وعسى دخل في الجملة حرف زايد ينبه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام العمل نحو هل زيد ذاهب وما زيد بقايم فاذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تاكد عنده ذكر النفي والا استفهام وان الجملة غير منفصلة عنه ولذلك اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن العرب من الكفي في ذلك التعلق فاكده بادخال الباء في الخبر وباها ثابتة في التاثير عن العمل الذي هو النصب واما اختلفوا في ما ولم

الحديث

ولم تختلفوا في هل لذلك ما ليس في النفي فحين اراد ان يكون لها اثر في الجملة موكدا جعلوا ذلك الاثر كاثر ليس وهو النصب وانما في باب ليس اقوى لانها كلمة كليت ولعل وكان والوهم في انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من اعمال ليس وابطال عمل الابتدا السابق وكذلك اذا قلت ما زيدا لا قايم فلم يعملها احد منهم لان لا يتوهم انقطاع زيد عن ما لان الا لا يكون ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عنها وكذلك لم يعملوها عند تقديم الخبر نحو ما قايم زيد اذ ليس من شدة النكرة ان يكون مبتداء بها مخبرا عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم للخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا السبب فلم يحتج الى اعمالها واظهارها وفي الحديث كما كان قبل دحولها مستغنيا عن تاثيرها فيه واما حروف العطف فلا سؤال في ان كان عاطفا فكل حروف العطف ولا يستثنى منها عامل وان لم تكن عاطفة نحو الا زيد قايم ولا عمرو فلا حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمرو لان الواو مع لا الثانية تشعر بالاولى بالمحالة وتربط الكلام بها فلم يحتج الى اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتدا كما كانت قبل دحول لا الا انهم في الكلوات قد اداخلوها على الابتداء والخبر نحو ما ليس لان النكرة بعد في باب الابتداء من المعرفة والمعرفة استدادا باول الكلام واما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف وفاهي عاملة ام لا فان كانت عاملة فكما اعملوا ان حملا على انها نسيتها بالحديث وان لم تكن عاملة فلا كلام واما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم والذي يظهر خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وانما عاملة فان قلت فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دحولها كان موقوعا بعامل معنوي فجعلوا منع هذا العامل لهذه الحروف من العمل كالمانع الابتدا الحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى انقطاع الجملة كما خفف فان واخواتها بالجوازي من وجهين احدهما ان الابتدا اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم الخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل قال ايضا انهذه الحروف لم تدخل الخبر في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء من حيث دلت على معنى فيها لان في الجملة واما الاني الاستثناء فقد ذهم بعضهم انها عاملة فالصحيح انها موصلة الفعل الى العمل في الاسم بعدها كتوصيل حاد والمفعول بعد الفعل الى العمل فيما بعدها فاستغنوا بايصالها العامل عن عاملها عملا آخر وكانها هي العاملة وشلها في ذلك حروف العطف ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتوهم اعمالها في الجملة مع انها لا تدخل المعنى في الجملة فقط بل لارتباط ما قبلها من القسم بما بعدها قال وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للروفعال وغيرها من الحروف في الاسماء ومنبهة على اسر اشياع الاسماء ان يكون عامله في غيرها هذا لفظ السهيلي وقال السلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها واما تعمل منها ما توفرت فيه اشباه الفعل كتوفرها في اخواتها وما الحجازية مهذا لم يعمل ما في الذما لان تلك الاشباه ليست موجودة فيها الساد سي قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والعامل والمفعول به او فيما كان تابعا لواحد من هذه نعتا او توكيدا او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب قيص هذا اللفظ ضربا وضاربا ومضروبا وما هدا ذلك انما يصل اليد الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف التابع اذا امكن نسبة العمل اليه الموجود لم يصير الى مجاز الحذف ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان انصاب المعطوف

في قول الشاعر هل انت باعث دينار لحاجتنا ٥ او عبد رتباخا عون بن محراق ٥ فعل يدل عليه اسم الفاعل
وقد ذهب بالناصب لاسم الفاعل للوجود لان التنوين فيه موادا ذا امكن نسبة العمل اليه للوجود لم يصر
الى المجاز بالحذف ذكره في البسيط وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل لان اسم الفاعل
انما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول
على فعل تفسيرا للصفة قال صاحب البسيط وهذا ضعيف لان الفرع مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها
على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن لعالة العمل على الموجود فائدة قال ابن فلاح في المغني المصدد
المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بان والفعل فان كان ثما التزم حذف فعله كقولهم سقيا زيدا ورعيا له
فيه وجهان احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدد قياسا على غيره من المصادد التي لا تقدد
بان والفعل والثاني ان المصدد هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ونظير هذا زيد في الدار
واقفا هل العامل الظرف لنيابته عن الفعل او نفس الفعل هو العامل والاكثر ان العامل الظرف انتهى
الثامن اذا تنزع بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل ولذلك تخطى لام التعويض
وها التنبيه في تلك مردت بهذا وما المزيدة في قوله تعالى فبما رحمة عما قليل ولا في نحو جئت
بلا زاد وغضبت من لا شيء ولئلا يكون للناس وان لا تخالوا الناس قال الكوفيون لا يمتنع ان يكون
الشيء عاملا في شيء لا في نفسه وبنوا على ذلك ان المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا مهما بتوا فحان
قالوا انما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدا لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدا فلما كان كل واحد منهما
لا ينفك عن الآخر وتقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا وقد جاء ذلك نظائر منها قوله
تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فنصب ايا بتدعو وجزم تدعوا بايا فكان كل واحد منهما عاملا
في الآخر ومثله انما تكونوا يدرككم الموت فانما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بانما وذلك
كثير في كلامهم وقال ابن الخباز في التعليقة حكى ابن جني في كتاب له يسمى الدستقيات غير
الدستقيات المشهورة لبعض الناس قولا عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يجازمان كما قيل عن
مذهب الكوفيين في المبتداء والخبر وقال ابن الدهان في الغرة قول الكوفيين فاسد من وجهين احدهما ان
الخبر اذا كان عاملا فرتبته التقديم واذا كان معمولا فرتبته التاخير والشيء الواحد لا يكون مقدما
مؤخرا من كل وجه والثاني انا لا نسلم ان الاسم ليس بحقه العمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب وشبه
الحرف الجر والجزم وليس منهما شبه وانما ما تدعوا فان تدعوا عمل فيه اي بحكم الاصل واي عمل
في تدعوا بحكم النيابة عن الحرف الشرطي وملنا منهم ايضا ان لا يجلوا ان وكان ولعلت لان العامل
موجود بكيف يحكم بنيابتها العاشر فرق بين العامل والمقتضي قال ابن يعيش في شرح المفصل ليست
الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمؤثر بالمقتضي هنا ان القياس يقتضي هذا النوع من الاعراب
فمنع المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني
والعامل هو حرف الجر او تقديره فالاضافة بمنزلة وحرف الجر لفظا وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية
والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والمفعول اداة محصلة لهما
فالمقتضي غير العامل انتهى الحادي عشر قال ابن الخباز في التعليقة هنا نكتة لطيفة وهو ان الاسم
العامل ومعموله تنزل منزلة المضاف والمضاف اليه في باب النداء وبابلا فكما يحذف المضاف
ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله الا انه لما كان لا يكون اذا حذف المضاف

يعرب للمضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمعمول لكثرة حذف المضاف وقل حذف العامل الثاني
عشر قال ابن يعيش قد يكون الحرف عاملا في حال لا يكون له في حال اخرى وهذه نظائره الاولى لولا
تعمل الجر في المضمر ولا تعمله مع المظهر الثاني لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها الثالث عسى تنصب
المضمر نحو عساك وعساي وعملها مع الظاهر الرفع الرابع لات تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها لا يكون
لها عمل هذا ما ذكره ابن يعيش وذكر ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح مثله وزاد في النظائر تا القسم
تختص باسم الله وكان التشبيه يختص الظاهر وكذا فا القسم ومذ ومنذ قال ابو البقاء في التبيين من الحروف ما يعمل في موضع ولا
يعمل في موضع اخر الا ترى انك تقول والله لافعلن ولا تجر في موضع اخر وما النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع
اخر وكذلك حتى تجر في موضع ولا تجر اخر وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولا انها تجر المضمر وذهب قوم الى
انها تجر ظاهرا منها لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان تكسر الباء وهو مطرد وانت تجد له نظائر الثالث عشر لا يجوز
اجتماع عاملين على معمول واحد وبهذا رد قول من قال ان الابتداء والمبتدا معا عاملان في الخبر وقول من
قال ان المتبوع وعامله عاملان في التابع وقول من قال ان ان وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء وقول من
قال ان الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول حكاه ابو البقاء في التبيين عن بعض الكوفيين وان فلاح في المغني
عن الفراء وقال ابن الخباز في التعليقة اذا جعلنا مجموع طوطا مثلا فالعامل ضمير من طوطا للعلم ان المعنى هذا
مترو لا يكون ذلك العامل في احدهما لانه حينئذ يكون مشتغلا بالجزئية وليس المخبر عليه ولا فيهما ولانهما جزء
يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز الرابع عشر يجوز ان
العامل ان يكون متقدما على المعمول قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل ما اقتضى ذلك فقولهم العامل في
اسماء الشرط واسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها فالجواب ان اسماء الشرط تضمنت معنى ان واسماء الاستفهام تضمنت
معنى الهمزة فالاصل في من ضربت امن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها فاذا كان الاصل
كذلك فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليهما في
اللفظ العارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام الخامس عشر قال ابن ايدغمر العامل اللفظي
وان ضعف تعلقه اولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم زيدا ضربت على ان زيدا ضربت وقولهم ان
زيدا اضرب لا يجوز الا في الضرورة السادس عشر قال الشلوبين في شرح الجزولية العوامل اللفظية
الا الجوامد لان الصفات الا ان يكون خاصة بها فيجوز حينئذ حذف الموصوف واقامة الصفة
مقامه فاجري الاسم الذي بعد اسم الاشارة مجراه دون اسم الاشارة فكما انه ليس يستحسن مررت
بالحسن ولا مررت بالجميل لانه لا يخص جنسا من جنس فكذلك ليس يستحسن مررت بهذا الحسن ولا
بهذا الجميل ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا الفاضل كما يستحسن مررت بالفاضل لانه
يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا السابع عشر قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيما
قبله ولهذا لا يتقدم اجنادان داخلتها عليها انتهى لان المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار
والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير المتصرف وشبهه كاسم الاشارة
وليت ولعل وكان وكالظروف المتضمنة معنى الاستفهام ولا التبرئة على عامله الجامد اجماعا ولا
معمول المصدد ولا فعل التعجب واسم الفعل الثامن عشر قال ابو البقاء في التبيين العامل مع المعمول كالعلة
العقلية مع المعلول والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان العامل مع المعمول كذلك
الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل لدليل دل التاسع عشر قال ابو الحسين

بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف لم يات فيها تعليق وجاء التعليق في الافعال وقد جاء في الاسماء قليلا قالوا مررت بخير وافضل منه زيد فمن محفوظة بالثاني والاول معلوق واستشهد سيبويه بقول ذي الرمة ومن حمهد الاسد الغضرفوط قال ابن هشام العامل الضعيف يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها الحادي والعشرون قال ابن جني يدل على ضعف عوامل الافعال عن الاسماء ان جواب الشرط جزم بان وفعل الشرط كخبر المبتداء بالمبتداء والابتداء جرت ان يجري الابتداء العارض لا يعتد به فيه رفع منها افعل الوصف اذا طرات عليه الاسمية فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كاذهم وافعل الاسم اذا طرات عليه الوصفية فهو باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاذيع في قولك مررت بنسوة اربع ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح الايضاح العرف لا ينقض اصولها للبس بعوض ومنها قولهم صيد وحول تصحيح اليا والواو وان تحركا وانفتح ما قبلهما مراعاة للاصل واهمال العارض ومنها الاصل في التقاء الساكنين ان تحرك الاول بالكسر فان كان بعده ضمة لازمة حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة العارضة كضمة الاعراب نحو لم يضربان زيد فانك تكسر الباء لان كانت النون من ان مضمومة لوجوب ضمتها ومنها قال السلوبين في شرح الجوزلية اذا التقى المتماثلان نون النسوة فانه يبنى عند الجمهور وقال القوم هو باق على اعرابه وانما منع من ظهور الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور الاعراب في الاسم المضاف الى ياء المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طائفة قليلة من المتقدمين في ذلك خطا قال وحجة الجمهور ان هذه النون لما اوجبت فيها الاعراب من الفعل وكان اصل الفعل البناء رجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر الطارئ عليه الذي هو الاعراب قال هو لا وهذا نقض بين المضارع الذي تصل به نون الاسم الذي تصل به ياء المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء انما اصله الاعراب فاذا كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن الاصل ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد وجدنا السبيل بان يقول انها بالاعراض هنا عارض والعارض لا يعتد به ومنها قال ابو البقاء في التبيين يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكنا فانه اذا حذف وصله كان اتباقي ساكنا وذلك حكم الحروف لا نظير له في الاسماء المعربة واجيب بانه عارض الا يرى ان ترخيم حادث يصيره الى ترخيم بالا نظير له في الاصول وهو ذاع ومع ذلك جاز في الاصول ان يبقى على هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى ومنها قال ابو البقاء ايضا اذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في الوقف ان تنقل الضمة والكسرة اليه وتحذف والوجه الذي فيه الالف واللام نحو رايت البكر فمذهب البصريين انه لا تنقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيها الالف والفتحة قبلها نحو رايت بكرا فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير لان حالها حال واحدة وهذا نظير امتناع الجزم في شاعلني في الكامل لئلا يفضي الى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن ويدل ذلك ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير ومنها قال بعضهم كان ينبغي ان تثبت الياء

في جواز في حال الجر كما ثبتت في حال النصب لان حركتي في الجر الفتح فينبغي ان لا تحذف قال ابن النحاس في التعليقة ودليلي ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارض بعد منع الصرف الا ترى ان العرب لما لم تعتد مع تنوين المعتوف نظرت الى ما يستحقه الاسم في الاصل ومنها قال ابن النحاس قاعدة الاعراب ان يثبت وصله ويحذف وقفا وهو الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير جمع للذكرين او المخاطبة المؤنثة واكد فانه يحذف عند الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف واعيد الضمير ونون الاعراب اللتان حذفا لنون التوكيد فهذا اعراب ثبت وقفا ويحذف وصله بعكس الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض ومنها قال ابن يعيش اذا التقت التاء الساكنة الفعل للمتكلم حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو رمت فان لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المراة ولا يرد الساكن المحذوف فالحركة عارضة وكذلك نقول المراتان رمتا فلا ترد الساكن وان انفتحت التاء لانها حركة عارضة اذ ليس بلازم ان يعتد الفعل بالتاء فاصل التاء السكون وانما حركت بسبب الف التثنية وقد قال بعضهم رماتا في ذا الفاسا قطة لتحرك التاء واجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولا وبيعا وعافا وذلك قليل ردي من قبل الضرورة ومنها قال السلوبين النحويون انما يعتقدون ابدا قوانينهم على الاصول لا على العوارض ولذلك حدوا الاعراب بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل عليها ومن الاسماء المعربة ما لا يغير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب فان الاصل فيها ان يتغير لكن منع من ذلك فلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير فبطل الاصل والخاص للعارض ومنها قال السلوبين قول من قال ان الضمة في الخامس جاءت لحروف هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف الاعراب وكذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك انه فيه كون الاعراب فيما قبل الاخير في الرفع والخفض وهذا لا نظير له لان الوقف على بعض الكلمات فيما قبل آخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به وهذه في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل ومنها قال السلوبين انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه علامة التثنية والجمع اذا كان فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث فاعتدوا به وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم بالاكثر وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة ومنها قال ابن يعيش قولهم يضع ويدع انما حذفت الواو منها لان الاصل يوضع ويودع لان تفعل من هذا انما ياتي مضارعا على يفعل بالكسر اعتمادا في يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة اذا عارضة والعارض لا اعتداد به لانه كالمعدوم فحذفت الواو منهما لان الكسرة في حكم الملفوظ به ومنها قال السلوبين ذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو ربت رجلا وحيذا نكرة لان الحرف اجرته مجراها فهو في معنى ربت رجل وحبذا رجل وسيبويه ابقاه على معرفته لان اصل وضع ضمير الغائب ان يكون موضوعا للنكرة فاجراه سيبويه على اصله ولم يبال بهذا الذي طراء عليه من جهة معنى الكلام لانه امر طارئ في هذا الموضع والنكرة في كل موضع لتستكمل بذلك جعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع موضوعا ومنها قال السلوبين اوجد اللغتين في باب قاض انه يقال فيه في حالي الرفع والجر هذا قاضي ومررت بقاضي ويقال في الاخر هذا قاضي ومررت بقاضي ووجه هذه اللغة ان حادف اليا في الوصل انما كان التنوين لالتقائها معه وقد سقط في الوقف فرجعت الياء ووجه اللغة الاولى ان حذف التنوين في الوقف عارض والعارض لا يعتد به فبقيت اليا محذوفة وسكن ما قبلها لانه لا يوقف على متحرك وهذه اللغة اوجد اللغتين لانها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر حرف العين الغالب والدوام يجريان في الجر مجرى واحدا ذكر هذه القاعدة الرماني

وبني عليها اذ وزن الفعل الذي يغلب عليه يجري في منع الصرف يجري الوزن الذي يخص الفعل قال ابن
النحاس في التعليقة لكن نشترط هنا جريان الغالب يجري الالتزام هنا الزيادة في اوله والمراد بالزيادة احد حروف
للمضارعة **حرف الفروع** احط رتبة من الاصل ومن ثم لم يكن اعمال اسم الفاعل عند البصريين
من غير اعتماد قال في البسيط لانه فرع على الفعل في العمل والقاعدة حط الفروع عن رتب الاصول
فاشترط اعتماده على احد الامور الستة ليقوى بذلك على العمل وقال ابن يعيش قال الكسائي في قوله
تعالى كتاب الله عليكم انه نصب بعليكم على الاغراء كانه قال عليكم كتاب الله فقدم المفعول قال وتمثله
قول الشاعر يا ايها المائح دلوي دونكا اي دونك دلوي قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف
ليست افعالا وانما هي نائبة عن الافعال وفي معناها فهي فروع في العمل على الافعال والفروع ابدا منحطة
عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز وقال
ايضا اذا قلت عندي حامد قد دخل وكل زيتا فلا يحسن اي مجرى وصفا على ما قبله لانه اسم جامد غير
مشتق ولا اضافته لاجل التنوين نصب على الفضلة تشبيها بالمفعول فتنزيله للاسم الجامد منزلة
اسم الفاعل من جهة انه اذا اوذن نصب فعل النصب فالحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة
دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على غير من هو له وجب
ابراز ضمير نحو قولك زيد هند ضاربها هو قال ابو البقاء في التبيين اسم الفاعل والصفة المشبهة
اذا جريا على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما لانهما وقعا على الفعل في العمل وتحمل الضمير وقد تقدم
لذلك جريان على غير من هو له فقد انتقم فرع الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ليظهر ان
القصور وتمام ان الفرع عن الاصل وقال ابن يعيش لا يجوز تقديم خبرها واخواتها ولا اسمها عليها ولا
تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا عن الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعالي وقال ابن فلاح
في المغني انما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جر مع امكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع اوسع
مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتبة الاصول لانه شاذ ذلك المذكور في
التصحيح شاذ له في الاعراب والمذكر معرب بحرفين فاعرب هذا بحركتين وخص بالحركة
لئلا ينحط عن مرتبة الاصل وقال ابن النحاس في التعليقة انما اختص الجر بالاسماء لانه لو دخل
الافعال وقد دخلها الرفع والنصب الجزم فهي نوع في الاعراب على الاسماء كان الفرع اكثر تصرفا في
الاعراب من الاصل والفروع ابدا تنحط عن الاصول في التصرف لا تزيد عليها فمنع الجر من الافعال
لذلك وقال ابن عصفور في شرح الجمل لما كان واو يخرج مع في المفعول معه
في عاما عن كونها عاطفة لم يتصرفوا بالاسم الذي بعدها فلم يقدموه على العامل وان كان
متصرفا ولا على الفاعل لا يتولون والطالسة جاء البرد ولا جاء والطالسة البرد لان الفروع
لا تحمل من التصرف ما تحتمله الاصول وقال ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح انما لم تعمل
ما عمل ليس مطلقا بل بشروط المعروفة وهي ان يكون الخبر حاضرا وان يكون منفيا وان لا
يقع بعدها ان فان ان تكف ما عن العمل كما تكف ما ان عن العمل لانها في الدرجة الثالثة في العمل لان
ما مشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تحدث عملا ابدا الا مختصا
ليفرق بينها الا ترى ان ما القسم اختصت باسم الله وان كانت بدلا من الواو والواو في
القسم كل ظاهر فانما كان الاختصاص باسم الله في التالية بها بدلة من الواو والواو بدل من التا

التاء هي في الدرجة الثالثة فلذلك اختصت وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت فشبهها باسم
الفاعل واسم الفاعل عمل يشبهه في الفعل فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها مختصا لانها لا تعمل الا اما
كان من سبب الاول ولهذا نظائر وقال ابن ايا ذلما كانت لا في غاية العمل عند من شبهه بها وجب ان ينحط عنها فلذلك
اشترط في اعمالها شروط كتنكير معمولها وعدم فصلها وقال ابو البقاء لا فرع على ان ذو ان في فرع على كان والفروع
تنقص عن الاصول فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر اذ كانت فرع فرع وقال السخاوي في تنويه الدياجي انحط
اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اثنا عشر انه فرع عنه في العمل والفرع لا يساوي الاصل فلهذا انحط فيه عن الفعل
بروز ضميره اذا جرى على غير من هو له نحو هند زيد ضاربته هي ولو كان في مكان ضاربته تضربه لم يبرز الضمير
لقوة الفعل وقال ابن ايا ذلما كان العمل وغا على الاسم في الاعراب لم تكن عوامله كثيرة عوامل الاسم اذ من
عادتهم التصرف في الاصول دون الفروع وقال البقاء ان الناصبة للمضارع فرع ان المشددة لان كلا منها حرف
مصدري ولما كانت وغا عليها نصبت فقط وان الثقيلة لما لم تنها نصبت ورفعت وقال البقاء
ان اصل نواصب المضارع ولن واذن وكي فروع عنها ومحمولة عليها لكونها تحملن العمل لاستقبال شملها ولذا
عملت ظاهرة ومقدرة واخواتها لا تعمل الا في حال الظهور دون التقدير وقال ابن القواس قيل ان تنوين عرفات
مثل تنوين الصرف لفظا وصورة والجر فيها دخل تبعا للتنوين ولو كانت لا تنصرف فلا منع دخول الجر عليها واجيب
بان الجر دخل تبعا لتنوين المقابلة وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب فبطل بانا لو عوضنا عنها
لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل وقال البقاء انما امتنعت اضافة العدد الى المميز لانه فرع عن اسم
الفاعل والصفة المشبهة في العمل فلو تصرف فيه بالاضافة تصرفهما للزم مساواة الفرع الاصل وهو
محال وقال ابن هشام في تذكرته نقل العبدري على ان اما لا تستعمل في الا باحة لانها دخلت على اذ والفرع لها
والفرع ينقص عن درجة الاصل قال ابن هشام كان العبدري لما لم يسمعه لم يجزه ما هو متحد انتهى **تنبيه** قال
الاندلسي في شرح المفصل فان قيل الواو والكاف استعارتا القسم من الباء فكيف جعلتم التقليل الاستعمال هو الاصل
قيل لا يسعدان يكثر الفرع ويقل الاصل نصر من الباء وبل الا ترى ان نعم الرجل اكثر من نعم بالكسر **الفروع** هي
المحاضة الى العلات والاصول لا تحتاج الى علامة قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة وجدت ذلك
بخط غالي تقي عثمان بن جني عن ابيه فقال لي ليل انك تقول في المذكر قائم واذا اردت التانيث قلت قائمة
فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تات للمذكر بعلامة وتقول رايت رجلا فلا تحتاج الى العلامة فان ادخلت
التعريف ادخلت العلامة فقلت رايت الرجل الرجل فادخلت العلامة في النوع الذي هو التعريف ولم تدخلها
في التنكير فاذا اردت الفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين لتدل بها على استقباله وذلك يدل على
ان اصله موضوع للحال ولو كان الاستقبال فيه اصلا لما احتاج الى علامة انتهى وانظر الى دين الشيخ بهاء الدين
وامانته كيف وجد فارة بخط ولد ابن جني نقلها عن ابيه ولم تسطر في كتاب فعلها عنه ولم يستجز
ذكرها من غير عزو اليه لما كان السادات الذي عاد على تصانيني اليتي المت في بعضها سيني وهي كتاب المجريات
الكبير وكتاب الخصائص الصغير وغير ذلك فسرقتها وسمتها وغيرها ما سرقه من كتب الخضري والسخاوي في مجموع وادعاه
لنفسه ولم يعزها لا كتبي وكتب الخضري والسخاوي شيئا عا نقله منها وليس هذا من ادا الامانة في العلم **الفروع**
قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول وقد شبه الاصول بما ذكره ابن جني في الخصائص وقال من ذلك قولهم ذي الرمة
دويل كاوراك العذاري قطعته والعادة ان تشبه اعجاز الابيات كشان الا نفا فلما اكثر ذلك والطرد على التابع
التشبيه جعل اوراك العذاري اصلا وشبه به الرمل قال وكذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار فان كان

في اللفظ كانه متقدم في الرتبة فاذا ان يعود الضمير من العامل عليه واذ كان العامل متقدما والمفعول متاخرا كما اذا ان يعود الضمير من المفعول اذا كان متقدما على العامل وان كان متاخرا في قولنا ضرب غلامه زيدا وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان النوع هو الذي ينبغي ان تحمل فيه العلامة لا الاصل انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الافراد وكذلك ايضا جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لان التصغير فرع عن التكبير وكذلك ايضا جعلوا الالف واللام وعلامة التعريف ولم يجعلوا التنكير علامة لان التعريف فرع عن التنكير فان كان التنكير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه آخى وابا سعد ذلك في اللسان كثير الفرق علموا بها احكاما كثيرة منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم التاء المكلم وفتحها للمخاطب وكسرها للمخاطبة وتنوين المتمكن دون الفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وتنوين التنكير الذي هو الفرق بين النكرة والمعرفة من الجنسيات ومنها بنا نحو سيبويه على الكسر لم يوجب كعلك قال في البسيط والفرق بين التركيب مع الاعجمي والتركيب مع المبني ومنها كتبوا عن اعلام الاناسي علامة وعلامة قال في البسيط واذا كتبوا عن علامة الهيام ادخلوا عليها اللام فقالوا العلامة والعلامة في قاموس الكتابتين قال واما اختصت باللام لوجهين احدهما انها انتقص عن درجة الاسمية في التعريف فخصت باللام استعادا بنقصان درجتها عن درجة الاصل والثاني اذا علامة الهيام اقل فكانت اثقل للزيادة لعلتها ومنها قال في البسيط فتحت همزة الوصل في اداة التعريف لكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة ومنها قال في البسيط الف الداخلة على العدد لم تدخل لمناسبة فادخلت عليه لانه مذكور بل دخلت للفرق بين العددين ومنها قال في البسيط الواو لكراهة الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب في قاموسه وبين البدل ومنها قال في البسيط بخذف التاء من باب صوود وشكود من تاسى تفعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول محمولة ومركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة ومن باب جرح وقتيل في قاموسه بين فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع ومنها قال في البسيط حذفت الف ذا في التثنية هربا من التقاء الساكنين ولم تقلب كما تقلب الف الملهوب فرقا بين تثنية المتمكن وتثنية المبني وشددت النون فيه ذان عند بعضهم في قاموسه وبين النون في الاسماء الموتة وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى كجريح وجرحى وسير وسيرى ولا يجمع بين تصحيح في قاموسه وبين فعيل بمعنى فاعل وخص التاء بجمع المصحيح لانه اشترك من المفعول في وجه التصحيح أدل على الشركة لكونه صيغة المؤنث فيه غير متغيرة قال ولما لم يعرفوا في الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث لم يعرفوا بهما في الجمع ولما فرقوا في الذي بمعنى فاعل بين المذكر والمؤنث فرقوا بهما في الجمع ومنها تغيير صيغة المفعول المبني للمفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل قال ابن السراج في الاصول وقد جعل بعضهم في جميع تصاريف الافعال ماضيها ومستقبلها وفاعلها ومفعولها وما فيه زائد منها في وقت في الابنية ومنها قال ابن جني اذا دعا الفرق بين البدل والتاكيد فاذا قالوا رايتك انت كان بدلا وان قالوا رايتك انت كان تاكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع في تاكيد المنصوب والمجرور واستعمل المجموع فيه كما اشتركوا في ذا وحرفي ذلك على اشتراكها كلها في لفظ واحد ومنها قال ابو الحسن علي بن محمد بن بابشاذ في كتاب المقدمة في معرفة التحقيق والتجويد لها في هذه ليست من فصل ها الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هي ها تانيث بها تذكير ومحلها في الصفة محلها من حيث كانت زيادة وعلامة لمونث كما ان تلك زائدة وعلامة لمذكر ايضا وانما كسر ما قبلها وها التانيث لا يكون ما قبلها الا مفتوحا لانها بدل من ياء وانما ابدلت منها الها

للفرق بينه وبين ذي التي بمعنى صاحب وبين ذي التي فيها معنى الاشارة ومنها قال الجرجاني قد ينبغي على حركة الفرق بين معنى اداة واحدة قال الشلوبين كالفتحة في انا اسم المتكلم لان الالف انما جيء للوقف وكان حق النون ان تكون ساكنة لان اصل انا ان تكون الا انا فرقا بين اذا اذا كانت اداة للدلالة على المتكلم وبين التي تقتضي الفعل في تاويل الاسم ففتحت النون من اداة المتكلم ومنها قال ابن عصفور في شرح الجمل وابن النحاس في التعليقة اصل لام الحرف ان تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بالفتح طلبا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك لويس غلام ولعمرو غلامه ولذا بقيت مع المضمر على فتحها لانه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من مواضع الرفع والضمير مع لام الجر من مواضع الجر وانما مواضع الجر ومواضع الرفع مختلفة فلا لبس حينئذ وكان ينبغي على هذا ان تكسر لام المستغاث في نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها تفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله وكانت لحق بالفتح من لام المستغاث من اجله لان المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ففتحت مع ما وقع موقعه وقال ابن فلاح في معينه افعل فعلا كالافضل والفضيل يجمع هو وموئنثه جمع التصحيح في قاموسه وبين افعل فعلاء وقال الاندلسي انما بتدلا لتاني فاميتين في الوقف فيها في قاموسه بين تانيث الاسم وتانيث الفعل خاتمة قال ابن السراج في الاصول النون نون صحيحة ساكنة وانما حركها النحويون بهذا للفرق بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع الفعل لا يثنى قال ابو جعفر الزبير في تعليقه على سيبويه وسبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير الا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون ضرب مرات فهو ان دليل على القليل والكثير والمثنى انما يكون مدلوله مقدرا بمحدود بجل الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد واذا قلت رجلان دللت بهذه الصيغة على اثنين فقط فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يمكن لتثنيته فايدة وايضا فان العرب لم تثنه فان قيل ان الفعل يثنى في قولك يعملان فالجواب ان ذلك الحال لانه لو كان يثنى لجاز ان تقول في يد قاما اذا وقع منه القيام مرتين والجواب لم تعمل ذلك فبطل ان يكون يثنى في ذلك الفعل اثقل من الاسم وعلله صاحب البسيط بوجهين احدهما ان الكثرة مقتضاة بصيغة تنزلة المركب الاسم يتنزل المفرد والثاني ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة كما في الوقف والكثرة قال واذا تقرر تعلل فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين احدهما ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لانه يقف وجود الفرع على وجود الاصل والثاني ان الفعل يفتقر الى الاسم في افادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف قال ابن يعيش الافعال اثقل من الاسماء لوجهين احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغني الاسم عن الفعل وادا ثبت انها اكثر في الكلام كانت اكثر استعمالا واذا اكثر استعمالها وكذلك العرف اذا تعاطى لزوم الجزم كان ثقيلا عليه لقلة استعمالها له قال وانما كان الفعل يقتضي فاعله ومفعوله لانه كالمركب منهما اذ لا تستغني عنهما والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك فهو مفرد والمفرد اخف من المركب قال ابن النحاس في التعليقة الاسم اخف من الفعل لوجوه منها انا لا نسمي اكثر استعمالا من الافعال لما انتفى اذا اكثر استعماله على استهم خف فانما قلنا انه اكثر استعمالا لامور منها الاوزان وعدد الحروف فان في الاصول فلان اصولا ثلاثية ورباعية وخماسية وليس في الافعال خماسية واما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ما ذكر والفعل

على الستة فقد زاد عليه في الاصول بالزيادة واما الابنية فان بنية الاصول التي الاسماء المجموع عليها تسعة عشر
واصول الافعال اربعة واما الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على ثلاثة تمانية والافعال لا يبلغ الزيد بين ومنها ان الاسم
يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم ومنها ان الفعل يستقل الفاعل فيستغني ولا كذلك الاسم فانه قلما
المبتدأ يحتاج الخبر فليكن كما يحتاج الفعل الى فاعله قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدأ بخبره لان الفاعل تنزل
منزلة بعض من الفاعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ ومنها ان الفعل يلحقه زوايد نحو قد وفي المضارعة وما التاء ت ونون
التوكيد والضمائر يفعل بذلك ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه فهي اذن فروع
على الاسماء والفروع أثقل من الاصل انتهى فايدة قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها وقوعه وهو الاصل الكثير
شارفته نحو فاما طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي شارفن انقضاء العدة ولنحشى الذين لو تركوا من خلفهم
اي لو شارفوا ان يتركوا الثالث الا ان قد تكون كثيرا يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ اذا
قمتم الى الصلوة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن الرابع مقاربته كقوله الى ملك كاد الجبال لفقده تزول
وذلك الزيادات من التعجب اي يزول الزيادات الخامس الوزة على نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على
الاعادة فاصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس
حرف لقاف القلب قال ابن هشام في المغني القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب
القلب اكثر وقوعه في التعجب كقول حسان كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء نصب
فجعل المعرفة الخبر والاصل رفعه ونصب العسل على ان المعرفة والنكرة اذا قرن بهما
ابجاوه كان لون ارضه سماوه اي كان سماه لعنبرته لون ارضه فحكى التشبيه بالغة وحذف المضاف وقول
عرفة بن الورد نديت بنفسه نفيس ومالي وقول القطامي كما طيئت بالعذن الساعا العذن القصب
والساع الطين ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض وعلى الماء قال
الجوهري وجماعة منهم الكسائي والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة
لابن الكيت اذا عرضت الحوض على الناقة مقلوب ويقال اذا ظلعت الجون انتصب العود في الحرباء اي انتصب
الحرباء العود وقال ثعلب في قوله تعالى ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى
اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا ثم دنى فتدلى فذهب لكتابي هذا
فالقاه اليهم ثم تولى عنهم فانظر ما ذا يرجعون وقال الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله قابلي
قوس فقلب التنبيه والافراد وهو حسن لانا قاب ما بين مقبض القوس وسيته اي طرفه وله طرفان فله
قابان ونظيره قوله اذا احسن بنا العم بعد اساءة فلست لتشري فعله محمولا اي لتشر فعليه وقيل في فعميت
عليكم انا لمعنى فعميتم عنها وفي حقيق على ان لا اقول الا لمعنى حقيق على بيا المتكلم كما قرأ نافع وفي لتبوأ لعصبة
انا لمعنى لتنوء العصبة بها قد يزاد على التام فيعود ناقصا قال ابن جني وذلك قولك قام زيد كلام تام
فان زدت عليه فقلت اذا قام زيد صار شرطا فاحتاج الى جواب وكذلك قولك ان زيدا خرج فان زدت عليه
اعلمت لم تكتف بالاسمين تقولهما علمت زيدا بكرا اخاك وتقول زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة
احتاج الى عامل يعمل في ان وصلتها فتقول يلغني ان زيدا منطلق قال وجماع هذا ان كل كلام مستقل زدت
عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مستغن بسواه فالكلام باق بحاله نحو زيد قائم وما زيد قائما فان زدت شيئا
متضمنا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا وقال الاندلسي في شرح المفصل الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما تكون
بنقصان فان اذا دخلت على الجملة صيرتها جزء جملة اخرى وجعلتها في حكم المفرد فيحتاج في تمامها الى امر آخر كما ان

ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث اللهم رب السموات السبع وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن
والاصل اضللن بضمير المذكر ولان الشياطين من مذكر يعقل وانما انث اتباعا لاظللن واقللن وكذا قوله فمضت
المواقيت هن لهن واصله لهم اي لاهل ذي الحليفة وانما ذكرهم وانما قيل لهن اتباعا لقوله لهن ومنه اتباع الوليد
الوليد في ادخال اللام عليه وهو علم في قول الشاعر رأيت الوليد بن اليزيد مباركا قال ابن جرير حسن دخول اللام في اليزيد
الاتباع للوليد وقال ابن يعيش في شرح المفصل لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم وما جرى
مجرى الاعلام من الكنى والالقاب فلما كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى اب وام وكثر استعماله استجازوا وهذه من
التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فحذفوا الف الوصل من ابن لانه يتوى فصله مما قبله اذا كانت الصفة والموصوف عندهم
مضارعة للصلة والموصول من وجوه وجذ قالوا ان الموصوف بضاكانهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا
حركة الاسم الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وايم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة التنوين
في ابن تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهذا ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة
اتباع لضمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالقصد
ولذلك لا يجوز على الاول وكذلك النصب تقول رأيت زيد بن عمرو وتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجر مررت بزيد
ابن عمرو وتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين لكونه
وسكون الباء بعده وهو فاسد انما هو لكثرة استعمالهم ابن تنبيه قال ابن جني في المحتسب في قراءة الحمد لله بجر
هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله ونهم لما كثر في استعمالهم اشبه غيرا كما جاء عنهم لذلك لم يك ولا ادر ولا ابل واليش
تقول وجاءني وساليوم بجذف هن بتيهما فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا احد الصوتين الاخر وشبهوها بالجزء الواحد
فصارت الحمد لله كعنق وطنب والحمد لله كابل واطل الا ان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما من موضعين
احدهما انه اذا كان اتباعا فقياس الاتباع ان يكون الثاني منهما للاول وذلك انه جار مجرى السبب والسبب وينبغي ان
يكون السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول مُدَّ وشُدَّ وشُمَّ وقِرَّ فتتبع الثاني
الاول فهذا اقيس من اتباعك الاول للثاني فتخرج الاخر والاخر ضمة الدال في الحمد لله اعراب وكسرة اللام
في لله بناء وحركة الاعراب اقوى من حركة البناء والاولى ان يغلب الاقوى على الاضعف لا عكسه ومثل هذا في اتباع
الاعراب البناء قوله وقال اضرب الساقين امك هابل بكسر الهاء لكسرة الهمزة انتهى وفي الكشاف قرأ ابو جعفر
للملائكة اسجدوا بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية حركة الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم
الحمد لله فايدة قال ابن ابان في شرح الفصول اعلم ان العرب قد اكثرت من الاتباع حتى قرصا ذلك كانه اصل
يقاس عليه واذا كانت قد ازالت حركة اللام مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه الفراء من الحمد لله بكسر الدال
اتباعا لكسرة اللام وقلبوا ايضا الياء الى الواو مع ان القياس عكس ذلك فقالوا انا اخوك بريدون انا اخيك حكاه
سيبويه كان الاتباع في نحو مُدَّ وشُدَّ اجوز واحسن اذ ليس فيهما ثقل خفيف الى ثقيل واما الساكن الحاجز فلا يعتد به
لضعفه انتهى فايدة عدّ من الاتباع حركة الحكاية قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف الناس في الحركات اللاحقة
لاي في الحكاية فقيل هي حركات اعراب نشأت عن عوامله وقيل ليت للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم على الحكاية
وقال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الخضراوي في كتابه المسمى بالاعراب عن اسرار الحركات في لسان
الاعراب حركة المحكي في حال حكاية الرفع منهم من يقول انها للاعراب لانه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه
مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة ومنهم من يقول انها لا للبناء ولا للاعراب جملا
لحالة الرفع على حالة النصب والجر قال وهذا اشبه بمذاهب النحاة وأقيس بمذاهب البصريين الا تراهم

ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الواقع في خبران واخواتها وفي اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى

الاتساع عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الاعراب والاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف اليه مقام المضاف او الظرف مقام الاسم فالاول نحو واسئل القرية والمعنى اهل القرية ولكن البر من امن والثاني نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين ولدله ستون عاما والمعنى ولد له فيها ستون بل ذكر الليل والنهار بها ره صايم وليله قايم يا سارق الليلة اهل الدار المعنى مكر في الليل صايم في النهار سارق في الليلة قال وهذا الاتساع في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين يومين ان شئت جعلت نصبهما على الظرف وان شئت مفعولا على السعة وعلى ذلك قولك سير به فرسخين يومان فتقسم يومين مقام الفاعل وقال في موضع اخر اذا بنيت المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع اذا كان حقهما ان لا يقارنهما حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب لذلك انها بابان ووضعا في غير موضعهما وان ذلك اتساع منهم فيهما لان المفعولات كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدا وخبرا هذا كله كلام ابن السراج وانا اشبع القول في هذا الباب لعلة من عقد له بابا من النحاة فاقول قال ابو حيان في شرح التسهيل الاتساع يكون في المصدر المتصرف فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز ولو لم يصح ذلك لما جاز ان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حتى تقول ضرب شديد لان بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمته زيدا وانا ضارب الضرب زيدا قال في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الاصلي ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضرب الضرب على معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا بنصب التشبيه بالمفعول به واذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتسع فيه والمطلق وفي البسيط ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتسع في الظروف فتكون اذا اجريت اخبارا بمنزلة الاسماء الجامدة ولا تجري صفة بهذا الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان تكون صفة قال واذا توسع فيها وكانت عامة على اصلها لم تثن ولم تجمع رعيا للمصدر او خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فربما جازت التثنية والجمع انتهى واما الاتساع في الظرف ففيه مسايل الاولى انه يجوز في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز التوسع في ما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء في المتصرف المشتق نحو المشتي والمصيف وغيره كاليوم والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم منه لقيته بدي كم ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف اليه التنوين نحو سير عليه حينئذ الثانية اذا توسع في الظرف جعل مفعولا به مجازا ويسوغ حينئذ اضماره غير مقرون في نحو اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفية سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار يوجب الرجوع الى الاصل وقال الخضراوي الضمير من الزمان والمكان لم يقع في شيء من كلام العرب خبرا للمبتدا منصوبه كما يقع الظرف ولم يسمع نحو يوم الخميس كان سفري اياه الا ان يقترن بمن فدل هذا على ان الضمير لا تنصب ظرفا لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه قال ولو اراد احد انبه على هذا التنبيه الثالثة يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريق المفعولية نحو تصر اربعة اشهر والوصف كذلك نحو يا سارق الليلة اهل الدار ويا مسروق الليلة اهل الدار ذكر سيبويه قال الفارسي واذا اضيف الى الظرفية لم يكن الا اسما وخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان ظرف الزمان شبه تمكن من ظروف المكان الخامسة لا يتوسع في الظرف اذا كان عاملة حرفا او اسما جامدا باجماع لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان على الخلاف في كان اتعمل في الظرف ام لا فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر ان لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت المبتدا ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدي الى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه ونظير ذلك قولهم دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان التدخل مجاز ووصول دخل الى الظرف بغير واسطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الافعال ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين او ثلاثة خلاف ذهب الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع لانه لم يسمع معها كما سمع مع الاولين قالوا يوم الجمعة صمته وقال ويوما شهدناه سليما وعامرا ولانه ليس لها اصل يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة نحو الاصل وما جعل اعلم واري فرع عن علم وجد واري والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين والمنع مع المتعدي الى ثلاثة لانه ليس لنا ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة واجاب الجمهور بان الاتساع ليس مستمرا التشبيه بدليل جريانه مع اللازم السابعة اذا توسع في واحد هل يتوسع فيه نفسه مرة اخرى مثال ذلك ان يتوسع فتضيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا وهل يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف ثم يتوسع في المصدر ان قلنا يتوسع في اللفظ لم يبعد واني المعنى يبعد والا نه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار وسببه ان التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد في محلين من غير

ان يكون ظرفا لان في مقتضاه في الظرف وتقديرها يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر نحو غلام لزيد وقال الخضراوي هذا غير ظاهر لان المضاف يقدر باللام وبمن ومع ذلك لم يمنع من الاضافة قال وقولهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير معنى وليس المراد انها مضمرة ولا مضمنه ولكنا لم نقيض البناء وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضعيف عندي لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر ملفوظا به وجد في باب لا والندا فاذا جاز ظاهرا فمقدرا اولى قال نعم العلة الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية الا ترى ان وسطا اذا دخل عليها الخافض صادت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ووسط المفتوحة السين لا يكون الا اسما والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره الاخفش في كتابه الكبير من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل شبهه به من حيث كان اكثر الظروف قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايضا لا تثنى ولا تجمع ولا توصف قال فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها ما يدخلون في الاسماء الرابعة قد يسند الى المتوسع فيه فاعلا نحو في يوم عاصف يوما عبوسا قمطريرا ونابيا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ويرفع خبره نحو الضرب اليوم قال بعضهم وتؤكد وليستثنى منه ويبدل وان لم يحز ذلك في الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول ووقف في اجازته صاحب البسيط الخامسة ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف وقال في البسيط ليس التوسع مطردا في كل ظروف الامكنة كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماعي نحو نحاك وقصد قصدك واقبل قبلك ولا يجوز خلف واخواتها لا تقول ضربت خلفك فتجعله مضروبا فكنا لا يتوسع فيها بجعلها فاعلا كما في الزمان وانما كان ذلك لان ظروف الزمان شدة تمكن من ظروف المكان السادسة لا يتوسع في الظرف اذا كان عاملة حرفا او اسما جامدا باجماع لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان على الخلاف في كان اتعمل في الظرف ام لا فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر ان لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت المبتدا ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدي الى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه ونظير ذلك قولهم دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان التدخل مجاز ووصول دخل الى الظرف بغير واسطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الافعال ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين او ثلاثة خلاف ذهب الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع لانه لم يسمع معها كما سمع مع الاولين قالوا يوم الجمعة صمته وقال ويوما شهدناه سليما وعامرا ولانه ليس لها اصل يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة نحو الاصل وما جعل اعلم واري فرع عن علم وجد واري والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين والمنع مع المتعدي الى ثلاثة لانه ليس لنا ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة واجاب الجمهور بان الاتساع ليس مستمرا التشبيه بدليل جريانه مع اللازم السابعة اذا توسع في واحد هل يتوسع فيه نفسه مرة اخرى مثال ذلك ان يتوسع فتضيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا وهل يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف ثم يتوسع في المصدر ان قلنا يتوسع في اللفظ لم يبعد واني المعنى يبعد والا نه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار وسببه ان التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد في محلين من غير

عطف ولا يجري مجراه اجتماع الامثال مكروه ولذلك يقرّ منه الى القلب او الحذف او الفصل فمن الاول
قالوا في دهدهت الحجر دهديت قلبوا الها الاخيرة ياء كراهة اجتماع الامثال وكذلك قولهم
في حاحا زيد حيحي زيد قلبوا الالف يا لذلك وقال الخليل اصل هما الشرطية ما ما قلبوا الالف الاولى
ها لاستقباح التكرير وقالوا في النسب الى شجى وعمى شجوي وعموي بقلب الياء واوا كراهة لذلك وكذلك قالوا
في نحو حيّ حيوي وفي نحو تحية تحوي لذلك وهنيهة اصلها هنية فابدلت الفا من الياء كراهة لاجتماع
الامثال والجوان من مضاعف الياء واصله حيان قلبت الياء الثانية واوا وان كانت الواو اثقل منها كراهة
اجتماع الامثال وكذا ديناري ودِيباجي وقيراطي وديماسي ودِيواني اصلها دِنّاري ودِباجي وقِراطي ودِماسي ودِوان قلت احدى
التضعيف يا لذلك ولبيّ اصله لبب قلبت الباء الثانية التي هي اللام ياء هربا من التضعيف فصار لبيّ ثم ابدلت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار لبا ونحو حمرا وصفرا تقلب منه الهمزة في التثنية واوا قال الشلوبين وسببه
اجتماع الامثال فان هناك الفين وبينهما همزة قريبة من الالف قال وكان قلبها واوا اولى من قلبها يا لان الياء قريبة من
الالف والواو ليست في القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال مكروه عندهم فكان قلب الهمزة واوا اذهب في ان لا يجمع بين
الامثال من قلبها ياء ومن الثاني حذف احدى تاءي ظللت ومسست واحسست فقالوا ظلت ومست واحست
وحذف احدى الياءين من سيد وميت وهين وليّ وقيل وهو مقيس على الاصح وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس وقال
الرضي يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب اليه عند لحاق ياء النسب
كراهة اجتماع الامثال كالكرسي وشافعي وبختي ومرمي الا في نحو كسا اذا صغرتم نسبت اليه فانه يقال فيه كسيّي بياءين
مشدّدتين وستأتي علته وحذف الياء الاخيرة في تصغير نحو عطا وكسا وردّا واداوم وغاويه ومعاويه واحوى
لانه يقع في ذلك بعد ياء التصغير يا أن فيثقل اجتماع اليات وبيانه ان ياء التصغير تقع ثالثة فتنقلب الف المد ياء وتعود الهمزة
الى اصلها من الياء او الواو وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء بدل الف المد وياء بدل لام
الكلمة ولفظ عطيّ محذوف الاخيرة لانها طرف والطرف محل التغيير ولان زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم ياء التصغير
في المنقلبة عن الف المد ويقال عطيّ وفي اداوة تقع ياء التصغير بعد الدال فتنقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها
لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف الياء الاخيرة ويقال أديّة ويقال
في غاوية ومعاوية ومعيه وفي احوى احيّ ذكره في البسيط ومن ذلك قولهم لتضربن يا قوم ولتضربن
يا هند فان اصله لتضربونن ولتضربينن حذفت نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية
في نحو الحاجوني كراهية اجتماعهما مع نون الوقاية قال ابن عصفور في شرح الجمل والتزم الحذف هنا ولم يلتزم
في الحاجوني لان اجتماعهما مع النون الشديدة اثقل من اجتماعهما مع نون الوقاية لان النون الشديدة حرفان
ونون الوقاية حرف وحكم للنون الخفيفة بحكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها لانها
في معناها ومخففة منها انتهى ومن ذلك قال ابو البقاء في التبيين تصغير اذا ذيا واصله ثلاث ياءات عين
الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة فحذفوا احديهما لئلا يجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفة الاولى لان الثانية
للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل لام المحذوف والتصغير
يرد الاشياء الى اصولها ومن ذلك قولهم في جمع اخ وابن ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال اخون وابون
قال الشلوبين لانه كان يودي الى اجتماع ضمات وكسرات فلما أدّى الى ذلك لم يُرد واجري الجمع على حكم المفرد ولما
كان هذا المانع مفقودا في التثنية رُدّ فقيل اخوان وابوان ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته الاصل في
يا بُنَيّ يا بُنَيّ بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة فادغمت ياء التصغير

فيا بعدها لان ما قبل الثاني فيه مسكن فلا بد من ادغامه وبقيت الثالثة غير مدغم فيها لان الشدّة لا يدغم لانه واجب
الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة ومنهم من يأتي في التخفيف فحذف الياء الثانية المتحركة المدغم فيها وقال
يا بُنَيّ بالسكون كما حذفوها في السيد وميت لما قالوا سيد وميت ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم تدخل
اللام في خبران اذا كان منفيا لان غالب حروف النفي ولها لام كلا ولم ولما ولن فيستثقل اجتماع اللامين وطرد الحكم
في باقي حروف النفي ومن الثالث وجوب اظهار ان بعد لام كي اذا دخلت على لا نحو ليلا يعلم حذرا من توالي مثلين
لو قيل للايعلم ووجوب بقاء الياء والواو في النسب الى نحو شديده وصروح فيقال شديدي وضروري اذا لو حذفت
كما هو قاعدة فعيلة وفعوله وقيل شدادي وضراري لاجتمع مثلان ومن كراهة اجتماع الامثال حكاية
المنسوب بمزدوين اي خلافا للاخفش لما يودي اليه من اجتماع اربع ياءات فيقال لمن قال رأيت المكي المنتِ
واجاز الاخفش الاتيّ ومن ذلك قال الشلوبين في شرح الجزولية انما قدرت الضمة في جا القاضي وزيد
يرمي ويغزو والكسرة في مررت بالقاضي لسلبها في نفسها وانصاف الى ثقلهما اجتماع الامثال وهم
يستثقلون اجتماع الامثال قال والامثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو والحركة التي
قبلهما والياء والواو مضارعان للحركات لانهما من جنسها الا ترى انهما تنشآن عن اشباع الحركات فلما اجتمعت
الامثال خففوا بان اسقطوا الحركة المستثقلة قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ما قبل الواو والياء في
نحو غزو وظبي لم يستثقلوا الضمة لانه قد قلت الامثال هناك لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا يتحركا فاحتملوا
من الثقل لقلته ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه يودي الى
اجتماع المثلين وهو ثقيل فرضوه لذلك ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف فيقولون هل تضربنان لان الالف اذا كان
بعدها ساكن غير مشدد حذف فيلزم ان يقال هل تضربن فتعود الى مثل ما فرت منه فلذلك عدلوا عن الحالة
الخفيفة والحقوا الشديدة وفصلوا بينهما وبين نون الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل
تضربنان قال ابن فلاح في المعنى فان قيل فقد وجد اجتماع الامثال في نحو زيدي من غير اسقاط قلنا ياء النسب
بمنزلة كلمة مستقلة وقال ابن دهان في الغرة اذا كنا قد استثقلنا الامثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا
الحركة وادغمنا ومنه ما حذفنا احد الحرفين ومنه ما قلبنا احد الحروف فمثال الاول مدّ واصله مدد ومثال
الثاني ظلت واصله ظللت ومثال الثالث تقضّي البازي واصله تقضض فالاولى ان يستثقلها في الحروف المعتلة
فان اعترض بزيدي واجتماع الامثال يا آت وكسرات فالجواب ان ياء النسب في تقدير الطرح كناء الناقة وون
كراهة اجتماع المثلين فتح من الرجل والله لتوالي الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل وفي شرح المفصل للسخاوي
لا يجوز ان زيدا منطلق يجيء عند سيبويه وذكر ان العرب اجتنبت ذلك كراهة لاجتماع اللفظين
المشتبهين واجاز ذلك الكوفيون فان فصلت بشيء جاز ذلك باتفاق نحو اعلم عندنا ان زيدا في الدار ومن ذلك
قال السيرافي ان قيل لم وجب ضم الاول في المصغر قيل لما لم يكن بُدّ من غير المصغر ليميز المكبر بعلامة تلزم
الدلالة على التصغير كان الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم يبق الا الكسر او الضم فاختاروا
الضم لان الياء علامة التصغير وان وقع بعدها حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه بالكسر فلو كسروا الاول
لاجتمعت كسرتان مع الياء فعدلوا الى الضمة فرارا من اجتماع الامثال اجراء اللازم مجرى غير اللازم واجراء
غير اللازم مجرى اللازم عقد لذلك ابن جني بابا في الخصائص وقال من الاول قوله الحمد لله العلي الاجلل
وقوله يشكو الوجا من اظلل واظلل وقوله وان رأيت الحج الرواددا قواصرا بالعمر او موادا ونحو ذلك مما ظهر
تضعيفه فهذا عندنا على اجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو جعل لك وضرب تكرّ كما شبّه غير اللازم

اجرا اللازم مجرى غيره وبالعكس

من ذلك بالالزام فادغم نحو ضرب بكر وجعلك فهذا مشبه في اللفظ بشدة ومدة واستعدة ونحوه مما لزم فلم يفارق ومن ذلك ماحكوه من قول بعضهم عوى الكلب عوية وهذا عندي وان كان لازما فانه اجرى مجرى بناء مرباب طويت نعلة وهو قولك طوية كقولك امراة خوية ولوية من الجوى واللوى فان خففت حركة العين فاسكنتها قلت طوية وجوية ولوية فصححت العين ولم تعلها بالقلب الادغام لان الحركة فيها منوية وعلى ذلك قالوا في فعلان من قويت قويان فان اسكنوا صححوا العين ايضا ولم يردوا السلام ايضا وان زالت الكسرة من قبلها لانها مرادة في العين فكذلك قالوا عوى الكلب عوية تشبيها بباب امراة خوية ولوية وقويان فان قلت فهذا قالوا ايضا على قياس هذا طويت الثوب طوية وشويت اللحم شوية فالجواب انه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس مادكرنا وانه ليست لعوى فيه مزية على طوى وشوى كما لم يكن لجاشم وقائم مزية تجب لها العدل بهما الى جشم وقئم على مالك وحاتم اذ لم يقولوا مُلك ولا حُتم وعلى ان ترك الاستكثار مما فيه اعلال واستثقال هو القياس ومن ذلك قراءة ابن مسعود فقلا له قولا لينا وذلك انه اجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى قل اللهم وقم الليل وقول الشاعر زيادتنا نعمان لا تسفهها ثنى الله فينا والكتاب الذي تتلو ويروى لا تسفهنها اتى الله ونحوه ما انشده ابو زيد من قول الشاعر واطلس يهدي الى الزاد انفه اطاف بنا والليل داجي العساكر فنقل لغير صاحبي ورايته على حوض قاق عواسر اي عوى الذئب فسر انث فلم تحمل حركة الراء فيرد العين التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى فقلا وان كانت لازمة بالحركة في التقاء الساكنين في قل اللهم وقم الليل وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقائهما في سر ومثله قول الصبي في فتيه كلما انجعت بالبداء لم يهلعوا ولم يخموا يريد ولم يخموا فلم تحمل ضمة الميم واجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يرد والعين المحذوفة من لم يخم وان شئت قلت في هذين انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الاخر بها منه في قوله كفاك كف ما تليق درهما جودا واخرى تعط بالسيف الدما وقول الاخر بالذي ترد الى ترييان ومن الثاني وهو اجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الاحمر اذا خففت همزته لحمر حكاها ابو عثمن ومن قال الحمر قال حركة اللازم غير لازمة انما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق لها جائز فيها ونحو ذلك قول الاخر وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي انت بائح فاسكن الحاء التي كانت محركة لالتقاء الساكنين في بح الان لما حركت لتحقيق اللام وعليه قراءة من قرا قالوا الان جئت بالحق فاثبت واوا قالوا لما حركت لام الان والقراءة القوية قالوا الآن باوار الواو وعلى حذفها لان الحركة عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الاخر خذ بذنبي بذ تذبى منكم لان ان بني قرارة بز ذبيان قد طرفت نائمهم بانسان مشيا سجان ربي الرحمن اسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة عند التحقيق وقولك منكم الآن فاعتد بحركة التخفيف وان لم تكن لازمة وينبغي ان تكون قراءة ابي عمرو وانه اهلك عاد الاولى على هذه اللغة وهي قولك مبتدايا الاولى لان الحركة على هذا في اللام اثبت منها على قولك قال الحمر وان كان حملها على هذا ايضا جائزا لان الادغام وان كان بابه ان يكون في المتحرك فقد ادغم ايضا في الساكن فحرك في نحو مدّ وفرّ يا رجل وغضّ ونحو ذلك ومثله ما انشد ابو زيد الا ياهند هند بني عُمَير ادتْ لان وصلك ام جديد ادغم سوف رث في لام لان ومما حمل على سعته قول الله لكنا هو الله ربي واصله لكن انا فخفف الهمزة بحذفها والقا حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقاء المثلين متحركين فاسكن الاول وادغم في الثاني فصار لكنا كما ترى وقياس قراءة من قرا قالا الآن فحذف الواو ولم يحمل حركة اللام ان يظهر التنوين لان حركة الثانية غير لازمة فيقول

لكننا بالاظهار كما نقول في تخفيف حَوْأَبَة وجَيْأَل حَوْبَة وجيل فيصح حرفا اللين هنا ولا يقلبان الفا كانت حركتهما غير لازمة ومن ذلك قولهم في تخفيف رُوْيا ونُوْيٌ رويا ونوي فتصح الواو وان سكنت قبل الياء من قبل ان التقدير فيها الهمز كما صحت في ضُوْء ونُوْء تخفيف ضوء ونوء لتقدير الهمز واراد ذلك اياه وكذلك ايضا صحح نحو شيء وفي فعل كذلك وسالت ابا علي فقلت من اجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال لك كيف قياس قوله اذا اخفف نحو حَوَابة و جَيَأَل يقلب فيقول حابة وجال ام يقسم على الصحيح فيقول حَوْبة وجيل قال القلب هنا لا سبيل اليه واما الى انه اغلظ من الادغام فلا يقدم عليه فان قيل فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قولهم رُيَّا ورِيَّة في تخفيف رُوْيا ورُوْيَة قيل الفرق انك لما صرت الى لفظ رُوْيا ورُوْية ثم قلبت الواو الى الياء فصارا الى رُيَّا ورِيَّة انما قلبت حرفا الى حركة هو الاقرى الى قوة شبه الواو والياء وبعدها عن الالف فكانك لما قلبت مقيما على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كانها هي الياء نفسها وليست كذلك الالف لبعدها عنهما بالاحكام الكثيرة التي فداحطنا بها علما قال وما يجري من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى كفاية انتهى وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام الخضراوي اجرت العرب حركات الاعراب للزومها على البدل مجرى حركة اللازمة لكون حرفها لا يعرى من حركة فكذلك قالوا عضا ورحى كما قالوا قال وباع وكذلك قالوا يخشى ويرضى كما قالوا في الماضي رمى وغزا انتهى

اجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل عقد ابن جني في الخصايص بابا لذلك قال فمن الاول قولهم اقتتل القوم واشتموا فهذا بيانه سان شئت تلك وجعلك الا انه احسن من قوله الحمد لله العلي ربنا بوصل الباء لان ذلك انما يظهر مثله لضرورة واظهار نحو اقتتل واشتم مستحسن وعن غير ضرورة وكذلك باب قوله هم يضربونني وهما يضرباني اجرى وان كان متصلا مجرى يضربان نعم ويشتمونني فاعلم ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب هنا لا يلزم ان يكون بعدها نون الا ترى انك تقول يضربان زيدا او يكرمونك ولا تلزم هي ايضا نحو لم تضربانني ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين كلمة واحدة فقال يضربانني وقال الحاجوتا فانه يدغم ايضا نحو اقتل فيقول اقتل ومنهم من يقول اقتل ومنهم من يقول اقتل ومنهم من يقول اقتل فيثبت همزة الوصل مع حركة الهاء لما كانت الحركة عارضة للسكون اولا لالتقاء الساكنين **ومن الثاني** وهو هاء الله اجرى مجرى دابة وشابة وكذلك قراه من قرا ولا اتاجوا وحتى اذا ادارکوا فيها ومنه عندي قول الراجز في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر كذا انشده ابو زيد يقدر بجمع الواو وقال اراد النون الخفيفة فحذفها وحذف نون التوكيد وغيرها من علامة جار عندنا مجرى ادغام المخفف انه نقض الغرض اذ كان التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من مظان الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندي انه اراد ايوم لم يقدر ام يوم قدر ام يوم مقدر ثم خفف همزة ام فحذفها والقى حركتها على راء يقدر فصار تقديره ايوم لم يقدرام فحرك الالف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة فصار يقدرام ثم اشبع فتحة الراء فصار تقديره ايوم لم يقدرام فحرك الالف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة فصار يقدرأم واختار الفتحة اتباعا لفتحة الراء ونحو من هذا التخفيف قولهم في المراة والكماة اذا خففت الهمزة المراة والكاة وكنت ذاكرت الشيخ ابا علي بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز في المنفصل قلت له فاين ابدا نكرر ذكر اجزائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يزد شيئا **ومن اجراء المنفصل مجرى المتصل** قوله وقد بدا هنك من المئزر فشبه هنك بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك ومنه فاليوم اشرب غير مستحقب كانه شبه ريح بضد وكذلك ما انشده ابو زيد قالت سليمى اشتر لنا دقيقا هو مشبه بقولهم في علم علم لان ترك بوزن علم وكذلك ما انشده ايضا من قوله واحل رفلا تكثر كريا اعرجا لان ترك بوزن علم قلت وقد خرج على ذلك قراءة المرتالى الملا من بني اسرائيل بسكون الراء ثم قال ابن جني وهذا الباب نحو من الذي قبله وفيه ما يحسن ويقاس فيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه **اجراء الاصلي مجرى الزايد واجراء الزايد**

مجرى الاصلى قال ابو حيان من الاول ولهم فى النسب الى تحيّة تحوّى بحذف الياء الاولى وقلب الثانية واوا اما القلب فلاجتماع اليائات واما الحذف فان تحيّة اجريها العرب مجرى رمية ووزن رمية فعيلة كصحيفة فكما اذا نسب الى صحيفة تقول صحفى كذلك اذا نسب الى رمية تقول رموى لانك تحذف ياء المدّة وهى المدغمة فى لام الكلمة كما حذفتها فى صحيفة واما تحيّة فالياء الاولى فيها ليست للمدّ انما هى عين الكلمة والثانية لام الكلمة واصله تحيية ثم ادغم واجرى الاصلى مجرى الزايد لشبههما لفظا لا اصلا فقالوا تحوّى قال ومثل تحيه تئيه وهى التمكث قال ولا احفظها ثالثا انتهى ومنه ايضا ما اجازه ابو على من قولهم فى تثنية ما همزته اصليه حوفرّاء ووضّاء قرّا وان بالقلب واوا تشبيها لها بالزايدة وغيره يقرّها هم غير قلب لانها اصليه فيقول قرّاان ومن الزايد قولهم فى تثنية ماهمزته منقلبة عن حرف الحاق نحو غلباء وحرباء غلبا ان الا قرار تشبيها لها بالمنقلبه عن الاصلى وقول بعض الكوفيين فى تثنية نحو حمرا حمرا ان باقرار الهمزة من غير تغيير لانه لما قلبت الف ثبات همزة التحقيف بالاصليه فلم يغيركما لاصليّة الاختصار هو جعل مقصود العرب وعليه مبنى اكثر كلامهم ومن ثمّ وصعوا باب الضمير لانها الحصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فانه يقوم مقام اسماء كثيرة فانه فى قوله تعالى عدّ الله لهم مغفرة قام مقام عشرين ظاهرا وكذا الى يعدك الى المنفصل مع امكان الاتصال وباب الحصر بالّا وانّما وغيرها لان الجملة فيه تنوب مناب جملتين وباب العطف لان حرف وضع للاغناء عن اعادة العامل وباب التثنية والجمع لانهما اغنيا عن العطف وباب النايب عن الفاعل لادل على الفاعل باعطاءه حكمه وعلى المفعول بوضعه وباب التنازع وباب علمت انك قايم لانه محل لاسم واحد سدّ مسدّ المفعولين وباب طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدى كاللازم وباب لنا الان الحروف فيه ناب مناب دعوا وانادى وادوات الاستفهام والشرط فانكم مالك بغنى عن قولك اهو عشرون ام ثلاثون وهكذا الى ما لا يتناهى والالفاظ الملازمة للعموم كاحد واكثر وامن الحذف فنادة لحرف من الكلمة كلم يك ولم ابل وتارة للكلمة باسرها وتارة للجملة كلها وتارة لاكثر من ذلك وهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عايد الموصول فانه كثير عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة وحذف الف التانيث اذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة قال ابن يعيش فى شرح المفصل الكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الايجاز والاستحسان قال ابن السراج فى الاصول من الامثال ضرب مستعارة للاختصار وفيها بيان ان فاعليها فى الحقيقه مفعولون نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحايط وقال ابن يعيش المضمرات وضعت نايبة غيرها من الاسماء الظاهرة لضرب من الايجاز والاختصار كما يجئ حروف المعانى نايبة عن غيرها من الافعال فلذلك قلّت حروفها كما قلّت حروفها قال ابو الحسين بن ابى الربيع فى شرح الايضاح وهم ما يدرك من رجل من فيه للتبغيض عند بعضهم والتقديد لقد علمت من وضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبا للاختصار قال نظر هذا قولك لكل رجل يفعل هذا الاصل كل الرجال يفعل هذا فاستحقوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلبا للاختصار وقال ابو البقا فى اللباب وتلميذ الاندلسى فى شرح المفصل انما دخلت ان على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفى ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد فان دخلت اللام فى خبرها كان آكد وصارت ان واللام عوضا من ذكر الجملة ثلاث مرات وهكذا ان المفتوحة اذا لولا ارادة التوكيد لقلت مكان قولك بلغنى ان زيدا منطلق بلغنى انطلاق زيد انتهى ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول سيبويه من ان الشرطية ومكانها نايبة لانها تغنى عن اظهار الجمل الشرطيه حتى زاعم من الاطالة ذكره فى البسيط وتركيب امّا المفتوحة من ان المصدريه وما المزيدة عوضا عن كان فى نحو اما انت منطلقا انطلقت وجعل امّا الشرطية

مطلب قام الضمير مقام عشرين ظاهرا

عوضا من حروف الشرط وفعل الشرط وفاعله فى نحو اما زيد فقايم وقال ابن ابان فى شرح الفصول انما يتمثلون ببعض الاسماء معانى الحروف طلبا للاختصار الا ترى انك لو لم تات بمن وواردت الشرط على الاناسى لم تقدر ان تفى بالمعنى الذى تفى به من لانك اذا قلت من يقم اقم معه استغرقت ذوى العلم ولو جيت بان لاحجت ان تذكر الاسماء ان يقم زيد وعمرو وبكر وتزيد على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك فى الاستفهام انتهى ومما وضع للاختصار العدد فان عشرة ومايه والفا قايم مقام لى رهم ودرهم ودرهم الى ان ياتى بجملة ما عندك يمكر يا هكذا ومن ثم قالوا ثلاث مايه درهم ولم يقولوا ثلاث ملآت كما هو القياس فى تمييز الثلاثة الى العشرة ان يكون جمعا كثلاثة دراهم لانهم ارادوا الاختصار لتخفيفا لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة اشيا العدد الاول والثانى والمعدود فخففوا بالتوحيد مع امن اللبس هكذا علله الزمخشرى فى الاحاجى واورد عليه السخاوى فى شرحهم فالوا ثلاثة الاف درهم فلم يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشيا قال والصواب فى الموحيد ان المايه لما كانت مونثة استغنى فيها بلفظ الافراد عن الجمع لتقل التانيث بخلاف الالف وقيل انما جمعوا فى الالف دون المايه لان الالف اخر مراتب العدد فحملوا الاخر على الاول كما قالوا ثلاثة رجال ومما ياتى الاختصار منع الاستثنا من العدد لان قولك عندى تسعون اخصر من مايه الا عشرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى تذكرته باب التصغير من ابجازهم لانهم استغنوا بيا وتصغير كلمة عن وصف المسمّى بالصغر بعد ذكر اسمه الا ترى ان ما لا يوصف لا يجوز تصغيره فدل ذلك على ان التصغير معدول به عن الوصف وقال الاندلسى العرض من التصغير وصف الشى بالصغر عن جهة الاختصار وقال ابن يعيش فى شرح المفصل وصاحب البسيط انما اتى بالاعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات الا ترى انه لولا العلم لاحتجت اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فاغنى العلم عن ذلك اجمع قال صاحب البسيط وهذا المعنى قال النحاة العلم عن مجموع صفات وقال صاحب البسيط فاذن وضع اسماء الافعال الاختصار والمبالغة اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر والمونث والمثنى والمجموع نحو صه يا زيد وصه ياهند وصه يازيدان وصه يا زيدون وصه ياهندات ولو جيت بمسمى هذه اللفظة لقلت اسكت واسكتى واسكتوا واسكتن واما المبالغة فتعلم من لفظها فان هيهات ابلغ فى الدلالة على البعد من تعد وكذلك باقيها ولولا ارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال التى هى مسماها تغنى عن وضعها وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فى التعليقه على المقرب كان الاصل ان يوضع لكل مونث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا غير وآتان وحدى وعناق وجمل ورخل وحصان وحجر الى غير ذلك لكنهم خافوا الاكثر عليهم الالفاظ وتطول عليهم الامر فاختصروا ذلك بان اتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمونث تارة فى الصفة كضارب وضاربة وتارة فى الاسم كامرئ وامراة ومرء ومراة فى الحقيقى وبلد وبلدة فى غير الحقيقى لانهم تجاوزوا ذلك الى ان جمعوا فى الفرق بين اللفظ والعلامة للتاكيد وحرصا على البيان فقالوا اكبش ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة وقال ابن القواس فى شرح الفيته ابن معط التصغير وصف فى المعنى وفايدته الاختصار فاذا قلت زيد احمل التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه قلت رجل صغير فان اردته مع الاختصار قلت رجيل ولذلك لا تصغر الفعل وقال ابن النحاس فان قيل ما فايدة العدل فالجواب ان عمر اخصر من عامر وقال السلوس فى شرح الجزولية الفاعل اذا كان مخاطبا فى مره وجهان احدهما ان يبنى ضل الفاعل بنا مخصوصا بالامر وهو بناء افعل وما هو بمعناه نحو قم واقعد والثانى ان يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال لتقم ولتقعد والاجود الاول لانه اخصر فاستغنوا بالاخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل فى قولك قمت ولم يقولوا قام انا وقمت ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء المستغنى عنه فى الامر ولم يجئ فى الضمير

في حال السلامة وقال في البسيط لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلبا للاختصار والايجاز لانهم لو لم تشتقوا منه اسما لها للزم الاتيان بالفعل وبلفظ المكان والزمان وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مشنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا للمبالغة والاختصار وقال ايضا انما عدل عن طلب التعيين بأتى الهمزة وام طلبا للاختصار لان قولك ازيد عندك ام عمرو اخصر من قولك اى الرجلين عندك زيد أو عمرو وقال ابن يعيش فصل سيبويه بين الفاظ حركات الاعراب والقاب حركات البناء فسمى الاولى رفعا ونصبا وجرا وجزما والثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق والاغناء عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في التسمية فايدة الايجاز والاختصار اختصار المختصر لا يجوز لانه اجحاف به ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا قال ابن جني في المحتسب اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فذهبت تحذفها لكنت مختصر الها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف به ومن ثم ايضا لم يجز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما ولا الحال الثانية عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل وفي شرح التسهيل لابي حيان لا يجوز حذف لام لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال يشتهي منه الابحاث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار والاصل في وضعها ان تكون على حرف وحرفين وما وضع منها موضوعا يعني الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف وقال ابن هشام في حواشي التسهيل لا يجوز حذف جواب لما لان شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا لكان اجحافا بها وقال صاحب البسيط القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها لان وضعها للدلالة على المعاني فاذا حذفت اخل حذفها بالمعنى الذي وضعت له واذا حكم بزيادتها بقي ذلك وضعها للدلالة على المعنى ولانهم جاؤا بالحروف اختصارا عن الجمل التي تدل معانيها عليها وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا مذهب البصريين المصير الى التأويل ما أمكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف وقال ابن جني في الخصائص تفسير قول ابي بكر انهما دخلت الكلام لضرب من الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد فانما نفيت ما عن أن تنفي وهي جملة فعل وفاعل واذا قلت قام القوم الا زيدا فقد نابت الا عن استثني واذا قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن اعطف وكذا ليت نابت عن اتمنى وهل عن استفهم والباء في قولك ليس زيد بقايم نابت عن حقا والبتة وغير ذي شك وفي قولك امسكت بالحبل نابت عن مباشرته وملاصقته يدي له ومن في قولك اكلت من الطعام نابت عن البعض اي اكلت بعض الطعام وكذلك بقية ما لم ينبه فاذا كانت هذه الحروف نوابا عما هو اكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك ان تنتهك بحذف بها قال ولاجل ما ذكرناه من ارادة الاختصار بها لم يجز ان تعمل في شيء من الفضلات الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته انهم قد نابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار ولو اعملوها لنقضوا ما اجمعوه وتراجعوا عما اعتزموه وقال ابن يعيش حذف الحرف يأباه القياس لان الحرف انما جيء به اختصارا ونيابة عن الافعال فما النافية نابت عن أنفي وهمزة الاستفهام نابت عن استفهم وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نابت عن انادي فاذا احذرت تحذفها كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا انه ورد حرف حذف النداء كثير القوة الدلالة على المحذوف فصارت القرائن الدالة كالتلفظ به وقال ايضا ليس الاصل في الحروف الحذف الا ان تكون مضاعفا فتخفف نحو ان ولكن ورب اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما فالمحذوف الاول والثاني فيه فروع احدها اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف احدهما

تخفيفا نحو تحاجوني وتأمروني وهل المحذوف نون الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيبويه الى الاول ورجحه ابن مالك لان نون الرفع قد يحذف بلا سبب كقوله ابيت أسري وتبيتي تدلكي وهل تهدد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها ناسية عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو الله يأمركم وما يشعركم في قراءة من سكن ولانها حركة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل ورده المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني واكثر المتاخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام الى الثاني لانها لا تدل على اعراب فكانت اولى بالحذف ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه ولان الثقل انما من الثانية فهي احق بالحذف الثاني اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان وأن وكأن ولكن جاز حذف احدهما وفي المحذوف قولان احدهما نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل نون ان لان نون الوقاية دخلت للفرق بين انني وافي وما دخل لا لحذف ثم اختلف هل المحذوف الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف او الثانية المدغم فيها لانها طرف على قولين صحح ابو البقاء في اللباب الثاني الثالث اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة جاز حذف احدهما نحو انا ولكنا وهل المحذوف الاولى المدغمة او الثانية المدغم فيها فيها القولان السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون الضمير لانها اسم فلا تحذف ثم رايت ابن الصايغ قال في تذكرته في كلام ابي علي في الاغفال ما يدل على ان المحذوف نون ضمير النصب في قولنا كأنا وتا تفعل في قولنا هو تكلم قال ذلك على لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقوية لمن يذهب في ان المحذوف من لا الا الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لان ما ورد من هذه المكررات انما يحذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال فيما يتكرر لا في المبدا وبه الاول ثم قال عقب ذلك والذي رجحه ابو علي ان المحذوف من انا وكانا انما هو النون الوسطى دون نون الضمير قال لانه عهد حذفها دون حذف نون الضمير الرابع اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث نحو يسوءني الغالبات اذا قلبني والاصل يسوءنني فحذف احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ورجحه ابن جني والحضراوي وابو حيان وابن هشام وفي البسيط انه مجمع عليه وقال سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تامروني ورده ابو حيان بانه قياس على مختلف فيه الخامس المضارع المبدوء بالنا اذا كان ثانيه تاء تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على احدى التاءين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما الثاني وعليه البصريون لان الاولى دالة على معنى وهو المضارعة ورجحه ابن مالك في شرح الكافية بان الاستثقال في اجتماع المثلين انما يحصل عند النطق شافيها فكان هو الحق بالحذف قال وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نونان كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا قال وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف من التاءين هي الثانية لان المحذوف من النونين في القراءة المذكورة انما هي الثانية ورجحه الزنجاني في شرح الهادي بان الثانية هي التي تعل فتسكن وتدغم في تذكرون فلما لحقها الاعلال دون الاولى لحقها الحذف دون الاولى اذ الحذف مثل الاعلال السادس الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظل ومس واحس اذا اسند الى الضمير المتحرك نحو ظللت ومسست واحسست جاز حذف احد حرفي التضعيف فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاول وهو العين والثاني وهو اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم في التسهيل وقال ابو علي في الاغفال قد حذف الاول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلت ومست ونحو ذلك فان قيل ما الدليل على ان المحذوف الاول قيل قول من قال ظلت ومست فالفتحة العين المحذوفة على الفاء كما القاها عليها في خفت وهبت وظلت ولو كان المحذوف اللام دون العين

لتحرك ما قبل الضمير وكذلك قلب الاول من المتكررة نحو دينار وكما قلب الثاني نحو ظَنَّيْتُ ونقضيت و
خففت الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جاء اشراطها التاسع لاسيما اذا خففت يا وها كقوله في العقود
ويا لايمان لاسيما عقدٌ وفايه من اعظم القرب فهل المحذوف الياء الاولى هي العين او الثانية وهي اللام اختار
ابن جني الثاني وابو حيان الاول وقال ابن ايازي في شرح الفصول واعلم انه قد جاء تخفيف سي من لاسيما
الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها ام لامها والذي يقتضيه القياس ان يكون المحذوف اللام لان
الحذف اعلال والاعلال في اللام شايع كثير بخلافه في العين وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى لامرين احدهما
سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من الساكن فكانت الاولى أولى بالحذف لضعفها والثاني انها زايدة
والاولى منقلبة عن واو اصلية والزايد اولى من الاصلي بالحذف ولما حذفت لياء الاخيرة لم ترد الياء الى اصلها
لارادة المحذوف انتهى وفي الكلام الاخير نظر الثامن باب الامثلة الخمسة اذا اكد بالنون الشديدة
نحو والله لتضربن فانه يجتمع فيه ثلاث نونات نون الرفع ونون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما
جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا التاسع ذو بمعنى صاحب اصله عند الخليل ذَوٌ بوزن فَعَل وعند بعض البصريين
ذَوَوٌ بالفتح فحذف احدى الواوين قال ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما الثانية وهي اللام وعليه
اهل الاندلس وهو الظاهر والثاني الاولى وهي العين وعليه اهل قوطبه العاشر قال الشمس الصائغ
في قوله ايها السايل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني الذي ذكروه ان المحذوف من مني وعني نون الوقاية
ويحتمل ان تكون باقية ونون من وعن هي المحذوفة الا ان يقال ان الحروف عن الحذف منها
الحادي عشر ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع والفها منقلبة عن ياء عند الاكثر وعن واو عند
اخرين ولامها عن ياء باتفاق وجزموا بان المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم رايت الخلاف فيه محكيا
في البسيط قال اكثر النحاة على ان المحذوف لامه لانها طرف فهي احق بالحذف قياسا على الاعلال ولان
حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالاعم اولى ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه
لان العين ساكنة والساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه لعُدِمت
علة قلب الياء الفا لان العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب واما اللام فمتحركة فاذا حذفت
العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله الثاني عشر قال بدر الدين
مالك في قوله تعالى فأمّا إن كان من المقربين فروح ان اصل الفاء داخلة على ان كان واخرت للزوم
الفصل بين اما والفا فالتقا فان قاء اما وفا جواب إن فحذفت الثانية حملا على اكثر الحذفين ونظايره
الثالث عشر اذا صغرت كساقلبت كسي وقد اجتمع فيه ثلاث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف
والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة فيحذف احدها وهل المحذوف الياء الاخيرة التي هي لام الكلمة او الياء المنقلبة
عن الالف قولان نص سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثاني الرابع عشر اذا نسبت الى نحو
طيب وسيد وميت حذفت احدى الياآين فقلت طيبي وسيدي ومييت تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف الثانية
لا الاولى كذا جزم به ابن مالك وابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان بان موجب الحذف تولي الحركات
واجتماع الياآت فكان حذف المتحرك اولى وقال الزمخشري في الفايق هَيْنٌ لَيْنٌ محففان من
هيّن وليّن والمحذوف من بائهما الاولى وقيل الثانية الخامس عشر يجوز حذف احدى الياآين
من اي قال الشاعر تنظرت نصرا والسماكين ايهما وقد جزم ابن جني في ذا الفذ بان المحذوف
الثانية وهي اللام لقلة حذف العين قال ولهذا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت السادس عشر

ان المصدر بيا اذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد واخرجتها عن كونها كلاما قد يكون للتي اعواد اذا كان
وحده فاذا التصق به تي آخر تغنو عن اعوادها من ذلك ما انت وما شأنك فانها مبتدا وخبر المرتان بعدها نحو
قولك وزيدا فان جئت به فانت موقع بفعل محذوف والعامل ما تضع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل
وارتفاعه بالفاعلية او على انه اسم كان وشأنك تقدير ما يكون وما فيها في موضع نصب خبر كان او مفعولا لتضع
ومثل ذلك كيفما انت وزيدا الا انك اذا قدرت تضع كان كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به قرائن
الاحوال قد تغني عن اللفظ قال ابن يعيش وذلك اذا المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر
المعنى بقرينة حاليه او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان بقي اللفظ المطابق جاز وكان كالتاكيد
وان لم يوت به فلا استغناء عنه وقوع القاعدة كثيرة منها حذف المبتدا والخبر والفعل والفاعل
والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل اداة جاز حذفها حرف الكاف كثرة الاستعمال
اعتمدت في كثير من ابواب الجر تبعا لابن يعيش في شرح المفصل حذف خبر
المبتدا من قولك لولا زيد لجيء عمرو لكثرة الاستعمال حتى دفض ظهوره ولم يحز استعماله وقال صاحب
البسيط انما اختصت عذوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال عذوة معها وكثرة الاستعمال
يجوز معه ما لا يجوز مع غيره وقال ابن جني اصل هلم عند الخليل ها للتنبيه ولم اي لجمعنا ثم كثر استعمالها
فحذفت الالف تخفيفا وقال ابن يعيش في شرح المفصل قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل وخصوها
بذلك لكثرتها في الاستعمال وتما حذف لكثرة الاستعمال يا المتكلم عند الاضافة والتنوين من هذا زيد
بن عمرو وقولهم ايش ولما بال هلا اردد ولم يك وحذف اسم لا في لا عليك اي لا باس عليك والتخفيف
في قد وقط انما سهلهما التثقيل لاشتقاقهما من قددت الشيء وقططته وقولهم الله لافعلن باسماد
حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا
الواو كما حذفوا اللام في قولهم لاه ابوك وحذفوا لام الاضافة والام الاخرى ليحذفوا الحرف على
اللسان وقال بعضهم لها ابوك وقلب للغين وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان الغين كما كانت الغين
ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا اخر اين مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم فعاملوا
اعرابه كاعرابه وذكر ذلك ابن السراج في الاصول في تذكرة الفارسي لحجا ابو الحسن والفرا انهم يقولون ايش لك
قال والقول عندنا انه اراد اي شيء فخفف الهمزة فالتقى الحركة على ايا فتحركت ايا بالكسر فلما هت الكسرة
فيها فاسكنت فلتحركها التنوين فحذفت لالتقا الساكنين كما انه لما خفف هويرم اخوانه فحذف الهمزة وطرح
حركتها على ايا كره تحريكها بالكسرة فاسكنها وحذفها لالتقائها مع الخا من الاخوان فالتنوين في ايش مثل
الخا في اخوانه قال فان قلت لا يسمى على حرف واحد قيل اذا كان كذلك شيء في ايش وحسن ذلك
ان الاضافة حصار لزوم الاضافة مشبهة له بما في نفس الكلمة حتى حذفوا منها فقالوا ايم ومِ ولم فكذلك
ايش وقال الزمخشري في المفصل في الذي ولاستطالتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه
فقالوا الذي بحذف الياء وتم الذي بحذف الحركة ثم حذفوها ساكنا واجيز وا بلا وهم التعريف الذي في اوله وكذا
فعلوا في التي وقال ابن عصفور في شرح الجمل انما بنيت اين على الفتح لكثرة الاستعمال اذ لو خربت
بالكسر على اصل التقا الساكنين لا نضاف ثقل الكسر الى ثقل الياء التي قبل الاخر وهي مما يكثر استعماله وكان
يودي ذلك الى كثرة استعمال الثقيل قال وتما يبين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم
قالوا جير فجروا الكسر على اصل التقا الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة فايما لما كانت قليلة الاستعمال

قف قف

لانها لا تستعمل الا في القسم وهو مع ذلك وهي نادر القسم قال وكذلك ثم بنيت على الفتح اذ لو حركوها بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانصاف تفعل الكسر الى التفعل التضعيف مع انها كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال التفعل قال وكذلك ان واخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين استثقالا لكثرة التضعيف واليائي ليتبع ان هذه لحرف وفكثرة الاستعمال فلو كسرت لادى ذلك الى كثرة استعمال التفعل وقال ابن النحاس في التعليقة انما لزم اضمار الفعل في باب التحذير لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه وقال الرماني لان التحذير مما يخاف منه ووقوع المحذوف فهو موضع مجال لا يحتمل تطويل الكلام بل يقع المحذوف بالمبالغ قبل تمام الكلام وقال الرعيني في شرح المفصل اعلم ان اللفظ اذا كثر في التوهم واستعمالهم اثر في الخفة وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ولما كان القسم مما يكثر استعماله وتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة فمن ذلك حذف فعل القسم نحو بالله لافعلن اي احلف وربما حذفوا المقسم به واختزلوا بدلالة الفعل عليه نحو اقسم لافعلن والمعنى اقسم بالله ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو لعمرك والمعنى لعمر الله فامانة الله مفهذه كلها مبتدآت محذوفة الاخبار ومن ذلك ايمن التي من الواو ونحو تالله تفتؤ ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء والحياة وفيه لغات عمر بفتح العين وسكون الميم وضم العين وسكون الميم وبفتحها فاذا جيئ الى القسم لم تستعمل فيه الا المفتوح العين لانها اخف اللغات الثلاث والقسم كثير فاختاروا له الاخف وقالوا ابقاء في اليمين لاسم الله تعالى حضا لمن منها دخول با عليه مع وجود اللام فيه ومنها زيادة الميم في اخره نحو اللهم ولا يجوز في غيره ومنها دخول تا القسم عليه نحو تالله ومنها التعويض عنها بالالف كقولك هالله والله وذلك لكثرة الاستعمال وقال ايضا يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان الشيء اذا كان كثيرا في كلامهم حذف منه ما لا تكثر تحذيره مجرى المذكور ولذلك جاز التعيين والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك الكثرة وقال ابن النحاس في التعليقة اذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف يحتمل فتح الاول نحو من الناس لطلب الخفة فيما يكثر استعماله ويقل الكسر لتوالي الكسرتين فيما يكثر استعماله وقال ابن طلحة في المقتضب شرط التوضيح ان يكون المرخم منادى وذلك لانه حذف فالنداء لكثرة استعماله دلالة او وقوعه على الحي والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم لتضاف اليها قال وشرطه ان يكون علما او غلب خواصا جاريا مجرى العلم لانه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم قال واختص يا اثنام ويا ابن عم بحذف اليا لكثرة الاستعمال حتى ان العرب تلقى العرب فيقول له يا ابن امه ويا ابن عم استعظاما وتقربا اليه وان لم يكن بينهما نسب قال وانما وجب الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به لكثر استعماله فالوضع الاضمار لهذا في المخفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف فاقام مقامه في النداء ما يدل عليه في علة وقال المصنف الذي يجب اضماره فعله اذا وجب اضماره لكثرة الاستعمال وهي كثرة الاستعمال انه تقرر في اذهانهم انهم لو استعملوها لكثرة استعمالها لخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها وقال ابن الدهان في الغرة ذهب الخفش الى انما غير لكثرة استعماله انما تصورته العرب فتقول وضعته وعلمت انه لا بد من استعماله فاشتد واتبعته علما بان لا بد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال وأي الامر يفضي الى آخره فصير اخره الفا او لا وقال السخاوي في شرح المفصل هم يغيرون الكثير ويحذفون منه كما فعلوا في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم ويا ابت ويا دنت حرف اللام اللبس محذوف

ومن ثم وضع له ياء ليلي اذا خيف واستغني عن لحاق نحوه اذا من فتى الآق الا عواد اعا وضع في الاسماء لتنزلها للبس الحاصل فيها باعتوار المعاني المختلفة عليها ولذلك استغني عنه الافعال والحروف والمضمرات حالات والموصولات لانها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج اليه ولما كانا الفعل المضارع قد يعتوره معان مختلفة كالاسم وضل فيه الاعراب ليتزل اللبس عند اعتوارها ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك خوفا للبس بينهما لاستوائهما في الرفع وفي النصب ومن ذلك قال في البسيط اضاف اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل والمفعول يفضي الى اللبس لعدم تعين المضاف اليه فالتزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعينه فجازت اضافته لذلك ومن ذلك قال في البسيط كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعل بان يقال مضرب ومقتل ليكون حاديا على نصرب ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول ليلا يلتبس اسم المفعول من افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب وحض الثلاثي بالزيادة لعلة حروفه ومن ذلك قال في البسيط قياس التفضيل في افعل ان يكون على العامل نحو زيد افضل وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو خالد مفعول وبكر افضل منه لانهم لو فضلوا على العامل والمفعول لالتبس التفضيل على العامل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفضي الى اللبس كان التفضيل على العامل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزء اولى من التفضيل على الفضلة ومن ذلك قال في البسيط الجمهور على ان صرف عبارة عن التنوين وحده وعلة منع الصرف انما زالت التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلتبس بالاضافة الى الياء المتكلم لانه يحكى حذفها والمتكلم واتقاء الكسر في غير المنادى قالوا ترفت دموع بهن ظبي نحوم وكراهة ان يلتبس المنسيات على الكسر نحو خذام ومن ذلك قال في البسيط فاين العدل في الاعلام مخفة اللفظ ودفع لبس الصفة لان فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل دل ذلك اللبس وقال ابن يعيش الصفة ضعيف لانها اذا كثرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصعاد يحتمل الرجال والنساء واذا جمعت بالواو والنون او الالف والتاء التبس نحو ذلك يجوز ان يقال في النداء يا ابت ويا امت بحذف الاضافة وتعويض التاء منها قال ابن يعيش ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما لا مؤنث من لفظه لو قلت يا خالتي ويا عمتي يا خالة ويا عمة لم يجز لانه كان يلتبس بالمؤنث فاما دخول التاء على الام فلا اشكال انها مؤنثة واما دخولها على الاب للمعنى المبالغة من نحو بابه وعلامة ومن ذلك قولهم لله دره من فارس وحسبك به من ناصر قال ابن يعيش فان قيل كيف جاز دخول من هنا على الكرة المنفوية مع بقائها على افرادها ولا يقال هو منك من عبد ولا عندي عشرون من درهم بل يراد بالجمع عند ظهور من نحو من العبيد من الدراهم فالجواب ان ذهك للوضح وربما التبس فيه التمييز بالحال فاتوا بمن لتخلصه للتمييز ومن ذلك قال ابن يعيش انما اتى بالمضمرات كلها نصبا من الايجاز فاختاروا منها الالباس اما الايجاز فظاهر لانك تستغني بالحرف الواحد عما لا يكون بكماله فيكون ذلك الحرف جزءا من الاسم واما الالباس فلان الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز ان توهم في غيره بالثاني انه تميز الاول وليس كذلك الاسماء الظاهرة احوال يفترق بها اذا التبست فانما نزل الالباس منها في كثير من احوالها الصفات والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفة لان الاحوال المفترقة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب

وتقدم ذكر الغايب يغني عن الصفات ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما ضم حرف المضارعة في الرباعي
دون غير خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو ضرب يضرب اكرم يكرم لان الهمزة في الرباعي
تزول مع حرف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم امضارع الثلاثي هو ام مضارع الرباعي ثم حمل
بقية ابنية الرباعي على ما فيه الهمزة وانما خص الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل والرباعي زيادة الهمزة
فيه فجعل للاصل الحركة المخصوصة للفرع لحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي تحمل على الثلاثي وخرج
عن هذا الاصل اهراق يهريق واستطاع يستطيع فانه ضم حرف المضارعة منهما مع اكثر من ازيد بعده وفي ذلك
وجهان احدهما ان الهاء والسين زيدتا على غير قياس والمغير على الفعل الرباعي منهما في حكم العدم والثاني
انهما جعلا عوضا عن حركة عين الكلمة فانها نقلت الى فائها فانا كانا عوضا عنها لم يعتد بهما
حرفان مستقلان فلذلك لم تغير حكم الرباعي لو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي وتغيرت صيغة
الرباعي من الضم وقطع الهمزة فانما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين الى الفاء فان كان نقل حركة العين الى
الفاء لا يقتضي عوضا لكون الرباعي لم تتغير صيغته بها فصار بعد نقل الحركتين لكونهما عوضا عن نقل الحركتين
لا غير الحركتين لان للحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما انتهى ومن ذلك قال الخافقي في
شرح الايضاح تقول في التعجب ما احسنا وفي النفي ما احسنا لا استهما ما احسنا لا تدغم في التعجب
ولا في الاستفهام فلا يلتبس احدهما بالآخر انتفى بهما ومن ذلك قال ابن الحاجب في التعليقة لا يجوز ان
يأتي المنصوب على الاختصاص من الاسماء المبهمة نحو اني هذا افعل كذا لان المنصوب انما يذكر
ليبان الضمير فاذا اضمرت فقد جئت بما هو اتم من الضمير وكذلك لا يجوز ان تؤتى به نكرة فلا يقال انا
قوما نفعل كذا لان النكرة لا تزيل لبسا ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما امتنع حذف حرف
النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا يلتبس الاشارة للقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية
عن قصد النداء لانك لست تتفقن هذا بالعلم فانه تلتبس العلمية للقترنة بقصد النداء
بالعلمية العارية عن قصد النداء لانا نقول تاوه على الضم في اعم الصور قرينة تدل على النداء
وهذه القرينة منتفية في اسم الاشارة قال فانما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا
يلتبس لانه يلزم الابتداء بها مفتوحة مثلها ولا يكفي الاعراب فقط لوجود اللبس في المقصود
والمبني حالة الوقف ومن ذلك لم يجمعوا حية على حي لئلا يلتبس الحي الذي هو عند الميت بخلاف
سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فانهم استطولوا في جمعه الها وكذا في مذكره
قال الكسائي سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الها الا في حية فانهم يقولون حية
للذكر والمؤنث فيقولون رايت حية على حية فلا يطرحون الها من ذكره ومن ذلك اذا التقى ساكنان
وخيف من تحريك احدهما بالكسر الالتباس حرك بالفتح نحو اين في خطاب المذكر واضربن ولا تضربن
في خطاب المؤنث لانه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث ومن ذلك انا خيف من النسب الى ضد
المضاف ليس حذف الضد وذلك لئلا يلتبس النسب الى عبد مناف وعبد
الاشهلي مثلا واشهلي لانهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة
اليه عبدي فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتصرف للمضاف الاول به
وهو مع ذلك اسم غالب وطرات عليه العلمية وبين ما ليس كذلك فان القيس ليس بشيء معروف معين
يضاف اليه عبد وقال الاخفش في الاوسط في النسب الى المركب المزجي اذا خفت الالباس قلت

قلت راي هرمزي ومن اثبت في عدم لحاق التاء صفات المؤنث الخاصة بالاناث كحايض وطالق وموضع
وكاعب وناهد وهي كثيرة جدا لانها لاختصاصها بالمؤنث امن فيها اللبس بالمذكر فلم يحتج
الى فارق ومن ذلك قال ابن الخباز في التعليقة انما لم يخرج حكاية للضمير والمنادى وان كانا من
جملة المعارف لان كلا منهما لا يدخله لبس

حرف الميم

كان في حكم المنطوق به
ذكره هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل ومن نوعها انهم قالوا ذلك وجذلك فاجتمع
في الكلمة اربع متحركات متواليات لان الواو لاذ وجاذ لكنهم حذفوا الالف منهما تخفيفا
وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به وقال ابن فلاح في المغني اوضح اللغتين للعرب في
حذف الترخيم ان يكون المحذوف مواجا في حكم المنطوق به وقال ابن جني في الخصائص باب في ان المحذوف
اذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه
من ذلك ان ترى رجلا قد سد دبرها نحو الغرض فتراسله فتسمع صوتا فيقول القرطاس والله اي
اصاب القرطاس فاصاب الا ان في حكم الملفوظ به البتة فان لم يوجد في اللفظ غير ان دلالة الحال
عليه ثابتة مناب اللفظ به وكذلك قولهم لرجل معه سيف في يده زيدا اي اضرب زيدا فصارت
شاهدة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به وكذلك قولك للقادم من سفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم
وقولك قد مررت برجل ان زيدا وان عمرا ايان كان زيدا وان كان عمرا وقولك للقادم من رحلة
مرورا ماجورا وماجورا مبرورا اي قدمت مرورا ماجورا وكذلك قوله دسم دار وقعت
في طلل اي دب دسم دار وكان رد بة فاذا قيل له كيف له كيف صبحت بقول خيرا قال الله اي
بخير ويحذف الدال لدلالة الحال عليها مجرى العادة والعرف بها وكذلك قولهم لمن ضربت زيدا تريد اياها
وبحذفها لان في الموضع دليلا عليها وعلى نحو من هذا يتوجه عندنا قراءة حمزة واتقوا الله الذي
تساءلون به والارحام ليست هذه القراءة عندنا من الابعاد والضعف على ما ذهب اليه العباس
بل الامر فيها اقرب واخف واللطف وذلك ان حمزة اذا يقول لا بي العباس ولم احمل الارحام على العطف
على المجرور للمضمر لم اعتد بذلك ان يكون فيه بأس حتى كأني قلت وبالارحام ثم حذفت الباء
لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها ايضا في نحو قولك تمن تمر وامرر على من تنزل انزل وانما
جاز للفرزدق ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته في الحكم له في قوله واني من
قوم بهم يتقى العدى وباب تاء بي والجاني المتحوف اي وبهم باء ب التاء في حذف الباء في هذا
الموضع لتقدم ذكرها في قوله بهم يتقى العدى وان كانت حالا مما تعلقا من الاول ذاك الباقي قوله
بهم يتقى العدى منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى كقولك بالسيف يضرب
زيدا والباء في قوله وبهم باء التاء ي موضعه الموضع عند قوم وعلى كل حال فهي متعلقة
بمحذوف فقد رافقت الواو ونظائرها كثيرة كما ذكرت الباء من قوله والارحام لشبهها الباقي به موضعا
وحكما احد وقد اجاز وا بالله وويل على تقدير ويل فحذفوها وان كانت اللام في قبالة الاضمير فهي
متعلقة بنفس تا مثلها في هلم لك وكانت اللام في ويل خبرا ومتعلقة بمحذوف فيها ضمير فان قلت فاذا
كان المحذوف فالدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل يجوز توكيد الها المحذوفة في نحو قولك الذي ضربت
زيدا فتقول الذي ضربت نفسه زيدا كما تقول الذي ضربته نفسه زيد قلت هذا عندنا غير جايز وليس
ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل الامر احوج وهو ان الحذف هنا انما الغرض فيه

التخفيف للحول للاسم فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف
والايجاز فلما كان الامر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز ان يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق بما يلحق نحو افعنسى فيه
من نقض الغرض وقد من هذا الباب قولهم راكب الناقة طليحان اى راكب الناقة والناقة فحذف المعطوف
لتقدم ذكر الناقة الدال عليه ولما كان المحذوف كالملفوظ به جاز الخبر مثنى
وقال ابن هشام في المغني او من شرط الحذف ان لا يكون موكدا الا خفش فانه منع في نحو الذي يأتيني
زيدا اذ يؤكد العايد المحذوف بقولك يفعله لان الموكد مريد للطول والحاذف مريد له اختصارا
وتبعه الفارسي فرد في كتابيه الاعراب والتذكرة بان الصحيح ان هذا ان لهما
سواء ان قال الحذف والتوكيد باللزوم متنافيان وتبع اباه في الوقف قال في الخصايص لا يجوز الذي ضربت
نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو افعنسى لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فعلا لا يجوز
حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود تقويد عامله ويقرر معناه الحذف منافاة
لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فانهما سويا بين قولنا الخليل غير مصروف زيد وانا في الحرز اثبتهما
كيف ينطق بالتوكيد فاجابا بانه يرفع بتقديرهما صاحبا ينفسهما وينصب بتقديرا عنيهما انفسهما
ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول الحرف اذا حلاه وانما لا وان ولا اخذ فوا الخز
مع انه موكد باذ وفيه نظر فان المؤكد هنا انما هو الخبر وقال الصفار انما في الاخفش
من حذف العايد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي لحذفه الطول وهذا لا يجوز في نحو الذي هو قايم
زيد فاذا فرقوا من الطول فكيف يؤكدون واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف
للدليل كالثابت ولبعد الدين فيه مالك رحمه الله في المسئلة بحث اجاد فيه انتهى ما اورده ابن هشام
في المغني والبحث الذي اشار اليه هو ما قال ابن المصنف في شرح الايضاح
المعتقد اذا كان للفعل مفعولات اتم تمام الفاعل المفعول المصرح لفظا وتقديرا دون المصرح
لفظا فقط وكذلك على الموزد قياسا في قوله منا الذي اختار الرجال سماحة فاقام المصرح وهو الضمير
المستتر في اختار ونصب غير المصرح وهو الرجال ولا يحمل بقول من قال يجوز اقامتهما سويتين وذلك
ان العادة ان المحذوف للنوي كالملفوظ به وههنا حرف الجر للحذوف مراد فلو ظهر لم يجز الا اقامته
للمصرح فكذلك اذا كان مرادا انتهى وقال ابن فلاح في المغني اهل الحجاز يجذون خفرا لكتيبا واما يحذف
للعلم به وهو مراد فهو في حكم المنطوق ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم
بعض حروف الكلمة عليها وفيه فروع الاول الصفة لا يتقدم على الموصوف ولا شيء منها لانها
بمنزلة الجزء من الموصول الثاني العامل لا يتقدم على فعله لانه كالجزء منه الثالث الصفة لا تتقدم
على الموصوف لانها من حيث انها مكملة له ومتممة اشبهت الجزء منه الرابع المضاف اليه يتنزل الجزء
من المضاف فلا يتقدم عليه الخامس حرف الجر يتنزل الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور قال
ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح خمسة اشياء يتنزل شيء واحد منها بمنزلة الجزء
والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد والعامل والمعمول كالشيء الواحد والصفة والموصوف كالشيء
الواحد والصلة والموصول كالشيء الواحد ما يجوز تجدده وما لا يجوز فيه فروع الاول خبر المبتدا
وفيه خلاف منهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد
قايم ومنطلق الا ان يريد اتصافه بذلك في حينين واحد فيجوز نحو هذا حلو حامض مر وهذا البسراي

اي خاطر قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ الثاني الحال وفيه خلاف قال في
الاتتاف ذهب الفارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا
الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جني الى جواز ذلك
وقال ابن مالك في شرح التسهيل للحال تنبيه بالخبر وتشبيه بالنعت فكما جاز ان يكون للمبتدا الواحد
والمنعوت الواحد خبرا ان فصاعدا او نعتا ان فصاعدا فكذلك يجوز ان يكون للاسم الواحد حالا ان
فصاعدا ونعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال قياسا على الظرف وقال كما لا يقال
قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذا لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستغنى الحال المنصوب بفعل التفضيل
نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال فاذا هذا كالظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا وزيد خلفك
اسرع منه امامك قال وصحح هذا في افعل التفضيل لانه قام مقام فعلين الا ترى ان معنى قولك
زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا الثالث المستثنى بالجمهور على انه
لا يستثنى باداة واحدة دون غيرها شيئان واجازه قوم نحو اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب
القوم الا بعضهم بعضا الرابع الظرف وتعدده ممتنع بلا خلاف فقد اتفقوا على ان النحو لا يعمل في
ظرفين لا تقول تلاقينا يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع لقاء واحد في يوم الجمعة ويوم السبت
محال وكذا جلست امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد في مكانين محال وفي هذا قال ابو حيان في قوله
تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم لا يصح ان يكون اذ ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين الخامس النعت
ويجوز تعدده بلا خلاف قال السامري عطف البيان ذكر الرخشري في قوله تعالى ملك الناس اله الناس انهما عطفا
بيان لرب العالمين وقال ابو حيان لا افعل عن النحاة تسليم عطف البيان هل يجوز ان يكون للمعطوف
في علم واحد لا يجوز ذلك السابع البدل قال ابو حيان في البحر ايا بدل البداء عند من اثبته
تكررت فيه الابدال كما مثل وامابدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نص عن احد من النحويين
اعرفه في جوازه تكرارها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يكرر راجحة
الاصول فيها باحث الاول فيما يراجع من الاصول مما لا يراجع قال ابن جني اعلم ان الاصول المنصرف
عنها الى الفروع على ضربين احدهما ما اذا احتيج اليه جاز ان يراجع والآخر ما لا يمكن مراجعته لان
العرب انصرفت عنه فلم تستعمله فالاول منه الصرف الذي عاد الاسم لمشابهته الفعل من
وجهين فمتى احتجت الى صرفه جاز ان تراجعه فتصرفه ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله
لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب منه اظهار التضعيف كما حكت عنه وضبب
البلد والك السقا وقوله الحمد لله العلي الاجلل وبقية الباب ومنه قوله سما الاله فوق سبع سمايا
ومنه قوله اهجي التراب فوقها اهباء يا وهو كثير والثاني وهو ما لا يراجع من الاصول عند
الضرورة وذلك كالتاء في للمعتل العين نحو قام وباع وخاف وهاب وطال فهذا لا يراجع
اصله ابدا الا ترى انه لم يات عنهم في شعر ولا نظم شيء منه مصححا نحو قوم وبايع ولا خوف
وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع فاما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم هو الرجل من
الهيئة فوجد انه خرج مخرج البناء للمغتد فلحق باب قولهم قضو الرجل اذا جاد قضاؤه ودمو
اذا جاد دميه فلما بني فعل مما لامه ياء كذلك خرج هذا على اصله في فعل مما عينه ياء ولامه
جميعا انهذا لا يتصرف فلضارعته بما فيه من البناء للمغتد لباب التعجب ونعم وبئس فلما لم

تصرفوا حملوا خروجه في هذا الموضع مخالفا للباب لاراهم انما تحاموا ان يتوا فعل مما عينه يا مخافة
التباسهم من الانتقل الى ما هو انقل منه لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعت ابوع يسوع ويوعا ويوعوا ويوعي
ونحو ذلك من تصاديفه وكذلك لو جعل فعل مما لامه يا متصرفا للزم ان يقولوا رموت رموتا رموا يرموان و هن
يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوا وهي انقل من اليا فاما قولهم لرموا الحق فانه لا يتصرف فلا يضارق موضعه هذا
كما لا يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه فامنهم تعديه الى غيره وكذلك احتمل هيو الرجل ولم يعل لانه
لا يتصرف فيلتضارعه بالبا لعدده فيه باب التعجب نعم وبئس ولو صرف للزم اعلاله وانيتا هيو
فلما لم يتصرف لحق بصحته الاسماء كما صح نحو القود والحوكة والصيد والعيدكذلك صح هيو، الرجل فاعرفه
كما صح ما اطوله واسوده ونحو ذلك ومما لا يراجع باب افتعل اذا كانت فاوه صادا او ضادا او طا فان
فاءه تعلت طا نحو اصطبر واضطرب واطرد واظلم وكذا اذا كانت دالا او ذالا او زايا فان تاءه تبدل طا نحو ادّكر
وادّان وازّاد ولا يجوز خروج هذه التا على اصلها ولم يات ذلك في نظم ولا نثر فاما ما حكاه خلف من قولك
بعضهم لتعطتك النوى وانت تعطته فقد يجوز ان يكون الصاد بدلا من السين في استقطته نعم ويجوز ان يكون
بدلا من الزاي في التعطته فيترك ابدال التا لجاء الضاد ليكون ذلك ابتداء بانها بدلا من اللام والسين فصح
التاء الضاد كما صحت مع الضاد بدلا منه ونظير ذلك قول الشاعر يا ربّ ابان من العفر صدع تنفض
الذئب اليه واجمع لما راى ان لا دعة ولا شبع ما لك الحا رطاة حقف الطبع فابدل لام الطبع من
الضاد فاء والطا حا لجاء اللام ليكون ذلك دليلا على انها بدل من الضاد وهذا الصحة عود لانه في
معنى يا جبحته فهو عود من ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ومن تصحيح اليا الساكنة
بعد الضمة فاما قراءة ابي عمرو في ترك الهمز يا صالح ايتنا بتصحيح اليا بعد ضمة الحا فلا يلزمه عليه ان يقول
يا غلامر قبل والفرق بينهما ان صحة اليا في صالح اينا بعد الضمة له نظير وهو قولهم قيل وبيع فحمل
المنفصل على المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز قياسا عليه يا غلامرٍ وان قلت
فان الضمة في نحو قيل وبيع لم تصح لانها اتمام ضمم للكسرة والكسرة في يا غلامرٍ وحل كسرة صريحة فهذا فرق
قيل الضمة في جاء يا صالح ضمة بناء وليس لقولك يا غلامرٍ وجل شبيه فيحمل عليه لان كسرة صريحة فاءر متوتة
فاما تساوت بين الحركتين في كون احديهما ضمة صريحة والاخرى ضمة غير صريحة فامر تختفز العرب حتى
هو على اظهر حدوده وذلك انهم قد اختفروا اختلاء الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في
القافية بين سالمٍ وعالمٍ وقادمٍ وظالمٍ فاذا تسمحوا باختلاء الحرفين مع الحركتين كان تسمحهم باختلاف
الحركتين فحسب اجدر يا صالح ايتنا وقيل وبيع اجدر بالجواز فان قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة
نحو لبلواذ فآخر الواو قيل الساكنة هنا لما ادغمت في المتحركة فنسا اللسان عنهما جميعا بنوة واحدة
جريا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحوك وعلى ان بعضهم قد قال احليوا فا
فاعل مراعاة لاصل ما كان عليه الحرف لم تبدل الواو بعدها المكان اليا اذ كانت هذه اليا
غير لازمة فجرى ذلك في الصحة مجرى ديوان فيها ومن قال تيره وطيال فقياسي قوله هنا ان يقول
احليا فا يقلبهما جميعا اذ كان قد جرتا مجرى الواو الواحدة للحركة فان قيل فالحركات قبل الالفين
في سالم وقادم كلها فتحة فانما تشبث احديهما بشيء من الكسر وليست كذلك الحركتان في حايا
صالح وقاف قيل من حيث كانت تحركتي في حايا صالح ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة متوتة
بالضم فقد ترى الاصليتين هنا مختلفتين وهما لك اعني في سادم وقادم متفقتان قيل كيف نصرفت لحال

الحال فالضمة في قيل مشوبة غير مخلصة كما ان الفتحة في سالمٍ مشوبة غير مخلصة نعم ولو تطمت الحركة في قاف قيل
لوجدت حصة الضم فيها اكثر من حصة الكسر وادون احوالها ان يكون في الذوق مثلها ثم من بعد
ذلك ما قدمناه من اختلاف الالفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئة هما عنهما
وليست الياء في قيل كذلك بل هي يا مخلصة وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة وسبب ذلك ان
اليا الساكنة سايغ غير مستحيل فيها ان يصح بعد الضمة المخلصة فضاءه عن الكسرة المشوبة بالضم الاترى ان
لا تتعذر عليك صحة اليا وان اخلصت قبلها الضمة في نحو ميسر في اسم الفاعل من اليسر لو تجشمت
اخراجه على الصحة وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان قبل القلب واغا في ذلك تجشم الكلفة لاخراج
الحرفين مصححين غير معلين فاما الالف فحديث غير هذا الاتري انه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة
صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هي تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحة بعدها
وان شيبت الفتحة بالكسرة نحو بالالف نحو ايا نحو سالم وعالم وان شيبت بالضمة نحو بالالف نحو الواو في
الصلاة والزكاة وهي الف التفخيم فقد بان لك بذلك فرق بين الالف وبين اليا والواو فهذا
طرف من القول على ما يراجع من الاصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع فاعرفه وتنبه
لامثاله فانها كثيرة انتهى المبحث الثاني في مراعاتهم الاصول تارة واهالهم اخرى عقد له
ابن جني بابا بعد الباب الذي تقدم قال فمن الاول قولهم صغت الخاتم وحكمت الثوب
ونحو ذلك وذلك ان فعلت ههنا عديت فلولا ان اصل هذا فعلت بفتح العين لما جاز ان
تقول فعلت ومن ذلك قوله لبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح
الاتري ان اول البيت مبني على اطراح ذكر الفاعل وان اخره قد ودفيه الحديث عن الفاعل لان
تقديره فيما بعد لبيكه مختبط فدل قوله لبيك على ما اراده من قوله لبيكه ونحو قوله تعالى ان الانسان خلق
هلوعا وخلق الانسان ضعيفا مع قوله تعالى اقرا باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق وقوله خلق الانسان علمه
البيان وامثاله كثيره ونحو من البيت قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجالٌ اي يسبح له فيها رجال ومن الاصول المراعاة قولهم مررت برجل ضارب زيد وعمرا وليس زيد
بقايم ولا قاعدا وانا منحوك واهلك واذا جاز ان تراعي الفروع نحو قوله بدالي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جايا وقوله مشايم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببينٍ غرابها كانت
مراعاة الاصول اولى واجدر ومن ضد ذلك هذان ضاربا ك الاتري انك لو اعتددت بالنون المحذوفة
لكنت كانك قد جمعت بين الزيادتين المعتقبتين في آخر الاسم وعلى هذا القبيل اكثر الكلام ان يعامل الحاضر
فيغلب حكمة لحضوره على الغايب لمغيبه وهو شاهد لقوة امر الثاني من الفعلين لقربه وغلبته على امر
الاول لبعده ومن ذلك قوله وما كل من وافى منيً انا عارفٌ في من نون او اطلق مع رفع كل ووجه ذلك
انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الها ليعود على المبتدا من خبره ضميرٌ وكل واحد من التنوين في عارف
ومدة الاطلاق في عارفونيا في اجتماعه مع الها المرادة المقدرة الاتري انك لو جمعت بينهما فقلت
عارفنه او عارفوه لم يحز شيء من ذينك وانما هذا المعاملة الحاضرة واطرح حكم الغايب فاعرفه وقسه
فانه باب واسع المبحث الثالث في مراعاة الاصل الاقرب دون الابعد قال ابن جني هذا موضع
فلما وقع تفصيله وهو معنى يجب ان ينبه عليه ويجوز القول فيه من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك
ما رايته منذ اليوم لانهم يقولون في ذلك انهم لما حركوها لالتقا الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها لان اصلها

الضم في منذ كذا العربي لكنه الاصل الاقرب الاتري ان اول احوال هذا الدال ان تكون ساكنة وانها انما ضمت لالتقا الساكنين اتباعا لضمة الميم فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول فاما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها الاول المقدر ويدل على ان حركتها انما هي لالتقا الساكنين انه لما زال التقاوها سكنت الذال في مذ وهذا واضح فضمة الذال اذن من قولهم مذ اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب الذي هو منذ دون الابعد المقدر

صح حكم الملفوظ به وان لم يجر على السنتهم استعماله الاتري الى قول سيبويه في سرد دانا انما ظهر تضعيف لا نه ملحق بما لم يجي وقد علمنا ان الالحاق انما هو ضاعة لفظية ومع هذا فلم يظهر داك الذي قدره ملحقا هذا به فلولا ان ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق بمنزلة الملفوظ به لما الحق واسردادا او سودادا بما لم يفوهو به ومن ذلك قولهم بعت وقلت فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون الابعد لان اصلها فعل بفتح العين بيع وقول ثم نقلا من فعِل الى فعِل وفعُل ثم قلبت الواو والياء في فعلت الفا فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة الفا ولام الفعل فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير قلت وبعث ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفا الان اصلهما قبل القلب فعلت وفعلت فصارا قلت وبعث فهذه مراجعة اصل الا انه ذلك الا اصل الاقرب لا الابعد الاتري ان اول احوال هذه العين في صيغة المبالغة انما هو فتحة العين التي ابدلت معها الضمة والكسرة وهذا واضح ومن ذلك قولهم في مطايا وهطايا انهما لما اصابتهما الصنعة الى مطاآء وقطاا ابدلوا الهمزة على اصلها في الواحد وهو الباء في مطية وعطية ولعمري ان لامي هما يا ان الا انك تعلم ان اصلها تين الياءين واوان كانهما في الاصل مطيوة وعطيوة لانهما من مطوت وعطوت فاصل الياء فيهما الواو ولوحظ ما فيهما من الياء دون الاصل الذي هو الواو ورجوعا الى الظاهر الاقرب اليك دون الاول الابعد عنك ففي هذا تقوية لاعمال الثاني من الفعلين لانه الاقرب وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف لان هذا هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراء اصل هذا ادنى اليك منه كما كان فيما تقدم فاعرف الفرق بين ما هو مردود الى اول دونه ما هو اسبق رتبة منه وبين ما يرد الى اول ليست وراءه رتبة متقدمة له المبحث الرابع في مراجعة اصل واستيناف فرع قال ابن جني اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ تتجلل له فرعا وليست تراجع به اصلا من ذلك الالفات غير المنقلبة الواقعة اطرافا للالحاق او للتانيث او لغيرها من الصيغة لا غير فالتي للالحاق كالف ارطى فيمن قال ما رُوط وحبنطي ولظي والتي للتانيث كالف سكري وغضبي وحمادي والتي للصيغة لا غير كالف بقطري وقعثري وزبعري فمتى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات للتثنية او للجمع قلبتها يا فقلت ارطيان وحبنطيان وكذا الباقي فهذه الياء فرع متجلل وليست مراجعا بها اصلا لانه ليس واحدة منها منقلبة اصلا لا عن ياء ولا عن غيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف مغزى ومدعى لان هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واو في غزوت ودعوت واصلهما مغزُوٌ ومدعُوٌ فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياء فصارا مغزيٌ ومدعيٌ ثم قلبت الياء الفا فصارت مغزى ومدعى فلما احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب وهو الياء فصارتا يائي مغزيان ومدعيان وقد يكون الحرف منقلبا فيضطر الى قلبه فلا نرده الى اصله الذي كان منقلبا عنه وذلك كقولك في حمراوين حمراوات فقلبت الهمزة واوا وان كانت منقلبة

صح الذي هو سكون الذال في منذ قبل ان تحرك ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شيء كان في

عن الف وكذلك اذا نسبت الى شقاوة فقلت شقاوي فهذه الواو في شقاوي بدل من همزة مقدرة كانك لما حذفت الها فصارت الواو طرفا ابدلتها همزة فصارت في التقدير الى شقاءٍ فابدلت الهمزة واوا فصارت شقاوي فالواو اذن في شقاوي غير الواو في شقاوة ولهذا نظاير في العربية كثيرة ومنها قولهم في الاضافة الى عدوة عدوي وذلك انك لما حذفت الها حذفت لها واو فعولة كما حذفت لحذف تاحنيفة ياءها فصارت في التقدير الى عدو فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت الى عدِ فجرت في ذلك مجرى عمٍ فابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء الفا فصارت الى عدَيٍ كهدي فابدلت من الالف واوا لوقوع ياي الاضافة بعدها فصارت عدويٍ كهدويٍ فالواو في عدوي ليست بالواو في عدوة وانما هي بدل من الف بدل من ياء بدل من الواو الثانية في عدوة فاعرفه وفي البسيط قيل ان تعريف الفاظ التاكيد اجمع واجمعون وجمعاء وجمع بالاضافة المقدرة كساير اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للاصل قال ان الخليط باكر اجمعه فاجمعه تاكيد للضمير في باكر مراعاة الصورة

قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة من ذلك الذين خصوه بالعاقل لانه على صورة ما يختص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون والافعده الذي وهو غير مختص بالعاقل قال ابن عصفور في شرح المقرب ومن ذلك ذو الموصولة اعربها بعضهم تشبيها بذي الذي بمعنى صاحب لتعاقبها في اللفظ وان كانت الموصوله فيها مقتضيا للبنا وهو الافتقار للتاصل معنى النفي مبني على معنى الايجاب ما لم يحدث امر من خارج ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في التعليقه وبني عليها ان لما لنفي الماضي القريب من الحال لانها لنفي قد فعل وقد يجعل انما هو لما مضى المقرب من الحال وانه يجوز حذف الفعل مع لما دون لم وذلك لان لما نفي قد فعل وقد يجوز حذف الفعل معها كقولك وكان قد وتقديره وكان قد زالت فجاز ايضا حذف الفعل مع لما حملا للنفي على الاثبات واما لم فانما هي نفي فعل وفعل لا يجوز حذفها لانه حينئذ يكون سكوتا وعدم كلام لاحذفا فلما لم يحذف الفعل في ايجاب لم يحذف في نفيه حرف النون النادر لا حكم له قال الاندلسي في شرح المفصل يعني ان انه لا يفرد بحكم يصير به اصلا بل ينبغي ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقديرها واحترازا من نقضها قال ومن علم الاوقد شذت منه جزيئات مشكلة فترد الى القواعد الكليه والضوابط الجمليه نقض الغرض قال ابن ايازحذف خبر كان ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال فان قلت خبر كان لتحاذ به شبها ان احدهما خبر المبتدا لانه اصله والثاني المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدا والمفعول يجوز حذفه قيل الا انه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جيت به من اجله وكان نحو من ادغام الملحق وحذف الموكد وقال ابن جني لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقية القسم لان الغرض انما هو توكيد المقسم عليه بالقسم فمحال ان يؤتي بالموكد ويحذف الموكد لانه نقض الغرض كما لا يجوز ان يؤتي باجمعين من غير تقدم المؤكد وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف وابعد قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف او التخصيص واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا للمقصود قال وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه لانهما كالشي الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما وقال الاندلسي في شرح المفصل الاصل في ها السكت ان تكون ساكنة لانها انما زيدت لاجل الوقف والوقف لا يكون الا على ساكن ومنه سمي وقف لانه وقوف

عن الحركة فتحريكا نا قض الغرض الذي جيء بها لاجله النهي والنفي من واد واحد ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب كلّ قال فاذا قلت لا تضرب كل رجل أو كل الرجال فالنهي عن المجموع لا عن كل واحد الا ان تكون قرينه تقتضي النهي عن كل فرد النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجها الاول ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع في الأسما المثناة والمجموعة الثاني انها تكون ضمير الجمع المونث كما تكون الواو ضمير الجمع المذكر الثالث ان الجازم قد يحذف فهما في لم يك كما يحذف الواو والياء والالف الرابع ان الاسمين اذا ركبا وهي في آخر الاسم الاول فانها قد تسكن نحو شتنبوية وباذنجانة كما تسكن الياء في معدي كرب الخامس انها قد تحذف لالتقا الساكنين في قوله ولاك اسقني ان كان ماوك دافضله كما يحذف الواو والياء والالف لالتقا الساكنين السادس ان النون قد تحذف اعتباطا عينا ولاما في منذ ولدن في قول من لذ شولا كما تحذف الواو عينا ولاما في ثبه في احد القولين وفي خ السابع انها تحذف للطول في قوله ابن كليب ان عمّي اللذا كما يحذف الياء للطول في قولهم اشهاب يريدون اشهيبا الثامن ان الالف تبدل منها في الوقف نحو رايت زيدا واضربا التاسع ان فيها غنة كما دن في الالف واختها مدّا العاشر انها تكون علامة للجمع لا تضيرا كما تكون الالف والنون علامة في قوله يعصرون السليط اقاربه وقوله يلومونني في اشتر النخيل قومي وقولهم التقتا حلقتا البطان الحادي عشر انها من حروف الزيادة كما ان حروف المد واللين من حروف الزيادة الثاني عشر انها تدغم في الواو والياء في قولك زيد وعمرو وزيد يضرب الثالث عشر مصاحبتها حروف المد واللين وحركات الاعراب في قولك زيدان وزيدون وزيدٌ وحذفها يحذف حركات الاعراب في الوقف في قولك زيدْ الرابع عشر تعاقبهما في المحل الواحد نحو جرنفش وجرانش الخامس عشر حذفها في المحل الواحد الذي يحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عرنتنٍ وعرتنٍ وعلابط وملبط السادس عشر حذفها لكثرة الكلام بها كما يحذف الياء كذلك وذلك نحو بلعنبرٍ وبلحرث كما قالوا لادرّ ذكر ذلك ابن الدهان في الغرة قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع حرف الواو الواسطة قيل بها في ابواب الاول باب المعرب والمبني فقيل ان بينهما واسطة لا يوصف بالاعراب ولا بالبنا وذلك في اشيا احدها الاسما قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبة مبني الاصل واختاره ابن عصفور وابن حيان واختار ابن مالك انها مبنية واختار الزمخشري انها معربة الثاني المنادي المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في شرح المفصل والصحيح انه مبني الثالث المضاف الى يا المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا في كسرته فذهب قوم الى انها حركة بنا وليست اعرابا لانها لم تجد ت بعامل ولذلك لا يختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بنا فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظير حركة التقا الساكنين نحو لم نفم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تعمل الكسر ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند نزول الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا والفتحة في نحو لم يضربا في كونها عارضة للواو والالف وقد ذهب قوم الى أن هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست اعرابا ولا بنا اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه وامّا كونها غير بنا

مطلب النون تشابه حروف المد واللين من اوجه 16

مطلب الواو الواسطة بين المعرب والمبني 1 الاسما قبل التركيب 2 المنادي 3 المضاف الى الياء ونظيره حركة التقا الساكنين

فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من اشباه البنا وقال ابن جني في الخصايص باب في الحكم تقف بين الحكمين هذا فصل موجود في العربية لفظا وقراعته مقادا عليه وقياسا وذلك نحو كسرة ما قبل يا المتكلم في نحو صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بنا اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه وليست بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة واما كونها غير بنا فلان الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في آخرها ببنا الا ترى ان غلامي في التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا فان قلت فما هذه الكسرة في نحو غلامي قلت هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب اكره الحرف عليها فلزمت في الحالات وليست اعرابا الا ان لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد من صنو غير كسرة الصاد في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا وقال ابو البقا في اللباب ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عنه المحققين لان حد المعرب ضد حد المبني وليس بين الضدين هنا واسطة وذهب قوم الى ان المضاف الى يا المتكلم غير معرب اذ لا علة فيه توجب البنا وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة حرف اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطا لان الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا وقال الشيخ بها الدين ابن النحاس في التعليقة اختلف في المضاف الى يا المتكلم فقيل مبني وكسرته كسرة بنا لانه لا يحدثها عامل الجر وعلة بنايه شبهه بالحرف لخروجه عن كل مضاف لان كل مضاف لا يتغير آخره لاجل المضاف اليه وخروج الشيء عن نظايره ملحقه بالحروف اذ لا نظير لها من الاسما وقيل معرب لعدم علة البنا ولان الاضافة الى المبني لا توجب بنا المضاف ولا تجوز الا في الظروف وفي ما اجري مجراه كمثل وغير فوجب ان يكون معها وقيل لا معرب ولا مبني لان الاعراب غير موجود والبنا لا علة له فوجب ان يحكم بعدمهما ويكون الاسم منزلة بين منزلتين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه الف ولام فانه لا ينصرف لان الصرف التنوين ولا تنوين ولا غير منصرف لانه لا شبه الفعل والحرف ان هذا لا نظير له وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لان الصرف التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل فليسا متقابلين بخلاف الاعراب والبنا لان الاسم اما معرب وهو المتمكن واما غير متمكن وهو المبني فهما قسما الاثبات والنفي ولا واسطة بينهما انتهى الرابع قال ابن الدهان في الغرة الكلام على ضربين معرب ومبني وعند الرماني وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو سحر المعدول لانه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شيء يوجب البنا واد عى قوم ذلك في غلامي وهذا خطا عند الاكثرين لانه يودي هذا القول الى ان عصا كذلك الخامس قال ابو حيان في الارتشاف نزع قوم منهم الكسايي ان امس ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي من فعل الامر من الامس فاذا قلت جيت امس فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه امس الباب الثاني في باب المنصرف وغير المنصرف قيل ان بينهما واسطة لا يوصف بالصرف ولا بعدمه قال ابن جني في الباب المشار اليه ومن ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل فهذه الاسما كلها وما كان نحوها لا منصرف ولا غير منصرف وذلك انها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منه امارة لكونه غير منصرف كاحمد وعمر وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شيء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة من حيث كانت هذه الاسما ليس مما تنون مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها امارة لترك صرفها وقال صاحب البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل

مطلب تسمية خصيا خطا والصواب خنثى مشكل

4 سحر

5 امس

الباب الثاني المنصرف وغير المنصرف الواسطة بينهما منه ما فيه الالف واللام او الاضافة او التثنية او الجمع

التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتاثيرها منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا فقد حضر المنصرف وغير المنصرف
ودخل في القيد التثنية والجمع والاسماء الستة وما في اللام والمضاف في غيرها لا ينصرف فيكون على هذا رجلان اسم
امراة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية رجل منصرف لعدم العلتين واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث
والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع فالمعرف باللام والاضافة يخرج عن الحصر
فلذلك ذكرها صاحب الخصايص مرتبة ثالثة لا منصرفه وقال ابو علي ما دخله اللام والاضافة من باب لا ينصرف
لا اقول فيه بصرف ولا بعدمه فلا اقول انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل
وليس اللام او الاضافة بسالبة اياه شبه الفعل ولا اقول انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس لكونه
لا ينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانهما مانع من التنوين وقال الكرخي اما اقسام الاسما
من جهة العموم فعلى ثلاثة اضرب منصرف وغير منصرف وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو
اربعة المضاف وما عرف باللام والتثنية والجمع لا يقال منصرفه اذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرف
اذ ليس فيها علة تمنع من الصرف وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان القسمة الى المنصرف وغيره حاصرة
وتفسيره واحد من القسمين بنفي الحصر الباب الثالث باب العلم منه منقول ومنه
مرتجل ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل وهو الذي علميته بالغلبة ذكره ابو حيان وقال
في البسيط العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة اقوال احدها انه مشتق من المعدول عنه فعلى
هذا يكون منقولا والثاني انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى بم نقل منه وليس
وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولا والثالث انه ليس منقولا على الاطلاق
ولا مرتجلا على الاطلاق بل مشابه للمنقول لموافقة حرفه لحروف المعدول عنه ومشابه للمرتجل لاختصاصه
بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه الباب الرابع باب الظاهر والمضمر قال الاندلسي في شرح المفصل
قال ابن درستويه ايا متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ولذلك ليس امره لكونه اخذ شبها من
هذا وشبها من هذا وقال ابن يعيش في شرح المفصل قال ابن درستويه ايا اسم لاظاهر ولا مضمر بل هو
مبهم كني به عن المنصوب وجعلت الكاف واليا والهابيا نا عن المقصود وليعلم المخاطب من الغايب
ولا موضع لها من الاعراب ويعزي هذا القول الى ابي الحسن الاخفش الا انه اشكل عليه امر ايا فقال
هي مبهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور على انها اسم مضمر وذهب الزجاج الى اسم ظاهر يضاف الى المضمرات
وقال ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسم الاشارة من الاسما الظاهرة وهو القياس اذ لا يفتقر
الى تقدم ظاهر فيكون كناية عنه ولا نه غلب عليه احكام الاسما الظاهرة نحو وصفه والوصف
به وتثنيته وتحقيره وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثا بين الاسما الظاهرة والمضمرة لان له
شبها بالظاهرة وشبها بالمضمرة فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت
كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة وقال الاندلسي بعض النحاة
يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمر بينهما وهو المبهم الباب الخامس باب
الوقف والوصل قال ابن جني ومن ذلك قوله لذ رجل كانه صوت حادٍ فحذف الواو من كانه
لا على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف فيقضي بالسكون كانهْ واما الوصل فيقضي بالمطل
وعكس الواو كانهو فقوله كانه منزلة بين الوصل والوقف وكذلك قوله يا مرحباه
بحمار ناجيهْ اذا اتى قرنيه للسانيهْ فثبات الها في مرحباه ليس على حد الوقف ولا حد الوصل

الباب ٣ الواسطه بين المنقول والمرتجل العلم بالغلبه

الباب ٤ الواسطه بين الظاهر والمضمر ايا

الباب ٥ الواسطه بين الوقف والوصل

اما الوقف فيودن انها ساكنة يا مرحباهْ واما الوصل فيودن بحذفها اصلا يا مرحبا بحمار ناجيهْ فثباتها
في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين وكذلك قوله بنازلٍ وجحناءا وعبهلْ فاثبات الالف مع التضعيف
ظريفْ وذلك ان التثقيل من امارة الوقف والياس من امارة الاطلاق فهو منزلة بين المنزلتين
الباب السادس باب حروف الجر قال ابن هشام في المغني التحقيق في اللام المقوية نحو مصدقا
لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرؤيا تعبرون انها ليست زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف
الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين فصل
قال ابن اياز جعل ابن معط للمنادي مرتبتين البعد والقرب فيا واياوهيا للاول واي والهمزة
للثاني وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدي وقربي ووسطي بينهما فالاولى ايا وهيا والثانية الهمزة
والثالثة اي وجعل يا مستعملة في الجميع انتهى ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب بينا
ووسطي وقصري فالاولى ذاوتي وللثانية ذاك وتيك بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك وتلك
بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط ورود الشي مع نظيره سورد مع نقيضه قال ابن جني وذلك اضرب
منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو رجل علامة وامراة علامة ورجل نسابة وامراه نسابة
ورجل همزة لمزة وامراة همزة لمزة ورجل صرورة وفروقة وامراة صرورة وفروقة ورجل لماحة فقا
وامراة كذلك وهو كثير وذلك ان الها في نحو ذلك لم تلحق لتانيث الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لاعلام السامع
ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تانيث الصفة امارة لما اريد من تانيث الغاية
فالمبالغة وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكرا او مونثا يدل على ذلك ان الها لو كانت في نحو امراة
فروقة انما لحقت لان المراة مونثة لوجب ان تحذف في المذكر فيقال رجل فروق كما ان التا في قايم وظريف
لما لحقت لتانيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو رجل ظريف وقايم وكريم وهذا واضح ونحو من تانيث
هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مونث ايضا تصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتونوا
واجتوروا وايدافا بان ذلك في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احول واصيد وتعاونوا وتحاوروا وكما كثرت
الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزلزلة والصلصلة والصرهرة وهو باب واسع ومنها اجتماع المؤنث والمذكر في
الصفة المذكرة وذلك نحو رجل خصم وامراه خصم ورجل عدل وامراة عدل ورجل ضيف وامراة ضيف ورجل
رضي وامراة رضي وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضي وعدل وقوم رضي وعدل قال زهير متى يستجز
قوم نقل سراتهم يهر بينا فهم رضي وهم عدل وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها
من قبل المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكانه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول استولى على الفضل وحاز جميع
الرياسة والنبل ولم يترك لاحد نصيبا في الكرم والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا وقطعا
عنهم ما يريد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قولهْ الا اصبحت اسماءُ جادنة الحلْ وضنت علينا والضنين
من البخل فهذا كقولك هو بخيل من الكرم ومطين من الخير وهي مخلوقة من البخل وهذا لا فرق معنى من ان يحمد
على القلب وانه يريد به والبخل من الظنين لانه فيه من الاعظام والمبالغة ما ليس في القلب ومنه قوله
وهن من الاخلاف قبلك والمطلْ وقوله وهن من الاخلاف والولعان واقوى التاويلين في قولها
فانما هي اقبال وادبار ان يكون من هذا اي كانها خلقت من الاقبال والادبار لا على ان يكون من باب حذفت
المضاف اي ذات اقبال وذات ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى خلق الانسان من عجلْ وذلك
لكثرة فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون اراد بخلق العجل من الانسان لانه امر قد امر وانتسع

الباب ٦ اللام المقويه لما منزله بين منزلتين

ومنه المذاهب ونظيره الاشارة لها مراتب فالابواب ٣ ٨

مطلب ورود الشي مع نظيره اجتماع المذكر مع المونث في الصفه المونثه

اجتماع المونث والمذكر في الصفه المذكره

فحمله على القلب بعد في الصيغة ويصغر المعنى وكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تاويله ان العجل
هنا الطين ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير انه في هذا الموضع لا يراد به الا نفس العجلة والسرعة ولهذا قال
عقبه سار يكما اياتي فلا تستعجلون فنظيره قوله تعالى وخلق الانسان عجولا وخلق الانسان ضعيفا لان العجلة ضرب
من الضعف لما توذن به من الضرورة والحاجة فلما كان العرض في قولهم رجل عدل وامراة عدل انما هو ارادة
المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير امارة للمصدر المذكر فان قلت فان نفس لفظ المصدر قد جا
مونثا نحو الزيارة والعبادة والصولة والجهومة والمحبة والطلاقة والسباطة وهو كثير جدا فاذا كان
نفس المصدر قد جا مونثا فما هو في معناه ومحمول بالتاويل عليه اجيء بتا نيثه قيل الاصل اقوى لهذا
المعنى من الفرع لضعفه وذلك ان الزيارة والعبادة ونحو ذلك مصادر عين مشكوك فيها فلما ق التا لها
لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدرا وانما هي
عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل وامراة عدل وقد جرت صنعة كما ترى لم يومن ان يظن
بها انها صفة حقيقة لصعبة من صعب وندبة من ندب وفخذ من فخم ورطبة من رطب فلم يكن فيها
من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والحلاوة فالاصول
لقوتها بتصرف فيها والفروع لضعفها متوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لاصولها فان قيل
فقد قالوا رجل عدل وامراة عدلة وفرس طوعة القياد وقالت امية والحية الحنفة الرقشا اخرجها من
بيتها امنات الله والكلم قيل هذا مما خرج على صورة الصفة لانهم لو يوثروا ان يبعدوا المحل البعد عن اصل
الوصف الذي بابه ان يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه فجري هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها
للياقاة لها والتنبيه عليها مجرى اخراج بعض المعتل على اصل نحو استحوذ ويجري اعلال صفته وعدته وان كان
قد نقل الى فعلت لما كان اصله فعلت وعلى ذلك انت بعضهم فقال رحضة وضيعة وجمع فقال يا عين هلا
بكيت ارباد ذقنا وقام الخصوم في كبد وعليه قول الاخر اذا نزل الاضياف كان غرورا على الحي حتى تستقل
مراجلا الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وليس كقوله واسيافنا يقطرن من نجدة دما في ان المراد
بها معنى الكثرة وذلك امدح لانك اذا قرى الاضياف وهم قليل عز اجل الحي اجمع فاظنك لو ترل به الضيفان
الكثيرون فان قيل فلم انت المصدر اصلا وما الذي سوغ التانيث فيه مع معنى العموم والجنس وكادها الى
التذكير حتى احتجت الى الاعتذار له بقولك انه اصل وان الاصول تحتمل ما لا يحتمله الفروع قيل علة جواز تانيث
المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ان المصادر اجناس للمعاني كما ان غيرها اجناس للاعيان نحو رجل وفرس
ودار وبستان فكما ان اسماء الاجناس الاعيان قد تاتي مونثة الالفاظ ولا حقيقة تانيث في معناها نحو عرفة
ومشرقة وعلية ومروحة ومقرمة كذلك جات ايضا اجناس المعاني مونثا بعضها لفظا لا معنى وذلك نحو
المحمدة والموجدة والرشادة ونحوها نعم واذا جاز تانيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به لم يكن تانيثه وجمعه
وقد جري وصفا وحل المحل الذي من عادته ان يفرق فيه بين مذكره ومونثه وواحده وجماعته فجا واحدا ولا
مستكرها اعني ضيفه وخصمة واضيافا وخصوما وان كان التذكير والافراد اقوى في اللغة واعلى في الصنعة
قال تعالى وهل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب وانما كان التذكير والافراد اقوى من قبل انك لما وصفت المصدر
اردت المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكماله ان تؤكد ذلك بترك التانيث والجمع كما يجب للمصدر في اول
احواله الا ترى انك اذا انثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقة التي لا معنى لمبالغة فيها نحو
قايمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض او كالمقتضي دفلذلك قل حتى وقع الاعتذار

لما جا منه مونثا او مجموعا ومما جا من المصادر مجموعا ومعدا ايضا قولهم مواعيد عرقوب اخاه بيثرب ومنه
عندي قولهم تركته بملاحسن البقر اولادها فالملاحسن جمع ملحس ولا تخلو ان يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز ان يكون
هنا مكانا لانه قد عمل في الاولاد فنصبها والمكان لا يعمل في المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه واذا كان الامر على ما
ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكانه قال تركته بمكان ملاحسن البقر اولادها كما كان قوله وما
هي الا في ازاره وعلقه مغار ابن هام على حي خثعما محذوفا المضاف اي وقتا غارة ابن هام على حي خثعم الا تراه
قد عداه الى قوله على حي خثعما فملاحسن البقر اذن مصدر مجموع يعمل في المفعول به كما ان مواعيد عرقوب اخاه بيثرب
كذلك وهو غريب وكان ابو علي يورد مواعيد عرقوب اخاه مورد الطريف المعجب منه فاما قولهم كم جربوع
فما زادت تجارتهم ابا قدامة الا المجد والغنى فقد يجوز ان يكون من هذا او قد يجوز ان يكون من هذا ابا
قدامة منصوبا بزادت اي فما زادت ابا قدامة تجارتهم اياه الا المجد والوجه ان تنصبه بتجارتهم لانها
العامل الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان حري ان يعمل الثاني ايضا فيقول فما زادت تجارتهم اياه
ابا قدامة الا كزا كما تقول ضربت فاوجعته زيدا ويضعف ضربت فاوجعت زيدا على اعمال الاول
وذلك انك اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثاني ايضا لقربه لانه لا يكون الا بعد اقوى حالا من
الاقرب فان قلت اكتفي بمفعول العامل الاول من مفعول العامل الثاني قيل لك فاذا كنت مكتفيا
مختصرا فاكتفاوك باعمال الثاني الاقرب اولى من اكتفايك باعمال الاول الابعد وليس لك في هذا ما لك
في الفاعل لانك تقول لا اضمر على غير تقدم ذكر الا مستكرها فتعمل الاول فتقول قام وقعدا خواك فاما المفعول فيناه
بد فلا ينبغي ان يتباعد العمل عليه ويترك ما هو اقرب الى المعمول فيه منه ومن ذلك فرس وساع الذكر والانثى فيه سوا وفرس جواد ونا
ضامر وجمل ضامر وناقة يازل وجمل يازل وهو لباب قومه وهي لباب قومها وهو لباب قومهم قال جرير تدري
فوق متنيها قرونا علي بشر وانسه لباب وقال ذو الرمة سجحا ابا شرخين احيا نباته مقاليتها
فهي اللباب الحابس فاما ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص فليس من هذا الباب فعال
في الجميع تكسير فعال في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره انتهى قلت قد اشتمل هذا الاصل
على ثلاثة ابواب باب ما دخلت فيه التا في صيغة المذكر وباب ما خلت منه التا في صيغة المونث وباب
ما استوي فيه المذكر والمونث والمفرد والمثنى والجمع وها انا اسوق جملا من نظايرها ذكر نظاير الباب الاول
ورود الوفاق مع وجوب الخلاف قال ابن جني هذا الباب ينفصل من الذي قبله بان ذاك يتبع فيه اللفظ
ما ليس وفاقه نحو رجل نسابة وامراة عدل وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظا بل هو قايم برأسه وذلك قولهم غاض
الماء غضته سوا وفيه بين المتعدي وغير المتعدي ومثله جبرت يده وجبرتها وعمر المنزل وعمرته وسار الدابة
وسرته ودان الرجل ودنته من الدين في معنى ادنته وعليه حامد يون في لغة تميم وهلك الشي وهلكته قال
العجاج ومهمة هالك من تعرجا فيه قولان احدهما انها لكا بمعنى مهلك اي مهلك من تعرج عليه والاخر وهي
هالك المتعرجين فيه كقوله هذا رجل حسن الوجه فوضع من موضع الالف واللام ومثله هبط الشي وهبطته قال
ما راعني الا جناح هابط على البيوت قوطه العلا بطا اي مهبطا قوطه ويجوز ان يكون اراد ها بطا بقوطه
فلما حذف حرف الجر نصب بالفعل ضرورة والاول اقوى فاما قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله
فاجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظر اليه لخشية الله وذلك ان الانسان اذا فكر في
هذه المخلوقات تضاءل وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى تلك الحجارة لما كان الخشوع
والسقوط مسببا عنها وحادثا لاجل النظر اليها كقوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وانشدوا قول

الاخر فاذكري موقعي اذا لقيت الخيل وسارت الا الرجال الرجالا اي سارت الخيل والرجال الى الرجال وقد يجوز ان يكون اراد وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصب والاول اقوى وقال زهير فلا تعتصبا من شيرة انت سرقها فاولد راض سنة من يسيرها ورجت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ورجتها وعاب الشيء وعته وهجمت على القوم وهجمت غيري عليهم ايضا وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته وفغرفاه وفغرفوه وشحا فاه وشحا فوه وعثمت بين وثمتها اي جيرتها على غير استواء مد النهر ومددته قال تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقال الشاعر ماخليج مد خليجان وسرحت الماشية وسرحتها ونزاد الشيء ونزدته ودر الشيء ودررته طرته وخسف المكان وخسفه الله ودلع لسانه ولعته وهاج القوم وهجتهم وطاخ الرجل وطخته اي لطخته بالقبح في معنى الطخته ووفر الشيء يفر ووفرته وقال الاصمعي رفع البعير ورفعته في السير رفع المرفوع وقالوا نفى الشيء ونفيته اي بعدته قال القطامي فاصبح جارا كم قتيلا ونافيا ونحوه نكرت البير ونكرتها اي اقللت ماءها ونزفت ونزفتها فهذا كله شاذ عن القياس وان كان مطردا في الاستعمال الا ان له عندي وجها لاجله جاز وهو ان كل فاعل غير القديم سبحانه الفعل فيه شيء اميره واعطيه واقدر عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدرا صار كان فعله لغيره الا ترى الى قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقد قال قوم يعني اهل السنة فان ابن جني كان معتزليا كشيخه الفارسي ان الفعل لله وان العبد مكتسب فلما كان قولهم غاض الماء وغضته ان غيره اغاضه وان جرى لفظ الفعل تجاوزت العرب ذلك الى ان اظهرت هناك فعلا بلفظ الاول متعديا لانه قد كان فاعله في وقت فعله اياه انما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجا واحدا فاعرفه انتهى ورود الشيء على خلاف العادة قال ابن جني المعتاد المالوف في اللغة ان اذا كان فعلا غير متعد يا لان هذه الهمزة كثيرا ما يجي للتعدية وذلك نحو قام زيد واقمت زيدا وقعد بكر واقعدت بكرا فان كان فعل متعديا الى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد خبزا واطعمته وعطا بكر دوها واعطيته ورها فاما كسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل بالهمزة فانه نقل بالمثال الاثراء نقل من فعل الى فعل وانما جاز نقله بفعل لما كان فعل وافعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد في الامر واجد وصد دته عن كذا واصددته وقصر عن الشيء واقصر وسحته الله واحتد ونحو ذلك فلما كانت فعل وافعل على ما ذكرنا من الاعتقاد والتعاوض ونقل بافعل نقل ايضا فعل بفعل نحو كسي زيد وكسوته وشترت عينه وشترتها وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك هذا هو الحديث ان تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله غير ان ضربا من اللغة جاء في هذه القضية معكوسة مخالفة فتحدث فعل فيها متعديا وافعل غير متعد وذلك قولهم اجفل الظليم واجفلته الريح واسنق البعير وسنقته وانزفت البير اذا ذهب ماؤها ونزفتها واقشع الغيم وقشعته الريح وانشل ريش الطائر ونشلته وامرت الناقة اذا درلبنها ومريتها ونحو من ذلك الوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها وصر الفرس اذنه واصر باذنه وكبه الله على وجهه واكب هو وعلوت الوسادة واعليت عليها فهذا نقض عادة الاستعمال لان فعلت فيه متعد وافعلت غير متعد وعلة ذلك عندي انه جعل تعدي فعلت وجمود افعلت كالعوض لفعلت من غلبة افعلت لها على التعدي نحو جلس واجلسته ونهض وانهضته كما جعل قلب الياء واوا في التقوي والرعوي والشنوي والفتوي عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها ولما جعل لزوم الضرب الاول من المنسرح لمفتعلين وخطر مجيئه تاما او مجنونا بالوقوعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من كثرة السواكن فيه نحو مفعولن ومفعولان ومستفعلان ونحو ذلك مما التقى في آخره من الضروب ساكنان ونحو من ذلك ما جاءتهم من افعلته فهو مفعول وذلك نحو

مطلب ابن جني معتزلي كشيخه الفارسي

مطلب ورود على خلاف العادة

اجبته فهو مجبوب واجنه الله فهو مجنون وانزحمه فهو مزكوم واكره فهو مكروه ونزره واقره الله فهو مقرور وارضه الله فهو مأروض واملاه فهو مملوء واضاده فهو مضؤود واحد من الحمى فهو محموم واهته من الهم فهو مهموم وانزعقته فهو مزعوق اي مذعور ومثله قوله اذا ما استحمت ارضنة من سمايه حري وهو مودوع وواعد مصدق وهو من اودعته وينبغي ان يكون حاء على ودع واما اخزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا غير انه قد قال ابو زيد يقولون الامر يحزنني ولا يقولون حزنني الا ان مجي المضارع يشهد للماضي فهذا امثل مما مضى وقد قالوا فيه ايضا محزن على القياس ومثله قولهم محب قال عنترة ولقد تركت فلا تظني غره مني بمنزلة المحب المكرم وقال الاخر ومن ينادا لربوع يحب ياتل منهم خير فتيان العرب المنكب الايمن والردف المحب وقال لا تكحن بيته جارية خدبة مكرمة محبة قالوا علة ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجنه الله فهو مجنون واسله فهو مسلول وبابه انهم انما جاءوا به على فعل نحو جن فهو مجنون وزكم فهو مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك بقيته فان قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل مسند الى الفاعل صورته مسندا الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان يجي الضربان معا في عدة واحدة نحو ضربته وضرب واكرمته واكرم وكذلك معاد هذا الباب قيل ان العرب لما قوي في انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل وحتى قال سيبويه فهما وان كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم خصوا المفعول اذا اسند الفعل اليه بضربين من الصيغة احدهما تغيير صيغة المثال مسندا الى المفعول عن صورته مسندا الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب وضرب وقتل وقتل واكرم واكرم وحرج وحرج والاخر انهم لم يرضوا ولم يقتنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوا الى ان غيروا عدة الحروف مع ضم اوله كما غيروا في الاول الصورة والصيغة وحدها وذلك قولهم احببته وحب وازكمه الله وزكم واضاده وضيد واوا ملاه وملي قال ابو علي فهذا ابو لك على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله في انفسهم اذا افردوه اذ صاغوا الفعل له صيغة تخالفه لصيغته وهو للفاعل وهذا اضرب من تدريج اللغة الا ترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب وشرب وشرب تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان العدة نحو ازكمه الله وزكم وآرضه وأرض فهذا كقولهم في حنيفة حنفي لما حذفوا ها حنيفة حذفوا ايضا ياها ولما لم يكن في حنيف ما يحذف فيحذف لها اليا صحت اليا فقالوا فيه حنيفي وهذا الموضع هو الذي دعا فعلبا في كتاب فصيحه ان افرد له بابا فقال هذا باب فعل بضم الفا نحو قولك عنت بحاجتك وبقية الباب انما عرضه فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند الى الفاعل في اللغة الفصيحة الا ترى انهم يقولون نجي زيد من النحوة ولا يقال نجاه كذا ويقولون امتقع لونه ولا يقولون امتقعه كذا ويقولون انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا فلهذا جاء بهذا الباب اي ليريك افعالا اختصت بالاسناد الى المفعول دون الفاعل كما اختصت افعال بالاسناد الى الفاعل دون المفعول نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان غرضه ان يريك صورما لم يسم فاعله مجردا غير مفصل على ما ذكرنا لاورد فيه نحو ضرب وسرق واكرم واستقصى وهذا يكاد يكون الى ما لا نهاية له فاعرف هذا الغرض فانه اشرف من حفظ مائة ورقة لغة ونظير مجي اسم المفعول هنا على حذف الزيادة نحو احببته فهو محبوب مجي اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك نحو قولهم اورس الرمث فهو وارس وايفع الغلام فهو يافع وانبقل المكان فهو باقل قال تعالى فارسلنا الرياح لواقح وقياسه ملاقح لان الريح تلقح السحاب فتستدرّه وقد يجوز ان يكون على

لفحت هي فاذا لفحت فوكت الفحت السحاب فيكون هذا مما اكتفي فيه بالسبب من المسبب وقد جاء عنهم مثل حكاها ابو زيد
وقالد وأدبن ابي دواد اغاثني بعدك واد مثقل اكل من خوداته وانسل وقد جا ايضا حبيته قال
والله لو لا تمره ما حبيته ولا كان ادني من عبيد ومسرق ونظير مجي اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف
الزيادة مجي المصدر ايضا على حذفها نحو قولهم جاز بيد وحده فاصل هذا اوحدته بعمروي ايجاد اتم حذفت زيادتاه
فجا على الفعل ومثله قولهم عمرك الله لافعلت اي عمرتك الله تعميرا وقوله قيدا الاوابد هيكل اي يقيد الاوابد
ثم حذف زايديته وان شيت وصف بالجوهر لما فيه من معني الفعل نحو قوله قلولا الله والمهر المغذي لرحت
وانت غربال الاهاب فوضع الغربال موضع المخرق وقوله مثيرة العرقوب اشفى المرفق اي جادة المرفق
وهو كثير فاما قوله وبعد عطايك الماية الرتاعا فليس على حذف الزيادة الا ترى ان في عطاء الفعال الزيدية
ولو كان على حذف الزيادة لقال وبعد عطوك ليكون كوحده ولما كان الجمع مضارعا للفعل بالفرعية فيهما جات
فيه ايضا الفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان
وورشان فجا هذا على حذف زايديته حتى كانه صار الي فعل فجري مجري خرب وخربان وبرق وبرقان قال ذو الرمة
من الدابي موسي تري الناس رجوله كانهم الكروان ابصرن بازيا ومنه تكسيرهم فعالا على افعال حتي كانه
صار الي فعل نحو جواد واجواد وعياء واعياء وحياء واحياء ومن ذلك قولهم نعمة وانعم وشدة واشد
في قول سيبويه جاذ ذلك على حذف التا كقولهم ذيب واذؤب وقطع واقطع وضرس واضرس وذلك
كثير جدا وما يجي مخالفا ومنتقضا اوسع من ذلك الا ان لكل شي منه عذرا وطريقا وفضل للعرب ظريف
وهو اجماعهم على مجي عين مضارع فعلته اذا كان عن فاعلني مضمومة الته وذلك نحو قولهم ضاربني
فضربته اضربه وعالمني فعلمته اعلمه وعاقلني من العقل فعقلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه وفاخرني ففخرته
افخره وشاعرني فشعرته اشعره وحكي الكسائي فاخرني ففخرته افخره بفتح الخا وحكاها ابو زيد لفخر بالضم
على الباب كل هذا اذا كنت اقوم بذلك الامر منه ووجد استغرابا لان خص مضارعه بالضم وذلك انا قد ذللنا على ان
قياس باب مضارع فعل ان يا تي بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه وارينا وجه دخول يفعل على يفعل فيه فكان الاجي
به هنا اذا اريد الاقتصار به تعلي احد وجهيه ان يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع
فعل وهو يفعل بكسر العين وذلك ان العرف والعادة اذا اريد الاقتصار على احد الجايزين ان يكون ذلك
المقتصر عليه هو اقيسهما فيه الا تراك تقول في تحقير اسود وحدول اسيد وجديل بالقلب ويجيز من
بعد الاظهار وان تقول اسيود وجديول فاذا صرت الي باب مقام ومجوز اقتصرت على الاعلا لانه قلت
مقتم ومجيز فاوجبت اقوي القياسين لا اضعفهما وكذلك نظايره فان قلت فقد نقول فيها رجل قايم ومجيز فيه
النصب فيقول فيها رجل قايما فاذا اقمت اوجبت اضعف الجايزين فلذلك ايضا تقتصر في هذه الافعال نحو
اكرمه واشعره على اضعف الجايزين وهو الضم قيل هذا بعيد في التثنية وذلك انك لم توجب النصب في قايم من
قولك فيها رجل قايما وقايما هذا ممتاخر عن رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه للام يجر فيه
او لم يقو فجعلت اضعف الجايزين واجبا ضرورة لا اختيارا وليس كذلك كرمته اكرمه لانه لم ينقض شي
عن موضعه ولم يقدم ولم يوخر فلو قيل كرمته اكرمه لكان كشتمته اشتمه وهزمته اهزمه وكذلك القول في نحو قولنا
ما جا الا زيد احد في الجاب نصبه وقد كان النصب لو تاخر اضعف الجايزين فيه اذا قلت ما جاني احد
الا زيد الحال فيهما واحدة وذلك انك لما لم تجد مع تقديم المستثني ما تدله منه عدلت به للضرورة الي النصب
الذي كان جايزا فيه متاخرا هذا كنصب فيها قايما رجل البته والجواب عنهما واحد واذا كان الامر كذلك فقد

وجب البحث عن علة مجي هذا الباب في التصحيح كله بالضم وعلته عندي ان هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة
فدخله كذلك معني الطبيعة التي تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها فعل يفعل كفقد يفقد
اذا جاد الفقد وعلم يعلم اذا جاد العلم وروينا عن احمد بن يحيي عن الكوفيين ضربت اليد بن علي وجه المبالغة
وكذلك نعتقد نحن ايضا في الفعل المبني منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الي فعل حتي صارت له صفة
التمكن والتقديم ثم بني منه الفعل فقيل ما افعله نحو ما اشعره انما هو من شعر وقد حكاها ايضا ابو زيد
وكذلك ما اقتله واكفره هو عندنا من قتل وكفر تقديرا وان لم يظهر الي اللفظ استعمالا فلما كان قولهم كارمني
فكرمته اكرمه وبابه صار الي معني فعلت فعل اتاه الضم من هناك فاعرفه فان قلت فهلا لما دخله
هذا المعني تعوا فيه الشبه فقالوا اكرمته اكرمه وفخرته افخره قيل منع من ذلك ان فعلت لا يتعدي الي المفعول
به ابدا او يفعل قد يكون في المتعدي كما يكون في غيره كسلبه يسلبه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع ما منع
من الماضي فاخذوا منهما ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ فان قلت فقد قالوا قاضاني فقضيته اقضيه وساعاني
فسعيته اسعيه قيل لم يكن من بفعله هنا بد مخافة ان يا تي علي يفعل فتنقلب الياء واوا وهذا مرفوض في
هذا النحو من الكلام وكما لم يكن من هذا بد هنا لم يجي ايضا مضارع فقل منه مماوه واوا بالضم لما بالكسر
علي الرسم وعادة العرب فقالوا واعدني فوعدته اعده ووا جلني فوجلته اجله ووا ضاني فوضاته اضوه
فهذا كوضعه من هذا الباب اضعه وبذلك علي ان لهذا الباب اثرا في تغييره باب فعل في مضارعة
قولهم ساعاني فسعته اسعيه ولم يقولوا اسعاه علي قولهم سعي يسعي لما كان مكانا قد رتب وقرر وروي
عن نظيره في غير هذا الموضع فان قلت فهلا غيروا ما فاوه واوا كما غيروا ما لامه يا فيما ذكرت فقالوا واعدته
فوعدته اوعده لما دخله من المعني المتجدد قيل فعل مما فاوه واو لا يا تي مضارعه ابدا بالضم انما هو بالكسر
نحو وجد يجد ووزن يزن وبابه وما لامه يا فقد يكون علي يفعل كيرمي ويقضي وعلي يفعل كيرعي ويسعي فامر
الفا اذا كانت واوا في فعل اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت يا فاعرف ذلك فرقا الوصلة من ذلك ذو دخلت
وصلة الي وصف الاسما بالاجناس ونظيرها الذي واخواته دخلت وصلة الي وصف المعارف بالجمل واي
وصلة الي نداما فيه الالف واللام واسم الاشارة وصلة الي نقل الاسم من تعريف العهد الي تعريف الحضور
والاشارة مثال ذلك ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولا بد من تعريفه وليس بينك
وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الالف واللام فاي باسم الاشارة وصلة الي تعريفه ونقله من تعريف العهد
الي تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يفعل ذكر ذلك كله ابن يعيش في شرح المفصل قال ويجوز ان يوصل
بهذا الي نداما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز ان لا تجعله وصلة
فتقول يا هذا فاذا جعلته وصلة لزمته الصفة واذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة ومن ذلك قوله
بعضهم ان ايا وصلة الي اللفظ بالمضمر الذي هو اليا والكاف والهاء انما لما اريد فصلها عن العامل اما تقدم
واما بالتاخير ولم تكن مما تقوم بانفسها لضعفها وقلتها دعت با وجعلت وصلة الي اللفظ بها فاتيا عنهم
اسم ظاهر يتوصل به الي المضمر كما ان كلا اسم ظاهر يتوصل به الي المضمر في قولك كلاهما قال ابن يعيش وهذا
القول واه لان كلا تضاف الي الظاهر كما تضاف الي المضمر ولو كانت كلا وصلة الي المضمر لم تضف الي غيره
وفي امالي ابن الحاجب اي يجي بها متوصلا بها الي نداما فيه الالف واللام لانها مبهمة يصح تفسيرها بكل
ما فيه الالف واللام والغرض هنا ان يا تي ما فيه الالف واللام تفسيرا لها فلما كانت كذلك صلحت
لهذا المعني والذي يدل علي ذلك ان اسما الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل يا هذا

الرجل وياهو لا الرجال وفي شرح المفصل للاندلسي اعلم ان ذو انما استعمل في الكلام وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاراد وا ان يقولوا زيد المال فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا الا الصفة حقها ان تكون مشتقة واما قبحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان ذاتيا صنعيفا لان الاجناس هي الذوات فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها مقدمة في الرتبة لجنسيتها فجعلوها متاخرة تابعة بعدان كانت متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاوا باسم يكون معناه فيما بعد فجعلوه صفة في اللفظ وهم يريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده لانه قد زال القبح اللفظي وبقي الاخر لم يمكنهم ازالته فلهذا لم يصف الى مضمر لان المضمر لا يوصف بذاته الوصل مما يجري فيه الاشياء على اصولها والوقف مما تغير فيه الاشياء عن اصولها ذكر هذه القاعدة ابن جني في سر الصناعة قال الاتري ان قال من العرب في الوقف هذا بكر ومررت ببكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف في الوقف فانه اذا وصل اجري الامر على حقيقته فقال هذا بكرو مررت ببكرو كذلك من قال في الوقف هذا خالد فانه اذا وصل خفف اللام قال وبذلك استدل على ان التاء في نحو قائمة هي الاصل والهاء في الوقف بدل منها وقال ابن القيم في البدايع الوصلات ثلثة في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام احدها حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى المجرور بها ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها الثاني حرف النداء التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء ما فيه ال الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف النكرات باسماء الاجناس غير المشتقة الرابع الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفات عليها الخامس الضمير الذي يربط الجمل الخبرية على المفردات احوالا واخبارا وصفات وصلات فان الضمير هو الوصلة الى وضع الشيء موضع الشيء واقامته مقامه لا يوخذ بقياس ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في شرح الجمل وبني عليها ان الصحيح ان الاعراب هو وضع الظرف والمجرور موضع فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع عن العرب نحو عليك وعندك ودونك ومكانك ووراك وامامك والبك ولدنك ورد قول من اجاز الاعراب بالظروف والمجرورات وبني عليها ايضا ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل او اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر عليما سمع منه وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبني عليها ترجيح قول من قال ان لم دخلت على المضارع فقلبت معناه الى الماضي وتركت لفظه على ما كان عليه وضعف قول من قال انها دخلت على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه حرف لا يجتمع اداتا ن لمعنى ومن ثم لا يجمع بين الـ والاضافة لانهما اداتا تعريف ولا بين الـ وحرف النداء كذلك ايضا ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف بنفيس لان الجميع ادوات استقبال ولا بين كي اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة ولا بين كي اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جيث كي ان ازورك خلافا للكوفيين ولا بين اداتي استثنا لا يقال قام القوم الا خلا زيدا ولا اداة الا حاشا زيدا قاله ابن السراج في الاصول قال الا ان يكون الثاني اسما نحو الا ما خلا زيدا والا ما عدا فانه يجوز وفي بعض حواشي الكشاف لا يجمع بين اداتي تعديه فلا يقال اذهبت بزيد بل اما الهمزة او الباء ومن ثم ايضا رد قول الاخفش في نحو حرا ان الالف والهمزة معا للتانيث لانه لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين واذا دخلت الواو على لكن انتقل العطف اليها وتجردت لكن للاستدراك كما ان حروف الاستفهام اذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله اهل رانا بسفح القاع ذي الاكم فان هل بمعنى قد ركما في قوله ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به

قف لا يجمع اداتان لمعنى واحد

فان

فان ام خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريد كيف دون ام لان تجريدها عن الاستفهام ويزيد عنها علة البنا فيجب اعرابها ذكره في البسيط وقال ابن يعيش الدليل على ان التاء طي للالحاق لا للتانيث انه سمع عنهم ارطاة بالحاق تا التانيث ولو كانت للتانيث لم يدخلها تانيث اخر لانه لا يجمع بين علامتي تانيث وقال ابن يونس وابن كيسان والزجاج والفارسي انما ليست عاطفة لانها تقترن بالواو وهي حرف عطف ولا يجتمع حرفا عطف واختاره ابو البقا وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والاندلسي والسخاوي والرضي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يعد الفارسي انما من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف وقال ابن السراج ليس اما حرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت شيا من ذلك في كلامهم فتوخرج احدها عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمرو فلا في هذه المسئلة ليست عاطفة انما هي نافية وقال الشلوبين انما حذفت تا التانيث من نحو مسلمة في الجمع بالالف والتا نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تانيث وهم يكرهون ذلك وقال ابن هشام في تذكرة لا يجوز كسرت لزيد باعتبين عليا تين وسفلا تين لان فيهما الجمع بين الالف والتا واجتماع علامتي تانيث لا يجوز انتهى وقد اشتشكل جمع علامتي تانيث في احدي عشرة واثنتي عشرة قال في البسيط وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه احدها انهما اسمان في الاصل فانفرد كل واحد منهما بما يستحقه في الاصل وانما الممتنع اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة والثاني ان الف احدي للالحاق كالف مغربي الا ان التركيب منع من تنوينها والتا في ثنتين للالحاق وحمل اثنتان عليها لكونها بمعنى واحد والثالث ان علامتي التانيث في احدي عشرة مختلفان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظهما والتا في اثنتين بدل من الكلمة فلم يتمحض للتانيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تانيث ومن فروع القاعدة ايضا تاخيرهم لام الابتدا الى الخبر اذ وكان حقها ان تكون في اول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد ذكره ابن جني وقال في موضع اخر ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان في ذلك نقضا لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف الا في التاكيد كقولك وما ان لاتحاك لهم ثياب فان ما وحدها للنفي وان ولا معا للتوكيد قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتاكيد بحمله الكلام لانهم اكدوا باكثر من الحرف الواحد في قوله له قومن فاللام والنون جميعا للتاكيد وقوله تعالى فاما ترين فالف والنون جميعا للتاكيد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل قول الفراء في ان الواقعة بعد ما النافية انهما حرفا نفي نزادفا كثر ادخر في التاكيد في قولك ان زيدا القايم ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيدا القايم قد فصل بينهما كذلك وقال ابن القواس في شرح الكافية لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ولذلك جاز ان زيدا القايم وامتنع ان لزيدا قايم وقال ابن ايزا انما لم تعمل لا في المعرف بلام الجنس وان كان في المعنى نكرة لان لام الجنس تقبل الاستغراق وكذلك لا فلو اعملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممنوع عندهم وقال الشلوبين النحويون يقولون ان حروف المعاني انما هي مختصر الافعال فهي نايبة منابها الافعال تعطي من المعنى ما تعطيه الافعال الا ان الافعال اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضي ازمنة وامكنة واحداثا ومفعولين وفاعلين ومحالا لافعالهم وغير ذلك من معمولات الافعال فاختصر ذلك كله بان جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيا من ذلك وكذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في الاسما والافعال لان ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار

قال ولهذا يبطل قول من قال ان الاسماء الستة وامرأ وابنما معربة بثنين من مكانين لان العرب اذا كانت لا يجمع بين حرفين لمعني واحد لكونه نقضا موضوعها من الاختصار فلان لا يفعل ذلك في الحركة احق واولي لانها الحركة اختصر من الحرف وقال ابن الدهان في الغرة فان قيل فهلا جاز ان لزيدا قايم بالجمع بينهما لانهما للتاكيد كما جمع بين تا كيدين في اجمع واكتع فالجواب ان الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو التخفيف والاختصار فلا وجه للجمع بين حرفين لمعني اذ فيه نقض الغرض واذا بعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النداء والاضافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف **لا يجتمع الفان** قال ابن الحباز اذا وقفت علي المقصور وقفت عليه بالالف التي هي بدل من التنوين فتقول لرايت عصا فهذه الالف كالالف في رايت زيدا وكان معك في التقدير الفان بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت احديهما ليلا يجتمع الفان قال وجاء رجل الي ابي اسحق الزجاج فقال له زعمتم انه لا يجمع للجمع بين الفين فقال نعم فقال انا اجمع فقال اجمع فقام ومد صوته فقال له الزجاج حسبك ولو مددت صوتك من غدوة الي العصر لم يكن الا الف واحدة قال وكانت الاولي اولي بالحذف لان الطاري يزيل حكم الثابت ومن فروع هذه القاعدة اذا جمع المقصور الف والتا قلبت الفه ياء كقولك في جلي جليات لانه لا يجتمع الفان وحذفها هنا غير ممكن **لا يجتمع خطابان في كلام واحد** قال ابو علي في التذكرة الدليل علي هذا لاصل قولهم ارايتك زيدا ما فعل الا ترى ان كاف الخطاب لما تحققت الفعل خلع الخطاب من التا والدليل علي خلع الخطاب من التا دخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتانيث وتذكير ان التا في جميع الافعال دوال علي صورة واحدة فلا يجوز علي هذا يا غلامك لان الغلام مخاطب والكاف خطاب اخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع كذلك ولو قال يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الاول لان ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد عمل ابو الحسن في المسايل الكبير ابوابا ومسايل وهذا اصل تلك المسايل عندي هذا كله كلام ابي علي وفي اللمع لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي فان قيل فقولهم ارايتك كيف جمعوا بين التا والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعني قيل ان التا ضمير مجرد عن الخطاب والكاف للخطاب مجرد عن الضمير فكل منهما خلع منه معني وبقي عليه معني وقال الابذي في شرح الجزولية لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لانا احدهما يغني عن الاخر **لا تنقض مرتبة إلا لامر حادث** قاله ابن جني في الخصايص وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيد او المبتدا في نحو عندك رجل ووجوب تقديم المفعول اذا كان اسم استفهام او شرطا لما طرا فيها **لا يقع التابع** في موضع لا يقع فيه المتبوع ذكر هذه القاعدة ابو البقا في التبيين وبني عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر في قوله تعالي الي يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لان المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع **حرف الياء يغتفر في الثواني** ما لا يغتفر في الاوايل ومثله قولهم يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع من فروع ذكره ظهورا ان مع المعطوف علي منصوب حتي كقوله حتي يكون عزيزا من نفوسهم او ان مبين جميعا وهو مختار وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتي لان الثواني يحتمل ما لا يحتمل الاوايل وقال في البسيط جوز الفزاري اضافة اسم الفاعل المعرف بال اذا كان للحال او الاستقبال نحو الضارب زيدا الان او غدا واحتج بالقياس علي قول الشاعر الواهب المايه العجال وعبدها والجواب انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم رب شاة وسلختها ورب لا تدخل علي معرفة واذا عطف غير العلم علي العلم نحو مررت بزيد واخيك فنقل ابن ياسناد جواز حكايته لان المتبوع يجوز حكايته فحكي التابع بتعاله ونقل ابن الدهان منعها لان التابع لا يجوز حكايته

ولا يمكن حكاية احدهما دون الاخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مررت باخيك وزيد ولا يجوز هي الحكاية اتفاقا بل يجب الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع ذكره في البسيط وقال ايضا فتاجاز النحاة كم رجلا ونساوهم حاوك عطفا علي معني كم واجاز والنصب عطفا علي التمييز وان كان نكرة لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوايل للبعد عن كم ومثله كم شاة وسلختها وكم ناقة وفصيلها وقال ابن هشام في المغني القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل فمن ذلك كل شاة وسلختها واي فتي هيجا انت وجارها ورب رجل واخيه وان نشا تنزل عليهم من السما اية فظلت ولا يجوز كل سلختها ولا رب اخيه ولا اي وجارها ولا ان يقم زيد قام عمرو الا في الشعر ويقول مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين وممتنع قايمين لا قاعدا بواه علي اعمال الثاني وربط المعني بالاول وقال ابن القواس في سرح الدرة بعد ان حكي قولهم في انا ابن المبارك البكري بشران سرا عطف بيان للبكري ولا يجوز جعله بدلا لان البدل في حكم تكرير العامل ولا يجوز انا ابن المبارك بشر في امتناع البدل نظرا لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل كل شاة وسلختها وتبعه ابن هشام في حواشي التسهيل وقال في تذكرته ان قيل لاي شي فتحت لام المستغاث فالجواب فرقا بينها وبين لام المستغاث له فان قيل لاي شي كان المفتوح لام المستغاث وكان حق التغيير في الثانية لان عندها يتحقق الحاجة فهو لجري علي قياسهم كما انهم لا يحذفون في نحو يا رجل الا اما اريد عوا عنده فالجواب ان الاول لحال محل المضمر واللام بفتح اذا دخلت عليه فان قيل فلاي شي كررت في المعطوف عليه فالجواب انه بعطفه علي ما حصل فيه الفرق اكتفي بذلك وساعد علي ان المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه يقول يا زيد والرجل وان لم يجز يا رجل فان قيل فلاي شي يفتح في يا زيد ويا لعمر مع انه معطوف فالجواب انه نداء ثان مستقل والمعطوف الجملة قال فهذا تحرير لا تجد لاحد مثله ان شا الله تعالي وقال الابذي في شرح الجزولية اذا عطفت علي المستغاث به كسرت اللام لان الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الاوايل وقال ابن هشام في تذكرته سيلت عن قولهم اي لاي اذا عطف عليها اسم ظاهر يجب الرفع نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا كما تقول ما في الدار من رجل ولا امراة وذلك لان الاسم المضمر بعد لولا وان كان في موضع الخفض بها الا انه ايضا في موضع رفع الابتدا او نظيره في ذلك الاسم المجرور بالعطف علي لغة عقيل اذا قيل لعمر زيد قايم الا ترى ان قايم خبر مرفوع وليس معمولا للعمر لانها هنا حرف جر كالتا واللام فلا تعمل غير الجر وان عطف علي محله من الخفض فان الترمت اعادة الخافض لم يتات هنا لانا اذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم جر لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان لم يلتزمه فقد يمنع العطف بما ذكرنا لان العامل حينيذ هو لولا الثانية وقد يصحح بان يدعي انهم اغتفروا كثيرا في الثواني ما لم يغتفروا في الاوايل وقال ابن ايا زفي شرح المفصول فان قيل هلا اضيف الفعل لفظا والتقدير اضافة مصدره فالجواب ان ذلك اتساع ويجوز وهو قبيح في الاوايل والمبادي دون الاواخر والثواني وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالي انك انت العليم الحكيم قيل انت تاكيد للكاف كما في قولك مررت بك انت وان لم تجر مررت بانت اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع وكذلك جاريا هذا الرجل وان لم تجر بالرجل وقال ابن الصايغ في تذكرته ابو عمر ويختار النصب في الغلام من نحو يا زيد والغلام وان كان عطف النسق يقدر معه العامل وحرف النداء لا تباشر اللام لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوايل وقال ابن النحاس في التعليقة انما جاز في الثواني ما لم يجز في الاوايل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفي الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف ما لو اتلينا بالتوسع من اول الامر فانا حينيذ

لانعطي الموضع شيا مما يستحقه انتهي واذا عطفت علي غدوة
المنصوب ما بعدها فقيل لدن غدوة وعشية جاز عند
الاخفش في المعطوف الجر علي الموضع والنصب علي
اللفظ وضعفه ابن مالك في شرح الكافية النصب
واوجبه ابوحيان ومنع الجر لان غدوة عند من
نصبه ليس في موضع جر فيس من باب العطف علي
الموضع قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن
انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ
الا انها لانه يجوز في الثواني ما لا
يجوز في الاوائل التذريب
وبالله التوفيق
انتهي

التذريب

وهو القسم الثاني من الاشباه والنظائر النحوية
تاليف شيخنا الامام العالم العلامة الحبر الفهامه
حافظ العصر ابي الفضل جلال الدين
ابن الامام العلامة كمال الدين
السيوطي الشافعي مسع الله
بوجود الانام بمحمد
وآله وصحبه وسلم
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم واعن وتمم بخير آمين
الحمد لله والصلاة والسلام علي سيدنا رسول الله هذا هو الفن الثاني من الاشباه والنظائر وهو فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات مرتب علي الابواب وسميته بالتذريب

باب الالفاظ تقسيم ما خرج من الفم ان لم يشتمل علي حرف فصوت وان اشتمل علي حرف ولم يفد معني فلفظ وان افاد معني فقول فان كان مفردا فكلمة او مركبا من اثنين ولم يقصد نسبة مقصودة لذاتها فجملة او افادت ذلك فكلام او من ثلاثة فكلم **باب الكلمة تقسيم** الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف والرابع لها والادلة علي ذلك ثلاثة احدها الاستقراء وذلك عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه اخرجه ابو القاسم الزجاجي في اماليه بسنده اليه الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية كابي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها قول ابن معط ان المنطوق به اما ان يدل علي معني يصح الاخبار عنه وهو الاسم واما ان يصح الاخبار به لا عنه وهو الفعل واما ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف قال ابن ابا زيد في الاستدلال علي ذلك ان قسمته غير حاصرة ان يحتمل وجها رابعا وهو ان يخبر عنه لا به وسواء كان هذا القسم واقعا ام غير واقع بل سواء كان ممكن الوقوع ام محالا اذ استحالة احد الاقسام المحتملة لا تصيرها القسمة عند الاخبار حاصرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة هذا افسد ما قيل في ذلك انها غير حاصرة ومنها قول بعضهم ان العبارات بحسب المعتبر والمعبر عنه من المعاني ثلاثة ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل علي اثباته لها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان يستقل بالدلالة علي ما وضعت له او لا تستقل وغير المستقل الحرف والمستقل اما ان تشعر مع دلالتها علي معناها بزمنه المحصل او لا تشعر فان لم تشعر فهي الاسم وان اشعرت فهي الفعل قال ابن ابا زيد وهذا الوجه اقوي لانه مشتمل علي التقسيم المتردد بين النفي والاثبات ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسنادها

قال

الى غيرها او لا ان لم يصح فيه الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم
ابن هشام وهذه احسن الطرق وهي احسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب وهي ان الكلمة اما ان تدل على معنى في
نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وذلك
الطريقة التي اخترناها من امرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة احدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى
في نفسه اللفظ وهذا يقتضي ظاهره قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال وهذا وان كان جوابه
ممكنا الا انه اقل مافيه الابهام والثاني دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين الا ان الشيخ بهاء الدين
بن النحاس نازعهم في ذلك وزعم انه دال على معنى في نفسه وتابعه ابو حيان في شرح التسهيل **باب الاسم ضابط** سناد
تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهي الجر وحرفه والتنوين والنداء وال الا
اليه واضافته والاضافة اليه والاشارة الى المسماه وعود ضمير عليه وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة
الفعل وموافقته ثابت الاسمية في لفظه او معناه هذا ما في كتب ابن مالك ونعته وجمعه تصحيحا وتكسيره وتصغيره
ذكر هذه الاربعة ابن الحاجب في وافيته وتثنيته وتذكيره وتانيثه ولحوق يا النسبة له ذكر هذه الاربعة صاحب
اللب واللباب وكونه فاعلا او مفعولا ذكرهما ابو البقا العكبري في اللباب وكونه عبارة عن شخص ودخول لام الابتداء واد
الحاد ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه وذكر ابن القواس في شرح الفية ابن معط لحوق الف الندبة وترخيمه وكونه مضمما
او علما او مفرها منكرا او تمييزا او منصوبا حالا **ضابط** الاسماء في الاسناد على اربعة اقسام قسم ينبه ويسند اليه
وهو الغالب وقسم لا يسند اليه كالظروف والمصادر التي لا تتصرف والاسماء الملازمة للنداء وقسم يسند
ولا يسند اليه كاسما الافعال وقسم يسند اليه ولا يسند كالتا من ضربت والياء من اضربي واضربا والواو
من اضربوا والنون من اضربن وايمن ولعمرك **فايدة** قال ابو حيان في شرح التسهيل في المسند والمسند اليه
اقوال احدها المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وهو الاصح ثانيها ان كلا منهما مسند ومسند اليه
ثالثها ان المسند هو الاول مبتدا كان او غيره والمسند اليه الثاني فقام من قام زيد وزيد من زيد قائم مسند
والاخير منهما مسند اليه رابعها عكس هذا فزيد وقام في التركيبين مسند والاول من التركيبين مسند اليه وبهذا تم
المسئلة نظائر احدها المضاف والمضاف اليه فيهما اقوال اصحها ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه
وهو قول سيبويه والثاني عكسه والثالث يجوز في كل منهما كل منهما ثانيها البدل والمبدل منه وفيهما اقوال
الاضافة والاصح هنا ان الاول المبدل منه والثاني البدل ثالثها بدل الاشتمال قال في البسيط في تسميته بذلك
اقوال احدها لاشتمال الاول على الثاني فان زيدا اشتمل على علمه والثاني لاشتمال الثاني على الاول لانه دال عليه
بالاول كاجبني زيد غلامه والدخول في الاول كاجبني زيد علمه وحسنه والثالث لانه سمي بذلك للقدر المشترك
بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق اذ لا ينفك احدهما عن ذلك **فايدة** قال ابو البقا العكبري في اللباب الاسناد
اعم من الاخبار اذ كان يقع على الاستفهام والامر وغيرها وليس الاخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح ان يقابل
بالتصديق والتكذيب فكل اخبار اسناد وليس كل اسناد اخبارا **فايدة** قال ابن الدهان في الغرة ثلاثة اشياء تتعاقب
على المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان وهي التنوين والالف واللام والاضافة **قاعدة** قال ابن القواس في
شرح الدرة كل خاصيتي نوع اما ان تتفقا او يختلفا فان اتفقتا امتنع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة في الاسم
والسين وسوف في الفعل وان اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين والاضافة في الاسم وسوف وتا التانيث في الفعل
لان سوف يقتضي المستقبل وتا التانيث يقتضي الماضي وان لم يتضادا واجاز اجتماعهما كالالف واللام والتصغير وقد تا
التانيث **ضابط** الكلمات التي تاتي اسما او فعلا او حرفا تتبعتها فوصلت ثماني عشرة كلمة اشهرها على فانها

علامات الاسم ثمانون

الكلمات ذات الاوجه ١٨

تكون

تكون حرف جر واسما تجر من قال الشاعر غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وفعلا ماضيا من العلو ومنه ان فرعون علا في
الارض ومن تكون حرف جر واسما قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من
للتبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول لاجله قال الطيبي اذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن في قوله عن
يميني مرة واما مي وتكون فعل امر من مان يمين وفي تكون حرف جر واسما بمعنى الفم في حالة الجر ومنه حتى ما تجعل
في في امرانك وفعل امر من وفا يفي والهمزة تكون حرف استفهام وفعل امر من وأى واسما في قول بعضهم ان
حروف النداء اسماء افعال والهاء المفردة تكون اسما ضميرا نحو ضربته ومررت به وحرفا في اياه وفعل امر من وهى
يهى ولما تكون حرف نفي جازم بمعنى لم وظرف نحو لما جاء زيد اكرمته وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من لم
وهل تكون حرف استفهام واسم فعل في نحو حي هل وفعل امر من وهل يهل وها تكون حرف تنبيه واسم فعل
بمعنى خذ وزجر للابل يمد ويقصر وفعل امر من هاء يهاء وحاشا تكون حرف استثناء واسما مصدرا بمعنى التنزيه
نحو حاشا لله ولهما قرئ بتنوينه وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشا يحاشي وفي الحديث احب الناس الي ناسامة
قال الراوي ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال النابغة ولا احاشي من الاقوام من احد ورب بفتح الراء تكون حرف جر في
لغة في رب بضم الراء واسما بمعنى السيد والمالك وفعلا ماضيا يقال ربه يربه بمعنى رباه واصلحه والنون تكون اسما
ضميرا نحو قمن وحرفا وهي نون الوقاية وفعل امر من وفى يفي والكاف تكون حرف جر واسما كما قال في الالفية واستعملا
اسما وفعل امر من وكى يكي وعل تكون حرفا لغة في لعل وفعلا ماضيا من علة اذا سماه مرة بعد مرة واسما المهزول والشيخ
المسن وبلى تكون حرف جواب وفعلا ماضيا يقال بلاه اذا اختبره واسما لغة في البلاء المحمود وان تكون حرفا تاكيد
وفعلا ماضيا من الاتين واسما مصدرا بمعنى الاتين وال تكون حرف استفتاح واسما بمعنى النعمة والجمع آلاء وفعلا
ماضيا بمعنى قصر وبمعنى استطاع والى تكون حرف جر واسما بمعنى النعمة وفعل امر للاثنين من وأل بمعنى لجا وامرا
للواحد فيه نون التاكيد الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان في الغرة وخلا تكون حرف استثناء وفعلا ماضيا ومنه واذا
خلوا الى شياطينهم واسما للرطب من الحشيش ولات تكون حرف نفي بمعنى ليس وفعلا ماضيا بمعنى صرف واسما للصنم
وقد نظمت هذه الكلمات فقلت ورد في النحو كلمات اثنت ثانية حرفا وفعلا وسما وهي من والهاء والهمز وهل
رب والنون وفي اعني فما عل لما وبلى حاشا الا وعلى والكاف فيما انظما وخلا لات وها فيما رووا
والى ان فرق الكلما وقال الجمال المزدي

اذا طارح النحوي آية كلمة ... هي اسم وفعل ثم حرف بلا مرا
فقل هي ان فكرت في شانها على ... وفي ثم لما ظاهر لمن افترى
عكفت عليه قد علا فله حالة ... على قدر عمر وبالسماحة في الورى
وقل قد سمعت اللفظ من فم محمد ... وفي موعدي ياهند لو كان في الكرى
ولما رأى الزيدان حالي تحولت ... الى شعث لما قلما اخف عرا
موارد ها تبنى بما قد ذكرته ... وان لم اصرح بالدليل محررا

ثم رأيت في تذكرة ابن مكتوم قال ذكر الدين احمد بن قطنه احد من ينسب الى النحو بمصر وكنيته ابن حطه ان حتى تكون
حرفا واسما لامراة وانشد ماذا ابتغت حتى الى على العرى ... احسبتني جئت من وادي القرى واسما الموضع بعمان
وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر له حيث قال فالكم ان لم تحوطوا ذمار كم ... سراة ولا دار بحتى ورامت وفعلا الاثنين
من الحت انتهى **باب الفعل ضابط** جميع ما ذكر الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي تا الفاعل وياؤه
وتا التانيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم وا حرف المضارعة ونونا التوكيد واتصاله

علامات الفعل ١٩

بضمير الرفع البارز ولزومه مع يآء المتكلم نون الوقاية وتغير صيغه لاختلاف الزمان **تقسيم** قال ابو حيان في شرح التسهيل ينقسم الفعل انقساماتٍ بحسب الزمان والتعدى واللزوم والتصرف والجمود والتمام والنقصان والخاص والمشترك والمفرد والمركب وفي علم التصريف الى صحيح ومعموز ومثال واجوف ولفيف ومنقوص ومضاعف وغير ذلك وقال بعضهم والى مُعلَّم وسالم فالاول الماضي اذا كان مصوغًا للمؤنثة الغائبة مفردًا او مثنى فالعلامة هي التآء في آخره **فايدة** قال ابو البقآء العكبري في اللباب اقسام الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل واختلفوا اي اقسام الفعل اصل لغيره منها فقال الاكثرون هو فعل الحال لان الاصل في الفعل ان يكون خبرًا والاصل في الخبر ان يكون صدقًا وفعل الحال يمكن الاشارة اليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه ولان فعل الحال شارك اليه فله حظٌ من الوجود والماضي والمستقبل معدومان وقال قومٌ الاصل هو المستقبل لانه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده وقال آخرون هو الماضي لانه لا زيادة فيه ولانه كمل وجوده فاستحق ان يسمى اصلًا **ضابط** كل الافعال متصرفة الا ستة نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وجد كذا قال ابن الخباز في شرح الدرة وهي اكثر من ذلك وقال ابن الصايغ في تذكرته الافعال التي لا تتصرف عشرة وزاد كلما دام ويدع ويبارك الله تعالى **قاعدة** قال ابن القواس في شرح الدرة كل خاصتي نوع ان انفقا لم يجتمعا كالالف واللام والاضافة والتين وسوف والآن فان تضادا فكذلك كالنون والاضافة والتآء والتين فان التآء للمضي والتين للاستقبال والا اجتمعا كأل والتصغير وقد وتآء التانيث **باب الحرف** قال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو الحروف على ثلثة اضرب حروف المعجم التي هي اصل كلام العرب بها وعجمها وحروف الاسمآء والافعال والحروف التي هي بعاضها نحو العين من جعفر والصاد من ضرب وما اشبه ذلك ونحو النون من لن واللام من لم وما اشبه ذلك وحروف المعاني التي تجئ مع الاسمآء والافعال لمعانٍ فاما احاد حروف المعجم فهي اصوات غير مولفة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من معاني الاسمآء والافعال والحروف الا انها اصل تركيبها واما الحروف التي هي بعاض الكلم فالبعض حد منسوب الى ما هو اكثر منه كان الكل منسوب الى ما هو اصغر منه واما احاد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو ان يقال الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من والى وثم وشرحه ان من تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها وكذلك اذا كانت لابتدآء الغاية كانت غاية غيرها وكذلك سايروجوهها وكذلك الى تدل على المنتهى فهي تدل على منتهى غيرها لا على نفسها وكذلك سايرحروف المعاني انتهى **ضابط** قال ابن فلاح في المغني عدة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احادية وهي الهمزة والالف والياء والتآء والسين والفآء والكاف واللام والميم والنون والهآء والواو والياء واربعة وعشرون ثنائية وهي آآ وآمر وان وان واوْ واي واي ويل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما ومذ ومع على ابي ومن وها وهل وواو وي وبا وبي عليه لوْ وآل على رأي الخليل وتسعة عشر ثلاثة وهي اجل واذن والى والآ وآما وان وأنَّ وآيا ويلي وثم وجير وخلا وردت وسوف وعدا وعلى وليت ونعم وهما وثلاثة عشر رباعية وهي الآ والآ وآما وآما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل ولما ولولا ولوما وهلا وخماسي واحد وهو لكن **ضابط** ترجم ابن السراج في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف لا تخلوا من ثمانية مواضع اما ان تدخل على الاسم وحده كلام التعريف او الفعل وحده كسوف والسين او لربط اسما باسم او فعلا بفعل كواو العطف نحو جآء زيد وعمرو وقام وقعد او فعلا باسم كمررت بزيد او على كلام تام نحو اعمرو اخوك وما قام زيد او لربط جملة بجملة نحو ان يقم زيد يقعد عمرو او يكون زايدًا نحو فبما رحمة من الله وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف تاتي على عشرة اقسام احدها ان يدل على معنى في الفعل وهو التين وسوف الثاني ان يدل على معنى في الاسم وهو الالف واللام الثالث ان يكون رابطًا بين اسمين او فعلين وهي حروف العطف الرابع ان يكون رابطًا بين فعل واسم وهي حروف الجر الخامس ان يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط السادس ان يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها وذلك ان السابع ان يدخل على الجملة فيغير لفظها دون معناها وذلك هل وما

عدة الحروف ٧٠
الاحادية ١٣
والثنائية ٢٨
والثلاثية ١٩
والرباعية ١٣
والخماسي ١

اشبهها الثامن ان يدخل على الجملة فيغير معناها نحو لعل الاسم التاسع ان تدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو منا الجازية العاشر ان يكون زايدا نحو فبما رحمة من الله وقال المهلبي اقسام ما جاءت له الحرف تفطن الحرف لستة لنقل وتخصيص وربط وتعدية وقد زيد في بعض المواضع واعتدي جوابا كبيت العز والامن تردية وقال في الشرح النقل من الايجاب الى النفي ومن الخبر الى الاستخبار والى التمني والترجي والتشبيه ونحوها والتخصيص للمضارع بالاقبال بالسين وسوف وللاسم بلام التعريف والربط بحروف الجر وحروف العطف والتعدية يدخل فيها الواو وفي المفعول معه والا وفي الاستثناء والجواب كنعم ولا وقال الاندلسي في شرح المفصل اعلم ان للحروف انقسامات كثيرة فتنقسم الى ما يكون على حرف واحد والى ما يكون على اسس فصاعدا الى خمسة نحو لكن والزايد على حرف اما ان يكون مفردا او مركبا نحو من والى واما ولولا وتنقسم ايضا الى عاملة وغير عاملة وتنقسم الى مختص واجد القسمين وغير مختص وقد قيل ان الحروف امتا ان يجئ لمعنى في الاسم خاصة نحو لام التعريف وحروف الاضافة والنداء وغير ذلك او في الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب او رابطا بين اسمين او بين فعلين كحروف العطف او بين فعل واسم كحروف او بين جملتين كحرف الشرط او داخلا على جملة تامة فارما لمعناها نحو ليت ولعل او مؤكدا له نحو ان او زايدا للتاكيد نحو الباء في نحو ليس زيد بقايم قال وربما قيل بعبارة اخرى ان الحروف انما جيء بها لربط اسم باسم او فعلا بفعل او جملة بجملة او يعين اسما فقط او ينفي فعلا فقط او يوكد فعلا فقط او اسما فقط او يخرج الكلام من الواجب الى غير الواجب وهذا اقسام بالنسبة الى تغيير الاعراب قسم لا يغير الاعراب ولا المعنى نحو ما الزايدة في قوله تعالى فبما رحمة من الله وقسم يغير الاعراب والمعنى نحو ليت ولعل وقسم يغير الاعراب دون المعنى نحو ان وقسم يغير المعنى دون الاعراب نحو هل فاما عدة الحرف العاملة فثمانية وثلاثون حرفا ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ان واخواتها واربعة تنصب الفعل بنفسها وهي اذن ولن وكي واذن وخمسة تنصب بنيابة وهي الفا والواو واو ولام جي والجحود وحتى وثمانية عشر تجر الاسم وخمسة تجزم الفعل واما الحروف الغير العاملة فنيف وستون حرفا منها ستة عشر حرفا ابتدا وهي انما وكانما واخواتها وعشرة للعطف واربعة للمضارعة واربعة للاعراب واربعة تختص بالفعل وثلاثة للاستفهام وثلاثة للتانيث وحرفان للتفسير وحرفان للتاكيد وحرف للتعريف وحرف للتنكير وحرفا النسبة ومنها حروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة وهي ما ولا وحروف النداء انتهى كلام الاندلسي وقال ابن الدهان في الغرة الحروف تنقسم في احوالها الى ستة اقسام الاول ما يعمل في اللفظ والمعنى نحو ليت زيدا قايم والثاني ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو ما جاءني والثالث ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ نحو هل زيد قايم والرابع ما يعمل في اللفظ والمعنى ولا يعمل في الحكم نحو لا ابا لزيد والخامس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى وانما يعمل في الحكم نحو علت لزيد منطلق والسادس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو فبما رحمة من الله في احد القولين انتهى وفي تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الحروف على ثلثة اضرب ضرب يدخل للايتلاف وضرب لحروف معنى ولمعنى وضرب زايد مؤكد فالاول لو سقط سقط اصل الكلام والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يختل والثالث لو سقط لم يتغير المعنى والاول على اربعة اوجه ربط اسم باسم وربط فعل باسم وربط فعل بفعل وربط جملة بجملة والثاني على ثلثة اوجه تخصيص الاسم كالرجل والفعل كسيضرب ونقل الكلام كحروف النفي والثالث على وجهين عامل كان زيدا قايم وغير عامل نحو لزيد قايم وقال ابن فلاح في مغنيه الحرف يدخل اما للربط او للنقل او للتاكيد او للتنبيه او للزيادة ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والاضمار والمصدر لان الرابط هو الداخل على الشيء ليعلقه بغيره ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام والتخصيص والتعريف والتنفيس والتانيث ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكر والخطاب **تقسيم** قال ابن الخباز في شرح الدرة الحروف العاملة اربعة اقسام قسم يرفع وينصب وهو ان واخواتها ولا المشبهة بان وما ولا المشبهتان بليس وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء وتواصب الفعل المضارع قال واضاف عبد القاهر

الحروف العاملة ٣٨

وغير العاملة نيف وستين

الى ذلك الا في الاستثناء والواو التي بمعنى مع قال وفيه نظر وقسم بحرف فقط وهي حروف الجر وقسم بجزم فقط وهي حروف الجزم

فايدة قال عبد اللطيف في اللمع الكاملية اشبه الحروف الاسماء نعم وبلى وجير وقط وبالا فعال ياواخواتها وقد في كان قد واضعفها الزائدة والمتطرفة كالنون **باب الكلام والجملة** قال ابو طلحة ابن فرقد الاندلسي في شرح فصول ابن معط الذي يتصور من التأليف مع الافادة وبدونها سبعة الاسم مع مثله والفعل مع مثله والحرف مع مثله او مع المجموع او كل واحد مع خلافه وذلك الاسم مع الفعل او مع الحرف والفعل مع الحرف واما المجموع فليس بقسم زايد لان الحرف لا يدخل على غير معدد فيعتد به انما فايدته ربط المفيد انتهى نقله ابن مكتوم في تذكرته **ضابط** الجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع قال ابن هشام في المغني وقد بدأنا بها لانها تحل محل المفرد وذلك هو الاصل في الجمل الاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة كالجمل المفتتح بها السور والجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله الثانية المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتحسينا كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار قال فالحق والحق اقول لاملأن فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم واذا بدلنا آية مكان اية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما يليه نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فجملة خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم هل ادلكم على تجارة بحكم من عذاب اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة الرابعة المجاب بها القسم نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف نحو جاء الذي قام ابوه واعجبني ان قمت فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها ومجموع ان قمت في موضع رفع لان وحدها لان الحرف لا اعراب لها لا لفظا ولا محلا ولا قمت وحدها السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة واما الجمل التي لها محل من الاعراب فهي ايضا سبع الاولى الواقعة خبرا نحو زيدا بوه قايم الثانية الواقعة حالا نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى الثالثة المحكية بالقول نحو قال اني عبد الله ثم يقال هذا الذي كلمتم به كذا بون الرابعة المضاف اليها نحو يوم ولدت يوم لا ينطقون يوم هم بارزون الخامسة الواقعة بعد الفآء اواذا جوابا لشرط جازم نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون السادسة التابعة لمفرد نحو يوم لا بيع فيه ولا خلال يوما ترجعون فيه ليوم لا ريب فيه السابعة التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة نحو زيد قام ابوه وعمرو اخوه قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن قال ابن هشام والحق انها تسع والذي اهمل الجملة المستثناة نحو الا من تولى وكفر فيعذبه الله والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه

وقال الشيخ بدر الدين بن مالك قاسم
جمل أتت ولها محل معرب ... سبع لان حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية ... وكذا المضاف لها بغير تردد
ومعلق عنها وتابعة لما ... هو معرب وذو محل فاعدد
وجواب شرط جازم بالفا او او ... باذا وبعض قال غير مقيد
وانك سبع ما لها من موضع ... صلة وعارضة وجملة مبتدى
وجواب اقسام وما قد فسرت ... في اشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تخصيص وبعد معلق ... لا جازم وجواب ذلك اورد
وكذاك تابعة لشيء ما له ... من موضع فاحفظه غير مقيد

وقال ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان لانها اذا كان لها موضع من الاعراب تقدر بالمفرد

لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد والحمل على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد حصرته في اثنى عشر قسما الاول ان تقع الجملة ابتدآء كلام ونية اونية لا لفظا نحو زيد قايم وقام زيد وراكبا جآء زيد فان وقعت اول كلام لفظا لا نية كان لها محل من الاعراب نحو ابوه قايم زيد الثاني ان تقع بعد ادوات الابتدآء فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو انما زيد قايم واذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد قايم وهل وبل ولكن وألا وأما وما النافية غير الحجازية وبينما وبينا نحو هل زيد قام وما زيد منطلق وقول الاودي بينما الناس على علاتها اذ هووا في هوة فغاروا وقال فبينا نحن نرقبه اتانا معلق وضنه وزناد راع الثالث ان تقع بعد ادوات التخصيص نحو هلا ضربت زيدا الرابع ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو لولا زيد لاكرمتك ولو جآء زيد اكرمتك ولما جآء زيدا كرمتك على مذهب سيبويه في لما فانه يذهب الى انها حرف ومذهب الفارسي انها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جر باضافة الظرف اليه ويقدرها بخير الخامس ان تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة السادس ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر نبئ المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا السابع ان تقع اعتراضية نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم الثامن ان تقع تفسيرية نحو قولك اشرت اليه ان قم وكتبت اليه اي اضرب زيدا التاسع ان تقع توكيدا لما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد قام زيد العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله ما زيد قايم والله يخزي الحادي عشر ان تكون معطوفة على ما لا محل له من الاعراب نحو جاء زيد خرج عمرو الثاني عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه نحو قول العرب انت ظالم ان فعلت التقدير ان فعلت فانت ظالم او تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها نحو والله ان قام زيد ليقومن عمرو فالقسم يطلب ليقومن والمقوم دليل على جواب الشرط التقدير ان قام زيد يقم عمرو وقسم له موضع من الاعراب وتنحصر في انواع فمنها ما هو في موضع رفع وهو ثمانية اقسام ستة بانفراد واثنان باختلاف الاول ان تقع خبرا للمبتدا نحو زيد ابوه قايم الثاني ان تقع خبرا للا التي لنفي الجنس نحو لا رجل قائم في الدار الثالث ان تقع خبرا بعد ان واخواتها نحو ان زيدا وجهه حسن الرابع ان تقع صفة لموصوف مرفوع نحو جآء ني رجل يكتب غلامه الخامس ان تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو جآء ني رجل عاقل وكيت خطا حسنا السادس ان تقع بدلا من مرفوع نحو انت كم ثنا في دارنا هذه الستة بانفراد والاثنان اللذان فيهما الخلاف الاول ان تكون في موضع الفاعل نحو يعجبني يقوم زيد والثاني ان يكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض والصحيح ان الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله الا ان اشتركا بما صيرهما في تقدير المفرد وما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشر قسما عشرة بانفراد وثلاثة باختلاف الاول ان تقع خبر الكان واخواتها نحو كان زيد يخرج اخوه الثاني ان تقع في موضع المفعول الثاني لظننت واخواتها نحو ظننت زيدا يقوم اخوه الثالث ان تقع في موضع المفعول الثالث لاعلمت واخواتها نحو اعلمت زيدا عمرا منطلق غلامه الرابع ان تقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد ابوه قايم الخامس ان تقع خبرا للا اخت ما نحو لا رجل يصدق السادس ان تقع في موضع المفعول للقول الذي يحكى به نحو قال زيد عمرو منطلق غمرو منطلق في موضع مفعول قال السابع ان تقع في موضع المفعول للفعل المعلق نحو علمت ما زيد قايم وسالتهم افضل الثامن ان تقع معطوفة على ما هو منصوب او موضعه نصب نحو ظننت زيدا قام ويخرج ابوه وظننت زيد يقوم ويخرج التاسع ان تقع في موضع الصفة لمنصوب نحو قلت لرجلا يشتم زيدا العاشر ان تقع في موضع الحال نحو قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها الحادي عشر ان تكون في موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت زيدا ابو من هو على خلاف في هذا القسم الاخير يقول ابو من هو في موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف اي عرفت قصة زيدا ابو من هو الثاني عشر ان تقع مصدرة بمذ ومنذ نحو

قولك مارأيته مذ خلقه الله ففي هذه الجملة خلاف فذهب الجمهور الى انها لا موضع لها من الاعراب وذهب الكسائي الى انها في موضع نصب على الحال الثالث عشر ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم خلا زيدا وقاموا ليس خالدا فيهما خلاف ومنهما ما هو في موضع جر وذلك ستة اقسام ثلثة باتفاق وثلثة باختلاف فالتي باتفاق احدها ان تقع مضافا اليها اسماء الزمان نحو حينئذ يوم زيد امير وقال تعالى يوم يقوم الناس لرب العالمين الثاني ان تقع في موضع الصفة نحو مررت برجل كتب معضها الثالث ان تقع معطوفة على محفوض اوما موضعه حفض نحو مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ومررت برجل كتب ويجيد والتي باختلاف احدها ان تقع بعد ذو في نحو قول العرب اذهب بذي تسلم وذهب بعضهم الى انها في محل جر وذهب بعضهم الى انها لا محل لها من الاعراب الثاني ان تقع بعد اية بمعنى علامة في نحو قول الشاعر • باية قام منطق كل شئ • وخان امانة الديك الغراب ذهب بعضهم الى انها في موضع جر بالاضافة وذهب بعضهم الى انها لا موضع لها وحدها من الاعراب بل يقدر معها حرف يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جر الثالث ان تقع بعد حتى الابتدائية نحو قول امرئ القيس • سريت بهم حتى لا تكل مطيهم • وحتى الجياد ما تقدر بارسان ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وذهب الزجاج وابن درستويه الى انها في محل جر بحتى ومنها في موضع جزم وذلك ثلثة اقسام احدها ان تقع بعد اداة الشرط عاملة ولم يظهر لها عمل نحو ان قام زيد يقم عمرو الثاني ان تقع جوابا للشرط العامل نحو ان يقم زيد يقم عمرو وقايم وان يقم زيد قام عمرو فهما ان الجملتان في محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم قال تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم اوما موضعه جزم نحو ان قام زيد ويخرج عمرو اكرمتهما وقوله تعالى فلا هادي له ويذرهم فذلك اثنان واربعون قسما بالمتفق عليه والمختلف فيه انتهى وقال الشيخ سراج الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محل والتي لا محل لها

• وحد جملا عشرا وستا فصفها • لها موضع الاعراب جاء مبينا
• فوصفية حالية خبرية • مضاف اليها واحد بالقول اعلنا
• كذلك التعليق والشرط والجزا • اذا عاملا ياتي بلا عمل هنا
• وفي الشرط تاتي لا محل لها كما • انت صلة سبدوة سرك الهنا
• وفي الشرط لم يعمل كذاك جوابه • كذلك للتخصيص نلت به الغنا
• وتجمعن ايضا في هذين البيتين
• خبرية حاكية محكية بالقول • ذات اضافة ومعلق
• وجواب في جزم بفا او اذا • ولنا بحكم التقدم اطلقوا

فايدة قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب المفرد يستعمل في كلام النحاة باحد معان خمسة احدها المفرد الذي هو مقابل للجملة مذكر في خبر المبتدا ونواسخه والثاني المفرد الذي هو مقابل المركب نحو بعلبك والثالث المفرد الذي هو مقابل المضاف والرابع المفرد الذي هو مقابل للمثنى والمجموع والخامس المفرد الذي هو في باب النداء وباب لا للنفي الجنس وهو مقابل للمضاف ولشابه للمضاف ضابط قال النحاوي في شرح المفصل ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة الا الظرف نحو مررت بالذي عندك او خلفك باب المعرب والمبني قاعدة اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عليها قال ابن يعيش وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين احدهما انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو اثقل ولذلك كثرت في بابها اعني الحركات وقل غيرها مما اعرب به وقد ذكرها ولم يقدر هو والثاني انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب فلذلك كانت الحركات هي الاصل هذا هو القياس وقد خولفت

الدليل واعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه انتهى وقال ابو البقاء في اللباب الاصل في علامات الاعراب الحركات دون الحروف لثلاثة اوجه احدها ان الاعراب دال على معنى عارض في الكلمة وكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب والثاني ان الحركة ايسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الاعراب واذا حصل الغرض بالاخصر لم يصر الى غيره والثالث ان الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لادى الى ان يدل الشئ الواحد على معنيين وفي ذلك اشتراك والاصل ان يخص كل معنى بدليل قاعدة الاصل في البناء السكون لثلاثة اوجه احدها انه اخف من الحركة فكان احق بالاصالة لحقيته الثاني ان البناء ضد الاعراب واصل الاعراب الحركات فاصل البناء السكون والثالث ان البناء يكسب الكلمة ثقلا فاسب ذلك اصالة البناء على السكون واما البناء على الحركة فلاحد اربعة اشياء اما لان له اصلا في التمكن كالمنادى والظروف المقطوعة عن الاضافة ولا رجل وخمسة عشر وهذا اقرب المبنيات الى المعرب واما تفضيلا له على غيره كالماضي بني على حركة تفضيلا على فعل الامر واما للهرب من التقاء الساكنين كاين وكيف وحيث وامس واما لان حركته ضرورية وهي الحروف الاجادية كالباء واللام والتاء والفاء لانه لا يمكن النطق بالساكن اولا سواء كان في الاول لفظا او تقديرا كالكاف في نحو رايتك لانها وان كانت متصلة لفظا فهي منفصلة تقديرا وحكما لان ضمير المنصوب في حكم المنفصل واذا كانت منفصلة حكما لزم الابتداء بها ساكنة حكما لو لم تحرك بخلاف الالف والواو في قاما وقاموا لان ضمير الفاعل لبس في حكم المنفصل فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما ذكر ذلك في البسيط قاعدة قال ابن النحاس في التعليقة كل كلمة على حرف واحد مبنية بجب ان تبنى على حركة تقوية لها وينبغي ان تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان سكن منها شئ كالياء في غلامي فطلبا للمزيد التخفيف فايدة قال ابن النحاس في التعليقة في علل البناء خلاف فمذهب ابن السراج وابي علي ومن تبعه ان علل البناء منحصرة في شبه الحرف وتضمن معناه وعد الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة اخرون علل البناء خمسة هذان والوقوع موقع المبني ومناسبة المبني والاضافة الى المبني وزاد ابن عصفور سادسة وهي الخروج عن النظائر كاي في ايهم اشد ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول قال ابن النحاس وينبغي على هذا التعداد ان يضاف اليهن سابعة وهي تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز كبعل في بعلبك وخمسة في خمسة عشر وعلل بعضهم بناء اسماء الافعال بانها لا تعقد ولا تركب على الاصح والاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب فتكون هذه علة اخرى مضافة الى ما عددنا من العلل فتكون ثامنه وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء باثنا واسماء العدد في قولهم واحد اثنان ثلاثة اربعة وكذا كل ما لم يعقد ولم يركب وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى واسماء الافعال واحدة وهي وقوعها موقع الفعل وفرق الزمخشري فجعل علة بناء اسماء الافعال هذه وجعل علة المنادى وقوعه موقع ما اشبه تالا تمكن له وهو انه يقول ان المنادى واقع موقع كافا دعوك وكافا دعوك اشبهت كاف ذاك والتاك لاشتراكهما في الخطاب فكون تاسعة وكذلك جعل ابن عصفور الاضافة الى مبني مطلقا علة واحدة والزمخشري عبر عنها بان قال او اضافته اليه يعني الى ما لا تمكن له فناقشه ابن عمرون وقال يرد عليه يومئذ فانه مضاف الى ما اشبه ما لا تمكن له فيحتاج ان يقول الزمخشري الى ما لا تمكن له كالمضاف الى الفعل او الى ما اشبه ما لا تمكن له كالمضاف الى اذ نحو يومئذ وما اشبهه فتكون عاشرة ويضاف اليه حادية عشرة وهي تركيب المعرف من الحرف نحو لا رجل والفعل المؤكد بالنونين على احد التعليلين في كل واحد منهما وهذه العلل كلها موجبة الا الاضافة الى المبني فانها مجوزة انتهى تنبيه حصر ابن مالك علة البناء في شبه الحرف وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غير واجب بانه لم ينفرد به فقد فعله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن النحاس عن ابي علي الفارسي وغيره وقال صاحب البسيط اختلف النحاة في علة البناء فذهب ابو الفتح الى انها شبه الحرف فقط انتهى ورأيته انا في الخصائص لابي الفتح وعبارته انما سبب بناء الاسم

مشابهته للحرف لا غير ورأيته ايضا فى الاصول لابن السراج وفى التلقين لابى البقا وفى الجمل للزجاجى وذكر بعض شراحه انه
مذهب الحذاق من النحويين ضابط قال ابن الدهان فى الغرة المركب من المبنيات سبعة اقسام الاول اسم بنى مع اسم نحو
خمسة عشر ونحوه الثانى اسم بنى مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بنى مع اسم نحو حبذا الرابع حرف بنى مع اسم نحو
لا رجل الخامس حرف بنى مع فعل نحو علم السادس صوت بنى مع صوت نحو حى هلا السابع حرف بنى مع حرف نحو هلا ولم
يذكره ابن السراج فى القسمة وزاد قوم قسما آخر فقالوا اهل بنى مع حرف نحو يضربن ويضربن وهذا يستغنى عنه بعلم
وقسمه ضابط قال الشيخ علم الدين السخاوى فى تنوير الدياجى ليس فى العربية مبنى يدخل عليه الالام الا رجع الى
الاعراب كامس اذا عرف باللام صار معربا اذ المبنى فى حال التنكير فان اللام اذا دخلته لا تمكنه لانه قد اصابه
البناء فى الحال التى توجب التخفيف والتمكن وهى حال التنكير فاذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرف بخمسة عشر اخوته
فانه مبنى فاذا دخلته اللام بقى معها على بنائه ضابط قال ابن الدهان فى الغرة ليس فى الحروف ما هو مبنى على الضم
غير منذ والافعال ليس فيها ذلك فاما ضربوا فالضمة عارضة للواو والعارض لا اعتداد به كما نقول فى حركة
التقاء الساكنين ولهذا لم يرد المحذوف فى لم يقم الآن ومثل ذلك مذ فمن ضم وجماعة يعتدون به بناء منهم
الربعى وقد بنى حرف اخر على الضم وهو رب فى لغة قوم وجعل بعضهم من الله من هذا القسم قاعدة النصب
اخو الجر وللحامل عليه فى باب المثنى والجمع دون المرفوع قال ابن باشاذ فى شرح المحسبة وانما كان اخاه لانه
يوافقه فى كناية الاضمار نحو رأيتك ومررت بك ورايته ومررت به وهما جميعا من حركات الفضلات اعنى
النصب والجر والرفع من حركات العمد فايدة قال السخاوى فى شرح المفصل معنى قولهم الجمع على حد التثنية
ان هذا الجمع الا لما يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته كالتثنية فكما ان التثنية لا يكون الا كذلك فهذا الجمع على حدها
المحدود لها وسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بناء الواحد فيه وصحته وسمى الجمع على هجائين لانه مرة بالواو
ومرة بالياء قال وقد عد بعض النحاة لهذا الواو ثمانية معان فقال هى علامة الجمع والسلامة والعقل و
العلمية والفلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير فايدة قال ابن يعيش ذهب قوم الى ان الاسماء
الستة انما اعربت بالحروف توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك انهم لما اعتزموا اعراب التثنية و
الجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا تستوحش من الاعراب فى التثنية والجمع السالم بالحروف قال
ونظر التوطئة هنا قول ابى اسحق ان اللام الاولى فى نحو قولهم والله لئن زرتنى لاكرمنك انما دخلت توطئة موذنة
باللام الثانية التى هى جواب القسم ومعتمد فايدة قال ابن النحاس فى التعليقة المضمر الذى يضاف
اليه كلا وكلتا ثلاثة الفاظ كما وهما ونا قاعدة قال فى البسيط لا يمكن اجتماع اعرابين فى
اخر كلمة ولهذا كانت الجمل المسمى بها ولم ولا بها لو اعربت لم يخل اما ان يعرب الاول او الثانى او مجموعهما
لا جائز تخصيص الاول بالاعراب لانه كالجزء من الكلمة ولا داعية الى وقوع الاعراب وسطا ولا جائز تخصيص
الثانى لان الاول يشاركه فى التركيب والاعراب قبل النقل فتخصيصه بعد النقل بالثانى ترجيح بلا مرجح ولا جائز
اعرابهما معا لان الاعراب يقع فى الآخر ولا يمكن اشتراكهما فى شئ يقع الاعراب عليه كاخر المفردات فلذلك
تعذر اعرابهما ضابط قال ابن فلاح فى المغنى لا يوجد فى الاسماء المعربة اسم آخره واو قبلها
ضمة لانهم اراد والتخصيص الفعل بشئ لا يوجد فى الاسم كما خصوا الاسم بشئ لا يوجد فى الفعل ولانه
لو كان لادى الى اجتماع ما يستثقل فى النسبة والاضافة فلذلك رفض واما المتمند وفاسم اعجى
واما هو ممبنى واما الاسماء الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة فايدة فى تذكرة ابن مكتوم عن
تعاليق ابن جنى المراد بالثقل فى حروف العلة الضعف لا ضد الخفة فلما كانت هذه الحروف ضعيفة

استثقلوا تحريكها ويدل على ان المراد بالثقل هذا ان الالف اخف الحروف وهى لا تتحرك ابدا ضابط قال
ابن هشام فى تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة اقسام واجب وذلك بعد الجازم والناصب وجايز و
ذلك قبل لفظ فى اى قبل نون الوقاية فالحاصل انها تحذف باطراد بعد الجازم والناصب وقبل فى لكن الاول
واجب وهذا جايز يجوز معه الاثبات وهو الاصل ولك فيه الفك على الاصل والادغام تخفيفا ونادر لا يقع
الا فى ضرورة او شذوذ ولك فيما عدا هذين نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقوله
ابيت اسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى وسهل الاول عندى اقرابه بتدخلوا وتحابوا
فوسب بينهن مع تشبه لاى باللفظ بالنافية انتهى باب المنصرف وغير المنصرف واصلح
الكوفيين المجرى وغير المجرى قاله فى البسيط قال والعلل المانعة من الصرف تسع وانما انحصرت فيها لان النحاة
سبروا الاشياء التى يصير الاسم بها فرعا فوجدوها ومجمعها قوله

اذا اثنان من تسع الما بلفظة ... فدع صرفها وهى الزيادة والصفه
وجمع وتانيث وعدل وعجمة ... واشباه فعل واختصار ومعرفه

وقال ابن خروف فى شرح الجمل انشد الاستاذ ابو بكر بن طاهر فى العلل المانعة من الصرف
موانع صرف الاسم عشر فهاكها ... ملخصة ان كنت فى العلم تحرص
فجمع وتعريف وعدل وعجمة ... ووصف وتانيث ووزن مخصص
ومازيد فى عدة وعمران فانتبه ... وعاشرها التركيب هذا ملخص

وقال الامام ابو القاسم الشاطبى صاحب الشاطبية
دعوا صرف جمع ليس بالفرد اشكلا ... وفعلان فعلى ثم ذى الوصف افعلا
وذى الف التانيث والعدل عدة ... والاعجمى فى التصريف خص مطولا
وذو العدل والتركيب بالخلف والذى ... لوزن يخص الفعل او غالب علا
وما الف مع نون اخراه زيدتا ... وذو هاء وقف والمؤنث اثقلا
وقال بعضهم اجمع وزن عادلا انث بمعرفه ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
وقال اخر عدل ووصف وتانيث ومعرفه ... وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زايدة من قبلها الف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

ونقلت من خط الامام ابى حيان قال انشدنا شيخنا الامام بهاء الدين ابن النحاس موانع الصرف لنفسه
وزن المركب عجمة تعريفها ... عدل ووصف جمع زد تانيثا وقال الشيخ تاج الدين
بن مكتوم فى ذلك موانع الصرف وزن الفعل يتبعه ... عدل ووصف وتانيث ويمنعه
نون تلت الفا زايدا ومعرفة ... وعجمة ثم تركيب ويجمعه اى وجمعه وقال ايضا
موانع صرف الاسم تسع فهاكها ... منطة ان كنت فى العلم ترغب
هى العدل والتانيث والوصف عجمة ... وزايدتا فعلان جمع مركب
وثامنها التعريف والوزن تاسع ... وزاد سواها باحث يتطلب وقال ايضا
اذا رمت احصاء الموانع للصرف ... فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب وتانيث صنعة ... وزايدتى فعلان والعجمة الصرف

قاعدة الاصل فى الاسماء الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد انفا ما لم يعتضد باخر يجذبه عن الاصالة

الى الفرعية قال في البسيط ونظيره في الشرعيات ان الاصل براءة الذمم فلا يقوى الشاهد على شغل
الذمة ما لم يعتضد بآخر ومن فروع ذلك انه يكفي في عوده الى الاصل ادنى شبهة لانه على وفق الدليل ولذلك
صرف اربع من قولك مررت بنسوة اربع مع ان فيه الوصف والوزن اعتبارا بالاصل وضعه وهو العدد وقال
ابن اياز اصل الاسماء الصرف لعلتين احديهما ان اصلها الاعراب فينبغي ان يستوفي انواعه والثانية ان امتناع
الصرف لا يحصل الا بسبب زايد والصرف يحصل بغير سبب زايد فان قيل لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف
قيل لوجود احدها ان الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذب به عن الاصل وشبهوا
ذلك ببراءة الذمة فانها لما كانت هي الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعى وتحافظ
عليها الثانية ان الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له اثرا كان
اكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل الثالث ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي ان
يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قوي فايدة قال ابن مكتوم في تذكرته انشد ابن خالويه في كتاب ليس
فاحلبت الا الثلاثة والثنى ولا قلت الا قربا مقالها وهو حجة لانه ادخل تاء التانيث على ثلاث المعدول
وهو ذهب فايدة قال في البسيط باب فعلان فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى وعطشان
وعطشى انما يعرف بالسماع دون القياس وقال ابن مالك اجز بفعلى لفعلانا اذا استثنيت جلانا
وصوحانا وغلانا ودخانا وسخانا وسعانا وصيحانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا وانبعهن نصرانا
ضابط في شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي العدل على اربعة اوجه عدل في الاعداد
نحو احاد ومثنى وثلاث وعدل في الاعلام نحو عمر والقياس عامر وعدل من اللام نحو سحر وعدل من اللام حكما نحو
اخر وهنا لان اخر في الاصل افعل التفضيل وهو ضد اول ورجل اخر معناه اشد تاخرا في الذكر هذا اصله ثم اجري
مجرى غيره ومن شان افعل التفضيل ان يعقب عليه احد الثلاثة وهنا لا مدخل لهن لان افعل من متى اقترن به من لم
يجز تصريفه وههنا قد صرف فعلم انه غير مقترن بمن واخر لا يضاف فلا يقال هن اخر النساء فتعين ان يكون معرفا
باللام وهو غير معرف لفظا بل منكر لفظا ومعرف معنى وحكما منزل منزلة اسم بمن وانما الزم حذف من لانه اجري مجرى
غير وانما وجب تصريفه لانه غير مضاف وانما حذف اللام لكونه معلوما فاعدة قال في البسيط الاعجمة
باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان اما الاول كاسحق ويعقوب وموسى اسماء الاسماء غير منصرفة واسحق مصدر
اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى لما يحلق به مصروفة ومن قال انما سمي يعقوب
لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف
وكذلك ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس اذا يئس فقد غلط لان الاشتقاق من العربي
يوجب الصرف وانما هو من اتفاق الالفاظ واما الثاني فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة وجاموس و
طاوس وراقود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن ضابط ما لا ينصرف ضربان ضرب لا ينصرف
في نكرة ولا معرفة وضرب لا ينصرف في المعرفة فاذا نكرا انصرف وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي
فقال

مساجد جلى وحمراء بعدها ... وسكران تيلوه احاد واحمر
ففي ستة لم تنصرف كيف ما اتت ... سوآء اذا ما عرفت او تنكرا
وعثمان ابرهيم طلحة زينب ... ومع عمر قل حضرموت تسطرا
واحمد فاعدد سبعة جآء صرفها ... اذا انكرت في الباب في ذاك تحصرا

فاعدة الاعجمي اذا دخلته الالف واللام التحق بالعربي فلو سمي رجل بهود صرف على كل حال اذا قلنا انه

اعجمي ياؤه من بنفس الكلمة وان قلنا ان ياءه زايدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة لانه على وزن يقوم فاعدة
قال ابن جني في الخاطريات التعريف سبب الثانيث والعجمة والتركيب والنكير يسقط حكم ذلك ومن
قوة حكم التعريف في منعه الصرف انك تعتد معه العجمة والتانيث والتركيب ولا تعتد واحدا من ذلك مع
عدم التعريف وان اجتمع فيه سببان واحدهما ما ذكرنا الا ترى انك تصرف اربعا وان كان فيه الوزن
والتانيث وبادنجانا وان كان فيه التركيب والعجمة وحضرموت اسم امراة اذا نكرت وان كان فيه التركيب
والتانيث ولا تصرف شيئا من ذلك معرفة فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف وانه سبب اقوى من التانيث
والعجمة والتركيب ضابط يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة لانه يرده الى اصله وهو الصرف
او يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن قال في البسيط ويستثنى ما في اخره الف التانيث
المقصورة نحو جلى ودنيا وسكرى فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فايدة لان التنوين يحذف الالف
فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ويستثنى ايضا افعل منك عند الكوفيين فانهم لا
يجيزون صرفه لملازمته منك الدالة على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف ومذهب البصريين
جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خيرا منه وشرا منه
وهما بوزن افعل في التفضيل وقال ابن يعيش ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام العاقة
وافامة وزنها بزيادة التنوين وهو من احسن الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف في ذلك
الا ما كان في اخره الف التانيث المقصورة فانه لا يجوز للضرورة صرفه لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا
يسد ثلمة في البيت من الشعر وذلك انا اذا نونت مثل جلى وسكرى حذفت الف التانيث لسكونها
وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك زدت التنوين وحذفت الالف فاربحت الاكسر
قياس ولم تحظ بفائدة وقال ابن هشام في تذكرته قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة انه
ليستثنى من قولنا ما لا ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف ما فيه الف التانيث المقصورة وتوجيهه انه
لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه لانك لو فعلته لم تعمل اكثر من ان تحذف حرفا وتضع اخر مكانه ولا ضرورة
بك الى ذلك قال ابن هشام وكنت اقول لا احتاج النحاة الى استثناء هذا لان ما فيه الف التانيث
المقصورة لم يضطر الى تنوينه على ما قال وكلامنا فيما يضطر الى تنوينه ثم حكى لي عن ابن الصايغ انه رد عليه فيما
له على المقرب استثناء هذا وانه افسد تعليله وقال سلمنا انه لا فايدة في ازالة حرف ووضع حرف لكن ثم امر
اخر وهو ان هذا الحرف الذي وضعناه موضع الالف حرف صحيح قابل للحركة فاذا حرك بان يكسر لالتقاء
الساكنين حصل به ما لم يكن قبل وهذا حسن جدا فايدة في تذكرة التاج ابن مكتوم قال
في المستوفى في لاتكاد النشية توجد الا في اللغة العربية باب النكرة والمعرفة قاعدة
الاصل في الاسماء النكير والتعريف فرع عن النكير قال ابن يعيش في شرح المفصل اصل الاسماء
ان تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل وقال
صاحب البسيط النكرة سابقة على المعرفة لاربعة اوجه احدها ان مسمى النكرة اسبق في الذهن من
مسمى المعرفة بدليل طريان التعريف على النكير والثاني ان التعريف يحتاج الى قرينة من تعريف وضع او
الة بخلاف النكرة ولذلك كان التعريف فرعا على النكير الثالث ان لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة
والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على اصالتها كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فان
الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه فرعا منه والجنس اصل لانواعه الرابع ان فايدة التعريف تعيين

المسمى عند الاخبار للسامع والاخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب فلا اخبار فلا تعريف قبل التركيب قال ومع ان النكرة الاصل فانها اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيد صاحبين منصب على الحال والرفع على الصفة لان الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة وتظهر تغليب اعرف المعرفتين على الاخرى لقولك انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما وقال في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير لانه مسبوق بالتنكير ودليل سبق التنكير من ثلثة اوجه احدها ان النكرة اعم والعام قبل الخاص لان الخاص تميز عن العام باوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة والثاني ان لفظة شئ يعم الموجودات فاذا اريد بعضها خصص بالوصف وما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف والثالث ان التعريف يحتاج الى علامة لفظية او وضعية وقال ابن هشام في تذكرته يدل على ان الاصل في الاسماء التنكير ان التعريف علة تمنع التصرف وعلل الباب كلها فرعية وانه لا يجوز في رأيت البكران ينقل على من قال علمنا اخوانا بنو عجل حملا على رأيت بكرا وانما يحمل على الاصل **فائدة** قال في البسيط علامات النكرة دخول لام التعريف عليها نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رب رجل وتختص بالدخول على غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام والتنوين في اسماء الافعال وفي الاعلام فيما لا ينصرف نحو صه ومه وايرهيم وابرهيم والجواب في كيف كقولك كيف زيد فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها بالجواب كما عرف ان متى طرف زمان واين طرف مكان بالجواب ودخول من المفيدة للاستغراق نحو ما جاءني من رجل ومالزيد من درهم ودخول كم نحو كم رجل جاءني ودخول الا التي تعمل عمل ان والتي تعمل عمل ليس عليها اسما وخبرا وصلاحية نصبها على الحال او التمييز **ضابط** قال في البسيط المعارف سبعة انواع المضمرات والاعلام واسماء الاشارة والموصولات وما عرف باللام وما اضيف الى واحد من هذه الخمسة والنكرة المتعرفة بقصد النداء وزاد قوم امثلة التاكيد اجمعون واجمع وجمعاء وجمع وقالوا انها صيغ مرتجلة وضعت لتاكيد المعارف الخ لوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعرف الخارجي بعيد قال ويؤكد هذا القول ان اجمعين لم يتنكر بجمعه ولو كان جمع اجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع فدل على انه صيغة مرتجلة لتاكيد الجمع المعرف قال وعلى هذا القول فتكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت فيها لان اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زايدة عليه والدال بنفسه اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم او بالنظر الى تبعيته لتقويته المعرفة قبله وهي هذه الالفاظ الدالة على التاكيد والدال بقرينة زايدة اما ان يكون متصلة او منفصلة فالمتصلة الاضافة والمنفصلة اما ان تكون جنسا وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولات فانها تعرف بها واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف بدليل ان بقية الموصولات معارف وهي عارية عن اللام وانما يعرف بالصلة لان الذي توصل به الى وصف المعارف بالجمل والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياسا على سايرالصفات **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة الاسماء تنقسم الى ثلثة اقسام مظهر ومضمر ومبهم والمبهمات هي اسماء الاشارة والموصولات وقال قوم الاسماء تنقسم الى مظهر ومضمر ولا مظهر ولا مضمر

مطلب انواع المعارف ف ٨

باب المضمر قال ابن يعيش اصل المضمر ان يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب في اخرها سن احوالها وكما كانت الاسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل على اعرابها ومواضعها

المقصد

قاعدة قال ابن يعيش اصل الضمير المنفصل للمرفوع لان اول احواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فاذا اضمر فلا بد ان يكون ضميرا منفصلا والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون الا لفظا فاذا اضمرا اتصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال **قاعدة** قال ابن يعيش الضمير المنصوب والمجرور من دار واحد فلذا حمل عليه في التاكيد بالمرفوع المنفصل بقولك مررت بك كما تقول رايتك انت **ضابط** المواضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وباسهما ولا يعسر الا التمييز نحو نعم رجلا زيد الثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعملين اسهما كقوله جفوني ولم اجف الخ الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هنا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الجوة الاحياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر دليل عليها وبينها قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا الخامس ان يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ويفسره مفعول موخر كضرب غلامه زيدا **قاعدة** لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد في فعل من الافعال الا في ظننت واخواتها وفي فقدت وعدمت قاله البهاء ابن النحاس في تعليقه على المقرب

باب العلم **ضابط** قال في البسيط العلم المنقول يحصر في ثلثة عشر نوعا ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب المنقول عن المركب كتابط شرا وشاب قرناها وعن الجمع نحو كلاب وانمار وعن التثنية نحو ظبيان وعن مصغر كعمير وسهيل وزهير وحريث وعن منسوب كربعي وصيفي وعن اسم عين كثور واسد لحيوانين وجعفر لنهر وعمرو لواحد عمور الاسنان فانه نقل من حقيقة عامة الى حقيقة خاصة وعن اسم معنى كزيد واياس مصدري زاد واس اياسا اعطى وليس هو مصدر اس مقلوب بئس لان مصدر المقلوب ياتي على الاصل وعن اسم فاعل كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة وعن اسم مفعول كمسعود ومظفر وعن صوت كبته وعن الفعل الماضي كشمر وبذر وعثر وخضم ولاحس لها على هذا الوزن ولعسب وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب وعن الامر وقد جاء عنهم في موضعين احدهما سمي بفعل الامر من غير فاعل في قولهم اصمت لواد بعينه والثاني مع الفاعل في قولهم اطرقا لموضع معين ولت ينبغي ان يزاد المنقول من صفة مشبهة كخذيخ وخديخة وشيخ وعفيف ومن افعل التفضيل كاحمد فانه اولى من نقله من المضارع **قاعدة** قال الشلوبين من الاعلام ما كثر الشائع فيها لكثرة استعمالها والشئ اذا كثر استعماله غيروه **قاعدة الاعلام** لا تفيد معنى لانها تقع على الشئ ومخالفه وقوعا واحدا تقول زيد فانه يقع على الاسود كما يقع على الابيض وعلى القصير كما يقع على الطويل وليست اسماء الاجناس كذلك لانها مفيدة الا ترى ان رجلا يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المراة من حيث كان مفيدا وزيد يصلح ان يكون علما على الرجل والمراة ولذلك قال النحويون العلم يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغير اللغة فانه يجوز ان تنقل اسم ولدك او عبدك من خالد الى جعفر ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرسا او الفرس جملا كان تغيرا للغة ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل وفي البسيط يطلق لفظ العلم على الشئ وضده كاطلاق زيد على الاسود والابيض ويجوز نقله من لفظ الى لفظ كنقل اسم ولدك من جعفر الى محمد لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى بدليل تسمية القبيح بحسن والحسان باسد والاسود بكافور بخلاف اسماء الاجناس فانها وضعت لمعنى عام فيلزم من نقلها تغير اللغة كنقل رجل

العلم المنقول بنحو ٣٠ نوعا في ١٣ فوعا

الى فرس او جمل بخلاف نقل العلم **قاعده** قال ابن جنى فى الخصايص سمع ابن يعيش تعليق الاعلام على المعانى اقل من تعليقها على الاعيان وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان اقعد فى التعريف من المعانى وذلك لان العيان بيّنا ولها الظهور هالة وليس كذلك المعانى لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال **فايده** فى تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح قد يرد العلم جنسًا معرفًا باللام التى لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبئس مقول نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا على جنس معرف وقد يجعل العلم جنسًا منكرًا وذلك بعد لا نحو لا هيثم الليلة للمطى ولا بصرة لكم وقضيّة ولا اباحسن لها **باب الاشاره** قال ابن هشام فى تذكرته من اسماء الاشارة ما لا يستعمل الا بها او بالكاف وهو ذى ما لا يستعمل بشئ منها وهو ثم ومنها ما لا يستعمل بالكاف وهو ذى قال احمد بن يحيى يقال ذيك ولا اعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من ها نهذا فقسم ساقط والباقى يستعمل تارة بهذا وتارة بهذا بحسب ما يريد من المعنى

باب الموصول فايده قال ابن يعيش اكثر النحويين سمى صلة الموصول صلة وسيبويه يسميها خشوًا اى انها ليست اصلًا وانما هى زيادة يهتم بها الاسم ويوضح معناه وقال الاخفش لسمى الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلثة اشياء صلة الموصول وهذا الحرف صلة اى زايد وحرف الجر صلة بمعنى وصلة كقولك مررت بزيد فالباء صلة اى وصلة **فايده** ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام ظاهرة فى الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ومنونه فى من وما ونحوهما والصحيح ان تعريف الجميع بالصلة ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل قبل تعرف بالخطاب وقيل باللام المحذوفة وكان يا انيت منابها قال الاخفش فى شرح الجزولية وهو الصحيح الا ترى انك تقول انت رجل قايم ولا يتعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل فى الاصل يحتمل كل رجال الحضور ثم اختصرت ولذا لزمت يا ولم يحذف لئلا يتوالى الحذف ولانها صارت عوضا انتهى **ضابط** قال ابن الصايغ فى شرح الالفية تلخص القول فى حذف العايد ان يقال اما ان يكون مرفوعًا او منصوبًا ومجرورًا ان كان مرفوعًا فاما ان يكون مبتدأ او غيره ان كان غير مبتدأ لم يجز الحذف وان كان مبتدأ فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره واما لا فى الاول لا يحذف والثانى اما ان يصلح ما بعده للصلة اولا فى الاول لا حذف والثانى اما ان يقع صدرًا او اما لا بان يسبقه لولا او ما فى الثانى لا حذف والاول اما ان يطول الصلة اولا الثانى يجوز فى اى لا فى غيرها والاول يجوز مطلقًا وان كان منصوبًا فاما بفعل او وصف واما بغيرهما ان كان بغيرهما لم يجز الحذف وان كان بهما فاما متصل او منفصل المنفصل لا يحذف والمتصل اما ان يكون فى الصلة ضمير غيره او لا ان كان ضمير غيره لم يحذف والا فان كان من باب كان لم يحذف والا حذف وان كان مجرورًا فاما باسم او بحرف ان كان باسم فاما وصف او غيره ان كان غيره لم يحذف وان كان وصفًا فاما عامل اولا ان لم يكن عاملًا فلا حذف والا جاز الحذف وان كان بحرف فاما ان يكون الموصول مجرورًا اولا ان لم يكن فلا حذف وان كان فاما بحرف او غيره ان كان بغيره فلا حذف وان كان بحرف فاما ان يماثل جار الضمير لفظا ومعنى وعاملًا اولا ان لم يماثله لا يحذف وان ماثله فى ذلك كله جاز الحذف انتهى وكتب بعض الفضلاء الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم

ايا تاج دين الله والاوحد الذى ... تسنم مجدًا قدره ذروة العلا
وجامع اشتات الفضايل حاويًا ... مدا السبق حلا لا لما قد تشكلا
وبحر علوم فى رياض مكارم ... ابى حاله النسال الا تسلسلا
لعلك والاحسان منك سجية ... واوصافك الاعلام طاوين ابزبلا
تعدد لى نظمًا مواضع حذف ما ... يعود على الموصول نظمًا مسهلا
واكثر من الايضاح واعذر مقصرًا ... وعش دايم الاقبال ترقى فى الحلى

فاجابه

الا ايها المولى المجلى فريضه ... اذا راح شعر الناس فى البيد شكلا
وجالى ابكار المعالى عرايسًا ... عليها من التنميق ما سبح الحلى
ومستنتج الافكار تشرق كالضحى ... ومستخرج الالفاظ تخلب كالطلا
وغارس من غرس المكارم مثمرا ... وجانى من ثمر الفضايل ما حلا
كتبت الى المملوك نظمًا بمدحة ... ووصفك فى الآفاق ما زال انضلا
وارسلت تبغى نظمه لمسايل ... ومن عجب ان يسال البحر جدولا
فلم يسع المملوك الا امتثاله ... وتمثل ما الوى وابضاح ما جلا
ولم يال جهدًا فى اجتلاب شديده ... ومن بذل المجهود جهدا فما الا
نقلت وقد اهديت فجرًا الى الضحى ... وشولا الى بحر وسحقا الذى ملا
اذا عاد الموصول حاول حذفه ... فطالع تجد ما قد نظمت مفصلا
فما كان مرفوعًا ولم يك مبتدا ... فاثبت واما الحذف فاتركه واخلا
وان كان مرفوعًا ومبتدا غدا ... وفى وصل اى صدرا احذف مسهلا
بشرط بنا اى واما ان اعربت ... فهيل يجوز الحذف وقيل لا
وان يك ذا صدر الوصلة غيرها ... وطالت فان لم تصل العجز موصلا
فدونك فاحذفه وان لم تطل فقد ... اجيز على قول ضعيف واخملا
وشاهد ذا قارا تماما على الذى ... واحسن مرفوعًا كذا نقل من قلا
واثبته محصورًا كذا ان نقته ما ... مم كجاء الذى ما هو ذو ولا
وفى حذفه حلف لدى عطف غيره ... عليه ومنع الحذف فى عكسه انجلا
وما كان مفعولًا لغير طننت وهو ... متصل احذفه تظفر بالا عتلا
ويشرط فى ذا عوده وحده فان ... بعد غيره فالحذف ليس مسهلا
وهذا اذا الموصول لم يك الفان ... يكنها فلا تحذف وتدجا مقللا
وما كان خفضًا بالاضافة لفظه ... ومعناه نصبًا كان بالحذف اسهلا
وخافضه ان ناب عن حرف مصدر ... وصل فلم يحذفه اعنى السموألا
كقولك يتلو فاقض ما انت قاض او ... فان كان مجرورًا بحرف قد اعملا
وموصوله اضحى كذلك فاحذفن ... اذا ما استوى الحرفان ناحا ولا
واعنى به لفظًا ومعنى ولم يكن ... قد سك حرف العايد قد تلا
ولم يك ايضًا قد اقيم مقام ما ... عدا فاعلا فاسمع مقالى مثملا
ويشرب مما يشربون وان عدا ... يساويهما فى اللفظ منفردًا اخلا

باب المعرف بالاداة ضابط قال فى البسيط تنقسم اللام فى تسعة اقسام احدها التعريف الجنس نحو قولهم الرجل خير من المراة اى اذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال افضل والا فكم من امراة خير من رجل الثانى لتعريف عهد وجودى بين المتكلم والمخاطب كقولك قدم الرجل واسمعت الدنيا ولمعهود بينك وبين المخاطب وفى التنزيل كما ارسلنا الى فرعون رسولًا فعصى فرعون الرسول وقولك ان جاءه الاعمى لان المراد به عبد الله بن ام مكتوم الثالث لتعريف عهد ذهنى كقولك اكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فانه لا يمكن حمله على ارادة الجنس ولا على المعهود فى الوجود

المعرف بالاداة على تنقسم اللام ٩ اقسام ٣
تعريف الجنس
العهد الوجودى
العهد الذهنى

لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يسوغ الاحمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها باحد في الذهن الا
ان هذا التعريف قريب من النكرة لان حقيقة التعريف انما يكون باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة لانه
لم يقصد سمى معهود في الوجود ولهذا قال المحققون ان نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني صفة لكونه لم يقصد سمى
معهودا في الوجود الرابع لتعريف الحضور كقولك هذا الرجل وهو صحيح اسم الاشارة وقياس بها الرجل وما شاكله
ان يكون من تعريف الحضور لوجود القصد اليه بالنداء الخامس ان يكون بمعنى الذي اذا اتصلت باسم فاعل او اسم مفعول
السادس ان يكون عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا يجتمع الالف واللام والاضافة
الا ان الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام ليجري صفة للمعرفة السابقة السابع ان تكون زائدة في الاعلام
الثامن ان يكون محسنة والتعريف بغيرها كالام الذي والتي التاسع ان تكون للمح قال واعلم ان اقوى تعريف
اللام الحضور ثم العهد ثم الجنس وقال المهلبي تعلم فللتعريف ستة اوجه اذا لامه زيدت على اول الاسم
حضور وتفخيم وجنس ومعهد ومعنى الذي ثم الزيادة في الرسم فايدة قال ابن يعيش فتنة اسم من اسماء الزمان
وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف يقول لقيته فتنة بعد فتنة اي الحين بعد الحين وحكى ابو زيد الفتنة بعد الفتنة بالالف
واللام فهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان احدهما بالالف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس
بصفة في الاصل ومثله قولهم للشمس الاهة والالاهة في اعتقاب التعريفين عليه واسماء العدد معارف اعلام وقد يدخلها
الالف واللام فيقال الثلاثة نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان وذكر ابن جني في الخصائص الاول وقال وهو
كقولك شعوب والشعوب للمنية وندى والندى وذكر المهلبي من ذلك غدوة والغدوة ونسر والنسر

باب المبتدا والخبر قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدأ والخبر هما الاصل الاول في استحقاق
الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما وذلك لان المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية وتعرى الاسم من غيره في التقدير
قبل ان يقترن به غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا اليوم ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر رفعه فاين دخول
الاعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو
للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدا والخبر لم يكن لامر يخشى
التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدأ
الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر فايدة قال ابن النحاس في
التعليقة قولنا اقائم الزيدان وما ذاهب اخواك سدا ليس لهما خبر ملفوظ به ولا مقدر قال ومن المبتدآت التي
لا خبر لها ايضا قولهم اقل رجل يقول ذاك فاقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى الفعل في قولهم قل رجل يقول ذاك ويقول ذاك
صفة لرجل وليس بخبر لدخول حرف على رجل في تثنيته وجمعه وكذلك قولهم كل رجل وضيعته فانه لا خبر له على احد الوجهين
وكذلك قولهم حسبك مبتدأ لا خبر له على احد الوجهين لكونه في معنى الكف وكذلك قول الشاعر غير ساوف على زمن ينقضي
بالهم والحزن ومثله قول الآخر غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغتر ببعارض سلم فغير في البيتين مبتدأ لا خبر له على
احد الوجهين لانه محمول على ما كانه قيل ما يوسف على زمن كما في قولهم ما قايم اخواك اصل المبتدأ ان يكون معرفة واصل الخبر
نكرة وذلك لان الغرض في الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة فايدة
فيه فان افاد جاز **مسوغات الابتدا بالنكرة** قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في المغني لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على
حصول الفايدة ورأى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفايدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح
او معدد لا مورد متاخلة قال والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها ان تكون موصوفة لفظا نحو واجل سمي عندو
لعبد مؤمن خير من مشرك او تقديرا نحو السمن منوان بدرهم اي منا ومعنى نحو رجل جاءني لانه في معنى رجل صغير الثاني ان يكون عامله

ع لتعريف الحضور
٥ بمعنى الذي
٦ عوض من تعريف الاضافه
٧ لا زايده ٨ محسنه
٩ للمح

المبتدا والخبر

مسوغات الابتدا بالنكرة
١٠ واو صلها بعضهم الى خمسة وثلاثين وانهاها بعضهم الى خمسة وارجعين

اما رفعا نحو قايم الزيدان عند من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة او جرا نحو غلام رجل جاءني الثالث العطف بشرط كون
المعطوف والمعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرها ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة
يتبعها اذى الرابع ان تكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو لدينا مزيد لكل اجل كتاب مصدل غلام رجل
الخامس ان يكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط والاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار ورجل رجل في الدار والله مع الله وفي
شرح منظومة ابن الحاجب ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمز المعادلة بام نحو رجل في الدار ام امرأة كما مثل في الكافية
وليس كما قال السادس ان يكون مرادا بها الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمر خير من جادة السابع ان يكون في
معنى الفعل وهو شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها التعجب ولنحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين وضبطوه
بان يراد بها الدعاء الثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو ثمر نبت بسجد وبقر تكلمت التاسع ان يقع
بعدها اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل الباب العاشر ان يقع في اول جملة حالية نحو شر ثبا ونجم قد اضا وكل يوم ترانى مدية
بيدي وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم وقد يظهر هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل
تكسر ان اذا وقعت بعد واو الحال وانما الضابط ان يقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين
الا انهم ليأكلون الطعام انتهى وقد ذكر ابو حيان في ارجوزته المسماة بنهاية الاعراب في علمي التصريف والاعراب جملة من المسوغات
ثم قال وكل ما ذكرت في التتميم يرجع للتخصيص والتفهيم وقال المهلبي في نظم الفرايد

وقع الابتداء بالنكر ... في يمان واربع للخبر
بعد نفي او جوابا لنفي ... او لمعناه موجبا كالنظير
ثم ان كنت سائلا او مجيبا ... لسؤال وسابقا بجرور
ثم موصولة بمن واذا ما ... رفعت ظاهر الذي مستخبر
ولمعنى تعجب او دعاء ... او عموم ونعتها للبصير

وقال ايضا

قد جاء ما اغنى وسد عن الخبر ... في حذفه وزواله في اثني عشر
حال وشرط او جواب سايل ... او حالف بر ومعمول الخبر
وجواب لولا ثم وصف بعد نفي ... او فاعل اغنى في الاثر
او في سؤال في العموم فوا وم ... وحديث معطوف كفانا من عثر

مثال الحال اكثر شربي السويق ملتوتا والشرط سرودي يزيدان اطاعني اي ثبت ان اطاعني حذف الخبر واقيم الشرط
مقامه والجواب لسؤال زيد لمن قال من عندك وجواب لقسم لعمر الله لا علن ومعمول الخبر ما انت الا سيرا اي تسير
سيرا وجواب لولا لولا زيد لاكرمتك والوصف اقل رجل يقول ذلك فيقول في موضع حفص صفة لرجل وقد ينسد
الخبر والفاعل اقايم الزيدان ونفي النفي بل زيد بل قال ما عندي احد والسؤال في العموم هل طعام اي عندكم
وواو مع كل رجل وضيعته والعطف نحو نحن بما عندنا وانت بما عندك راض **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة
المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتة الا بالفاء في موضعين احدهما يلزمه الفاء والآخر لا يلزمه الفاء فاما
الذي يلزمه الفاء ففي موضعين احدهما في بعض الخبر وهو ان يكون المبتدأ شرطا جازمة بالتبايدة وجزاؤه
جملة اسمية او امرية او نهيية نحو من يأتني فله درهم ومن عاد فينتقم الله منه ومن يتوكل على الله فهو حسبه
والثاني قولهم اما زيد فقايم واما الذي يجوز دخول الفاء في خبره ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة اذا
كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا نحو وما بكم من نعمة فمن الله والذي يأتيني فله درهم واللذان يأتيانها منكم

فاذوهما وكل رجل يأتيني فله درهم فايهم قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابو الحسيب الفارسي نحكي عن اصحاب المبرد في كتاب النوادر له الليلة الهلال لست في الكلام سحص خبره ظرف من الزمان الا هذا ومثله قوله اكل عام تحونه انتهى ضابط روابط الجملة بها هي خبر عشرة الاول الضمير وهو الاصل الثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير الثالث اعادة المبتدأ بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان كنية له الخامس عموم يشمل المبتدأ نحو والذين يمسكون بالكتاب وافاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين السادس ان يعطف بها التبيينية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وانسان عيني حسن المآءة فيدو وتارات بجم فغرق السابع العطف بالواو وعند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها الثامن شرط يشمل على ضمير مدلول على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع ال النائبة عن الضمير في قول طايفة نحو فان الجنة هي المأوى اي مأواه العاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجري الى بكر لا اله الا انا الله

قاعدة اذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لانه مما يستكل ويلبس اذ كل واحد منهما يجوز ان يكون خبرا ومخبرا عنه قال ابن يعيش ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز نحو ضرب موسى عيسى

قاعدة قال ابن يايا زاد اداة الامرين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايتهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدأ لان الخبر محط الفايدة ومعتمدها وقال العبدي في البرهان الاولى كونه الجزء لان الحذف اتساع وتصرف وذلك في الجزء دون المتمم اذا الخبر يكون مفردا جامدا ومشتقا وجملة على تشعب اقسامها والمبتدأ لا يكون الا اسما مفردا وقال شيخنا الحذف لا عجاز والاواخر اللوم منه بالصدور والاوايل مثاله فصبر جميل اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ومثله طاعة وقول معروف اي المطلوب منكم طاعة او طاعة امثل كم قال ابن هشام في المغني ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شئ مسده وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لاهلن بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور

قاعدة قال ابن هشام في المغني اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى كقراءة شعبة يسبح له فيها بالفتح والآصال رجال بفتح الباء فانه يقدر الفعل والموجود فاعل لا مبتدأ لوقوعه في قراءة من كسر الباء او بموضع اخر يشبهه نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع ونحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال ابن النحاس في التعليقة اذا تردد الاضمار بين ان يكون قد اضمر خبرا او اضمر فعلا كان اضمار الخبر وحذفه اولى من اضمار الفعل وحذفه لان آخر الجملة اولى بالحذف من اولها لان اول الجملة موضع استجمام وراحة واخرها موضع تعب وطلب استراحة

فاصل قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب اعلم ان تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاة فقال ابن السراج المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفايدة فمتى حصلت الفايدة في الكلام جاز الابتداء وجد شئ من الشرايط او لم يوجد وقال الجرجاني يجوز الاخبار عن النكرة كل امر لا يشترك النفوس في معرفته نحو رجل من تميم شاعر او فارس فالمجوز عنده شئ واحد وهو جهالة بعض النفوس ذلك وما ذكر من لا يحصر المواضع وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون الضابط في جواز الابتداء بالنكرة فيها من المعرفة لا غير وفسر فيها من المعرفة بلحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها في غاية العموم كقولنا تمر خير من جرادة فعلى هذين الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل بغير كل ما يرد فان كان جاريا على الضابط احرناه والا منعناه وان سلكنا مسلك تعداد الاماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول الاماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين وان لم اجد

احدا

احدا من النحاة بلغ بها زايدا على اربعة وعشرين فيما علمته احدها ان يكون موصوفة وبدا تحته نوعان موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم وموصوف بصفة مقدرة كمسيلمة السمن منوان يدرهم منه بدرهم ومنه في موضع الصفة للمنوين والثالث ان يكون حلفا من موصوف كقولهم ضعيف عاد بقرملة اي انسان ضعيف او حيوان النجي الى ضعيف الرابع مقاربة المعرفة في عدم قبول الالف واللام كقولك افضل من زيد صاحبك الخامس ان يكون اسم استفهام نحو من جاءك السادس اسم شرط نحو من ياتني اكرمه السابع كم الخبرية نحو كم غلام لي الثامن ان يكون معنى الكلام التعجب كقولهم عجب لك التاسع ان تتقدمها اداة نفي نحو ما رجل قايم العاشر ان تتقدمها اداة استفهام نحو ارجل قايم الحادي عشر ان تتقدمها اخوات ما ظرفا كان او غيره عند رجل الثاني عشر ان تتقدمها خبرها جارا ومجرورا نحو في الدار رجل ويشبغي ان يشترط في هذين القسمين ان يكون المجرور او الظرف معرفة والا فلو قيل في دار رجل لم يجز وان كان الخبر مجرورا وقد تقدم واجاز الجزولي والواحدي في كتابه في النحو تاخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف نقله عنهما شيخنا الثالث عشر ان يكون فيها معنى الدعاء نحو سلام عليكم وويل له الرابع عشر ان يكون الكلام بها في معنى كلام آخر كقولهم شئ ما جاء بك وقولهم شرة اهر ذا ناب لانه في المعنى النفي اي ما اهر ذا ناب الخامس عشر ان تكون النكرة عامة نحو قول عمر تمر من جرادة ونحو مسئلة خير من بطالة السادس عشر ان يكون في جواب من يسال بالهمزة وام نحو رجل قايم في جواب من قال ارجل قايم ام امرأة السابع عشر ان يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقول امرئ القيس فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب علي وثوب اجد الثامن عشر ان تكون معتمدة على لام الابتداء نحو لرجل قايم التاسع عشر ان تكون عاملة نحو امر معروف صدقة العشرون ان يكون ما التعجبية نحو ما احسن زيدا على راي سيبويه الحادي والعشرون ان تكون مضافة اضافة محضة نحو غلام امرأة خارج الثاني والعشرون ان تكون اضافة اضافة غير محضة نحو مثلك لا يفعل كذا الثالث والعشرون ان تكون في معنى الموصوفة وهو ان تكون مصغرة نحو رجل قايم فالتصغير وصف في المعنى الصغر الرابع والعشرون ان تكون النكرة مرادها واحد مخصوص نحو ما حكي انه لما اسلم عمر بن الخطاب قالت قريش صبا عمر فقال ابو جهل ما رجل اختار لنفسه امرا فاتريدون ذكر الجرجاني في مسايله الخامس والعشرون ان يقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور بل جملة نحو قام ابو رجل بشرط ان يكون فيه معرفة ايضا السادس والعشرون ما دخل عليها ان في جواب النفي نحو قولك ان رجلا في الدار في جواب من قال ما رجل في الدار السابع والعشرون ان تكون في معنى الفعل من غير اعمال نحو قام الزيدان على راي الكوفيين والاخفش الثامن والعشرون ان تكون معتمدة على واو الحال كقوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم التاسع والعشرون ان يكون معطوفة على نكرة قد وجد فيها شئ من شروط الابتداء بالنكرة فصيرت مبتدأة نحو قول الشاعر عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي الثلاثون ان يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى طاعة وقول معروف على احد الوجهين الحادي والثلاثون ان تلي لولا كقول الشاعر لولا اصطبار لاودى كل ذي سقة الثاني والثلثون ان تلي فاء الجزاء نحو قولهم في المثل ان مضى عير فعير في الرباط قال فهذا ما حصل لي من تعداد الاماكن التي يجوز الابتداء فيها بالنكرة ولا ادعي الاحاطة فلعل غيري يقف على ما لم اقف عليه ويهتدي الى ما لم اهتد اليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها الى ما ذكرته راجيا ثواب الله عز وجل ان شاء الله انتهى كلام ابن النحاس ثم رايت بعد ذلك مؤلفا لبعض المتاخرين قال فيه قد تتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة وانهاها بعض المتاخرين الى اثنين وثلاثين قال وقد انهيتها بعون الله الى نيف واربعين فذكر الاثنين والثلثين التي ذكرها ابن النحاس وزاد ان يكون معطوفة على معرفة كقولك لزيد

ورجل قايمان فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة وان تلى اذا الفجائية وان تقع جوابا كقولك درهم فى جوابه ما عندك اى درهم عندى وان تكون محصورة نحو انما فى الدار رجل وان تكون للمفاجاة قاله ابن الطراوة ومثله يقولهم شئ ما جاءك وجعل منه المثل ليس عبد باخ لك وهذه زيادة غريبة وان يؤتى بها للمناقضة كقولك رجل قام لمن زعم ان امرأة قامت وان يقصد بها الامر كقوله تعالى وصيته لازواجهم على قراءة الرفع وان تفيد خبرها نحو دينار ان اخذ من المأخوذ درهمان وانسان صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار اربعة بردى يوم وان يتقدم معمول خبرها نحو فى دارها الفيض على ان يكون بيض خبرا وان تكون النكرة لا تراد لعينها كقول امرئ القيس مرعة من ارساعه لانه يريد مرعة دون مرعة وهذا عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم

اذا ما جعلت الاسم مبتدأ فصل ... بتعريفه الا مواضع نكرا
بها وهى ان عدت ثلاثون بعدها ... ثلاثتها فاحفظ لكى تتصدرا
ومرجعها الاثنين منها فصل بما ... خصوص وتعميم افادا واثرا
فاولها الموصوف والوصف الذى ... عن النفى واستفهام قد تاخرا
كذاك اسم الاستفهام والشرط والذى ... اضيف وما قد عمما وجا منكرا
كقولك دينار لدى لفاضل ... اعندك دينار فكن متبصرا
كذاكم لاخبار وما ليس قابلا ... لال وكذا ما كان فى الحصر قد جرا
وما جاد عا او غدا عاملا وما ... له سوغ الفصل ان يتنكرا
وما بعد واو الحال جاء وفا الجزا ... ولولا وما كالفعل وجا مصغرا
وما ان تلو فى جواب الذى نفى ... وما كان معطوفا على ما تنكرا
وساغ ومخصوصا عدا وجواب حى ... سؤال بامر والهمز فاخبر لتخبرا
وما قد منت اخباره وهى جملة ... وما نحوما اتحاه فى القرب لقرا
كذا ما ولى لام ابتداء وما غدا ... عن الظرف والمجرور ايضا مؤخرا
وما كان فى معنى التعجب اوتلا ... اذا الفجاة فاحوها نحو هو هرا

فايدة فى تذكرة التاج بن مكتوم قالوا راكب الناقة طليحان وفيه ثلثة اقوال وقيل بتقدير احد طليحين حذف المضاف واقام المضاف اليه مقام المحذوف وقيل التقدير راكب الناقة ذو طليحان وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان وفيه حذف خبر وحذف مبتدأ انتهى

باب كان واخواتها

قال ابن بابشاذ كان ام الافعال لان كل شئ داخل تحت الكون لا يفك شئ من معناها ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اخوان لانهما لطرفا الزمان وظل واضحى اخوان لانهما لصدر النهار وبات وصار اخوان لاعتلال عينهما وزال وفتى وانفك وبرح ودام اخوات للزوم اولها ما وليس منفردة لانها لا تصرف وقال ابن هشام فى تذكرته الصواب ان يقال ان ما قبل دام اخوات لانهن لا يعملن الا فى النفى وشبهه وليس وما دام اخوان لعدم تصرفهما والا فما غير لازمة فى الاربعة انما يلزم قبلها نفى وشبهه اعم من ان يكون النفى بها او غيرها فان اعتبرتها فدتنفى بما فليعد كان وامسى ونحو ذلك ثم ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليها قال فالذى قاله خطأ والذى قلناه هو الصواب وقال ابو البقاء فى اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال بخمسة اوجه احدها سعة اقسامها والثانى ان كان دالة على الكون وكل شئ داخل تحت الكون والثالث ان كان دالة على مطلق الزمان الماضى وتكون دالة على مدة الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمساء والرابع انها اكثر فى كلامهم ولهذا حذفوا منها النون فى قولهم لم يك والخامس ان بقية اخواتها تنصلح

ان

ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد صحيح منطلقا ولا يحسن اصبح زيد كان منطلقا **مسئلة** قال الزجاجى فى اماليه قال ابو بكر بن الحسين النحوى المعروف بابن شقير كان زيد كلا طعامك جايز من كل قول كان اكلا طعامك زيد جايز من كل قول اكلا طعامك كان زيد جايز من كل قول كان زيد طعامك كلا جايز من كل قول طعامك اكلا زيد جايز من قول الكوفيين وخطا من قول البصريين طعامك كلا كان زيد جايز من قول البصريين والكساى وخطا من قول الفراطعامك كان زيد اكلا جايز من كل قول كان طعامك زيد اكلا من قول الكوفيين وخطا من قول البصريين اكلا كان زيد طعامك جايز من قول البصريين وخطا من قول الكوفيين الا على كلا بين من قول الكساى اكلا كان طعامك زيد خطا من كل قول طعامك كان اكلا زيد جايز من كل قول كان اكلا زيد طعامك جايز من كل قول وفيها تين قبح من قول الكوفيين و اذا قدمت زيدا فقلت زيد كان اكلا طعامك وزيد اكلا طعامك كان واكلا طعامك زيد كان و زيد طعامك كان اكلا فهذه كلها جايزة من كل قول فاذا قلت زيد طعامك اكلا كان او طعامك اكلا زيد كان جازتا من قول البصريين والكساى وكانتا خطا من قول الفراء لانه لا يتقدم منصوب خبر كان عليها اذا كان مقدما من قبل انه لو اراد رده الفضل وبفعل لم يجز عند والكساى يجيز تقديمه كما يجيز خبر كان تقدم الحال فاذا قلت طعامك زيد كان اكلا جازت من قول كل قول فان قلت زيد طعامك كان اكلا جازت من كل قول و قولك اكلا زيد طعامك جايزة من قول البصريين وخطا من قول الكوفيين الا الكساى على كلا بين فان قلت طعامك زيدا كلا كان جازت من قول البصريين وخطا من قول الكوفيين و قولك زيد كلا كان طعامك جايزة من قول الكوفيين و قولك زيد كلا كان طعامك جايز من قول البصريين وخطا من قول الكوفيين الا الكساى على كلا بين **ضابط** قال ابو الحسين بن ابو الربيع فى شرح الايضاح كان واخواتها فى تقديم اخبارها عليها على اربعة اقسام قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق وهو ما دام وقسم يتقدم عند الجمهور الا المبرد وذلك ليس وقسم لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور الا ابن كيسان وهى ما زال وما انفك وما فتى وما برح وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهى كان وبقيه افعال الباب **باب ما واخواتها قاعدة** قال ابو البقاء فى التبيين ما هى الاصل فى النفى وهى تقرب به وهو ما انت بمهدى العمى على قراءة حمزة فانها هنا على لغة تميم وزعم الاصمعى ان ما لم تنفع فى الشعر الا على لغة تميم قال بعض النحويين فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلاثة ابيات فيها خلاف قول الفرزدق وما مثلهم بشر والاخر رؤبة بن العجاج اورثانى بحرين ما مثلهما بحران كذا روى بنصب مثلهما وهو مثل قول الفرزدق والثالث وانا الذى بحرة مسودة يصل الاعم اليكم اوادها ابناؤها متكنفون اباهم حنقو الصدور وما هم اولادها **قاعدة** التصرف فى النافية اكثر من التصرف فى ما النافية ومن ثم جاز حذف لا فى جواب القسم نحو الله تفتؤ ولا تفتو ولم يجز حذف ما كذا نقل ابن الحباز عن شيخه معترضا به على ابن معط اذ قال فى الغنية وان فى الجواب منفيا بلا او كقولى والسما ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذا امنوا الالباس حال الحذف قال ابن الحباز وما رأيت فى كتب النحو الا حذف لا **فايدة** قال ابن هشام فى تذكرته زياده الباء فى الخبر على ثلثة اقسام وكثير وقليل واقل فالكثير فى ثلثة مواضع وذلك بعد ليس ونحو البس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد اولم يروا نحو اولم يروا ان الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر وذلك لانه فى معنى اوليس الله بقادر فهو راجع الى المسئلة الاولى فى المعنى والقليل فى ثلاثة مواضع بعد كان واخواتها فى خبرها كقوله وان مدت الايدى الى الزاد لم اكن باعجلهم اذا جشع القوم اعجل وبعد ظن واخواتها شبهه بكقوله دعانى اخوها وابن عمه فلم ادعانى لم يخذل بقعدد وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله فكنى شفيا ولا دو نفاهة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والاقل فى ثلاثة مواضع بعد ان ولكن ولعل فالاول كقوله فان ثناء عنها حقبة لا تلاقيا فانكما احدثتما بالجرب والثانى ولكن اجر الوعد بين والثالث الاهل اخوعيش لديذ ببلدم **فايدة** قال ابن هشام فى تذكرته نظر سيبويه لان ليس ولا يكون لا فى لا استثنا منجنا انه لا يستعمل معهما الا احد الامرين والاخر مضمرا يا **باب ان واخواتها ضابط** قال فى المفصل جميع ما ذكر فى خبر المبتدا من اصنافه واحواله وشرايطه فايم فى خبر ان ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفا كقولك ان

في الدار زيد اوقال ابن يعيش في الشرح كل ما جاز في المبتدا والخبر جاز مع ان واخواتها لافرق بينهما ولايجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقدم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدا اوذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم في الافعال نحو قايما كان زيد وكان قايما زيد ولم يجز ذلك وفي هذه الحروف اللهم الا ان يكون الخبر ظرفا او مجارا او مجرورا او ذكرانهم توسعوا في الظروف وخصوصا بذلك لكثرتها في الاستعمال قاعدة قال ابو البقاء في التبيين اصل الباب أن ضابط قال ابن هشام في شرح الشذور ذكر ان في تسعة مواضع احدها في ابتداء الكلام نحو انا ازلناه الثاني ان تقع في اول الصلة نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوا الثالث في اول الصفة كمررت برجل انه فاضل الرابع في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون الخامس في اول الجملة المضاف اليها ما تختص بالجمل وهو اذا واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس السادس ان تقع قبل اللام الملغاة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون السابع ان تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله الثامن ان تقع جوابا للقسم نحو والكتاب المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين زيد انه فاضل وتنفتح في ثمانية مواضع احدها ان تقع فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا الثاني ان تقع نايبا عن الفاعل نحو اوحي الي انه استمع الثالث ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولاتخاطبني انهم مغرقون الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة الخامس ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعلم انما الله اله واحد السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالحرف نحو مثل انكم تنطقون الثامن ان تقع تابعة لشيء مما ذكر نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم واذ يعدكم الله احدى الطايفتين انها لكم وتجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع احدها بعد اذا الفجايية نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب الثاني بعد القسم الجزايية نحو من علم منكم سوءا بجهالة فتاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم الثالث اذا وقعت خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو اول اني احسبني الله ضابط قال ابو حيان حال ان المخففة اذا اهملت كما لها وهي مندرة في جميع الاحكام الا في شيء واحد وهو انها لا تعمل في الضمير الا ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قايم ولا يجوز انك قايم فابن قال الخضراوي في شرح المفصل اختلف النحاة في ان واللام ايهما اشد تاكيدا فقال بعضهم ان لنا تاثيرها في المعمول ونفيها لفظ الابتداء اشد تاكيدا واقعد من اللام وقال اخرون اللام اشد تاكيدا لانه يجوز دخوله لذلك ولا يكون شيء بالفعل

باب لافا ئدة قال ابن يعيش تظير لا في اختصاصها بالنكرة رب وكم لان رب للتقليل وكم للتكثير وهذه معان الابهام اولى بها فايدة في تعاليق ابن هشام تظير ما في كم انها ان واخواتها عن العمل اللام فلا انا الزيد ولا غلامي لهم في انها هيات لا للعمل في المعارف ولا وجود لها لم يكن الا ان تعمل فاما قوله ابا الموت الذي لابد لي • فلا ابا لك نحو قيني فانه على بنيتها كما ان قوله • اني ربات ملاك الشيم الادب • على نيه اللام الملغاة حذف وابقى حكمها ضابط قال سيبويه كل شيء حسن ان تعمل فيه رب حسن ان تعمل فيه لا باب ظن واخواتها ضابط قال ابن عصفور لم يعلق من الافعال الا افعال القلوب وهي ظننت وعلمت ونحوها ولم يعلق من غيرها فعل القلوب الا انظر واسال قالوا انظر من ابو زيد واسال ابو من عمرو وكان الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم والعلم من افعال القلوب فاجرى السبب مجرى المسبب فايدة قال ابن القواس في شرح الدرة لهذه الافعال خواص لايشاركها فيها غيرها من الافعال التعدية منها ان مفعولها مبتدا وخبر في الاصل ومنها انه لا يجوز الاقتصار على مفعولها غالبا كما جاز في باب اعطيت ومنها الالغاء ومنها التعليق ومنها جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد نحو ظننتني قايما وعلمتني منطلقا والمخاطب ظننك منطلقا اي ظننت نفسك والغايب زيدا رآه عالما اي نفسه وفي التنزيل ان رآه استغنى اي راى نفسه وانما جاز ذلك فيها دون غيرها لامرين احدهما انه لما كان المقصود هو الثاني لتعلق العلم او الظن به لانه محلهما بقي الاول كانه غير موجود بخلاف ضربتني وضربتك فان المفعول محل الفعل فلا يتوهم عدمه وثانيهما ان علم الانسان وظنه بامور نفسه

اكثر من علمه بامور غيره فلما اكثر فيها وقل في غيرها جمع بينهما حملا على الاكثر فاذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من ابدال المفعول بالنفس نحو ضربت نفسي وضربت نفسك وقد حملوا عدمت وفقدت في ذلك على افعال القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني لانه لما كان دعاء على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره فكانه قال عدمني غيري انتهى

باب الفاعل فايدة قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الاسناد والبناء والتفريع والشغل الفاظ مترادفة لمعنى واحد يدل على ذلك ان سيبويه قال الفاعل شغل به الفعل وقال في موضع فرغ له وفي موضع بني له وفي موضع اسند له لانها كلها في معنى واحد قاعدة الفاعل الجزء من اجزاء الفعل قال ابو البقاء في اللباب والدليل على ذلك اثنا عشر وجها احدها ان اخر الفعل يكون لضمير الفاعل لسلامتها نحو اربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو ضربنا زيد لانه فحكم التفصيل الثاني انهم جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه جزء من الفعل لم يكن كذلك الثالث انهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل ولتخلاطه به الرابع انهم وصلوا تاء التانيث بالفعل دلالة على تانيث الفاعل فكان كالجزء منه الخامس انهم قالوا ابقيا وفنيا ولولا ان الالف والنون ضميرا الفاعل جزء من الفعل لما انيب منابه السادس انهم نسبوا اليه كنحو فقالوا كنيني ولولا اجعلهم التاء جزء من الفعل لم تسق مع السابع الفواطن اذا فتحت او تاخرت ولا وجه الى ذلك الا جعل الفاعل جزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل الثامن استاعهم من تقديم الفاعل على الفعل كما منعوا عهد من تقديم بعضه وفه التاسع انهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل العاشر ان من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتداء وخبره والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا تم بها الحادي عشر انهم جعلوا اذا في جيدا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتانيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني عشر انهم قالوا في تصغير جدا ما اجيبد فصغروا الفعل واخذوا منه احدى الباين ومن الاسم الالف ومن العرب من يقول لاتجبد فاشتق منهما اسمين وهذه الاوجه من صناعة ابن جني فاعدة الاصل تقديم الفاعل وتاخير المفعول قال ابن الخباز والاذلك المفعول في المرتبة بمنزلة الجزء قال ابن عصفور في المقرب ينقسم الفاعل بالنظر الى تقديم المفعول عليه وحده وتاخيره عنه ثلاثة اقسام لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده وهو ان يكون الفاعل ضميرا متصلا ولا يكون في الكلام شيء مبين او يكون الفاعل مضافا اليه المصدر المقدر بان والفعل وبان التي خبرها فعل او اسم مشتق منه وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا او يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول او على المتصل بالمفعول او يكون الفاعل ضميرا عايدا على المتصل بالمفعول او يكون المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او المصدر المقدر بان والفعل او بان التي خبرها فعل او يكون الفاعل مقرونا بالا او في معنى المقرون بها وقسم يجوز فيه التقديم والتاخير وهو ما عدا ذلك ضابط قال ابن الخباز في التعليقة اعلم ان الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع احدها اذا بني الفعل للمفعول نحو ضرب زيد فههنا حذف الفاعل وهو عمرو مراد والثاني في المصدر اذا اضيف المصدر الذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا لان المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميرا بل يكون الفاعل محذوفا مرادا اليه نحو يعجبني ضربك زيدا ويعجبني ضرب الملك والثالث اذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة اخرى بل يكون للجماعة اضربوا القوم وللمخاطبة اضربن الهند ومنه نون التاكيد نحو هل الزيدون ويقومن وهل تضربن ياهند ضابط قال ابن الخباز في التعليقة المضمر والمظهر من جهة التقدير والتاخير على اربعة اقسام احدها ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا ورتبة نحو ضرب زيدا غلامه والثاني ان يكون الظاهر مقدما على المضمر دون رتبة نحو ضرب زيدا غلامه والثالث ان يكون الظاهر مقدما على المضمر رتبة دون لفظه نحو ضرب غلامه زيد فهذه الثلاثة يجوز بالاجماع والرابع ان يكون الظاهر موخرا لفظا ورتبة نحو ضرب غلامه

زيدا فهذا الكوفيون لخالفته باب المضمر ومنهم من لجان باب النايب عن الفاعل ضابط قال ابن عصفور في المقرب الافعال ثلثة اقسام قسم لايجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الافعال التي لاتتصرف نحو نعم وبئس وقسم فيه خلاف وهو كان واخواتها المتصرفة وسم لاخلاف في جواز بنائه للمفعول وهو باقي من الافعال المتصرفة ضابط قال ابن الخباز في شرح الجزولية حروف الجر يجوز نيابة الفعل بها الا ما استثنيته لك ولم يتعرض احد لهذا من ذلك ولام التعليل لا يقال اكرم لزيد وكذلك الباء ومن اذا افادتا ذلك وربّ لان لها صدر الكلام ومد ومنذ لانهما ضعيفا التصرف وزاد ابن ابزاز الباء الخالية نحو خرج زيد شديد فانها لاتقوم مقام الفاعل وكذلك خلا وعدا وحاشا اذا جرون والمميز اذا كان معه من نحو طبت من نفس لا يقوم شئ من ذلك مقام الفاعل فابن قال ابن معط في الفية • مسئلة بها امتحان الفتاة • اعطى المعطى به الفا نابه • وكسي الكسو فرواجبه • ونقص الموزون الفاحبه • قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان الفتاة بها ولافادة الرياضة والتدريب ولها اربع صور الاولى ان يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء نحو اعطى المعطى به الفا نابه فاعطى فعل ماض والمعطى اسم فاعل ويتعدى الى مفعولين والمعطى اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ماض لم يسم فاعله ويتعدى ايضا الى اثنين فلابد لهما من اربعة مفاعيل اثنين للاعطاء واثنين للمعطى اما اعطى فمفعوله الاول الف ماله والثاني بالمعطى ونعين رفع الف ما به باعطى لوجوب قيامها مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح فالمعطى في محل النصب على ما ذكرنا اولا واما المعطى فمفعوله الاول الف وسعين رفعه لقيامه مقام الفاعل والثاني في محل النصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل فان قيل فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطى والالف باعطى لجيب بان الالف واللام لما كانت في المعطى انما موصولا بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول ما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول باجنبي وهو الالف والضمير في به يعود على الالف واللام في المعطى لان التقدير اعطيت بالثوب المعطى به زيد الف ماية فلما حذف الفاعل منهما وبنيا للمفعول اقيم الماله والالف مقامه الثانية ان يجر مع حرف الجر نحو كسي المكسوا فواجبه فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسي وجبه منصوبة لانها مفعوله الثاني وفي المكسو ضمير يعود على الالف واللام وهو قايم مقام فاعله وفواه منصوب لانها المفعول الثاني للكسو ولا يجوز ان يكون المرفوع منصوبا بكسي لامتناع الفصل بين الصلة والموصول فيجوز ان يرفع الفرو والجبة لقيامهما مقام الفاعل وينصب المكسو والضمير الذي كان قام الفاعل فيعود منفصلا منصوبا فيقال كسي المكسواياه فوجبه لعدم اللبس كما يجوز اعطى زيد درهم الثالثة ان تشتغل الفعل بالباء وتجرد اسم المفعول فيقال اعطى بالمعطى الفا مايةً فتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل اعطى لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء واما الالف فالاولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل الضمير منصوبا على العكس الرابعة ان يجرد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالباء فيقال اعطى المعطى به الف مايةً فالمعطى مقام الفاعل لعدم اشتغاله بحرف وينصب المايز ويجوز ان يقام المائة مقام الفاعل وينصب المعطى على العكس واما الالف فيتعين رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه واما ونقص الموزون الفاجه فالاولى ان يجعل نقص على ضن وهو زاد ووزن على نظيره وهو نفد والا لاحتيج فيهما ما ذكر لكونهما لا يتعديان الى مفعولين انتهى باب المفعول به ضابط وما يعرف به الفاعل من المفعول قال ابن هشام في المغني واكثر ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما فضلا والاخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان يجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ما يصلح للمتكلم المرفوع وان كان منصوبا ما يصلح للمنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة والا ففي فاسد فلا يجوز اعجب زيد ما

عمرو وان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز لانه يجوز اعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من او الذي جاز فيه الوجهان ايضا تقول امكن المسافر السفر بنصب السفر ولا تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج تنصب زيدًا في الاولى مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا وترفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضميرها محذوف لانك تقول ما دعاني الى الخروج وما كرهني منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكرم من الخروج ضابط قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وقال الخاري قال النحويون اقوى نعدي الفعل الى المصدر لان الفعل صيغ منه فلذلك كان الحق باسم المفعول ضابط نقلت من خط الشيخ شمس الدين ابن الصايغ في تذكرته ما ملخصه من شرح الايضاح للخفاف المفعيل بنفسه بالنظر الى تقديمه على الفعل والفاعل وتاخيره عنهما وتوسيطه بينهما سبعة اقسام احدها ان يكون جايزا فيه الثلاثة كضرب زيدا عمرو الثاني ان يلزم واحد التقدم نحو من ضرب او التوسط نحو العجبني ان ضرب زيدا اخوه الثالث نحو ما ضرب زيدا الا عمرو لا يجوز تقديمه على الفاعل ولا على الفعل لانك اوجبت له ما الا نفيت عن الفاعل فذكر الفاعل من تمام النفي فلما ان الايجاب لا تقدم على النفي فكذا لا يتقدم على ما هو من تمامه وانما ضرب زيد عمرو امثله وكذا نحو ضرب موسى عيسى واعجبني ضرب زيد عمرا يلزم تاخير المفعول فيهما وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة اقسام من السبعة الثالث ان يجوز فيه وجهان من الثلاثة اما التقديم والتاخير فقط نحو ضربت زيدا واما التقديم والتوسط نحو ضرب زيدا غلامه واما التاخير والتوسط نحو اعجبني ان ضرب زيد عمرو او قد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة اقسام ايضا وكملت السبعة باب التعدي واللزوم ضابط قال ابن عصفور في شرح الجمل الافعال بالنظر الى التعدي وعدم التعدي تنقسم ثمانية اقسام فعل لا يتعدى التعدي الاصطلاحي والمتعدي ينقسم سبعة اقسام قسم يتعدى الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب منعولا به واحدا لا على معنى حرف من حروف الجر نحو ضرب واكرم وقسم يتعدى الى واحد بحرف جر نحو مر وسار وقسم يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر وهي افعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو نصح ونكر وكال ووزن تقول نصحت زيدا ولزيد ونكرت زيدا ولزيد وقد يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف جر يختار واستغفر وامر وسمي وكنى ودعا وقسم يتعدى الى مفعولين بنفسه ولبس اصلهما المبتدا والخبر وهو ظننت واخواتها وقد يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو اعلم واري واخواتها ضابط قال ابن هشام في المغني معديات الفعل اللازم سبعة احدها همزة اذهب كذهب زيدا الثاني الف المفاعلة جالس زيدا جالسته الثالث صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا اي غلبته بالكرم الرابع صوغه على همزة استفعل للطلب والشبه للشئ كما تخرجت المال واستنبعت الظلم الخامس تضعيف العين كفرح زيد وفرحته السادس التضعين السابع حذف الجار توسعا وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل حركة العين نحو شترت عينه بالكسر وشترها الله بالفتح وقال المهلبي • خصال تعدي الفعل بعد لزومه • الى كل منعول وعدتها عشر • مفاعلة والين والتابعد ها • وواو مع والحرف مع له الجر • وتضعيف عين ثم لام وهمزة • وحمل على المعنى والا لمن تعد و • وتوسعة في الظروف كالوم تر • ففكر فلا تجعل لما فلتهتر فزاد ومع في المنعول معه والآني الاستثناء وتضعيف اللام نحو صرخ زيد وصعر خده انا ضابط قال ابن هشام الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا عشرون كونه على فعل بالضم كظرف وشرف وسمع وجبن وكرم الطاعة وان بشر اطلع البين ولا ثالث لهما لانهما ضمنا معنى وسع وبلغ او على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووضعها على فعيل نحو ذل وقوي او على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اعد البعير واحصد الزرع اذا صار ذا عد وحصاد او على افعل

او على افوعل كاكوهذ الفرخ اذا ارتعد او على اضنلل باصالة اللامين كاخرنجم او على افنلل بزياده احديهما كاهقنس او على اضنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش او على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر التين او على انفعل كانطلق وامطا وعا المتعدى الى واحد كحركته فانكسر علته تعلم وصاعفت الحساب فتضاعف او رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واقشعر او بتضمن معنى فعل قاصر او يدل على تجنب كلؤم وجبن او عرض كفرح وكسل او تطافة كطهر ودنس كخبث او لون كاحمر واحضر او سوء او حلية كدعج وعيم او هزل

باب الاشتغال قال ابن الخباز في التقليقة ضابط مسائل باب الاشتغال يجوز تعدى فعل المضمر المنفصل والسببي الى ضميره في جميع الابواب ويجوز تعدى الفعل المذكور الى الظاهر مطلقا سواء ظاهر وغيره في جميع الابواب ويجوز تعدى فعل الظاهر الى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ويجوز تعدى فعل المضمر المتصل الى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ولا يجوز تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس ولا يجوز تعدى فعل الظاهر الى ظاهره في باب من الابواب الا له لفظ النفس انتهى باب المصدر قاعدة قال ابن فلاح في المعنى لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين او مكانين في حالة واحدة باب المفعول له قال الاندلسي في شرح المفصل قال الخوارزمي المفاعيل في الحقيقة ثلاثة فاما المنصوب بمعنى اللام ومعنى مع فليسا بمفعولين باب المفعول فيه قالت ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح كان ابو علي الشلوبين يقول ان الاصل التصرف واصل الاسماء ان لا تقصر على باب دون باب فمتى وجد الاسم لا يستعمل الا في باب واحد علمت انه قد خرج عن اصله ولا يوجد هذا الا في الظروف في المصادر والا في باب النداء لانها ابواب وضعت على التغييد وقال ابو الحق بن ملكون الاصل في الظروف ان لا تتصرف وتصرفها خروج عن القياس قال ابن ابي الربيع وهذا القول خروج عن النظر لانه مخالف للاسم في غير هذه الابواب الثلاثة فالحق ما ذهب اليه الشلوبين ضابط قال ابن مالك في شرح العمدة ظرف الزمان على اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما وثابت التصرف منفي الانصراف وثابت الانصراف منفي التصرف اي لازم الظرفية فالاول كتبر كيوم وليلة وحين وملء والثاني مثالان احدهما شهور والاخر غير مشهور فالمشهور حيث اقصد به التعيين مجردا من الالف واللام والاضافة والتصغير نحو رابت زيدا اسحر فلا يتبين لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه والموافق له في عدم الانصراف والتصرف عشية اذا قصد بها التعيين مجردة عن الالف واللام والاضافة عزى ذلك سيبويه الى بعض العرب واكثر العرب يجلونها عندئذ كل منصرفة متصرفة وللقسم الثالث وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثالان غدوة وتكبرة اذا جعلا علمين فانهما لا يتصرفان للعلمية والثابت يتصرفان فيقال في الظرفية لقيت زيدا امس غدوة ولبثت عمرا اول من امس بكرة ويقال في عدم الظرفية سهرت البارحة الى غدوة والى بكرة فلو لم يقصد بعلمية تصرفا وانصرفا كقولك ما سمن بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار والرابع وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف ما عين من ضحى وسحر وبكر ونهار وليل وعتمة وعشاء وصباح وعشية في الاشهر فهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها والزمت الظرفية فلم تتصرف والاعتماد في هذا على النقل فائدة قال بعضهم ماخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع حكاه النوين في شرح الجزولية ضابط قال ابن الخباز في شرح الدرة المتمكن يطلقه النحويون على نوعين على الاسم المعرب وعلى الظروف الذي يتعاقب عليه العوامل كيوم وليلة ضابط قال ابن بعيش كما ان فضل اللازم لا يتعدى الى مفعول به الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد ضابط قال ابو حيان في شرح التسهيل التصرف في الاسماء ان يستعمل بوجوه الاعراب فيكون مبتدا ومعمولا لما يضاف اليه ويقابل ان تقتصر فيه على بعض الاعراب كاقتصار المزني على الابتداء وسبحان على المصدر به وعند على الظرف ونحو ذلك والتصرف في الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف زمانه نحو ضرب يضرب اضرب وقال الشلوبين في شرح الجزولية والاعلم في شرح التصرف وعدمه

في عبارة النحويين يقال على ثلثة معان تارة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف في الازمنة وهو المختص بالافعال وتارة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولا فيه وغيره واذا اراد به الظرف الذي لا يستعمل الا منصوبا على انه مفعول فيه خاصة او محفوضا مع ذلك عن خاصة قالوا فيه غير متصرف وتارة يقال متصرف وغير متصرف ويراد انه ما تصرف ذاته ومادته على ابنية مختلفة كضارب وقاسم واما ما لا يكون كذلك كاسم الاثنان ضابط قال ابن عصفور في شرح الجمل الظروف كلها مذكرة الاقدام وورا واوهاشا ذان قاعدة قال الفارسي في التذكرة نزلت عند بابه على زيد جايز لان نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل فكما يصح ضرب غلامه زيد كذلك يصح ما ذكرنا فايدة قال ابو الحسن علي بن المبارك البغدادي المعروف بابن الزاهد ت اذا اسم بمعنى الوقت يبنى لانه تضمن معنى الشرط موضعه النصب ويعمل فيه النصب بمعنى جوابه وما بعده في موضع الجر بما يذب ضابط قال الاندلسي الظروف التي لا يدخل من حروف الجر سوى من خمسة عند ومع وقبل وبعد ولدى انتهى قلت وقد نظمتها فقلت

من الظروف خمسة قد خصصت ... عن ولم تجرها سواها عند ومع وقبل بعد ولدى

شرح الامام اللوري حواها الاندلسي شارح المفصل المشهور هو الامام علم الدين اللوري له ترجمة جيدة في ذيل السبكي للذهبي ضابط قال ابن النحوي في امال الظروف المبنية ثلاثة اضرب ضرب زماني وضرب مكاني وضرب يجامع الزمان والمكان فالزماني امس والان ومتى وايان و قط المشذذة واذ واذا المقتضية جوابا والمكان لدن وحيث وابن وهنا وثم واذا المستعملة بمعنى ثم والثالث قبل وبعد ضابط قال النحاوي في شرح المفصل اسم المكان ينقسم ثلاثة اقسام قسم لا يستعمل ظرفا وقسم لا يستعمل الا ظرفا وقسم لا يلزم الظرفية فالاول ما كان محدود ا كالبيت والدار والبلد والحجاز والشام والعراق واليمن والثاني نحو عند وسوى وسواء لدن ودون والثالث كالجهات الست فوق وتحت وخلف وورا وامام وقدام ويمين وشمال وحذا وذات اليمين باب الاستثنا قاعدة قال ابن بعيش اصل الاستثنا ان يكون بالا وانما كانت الآن الاصل لانما عرف وانما ينقل الكلام من حال الى حال الحروف كما انتقل من الايجاب الى النفي والهمزة تنقل من الخبر الى الاستخبار واللام تنقل من النكرة الى المعرفة فعلم هذا تكون الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص ويكفي بها من ذكر المستغنى منه اذا قلت ما قام الا زيد علما يستثنى به مخصوص موضوعها ومحمولا عليها لمشابهتهما وقال ابن بابشاذ الاصل الادوات في هذا الباب لوجهين احدهما انها حرف والموضوع لافادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء والثاني انها تنفي وابواب الاستثناء وغيرها في ملكته مخصوصة بها وتستعمل في ابواب اخر قاعدة قال ابو البقا في التبيين الاصل في الا الاستثناء وقد استعملت وصفا والاصل في غير ان تكون صفة وقد استعملت في الاستثناء والاصل في سوا وسوى الظرفية وقد استعملت بمعنى غير فايدة قال ابن الدهان في الغرة الاستثنا على ثلثة كقوله تعالى وعندنا مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين والاستثنا من الاستثنا كقوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين لا امرأته قدرها من الغابرين فتقدير انا ارسلنا الى قوم مجرمين لنلابس منهم احدا بالاهلاك الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب فقال الا امرأته قدرنا انها من الغابرين فالاصل في هذا ان الذي يتبع بعد معنى النفي كون بالا موجبا ومعنى الموجب يكون منفيا واما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه اكثر الكلام كقولك سار القوم الا زيدا قاعدة لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام الا زيد فاضل ضابط قال ابن الدهان في الغرة ليس في البدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبته لزيد وهو بدل منه ضابط قال ابن الدهان في الغرة الذي ينصب بعد الا ينصب في ستة مواضع الاول الاستثناء من الموجب لفظا ومعنى نحو قام القوم الا زيدا

الثانى ان تكون موجبا فى المعنى دون اللفظ نحو ما اكل احدا الا الخبز الا زيدا لان التقدير يؤدى الى الايجاب فكانه قال اكل الناس
الا الخبز الا زيدا الثالث ان يكون للمستثنى منه حال موجبة نحو ما جاءنى احد الا راكبا الا زيدا لانه يؤدى ايضا الى الايجاب
فيكون تقديره كل الناس جاءنى راكبين الا زيدا الرابع ان تكرر الاسم ان مستثنين فلابد من نصب احدهما نحو ما جاءنى احد الا
الاعمرو اولا زيدا الا عمرو الخامس ان تقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا احد السادس الاستثناء من غير الجنس نحو ما
فى الدار الا حمارا فايد قال ابن هشام خلا فعل لازم فى اصله لا يتعدى الا فى الاستثناء خاصة فايد قال ابن يعيش
اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فى الايجاب تعين نصبه وامتنع البدل الذى كان مختارا قبل التقدم نحو ما جاءنى الا زيدا احد لان
البدل لا يتقدم المبدل منه لانه كالجزء من التوابع كالنعت والتوكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذى هو مرجوح
للضرورة ومن النحويين من يسميه احسن التيسيحين وتظير هذه المسئلة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما يا رجل لا يجوز فى قائم
الا النصب وكان قبل التقديم فيه وجهان الرفع على النعت نحو فيها رجل قائم والنصب على الحال الا انه ضعيف لان نعت النكرة اجرى
من الحال منها فاذا قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان مرجوحا مختارا انتهى فايد قال ابن يعيش الاستثنا
من الجنس ومن غير استدراك قاعد قال ابن السراج فى الاصول لا يتفق على حرف فى الاستثنا لا تقول قام القوم ليس زيدا ولا عمرو ولا قام
القوم غير زيد ولا عمرو قال والنفى فى جميع العربية يتفق عليه بلا الا فى الاستثنا فايد قال ابن ايا ز الا والواو والتى بمعنى مع نظيرتا
لان كلا واحد منهما تعدى الفعل الذى قبلها الى الاسم الذى بعدها ظهور النصب فيه الا ترى انك لو اسقطت الا لكان الفعل
متعديا للاسم فايد قال عبد القاهر الاستثناء التقطع مشبه بالعطف ولكد عطف الشئ على ما هو من غير جنسه كقولك جاءنى رجل
لا حمار فشبهت الا بلا لكان الاستثنا والنفى متقاربان فتقول ما مررت باحد الا حمارا كما قبل مررت برجل لا حمار قاعد
قال ابن ايا ز لا يعمل ما بعد الا فى ما قبلها فلا يجوز ما قام زيدا الا اضاربون لانه تقديم الاسم الواقع بعد الا عليها غير جايز فلذا معموله
لان من اصولهم ان المعمول يتبع حيث يقع العامل اذا كان تابعا وقوعا على فان جائنى يوم هو خلاف ذلك اضربه فعل نصب من
جنس المذكور وقيل انما امتنع ذلك فى الاحمال لما على واو مع ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فلذلك لا صابط قال ابو الحسن الابدى
فى خبر ليس اذا كان منفيا هو ما دخلت عليه اداة النفى نحو ما قام القوم الا زيدا وما كان حبرا ما دخلت عليه اداة النفى نحو ما احد
يقوم الا زيدا وما كان فى موضع المفعول الثانى من باب ظننت نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا وكذلك ما دخلت عليه اداة
الاستفهام واريد بها معنى النفى وكذلك ما كان من الافعال بعد قل او ما يقرب منها نحو قل لرجل يقول ذاك الا زيد وا قل رجل يقول ذاك
الا زيد وانما يقوم الاعمرو ولان العرب تستعمل قل بمعنى النفى فاذا قلت قل رجل يقول ذاك الا زيد وا قل رجل يقول ذاك الا زيد
فالبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ولا يجوز ان يكون الا زيد بدلا من اقل المرفوع
لانه لا يحل محله لان الا لا يبتدا بها ولا من الضمير لانه لا يقال يقول الا زيد وكذلك لا يكون بدلا من رجل فى قل رجل لانه لا يقال
قل الا زيد ولان قل لا تعمل الا فى نكرة ولا يقع بعدها الا زيد ولا من الضمير لان الفعل فى موضع الصفة ولا تستثنى الصفة
وايضا فلا يقال يقول ذلك الا زيد ولا يجوز اقل رجل يقول ذاك الا زيد بالخفض لان اقل لا يدخل على المعارف هم كرب
وانا هو بدل من رجل على الموضع لانه فى معنى ما رجل يقول ذاك الا زيد قاعد قال الابدى ومن اصل هذا الباب انه لا يجوز
ان يستثنى الا اسمين كما لا يعطف بالا اسمين ولا تعمل واو المفعول معه فى اسمين فاذا قلت اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار لم تجز
وكذلك النفى لا يجوز ما اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار اذا ادوت الاستثنا وان ادوت البدل جاز فى البقى ابدال الاسمين
وصار المعنى الا عمرا الدينار ومن هنا منع النادى ان يقال ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا لانه لم يتقدم اسمان
فيتبدل منهما اسمين وتصح المسئلة عنده ما ضرب القوم احدا الا بعضهم بعضا وتصحيحها عند الاخفش ان يقدم بعضهم
واجاز عبرها المسئلة من غير تغيير للفظ على ان يكون البعض التاخر منصوبا بضرب انضاب المعمول به لا بدل ولا مستثنى وانما هو
بمنزلة اضرب بعضا الا بعض القوم باب الحال تقسيم الحال تنقسم باعتبارات فتنقسم باعتبار انتقال

سماها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك يجب فى ثلاث الجامدة غير المولد بالشق نحو هذا مالك ذهبا
والمؤكدة نحو وليت مدبرا والتى تدل على صاحبها على حدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وتنقسم بحسب قصدها الذاتها وللمتوطئة
مثالى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهو الجامدة الموصوفة يحمل لها بشرا سويا فانا ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتنقسم
بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبل نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهى الماضى نحو جاء زيد راسا راكبا
وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى موسسة ايضا ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها
وهى ثلاثة موكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا وموكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا وعامل الكل
قولهم جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تحل الا مقرونة بين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هى موكدة فقال ابن جنى
ناوبها جاء زيد طالعة الشمس عند بحثه فهى كالحال والنعت السببى كمررت بالذى قائما كانها ورجل قايم غلمانه وقال ابن عمرو
يبطل وبحو قاعد قال ابن يعيش كما جاز ان يكون يجوز ان يكون صفة للنكرة وليس كل ما يجوز ان يكون صفة للنكرة يجوز
ان يكون حالا الا ترى ان الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب ولا يجوز ان يقع حالا ضابط جميع العوامل
اللفظية تعمل فى الحال الا كان واخواتها وعسى على الاصح فيهما قاعد الحال شبيهة بالظرف قال ابن يسعون واذا اخبرت عن الجنس
فى نحو زيد قايما فان باب التمييز قال ابن الطراوة الابهام الذى يقع التمييز اما فى الجنس نحو عشرون رجلا او البعض نحو حسن
الناس وجها او الحال نحو لله دره فارسا قال ابن هشام فى تذكرته وهى كالبدل فى اقسامه الثلاثة والتسعة الاجزاء نظيرها بدل
الاشتمال وبوضح الاول ان الانفراد فى موضع الجمع رجلا فى موضع رجال فالعشرون نفس الرجال ضابط ابن الضايع فى
تذكرته التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز ان يأتى بعد كل كلام منطوى على شئ مبهم الا فى موضعين احدهما انا يوده الى ابتداء الكلام
نحو ضرب زيد رجلا اذا جعلت رجلا تمييزا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبنى على حذف الفاعل
فذكر تفسيرا خوف التدافع لان ما حذف لاجله ذكره وقد يذهب المجازفة بعض النحويين وقد تخرج عليه قول الراجز
يبسط للاضياف وجها باسطا * ذراعين لعظم كلباه فيكون قد نوى بالمصدر بناء للمفعول والتقدير ببسط مثل ما بسط
ذراعان ويحتمل هذا البيت غير هذا وهو ان يكون من باب القلب وهو كثير فى كلامهم والموضع الثانى ان يودى الى اخراج اللفظ
عن اصل وضعه نحو قولك ادهنت زيدا لا يجوز انتصاب زيد على التمييز اذ الاصل ادهنت بزيد فلو نصب على التمييز لادى الى
حذف حرف الجر والتزام التنكير فى الاسم ونصبه بعد ان لم يكن كذلك وكل ذلك اخراج للفظ عن اصل وضعه وقوف ما ورد
من ذلك على السماع والذى ورد منه قولهم استلأم الآنا ما وتفقأ زيد شحما والدليل على ان ذلك نصب على التمييز التزام التنكير ونحو
التاخير باجماع انتهى باب حروف الجر تقسيم قال ابن الخباز حروف الجر ثلاثة اقسام قسم يجر الظاهر وهو من وفى والى
وحتى ورب واللام والواو والباء والتا وقسم يكون اسما وحرفا وهو على وعن والكاف ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا وحرفا
وهو حاشا وعدا وخلا قال ولولا كى من القسم الاول ومع من القسم الثانى وحكى عن ابى الحسن انه قال بله اذا وقعت حرف جر
انتهى وقال ابن عصفور فى شرح الجمل حروف الجر تنقسم اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو منذ ومذ
وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على قاعد الاصل
فى الجر حروف الجر لان المضاف مجرور فى التاويل اليه ذكره ابن الخباز فى شرح الدرة ضابط قال ابن هشام فى تعليقه حروف
الجر عشرون حرفا لانه لا يجر الا فى الاستثنا وهو حاشا وخلا وعدا ولا تجر الا مذ ومنذ واذا عمل وكى ومتى وسبعة يجر الظاهر
فى المفرد وهى من والى وعن وعلى وفى والباء واللام والسبعة الباقية لا تجر الا الظاهر وهى تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا يجر الا
الزمان وهو مذ ومنذ وقسم لا يجر الا النكرات وهو رب وقسم لا يجر الا لفظ الجلالة وهو الله وقسم لا يجر كل
ظاهر وهو الباقى فايدة الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين ذكره ابن الخباز وغيره فايد
قال ابن الدهان فى الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا اختصت بالدخول على عند قاعد اصل حروف القسم الباء ولذلك

خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله ليفعلن ودخولها على الصفتين نحو بك لاظعنن واسفا لها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل
فارزيد **فايدة** قال ابن فلاح في المغني يعلق حرف الجر بالفعل الى تسعة معان تعلق المفعول به وتعلق المفعول
الظرف كامث بمكة وتعلق الحال كخرج بعشيرته وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم
حاشا زيد وخلا زيدا لانها نابيه عن الا والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به فكذلك المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به
وتعلق التمييز نحو بايسبد اما انت من سيد **فايدة** في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ربما على ثلاثة اوجه احدها
ان ما كافة • فان تمحضت لما فيها • اقامه بعد الوقود وفوده • وعينه كافة ماوى بارتما غارة • شعواء كالدرعة الهيسم •
وتكرة موصوفها تكرة النفوس من الامر ويجعل الثلاثة قوله • لقد رزيت كعب بن عود وربما • فتى لم يكن يرمى بشتى فضمها • فتى فوق ما
يا يفسر بضميرها لان ربما صادت مختصة بالفعل كاذا وان تقدره لم يرض فتى لم يكن يرضى او لم يكن فتى يرضى او منفول اضمار فعل يفسره
وربما رزنت فتى لم يكن يرضى او منفول برزيت المذكور وفي فعل الوجه كافة او يجعل زائدة وفتى محله جر ونكرة موصوفة اى رب
شيء فتى لم يكن يرضى **باب الاضافة قاعدة** قال في البسيط لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات واسماء الاشارة لا يجوز
اضافته للازمة القرينة الدالة على تعريفه وصفا واما الاعلام فالقياس عدم اضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف
الوضع عن التعريف بالقرينة الزائدة والاشتراك الانفاقي فيها لا يجمعها بالاشتراك الذي هو مقصود الواضع وليس الاشتراك
في الاعلام مقصود الواضع فان النكرات تشترك في حقيقة واحدة والاعلام تشترك في اللفظ دون الحقيقة وكل حقيقة
تنتهي بوضع غير الوضع الحقيقة الاخرى بخلاف وضع اللفظ على النكرات ولذلك كان الزيدان دال على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة
والرجلان دال على الاشتراك في الاسم والحقيقة وقد جاء ادخال اللام عليها واضافتها للحاق للاشتراك الانفاقي بالاشتراك الوضعي وكانه
تخيل وتنكيرها اشتراكها في سمي هذا اللفظ فاذا اتفق جماعة اسمه كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم فرد من افراد من سمي بزيد فلهذا
التقدير من التنكير صح تعريفها باللام واضافته فقوله ما عدا لم المرء من اسمها وقوله علا زيدنا يوم النقار اراس زيد كم ولجمع اللام
والاضافة في قوله • وقد كان منهم حاجب وابن ماءه • ابو جندل والزبد زيد المعارك • فالوا الاضافة في الاعلام اكثر من تعريف
اللام وانما كثرت ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين احدهما التباس المضاف والمضاف اليه
كعبد الله وعبد الرحمن والمكنى فلم تكن الاضافة والعلم متنافيين والثاني انه قد يعهد من الاضافة عدم التعريف بها في المنفصلة
فلم يستنكر كاستنكار دخول اللام التي لا يكون ما تدخل عليه نكرة وان وجد كما دخلوا الاول فالاول فهو قليل
بالنسبة الى الاضافة اللفظية التي لا تفيد التعريف **قاعدة** قال ابن يعيش اذا اضيفت العلم سلبته العلمية وكونه بعد تعريفا اقتضا
وجرى مجرى احمد وغلامك في تعريفهما بالاضافة كقوله علا زيدنا يوم النقار اراس زيد كم قال واذا اضيف العلم الى اللقب صار
كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا اضيف الى غير اللقب وصار التعريف بالاضافة **قاعدة** قال ابن السراج
في الاصول الاصل والقياس ان يضاف اسم لاسم ولا فعل الى اسم ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخفضت اسما الزمان بالاضافة
الى الافعال لان الزمان الضارع للفعل لان الفعل بني وصارت اضافة الزمان اليه كاضافة المصدر لما فيه من الدلالة عليهما
ضابط الاسماء في الاضافة اقسام الاول ما يلزم الاضافة فلا يكاد يستعمل وحده وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف
الجهات الست وهي فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذ وعند ولدن ولدى بين ووسط وسوى
ومع ودون واذا واذ وحيث ومن غير الظروف مثل ومثله وغير وبيد وقيد وفداء وقاب وقيس وأى وبعض وكل وكلا وكلتا
وهو ومونثه ومثناه ومجموعه واولو واولوا والات وقد وقط وحسب ذكر ذلك كله في المفصل الثاني كما يضاف اصلا لكد ومنذ
اذا ولبهما مرفوع او فعل والمضمرات واسماء الاشارة والموصولات سوى ذي واسماء الافعال وكم وكاين الثالث ما يضاف
ويجرد وهو غالب الاسماء **قاعدة** الاضافة تصح بادنى ملابسة نحو ذلك لقيته فطريقي اضفت الطريق اليك بمجرد مروري فيه
وشذ في احد حالي الخشية حذر فذ اضاف الظرف اليه لملابسته اياه في حالي الخلو وقول الشاعر اذا الكوكب المزقا

لاح بسحرة • سهيل اذاعت غزلها في الاقاديح • اضاف الكوكب اليها لجدها في تمامها عند طلوعه وذكر ذلك في المفصل وشرحه **ضابط**
قال ابن الخباز في الشافية اسم في ظروف الكان نحو خالصا الى الجلة غير جهة لزوم تها على كل جهة احتاجت فتزال اجمالها الى اضافتها بجملة
كاذا اذا والزمان **ضابط** قال ابن هشام في المغني الاسماء الاضافة عشرة احدها التعريف كغلام زيد الثاني التخصيص
كغلام رجل الثالث التخفيف كضارب زيد الرابع ازالة النح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع الكلام
الخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز بايراد الوصف الناصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث نحو ان رحمة
قريب السادس تانيث المذكر نحو قطعت بعض اصابعه السابع الطرفية نحو قوتي كلما كل حين الثامن المصدرية نحو اريد ان يتقلبون
التاسع وجوب الصدر نحو غلام من عندك وصيحة اي يوم سفرك العاشر البيانية في المبهم نحو عشرون وثلاثة ونحوه والزمن المبهم المضاف الى
اذا وفعل مبني وهذا الفصل اخذه ابن هشام من كتاب نظم الفرائد للمهلبي وفي نظم ذلك خصال في الاضافة يكتسبها المضاف من المضاف
اليه عشر بلا تنكير وظرفية ومعنى الجنس والتانيث نحو وتعريف وتنكير وشرط والاستفهام والحدث المفرد وذكر في الشرح
انه اراد بالاستفهام مسئلة غلام من عندك وبالحدث المصدرية وبالجنس نحو ذلك اى رجل ياتني فله درهم وبالشرط غلام من تضرب
اضرب وبالتنكير فلك هذا زيد رجل وهذا زيد العقيل لا بد الا بر لانك لم تضفه حتى بلبسته التعريف في النية للاشتراك العارض
في التسمية وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام وذكر بدلها التخصيص والتخفيف وازالة النح او التجوز ولم يذكر المهلبي هذه الثلاثة
ومسئلة اكتساب التنكير من الاضافة في غاية الحسن وهي بسلب تعريف العلمية وقد تقدم تحقيق ذلك في اول الباب وقلت
انا • ويكتسب المضاف لهذا امورا • احلتها الاضافة فوق عشر • فتعريف وتخصيص بنا • وتخفيف كضارب عبد
عمرو • وترك الفح والتجوز بشرط • والاستفهام فانسابالصدر • وتذكير وتانيث وظرف • وسلب للعارف شبه نكر •
ومعنى الجنس والحدث المعرف • فخذ نظما يحاكي عقد در • وقال ابن هشام في تذكرة في كتاب التانيث ذو ربط الناس
هذا فقالوا انحصر في اربعة اقسام قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى ولفظ بالتاء وان تريه نحو قطعت
بعض اصابعه واذا بعض السنين فرقتا ولبقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث ولفظ بالتاء وان تريه الا انه
ليس مؤنثا وذلك نحو شرقت صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع
فانه يكون اصبعا وقسم يلفظ بالتاء وان تريه الا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت اهل اليمامة والقسم الرابع
زاده الفارسي وهو ان يكون المضاف كلا للمؤنث كقوله ولحت عليه كل معصفة • هوجاء ليس لهبها زير • فانت كلا لا انه
المعصفات للمعنى **فايدة** قال بعضهم • ثلاثة تسقط هاؤها انها • مضافة عند جميع النحاة منها اذا فيل ابو عذرها • وليت
شعري واقام الصلاة **باب المصدر** قال ابن هشام في تذكرة المصدر الصريح يقع في موضع
الفاعل نحو ما ذكر عورا والمفعول نحو هذا خلق الله والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل نحو عجبت ان يقوم والمفعول
نحو ما كان هذا القرآن ان يفترى **فايدة** قال ابن هشام في تذكرة قال الخرجاني اول اعمال المصدر منونا لانه نكرة
كالفعل بمضافا لان اضافته في نية الانفصال وهو نكرة ايضا ودونهما ما فيه ال **باب اسم الفاعل قاعدة**
قال ابن السراج في الاصول كل ما كان بجمع بغير الواو والنون نحو حسن وحسان فان الاجود فيه ان يقول مررت برجل
حسان قومه من قبل ان هذا الجمع الكثير هو اسم ولحد صيغ الجمع الاتي انه بعرب كاعراب الواحد المزوما كان بجمع
بالواو والنون نحو منطلقين فان الاجود فيه ان يجعل بمنزلة الفعل المقدم فتقول مررت برجل منطلق قومه **باب**
التعجب قول البصريين في احسن بزيد لزم منه شذوذ من اوجه احدها استعمال افعل المقرون فيا شاذا
وليس بقياس وانما قلنا ذلك لان عندهم ان افعل اصله افعل بمعنى صار كذا الثاني وقوع الظاهد
فاعلا لصيغة الامر بغير لام الثالث جعلهم الامر بمعنى الخبر الرابع حذف الفاعل في اسمع بهم وابصر بفلانة من تعاليق
ابن هشام **باب افعل التفضيل قاعدة** قال ابن الشراح في الاصول كل ما قلت فيه افعل فلت فيه افعل به

وهذا افعل من هذا وما لم تقل فيه ما افعله لم تقل فيه هذا افعل من هذا افعل به **ضابط** قال ابن هشام في تذكرته قولهم ان افعل التفضيل يستعمل مضافا ومال ومن يستثنى من استعماله بال الخبر وشرفا في لم ارد بها استعمالا بال للتفضيل **باب اسماء الافعال** قال ابن هشام في تذكرته اعلم ان هاوما وهاوم نادر في العربية لا تظيره الا ترى ان غير منصوبه ومه لا يظهر فيه الضمير البتة و هو مع ندرته وغيرناذ **ضابط** في الاستعمال فمنى التنزيل هاوم اقرؤا كتابيه **باب النعت ضابط** قال في البسيط جملة ما يوصف به ثمانية اشيا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وهذه الثلاثة هي الاصل لانها التي تدخل في حد الصفة لانها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك لان العرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم وانما يحصل الفرق بالمعاني القايمة بالذوات والمعاني هي المصادر وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر فهي التي فيها والرابع المنسوب كمكي وكوفي وهو في معنى اسم المفعول والخامس الموصوف بذي التي بمعنى صاحب والسادس الوصف بالمصدر كرجل عدل وهو معاني والسابع ما ورد من المسموع غير ما مر كرجل اتى رجل والثامن الوصف بالجملة **ضابط** قال في البسيط الاسما في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف بال والمضاف الى واحد من المعارف اذا كان متصفا بالحدث والا يوصف ولا يوصف به و هو ثواني الكنى واللهم عند سيبويه وما اوغل من الاسم في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات والحسن قول الشاعر امرت في القلب هوى شادن شتمثل بالنحو لا ينصف وصفت ما اضمرت بوّاله فقال لي الضمني لا يوصف وما يوصف ولا يوصف به وهو العلام وما يوصف به ولا يوصف وهو المجمل وقال ابن عصفور في شرح الجمل الاسما تنقسم اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر وكل اسم متوغل في البنا وهو ما لبس بمعرب والاصل ما عدا الاسما الموصولة واسما الاشارة وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ما لم يستعمل من الاسما الا تابعا كحوبسن وليطان وتابع من قولهم حسن لبسن وشيطان لبطاع وجايع تابع وهي محفوظة لا يتاس عليها وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وما كان من الاسما ليس بمشتق ولا في حكمه كخونوب وحايط وما اشبه ذلك وقسم ينعت به وهو باق من الاسما وقال ابن هشام في تذكرته العارف اقسام قسم لا ينعت بشي وهو المضمر وقسم ينعت بشي واحد وهو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه الحاصة وقسم ينعت بشيين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال او بمضاف الى ما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة اشيا وهو شيان احدهما العلم ينعت بما فيه ال وبمضاف وبالاثنان والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالاثنان **تقسيم** قال في البسيط تبعية الصفة لموصوفها في الاعراب ثلاثة اقسام ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب ليس له موضع من الاعراب يخالف لفظه وما يتبع الموصوف على محله لا غير وهو جميع المبنيات التي اوغلت في شبه الحرف كالاشارة واس والمركب من الاعداد وما لا ينصرف في الجر وما يجوز ان يتبعه على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع اسم لا والمنادى وما اضيف اليه المصدر او اسم الفاعل

باب التوكيد قال ابن النحاس في التعليقة فاعلم ان الضمير اذا اكد بضمير كان الضمير الثاني المؤكد من ضماير الرفع لا غير سوا كان الضمير الاول المؤكد مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورايتك انت ومررت به هو **فايدة** قال ابن هشام في تذكرته لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظي وذلك قولك احدهما الاسد لا يجوز ذلك في هذا الكلام ان تؤكد الاسم الحذر منه لان المبدل منه لا نهم جعلوا التكرار نايا عن الفعل **فايدة** قال الاندلسي التاكيد اللفظي اوسع مجالا من التاكيد المعنوي لانه يدخل في المفردات الثلاث وفي الجمل ولا يتقيد بظهر او مضمر معرفة او نكرة ويجوز مطلقا الا ان السماع في بعضها اكثر فلا يكاد يسمع او ينقل ان زيدا قايم وانما اكثر ما ياتي في تكرير الاسم او الجملة **ضابط** قال ابن الدهان في العرة الاسم ينقسم الى ثلاثة اقسام قسم يوصف ويوكد كزيد والرجل وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل وقسم يؤكد ولا يوصف كالمعنى **فاعدة** قال ابن هشام في تذكرته اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدات بالنفس فالعين فكل فاجمع واكتع فابصع واتبع وانت مخير بين اتبع وابصع فايهما سبقت فامنه فان حذفت النفس اتيت بعدها مرتبا والعين فلذلك اواجمع لم تات بالتبع وابصع لان ذلك تاكيد للجمع فلا يوتى به دونما

ذكر ابن عصفور في شرح الجمل **باب العطف** اقسام العطف ثلاثة احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقايم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز نحو ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزايدة لا تعمل في المعارف وقيل يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قايما لكن اول قاعدتان في العطف على اللفظ اعمال ما في الوجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتدا مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا الثاني العطف على المحل نحو ليس زيد بقايم ولا قاعدا بالنصب وله ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت عمل الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا الضارب زيدا وخيط لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لا لتحاقه بالعمل الثالث وجود المحرز الطالب لذلك المحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قاعان لان الطالب لرفع عمرو وهو الابتدا والابتدا هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان الثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد قايما ولا قاعدا بالخفض على توهم دخول الباي الخبر وشرط جواز صحة دخول ذلك العامل التوهم وشرط حسنه كثرة دخول هناك **قاعدة** الواو اصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سايرها في العطف باحكام احدها احتمال معطوفها للمعية والتقدم والتاخر الثاني اقترانها باما نحو اما زيدا فاكرمت وامّا عمرًا الثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي او لم يقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو وليفيد ان النفي منهما في حالة الاجتماع والافتراق واذا انتفى احد الشريكين استمر خوفها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قام زيد ولخوه السادس عطف المعقد على البسيط نحو احد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع متعوتها نحو على ربعين سلوب وبال الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو فقدان مثل محمد ومحمد التاسع عطف ما لا يستغني عنه كاختصر زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو العاشر والحادي عشر عطف الخاص على العام وبالعكس نحو اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مومنا وللمومنين والمومنات وملايكته وجبريل وميكال وبيانهما في هذه الاخير حتى كانت النار حتى الابتدايية فانها عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل محذوف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد نحو زيدا ضربته والمرا ومررت بها وبزيد اي وكلمن المرا والجامع بينهما التحسين الثالث عشر عطف الشي على مرادفه نحو والتي فلما كانا بمعنى واحد الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه المضروب كقوله عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف المخفوض على المجاور نحو واسحوا برؤسكم وارجلكم السادس عشر ذكر ابو علي الفارسي ان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو وفقط دون ساير الحروف نقله عن ابن جني في سر الصناعة وذكر ابن الصانع عن شرح الجمل للاعلم اصل حروف العطف الواو ولان الواو لا تدل على اكثر من الجمع والاشتراك واما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى معنى زايد كالترتيب والمهلة والشك والاضراب والاستدراك والنفي فضارت الواو بمنزلة الشي المفرد وبافي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل المركب **ضابط** قال ابن هشام في تذكرته من حروف العطف ما لا يعطف الا بعد شي خاص وهو امر بعد همز الاستفهام ومنها ما لا يعطف الا بعد شيئين وهو لكن بعد النفي والتمني خاصة ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلاثة وهو لا بعد النداء والامر والايجاب ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة وهو بل وبعد النفي والتمني والاثبات والامر **ضابط** قال ابن الجناز حروف العطف اربعة اقسام قسم يشرك بين الاول والثاني في الاعراب والحكم وهو الواو والفا وثم وحتى وقسم يجعل الحكم للاول فقط وهو لا بل ولكن وقسم يجعل الحكم لاحدهما بعينه وهو اما واو وام **ضابط** قال ابن هشام في تذكرته ليس في التوابع ما يتقدم على متبوعه الا المعطوف بالواو لانها لا ترتب **فايدة** قال الابذي في شرح الجزولية لا يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيما عدا ذلك قال ابن الصانع في تذكرته واورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم وقوله تعالى يخرجون الرسول واياكم قال ابن الصانع وعندي انه

ينبغي ان ينظر في علة منع ذلك حتى يتخلص هل هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه او ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة والذي يظهر من التعليل ان الواو لما كانت لمطلق الجمع فكان المعطوف مباشرا بالعمل والعامل لا يجوز له العمل في الضمير وهو منفصل مع امكان اتصاله اما في غير الواو فليس الامر مهما كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو وقولك نعم وانا او اياكم لعلى هدى فجيء الى الاثنين فجيء بالكاف مكانى فدل ان المقصود في الآية الاولى ترتيبها على الزمان الوجودي مع ارادة كون المخاطب له اسوة بمن مضى وكذلك الآية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو اشبع في الرد على فاعل ذلك واذا تلخص ذلك لم يكن فيهما رد على الابدي ويحمل المنع على ما اذا قصد بتقديم احد المتعاطفين معنى وهذا ما وجدناه بل حسن لكنه موافق للصناعة وقواعدها انتهى **فائدة** في اقسام الواوات قال بعضهم ٭ ومحن بوما لبعضهم بعضا ٭ على الواو كم قسم فضلة لفظا

فستمتها عشرون ضربا تتابعت ٭ فدونكها ان لا ادرسها رسما ٭ فاصل واعمار وجح وزايد ٭
وعطف وواو الرفع في الشبه الاسما ٭ ورب ومع قد نابت الواو عنهما ٭ وواو في الابان فاستمع العلما ٭
وواو للاطلاق والواو الحقت ٭ واو بمعنى او قد ونكه والحزما ٭ وواو انت بعد النهي الغايب ٭
وواو الذي يودث السقما ٭ وواو في تكسير دار و واو اذ ٭ وواو ابدي تعدي بها تما ٭
وواو الهجا والحال واسم لما له ٭ وسان من دون الجمال به بسم ٭

باب عطف البيان

قال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون **فائدة** قال الاعلم عطف البيان لا يكون الا بعد شتركة **باب البدل** قال في البسيط تنحصر مسائل البدل في اثنين وثلثين مسئلة وذلك لان البدل اربعة وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير اربعة وباعتبار الاظهار والاضمار اربعة وثمانية في اربعة باثنين وثلثين واشلتها بجلة ٭ جاني زيد اخوك ٭ ضربت زيدا راسه ٭ اعجبني زيد علمه ٭ رايت زيدا الجمال ٭ جاء في زيد غلام ٭ لكن ضربت رجلا يدا له ٭ اعجبني رجل علم له ٭ ضربت رجلا حمارا ٭ كرهت زيدا علما ٭ ضربت زيدا يدا له ٭ اعجبني زيد علمه ٭ رايت زيدا الحمار ٭ جاء في رجل لخوك ٭ ضربت رجلا راسه ٭ اعجبني رجل علمه ٭ رايت رجلا الحمار قام زيد اخوك ٭ زيد ضربته اياه ٭ ضربت زيدا اياه ٭ ضربته زيدا ٭ اعجبني زيد راسه ٭ يد زيد قطعته اياها الرغيف كلته ثلثه ٭ ثلث الرغيف اكلت الرغيف اياه ٭ اعجبني زيد علمه ٭ جهل الزيدين كرهتهما اياه ٭ زيد كرهته جهله ٭ جهل زيد كرهت زيدا اياه ٭ اعجبني زيد الحمار ٭ زيد الحمار كرهته اياه ٭ الحمار كرهت زيدا اياه ٭ زيد كرهت حمار ٭ ثلث الرغيف اكلت الرغيف اياه ٭ جهل يد كرهت زيدا اياه ٭ الحمار كرهت زيدا اياه **فائدة** قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل على نية تكرار العامل ثلاثة اداة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الانبياء وقال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم واللغوي قول الشاعر اذا مامات ميت من تميم ٭ فسرك ان يعيش فجيء بزاد ٭
بخبز او بتمر او بسمن ٭ او الشيء الملفف في البجاد ٭ والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيد **فائدة** قال ابن الصايغ في تذكرته نقلت من خط ابن الرماح لا يخلو البدل ان يكون توكيدا او بيانا او استدراكا فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا او بيانا والغلط والبدل او النسيان لا يكون الا استدراكا فالتوكيد يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ونه على الناس حج البيت من استطاع والبيان اعجبني الجارية وجهها او عقلها **باب النداء قاعدة** قال في المفصل لا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده لانهما لا يفارقانه **قاعدة** اصل حروف النداء ولهذا كانت اكثر اوقع استعمالا ولا يقدر عند الحذف سواها ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث بها وابنها الا بها ولا المندوب الا بيا او ايو او في شرح المفصل لابن اياز قال النحاة يا اعم الباب ولها خمسة اوجه من التصرف اولها نداء القريب والبعيد بيانا بنيا وقوعها في باب الاستغاثة دون غيرها وثالثها وقوعها في باب الندبة ورابعها دخولها على اي وخامسها ان القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يات فيه غيرها **فائدة** قال الجزولي اذا رفعت الارض من نحو يا زيد زيد عمرو فنصب الثاني من اربعة اوجه وزاد بعضهم حائشا

وهي البدل وعطف البيان والنعت على تاويل الاشتقاق والنداء المستانف واضمارا عني واصفها النعت وهو الذي يسقط لان العلم لا يتبع به واذا ثبت الاول فنصبه من وجه واحد على انه منادى مضاف على تاويلين اما المحذوف دل عليه ما اضيف اليه الثاني ونصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع من الاوجه الخمسة والثاني تاويل الثاني ان يكون مضافا الى ما بعد الثاني ويكون الثاني توكيدا للاول مخصصا بينه وبين ما اضيف اليه **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة الاسما على ضربين ضرب ينادى وضرب لا ينادى فالذي ينادى على ثلث مراتب مرتبة لا من وجود لها نحو النكرة واسما الاشارة عندنا ومرتبة لابد من خذف يا معها وهي اللهم واي في قولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وضرب يجوز فيه الامران **فائدة** قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز عندي نداء اسم الله تعالى الا بيا **ضابط** في تذكرة ابن هشام تابع المنادى المبني على خمسة اقسام وضم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس بال وضم يجب اتباعه على اللفظ وهو اي وضم على تقدير ين يجوز اتباعه على المحل وهو اسم الاشارة وضم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل مطلقا والنعت والتوكيد وعطف البيان المفردة مطلقا والشبه المفرد الذي بال وضم يحكم له بحكم المنادى للمستغل وهو البدل والشبه الذي بغير ال **ضابط** قال ابن فلاح في المغني يجوز خذف حرف النداء مع كل منادى الا في خمسة مواضع النكرة المقصودة والنكرة البهمة واسما الاشارة عند البصريين والمستغاث والمندوب انتهى وزاد ابن مالك المضمر وفي تذكرة ابن الصانع حذف حرف النداء من الاسم الاعظم نص على معنه ابن معط في درته وعلل منع ذلك في الدرة ايضا بالاشتباه وقوم ابن الخباز بانه يحذف حرف النداء شبيه المنادى بغير المنادى واعترض عليه بانك تقول الله اغفر لي فلا يقع فيه اشتباه وليس قال ابن الصانع ولا بن معط ان يقول لما وقع اللبس في بعض المواضع طرد الباب لئلا يختلف الحكم انتهى قال والعلة في ذلك انهم لما حذفوا ما عوضوا اليم فكرهوا ان يقولوا الله بالحذف لما فيه من حذف العوض والمعوض قال ابن الصانع يعني بتعريفهم من حرف النداء دلنا على انهم قصدوا ان لا يحذفوا الحرف بالكلية وقد قال الخباز في صناعة الكتاب ما نصه جواز ذلك فانه قال في قولك بحمدك الله العظيم انه يجوز الجر على البدل من الكاف ويجوز النصب على القطع والرفع تقديره يا الله انتهى **قاعدة** قال ابن الخباز في التعليقة اصل خذف حرف النداء في اسم الاعلام ثم كل ما اشبه العلم فكرة لا يجوز ان يكون وصفا لاي وليس مستغاثا به ولا مندوبا ويجوز حرف النداء معه **باب الندبة** قال ابن يعيش الندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا اذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لانه يجوز ان ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة وقال الابدي في شرح الجزولية المندوب يشترك المنادى في احكامه ويتميز بلحاق الف الندبة **باب الترخيم** قال المهلبي ٭ ان اسما توالت عشرة ٭ لم ترخم عند اهل الخبرة ٭
مبهم ثم نعت بعد ٭ والمضاف ان معا والنكرة ٭ ثم شبه لمضاف خالص ٭ والثلاثي ومندوب الثره ٭
يحذف مستفاد راجح ٭ واذا كانت جميعا مضمرة **فائدة** قال ابن فلاح في المغني قالوا اكثر ما رخمت العرب ثلاثة اشيا وهي حادث وماكور وعامر **باب الاختصاص** قال ابن يعيش قد اجرت العرب اشيا اختصوها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للاخر من حيث شاركه في الاختصاص كما اجروا التسوية مجرى الاستفهام اذا كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك اريد عندك ام عمرو واريد افضل ام خالد فالشيآن اللذان تسال عنهما قد استوى عندك فيهما ثم تقول ما ابالي افعلت ام قعدت وسوى على اقمت ام قعدت فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام مستشار كهما في التسوية لان معنى ذلك لا ابالي افعلت امرا تفعل اي هما ستويان وعلى فكما جات التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص وان لم يكن منادى انتهى **فائدة** قال ابن فلاح في المغني قال ابو عمرو ان العرب انما نصبت في الاختصاص اربعة اشيا وهي معشر وآل واهل وبنو ولا شك ان العرب قد نصبت على الاختصاص غيرها وعبارة ابن الخباز في التعليقة اكثر لانها دخولا

فهذا الباب هذه الاربعة **باب العدد** قال في البسيط ادخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المونث للعرف وعدم الالباس قال وهذا غريب لمنهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علما للتذكير قال وهذا الذي قصده الجرجاني بقوله الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال وقال الظهير انهم خصوا جمع قلة في المونث بافعل كذراع واذرع وفي المذكر باعلة كجماد واعمدة كالحاقهم علامة التانيث في عدد المذكر وخذهما من عدد المونث وما وجهوه به مسئلة العدد ان العدد قبل تعليقه عن معدود مونث بالتاء لانه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومونث فبقي المذكر لانه الاصل الى العلامة فاخذها فرجاء المونث فكان بركب العلامة له ومسئلة الجمع انهم قصدوا ان يعبروا عن جمع المذكر بتانيث لفظي ومع جمع المونث تانيث معنوي فيعتدلان لمقابلة الجمع بالجمع والتانيث بالتانيث **فائدة** قال ابن الحاجب الالفاظ الاثنان هي جارية في موضعين الاول ان كسور الاعداد من الثلاثة الى العشرة بنوا منها صيغ الجمع من ثلاثين الى تسعين ولم يتولوا من الاثنين تثنيتين والثاني ان من الثلاثة الى العشر اشتقت من الفاظها الكسور فقيل ثلث وربع الى العشر ولم يقل في الاثنين نصف نقله ابن هشام في تذكرته **فائدة** في تذكرة ابن الصائغ اثنا عشر كلمتان من وجه ولذلك وقع الاعراب حشوا وكلمة من وجه اي مجموعها دال على شيء واحد وهو هذه الكلمة **فائدة** وفيها ايضا العدد معلوم المقدار مجهول الصور ولذلك جرى مجرى المبهم **ضابط** قال ابن هشام في تذكرته ال في العدد على ثلاثة اقسام تارة يدخل على الاول ولا يجوز غير ذلك وهو العدد المركب نحو الثالث عشر وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو الصاق نحو خمسمائة الالف وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو ادخل الخمس والخمسين جاوزت فارقت **باب الاخبار** بالذي والالف واللام **ضابط** قال ابو حيان من النحويين من عد مالا يصح ان يخبر عنه ونهم من شرط في ما يصح الاخبار عنه شروطا فالذي عد قال الذي لا يصح الاخبار عنه الفعل والظرف والجملة والحال والتمييز والظرف وغير المتمكن والعامل دون معموله والمضاف دون المضاف اليه والموصوف دون صفته والموصول دون صلته واسم الشرط دون شرطه والصفة والبدل وعطف البيان والتاكيد وضمير الشان والعامل اذا لم يكن عبرة والمسند اليه الفعل غير الخبري ومعموله والمضاف الى الملابسة والمجرور برب وبكم وبا رجل وكيف وكم وكاين والمصدر الواقع موقع الحال وفاعل نعم وبئس وفاعل افعل التعجب وما التعجب والمجرور بحاشا التنبيه وحتى وبذا ومنذ فاسم الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل والمجرور بحرف الاستثناء والمضاف الى معرف واقل رجل وشبهه واسم لا وخبرها والاسم الذي ليس تحته معنى والمصدر والظرف اللازمان للنصب والاسم الذي اظهار بنان عن اضمار والاسم الذي لا فائدة في الاخبار عنه والاسم المختص بالنفي والمجرور في نحو كل شاة وسخلتها وما عن سخلتها ولا المعطوف في باب رب على مجرورها ولو كان مضافا للضمير نحو رب رجل واخيه والذي شرطا قال الاستاذ ابو الحسن ابن الصائغ ابو الحسين ابن ابي الربيع هي اثنا عشر شرطا ان لا يكون بعضا من حرف صدر وان يكون اسما متصرفا ولا من المستعمل في النفي العام وان يكون مما يصح تعريفه ولا مما دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات وان يكون في جملة خبرية وان لا يكون صفة ولا بدلا ولا معطوفا بيان وان لا يضيف على ان يشرع ما بعد وان لا يكون ضميرا رابطا للاسم رابط وان لا يكون من ضمير الجملة ولا مصدرا لخبره محذوف قد سدت الحال مسد وانتهى قال وفيه تداخل ويحصر في شرطين احدهما ان لا يكون الاسم يصح مكانه مضمر والثاني ان يكون بعض جملة خبر الموصول **ضابط** قال ابو حيان حصر بعضهم ما يجوز الاخبار عنه فقال يجوز في فاعل الفعل اللازم الخبري وفي متعلق المتعدي بجميع ضروبه من متعد الى اثنين او ثلاثة والمسول الذي لم يسم فاعله وفي باب كان وان وما والمصدر والظرف والمتمكنين والمضاف اليه وفي البدل والعطف والمبتدا والخبر والقسم وحاوي عشر وبابه وفي باب الاعمال والمصدر النائب والعامل والمعمول من الاسما واشبارة مركبة من المبتدا والخبر والفاعل والاستفهام **ضابط** نعم ابو علي وغيره ان كل ما يخبر عنه بالذي وقال ابو حيان الذي عم من باب الاخبار لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية والا تدخل الا على الجملة المصدرة بفعل متصرف مثبت قال وذكر الاخفش موضعا يصلح لال ولا يصلح للذي قال تقول مررت بالقايم ابواه لا القاعدين

ولو قلت مررت بالتي قعدا بواها لا بالتي قاما لم يصح فاذا اجريت عن زيد من قولك قامت جاريتا زيد لا قعدتا قلت القايم جاريتاه القاعدتان زيد ولو قلت الذي قامت جاريتاه لا التي قعدتا زيد لم يجز لانه لا ضمير على الذي من المعطوفة فقد صار لكل من الذي يعود ومن العموم مصرف ودخول في ما لم يدخل فيه الاخبر لكن ما اختصت به الذي اكثر وذكر الاخفش ايضا انه قد يخبر بال لا بالذي في قولك المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد وقال ابن البراج في المسئلة الاولى مررت برجل قايم ابواه لا قاعدان انه شاذ فارج عن القياس قال وهو قول المازني وكل من يرتضي قوله وقد كان ينبغي ان لا يجوز قولك المضروب الوجه زيد قال ولكنه حكي عن العرب وكثر في كلامهم حتى صار قياسا فيما هو مثله فلهذا لا يقاس عليه العمل قال الاستاذ ابو الحسن ابن الصائغ فهذا شيء يجري مع ال ولم يكن كلام قبل ال فيه اسم يجوز الاخبار عنه بال ولا يجوز الذي قال وقد رد هذا على ابي علي وغيره من زعم ان كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه بالذي ولكن اذا نظرت لما وقعت فيه ال ولا تبع في موضعها الذي كان كذلك انتهى

باب التنوين قال ابن الخباز في شرح الدرة التنوين حرف زايد يحرج وهو نون ساكنة وجماعة من الهمال بالعربية لا يعتدون به حرف معنى ولا مبنى لانهم لا يجدون له صورة في الخط وانما سمي تنوينا لانه حادث بفعل المتكلم والتفعيل من ابنية الاحداث وفي البسيط التنوين زيادة على الكلمة كالنقل زيادة على العرض **ضابط** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح متى اطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف واذا اريد غيره من التنوينات قيد فقيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض وكذلك الالف واللام متى اطلقت انما يراد التي للتعريف واذا اريد غيرها بالموصولة والزايدة **ضابط** قال ابن الخباز في شرح المفصل اقسام التنوين عشرة تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض وتنوين الترنم والتنوين الغالي وتنوين المنادى عند الاضطرار وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار والتنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قوم كما حكاه ابو زيد وفايدته تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثري وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقل لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به وقال بعضهم نظما

اقسام تنوينهم عشر فكن بها ... فان تحصلها من خبر ما حوزا

تمكين وغوص وقابل والمنكرة ... ثم راحد اضطر غال وباهرا

ضابط قال ابن هشام ويغلب لزوم حذف التنوين في مواضع لدخول ال والاضافة لمانع الصرف والوقف وغير النصب والاتصال بالضمير نحو ضارب زيد من قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن وابنة مضافا للعلم ولدخول لا وللندا وقال المهلبي

ثمانية تنوينها دمت تحذف ... مع اللام تعريفا وبالس يصرف

وما قد بنى فيه المنادى واسم لا ... وفي الوقف رفعا ثم خفضا يخفف

ومن كل موصوف بابن مجاورا ... فيابه الذكر والكبر يعرف

فذا كفنه كنيتان اوعندى ... من علمين او بالالقاب يكنف

وثامنها نون المضاف توصف ... فذا بلغانيه او اختلفا سما

باب نوني التوكيد **ضابط** قال الزجاجي في الجمل كل موضع دخلته النون الثقيلة دخلته الخفيفة الا في اثنين الذكرين والمونثين وجماعة النسوان فالخفيفة لا تدخلها **ضابط** قال ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون ما قبل نوني التاكيد الا مفتوحا اربعة مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير جمع الذكر فان ما قبلها يكون مضموما او ضمير الواحد المخاطبة فانه ما قبلها مكسورا او ضمير الاثنين او ضمير جمع المونث فان ما قبلها في الصورتين لا يكون الا الفا **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة دخول نون التاكيد في اسم الفاعل يخرجه عن الحضور والشهود انظر دخول نون الوقاية عليه في قوله اسلمني الى قومي شراحي **باب نصب الفعل المضارع قاعدة** ان اصل النواصب الفعل وام الباب بالاتفاق كما نقله ابو حيان في شرح التسهيل ومن ثم اختصت باحكام منها اعمالها ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب الا مظهرا ومنها الجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارا فيما على ان المنذورة بحامع اشترا كهما في المصدرية واهل الحجاز يعدون في الدار تقعد وان في الدار تقعد ويجوز احد ذلك في سايرها وان الا اضطرارا **ضابط** قال الاندلسي في شرح المفصل اذن لها ثلاثة احوال حال تنصب فيها البته وهي عند توفر الشرايط الخمس ان يكون جوابا وان لا يكون معها حرف عطف وان يعتمد الفعل عليها وان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين وان يكون

الفعل مستقبلا وحال لا تفعل فيه البتة وهي لاختلال احد الشرائط وحال يجوز فيها الامران وهو عند دخول حروف العطف عليها ثم لها ثلاثة احوال الحرى ان تتقدم وان تتوسط وان تتاخر فان تقدمت وتوفرت بقية الشرط اعملت وان توسطت او تاخرت لم تعمل وضاهت في هذه الاحوال ظننت واخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التقدم ويجوز الالغاء اذا فارقته فلك اذا بدئ بها واعتمد الفعل عليها في الجواب اعملت لوقوعها في رتبتها وتلقى اذا فارقته الا ان الفعل فضل عليها بانه يجوز فيه الاعمال والالغاء واذن لا يجوز فيها اذا فارقت الاول الا الالغاء لكون عوامل الاسماء اقوى من عوامل الافعال خصوصا اذا كانت عوامل الاسماء فعلا له وعامل الفعل لا يكون الا حرفا وقال الشلوبين في شرح الجزولية اتفقت العرب في اذن اذا لم تتقدمها من النواصب فاجازت دخولها على الاسماء نحو اذن عبدالله يقول ذلك وعلى الافعال واجازوا دخولها على الجمل وعلى المستقبل واجازوا ان تتاخر عن الفعل نحو اكرمك اذن فهذه اتساعات في اذن انفردت بها دون غيرها من نواصب الافعال واجازوا ايضا فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل فلما اتسعوا في اذن هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم فشبهوها بعوامل الاسماء الناصبة بهذا التصرف الذي تصرفته ولكن لا تكون عوامل الاسماء بل بظننت واخواتها فقط فاجازوا فيها الاعمال والالغاء الا ان ظننت اذا توسطت يجوز فيها الاعمال والالغاء واذن اذا توسطت يجب فيها الالغاء لان المشبه بالشيء لا ينزل قوة المشبه به فجعلت عندها بان العيت ليس الا فايد ينصور في بعض الافعال الداخلة عليه اذن ان ينصب ويرفع ويجزم وذلك نحو ان تاتني اكرمك واذن لحسن البكر يحتمل ان يكون انشائيا فيجوز النصب والرفع لان الواو ويحتمل التاكيد فيجزم ويحتمل الحال فيرفع ايضا ضابط قال عبد اللطيف البغدادي في اللمع الكاملة ليس في الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمرا الا ان حاشا وعدا ان ليس فيها ما يجزم مضمرا سوى ان ولم قال ذو اللسانين الحسين بن ابراهيم النظري جواب ما استفهموا بقاء يكون نصبا بلا اضمار كالامر والنهي والتمني والعرض للجد والدعاء ضابط قال ابو محمد بن السيد الاسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة اربعة منفوع عليها واثنان يختلف فيهما فالاربعة المتفق عليها نفي الفعل الموجب للدخول نحو ما سرت حتى ادخلها ودخول الاستفهام عليه نحو ما سرت حتى تدخلها والتقليل يراد به النفي نحو قلما سرت حتى ادخلها وان تقع حتى موقعا تكون فيه خبرا نحو كان سيري حتى ادخلها والاثنان المختلف فيهما الامتناع من جواز التقديم والتاخير وان تحقق عوارض للشك باب الحوازم قاعدة ان اصل ادوات الشرط وام الباب قال ابن يعيش لانها تدخل في مواضع الجر كلها وسائر حروف الجر لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان وليست ان كذلك بل تاتي شرطا في الاشياء كلها انتهى وقال ابن الفوارس في شرح الدرة اذا كانت اصل ادوات الشرط لانها حرف واصل المعاني للحروف ولان الشرط يعم الكائن عينا او زمانا او مكانا ومن ثم اختصت باسورسنها جواز حذف الفعلين بعدها قال ابو بكر ابن الانباري انما جازت ان امر الخبر لانها بعلتها عليه تنفرد وتنوى عن الفعلين تقول الرجل لا اقصد فلانا لانه لا يعرف حتى من يقصد فيقال له زره وان يراد وان كان كذلك فزره فتكفي ان في الشبين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط انتهى وقال ابو حيان وظاهر كلامه وكلام غيره انه ليس بخصوصا بالضرورة ولكن صرح الرضي بانه خاص بالشعر ومنها قال ابو حيان لا احفظ انه جاء فعل الشرط محذوفا ولا الجواب محذوفا والظاهر بخلافه ايضا بعد عنه ان وسنها جوز بعضهم حذف ان لكن الجمهور على منعه ولا يجوز حذف غيرها من ادوات الشرط اجماعا كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف الجر وسنها يجوز بلاوها الاسم على اضمار فعل يفسره ما بعد نحو وان احد من المشركين استجارك والا يجوز ذلك في غيرها من الادوات الا في لضرورة كما جزم به في التسهيل قال ابن يعيش وابو حيان وحصت ان بالجواز لكونها في الشرط اصلا ضابط قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة الى ما على ثلاثة اقسام قسم لا تلحقه ما هو من وما وسما وانى وقسم تكون ما شرطها في عمل الجزم وذلك اذ وحيث وقسم يكون لحاق ماله على جهة الجواز وهو متى وابن واى وايان فايد قال ابن هشام كان ينبغي للمؤلف بشرطه كذلك ربط شبه الجواب بشبه الشرط

وذلك في نحو الذي يأتيني فله درهم ويحوذلها فهم ما ازادوه المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم على الاتيان ولم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم في ايمانها بما اراده المتكلم من معنى القسم فايد قال ابن هشام في تذكرة بعض الجمل لا يصح ان يقع شرطا وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين اداة الشرط فاحتيج على ابقائها جوابا له برابط وهو الفا او ما يخلفها وهذا كمعنى التعذير قاعدة الجازم اضعف من الجار قال ابن الخباز وفرع عليه انه لا يفصل البتة ولهذا اقد قول الكوفيين من ان فعل الامر مجزوم بلام الامر المضمر وذكر ابو حيان في شرح التسهيل وفرع عليه انه لا يفصل البتة بين لام الامر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بمعمول وان روى عنهم الفصل من الجار والمجرور بالقسم نحو قولهم اشتريته بوالله الف درهم فان ذلك لا يجوز في الذم لان عامل الجر اضعف من عامل الجر وفرع عليه الاخفش واختار الشلوبين وابن مالكان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط الا بالاداة قال لان الجار اذا كان لا يعمل عملين وهو اقوى من الجازم فالجازم اولى ان لا يعملها وقال ابن النحاس في التعليقة الجازم في الافعال نظير الجار في الاسماء واضعف منه لان عوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء واذا كان حذف حرف الجر وابقاء عمله ضعيفا فان يضعف حذف الجازم فابقاء عمله اولى واجرى قاعدة قال ابن جني في كتاب الخصائص اتصال المجرور بالجار اشد من اتصال المجرور بالجار وذلك ان عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فلما قويت حاجة المجرور للجار كانت حاجة المجرور للجازم اقوى قال وجواب الشرط اشد اتصالا بالشرط من جواب القسم وذلك ان جواب القسم وذلك ان بمعمول للقسم كما ان جواب الشرط معمول للشرط فتوكد لا اقوم من قولك واقسمت لا اقوم ليس اتصاله باقسمت كاتصال الجواب بالشرط واذا كان كذلك وتجوز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم لسرعاملا فيجوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جوابا وكونه مجزوما بالشرط اجدر

باب الادوات قاعدة قال ابن هشام في المغني الالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا اختصت باحكام احدها جواز حذفها اتى ان ترد لطلب التصور نحو ازيد قايما ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قايم ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قايم وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك الثالث انها تدخل على الاثبات وعلى النفي ذكرهم بعضهم وهو منتقض بام فانها تشارك هل في ذلك نحو اقام زيد ام لم يقم الرابع تمام التقسيم بدليل انها لا تتذكر امر اتى للاضراب كما يذكر بعدها لا تقول قام زيد ام قعد وتقول امر عمرو قعد وانها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدرت على المعاطف تنبيها على اصالتها في التصدر نحو اولم ينظروا افلم يسيروا ثم اذا ما وقع واخواتها تتاخر عن حروف العطف كما يقاس جميع اجزاء الكلمة نحو وليف تكفرون فاين تذهبون فصل يملك الا القوم الفاسقون هذا ما ذكره ابن هشام وقال ابن يعيش في شرح المفصل الهمزة اصل ادوات الاستفهام وام الباب واعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام لانها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص وينتقل منه الى غيره الاستفهام نحو من وكم وهل فمن سؤال عمن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى رب وهل لا يسال بها في جميع المواضع الا ترى انك تقول ازيد عندك ام عمرو على معنى ايهما عندك ويجوز في ذلك المعنى ان تقول هل زيد عندك ام عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى قد نحو هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد تكون بمعنى النفي نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان واذا كانت الهمزة اعم تصرفا فاولى في باب الاستفهام توسعوا فيها اكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا ان يكون بعدها المبتدا والخبر ويكون الخبر فعلا نحو ازيد قام واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لعلة تقررها فلا يقال هل زيد قام فايد قال الاندلسي حروف النفي ستة اثنان لنفي الماضي وهما لم ولما واثنان لنفي الحال وهما ما وان واثنان لنفي المستقبل وهما ما ولن فايد قال الرنجاني شارح النهاوي وقد يعسر الكلام بما ذا تقول عسعس الليل اذا اظلم فجعل الظلم تغيرا لعسعس لذلك اذا اضفت جملة فعلية مستقبلة

الى ضمير التكلم باى ضمت تا الضمير فتقول استكتمته سرى اى سالته كتمانه تضم تا سالته لانك تحكى كلام المعبر عن نفسه واذا فتحتها باذا فتحت ففلت اذا سالته كتمانه لانك تخاطبه اى انك تقول ذلك اذا فعلت الفعل وقال بعض الشارحين للمفصل الصرف ذلك ان اى تعتبر فينبغى ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول مضموم فالثانى مثله واذا شرط لعلى يقول المخاطب على فعل الذى لحقه بالضمير فحال فيه الضد وانشد وا فى ذلك المعنى • اذا كتبت بائى فعلا تقترر • فضم نا انك فيه ضم معترف • وان تكن باذا ابوها تقسر • ففتحة التا امر غير مختلف • وقد اورد ذلك الطيبى فى حاشية الكشاف قرأ ابن هشام فى المغنى فايدة ذكر ابن عصفور ان لما خمسة وثلاثين موضعا الاول الاستثنائية الثانى الموصولة الثالث التى للتوجب الرابع النكرة التى تلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك الخامس الشرطية وهى فى هذه المواضع الخمسة تكون اسما الساد س الكافة التى تدخل على العامل فتبطل عمله نحو انما زيد قائم السابع السلطة وهى التى تدخل على الا يعمل فتوجب له العمل وذلك حيث واذ وهى ضد التى تبطلها الثامن التى تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه العمل ولا تقيد الكف من التاكيد كقوله فبما رحمة بما نقضهم التاسع التى يجرى مجرى ان المخففة الموصولة بالفعل مثل يعجبنى ان تصنع العاشر التى يراد بها الدوام والاتصال كقولك لا اكلمه ما دام زيد فى الحادى عشر التى مجرى الصفة وهى ثلاثة اقسام يراد به التعظيم للشىء والتهويل نحو لا مرمأ بسود من بسود وقم يراد به التحقير نحو وهل اعطيت الا عطية مأ وقم لا يراد به واحد منها بل يراد به التنويع نحو ضربت ضربا مأ اى نوعا من الضرب الرابع عشر النافية التى يعلمها اهل الحجاز ولبنى تميم الخامس عشر النافية التى لا يختلفون انها لا تعمل شيئا نحو ما قام زيد السادس عشر الموجبة وهى التى تدخل على النفى فيعكس ايجابا كما تدخل التى قبلها على الايجاب فيعكس نفيا وهى التى فى قولك ما زال زيد قائما واخواتها السابع عشر الداخلة بين المبتدا والخبر نحو قليل ما هم الثامن عشر التى تكون عوضا من الفعل فى قولهم افعل هذا امّا لا اى ان كنت لا تفعل غيره التاسع عشر التى تدخل على ان الشرطية فتهيئها لدخولها نون التاكيد على نوعى ان الصلة الفعل نحو قوله تعالى اما ترين من البشر احدا فقولى انى نذرت للرحمن صوما والعشرون التى تدخل على الفعل المضارع فتصيره بمعنى الماضى نحو انا لما تضرب الكبش ضربة التاسع والعشرون المخذوفة من اما نحو اما ترى الدهر فذا ابادا معدا استهل اذكره ابن عصفور ولم يذكر الستة الباقية وجمع بعضهم لها معانى تسعة فى بيت فقال • تعجب با شرط رد صل انكر • واصفا • وسهم انف المصدر تم واكففا باب المصدر قاعدة قال ابن جنى فى الخصائص المصدر انما ندر ملابسة للفعل من الصفة الاترى ان فى الصفة نحو قولك مررت برجل اى عشرة ابوه ومررت بقاع عرفج كله ومررت بصحيفة طبن حائها ومررت بحيه ذراع طولها وليس هذا مما يشابه به المصدر انما هو ذلك الحدث الصافى كالضرب والقتل والاكل والشرب فايدة قال الحسين بن ابى الربيع فى شرح الايضاح اعلم ان سوى اجرى عندهم مجرى المصدر فاخبر به عن اثنين فقيل زيد وعمرو سواء كما تقول زيد وعمرو خصم وخصم وفى سواء المراد اخر اختص به انه لا يرفع الظاهر الا ان يكون معطوفا على المضمر نحو مررت برجل سواهو والعدم ان حذفت كان نعتا وكان فى سواء نهى وكان العدم معطوفا على المضمر وهو توكيد وان رفعت سواء كان خبرا مقدما وهو مبتدا والعدم معطوف عليه ولا يتبين لا تجرى عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس ولا يجوز ان تقول زيد سواء وعمرو على ان يكون سواء خبرا عنهما كما لا تقول زيد قائمان وعمرو لان العامل فى الخبر هو المبتدا او المبتدا هما مجموع الاسمين فقام الخبر عليهما او اخر منهما ولا تجعله بينهما فتكون قد جعلت المعمول بين اجزاء العامل وهذا لا يجوز قاعدة الاصل فى فعل المصدر

والزمان والمكان ان يكون بالفتح نحو المأكل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل قال فى البسيط وقد خرج عن هذا الاصل احدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهى المنسك والمطلع فى قراءة الكسائى والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط والمسكن والمرفق والمفرق والمسجد قال بابشاذ فهذه كلها تكسر اذا اردت بها المكان فان اردت بها المصدر فتحت لا غير قال صاحب البسيط ولم يات فى اسماء الزمان والمكان مفعل بالضم الا ميقات نحو معبره ومكرمه وما ذوبه فايدة فى ذكر ابن الصانع تشتق من المصدر تسعة الفعل واسم الفاعل والمثال واسم المفعول وصيغة المفاضلة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الالة واسم الزمان والمكان التاسع اسم الشىء المعد للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاة والسجود فاما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسما للبيت بل لموضع السجود من البيت فايدة قال بعضهم ا • ارى التفعال فى المصدر بالفتح هو الباب • وتفعال بكسر التا فى الاسماء ايجاب • وللتحفاف والتشعار والقطفا وارباب • وتبال وتلقام وتلعاب لمن عابوا • وتمثال وتمساح وتمراد وتضراب • وبترالك وتعشار وتراع بها غابوا • وتبيان وتهوا وتلقا اذا ابوا • فهذه ستة عشر مكسورة الاوايل لا يكاد يوجد فى الكلام غيرها وما سواها تاتى مصادر وهى مفتوحات ابدا مثل التذكار والتسيار ونحوهما باب الصفات فى الصحاح الباساء الشدة قال الاخفش بنى على فعلاء وليس له افعل لانه اسم كما قد يجى افعل الاسماء وليس معه فعلاء نحو احمد فايدة قال فى البسيط التركيب يقتضى ان يبلغ عدد الصفة المشبهة مائتين وثلاثة واربعين بناء وذلك ان معمول الصفة اما محلى بالالف واللام او مضافا او مجردا عن كل واحد منهما وكل واحد من هذه الثلاثة قد يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه تسعة احوال باعتبار المعمول والصفة قد تكون متضمنة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه ولضمير المونث وتثنيته وجمعه وغير متضمنة لضمير افراد ولا تثنيته ولا جمع فهذه تسعة والصفة قد تكون مع كل واحد منها معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصفة فاذا ضربت فى احوال المعمول وهى تسعة تبلغ مائتين وثلاثة واربعين بناء باب اسماء الافعال ضابط قال فى البسيط هى ثلاثة اقسام لم يستعمل الا معرفة نحو بله وايه لانه لم يسمع عنها تنوين وقسم لم يستعمل الا نكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو ايها فى الكف ووبها فى الاخبار ووا هاها فى التعجب وقسم استعمل معرفة ونكرة فينون لارادة التنكير ويحذف التنوين لارادة التعريف وذلك نحو صه ومه وايه وافه ضابط قال ابن يعيش هى ثلاثة اقسام قسم لا يكون الا لازما نحو صه ومه وقسم لا يكون الا متعديا نحو عليك زيدا اى الزمه ودونك بكرا وقسم يستعمل تارة لازما وتارة متعديا كرويد وهلم وحيهل قال ونظيره فى ذلك من الافعال باب وزنته ووزنت له وكلته وكلت له باب التانيث قاعدة قال ابن يعيش الاصل فى الاسماء التذكير والتانيث فرع على التذكير لوجهين احدهما ان الاسماء قبل الاطلاع على تانيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شىء وحيوان وانسان فاذا علم تانيثها ركب عليها العلامة الثانى ان المونث له علامة فكان فرعا وقال صاحب البسيط التانيث فرع على التذكير لوجهين احدهما ان لفظ شىء مذكر وهو يطلق على المذكر والمونث والثانى ان المونث له علامة تدل على فرعيته اما الفظية كقائمة واما معنوية وهى ان كمال المذكر مقصود بالذات ونقصان المونث مقصود بالعرض ونقصان العرض فرع على كمال الذات ضابط قال ابن جنى الا الذى لا يكون فيه علامة التانيث اما ان يكون حقيقى التذكير وحقيقى التانيث او مجازيهما ان كان مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحائط ولا يونث شىء من ذلك الا مقصودا على السماع وبابه اللغة نحو قدر وشمس وقد صنف فى ذلك الناس الفراء وابو حاتم وغيرهما وان كان حقيقى التذكير والتانيث فاما يمتاز فيه المذكر من المونث او لا يمتاز فان امتاز فالمونث ان اردت التانيث فذكر ان اردت المذكر وذلك نحو هند وزيد وان لم يتميز فيه المذكر من المونث فان الاسم اذا ذاك مذكر سواء اردت به المونث ام المذكر وذلك نحو برغوث قاعدة قال ابو حيان الاصل فى الاسماء المختصة بالمونث ان لا تتظلها الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار واتان وبكر وقلوص وجمل وناقة وثيس وعنز وحمز وارنب وربما ادخلوها تاكيدا للفرق كما قالوا للفرق كما قالوا فى تعقيبها جمل وثيس وقالوا غلام وجارية وخمز وعكرشه واسد ولبوة ضابط قال ابو حيان لا يوجد فى كلامهم ما انث بحرفين ضابط قال

ابن مالك في شرح الكافية الاكثر في التآء ان يجابها التمييز المونث من المذكر في الصفات كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة ومجيئها في الاسماء
عن الصفات قليل كامرء وامراة وانسان وانسانة ورجل ورجلة وغلام وغلامة ويكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي لا تضيفه
مخلوق كتمر وتمرة وتمر وثمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد كلمأة كثيرة وكموء واحد وكذلك
يقل مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق كحجر وحجرة وابن ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة وقد تكون التآء لا زمة
فيما يشترك فيه المذكر والمونث كربعة وهو المتعدل من الرجال والمعتدلة من النساء وقد تلازم ما يختص المذكر كرجل همة وهو النجاح
وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمونث لتاكيد تانيثه كنجمة وناقة وقد تجيء للمبالغة كرجل راوية ونسابة وقد يجابها معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة
وجحاجحة فاذا جيء بالياء لم يجابها بل يقال زنادين وجحاجيح فالياء والتآء متعاقبان في هذا النوع وقد يجابها معا دلالة على النسب كقولهم اشعثي
واشاعثه وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة وقد يجابها دلالة على تقريب الاسماء البعيدة كحليلة وكالجة وهي مقاربة النخيل
معروف وموزج وموازقة وهي الخف وقد يجابها عوضا من فاء نحو عدة او من عين نحو اقامة او من لام نحو لغة وقلة او من مدة
تفعيل نحو تزكية انتهى وقال البهبلي أتت الهاء في الكلام لعشر • وثمان لدرة تمر دد • ولعكوسها كلكم • وفرق بين مضربة ومضرب
ولعكوسه كضربك عدا • ولتكثير غرفة للمقر • ولتاكيد جمع بعل ومدح • ولذم ونسبة للاكبر • ولجمع لموزج والتعويض
محذوف بصدد مستضر • ولتعويض ياء دين جآت • ولياذي وارمة في المسرة • ولامكان نطق عه كحديث • ولتعدمرة في الممر •
وبيان للحرف ثم لتحريك اتى فيه او مشاكل نكر • ثم في ثم للبيان وكره • لالتقاء الساكنين في كل ذكر فائدة قال ابن
الدهان في الغرة قال الفراء للمونث خمس عشر علامة ثمان في الاسماء واربع في الافعال وثلاث في الادوات فثلاث في الاسماء
الهاء والالف الممدودة والمقصورة والرابعة تاء الجمع في الهندات والخامسة الكسرة في انت والسادسة النون في انتن وهن
والسابعة التآء في اخت وبنت والثامنة الياء في هذي والتي في الافعال التآء الساكنة في قامت والياء في تفعلين والكسرة في قمت
والنون في فعلن والتي في الادوات التآء في ربت وثمت وولات والهاء في هيهاء والالف في قولك انها هندا قائمة
قال ابن الدهان وهذا تحكيه وان لم نعتقده مذهبا لانفسنا فائدة قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابو الخصيب الفارسي في
النوادر والهاآت ثلاث هاكوزبن للمذكر لا غير التانيث نحو ثمره وشجره وهاء استراحة تثبت في الوقف دون الوصل
نحو كتابيه و وهاء اصليه مثلها وجه وشفاه وسياه قاعدة قال ابن القواس في شرح الدرة اصل الفعل التذكير
لامرين احدهما ان مدلوله المصدر وهو مذكر لانه جنس والثاني انه عبارة عن انتساب الحدث الى فاعله في الزمن المعين ولا
معنى للتانيث فيه لكونه معنويا وانما تانيثه للفاعل صابط في تذكرة ابن الصايغ الاسماء اربعة اقسام مذكر لفظا و
معنى كزيد ومونث لفظ ومعنى كفاطمة ومختلفان كزينب وطلحة باب المقصور والممدود ضابط قال ابن مالك
في شرح الكافية الشافية ما فيه وجهان القصر والمد على ثلاثة اقسام الاول ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح كالاباء
والبلى والروى وسوى بمعنى غير وقرى الضيف والقلى الثاني ما يقصر مع الفتح ويمد مع الكسر كالاضى والسحاب والصلى
والعرى والقدى الثالث ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوسى والرنجى والعليا والنعمى هذا ما ذكره ابن السكيت قال وقع في
ما يكسر فيقصر ويضم فيمد عن ابن ولاد وهو الفرضى فيكون على هذا اربعة اقسام قال ابو حيان وانما ذكرت هذه الاقسام في
كتب النحو وانكار مدركها السماع لان النحو فيها خطا وهو حصر ماجاء من ذلك فلو ادعى مدع شيئا خلاف هذا لم يقبل منه الا
ببثت واضح عن العرب فصار في حصر هذه الاقسام نوع من التماس النحوي قاعدة كل مونث بالتآء حكمه ان لا يحذف التآء منه اذا ثني
كتمران وضاربتان لانها لو حذفت التبس بتثنية المذكر ويستثنى من ذلك لغتان آلية وخصية فان افصح اللغتين واشهرهما
ان يحذف منهما الياء في التثنية فيقال اليان وخصيان وعلل ذلك ان الموجب له انهم لم يقولوا في المفرد الى وخصى فامن اللبس المذكور
باب جمع التكسير ضابط قال ابن الدهان في الغرة جمع التكسير على اربعة اضرب احدها ما لفظ واحده اكثر من لفظ جمعه نحو
كتاب وكتب الثاني ما لفظ جمعه اكثر من لفظ واحد كفلس وافلس ومسجد ومساجد الثالث ما واحده وجمعه سواء في العدد

اللفظية لا في الحركات نحو سقف وسقف واسد واسد الرابع ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات نحو الفلك
للواحد والفلك للجمع وناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص ضابط قال ابن الدهان حروف الزيادة التي تزاد في هذا
الجمع سبعة احرف منها ستة مطردة يجمعها ستي واين وغير المطردة منها الميم في ملاحم جمع لمحه ومنها ما يزاد اولا كاكالب واجمال
ومنها ما يزاد حشوا كجمال ومساجد وكعرب وعبيد ومنها ما يزاد اخرا كذيبان وعمومة وعلمان فائدة قال ابو حيان في
حصر جموع التكسير واسماء الجموع واسم الجنس لجمع قليل في الكثير افعل وافعلة افعال في كثرة فعل وبالتآء وفعل وفعال فعولها
• وبالتآء هما الفعال فعل مع بعل • وبالتآء وفعلى ثم فعلى وافعلاء • فعلان فعلان فواعل مع فعل •
• فعالى فعالى فعالى وفعالى فعائل • ومع فعلاء فعلة كذا فعلل • فعالى وما ضاهى وزان مفاعل •
• وعمت ولاسم الجمع فعلة مع فعل • فعالة فعلان وفعلة مع فعل • وفعلاء مفعولاء مفعلة فعل •
• وبالخلف فعل مع فعيل وفعلة • وبالفتح عينا مع فعال فعل فعل • وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده •
• بيا او بنا والعكس في الثاقل وقل فائدة قال بعض النحويين في جموع القلة • بافعل وبافعال واقصله •
• وفعله يعرف الادنى من العدد • وزاد ابو الحسن علي بن جابر الدباج • وسالم الجمع ايضا داخل معها •
• في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد • وقال التاج بن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه نقلت
• لجمع قلة اجمالا وارغفه • وارجل نملة وسرر برده • واصد قا مع الزيدين مع نخل •
• ومسلمات وقد تكلمت عشرة • هذا جماع الذي قالوه مغترفا • وقد يزيد اخا الاكثار من كثره •
قاعدة قال في البسيط لا يوجد في الجمع ثلاثة احرف اصول بعد التكسير لئلا يكون صدر الكلمة اقل من عجزها ولذلك ترد في
التكسير والتصغير الخماسي الى الرباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف الاصول قاعدة قال في البسيط كل صفة كثر وصوفها
مما ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها بالاسماء كعبد وشيخ وكهل
وضيف وفي تذكرة التاج بن مكتوم فعال لا يكاد يكسر لما ذهب اليه بناء المبالغة منه وشذ قولهم بغال وبراذين متيل • عند الجابر بالباء والنعم
انشده سيبويه قاعدة قال في البسيط تكسير الخماسي الاصول مستكره لاجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي اذ لا حذف فيه فائدة قال
ابن القواس في شرح الدرة الجمع ثلاثة اقسام جمع في اللفظ والمعنى كرجال وزيدين وفي اللفظ دون المعنى كقصعة وقلوبكما وفي المعنى دون
اللفظ كرهط وبشر وكل في التوكيد ونحوها مما ليس له واحد من لفظه قال ويقسم ايضا الى عام وهو التكسير لعمومه المذكر والمونث
مطلقا والى خاص وهو المذكر السالم والى متوسط وهو جمع المونث السالم لانه ان لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسر وان
سلم فهو اما مذكر او مونث فائدة الجموع تستعمل فاذا كان فيها ياء خففت اما بالبدل كما في قراريط ومعايا واما بالقلب كما
في حقي وقسي واما بالحذف كما في جواري وغواشي وليال ضابط قال في ديوان الادب لم يجمع فعلاء على فعال الا نفساء ونفاس
وعشراء وعشار باب التصغير قاعدة كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياآت او طرفا ياء التصغير فانك تحذف منه واحدة فان لم يكن
او الا هن ياء التصغير اثبت الكل نحو في تصغير حية حيية وفي تصغير اريب اريبيب يا ربيع ياآت ذكر هذه القاعدة الجوهري في صحاح
ضابط قال ابو حيان لا تصغر الاسماء المتوغلة في الضمير واين وكم ومتى وكيف وحيث واذ وما ومن ولا في الاسماء المضمنة
ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة وامس وغد وقصر بمعنى عشية ولا الاسماء العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم
الفاعل عمله خلاف ولا حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفي ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا ولا اسماء الشهور ولا اسماء الايام
على مذهب سيبويه ولا كل ولا بعض ولا اي ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية ولا جموع الكثرة على الاطلاق
عند البصريين زاد الزمخشري في الاجناحي ولا الفطر ولا الاضحى والعصر استغناء عنه بقولهم مسيانا وعشيانا فائدة التكسير و
التصغير يجريان من زاد واحد نص على القاعدة سيبويه والنحاة باسرهم ومن ثم فتح ما قبل الياء في التصغير كما فتح ما قبل الالف
في التكسير وقيل في تصغير اسود وجدول اسيود وجديول باظهار الواو جوازا كما قيل في التكسير اساود وجداول باظهارها

وكسرها بعد الف مفاعل ومفاعيل كاكسرها بعد ياء التصغير وقالوا في تصغير عبد عُبَيد شذوذا كما قالوا في جمعه أعياد شذوذا و
يتوصل الى مثال فُعَيْل وفُعَيْعيل في التصغير بما يتوصل به الى مثال مفاعل ومفاعيل في التكسير والحاذف فيه من الترجيح والتخيير اله في التكسير
قال ابو حيان وجاز من التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر كقولهم في معرب مغربا زوفي عشيه عشيشيه وفي بعل بُوَيْعل قال
وهذا نظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف قياس التكسير المفرد كليال ومذاكير واعاريض جمع ليله وذكر وعروض قال وكما
ان في التصغير ما يسمى تصغير الترخيم وهو التصغير بحذف الزوايد كسويد في اسود وكذلك في جمع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم قالوا في
ظريف وظريوف وخبيث وخبُوث قال الفارسي كسروه على حذف الزوايد وهو مذهب الجرمي والمبرد ويازهذا في كل فيه زيادة من الثلاثي
الاصل وشبهاه بتصغير الترخيم فقال في هذا النوع هو جمع ترخيم وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحدة المستعمل لانه مخالف بجمعه
تكسيره فيرياه تكسير المالم ينطق به كما يقولان ذلك في التصغير قال وقد يكون صورة المصغر مثل صورة المكبر ويكون الفرق بينهما بالنية
كما يكون في الجمع مثل ذلك مثاله مُبَيطر ومُسَيطر ومهيمن اسما فاعل من بيطر وسيطر وهيمن فاذا صغرتها حذفت الياآت لانها اولى بالحذف
ثم جئت بياء التصغير مكانها ونظير ذلك فلك فان مفرده وجمعه لفظهما واحد وانما يتميزان في التقدير قال فكذلك ضمة غرضة
فعل كما ان ضمة فلك الذي هو جمع غرضمة فُلك الذي هو مفرد وقال في البسيط انما كانا مفردين واحد لحصول الشبه بينهما من حيث
اوجه اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما ثالثا وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثي وفي لزوم كل واحد منهما حركة
معينه وفي تغير بنية الكلمة والخامس الجمع تكثير والتصغير تقليل ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره وقال
ابن القواس في شرح الفية ابن معط التصغير يشبه التكسير ولذلك قال سيبويه هما سواد واحد من وجوه الفرعية والتغير وامتناع
البنا ووقوع العلامة ثالثة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف الزايد الذي ليس على رابع وحذف الاصلي وفتح ما قبل العلامة
وحذف الفك الوصل واعلال اللام حرف اللين قبلها قال ابن الصايغ في تذكرته وبقي حادي عشر كسرها بعد العلامة قال وهو عندي اولى
بالعد فايدة قال في البسيط انما ضم اول المصغر لانه لما كان يتضمن المكبر ومسبوقا به جرى مجرى فضل ما لم يسم فاعله في تضمن معنى الفاعل
وكونه مسبوقا بما سمي فاعله فضم اوله كما ضم اوله قاعدة قال في البسيط جمع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لانها
لو كسرت لوقعت الف التكسير في موضع ياآ التصغير فيفضي الى والها فيزول التصغير بزوالها ولان التصغير يدل على التقليل فناسب ان
يجمع الا ما يوافقه في التقليل وهو التصحيح فايدة قال في البسيط صغرت العرب كليتين بالالف قالوا في دآبة دويبة وفي هُدهُد هُدَيهِد فايدة
ثمانية اذا صغرتها فيها وجهان احدهما ان لا يحذف لالف وتبقى الياء فتقول ثمينية والثاني ان تحذف الياآ وتبقى الالف فتقول ثُمَينة
فتقلب الالف ياء كما انقلبت في غزال وتدغم ياآ التصغير فيها فترجح الالف بالتقديم وترجح الياء بالحركة وحذفا لالف وابقاء الياء
احسن لتحرك الياء والالف حرف ساكن يميت لا تقبل الحركة والياء ايضا للالحاق بعذافر فكانت اقوى عند سيبويه فايدة قال ابن السراج في
فان قيل ما بال افعال التعجب تصغر نحو ما احيلحه وما احيسنه والفعل لا يصغر فالجواب ان هذه الافعال لما لزمت موضعا واحدا ولم
يتصرف ضارعت الاسماء التي لا تزول الى فعل وغيره من الامثلة فصغرت كما تصغر قال ونظير ذلك دخول الفات الوصل
في الاسماء نحو ابن واسم وامري ونحوها لما دخلها النقص الذي لا يوجد الا في الافعال والافعال مخصوصة به
دخلت عليها الفات الوصل لهذا السبب واسكنت اوايلها للنقص وقال الزمخشري في الاجاجي فان قلت كيف عاق
معنى الفعل وشبهه عن التصغير والفعل نفسه تصغر في قولك ما اميلح ذا قلت هو شيء عجيب لم يات الا في باب التعجب
وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز وذلك انهم نقلوا التصغير من المتعجب عنه الى الفعل الملابس له كما يقولون
اسناد الصوم من الرجل الى النهار في نهارك صايم فكما ان الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل باب
النسب قاعدة كل ما اخره ياآ مشددة فانها عند النسب لا تبقى بل اما ان تحذف بالكلية ككرسي ونحتي
وشافعي ومرمي او تحذف احد حرفيها ويقلب الثاني واوا كرمية ونحية فيقال رَموي ونحوي او يبقى احدهما
ويقلب الآخر كحي وحيوي ويستثنى من ذلك كما اذا اصغرته ثم نسبت اليه فان ياء المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب

وذلك ان تصغيره كُسَيّ لانه يجتمع فيه ثلاث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المبدلة التي هي
لام الكلمة فتحذف الياء المنقلبة عن الالف وتدغم ياء التصغير في الياء الاخير فيبقى كُسَيّ كأحَيّ ثم يدخل ياء النسب
فيقال كُسَيّ ولا يجوز ان تحذف احدى الياءين الباقيتين لانك ان حذفت ياء التصغير لم يجز لانها المعنى والمعنى اقوى
وان حذفت الياآ الاخيرة لم يجز لما فيه من توالي اعلالين من موضع واحد اذ قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبة عن الف
كسامع ما فيه من تحريك ياء التصغير فلهذا التزم فيه التثقيل تقسيم سواء النسب ثلاثة اقسام قسم كان ينبغي ان يتغير
فلم يتغير كقولهم في عميره عمري وقسم كان ينبغي ان لا يتغير فتغير كقولهم في الشتا شَتَوي وقسم كان ينبغي ان يتغير نوعا من التغيير
فتغير تغيرا غير كقولهم في دَرَابَزين درا وَدي وكان القياس ان ينسب الى صدره لانه مركب قاعدة ياآ النسب يصير الجامد
في حكم المشتق حتى يحمل الضمير ورفع الظاهر ولذلك جمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو البصريين والكوفيين
ذكره ابن فلاح في المعنى باب التقاء الساكنين قاعدة الاصل تحريك الساكن المتاخر لان التقاء ينتهي عندهما كما كان
في كسر الحاسي وتصغيره فان الحذف يكون في الحرف الاخير لان الكلمة لا تزال سهلة حتى الى الاخر وكذلك الجمع بين الساكنين
ولذلك لا يكون التغيير في الاول الا لوجه يرجحه وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لان به التوصل الى النطق بالثاني فهو كنعم
الوصل وقيل الاصل تحريك ما هو طرف الكلمة سواء كان اول الساكنين او ثانيهما لان الاواخر مواضع التغير ولذلك كان الاعراب
الاخر قاعدة الاصل في ما حرك منهما الكسر لانها حركة لا توهم الاعراب اذ الكسر الذي يكون في احد الساكنين لا يتخيل ان موجبه الاعراب
لانه لا يكون في كلمة لا يكون فيها تنوين ولا ال والاضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معها وذلك فيما لا ينصرف
فلما كانت حركة لا يكون في معرب اشبهت الوقف الذي موضع الاعراب فحرك بها قال صاحب البسيط هذا قول النحويين فاما حرك
بغير الكسر فلوجه ما قالوه ويحتمل ان يقال الفتح اصلا لان الفرار من الثقل والفتح اخف الحركات او يقال الاصل التحريك بحركة في كلمة
من غير تغيير حركة خاصة وتغيير الحركة يكون لوجه يخصها وقال في البسيط اصل تحريك التقاء الساكنين اكثر خمسة اوجه احدها
ان اكثرها يكون التقاء الساكنين في الفعل فاعطي حركة لانه لا يكون له اعرابا ولا بناآ ليكون ذلك كالعرض مدخولها اياه في حال اعرآ
وبنائه وحمل غيره عليه والثاني ان الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له في ما لا ينصرف فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف
واما الجر فلا يكون الا بتنوين او معاقب له فلا يقع لبس بالتحريك به والتحريك بغير الملبس اولى بالاصالة من التحريك بالملبس
الثالث ان الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منهما بنوع فاذا احتيج الى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية
السواكن عليه الرابع ان الكسرة اقل من الضمة والفتحة لانهما يكونان في الاسماء المنصرفة وغير المنصرفة وفي الافعال ولا
تكون الكسرة الا في الاسماء المنصرفة فالحمل على الاقل اولى من الحمل على ما اكثر موارده بقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد
الخامس ان الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط اولى باب الامالة ضابط قال ابن السراج
اسباب الإمالة ستة كسرة تكون قبل الالف او بعدها وياء قبلها وانقلاب الالف عن الياآ وتشبيه الالف بالالف المنقلبة
عن الياء وكسرة تعرض في بعض الاحوال وزاد سيبويه ايضا ثلاثة اسباب شاذة وهي شبه الالف بالالف المنقلبة و
فرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال باب التصريف فايدة قال ابن الشجري في امالية اختص المعتل بأشياء احدها
ما جاء على فعل لا يكون ذلك الا في المعتل العين نحو سيد وميت وهين وليّن وبيّن والثاني ما جاء من جمع فاعل على فُعلة لم يات
الا في المعتل اللام كقاض وقضاة وغاز وغزاة وداع ودعاه والثالث ما جاء من المصادر على فعلولة اختص بذلك المعتل
العين نحو قولهم بان بينونة وصار صيرورة وكان كينونة الاصل عند سيبويه بَيْنُونة وصَيْرُورة وكَيْنُونة ثم كَيَنُونة
قلبت الواو ياآ وادغمت فيها الياء لاجتماع الياء والواو وسبق الاولى بالسكون والرابع ما جاء من المصادر على فَعَل فهذا تما
اختص به المعتل اللام وذلك قولهم التقى والهدى والسرى قاعدة قال ابن الدهان في الغرة الالف لا تكون اصلا في الاسماء
المعربة ولا في الافعال وانما تكون اصلا في الحروف نحو ما ولا وفي الاسماء المتوغلة في شبه الحرف نحو اذا وانى لانه لا يعرف

للحروف اشتقاق يعرف به زايد من اصلي **ضابط** في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الالفات في اواخر الاسماء اربعة منقلبة ومنقلبة عن زايد ملحق بالاصل ومنقلبة عن زايد للتكثير وغير منقلبة وهي الف التانيث كبلى و معزى وقبعثرى وحبلى فالاول مصروف نكرة ومعرفة والثاني والثالث مصروف في النكرة دون المعرفة والرابع لا ينصرف فيهما **ضابط** قال ابو حيان لا يوجد في اخر اسم اربع زوايد من جنس واحد ولا يوجد في آخر اسم معرب واو قبلها ضمة ومتى ادى الاعلال الى شيء من ذلك وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة فيصير من باب قاض ومشتر فتحذف الياء كما تحذف فيها **فايدة** قال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته وقفت على ابيات لبعض من انتضلاه فيها يدل على كون اللام ياء او واوا في المثل من الافعال والاسماء وهي

- بعشر بين القلب الالف التي ... عن الواو وتبدو في الاخير والياء ... بمستقبل الفعل الثلاثي وامره
- ومصدره والفعليين او الفا ... وعين له ان كانت الواو فيهما ... وتثنية والجمع خصا بالاسماء
- وعاشرها سيل الامالة في النهى ... لينذعن الاذهان عنصر النايء امثلة ذلك بدعوا دعى غزوا دعوة

دعوة ودعي وهي هوي عوي فتيان عصران **فايدة** الثلاثي في اكثر الابنية قاله ابن دريد في الجمهرة وقال ابن جني في الخصايص الثلاثي اكثرها استعمالا واعدلها تركيبا وذلك لانه حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه قال والدليل عند الثلاثي لقلة حروفه حسب فانه لو كان لك كان الثنائي اكثر منه وليس كذلك بل له ولشيء اخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فايه ولامه لتباينهما ولتعادي حالهما لان الساكن به لا يكون الا ساكنا فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ليلا يجاوز الحيز بصدا ما كان اخذ افيه ومنصبا اليه **قاعدة** فالف البسيط اذا قيل كيف تنطق بالطاء نظرت ان كان متحركا الحقتها السكت فقلت في الباء ضرب به ومن يضرب به ومن اضربي به وان كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضرب **باب الخط ضابط** رايت بخط ابن الفراج في مجموع له قال روى ابو الفضل محمد بن ناصر السلامي عن الخطيب ابي زكريا يحيى بن علي التبريزي املاء قال املى علينا ابو العلا احمد بن عبد الله بن سليمان المعري قال الاشياء التي جاءت على فعال على ضربين مصادر واسماء فاما المصادر فالنكار والتبيان وهما في القران وقالوا النضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال جاء لتيقاق الهلال كما يقال لميقاتهم فمنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله اسما واما الاسماء فالتبيال وهو القصير رجل تبيال اي عن لوط ويقال ايضا وتبراك موضع وتعشار موضع وتعضار قلادة قصيرة في العنق وتبغا رجب مطرح اي خاتمه وتمراد برج ضعيف للحمام وتمساح معروف من دواب الماء ورجل تمساح اي كذاب وتمثال واحد التماثيل وهي خيوط تضرب بها السفاطة ورجل بكلام كثير الكلام وتلقام كثير اللقم وتلعاب كثير اللعب وتمثال واحد التماثيل وتحاف الفرس معروف وترباع موضع وترعام اسم شاعر وترياق في معنى دياق وطرياق ذكره ابن دريد في باب تفعال قال ابو الاعلاء وفيه نظر لانه يجوز ان يكون على فعيال ومضيا تهوا من الليل بمعنى هوي وناقة تضراب وهي القريبة العهد بضرب الفحل وتلقاف ثوبان يخاط احدهما بالاخر **باب الزيادة ضابط** قال ابو حيان لا يزاد حرف من حروف الزيادة العشرة وهي حروف سالتموها الا لاحد ستة اشياء الاول ان تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة وما زيد لمعنى هو اقوى الزوايد الثاني للمدخ كتاب وعجوز وقضيب الثالث للالحاق نحو واو كوثر وياء ضيغم الرابع للامكان كهمزة الوصل وها السكت في الوقف على نحو قه الخامس العوض نحو تاء المانيث في ذا دقر فانها عوض من ياء زاد تو ولذلك لا يجتمعان السادس لتكثير الكلمة نحو الف قبعثرى ونون كنهبل ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت اولى بان تكون للتكثير وقال بعضهم يعرف الاصلي من المزيد بحروف ... باشتقاقها لها وبالتصريف ... ولزوم وكثرة ونظير ... وخروج عنه اصنع للتعريف ... وبان يلزم المزيد بنا ... اذ ترى الحرف حرف منتي لطيف ... ولفقد النظير اوسع باب ... فنفطن لخافة التحريف **فايدة** قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الامر فقيل زيدت اولا لانها لايقة للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل وموضع الابتدا معرض لذلك فكانت هنا مبتداة وقيل اصلها الالف لانها من حروف الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت همزة لضرورة التحرك اذ لا يبتدا بساكن ويلزم التسلسل واختلفوا في حركتها فقيل اصلها الكسر لانه في مقابلة الف القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها في الاصل الكسر على اصل التقاء الساكنين وهذا الاصل يستصحبها الا ان كان الساكن بعدها ضمة لازمة **فايدة** قال ياقوت في معجم الادباء انشدني علم الدين ابراهيم بن محمود بن سالم التكريتي قال انشدني القاضي ابو زكريا يحيى بن القاسم بن المفرج التكريتي لنفسه في الفي القطع والوصل ... الف الوصل ضروب تحصر ... في الفتح والضم واخرى تكسر ... فالفتح فيما كان من رباعي ... نحو اجب يا ذا بصوت الداعي ... والضم فيما ضم بعد الثاني ... من فعله المستقبل الزمان ... والكسر فيما منهما تخلى ... ان زاد عن اربعة او قلا **قاعدة** حتى هذه الوصل للدخول على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلاقا وافتدر اقتدارا فاما الاسماء التي ليست بجارية على افعالها فالف الوصل غير داخلة عليها انما دخلت على اسماء قليلة وهي عشرة ابن وابنة وابنم واسم واست واثنين واثنتين وامرى وامرأة وايمن ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل **باب الحذف قاعدة** كل اسم اجتمع فيه ثلاث يا آت فان كان غير مبني على فعل حذفت منه اللام نحو عطي في تصغير عطاء واحي في تصغير احوى وان كان مبنيا على فعل ثبتت نحو محيي من حيي يحيي ٥ **باب الادغام قاعدة** قال ابن جني في الخاطريات الادغام يقوي المثل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح **ضابط** قال سيبويه احسن ما يكون الادغام من كلمتين اذا توالى بهما خمسة احرف متحركة نحو فعل ليسد لان توالي الحركات مستقل عندهم بدليل انه لا تتوالى خمسة احرف متحركة في الشعر ولا اربعة في كلمة واحدة الا ان يكون فيه خلاف كهلباط او واحد الاربعة تاء التانيث كشجرة لان تاء التانيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية ويحسن الادغام ايضا ان يكون قبل المثل الاول متحرك وبعد المثل الثاني ساكن نحو يدود او دال سيبويه صدوا اعلال ان يكون المتحرك بين ساكنين **باب الخط** قال ابن كيسان في تذكرته اختلف النحويون في علة الحاق الالف بعد واو الجمع من نحو قاموا فذهب الخليل الى انها انما الحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منقطعا لاخوانها وكانه يريد بذلك انها واو انما سكنت لتصوير الالف بعدها اي ليست واو مخالسة بل هي واو ممدة مشبعة متمكنة وقال ابو الحسن انما زيدت هذه الالف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو كهفوا وجردوا ونحو ذلك من المنفصل فلو لم تلحق الالف لجاز ان يظن انه كفر وفعل وان الواو واو عطف فزادوا الالف لتجوز الواو الى ما مثلها وسماها لذلك الف الفصل ثم الحقوا المتصل بالمنفصل في نحو دخلوا وخرجوا ليكون العمل من وجه واحد وقال الكسائي دخلت هذه الالف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب بقي نحو قول الله واذا كالوهم او وزنوهم فكالوهم كتبت بغير الف لان الضمير نصب الاترى ان معناه كالوا هم ووزنوا هم فاذا اردت انهم كالوا في انفسهم ووزنوا في انفسهم قلت قد كالوا هم ووزنوا هم مثل قاموا هم وقعدوا هم تثبت الالف ههنا لان الضمير مرفوع وهذا حسن انتهى **سرد مسايل الخلاف** في البصريين والكوفيين حسبما ذكره الكمال ابو البركات ابن الانباري في كتاب الانصاف في مسايل الخلاف وابو البقاء العكبري في كتاب التبيين في مسايل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١ الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم ٢ الاسماء الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين ٣ الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل ٤ الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا انها اعراب ٥ الاسم الذي فيه تاء التانيث كالمجموع بالواو والنون وقالوا يجوز ٦ فعل الامر مبني وقالوا معرب ٧ المبتدا مرتفع بالابتدا والخبر بالمبتدا وقالوا المبتدا يرفع المبتدا ٨ الظرف لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه ٩ الخبر اذا كان اسما مختصا لا يتضمن ضميرا وقالوا يتضمن ١٠ اذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره وقالوا لا يجب ١١ يجوز تقديم الخبر على المبتدا وقالوا لا يجوز ١٢ الاسم بعد لولا يرتفع بالابتدا وقالوا بها او بفعل محذوف تقديره لان لهم ١٣ اذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده وقالوا يعمل ١٤ العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل معا

او الفاعل فقط او المعنى اقوال لهم ١٥ المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا بالظاهر ١٦ الاولى
في باب الشازع اعمال الثاني وقالوا الاول ١٧ لايقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح
وقالوا يقام ١٨ نعم وبئس فعلان ماضيان وقالوا اسمان ١٩ افعل في التعجب فعل ماض وقالوا اسم ٢٠ لايبنى
فعل التعجب من الالوان وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط ٢١ المنصوب في باب كان خبرها وفي باب ظن
مفعول ثان وقالوا حالان ٢٢ لايجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا يجوز ٢٣ يجوز تقديم خبر ليس عليها
وقالوا لايجوز ٢٤ خبرها الحجازية ينتصب بها وقالوا بحذف حرف الجر ٢٥ لايجوز طعامك يا زيد اكلا
وقالوا يجوز ٢٦ يجوز ما طعامك اكل زيد وقالوا لايجوز ٢٧ خبران واخواتها مرفوع بها وقالوا لاتعمل في
الخبر ٢٨ اذا عطفت على اسم ان قبل الخبر لم يجز فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع ٢٩ اذا خففت ان جاز
ان تعمل النصب وقالوا لاتعمل ٣٠ لايجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز ٣١ اللام الاولى في لعل
زايدة وقالوا اصلية ٣٢ لا النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بنى معها وقالوا معرب ٣٣ لايجوز تقديم
معمول الفاظ الاغراء عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز ٣٤ اذا وقع الظرف خبرا مبتدا ينصب بفعل وصف
مقدر وقالوا بالخلاف ٣٥ المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف ٣٦ لايقع الماضي
حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير ٣٧ يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي ونحوه سواء كان
صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لايجوز اذا كان ظاهرا ٣٨ اذا كان الظرف خبر المبتدا او كونه بعد اسم الفاعل
جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قايما فيها وقايم فيها وقالوا لايجوز الا النصب ٣٩ لايجوز تقديم التمييز على
عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا ٤٠ المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة الا وقالوا على التشبيه
بالمفعول ٤١ لايكون الا بمعنى الواو وقالوا يكون ٤٢ لايجوز تقديم الاستثناء في اول الكلام وقالوا يجوز ٤٣ حاشا
في الاستثناء حرف جر وقالوا فعل ماض ٤٤ اذا اضيفت غير الى نكرة جرها وقالوا يجوز ٤٥ لايقع سوى وسواء
الا ظرفا وقالوا يقع ظرفا وغير ظرف ٤٦ كم في العدد بسيطة وقالوا مركبة ٤٧ اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف
لم يجر جر وقالوا يجوز ٤٨ لايجوز اضافة النيف الى العشرة وقالوا يجوز ٤٩ يقال نيف الخمسة عشر درهما ولا يقال
الخمسة العشر الدرهم وقالوا يجوز ٥٠ يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا يجوز ٥١ المنادى المفرد المعرفة مبني على
الضم وقالوا معرب بغير تنوين ٥٢ لايجوز نداء ما فيه الف الاختيار وقالوا يجوز ٥٣ الميم المشددة في اللهم عوض من ياء
في اول الاسم وقالوا اصله يا الله امنا بخير فحذفت ووصلت الميم المشددة بالاسم ٥٤ لايجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز
٥٥ لايجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا او اذا كان ثانيه متحركا وكان ٥٦ لايحذف في الترخيم من الرباعي
الا اخره وقالوا يحذف ثالثة ايضا ٥٧ لايجوز ندبة النكرة ولا الموصول وقالوا يجوز ٥٨ لاتلحق علامة الندبة
الصفة وقالوا يجوز ٥٩ لاتكون من لابتداء الغاية في الزمان وقالوا تكون ٦٠ رب حرف وقالوا الاسم ٦١ الجر
بعد واو رب بربا المقدرة وقالوا بالواو ٦٢ منذ بسيطة وقالوا مركبة ٦٣ المرفوع بعد منذ ومنذ مبتدا وقالوا
بفعل محذوف ٦٤ لايجوز حذف حرف القسم وابقاء عمله من غير عوض الا في اسم الله خاصة وقالوا يجوز في كل اسم ٦٥
اللام في قولك لزيد افضل من عمرو لام الابتدا وقالوا لام القسم محذوفا ٦٦ ايمن الله في القسم مفرد وقالوا جمع يمين
٦٧ لايجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا يجوز ٦٨ لايجوز اضافة الشيء الى نفسه مطلقا
وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان ٦٩ كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان لفظا ومعنى ٧٠
لايجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة ٧١ لايجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز
٧٢ لايجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز بدونه ٧٣ لايجوز العطف على الضمير المتصل

المرفوع وقالوا يجوز ٧٤ لاتبع او بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز ٧٥ لايجوز العطف بلكن بعد الايجاب
وقالوا يجوز ٧٦ يجوز صرف افعل منك في ضرورة الشعر وقالوا لايجوز ٧٧ يجوز ترك المنصرف في الضرورة
وقالوا يجوز ٧٨ الان اسم في الاصل وقالوا اصله فعل ماض ٧٩ يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل و
قالوا بحروف المضارعة ٨٠ لاتاكل السمك وتشرب اللبن منصوب بان مضمرة وقالوا على الصرف ٨١
الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الاشيآء السبعة منصوب باضماران وقالوا على الخلاف ٨٢ اذا
حذفت ان الناصبة فالاختياران لايبقى عملها وقالوا يبقى ٨٣ كي يكون ناصبة وجارة وقالوا لايكون حرف جر
٨٤ لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدها بان مضمرة وقالوا باللام نفسها ٨٥ لايجمع بين اللام وكي وان
وقالوا يجوز ٨٦ النصب بعد حتى بان مضمرة وقالوا بحتى ٨٧ اذا وقع الاسم بين ان وفعل الشرط كان مرفوعا
بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعايد من الفعل اليه ٨٨ لايجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل
الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز ٨٩ ان لاتكون بمعنى اذ وقالوا تكون ٩٠ اذا اوقعت ان الخفيفة بعد ما التي
كانت زايدة وقالوا نافية ٩١ اذا اوقعت اللام بعد ان الخفيفة كانت ان مخففة من الثقيلة واللام للتاكيد
وقالوا ان بمعنى ما واللام بمعنى الا ٩٢ لايجازى بكيف وقالوا يجازى بها ٩٣ السين اصل وقالوا اصلها
سوف حذف منها الواو والفاء ٩٤ اذا دخلت تاء الخطاب على تا في الفعل جاز حذف
الثانية وقالوا الاولى ٩٥ لايؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون
الخفيفة وقالوا يجوز ٩٦ ذا والذي وهو وبي كلها الاسم و
قالوا الذال والهاء فقط ٩٧ الضمير في لولاي ولولاك
ولولاه في موضع جر وقالوا في موضع رفع ٩٨
الضمير في نحو اياي واياك واياه اياً
وقالوا الياء والكاف والهاء
٩٩ يقال فاذا هو هي
قالوا فاذا
هو اياها

تمام المأة اعرف المعارف المضمر وقالوا المبهم اذا واولا ونحوهما لايكونان موصولا وقالوا يكون ٢ همزة بين بين غير
ساكنة وقالوا ساكنة وقد فات ابن الانباري مسايل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن ايا زي في مولف
منها الاعراب اصل في الاسماء فرع في الافعال عند البصريين وقال الكوفيون اصل فيهما لايجوز حذف نون
التثنية لغير الاضافة وجوزه الكوفيون

سِلسِلَةُ الذَّهَبْ

وهو الفن الثالث من الاشباه والنظاير النحوية لشيخنا الامام العلامة القدوة الزاهد الحافظ
المجتهد امام الايمة مفتي الفرق علامة الهدى ترجمان القرآن عمدة الحفاظ فارس المعاني والالفاظ
زكي الشريعة والفنون البديعة ناصر السنة قامع المبتدعة جلال الدين ابي الفضل عبد الرحمن بن
العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي تغمدهما الله برحمته آمين ٥

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على ما انعم والهم وفتح من ذلك ما تيسر وفهم وصلى الله على رسوله محمد
واله وصحبه وسلم هذا هو الفن الثالث من الاشباه والنظائر وهو فن يبنى المسايل بعضها على بعض مرتب على الابواب
وسميته سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب **باب الاعراب والبناء مسئلة** اختلف في فعل الامر الحاضر
من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب على مذهبين احدهما انه مبني وعليه البصريون والثاني انه معرب مجزوم بلام
محذوفة وهو راي الكوفيين قال ابو حيان واختاره شيخنا ابو علي الحسين بن ابي الاحوص والخلاف هذا مبني
على الخلاف في ثلاث مسايل الاولى هل الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم امر لا فمذهب البصريين لا وان الاصل
في الافعال البناء والمضارع انما اعرب لشبهه بالاسم وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب الكوفيين نعم فهو
معرب على الاصل في الافعال الثانية هل يجوز اضمار لام الجزم وابقاء عملها فمذهب البصريين لا وانه لا يجوز حذف شئ
من الجوازم اصلا وابقاء عمله ومذهب الكوفيين نعم الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف في الامر مبنيا
على مسئلة اختلفوا فيها وهي هل اللام من صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس اصلها المضارع او هي صيغة مغيرة واصلها
المضارع فمن قال اصلها المضارع اختلفوا اهي معربة ام مبنية ومن انها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع
فهي عندهم مبنية على الوقف ليس الا انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية القول بان فعل الامر معرب مجزوم مبني على قول
الكوفيين ان بنيه فصل الامر محذوفة من لام الخاطب الذي هو بالام **مسئله** قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب
اذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بني معها اجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب وهل تضربن للواحدة
الغايبة واختلف في علة البناء فمذهب سيبويه ان الفعل ركب مع الحرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع الحرف في نحو لا رجل ومذهب
غيره ان النون لما اكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البناء قال ويبنى على الخلاف في العلة خلاف فيما اذا
اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان او ضمير جمع المذكرين نحو تضربن او ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضربن هل هو معرب
او مبني فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب لان العرب لا تركب ثلاثة اشياء فجعلها كالشئ الواحد ويكون حذف
النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات او النونين ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا
ويكون حذف النون هنا للبناء انتهى **مسئله** قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان حروف العلة في نحو
يخشى ويعزو ويرمي تحذف عند وجود الجازم واختلفوا في حذفها لماذا فالذي فهم من كلام سيبويه انها
حذفت عند الجازم لا للجازم ومذهب ابن السراج واكثر النحاة ان حذف هذه الحروف علامة للجزم وهذا
الخلاف مبني على ان حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة او لا فمذهب سيبويه ان
فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الالف في النصب فهو اذا جزم بقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف
العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم وعند السراج انه لا حركة مقدرة في الوضع وقال لما كان الاعراب في الاسماء
لمعنى حافظنا عليه بان نقدره اذا لم يوجد في اللفظ ولا كذلك في الفعل فانه لم يدخل فيه الا لمشابهة الاسم للدلالة
على معنى فلا يحافظ عليه بان نقدره اذا لم يكن في اللفظ فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحروف وقال
ان الجازم كالمستهل ان وجد في البدن فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن ولما الجازم ان وجد حركة ازالها
ولا اخذ من نفس الحرف انتهى **مسئله** وقال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز فيه وجهان
حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان بدل الحرف العلة هل هو بدل قياسي او غير
قياسي صار حرف العلة متحضا وليس همزة فحذفه كحذف حرف العلة المحض في يعزو ويرمي ويخشى انتهى **مسئلة**
قال الشيخ بهاء الدين في تعليقه على المقرب الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية او لا توصف باعراب ولا
بناء فيه خلاف نحو قولنا زيد عمرو وبكر خالد او واحد اثنان ثلاثة فان قلنا انها توصف بالبناء فالاصل حينئذ

في الاسماء البناء ثم صار الاعراب لها اصلا ثانيا عند العقد والتركيب لطرايان المعاني التي ليس لولا الاعراب لكونها تدل بصيغة
واحدة على معان مختلفة وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كان الاعراب عند التركيب اصلا اول وهلة لا نايبا عن غيره
ويكون دخول الاسماء المتقدم ذكرها من طرايان المعاني عليها عند التركيب انتهى **باب المنصرف وغير المنصرف مسئله** قال
في البسيط مرتال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتاثيرها منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا.
دخل فيه التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث
والتنوين وغيرها لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة يخرج عن الحصر فلذلك ذكرها اصحاب
الخصايص مرتبة ما له لا منصرفة ولا غير منصرفة **مسئلة** اختلف النحويون في الصرف فمذهب البصريين كما قال ابو البقاء في اللباب
انه التنوين وحده وقال اخرون هو الجر مع التنوين وبنى على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال
فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما يجر بالكسرة فقط وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل اختلفوا في
منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للاخر اذ كان الفعل لا يدخله
جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال وقال قوم يثبتون التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما
في الفعل نظيره خاصة للاسم والجر خاصة لذا ايضا فلما منع الخاصة الخاصة ودل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل
للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسم واسمكم الاسم باق على منع صرفه
وان الجر لان الشبه قايم على الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول لكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام
والاضافة وهما خاصة للاسم بعده عن الافعال وعلت الاسمية فانصرف انتهى **مسئلة** مذهب الجمهور ان باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل
مع الوصفية وذهب الفراء الى ان منعها للعدل والتعريف بنية الاضافة وبنى على الخلاف صرف ما سمي به مذهبا للاسماء انتهى ذكره
فاجازه الفراء بناء على راية انها معرفة بنية الاضافة **مسئلة** اذا سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد
من التاء كحايض وطامث وطالوم وجريح فالبصريون يصرفونه بناء على ان هذا اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لانه لا يلبس حينئذ
على المعنى فقولهم مررت بامراة حايض بمعنى شخص حايض ويدل لذلك ان العرب اذا صغرتها لم يدخلوها التاء والكوفيون يمنعونه
بناء على انهم لما وصفوا بالمؤنث حايض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق **باب العلم مسئلة** الاكثرون على
ان العلم ينقسم الى مرتجل ومنقول وذهب بعضهم ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شئ مرتجل وقال ان الوضع سبق ووصل الى المسمى
الاول وعلم السامع تلك اللفظة في النكرات وسمي بها وجهل اصلها فتوهمنا نحن سمي بها من اجل ذلك مرتجلة وذهب
الزجاج الى انها كلها مرتجلة والمرتجلة عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا وعلى هذا فتكون موافقتها النكرات
بالعرض لا بالقصد وقال ابو حيان المنقول هو الذي يحفظ له اصل في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات وقيل
المنقول هو الذي سبق وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات انتهى وعندي ان الخلاف المذكور اولا
وهذا الخلاف احدهما مبني على الاخر **باب الموصول مسئلة** هل يجوز الوصل بجملة التعجب فيه خلاف قلنا انها
انشائية لم يوصل بها وان قلنا انها خبرية فقولان احدهما الجواز نحو جاءني الذي ما احسنه وعليه ابن خروف
والثاني المنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا **باب المبتدا والخبر مسئلة**
قال ابن النحاس في التعليقة اذا دخل على المبتدا الموصول ليت او لعل نحو ليت الذي ياتيني ولعل الذي في الدار
فلا يجوز ان تدخل الفاء في خبره واختلف في علة ذلك ما هي فمنهم من قال علته ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله فاذا
فيه ليت او لعل خرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء حينئذ ومنهم من قال بل العلة ان معنى ليت ولعل
يناني معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني ولعل للترجي ومعنى الشرط التعليق فلا يجتمعان ويخرج على هاتين العلتين
مسئلة وهو دخول ان على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء ام لا فمن علل بالعلة الاولى منع ومن دخول الفاء مع ان

ايضا لانها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط ومن علل العلة الثانية وهو المعنى جوز دخول الفاء مع ان لانها لا تغير المعنى مما كان
عليه قبل دخولها وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر فبقي ذلك بعد دخولها **مسئلة** ذهب البصريون الا الاخفش الى ان
الوصف اذا اعتمد على نفي او استفهام كان مبتدا وما بعده فاعل يغني عن الخبر نحو ما قائم زيد وما قايم زيد وذهب الاخفش و
الكوفيون الى انه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني على رأيهم انه يعمل غير معتمد **باب مسئلة** اختلف في صدر الكلام
من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه هل هو جملة اسمية او فعلية قال ابن هشام وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها
صدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تاخير وما بعد اذا تمم لها لانه مضاف اليه وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة
صدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها **باب كان واخواتها مسئلة** قال الخفاجي في شرح الايضاح اختلف هل الافعال
الناقصة تدل على الحدث ام لا وينبني على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال فمن قال تدل اعمل ومن لا فلا وقال
ابو حيان في الارتشاف اختلفوا هل تعمل كان واخواتها في الظرف والمجرور والحال فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف
مرتبا على دلالتها على الحدث **مسئلة** قال ابو حيان في الارتشاف الظاهر من سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها الا خبر واحد
وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده ومبني على جواز تعدد خبر المبتدا والمنع هنا اقوى لانها شبهت بضرب
وقال في شرح التسهيل تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدا ثم قيل الجواز هنا اولى لانه اذا جاز مع
العامل الاضعف وهو الابتداء فمع الاقوى وهو كان اولى ومنهم من قال المنع هنا اولى وعليه ابن درستويه
واختاره ابن ابي الربيع قال لان ضرب لا يكون له المفعول واحد فما شبه به يجري مجراه **مسئلة** اختلف لم سميت
هذه الافعال نواقص فقيل لانها لا تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول الاخر سميت ناقصة لكونها لا تكتفي
بمرفوعها **مسئلة** اختلف في تقدم اخبار هذا الباب على الافعال اذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائما فالبصريون
على المنع والكوفيون ومنشأ الخلاف اختلافهم في زمانها هل هو زمان الكلام اولا فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني **باب ما**
مسئلة البصريون على انه اذا اقترنت ما بان التي لعلها نحو بئسما ان انتم ذهب وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع ان واختلف
في زهدهم فالبصريون على انها زايدة كافة والكوفيون على انها نافية وعندي ان الخلاف في عملها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف
باب ان واخواتها مسئلة اذا وقعت ان المخففة بعد فعل العلم كقولك علمت ان كان زيد عالما وحديث قد علمنا ان كنت لمؤمنا
هل هي مكسورة او مفتوحة فيه خلاف ذهب الاخفش الصغير وهو ابو الحسن علي بن سليمان البغدادي الى انها لا تكون الا مكسورة
وقال ابو علي الفارسي لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف فيها كبراء اهل الاندلس ابو الحسن ابن الخضر وابو عبد الله
ابن ابي العافية فقال ابن الخضر بقول الاخفش وقال ابن ابي العافية بقول الفارسي قال ابو حيان وهذا الخلاف
مبني على خلاف فهم في اللام اهي لام الابتداء الدخلة للفرق امي لام اخرى مجتلبة للفرق وبينها وبين الثانية
فعلى الاول تكسر وعلى الثاني تفتح ووجه البناء انها اذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل الا على الجزء المكسورة و
اذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها ما نافية فتفتحها قال ابو حيان وهذا البناء انما هو على مذهب البصريين واما على
مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في موجد علمنا ان كنت لمؤمنا
الا كسر ان لانها عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مؤمنا **مسئلة** تقع ان المفتوحة ومعمولاها
اسما لان المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو ان عندي انك فاضل وقال الفراء لو قال قايل انك قايم يعجبني جاز
ان يقول ان انك قايم يعجبني قال وهذا من الفراء بناء على رأيه ان ان يجوز الابتداء بها والجمهور على منعه **مسئلة** اذا خففت
ان المكسورة لم يلبسها من الافعال الا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين وجوز الكوفيون غيره وهو مبني على مذهبهم انها نافية
ذكر ذلك السخاوي في شرح المفصل **مسئلة** اذا وقعت ان جواب قسم نحو والله ان زيدا قايم فمذهب البصريين وجوب
كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز ان مع اختيار الفتح وعليه الكسائي البغداديون وصل يجب الفتح وعليه

الفراء قال في البسيط واصل هذا الخلاف ان جملتي القسم والمقسم عليه هل احد معمولة للاخرى فيكون المقسم
مفعولا للفعل المقسم اولا وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت مفعولا ومن قال لا وانما هي
تاكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الامرين اجاز الوجهين **مسئلة** لا يجوز هنا ان قايما الزيدان كما لا يجوز
ذلك في المبتدا دون نفي واستفهام واجازه الكوفيون والاخفش بناء على اجازته في المبتدا فجعلوا قايما اسم ان والزيدان
فاعليه سد مسد خبرها والخلاف جار في باب ظن فمن اجازهنا وفي المبتدا اجاز ظننت قايما الزيدان ومن منع منع وابن مالك
وافقهم على الجواز في المبتدا ومنع في باب ظن وفروع اعمال الصفة عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا في موضع يتبع فيه
الفعل ولا يلزم من تجويز قايم الزيدان جواز ان ما قايما الزيدان ولا ظننت قايما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من ان وظننت
وامتناع وقوعه بعدهما **باب لا مسئلة** قال ابو حيان في شرح التسهيل في نحو لا مسلمات اربعة مذاهب احدها الكسر
والتنوين وهو مذهب ابن خروف والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي والرابع
جواز الكسر والفتح من غير تنوين والحاليرفال وفرع بعض اصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب
قال هنا لا مسلمات بالكسر ومن قال هي حركة بناء فالذي يقول انه ينبغي لجعله مع ما كالشيء الواحد قال لا مسلمات بالفتح ولا
يجوز عنده الكسر لان الحركة عنده ليست خاصة والذي يقول يبني لتضمنه معنى الحرف يقول لا مسلمات بالكسر وحجته ان
المبني مع لا قد اشبه المعرب المنصوب فكما ان الجمع بالالف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح
انتهى **باب اعلم واري مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة يجوز حذف الاول والثاني من مفاعيل هذا الباب
اختصارا واما حذف الثالث اختصارا فمبني على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظن اختصارا فمن اجاز الحذف
هناك اجازه في الثالث ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا **باب النايب عن الفاعل مسئلة**
باب اختار ذهب الجمهور الى انه لا يجوز فيه الا اقامة المفعول الاول نحو اختير زيد الرجال وجوز الفراء والسيرافي وابن
مالك اقامة الثاني مع وجود الاول فتقول اختير الرجال زيدا واشار ابو حيان الى ان الخلاف مبني على الخلاف
في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني هنا على تقدير حرف جر **مسئلة** قال
ابو حيان المجرور بحرف غير زايد نحو سير بزيد فيه خلاف فمذهب الجمهور ان المجرور في محل رفع وهو النايب ومذهب
الفراء انه النايب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع قال ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مر زيد
بعمرو فمذهب البصريين ان المجرور في موضع نصب فلذا قالوا انه اذا بني للمفعول كان في موضع رفع
بناء على قولهم انه في مر زيد بعمرو في موضع نصب ومذهب الفراء ان حروف الجر هو الذي في موضع
نصب فلهذا الذي ادعى انه اذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بناء على مذهبه انه هناك في موضع نصب
وفي اصل المسئلة قول ثالث ان النايب ضمير مبهم مستتر الفعل قاله هشام ورابع ان النايب ضمير
عايد المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو اي السير قاله ابن درستويه وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم
المجرور نحو بزيد سير فعلى القول الاول والثالث لا يجوز وعلى القول الثاني والرابع يجوز **باب المفعول به**
مسئلة اذا تعدد المفعول في غير باب ظن كباب اعطى واختار فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى ما يتعدى اليه الفعل
بنفسه على ما ليس كذلك هذا مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فايهما تقدم فذلك مكانه
وعليه هشام وبعض البصريين قال ابو حيان وينبني على الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على
الاول نحو اعطيت درهمه زيدا فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر **باب الظرف مسئلة** قال ابو
حيان الاستشاف هل يتسع في الظرف كان واخواتها هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف ولا فان قلنا لا تعمل فلا يتوسع
وان قلنا يجوز ان تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر ان لا يجوز التوسع فيها **مسئلة** قال ابو حيان في شرح التسهيل اذا

استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا قولان قيل لا تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت كان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط قال وبنى على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزآ ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر الادوات **باب الاستثنآ مسئلة** هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين جزئي الكلام نحو القوم الا زيدا ماوافيه خلاف فقيل بالجواز وقيل بالمنع قال ابو حيان وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه ما تقدم من فعل او شبهه منعه ومن قال انه الا او نحوه جوزه **مسئلة** اذا ورد الاستثنا بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود كل الكل فيه خلاف قيل نعم وقيل لا بل يختص بالجملة الاخيرة قال ابو حيان والخلاف مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه الا عادة الى الكل ومن قال انه الفعل السابق ان اتحد العامل عاد الى الكل فان اختلف فللاخير خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد **باب حروف الجر مسئلة** اختلف هل يتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين مبنيين على الخلاف في انه هل يدل على الحدث ام لا فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع من ذلك ومن قال يدل جوزه **مسئلة** قال ابو البقا في التبيين اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ ومذ اذا رايته منذ يومان على اي شئ يرتفع على ثلاثة مذاهب احدها ان منذ بسيطا وما بعده خبر والتقدير امد ذلك يومان وقال بعض الكوفيين يومان فاعل بفعل تقديره منذ مضى يومان وقال الفراء موضع الكلام كله نصب على الظرف اي ما رايته من الوقت الذي هو يومان قال وهذا كله مبني على الخلاف في اصل منذ وقد قال الاكثر انها مفردة وقال الفراء اصلها من وذ والطائية بمعنى الذي وقال غيره من الكوفيين اصلها من اذ ثم حذفت الهمزة وضمت الميم **باب القسم مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في يمن الله هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم وان هزيتها همزة وصل ومذهب الكوفيين ان ايمن جمع يمين وهمزتها همزة قطع **باب التعجب مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في قولنا افعل به في التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم على ان لفظه لفظ الامر فذهب الكوفيون الى ان معناه امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه تعجب على الخلاف في التعجب هل هو انشآ او خبر قال وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في موضع نصب او رفع فمن قال بان معنى افعل الامر وان فيه فاعلا مستترا قال ان الجار والمجرور في موضع نصب بانه مفعول وتكون الباء عنده اما للتعدية كمررت به او زايدة مثل قرات بالسورة ومن قال بان معنى افعل التعجب لا الامر قال بان الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في افعل وتكون الباء عند هذا القايل زايدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله **مسئلة** قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل فعل فيه خلاف مبني على الخلاف في فعل الذي للمبالغة هل هو من باب نعم وبئس او من باب التعجب فمن قال هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم الالف واللام وغيرها يشترطه في فاعل نعم وبئس ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الالف واللام وباب التعجب فيه اظهر بدليل جواز دخول الباء الزايدة فيه مع الفاعل كما دخلت في باب التعجب في فعل به **باب التوكيد مسئلة** قال ابن النحاس هل يجوز ان يتبع كل واحد من اكتع وابصع وابتع تاكيدا بعد صه فيه ثلاثة مذاهب احدها نعم والثاني لا بل يكون بعد اجمع تابعا بالترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز ان يتقدم بعضها على بعض بشرط تقديم اجمع قبلهن قال وهذا الخلاف مبني على انه هل لكل واحد منهن معنى في نفسه ام لا فان قيل لا معنى لها الا الاتباع فلا بد من تقدم اجمع وان قيل بان لها معا في حاز ان تستعمل بانفسها انتهى **باب النداء مسئلة** اختلف في اللهم فذهب البصريين ان الميم عوض من حرف النداء ومذهب الكوفيين انها بقية من جملة محذوفة والاصل يا الله امنا بخير وينبني على هذا الخلاف جواز ادخال يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لانه لا يجمع بين العوض والمعوض وعند الكوفيين يجوز لان الميم على رايهم ليست عوضا من يا قال ابو حيان في ارتشاف اللهم لا تباشره يا في مذهب البصريين زعموا ان الميم المشددة في آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان واجاز الكوفيون ان تباشره يا وعندهم الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها

امنا بخير وهو قول ضعيف لا يحسن ان يقوله من عنده علم **باب اعراب الفعل مسئلة** هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفآ في الاجوبة الثمانية ان يتقدم على سببه فيقال ما زيدا فتكرمه يا تينا وتحدثنا فتحرج وكم فاسير تسير فيه قولان قال البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف مبني على الخلاف في اصل وهو ان مذهب البصريين في ذلك ان النصب بان مضمرة وان الفآ عاطفة عطفت المصدر المقدر من ان المضمرة والفعل على المصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه والتقدير لم يكرم زيدا يا تين فيكون منا اكرام وعلى هذا امتنع التقديم لان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ومذهب الكسائي واصحابه ان الناصب هو الفآ نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا وانما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع **مسئلة** اختلف هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفآ ومثلوها بان يقال ما زيدا يكرم فتكرمه اخانا يراد ما زيد يكرم اخانا فتكرمه فمذهب البصريين المنع ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبني على الخلاف في الاصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفآ معطوف متوهم من مكرمه فكما لا يجوز ان يفصل بين المعطوف ومعموله كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر والكوفيون اجازوه لانه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهم **مسئلة** قال ابو البقا في التبيين لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل بل الناصب ان مضمرة وعلى هذا لترتب مسئلة وهو ان معمول الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت توكيدا وعلى هذا تتقدم مفعول هذا الفعل عليه **باب التكسير مسئلة** قال ابو حيان اختلف في كسير هبرش فقال بعضهم يكسر على هما رش وقال بعضهم يكسر على هنا مر قال والسبب في الاختلاف الاختلاف في اصل وزنه وفي الحرف الاول المدغم في الثاني ما هو فقال قوم وزنه فعلل والميم زايدة للالحاق بجحمرش وادغمت الميم في الميم فهو مرابدغام المثلين وقال اخرون وزنه فعلليل والمدغم نون وحروفه كلها اصول كحروف قهبلس وجحمرش وصهصلق قال والاول هو الصحيح والثاني قول الاخفش وتاقض فيه كلام سيبويه **باب التصغير مسئلة** اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين احدهما وعليه الجمهور انها تصغر على لفظها فيقال ركيب وطيير وصحيب وسفير والثاني وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى المفرد فيقال دويكبون وطويرات وصويحبون ومسيفرون والخلاف مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان احدهما وعليه الجمهور انها اسما جموع وعلى هذا فتعطى حكم المفرد ومن التصغير على لفظها والثاني وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفردها اشار الى هذا البنا ابو حيان **باب الوقف مسئلة** هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع قال في البسيط فيه خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع قال ان قلنا انه يقدر فيه عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة فيستغني عن الاول وان قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح قال والصحيح انه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة **مسئلة** اختلف في الوقف على اذن والصحيح ان تنوينها ابدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان وروى عن المازني والمبرد قال ابن هشام في المغني وينبني على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف والمازني والمبرد بالنون **مسئلة** اذا نكر يحيى بعد العلمية فهل يكتب بالالف قال ابو حيان ينبني على الخلاف في تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان

علل بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان علل

بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لان الاسمية

موجودة فيه ٥ كتاب اللمع والبرق

كتاب اللمع والبرق في الجمع والفرق في العربية

وهو الفن الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للشيخ الامام العلامة القدوة الزاهد المجتهد امام الائمة مفتي الفرق علامة الهدى ترجمان القرآن عن الحفاظ فارس المعاني والالفاظ ذي الشرعة ذو الفنون البديعة ناصر السنة جلال الدين ابي الفضل عبد الرحمن العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى اوجد الخلق وجعل لكل شئ مظهرين من الجمع والفرق والصلوة
والسلام على سيدنا محمد الذى ساه اصولا من الرقم هذا هو الفن الرابع من الاشباه والنظائر وهو فى الجمع والفرق
وهو قسمان احدهما الابواب المتشابهة المفترقة فى كثير من الاحكام والثانى المسائل المتشابهة المفترقة فى الحكم والعلة
وسميته اللمع والبرق فى الجمع والفرق القسم الاول ذكر ما افترقا فيه الكلام والجملة قال ابن هشام
فى المغنى الكلام اخص من الجملة لانه مرادفها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة
عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص وقائم الزيدان وكان زيد قائما
وظننته قائما وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشرى فى المفصل فانه بعد
ان فرغ من حد الكلام قال وليس الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها وهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط
جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى وقد ادعى بعضهم فى ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام
والجملة وانصف الشيخ بدر الدين الدماميني فذكر ما حاصله ان المسئلة ذات قولين وان كل طائفة ذهبت الى قول قلت ومن
ذهب الى الترادف ضياء الدين ابن العلج صاحب البسيط فى النحو وهو كتاب كبير نفيس فى عدة مجلدات واجاب عما ذكره ابن هشام فى
جملة الشرط ونحوها فقال فى البسيط قولهم ان المبتدا مسند فى نية الطرح اى فى الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع فى بعض
الصور نحو الذى مررت به زيد للاحتياج الى الضمير قال ونظير هذا ان الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول فى الاعم
الاغلب لا يقدح فى ذلك ما يعرض من المانع فى بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تنيد ولا يقدح فى ذلك تخلف الحكم فى جملتى الشرط
والجزاء فانهما لا تفيد احدهما من غير الاخرى وقال ابن جنى فى كتاب التعاقب ينبغى ان تعلم ان العرب قد اجرت كل واحدة من جملتى الشرط و
جوابه مجرى المفرد لان من شرط الجملة ان تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها وهاتان الجملتان لا تستغنى احداهما عن اختها بل كل واحدة
منهما مفتقرة الى التى تجاورها فجريا لذلك مجرى المفردين اللذين هما كذا الجملة وقوامها فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجارى احكام
الجمل وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذى يقتضيه كلام النحاة تساوى الكلام والجملة فى الدلالة يعنى كل صدق احدهما صدق الآخر
فليس بينهما عموم وخصوص واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازى لان كلا منها كان جملة
قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فى
تعليقه على المقرب الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمتين ويسمى الهيئة الاجتماعية
وصورة التركيب وان الجملة تقال باعتبار كثرة الاجزاء التى يقع فيها التركيب لان كل مركب اعتبرت فيه الكثرة والوحدة فالكثرة
باعتبار اجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة فى تلك الكثرة والاجزاء الكثيرة تسمى مادة والهيئة الاجتماعية الموجودة تسمى صورة
الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى عقد له ابن جنى بابا فى الخصائص قال اعلم هذا الموضع كثيرا ما تسهو عن ضعف نظره الى ان
يعوده الى افساد الصيغة وذلك كقولهم فى تفسير قولنا اهلك والليل معناه الحث اهلك قبل الليل فربما دعاك ذلك لان ادية له الى ان
يقول اهلك والليل صحيحه وانما تقدير الحث اهلك وكذلك قولنا زيدا قيام ربما ظن بعضهم ان زيدا هنا فاعل فى الصنعة
كانه فاعل فى المعنى وكذلك تفسيرهم قولنا سرنى قيام هذا وتقديرك ربما اعتقد فى هذا وذاك انهما
فى موضع رفع لانهما فاعلان فى المعنى ولا تستضعف هذا الموضع فان العرب قد مرنت به وثقت دواعيه وذلك ان الاصمعى انشد شعرا
ممدودا مقيدا الترم الشاعر فيه ان جعل قوافيه كلها فى موضع الابيا واحدا وهو يستمكن من ذلك الا لعلة بلعاء كقوع الصيصا
ردى ردى ورد قطاة صما كدية اعجبها برد الما فطردوا فيها كلها على الجر ابيا واحدا وهو قوله كانها وقد راها الرآء الذى سوغه
ذاك على الترنم فى جميع القوافى كما على ستة من الترل وذاك انه لما كان معناه كانها فى وقت رؤيه الرآء وعلى حال رؤية الرآء تصور معنى الجر
من هذا الموضع فجاز ان يخلط هذا البيت بسائر الابيات وكانه لذلك لم يخالف ونظير هذا عندى قول طرفة فى جنان تعترى ناديها
وسليم يحن مما الصـ ـيد فاحتاج فى القافية الى تحريك الباء فطرق الى ذلك بنقل حركة الاعراب اليها تشبيها بباب قولهم هذا بكر

ومررت ببكر وكان يجب على هذا ان يضم الباء فيقول الصنبر لان الرآء مضمومة الا انه تصور اضافة الظرف الى الفعل فصار الى
انه كانه قال حين هيج الصنبر فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكانه قد نقل الكسرة عن الرآء اليها ولولا ما اوردته هذا
لكان الضم مكان الكسر وهذا اورب لاحد ان يقول انه حرف القافية للضرورة فان قلت فان الاضافة فى قوله حين هاج الصنبر انما هى
الى الفعل لا الى الفاعل فكيف حرف غير المضاف اليه قيل الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد واقوى الجزئين منهما هو الفاعل فكان الاضافة انما هى
اليه لا الى الفعل لذلك جاز ان يتصور فيه معنى الجر فان قلت فان اضفت المصدر الى الفاعل جررته فى اللفظ اعتقدت مع هذا انه فى المعنى
مرفوع فاذا كان فى اللفظ ايضا مرفوعا فكيف يسوغ ذلك بعد حصوله فى موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى ان تجره فتوهمه مجرورا قبل هذا
هذا الذى اردناه وتصورناه هو سوء المعنى الا ولا انك كما تصورت فى المجرور معنى الرفع كذلك عرض حال الشبه بينهما فتصورت فى المرفوع معنى
الجر الا ترى ان سيبويه لما شبه الضارب الرجل الحسن الوجه ومثل ذلك فى نفسه ورسائى تصوره زاد تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه
بان عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل فى الجر كذلك تفعله العرب وتعتقده العلما فى الامرين ليعوى تشابههما وتعمر ذات بينهما وت
ذلك قولهم فى قول العرب كل رجل وضيعته وانت وشانك وكل رجل وضيعته فهذا يوهم من اول وهلة ان الثانى خبر عن الاول كما انه اذا قال ت
مع شانك فان قوله مع شانك خبر عن انت وليس الامر كذلك بل لعمرى ان المعنى عليه غير ان تقدير الاعراب على غيره وانما شانك معطوف
على انت والخبر محذوف للحمل على المعنى كانه قال كل رجل وضيعته مقرونان وانت وشانك مصطحبان وعليه جاء العطف بالنصب
مع ان كما قال الشاعر اعار على هزاى لريدا نى وصفرآء منها غيلة الصفرات ومن ذلك قولهم انت ظالم ان فعلت
الا تراهم يقولون فى معناه ان فعلت فانت ظالم فهذا ربما اوهم ان انت ظالم جواب مقدم ومعاذ الله ان يقدم جواب الشرط وانما
قوله قولة انت ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما ان يكون هو الجواب فلا ومن ذلك قولهم عليك زيدا معناه خذ زيدا وهو لعمرى
كذلك الا ان زيدا الآن انما هو منصوب بفعل عليك من حيث كان اسما للفعل مستعارا له منصوب بخذ افلا ترى الى فرق بين تقدير
الاعراب وتفسير المعنى فاذا مر بك شئ من هذا عن اصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه فان امكنك ان تكون تقدير الاعراب
على تفسير المعنى فهو الاغاية ورآءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا التفسير المعنى قلبت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الاعراب حتى
لا يشذ شئ منها عليك واياك ان ترسل نفسك فتفسد ما توثر اصلاحه الا تراك تفسر قولهم ضربت زيدا سوطا ان معناه ضربت زيدا
ضربة بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق اعرابه انه على حذف المضاف اى ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت
تتاول ضربته سوطا على ان تقدير اعرابه ضربة بسوط كما ان معناه كذلك للزمك ان تقدر انك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر
فى نحو قوله امرتك الخير واستغفر الله ذنبا فيحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف
فى ضربته سوط ومعناه ضربة بسوط فهذا لعمرى معناه فاما طريق اعرابه وتقديره فحذف المضاف انتهى وقال ابن الدهان فى شرح
الايضاح قالوا لا اصل هذا بذى تسلم قال يعرف المعنى والله يسلمك فهذا تفسير المعنى واما تفسير اللفظ فتقديره بذى سلامتك و
قال ابن مالك فى شرح الكافية ومن الاستثناء آ بليس قول النبى صلى الله عليه وسلم يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب
اى ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذى يقتضيه اعراب والتقدير المعنوى يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب
فايدة قال ابن عصفور فى شرح المقرب فان قيل صار المتعجب من وصفه على طريقة ما افعله مفعولا وعلى طريقة افعل به فاعلا مع ان
المعنى عندكم واحد وانما الباب ان يختلف الاعراب اذا اختلف المعنى فالجواب ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى متفق نحو ما زيد
قائما فى اللغة الحجازية زيد قائم فى اللغة التميمية الفرق بين الاعراب التقديرى والاعراب المحلى قال ابن يعيش الاعراب
يقدر على الالف المقصورة لان الالف لا تحرك لانها مدة فى الخلق وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضى بها
الى مخرج الحركة فكون الاعراب لا يظهر فيها لا يمكن لان الكلمة غير معربة بل لتعذر فى محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من
المبنيات فان الاعراب لا يعدو على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة فى نفسها معربة لظهر
الاعراب فيه وانما الكلمة جمعا فى موضع كلمة معربة وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيها الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء

المكسورة ما قبلها فنائبة عن تحمل الضمة والكسرة وقال ابن الخباز لتعليقه الفرق بين المبنى والموضع في المعتل انا اذا قلنا هولا ان هو لا في موضع رفع لاقتضى به ان الرفع مقدر في الهمزة كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا فيها لان الهمزة حرف جلد يقبل الحركات وانما يعني به ان هذه الكلمة اذا ظهر فيها الاعراب كون مرفوعة بخلاف العصا فانا اذا قلنا انها في موضع رفع نعني به ان الضمة مقدرة على الالف نفسها بحيث لولا امتناع الالف من الحركة واستثقال الضمة والكسرة في يا القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ قال ابن الصائغ في تذكرته الفرق بين اعلى واحمر من خمسة اشياء جمع اعلى بالواو والنون وعلى فاعل واستعماله بمن وتانيثه على فعلى ولزومه احد الثلاثة ال والاضافة او من وقال المهلبي الفرق في الأعلى والأحمر قد اتى في خمسة في الجمع والتكسير ودخول من وخلاف تانيثهما ولزوم تعريف بلا تنكير قال في الشرح وهذه الاشياء جارية في الأعلى وبابه كالافضل والأرذل وفي الأحمر وبابه كالأصفر والاخضر ذكر ما افترق فيه ضمير الشان وسائر الضمائر قال في البسيط ضمير الشان يفارق الضمائر عشرة اوجه انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب فانه لا بد له من ظاهر يعود عليه لفظا او تقديرا وانه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضمائر وسترهذه الاوجه انه يوضح والمقصود منه الابهام وانه لا يجوز تقديم خبره عليه وغيره من الضمائر يجوز تقدم خبره عليه وانه لا يشترط عود ضمير من الجملة اليه وغيره من الضمائر اذا وقع خبره جملة لا بد فيها من ضمير يعود اليه وانه لا يفسر الا بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد وان الجملة بعده لها محل من الاعراب والجمل المفسرات لا يلزم ان يكون لها محل من الاعراب وانه لا يهوم الظاهر مقامه وغيره من الضمائر يجوز اقامة الظاهر مقامه وانه لا يكون الا لغائب دون المتكلم والمخاطب لوجهين احدهما ان المقصود بوضعه الابهام والغائب هو المبهم لان المتكلم والمخاطب في نهاية الايضاح والثاني انه في المعنى عبارة عن الغائب لانه عبارة عن الجملة التي بعده وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم وقال ابن هشام في المغني هذا الضمير يخالف المتماثلين من خمسة اوجه احدها عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم رتبة ولا شيء منها عليه والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه الرابع انه لا يعمل فيه الا الا اختيارا او واحد نواسخه الخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بمثنى او جمع ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتاكيد والبدل قال ابن يعيش انما قيل للفصل فصل لتاكيد والبدل والفرق بين الفصل والتاكيد ان التاكيد اذا كان ضميرا لا يؤكد الا مضمر ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر تقول قام زيد هو القائم فصلا لا تاكيد لوقوعه بعد الظاهر وقولك كنت انت القائم يحتملهما ومن الفرق بينهما انك اذا جعلت الضمير تاكيدا فهو يرفع على اسميته ويحكم على موضعه باعرابه ما قبله وليس كذلك اذا كان فصلا واما الفرق بينه وبين البدل فان البدل تابع المبدل في اعرابه كالتاكيد الا ان الفرق بينهما انك اذا ابدت من منصوب اتيت بضمير المنصوب نحو ظننيك اياك خيرا من زيد فاذا اكدت او فصلت لا يكون الا بضمير المرفوع ومن الفرق بين الفصل والتاكيد والبدل ان لام التاكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التاكيد والبدل لان اللام تفصل بين التاكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما تمام الاول في البيان ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر قال الخليل ضمير الفصل اسم ولا محل له من الاعراب وبذلك يفارق سائر الضمائر قال ابن هشام ونظيره على هذا القول اسماء الافعال ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس قال في البسيط علم الجنس كاسامة وثعالة في تحيق عليته اربعة اقوال احدها لابن سعيد وبه قال ابن باشاد وابن يعيش انه موضوع على الجنس باسره بمنزلة تعريف الجنس باللام في الدينار والدرهم فانه اشارة الى ماهيات في العقول موقوفة ويصير وضعه على اشخاص الجنس كوضع زيد وعمرو على اشخاص هذا الجنس فقولنا اسامة اشارة الى اشخاص هذا الجنس وانما لم يحتاجوا في هذا النوع الى تعيين الشخص بمنزلة الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية تحتاج الى تعيين افرادها لان كل فرد من افرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة او استعانة او غير ذلك وافراد انواع الحيوان والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم تحتج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ علما على جميع افراد النوع لاشتراكها في حكم واحد قال ابن يعيش تعريفها لفظي وهو ان المعنى كذا يطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يختص شخصا بعينه

وعلى هذا فيخرج عن حد العلم والقول الثاني لابن الحاجب انها موضوعة للحقايق المتحدة في الذهن بمنزلة التعريف باللام للمعهود في الذهن نحو اكلت الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعدم تقدم المعهود الوجودي واذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت على الواحد في الوجود فلا بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه لا يلزم اطلاقها على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على غير ما وضع له قلنا انما جعلت المغايرة بذلك بين الحقايق لانها بمنزلة المتواطي الواقع على حقايق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه الحقايق المتواطي المختلفة فذلك هنا يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة وان كان الوجود مغايرا للذهني والفرق بين اسد واسامة ان اسدا موضوع لكل فرد من افراد المنوع على طريق البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واما اسامة فانه لزم من اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد فيه جاء ضمنا لا مقصودا بالوضع والقول الثالث انه لما لم يتعلق بوضعه غرض صحيح بل الواحد من زج ت العرب اذا وقع ظرفه على وحش عجيب وطير عرب اطلق عليه اسما يشتقه من خلقته او من فعله ووضعه عليه فاذا وقع نظره مرة اخرى على مثل ذلك الفرد اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصور ان هذا الموجود هو المسمى ولا غيره فصارت شخصات كل نوع مندرجة تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحته مثل نسبة زيد الى الاشخاص المسمين به وعلى هذا فاذا اطلق على الواحد فقد اطلق على ما وضع له واذا اطلق على الجميع فلاندراج الكل تحت الوضع الاول لا اطلاق واضع اللفظ عليه اولا مرة ثانية وثالثة بحسب اشخاصه من غير تصور ان الثاني والثالث هو الاول وغيره والقول الرابع قلة ان لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض الاعالي فالافتراس وعرض الاعالي مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس وعرض الاعالي ويلزم من اخراجه الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع بخلاف اسد فان تعدده مقصود بالوضع واذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بامور احدها امتناع دخول اللام على احدهما وجوازه في الاخر ولذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس والثاني امتناع الصرف يدل على العلمية الثالث نصب الحال عنهما على الاغلب الرابع نعت اهل اللغة على ذلك واما الاضافة فلا دليل فيها لان الاعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض انتهى كلام صاحب البسيط فايدة قال صاحب البسيط الفرق بين الاشتراك الوافع والاشتراك الوافع في المعارف ان اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين واما اشتراك المعارف فالاشتراك في الاعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع لان واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له حصلت بعد الوضع واما الاشتراك الواقع في المضمرات واسماء الاشارة وما عرف باللام وان كان مقصودا للواضع فانه اشتراك في المسمى المعين فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات فانه في كل مسمى غير معين فلذلك افترقا الاشتراك كان فايدة قال الزملكاني في شرح المفصل الفرق بين اللام في الزيدان واللام في الرجلان ان معنى الزيدان المشتركان في التسمية ومعنى الرجلان المشتركان في الحقيقة قال فلو خرج زيد ولذلك لو سميت امراة بزيد وجمعت بينها وبين الرجل تسمى بزيدات لم تكن في التسمية الزيدان لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين وانما قالوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوى في افادة التعريف من الاضافة فكانت اقرب الى العلمية ولانها اخصر فان المضاف اليه قد يكون اكثر من حرفين وثلاثة ولان امتزاج اللام اشد ولذلك تخطاه العامل مع انه قد يفرض اعلام لا يعرفها ملا بن فتضاف اليه والعهدية لا يفتقر اليها ذلك فايدة قال ابن يعيش الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طي وبين التي بمعنى صاحب من وجوه منها ان ذو في لغة طي توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب ومنها ان ذو في مذهب طي لا يوصف بها الا المعرفة والتي بمعنى صاحب

يوصف بها المعرفة والنكرة ان اصفتها الى النكرة وصفت بها النكرة وان اصفتها الى معرفة وصارت معرفة وصفت بها المعرفة
وليست التي بمعنى الذي كذلك لانها معرفة بالصلة على احد تعريفي من وما ومنها ان التي في لغة طي لا يجوز فيها ذي
ولا ذا ولا تكون الا بالواو وليس كذلك التي بمعنى صاحب فايدة قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين الموصول الاسمي
والموصول الحرفي ان الذي توصل بما هو خبر وان توصل بالخبر والامر وغير ذلك لان المقصود المصدر والمصدر يسوغ
من جميع ذلك ذكر ما افترق فيه باب كان وباب ان افترقا فانه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى
كان نحو كان قائما زيد وقائما كان زيد ولا يجوز تقديم الخبر على ان ولا على اسمها الا ان يكون ظرفا او مجرورا ذكر ما افترق
فيه باب كان وسائر الافعال قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها تخالف لاصول الافعال
في اربعة اشياء احدها ان هذه الافعال اذا اسقطت بقي المسند والمسند اليه وغيرها اذا اسقطت لم يبق كلام
الثاني ان هذه الافعال لا توكد بالمصدر لانها لم تدل عليه وغيرها من الافعال يوكد بالمصادر لانها تدل عليها نحو
قام قياما وزال زوالا الثالث ان الافعال التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه لا تبنى لانه لا تقول كين قائم
لان قائما خبر عن المبتدا فاذا زال المبتدا زال الخبر واذا وجد المبتدا وجد الخبر الرابع ان الافعال كلها تستقل
بالمرفوع دون المنصوب ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لانه خبر للمبتدا وقال ابن الدهان في الغرة في الفرق
بين هذه الافعال والافعال الحقيقية ان الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا وهذه مرفوعها هو منصوبها
فايدة قال ابن الخباز في التعليقة ما دام تخالف باقي اخواتها بوجه وتوافقها من وجه اما وجه المخالفة فان فيها
مصدرية في موضع نصب على الظرف ولذلك لا تستعمل مع اسمها وخبرها كلاما ويحتاج الى شيء آخر يكون ظرفا له كقولك لا
اكلمك ما دمت مقيما اي مدة دوام اقامتك وما في باقي اخواتها حرف نهي واما وجه الموافقة فهو ان معناها جميعهن
الثبات والدوام فايدة الاعلم في نكتة الفرق بين كان وبين اصبح واخواتها ان كان لما انقطع وهذه لما لم ينقطع تقول
اصبح زيد غنيا فهو غني في وقت اخبارك غير منقطع غناه نقله ابن الصائغ في تذكرته فايدة قال الامام فخر الدين الفرق بين
كان التامة والناقصة ان التامة بمعنى حدث ووجد الشيء والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء في الزمان الماضي
وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط الفرق بينهما ان التامة يخبر بها عن ذات اما منقضي حدوثها او متوقع
والناقصة يخبر بها عن انقضاء الصفة الحادثة من الذات او عن توقعها والذات موجودة قبل حدوث الصفة و
بعدها والتامة تكتفي بالمرفوع وتوكد بالمصدر وتعمل بالظرف والحال والمفعول له وتعلق بها الجار والناقصة
بخلاف ذلك كله انتهى وقال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم في تذكرته قال الامام ابو جعفر ابن الامام ابي الحسن ابن
الباذش قال ابو القاسم الشنتريني فيما نقلت من كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان التي يضمر فيها الامر والشان هي الناقصة
نفسها فقد اخطا وانما هي غيرها والفرق بينهما ان التي على معنى الامر والشان لا يكون اسمها الا مستترا فيها والناقصة
يكون اسمها مستترا فيها وغير مستتر والتي على معنى الامر والشان لا يتقدم خبرها والناقصة يتقدم خبرها والتي على
معنى الامر والشان لا تعمل اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والناقصة يجوز في اسمها كل هذا والتي على معنى
الامر والشان لا يكون خبرها الا جملة ولا يحتاج الجملة ان تكون فيها عايد يرجع الى الاول والناقصة ليست كذلك لابد
من عايد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة فقد ثبت بهذا كله ان كان التي على معنى الامر والشان ليست الناقصة قال
ابي والصحيح ان كان المضمر فيها الامر والشان هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب بدل على ذلك ان الامر والشان يكون
مبتدا ومضمرا في ان واخواتها وظننت واخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الاشياء وما ثبت انه
خبر المبتدا فلما ذكر معه ثبت انه خبر لكان انتهى ذكر ما افترقا فيه ما النافية وليس قال المهلبي المشابهة
بينهما اولا من ثلاثة اوجه دخولهما على المبتدا والخبر وكونهما للنفي وكون النفي في حال نفر خالفت ما ليس في

عشرة اوجه يبطل عملها بن زيادة ان ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله واذا عطفت عليها بيبي نحو ما زيد راكبا ولا سائرا
اخوه جاز في سايرة الرفع والنصب واجبني لم يجز الا الرفع نحو ما زيد سايرا ولا ذاهب عمرو ولا تحمل الضمير فلا يقال
زيد ما قائما كما يقال زيد ليس قائما ولا تنتصر فعلا لان الافعال تنصر بعضها بعضا واذا كان بعد الاسم فعل فاكمل
عليه اولى من الاسم نحو ما زيدا اضربه على تقدير ما اضرب زيدا اضربه وهو اولى من رفعه ولا مخبر عنها بفعل ماض
لا يقال ما زيد قام لانها لنفي الحال ولا يجوز تقديم الخبر المجرور نحو ما بقايم زيد لحسنه في زيد ليس قال في جميع ما اجازه
فيما يجوز في ليس ولا يجوز في جميع ما اجازه في ليس لقوة ليس في بابها بالفعلية والشبه اذا شابه الشيء فلا يكاد يشبهه
من جميع وجوهه وقد نظمها تفهم فان الفرق قد جا بين ما • وليس بعشر بينت لاولي الفهم • زيادة ان من بعدها مبطلها
• والاخبار بقدم من للعلم • ومعمولها يجري كذاك مقدما • ومسئلة في العطف تشهد بالحكم •
• ومبتع الاضمار في انها ولا • تفسر فعلا للذكر ولا الفد ص • وان كان بعد الاسم فعل فحل ما •
• تضمنه للفعل اولى من الاسم • ولا تجعل الماصي اذن خبرا لها • ولا الباقي تقديم تحمدن قسمي •

ذكر ما افترقت فيه لا وليس قال ابن هشام في المغني لا لعاملة عمل ليس تخالفها من ثلاث جهات احدها ان عملها قليل حتى ادعى
ان ليس موجود الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع الثالث انها
لا تعمل الا في النكرات ذكر ما افترقت فيه اخوات ان قال ابن هشام في تذكرته لان وان لكن احكام خمسة هي فيها
فوضى دون سايراخواتها احدها العطف على الوضع والثاني دخول الفا في الخبر لتضمن معنى الشرط والثالث عدم جواز عملها في حال
مجرور ونجلافي اخواتها الثلاثة الرابع عدم جواز الاعمال والاهمال اذا قرنت بما عند ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك جاز في ليت
سماعا وفي كان ولعل قياسا عليها لاشتراكهن في ازالة معنى الابتدا والحق خلاف قولها لانه انما جاز في ليت لبقا اختصاصها فلا يحمل عليها
غيرها والخامس دخول اللام في الخبر لكنه وان المكسورة بالطراد وفيهما بندور رضا هو لا نافي وانه لا ما ويل في ولكني من جهاء العميد
ولا في فراة بعضهم الا انهم ليا كلون الطعام كذا ذلك لبقا معنى الابتدا معهن انتهى ذكر ما افترق فيه ان الشديدة المفتوحة
وان الحقيقة قال ابن هشام في المغني شركوا بينهما في جواز حذف وسدهما مسد جزي الاشاد في باب ظن وخصوا ان الحقيقة
وصلتها بسدهما مسدهما في باب عسى وخصوا الشديدة بذلك في باب لو تقول لعسى ان تقوم ممتنع عسى انك قايم ولو انك تقوم ولا يجوز
لو ان تقوم وفي شرح المفصل للاندلسي ان الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت ان الشديدة العاملة في الاسم من اربعة اوجه
احدها ان لفظها قريب من لفظها واذا خففت صارت مثلها في اللفظ الثاني انها وما عملت فيه مصدر مثل ان الثقيلة
والثالث ان لها وما عملت فيها موضعا من الاعراب كالثقيلة والرابع ان كل واحدة منهما تدخل على الجملة انتهى وقال ابن
النحاس في التعليقة ان الشديدة للحال وان الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل ذكر ما افترق فيه لا وان
قال ابن هشام تخالف لا ان من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات الثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا بيني
الثالث ان ارتفاع خبرها عند اولا اسمها نحو لا رجل قائم بل كان مرفوعا بعد قبل دخولها لا بقا وهذا قال سيبويه وخالفه
الاخفش والاكثرون لا خلاف ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا
الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعد فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامراة
فيها السادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت السابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق
قال ابن ابان معنى التعليق في باب ان يتصدر على الاسمين حرف يكون حاميا للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في
موضعها وهذا حكم بين حكم الالغاء وهو ابطال العمل بالكلية وبين حكم كما العمل فسمي ذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة وهي التي
ليست ممسكة ولا مطلقة قال ابن الخشاب ولقد جاء اهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الاجادة
وقال ابن بعيش في شرح المفصل التعليق ضرب من الالغاء لانه ابطال لعمل العامل لفظا لا محلا والالغاء ابطال عمله

بالكلية فكل تعليق الغا وليس كل الغا تعليقا قال ابن النحاس في ادعيته بين التعليق والالغا عموما وخصوصا نظر فانه لا عموم
وخصوص بينهما وقد تذكره ابن هشام قال ابن ابي الربيع لا يجوز الالغا الا بشروط التوسيط او التاخير وان لا يتعدى الى مصدره
وان يكون قلبيا قال فاما التعليق فيكون في هذه الافعال وفي اشباهها انتهى **ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا
وبين حذفه اقتصارا** قال ابن هشام جرة عادة النحويين ان يقولوا في حذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار
الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي وقعوهذين الفعلين وقول العرب في ما يتعدى الى
اثنين من يسمع بحل اي تكن منه خيله والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين
من اوقعه ومن اوقع عليه فيجا بمصدره مسندا الى فعل كون تمام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد
ايقاع الفاعل الفعل فيقتصر عليها ولا يذكر المفعول ولا ينوي اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل اتي ليدل هذا القصد
منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا
رايت ثم اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينبغي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب
وذروا الاسراف واذا حصلت منك روية هنالك وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وبعلقه بمفعوله فيذكرن نحو لا تاكلوا
الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قبل لحذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ
ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى وماشي حميت بمستاج **ذكر
ما افترق فيه باب ظن وباب علم** قال ابن ياز لا يجوز في باب علم الالغا ولا التعليق كما صرح به الوراق في علله لانك
لو قلت اعلمت لزيد عمرو قائم لم ينعقد من الكلام المبتدا وخبر وكان غير مفيد لانه قولك عمرو قائم لم يستقيم جعله
خبرا عن زيد وكذا الحكم في الالغا ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث ولا على الثالث دون الثاني
وفي الاختيار على المفعول الاول خلاف **ذكر ما افترقت فيه المفاعيل** قال ابن بعيش المصدر هو المفعول الحقيقي
لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى
الفاعل او لم يتعد نحو ضربت زيدا قياما وقام زيد قياما وليس كذلك غيره من المفعولين الا ترى ان زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعولا
للعلى الحقيقة انما هو مفعول لله تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان فعلك وقع به **ذكر الفرق بين المصدر والاسم المصدر**
قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر
في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضربت في قولنا ان ضربا مصدر منصوب
اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي
هو صادر عن المسبح لا لفظ التسبيح به يحل بالمعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن حاجب
في امالية الفرق بين قولك النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي لفعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر
هو اسم المعنى وليس لفعل يجري عليه كالقهقري فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر
واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظ احدهما للفعل والاخر للالة التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والاكل
فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما يوكل انتهى **ذكر الفرق بين عند
ولدن ولدي** قال ابن هشام يفترقن من ستة اوجه لا يكون عند ولدن الا اذا كان المحل ابتداء غاية نحو اتيته
من عند زيد وعلمته من لدن زيد علما بخلاف لدي ولا تكون لدن فضلة بخلاف فيهما وجر لدن بمن اكثر من نصبها وجر عند
كثير وجر لدي ممتنع وهي مبنية وهما معربان وهي قد تضاف للجملة كقوله لدن شبت حتى شاب مرد الدوائب وقد لا
تضاف اصلا فانهم حكوا في غدوت الواقعة الجر بالاضافة والنصب على التمييز والرفع باضمار كان تامة ثم ان عند يمكن
من لدي من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عندي فلان علم ويمتنع ذلك في لدي ذكره ابن الشجري

في امالية ومبرمان في حوايش والثاني انك تقول عندي مال وان كان غايبا ولا تقول لدي مال اذا كان حاضرا قال الحريري
وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدي وعند وقول غيره اولى انتهى **ما افترق فيه اذ واذا وحيث**
قال ابن هشام في تذكرته اعلم ان اذ واذا وحيثما شتركن في امور واقترقن في امور فاشتركن في الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها
وكونها للجمل والبناء ولزومه وانها لمعنى وقد يخرج عنه فهذه ثمانية قد قيلت وتشترك اذ واذا في انهما للزمان وكايكونان للمكان وانما
يكان بما عن الاضافة مفيدين معنى الشرط جازمين فيلزمان مطردا وانهما ايضا فان للجملة الفعلية وانفردت اذا بافادة تاييد
الشرط دون ما وانهما لا تضافان الا الى الجمل الفعلية وان وقعت حيث ما انها تكون للمكان والزمان والغالب كونها للمكان انتهى **ذكر
الفرق بين وسط بالسكون ووسط بالفتح** قال الجواليقي فرق ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكا وتسكينا
موضع صالح لبين فاسكن ولم يحركا تراه مبينا جلسنا وسط الجماعة اذهم وسط الدار كلهم جالسينا قال الفارابي في العصران
اذا قلت حفرت وسط الدار بالسكون فوسط ظرف ويجر امفعوله واذا قلت حفرت وسط الدار بالتحريك فوسط مفعول به
ويجر احال **ذكر الفرق بين المفعول معه والعطف** قال ابن بعيش فان قيل نحو متى عطفتنا اسما على اسم
بالواو دخل فيه الاول واشركا في المعنى فكان الواو بمعنى مع فلم اخصصتم باب المفعول معه بمعنى مع قيل الفرق بين العطف
بالواو وهذا الباب ان اللتي للعطف توجبا الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة فاذا عطفت الواو
شيا على ما دخل في معناه ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقاربة كقولك قام زيد وعمرو فليس احدهما ملابسا للاخر
ولا مصاحبا له واذا قلت ما صنعت وابالك فانما يراد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى الماء والخشبة وهاربت السير والنيل فهم منه
المصاحبة والمقاربة وقال الابذي الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذا قلت قام زيد وعمرو ليس احدهما ملابسا للاخر
ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة واذا قلت ما صنعت وابالك وما انت والفخر فانما تريد ما صنعت مع ابيك وابن بلغت
في فعلك به وما انت مع الفخر في افتخارك وتحققك به **باب الاستثناء** قال ابن بعيش الفرق بين البدل والنصب في قولك
ما قام احد الا زيد انك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة وتنصبه كما تنصب المفعول واذا ابدلته منه كان متمما
لكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما ترفع الخبر لانه متمم الكلام وتنصب الحال لانه تابع للمعتمد في نحو زيد في
الدار قايم وقاعدا انتهى **فصل** قال ابن بعيش الفرقة بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت استثنا انها اذا كانت صفة لم
توجب للاسم الذي وصفته بها سيئا ولم تنفه عنه لانها مذكورة على سبيل التعريف فاذا قلت جاء في غير زيد فقد وصفته بالمغايرة
لزيد ولم تعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وانما هو بمنزلة قولك جاء في رجل ليس بزيد واما اذا كانت استثنا فانه اذا كان قبلها ايجاب فما
بعدها منفي واذا كان قبلها نفي فما بعدها ايجاب لانها محمولة على الا فكان حكمها حكمها **ذكر ما افترقت فيه الا وغير**
قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية افترقت الا وغير في ثلاثة اشياء احدها ان غير توصف بها حيث لا يتصور الاستثناء
والا ليست كذلك فتقول عندي درهم غير جيد ولو قلت عندي درهم الا جيد لم يجز الثاني ان الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم
يجز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فتقول قام القوم الا زيدا ولو قلت قام الا زيد لم يجز بخلاف غير اذ تقول قام
القوم غير زيد وقام غير زيد وسبب ذلك ان الحرف لم يتمكن في الوصفية فلا تكون صفة الا تابعا كما ان اجمعين لا تستعمل
في التاكيد الا تابعا الثالث انك اذا عطفت على الاسم الواقع بعد الا كان اعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه واذا
عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى **ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز** قال ابن هشام في المغني
اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام
واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال مبينة
يتوقف معنى الكلام عليها نحو ولا تمش في الارض مرحا لن تقرب الصلوة وانتم سكارى بخلاف التمييز والثالث ان الحال مبينة
للهيات والتمييز مبين للذوات الرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز الخامس ان الحال يتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا

يشبهه ولايجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد تبما كان السابع ان الحال يكون موكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك انتهى **قلت** وبقيت حروف اخر يتبعها ولوازم من عدها **ذكر ما افترقت فيه الحال والمفعول** قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث انها تجيء بعد تمام الكلام واستغنا الفعل باعلى وان في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل عن المفعول ولهذا الشبه استحقت ان تكون منصوبة مثله وتفارقه في انها هي الفاعل في المعنى وليست غيره فإن التركيب في جاءني راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك بل لابد ان يكون الاخير الفاعل او في حكمه نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربني وضربت بك لاتحاد الفاعل والمفعول فاما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك يخاطبها بها فيقول يا نفس اتقلي مخاطبة الاجنبي ويعمل فيها الفعل الازم وليس المفعول كذلك والحال تكون نكرة والمفعول يكون نكرة ومعرفة ولها تبثية خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان وذلك لانها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فاذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره في حال اركوبه كما انك جاءني اليوم تقديره في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال لا تبقى بل تنتقل الى حال اخرى كما ان الزمان منتقض لا يبقى ويخلفه غيره وقال الزمخشري في المفصل يجوز خلو الجملة الحالية المقترنة بالواو عن الواو عن الراجع الى ذي الحال اجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينها وبينه وقال ابن النحاس في التعليقة الحال تشبه الظرف وفي انها مقدرة بفي وتفارقها في ان تدخل على لفظ الظرف وفي الحال تدخل على حال صارفة الى مصدرها نحو جاءني زيد قائما اي في حال قيامه وقال السخاوي في شرح المفصل الحال تشبه المفعول به وظرف الزمان والصفة والتمييز والخبر اما شبهها بالمفعول به فلانه في الفعل والحالة على كل واحد منهما فاذا قلت ضربت دل ذلك على مضروب وعلى حال ولان كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل واما اشبهها بالظرف فمن قبل انها مفعول فيها وانها تنتقل كانتقال الزمان وانقضائها ويجيء فيها دخول واما شبهها بالصفة فان الصفة اصل الحال والحال منقولة من الصفة الى الظرفية ولهذا لا يكون الحال في الغالب الا اسما فاعلا او مفعولا واسما الفاعل والمفعول انما كانت ليوصف بها لا لتكون مفعولا فيها واما اشبهها بالتمييز فانها لا تكون الا نكرة ولانها تبين الهيئة التي وقع عليها الفعل كما بين التمييز واما شبهها بالخبر فانها نكرة جاءت لتفيد وكذلك الخبر والتنكير فيه هو الاصل والفرق بينهما وبين المفعول انها يعمل فيها المتعدي وغير المتعدي والمعاني والمفعول به يكون ظاهرا ومضمرا ومعرفا ومنكرا ومشتقا وغير مشتق والفرق بينهما وبين الظرف ان الحال هيئة الفاعل او المفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف وايضا فان الظرف يعمل فيه معنى الفعل متاخرا ومتقدما واما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل الا متقدما عليها وقال ابن السجري في امالية الحال تفارق المفعول به من اربعة اوجه الاول لزومها التنكير والمفعول يكون معرفة ونكرة والثاني ان الحال في الاغلب هي ذو الحال وليس المفعول هو الفاعل والثالث ان الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل والمفعول لا يعمل فيه المعنى والرابع ان المفعول يبنى له الفعل فيرفع رفع الفاعل والحال لا يبنى لها الفعل **ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة** قال ابن هشام كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية وغيرها منها امور احدها ان المعترضة تكون غير خبرية كالامرية والدعائية والتسمية والتنزيهية الثاني انها يجوز تصديرها بدليل استقبال كان والسين وسوف والشرط الثالث انها يجوز اقترانها بالفا الرابع انها يجوز اقترانها بالواو ومع تصديرها بالمضارع المثبت **ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من** قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بينهما من وجوه احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سواء وافقه في اسمه ولم يوافقه فانه ينفق ان يكون اسم الغلام والمال واحدا فالمغايرة حاصلة وان اتحد اللفظ واما التي بمعنى من فالاول فيها بعض الثاني الثاني ان التي بمعنى اللام لا يصح ان يوصف الاول بالثاني والتي بمعنى من يصح ذلك فيها الثالث ان التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول والتي بمعنى من يصح فيها ذلك قال ابن برهان اذا صح ان يكون الثاني خبرا عن الاول فالاضافة بمعنى من فان امتنع فهو بمعنى اللام الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها على التمييز ويصح في التي بمعنى من **ذكر الفرق بين حتى الجارة والى** قال السخاوي في تنوير الدياجي حتى اذا كانت حارة وافادت الى فيها غاية وخالفتها في ثلثة اشيا احدها انها لا تدخل على المضمر فلا يقال فناه كما يقال اليه والثاني ان فيها معنى الاستثنا وليس ذلك في الى والثالث ان الى تقع خبرا للمبتدا كقوله تعالى والامر اليك وحتى لا تكون كذلك وقال ابن القواس في شرح الفيه ابن معط حتى وان شاركت الى في الغاية تخالفها في اوجه احدها ان المجرور بها يجب ان يكون لاخر جزء مما قبلها او ملاقيا لاخر تقول اكلت السمكة حتى راسها ولا تقول حتى بعضها او ثلثها كما تقول الى نصفها الى ثلثها والثاني ان ما بعد حتى لا تكون الا من جنس ما قبلها فلا تقول ركب الخيل حتى الحمار ولا يلزم ذلك في الى تقول ذهب الناس الى عمرو والثالث ان حتى لا تقع مع مجرورها خبر المبتدا بخلاف الى والرابع انها مختصة بالظاهر بخلاف الى **ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل** قال ابن السراج في الاصول الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد عمرا فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ومن ضرب زيد عمرا فيكون زيد هو المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان يقال عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل وقال المهلبي الفرق بينهما من ستة اوجه ان اسم الفاعل تحمل الضمير بخلاف المصدر وان الالف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف فقد وانه يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر وانه يعمل بشبه الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شي لانه الاصل وانه لا يعمل الا في الحال والاستقبال والمصدر يعمل في الازمنة الثلاثة والسادس ما ذكره ابن السراج من الاضافة قال نظما تنافي مصدرا الافعال واسم تفاعلها بواحد وخمس ضمير بعده الف ولام وتقديم لمعمول بنكس وتحدوها الاضافة نوعوت وازمنة تجلة غير حدس وقال ابن الشجري في امالية ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على موصوف او ذي خبر او حال **ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل** قال ابو الحسين بن ابي ربيع في شرح الايضاح تحذف الفاعل من المصدر نحو والطعام في يوم ذي مسغبه يتيما بخلاف الفعل فانه لا يحذف معه الفاعل لان في ذلك نقضا للغرض لانه بني للاخبار عنه والمصدر لم يسن لفاعل ولا مفعول وانما يطلبها من جهة المعنى فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل لان بنية المصدر لما سواه **ذكر ما افترق فيه المصدر وان واوان وصلتها** افترقا في امور الاول والثاني قال ابن مالك في شرح العمدة اذا اديشارك المصدر المعلل في الفاعل والزمان معا فلا بد من حروف التعليل نحو حبيتك لرغبتك في او جئتك الساعة لوعدي بابك امس فلو كان المصدر ان وصلتها وان وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز ان يقال حبيتك ان رغبت في وجئتك الساعة ان وعدتك امس وكذا انك رغبت في لان قد وان قد لا طرد فيهما جوازا لاستغنا عن حروف الجر في هذا الباب وغيره انتهى بشير بقوله وغير الى قوله في الالغية في باب التعدي واللزوم والحذف مع ان وان يطرد مع امس ليس يجب ان يدو فيقال عجبت ان قمت وعجبت من قيامك بلزمها الجار مع المصدر وجوبا وحذف مع ان واوان وصلتها الثالث قال ابو حيان زعم ابن الطراوة انه لا يجوز ان يضاف الى ان ومعمولها قال لان معناها التراخي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت والنية في المضاف اثبات عينه بشهرة عين ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت في نفسه فان يثبت غير محال قال ابو حيان وهو مردود بالسماع فقد حكاها الثقات عن العرب في قولهم مخافة ان تفعل ويقال اجي بعد ان تقوم وقبل ان تخرج الرابع قال ابن يعيش قالوا في التحذير اياي وان يحذف احدكم الاربب يعني برميه بسيف ونحوه فان في موضع نصب كانه قال اياي وحذف احدكم الاربب ولو حذفت الواو والجار مع ان فيقال اياي ان يحذف احدكم الاربب ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف واو من والفرق بينهما ان ان وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوز فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح الخامس قال

ابو حيان في اعرابه نصوا على انّ المصدر ية لا ينعت المصدا المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم يعجبني ان قمت السّريع بزيد قيامك السّريع ولا يعجب من ان تخرج السّريع اي من خروجك السّريع قال ويحكم بأتي الحروف المصدرية حكم ان يوجد في كلامهم وصفا لمصد المنسبك من ان وما والامن كي بخلاف المصدر فانه يجوز ان ينعت وليس لكلّ مصدر حكم المنطوق به وانما يتبع في ذلك ما تكلمت به العرب قال ابن هشام في المغني اعلم انهم حكموا الا لانّ وانّ المشدّدتين بمصدر معرف بحكم الضّمير لانّه لا يوصف كما انّ الضّمير كذلك السّادس السّابع والثامن قال ابن هشام في المغني لا يعطي المصدر حكم انّ وان وصلتها في جواز حذف الجار وفي نصبه ما سد جزائي الاسناد في باب ظن وعسى ولا في النيابة عن ظرف الزّمان تقول عجبت ان تقوم اوانك قائم ولا يجوز لا عجبت من قيامك وتقول حسبت ان تقوم اوانك قائم ولا تقول حسبت قيامك حتّى تذكر الخبر وتقول عسى ان تقوم ولا يجوز عسى قيامك وتقول حببتك صلاة العصر ولا يجوز حببتك ان تصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري وقال ابن اياز يجوز حذف حرفا لجرّ مع ان وانّ كثيرا ولا يجوز مع المصدر لا تقول رغبت لقائك تريد في لقائك اذا المسوغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ولا طول هنا وقال ابن القواس يجوز في بابا التحذير مع ان من حذف حرف الجرّ وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدر كان او غيره التاسع قال ابن يعش في قوله تعالى انه لحقّ مثل ما انكم وقول الشّاعر ● لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ● بنيت مثل وغير على الفتح لاضافتهما الى غير متمكّن فان قيل فان والفعل في تاويل المصدر وكذلك انّ المشدّدة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكّن فحينئذ مثل وغير قد اضيفا الى متمكن فلم وجب البناء قيل لكون ان مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري والاسم غير ملفوظ به وانما اللفوظ به حرف وفعل فلما اضيفا الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافة بنيا معهما لان الاضافة بانها ان تقع على الاسما المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بنيا العاشر يقال اضرب زيدا ضربا ولا يقال ضربت زيدا ان ضربت على ايقاع ان والفعل موقع المصدر واجازه الاخفش وحجّة الجمهور انّ ان تخلص الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر المبهم وعلله بعضهم بان ان يفعل تعطي محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر قال صاحب البديع اجاز الاخفش مسئلة لا يجيزها غيره ضربت زيدا ان ضربت ويقول هو في تقدير المصدر الحادي عشر قد ينوب المصدر عن الظرف نحو جئتك قدوم الحاج وانظرتك حلب ناقة ولا ينوب في ذلك المصدر المؤكّد وسوان والفعل نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قد ربي خلافا للزمخشري الثاني عشر قال ابن مجاشع في كتاب معاني الحروف الفرق بين كرهت خروجك وكرهت ان تخرج انّ الاوّل مصدر مؤقت والثاني مصدر موقت لانه بيّن فيه الوقت وقال الاندلسي في شرح المفصّل الفرق بين ذكران مع الفعل بمعنى المصدر بين الافصاح بذكر المصدر ومن وجهين احدهما ذكره علي بن عيسى ان ذكر المصدر بمنزلة المجمل لانه يحتمل الفعل الذي نسب الى فاعلم والفعل الذي فعل والفعل الذ فعله واذا ذكرت ان مع الفعل فقد افصحت بالمعنى الذي اردت من ذلك (مثال ذلك) اعجبني ضرب زيد وان ضرب زيدا ان تضرب وان يضرب زيد والاخر ان ذكر المصدر لا يعيد لعلى زمان بعينه وذكران مع الفعل يدلّ على ان الفعل وقع من فاعله فيما مضى او يقع فيما ياتي وفرق ثالث وهو اوان وصلتها لها شبه بالمضمر في انه لا يوصف ولذلك اختيار الجر مي في البرّ من قوله تعالى ليس البرّ ان تولوا النصب لانه اذا جمع مضمر ومظهر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه اذ ذهب في الاختصاص انتهى وفي تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني من قال قائما في اقبال وادبار لم يقل قائما هي ان تقول ان تدبر وان كان هذا بمعنى المصدر وذلك لان قوله اقبال مصدر دال على الازمنة الثلاثة دلالة مبهمة غير محصوصة فهو عام وقولك ان تقبل خاص لان ان اختصص الاستقبال فلما كانا في توسعوا في الاوّل وهو المصدر لم يتوسعوا في هذا الثاني وان كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما انتهى **ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل** في تذكرة ابن الصانع قال نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقا وعدم تقديم معموله واضافته للفاعل وتعريفه بال العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم الجمع بين ال والاضافة وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد الا في مواضع عرفوا بها وتركه لملاحرا البقر اولادها **ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل** قال في البسيط اعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة اشيا احدها لا يعمل عند البصريين الا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقا الثاني في اشتراط اعتماده عند البصريين الثالث انه اذا جري على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل الرابع انه يجوز تقديمه نحو فالجرّ وان امتنع ذلك في فعل نحو فعّال لما يريد وقال الشاعر ونحن التّاركون لما سخطنا ● ونحن الاخذون وما رضينا ● الخامس ان اسم الفاعل مع فاعله بعدّ من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله وذلك يعرف بخلاف الفعل مع فاعله عند التّسمية ● السّادس ان الالف والواو في ضاربوه حرفان يدلّان على التثنية والجمع وهما في يضربان ويضربون اسمان يدلان على الفاعل المثنى والمجموع وقال في موضع اخر اعلم ان الالف والبا والواو اللاحقة لاسم المفعول ولاسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع والفاعل منها ضمير لا بد منه بخلاف الفعل فانها فيه ضمائر دالة على الفاعل والمثنى والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه وانما حكمنا بانها حروف وليست بضمائر لتغيرها بدخول العامل والضّمائر في الفعل لا يتغيّر بدخوله والعامل في ضمير الفاعل في الصّفات في تثنية ولا جمع لثلاثة اوجه احدها تنحط رتبتها عن رتبة الفعل الذي هو اصلها في العمل فانه يبرز في ضمير التثنية والجمع والثاني انه لو برز لكان بصورة الضّمير الدّال على التثنية والجمع في الفعل وحينئذ يفوت الى اجتماع الفين في التّثنية احدهما ضمير والثاني علامة التّثنية واجتماع واوين في الجمع احدهما ضمير والثانية علامة الجمع ولا يجوز الجمع بينهما لانهما لما كانا كذلك فلا بدّ من حذف احدهما واذا كان لا بدّ من الحذف حكمنا باستتار الضّمير خفية من الحذف لان الموجود علامة التثنية والجمع وليس بضمير بدليل تغيّر والضّمير لا يتغيّر والثالث ان الصّفة لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسميّة استغنى عن بروز ضميرها بدلالة علامة التثنية والجمع عليه بخلاف الفعل فانه لا يثنى ولا يجمع فلذلك برز ضميره ليدلّ على تثنية الفاعل وجمعه وذكر الاندلسي الوجه الرّابع في الفرق ان اسم الفاعل اذا ثنى او جمع واتصل به ضمير وجب حذف نونه لاتّصال الضمير على المشهور وذلك لا يجب في الفعل بل يتصل بها الضّمير وقال المهلبي ● مراتب ست لم تكن لاسم فاعل ● تنزل عنها واستدبها الفعل ● يخل اذا لم يعتمد في محله ● ولا بد من بروز ضمير يتلوا ● وان كان معناه المضي فبطل ● وتسقط نونا ه اذا ما ضمير يخلو ● وتقديره فردا وجعلك واوه ● واختالها في الجمع حرفا به يعلو ● **ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول** من ذلك ان اسم الفاعل ينبني من اللازم كما ينبني من المتعدّي كقائم وذاهب واسم المفعول انما ينبني من فعل متعدّ لانه جار على فعل ما لم يسمّ فاعله فكما انه لا ينبني الا من المتعدي كذلك اسم المفعول ذكره في البسيط قال فان عدي الازم بحرف جر فجرا وظرف جاز بنا اسم المفعول منه نحو غير المغضوب عليهم وزيد منطلق به ومن ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز اضافته الى ما هو مرفوع معنى الورع محمود المقاصد وزيد يكسى العبد ثوبا وقال الاندلسي في شرح المفصّل الفرق بين الاسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال من وجوه احدها ان الاوّل لا يعمل الا اذا كان فيه الالف بمعنى الذي والثاني يعمل مطلقا ثانيها ان الاوّل يتصرف بالاضافة بخلاف الثاني ثالثها ان الاوّل اذا ثنى او جمع لا يجوز فيه الاحذف النّون والجرّ والثاني يجوز فيه وجهان هذا وبنا النون والنّصب **ذكر ما افترق فيه الصّفة المشبهة واسم الفاعل** قال ابن القواس في شرح الكافية الصّفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه اما وجه الشّبه فاربعة التذكير والتّانيث والتثنية والجمع واما وجوه المفارقة فسبعة احدها انها لا تعمل الا في الشي دون الاجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز حسن وجه عمر وكما يجوز ضارب وجه عمر ولنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل الثاني لا يتقدّم معمولها عليها فلا يقال وجها حسن كما يقال زيدا عمرا ضارب الثالث عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت في العمل الى شبه اسم الفاعل الرابع انها لا توجد الا ثابتة في الحال سوا كانت موجودة قبلها او بعدها فانها لا تستعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فانه يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ويستعمل في الازمنة الثلاثة ويعمل بها في الحال والاستقبال ولذلك اذا قصد بالصّفة معنى الحدوث اتي بها على ازنة اسم الفاعل فيقال في حسن محسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقا وحاسن الذي ثبت له الان او غدا وفي التّنزيل وضايق به صدرك فعلله عن ضيّق لاضايق ليدلّ على عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال الاتية فاذا دلت على معنى ثابت كانت ماخوذة من الماضي لكونه قد ثبت وحينئذ فيلزم ان لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضي وهو ايعمل لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو كان حلالها على الثّبوت وتعلقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل

للحال مطلقا وهو ممنوع بل معنى الحال موجود فيها فانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه على انّ الصّفة موجودة لاتصال زمانها من اخبارك لانها وجدت عم عدمت الخامس انّها لا توجد الا من فعل لازم السادس انها اذا دخل عليها ال وعلى معمولها كان الوجود في معمولها الجرّ بخلاف اسم الفاعل فان النّصب فيه اجود السابع انه لا يجوز ان يعطف على المجرور بها ما النّصب فلا يقال زيد كثير المال والعبيد بنصب العبيد كما يقال زيد ضارب عمر وبكرا لانّه انما يعطف على الموضع بالنّصب اذا كان المعطوف عليه منصوبا في المعنى وليس معمولها كذلك بل هو مرفوع في المعنى لانّ الاصل في كثير المال كثير هالـه وذكر ابن السّراج في الاصول فرقا ثامنا وهو اسم الفاعل لا يجوز اضافته الى الفاعل لا يجوز ان تقول اعجبت من ضارب زيد وزيد فاعل ويجوز في الصّفة المشبّهة اضافتها الى الفاعل لانّها اضافة غير حقيقة نحو لحسن الوجه والشديد اليد فالحسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه وزاد ابن هشام في المغني فرقا تاسعا وهو ان اسم الفاعل لا يكون الا مجازيا للمضارع في حركاته وسكناته وهي تكون بحارية له كمنطلق اللّسان ومطمئن النّفس وطامر العرض ونحيز لربّة له وهو الغالب والثاني انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها والثالث انها لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف ضمير مخبر به نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه الرّابع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدّار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت والخامس انه يجوز اتباع معمولها بجميع التوابع معمولها بصفة قال الزجاج ومتاخر والمغابرة والسادس انه يجوز حذفه وابقاء معموله وهي لا تعمل محذوفة وقد ذكرت لك الاندلسي في شرح المفصّل الامور الّتي ضارعت بها الصّفة المشبّهة اسم الفاعل ستة الاشتقاق واتحاد المعنى والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتّانيث واما الفرق بينهما وبين اسم الفاعل فمن وجوه احدها ان هذه الصفات لا توجد الا حالا واسم الفاعل لا يصلح للازمنة الثلاثة ثانيها انها لا تعمل الا في ما كان من سبب موصفها اعني الاسم الّذي تجري عليه اعرابا ثالثها لا يتقدم معمولها عليها رابعها انّ المنصوب بها ليس بمفعول به صريحا خامسها ان الالف واللّام متى كانت فيها وفي معمولها كان الاصل الجرّ سادسها انه لا يعطف على المجرور بها نصبا سابعها انها تعمل مطلقا من غير تقييد بزمان واللّام ثامنها انه يقبح ان يظهر فيها الموصوف ويضاف معمولها اي مظهر تاسعها انها لا تكون علما واسم الفاعل قد يكون وقد يكون عاشرها انها لا توافق الفعل عدّة وحركة وسكونا قال ابن برهان ضارب يعمل عمل فعله الّذي اخذ منه وحسن يعمل ما يعمل فعله لانه ينصب تشبيها له بضارب وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك انّ الفاعل في زيد ضارب عمرا المنتصب والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه سو المنتصب فان قيل ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب قلنا لانهما صفتان قال الاندلسي هذا الّذي ذكر فرق اخر ايضا وهو ان المنصوب بها فاعل في المعنى وذلك انك اذا قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت بوصول الفعل من زيد الى عمرو اما زيد حسن الوجه فلا يخبر ان الاول فعل بالوجه شيا بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة اذ الاصل زيد حسن وجهه ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل

ذكر ما افترق فيه الفعل في التعجب وافعل التفضيل

قال صاحب البسيط التعجب والتفضيل يشتركان في اللّفظ والمعنى اما اللفظ فتركيبهما من ثلاثة احرف اصول وهمزة واما المعنى فلان ما اعلم زيدا وزيدا اعلم من عمرو يشتركان في زيادة العلم ويفترقان في ان افعل في التعجب بنصب المفعول نحو ما احسن زيدا او افعل التّفضيل لا ينصب المفعول به على اشهر القولين والثاني انه ينصبه للسّماع والقياس اما السّماع فقوله ● اكرم بها حجّى للحقيقة منهم ● واضرب منا بالسّيوف القوانسا ● واما القياس فانه اسم ماخوذ من فعل فوجب ان يعمل عمل اصله قياسا على سائر الاسماء العاملة و الجواب عن البيت ان القوانس منصوب بفعل دل عليه اضرب اي نضرب القوانس وعن القياس انه مرفوع بالفارق من وجهين احدهما ان الاسماء العاملة لها افعال بمعناها فلذلك عملت نظرا الى الفعل الذي بمعناها وافعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزّيادة حتى يعمل نظرا الى فعله والثاني ان اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وسو اسم الفاعل واسم المفعول ثم ما شابه بهما من طريق التّثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصّفة المشبّهة وافعل التّفضيل اذا صحبنه من امتنعت منه هذه الاحكام فبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظّاهر ذكره صاحب البسيط

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

ابن النحاس في التعليقة حبذا كنعم وبئس في المبالغة في المدح والذم الا ان بينهما فرقا وهو حبذا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب وكذلك في الزم تتضمن بعد المزموم من القلب وليس في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك قال ومما افترقا فيه انه يجوز في حبذا ان يجمع بين الفاعل الظّاهر والتّمييز من غير خلاف نحو حبذا رجلا زيد وجرى في نعم وبئس خلاف فمنعه جماعة وجوزه اخرون منهم الفارسي والزّمخشري وفصل جماعة منهم ابن عصفور فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز وافاد التمييز معنى لا يفيده جاز ان يجمع بينهما والا لم يجز وانما جرى الخلاف في نعم وبئس ولم يجز في حبذا لان بينهما فرقا وهو ان الفاعل في حبذا وهو اسم الاشارة منهم فلا مرتبة من مرتبتي فاعل نعم ومما المظهر والمظمر فليس اسم الاشارة واضحا كوضوح فاعل نعم المظهر فلا يحتاج الى تمييز ولانها كانا بها المظمر في نعم فيلزم تمييز بل لما كان فيها ابهام فارق به الفاعل المظهر في نعم جاز ان يجمع بين الفاعل والتّمييز في حبذا ولما قل ابهامه عن ابهام المضمر في نعم جوزنا عدم التمييز في حبذا ظاهرا ومضمرا ولم يجز مع المضمر في نعم انتهى

ذكر ما افترق فيه التّوابع

قال في البسيط الفرق بين الصّفة والتاكيد من خمسة اوجه احدها انه لا يصحّ حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف وسر ان التاكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو هو بلفظه او بمعناه فلو حذف لبطل سر التاكيد واما الصّفة فيها معنى زايد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز حذفه وبقاؤها لافادتها المعنى الزّايد على الموصوف لانها بمنزلة المستقلّ بالنّظر الى المعنى الزايد والوجه الثاني ان التوكيد المتعدّد لا يعطف بعضه على بعض والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان الفاظ التاكيد متحدّة المعاني والفاظ الصفات متعددة المعاني فجاز عطفها لتعدد معانيها ولم يجز في التاكيد لاتحاد معانيه الوجه الثالث ان الفاظ التاكيد لا يجوز قطعها عن اعراب متبوعها والصفات يجوز قطعها عن اعراب وسره ان القطع انما يكون لمعنى مدح او ذم وهو موجود في الصفات فلذلك جاز قطعها ولما التاكيد فلا يستفاد منه ولا ذم فلذلك لم يجز قطعه والوجه الرابع انّ التاكيد يكون بالضّمائر دون الصّفات وسره ان التاكيد بقوة المعنى في نفس السامع بالنّسبة الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم عليه في نهاية الايضاح فلذلك احتيج اليه واما الصّفة فان المقصود منها ايضاح المحكوم عليه وهو في نهاية الايضاح فلا يحتاج الى ايضاح لانه ان كان المتكلم او مخاطب فهو نهاية التكلّم والخطاب توضحهما وان كان الغايب فالقرينة الطاهرة توضحه فلا يحتاج الى ايضاح والوجه الخامس ان النكرات تركب بتقرير الفاظها دون معان الفاظها وتوصف وسره ان معاني الفاظها معارف ولو ذكر النكرة بالمعارف فاما الوصف فانها توصف بما يوافقها في التنكير وقال الاندلسي في شرح المفصّل النّعت يفارق التّاكيد من اوجه الاول انّ التاكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست كذلك وان كان لفظيا فانه يجري الكلم باسرها مفردة ومركبه والنّعت ليس كذلك الثاني انّ النعت يتبع المعرفة والنكرة والتاكيد لا يتبع الا المعارف اعني التاكيد المعنوي الثالث ان الصّفة تشترط فيها ان تكون مشتقة ولا كذلك في التاكيد قال وعطف البيان يجامع الصّفة من حيث انه يبين ويوضح كما تفعل الصّفة في الجملة ثم انهما يفترقان في غير ذلك فالصّفة مشتقة ابدا من معنى في الموصوف او في شبيه باسحقان يوضع للاسم منه نحو طويل مستق الطّول فاذا قلت رجل طويل فالرّجل استحق ان يكون طويلا اسمه له وواقعا عليه بطريق وجوب الطّول فيه واما عطف البيان فلا يكون مشتقا وفرق ثان وسوان عطف البيان على الانفراد يدلّ على المقصود فاذا قلت زيد ابو عبد الله دل ابو عبد الله لوانفرد على الرجل المخصوص الّذي قصد به زيد واما الصّفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم افردت الطّويل ولم يقد رجريه على رجل لم يدلّ عليه وانما دلّ على شيء من صفة الطّول على الجملة وفرق ثالث ان عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والصّفة تكون بالمعرفة والنّكرة وفرق رابع ان النعت يكون الشّيء ولبسه وعطف البيان لا يكون فيه ذلك وفرق خامس انّ النّعت قد يكون جملة وعطف البيان ليس كذلك والنعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان وايضا فالصّفة تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحمله وغير ذلك من الفروق انتهى وقال ابن يعيش وصاحب البسيط عطف البيان يشبه الصّفة من اربعة اوجه وينفارقها من اربعة اوجه اما الاوجه الشبه فاحدها انه بني للمتبوع كبيان الصّفة والثاني ان حكم الصّفة في انسحاب العامل عليها والثالث انه يطابق متبوعه في التّعريف كالصّفة الرّابع انه لا يجري على مضمر كالصّفة واما اوجه المفارقة فاحدها

ان الصفة بالمشتق غالبا وسوبا بالجوامد والثاني عطف البيان يختص بالمعارف والصفة تكون في المعارف والنكرات وذكر بعضهم
انه يكون في النكرات ايضا والثالث ان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف او مساويا ولا تكون اخص منه لانها تستعمل من الفعل بدليل تحملها الضمير
فلذلك لحظت رتبتها النظر الى اصلها التنكير ولا يشترط ذلك في عطف البيان تخرجت باخيك زيد فان زيدا اخص من الاخ الرابع ان الصفة
يجوز فيها القطع الى النصب والرفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان لعدم المدح والذم المقتضي للقطع قالا ولا يشبه البدل
ايضا من اربعة اوجه ويفارق من اربعة اوجه امّا اوجه الشبه فاحدها انه عبارة عن الاول كالبدل والثاني انه يكون بالجوامد
كالبدل والثالث انه قد يكون اخص من متبوعه واعم منه كالبدل والرابع انه قد يكون بلفظ الاول على جهة التاكيد كقوله بانصر
نصر بضم الباء كالبدل واما اوجه المفارقة فاحدها ان عطف البيان في تقدير جملة على الاصح والبدل في تقدير جملة على الاصح والثاني
ان عطف البيان يشترط مطابقة لما قبله في التعريف بخلاف البدل فانه يبدل النكرة من المعرفة بالعكس والثالث ان عطف البيان
لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل والرابع ان البدل قد يكون غير الاول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان
وقال ابن جني في الخصائص حدثنا ابو علي ان الزيادي سال الاخفش عن قولهم مررت برجل قائم زيد لم يرد لم يدلم صفة فقال ابو الحسن لا
اباي بايهما اجيء فهذا يدل على تداخل الوصف والبدل وعلى ضعف العامل المتقدم مع البدل وقال ابن يعيش قد
اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتاكيد لانه فيه ايضاحا للبدل ورفع ليس كما كان ذلك في الصفة وفيه رفع للمجاز وابطال
التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه الا ترى انك اذا قلت جاني اخوك جاز ان يريد كتابه او رسوله فاذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال كما
لو قلت نفسه او عينه فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التاكيد بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل
بالنعت غير ان البيان في البدل مقدم وفي النعت والتاكيد موخر وقال ابن هشام في المغني افترق عطف البيان والبدل في ثمانية
امور فذكر من هذه الاربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب البسيط والرابع والخامس والسادس ان عطف البيان لا يكون جملة
ولا تابعا لجملة ولا فعلا تابعا لفعل فالبدل والسابع انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون
مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب ونري كلا امة جاثية كلا امة تدعى بنصب كل الثانية والثامن انه ليس في نية احلاله
محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل ونعين البيان في نحو يا زيد الحارث وباسعيد كرزا وفي نحو انا الضارب الرجل زيد
وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنسا والنسا والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجل زيد وعمر وكل وفي نحو
جاني كلا اخويك زيد وعمرو وعبارة ابن السراج الفرق بين عطف البيان وبين البدل ان عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع
للاسم والبدل تقديره ان يوضع موضع الاول قال والفرق بين العطف وبين النعت والبدل ان الثاني في العطف غير الاول
والنعت والبدل هما الاول قال ابن يعيش ويتبين الفرق بينهما بانا شافعا في موضعين احدهما النداء نحو يا غلام زيد والثاني نحو
انا الضارب الرجل زيد فانه يتعين فيهما جعل زيد عطف بيان ولا يجوز جعله بدلا لانه يوجب ضم زيد في الاول والمتناع الاضافة في
الثاني قال ابن يعيش ومن الفصل بين البدل وعطف البيان ان المقصود بالحديث في عطف البيان هو الاول والثاني بيان
كالنعت المستغنى عنه والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني لان البدل والمبدل منه اسمان باءا سمي متراد فان عليه والثاني
منهما اشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الاول كالتوطئة والبساط للذكر الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي
فاطمة وكانت عايشة فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع في البيان والمقصود لا غلط فيه واذا جعلته
بدلا لا يصح النكاح لان الغلط وقع فيما هو متعمد الحديث وهو الثاني وذكر صاحب البسيط مثله وقال وينبغي
للفقيه ان يتبع هذا التحقيق ولا ينكره وكتب الزركشي على الحاشية هنا ما ذكره حسن وبه يستدرك على اصحابنا حيث
حكوا وجهين في مثل هذه الصورة وصحوا الصحة وفي شرح التسهيل لابي حيان باب العطف اوسع من باب البدل لان لنا عطفا
على اللفظ وعلى الموضع وعلى التوهم والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع ولا يكون على التوهم وفيه الفرق بين العطف على الموضع
والعطف على التوهم ان العطف على الموضع عامله موجود واثره مفقود والعطف على التوهم اثره موجود وعامله مفقود وقال

السخاوي في سفر السعادة قال شيخنا ابو ايمن الكندي ينبغي ان يعلم ان كثيرا من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته
وانما ذكره سيبويه عارضا في مواضع واكثر ما يجيء تابعا للاسما المبهمة كقولك هذا الاثري انه بنون زيد فدل على انه ليس ببدل وعلى
هذا تقول يا ايها الرجل زيد فزيد لا يكون بدلا من الرجل لان اي لا يوصف بما لا لام فيه وانما يكون بدلا من اي فلذلك كان مبنيا على الضم
غير منون وهذا المكان من اوضح فروقه وسوء من المواضع التي لا يقع فيها البدل وللبدل مواضع يخالف لفظه فيها لفظ عطف البيان
فيعلم بذلك ان عطف البيان من قبيل التوابع قايم بنفسه على اختياره واحكامه في التكرير والعطف والاعراب في التقديم والتاخير والعامل
فيه احكام الصفة فلذلك ادخله سيبويه في جملتها ولم يفرد له بابا قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان ان الصفة لا بد من
تقديرها ثانيا والا بطل كونها صفة وعطف البيان علم لا بد من تقديره غير ثان بل اولا والا فسد كونه علما فلذلك لا يصح ان يجري مجرى
الصفة من كل وجه انتهى وقال ابن هشام في تذكرة عطف البيان والنعت وبدل الكل من الكل والتاكيد فيها بيان لمتبوعها وينفرد
من وجه فيفارق عطف البيان النعت من وجهين احدهما من حيث ان النعت بالمشتق وبالمولد به وهو ليس كذلك والثاني
من حيث ان النعت يرفع الضمير والسببي والبيان ليس كذلك وهذا الوجه ناشئ عن الاول فينبغي ان يحذف فيقال يكون في الحقيقة
لغير الاول نحو برجل قائم ابوه والبيان لا يكون الا الاول ويفارق التاكيد من وجهين احدهما ان التاكيد بالفاظ محصورة وهذا
ليس كذلك والثاني ان التاكيد يرفع المجاز وهذا انما يرفع الاشتراك ووجه ثالث على راي الكوفيين انهما يتخالفان في التعريف والتنكير
في نحو صمت شهر اكله ولا يجوز ذلك في البيان خلافا للزمخشري ويفارق البدل من وجهين احدهما ان متبوعه هو المقصود بالنسبة
وليس كذلك المبدل فالمقصود التابع لا المتبوع وانما ذكر الاول كالتوطئة والثاني ان البيان من جملة الاول والبدل من جملة
اخرى انتهى وقال الازهري في شرح المفصل امتاز البدل عن بقية التوابع الاربعة بخواص لا توجد فيها اما امتيازه عن الصفة
فبوجوه احدها ان الصفة تكون بالمشتق او ما هو في حكمه ولا كذلك البدل فان حقه ان يكون بالاسما الجامدة او المصادر
الثاني ان الصفة تطابق الموصوف تعريفا وتنكيرا والبدل لا يلزم فيه ذلك الثالث انه يجري في المظهر والمظمر والصفة
ليست كذلك الرابع ان البدل ينقسم الى بدل كل واشتمال والصفة لا تنقسم هذه القسمة الخامس ان البدل منه ما يجري
مجرى الغلط وليس ذلك في الصفة السادس ان البدل لا يكون للمدح والذم كما تكون الصفة السابع ان البدل يجري مجرى
جملة اخرى ولا كذلك الصفة الثامن ان الصفة تكون جملة تجري على المفرد وفي البدل لا يكون ذلك فلا تبدل الجملة
من المفرد التاسع ان الوصف يكون بمعنى في شيء من اسباب الموصوف والبدل لا يكون كذلك لو قلت سلب زيد ثوبا خيه
لما جاز العاشر ان البدل موضوع على مسمى البدل منه بالخصوصية من غير زيادة ولا انتقاص والوصف ليس موضوعا على مسمى الموصوف
بالوضع بل بالالتزام واما امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه احدها انه يجري في المعرفة والنكرة وعطف البيان لا يكون الا
معرفة على ما قيل الثاني ان عطف البيان هو المعطوف لغير البدل قد لا يكون المبدل بل بعضه او مشتملا عليه او ولوا واحدا
منها وسوبدا الغاظ الثالث ان البدل يقدر معه العامل ولا كذلك في عطف البيان الرابع ان في البدل ما يجري مجرى الغلط
وليس هنا في عطف البيان واما امتيازه عن التاكيد فلان الفاظ التاكيد المعنوي محصورة ولما اللفظي فهو
اعادة اللفظ الاول والبدل ليس كذلك ولان التاكيد قد يكون المراد منه الاحاطة والشمول وليس هنا في البدل واما
امتيازه عن عطف النسق فظاهر وقال ابن الدماميني الغرة المناسبة بين التوكيد والبدل انهما تكرار للحقا الاول في
احد اقسام البدل وان كل واحد منهما لا يتقدم على صاحبه وان اعرابهما كاعراب ما يجريان عليه واتك والتوكيد مسد لمعنى الموكد وكذلك
في المبدل منه بالاولى فيفتقد له منه ومن المقاربة التي بين الوصف والبدل ان الصفة موضحة كما ان البدل موضح والمباينة
بينهما ان الصفة لا تكون الا بمشتق والبدل لا يلزم ذلك فيه وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر الى اللفظ وذلك البعضي
والاشتمال وليس كذلك الصفة اذا كانت لاول لا يكون مستترا عز ظاهر الى اللفظ وفي البدل ما لا يحتمل ضميرا البتة وليس كذلك الصفة و
البدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير والصفة ليست كذلك ومن الفرق بين الصفة والبدل ان الفعل يبدل منه ولا يوصف

ذكر ما افترق فيه الصفة والحال قال ابن القواس الحال لها شبه بالصفة من حيث ان كلّ واحد منهما لبيان هيئة مقيدة وقال في البسيط الفرق بينهما من عشرة اوجه احدها ان الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جاء زيد الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جاء زيد ضاحكا كانت صفة الضحك له في حال مجيئه لحسب الثاني ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الاعراب بخلاف الحال فانها قد يكون من الفاعل والمفعول الثالث ان الصفة تتبع الموصوف في اعرابه بخلاف الحال الرابع ان الحال يلازم التنكير والصفة على وفق موصوفها الخامس ان الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوي عند البصريين بخلاف الصفة فانها لا تتقدم على موصوفها السادس ان الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفة السابع ان الحال ليس في عاملها حلاف وفي عامل الصفة خلاف الثامن ان الحال يغني عن لمايدها الواو بخلاف الصفة التاسع ان الصفة ادخل من الحال في باب الاشتقاق العاشر ان الصفات المتعددة لموصوف واحد جايز وفي الاحوال المتعددة كلام انتهى **ذكر ما افترق فيه المتصل والمنقطعة** قال ابن الصانع في تذكرته نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الفرق بين الم المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تقدر باي ولا تقع الا بعد استفهام والجواب فيها اسم معين لا نعم ولا ويقدر الكلام بها واحد ولا اضراب فيها وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع باضمار مبتدا وتقتضي المعادلة وعسى ان يكون حرف الاستفهام بلى الاسم ولم كذلك والفعل بينهما كقولك أزيدًا ضربته ام عمرا فزيد وعمرو مستفهم عنهما واولیت كلا حرف الاستفهام والذي لا تال عنه بينهما ولوسالت عن الفعل قلت اضربت زيدا ام قتلته وقال المبلي ● الفرق في ام اذا كانت متصلة ● من اوجه سبعة للقطع معتزله ● وقوعها بعد الاستفهام عارية ● عن قطع الاضراب في اسماء معتدله ● كالفعل والفصل لا يخل بينهما ● حواب سايلها التعيين للمسئلة ● من بعد تقدير اي ثم مفردها ● من بعدها داخل في حكم ما عدله ● وكون ما بعدها من جنس اوله ● وعكس ذلك تفضي لمنفصله **ذكر ما افترقت فيه ام واو** قال ابن العطار في تقييد الجمل ام واو يشتبهان من وجوه ويفترقان من وجوه فوجوه المشابهة ثلاثة الحرفية والعطفية وانهما لاحد الشيئين او الاشيا ووجوه المخالفة خمسة وقال في البسيط الفرق بينهما من اربعة اوجه احدها ان ام تفيد الاستفهام دون او الثاني ان او مع الهمزة تقدر باحد وام مع الهمزة المعادلة تقدر باي الثالث ان جواب الاستفهام مع او بلا او نعم وجوابه مع ام المعادلة بالتعيين والرابع ان الاستفهام مع او سابق على الاستفهام مع ام المعادلة لان طلب التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية وحكم الاحدية قال وامّا الفرق بين موقعها فاذا كان الاستفهام باسم كقولك ايهم يقوم او يقعد ومن يقوم او يقعد كان العطف باو دون ام لان التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجة الى ام في ذلك له لان الاسم على معناها وسوا التعيين واما افعل التفضيل كقولك زيدا افضل ام عمرو فلا يعطف معه الا بام دون او لان افعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه الا التعيين دون الاحدية واذا وقع سوا قبل همزة استفهام كان العطف بام سوا كان ما بعدها اسما ام فعلا كقولك سوا علي زيد في الدار ام عمرو وسوا علي اقمت ام قعدت وانما كان كذلك لان الهمزة تطلب ما بعد ام لمعادلة المساواة وكذلك لا يصح الوقف على ما قبل ام واذا لم يقع بعد سوا همزة استفهام فلا يخلو اما ان يقع بعدها اسمان او فعلان فان وقع بعدها اسمان كان العطف بالواو كقولك سوا علي زيد وعمرو وفي التنزيل سوا محياهم ومماتهم لان التسويح تقتضي التعديل بين شيئين وان وقع بعدها فعلان من غير استفهام كقولك سوا علي قمت او قعدت كان العطف باو لان المعنى سوا علي الجزء واذا وقع بعدها باي همزة الاستفهام كان العطف بام كقولك ما ابالي ازيدا ضربت ام عمرا لان الهمزة تقتضي ما بعدها لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول ابالي ولذلك لا يصح السكوت على قبل ام واما اذا لم يقع بعد همزة الاستفهام كقولك ما ابالي ضربت زيدا او عمرا فان العطف باو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها ولذلك يحسن السكوت على ما قبلها وتقول ما ابالي ضربت زيدا والاجود في نحو قولك ما ادري ازيد في الدار ام عمرو وما ادري اقمت ام قعدت ولبت شعري اقمت ام قعدت العطف

بأم لانها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضي ما بعدها لتحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق في المعنى بمجموعها على معنى ايهما وقد ذكروا جوازا وهو ضعيف لوجهين احدهما انه لا يصح السكوت على ما قبل او والضابط الكلي في الفرق بينهما انه يحسن السكوت على ما قبل او فان لم يحسن فهو من مواضع ام والثاني ان يصير المعنى ما ادري احدا الفعل من فعل ولا معنى لهذا المعنى بعضي ما ادري اي الفعلين فعل واما قوله ● اذا ما انتهى علمي تناهيت عندا ● اطال فاملى او تناهى فاقصرا ● فالذي حسن العطف فيه ثاو وان تقدمت الهمزة ان الجملتين فضلة في موضع الحال اي تناهيت عند في حال طوله فاملاه وحال تناهيه فقصر انتهى **ذكر الفرق بين او واما** قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح المفرق بين او واما من جهة اللفظ من وجهين احدهما ان اما لا تستعمل الا مكررة واو لا تكرر الثاني ان اما لا تلازم حرف العطف واو لا يدخل عليها حرف العطف **ذكر الفرق بين العاطفة والواو** وقال تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو الا انّ بينهما فرقا من ثلاثة اوجه احدها ان المعطوف حتى ثلاثة شروط ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما انّ ذلك شرط بحروها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره وان يكون اما بعضا من جمع قبلها كعدم الحجاج حتى المشاة او هو من كل كاكلت السمكة حتى راسها او كجزء كاعجبني الجارية حتى حديثها والذي يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثنا وتمتنع حيث يمتنع بمنع وان تكون غاية لما قبلها اما في علو او ضده الثاني انها لا تعطف الجملة الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد ذكره ذلك ابن الخباز والطلقة وقيد ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم قال ابن هشام وسوحسن قال وبظهر لي انّ الذي لحظه ابن مالك انّ الموضع الذي يصلح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فتحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة **ذكر ما افترق فيه النون الخفيفة والتنوين** قال ابن السراج في الاصول النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين وقد فرقوا بينهما بان النون الخفيفة لا تحرك لالتقا الساكنين والتنوين تحرك في التقاء الساكنين فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كانهم فصلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما وقال ابن النحاس في التعليقة انما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك حطا لها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقا الساكنين غالبا لان الافعال اصعف من الاسما فما يدخلها اصعف مما يدخل الاسما مع ان التاكيد ليست بلازمة للفعل الامر المستقبل في القسم والتنوين لازم لكلّ اسم منصرف عري عن الالف واللام والاضافة فلما انحطت النون عن التنوين والحظ ما يلحقه عما يلحقه التنوين الزموها الحذف عند التقا الساكنين قال ابو علي لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مرّ به يعني تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقا الساكنين على النون بحذفها لالتقا الساكنين **ذكر ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون المقابلة** قال ابن القواس في شرح الدرة اعلم ان تنوين المقابلة يفارق التنوين المقابل له في ان التنوين مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون وان النون تجعل حرف الاعراب بخلاف التنوين **ذكر ما افترق فيه السين وسوف** قال ابن هشام في المغني تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك وبانها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف اخال ادري وذهب البصريون الى ان مدت الاستقبال معها اوسع من السين قال ابن هشام وكانهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد وقال ابن اباز في شرح الفصول الفرق بين السين وسوف من وجهين الاول التراخي في سوف اشد منه في السين بدليل استقراء كلامهم قال تعالى وسوف تسالون وطالاه الامد والزمان وقال تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم فتجعل القول والثاني انه يجوز دخول اللام على سوف ولا تكاد تدخل على السين وقال ابن الخشاب سوف اشبه بالاسما من السين لكونها على ثلاثة احرف والسين افعد في شبه الحروف لكونها على حرف واحد فاختصت سوف بجواز دخول اللام عليها خلافا للسين **ذكر ما افترقت فيه الفاظ الاعراب والاخراج** قال الاندلسي الفرق بين هذه الاسما عليكن ودونك ونحوها في الاغرا وبين الامر الماخوذ من الفعل من وجوه منها ان الاغرا يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيدا ومنها انه لا يتقدم معمولها عليها لا تقول زيدا عليك ومنها

ان الناصل فيها مستتر لا يظهر اصلا في تثنية ولا جمع ومنها ان حرف الجر هنا لا يتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند بصريي لا المازني
كقوله تعالى ارجعوا وراءكم فليس وراء كم معمولا لارجعوا لانه اسم وهل بل ذكر تاكيدا ومنها ان الاصل الايجاب بالفا لا تقول دونك زيدا فيكرمك
ومنها ان المفعول به اذا كان مضمرا كان منفصلا وليجز ان يكون متصلا نحو عليك اياي ولا يقال عليكني كما يقال الزمني لان هذه
لم تمكن كالافعال **ذكر ما افترقت فيه اللام الجر واللام الجحود** قال ابو حيان افترقا في شيء احدها ان اضمار ان في لام الجحود على جهة
الوجوب وفي لام كي على جهة الجواز حيث لم يقترن الفعل بلا نحو جئت لتكرمني ويجوز لان
تكرمني والامتناع حيث اقترن بلا فان الاظهار حينئذ يتعين نحو ليلا يعلم اصل الكتاب فرارا من توالي المتماثلين الثاني ان فاعل لام
الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كي نحو قام زيد ليذهب الثالث انه لا يقع قبلها فعل مستقبل
فلا تقول ابن يكون زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو سا تو ب ليغفر الله لي الرابع ان الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز
ما كان زيد امس ليضرب عمرا ويوم كذا ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو جاز بزيد امس ليضرب عمر الخامس انه لا يوجب الفعل معها
فلا يجوز ما كان زيد لا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاز بزيد الا ليضرب عمرا السادس انه لا يقع موقعها كما تقول ما كان زيد
كي يضرب عمرا ويجوز ذلك في لام كي يضرب عمرا السابع ان المنصوب بعدها لا يكون سببا لما قبلها وسوكذلك بعد لام كي
الثامن ان النفي متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به الام فيلزم من نفيه بلي ما بعد اللام وفي لام
كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاز بزيد ليضربك فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء بقرينة تدل على انتفائه التاسع ان لام
الجحود لا يتعلق الا بمعنى الفعل الواجب حذفه فاذا قلت ما كان زيد ليقوم فكانك قلت ما كان زيد مستعدا للقيام يقدر
في كل موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام فمن نحو قوله وما كان الله ليطلعكم على الغيب يقدر سريدا لاطلاعكم على الغيب واما لام
كي فانها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول الفعل الذي دخلت عليه اللام العاشر لام الجحود تقع بعد ما لا يستعمل ان يكون
كلاما وبعدها ولام كي لا تقع الا ما يستقل كلاما ولذلك كان الاحسن في تاويل قوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا وفود لغرد
انه على اضمار كان لدلالة المعنى عليه اي فما كان جمع لتغلب لتكون اللام فيه لام الجحود لا لام كي لانه ما قبلها وسوسما جمع لا يستقل
كلاما **ذكر ما افترقت فيه الفاء والواو اللذان ينصب المضارع بعدهما** قال ابو حيان لا احفظ النصب
جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء قال فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا باسماع قال وكذلك مع التشبيه الواقع
موقع النفي ومع قد المنفي بها فان عموم قولنا التسهيل في مواضع الناييد ل على الجواز معها ويحتاج ذلك الى سماع من العرب وافترقت
الفاء بان ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن وبرفع مقصودا به الوصف والاستيناف واجاز
الزجاجي الجزم في النفي ايضا فاجاز ما اتيتنا يحدثنا وعلى هذا قال بعضهم كما ينصب فيه الفا يجزم ولم يستثن شيئا **ذكر ما افترقت**
فيه ان المصدرية وان التفسيرية قال ابو حيان من الفرق بين المصدرية والمفسرة ان المصدرية يتربص بها ان تتقدم على الفعل
لانها معمولة واذا كانت مفسرة لم يجز ان تتقدمه لان المفسرة لا يتقدم عليها المفسر **ذكر ما افترق فيه لم ولما** قال ابن هشام في المغني افترقا
في خمسة احدها انها لا تقترن باداة شرط لا يقال ان لما لم يقم ولا تقترن به بخلاف الثاني ان منفي لما يتصل بالحال كقوله
فان كنت ما كولا فكن خير آكل والا فادركني ولما أمزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك ربّ شقيا والانقطاع مثل
لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف
لم تقول قمت فلم اقم لان معناه فما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمت فلا اقوم لان معناه وما قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون
الا قريبا من الحال ولا يشترط في ذلك في متى لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع
ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى لما يذ وقوعه الى الان وان ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري في قوله ولما يدخل
الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد الخامس انه منفي لما جاز الحذف لدليل كقولك لخبثت
قبور مصر براء ولما فنادت القبور فلم يجبنه اي ولما اكن قبل ذلك بذا اي سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تزره ولم

ادخلها فاما قوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها
ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقال ابن القواس في شرح الدرة لما تشارك لم في النفي والقلب وتفارقها من اربعة اوجه احدها
ان لم لنفي الماضي مطلقا اي بغير قد ولما لنفي الماضي المتوقع بقد والثاني ان لم مفردة ولما مركبة والثالث ان لما قد يحذف
الفعل بعدها ولا يحذف بعد لم الا في الضرورة والرابع ان لما تفيد اتصال النفي الى زمن الاخبار بخلاف لم فان النفي بها منقطع
مهمة اصطرها النحويون في تخريج قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من شدد ميم لما وشدد ان اوخففها فقال صاحب كتاب
اللامات عن المبرد انه قال هذا لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج وقال المازني لا ادري ما وجه هذه القراءة وقال الفراء التقدير
لمن ما فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة فصار ثلاث ميمات وقال الماوزني ايضا ان بمعنى ما التي لو كررة تخفف ومعناها الثقيلة انتهى
قال ابو حيان وارتباك النحويين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقاريها يدل على صعوبة المدرك فيها وتخريجها على القواعد النحوية
فاما التلحين فلا سبيل اليه لانها منقولة نقل التواتر في السبعة واما من قال لا ادري ما وجهها فمعذور لحقا ادراك
ذلك عليه واما تاويل ان المثقلة بانها المخففة التي هي نافية ففي غاية الخطار لانها لو كانت نافية لم ينصب بعدها كما كان
يرتفع وايضا فانه لا يحفظ من كلامهم ان تكون ان المثقلة نافية واما تاويل الفراء ايضا في غاية الضعف اذ لا يحفظ من كلامهم
لما في معنى لم ما قال وقد كنت من قديم فكرت في تخريج هذه الاية فظهر لي تخريجها على القواعد النحوية من غير شذوذ وهو
ان لما هي الجازمة وحذف الفعل المعمول لها لدلالة معنى الكلام عليه والمعنى وان كلا لما يتحملن ونقص عملها ومن كان من هذا
المعنى وحذف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك اعمالهم عليه قال فعلى هذا استقر تخريج الاية على احسن ما يمكن واجمله
ولم يهتد احد من النحويين وهذه الاية اليد على وضوحه وتجاهر في العلم العربية والعلوم كنز تحت مفاتيح الفهوم قال
ثم وجدته شيخا ابا عبد الله ابن النقيب قد حكى في تفسيره عن ابي عمر وبن الحاجب ان لما هنا هي الجازمة وحذف الفعل بعدها انتهى
فائدة قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح علم ان العرب حملت لو على لولا في موطن واحد وقعت بعدها ان فقالت لو انه
زيد قائم كما قالت لولا ان زيدا قائم وعلت هذا هنا لقرب لو من لولا ويشبه ان بالفعل فكان اذا وقعت بعد لو قدر وقع
بعدها الفعل **ذكر ما افترقت فيه همزة الانكار وهمزة التذكار** قال في التسهيل لا تبا زيادة التذكر بها الشك
بخلاف زيادة الانكار قال ابو حيان وسبب ذلك ان المنكر قاصد للوقف والمتذكر ليس بقاصد للوقف وانما عرض لهما اوجب
قطع كلامه وسوطالب لتذكر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه فلذلك لم تلحقه **ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام**
قال ابن هشام تفترق هل من الهمزة من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وتخصيصها
المضارع بالاستقبال ولا تدخل على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار وتقع بعد العاطف لا قبله وبعد ام وترد
بالاستفهام بها النفي وتاتي بمعنى قد **ذكر ما افترقت فيه اذ واذا ومتى** قال الزمخشري في المفصل والفصل بين
متى واذا ان متى للوقت المبهم واذا للمعين وقال الخوارزمي الفرق بينهما ان اذا للامور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجرى
مما علم انه كائن ومتى لما لم يتحقق بين ان يكون وبين ان لا يكون تقول اذا طلعت الشمس خرجت ولا يصح فيه متى وتقول متى
تخرج اخرج لمن لم يتيقن انه خارج وقال البسيط تفارق متى الشرطية اذ من وجهين احدهما ان اذا تقع شرطا في الاشياء المتحققة
الوقوع ولذلك وردت شروط القران بها والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم والثاني ان العامل في متى شرطها على
مذهب الجمهور لكونها غير مضافة اليه بخلاف اذا الاضافتها اليه اذ كانت للوقت المعين ومتى للوقت المبهم
ذكر ما افترقت فيه ايان ومتى قال ابن يعيش ايان ظرف من ظروف منهم بمعنى متى والفرق بينهما وبين متى
ان متى لكثرة استعمالها صارة اظهر من ايان في الزمان ووجه اخر من الفرق ان متى تستعمل في كل زمان وايان لا تستعمل
الا فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه وقال صاحب البسيط ايان بمعنى متى في الاستفهام وتفارق متى من وجهين

احدهما ان متى اكثر استعمالا لان الثاني ان ايان يستفهم به في الاشيا المعظمة المفخمة وكتبا الجمهور ساكتة عن كونها شرطا ذكر بعض المتاخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متي ومتي مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك ايان وتوجيه منع الشرط عدم السماع ولمتى اكثر استعمالا منها فاختصت لكثرة استعمالها بحكم لاشتاركها فيه ايان انتهى قلت فهذا فرق ثالث

ذكر ما افترق فيه جواب لو ووجوب لولا قال ابو حيان ليس عندي ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يقترن بقد كقوله ● لولا الامير ولولا حق طاعته ● لقد شربت دما احق من العسل ● ولا احفظ في لو ذلك لا احفظ من كلامهم لو جيئتني لقد احسنت اليك وليس ببعيد ان يسمع ذلك فيها وليس لو على لولا في ذلك عند من يري الفياس سائغ وجواب لو اذا كان ماضيا مثبتا جاء في القران بالام كثيرا وبدونها في مواضع ولو يجيء جواب لولا في القران محذوف الام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فتارة جعله ضرورة وتارة جعله جايزا في قليل من الكلام

ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية قال في البسيط اما شابههما فانهما اسمان وانهما مبنيان وانهما ينقريان الى مبين وانهما لا زمان للتصدر وانهما اسمان للعدد وانهما لا يتقدم عليهما عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر واما مخالفتهما فان الاستفهامية بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين وان الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع وان مميز الاستفهامية منصوب ومميز الخبر مجرور وان الاستفهامية يحسن حذف مميزها والخبرية لا يحسن حذف مميزها وان الاستفهامية يفصل بينها وبين مميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية الا في الشعر وان الاستفهامية اذا ابدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو كم مالا اعشرون ام ثلثون وكم درهما احذف اللام بين ام اربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام نحو كم غلمان عندي ثلاثون واربعون ونحسون وان الخبرية يعلف عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مايتان وكم درهم عندي لا درهم ولا دريمان لان المخبر كثير من المال وكثير من الدراهم اكثر منه ولا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلثة ولا اربعة لان لا لا تعطف بها الا بعد موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شيء في الاستفهام وان الا اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد اعراب ما بعد الا من رفع او نصب او جر لانه بدل منها لان الاستفهام يبدل منه ويستفاد من الامعني التحقير والتقليل نحو كم عطاؤك الا الفان وكم اعطيتني الا الفين وكم اخذت ثوبك الا درهم وكم مالك درهما الا عشرون ولا يجوز ان يكون ما بعد الا بدلا من خبرها لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولا افادة معنى التعليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا الا شيء فان اي ما الدنيا وامّا الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب لانه استثناء من موجب ولا يجوز البدل في الموجب فيقال كم غلمان جاؤني الا زيدا وقد اجاز ابن هشام في المغني بقلة كم في خمسة امور احدها ان الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب بخلاف مع الاستفهامية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر وللمتكلم بالاستفهامية يستدعي ذلك لانه مستخبر الثالثة مما تقدم وهي عدم اقتران المبدل من الخبرية بالهمزة ونبرها بمفرد ومجموع ووجوب حفظه بخلاف الاستفهامية فتحصلنا من ذلك على عشرة فروق بها صرح الحلبي فقال

● الفرق في كم في الاستفهام والخبر ● من عشر اسنوحت كالانجم الزهر ● نصب المفسر مع افراده ابدا ●
● وحذف تارة والفصل في نظر ● وبقتضيك جوابا في السؤالبها ● وبدلا تقتضيك الحرف في الاثر ●
● وليس من خبرها التكثير ثمت لا ● عطف عليها بلا في سايرالزبر ● والاضافة الى ما بعد هاشبهها ●
● وقد تري بعدها الا بمستطر ● وكل هذا والاستفهام يحكمه ● وضده في كم الاخري على الخبر ●

ذكر ما افترق فيه كم وكاين قال ابن هشام في المغني توافق كاين كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبنا ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وصوالغالب والاستفهام خبرا وسوناد ر ولم يشبهه الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك وتخالفها في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح الثاني في ميزها مجرورا من غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه الثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور والرابع انها لا تقع مجرورة والخامس ان خبرها لا يقع مفردا

ذكر ما افترق فيه كاين وكذا قال ابن هشام وتوافق كذا كاين في اربعة امور التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التميز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انها ليس لها

الفرق بين الاستفهامية والخبرية بهذه العشرة اوجه

الصدر الثاني ان تميزها واجب النصب الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها

ذكر ما افترق فيه اي ومن قال في البسيط افترقا من ستة اوجه احدها ان اياما معربة تقبل الحركات ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل يلحقها الزيادة في الوصل والوقف ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة الا في الوقف والثاني ان من لمن يعقل واي لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب ما تضاف اليه لانها بعض من كل والثالث ان العلم يحكي بعد من لا يحكي بعد اي والرابع ان رب قد تدخل على من دون اي والخامس ان اياما قد يوصف بها بخلاف من والسادس ان من تدخلها الالف واللام وبالنسبة في الحكاية بخلاف اي

ذكر ما افترق فيه تا التانيث والف التانيث قال بعيش الف التانيث تربد على تا التانيث قوة لانها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه فتغير الاسم معها عن هيئة التذكير نحو سكران وسكري واحمر وحمرا مبنية كل واحد من المونث غير بنية المذكر وليست التا كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بينة ترد له الى التانيث نحو قايم وقايمة ويزيد ذلك عندك وضوحا ان الف التانيث اذا كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو حبلي وحبالي وسكري وسكاري وليست التا كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التا فصارة مشاركتها في التانيث عليه ومزيتها عليها علة اخري كانه ثانيثان فلذلك منعت الصرف وحدها ولم تمنع التا الا مع سبب اخر وقال في باب الترخيم وخول تا التانيث في الكلام اكثر من دخول الف التانيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتانيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيدا ومبالغة نحو علامة ونسابة فلذلك ساغ حذفها في الترخيم وان لم يكن ما فيه علما

ذكر ما افرق فيه التثنية والجمع السالم قال ابن السراج في الاصول التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان تقول في جمل جملون ولا في جبل جبلون ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ ولشذوذه عن القياس علة قال ابن السراج والمذكر والمونث في التثنية سواء وفي الجمع مختلف فاذا جمعت المونث علي حدة التثنية زدت الفا وتاء وحذفت منها ان كانت في الاسم وضممت التا في الرفع والحقتها التنوين فالضمة في جمع المونث السالم نضيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير النون والكسرة في جمع المونث في الخفض والنصب نضيرة اليا في المذكرين والتنوين نضير النون

ذكر ما افترق فيه جمع التكسير وجمع السلامة قال ابو حيان يغاير قاسم الجمع جمع التكسير من وجوه احدها عدم استمرار البنية في جمع التكسير الثاني الاشارة اليه هنا الثالث اعادة ضمير المفرد اليه الرابع ان يكون خبرا عن هو الخامس ان يصغر بنفسه والاخير الي جموعهم مفرده

ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير قال في البسيط افترقا في ان بنا التصغير لا يختلف كما اختلف ابنية الجمع وفي ان الاجود ان يقال في تصغير اسود واعور وقصور وجدول اسيد واعير وقسير وجديل بالادغام ولا يجوز ذلك في التكسير ويقال في مقام ومقال مقيم ومقيل بالادغام وفي التكسير مقاوم ومقاول بالاظهار قال ولا يقدح ذلك في قولهما انهما من واد واحد لانه لا يلزم من مشابهة الشيء للشيء ان يشابهه من جميع الوجوه وقال ابن صافع في تذكرته سئلت عن السبب في ان كان النسب الى الجمع فيما له واحد الى الواحد وان لم يكن له واحد نسب الى الجمع وكان التصغير للجمع فيما له واحد الى الواحد وفيما لم يكن له واحد الى واحد المقدر وسواء اتحالبا باه فقلت النسب الى الواحد لم يكن الا قصد الحقة حيث المنسوب الى الجمع سومنسوب الى الواحد وتصغير الواحد في الجمع انما كان لتنافر التصغير مع لجمع الكثير فافترقا لبابان

القسم الثاني باب الاعراب والبنا مسئلة

يكفي في بنا الاسم شبهه بالحروف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابهة للفعل من وجه واحد اتفاقا قابل لابد من مشابهته له من وجهين قال في البسيط الفرق ان مشابهة الحرف تخرجه الى ما يقتضيه الحرف من البنا وعلته البنا قوية فلذلك جذبته العلة الواحدة وامّا مشابهة الفعل فانها لا تخرجه عن الاعراب وانما تحدث فيه ثقلا ولا تتحقق الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه فلا بد ان يتقدر على جذبها عن الاصالة الى الفرعية فلذلك احتيج الى سببين لتحقق الثقل تتعاضد بهما وغلبتهما بقوته ثقلهما خفة الاسم وجذبه الى الفعل وقال ابن الحاجب فيما اليه ان قيل لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن الاسم

كالحرف الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف اولا لانّ احد القسمين وبقي الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوصف خاص
من وصفهما بالنسبة الحرف فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الادمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الادمي فشبه الادمي بالجماد بسبب
كشبهه بالحيوان فقد علمت بهذا ان المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو بعد كما يقا ومناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه
وقال ابن النحاس في التعليقة فان قيل فلم بينتم الاسم لشبهه بالحروف من وجه واحد فالجواب انّ الاسم بعيد من الحرف فشبهه بهما يكاد
يخرج عن حقيقة فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولا واحدا **مسئلة** قال ابن الدهان في الغرة قال بعض المقدمين
فان قيل ما شاركه الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما شبهه الاسم الحرف اعطتموه كل البنا فالجواب انّا لا اعرب لما كان يتبعض
اعطي الفرع فيه دون ما الاصل ولما كان البنا لا يتبعض تساوى الاصل والفرع فيه **مسئلة** قال بعضهم الفرق بين غدو وبين امس حيث
اعرب غدو على كل اللغات بخلاف امس فان امس استبهم استبهام الحروف فاشبه الفعل الماضي وغدو لكونه منتظرا شبه الفعل المستقبل فاعرب
نقلا لا اندلشيء **باب المنصرف وغيره مسئلة** اذا سمي بجمع واخر لو ينصرف اعند سيبويه للتعريف والعدل
في الاصل وانصرفا عند الاخفش لزوال معنى العدل عنهما بالتسمية قياسا على المسمى بالمعدول عن العدد قال في البسيط والفرق
على الاول انه امكن مراعاة العدل في العدد بعد التسمية لثافاة التسمية للعدد وامّا عدل جمع فلا ينافي التسمية للموافقة في
التعريف وكذلك العدل الا فرعن الادم على الصحيح لابنا في التعريف كما لم ينا العدل في بحر **مسئلة** الجمهور على انّ البنا في نحو معدي
كرب ساكن سوا اضيفا وركب وقال بعضهم يحرك بالفتح قياسا على المنقوص قال في البسيط والفرق بينهما من وجهين احدهما انّ اطالة التركيب والسكون
على حرفين العلة اخذ من الحركة فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص والثاني انما صارت وسطا في الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية
كباء درديس ولان حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة واللازم اثقل من العارض **مسئلة** قال ابن اياز فان قيل ان حرف
الجر يمنع من الدخول على الفعل ومع هذا اذا دخلت على ما ينصرف لا يجر في موضع الجر فهلا كانت اللام والاضافة كذلك قبل الفرق
من وجهين احدهما انّ اللام والاضافة يتغير بهما معنى الاسم لانهما ينقلانه من التنكير الى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه
والثاني ان حروف الجر تجري مما بعدها مجرى الاسماء التي تجر بعدها والافعال قد تقع في موضع الجر باضافة ظروف الزمان لها
فصاره وقوع الاسما بعد حروف الجر كانه غير مختص بها اذا كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد به انتهى وقد ذكر السيرا
في هذين الوجهين وزاد فروقا اخري منها انّ الالف واللام والاضافة بعد الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وافرجاه
منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صار فيه غير مشبه للفعل فعمل فيه فاما اذا دخل قبل دخول اللام او الاضافة فانه يصار قد ثقيلا
فلا يفيد فيه ومنها ان الالف واللام والاضافة قاما مقام التنوين فكان الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامة الامكن
وليس العامل ومنها انا لو اعتبرنا العوامل لبطل اصل ما لا ينصرف لانّ التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان ينتقل بد
خول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف **مسئلة** الاسما غير المنصرفة
تنون للضرورة وقال ابن حاجب في اما ليه الاسما المبنية لا تنون للضرورة لانه التنوين نوع الاعراب ومبني لا يدخلها الا
اعراب فلا يدخلها التنوين **باب النكرة والمعرفة مسئلة** اذا اتصل بالفعل يا المتكلم لزم نون الوقاية حذرا من
كسر الفعل لانها تطلب كسرا قبلها قال في البسيط فان قيل فقد كسر الفعل لالتقا الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم والجامع
بينهما عدم اللزوم لان ضمير المفعول غير لازم ولذلك سمو في تقدير المنفصل قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان يا المتكلم
تقدر بكسرتين وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير ولا يحتمل ذلك في الفعل فلذلك احتيج الى نون الوقاية بخلاف
التقا الساكنين اذ ليس معه الا كسرة واحدة ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاثة كسرات والثاني ان
يا المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها فصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف التقا الساكنين فانّ الثاني لا يمتزج بالاول
لكونه منفصلا عنه فلا تشبه حركة الحركة اللازمة **باب الاشارة مسئلة** قالوا في البعيد للمذكر ذلك فلم يحذفوا الالف
وكسروا اللام لالتقاء الساكنين وقالوا في المؤنث تلك واصله ذي فحذفوا الياء وسكنوا اللام والفرق انه لو بقيت الياء كما ابقيت

الالف في ذلك وقيل تيلك كان يودي الى نهاية الثقل ومحي وقوع الياء بين كسرتين ولا كذلك المذكر فانه لا ثقل فيه مع تحريك
اللام وان ثقل التانيث والكسرة مناسب الحذف وبخلاف وفتح الذال وخفة التذكير فانه لا يقتضي الحذف ذكره ذلك في البسيط قال وقد جا ذلك
في البعيد فلم تحذف الف تا كما لم تحذف الف ذا الا ان استعمالها اقل من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عوضا عن استعمال تا لك **باب**
الموصول مسئلة جوز الكوفيون استعمال ذا موصولا دون ما كما لو كانت مع ما او من ومنعه البصريون وفرقوا
بان الاستفهامية اذا انضمت الى ذا اكسبته معنا ها فخرج من التخصيص الى ابهام الذي قال في البسيط ولا قياس
مع الفارق **مسئلة** قال ابن الدهان في الغرة يجوز ان توصل ان بالامر محكيا نحو اليك بان قم ولم يجز ان يوصل الذي بالامر
لانّ الذي اسم يفتقر الى تخصيص من صلة وليس كذلك ان لانها حرف **باب الابتدا مسئلة** قال ابن الخباز
اذا قلت ما الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد قلت من وجهين احدهما ان زيدا اخوك تعريف للمخاطب واخوك زيد تعريف
للاسم والثاني ان زيدا اخوك لا ينفي ان يكون لك اخ غيره لانك اخبرته بالعلم عن الخاص واخوك زيد ينفي ان يكون لك اخ غيره لانك
اخبرت بالخاص عن العام وهذا ما يشير اليه النحاة في قولهم زيد صديقي وصديقي زيد نقله ابن هشام في تذكرته **مسئلة**
قال الشلوبين فان قلت اذا قلت زيدا ما مالك لزم فيه ضمير يعود على المبتدا لانه قام مقام المشتق وهو كاين فيتضمن الضمير
الذي كان يتضمنه واذا قلت زيد الاسد وابو يوسف ابو حنيفة وزيد زهير فلا ضمير فيه مع انه قد قام ما هو المبتدا في المعنى
وهو مشتق الا يرى انّ الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق فلم يتحمل هذا الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه وتحمله
هناك فالجواب ان الفرق بين الموضعين ان الذي قام مع الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان
يتحمله والذي قام مقامه في هذا الاخير قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انك اردت به انه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى وجعل
الثاني كانه الاول لاشتراكهما فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحمله هذا اذا قلت ان قولنا ابو يوسف ابو
حنيفة بزيادة معنى انه هو هو مبالغة وان لم تفعل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذي حذف منه تحمل من الضمير ما كان يتحمله
فلك ان تفيه وجهان **مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة اجاز الكوفيون الاخبار بالظرف الناقص اذا تم بالحال
وجعلوا له من قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد خبر يكن وكفوا حال من الضمير المستكن في لم يكن تاسوه على جواز الاخبار بالخبر
الذي لا يتم الا بالصفة كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون ونحوه وفرق البصريون فاجازوا الاخبار بما لم يتم الا بالصفة ومنعوا
الاخبار بما لم يتم الا بالحال لان الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فضلة
باب ما واخواتها مسئلة قال الاشموني في شرح المفصل فان قلت ما بالهم حكموا بان الباء في قولك ما زيد
بقائم مزيدة مع انها لتاكيد النفي واللام في قولك ان زيدا لقائم غير مزيدة مع انها لتاكيد معنى الابتدا قلت فيه حرفان الحرف
الاول ان الباء ابدا تقع في الطي فلا يلتفت اليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام فانها تقع في الصدر في نحو لزيد
منطلق ولانتم اشد رصبة واما ان زيدا لقايم فبنه خوله انّ الحرف الثاني وعليه الاعتماد ان خبر ما لا يكون الا على اصله
وهو النصب حتى تكون الباء زايدة بخلاف اللام فانّ خبر المبتدا على اصله وان لم تكن لام ان زايدة انتهى **مسئلة** قال ابن
عصفور في شرح المقرب فان قيل لاي شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية اولا في جوابا لقسم عليها ولم يمتنع ذلك
في لن ولم ولما مع انها حروف نفي كما انّ ما ولا كذلك فالجواب ان الفرق ان لن لنفي مستقبل فهي في مقابلة السين وسيفعل
فاجروها لذلك مجراها في جواز التقديم فيقال زيدا لن اضرب كما يقال زيدا سا ضرب ولم ولما صارتا مختصتين
للفعل اشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف فجاز التقديم فيهما ولم يجز فيها لانها لا تلزم الفعل الذي تنفي بها كما
تلزم لم ولما ولا جعلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل قال وزعم الشلوبين ان العرب انما اجازت تقديم الفعل الواقع
بعد لم ولما عليهما حملا على نقيضه وهو الواجب كما يجوز ذلك في الواجب فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير
صحيح لانه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية عليها فيقال زيدا ما ضربت حملا على نقيضه وهو زيدا

مجري المفعول وعلة في الصفة علي سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة للموصوف فجرت مجري حرف التعريف وهذا
احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفايدة والخبر وان لم يكن
الاسم مشاركا في لفظه قال وقد ضعف سيبويه مررت برجل اسد علي ان يكون نعتا لان اسد اسم جنس جوهر ولا يوصف
بالجوهر لو قلت هذا خاتم حديد لم يجز واجاز هذا زيد اسدا علي ان يكون حالا من غير قبح واحتج بان الحال جراها مجري
الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة الا تراك تقول هذا مالك درهما وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن ان يكون وصفا
وفي الفرق بينهما نظر وذلك انه ليس المراد من البيع شخصه وانما المراد انه في الشدة مثله والصفة والحال في ذلك
سواء وليس كذلك الحديد والدرهم فان المراد جوهرهما **باب التمييز مسئلة** قال ابن الخباز في التعليقة
اجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديم التمييز علي الفعل قياسا علي الحال ومنعه اكثر البصريين والقياس لا يتبعه
لان الفرق بين الحال والتمييز ظاهر لان التمييز مفسر لذات المميز والحال ليس بمفسر قلوقد منا التمييز لكان المفسر قبل المفسر في هذا
لا يجوز وقال الابذي في شرح الجزولية التمييز مشبه للنعت فلم يتقدم وانما تقدمت الحال لانها خبر في المعني ولتقديرها بفي ثبت
الظرف وايضا فالحال لبيان الهيئة لا لبيان الذات فغارقت النعت وقال الفارسي في التذكرة انما لم يجز تقديم التمييز لانه
مفسر ورتبة المفسر ان يقع بعد المفسر وايضا فاشبه عشرون واما الحال فحملت علي الظرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل
سيبويه لا يري تقديم التمييز علي عامله فعلا كان او معني اما اذا كان معني غير فعل فظاهر لضعفه وكذلك يمتنع تقديم
الحال علي العامل المعنوي واما اذا كان فعلا متصرفا فمقتضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا انه
منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعني من حيث كان الفعل مسندا اليه في المعني والحقيقه الاتري ان
التصبب والتفقو في قولنا تصبب زيد عرقا وتفقا شحما في الحقيقة للعرق والشحم والتقدير تصبب عرق زيد وتفقا
شحم فلو قدمناها وقعنا ها موقعا لا يقع فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن ان يكون فاعلا وكذلك اذا قدمناه
لم يصح ان يكون في تقدير فاعل تقل عنه الفعل اذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل فان قيل فاذا قلت جاز يد راكبا جاز
تقديم الحال وهو المرفوع في المعني فالفرق بينهما قيل نحن اذا قلنا جاز يد راكبا فقد استوفي الفعل فاعله لفظا ومعني وبقي
المنصوب فضلة فجاز تقديمه واما اذا قلنا طاب بزيد نفسا فقد استوفي الفعل فاعله لفظا لا معني فلم يجز تقديم كما لم يجز تقديم
المرفوع انتهي **باب الاضافة مسئلة** اذا اضيف الفعل الي ياء المتكلم رد المحذوف فيقال هذا فتي وفتحت في ووضعة في في
وذلك لانك تقول هذا فوك ورايت فاك ونظرت الي فيك فتكون الحركة تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فاذا آجاب بالاضافة
لزم ان تكسر ألفا لتكون تابعة لها قال ابن يعيش فان قيل فلم قلبتم الالف هنا ياء مع انها دالة علي الاعراب واستغنتم من قلب الف
التثنية وما الفرق بينهما فالجواب ان في الف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه الاخلال بالاعراب وههنا
وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسارها قبلها في التقدير من حيث ان الفا تكون تابعة لما بعدها فقوي
سبب قلبه ولم يعتد بالمعارض **باب اسما الافعال مسئلة** لا يجوز تقديم معمولات اسما الافعال عليها
عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا علي اسمي الفاعل والمفعول والفرق علي الاول انهما في قوة الفعل لشدة شبهه به
واسما الافعال ضعيفة فاله في البسيط **باب النعت مسئلة** قال في البسيط يشترط في الجملة الموصوف
بها ان تكون خبرية لوجهين لان المقصود من الوصف بها ايضاح الموصوف وبيانه وما عداها من الجمل الامرة والنهية
والاستفهامية وغيرها لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك لم تقع صلة لعدم ايضاحها وبيانها الا تري انك لو قلت مررت برجل
اضربه او برجل لا تشتمه او برجل هل ضربته لم يفد النكرة ايضاحا ولا بيانا قال فان قيل هذا بعينه يصح وقوعه خبرا للمبتدا
ولا يمتنع كقولك زيد اضربه وخالد لا تهنه وبكر هل ضربته فهل لا صح وقوعه في الوصف قلنا الفرق بينهما من وجهين
احدهما ان الخبر محذوف في تقدير مقول فيه والجملة محكية للخبر وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجز ذلك في الصفة

ضربت والعرب لا تقوله فدل ان المسبب خلاف ما ذكر **باب كاد واخواتها مسئلة** قال ابن ابا زفان قيل لم امتنع ان
يضمر في عسا ضمير الشان وهلا جاز في كاد قيل فرق الزماني بينهما بان خبر كاد لا يكون الا جملة وخبر عسي مفرد وقد عرف ان ضمير الشان
لا يكون خبره الا جملة **باب از واخواتها مسئلة** قال ابن يعيش انما قدم المنصوب في هذا الباب علي المرفوع فرق بينهما
بين الفعل والفعل من حيث كان الاصل في العمل جري علي سبق قياسا في تقدم المرفوع علي المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة علي المفعول
وهذه الحروف لما كانت فروعا علي الافعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بان قدم المنصوب فيها علي المرفوع حطا لها عن درجة الافعال
اذ تقديم المفعول علي الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل **مسئلة** قال لا اذ لشيء فان قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في النا
كبد مع اتحاد اللفظ والمعني ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع ان بينهما مغايرة ما قلت الفرق ان احدي الكلمتين هنا الزائدة **مسئلة**
اركان الزائدة وهنا بخلافه فربما ليلان كل واحد من الحرفين لابد له من اسم وخبر ونظيره قولهم علي ما نقله سيبويه ان زيدا ما يظلمتمن
قال لا اذ لشيء قال السيرافي فيجوز بعد اذا اللاتي للمفاجات كسرة وفتحا بخلاف حتي فان المفتوحة لا تقع بعدها والفرق ان ما بعد اذا
لا يلزم ان يكون ما قبلها والا بعضه ويجوز ان يكون مصدرا وغير مصدر كقولك خرجت فاذا ان زيدا صالح فهناك تفتح اذ الان التقدير
خرجت فاذا صياح زيد وتكسر اذا اردت فاذا زيد صياح واما حتي فان ما بعدها يكون جزءا مما قبلها لانها هي العاطفة وليست التي
للغاية **باب ظن واخواتها مسئلة** قال ابن جني في الخاطريات قلت لابي علي قال سيبويه اذا كانت علمت بمعني
عرفت عديت الي مفعول واحد واذا كانت بمعني العلم عديت الي مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعني فقال الا علم
لا صحابنا فرقا محصلا والذي عندي في ذلك عرفت معناها العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة
ادركت وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس بدلك علي ذلك في عرفت قوله تعالي يعرفون المجرمون بسيماهم
والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر قلت له فيجوز ان يقال عرفت ما كان ضده في اللفظ انكرت وعلمت ما كان ضده في اللفظ
جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته للانكار تعدت الي مفعول واحد واذا اريد بها العلم المعاقبة عبارته
للجهل تعدت الي مفعولين ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليس بمعني جهلت لان الانكار قد يضاد امر العلم والجهل لا يضاد
العلم وكان الجهل يكون في قلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصفت القلب به لقولنا انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار
باللسان دلالة علي ان المعرفة متعلقة بالمشاهد فقال هذا صحيح انتهي **باب المفعول فيه مسئلة**
اشترطوا توافق ما دتي الطرفية المصاغ من الفعل وعامله نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي
بخلاف المصدر فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو قعدت جلوسا والفرق ان انتصاب هذا النوع علي الظرفية علي خلاف
القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فله دافع له من القياس ذكره في المغني
باب الاستثنا مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الي غير من غير واسطة
وهو لا يصل الي ما بعد الا الا بواسطة فالجواب ان غير اشبهت الظرف بانها مبهمة والظرف يصل الفعل اليه بلا واسطة فوصل ايضا الي
غير بلا واسطة لذلك فان قيل فلم لم تبن غير لتضمنها معني الحرف وهو الا فالجواب ان غير لم تقع في الاستثنا لتضمنها معني
الا بل لانها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثنا اخراج والاخراج مغايرة فاشتركا الا وغير في المغايرة فالمعني الذي
صارة بمر غير استثنا هو لها في الاصل لا لتضمنها معني الا فلم تبن **باب الحال مسئلة** قال في البسيط
لو استضعف سيبويه مررت بزيد اسدا بنصب اسد علي الحال اي جريا اوشديدا اقويا واستضعف مررت برجل اسد علي الوصف
والفرق بينهما من وجهين احدهما ان الوصف دخل في الاشتقاق من الحال يجري مجري الخبر وقد يكون خبرا لا يكون صفة
قال والقياس التسوية بينهما لانه يرجع بالتاويل الي معني الوصف او يحدث في مضاف اي مثل اسد وقال
ابن يعيش الحال صفة في المعني ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق فكما ان الصفة يعمل فيها عامل
الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا انه عمل في الحال علي سبيل الفضلة لانها جارية مجري

لفرق بين علمت وعرفت المعنى

لانه لايجوز حذفها الا ان حذفها بنا في معناها والثاني ان المبتدا يجوز نصبه بالفعل اما على حذف الضمير او على التفسير ولا يتغير
المعنى فان زيدا اضربه زيدا سواء في المعنى واما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره ام لا لانه معمول
لغيرها فانك اذا قلت مررت برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه ولان الصفة تابعة للموصوف ولا يجعل التابع في المتبوع
مسئلة قال الابذي لايجوز الفصل بين الصفة والموصوف لانهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه **مسئلة**
قال الخفاف في شرح الايضاح وقع في كتاب المهذب لابي اسحق الزجاج ان تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام
لا كضعف لغة اكلوني البراغيث قال والفرق ان اصل الصفة كاسم الاسما التي تثنى وتجمع وانما يمتنع ذلك فيها بالحمل
على الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان احدهما ان يراعى اصلها فتثنى وتجمع والثاني ان يراعى شبهها بالفعل فلا تثنى ولا تجمع
قال الخفاف وهذا قياس حسن لوساعده السماع والذي حكي اية النحويين ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر
ضعيف كاكلوني البراغيث وينبغي عليه قياس قولهم ان يجيز في المضارع الاعراب والبنا لان اصله البنا واعرب لشبه الاسم
وكذا في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار الاصل والمنع باعتبار شبه الفعل انتهى **مسئلة** قال ابن الحاجب في باب
ان قيل لم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول قلنا لان الصفة تدل على الذات التي دل عليها
الموصوف بنفسها وباعتبار التعريف والتنكير لانها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه
في معنى اسم معرف فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى **باب العطف مسئلة** لايجوز العطف على الضمير
المجرور من غير اعادة الجار عند البصريين بخلاف المنصوب وجوزه الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب والجامع
بينهما الاشتراك في الفضلة قال في البسيط والفرق على الاول من اوجه احدها ان ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة
ملابسته له ولذلك لا يمكن استقلاله والثاني انه تنوين من حيث انه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ويحذف
في النداء نحو يا غلام والثالث انه قد يكون عوضا من التنوين في نحو غلامي وغلامك وغلامه فكما لا يعطف على التنوين
كذلك لا يعطف على ما حل محله وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة وهذه الاوجه معدمة في المنصوب وقال الخريري
في درة الغواص فان قيل كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف على المضمر المجرور
الا بالتكرير فالجواب انه لما جاز ان يعطف ذا نك المضمر ان على الاسم الظاهر جاز ان يعطف الظاهر عليهما ولما لم يجز ان
يعطف الظاهر على المضمر الا بتكرير الجار في قولك مررت بزيد وبك لم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر الا بتكريره ايضا
نحو مررت بك وبزيد وهذا من لطايف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية انتهى **مسئلة** اذا اكد ضمير المجرور كقولك
مررت بك انت وزيد اختلف فيه فذهب الجرمي الى جواز العطف مع التاكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا اكدوا
الجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به وذهب سيبويه الى منع العطف والفرق من اوجه احدها
ان تاكيده لا يزيل عنه العلل المذكورة في المنع بخلاف تاكيد الفاعل فانه يزيل عنه المانع من العطف الثاني ان تاكيد ضمير
المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتاكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس فلا يلزم حمل الخارج عن القياس
على الجاري على القياس الثالث ان ضمير المجرور اشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا
عند ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله فلما اشتد اتصاله قوي شبهه
بالتنوين فلم يوثر التاكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم يشتد اتصاله اثر التاكيد في جواز العطف عليه
الرابع انه يلزم من العطف مع تاكيد المجرور بالمرفوع نحو مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى اما اللفظ فان
قبله ضمير المرفوع ولم يحمل العطف عليه واما المعنى فان معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم من العطف مع تاكيد ضمير
الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى ذكر ذلك في البسيط **مسئلة** لايجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل
من غير تاكيد او فاصل ما عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على البدل والفرق على الاول ان البدل هو المبدل

منه في المعنى فكان من غير شرط التاكيد واما العطف فالثاني في مغاير للاول فلا بد من قوية للاول تدل على ان المعطوف
المغاير متعلق به دون غيره بخلاف البدل فانه لا يحتاج الى قوية لعدم المغاير **باب النداء مسئلة** يجوز في وصف المنادى
المضموم نحو يا زيد الطويل ان ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع قال ابن بعيش فان قيل فزيد المضموم في
موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة امس في انه لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رايت زيدا امس الدابر بالخفض
على اللفظ لم يجز وكذلك قولك مررت بعثمان الطويل لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفرق بينهما ان ضمة النداء في يا زيد ضم بناء
مشابهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطرد البنا في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك امس فان حركته
متوغلة في البنا لانه يجري ان كل اسم مفرد ومعرفة يقع منادى فانه يكون مضموما فليس كل ظرف يقع موقع امس فيكون مبنيا
الا تراك تقول فعلت ذلك اليوم واضربه عمر اعدا فلم يجب فيه من البنا ما وجب في امس وكذلك عثمن فانه غير منصرف
وليس كل اسم ممنوعا من الصرف انتهى **مسئلة** قال ابن بعيش فان قيل انكم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالاشارة
وقد جمعتم بينه وبين النداء فهلا جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين قلنا الفرق من وجهين احدهما
ان تعريف الاشارة آيا وقصد الحاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر وتعريف النداء خطاب الحاضر وقد تواخذ بعينه
فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد وكذلك شبهه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو يا هذا وشبهه لانه
في الموضعين قصد وآيا الى الحاضر والوجه الثاني وهو قول المازني ان اصل هذا ان تشير به لواحد الى واحد احدهما
دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه والرقته اشارة النداء فصارت تابعا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال
هذا اقبل باسقاط حرف النداء **مسئلة** قال ابن الحاجب في اما اليه ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فانه ما جا فيه
الا وجه واحد وهو قولهم وعمرو وجا في المعطوف من باب لا وجهان احدهما العطف على اللفظ والثاني في العطف على المحل
مثل لا ام لي ان كان ذاك ولا اب فالجواب ان الفرق من وجهين احدهما ان قولنا يا زيد وعمرو حرف النداء فيه مراد وهو
جايز حذفه فجاز الاتيان بأثره وليس كذلك في باب لا في الصورة المذكورة لان لا لا تحذف في مثل ذلك وانما قدر حذف النداء
ههنا دون تمام الكثرة النداء في كلام الوجه الثاني لان لا بني اسمها معها الى ان صار الاسم ممتزجا امتزاج المركبات ولا يمكن بقا
ذلك مع حذفها ولم يبنوا يا منهم على امتزاجه بالاداة لانه قد فصل بينهما بكلمتين ولياء بودي الى امتزاج اربع كلمات
مسئلة قال ابن الحاجب قولهم الا يا زيد والضحاك فيه جواز الرفع والنصب ولم يات في باب لا الا الوجه واحد
وهو الرفع لا غير مثل لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما ان لا لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه ولا يمكن
على اللفظ لان لا انما اتي بها لنفي المتعدد ولا تعدد في قولك لا غلام لك ولا العباس ولان دخول النصب فيه فرع دخول
الفتح فيه اذا كان منفيا ولا يدخل الفتح فلا يدخل هذا النصب الذي هو فرعه لان دخول الفتح انما كان لتضمن معنى
الحرف الاتري ان معنى قولك لا رجل في الدار لا من رجل ولا يتعذر مثل ذلك في ما ذكرناه الاتري ان لا اذا وقع بعدها موجب
وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حينئذ الى اصله فوجب فاذا وجب الرفع فيما يلي لا فلم يجز فيه غيره فلذلك لا يجوز غيره
في فرعه الذي هو المعطوف من باب الاولى وليس كذلك في باب النداء في قولنا يا زيد والضحاك فان حرف النداء وان
كان متعذرا لما تعذر في ما ذكرنا الا انه يتوصل اليه باي وبهذا كقولك يا ايها الضحاك ويا ايها هذا الضحاك ويا ايها
الضحاك فصار له دخول وان كان باشتراط فصل بخلاف لا فانها لا تدخل بحال انتهى **باب الترخيم مسئلة**
لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياسا حتى النسب فانه يجوز بحذف الثاني قال ابن
فلاح في المغني والفرق على الاول ان النقل الثاني من اجتماع يا النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لادى الى جعل ثلاثة
اشيا كشيء واحد فلذلك حذف منهما في النسب لقيام يائه مقام المحذوف واما الترخيم فانما لم يجز لان شرطه تاثير النداء
البنائي في المرخم ولم يوجد هنا فلم يجز الترخيم ولانها اشبه بالمضاف والمضاف اليه في كون الاول عاملا في الثاني فلم يجز

ترخيمها كالمضاف اليه **باب العدد مسئلة** قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت الاسماء المركبة
في العدد مجريان مجرى الكلمة الواحدة فهلا اعرب مجموعهما كما اعرب معدي كرب واخواته قلت الفرق من وجهين احدهما
ان الامتزاج هنا اشد اذ كان احد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده بل حضرموت مثلا في استعماله علما لهذه البلدة
كدمشق مثلا وبغداد فكما ان هذه معربة فكذلك حضرموت واما مركبات الاعداد فالمفرد مستعمل بمعناه كخمسة
اذا اردت بها هذا القدر وكذلك العشرة فالعاطف المتضمن معتبر واذا اعتبر فقد تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف
فلوجه لاعرابه والثاني ان العدد في الاصل موضوع على ان لا يعرب بما قام لما وضع له من تقدير الكليات فقط فان حقه
ان يكون كالاصوات ينطق بها ساكنة الاواخر وكحروف التهجي وانما يعرب عند التباسه بالمعدود **باب نواصب**
الفعل مسئلة الباء الزايدة تعمل الجر في نحو ليس زيد بقايم وفاقا وان الزايدة لا تعمل النصب في الفعل المضارع على
الاصح وقال الاخفش تعمل قياسا على الباء الزايدة والفرق على الاول ان الباء الزايدة تختص بالاسم وان الزايدة لا تختص
لانها زيدت قبل فعل وقيل اسم وما لا يختص فاصله ان لا يعمل ذكره ابو حيان **مسئلة** لا يتقدم معمول معمول ان عليها
عند جميع النحاة الا الاخفش الصغير فلا يقال لطعامك اريد ان اكل ويجوز معمول معمول لن عليها عند جميع النحاة الا الاخفش الصغير
فتقول لزيدا لن اضرب والفرق ان ان حرف مصدري موصولة ومعمولها صلة لها ومعمول معمولها من تمام صلتها
فكما لا تتقدم صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها ولن بخلاف ذلك وحكم كي عند الجمهور حكم ان لا يجوز تقديم
معمول معمولها فلا يقال جيت النحو كي اتعلم ولا النحو جيت كي اتعلم لانها ايضا حرف مصدري موصولة كان فكما
لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصول واما اذن فقال الفراء اذا تقدمها المفعول
وما جرى مجراه بطلت فيقال صاحبك اذن اكرم واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان
ولا ارى احفظه عن البصريين في ذلك بل يحتمل قولهم انه يشترط في عملها ان تكون مصدرة ان لا تعمل لانها لم تتصدر
اذ قد تقدم عليها معمول الفعل ويحتمل ايضا ان يقال لا تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية
لان النية بالمفعول التاخير قال ولقايل ان يقول لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد اذن لانها ان كانت مركبة
من اذ وان او من اذا وان فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في ان وان كانت بسيطة واصلها اذا الظرفية
ونونت فلا يجوز ايضا لان ما كان في حيز اذا لا يجوز تقديمه عليها وان كانت حرفا محضا فلا يجوز ايضا لان ما
فيه من الجزا يمنع ان يتقدم معمول ما بعدها عليها ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقديم معمول فعل الشرط على اداة الشرط
اجاز واذ ذلك في ان تجزم زيدا ان تضرب اضرب **مسئلة** قال ابو حيان سال محمد بن الوليد ابن ابي مسهر وكانا قد قرا
كتاب سيبويه على المبرد ورايا ابن ابي مسهر ان قد اتقنه لم اجاز سيبويه اظهار ان مع لام كي ولم يجز ذلك مع لام النفي فلم
يجب بفرق انتهى قال ابو حيان والسبب في ذلك ان لن لم تكن ليقوم اوما كان ليقوم ايجابه كان سيقوم فجعلت اللام
في مقابلة السين فكما لا يجوز ان يجمع بين ان الناصبة وبين السين او سوف كذلك لا يجمع بين ان واللام التي هي
مقابلة لها **مسئلة** سمع بعد كي وحتى الجر في الاسماء والنصب في الافعال فاختلف النحويون فقيل كل منهما جار ناصب
وقيل كلاهما جار فقط والنصب بعدهما بان مضمرة وقيل كلاهما ناصب والجر بعدهما بحرف جر مقدر والصحيح وهو
مذهب سيبويه في كي انها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون حرفا موصولا لا يضمر بعدها المضارع بخلاف
والصحيح ومذهبه في حتى انها حرف جر فقط وان النصب بعدها بان مضمرة لا بها قال ابو حيان فان قلت ما الفرق
وبين كي حيث صحح فيها انها جارة ناصبة بنفسها قلت النصب بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر لان حرف لا يحكم به
وحتى ثبت جرا الاسماء بها كثيرا وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدرنا من الاضمار والاشتراك بخلاف الاصل
ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصت الاستقبال **مسئلة** قال الاندلسي

في شرح المفصل في عليسي انما علت ان في المضارع ولم تعمل ما لان ان نقلته نقلين الى معنى المصدر والاستقبال
وما لم تنقله الا نقلة واحدا الى معنى المصدر فقط وكل ما كان اقوى على تغيير معنى الشيء كان اقوى على تغيير لفظه وقال السيرافي
انما لم ينصبوا بما اذا كانت مصدرا لان الذي يحملها اسماء وهو الاخفش فان كانت معرفة فهي بمنزلة الذي فيرتفع الفعل بعدها
كما يرفع في الذي وان كانت نكرة فيكون الفعل بعدها صفة فلا ينصبه فاما سيبويه فجعلها حرفا وجعل الفعل بعدها
صلة لها والجواب على مذهبه ان المعنى الذي نصبت بان هو شبهها بان المشددة لفظا ومعنى ولذلك لم يجمعوا بينهما
فلا تقول ان ان تقوم كما يستقبح ان ان زيدا قايم وهذا مفقود في ما وايضا فانها يليها الاسم مرة والفعل اخرى فلم تختص
انتهى وقال ابن يعيش الفرق بين ان وبين ما ان ما تدخل على الفعل والفاعل والمبتدا والخبر وان مختصة بالفعل فلذلك
كانت عاملة فيه ولعدم اختصاص ما لم تعمل شيا **باب الجوازم مسئلة** يجوز تسكين لام الامر بعد واو وفا
نحو وليوفوا نذورهم فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ولا يجوز ذلك في لام كي وفرق ابو جعفر النحاس بان لام كي حذف
بعدها ان فلو حذفت كسرتها ايضا لاجتمع حذف بخلاف لام الامر وفرق ابن مالك بان لام الامر اصلها السكون فردت الى
الاصل ليوسن دوام تفويت الاصل بخلاف لام كي فان اصلها الكسر لانها لام الجر **مسئلة** اختلفت في لم ولما هل غيرتا صيغة
الماضي الى المضارع او معنى المضارع الى المضي على قولين ونسب ابو حيان الاول الى سيبويه ونقل عن المغاربة انهم صححوه لان
المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والثاني مذهب المبرد وصححه ابن قاسم في الجزء الثاني وقال ان له نظيرا وهو
المضارع الواقع بعد لو وان الاول لا نظير له ولا خلاف ان الماضي بعد ان غير فيه المعنى الى الاستقبال لا صيغة المضارع
الى لفظ الماضي والفرق كما قال ابو حيان ان اين لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها فلم يكن لدعوى تغيير اللفظ موجب
بخلاف لم ولما فانهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها فلهذا قال قوم بانه غيرت صيغته **مسئلة** الامر صيغة مرتجلة
على الاصح لا مقتطع من المضارع ولا خلاف ان النهي ليس صيغة مرتجلة وانما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت
عليه لا للطلبية وانما كان كذلك لان النهي يتبين لم من الامر منزلة النفي من الايجاب فكما احتيج في النفي الى اداة احتيج في النهي
الى ذلك ولذلك كانت ادواته التي هي شاركته في اللفظ الا التي للنفي **مسئلة** لا تدخل لا على لا التي اداة شرط فلا في قولهم ان لا تفعل
افعل للنفي المحض ولا يجوز ان تكون للنهي لانه ليس خبرا والشرط خبر فلا يجتمعان وقال بعضهم هي لا التي للنهي فاذا دخل عليها
اداة الشرط لم تجزم وبطل عملها وكانه الناشئ لاداة الشرط وذلك بخلاف لم فان الناشئ لها لا لاداة الشرط في نحو فان لم يتفقوا
والفرق ان اداة الشرط لم تلزم الفعل في كل ما تدخل عليه او تدخل على الماضي فلم يكن لها اذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت
فحيث دخل عامل مختص كان للجزم ذكره ابو حيان في شرح التسهيل **مسئلة** ان قيل لم جزمت متى وشبهها ولم تجزم الذي اذا
تضمنت معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم فالجواب ان الفرق من وجوه احدها ان الذي وضع وصلة الى وصف
المعارف بالجمل فاشبه لام التعريف الجنسية فكما ان لام التعريف لا تعمل فكذا الذي والثاني ان الجملة الذي يوصل بها لا بد ان تكون
معلومة للمخاطب والشرط لا يكون الا مبهما والثالث ان الذي مع ما يوصل به اسم مقرد والشرط مع ما يقتضيه جملتان
مستقلتان نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه وذكره ابن الحاجب في اماليه **مسئلة** قال ابن الباذش ان قيل
حرف الجزم اضعف من حرف الجر وحرف الجر لا يعمل في شيئين قيل الفرق بينهما الاقتضاء فحرف الجر لما اقتضى واحدا عمل فيه وحرف
الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما **باب الحكاية مسئلة** يحكى الاعلام بمن دون سائر المعارف هذا هو المشهور والفرق
بينهما وبين غيرها من المعارف من ثلاثة اوجه احدها ان الاعلام يختص بها حكام لا توجد في غيرها من الترخيم وما لا
نحو الحجاج وعدم الاعلال في نحو مكوره وحيوه ومحيب وحذف التنوين فيها اذا وقع ابن صفة بين علمين فالحكاية
ملحقة بهذه الاحكام المختصة بها والثاني ان اكثر الاعلام منقول عن الاجناس غير عن وضعه الاول والحكاية تغيير
مقتضى من التغيير باين بالتغيير والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال وبكثرتها الاشتراك فرفع الحكاية توهم المستفهم

عند غير السابق لجواز ان السامع لم يسمع اول الكلام ذكر ذلك صاحب البسيط قال والفرق بين ان يتتابع بها العلم
وبين ان يحيث لا يحكي بها بل يجب فيها الرفع فاذا قيل رايت زيدا او مررت بزيد يقال اي زيد من غير حكاية ان زيدا كان
مبنية لا يظهر فيها اعراب جازت الحكاية معربا على خلاف ما يقتضيه خبر المبتدا واما اي فانها معربة يظهر فيها الرفع
فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها ونظيره قول العرب انهم اجمعون ذاهبون لما لم يظهر اعراب النصب في الضمير
اكد وبالمرفوع ومنعهم ان الزيدين اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب الزموا التاكيد بالنصب مسئلة في
لا يحكي المتبوع بتابع غير العطف من نعت او بيان او تاكيد او بدل اتفاقا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه في
التسهيل من غير ترجيح ورجح غيره جواز الحكاية قال ابو حيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف
بيان المعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه بيانا ان المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر واما في العطف
فلا يبين ذلك بيانا ثابتا الا الحكاية وايراد لفظ المخبر في كلام الحاكي على حاله من الحركات وقال صاحب البسيط يشترط
لجواز ها ان يكون للمعطوف عليه وللمعطوف عليه من مخبر رايت زيدا وعمرا فان كان المعطوف عليه علما والمعطوف غير علم
فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الاقوي ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعا او عكسه لم تجز الحكاية اتفاقا باب
النسب مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم اجزت بيضات وجوزات بالتحريك ولم تجز طولي في النسبة الى طويلة
قلت بينهما فرق وهو ان الحركة في بيضات وجوزات عارضة فلم يعتد بها والنسبة بنا مستانفة باب
التصغير مسئلة قال ابو حيان اثروس اذا اصميت به امراة ثم خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى الراء قيل
اثروس وصغرتها قلت اثيرس ولا تدخل الها وان كان قد صار ثلاثيا واذا اصغرت هذا قلت هنيدة بالها والفرق
بينهما ان تخفيف الهمز بالحذف والنقل عارض فالهمزة مقدرة في الاصل وكانه رباعي لم ينقص منه شيء فان قلت
لما لم تلحقه بتصغير سما اذا قلت سميه ليس الاصل مقدرا قلت لا يشبه تصغير سما لان التخفيف جايز في اثروس
عارض بخلاف سما فان الحذف لها لازم فيصير على ثلاثة احرف اذا صغرت فيلحقها الها وبهذا الفرق بين اثروس وسما
اجاب ابو اسحق الزجاج بعض اصحاب ابي موسى الحامض حين سالها ابو اسحق عن ذلك وكان ابو موسى الحامض قد روس
رجلا لقنا فطنا علي ابي اسحق فسالة عن مسايل فيها غموض هذه المسالة منها وكان في هذا المجلس المشوق الشاعر
فاخذ ورقة وكتب من وقته يمدح ابا اسحق ويذم من اهل عصره فقال لابن يحمد

صبرا ابا اسحق عن قدرة ٭ فذوا النهي يمتثل الصبرا ٭ والعجب من الدهر او غاده ٭
فانهم قد فضحوا الدهرا ٭ ولا ذنب للدهر ولكنهم ٭ يستحسنون المكر والغدرا ٭
نبيت بالجامع كلبا لهم ٭ ينبح منك الشمس والبدرا ٭ والعلم والحلم ومحض الحجى ٭
وشائح الاطواد والبحرا ٭ والدعة الوطفا في سحرها ٭ اذا الربا اضحت بها خضرا ٭
فقلت او ما فك بين الورى ٭ يا بين والتيه لك الكبرا ٭ يظن جهلا والذي دسته ٭
ان يلبسوا العيوق والعفرا ٭ فارسلوا التبرا الى غامر ٭ وغمرنا يستوعب النزرا ٭
خطيبهم من فمه يخرا ٭ مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز اثبات همز الوصل في نحو استضراب
اذا صغر وان كان ما بعدها متحركا لان هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا العارض كما لم يعتدوا
به في قولهم الحمر باثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل فالجواب ان بين العارضين فرقا وهو ان عارض التصغير
لازم لا يوجد في لسانهم ثانيي مصغر غير متحرك ابدا وعارض الحمر غير لازم لانه يجوز ان لا يجذف الهمزة ولا تنقل الحركة
فيقال الاحمر ولا يمكن ذلك في المصغر في حال من الاحوال مسئلة اذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالالف
اتفاقا نحو رايت عصا واختلف في الوقف على المنقوص المنون فذهب سيبويه انه لا يوقف عليه بالياء

٭ يا اسحق عن جاهل ٭ ولا تضق منك بصدرا ٭
٭ عن خشاعر في الورى ٭

بل يحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس اثباتها قال ابن الخباز فان قلت فما بالهم اختلفوا في
اعادة ياء المنقوص واتفقوا على اعادة الف المقصور قلت الفرق بينهما خفة الالف ونقل الياء

باب التصريف مسئلة الزايد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف
توزن بالاصل قال ابو حيان والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة
لزيادة حروف السلامة من حيث انها عامة لجميع الحروف ففرقوا
بينهما في الوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه
فضعفوه في الوزن مثله فلو انطقوا في الوزن باحدي
الياءين فقط لم يتبين من الوزن كيف زيادتها فلما لم
تزد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن
انتهى النصف الاول من كتاب الاشباه والنظاير
النحوية ويتلوه في النصف الثاني
الطرايز في الالغاز بتاريخ يوم
الاثنين ثامن عشر شهر ربيع الاول

الفن الخامس من الاشباه والنظايو
الطراز في الالغاز

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر بمنك نمم

الحمد لوليه • والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وذويه هذا هو الفن الخامس من الاشباه والنظائر • وهو فن الالغاز • والاحاجي والمطارحات والممتحنات والمعاياة وهو منثور غير مرتب وسميته الطراز فيما الالغاز قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في كتابه موقظ الوسنان وموقد الاذهان اعلم ان اللغز النحوي قسمان احدهما ما يطلب به تقسير المعاني والاخر ما يطلب به وجه الاعراب فالاول كقول الحريري • وما العامل الذي يتصل اخره باوله • ويعمل معكوسه مثل عمله • وتفسيره يا في الندا فانه عامل النصب في المنادى وهو حرفان فاخر متصل باوله ومعكوسه وهو اي حرف ندا ايضا وكقوله ايضا • وما منصوب ابدا على الظرف • لا يخفضه سوى حرف • وجوابه لفظ عند تقول جلست عنده واتيت من عنده ولا يكون الا منصوبا على الظرفية او مخفوضا بمن خاصة • فاما قول العامة سرت الى عنده فخطا فان قيل لدن وقبل وبعد بمنزلة عند في ذلك فما وجه تخصيصك اياها قلت لدن مبنية في اكثر اللغات فلا يظهر فيها نصب ولا خفض وقبل وبعد يكونان مبنيات كثيرا وذلك اذا قطعا عن الاضافة وانما تبنى الالغاز والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهرا وكقوله واين تلبس الذكران • برافع اللسان • وتبرز ربات الحجال بعمايم الرجال • وجوابه باب العدد من الثلاثة الى العشرة ثبتت التاء فيه في المذكر وتحذف في المونث والثاني وهو الذي يطلب فيه تفسير الاعراب وتوجيهه لا بيان المعنى فكقول الشاعر • جاء سلمان ابو هاشما • فقد غدا سيدها الحارث شرحه جاء فعل ماض وسلمان جار ومجرور • وعلامة الجر الفتح لانه لا ينصرف وانما افردت الالف في الخط ليتاتى في الالغاز ابوها فاعل جاء والضمير لامراة قد عرفت من السياق شيئا فعل امر من شام البرق يشيمه ونون للتوكيد كتبت بالالف على القياس سيدها نصب بشم كما تقول انظر سيدها والحارث فاعل غدا انتهى كلام ابن هشام وقال ابن هشام في المغني مسالة يجاء بها فيقال الضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور هنا اعدت الجار ام لم تعده وهو الضمير المجرور من غير اعادة الجار ولا يصح اعادة الجار لان لو لا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر بل يحكم للمعطوف في الحالة هذه بالرفع لان لو لا محكوم لها بحكم الحروف الزايدة والزايد لا يفتح في كون الاسم مجردا من الطوارئ اللفظية فكذا ما اشبه الزايد ذكر بقية الغاز الحريري التي ذكرها في مقاماته قال ما كلمة بان شيئا حرف مخوب او اسم لما فيه حرف خلوب • واي اسم يتردد بين فرد حازم • وجمع لازم • وابنتها اذا التحفت اماطة الثقل واطلقت المعتقل • واين تدخل السين فتعزل العامل • من غير ان تجامل • واي مضاف اخل من عري الاضافة بعروة واختلف حكم بين مساوعذوقة • واي عامل نابيا رحب منه وكرا • واعظم بكرا • واكثر لله تعالى ذكرا • واين يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب • واي اسم لا يفهم • او لا في باستضافته كلمتين • او الاقتصار منه على حرفين • وفي وضعه الاول بالتزام • وفي الثاني

الزام • واي وصف اذا ارتدف بالنون • نقص من العيون • وقوم بالدون • وخرج من الربون • وتعرض للهون • اراد بالاول نعم • وبالثالث تها التانيث الداخلة على الجمع المتناهي نحو زناد قه وصيا قله ومسامعه وبالرابع بابان المخففة من الثقيلة وبالخامس لدن وبالسادس رباالقمم وناببه الواو • وبالسابع نحو كلموسى عيسى • وبالاخير نحو ضيف يدخل عليه النون فيقال ضيفن وهو الطفيلي • وللزمخشري كتاب الاحاجي منثور وشرحه الشيخ علم الدين السخاوي بشرح سماه تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي وابتعه باحاجي لمنظومه وانا الخص الجميع هنا قال الزمخشري اخبرني عن فاعل جمع على فعله • وفعيل جمع على فعله • الاول باب قاض وباع • والثاني نحو بري وسراة وقال اخبرني عن نونين يجامع لام التعريف وليس ادخالهما على الفعل من التحريف هو تنوين الترنم والغالي وقال اخبرني عن واحد من الاسماء ثنى مجموعا بالالف والتاء • اخبرني عن موحد في معنى اثنين وعن حركة في حكم حركتين • اخبرني عن حركة وحرف قد استويا وعن ساكنين على غير حدهما التقيا • اخبرني عن اسم على اربعة فيه سببان لم يمتنع صرفه بالجماع وعن اخر فيه الاسبب واحد وهو حقيق بالامتناع • اخبرني عن قاذات فنين وعن لاءم ذات لونين • الاولى السري • والشري • والبث • والنث • وقاتعده الله وكاتعهني قاتله وبيداني من قريش وميداني • ونحو ورتن وازن وهو قياس مطرد في المضموم وفي المكسور نحو شاح واتاح ووعاء واعاء والمفتوح نحو وسن واسن وو بد وابدا واغضب وولده والله تحير وماوبه لم وما به سماع بالجماع والثانية نحو عضة وسنة فيهما في عضة وعضاة وبعير عاضه وعضه اي راعي العضاه وعضهه اذا اشتمه وفي نخله سنمان وسانفت الاجير وواو في عضوات وسنوات اخبرني عن نسب بغير ابن وعن تانيث بتا ليس بتانيه الاول ما دل على الصيغة نحو عواج وتمات وذارع ولابن ونظير دلا التي للعلامة والصيغة قولك لتقرب واضرب والفرق بين البنائين ان فعالا لما هو صنعة وفاعلة لمباشرة الفعل والثاني بنت واخت لان تاءها بدل من الواو التي هي لام الا ان اختصاص المونث بالابدا دون المذكر قام علما للتانيث فكان لهذه التا لاختصاصها كتا التانيث ونحوها التي في مسلمات هي علامة لجمع المونث فلاختصاصها بجمع المونث لانها للتانيث ومن ثم لم يجمعوا بينهما وبين تا المونث فلم يقولوا مسلمات فان قلت ما ادراك انها ليست تا تانيث قلت لو كانت كذلك لقلبها الواقف هاء في اللغة السابعة فان قلت فلم قلبها من قلبها هاء في الوقف فقال النبوذ والبنات قلت راها تعطي ما تعطيه تا التانيث فوجهها مثلها اخبرني عن نعت مجرور ومنعوته مرفوع • وعن منعوت موحد ونعت مجموع الاول نحو هذا جحر ضب خرب والثاني قول القطامي • كان قيودي حلي حين ضمت حوالب غرنا ومعا جيا عا • جعل المعا لفرط جوعه بمنزلة امعا جايعي فجمع النعت مع توحيد المنعوت اخبرني عن فعل ليس بين المعرفتين فاصلا وعن رب على المعرفة

داخلا الاول نحو كان زيد هو خيرا منك وان ترني اقل منك مالا وانما منع ذلك في
من الامتناعه من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف فشبه به واجري
حكمه عليه والثاني نحو قولهم ربّ رجل واخيه قال سيبويه ولا يجوز حتى تذكر قبل نكرة
اخبر في عما ينصب ويجر او هو رفع وعما تدخله التثنية وهو جمع الاول الحكي
والثاني في قولهم عندي لقاحان سودا وان وقوله بين رماحي مالك ونهشل وقوله

لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا ◦ عند التفرق في الهيجا جمالين ◦

اخبر في كيف يكون ◦ متحرك بلزمه الكون ◦ هو عين حي وعي وصف ◦
في قولهم صف الحال وزنها فعل لانه من باب فرح وبطر واشر ◦
اخبر في عن واحد وجمع لا يفرق بينهما ناطق ◦ الا ان الضمير بينهما فارق ◦
هما فلك ◦ وفلك للواحد والجمع ومثله جمل هجان وابل هجان ودرع دلاص ◦ ودروع دلاص
اخبر في عن فاعل خفي فابدا ◦ وعن اخر لا يخفى ابدا ◦ الاول فاعل افعل وتفعل
ونحوها والثاني الواقع بعد الا نحو ما قام الا زيد آ والا انا ◦
اخبر في عن حرف تزاد ثم يزال ◦ واثره باق ماله انتقال ◦ هو نون التثنية
والجمع تزال واثرها باق في نحوهما الفار سا زيد والفارسون زيد ◦
اخبر في عن حرف يوخذ ثم يكثر ◦ ويونث ثم يذكر ◦ الاول باب عشرة ◦
وثمر والثاني باب العدد ثلثة الى عشرة ◦◦
اخبر في عن معرفة في حكم التنكير ◦ ويونث في معنى التذكير ◦ الاول مررت
بالرجل مثلك او برجل مثلك لا يكاد في نحو هذا الموقع يتبين الفرق بين النكرة والمعرفة
ومثله ولقد امر على اللئيم يسبني ◦ والثاني باب علامة ونتايه ◦
اخبر في عن واحد يوزن بارابعه ◦ وعن عشرة عند بعضهم متسعة الاول
باب قوع وشر ونحوها يوزن بافعل ولا يقال في وزنبع والثاني في حروف العطف
عند النحويين عشرة وقد تسعها ابو علي الفارسي حيث عد عنها اما ◦
اخبر في عن زايد يمنع الاضافة ◦ ويوكدها ◦ وبفك تركيبها ويويدها
هو اللام في قولهم لا ابا لك هي مانعة للاضافة فاكة لتركيبها يفصلها بين ركنيها
وهما المضاف والمضاف اليه وهي مع ذلك موكدة لمعناها موبدة لتاييدها من حيث انها
موضوعة لاعطاء معنى الاختصاص ونظيرتها تيم الثانية في يا تيم تيم عدي فجمعت بين
المضاف والمضاف اليه وتوسطت بينهما كما قيل بين العصا ولحايها وهي بما حصل بتوسطها
من التكرير معطية معنى التوكيد والتشديد وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه
اطراح فوجه اعتدادها استصلاحها الاب لدخول لا الطالبة للنكرات عليه ووجه
اطراحها ان لم تسقط لام الاب الواجبة الثبوت عند الاضافة ونحوه قولهم لا يدي لك
سقوط النون مع اللام دليل الاطراح وتنكر المضاف وتهيوه لدخول لا دليل الاعتداد
فان قلت فكيف صح قولهم لا ابا لك قلت اللام مقدرة منوية وانما حذفت من اللفظ
والذي شجعهم على قدرتها شهرة مكانها وانه صار معلما للاستفاضة استعمالها

فيه وهو نوع من حالة الحال التي لسانها انطق من لسان المقال ومنه حذف لا في قالوا
تفتو وحذف الجار في قولهم روية خير اذا صبح ومحل قراة حمزة تسالون به والارحام
عليه سديد لان هذا المكان قد شهر بتكرير الجار فقامت الشهرة مقام الذكر ◦
اخبر في عن بيمات هن بدل وعوض وزيادة وعن واحده هي موصولة بالجلادة
البدل نحو ابدال الميم من لام التعريف والعوض في اللهم عوضت من حرف النداء
والزيادة في نحو مقتل ومضرب ◦ والموصولة بالجلادة ميم فم هي بدل من غير قوة
قال سيبويه ابدلوا منها حرفا احد منها وفي مقامة النحو من النصايح وتجلد في اللفي
على عزمك وتصميمه ولا تقصر عما في الغم من جلادة ميمه ◦
اخبر في عن ثالث مقول اعين هوام واو مفعول فيه اختلف سيبويه
والاخفش وقد تقدم في اول الكتاب ◦
اخبر في عن اسم بلد فيه اربعة من الحروف الزوايد وكلها اصول غير واحد هو يستعور
من بلاد الجان فيه الياء والسين والتاء والواو ومن جملة الزوايد العشرة وكلها اصول في هذا الاسم الا الواو
اخبر في عن مايه في معنى بيات ◦ وكلمة في معنى كلمات المايه في ثلثمايه في معنى
المبات لان حق غير الثلثة الى العشرة ان يكون جمعا والكلمة في معنى كلمات قولهم
كلمة الشهادة وكلمة الحويدرة وقوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله الايه
اخبر في عن حرف من حروف الاستثنا لم يستثن قط شيا من الاسما هو لما بمعنى
الا لا يستثني به الاسما كما يستثني بالاواخوانها وانما يقال لنشدتك الله لما فعلت
واقسمت عليك لما فعلت ◦

اخبر في عن مكبر يحسب مصغرا ◦ وعن مصغر يعد مكبرا ◦ الاول كيت بالتشديد يحسبه
من ليس بنحوي مصغرا وهو خطا ظاهر لان يا التصغير لا تقع الا ثالثة بل كيت مكبر
سكيت وكيت بالتخفيف مصغرة تصغير الترخيم والثاني خيور هو في عداد
المكبرت وفي قول الاعرابي الذي سيل عن تصغير الجباري فقال حسير ور ◦
اخبر في عن مصغر ليس له تكبير وعن مكبر ليس له تصغير من الاسما وضع على
التصغير لم يستعمل له مكبر نحو كميت وكفيت ومنها ما ورد مكبرا ولم يصغر كاين وكيف وكم
اخبر في عن كلمة تكون اسما وحرفا ◦ وعن اخرى تكون غير ظرف وظرفا ◦ الاول على وعن
التشبيه ومذ ومنذ والثاني نحو اليوم والليلة والساعة والحين والخلف والامام
اخبر في عن اسم متى اضيفت اخواتها وافعتها ◦ ومتى افردت فارقتها ◦ هو دو بمعنى صاحب
اخبر في عن سبب متى اذن بالذهاب ◦ تبعه ساير الاسباب ◦ هو التعريف في نحو اذهب بحمان
ودار بجرد وخوارزم اذا ذهب عنه بالتنكير لم يبق لساير الاسباب اثر وهي التانيث
والعجمة والتركيب ◦◦
اخبر في عن شي من العلامات ◦ يشفع لاخيه في السقوط دون الثبات ◦ التنوين هو المقصود
وحده بالاسقاط في باب ما لا ينصرف وانما سقط الجر لاخوة ثبتت بينه وبين التنوين
وذلك انهما جميعا لا يكونان في الافعال ويختصان بالاسما فلهذه الاخوة لما سقط التنوين ◦

والضمايرونحوها

وكاف

تبعه الجر في السقوط فالتنوين اصله فيه والجر تبع كما يسقط الرجل عن مرتبته ويسقط اتباعه وهذا معنى قول النحويين سقط الجر بشفاعة التنوين فاذا عاد الجر عند الاضافة لم يتصور عود التنوين ○○

اخبرني عن اسم تلعب الحركات بما بعده ○ ولا يعمل فيها الا الجر وحده ○ هو حتى يقع الاسم بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والجر وحده عملها ○

اخبرني عن اسم صحيح امكن هو فاعل وما هو مرفوع ○ وعن اخر دخل عليه حرف الجر ○ وهو عن للجر ممنوع ○ الاول غير في قول الشماخ ○ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ○ والثاني حين في قوله على حين ○ عاتبت المشيب على الصبي ○

اخبرني عن شيء وراء خمسة اشياء ○ بجزم جوابه في باب الجزا هو الاسم والفعل الذي ينزل منزلة الامر والنهي ويعطي حكمها لان فيه معناها ومرادها فيجزم به كما يجزم بها وذلك قولك حسبك نم الناس واتقي الله لمرء وفعل خيرا تثب عليه بمعنى ليتق الله وليفعل

اخبرني عن ضمير ما اشتق من الفعل احق به من الفعل ○ وفي ذلك انحطاط الفرع عن الاصل هو الضمير في قولك هند زيد ضاربته هي وزيد الفرس راكبه هو وفي كل موضع جرت فيه الصفة على غير من هي له فالمشتق من الفعل وهو الصفة احق به من الفعل لا بد له منه وللفعل منه بد اذا قلت هند زيد تضربه وزيد الفرس يركبه حتى ان جئت به فقلت تضربه هي ويركبه هو كان تاكيد المستكن والسبب قوة الفعل واصالته في احتمال الضمير والمشتق منه فرع في ذلك ففضل الفرع على الاصل ○

اخبرني عن زيادة اوثرت على اصالة وعن اصالة دلت على اصالة الاولى حذفهم الالف والياء الاصليتين وابقاء التنوين في هذه عصا وهذا قاض وليالي النسبي في النسب الى المصطفى وحذف اللام لا التكسير وياء التصغير في فراز دق وفريزد وحذف العين في شاك ولاث وابقاء الف فاعل وحذف الفا في بعد لحروف المضارعة ومن ذلك قول الاخفش في مقول وحذفه عين مفعول لواو والثاني في قولهم رايت عمادا ولقيت عبادا اصالوا الالف الاولى لكسرة العين ثم اصالوا الثانية الاولى ونظير تسبب الاصالة للاصالة تسبب الالحاق للالحاق في نحو قولهم الندد هو ملحق بسفرجل والالقوة النون معا زيدتا للالحاق ولولا النون المزيدة للالحاق لما كانت الهمزة حرف الحاق الا ترى انها في الدلمس ليست كذلك ○

اخبرني عن حلف ليس بحلف وعن اصالة في غير الف ○ الاول قولهم قولهم بالله الا زرتني وبالله لما لقيتني وبحق ما بيني وبينك لتفعلن صورته صورة الحلف وليس به لان المراد الطلب والسؤال والثاني اصالة القحه قبل راء مكسورة نحو الضرد ○

اخبرني عن فعل يقع بعد منذ ومذ وعن جملة يضاف اليها المشبه باذ الاولى نحو ما رايته مذ كان عندنا ومذ جاءني ○ والثاني نحو كان ذاك زمن زيد امير وزمن تامر الحجاج حق هذه الجملة ان تكون على صفة الجملة التي تضاف اليها اذ وهي صفة المضي وتكون فعلية تارة وابتدائية اخرى ○○

اخبرني عن لام تحسب للابتداء والمخففة بأيون ذلك اشد الا بها هي اللام الفارقة الداخلة على خبر ان المخففة

اخبرني عن دخول ان المخففة على بعض الاخبار غير معوضة واحد لم تخله الاستار ○ ان المخففة اذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الاخبار عوض مما سقط منه احد الاحرف الاربعة وهي قد وسوف والسين وحرف النفي وشذ تركه فيما حكاه سيبويه لما انجزاك الله خيرا

اخبرني عن عينين ساكنة بفتحها الجامع مالم يضف ○ ومكسورة لا يفتحها المتكلم مالم يضف ○ الاولى باب تمر يحرك بالفتح بالجمع نحو تمرات الا في الصفة فقر على سكونها كضخمة وضخمات والثانية باب نمر يفتح في النسب نحو نمري ○

اخبرني عن حرف يدغم في اخيه ○ ولا يدغم اخوه فيه ○ هو اللام تدغم في الراء ولا تدغم الراء فيها

اخبرني عن اسم من اسما العقلاء ○ لا يجمع الا بالالف والتا هو طلحة ○

اخبرني عن مكبر ومصغرها في اللفظ متلفان ○ ولكنهما في المثيلة والتقدير مختلفان مسيطر ومسيطران صغرتهما قلت مسيطر ○ ومسيطر على لفظ التكبير سواء ○

اخبرني عن النسبة الى تمرات من التمرات ○ والى اسم رجل سمي بتمرات ○ النسبة الى تمرات جمع تمرة تمري بسكون الميم لانك ترد الجمع في النسبة الى الواحد والى تمرات اسم رجل تمري بفتح الميم لانك تحذف الالف والتا عند النسب ○

اخبرني عن اسم ناقص له شيئا وصاف ○ موصول ولازم للاضافة ومضاف الى فعل وغير مضاف ○ هو ذو ويكون موصولا بمعنى الذي ○ ولازما للاضافة في نحو ذو مال ومضافا الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم وغير مضاف في قولهم الا ذو الذي يزن ذي جدين وذي رعين وغيرهم ○

اخبرني عن اسم تكبيره يجعل يائيه ها ○ وتصغيره بقلبها ياء ○ هرذي في اشارة المونث تبدأ ياؤها في المكبر منه خاصة نحو ذه امة الله فاذا صغرته رددته الى اصلها يا فتقول في امراة سميتها بزيد ذيبه لا ذهيه ○

اخبرني عن الفرق بين ضمتي العليا والعليا ○ وبين ضمتي اولي واوليا ○ الفرق بين الاوليين ان الاولى ضمة بنا الفعل والثانية ضمة بنا المضمر واما الاخريان فتتفقتان ضمة المضمر هي ضمة المكبر لان اسم الاشارة اذا صغر لم يضم اوله ○

اخبرني عن الفرق بين لهي امك ولهي ابوك ○ وبين له ابنك وله اخوك لما كان اسم الله سبحانه لا شيء ادوم منه على الالسنة خففوه ضروبا من التخفيف فقالوا لاه ابوك بحذف اللامين وقلبوا فقالوا الهي ابوك وحذفوا من القلوب فقالوا اتوك وبين لتضمن لام التعريف كامس وبني احدها على السكون لانه الاصل ولا مانع والثاني على الكسر لانه اللجا عند التقا الساكنين والثالث على الفتح لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسها ○

اخبرني عن مذكر لا يجمع الا بالالف والتا وعن مونث يجمع بالواو والنون من غير الاول نحو سرادق وحمام والثاني باب سنين وارضين ○

اخبرني عن مجموع في معنى المثنى وعن واحد من واحد مستثنى الاول نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما ○ والثاني ماجا في لغة بني تميم من قولهم ما انا في زيد الا عمرو بمعنى

ما اتاني في زيد لكن عمرو ومنها قولهم ما اعانه اخواتكم الا اخوانه
اخبرني اخر احاجي الزمخشري وتعقبها باحاجي السخاوي قال
الشيخ علم الدين السخاوي وما اسم جمعة كالفعل منه وما اسم فاعل فيه كفعل
له وزنا ان يفترقان جمعا ويتحدان فيه بغير فصل
وقال ما اسم بنون لكن قد اوجبوا منع صرفه
وما الذي حقه النون حين جاوا بحذفه
الاول باب حوار وغواش والثاني وقال
ماذا نقول كاذب ام صادق من قال وهو يجد فيما يخبر
رجلان اختي منهما وكذاك في احوي ايضا من تحيض وتطهر
وكذا غلاما زوجتي تتالحا خلة وليس عليهما من ينكر
وقال ما اسم آنيب عن اسم وكان لابد منه
واين شرط اتى جواب يلزم عنه
واين تاب سكون عن الكون ابنه
وقال ما حروف ذوات وجهين لها منعوا الصرف وطورا صرفوا
ثم ما اسم كيقوم احتمل الصرف والمنع وفيه اختلفوا
وقال وما خاتدا ولها ثلاثة احرف عددا
وما عين لها حرفان يعتور انها ابدا
ولامات لها حرفان ايضا مثلها وجدا
وما عينا تبع لامين لفظها قد اتجدا
هما في كلمتين هما لمعنى واحد ورد ا
وما ضدان ان وصنا ولولا الفا ما انفردا
الاول قولهم في دواء السم درياق وترياق وطرياق والثاني نعق الغراب
ونعق ومعاقير ومغاثير والثالث حدث وحذف للقبر ولازم ولازب
والرابع لجداد والجذاذ بالدال المهملة والمعجمة اتحد في كل منهما لفظ العين واللام
والكلمتان لمعتي واحد وهو ضرام النخل والخامس الاري والشري فالاري العسل
والشري المختلط ولولا الفا فما افترقا انما فرقت الفا بين لفظيهما يقال له طعام
اري وشري وقال
وما اسم غير منسوب وفيه اتى لفظ العلامة ليس يخفى
واخر لم تكن فيه فكانت ولم يزدد بها في اللفظ حرفا
واخر فيه كانت ثم عادت اليه فغيرت معناه وصفا
واين مونث لا تاء فيه بتقدير ولا في اللفظ تلفي
الاول نجاتي جمع نجتي سميت به رجلا والثاني نجاتي المذكور اذا انسبت اليه
ازلت الياء التي كانت فيه وجعلت مكانها ياء النسب ولم يزدد حرفا الا ان التي

ازلتها منه مثل التي الحقتها به والثالث بختي اسم رجل اذا انسبت اليه قلت بختي
فاللفظ واحد والحكم مختلف فانه كان اولا اسما فلما نسبت اليه صار صفة والرابع
المونث المسمى بمذكر نحو جعفر علم امراة لا تاء فيه في لفظ ولا تقدير وقال
وما خبراتي فردا لمبتداء اتي جمعا
وجاء عن المثنى وهو فردا كافيا قطعا
ويا من يطلب النحو وفي ابوابه لسعي
ايجمع نعت افراد اجيبا محينا صنعا
وهل للنعت دون الوصف معنى مفيد يرعى
الاول قول حيان المحاربي الا ان جيراني العشية رائح فقوله رائح مفرد
اراد به الجمع والثاني قوله فاني وقيار بها لغريب والثالث قولك مررت
بقرشي وطاري وفارسي حاكين واما النعت والصفة فلا فرق بينهما عند البصريين
وقال قوم منهم ثعلب النعت ما كان خاصا كالاعور والاعرج لانهما يختصان موضعا
من الجسد والصفة للعموم كالعظيم والكريم وعندهو لا الله تعالى يوصف ولا ينعت
وقال لم قلت ان زيدا هو القايم كان الضمير ان شيت فصله
فاذا اللام ادخلوها عليه بطل الفصل عندها واستقلا
وهل الفصل واقع اولا او قبل حال هل قبل ذلك ام لا
والذي بعد هو لا بناتي اتراه فصلا مع النصب يتلى
ولم اخصص رب بالصدر تلف لبين احرف الجر مثله
ثم هل يحسن اجتماع ضمير ين وماذا راي الذي قال كلا
انما لم يكن فصلا في نحو ان زيدا هو القايم لانها لام الابتداء هو اذن مبتدا مستقل
واجاز بعض الكوفيين وقوع الفصل في اول الكلام نحو قل هو الله احد وبين المبتدا
والخال وحملوا عليه قراة هو لا بناتي هن اطهر لكم بالنصب واي ذلك البصريون
وانما اخصصت رب بالصدر من بين حروف الجر لامرين احدهما انها بمنزلة كم في بابها
والثاني انها تشبه حرف النفي والنفي له صدر الكلام وشبهها بالنفي انها للتقليل
والتقليل عندهم نفي ويوكد المضمر بالمضمر نحو زيد قائم هو ومررت به هو ومررت بك انت
وقال ما لهم استفهموا بخاطبهم في النكرة بالحرف عند ما وقفوا
واسقطوا الحرف في المعارف والوصل ومن بعد ذا قد اختلفوا
وواحد خاطبوا بتثنية وواحد اثنين عنه قد صدفوا
انما اتوا بالعلامة في ليفرقوا بينه وبين المعرفة وذلك من احل ان الاستفهام
في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة لان الاستفهام في المعرفة عن الصفة
والاستفهام في النكرة عن العين فلما اختلف المعنى خالفوا بينهما في اللفظ وانما الحقت
العلامة في الوقف دون الوصل لان وصل الكلام يفيد المراد فلم يحتج الى العلامة فيه
ولان الوقف موضع التغيير فكانت العلامة فيه من جملة تغييراته وانما لم تلحق هذه

العلامات المعرفة لانهم استغنوا عن ذلك بالحركات التي يقبلها الاسم وانما تواجد
الخاطب بلفظ التثنية فقولهم اضربا بزيدا اضرب ومنه القيا في جهنم وواحد
اثنين عنه قد صدقوا هو قولهم المقصان والكلبتان والحلمان قال ابو حاتم ومن
قال المقص فقد اخطا وقال

• ما ساكن قد اوجبوا تحريكه • ومحرك قد اوجبوا تسكينه •
• ومسكن قد اسقطوه وحذفه • لوزال موجب حذفه يبقونه •

الاول نحو اضرب القوم لالتقا الساكنين والثاني وقال

• ما تا مخبر ان تقل هي فاعل • وتكون مفعولا فانت مصدق •
• واسم لفاعل ان نطقت بلفظه • وعنيت مفعولا فانت محقق •

الاول التاني نحو بعت تقول بعت الغلام فالتا فاعل ويقول الغلام بعت فالتاء
مفعول يريد يا عني مولاي وبني الفعل للمفعول واصله بيعت كضربت والثاني نحو
مختار يقول اخترت فانا مختار فيكون اسم فاعل واصل مختير واخترت المتاع فهو
مختار فيكون اسم مفعول واصله مختير وقال

• واشكل فاعل في الجمع فيما • لطارح فيه دالب وبئل •
• اهل ياتي فواعل وفعل • وفعلة جمعه فانظر بعقل •
• وهل جمعوا فعيلا او فعولا • على فعل فقل فيه بنقل •

الاول نحو خاتم وخواتيم وصاحب وصحب وصحيح والثاني نحو اديم وادم والثالث
نحو عمود وعمد وقال

• وما جمع على لفظ المثنى • اذا ما الوقف نابهما جميعا •
• وعند الوصل يختلفان لفظا • وتفرق فيه بينهما مذيعا وقال
• ما فاعل اوجب مفعوله • تاخيره عن فعله فانفصل •
• واي فعل معرب عامل النصب • لو الجزم به ما اتصل •
• ما اسم انزيل ولم يزل تاثيره • من بعد فكانه موجو د •
• ولو تما اعطوا اخاه ماله • من بعد فكانه مفقو د • وقال
• واي حرف زيد للجمع قد • شبهه بالاصل بعض العرب •
• وبعضهم اجراه في وقفه • مجرى الذي للفرد يا ذا الادب •

وما كلم باخر بعضهن • لخلف غير خفي • فبعض ظنها عينا • وقد نقلت الى الطرف •
وبعض لا يري هذا • وخالف غير منحرف • هي نحو جاء وشاء اسم فاعل من جا وشاء
الاصل جايئ وشايئ لان لام الفعل همزة والهمزة الاولى هي لام الفعل عند الخليل وقد نقلت
الى موضع العين كما قدمت في شاكي السلاح وهار والاصل شائك وهاير وعند سيبويه
هي عين الفعل في اصلها استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة تا على حركة ما قبلها
وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع
لانه مقلوب وقال

وما اسم على ستة كلها • سوي واحد من هويت السمانا •
واربعة من هويت السمان • انت فيه اصلا فزده بيانا •

المراد سلسبيل وزنه فعلليل وحروفه كلها من حروف الزوايد الا التا وقال

وما اسم مفرد في حكم جمع • وما هو باسم جمع واسم جنس •
ومجموع اتى صفة لفرد • فبينه لنا من غير لبس •

الاول سراويل والثاني قولهم برهة اعشار وبرد اسماك ونحوه وقال

• والاهل تجي بمكان امتا • وما المعني اذا جات لغير •
• وهل عطفت بمعني الواو ينا • فان بينت حيث بكل خير •

جات الا بمعني امتا في قولهم امتا ان تكلمني والا فاذهب المعنى وامتا ان تذهب واذا
جات بمعنى غير فهي في معنى الصفة والفرق بين موضعها في الاستثنا والصفة
انك اذا قلت ادرهم الا قيراطا بالنصب استثنا فالمعني ان الدرهم ينقص قيراطا
واذا قلت هذا درهم الا قيراط بالرفع صفة فالدرهم على هذا تام غير ناقص والمعنى
ان الدرهم غير قيراط وتجي الا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله ليلة يكون للناس عليكم
حجة الا الذين ظلموا قيل معناه والذين ظلموا وقال

• يريدون بالتصغير وصفا وقلة • فهل ورد التصغير غير معظما •
• وما اسم لم ان صغروه ثلاثة • وجوه فكن للسايلين مفهما •

ورد التصغير للتعظيم في قولهم جبيل ودويهيه والمراد بالثاني نحو يعمر وشيخ
عما عينه يا في تصغيره ثلثة اوجه شيخ على الاصل وشيخ بكسر الثاني على الاتباع
وشويخ بقلب الياء واوا لاجل الضمة وقال

• ما اسم تصغره فيشبه لفظه لفظ المضارع •
• فاذا اتى علما فاني صرفه احد بنا نازع •

هو ابيض تصغير ابيض وافق لفظه المضارع من بيضت فلو سميت بهذا المضارع
لم يصرف ولم سميت بذلك المصغر صرف لان الهمزة فيه اصلية وانما يترتب الحكم
في هذا من الصرف وامتناعه على الزايد والاصلي وقال

• ما الانواع معان كلمة • قد اتت منها على اثني عشرا •
• ثم زادت واحدا اخت لها • ثم اخري ما تليها ما تري •

التي جات على اثني عشر وجها ما والتي على ثلثة عشر لا واو وقال

هل تعرفن موتنثا • يحكى بصيغته المذكر •
ومعرفا لاشك فيه • ولفظه لفظ المنكر •
ومصدرا باللام لاهي • عرفته ولا تنكر • وقال

• الستم ترون الوزن بالاصل واجبا • فما لكم خالفتم في الصواقع •
• فقلتم جميعا وزن ذاك قوالع • وفي كل مقلوب بغير تنازع •
• واي حروف العطف ياتي مقدما • وذو عطفه من قبل غير واقع •

وقال اي للحروف التي اخاه مؤكدا ۞ فان ال عنه قوة الاعمال ۞
مثل الذي ياتي ليسعد ماشيا ۞ فيفيد ضربا من العقال ۞
وقال وما بد ل من ستة ثم اتته ۞ اتى زايدا في خمسة في الزوايد ۞
وتلفا اصلا في الثلاثة فاتنا ۞ بتفسيره لحا بنشر الفوايد ۞
وقال ما اسم اضيف فردته اضافته ۞ مونثا وهو بالتذكير معروف ۞
وما الذي هو بالتنوين ذو عمل ۞ او ان يضاف وغير اللام مالوف ۞
الاول نحو قولهم ذهبت بعض اصابعه واما الذي يعمل حال التنوين والاضافة ولا
يعمل مع الالف واللام الا مستقبحا غيرها مالوف فهو المصدر وقال
وما سببان قد منعا اتفاقا ۞ وصارا يمنعان على اختلاف ۞
وضم اليهما سبب قوي ۞ وكان يحسبان من الصعاف ۞
هما التانيث والعلمية يمنعان من الصرف بلا خلاف فان كان الاسم لمونث على ثلثة احرف
وهو ساكن الوسط صار اما يمنعين بعد ان كانا يمنعان اتفاقا فان انضم الى التعريف
والتانيث سبب اخر لم ينصرف باجماع نحو ماه وحور وقال
ما الذي اعطته دولته ۞ ان ازال الجار عن سكنه ۞
وتخطى بعد ذاك الحي ۞ ثالث احلوه عن وطنه ۞
ومتى لم يلق جارته ۞ بقي المذكور في وكنه ۞
ثم حرف ان ازيل عمدا ۞ جاره يقفوه في سننه ۞
لم تخصصه اصالته ۞ وهي للاصلي من حننه ۞
الا ترى النسب اذا الحق فعيله او فعيله ازال تا التانيث وتخطى الى التي قبل الحرف
الذي قبل تا التانيث فازالها نحو خنفي في حنيفة فان لم يلق يا النسب تا التانيث
بقي المذكور وهو الياء في صنعه لم يحذف نحو تميمي في تميم والثاني نحو يامنصف في منصور
لما ازيل الحرف الاخير في الترخيم تبعه الحرف الذي قبله وقال
وما حرف يليه الفعل مجزوما ومرفوعا ۞
وينصب بعده ايضا وكل جاء مسموعا ۞
هو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وقال
ما فاعل والحق يقضي به ۞ قد جا في صورة مفعول ۞
ومفرد لكنه حملة ۞ عند ذوي الخبرة والحول ۞
الاول قولهم زهي علينا وعنيت بحاجتي والثاني صلة اللام والالف في نحو الضارب زيدا
والمضروب عمرو وقال
واتية كلمة في حكم شرط ۞ وجاجوا بها ينبيك عنها ۞
وقد جمعوا حروف الشرط عدا ۞ وما عدت لعرابيك منها ۞
هي ما في قولهم اما انا به فمنطلق وقال
ما نزايد زيدا في اسم فهو فيه علي ۞ حال الاصيل وحال الزايد اجتمعا ۞

وهل ظفرت بمفعول فتذكره من الرباعي ام هل فاعل سمعا ۞
الاول الالف اللاحقة لفعلى وفعلى وفعلى فالم يبنون منها فهو للتانيث وما
بنون تارة ولم يبنون اخري فهو للتانيث والالحاق وما بنون لاغير لم يكن الا للالحاق
والثاني مودوع فقط في قولك اجري وهو مودوع والثالث يقع فهو فاعل وابقل فهو
باقل وقال اي حرفا تي بعد ونداسما ۞ ثم اي الحروف يحسب فعلا ۞
وهو اسم ولست اعني علي او ۞ عن فبينه زادك الله بنا ۞
الاول اللام الموصولة والثاني قد يغني حسبك يحسب فعلا حين قالوا قد في نحو قد في من
نصر الحبيبين قدي وقال
اي ظرف يضاف ان لم تضفه ۞ لسوي ما اضفت مع حرف عطف ۞
لم يجز والحروف قد جاء فيها ۞ مثل هذا بين لنا اي حرف ۞
الظرف الذي يضاف ولا بد من اضافته مرة ثانية الى غير من اضفته اليه اولا هو قولك
بيني وبينك الله وقد جا في الحروف مثل هذا وهو قولهم اخزي الله الكاذب مني ومنك
وقال ولام طلقت كلما ثلثا ۞ طلاقا ليس يعقبه اجتماع ۞
وما اسم فيه لام عرفته ۞ وليس عن البنا له ارتجاع ۞
لام التعريف لا تجامع التنوين ولا الاضافة ولا البناء والاسم الذي عرف باللام ولم ترده
ولم ترده الى الاعراب الا ن وللخمسة عشر وليس في العربية مبني تدخل عليه اللام الا يرجع
الى الاعراب الا ما ذكر وقال
وان وقعت علي اي ولكن ۞ لها شرط فبينه مجيبا ۞
وهل جات ومعناها اليلا ۞ واذ لا زلت في الفتوى مصيبا ۞
وقال ما اسم يكون مونثا ۞ فاذا اضيف اليه ذكر ۞
واسم تقوه باصله ۞ ابدا اضافته وتخبر ۞
المراد بالاضافة ههنا النسب واذا نسب الى مونث حذف منه التا فصار لفظه على لفظ المذكر
والمراد بالثاني نحو شيه اذا نسب اليه حذفت تاوه وردت فاوه فيقال وشوي ۞
وقال ومد غمتان بدلتا ۞ بلفظ لم يكن لهما ۞
ولولا ذاك سويتا ۞ بحرف جا فيثلهما ۞
هما الدال والسين في سدس بدلتا بالتا في ست ولو لم يفعلوا ذلك وادغموا الدال في السين
لصارت حروف الكلمة كلها سينا وتصير ستى فتساوي الحرفان المدغمان لفظ الحرف الذي
قبلهما وهو السين فابدلوها لفظا لم يكن لهما وهو التا وقال
ما اسم اذا جاء على بابه ۞ لم تدخل النسبة فيه عليه ۞
حتى اذا حول عن بابه ۞ يجوز النسبة كل اليه ۞
هو خمسة عشر بابا لا يجوز النسبة اليه وهو علي بابه من العدد فاذا نقل عن بابه
الى التسمية بجازت النسبة اليه ۞

وقال وما اسم ناقص لكن بابه الاشارة بابه قول اليقين
وفي باب الكناية جاء شيء يشبهه بعض الظنون
هو ذا في قولك ماذا فعلت وفعلت كذا وكذا وقال
وما اسم مونث من غير تاء وفي حال النداء تكون فيه
وتدخل في مذكر المنادي وقد اعي على من لا يعيه
وقالوا انها بدل انيبت عن اليا التي كانت تليه
وتلك اليا لها بدل سواه ويجتمعان هذا مع اخيه
هي ام في قولك يا امت ومذكره يا ابت والتا فيهما عوض من يا الاضافة وقد ترد اليا
الفا فلها اذن بدلان التا في يا ابت والالف في يا ابا وقد يجمع بينهما نحو يا ابتا ويا امتا
ولم يعد واذلك جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع بين العوضين وقال
وما نون يتقفان لفظا ويختلفان تقديرا وحكما
وما هي ضمت صلحت لامر حديث اولما قد كان قدما
النونان في نحو قولك الرجال يدعون ويعفون والنساء يدعون ويعفون هي في الاول
حرف اعراب وفي الثاني ضمير والضمة في صاد مضمور ونحوه اذا قلت يا منصور تصلح ان تكون
التي في الاصل قبل النداء وان تكون ضمة النداء على لغة من لا ينتظر وقال
وما كلمة مبنية قد تلعبت بها حادثات القلب والحذف والبدل
وجات على خمس عرفن لغاتها اجب باذلا فالعالم الحبر من سدل
هي كاين وقال وما ابن جمع ابنا بنات وفي الحيوان جا وفي البنات
وهل من مضمر بالميم وافي لغير ذوي العقول المدركات
الاول نحو ابن عدس وابن آلما وابن اوى وابن اوبر والثاني في نحو قوله تعالى براءتهم ليما جدين
استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل وقال
واسم لغير ذوي العقول استجازوا جمعها جمع السلامة
لاية علة ولاي معنى افدنا مرشدا فلك الامامه
وقال واسما اذا ما صغروها ترد حروفها شططا وتعلوا
وعادتهم اذا زادوا حروفا يزيد لاجلها المعنى ويعلوا
وقال وما فرد يليها المثني لتثنيته ذكرناها لفرد
افدنا وهي خاتمة الاجابي فمن افتيت منقلب برشد
قال المعري ملغزا في كاد
انحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني حرهم وثمود
اذا استعملت في صورة المجد اثبتت واذا اثبتت قامت مقام جحود
واجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله
نعم هي كاد المرء يرد الحمى فتاتي لاثبات بنفي ورود
وفي عكسها ما كاد ان يرد الحمى فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

واجاب خيرا فقال ويقال انه الشيخ زين الدين بن الوردي
سالت رعاك الله ما هي كلمة اتت بلسان في جرم وثمود
اذا ما اتت في صورة النفي اثبتت واذ اثبتت قامت مقام جحود
الا ان هذا اللغز فيه زال واضح والا فعندي كاد غير بعيد
اذا قلت ما كاد وايرون فقد راوا ولكنه من بعد عسر جهيد
وان قلت قد كاد وايرونها راوا فخذه ولا تسمح به لعبيد
وقال ابو العلاء المعري ملغزا في آل التي للتعريف
وحلتين مقرونين لما تعاونا انا لاقصيا في الخل بعيدا
وينفيهما ان احدث الدهر دولة كما جعلاه في الديار طريدا
وقال الشيخ شمس الدين بن الصايغ ملغزا في الا التي للاستثنا
ما لفظ رفع المجاز وقدره وهو متضح لمن تدبره وقال في شرحه اما كون الا ترفع المجاز
فان القايل قام القوم الا زيدا كان قبل اخراج زيد يحتمل اخراج جماعة فاخراج زيد
افاد بقا اللفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ مع ان اخراج زيد فيه استعمال
مجاز في القوم لكنه اخرج بعضه فهذه الاداة حصلت مجازا ورفعت ذا انتهى
قال بعضهم سلم على شيخ النحاة وقل له هذا سوال من يحبه يعظم
انا ان شككت وجدتموني جازما واذا جزمت فانني لم اجزم
هذا سوال غامض في كلمتي شرطوان واذا اراد تكلمي
ان ان نطقت بها فانك جازم واذا اذا تاتي بها لم تجزم
واذا لما جزم الفتى بوقوعه بخلاف ان فافهم اخي وفهم
قال ابو السعادات ابن الشجري في المجلس الخامس والستين من اماليه
هذه ابيات الغان سئلت عنها اسمع ابا الازهر ما اقول عليك فيما تابنا التعويل
مسالة اغفلها الخليل يرفع فيها الفاعل المفعول ويضمر الوافر والطويل
فاجبت بان الاضمار من الالقاب العروضية والنحويه فهو في العروض لقب زحاف
يقع في البحر المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متفاعل فيصير متناعلن فينقل الى
مستفعلن والبحران الملقبان الطويل والوافر ليس الاضمار من القابهما زحافهما والاضمار في النحو
ان يعود ضمير الى متكلم او مخاطب او غايب كقوله في اعادة الضمير الى الغايب زيد قام وبشر لقيته
وبكر مررت به فهذا هو الاضمار الذي اراده بقوله ويضمر الوافر والطويل لا الاضمار الذي هو
زحاف وقد وضعت في الجواب عن هذا السوال كلاما يجمع اضمار الطويل والوافر ورفع المفعول
للفاعل وهو قولك ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه وحسبت عمرا الوافر العقل مقيما اخوه فقولك
حاضرا ومقيما مفعولان نظننت وحسبت وقد ارتفع بهما ابوه واخوه كما يرتفعان بالفعل
لو قلت يحضر ابوه ويقيم اخوه والهاء في قولك ابوه ضمير الطويل والهاء في قولك اخوه ضمير الوافر
فقد اضمرت هذين الاسمين باعادتك اليهما هذين الضميرين وقولك ابوه واخوه فاعلان فيهما
هذان المفعولان مفعولا ظننت وحسبت وبالله التوفيق والتسديد لغز في امس

كتب به عز الدين بن الهما الموصلي الى الصلاح الصفدي • اما ما شاع ذكره
وطاب نشره • فطيب الوجود وعطر • وفاضل بين كل معرب ومترجم • واء رح
وترجم • وعمن عبر غبر وكتب فكتب الاعادي وكتب من دون خطر • وخطه
فرسان الاذهان والايادي فتخطي قوام قلم وتخطر •

اذا اختار القرطاس رخلت يمينه • يفتح نورا او ينظم جوهرا •

ما اسم ثلاثي في الحروف • وهو من بعض الظروف • ماضٍ ان تصحفه عاد فعل امر
وان ضممت اوله صار مضارعا فاعجب لهذا الامر • ان اردت تعريفه بال تنكر او تغيرت
عليه العوامل فهو لا يتغير كل يوم يزيد في بعده • ولا يقدر على رده • ان نزعت
قلبه بعد قلبه فهو في لعبة الزند موجود • وقلبه والاسما فاله تنال الاخراب
والجنود وكلما في الوجود الحال يعود • به يضرب المثل ومنه انقطع العمل • ثلثاه
حرف استفهام • وان تعكس يطرد ذلك النظام • وثلثه الاول كذلك • وعكس ثلثيه
يترك الحي هالك في الهوالك • لا يوصف الا في الذهاب • وليس له الى هذا الوجود
اياب • وهو ثلثه وعدده فوق المايه • وكم رجل يفنة بعد فتيه • وليس في الوجود
بني وفيه اس ولكن لا في السما ولا في الارض ولا في هبوط ولا في صعود طرفاه
اسم لبعض الرياحين العطره • وكله جزء من الياسمين لمن اعتبره • مكسور لا يجبر
وغايب لا يستحضر • اقرب من رجوعه مثال معكوسه يدركه العاقل بفكره • وليس
من محسوسه ابنه لا زلت تزيل الاشكال وتبين الاضراب والاشكال فكتب
اليه الجواب وقف المملوك على هذا اللغز الذي ابدعته • وفهم لبعدك
السر الذي اودعته • فوجدته ظرفا • واسم بني لما اشبه حرفا • ثلاثي الحروف
ثلثه انقسم اليه الزمان • من الظروف • ان قلبته • ان قلبته سما • وادراك حرف
تنفيس • وما بقي منه ما ثلثاه مس • وكله بالتحريف امس • وهو بله اول تصحيفه
مبين • وفي عكسه سم تعين • التقى فيه ساكنان فبني على الكسر • ووقع بذلك في الاسر
لا يتصرف بالاعراب ولا يدخله تنوين في لسان الاعراب • يبعد من كل لسان • وينطوي
وما يتحرك به لسان لا يدركه باللمس • ولا يدري • وفيه ثلثا شمس • تتغير صيغته
حالة النسبة اليه • ويدخله التنوين • اذا حل التنكير عليه • متى بانت فات ولم يعد اليك
التفات • امين على ما كان من قربه • يعجز كل الناس عن رده • فاضيه ما يرد • وثانيه
ما يصد • وطريق ثالثه ما يبيد • ثلثة ايام هي الدهر كله • وما هي غير اليوم والامس والغد
قال ابن هشام في تذكرته لغز اذا وقف على اخر الفعل الماضي • بالسكون
فانه يقدر فيه الفتح حتى لو وصل بما بعده لوصل بها فهل تذكر مسئلة يوقف فيها على
اخر الماضي ولا ينوي فيها الفتح ولو وصل لم يوصل بها فان قيل عضد فهو خطا لاءنه
هذا لا يصح ان يقول فيه لا يجوز الوقف بالفتح وانما الجواب بقوله •

ايا علما الهند في سايل • فنوا بتحقيق به نيظر السر •
فما فاعل قد جر بالخفض لفظه • صريحا ولا حرف يكون به الجر •

وليس لدي جر ولا مجاور • لدي الخفض والانسان للبحث يضطر •
فنوا بتحقيق به استفيده • فمن بحركم ما زال يستخرج الدرر •

اراد قوله طرفه بخفان تعتري نادينا • وسديد حين هاج الصنبر •

قال الخوارزمي ما تابع لم يتبع متبوعه • في لفظه ومحل باذا الثبت •
ماذا بعلم غير علم نافع • بالغت في اتقانه حتى ثبت •

قال والعجب ان هذا اللغز في ابيات صورة المسلم وهو قوله ماذا بعلم غير علم
نافع ولما عرضه على الزمخشري قال له لقد جئت شيئا ادا • وقال بعض ادبا المغرب
يا عالم النحو اي فعل • ان حله المعلم لم تقل •
ثم هو بالعكس ان تقرئي • منه ابن يا سجح وحل •

اراد ابك اذا قلت ضره تعدي بنفسه واذا قلت اضر لم يتعد الا بحرف الجر
فتقول اضر به ولهم من هذا النمط افعال كثيره في تذكرة ابن هشام
فريقال ان المبتدا اذا كان موصولا ضمنا معنى الشرط كان خبره صلته كما ان
جملة الشرط كان خبره صلته كما ان جملة الشرط هي الخبر وهي نظيره الصلة ويويد
ذلك انهم ربما جزموا جوابه كقوله • كذاك الذي يبغي على الناس ظالما •
يصب على رغم قوارع ما صنع • وهي مسئلة يحاجي بها فيقال ان تكون
الصلة لها محل وخبر المبتدا اذا كان جملة لا محل له قال الجمالي يحيى
ابن يوسف الصرصري الشاعر المشهور ملغزا في حرف الكاف •

وحرف من حروف الخط ليست • علامته على العلما تخفي •
يكون اسما مع الاسماء طورا • وطورا في الحروف يكون حرفا •
تراه يقدم الاسما طرا • ويمنع من مشابهه وينفي •
يصيرها بها ما دام حرفا • وان سميته فيصير خلفا •
وقد تلقاه بين اسم وفعل • فدراكتنفاه كالابوين لطفا •

وقال سعد الدين البيتا في ملغزا في لدن غدوه واختصاصها بنصبها •

وما لفظة ليست بفعل ولا حرف • ولا هي مشتق وليت بمصدر •
وتنصب اسما واحدا ليس غيره • لها حالة معه تبين لخبير •
فمعنى الذي الغرة عند مزيري • يزيل لنا اشكاله غير مضمر •
ومنصوبها صدر لما هو صدرها • انا نا لبا سا في الكتاب المطهر •

وقال ابو عبد الله محمد بن مصعب المقري في مذوق منه لغز •

ايها العالم الذي ليس في الارض له مشبه يضاهيه علما •
اي شي من الكلام سرا له • عامل في الاسما لفظا وحكما •
حافظا ثم رافعا ان تقدمت • يزد فهمك التفهم فهما •
كيف يشبه الحرف تارة فاذا ما • ضارع الحرف نفسه صار اسما •
هو مرفوع رافع وهو ايضا • رافع غيره وليس معي •

وهو من بعد ذاك للجر حرف • فاجبنا ان كنت في النحو خبيرا
اورده الحافظ محب الدين بن النجار في تاريخ بغداد **ومن الغازي قلت**
الا ايها النحوي ان كنت بارعا • وانت لاقوال النحاة تفضل
واتقنت ابواب الاجاج بابرها • ابن لي عن حرف يلي ويعزل له
قال ابن هشام في تذكرته ما تولي وتعزل فتولي حيث الجزم بعد ان لم تكن جازمة
وتعزل ان واخواتها وتكفها عن العمل **ومن الغازي النثريه** ما كلمة اذا الكتر عرضها
قل مغناها • واذا ذهب بعضها جل مغزاها • واي عامل • يعمل فيه معموله • ولا يقطع ما موله
واي اسم مشترك بين افعل التفضيل • والصفة المشبهة • ونفي اذا اثبت لم تزل اعمالة
الموجهة • وما حرف قليه اسم كريم • واسم اذا صغر اختصه بالتكريم • واي كلمة هي اسم
وفعل وحرف • لم يثبه عليها احد من علما النحو والصرف • واي فعل ليس له فاعل • ومعمول
لا ينسب لعامل • واي لفظة تدل في الافراد وهي في الجمع مقصورة • ولام لا تجامع الندا
ولا في الضرورة • وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه • وعامل ان لم يعمل لم يعتب عليه
واي كلمة جات باصلها • فلم يلتفت اليها بين اهلها • واي كلمة هي حرف • ونقاها الاسم عند
الوقف • واي فاعل يجب جره • واخر رفعه في السما حظر **اردت** بالاول اسم الجنس الجمعي
اذا زيد عليه التا تقص معنا • وصار واحد اكثم وعمره وبنق وبنقة وبالثاني ادوات
الشرط فانها تعمل في الافعال الجزم والافعال تعمل فيها النصب وبالثالث اكبر واعظم
ونحوها في صفات الله فانها في حقه لا تكون بمعنى التفضيل بل بمعنى كبير وعظيم وبالرابع
لا النافية للجنس اذا دخلت عليها التمرة وصارت للتمني فان عملها باق وبالخامس نعم
فان قلبها معن وهو اسم لرجل مشهور بالكرم وهو معن بن زايده وبالسادس قرش
وتصغيره قريش وبالسابع بلى فانها حرف جواب وفعل بمعنى اختبر واسم وبالثامن
فلما وطالما وبالتاسع نحو مات زيد وبالعاشر صحراوصحاري وعذرا وعذاري
وبالحادي عشر اللام التي للعهد استثناها ابن النحاس في التعليقة من اطلاقهم ان
اللام تجامع حرف النا في الضرورة وبالثاني عشر فاعل نعم لجماعة المؤكد بالنون
نحو والله لتضربن يا قوم وفاعل المصدر ذكره ابن النحاس في التعليقة وابو حيان
في تذكرته وتقدم في كتاب التدريب وبالثالث عشر ليت اذا وصلت بما وبالرابع عشر
استحوذ ونحوه وبالخامس عشر اذن وبالسادس عشر نحو اكرم بزيد وبالسابع عشر
ما ورد من قولهم كسر الزجاج للحر **نقلت** من خط العلامة شمس الدين بن الصايغ
قال هذه الغاز نحويه عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى ما شي يقع
حرفا للاعراب • واسما مذموما في الخطاب • هو الكاف في مساويك ان عنيت به جمعا
فهو حرف اعراب وان عنيت به مخاطبة فهو اسم في تقدير الاضافة والاول جمع مسواك
والثاني اضافة الى المساوي • اي شي بيني مفردا فيعمل • ويعرب مثنى فيهمل • هو هذا
يعم مفردا في الحال والتثنية تمنعه من العمل واذا قلنا هذان الزيدان قايمين فالعامل
ها لا اذا • واي مختص الفاء والكثر • وان اعمل فعلا لا يظهر • هو لولا المختصة بالاسما
فاذا

فاذا وقع بعدها المبتدا فهي ملغاة وانما تعمل في موضعين احدهما الرفع في نحو لولا
الله ما طلق اكرمتك فهي عند سيبويه منعنية على لولا بنا الفعل على المفعول لذا فيما
تحققه يكون موضعها رفعا والموضع الثاني قولك لولاك فهي عنده مجرورة وهي في الموضعين
لا يظهر عملها وما الحرف الذي يرفع الوضيع ويضع الرفيع هو لام الابتدا اذا دخلت
على المفعل المستقبل ارتفع لشبه الاسم واعوب واذا دخلت على ظننت
واخواتها تمتنع العمل وتضعها عن منصبها وما الجملة المفيدة العارية من الرفع
وفيها معنى الدعا وطلب النفع هو مثل قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا
جاز ذلك لما في وليت من معنى الدعا وكان في الجملة مرفوعا من حرمة المعنى لا في اللفظ
وما الحرف الذي ان اعمل اشبه الفعل الكامل او اهمل ابطل العوامل هو ما على لغة الحجاز
يقولون ما زيد قايما فشبه بابكان واذا اهمل دخل على اذ وغيرها فيبطل عملها
وقد يبطل الفعل نحو قلما والاسم نحو بينما واي شي ان نفيته وجب وان اوجبته
سلب هو كاد وما الاسم المحذوف لامه في التكبير وعينه في التصغير هو ذا
لانه مكبرا فع ومصغرا فيلد وما الزايد الذي يزيل الوصل ويحذف الاصل
ويظهر الفضل ويوجب الفضل هو الالف الداخل عوضا من التنوين في المقصور
المنصرف في الوقف مثل رايت عصا فانها زايدة صرفت الاصل واذهبت الوصل في الكلام
واظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عوضا من التنوين واوجبت الفضل بين الاسم
المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مثل جبلى وما الحرف الذي شانه يقصر الكامل ويفصل
بين المعمول والعامل هو النون الخفيفة اذا عينت بها نون التوكيد نقصت الفعل المضارع
وان عينت بها نون الوقاية فصلت بين المعمول والعامل **قال** القاضي بدر الدين
ابن الرضي الحنفي ملغزا وارسل به الى الشيخ شرف الدين محمود الانطاكي

سل لي اخا العلم والتنقيب والسهر • عن قايل قال قولا غير مشتهر
هل معك فعل عدا الا الحذف منجزما • في غير امثلة خمس بلا نكر
كذاك في غير معتل واذا عجب • اذ لم يبين لنا في كل مختصر

فاجاب الشرف المذكور

لقد تاملت ما قد قال سيدنا • اعني طلعته بالاي والسور
ولم اجد فعل فرد صح آخره • في الجزم يحذف في بعض من الصور
سوى يكون فيا الحر بعد غدا • معناه مع او تقلبه الكلام جري
نعم كبيدا مما الهمز آخره • اعرابه كالصحيح الاخر اعتبر
فان تخففه فاقلب همز القا • واحذفه في الجزم حذفا واضح الاثر

قال الصلاح الصفدي في تذكرته انشدني من لفظه القاضي جمال الدين ابراهيم
لوالده القاضي شهاب الدين محمود لغزا كتبه الى شيخه مجد الدين بن الظهير في من
وما مفرد اللفظ مستعمل • لجمع الذكور وجمع الاناث
يحرك بالحركات الثلاث • فيعدو من الكلمات الثلاث

فكتب الشيخ مجد الدين الجواب

قريضك يا ملغزا في اسم من ... يميل الى اصله كالذي
غدا حامل المسك يحدى الخليس ... معد ويحظى بعرف شذي

قال القلاح الصغدي وانشدني من لفظه المولى ناصر الدين محمد بن النشاي الجواب عن ذلك له وقال

ايا من علا في الورى قدره ... واضحى لراجيه اولى غياث
اتى منك لغز فالفيته ... من القول مدخل بعد التراث
وها هو حرفان ميم ونون ... ولم يبلغ القول منه الثلاث
هو اسم وفعل وحرف اذا ... اردت حصول الاصول الثلاث
فلا زلت للخير مهما حييت ... تتبعت الدهر اي ابتعاث

قال العلامة جمال الدين بن الحاجب

ايها العالم بالتصريف لا ... زلت تحيا
قال قوم ان يحيي ان يصغر فيحيا
وابى قوم وقالوا ليس هذا الراي حيا
انما كان صوابا لو اجابوا بيحيا
كيف قدروا ... يحيا
والذي اختاروا ... يحيا

قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيهها الى تقديم ثلاثة امور احدها انهم اختلفوا في وزن يحيي نقيل فعلي وقيل يفعل والاول ارجح لان فيه دعوى الزيادة حيث لا حاجة الثاني ان الحرف التالي لياء التصغير حقه الكسر كالتالي لالف التكسير حملا لعلامة التقليل على علامة التكثير حملا للنقيض على النقيض واستثني من ذلك مسائل منها ان يكون ذلك الحرف متلوا بالف التانيث كحبلى صونا لها من الانقلاب الثالث انه اذا اجتمع في اخر المصغر ثلاث يات فان كانت الثانية زايدة وجب بالاجماع حذف الثالثة منسية لامنوبة كعطا اذا صغرته تقول عطي ثلاث يات التصغير والياء المنقلبة عن الف المد والياء المنقلبة عن لام الكلمة ثم تحذف الثالثة وتوقع الاعراب على ما قبلها وان كانت غير زايدة فقال ابو عمرو لا تحذف لان الاستثقال انما كان متاتيا لكون اثنين منها زايدتين ياء التصغير والياء الاخرى الزايدة وقال الجمهور تحذف نسيا ومثال ذلك احوي اذا صغر على قولهم في تصغير اسود اسيد فقال ابو عمرو اقول احيي ثم اعله اعلال قاض رفعا وجرا فاثبت الياء مفتوحة نصبا وقال غيره تحذف الثالث في الاحوال كلها نسيا ثم اختلفوا فقال عيسى بن عمر اصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خيرا وشرا لذلك وقال سيبويه امتنع صرفه وفرق بين خير وشر وبين هذا فان حرف المقارعة محذوف منهما وحرف المضارعة يحذف وزن

الفعل وهذا اذا سميت بيضع منعت صرفه فاذا تقرر هذا فنقول من قال ان يحيي فعلي قال في تصغيره يحيي كما قال في تصغير جبلي جبيلي صونا لعلامة التانيث عن الانقلاب وهو الذي قال الناظم رحمه الله تعالى مشيرا اليه قال قوم البيت ومن قال انه يفعل قال فيه على قول سيبويه رحمه الله تعالى يحيي بالحذف ومنع الصرف وهو الذي اشار اليه في قوله انما كان صوابا لو اجابوا بيحيي وذلك لانه استعمله مجرورا فتحه ثم اشبع الفتحة للقافية وتكمل له بذلك ما اراده من الالفاز حيث صار في اللفظ على صورة ما اجاب به الاولون والفرق بينهما ما ذكرنا من ان هذا الالف اشباع وهو من كلام الناظم لا من الجواب والالف في جواب الاولين للتانيث وهي من تمام الاسم فان قيل فاذا لم تكن على الجواب التالي للتانيث فما بال الحرف الدال على التصغير لم يكسر ما بعده فالجواب انه لما صار متعقب الاعراب تعذر ذلك فيه كما في زيد لان ذلك يقتضي الاخلال بالاعراب وايضا فان ياء التصغير لا يكمل شبهها بالف التكسير الا اذا كان بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن والله اعلم نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم قال نظم بعض اصحابنا لغزا

وكتب به الي وهو

ما قول شيخ النحو في مشكل ... يخفى على المفضول والافضل
في اسم غد احرفا وفي اسم غدا ... فعلة وكم في النحو من معضل
اخره لام وسينا غدا ... وهذه اذ هي من الاول

فكتبت اليه في الجواب

يا ايها السايل عما غدا ... وراء باب عنه مقفل
في النحو ما يعضل تخريجه ... لكن هذا ليس بالمعضل
فتى بصعب غير هذا تجد ... عندي جوابا عنه ان تسال
فمثل هذا منك مستصغر ... ومن سواك الاكبر المعتلي
وعندما اسفر لي ليله ... واسخط لي كوكبه من علي
ارسلت طرسا ضامنا ناجزه ... فها كه فهو به منجلي

قال وشرح ما سالته عنه في قولي ارسلت طرسا فقال على ارسلتا الضمير وهو اسم غد احرفا اي على حرف واحد فهذا اخل قوله في اسم غد احرفا وهو موري به عن الحرف الذي هو قيم الاسم والفعل وطرس اسم غدا فعلا اي غدا اذا وزنته فعله هو موري به عن الفعل المقابل للاسم واخره لام لان اخر الكلمة الموزونة يسمى لاما في علم التصريف كاينا ما كان في الحروف وهو موري به عن اللام الذي هو احد حروف ابدت وهو سين لان اخر طرس سين كما ترى قال الشيخ برهان الدين البقاعي في ثبته انشدنا شيخنا الامام محمد بن الاندلسي الراعي لنفسه لغزا في كلمة انعتني عد اذا اتيت قبلها بكلمة قل ونقلت حركة الهمزة الى اللام الساكنة وحذفتها

حاجيتكم نحاتنا المصريه ... اولي الذكا والعلم والطبعيه

ماكلمات اربع نحويه ٭ جمعن في حرفين للاحجيه ٭

قال وانشدنا لنفسه في ذلك مختصرا

في اي قول يا نجاة الملة ٭ حركة قامت مقام الجملة ٭

ثم ترايت كراسه فيها الغاز منظومه مشروحه ولم اعرف لمن هي وها هي

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد ربي حمد ذي اذعان ٭ معترف بالقلب واللسان ٭

مصليا على الرسول المهتدي ٭ لهديه في السر والاعلان ٭

ثم الرضي عن آله وصحبه ٭ وتابعيهم بعد بالاحسان ٭

وبعد اني ملغز مسائلا ٭ في النحو تعتاص على الاذهان ٭

يخرجها فكر لبيب فطن ٭ يوردها بواضح الاذهان ٭

فيا ولي العلم الاولى جازوا العلا ٭ عين الزمان جلة الاعيان ٭

حاجيتكم لتخبروا اما اسمان ٭ واول اعرابه في الثاني ٭

وذاك مبني بكل حال ٭ هاهو للناظر كالعيان ٭

يعني الالف واللام الموصولة في مثل جا الضارب ومررت بالضارب على القول بانهما اسم كالذي يكون الاعراب الذي يستحقه الموصول انما استقر في الاسم الواقع صلة اخراء لهذا الاسم مجرى الاداة المعرفة في مثل الرجل ولا يوجد بعدة الا هذا وقد اشار في البيت الثاني الى التصريح به بقوله للناظر وبحر واسم ثابت التنوين فيه اجتمع الضدان يعني كاين اذا استعملت دون من بعدها ٭ كقول القايل

كاين قايل للحق يقضي ٭ وبرمي بالقبيح من الكلام ٭

قال ابن كيسان ذهب الي ان حرف ذلك باضافة كاين اليه حمادا لها على كم الخبرية لانها يمتنعا ونونها انما هي تنوين اي وقد ثبت مع الاضافة والتنوين موذن بالانفصال والاضافة موذنة بالاتصال فقد اجتمع الضدان وذهب غير ابن كيسان الي ان الجر بعدها عين محذوفة لان ثبوتها هو الغالب في الاستعمال

واسم بتنوين لدي الوقف بري ٭ كالوصل حالاه هما سيان ٭

يعني ايضا ان ياء المتصلة بالكاف المشار اليه في البيت قبله نحو وكاين من نبي فان القرا سوي ابي عمرو بن العلا وقفوا على تنوينها ووقف ابو عمرو على الياء بحذف التنوين على مقتضى القياس وتابع وليس يلفى تابعا ٭ ما قبل في شان وذو في شان

يعني في قولك ما زيد بشيء الا يعبا به على اللغة الحجازية في ما النافية فلفظ الخبر جر بالباء الزايدة وموضعه نصب بما لانها في تلك اللغة تعمل عمل ليس والا شيء بدل من الخبر ولم يتبعه في لفظ ولا موضع فما يقبل هذا التابع على شان من جر اللفظ ونصب الموضع ومن وجه النهي علله وشان التابع بخلاف ذلك لانه مرفوع ابدا مبنيا بالا وقد كنت نظمت في هذه المسالة قريبا بيتا وهو قولي ٭

٭ للشيخ العلامة ابو الفرج ابن الجوزي ندبسي رحمه الله

احاجيكم ما تابع غير تابع ٭ ملبوعه في موضع لا ولا لفظ ٭

وقد تنتظم هذه الالغاز هكذا مسالة العطف على التوهم كقوله تعالى فاصدق وفي اكن على قراءة الجزم لان هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ وانما جاز على اعادة سقوط الفاء حملا على المعنى المرادف ولقول القايل

بدا لي اني لست ادرك ما مضي ٭ ولا سابق شيا اذا كان جايا ٭

انما جاز سابق على توهم جر مدرك بيان زايده بجواز ذلك فيه ٭

ياهولاء اخبروا سايلكم ٭ ما اسم له لفظ ومعنيان ٭

ولا يراعي لفظه في تابع ٭ والموضعان قد يراعيان ٭

واللفظ مبني كذاك موضع ٭ من موضعيه عاد من بيان ٭

يعني قولك ياهولاء في باب فاذ في لفظه الكسر للبنا وله موضعان الضم الذي مثل يا زيد والنصب الذي هو الاصل في المنادي لظهوره في مثل يا عبد الله وتقول في التابع ياهولاء الكرام بالرفع او الكرام بالنصب فيراعي الموضعين ولا يراعي اللفظ بوجه والثاني في البنا لا يراعي في التابع لكنه هنا روعي منه ما لم يظهر ولم يراع ما ظهر مع ان الظاهر قوي بظهوره والقدر ضعيف بتقديره لكن لما كان هذا البنا المقدر بنيها بالاعراب صار كانه موضع اعرابين فجازت مراعاته وصار يعتد به موضعا بخلاف البنا الاصل

ما زايد لفظا ومعنى لازم ٭ بنوي اذا لم يلف في المكان ٭

يعني في مثل قولك قيامي كما انك تقوم اي كقيامك فالكاف جارة لموضع ان وصلتها وما فارقة بين هذه الكاف وبين ما مركبة مع ان ولاحرفها وذلك في قولك كان زيد قايم والكلام مع كان جملة بخلاف الكاف الجارة فانها مع ما بعدها جر كلام فاذا اراد وا ان التركيب لم يفصلوا بشيء واذا اراد والجارة فصلوا بما فهي زايدة في اللفظ لان ما بعدها محرور المحل بالكاف التي قبلها وفي المعنى ايضا اذ لا يضيد سيا سوي الفرق اللفظي وقد تخفف ان بعد الكاف الجارة فتقول قمت كما ان سيقوم وقد تحذف ما في الشعر وتكون منويه وهي زايدة لفظا ومعنى لازمة بحيث ينوي اذا لم توجد وعليه جابت سيبويه

فروم تسامي عند باب دفاعه ٭ كان يوخذ المرء الكريم فيقتلا ٭

على رواية رفع يوخذ اراد كما انه يوخذ ولم يبن ان المخففة من ان وبين الفعل ضرورة ايضا وعطف فيقتل على المصدر المقدر من ان وما بعدها من باب قوله

للبس عباة وتقر عيني ٭ جريت ان وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به

وما الذي اعرابه مختلف ٭ من غير ان تختلف المعاني ٭

يعني مثل قولك زيد حسن الوجه يرفع الوجه او ينصب او يجر والمعنى في واحد والثاني في الاعراب اختلف في المعاني باختلافه

وما الذي الوصف به من اصله ٭ وذاك منه ليس في الامكان ٭

يعني في مثل قولك اقام اخوك وامس فرغلمك او اخويك او غلمانك فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعلية ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوفه وان كان ذلك

هو الاصل فيه لانك اذا ثنيت الموصوف او جمعته فالوصف مفرد وان اوردته فالمراد
اثنان او جماعة لا واحد وانما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي المعني

وما الذي فيه لدي اعرابه وقيل ذاك يستوي اللفظان

يعني ان من المعربات ما يستوي لفظه بعد التركيب وعريا ان الاعراب فيه وقيل ذلك
والشان في لفظ الاعراب ابدا اختصاصه بحالة التركيب لانه اثر العوامل وذلك مثل
الفتي والعصي ويخشي فالنحاة يقولون في هذا الباب كله يحذف الواو بحركة الاعراب
وانفتح ما قبلها فسكنت وانقلبت الفا ويقال ولذلك اللفظ قبل التركيب مع ان
حركة الاعراب مفقودة اذ ذاك بفقد عاملها فقد كان قياس الصناعة يقتضي ان
يقال قبل التركيب الفتي والعصي ويخشي ويرضي بيا او واو ساكنة في الاخر كما تقول قبل
التركيب الفتي والعصي ويخشي وترضي يرجل وزيد لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستعداد
بحالة التركيب ومراعاة المال في اللفظ ولان من العرب من يقول في موحل ووسس يا جل
وياس والتزموا ذلك هنا لما ذكر وما اللذان يعملان دولة والعاملان فيه معولا ان
يعني اسما الشرط في مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا فلها منصوب بتدعوا وتدعوا مجزوم
بايا وهكذا نحو من يضرب اضرب فالمفعولية في اسم الشرط مجزوم الاسمية والجزم يتضمن
ان الشرطية والريبة في ظاهر اللفظ متضادة لوجود سبق العامل معمولة فيهما

ومفرد لفظا ومعنى فيهما معنى كلام فيه لفظ ثانٍ

يعني ضمير الشان والقصة اذ هو مفرد في اللفظ والمعنى لكن معناه الذي هو الخبر يفهم
معنى كلا يفسره اللفظ الثاني بعده لقوله تعالى قل هو الله احد فهو عبارة عن الخبر
او الامر او الشان وتفسيره الله احد وهذا اضمار مذكر وان شيت اثبت الضمير على معنى
اللفظ كقوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وليس لهذا الضمير في كلا حاليه
من الاحكام الاعرابية الا حكمان الرفع بالابتدا نحو ما تقدم او بكان واخواتها والنصب
بان او ظننت واخواتها نحو فانها لا تعمي الابصار

ماذا الذي في كبريونث وقبل ذلك كان في الذكران

يعني الذي باب المسمى في ذكره بحلة وفي صغره بقرلد وفيه انشد صاحب الايضاح

وما ذكر فان يكبر فانثى سد الازم ليس بذي ضروس
ما اسم لذي التذكير باعشره برمي لاجل العدم بالهجرات
وهو لذي التانيث ذو يسره من اجل ذا قرت به العينان

يعني الجوان فاذا كان عليه طعام سمي مايدة فيقضي اذا كان خوانا ويدي اذا كان مايدة
وهذا او الذي قبله الفاظ فما هو من مسايل اللغة

ما معرب مفعولا او مبتدا ولفظه جر مدي الازمان

يعني كاين وايش يستعملان مفعولين او مبتدايين نحو كاين من رجل اريت وايش
وقلت ونحو كاين من رجل جاني وايش هذا واللفظ فيهما جر ابدا الان كاين اصله كاف
التشبيه دخلت اي فجرتها ثم اجري اللفظ مجري كم الخبرية في الاستعمال والمعنى وايش اصله

اي شي ثم حذفت العرب الياء المتحركة من اي كما يحذفونها من ميت وبابه وحذفوا من شي
عينه ولامه معا وابقوا الفا وجعلوها محل الاعراب الذي كان في الاعراب الذي كان في
اللام فهذا باب من التركيب يعني الاسم الثاني فيه على اعرابه

ما اسم له بغير ما فعل محله من اخر حرفان

يعني امرا واما واخا وبابه لانه لا يتعين فيه بالعوامل حرفان الاخر وما قبله بسبب
الاتباع ما اثنان في اواخر من كلمه ضدان حقا وهما مثلان

يعني كل لقبين متقابلين من القاب الاعراب والبنا الرفع مع الضم والنصب مع الفتح
والجر مع الكسر والجزم مع السكون هما مثلان في الصورة ضدان في الاعراب والبنا
بحسب الانتقال واللزوم ما فاعل بالفعل لكن جر مع السكون فيه ثابتان

يعني الصنبر في قول طرفة

بجفان يعتري نادينا من سديف حين هاج الصنبر

والصنبر البرد لسكون الباء قال ابن اجني في خصايصه في وجه ذلك كان حق هذا
ان نقل الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الزاي مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل
بمعنى المصدر كانه قال حين يفخ الضبير يعني انه نقل الحركة في الوقف الى الياء الساكنة
وسكنت الراء لكنه لم ينقل الحركة توجد في الاصل وهي الجر الذي توجبه اضافة
مصدرها الى الضمير لان الظرف قد اضيف الى الفعل واصله ان يضاف الى المصدر
فقد ثبت في هذا الاسم الجر المنقول مع سكون محله وهو الراء والاسم مع ذلك فاعل بالفعل
وهو ما فاعل ونايب عن فاعل باوجه الاعراب يجريان

يعني مثل قولك زيد قايم الاب وقايم الاب وقايم الاب ونحو زيد مضروب الاب
ومضروب الاب ومضروب الاب

ما كلمة قد ابدلت عين لها ابدا لها يصحبه قلبان
فاول لاخر واخر لاول حالاهما هذان

يعني مسلة اينق في جمع ناقة على افعل اصله انوق كما قالوا انوق فابدلوا العين
في اينق بالكن هذا الابدال صحبه قلبان احدهما انهما قلبوا العين سالمة الى موضع
اللام فصار اللفظ انقوا ثم فعلوا فيه ما فعلوا في اذا وام وباينهما فصار نقا ثم لما صارت
الواو المنطوقة بالوجوب ذلك قلبوها على حالها الى موضع الفا وهذا هو القلب الثاني
فصار اللفظ اينقا وعادت بنيته الجمع الى اصلها لخروج حرف العلة عن الطرف بنقله الى
موضع الفا فقد صار هذا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو لاخر الكلمة والقلب
الثاني الذي هو لاولها فهذا حالان للقلبين المذكورين قال ابو القاسم الزجاجي
في نوادره هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحذاق اهل التصريف

ما كلمة مفردها وجمعها بواو قد يتما ثلاثان

يعني في قولك جاني اخوك الكريم وجاني اخوك الكرام وهكذا ابوك تقول هذا ابوك
وهولا ابوك يكون واحد من الاسما الخمسة وجمعه بالواو والنون لكن حذفت النون

للاضافة عليه انشدوا

فقلنا اسلموا يا اخوكم • فقد يرب الاحن الصدور •

وقول الاخر فلما سبا صوتا وقدسا بالاسا

ما يجامع تضييفه كالجر في مفرده اذ يتسا ويان يعني نحو قولك يرايت ابنك الكريما واخاك الفضلا جمعا على حذف النون للاضافة وتقول في المفرد مررت بابنك الكريم وباخيك الفاضل فيتساويان في اللفظ ما كلمة مما سم بعدها فرفعه والجر جاريان •

والفعل بالرفع والجزم اتى • وهي لها في كل ذا معان •

يعني كلمة متى يقع بعدها الاسم مرفوعا تارة ومجرورا اخرى ويقع بعدها الفعل مرفوعا او مجزورا وما ومعناها مختلف باختلاف احوالها تقول متى القيام في الاستفهام ويرتفع الاسم وتقول الوبا خرجربا من متى لمه بمعنى وسطه نجروا بعدها وجروا انصابها بمعنى من كقول •

آذا اقول صحا قلبي ابيح له • سكر مى فهوه يارب الي الراس •

اي من قهوة وقال ابو ذويب

شربنا بما البحر ثم ترفعت • متى لجج خضر لهن مليح •

متى فيه بمعنى وسط عند الكسائي وقال يعقوب هي بمعنى من وتقول متى تقوم في الاستفهام فترفع الفعل ومتى تقم اقم في الشرط فتجزم •

ما حرف ان سبقه ذو عمل • كرعلي العمل بالسطلان •

صدر ولكن ليس صدرا قبله • تقدم باخر وضعا ان •

يعني لام الابتدا اذا وقعت بعد ان تقول علمت ان زيدا قايم فيعمل علمت في ان توثر فيها الفتح فان جئت باللام في الخبر بطل العمل فقلت علمت ان زيدا لقايم وهذه اللام اداة مصدر في محلها الاصيل لها وهو الدخول على اذ ولذلك منعت من فتحها ولا صدر به لها في موقعها بعد ان فعدما قبلها فيما بعدها لان ان الرافعة للخبر الداخلة هي عليه وعمل ايضا ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى ان الله بالناس لرؤف رحيم فالناس متعلق برؤف وتقول اني لزيدا لاضرب فلهذه اللام هنا وضعان تاخر في اللفظ تقدم في الاصل

يا يي حرف اثر لعامل • اعراب معرب وذا شبهان •

يعني ان قايما يفتح بالعامل ويكسر دونه تقول انك قايم وعرفت انك قايم ومجيبت من انك قايم سمى سيبويه وقدما النحاة هذا اعلا فهذا في الحروف واعراب المعربات شبهان فكانا اعراب في الحروف

مجرور حرف قد يرى • مبتدا موكدا وان له وحريان •

يعني مثل قولك الزيدان لهما غلامان والهندان لهما بنتان والزويدون لهما غلمان والهندات لهن بنات ان اخذت هذا الكلام على ان الثاني للاول ملك وسبب كانت اللام جارة وان اخذته على ان الاول هو الثاني فاللام ابتدائية موكدة والاسم بعدها موكد مبتدا بها والكلام صالح للوجهين يرجع في تعيين احدهما الى ما يقتضيه من قصد المتصرد

من المعنى

من المعنى لقوله تعالى انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون فالمعنى المقصود عين ان الاول هو الثاني • واي مبني بدا بلا عيب • عوامل ارادت البيان •

يعني الضمايز المختلفة الصور بالرفع فالنصب والجر نحو اكرمتك واياك اكرمتك على حد زيد ضربته او زيدا ضربته في باب الاشتغال وبك مررت في الحرف اختلفت صور الضمايز بالعوامل مع انها مبنيات كاختلاف اوجه الاعراب في المعربات

ما كلمة في لفظها واحدة • وجمعها قد يتعاقبان •

يعني مثل تخشين الله يا هند او يا هندات وترمين من يا دعدا او يا دعدات فهذا الفعل صالح اللفظ للواحدة اصله تخشين كتذهبين وجمعها اصله على لفظه تفعلن كتذهبين وترمين للواحدة اصله ترميين كما تقول تكسبين فاعل تحسبين بما يجب لكل واحد منهما في التصريف وترمين يا هندات بفعلن على مقتضى لفظه

كذاك للجمع لفظ واحد • ذكرا وانت لا لفظان

يعني مثل الزيدون يدعون والهندات يدعون قال الله تعالى واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم وقال رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وان تصرف عني كيدهن فهذا يفعلن للاناث والاول يفعلون للذكور واللفظ فيهما واحد

ما موضع لفعلت الاتي به • ولفظه في الذكران

يعني مثل سرنا خمسا من الدهر وخمس عشرة بين يوم وليلة لان الزمان تغلب فيه الليالي لسبقها وليس ذلك في غيرها ونزع التا من اسما العدد علامة تانيث المعدود وذلك خاص بباب العدد والاصل في اللفظ الخالي من علامة التانيث ان يكون للمذكر كما في سائر الابواب نحو قايم وسائر الصفات ومن هنا استقام الفاز الحريري في العدد بقوله تبرز فيه ربات الحجال لتعايم الرجال يعني نزع التا من اسما العدد

حرفان قد تنازعا في عمل • واسمان للحرفين مطلوبان •

يعني ليت ان زيدا قايم والاسمان يعدان مطلوبان لهما وليست من جهة المعنى لكن العمل فيهما لان واغنى ذكرها بعدها عن ذكرها لليت فهو اعمال مع تنازع بين حرفين والثاني في التنازع اختصاصه بالافعال وما يجري مجراها وانما حفته النحاة بذلك اذ قصدوا ما يتصور فيه اعمال العاملين فيهما ايضا فصحا قديري • فعل وحرف يتنازعان •

يعني مثل علمت ان زيدا قايم فالاسماء قد يتنازع فيها الفعل والحرف معا لكن الواجب ان يعمل الحرف وهذه كالمسلة قبلها وقديري مسد اخبر في الرفع والنصب حالان

يعني المسلة الزبورية وبها كنت اظن ان العقوب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي قال سيبويه او فاذا اياها قال الكسائي وحكاه ابو زيد الانصاري عن العرب والضمير في الاول مبتدا والاخبر له من جهة المعنى غير الضمير الذي بعده لانه المستفاد من الكلام والجزء هو الجزء المستفاد من الجملة فرعه ظاهر جلي فالنصب في القول الصحيح على اضمار فعل قام معموله مقامه وناب عنه بنفسه دون فعل يحصل معناه دون فعل والتقدير فاذا هو يساويها لان يا به زيد رهيرا انما معناه ساويه ومما يدخل تحت هذا البيت ما اجازه بعض

نحاة المتاخرين في مثل قول ابن قتيبة في الادب ان الطمع بايمن في الشقتين واكثر
ما يعتري ذلك السودان والنصب على انه مفعول يعتري وما مصدرية اي اكثر
اعتري ذلك السودان وهذا المفعول هو الذي اغنى عن الخبر لانه الجزء المستفاد من الكلام
فوضع الالفاظ من هذه المسايل دخول النصب فيما هو خبر للمبتدا جواز في اللفظ ولزوما في
المعنى ومثل كلام ابن قتيبة قولك اكثر ما اضرب زيدا

ما علة تمنع الاسم صرفه وهي واحدي ليس يمنعان

يعني ان مثل صيا قل وصيارف وملايكة يمتنع صرفه بعلة تناهي الجمع فاذا قلت صباقلة
وصيارفة انصرف مع بقا الجمعية وانضمام التانيث اليها والتانيث من علل منع الصرف
ولكنه بالتا شاكل الاحاد فلذلك انصرف كطواعية وعلانية وكراهية

ما اسم في الاستثنا منصوب به وهو اداته له الحكمان

يعني مسلة الاستثنا بغير وسوي نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على
الاستثنا فنصبه نصب المستثني وليس بمستثني وانما هو اداة استثنا ومجرورة هو
المستثني فهو غريب في بابه لانه سري اليه حكم مجروره فله حكم الاداة في المعنى وحكم
المستثني وهذا اشبه ما يقوله بعضهم في المفعول معه نحو جيت وزيدا ان الاصل جيت
مع زيد فلما جا الحرف وهو الواو ورفع اعرب مع على زيد فاجتمع المسلتان في محلي الاسم

باعراب ملابسه ما اسم بريك النصب في اسم بعده وشانه الجر لذي اقتران

يعني مسلة لدن غدوة فان لدن مع غدوة لها شان ليس لها مع غيرها قاله سيبويه
لانها تنصب غدوة ولا عمل لها في غيرها الا الجر كقوله تعالى من لدنا حكيم عليم

وما اللذان حدا من صلة لكنها في الاصل موصولان

يعني الموصولان في مثل قول العرب فعلته بعد اللتيا والتي يعنون بعد
صغير الامر وكبيره اي بعد مشقة فيما موصولان في الاصل حردا من الصلة في
الاستعمال وقد يعضهم بعد اللتيا دقت والتي جلت وقيل اللتيا والتي يراد بهما الداهية
وقد حكى بعض النحاة حاني الذين والتي يعني الرجال والنسا ولا يريد احالة على فعل غير ولا على تركه

ما معرب اعرابه وحرفه كلاهما في الوصل تحذوفان

يعني مثل قوله تعالى لوكانوا غزا لوكانوا فعلامة نصب غزا الفتحة المقدرة في الالف
لالتقا الساكنين بالتنوين فحذف من الكلمة بنفسها الاعراب وحروفه الذي هو محله وذلك
مما بنا في حال الاعراب لانه وضع للبنيان وهكذا الاسم مقصورا اذا نون

ما اسم في كلمة موجبة وجوده وفقده سيان

يعني مثل عيد اصله الواو من العود وموجب انقلاب هذه الواو الساكنة ياء وجود الكسرة
قبلها ثم ان هذه الكسرة زالت وبقيت الياء في ايقاد فقد استوى وجود هذه الكسرة
وفقدها مع انها الموجبة ومن هذه مسلة ابنق المتقدمة لان موجب الياء قد زال وهي
باقية مبنية على قصد القلتين اذ لو رجعت الواو لم تحمل الا على قلب واحد

ما عارض روي في كلمة ولم يراع سمع الامران

يعني مثل الاجر اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف فان شيت ابقيت الف الوصل
غير مقيد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شيت حذفت الالف مقيدا بلفظ الحركة بعدها
وعلى هذا اجاز القرا في مذهب ورش وان يقرا الان خفف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف
ونحذفها وعلى هذا اقري له لمن الاثمين يفتح نون من اعتبارا بسكون اللام لانه الاصل كما تقول
من الرجل وقري في الشاذ لمن الاثمين بادغام نون من في اللام اعدادا بحركتها كما تقول من
لدن وهذا وان كان البيت يستر سل عليه فليس هو المعتمد وجود الامرين معا في الكلمة الواحدة
سماعا من العرب وذلك نحو ما حكاه ابو عثمن المازني من قول بعض العرب في رضوا رضيوا
بسكون الضاد مع بقا الياء فاعتدوا بالسكون العارض فردوا اللام التي كان حذفها
لاجل الحركة فقالوا رضوا كما تقول في الاسما طي ولم يعتدوا بالسكون حين ردوا اللام
واصلها الواو من الرضوان وانما اوجب انقلابها يا الكسرة في رضي كسقي ودعي وبابهما
فراعوا الكسرة الذاهبة في البا الباقية فدخل هذه الكلمة على هذه الكلمة العلة في البيت
قبل هذا مع ما ذكر فيه اعاد ونحوه

ما اسم كحرف من الاسم قبله هما كواحد والاصل اثنان

يعني اثني عشر في باب العرحذفت العرب نون اثنين منه لتنزيلها عشر منزلتهما
اذ الاضافة فيه ولهذا يقولون احد عشرك وخمسة عشرك الى تاييرها ولم يقولوا
اثني كما لا يصح في اثنين ان يضاف وفيه النون فاثنا عشر كاسم واحد في دلالته على مجموع
ذلك العدد كدلالة عشرين واصله اسمان اثنا وعشرة لكن في قوله في البيت والاصل
اثنان دون ضميمه ففي البيت شي مما تقدم في قوله ها هو للناظر كالعيان وفي قوله
يا هولا اخبروا سايلكم وفي قوله ما كلمة متى اني اسم بعدها وسباتي التنبيه على نحو ذلك

واسم لرفع وما من رافع من قاصر ولا من دان

يعني الضمير الواقع فصلا للمسمى عند الكوفيين عنها دلا اسم مرفوع دون رافع
منه ولا قريب وهو بدع من الاسما في اللسان ولهذا وقع في كتاب سيبويه وعظيم
والله جعلهم فضلا وما من الحروف يلقى زايدا في لفظ او معنى هما قسمان

او فيهما واسم وفعل لهما هنا دخول اين بيدخلان

يعني ان من الحروف ما يلقى زايدا في اللفظ خاصة نحو جيت بلا زاد ونحو ان لا تضربوهم
ولا تقتلكم كيدهم او في المعنى خاصة نحو انما الله الا واحد وانما ياتيكم به الله وانما
لسا قون الى الموت وهم تينظرون فما في المعنى زايدة وهي في اللفظ معتمدة كافة او مهيية
او تكون الزيادة في اللفظ والمعنى معا كقوله تعالى فبما رحمة من الله فما نقضهم وما
خطياتهم فهذه اقسام ثلثه في زيادة الحروف مع انها حروف معان فزيادتها على
خلاف الاصل ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو قول عنترة

ياشاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم

روي ما بقنص ولم بقنص على الزيادة واضافة شاة الى قنص هذا الظاهر وقد تولت
من على الزيادة بتكلف وقد استجاز اهل الكوفة زيادة حين في مثل زيد حين قام وجبه

وكقولهم وجهه حين وسم وقد راي بعضهم زيادة آسما الزمان كيوم وحين عند اضافتها الى اذ كقولك يومئذ وحينئذ لان ذلك اليوم والحين هو مدلول اذ وقد اكتفي باحدهما

كقول الشاعر

نهتيك عن طلابك ام عمرو ٭ بعافيه وانها ام صحيح ٭

وقد تاول لقوم ذلك على ان الحين هو المعتمد وسيقت اذ التلك على مضيه بنفسها وعلى ما حذف مما هو مراد بسببها قالوا وذلك انهم ارادوا قطع يوم او حين عن الاضافة مع التعويض ولم يصح لتعويض النون فيه من الجملة المحذوفة اذ هو مشغول بتنوين التمكين الذي هو من اصله فلا يحمل تنوينه على غيره فجاوا باذ معسا للمضي الذي تحريره وتخصيصه للدلالة على المحذوف بالتنوين الذي تقبله فقالوا حينئذ اي حين كان ذلك ولهذا قل ما يوجد في كلام العرب اذ هذ المتصلة بالزمان مضافة غير منونة لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادة الحين لان اذ تفتي عند مقدم عنه لانها تخلص الزمان ومضيه كما اكتفي بها في البيت المتقدم ويعني بدخول الفعل في باب الزيادة

مثل قوله سراة ٭ سراة بني بكر تسامو ٭ على كان المسومة العراب ٭

فزاد كان بين الحرف ومجروره وكقولهم ما اصبح ابرد ها وما امسي ادفا العشية وكذلك ما كان احسن زيدا فكان زايدة في اللفظ ومحورة لمعنى المضي ٭

ما تكل افعال يرى جمعا ٭ ولم يصرف ولم تشركه في ذا تان ٭

يعني اشيا جمع شيء من جهة المعنى وهو في ظاهر امره على تكل افعال جمع فعل كفؤ وافياد وحي واحيا فكان القياس يصرفه لنظايره لكنه لم يصرف قال الله تعالى ولا تسالوا عن اشيا ولم يشركه في هذا شيء مما هو من بابه ثم اختلف النحاة في وجهه فهو مقلوب عند اهل البصرة اصله شيا فقدمت الهمزة وافعاله محذوف عند الفارسي عند الكوفيين والاخفش من البصريين اصله اشياء جمع شيء فخففا معا بحذف الباء المكسورة والتزم التخفيف وهو عند الكسائي واكثر الكوفيين افعال مشبه بفعال فمنع ومن هنا جعوه على اشياوات ٭ ما فعل امر وخطاب صالح ٭ بعنه ومنقضي الزمان ٭

يعني مثل خافوا ونالوا وتذكروا وتعالوا يصلح هذا ونحوه للامر على جهة الخطاب وللفعل الماضي على جهة الغيبة ٭

وصيغة الماضي ترى مضارعا ٭ من لفظها فيه ترى الفعلان ٭

يعني مثل تحامى وتعاطى وتسمى وتزكى لقوله تعالى قد افلح من تزكى فهذا ماض ونحو سحاته لله ولي ان تزكى على قراة التخفيف فهذا مضارع على حذف الياين ويحتمل الوجهين بيت امرء القيس تحامى طراف الرماح تحاميا وحاد عليه كل اسحم هطال

وبيقين المضارع في قول الاخر يادروم لسامي عندرفاعه ٭

واي كلمتين في كلمة ٭ واي فعلين هما خصمان ٭

يعني بكلمتين في كلمة مثل عبشمي في عبد شمس وعيقسي في عبد قيس وعبدري في مثل عبد الدار ويعني بالفعلين الخصمين فعلا التنازع نحو ضربت وضربني زيد لانهما

قد تنازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشيء عدوا المتنازعان خصمان لان كل واحد يخصم صاحبه ويدفعه ٭ واي مضمر مضان ٭ واي اشياهما شيان ٭

يعني بالمضمرات قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه السرب بنا على ان اياه هو الضمير ويعني بالاشيا عبارة عن شيين في مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما والمراد قلبان خاصه

ما واحد ليس بذي تعدد ٭ لكنه يقال فيه اثنان ٭

يعني اليوم الذي بعد الاحد من ايام يطلق عليه اثنان وهو واحد تقول ليلة الاثنين والاثنان اسم عدد للثلاثة والاربعة وليس يعلم فيما للواحد على خلاف وضعوا غالما كان القياس ان يقال ثنان او اسم مسهه اللفظ بالاثنين بالثلاثة والاربعة والخميس

ما اسم يجي فاصلا حتى به الخافض والمخفوض معصولان ٭

يعني الالف واللام الموصولة على القول باسميتها تفضل من العوامل كلها على الطرفين بخلاف الذي والتي مع انهما بمعناها ولا يطرد الفعل بين الخافض والمخفوض بغيرهما من الاسماء والصحيح اسميتها لوضوح ذلك فيها حيث يقع على غير ما تقع عليه صلتها نحو مررت بهند المكرمها انا فالالف واللام واقعة على هند ومكرم للمتكلم فوضعها هنا وضع التي

وما الذي وهو حرف خافض ٭ يفصل ما اصيف باستحسان ٭

يعني مثل لا ابا لزيد ولا اخا لعمرو وبا بوس للحرب ولا غلامي لك ولا يدي لك بكذا فاللام حرف جر في الاصل مقحمة بين المضافين هذا في بابها وهو خلاف القياس ٭

وكيف للموصول يلغي صلة ٭ فهكذا التي موصولان ٭

يعني مثل جاني الذين الذي ابوه منطلق منهم اي جاني الذين ابوه منطلق وقد انشدوا ٭ من النفر اللذ الذين اداهم ٭ لهاب اللهام حلقة الباب قعقعوا ٭

قيل الذين توكيد للذ وقيل هم هو من صلة اي الاسم الذين ويصح في الكلام ان يقال التي الذي ياتيها فلزمه هند على معنى التي يلزم الذي ياتيها هند وهكذا ما كان مثله

وما الذي يبني وفي اخره ٭ دليل اعراب لذي تبيان ٭

وذلك الاعراب في اسم ثان ٭ وذلك الدليل في اسم ثان ٭

يلفي لديه عوضا من خيرام ٭ ليس لذاك يجتمعان ٭

حرف لاعراب يبني وقد ٭ ناب عن اسم حل في المكان ٭

يعني بهذه الابيات الاربعة حكاية النكرات بمن نحو منوا في حكاية المرفوع ومنا في حكاية المنصوب ومني في حكاية المجرور فمن مبنية وهذه العلامة اللاحقة دليل الاعراب الذي في الاسم السابق ومن مبتدا اعنت تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينهما وبين الخبر فلا يقال منوا ومن الرجل والبيت الرابع محصل ما تقدم في الابيات الثلاثة فالاقتصار عليه وحده مغن عما قبله فيقال ٭

ما احرف اعرابي يمني وقد ناب ٭ عن اسم حل في المكان ٭

ما فعل امر جاز للحذف سوي ٭ حركة تبقى على اللسان ٭

يعني فعل الامر مز واي بي بمعنى الوعد تقول فيه اتا زيد فان وقع قبل ساكن من كلمة

ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس الهمزة قلت قل بالخير يا زيد اي عدنا بخير وهند قالت
بخير يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة في كلام قل ومقول على هذا يا زيد قل يا هند فبقية
الحركة والبا بعدها انما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف

• ما اسم حركة لعامل يستحقها حركة اقتران •

يعني مثل الحمد لله فمن كسر الدال ونحو واذ قلنا للملائكة اسجدوا فيمن ضم تا الملائكة بحركة
الاعراب ذهبت بحركة الاتباع وهي حركة الاقتران •

• ما معرب في لفظه حركة الاعراب والسكون حاصلان •

يعني مثل البكر اذا وقعت علما بنقل حركة اخره الى الساكن قبله في لغة من يقف بالنقل
تقول هذا البكر ومررت بالبكر ففي اللفظ حينئذ حركة الاعراب والسكون معا كما هما حاصلان
فيه • ومخودينا مع صونطهر في كلمة فاين يدغمان •

يعني النون الساكنة وبعدها با او واو في كلمة يجب اظهارها فرارا من اللبس بالمضاعف
لو ادغمت وبابها الادغام فاذا لم يكن لبس رجع الاصل فوجب الادغام نحو انفصل
اذا بنيته من وجل او من بيس وجل وباس فيدغم اذ لا لبس هنا لعدم افعل في كلام ووجود
وانفعل • ما عامل وعمل قد اهملا • وفي انعدام قد يقدران •

يعني مسلة ليس زيد بقايم ولا قاعد لك ان تهمل الباء وعملها في تابعها فتقيه على الموضع
كما قال معاوي اسا بنثر فاسمح • قلسنا بالجبال ولا الحديد
فقد اهملت في الباء عملها مع وجودها ثم ثبت من كلام العرب مراعاتهما مع عدمها
كقول زهير •

• بدا لي اني لست ادرك ما مضى • ولا سابق شيا اذا كان جاييا •
يروي بجر سابق على توهم لست بدرك وبيت سيبويه •
• مسايم ليسوا مصلحين عشيرة • ولا ناعب الا ببين غرابها •

جر باعث على تقدير ليسوا مصلحين فيها هذا بدع من الاعتبار ان يطرح الشي مع وجوده
ثم يعتبر مع عدمه • ما دوسامع مصدراتي • حالاه في دين مخالفان •

يعني حكاية يونس من قول بعض العرب ضرب من منا لمن قال ضرب رجل رجلا فهو سال
عن الضارب وعن المضروب منهما فاخرج من الاستفهامية ساسها وعن صدريتها الواجبة
لها وهو نادر في بابه •

فهذه سبعون بيتا اكملت • قصيدة ملغوزة المعان
عقيلة قد سرلت بسترها • لكشفها ثواب الاذهان
بكر عليها حجب كثيرة • تقول للخطاب لن تراني
حتى تعاني في طلابي شدة • ويخجل القلب المعنى العان
والحمد لله الذي عرفنا • من فضله عوارف الاحسان
وصل يا رب على من احكمت • اياته في محكم القران

فهذا تمام الشرح على القصيدة اللغزية في المسايل النحوية مما فيه تاظمها اثابه الله الجنه

كتاب

• التبر الذايب في الافراد والغرايب •
• وهو الفن السادس من الاشباه والنظاير •
• النحوية تاليف الشيخ الامام القدوه •
• الزاهد المجتهد امام الايمة •
• مفتي الفرق ترجمان •
• القران عمدة الحفاظ •
• فارس المعاني والالفاظ •
• دوالتنوين البديعه •
• ناصر السنه حلاله •
• الدين ابي الفضل •
• عبد الرحمن •
• ابن العلامه •
• كمال الدين •
• السوطي •
• الشافعي •

تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنته بمحمد وآله •

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله اولا واخرا والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي كملت محاسنه باطنا وظاهرا هذا هو الفن السادس من الاشباه والنظاير وهو فن الافراد والغرايب باب الكلمة والكلام قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة في ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان براد ابو جعفر بن صابر قسما را بعا سماه الخالفه وهو اسم الفعل قال ابن هشام اشتهر بين النحويين ان الحرف يدل على معنى في غيره ونازعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك في التعليقة وزعم انه دل على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج الى فضل نظر انتهى وعبارة ابن النحاس اعلم ان معنى قولنا النحاة ان الكلمة لها معنى في نفسها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة فهي المعبر عنها بان لها معنى في نفسها وان كان فهم معناها موقفا على ضميمة فهي المعبر عنها بان معناها في غيرها ومعنى ذلك انك اذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى نحو الرجل هو عبارة عن شخص وكذا باقي الاسما يفهم منه معنى في حال افراده والفعل ايضا اذا ذكرته وحده يفهم منه معنى نحو قام يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي وليس الحرف كذلك لانك اذا ذكرت حرفا لا يفهم منه معنى الا اذا اقترت بضميمة من احد قسميه فان قيل لا يجوز ان يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لانه يبقى من قبيل المهملات وانما الحرف موضوع لا مهمل قلنا لا نسلم انه يلزم من قولنا ان الحرف لا يفهم منه معنى في حال الافراد ان يكون من قبيل المهملات لان الحرف وضع لان يفهم منه معنى عند التركيب وليس المهمل كذلك كان المهمل ليس له معنى لا في حال الافراد ولا في التركيب والحق ان الحرف له معنى في نفسه لانا نقول لا يخلوا المخاطب بالحرف من ان يفهم موضوعه لغة او لا فان لم يفهم موضوعة لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى لانه لا معنى له لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلم يفهم منه معنى عاد يفهمه موضوعه لغة كما اذا خاطبنا انسانا بهلو وهو يفهم انها موضوعة للاستفهام وكذا باقي الحروف فاذن عرفنا ان له معنى في نفسه ولنا طريق اخر وهو ان نقول لو اخوطب به من يفهم موضوعه لغة فلا نسلم انه لا يفهم منه معنى واللغويون كلهم قالوا مثلا ان هل للاستفهام ولم يقيدوا بحال التركيب دون حال الافراد فان قيل اي فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت قلنا الفرق بينهما ان كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الافراد غير ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف لان المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب اتم مما يفهم منه عند الافراد هذا كلام ابن النحاس بحروفه وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة ان ابا حيان تعقب على ذلك في شرح التسهيل ولم اره فيه فلعل سقط من النسخة التي وقفت عليها وقد وقع ما هو اغرب من ذلك وهو اني لما كنت بمكة المشرفة سنة تسع وستين وثمانمايه ذكرت هذا البحث في حاشية المظاف بحضرة جماعة

وفيهم فاضل من العجم وهو مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيراري فقال لي هذا البحث وبحث الشريف الجرجاني في طرفا فقبض قال الشريف ذهب الي ان الحرف لا معنى له اصلا لا في نفسه ولا في غيره وخالف النحاة كلهم في قولهم ان له معنى في غيره والف في ذلك رسالة ثم احضر لي مظفر الدين المذكور تاليفا لنفسه اختصر فيه شرح الكافية للرضي سماه مرضي الرضي فرايته نقل فيه عن الشريف هذا البحث فطلبت الرسالة التي الفها الشريف في ذلك حتى حصلتها باب الاعراب قال ابن الانباري في كتاب الانصاف يحكي عن الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع وذكر السخاوي في شرح المفصل انه ذهب ايضا الى ان ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح باب الاشارة ذكر ابن معط في الفصول ان اسما الاشارة بنيت لشبهها بالحروف قال ابن ايار في شرحه وتعليله بناها بشبهها بالحروف غريب لم ار احدا ذكره غيره باب اداة التعريف قال في البسيط ذكر المبرد في كتابه المسمى بالشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وضم اليها اللام ليلا يشتبه التعريف بالاستفهام باب الابتدا قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح لا اعلم خلافا بين النحويين ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الحدث والمصدر الا ان ابن الطراوة رد على جميع النحويين في هذا وقال هما سواء يكونان خبرا عن الحدث والمصادر قال ابن هشام في شرح ابن قيس الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصله مرفوضا فاما ان ذكرته او لا فقلت زيدا مستقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو غريب باب كان ذهب ابن معط الى ان دام لا يجوز تقدم خبرها على اسمها ذكره في الفصول قال ابن ايار في شرحه وما وقفت في تصانيف اهل العربية متقدمهم ومتاخرهم على نص يمنع من ذلك وقد اكثرت السوال والتفحص عنه فما اخبرت بان احدا بوافق هذا المصنف في عدم جوازه وحكي لي من لا اثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي ان ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال هذا اجاز مجرى المثل وحكي ان ابن الخباز الموصلي سافر الى دمشق واجتمع بالمصنف وساله عن ذلك فقال افكر فيه ثم اجتمع به مرة اخرى وعاد وساله فقال لا تنقل عني فيه شيا قال ابن السراج انا افتي بفعلة ليس تقليدا منذ زمن طويل ثم ظهر لي حرفيتها نقله ابن النحاس في التعليقه باب ان قال ابن مالك في شرح التسهيل ان كان بعني ما بعد ان المخففة مضارعا حفظ ولم يقس عليه نحو وان يكاد الذين كفروا وان نظنك لمن الكاذبين قال ابو حيان هذا ليس بصحيح ولا نعلم له موافقا باب كاد قال الابدي في شرح الجزولية خالف ابن الطراوة النحاة في عسى وقال ليست من النواسخ لان حكم النواسخ ان يقدر زوالها منعقدا من معمولها مبتدا وخبرا وانت

لا تقول لزيد ان يقوم وهو غير صحيح لانا اذا قدرنا ان والعسى قدرنا زوال ان ومذهبه
في عسى زيد ان يقوم على ما يظهر ان زيدا فاعل الا انها لما علقت على غيرها طلب الزم التغيير
كسمعت زيدا يقول كذا **باب ما قال** ابن عصفور في المقرب
تعمل ما بشرط ان لا يتقدم للخبر وليس بظرف ولا مجرور قال ابن النحاس في التعليقة
تجوز من مثل قولنا ما في الدار زيد وما عندك زيد فان الظروف والمجرورات يجوز فيها
ما لا يجوز في غيرها من انواع التوسعات قال وهذا شيء اختص به ابن عصفور لا اعلم لغيره
فان الناس نصوا على ان الخبر متى تقدم مطلقا بطل العمل ظرفا او مجرورا كان او غيره
فائدة قال ابن الدهان في الغرة قال الفراء الرفع في كلام العرب على ثمانية عشر
وجها **الاول** رفع الاسم بالماضي والمستقبل نحو قام زيد ويقوم زيد **الثاني** رفع الاسما
بعايد الذكر نحو قام زيد **الثالث** رفع الاسم بالدايم موخرا نحو زيد قايم وهما المترافعان
الرابع رفعه بالحمل مقدما نحو خلفك زيد فاذا قالوا زيد خلفك رفعوا زيدا والمضمرات
بالظرف وهو وجه خامس للرفع **السادس** رفع الاسم برجوع الها عليه كقولك زيد ابوه
قايم وزيد مررت به **السابع** رفع الاسم باسم مثله حامد نحو زيد ابوك **الثامن** رفع الاسم
بما يغلب عليه ان يوصف نحو زيد صالح **التاسع** رفع الاسم بحمل قد رفع غيره نحو زيد حيث
عمرو **العاشر** رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التقدير نحو قايمة جاريته زيد وتقديره
رجل قايمة جاريته زيد **الحادي عشر** رفع الاسم بنعم وبيس **الثاني عشر** رفع الاسم
بحرف الاستفهام نحو من ابوك واين اخوك **الثالث عشر** رفع الاسم ما لا يكون الا
سابقا له نحو لولا زيد لاكرمتك **الرابع عشر** رفع الاسم بالفعل المزال عن النصرة نحو حيا
انت **الخامس عشر** رفع الاسم بما لا يظهر انه وصف له نحو عند الله افال واديار وعند الله
اقال واديار **السادس عشر** رفع الاسم بواو منسوقة عليه نحو كل شوب وثمنه تقديره كل شوب
بثمنه فنابت الواو عن مع والباء رفعت **السابع عشر** رفع الاسم بواو مستانفة نحو
قيامي اليك والناس ينظرون **الثامن عشر** قولهم الرطب والخرشيدا انتهى
باب المفاعيل قال ابن ايازنظر ابو سعيد السيرافي الى قول الله
تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولا
سماه المفعول منه قال ابن اياز وهذا ضعيف جدا لانه يقتضي انه يسمي نحو قولك
نظرت الى زيد مفعولا اليه وانصرفت عن حاله مفعولا عنه قال الخزولي لا يكون
المفعول له منجرب اللام الا نحو قمت لاعظامك ولا يجوز لاعظامك لك قال
الشلوبين وهذا غير صحيح بل هو جايز لانه لا مانع يمنع منه قال الشلوبين ولا امزيد لسلفا
في هذا القول **باب المصدر** قال ابن هشام في تذكرته ذكر ثعلب في اماليه انه
يقال ناب هذا عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة وهو غريب **باب**
العطف قال ابن هشام زعم ابن مالك ان حتى الابتدائية جارة وان بعدها ان
ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة ذهب صاحب الازهية
الى ان بل تكون حرف جر وهو ابو حيان وابن هشام وغيرهما فقد نقل ابن مالك وابن

عصفور

بدة الرفع في كلام العرب على ثمانية عشر وجها

عصفور اتفاق النحويين على خلافه ذهب الخوارزمي الى ان بل ليست
من حروف العطف ولا سلف له في ذلك نقله الاندلسي في شرح المفصل ونقلت
عبارته في حاشية المغني قال ابن هشام خرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع
النحويين فزعم ان لم المنقطعة تعطف المفردات كبل **باب في**
تذكرة ابن متكوم ان ابن السيد البطليوسي قال ذكر الاخفش شيا لم يذكره احد من
النحويين وذلك انه اجاز مررت بهم خمسة عشرهم فجعل مفسر المركب مضمرا وهذا
من اخطا الخطا انتهى **باب النداء** نقل ابن الخباز عن شيخه
ان الهمزة للمتوسط وان يا للقريب قال ابن هشام في مغني اللبيب وهذا احرف
لاجماعهم اجاز المازني نصب صفة اي قال الزجاج في معاني القرآن ولم يجز احد
من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه احد بعده فهذا مطرح مرذول لمخالفته
كلام العرب **باب نواصب المضارع** قال ابو حيان من غريب مذاهب
الكوفيين في ان انهم اجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط واجازوا ايضا
الغاها وتسليط الشرط على ما كان معمولا لها لولاه فاجازوا ارادة ان ان تزرني
ازورك بالنصب وازرك بالجزم جوابا للشرط والغا ان قال ابن عصفور
زعم الزمخشري ان لن لتاكيد ما تعطيه لا مر نفي المستقبل تقول لا ابرح اليوم مكاني
فاذا اكدت وشددت قلت لن ابرح اليوم مكاني قال وهذا الذي ذهب اليه
دعوى لا دليل عليها بل قد يكون النفي بلا اكد من النفي بلن لان المنفي بلا قد يكون نحوا
للقسم نحو والله لا يقوم زيد والمنفي بلن لا يكون جوابا لقد ونفي الفعل اذا اقسم عليه
اكد منه اذا لم يقسم قال وذهب ابو محمد عبد الواحد بن عبد الكريم الى ان لن
تنفي ما قرب ولا يمتد معها النفي قال ويبين ذلك ان الالفاظ مشاكلة للمعاني
ولا اخرها الف والالف يمتد معها الصوت بخلاف النون فطابق كل لفظ معناه
قال ابن عصفور وهذا الذي ذهب اليه باطل بل كل منهما يستعمل حيث يمتد
النفي وحيث لا يمتد فمن الاول في لن انهم لن يفتوا عنك من الله شيا فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا وفي لا ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعري ومن الثاني في لن فلن اكلم اليوم
انسيا وفي لا ان لا تكلم الناس ثلثة ايام قال ابو حيان وعبد الواحد هذا له
كتاب التبيان في علم البيان ذكر فيه هذا الذي حكاه عنه ابن عصفور قال وما ينبغي
اهل علم البيان ويختصون به ينبغي ان لا يحكى مذهبا لانهم يبنون على خيالات هذيانية
او استقرا آيات غير كاملة وحين وصل كتاب التبيان هذا الى المغرب نقضه ابن رشيد
من المقيمين بتونس نقضا في كل قواعده ونقضه ايضا الكاتب ابو المطرف بن عميرة
وكان من البلاغة والتحقيق بالعلوم اللسانية والعقلية بحيث لا يدانيه احد من اهل
عصره انتهى قلت عبد الواحد هذا هو الكمال بن خطيب زملكا له شرح على المفصل
قال ابو حيان في شرح التسهيل نزع القاضي ابو بكر بن الطيب ان تكون ان تخلص
الى الاستقبال ويودي الى القول بخلق القرآن وذلك قوله تعالى انما امره اذا اراد

شيا ان يقول له كن فيكون فان كان ان يقول سيقع كان القرآن مخلوقا وهذا هو الكفر
عند قوم او الضلالة والبدعة قال ابو حيان والرد على القاضي ابي بكر في شرح ابي الفضل
الصغار قال وخالف القاضي ابي بكر في اللسان غير معتبر قال ابو حيان اجاز ابن مالك
الفصل بين كي ومعمولها بمعمول او بجملة شرطية ولا يبطل عملها نحو حيث كي فيك ازغب
وجيت كي ان تحسن ازوذك قال وهذا مذهب لم يتقدم اليه فان في المسئلة مذهبين
احدهما منع الفصل مطلقا باقية على العمل ام لا وهو مذهب البصريين وهشام ومن
وافقه من الكوفيين والثاني في جوازه ويبطل عملها بل يتعين الرفع وهو مذهب الكسائي
قال فما قاله ابن مالك من الجواز مع الاعمال مذهب ثالث لا قائل به قال
ابو حيان من اغرب المنقولات ما نقله بعض اصحابنا عن ابي البقاء من ان اللام في نحو قوله
تعالى وما كان الله ليعذبهم هي لام كي قال وهذا نظير من سمى اللام في ما جيتك لتكرمني
لام الجحود وبل قول هذا اشبه لان اللام جاءت لمحمد لغة وان كان ليس لمحمد المصطلح عليه
في لام الجحود واما ان تسمى هذه لام كي فنهو من قائله قال ابو حيان لا نعلم خلافا
في نصب الفعل جوابا للامر الا ما نقل عن العلاء بن سيابه قالوا وهو معلم القراء انه كان
لا يجيز ذلك باب الحوازم قال ابو حيان
من غريب الخلاف في لا التي للنهي والدعاء ما ذهب اليه ابو القاسم السهيلي من انها
من انها لا التي للنفي قال لان الناهي يطلب نفي الفعل وتركه كما يطلب الامر وجوده
وقد تدخل لا النافية بين الحار والمجرور نحو جيت بلا زاد وبين الناصب والمنصوب
نحو اخشى ان لا تقوم فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم وهو لام الامر لكنها اضمرت
كراهة اجتماع لامين في اللفظ قالوا ظلت بريدون ظللت فكان الاصل اذا نهيت
للا تذهب كما تقول في الامر ليذهب فاضمرت اللام لما ذكر قال ابو حيان
وهذا الذي قاله في غاية من الشذوذ لان فيه ادعاء اضمار لم يلفظ به قط ولان فيه
الجازم وهو لا يجوز الا في ضرورة ولا يصح تشبيهه بقولهم بلا زاد واخشى ان لا تقوم
فانه هنا لفظ بالعامل وفي ذلك لم يلفظ بالعامل يوما قط فلا يحفظ من لسانهم للا تذهب لا في نثر
ولا في نظم فهذه كلها دعاوي لا برهان عليها وايضا فقد سبق اجماع النحويين بين كوفيهم وبصريهم
على ان لا تفيد معنى النهي عن الفعل وان الجزم بها نفسها لا نعلم احدا خالف في ذلك قبل
هذا الرجل وهذا الرجل كان شاذ المنازع في النحو وان كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة
ومعرفة وانما سرى اليه ذلك من شيخه ابي الحسين ابن الطراوة فانه لم يأخذ علم النحو الا عنه
وابن الطراوة كما علمت النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون وقد صنف كتبا في الرد على سيبويه
وعلى الفارسي وعلى الزجاجي وردّ الناس عليه ورموه عن قوس واحدة مذهب سيبويه
المازني ان فعلي الشرط والجزاء مبنيان وعند رواية ان فعل الشرط معرب وفعل الجزاء
قال ابو حيان وهو مخالف لجميع النحويين قال ابو حيان من غريب ما يحكى
في اذا ان ابا عبيدة معمر بن المثنى زعم انها تأتي زايدة فتكون حرفا على هذا وانشد
حتى اذا سلكوهم في قتايدة ... شلا كما تشلت الجمالة الشردا

قال

قال زادها لعدم الجواب كانه قال حتى سلكوهم وانشد ايضا
فاذا وذلك لا انتهاء لذكره ... والدهر يعقب صالحا بفساد
قال ابو حيان وقد يقول البيت الاول على حذف الجواب والثاني على حذف المبتدا
لدلالة المعطوف عليه كان قال فاذا ما نحن فيه وذلك قال الشيخ تاج الدين
ابن مكتوم في تذكرته ابو العباس محمد بن احمد الحلواني عرف بابن الراج له ورقات
في النحو سمى الشجرة ذكر فيها في الحوازم مهمين وذكر ان قولك قام القوم ما خلا زيدا
ان ما اسم ولا تكون صلته الا الفعل هنا انتهى وقال قطرب في جماهير الكلام وقال
بعضهم مهمن ولم يحك عن فصيح باب كم قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم
في تذكرته اجاز الزمخشري وصفكم الخبر به وجعل من ذلك قوله تعالى وكم اهلكنا من
قبلهم من قرن احسن اثاثا ورءيا ورءيا قال هم احسن اثاثا في موضع النصب صفة لكم ذكر
ذلك في الكشاف وقد نقض الثلوبين في حواشي المفصل وابن عصفور في شرح الجمل الكبير على ان كم
الخبرية لا توصف وقلت لشيخنا الاستاذ ابي حيان قولهما معارض بقول الكشاف فرد
ذلك علي وقال اصحابنا يقولون ان الزمخشري غير نحوي ولا يلتفتون اليه ولا الى خلافه
في النحو يعني المواضع التي خالف فيها النحويين وانفرد بها وكتابه المفصل عندهم مختصر لا يشتغل
به ولا ينظر فيه الا على وجه التفضل والحط عليه وانشد لبعض الاندلسيين
ما يقول الزمخشري ... عند عمرو بن قنبر
والخليل بن احمد ... وفتى عبد الاكبر
لم يزدنا زيادة ... غير تبديل الاسطر
وسوى اسمه الذي ... نصف مجموعة خسري
باب جمع التكسير قال ابو حيان ومن غريب ما وقع
من فعله معتل اللام وجمع على فعل ولم يذكره النحويون وانما وجدته انا في اشعار
العرب قولهم شهوة وشهى قالت امرأة من بني نصر بن معويه
فلولا الشهى والله كنت جديرة ... بان اترك اللذات في كل مشهد
وحق لعمري انه غاية الردى ... وليس شهي لذاتنا بمخلد
باب التصغير قال ابن مكتوم في تذكرته نقلت من خط ابي الحسين
احمد بن محمد بن احمد بن صدقة التنوخي المعروف بالخلب تلميذ ابن خالويه مما نقله عنه
قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللتيا الا الاخفش فانه اجاز
اللتيا بالضم باب النسب قال ابو حيان لا اعلم خلافا في وجوب
فتح العين في نحو نمر ودئل وابل عند النسب الا ما ذكره طاهر التزويني في مقدمة
له من ان ذلك على جهة الجواز وانه يجوز فيه الوجهان قال ابو حيان
ذهب الفراء وابو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد بن سعدان الى ان كلا بمنزلة
سوف وهذا مذهب غريب والله اعلم بالصواب

هذا اخر الفن السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله جل عن المعارضة والمناظرة والصلاة والسلام على نبيه محمد المبعوث بالحج الدامغة القاهرة هذا هو الفن السابع من الاشباه والنظائر وهو فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوي والواقعات والمكاتبات والمراسلات مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية قال ابو القاسم الزجاجي في امالية اخبرنا ابو الحسن علي بن سليمان الاخفش النحوي حدثنا ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب حدثني سلمة قال قال الفراء قدم سيبويه على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فلما حضر تقدمت والاحمر فدخلنا فاذا بمثال في صدر المجلس فقعد عليه يحيى ومعه الى جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر يحضورهم وحضر سيبويه فاقبل عليه الاحمر فسأله عن مسألة فاجاب فيها سيبويه فقال له اخطأت ثم سأله عن ثانية فاجابه فقال له اخطأت ثم سأله عن ثالثة فاجابه فقال له اخطأت فقال سيبويه هذا سوء ادب قال الفراء فاقبلت عليه فقلت ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هو لابون ومررت بابين كيف تقول على مثال ذلك من وايت واويت فقدر فاخطأ فقلت اعد النظر فقدر فاخطأ فقلت اعد النظر ثلث مرار يجيب ولا يصيب فلما كثر ذلك قالت اكلمكما او يحضر صاحبكما حتى اناظره فحضر الكسائي فاقبل على سيبويه فقال تسألني او اسألك قال لا بل سلني انت فاقبل عليه الكسائي فقال كيف تقول كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو ايا ها فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال له الكسائي لحنت ثم سأله عن مسائل من هذا النحو خرجت فاذا اعبد الله القائم والقائم فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب وقال له الكسائي ليس هذا كلام العرب ترفع ذلك كله وتنصبه فدفع سيبويه قوله فقال يحيى بن خالد قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل اوب ووفدت عليك من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد وقع بينهم اهل المصرين وسمع اهل الكوفة واهل البصرة منهم فيحضرون وليا لون فقال يحيى وجعفر قد انصفوت وامر باحضارهم فدخلوا وفيهم ابو فقعس وابو زياد وابو الجراح وابو ثروان فسيلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله فاقبل يحيى على سيبويه فقال قد تسمع ايها الرجل فاستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الوزير انه قد وفد اليك من بلده مومل فان رايت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج وصيّر وجهه الى فارس واقام هناك ولم يعد الى البصرة قال السخاوي في سفر السعادة قال لي شيخنا ابو اليمن الكندي ان سيبويه انما قال ذلك لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة قال السخاوي

لم اسمع في هذه المسألة احسن من قول الكندي ولا ابلغ

مجلس الخليل مع سيبويه ذكره ابو حيان في تذكرته واظنه اخذه من كتاب غرايب مجالس النحويين الآتي ذكره قال سئل الخليل بن احمد عن قول الله عز وجل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فقال هذا على الحكاية كانه قال ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال اشدهو اشد عتيا فقال سيبويه هذا غلط والرحمن لا يجيز لاضربن الفاسق الخبيث بالرفع على تقدير الذي يقال له الفاسق الخبيث وهذا لا يجيزه احد وقال يونس بن حبيب الفعل ملغى واي مرفوع بالابتداء واشد خبره كما يقال قد علمت ايهم عندك قال سيبويه وهذا ارضا غلط لانه لا يجوز ان يلغى الا افعال الشك واليقين نحو ظننت وعلمت وبابهما وقال الفراء ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي لننزعن بالذين اقتدوا يايهم اشد على الرحمن عتيا ولو رفعه قولا اخر وهو انه قال يجوز ان يكون الفعل واقعا على موضع من كما تقول اصبت من كل طعام وذلت من كل خير ثم يقدر نظر ايهم اشد على الرحمن عتيا ولو فيه قول ثالث قال يجوز ان يكون معناه ثم لننزعن من الذين تشايعوا يطرون بالتشايع ايهم اشد على الرحمن عتيا فتكون اي في صلة التشايع قال واحود هذه الاقاويل قول سيبويه والقول الاخير من اقوال الفراء في الاية ستة اقوال ثلاثة للبصريين وثلثه للكوفيين قال سيبويه ايهم هنا بتاويل الذي وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه ولكنه بني على الضم لانه وصل به الذي واخواته لانه وصل باسم واحد ولو وصل بجملة لاعرب فاشد خبر ابتداء مضمر تقديره هو اشد وعتيا منصوب على التمييز ولو اظهر للمبتدا لنصب اي فتقل لننزعن من كل شيعة ايهم هو اشد مجلس لابي اسحق الزجاج مع جماعته ذكره ابو حيان في تذكرته وهو في كتاب المجالس المشار اليه واظنه تاليف تلميذ ابي القاسم الزجاجي فانه قال فيه قال لنا ابو اسحق يوما في مجلسه كيف تصغرون المهوان من قول رؤبة قد طرقت سلمى بليل هاجعا يطوي اليها مهوانا واسعا فانزقت بالحبل لقا والقا قال المهوان الواسع من الارض البعيد والولع الكذب فخضنا في تصغيره فلم يرض ما جينا به فقال الوجه ان يقال مهيين وقياس ذلك ان الاسم على ستة احرف وكل اسم جاوز اربعة احرف ليس رابعه مدّ ولين فقياسه ان يرد الى اربعة احرف في التصغير كما قالوا في سفرجل سفيرج وفي فرزدق فريزده وكذلك ما اشبهه فوقعت ياء التصغير فيهما ثالثة ساكنة وبعدها واو فوجب قلب الواو ياء وادغام الاولى فيها فصارت بعد الهاء شديدة وبعدها ثلاثة احرف همزة ونونان فلو حذفت النون بطل معنى الاسم واختل فحذفت الهمزة واحدى النونين فقلت مهين كما ترى وان شئت مهيون فاظهرت الواو لانها متحركة في الاسم قبل التصغير وتقول في جمعهما ون قال والقياس عندي فيه ان يقال هوين كما قيل في تصغير مقشعر قشيعر وفي مطمئن طميئن هذا هو القياس مناظرة بين الكسائي واليزيدي

قال غازي بن محمد بن علي بن احمد بن الحسن الاسدي الواسطي في كتابه برق الشهاب
ما نصه نقلت من خط عبيد الله بن العباس بن الفرات ما نسخته اخبرني عمي ابو الحسن
محمد بن العباس بن الفرات قال اخبرني ابي العباس بن احمد الفرات قال اخبرنا ابو عبد
الله محمد بن العباس اليزيدي قال سمعت ابا القاسم عبيد الله بن محمد بن ابي محمد اليزيدي
عمي يحدث عن احمد بن محمد بن ابي محمد اخيه وعمي قال حدثني ابي محمد بن ابي محمد قال كنا
مع المهدي قبل ان يستخلف باربعة اشهر وكان الكسائي معنا فذكرت المهدى الغرسيه
وعنده شيبة بن الوليد العبسي فقال المهدي بعث الي اليزيدي والكسائي وانا
يومئذ مع يزيد بن منصور خال المهدي والكسائي مع الحسن الحاجب فجاء
الرسول فجئت انا واذا الكسائي على الباب قد سبقني فقال لي يا ابا محمد اعوذ بالله
من شر كرك قال فقلت له والله لا تو تي من قبلي حتى اوتي من قبلك قال فلما دخلنا عليه
اقبل علي فقال كيف تنسبوا الى البحرين فقالوا بحراني وتنسبوا الى الحصنين فقالوا حصني
ولم يقولوا حصناني كما قالوا بحراني قال فقلت اصلح الله الامير انهم لو نسبوا الى البحرين
فقالوا بحري لم يعرف الى البحرين ينسبوه ام الى البحر ولما جاوا الى الحصنين لم يكن موضع
اخر ينسب اليه غير الحصنين فقالوا حصني قال ابو محمد فسمعت الكسائي يقول لعمر بن
بزيع لو سالني الامير لاخبرته فيها بعلة هي احسن من هذه فقال ابو محمد فقلت اصلح الله الامير
ان هذا يزعم انك لو سالته لاجاب باحسن مما اجبت به قال فعدت سالته فقال الكسائي
انهم لما نسبوا الى الحصنين كانت فيه نونان فقالوا حصني اجتزاءً باحدى النونين
من الاخرى ولم يكن في البحرين الا نون واحدة فقالوا بحراني فقلت اصلح الله
الامير كيف ينسب رجلان من بني جنان يلزمه ان يقول جني لان في جنان نونين
فان قال ذلك فقد سوى بينه وبين المنسوب الى الجن قال فقال المهدي فتناظرا
فتناظرنا في مسايل حفظ قولي وقول الجان قلت لم كيف تقول ان من خير القوم
اوخيرهم بتة زيد قال فاطال الفكر لا يجيب بشيء قلت اعز الله الامير لان يجيب فيخطي
فتتعلم احسن من هذه الاطالة قال فقال ان من خير القوم اوخيرهم بتة زيدا قال
فقلت اصلح الله الامير ما رضي ان يلحن حتى لحن واحال قال فقال كيف قال قلت لرفعه
قبل ان ياتي لان ياسم ونصبه بعد رفعه قال فقال شيبة بن الوليد اراد ان يرفع زيدا
لانه لا يكون بل خيرهم زيدا قال فقال له المهدي يا كسائي لقد دخلت على مع مسلمة
النحوي وغيره فما رايت كما اصاك اليوم قال ثم قال فهذان عالمان ولا يقضي بينهما
الا اعرابي فصيح تلقى عليه المسايل التي اختلف فيها فيجيب قال فابعث الى فصيح من فصحاء
الاعراب قال ابو محمد فاتي الي ان يا تي الاعرابي الطرقت وكان المهدي محبا لاخواله ومنصور
ابن بزيد حاضر فقلت اصلح الله الامير كيف ينشد هذا البيت الذي جا في هذه القصيدة

يا ايها السائلي لاخبره ... عن من بصنعاء من ذوي الحسب
خير سادا تها تقر لها ... بالفضل طرا جاجم العرب
فان من خيرهم واكرمهم ... اوخيرهم بتة ابو كرب

كيف تنسبوا الى البحرين
بحراني والى الحصنين
حصني ولم تقولوا
حصناني

فقال المهدي كيف تنشدانت قال فقلت اوخيرهم بتة ابو كرب على معنى اعادة اداة
قال فقال الكسائي هو قالها التاعة اصلح الله الامير قال فتبسم المهدي وقال انك
لتجيد له وما ندري قال ثم اطلع الاعرابي الذي بعث اليه فالقيت عليه المسايل وكانت
ست مسايل فاجاب فيها بقولي فاستفزعني السرور حتى ضربت بقلنسوتي الارض
وقلت انا ابو محمد قال فقال شيبة بن الوليد يكنى باسمك ايها الامير فقال المهدي والله
ما اراد بذلك مكروها ولكنه فعل ما فعل بالظفر ولقد لعمري ظفر قال فقلت ان الله
انطقك ايها الامير بما انت اهله وانطق غيرك بما هو اهله قال فلما خرجنا قال لي شيبة
تخطيني بين يدي الامير اما لتعلمن قال فقلت قد سمعت ما قلت وارجو ان تجد غبها
قال ثم لم اصبح حتى كتبت رقاعا عدة فلم ادع ديوانا الا دسست اليه رقعة فيها ابيات قلتها
فيه واصبح الناس ينشدونها وهي

عشر بجد ولا يضرك نوك ... انما عيش من ترى بالجدود
عشر بجدوكر هبنقة الفيسي نوكا او شيبة بن الوليد
شيب يا شيب يا جدي بني القعقاع ما انت بالحليم الرشيد
لا ولا فيك خلة من خلال الخير احرزتها بحزم وجود
غير ما انك المجيد لتقطيع غناء وضرب دف وعود
فعلى ذاك ناك يحتمل الدهر مجيد اله وغير مجيد

اخرج هذه القصة ابو القاسم الزجاجي في اماليه من طريق ابي عبد الله اليزيدي
عن ابي الفضل بن محمد عن ابي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي فذكر القصة وفيها
فقال المهدي قد اختلفتما وانتما عالمان فمن يفصل بينكما قلت فصحا العرب المطبوعون
قال الزجاجي المسالة مبنية على الفساد للمغالطة فاما جواب الكسائي فغير مرضي
عند احد وجواب اليزيدي غير جايز ايضا عندنا لانه اضمر ان واعملها وليس من قوتها
ان تضمر فاما تكريرها فجايز قد جا في القران والفصيح من الكلام والصواب عندنا في
المسالة ان يقال ان من خير القوم وافضلهم خيرهم البتة زيد فتضمر اسم ان فيها وتستانف
ما بعدها وذكر سيبويه ان البتة مصدر لا تستعمل العرب الا بالالف واللام وان حذفهما
خطا انتهى

مجلس بين ثعلب والمبرد

قال ابو بكر الزبيدي في الطبقات
النحويين قال ابو عمر الزاهد قال لي ثعلب دخلت يوما على محمد بن عبد الله بن طاهر
وعنده ابو العباس محمد بن يزيد وجماعة من اسنانه وكتابه فلما قعدت قال لي محمد بن
عبد الله ما تقول في بيت امرئ القيس

له متنتان خطاتا كما ... اكب على ساعديه النمر

قال فقلت الغريب انه يقال خطا بنطا اذا كان صلبا مكتنزا ووصف فرسا وقوله
كما اكب على ساعديه النمر اي في صلابة ساعدي النمر اذا اعتمد على يديه والمتن الطريقة
الممتدة عن يمين الصلب وعن شماله وما فيه من العريبا نه حظتا فلما ان تحركت
التا اعاد الالف من اجل الحركة والفتحة قال فاقبل بوجهه علي محمد بن يزيد فقال له

اغر الله الامير انا الراد في حظاتا الاضافر اضا فخطاتا الي كما فقلت له ما قال هذا احد
فقال محمد بن يزيد بلي سيبويه يقول فقلت لمحمد بن عبد الله لا والله ما قال هذا سيبويه
قط وهذا كتابه فليحضر ثم قلت وما حاجتنا الي كتاب سيبويه انما مررت بالزيدين
طريفي عمرو قيضان نعت الشيء الي غيره فقال محمد بن عبد الله بصحة طبعه لا والله ما
يقال هذا ونظر الي محمد بن يزيد فامسك ولم يقل شيا وقمت وتقتضي المجلس قال
الزبيدي القول ما قال المبرد وانما سكت لما راي من بله القوم وقلة معرفتهم وقوله
مررت بالزيدين طريفي عمرو جايز جدا انتهى

مناظرة بين ابي حاتم والثوري

قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو جعفر احمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة
عن ابي حاتم قال كنت عند الاخفش سعيد بن مسعده وعنده التوزي فقال التوزي
ما صنعت في كتاب المذكر والمونث يا ابا حاتم قلت قد جمعت منه شيا قال فما تقول
في الفردوس قلت هو مذكر قال فان الله تعالى قال الذين يرثون الفردوس هم فيها
خالدون قلت ذهب الي معني الجنة فانثه كما قال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
فانث والمثل مذكر لانه ذهب الي معني الحسنات كما قال عمرو بن ابي ربيعة

• فكان مجني دون من كنت اتقي • ثلث شخوص كاعبان ومعصر •

قال فانث والشخص مذكر لانه ذهب الي النساء وابان ذلك بقوله كاعبان ومعصر وكما قال
الاخر • وان كلا بها هذه عشر ابطن • وانت بري من قبايلنا العشر •
فانث والبطن مذكر لانه ذهب الي القبيلة فقال لي يا غافل الناس يقولون نسيلك
الفردوس الاعلى قلت يا ناعم هذه حجتي لان الاعلى من صفات الذكران لانه افعل
ولو كان مونثا لقال العليا كما قال الاكبر والكبرى والاصغر والصغرى فسكت فجاذن

مناظرة بين ابن الاعرابي والاصمعي

قال الزجاجي ايضا قال الاخفش اخبرنا ثعلب عن ابن الاعرابي قال دخلت علي سعيد بن مسلم وعنده الاصمعي ينشد قصيدة
المجاج حتي انتهي الي قوله • فان تبدلت باديا ادا • لم يك بنادوا مسيانا ادا •
• فقد ارا في اصل القعادا •
فقال له ما معني القعاد قال التاقلت هذا خطا انما يقال في جمع النساء قواعد قال الله
عز وجل والقواعد من النساء يقال في جمع الرجال القعاد كما يقال راكب وركاب
وضارب وضراب فانقطع قال وكان سبيله ان يحتج علي فيقول قد يحمل بعض علي بعض فيجعل جمع المونث
علي المذكر وجمع المذكر علي المونث عند الحاجة الي ذلك كما يجمع المونث قالوا في المذكر هالك
في الهوالك وفارس وفوارس فجمع كما يجمع المونث وكما قال النظامي في المونث

• ايصارهن الي الشباب مايله • وقد ارا هن عني غير صدا د آ •

مجلس ابي عمرو بن العلا مع عيسي بن عمر

قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو عبد الله اليزيدي يرفعه الي عم ابي محمد اليزيدي واسم يحيي بن المبارك قال كنا
في مجلس ابي عمرو بن العلا فجاءه عيسي بن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك انه

قال

قال وما هو قال بلغني انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو وهيهات
نمت وادلج الناس ثم قال لي ابو عمرو تعالي انت يا عم وقال لخلف الاحمر تعال انت يا خلف
امعنا الي ابي مهدية فلقناه الرفع فاتيناه واتيناه الي المنتجع بن بتهان القيسي فلقناه
النصب فاتيناه فقال ابو محمد فصرنا الي ابي مهدية فوجدناه قايما يصلي فلما قضي صلاته
اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلت له جيناك لنسالك عن شيء من كلام العرب قال هاتيا
فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال فقال اتامراني بالكذب علي كرسني فاين
الرغفراني واين الحادي واين بنة الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الشراب
الا العسل قال فما تضع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر فلما رايت ذلك قلت له كيف
تقول ليس ملك الا طاعة الله فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملك الا الاطاعة
الله والعمل بها ونصب فلقناه الرفع فابي فكتبنا ما سمعنا منه ثم جينا الي المنتجع فقلنا
له كيف تقول ليس الطيب الا المسك ونصبنا فقال ليس الطيب الا المسك ورفع وجهدنا
بان ينصب فلم ينصب فرجعنا الي ابي عمرو وعن عيسي بن عمر لم يدر بعد فاخبرناه
بما سمعنا فاخرج عيسي خاتمه من يده فدفعه الي ابي عمرو وقال بهذا سدت الناس يا ابا
عمرو

مجلس ابي اسحق ابراهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب

قال الزجاجي في اماليه حضرت ابا اسحق الزجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع
الغربي بمدينة السلام بعد الصلاة وقد دس اليه ابو موسي الحامض رجلا غريبا يسايله
منها كيف تجمع هبتي وهبية جمع التكسير فقال ابو اسحق اقول هباي كما تري فادغم
واصل الياء الاولي عندي السكون ولولا ذلك لاظهرتها فقال له الرجل فلم لا تصرفه اذا
كان اصله عندك السكون كما تصرف حمارا فقال لان حمارا غير مكسور وانما هو واحد
فلذلك صرفته ولم اصرف هباي لانه مكسر قال وما انكرت من ان يكونوا اعلوا العين
في هذا الباب وصحوا اللام فشبهوا الياء هنا التي هي لام بغير المعتل ثم اعلوا العين مثل
راية وغاية فقال هذا مذهب وهو عندي جايز ثم قال له ابو اسحق اراك تسئل سواك فهم
فكيف تصغر هبيء فقال انا مستفهم والجواب منك احسن فقال ابو اسحق في
تصغيره هبيي فتصحح الياء الثانية في الاصل وتدغم فيها الياء الاولي التي هي لام الفعل
وتاتي بياء التصغير ساكنة فلا يلزم حذف شيء والهبي والهبية الصبي والصبية ثم
قال له الرجل كيف تبني من قضيت مثل جحمرش وهي العجوز قال ابو اسحق اما علي مذهب
المازني فيقال فيه قضيتي لان اللام الاولي بمنزلة غير المعتل لسكون ما قبلها فاشتبهت
باظرفها لان ليس في الكلام الا ايا ان فصحت الاولي من الاخريين واعلت الاخيرة
هذا مذهب ابي عثمن والاخفش يقول فيها قضيا قال احذف الاخيرة واقلب الوسطي الفا
لانفتاح ما قبلها فقال له الرجل فكيف تقول منها من قرات فقال ابو اسحق قرا اء مثل
قرعاع واصله قرءيء وزنه قرعيع فاجتمعت ثلاث همزات فقلبت الوسطي منهن
يا لاجتماع الهمزات ثم قلبتا الفا لانفتاح ما قبلها فقال له فما وزن كينونة عندك قال
فيعلو له واصلها كينونة ثم قلبت الواو يا لسبق الياء لها ساكنة وادغمت الاولي في الثانية

فصار كينونة ثم خففت فقيل كينونة كما قيل في ميت وهين وطيب ميت وهين وطيب
قال ما الدليل على هذه الدعوى والفرار عم انها فعلولة قال الدليل على ذلك ثبات اليا
لانه لو كان اصلة لزمه الاعتلال لانه لا محالة من الكون فكان يجب ان يقال كونونة
ان كان اصلها فقلوله بأسكان العين وان كان اصلها فعلولة يتحريك العين فواجب
ان يقال كانونة فقال له الرجل فما تقول في امراة سميت ارؤس ثم خففت الهمزة
كيف تصغرها فقال اريس ولا ازيدها فقال له لم وقد صار على ثلثة احرف
الست تقول في تصغير هند هنيدة وعين عيينة فقال الزجاج هذا مخالف
لذلك فاني ولو خففت الهمزة فانها معدة في الاصل والتخفيف بعد التحقيق قال فلم لا
تلحقه بتصغير سما اذا قلت سمية اليس الاصل مقدرا فقال هذا لا يشبه تصغير
سما لان التخفيف في ارؤس عارض والتحقيق فيه جائز وانت في تحقير سما تكره الجمع
بين ثلاث يا آت وانت لا تكره التحقيق في ارؤس فلو حققته صار على اربعة احرف
وهو الاصل وسما في لها لازم فصار كانه على ثلاثة احرف فلحقتها الها في التصغير
قال ابو القاسم الزجاجي وتظير كينونة في الوزن الفيدوده وهي الطول والميعوعة
وهي مصدر هاع الرجل اذا جبن هيعوعة والطيرورة من الطير ان كل هذا اصله
عند البصريين فيعلو لم تلحقه ما ذكرت لك وكان في المجلس المشوق فاخذ بياضا
وكتب من وقته

صرا با اسحق عن قدرة ٭ فذو النهي يمثل الصبرا
وانجب من الدهر واوغاده ٭ فانهم قد قضحوا الدهرا
لا ذنب للدهر ولكنهم ٭ يستحسنون العذر والكرا
بنيت بالجامع كلبا لهم ٭ ينبح منك الشمس والبدرا
والعلو والحلم ومحض الحجى ٭ وشائخ الاطواد والنحرا
والديمة الوطفاء في سحها ٭ اذا الزبى اضحت بها خضرا
فقلك اوصافك بين الورى ٭ يا بين والتيه لك الكسرا
فظن جهلة والذي دستة ٭ ان تلمسوا العيوق والغفرا
فارسلوا الترة الى عامر ٭ وغمرنا يستواعب الترا
قال ابا اسحق عن خامل ٭ ولا تضق منك به صدرا
وعن حشار عر في الورى ٭ خطيبهم من فمه بحرا

قال ابو اسحق بعقب هذا المجلس سالني محمد بن يزيد المبرد يوما فقال كيف
تقول في تصغير اموي فقلت له اقول امي فقال لي لم طرحت يا المصغير من اموي
واثبتها في هذا فقلت تلك لغيره تلك للجنس وهذا له في نفسه فلا يطرح ما كان له
حمله على ما كان للجنس فقال اجدت يا ابا اسحق **مجلس ابن دريد مع رجل** سالني
قال الزجاجي في امالية اخبرني بعض اصحابنا قال حضرت مجلس ابي بكر بن دريد وقد
بعض الناس عن معنى قول الشاعر

هجرتك

هجرتك لا قلى مني ولكن ٭ رايت بقاءودك في الصدود
كنحر الحابيات الورد لما ٭ رات ان المنية في الورود
تفيض نفوسها ظما وتخشى ٭ حماما فهي تنظر من بعيد

الشعر

قال الحابي الذي يدور حول الماء ولا يصل اليه يقال حام يحوم حياما ومعنى
ان الابل تاكل الافاعي في الصيف فتحمي وتلهب لحرارتها فتطلب الماء فاذا وقعت عليه
امتنعت من شربه وحامت حوله تتشممه لانها ان شربته في تلك الحال وصادف
الماء السم الذي في اجوافها تلفت ولا تزال تدفع شرب الماء حتى يطول بها الزمان فيسكن
فوران السم ثم تشربه ولا يضيرها فيقول هذا الشاعر فانا في تركي وصالك مع
شدة حاجتي اليك ابقاء على ودك بمنزلة هذه الحابيات التي تدع شرب الماء مع شدة
حاجتها اليه ابقاء على حياتها **مجلس بكر بن حبيب السهمي مع شبيب بن شيبة**
قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو بكر بن شقير قال اخبرني محمد بن القاسم بن خلاد
عن عبيد الله بن بكر بن حبيب السهمي عن ابيه قال دخلت على عيسى بن جعفر بن المنصور
وهو امير البصرة اعزيه عن طفل له مات فبينا انا عنده دخل عليه شبيب بن شيبة
المنقري فقال ايشرابها الامير فان الطفل لا يزال يحتبطيا بابا للجنة يقول لا ادخل
حتى يدخل والدي فقلت ابا المعتمر دع عنك ابطا والزم الطاقا قال اولى نقول هذا
وما بين لابتيها افصح مني فقلت له هذا خطا ان ومن ابن للبصرة لابة البصرة
الحجارة البيض الرخوة واللابة الحجارة السود يقال لابة ولابات ولوبة ولوب ونوبة
ونوب لمعنى واحد فكان كلما انتعش انتكس وقال ابو بكر الزبيدي في طبقات حدثنا
محمد بن موسى بن حماد حدثني سليمان بن ابي شيخ الحزامي حدثنا ابو سفين الحميري قال قال
ابو عبيد الله كانت المهدي قدري عربيه فنون فقال شبيب بن شيبة انما هو قري عربيه
غير نون فقال ابو عبد الله لقتيبة النحوي الجعفي الكوفي ما تقول قال ان كنت اردت
القري التي بالحجاز يقال لها قري عربيه فانها لا تصرف وان كنت اردت قري من قرى
السواد فهي تنصرف فقال انما اردت التي بالحجاز فقال هو كما قال شبيب

مجالس ذكرها صاحب الكتاب غرايب مجالس النحويين الزايدة على تصنيف المصنفين ولم اقف على اسم مصنفه واظنه لابي القاسم الزجاجي مجلس ابي العباس احمد بن يحيى مع محمد بن احمد بن كيسان حدثني غير واحد ان محمد بن كيسان سال ابا العباس
عن قوله عز وجل ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولين زالتا ان امسكهما من
احد من بعده وقوله اولم يروا الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما
فقال ابو العباس بدا بالجمع وباثنين ثم اشركوا بينه وبين واحد من بعده فانه يعم
به عون الجميع الاول ولا يلتفتون اليه وذلك ان الواحد يلي الفعل فيجعلون لفظ فعل
شريكه لفظ فعل الواحد فيجعلون تقدير لفظ عدد الفعل على تقدير عدد الفريقين المشترك بينهما
احتياجا وغير احتياج كقوله ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولين زالتا ان
امسكهما من احد من بعده وقوله اولم يروا الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا

فقتلناها وقال رؤبة

فيها خطوط من سواد وبلق • كانه في الجلد توليع البهق •

فقلت له الا تقول فيها فتحمله على الخطوط او كانها فتحمله على السواد والبلق فغضب وقال كان ذاك نهاتوليع البهق فذهب الى المعنى والموضع فلذلك ذهبوا بذلك الى السماء فاما قوله كانه فانه السواد والبهق هو التوليع فكانه قال كان هذا التوليع توليع البهق واما السماء والارض فالعرب تكتفي بالواحد من الجميع فان شئت رددته على المعنى وان شئت على اللفظ واما قوله كان ذاك فان ذاك لا يكون به الا عن حمل وكان هشام واصحابه الكسائي اذا اتفق الفعل والاسم كنايذ لك واذا لم يتفق الاسم والفعل يفعلوا فيقولون ظننت ذاك ولا يقولون كان ذاك ولا ان ذاك والفراء يجيزه كله لانه كناية عن الاسم والفعل فيقولون اذ ذاك وكان ذاك وقال مثل ذلك قوله

لوان عصم عمايتين ويذبل • سمعا حديثك انزلا الا وعالا •

تشرك بين الاعصم وعمايتين ويذبل ومثل ذلك مما اشركوا الاثنين بواحد وجعلوا لفظ عدد تقدير الفعل على تقدير لفظ فعل القردين المشرك بينهما قوله في قوله من يجعل اللفظ للمضاف اليه لوان عصم عمايتين ويذبل وعمايتان اثنان ويذبل الثالث فجعل تقدير لفظ فعلهم المشرك بينهما اما هذا فان عمايتين موضع ويذبل موضع فخبر عنهما كانه قال فان عصم هذين الموضعين لو سمعا حديثك انزلا الا وعالا ولم ينهما وقوله

تنكرت بشرا والسماكين ايهما • على من الغيث استهلت مواطره •

فجعل السماكين واحدا وفيه تفسيران احدهما ان شئت قلت بل حمله على الموضع والمعنى فردوه الى موضعه والى واحد ومعناه فردوا التموات الى السماء وعمايتين الى عماية قال ابو العباس ولو قال السماكين نجم فرده على معنى نجم كان اصلح وقوله ايهما خفيف يريد ايهما فخفف يريد تنكرت السماكين وهذا الرجل ايهما اصابني الغيث من قبله واما قوله رد عمايتين على عماية فهو على الموضع اجود والتموات الى السماء فهذا جايز لانه يقول السماء بعني التموات والارض بعني الارضين وقال هو كما رد قوله

تسمع عن مختلفات تغل • اكس لاعذب ولا سوتل •

عني الاسنان ثم رده على الفم الى موضعها ولو قال الاسنان من الفم فرده على الفم لانه بعضه وقال مثل قوله

تحاحت به عز الثنايا مفلجا • وسبما جلا عنه الطلا له موشما •

ذهب الى الفم وعز الثنايا هو الفم عز ثنايا • فهو خلف ليس انه ترك الثنايا ورجع الى الفم وقوله

هم مفعوني اذ تزيد كاعبا • يرى بي اخلاء يقاع موضعا •

ذهب به الى الخلاء وهو واحدها والخلاء يكفي من الاخلاء ولا حاجة به ان يرجع الى غيره وان شئت في التفسير الثاني كما تجعلون لفظ الواحد موضع الجميع وفي معناه كقوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فالذين في موضع واحد والذين قالوا ذلك هم الناس وانما يجوز هذا في الجمع الذي واحده يكفي منه ولفظه لفظ الواحد فاخرجوا

الفعل على لفظه كقوله الا ان جيرانى العشية رايح • فرد رايح على الجيران وهو جمع لان مثل لفظه يكون واحدا وقال عز وجل واتت كلم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فرد الى النعم لانه يكفي من الانعام وقال

امن ال وسنى اخر الليل زاير • وواد تعوير دونها والسواحر •

فجاءت بكافور وغودا لوقة • شامية شبت عليها المحامر •

فقلت لها فيئي فان صحابتي • سلاحي وحرباء الذراعين ضامر •

ترك زايرا ورجع اليها وهذا لم يترك زايرا ويرجع اليها انما ذكر الخيال ثم خاطب المرأة لانه مثلها فالخيال هو هي

مجلس محمد بن زياد الاعرابي مع احمد بن حاتم قال

وجدت بخط ابي نصر احمد بن حاتم قال اجتمعت انا ومحمد بن زياد الاعرابي فسالته عن قول طفيل الغنوي • نبا بعت حتى لم تكن لي مرتبة • ولم تك تماخرا ومتعقب • فقلت له ما معنى متعقب فقال تكذيب فقلت له اخطات انما قوله متعقبا ان تسال عن الخبر ثانية بعد ما سالت عنه او لمرة يقال تعقبت الخبر اذا سالت عنه غير من كنت سالت اول مرة ومنه يقال تعقبت في الغزو اذا غزوت ثم تثنيت من سنتك وقوله تبا يعني يعني الاخبار وقال في مثله طفيل •

واطنابه ارسان حرد كانها • صدور القنا من بادئ ومعقب •

فاراد ان اطناب البيت ارسان لخيل وحرد قصار الشعر وقوله كانها صدور القنا في طولها واراد كانها القنا والعرب تفعل هذا كقولك جاءني فلان على صدر راحلته وانما يريد على راحلته وقوله من بادئ ومعقب يريد من فرس بادئ غزا اول مرة ومعقب غزا ثانية ومنه يقال صلى فلان اول الليل ثم عقب يريد صلى ثانية ثم سالت طاهر بن عبد الله بن طاهر ومعنا عن من العلما عن بيت طفيل •

كان على اعرافه وسحامه • سناضرم من عرفج يتلهب •

فقال له ما معنى هذا البيت فقال اراد ان هذا الفرس شديد الشقرة كحمرة النار فقلت له ويحك اما تستحي من هذا التفسير انما معناه ان له خفقانا في جريه كخفيف النار ولهبه ثم انشدته ابياتا يحتج بها لهذا البيت قال امرؤ القيس •

نسوجا جموحا واحضارها • كمجمعة السعف الموقد •

وقال رؤبة

تكاد يديها تهاوى في الرهق • من كفها شدة اكما ضرام الحرق •

فاراد عدوا كانه اضرام الحرق وقال العجاج

كانما يستضرمان العرفجا • فوق الجلادي اذا ما انكمحا •

يقول من خفيف عدوهما كانهما يوقدان عرفجا وقال اوس بن حجر •

اذا اجتمد اثرا احسبت عليها عريشا عليه النار فهو محرق •

وسئل عن بيت لطفيل كانه بعد ما صدرن من عرق • سيد تمطر جنح الليل مبلول • فقال كان الفرس بعد ما سال العرق من صدره وهن ذيبه فقلت اخطات انما معناه

كان هذا الفرس بعد ما برزت صدور هذه الخيل من عرق في الصف وكل طريقة وصف
عرقه يقال عرق من قطا ومن خيل فيقول كان هذا الفرس ذيب قداصاب للطرف ونحو
ويعد وعد واشتد بدا ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة

مطلا على أعدائه يزجرونه ٭ بساحتهم زجر المنيح المشهرا

فقيل له ما معناه فقال يزجرون هذا الرجل اذا انزل ساحتهم كما يزجر المنيح ثم فسر فقال
المنيح من القداح الذي لا نصيب له وانما هو تكثير في القداح مثل السفيح والوعد فقلت له
ويحك انما يزجر ما له نصيب وهذا حامل لا نصيب له ثم قال مشهر وتفسير هذا
البيت القدح المعروق بالفوز فيستعار للكثرة فوزه وحزوجه ومنه يقال منحت
فلانا ناقتي سنة والناقة تسمى منيحة وذلك اذا اعطيته لبنها وو برها سنة ثم
يردها فكذلك هذا القدح يستعار فهو ينيرك به للكثرة فوزه وانشد ثم فيه
تجحا قال ابن مقبل يصف قدحا قد استعاره للكثرة فوزه

٭ مغذ ذي موذ ذي باليدين ملعن ٭ خليع لحام فاز متمنح ٭

فاراد بقوله متمنح مستعار ٭ وقال عمرو بن قميئة

٭ بايديهم مقرومة ومغالق ٭ تثير بارزاق العباد منيحها

فلو كان المنيح القدح الذي لا نصيب له ما كان يثير ارزاق العباد ولكنه هو الذي يمنح
اي يستعار فيفوز ويغرم ثم انشدته في القدح الذي يستعار ويعلم بعقب او بوشر
فيه الاسنان قال لبيد ٭ دعوت قلاصا الشلح تحت ظلالها ٭ بشثي الاباري والمنيح المعقب
فانما عقب علامه للكثرة فوزه وقمره قال ٭ درييد ٭

٭ واصغر من قداح النبع فرع ٭ له غلمان من عقب وضربين ٭

الضربين ان يعض بالضربين ليوتر فيه **مجلس ابي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات** حدثنا ابو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال اخبرني عمي
الفضل بن محمد بن ابي محمد اليزيدي عن ابي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال
ابي لاطوف غداة يوم بمكة لقيني ياسين الزيات فقال لي يا ابا محمد ما نمت البارحة
لشيء اختلج في صدري منعني الفكر فيه النوم وما كنت اود الا ان اصبح فالقاك قلت
وما ذاك قال ايجوز في كلام العرب ان يقول الرجل اريد ان افعل كذا وكذا الشيء قد فعله
فقلت ذاك غير جايز الا على ضرب من الحكاية افسره لك قال فما تقول في قول الله عز وجل
ان نريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض الى آخر بلغ ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم
ائمة ونجعلهم الوارثين فخاطبها محمدا صلى الله عليه وسلم وقد فعل ذلك قبل قلت هذا
من الحكاية التي ذكرتها لك لانه قال انه كان من المفسدين كان في تقدير الكلام وكان
من حكمنا يومئذ ان نمن على الذين استضعفوا في الارض فجرى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم
كما قال في قصة يحيى عليه السلام وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا
لان تقدير الكلام وكان من حكمنا سلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا
فجرى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم فقال جزاك الله خيرا يا ابا محمد فقد فرجت عني بما شرحت لي

مجلس ابي عثمن المازني مع يعقوب بن السكيت اخبرنا ابو اسحق الزجاج
قال انبانا ابو العباس محمد بن يزيد عن ابي عثمن قال جمعني وابن السكيت بعض المجالس
فقال لي بعض من حضر سله عن مسلة وكان بيني وبين ابن السكيت ود فكرهت ان
اتجهمه بالسوال العلمي يضعفه في النحو فلما الح علي قلت له ما تقول في قول الله عز وجل
فارسل معنا اخانا نكتل ما وزن نكتل من الفعل ولم جزمته فقال ونزنه نفعل وجزمه
لانه جواب الامر قلت فما ماضيه ففكر وتشرد فاستحييت له فلما خرجنا قال لي ويحك
ما حفظت الورخجلتني بين الجماعة فقلت والله ما اعرف في القران اسهل منها قال ونزن
نكتل يعتعل من اكتال يكتال واصله نكتيل فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها ثم حذفت الالف لسكونها وسكون اللام فصار نكتل **مجلس ابي عثمن المازني
مع ابي عمر الجرمي** حدثني بعض اخواني قال حدثنا ابو اسحق الزجاج
قال اخبرنا محمد بن يزيد قال حدثني المازني قال قال ابو عمر الجرمي يوما في مجلسه
من سالني عن بيت من جميع ما قال لست العرب لا اعرفه فله علي سنبعت قال فبعض من
حضر قال ابو العباس السايل المازني ولكنه كنى عن نفسه فقال له كيف تروي هذا البيت

٭ من كان مسرورا بمقتل مالك ٭ فليات نسوتنا بوجه نهار ٭
٭ يجد النساء حواسرا يندبنه ٭ قد قمن قبل تبلج الاسحار ٭
٭ قد كن يخبان الوجوه تستترا ٭ فالان حين بدين للنظار ٭

فقال له كيف تروي يدان او يدين فقال يدان فقال له اخطات ففكر ثم قال انا لله
هذا عاقبة البغي قال صاحب الكتاب وقع في هذه الحكاية سهو من الحاكي لها
او من الناقل انه حكى ان المازني حضر مجلس الجرمي وهذا غلط والذي حدث به علي بن سليمان
وغيره ان الجرمي تكلم بهذا بحضرة الاصمعي والسايل له الاصمعي وانما كان ذلك على الاغلوطة
والتجربة **مجلس ابي عثمن المازني مع ابي الحسن سعيد بن مسعدة**
اخبرنا ابو جعفر الطبري قال حدثنا ابو عثمن المازني قال لي الاخفش سعيد يوما
علي اي وجه اجاب سيبويه في تثنية كساء ان بالواو قلت فقلت بالتشبيه بقولهم
حمراوان وبيضاوان لانها في اللفظ همزة كما انها همزة فقال لي فيلزمه على هذا
ان يجيز في تثنية حمراء حمراوان على التشبيه بقولهم كساوان لانك اذا اشبهت التي بالتي
فقد وجب ان يكون المشبه به مثله في بعض المواضع فقلت هذا لازم لسيبويه ثم فكرت
فقلت لا يلزمه هذا فقال لي ليس لما شبهنا ما بليس فاعملناها عمل ليس فقلنا ما زيد
قايما كما تقول ليس زيد قايما شبهنا ايضا ليس بما في بعض المواضع فقلنا ليس الطيب
الا المسك ومثل هذا كثير ومنهم من يقول ليس الطيب الا المسك فنصب كانه لزم الاصل
وذلك خبر ليس منصوب منفيا كان او موجبا لانها اخت كان والمنفي ليس زيد قايما
والموجب فوالله ليس زيد الا قايما وما كان زيد الا قايما كما تقول ما كان زيد قايما وما
كان زيد الا قايما واما من رفع فقال ليس الطيب الا المسك ففيه وجهان احدهما وهو
الاجود ان يضمر في ليس اسمها ويجعل الجملة خبرها كما قال هشام احول ذي الرمة هي

هي الشفا لداء ان ظفرت بها ● وليس منها شفا الداء مبذول

التقدير ليس الامر شفا الداء مبذول منها ولكنه اضمار لا يظهر لانه اضمر على شريطة التفسير وتكون الا في المسئلة موخرة و تقديرها التقديم حتى يصح الكلام لانه لا يقع بين المبتدا والخبر فيكون التقدير ليس الطيب الا المسك ومثل ان تظن الاظنا تقديره ان نحن الا نظن ظنا والوجه الاخر ان يجعل ليس بمنزلة ما فتلغي عملها لدخول الا في خبرها كما تلغى عمل ما اذا دخلت الا في خبرها كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها لانه ليس في العربية شان تضارعا فحمل احدهما على الاخر لاجاز حمل الاخر عليه في بعض الاحوال فقلت ليس هذا مثل ذاك وذاك انه لو اجاز سيبويه في تثنية حمر احمران لجعل علامة التانيث غير منطرفة على صورتها متوسطة فسكت ثم قال لم احد ذلك ولا يلزم سيبويه ما قلنا وما احسن ما احتجت له

مجلس ابي العباس ثعلب مع جماعة

حدثني ابو الحسن علي بن سليمان الاخفش قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي

وصاحب يزجر حلوا مزا ● بحاجة القوم خفيفا مزا

اذا تغشاه الكري ابرزا ● كان قطنا تحته وقزا

او فرشا محشوة او نمزا

قال ابو الحسن انشد ابو العباس هذه الابيات ثم قال يا اصحاب المعاني ما تقولون فحضنا فيه فلم يضنع شيا فضحك ثم قال اخبرني ابن الاعرابي ان اسم ابنته كان مزة فناداها ورخمها كما نه قال وصاحب ابدا حلوا من القول يا مزه ثم حذف الها للترخيم يقال رجل نزا ذا كان خفيفا في الحاجة ومثل خفيف وخفاف وندب بمعنى واحد وقوله ابرزا يريد ابنته يصفها بقلة النوم وخفة الراس وقوله مملوة او زا يريد ريش او زغ فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما قيل صلى المسجد الى اهل المسجد

مجلس ابي العباس احمد بن يحيى مع ابي الحسن محمد بن كيسان

حدثني بعض اصحابنا قال اخبرنا ابو الحسن بن كيسان قال قال لي ابو العباس كيف تقول مررت برجل ابوه فاجبته بخفض قايم ورفع الاب فقال لي يا اي شي ترفع فقلت بقايم فقال او ليس هو عندكم اسما وتقيسونها بسميته فعله قايما فقلت لفظ الاسم واذا وقع موقع الفعل المضارع وادى معناه عمل عمله لانه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل اذا ضارعه قال فكيف تقول مررت برجل ابوه قايم فاجبته برفعهما جميعا فقال لي فهل تجيز ان تقول مررت برجل قايم فترفع به موخرا كما رفعت به مقدما قلت ذلك غير جايز عند احد قال ولم قلت لاذا اسم جرى مجرى الفعل واذا تقدم عمل عمل الفعل ولم يكن فيه ضمير فاذا تاخر كان بمنزلة الفعل الموخر فلزمه ان يقع فيه ضمير من الاسم المتقدم يرتفع كما يكون ذلك في الفعل اذا تاخر فلما كان هذا الفعل لو ظهر ههنا لم يرتفع قلم كان الاسم الجاري مجراه اضعف في العمل واجري ان لا يعمل فيما قبله فقال لي فاجعل الاسم مرفوعا بالابتدا وما بعده خبره على مذهبكم لان خبر المبتدا عندكم يكون محذوفا ومضمرا كما يقولون زيد في الدار وزيد امامك قلت ذلك غير جايز لان خبر المبتدا اذا كان هو المبتدا بعينه لم يكن الامر رفعا كقولنا زيد منطلق وعبد الله قايم وما اشبه ذلك وكذلك اذا قلنا مررت برجل ابوه قايم فالقايم هو الاب في المعنى فلا يجوز ان يختلف اعرابهما قال فقد جا في الشعر الفصيح الذي هو نجحة مثل هذا الذي تكره قال امرؤ القيس

فظل لنا يوم لذيذ بنعمة ● فقل في مقيل نحسه متغيب

تقديره فقل في مقيل مغيب نحسه ثم قدم واخر كما ترى فقلت له ليس هو على هذا التقدير فوقع لي في الوقت خاطر قال فاي شي تقديره فقلت فقل في مقيل نحس وتم الكلام كما تقول مررت بمضروب ابوه كريم والتقدير مررت برجل مضروب ابوه ثم تجعل كريما نعتا للمتروك الذي في النية كما نه قال فقل في مقيل نحسه بقل له قال نحسه اي سكن والنحس الدخان ايضا ثم قال متغيب بعد ان تم الكلام كما نه قال متغيب عن النحس فقال هذا لعمري وجه على هذا التقدير قال ابو الحسن فحدث ابا العباس المبرد بما جرى فقال هذا شي كان خطر لي فخالفت النحويين لانهم زعموا انه مما اتى به امرؤ القيس ضرورة رايته بعد ذلك قد املاه

مجلس سعيد الاخفش مع المازني

حدثني محمد بن منصور قال سالت المازني ابا الحسن سعيد بن مسعدة عن قولهم زيد افضل من عمرو واكرم منه فقال الاخفش افضل في هذا الباب اذا صحبه من فاما يضاف الى ما هو بعضه فلم يثن ولم يجمع كما ان البعض كذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يونث كقولك بعض اخواتك خرجن وخرجنا وخرج قال ابو عثمان انما معناه فضل زيد على فضل كرمه يزيد على كرمه فكان بمعنى المصدر فلم يثن ولم يجمع كما ان المصدر كذلك وقال الفراء ان افعل في هذا الجنس يضاف الى شي يجمع الفاضل والمفضول فاستغنى بتثنية ما اضيف اليه وجمعه وتانيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه فصار بمنزلة الفعل الذي اذا تقدم يستغني بما بعده عن تثنيته وجمعه

مجلس مروان مع ابي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش

اخبرنا ابو جعفر احمد بن محمد الطبري قال سالت مروان سعيد بن مسعدة الاخفش ازيدا ضربته ام عمرا فقال اي شي تختاره فيه فقال اختار النصب لجواز الامرين فقال الست انما تختار في الاسم النصب اذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك ازيدا ضربته اعبد الله مررت به فقال لي فقلت له فانت اذا قلت ازيد ضربته ام عمرا فالفعل قد استقر عندك انه قد كان وانما تستفهم عن غيره وهو من وقع به الفعل فالاختيار الرفع لان المسئول عنه اسم وليس بفعل فقال له الاخفش هذا هو القياس قال ابو عثمان وهو ايضا القياس عندي ولكن النحويين اجمعوا على اختيار النصب في هذا المكان معدحرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل

مجلس ابي العباس ثعلب مع جماعة

حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال كنا عند ابي العباس ثعلب فانشدنا للحصين بن الحمام المري

تاخرت استبقي الحياة فلم اجد ● لنفسي حياة مثل ان اتقدما

فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ● ولكن على اقدامنا تقطر الدما

فسالنا ما تقولون فيه فقلنا الدم فاعل جا به على الاصل فقال هكذا رواية ابي عبيد

وكان الاصمعي يقول هذا غلط وانما عليه الرواية ولكن على اقدامنا تقطر الدما منقوطة من فوقها والمعنى ولكن على اقدامنا تقطر الجراحات الدما فيصير مفعولا به ويقال قطر المنا وقطرته انا وانشدنا

كأن طُوما فقدت برغزها ٭ اعقبتها الغبس منها عدما
شغلت ثم اتت ترشغه ٭ فاذا هي بعظام ودما
فاناقت فوقه ترشغه ٭ واغصت القلب منها ندما

فالدم في موضع خفض عطف على العظام ولكنه جاء على الاصل مقصورا كما ترى وكان الاصمعي يقول انما الرواية فاذا هي بعظام ودما ثم قصر الممدود والاطوم البقرة الوحشية وترغزها ولدها والغبس جمع اغبس وهي الكلاب

مجلس ابي العباس مع رجل من النحويين

حدثني علي بن سليمان قال سأل رجل ابا العباس في مجلسه عن قول الشاعر

مرحبا بالذي اذا جاجا الخير او غاب غاب عن كل خير

فقال ايمدحه ام يذمه فقال بل يمدحه وفيه تقديران احدهما تفسير محمد بن يزيد قال يصفه بالغفلة والبلادة وتقديره مرحبا بالذي اذا جاجا الخير اي حضر رغبة عيبة هذا المصراع في ذكر بلادته وغفلته ثم قال او غاب غاب عن كل خير معناه ان الخير عندنا فاذا غاب غاب عن كل خير لانه لا يرجع الى الخير عنده قال ابو العباس احدا غا وصفه بالحرمان فقط وتقدير الكلام عنده مرحبا بالذي اذا جاجا غاب عن كل خير جا الخير او غاب يصفه بالحرمان والشوم على كل حال وقد رواه غيرها بالنصب معناه بالذي اذا جاجا أتى الخير اي صادف الخير عندنا او غاب غاب عن كل خير اي انه لا يرى الخير الا عندنا فاذا غاب غاب عنا حرم ولم يصادف خيرا ومثل هذا مما يسأل عنه

سألنا من اباك سراة يتم ٭ فقالا ابي تسوده نزارا

تقديره سألنا اباك نزارا من سراة يتم تسوده فقالا ابي ينتصب اباك بوقوع السؤال عليه ونزارا بدل منه ومن رفع بالابتدا وسراة مبتدا ثان وتسوده الخبر والمبتدا الثاني والخبر خبر الاول وقوله فقالا ابي تقديره هو ابي فيكون خبر ابتداء مضمر وان شئت رفعته بالابتدا والخبر بعده مقدرا كأنك قلت ابي تسوده سراة يتم

مجلس ابي عمرو بن العلا مع ابي عبيدة

حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد حدثنا المازني عن ابي عبيدة قال سمعت ابا عمرو بن العلا يقول اتخذت عليا جرافسألته عنه فقال هي لغة فصيحة وانشد قول المزرق العبدي

وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها ٭ نسيفا كأفحوص القطاة المطرق

يقال اتخذ يتخذ اتخاذا وتخذ يتخذ تخذا عن ثعلب

مجلس ابي عمرو مع الاصمعي

حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال حدثنا ابو العباس احمد بن يحيى قال حدثنا ابو الفضل الرياشي قال سمعت الاصمعي يقول سمعت ابا عمرو بن العلا يقول الشعث بالعين غير معجمة ان يقع

في القلب

في القلب شيء فلا يذهب يقال قد شغفني يشغفني اذا القى في قلبي ذكره وشغله وانشد للحرث بن حلزة اليشكري

ويئيست مما كان يشغفني ٭ منها ولا يسلبك كالياس

قلت قد قرأت القرا قد شغفها حبابا بالغين معجمة وشعفها بالعين غير معجمة

مجلس الاصمعي مع الكسائي

حدث حماد بن اسحق عن ابيه قال كنا عند الرشيد فحضر الاصمعي والكسائي فسأل الرشيد عن بيت الداعي

قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ٭ ودعا فلم ار مثله محذولا

فقال الكسائي كان قد احرم بالحج فضحك الاصمعي وتهافت فقال الرشيد ما عندك فقال والله ما احرم بالحج ولا اراد ايضا انه دخل في شهر حرام كما يقال اشهرا واعواما اذا دخل في شهر وفي عام فقال الكسائي ما هو الا هذا والا فما معنى الاحرام قال الاصمعي فخبرني عن قول عدي بن زيد

قتلوا كسرى بليل محرما ٭ فولى لم يمتع بكفن

اي احرام لكسرى فقال الرشيد فما المعنى فقال يريد ان عظم ما ات شيا يوجب تحليل دمه وكل من يحدث مثل ذلك فهو في ذمة فقال الرشيد يا اصمعي ما تطاق في الشعر

مجلس ابي يوسف مع الكسائي

حدث ابو العباس احمد بن قال حدثني سلمة عن الفرا قال كتب الرشيد في ليلة من الليالي الى ابي يوسف صاحب ابي حنيفة اقننا حاطك الله في هذه الابيات

فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن ٭ وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم
فانت طلاق والطلاق عزيمة ٭ ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم

فقد انشد البيت عزيمة ثلثة وعزيمة ثلاثا بالنصب فكم يطلق بالرفع وكم يطلق بالنصب قال ابو يوسف فقلت في نفسي هذه مسئلة فقهية نحوية ان قلت فيها بظني لم آمن الخطا وان قلت لا اعلم قيل لي كيف تكون قاضي القضاة وانت لا تعرف مثل هذا ثم ذكرت ان ابا الحسن علي بن حمزة الكسائي معي في الشارع فقلت لكن رسول امير المومنين يحيث نكرم وقلت للجارية خذي الشمعة بين يديه فدخلت الى الكسائي وهو في فراشه فاقرأته الرقعة فقال لي خذ الدواة واكتب اما من انشد البيت بالرفع فقال عزيمة ثلث فانما طلقها بواحدة وابانها لانه قال انت طالق ثلثا ثلاثة ولا شيء عليه واما من انشد عزيمة ثلثا فقد طلقها وابانها لانه قال انت طالق ثلثا وانفذت الجواب فحملت الى آخر الليل جوابه وصلات فوجهت بالجميع الى الكسائي قال الزجاجي في امالية اخبرنا احمد بن سعيد الدمشقي ثنا الزبير بن بكار وحدثني عمي مصعب بن عبد الله عن ابيه عبد الله بن مصعب قال قال المفضل الضبي وجه الي الرشيد فما علمت الا وقد جاء الرسول ليلا فقالوا اجب امير المومنين فخرجت حتى صرت الى الدار وهو متكئ وبيده زبيرة عن يساره والمامون عن يمينه فسلمت فاومأ الي بالجلوس فجلست فقال لي يا مفضل قلت لبيك يا امير المومنين قال كم في فسيكفيكهم الله منا سم

مول الطلاق عزيمة يقع على الدفع واحدة وعلى النصب ثلاثا

فقلت ثلثة اسما يا امير المؤمنين قال وما هي قلت آلياء الله عز وجل والكاف الثانية لرسول الله صلى الله عليه وسلم والهاء والميم والواو في الكفار قال صدقت كذا افادنا هذا الشيخ يعني الكسائي وهو اذ ذاك جالس ثم قال افهمت يا محمد قال نعم قال اعد المسئلة فاعادها كما قال المفضل ثم التفت فقال يا مفضل عندك مسئلة نسأل عنها قلت نعم يا امير المؤمنين قول الفرزدق

اخذنا بافاق السماء عليكم ٭ لنا قمراها والنجوم الطوالع

قال هيهات قد افادنا هذا امتقدم ما قبلك هذا الشيخ لنا قمراها يعني الشمس والقمر كما قالوا سنة العمرين يعني ابا بكر وعمر قلت ثم زيادة يا امير المؤمنين في السؤال قال لم زدت قلت فلم استحب هذا قال لانه اذا اجتمع اسمان من جنس واحد وكان احدهما اخف على افواه القائلين غلبوه فسموا الاخر باسمه فلما كانت ايام عمر اكثر من ايام ابي بكر وفتوحه اكثر غلبوه وسموا ابا بكر باسمه وقال تعالى بعد المشرقين وهو المشرق والمغرب قلت قد بقيت مسئلة اخرى فالتفت الي الكسائي وقال في هذا غير ما قلت قلت بقيت الغاية التي اجراها الشاعر المفحم في شعره قال وما هي قلت اراد بالشمس ابراهيم خليل الرحمن وبالقمر محمدا صلى الله وسلم عليهما وبالنجوم الخلفا الراشدين قال فاشر ايا امير المؤمنين ثم قال يا فضل بن الربيع احمل اليه مائة الف درهم ومائة الف لقضاء دينه قال الزجاجي في كتابه المسمى بايضاح علل النحو مسئلة حدثت بيني وبين ابي بكر بن الانباري في المصدر قلت له مرة ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة فقال المصدر المكان الذي يصدر عنه كقولنا مصدر الابل وما اشبهه ثم يقول مصدر الامر والرأي تشبيها والمصدر ايضا هو الذي يسميه النحويون مصدرا كقولنا ضرب زيد ضربا ومضربا وقام قياما ومقاما وما اشبه ذلك والفعل يكون مكانا ومصدرا قلت له فاذا كان كذلك فلم زعم الفراء ان المصدر منصدر عن الفعل فاي قياس جعله بمنزلة الفاعل وقد صح عندك انه يكون معمولا فيه بمعنى مصدرا ومكان كما ذكرت وهل يعرف في كلام العرب مفعل بمعنى الفاعل فيكون المصدر ملحقا به فقال ليس هو كذلك عند الفراء انما هو عنده بمعنى مفعول كأنه اصدر عن الفعل لأنه هو صدر عنه فهو بمعنى مفعول كما قيل مركب فاره في معناه مركوب ومشرب عذب ومعناه مشروب قال الشاعر

وقد عاد عذب الماء بحرا فزادني ٭ علي ظمأ ان ابحر المشرب العذب

اراد المشروب العذب يقال ابحر الماء واستبحر اذا صار ملحا غليظا قلت له ليس يجب ان يجعل دليلا على صحة دعواه ما ينازع فيه ولا سلم له ولا نجز في كلام العرب قال فاين وجه المنازعة ههنا قلت له اجماع النحويين كلهم على ان ما كل بمعنى الاكل والمكان والمشرب بمعنى الشرب والمكان ومنه قيل للرجل مقنع اي مقنوع به وليس في كلام العرب مفعل بمعنى مفعل ليس فيه مكرم بمعنى مكرم ولا معطى بمعنى معطٍ ولا مفعل بمعنى مفعل انما يجيء المفعل بمعنى المفعول فهل تعرف

انت في كلامهم مفعالا بمعنى مفعل معد ولا عنه فيكون مصدرا الحقا به هل تعرفه في كلامهم او تذكر له شاهدا من شعر او غيره او رواية او قياسا يعمل عليه فقال ان اصحابنا يقولون المصدر جاء بمعنى مفعل شاذ الايقاس عليه انما هو اختصاص غير مقيس عليه والشواذ في كلامهم غير مدفوعة قلت له اما اذا صاروا الى باب الشهوات والدعاوي بغير برهان فالكلام بيننا ساقط فاما الشواذ فانما يقبل ما نقلته النقلة وسمع منهما في شعر او شاهد كلام لا ما يدعيه المدعون قياسا قال وقد قال بعض اصحابنا ان المصدر بمعنى الانصدار كأنه ذو الانصدار منه كما قيل السلام المؤمن ومعناه ذو السلام قلت له فقد رجع القول بنا الى انه في معنى فاعل وقد مضى الكلام فيه فذكرت ما جرى بيننا لابي بكر بن الخياط فقال هذه اشياء تولدها من عندك على مذاهب القوم ليست محكية عن الفراء ولا موجودة في كتبه ولكنها مما يري انها توطيد المذهب وتنضره ثم رأيته بعد ذلك بمدة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات او قريبا منها في بعض كتبه ولم يرجع عنها

هذه احدى عشرة مسئلة

سأل عنها ابو بكر الشيباني ابا القاسم الزجاجي في كتاب انفذه اليه من طبرية الى دمشق فكتب اليه في الجواب بسم الله الرحمن الرحيم حفظك الله وابقاك وتم نعمته عليك وادامها لك وقفت يا اخي جعلني الله فداك على مضمن كتابك الوارد مع اخينا حفظه الله والجواب عنه يصدر اليك ولا يتأخر بحول الله وتسديده ووقفت على ما ضمنته اخره من المسائل التي اشتهيت علمك فيها وابهرت اليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلي بتعلق قلبك بها وليسعجل اخونا حفظه الله الانتفاع بها واثبتها مسائل من عندي متنخبة من ضروب شتى انت تقف عليها وتذكرني بها ومهما عرض لك من امثال هذا فلا تنقبض في مقاتحتي به فاني اسر بذلك واقضي اليك فيه ما عندك على مبلغ ما بيناه هي اليه على ان شاء الله

المسئلة الاولى

اما قولهم هذا زيد السعدي سعد بكر وقولك كيف تعرب سعد وما الاختيار فيه فان هذه المسئلة تختار فيها الكوفيون الخفض فيقولون السعدي سعد بكر قالوا الان معنا قولنا زيد السعدي زيد من سعد ثم يقول سعد بكر على الترجمة لانا نريد هذا الكلام الاضافة وليس يمتنعون من اجازة نصبه فاما اصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتة لانا قولنا زيد السعدي سعد مرفوع وليس مرفوع وانما اليا المثقلة في اخره دلت على النسب اليه ولا يكون المضاف اليه اولا والدال على الاضافة احراد بعد ان النسب اضافة لانا اذا قلنا رجل بكري وتميمي فانما يضيفه اليه ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف اليه وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض وقد سمى سيبويه النسب اضافة على الوجه الذي ذكرته لك فيقول اصحابنا زيد السعدي سعد بكر بالنصب على اعني سعد بكر ولا يمتنعون من الرفع على معنى هو سعد بكر وليست هذه المسئلة مستطرفة لاصحابنا في شيء من كتبهم وهي مستطرفة في كتب الكوفيين ولكني سألت عنها بكر بن الخياط وابن شقير فاجابا في بما ذكرت لك

المسئلة الثانية

مسايل سيلها الزجاج
11

كيف الاختيار في النسب الي مادراياوجرجرايا وقالي قلت اما جرجرايا ومادرايا
فالاختيار في النسب اليهما ان تقول جرجراي ومادراءي همزه بعد الف بعدها
ياء النسب وقياس ذلك ان الالف التي في اخر جرجرايا ومادرايا يلزم حذفه في النسب
لان الالف في النسب اذا وقعت خامسه فصاعدا يلزم حذفها كما تقول في النسب
الي حباري حباري والي حبجبي حبجبي هذا متفق عليه ولا خلاف فيه فلما وقعتا الالف
في هذين الاسمين سابعة كان حذفهما لازما فلما حذفت الالف بقيت في اخر الاسم قبلها
الف في موضع حركة طرفا فلزم قلبها الفا والابدال منها همزة كما يلزم مثل ذلك في سقاء
وشفا ولذلك كل ياء او واو وقعت طرفا قبلها الف لزم قلبها همزة على هذا القياس فقيل
جرجراءي ومادراءي كما ترى وقال سيبويه في النسب الي حولايا وبردرايا حولاءي
وبردراءي قال تحذف الالف الاخيرة لانها سادسة وتقلب الياء التي قبلها الفا
لوقوعها طرفا قبل الف ثم تبدل منها همزة وان شئت قلت جرجراوي ومادراوي
فابدلت من الهمزة واوا كما اجازوا في سماءٍ وسماوي وفي كساءٍ كساوي وفي سقاءٍ سقاوي
تشبيها لها بحمراوي وصفراوي وكما اجازوا في التثنية كساوان وسقاوان تشبيها
بقولهم حمراوان والوجه الهمز ولذلك قد اجاز سيبويه في النسب الي سقاء وصلاء
وسقاوي وصلاوي والاختيار عنده سقائي وصلائي على ما ذكرت لك واما قالي
قلا فليس من هذا الان هذا من جنس الاسماء المركبة من اسمين نحو معدي كرب وبعلبك
ورام هرمز وشغر بغر في قولهم يذهب القوم شغر بغر اي متفرقين وذهبت
غنمه شذر مذر وكذلك قالي قلا وحكاه سيبويه في هذا الباب مع هذه الاسماء وكأنه
في اسمين جعلا اسما واحدا فالنسب الي هذا الجنس من الاسماء يحذف الاخر والنسب الي
الصدر كقولك في النسب الي معدي كرب معدي والي رام هرمز رامي والي بعلبك بعلي
فاما قولهم بعلبكي فمولد من العامة عليه واما وجب حذف الاخر من هذا الجنس في النسب
كما تحذفها التانيث لان القياس فيهما سواء كقولك في طلحة طلحي وفي عائشة عايشي فكذلك
قالي قلا النسب اليه قالي كما ترى بحذف العجز والنسب الي الصدر كما ذكرت لك

المسئلة الرابعة كيف الاختيار في قولهم هذه ثلثمايه درهم فضه خلاص
وازنه جياد الرفع ام النصب اما الوجه في الفضه والخلاص والجياد فالنصب لان هذا تمييز
جنس الفضة وتخصيصه فتقول هذه ثلثمايه درهم فضه خلاصا جيادا فنصبه على التمييز
والتفسير فتميز ثلثمايه بالدرهم المخفوض لانه وان كان مخفوضا فهو مقيس لجنس الفضه لان
ثلث المايه جايز ان يكون دراهم وغير دراهم ثم تميز الجمله بالفضة اعني جمله الدراهم التي دل عليها
الدرهم بالفضه لان الدراهم جايز ان تكون فضة وغير فضه من شبه ونحاس ونرصاص
وحديد ثم تميز الفضه بالخلاص لان منها خلاصا وغير خلاص ثم تميز ذلك بالجياد هذا
وجه الاعراب والاختيار والرفع جايز على اضمار المبتدا فتقول هذه ثلثمايه درهم فضة
خلاص جياد اي هي فضة خلاص جياد واما الاختيار في وازنه لو افردتها فالرفع فتقول هذه
ثلثمايه درهم وازنه فترفعها على النصب لانها ليست مما يميز بها ما قبلها لانها غير مميزة جنسا

من جنس

من جنس او كانت غير دالة على جنس من الاجناس كدلالة الفضة والخلاص والجياد و
انما هي بسبب كانه اراد انها وازنة كاملة غير ناقصة والنصب فيها جايز واذا ذكرتها مع
الفضة والخلاص والجياد نصبتها معها فقلت هذه ثلثمايه درهم فضة خلاصا وازنة جيادا
والاختيار ما ذكرت لك **المسئلة الرابعة** كيف الاختيار في تعريف
ثلثمايه درهم لا يجيز اصحابنا البصريون اجمعون في هذه الا ادخال الالف واللام في
الاخير المخفوض فيقولون ما فعلت ثلثمايه الدرهم واربعمايه الدينار وكذلك كل عدد فسر
بمخفوض مضاف اليه فتعريفه بادخال الالف واللام في المضاف اليه نحو قولك خمسة
الاثواب وخمسة الغلمان وثلثمايه الدرهم والف الدينار هذا هو القياس في تعريف
كل مضاف ان يعرف المضاف اليه مثل قولك هذا غلام رجل وفرس عبد تقول في تعريفه
ما فعل غلام الرجل وفرس العبد فيتعرف المضاف بتعريف المضاف اليه قال
انشده سيبويه

وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع

ولم يقل الثلاث الاثافي وقال الفرزدق انشده ابو عمر الجرمي

مازال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادراك خمسة الاشبار

والكوفيون يجيزون ما فعلت الخمسة الاثواب والعشرة الدراهم والخمس الجواري
والثلاث المايه الدرهم فيجمعون بين الالف واللام والاضافة وكان الكسائي يروي
عن العرب انها تقول هذا للخمسة الاثواب والمايه الدرهم قال شيوخه يقولهم هذا
الحسن الوجه والكثير المال وليس مثله لان قولك هذا الحسن الوجه مضاف الى معرفة
ولم يتعرف ان اضافته غير محضة فلما اردت تعريفه ادخلت عليه الالف واللام فعرفتهما
وانما عول الكسائي في ذلك على السماع ولم يكن ليروي رحمه الله الا ما سمع ولكن ليس هذا
من لغة الفصحا ولا ممن يوخذ بلغته وليس كل شيء يسمع من الشواذ والنوادر يجعل اصلا
يقاس عليه اخبرني ابو اسحق ابرهيم بن السري الزجاج قال سمعت ابا العباس محمد بن
يزيد المبرد يقول اذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت
زلاتك واخبرنا ابو اسحق قال اخبرني ابو العباس المبرد قال اخبرني ابو عثمن المازني
قال اخبرني ابو عمر صالح بن اسحق الجرمي قال اخبرني ابو زيد الانصاري ان قوما من
العرب يقولون هذه العشرة الدراهم والخمسة الاثواب فيجمعون بين الالف واللام
والاضافة قال وليس هم بالفصحا وتد حكى ايضا الاخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية
عن بعضهم وردها وقال ليس بماخوذ بها قال ابو عمر الجرمي فقلت لمن يجيز هذه الخمسة
والعشرة الاثواب بالخفض كيف يقول هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم اتجيز هذا النصف
الدرهم والثلث الدرهم فقال لا هذا غير جايز لا اقول الا هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم
فقلت له فما الفصل بينهما فقال الفصل بينهما ان العرب قد تكلمت بذاك ولم تتكلم بهذا فقلت
له هذه رواية اصحابنا عنهم تعارض روايتكم وهذا بيت الفرزدق وبيت ذي الرمة
وبعد فهو العباس اللازم في تعريف المضاف انما يتعرف المضاف اليه فلما بات بمقنع

واذا كان العدد مفسرا بمنصوب يميز الجنس فاردت تعريفه ادخلت الالف واللام
في اوله ولم تدخلها في المميز لعلتين احديهما ان التمييز لا يجوز تعريفه لانه واحد من الجنس
جنس والواحد من الجنس منكور والاخر لان تعريف المميز لا يعرف المميز منه
لانقطاعه عنه وانفصاله منه فلا فايدة في تعريفه اذا كان المقصود بالتعريف لا يتعرف
به فتقول ما فعلت الاحد عشر درهما والتسعة عشر ثوبا والخمسون درهما والتسعون
ثوبا وكذلك ما اشبهه هذا هو القياس وعليه اجماع جلة النحويين من البصريين
والكوفيين وحذاق الكتاب وقد اجاز بعضهم ما فعلت الثلاثة العشر درهما فادخل
الالف واللام في موضعين وذلك خطا لان هذا من الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد
واقبح منه اجازة بعضهم ما فعلت الخمسة العشر الدرهم فادخل الالف واللام في ثلاثة
مواضع وهذا كله فاسد وكذلك يقول هو لا ما فعلت العشرون الدرهم وعليه اكثر
الكتاب والقياس ما ذكرت لك وقد جا في كلام العرب ما ركب من اسمين فجعلا اسما
واحدا ثم عرف فادخلت الالف واللام في اوله وذلك قول ابن احمر انشده
سيبويه والفراء والاصمعي والجماعة

تفقاء فوقة القلع السواري ٭ وحن الجازر بازبه حنونا ٭

فادخلوا الالف واللام في صدر الاسم ثم لم يعيدوها **المسئلة الخامسة**
قولك هذا عشرون درهما نصفين او نصفان وما الوجه في ذلك الوجه في نصفين
الرفع لانهما صفة للعشرين وليس ما يميز جنس العشرين في سائر الاجناس والنصب
بعد ذلك جايز على التمييز والرفع اجود **المسئلة السادسة** قولك
ما العلة في تانيث قوله عز وجل من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اعلم ان هذه الاية
تقرا على وجهين من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بتنوين عشر ورفع الامثال صفة
للعشر وجعلوا العشر حسنات فلذلك انثوا لان ذكر الحسنة قد جرى متصلا بالعشر
فلا لبس في ذلك وتقرا من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التنوين وخفض الامثال
والمثل مذكر ولكنه انث حملا على المعنى لانه الامثال حسنات والاصل فله عشر حسنات
امثالها ومثل ما انت حمل على المعنى واللفظ مذكر قول ابن ربيعة

فكان مجنى دون من كنت اتقي ٭ ثلث شخوص كاعبان ومعصر ٭

فانت والشخص مذكر لانه اراد نسا وفسر ذلك بقوله كاعبان ومعصر ومثله
قول الامور بن الزراد الكلابي

وان كلابا هذه عشر ابطن ٭ وانت بري من قبايلها العشر ٭

فانث والبطن مذكر لاختلاف فيه لانه جعل البطن قبيلة فحمله على المعنى وفسر ذلك
بقوله وانت بري من قبايلها العشر ومثل ذلك قوله عز وجل وقطعناهم اثنتي عشرة
اسباطا امما فانث والسبط مذكر لانه اراد بالسبط الامة والجماعة وفسر ذلك بقوله
اسباطا امما ففسر الاسباط بالامم وفي هذه الاية سوال احر ان يقال لم قال اثنتي عشرة
اسباطا ففسر بالجمع ولم يقل اثنتي عشرة سبطا كما تقول اثنتي عشرة امراة ولا تقول نسا

ولا يفسر

ما حكمه تحريك ارضين
وتسكين خمسين

مطلب
ما الحكمة في تانيث
امثالها في الاية

وكذلك امما انثى والسبط
مذكر لانه اراد به الجماعة
وايضا ما حكمه
جمع اسباط

ولا يفسر العدد بعد العشرة الى التسعة والتسعين الا بواحد يدل على الجنس ولا يفسر
بالجمع والجواب في ذلك انه لما قصد الامم ولم يقصد السبط نفسه لم يجز ان يفسره
بالسبط نفسه ويونث ولكنه جعل الاسباط بدلا من اثنتي عشرة وهو الذي سميه
الكوفيون المترجم فهو منصوب على البدل لا على التمييز ثم فسره بالامم ولو جا بالامة
لقال اثنتي عشرة امة ولم يقل امما لانه قد طابق اللفظ المعنى **المسئلة السابعة**
قولك ما العلة في تحريك ارضين ولم يحركوا خمسين في العدد العلة في ذلك ان الارض
مونثة لا خلاف في ذلك ويقال في تصغيرها اريضة وما كان من المونث على ثلاثة
احرف لا هاء فيه للتانيث فهو بمنزلة ما فيه ها التانيث لانها مقدرة فيه الا ترى
انها ترد في التصغير فيقال في تصغير هند وعين وشمس وارض هنيدة وعيينة
وشميسة واريضة هذا مطرد غير منكسر الا ما كان من نحو حرب ودود وما
اشبه ذلك فان الها لا تلحقها في التصغير لانها في الاصل مصادر سميت بها وما كان
على ثلثة احرف من الاسما المونثة ساكن الاوسط مفتوح الاول نحو صحفه وجفنه
وضربه فاذا جمع جمع السلامة فتح الاوسط منه فقيل صحفات وجفنات وضربات
وارضات كذلك ايضا تحرك لانها اسم مونث ولذلك قالت العرب في جمعها الصحيح
ارضات ثم لما قالوا ارضون فجمعوها بالواو والنون تشبيها لها بما يونث وعزه
وبابها لانها مونثة كما انها مونثة وان لم تكن مثلها في النقصان لانهم قد يشبهون
الشي بالشي وان لم يكن مثله في جميع احواله حركوا اوسطها بالفتح كما يحركونه مع
الالف والتا لانه هو الاصل فقالوا ارضون ففتحوا كما قالوا ارضات ففتحوا لان
ذاك هو الاصل وهذا داخل عليه قال سيبويه فقلت للخليل فلم قالوا اهلون
فاسكنوا الها ولم يحركوها كما حركوا ارضين فقال لان الاهل مذكر فادخلوا الواو
والنون فيما لا يستحقه ولم يحتج الى تحريكه اذ ليس بمونث يجمع في بعض الاحوال
بالالف والتا فيحرك لذلك قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا وقالوا لتسكم
واهليكم نارا قال سيبويه فقلت له فلم قالوا اهلات فحركوا حين جمعوا بالالف
والتا قال الخنل السعدي

وهواء اهلات حول قيس بن عاصم ٭ اذ الدلحوا بالليل يدعون كوثرا الها

فقال شبهوه بارضات ففتحوا لذلك قال سيبويه ومنهم من يقول اهلات فيسكن
وهو اقيس والتحريك في كلامهم اكثر وهذا من الشواذ الذي يجي حكاية ولا يجعل اصلا
اعني جمع اهل اهلات ومثله في الشذوذ قول بعضهم في جمع حرة حرون والحرة كل
ارض ملبسة حجارة وكل جبل حرة والقياس حرات وحرات لانه لم يلحقه نقصان
فيجمع بالواو والنون عوضا من نقصانه وهذا نظير قولهم ارضون وذكر يونس بن
حبيب ان من العرب من يقول احرون فيزيد في اوله همزة ويكسرها وهذا
اشد من الاول فاما خمسون فليس من ارضين في شي لانه اسم مبني للجمع من لفظ خمسة
ولا واحد له من لفظه ينطق به وانما هو بمنزلة ثلاثين واربعين من اربعة

ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ثم تدخل الواو والنون عليها فدلت على حركتها

المسئلة الثامنه قول الشاعر

• اشد ديك بمن تهوي فاحدو • بمضي فيدركك حي بعده خلفا •

وقول نهشل

• الا لا اري ذا امة اصبحت به • فتتركه الايام وهي كما هيا •

وقولك ما الوجه في قوله فيدركك وفي قوله فتتركه الايام الرفع او النصب فالوجه فيهما النصب على الجواب لان الرفع في مثل هذا يكون على احد وجهين اما على العطف على الاول اذا كان يحسن اشتراكك انت والثاني مع الاول كقولك ماتاتينا فتحدثنا بالرفع كانك قلت ماتاتينا وما تحدثنا او على القطع والابتدا كقولك ايضا في هذه المسئلة ماتاتينا فتحدثنا كانك قلت فانت تحدثنا ومثله دعني فاذا عود اي دعني فاني لست ممن يعود وكما قال الشاعر

• فلا زال قبر بين بتني وجاسم • عليه من الوسمي جود ووابل •

• فيبت حوذا اما دعونا منوترا • سأتبعه من خيرما قال قائل •

كانه قال فهو ينيب ولم يجعله جوابا ولك ان تقول ماتاتينا فتحدثنا اذا جعلته جوابا فيكون ذلك على معنيين احدهما ان يكون التقدير ماتاتينا فكيف تحدثنا ان لو اتيتنا فحدثنا والوجه الاخر ان يكون التقدير ماتاتينا الا لم تحدثنا اي منك اتيان كثير ولا حديث منك وعلى هذا الوجه النصب في البيتين اللذين سالت عنهما فيقال في قوله نهشل المعنى الا لم تترك الايام وهي كما هيا وكذلك فاما احد يمضي فيدركه حي بعده خلفا بالنصب والتقدير الا لم يدركه حي بعده خلفا الا تري انك لو رفعت على العطف لكان التقدير لا ارى ذا امة ولا تتركه الايام وهذا غير مستقيم وكذلك البيت الاخر فاما احد يمضي فيدركه بالرفع تقديره على العطف فاما احد يمضي ولا يدركه وهذا محال لانه ليس يريد ان يقول لا يمضي احد ولا يدركه حي منه خلفا على نفيهما جميعا لان المضي لا يدمنه ولو رفعت ايضا على القطع والاستيناف لم يستقم واذا ابطل وجه الرفع فليس الا النصب على الجواب المسئلة التاسعة ما يسال زيد عن شي فيجيب فيه وما يسال عن شي فيخطي فيه اما قولك ما يسال عن شي فيجيب فيه فيجوز فيه النصب والرفع النصب من وجهين والرفع من وجه واحد فاحد وجهي النصب ان يكون التقدير ما يسال زيد عن شي فيجيب فيه بالنصب والتقدير الا لم يجب فيه اي قد يسال فلا يجيب هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب والوجه الثاني ان يكون التقدير ما يسال عن شي فكيف يجيب فيه اي لو سئل لاجاب ووجه الرفع على العطف ما يسال زيد عن شي فيجيب فيه اي ما يسال عن شي وما يجيب فيه وهو قبيح لان ما لا يسال عنه لا يجاب عنه ولكنه جايز مع قبحه يدخل في النفي مع الاول واما قولك ما يسال زيد عن شي فيخطي فيه فليس فيه الا النصب لان وجه العطف فيه غير مستقيم الا تري انك لو قلت ما يسال عن شي وما يخطي فيه كان غير مستقيم والابتدا به وقطعه عما قبله

غير

غير جايز فليس الا النصب على الجواب وفيه المعنيان اللذان في المسئلة الاولى ما يسال زيد عن شي فيخطي فيه بالنصب والتقدير الا لم يخطي فيه اي قد يسال فلا يخطي والوجه الاخر ما يسال زيد عن شي فيخطي فيه اي فكيف يخطي فيه اي لو سئل لاخطا

المسئلة العاشرة قولك ما السبب في قولهم في النسب الى طي طائي وما الاصل في طي ومن اي شي اشتقاقه اما قولهم في النسب الى طي طائي فالنسب في كلام العرب على ثلثة اضرب ضرب منه جا مصروفا عن وجهه وحده شاذا فسبيله ان يحفظ حفظا ويودي ولا يقاس عليه وذلك قولهم في النسب الى العالية علوي والى الشتا شتوي والى الدهر دهري والى الروح روحاني والى درا بجردا وردي والى طي طائي والى الري رازي والى مرو مروزي بن يادة الزاي وقد قيل مروي على القياس وقالوا في النسب الى هذيل وفقيم كنانة هذلي وفقمي والقياس فقيمي وهذيلي وقالوا في النسب الى البادية بدوي وفي البصرة بصري بكسر الباء هذا قول سيبويه وقال غيره بل قولهم بصري قياس لانه يقال للحجارة الرخوة بصرة بفتح الباء والحاق التانيث وبصر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان قالوا ويلزم في النسب حذف الهاء فاذا حذفت الهاء لزم كسر الباء وهذا مذهب حسن ومن ذلك قولهم في النسب الى الافق افقي والى الحرور حروري وهو موضع والى الجلولاء جلولي والى خراسان خرسي وخراساني على القياس ثلاث لغات حكاها سيبويه قال سيبويه ومنه قولهم في النسب الى صنعاء صنعاني والى دستوا دستوائي مدينة دستوائي بالنون وقال ابو العباس المبرد النون في قولهم دستوائي وبهراني وصنعاني بدل من الهمزة كما انها في عطشان بدل من الف التانيث التي في عطشى والف عطشى بمنزلة الالف الثانية التي في حمراء المبدل منها الهمزة لانه اجتمع الفان ساكنان فابدلت الثانية همزة لانها لو حذفت صار الممدود مقصورا فهذا الضرب كثير من النسب جدا في كلامهم والعمل فيه على السماع وقد ذكر سيبويه ان قولهم في النسب الى طي طائي من هذا النوع وعندي انه مع ما ذكر سيبويه فروا فيه لو نسب اليه على القياس من اجتماع اربع عات وهمزة لان في طيي يا بين وهمزة وكانت تلحقه يا النسب مثقلة وهي يا ان وكان السبيل ان يقال طيتي فتجتمع اربع يا آت وهمزة وكسرتان فاستثقلوا ذلك فصرفوه الى المحدود وعزبا به فحذفوا الياء الاولى من طيي وهي ساكنة فوجب قلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقيل طائي فهذا قياسه وضرب منه يا تي على القياس كقولهم في النسب الى بكر بكري والى علي علوي والى فتي ورحى فتوي ورحوي وما اشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حد النسب وضرب منه يا تي على لفظ فعال او فاعل كقولهم لصاحب الجمال جمال ولصاحب الحمار حمار ولذي الدرع دارع ولذي النبل نابل ولذي التمر تامر ولذي اللبن لابن وهو مسموع بنقل ويحفظ فاما القول في اشتقاقه وطيء فاني لا احفظ فيه شيا

عن اصحابنا الا ابن قتيبة ذكر على ما اخبرنا عنه ابو القاسم الصائغ ان نقلة الاخبار
رووا ان طيئا اول من طوى المناهل سمي بذلك وان مرادا تمردت فسميت بذلك
واسمها محابر قال ولا ادري كيف هذا ان الحرفان ولا انا من هذا التاريخ فيهما على
يقين فاما اشتقاق مراد من التمرد فغير منكر لان مرادا فعال من مرد فهو مارد
وتمرد فهو متمرد واشتقاق مراد من التمرد غير بعيد واما اشتقاق طيي
من طويت فغير مستقيم لان لام الفعل من طيي همزة ومن طويت يا فهو مخالف
له وليس يجوز ان يكون طيي الا مشتقا والذي عندي فيه ان الطاءات الطلة
وحروف فايها وعينها ولامها موافقة لحروف طيي فتشبه ان يكون فيعلا من ذلك
والناس في الاشتقاق على ثلثة مذاهب فاما جمهور العلما من اهل اللغة والنظر من
الكوفيين والبصريين مثل الخليل وابي عمرو وسيبويه والاخفش ويونس وقطرب
والكسائي والفراء والاصمعي وابي زيد وابي عبيدة وغيرهم على ان بعض الاسما مشتق
وبعضها غير مشتق واهل الظاهر يذهبون الى ان الكلام كله اصل في بابه ليس شي
منه مشتق اهل شي فان قيل لهم ان القطامي مشتق من القطم وهو الشهوة للحم وغيره
قالوا بل القطم مشتق من القطامى وان قيل لهم ان زهيرا من الازهر وهو الابيض
قالوا بل الازهر من زهير وان قيل لهم ان البائر في صفات السيف من البتر وهو القطع
قالوا الا بل البتر من البائر ومن صبر الحر هذين اولى بان يكون اصلا من صاحبه بل
الكلام كله اصل في بابه وبد فعون الاشتقاق اصلا وهو لا ليس بمن يذهب مذهب
اهل اللغة ولا يتعلق باسا لسبها لانه ليس احد من اهل اللغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا
سبب وقوم يذهبون الى ان الكلام كله مشتق وهذا شي لم الق احدا ممن يوثق بعلمه
يقول به ولا قرات فيه كتابا للمتقدمين مصنفا وانما هو قول شاذ متعلق به بعض المتكلمين
التحقق باللغة وبعض الناس يزعم ان ابا اسحق الزجاج كان يذهب اليه ومعاذ الله من ذلك
وانما دعاهم الى هذا المذاهب ابي اسحق كتابه الكبير في الاشتقاق وذلك انه نوغل في كثير منه
وتقلد في كثير مما هو غير مشتق عند اهل اللغة انه مشتق فاما ان يعتقد ان الكلام كله
مشتق فمحال لانه لا بد للمشتق من اصل تبنا هي اليه غير مشتق وذكرت في هذا الفصل
رقعة ابي الحسن الصيمري المتكلم الى ابي بكر محمد بن الحسن بن دريد في هذا المعنى وجوابها منه
فاحببت ان اتحفك بهما لما فهما من الفوايد من حسن سؤال السايل واجابة المجيب في الجواب
كتب ابو الحسن الصيمري الى ابي بكر بن دريد ادام الله عزك كهف الادب
والملك مفزع اهله فيما اشكل من اللغة واستعجم من معانيها وقد زعم قوم من اهل
الجدل ان العرب قسمت باسما تادت الى صورها ولم يعرفوا معانيها وحقايقها فقيل
لهم انعرفون ما تحت تلك الاسما التي لم تعرفوا حقايقها ومجازها والاتساع فيها فقالوا
لا اهل يجوز عندك ان توقع العرب اسما على ما لا معنى تحته يعرفونه وقالوا ان العرب
لم تدر ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة فما عندك في ذلك وتفضل بتعريفنا هل
في كلامهم اذا قيل لاحدهم بماذا استطعت قطع هذا الحبل وهذا الطنب وهذا اللحم

ان يقول بسكين او شفرة او سيف وهل يقولون فلان قوي على فلان بمال
او سيفه او برمحه وهل عندك ان قول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا انه اراد به الراحلة والزاد وقد صحة بدنه او اراد
به صحة بدنه والزاد والراحلة وافتنا في معنى قول الله عز وجل واعدوا لهم
ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل هل القوة ورباط الخيل مما استطاعوه
او غير ذلك وان حضرك ايدك الله شواهد من الشعر او من مطلق كلام العرب
بينت ذلك لنا وابنته مسئولا بذكر ما قيل ان العرب لم تعرف شيئا من حقايق
الاعراض وهل جايز عليهم ان يسموا شيئا لا يعرفون حقيقته ام لا ومثلت به
علينا ان شا الله تعالى واطال الله بقاءك وادام عزك وتاييدك وايد اهل الادب
بك وحرس نعمه عليك ومواهبه لديك فاجابه ابو بكر بن دريد وقفت
ادام الله عزك على متضمن كتابك فاما المسلة الاولى فقد بينتها في اول كتاب
الاشتقاق وهي قول من زعم من اهل الجدل ان العرب قسمت اسماء تادت
الى صورها ولم تعرف العرب حقايقها وانما تعلق هولا الزاعمون باذكره
الليث بن المظفر في كتاب العين عن الخليل انه سال ابا الدقيش ما الدقش فقال
لا ادري انما هي اسما وتسميها لا تعرف معناها وهذا جهل من الليث وادعا على
الخليل وذلك ان العرب قد سمت دقشا ثم حقروه فقالوا دقيش ثم صرفوه
من فعل الى فعنل فقالوا دنقش ا وكل هذه اسما فلو لم يكن للدقش اصل في كلام من
ولم يقعوا على حقيقته لم يحيوا به مكبرا ومحقرا ومصرفا من فعل الى فعنل والدقش
طاير اغبر اريقط معروف عندهم قال غلام من العرب انشره يونس ومكردة

يا امتا واحضي العشية قد صيدت دقشين وسندريه

وليس قول الليث مقبولا على ابي عبد الرحمن الخليل بن احمد نضر الله وجهه
والدليل على ذلك تخليط الليث في كتاب العين واحتجاجه بالاشعار الضعيفة
ثم باشعار المولدين نحو ابي الشمقمق ومن اشبهه واما قولك ايدك الله ايجوز عندي
ان توقع العرب اسما على ما لا معنى له فهذا خلف من الكلام ليس في كلامهم كلمة تحد
ولا هزل الا وتحتها معنى من فنها ولو تكلف ذلك متكلف حتى يستقصيه لاوضح
منه ما خفي فاما قولهم ان العرب لم تدر ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة فكيف
يكون ذلك وقد جاء في الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلفين شعر

قال عمرو بن معدي كرب

اذا لم تستطع شيا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع

وقال القطامي وهو حجة

امور لو تدبرتها حليم لهبت او لحذرها استطاعا

وهذا يكفيك ادام الله تاييدك فاما القول في انهم اذا قيل لاحدهم ثم استطعت
قطع الحبل او هذا الطنب ان يقول بسكين او شفرة او سيف فلا استطاعه

عندهم موضعان موضع بفضل قوة وشدة بطش وموضع بالة نحو السيف والشفرة
وما اشبههما وفي الجملة انهم لا يؤمنون بالاستطاعة الا الى الانسان دون سائر الحيوان
ولهم ترتيب في لغتهم يقولون فلان يستطيع ان يرقى هذا الجبل وهذا الحمل مطيق للسفر
وهذا الفرس صور على مما طلة للحضر وكذلك قول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا انما قال استطاع لما وقع الخطاب على من وهي تقع على من يعقل
خاصة فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحج اي ضرب من الضروب كان مطلقا بزاد
وراحلة وصحة بدن وكيفما وجد السبيل اليه هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذهب
كلام العرب واما قوله عز وجل واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فليس
يراد بالقوة ههنا قوة الاجسام التي بها يكون بطشها ونصرفها واقتدارها على ما تحاول
لان ذلك ليس الى الناس الزيادة فيه ولا النقصان منه وانما الله يزيد في قوى الاجسام
وينقص منها كما يريد تبارك وتعالى وانما اريد به والله اعلم واعدوا لهم ما استطعتم
من قوة اي من الاشياء التي يتقوون بها على العدو من سلاح وآلة واصحاب وانصار
وغير ذلك مما تغلبون به غرب عدوكم وتغلبون به عليهم وهذه القوة ورباط الخيل
مما كانوا يستطيعون اعداده ويمكنهم فاموروا باعداده للعدو ليرهبوهم وليخيفوهم وهذا
باب يطول جدا وفيما اومأت اليه دليل على ما سواه مما يتصل به واتانسوا لك ليدرك الله
عز مذاهب العرب في العرض وهل كانوا عارفين به ام كيف سموا شيا لا يعرفون حقيقته
فقد ذكرت لك ايدك الله انه ليس في كلامهم من اسم هزد ولا احدا ولا وتحته معنى من جنسه
ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالعرض مذاهب المتفلسفة ولا طريق اهل الجدل وان كان
مذهبهم فيه لمن تدبر مطابقا لعرض الفلاسفة والمتكلمين في حقيقته وذلك انهم يذهبون
بالعرض الى اسم منها ان يضعوه موضع ما اعترض لاحدهم من حيث لم يحتسبه كما يقال
علقت فلانة عرضا اي اعتراضا من حيث لم اقدره قال الاعشى

علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل

وقد يضعونه موضع ما لا يثبت فلا يدوم كقولهم كان ذلك الامر عن عرض ثم زال
وقد يضعونه موضع ما يقل بغيره ويقوم به وقد يضعونه مكان ما يضعف
ويقل فكان المتكلمين استنطوا العرض من هذه المعاني فوضعوه لما قصدوا اليه وهو اذا
تاملته غير خارج عن مذاهب العرب وكذلك الجوهر عند العرب انما يشيرون به
الى الشيء النفيس الجليل فاستعمله المتكلمون فيما خالف الاعراض لانها اشرف منها وقد
ولدت اسما في الاسلام لم تكن العرب قبله عارفة بها الا انها غير خارجة عن معاني كلامها
واستفادة معرفتها او كانت على اوضاعها والمعاني التي تعقلها وذلك نحو الكافر والفاسق
والمنافق انما استفاد الكافر من كفرت الشيء اذا سترته وغطيته والفاسق من فسقت الرطبة
اذا خرجت من قشرها واشتقاق المنافق من النافقاء وهو احد جحرة اليربوع التي يكثر من
ذلك يطول تعداده وكذلك في كل زمان واوان لا يخلو الناس فيه من توليد اسما يحدث
لها اسبابا فيتعارفونها بينهم بكل لغة ولسان فليس هذا منكرا اذا كان ذلك غير خارج

الاصول المتفق عليها والمعاني المعقولة بينهم وفيما ضمنت في كتاب الاشتقاق ما يدلك على ما
الوقوف عليه من هذا النحو وهذا من القول كان في جواب ما سالت عنه واطال الله
بقاك وادام عزك وتاييدك واتم نعمته عليك وعلى اهل العلم بك وفيك وعندك

المسئلة الحادية عشر

وهي احرمسايلك وهي قولك ما وزن
ارطى وافعى وادوي وهل هي على وزن افعل ام الالف في اخرها منونة اما ارطى فللعرب
فيها مذهبان اكثرهم على ان الهمزة في اولها اصلية والالف في اخرها مزيدة للالحاق
فتقديرها فعلى ملحق بفعلل نحو جعفر وسلهب فالالف للحقته بهذا البناء والدليل على
ذلك قولهم اديم مارطي اذا دبغ بالارطى ولو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن افعل
لقيل اديم مرطي والارطى جمع واحدتها ارطاة وهي شجرة تدبغ بها العرب وذكر
الجرمي ان من العرب من يقول اديم مرطي فارطي على هذا التقدير افعل والهمزة في
اولها زايدة فاذا سمي بها مذكر على المذهب الاول وهو المشهور المعروف لم ينصرف في المعرفة
وانصرف في النكرة واذا سمي بها في المذهب الثاني مذكر لم ينصرف ايضا في المعرفة
وانصرف في النكرة فاما الان في موضعها وهي شجر فهي مصروفة للنكرة فتقول ارطاة
وارطى كما تري مصروف واحدة وجمعه لانه نكرة وذكر سيبويه وغيره من النحويين ان
الاسم اذا كان على اربعة احرف بهمزة في اولها حكم عليها بالزيادة نحو افكل وايدع وما
اشبه ذلك وانما يحكم على الهمزة ههنا بالزيادة لكثرة ما جات زايدة في هذا النحو مما يدل
الاشتقاق على زيادتها فيه نحو احمر واصفر واخضر واحمد وما اشبه ذلك فلحقتها الاشتقاق
له بالاسماء قام الدليل على ان الهمزة في اوائلها اصلية وهي ارطى واتمعة وابصر فاما
ارطى فقد مضى القول فيه واما امعة فالدليل على ان الهمزة في اولها اصلية انه ليس
في الكلام افعله وانما هو فعلة مثل ذئبة وهو القصير واما ابصر فالدليل على ذلك
انهم قالوا في جمعه اصاره وهو كما يختص فيه قال الشاعر

ويجمع ذا سنين الاصار واما افعى فالهمزة في اولها مزيدة ووزنها افعل الان للعرب
فيها مذهبان اكثرهم على انها اسم وليس بصفة واذا كانت اسما وهي نكرة وجب صرفها
لان ما كان على افعل اسما فهو مصروف في النكرة نحو افكل وايدع واربع وانما يمتنع من
الصرف في المعرفة واكثر العرب على صرف افعى على هذا التقدير قال سيبويه اجدل للصقر
واخيل للطاير وافعى لاجود فيها ان تكون اسما فتصرف لانها نكرات وقد جعلها بعضهم
صفات فلم يصرفوها لان ما كان على افعل نعتا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو احمر
واصفر واشقر فكذلك اجدل واخيل وافعى عندهولاء يقوت فلذلك يصرفونها قال واحتج
هولاء بان قالوا انما قيل له اجدل من الجدل وهو شدة الخلق فصار اجدل عندهم بمنزلة
شديد وجعلوا اخيل افعل من الخيلان للونه وهو طاير على جناحه لمعة مخالفة للونه
وكذلك افعى عندهم وان لم يكن لها فعل ولا مصدر وكانا امتناع اجدل واخيل من الصرف
والحاقه بالنعوت اقوى من ترك صرف افعى لبيان الاشتقاق في هذين وانه لا اشتقاق
للافعى والاجود فيها الصرف وذكر الجرمي ايضا ان اكثر العرب على صرف افعى وقد ترك صرفها

بعضهم والافعي الانثي والذكر افعوان واما اروي فوزنها فعلي والهمزة في اولها اصلية
والالف في اخرها للتانيث فهي بمنزلة سكري ممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة
فهذا منتهى القول في المسايل التي ضمنتها احركتابك والله المعين والموفق للصواب
وهو حسبنا ونعم الوكيل قال ابن خالويه في مجموع له كتب
الى سيدنا الامير سيف الدولة اطال الله بقاه يوم جمعة وانا في الجامع كيف يثني
ويجمع البضع فقلت انه جري في كلامهم كالمصدر لم يثن ولم يجمع مثل النخل قال انته
تعالى ويامرون الناس بالبخل ولم يقل بالانجال ولو جمعناه قياسا لقلنا ابضاعا
مثل قفل واقفال وخرج واخراج لان فعلا يجمع على افعال قال
ابن الشجري في امالية في المجلس الثامن والخمسين ذكر مسايل استفتيت فيها
بعد ما استفتني المكني بابي نزار فجانبته فما عليه ايمة النحويين اجمعين وكذلك
خالف العرب قاطبة في كلمة اجمعوا عليها واثبت خطه بما نسخ له من هذيانه
واثبت بعد خطه الشيخ ابو منصور موهوب بن احمد المعروف بابن الجواليقي نسخة
الفتوى ما يقول السادة النحويون احسن الله توفيقهم في قول العرب
يا ايها الرجل هل ضمة اللام فيه ضمة اعراب وهل الالف واللام فيه للتعريف وهل
تامل وماموى وما يتصرف منهما جايز وهل يكون سوي بمعني غير نسخة جواب
المكني بابي نزار الضمة في اللام من قولهم يا ايها الرجل ضمة بنا وليست ضمة اعراب
لان ضمة الاعراب لابد لها من عامل يوجبها ولا عامل هنا يوجب هذه الضمة والالف
واللام ليست ههنا للتعريف لان التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالث والالف
واللام هنا في اسم المخاطب والصحيح انها دخلت بدلا من يا واي وان كان منادي قدا
ولا لفظي والمنادي على الحقيقة هو الرجل ولما قصدوا تاكيد التنبيه وقدروا تكرير
حرف النداكرهوا التكرير فعوضوا عن حرف النداثانيا ها في ايها وثالثا الالف واللام
فالرجل مبني بناء عارضا كما ان قولك يا زيد يعلم منه ان الضمة فيه ضمة بناء عارض واما
امل ويامل فلا يجوز لان الفعل المضارع اذا كان على يفعل بضم العين كان بابه ان ماضيه
على فعل بفتح العين وامل لم اسمعه فعلا ماضيا فان قيل يقدر ان يامل فعل مضارع
ولم يات ماضيه كما ان يذر ويدع كذلك قلت قد علم ان يذر ويدع على هذه القصة
جاءا شاذين فلو كان معهما كلة اخرى شاذة لم تنقل نقلهما ولم يجز ان لا تنقل وما سمعنا
ان ذلك ملحق بما ذكرنا فلا يجوز يامل ولا ماموول الا ان يسمع لان الثقة امل خفيف الميم
واما سوى فقد يحكم على انها لا تاتي الا ظرف مكان وان استعملها اسما منصرفا يوجوه
الاعراب وبمعنى غير خطا وكتب ابو نزار النحوي نسخة جواب الشيخ ابي منصور
موهوب بن احمد ضمة اللام من قولك يا ايها الرجل وشبهه ضمة اعراب ولا يجوز ان
يكون ضمة بنا ومن قال ذلك فقد غفل عن الصواب وذلك ان الواقع عليه النداء
اي المبني على الضم لوقوعه موقع الحرف فالرجل وان كان موجودا بالنداء فهو صفة
اي فحال ان يبني ايضا لانه مرفوع رفعا صحيحا ولهذا اجاز فيه ابو عثمان النصب

مطلب
ضمة اللام من يا ايها الرجل
ضمة اعراب لا بنا

على

على الموضع كما يجوز في يا زيد الظريف وعلة رفعه انه لما استمر الضم في كل منادي معرفة
اشبه ما اسند اليه الفعل فاجريت صفته على اللفظ فعرفت ومحال ان يدعي تكرير حرف
النداء امكان ها ومكان الالف واللام لان المنادي واحد وانما تقدر الالف واللام بدلا
من حرف النداء فيما عطف بالالف واللام نحو يا زيد والرجل لان المنادي الثاني في غير
الاول فيحتاج ان يقدر فيه حرف النداء فقد صارت الالف واللام هناك كالبد منه
وليس كذلك يا ايها الرجل لانه بمنزلة يا هذا الرجل والالف واللام فيه للتعريف وما امل
يامل فهو املول للمفعول مامول فلا ريب في جوازه عند العلماء وقد حكاه الثقات
منهم للخليل وغيره والشاهد عليه كثير قال بعض المعترين شعر

المرء يامل ان يعيش ٭ وطول عيش قد يضره ٭

وقال الاخر

هانا ذا آمل الخلود وقد ٭ ادرك عقلي ومولدي حجرا ٭

وقال كعب بن زهير والعفو عند رسول الله ماموله
وقال المتنبي وهو من العلماء بالعربية ٭ حرموا الذي املوا ٭
واما سوى فلم يختلفوا في انها تكون بمعنى غير وتكون ايضا بمعنى الشيء نفسه تقول
رايت سواك اي غيرك وحكى ذلك ابو عبيد عن ابي عبيدة وقال الاعشى
وما قصدت من اهلها لسوايكا ٭ اي لغيرك فهذا بمعنى غير وهي ايضا غير
ظرف وتقدير الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن ان تكون
بمعنى غير وفيها لغات اذا فتحت مددت لاغير واذا قصرت مددت لاغير واذا السرت جاز
المد والقصر والقصر اكثر وما يحمل المتكلم يا يقول الهذا ها لافشو الجهل وكتب
موهوب بن احمد قال ابن الشجري نسخة جوابي في الجواب والله سبحانه الموفق للصواب
ان ضمة اللام في قولنا يا ايها الرجل ضمة اعراب لان ضمة المنادي المفرد لها باطراد بها منزلة
بين منزلتين فليست كضمة حيث لان ضمة حيث غير مطردة وذلك لعدم اطراد العلة
التي اوجبتها ولا كضمة زيد في نحو خرج زيد لان هذه حدثت بعامل لفظي ولو ساغ ان توصف
حيث لم يجز وصفها بمرفوع حملا على لفظها لان ضمتها غير مطردة ولا حادثة عن عامل
ولما اطردت الضمة في قولنا يا زيد يا عمرو وكذلك اطردت في النكرات المقصودة قصدها
نحو يا رجل يا غلام اليما لا يحصر كثرة تنزل الاطراد فيها منزلة العامل المعنوي الواقع
للمبتدا من حيث اطردت الرفعة في كل اسم ابتدي مجردا من عامل لفظي وجيء له
بخبر كقولك زيد منطلق عمرو ذاهب الى ما يذهب اليه الاحصا فلما استمرت ضمة المنادي
في معظم الاسما كما استمرت في الاسما المعربة الضمة الحادثة عن الابتدا اشبهتها العرب
بضمة المبتدا فاتبعتها ضمة الاعراب في صفة المنادي في نحو يا زيد الطويل اوجمع بينهما
ايضا ان الاطراد معنى كما ان الابتدا معنى ومن شان العرب ان تحمل الشيء على الشيء حصولا
ادنى تناسب بينهما حتى انهم قد حملوا اشيا على نقايضها الا ترى انهم قد اتبعوا حركة الاعراب
حركة البنا في قراة من قرا الحمد لله بكسر الدال وكذلك اتبعوا حركة البنا حركة الاعراب

في قراة من قرا الحمد لله بضم اللام نحو يا زيد بن عمرو اني قول من قبح الدال من زيد وقد
كان شافهني بهذا المتعدي بطوره بهذا الهواء الذي ابتدعه والهذاء الذي اختلقه
واخترعه فقلت له ان ضمة المنادي لها منزلة بين منزلتين فقال منكرا لذلك وما معنى
المنزلة بين المنزلتين فجهل معنى هذا القول ولم يحسن بان هذا الوصف بنا وله اشباه كثيرة
من العربية كهمزة بين التي هي بين الهمزة والالف او الهمزة والواو وكالف
الامالة التي هي بين الف التفخيم واليا وكالصاد المشربة صوت الزاي وكالقاف
التي بين القاف الخالصة والكاف واما قوله ان الالف واللام هنا ليست للتعريف لان التعريف
لا يكون الا بين اسمين في ثالث والالف واللام هنا في اسم المخاطب والصحيح انها دخلت
بد لا من يا فقولك حاها هذا الرجل لكنها لما دخلت على اسم المخاطب صار للحكم للخطاب
من حيث كان قولنا يا ايها الرجل معناه يا رجل ولما كان الرجل هو المخاطب في المعنى
غلب حكم الخطاب فالتقى باسمين لان اسم الخطاب لا يفتقر في تعريفها الى حضور ثالث
الا ترى ان قولك خرجت يا هذا وانطلقت ولقيتك يا كريمتك لا حاجة به الى ثالث
وليس كل وجوه التعريف تقتضي ان تكون بين اثنين في ثالث الا ترى ان ضمائر المتكلمين
نحو انا خرجت ونحو ينطلق لا يوجب تعديفها حضور ثالث فقد وضح لك بهذا
ان قوله التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالث كلام ظاهر الفساد لانه اطلق هذا اللفظ
على جميع التعاريف فتامل سدد ك الله هذه الفقرة التي عمي عنها هذا الغبي وعاصدوت
به حتى خطاء بجهله الائمة المبرزين في علم العربية المتقدمين منهم والمتاخرين وبين
شوا هذا اعراب الرجل في قولنا يا ايها الرجل نعته بالمضاف المرفوع في قولك يا ايها الرجل
وعلى ذلك انشدوا يا ايها الجاهل ذو التنزي فهذا دليل على اعراب الرجل قاطع لاذن
الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبني ولا تكون الا منصوبة ابدا
كقولك يا زيد ذا المال وقد عارضته بهذا الدليل الجلي الذي تناصوت به الروايات
عن النحوي واللغوي فزعم انه لا يرفع هذه الصفة ولا ينشد الا ذا التنزي ولا
يعتد باجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب فدل ذلك على ان هذا
العديم الحس هو المقصود بالنداء في قول القائل يا ايها الجاهل ذو التنزي وانما
قوله ولما قصدوا تاكيد التثنية وقدروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير فعوضوا
عن حرف النداء اثانيها وبالثاء الالف واللام فهذا من دعاويه الباطلة لانه
زاع ان اصل يا ايها الرجل يا اي يا رجل فعوضوا من يا الثانية ها ومن الثالثة
الالف واللام وليس الامر على ما قاله وابتدعه من هذا المحال ولكن العرب كرهوا ادت
يقولوا يا ايها الرجل وما اشبه ذلك فيولوا حرف النداء الالف واللام فادخلوا اوي
فجعلوها وصلة الى نداء المعارف بالالف واللام والزموها حرف التثنية عوضا
لها مما منعته من الاضافة هذا قول النحويين فمن تكلف غيره بغير دليل فهو
مبطل فلا حاجة بنا الى ان نقدر الى ان الاصل يا اي يا رجل فانه مع مخالفته
كقول الجماعة خلف من القول يجه السمع وينكره الطبع واما قوله في امل ويا مل انهما

لا يجوز ان عنده لانه لم يسمع في الماضي منهما امل خفيف الميم فليت شعري ما الذي
سمع من اللغة ووعاه حتى انكر ان يقوته هذا الحرف وانما ينكر مثل هذا من انعم
النظر في كتب اللغة كلها ووقف على تركيب امل في كتاب العين للخليل بن احمد
وكتاب الجمهرة لابي بكر بن دريد والمجمل لابي الحسين بن فارس وديوان الادب
لابي ابراهيم الفارابي وكتاب الصحاح لابي نصر اسماعيل بن احمد الجوهري النيسابوري
وغير ذلك من كتب اللغة فاذا وقف على كتب امهات هذا العلم التي استوعب كل
كتاب منها اللغة او معظمها فراى ان الحرف قد فاته اولئك الاعيان ثم سمع قول كعب
ابن زهير والعفو عند رسول الله مامول سلم لكعب واسلم واذ عن له صاعرا قمئيا
فكيف يقول من لم يتوجل سمعه عشرة اسطر من هذه الكتب التي ذكرتها لم اسمع
امل ولا اسلم ان يقال ما مول واما قوله انه لا يجوز يا مل ولا ما مول الا ان سمعتني
الثقة امل فقول من لم يعلم انهم قالوا فقير ولم يقولوا فقر ولم يات فعله الا بالزيادة
افتراه ينكر ان يقال فقير لان الثقة لم يسمعه فقر فلعله يجحد ان يكونوا قد نطقوا
بفقير وقد ورد به القران في قوله تعالى اني لما انزلت الي من خير فقير وهل انكار فقير
الا كانكار ما مول بل انكار فقير عنده اوجب لانهم يقولوا في ماضيه الا افتقر
وما مول قد نطقوا بماضيه بغير زيادة واما سوي فان العرب استعملتها استثنا
وهي في ذلك منصوبة على الظرف بدلالة ان النصب يظهر فيها اذا صغرت فاذا قلت
اتاني القوم سواك فكانك قلت اتاني القوم مكانك وكذلك قد اخرت سواك
رجلا اي مكانك واستدل الاخفش على انها ظرف بوصلهم الاسم الناقص بها في نحو
اتاني الذي سواك والكوفيون يرون استعمالها بمعنى غير وقول ادخاك
الحمار عليها في قول الاعشى وما قصدت من اهلها لسوايكا يخرجها من الظرفية
وانما استجازت العرب ذلك فيها تشبيها لها بغير من حيث استعملوها استثناء
وعلى تشبيهها بغير قال ابو الطيب

ارض لها شرف سواها مثلها ... لو كان مثلك في سواها يوجد

رفع سوي الاولى بالابتدا وخفض الثانية بقي فاخرجها من الظرفية فمن خطاه
فقد خطاء الاعشى في قوله لسوايكا ومن خطا الاعشى في لغة التي جبل عليها
وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى فقد شهد على نفسه بانه مدخول العقل
ضارب في عمرة الجهل وليس لهذا المتطاول الى ما يقصر عنه درعه شي يتعلق به
في تخطية العرب الاقول الشاعر

حراجيج ما تنفك الا مناخة ... على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا

فكل فاقرة يتنزلها بالعربية يرتن اما مها هذا البيت معارضا به اشعار الفحول
من العرب العاربة وليس دخول الا في هذا البيت خطاء كما توهم لان بعض النحويين
قدر في نيفك التمام ونصب منافع على الحال فنيفك هرسنا مثل منفكين حتى تاتيهم البينة
فالمعنى بها تنفصل عن جهد ومشقة الا في حالة اناختها على الخسف ورمي البلد المقفر بها

اي تنتقل من شدة الى شدة ومن العجب ان هذا الجاهل يقدم على تخطية سلف
النحويين وخلفهم وتخطية الشعر الجاهلين والمخضرمين والاساديين فيعترض
على اقوالهم واشعارهم بكلام ليس لمحصول ولا ابو ثرعته انه قرا مصنفا في النحو
الا مقدمة من تاليف عبد القاهر الجرجاني قيل انها لا تبلغ ان تكون في عشر اوراق
وقيل انه لا يملك من كتب النحو واللغة ما مقدار عشر اوراق وهو مع هذا يريد بفجته
على الخليل وسيبويه انهما لو صحت انتسبهما زمانا ما هذا لا يبيد عارها ولا ينقضي شنارها
وانما طلب بتلفيق هذه الاهواس ان تسطر فتري فيثبت خطه فيها مع خط
غيره فيقال اجاب ابو نزار بكذا واجاب غيره بكذا فقد ادرك لعمر الله مطلوبه
وبلغ مقصوده فلولا ايجاب حق من اوجبت حقه والترمت وفاقه واحترمت
خطابه لصنت خطي ولفظي عن محاورة خطه ولفظه قال
ابن الشجري في المجلس الحادي والستين من اماليه ذكر ابو الفرج علي بن الحسين
الاصفهاني في صاحب كتاب الاغاني حديثا رفعه الى ابي وطبيان الحماني قال اجتمعت
جماعة من الحي على شرابه فتغنى احدهم يقول حسان

ان التي ناولتني فرددتها ● قتلت قتلت فهاتها لم تقتل ●

كلتاهما حلب العصير فعاطني ● بزجاجة ارخاهما للمفصل ●

فقال رجل منهم كيف ذكر واحدة تقول ان التي ناولتني فرددتها ثم قال كلتاهما
حلب العصير فجعلها اثنتين قال ابو وطبيان فلم يقل احد من الجماعة جوابا فخلف
رجل منهم بالطلاق ثلثا ان بات وسأل القاضي عبيد الله ابن الحسين عن تفسير
هذا الشعر قال فسقط في ايدينا ليمينه ثم اجمعنا على قصد عبيد الله فحدثني بعض
اصحابنا السعديين قال فيممناه نخطي اليه الاحياء فصادفناه في مسجد يصلي بين
العشاءين فلما سمع حسنا اوجز في صلاته ثم اقبل علينا فقال ما حاجتكم فتدرجل
منا فقال نحن اعز الله القاضي قوم نزغنا اليك من طريق البصرة في حاجة مهمة
فيها بعض الشيء فان اذنت لنا قلنا فقال قولوا فذكر من الرجز والشعر فقال اما قوله
ان التي ناولتني فانه يعني الخمر وقوله قلت اراد مزجت بالماء وقوله كلتاهما حلب
العصير يعني الخمر ومزاجها فالخمر عصير العنب والماء عصير السحاب قال الله تعالى
وانزلنا من المعصرات ماء ثجاجا انصرفوا اذا شئتم قال ابن الشجري
واقول ان هذا التاويل يمتنع منه ثلاثة اشياء احدها انه قال كلتاهما وكلتا
موضوعة لمونثين والماء مذكر والتذكير ابدا يغلب على التانيث كتغليب القمر
على الشمس في قول الفرزدق لنا قمراها والنجوم الطوالع اراد لنا شمسها وقمرها
وليس لكلما اسم اخر مونث فيحمل على المعنى كما قالوا انتهت كتابي فاحتقرها لان الكتاب
في المعنى صحيفة وكما قال الشاعر

قامت تبكيه على قبره ● من لي من بعدك يا عامر ●

تركتني في الدار ذا غربة ● وقد ذل من ليس له ناصر ●

مطلب جواب ابن الشجري

دا البيت

كان الوجه ان تقول ذات غربة وانما ذكر لان المراة انسان فحمل على المعنى والثاني
انه قال ارخاهما للمفصل وافعل هذا موضوع للمشتركين في معنى واحد هما يزيد على الاخر
في الوصف به كقولك زيد افضل الرجلين فزيد والرجل المضموم اليه مشتركان في الفضل
الا ان فضل زيد يزيد على فضل المقرون به والماء لا يشارك العصير في ارخاء المفصل والثالث
انه قال في الحكاية فالخمر عصير العنب وقول حسان حلب العصير يمنع من هذا الا انه
اذا كان العصير الخمر والحلب هو الخمر فقد اضيف الخمر الى نفسها والشيء لا يضاف الى
نفسه والقول في هذا عندي انه اراد كلتا الخمرين الصرف والممزوج حلب العنب
فناولني اشدهما ارخاء للمفصل قال ابن الشجري في المجلس الرابع
والستين مسئلة سئلت عنها المعلم والمعلم زيد عمر اخير الناس اياه انا
الجواب ان المعلم مبتدا والمعلم معطوف عليه وهو يقتضي اسما فاعلا ويقتضي
التعدي الى ثلثة مفاعيل كما يقتضي ذلك فعله الذي هو اعلم فزيد فاعله والها المفعول
الاول وعمرو الثاني وخير الناس الثالث واياه ضمير مصدره الذي هو الاعلام
وان لم يجر له ذكر لان المصدر يجتزا باضماره اذا ذكر فعلا واسما فاعلا كقوله اذا انهي
السفيه جري اليه وقولك انا خير المبتدا الذي هو المعلم والمعلم وان كان عطفا
على المعلم فانه هو المعلم لانه وصف له فلذلك كان خبرا فيهما معا فالتقدير المعلم
المعلم زيد عمر اخير الناس انا قال الامام ابو محمد بن السيد البطليوسي
في كتاب المسايل والاجوبة جمعني مجلس مع رجل من اهل الادب فتان عني في مسئلة
من مسايل النحو ثم دبت الايام ودرجت الليالي وانا الاعيرها فكري ولا احطرها
على بالي ثم انقل لي ان قوما يتعصبون له ويقرظونه يعتقدون اني انا المخطي
فيها دونه فرايت ان اذكر ما جري بيننا فيها من الكلام وازيد ما لم اذكره وقت
المنازعة والخصام ليعلم من المزجي البضاعة وبالله التوفيق كان مبتدا الامر
ان هذا الرجل المذكور قال ان قوما من نحويي سرقسطة اختلفوا في قول كثير

وانت التي حببت كل قصيرة ● الي وما تدري بذاك القصائر ●

عنيت قصيرات الحجال ولم ارد ● قصار الخطا شر النساء البحائر ●

مطلب جواب البطليوسي

فقال بعضهم البحائر مبتدا وشر النساء خبره وقال بعضهم يجوز ان يكون شر النساء
هو المبتدا والبحائر خبره وانكرت انا هذا القول وقلت لا يجوز الا ان تكون البحائر
هو المبتدا وشر النساء هو الخبر فقلت له الذي قلت هو الوجه المختار وما قاله النحوي
الذي حكيت عنه جايز غير ممتنع فقال وكيف يصح ما قال وهل غرض الشاعر الا ان
يخبر ان البحائر شر النساء وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الالفاظ
المنطقية التي يستعملها اهل البرهان فقلت له انت تريد ان تدخل صناعة المنطق
في صناعة النحو وصناعة النحو يستعمل فيها مجازات وسماحات لا يستعملها اهل
المنطق وقد قال اهل الفلسفة يجب ان تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة
بين اهلها وكانوا يرون ان ادخال بعض الصناعات في بعض انما يكون من جهل

المتكلم اوعن قصد منه للمغالطة واستراحة بالاشغال من صناعة الى اخرى اذا
ضاقت عليه طرق الكلام وصناعة النحو قد تكون فيها الالفاظ مطابقة للمعاني وقد
تكون مخالفة لها اذا فهم السامع المراد فيقع الاسناد في اللفظ الى شيء وهو في المعنى
مسند الى شيء اخر اذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفايدة في كلا القائلين واحدة
فيجيز النحويون في صناعتهم اعطى درهم زيدا وبالعكس ان قايدته كفايدة قولهم اعطى
زيد درهما فيسندون الاعطاء الى الدرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى الى زيد وكذلك
يجيزون ضرب يزيد الضرب وخرج يزيد اليوم وولد لزيد سوء عاما وقد علم ان الضرب لا يضرب
واليوم لا يخرج به وان السنين عاما لا تولد فهذه الالفاظ كلها غير مطابقة للمعاني
لان الاسناد وقع فيها الى شيء وهو في المعنى الى شيء اخر اتكالا على فهم السامع وليس هذا
لضرورة شاعر بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينهما في محاوراتهما وهذا اشهر
عند النحويين من ان يحتاج فيه الى بيان ومما يبين هذا ان النحويين قد قالوا
اذا اجتمعت معرفتان جعلت ايهما شيت الاسم وايهما شيت الخبر فتقول كان زيدا اخاك
وكان اخوك زيدا فان قال قايل الفايدة فيهما مختلفة لانه اذا قال كان زيد
اخاك افادنا الاخوة واذا قال كان اخوك زيدا افادنا انه زيد فالجواب ان هذا
غير جايز صحيح لا ينازع فيه منازع ويجوز ايضا ان يقال كان اخوك زيدا والمراد
كان زيد اخاك فيقع الاسناد في اللفظ الى الاخ وهو في المعنى الى زيد والدليل على ذلك
ان القراء قرأوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا برفع الجواب ونصبه فتارة يجعلون
الجواب الاسم والقول الخبر وتارة يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر وليس
يشك احد ان الغرض في كلتا القراءتين واحد وان الاخبار في الحقيقة انما هو عن
الجواب وكذلك قوله فكان عاقبتهما انهما في النار قرئ برفع العاقبة ونصبها
ولا فرق بين الامرين عند احد من البصريين والكوفيين وكذلك قول القهرذن

لقد شهدت قيس فما كان نصرها قتيبة الا عضها بالاباهم

ينشد برفع النصر ونصب العض وبرفع العض ونصب النصر والفايدة في الامرين جميعا
واحدة وكذلك قول الاخر

وقد علم الاقوام ما كان داوها بنهلة ان الا لخزي ممن يقودها

ينشد برفع الداء ونصب الخزي وبنصب الداء ورفع الخزي والفايدة فيهما جميعا واحدة
وانما تساوي ذلك لان المبتدا هو الخبر في المعنى ومما يبين ذلك بيانا واضحا ان القايل
اذا قال شر الناس الفاسق او قال الفاسق شر الناس فقد افادنا في كلا القايلين فايدة
واحدة وكذلك اذا قال ابوك خير الناس فان فايدته كفايدة قوله خير الناس ابوك
لا يمكن احدا ان يجعل بينهما فرقا ويشهد لذلك قول زهير

واما قول ان يقولوا قد بنينا فنشروا طن الحسب الا بناء

فهذا البيت اشبه الاشيا ببيت كثير وقد جعل زهير شرا هو المبتدا والاباء هو الخبر
وانما غرضه ان يخبر ان الاباء هو شدة مواطن الحسب ولا يجوز لذاعم ان يزعم ان الاباء
هو المبتدا او شر خبره لان الفا لا يجوز دخولها على خبر المبتدا الا ان يتضمن المبتدا
معنى الشرط الاتري انه لا يجوز زيد فقايم وكذلك من رواه وشر مواطن بالواو
لان الواو لا تدخل على الاخبار لا يجوز زيد وقايم ومما يبين لك تساوي الامر عند النحويين
باب الاخبار بالذي وبالالف واللام فمن تامل قول النحويين فيه راى ما قلناه نصا
لان القايل اذا سال فقال اخبرني عن زيد من قولنا قام زيد او القايم زيد الا ترى
ان المجيب قد جعل زيدا خبرا وانما سال السايل ان يخبر عنه ولم يبال ان يخبر به فلو جاء
الجواب على حد السوال لقال زيد الذي قام وزيد القايم وباب الاخبار كله مطرد
على هذا وانما جاز ذلك عندهم لان الفايدة في قولك الذي قام زيد كالفايدة في قولك
زيد الذي قام وكذلك الفايدة في قولك زيد القايم كالفايدة في قولك القايم زيد ولولا
ان الامرين عندهم سوا لما جاز هذا ومن اطرف ما في هذا الامر ان حماعة من النحويين
لا يجيزون تقديم خبر المبتدا عليه اذا كان معرفة فلا يجيزون ان يقال اخوك زيد
والمراد زيد اخوك واحتجوا بشيئين احدهما ان المعرفتين متكافيتان ليست احديهما
احق بان تسند اليها من الاخرى وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة اذا اجتمعتا
والحجة الاخرى انه يقع الاشكال فلا يعلم السامع ايهما المسند وايهما المسند اليه فلما عرض
فيهما الاشكال لم يجز التقديم والتاخير وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول اذا وقع الاشكال
فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك ضرب موسى عيسى وهذا قول قوي جدا غير ان النحويين
كلهم لم يتفقوا عليه فعلى مذهب هولا لا يجوز ان يكون شر الناس خبرا مقدما بوجه من
الوجوه فان كان هولا القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما توجبه صناعة النحو وان
كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين لا احفظ في ذلك خلافا بينهم
ان في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فتصير موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا
والفايدة في كلا الحالتين واحدة وصدقها وكيفيتها محفوظتان عليها قالوا فاذا انعكست
ولم يحفظ الصدق والكيفية سمي ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها ومثال المنعكس
من القضايا قولنا لا انسان واحد بحجر ثم ينعكس فيقول لا حجر واحد انسان فهذه قضية
قد انعكس موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والفايدة في الامرين جميعا واحدة ومن
القضايا التي لا تنعكس قولنا كل انسان حيوان فهذه قضية صادقة فان صيرنا موضوعها
محمولا ومحمولها موضوعا فقلنا كل حيوان انسان عادت قضية كاذبة فهذا سمونه انقلابا
لا انعكاسا وبالله التوفيق

في كتاب المسايل للبطليوسي ايضا ما نصه مسئلة

سايل سايل ادام الله عزك من بقي عندنا من طلبة النحو عن مسئلة وقعت وهي ان بيت
رجلا لا الف من ماكيف يكون بناوه الاسم من ذلك وصورته في الخط فجاوب عز ذلك
المسؤول عما هذه نسخته تاملت اعزك الله هذا السوال والقياس النحوي يقتضي ان لا
يشترط التسمية بحرف ساكن مثل هذا اذ لا بد من ان يبنى الاسم عليه وان يكون الحرف
المذكور اول ذلك الاسم فان كان كما شرطت شاكتا فلا بد من تحريكه ليتوصل الى النطق به
فيختل الحرف الساكن عن حاله التي كان يجب ان لا يغير عنها في التسمية ليدل تشبيه

التسمية بما سمي به من حرف متحرك مثل ذلك لكن قال سم لي رجلا بالالف من اكرم او ما كان
مثله أن قلنا أن الحرف الساكن المذكور يحرك بالفتح فلهذا كان ينبغي ان تمتنع التسمية
بالالف من ما وان قلنا انه يجوز ان يسمى رجل بالالف من ما فانا ناخذ ذلك على ضرب من
قياس النحويين ومجاري التعليل فيه فينبغي على تجويز ذلك ان تحرك الالف الساكنة
من جا بالفتح لما سنذكره بعد ان شاء الله تعالى فتصير همزة مفتوحة ثم نزاد عليها مجانسها
الف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبنيا على اقل حروف الاسماء الاعلام المتمكنة وذلك ثلثة
احرف كما قالوا اذا سميت رجلا بالسين من سوف فانك تزيد على السين الفا وهمزة ليكون
الاسم على اقل البنا في المتمكن العلم كما قلنا فيقول جاني ساء ورايت ساء ومررت بساء
وكذلك فعلنا في مسلتنا لما حركنا الالف الساكنة منها بالفتح لما تذكره بعد وصارت
همزة مفتوحة زدنا على الهمزة الفا وهمزة من جنسها ليكون البنا الاقل المذكور
فجا على وزن بكر فنقول منه في الرفع جاني ااء ورايت ااء ومررت بااء فهذا
بناؤه وصورته في الخط وان شيت كتبته بالعين واسقطت الثالث الذي هي عين
الوزن استخفافا فالتقى بجتمع ثلث الفات في كلمة واحدة فان قيل فكيف استجزت
اسقاط هذه الالف من مثل هذا الاسم وانت قد بنيته على ثلثة احرف وهو اقل البنا
فقد اخللت ببنائك في الخط فالجواب انا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن
والتمكن قد اسقط منه الف عين الوزن في الخط وابقوه على حرفين وذلك الاسم
آل فقد اتفقوا في المصحف وغيره على كتبه بالف واحدة لان فيه الفان ادورنه
آل فسهلوا الهمزة الوسطى ثم اسقطوها فبقي من الاسم حرفان وانما استجازوا
مثل ذلك لدلالة الباقي على الذاهب وطلبا للاختصار الذي في كلام العرب مبني
عليه ولذلك حوزنا نحن كتبه آء بالعين قياسا على ذلك وانما قلنا ان تحرك الالف
الساكنة من ما بالفتح لانها لما كانت اول الاسم ساكنة واحتاجت الى حركة ليتوصل الى
النطق بها كانت الفتحة اولى بها من الكسرة والضمة لان الالف تتولد من الفتحة
اذا اشبعت وتنقلب بسببها اذا كان بعدها حركة على با او واو نحو قال وناما
فكانت الفتحة اولى بتحريك الالف من غيرها لذلك وايضا فهذه الالف المسمى بها
من ما قد صارت اولا واصلا وفا الوزن من هذا الاسم فصارت كالفا خاء وبا
وهي الفا قطع واصل حركة الف القطع الفتح الا ما شذ للمعنى وايضا فلا تكسر وتضم
من الالفات السواكن عند الحاجة الى الف الوصل وهذه الالف ليست كذلك فصح بذلك
كل ما قلنا وفي هذه اللمع كفاية في ما قصدته فهذا ادام الله تاييدك نص الجواب
وما كان من الواجب ان يكتب مثل هذا الجواب لمثلك الا نص السؤال مجردا الا انه
تعين كتب السؤال والجواب لامر وقع وذلك انه وقع على هذا السؤال والجواب
رجل ينتمي الى علم النحو فقال ان هذا الجواب ناقص عما يجب وزعم ان على المسؤول في هذه
المسالة ان يجاوب فيها على كل وزن جا في كلام العرب من الثلثية الى السباعية وزعم
انه يجوز ان يسمى بالالف من ما وجل فيبني منه الاسم على كل وزن حتى على وزن

اشهيباب وان لا يقتصر في التسمية به على اقل الاوزان المتمكنة بل يجوز على كل وزن
وعضد قوله بان قال لو قال قايل ابن لي من الف ما مثال جحرش لصح البنا على ذلك
المثال وغيره وهذا فيما رايناه خلاف مقاييس النحو ونحن وافقون عند قلتنا
علمنا منه لا نتجاوزه بمثل قول هذا المدعي الا عن دليل واضح نميل اليه او هدي من مثل ذلك
يعول عليه فعسى ادام الله تاييدك ان تمن بالوقوف على هذه الحملة وتتطول على الجميع
باشارة كافيه منك الى ما يجوز من هذا كله والله يبقيك للعلوم تحييها وللقلوب
تكشف عنها وتجلوها بحول وطوله **الجواب** وقفت على سوال السايل
واجابة المجيب واعتراض المعترض والذي تقتضيه صناعة النحو والتصريف
انه اذا سمي بحرف من الحروف لزم ان يزاد عليه حتى يبلغ بصيغته اقل ما يكون
عليه صيغ والاسما المتمكنة وذلك ثلثة احرف ويزاد على حرف حرف من نوعه
فيقال في ما ماء وفي لا لاء وفي لولو وفي اي ايء وانما فعل النحويون ذلك
لانهم راوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما اعربته وصيرته اسما من هذه
الحروف **الاترى قول النمر بن تولب**

علقت لو اتكرره ○ ان لو اذاك اعيانا ○

وقال القطامي

ولكن اهلكت لو كثيرا ○ وقيل اليوم عالجها قداره ○

وان اراد مريد ان يسمي من حرف قد سمي به مثل جعفر او جحرش ونحوهما
من امثلة كلام العرب كان له ذلك واما قول المعترض ان جواب المجيب
لا يصح ولا يكمل حتى يتكلف ان يصوغ من الحرف الذي يسال عنه امثلة على جميع
اوزان كلام العرب فانه تعسف وغير لازم الا ان يشترط عليه السايل ذلك
في مسلته واما التسمية بالالف من ما ولا فقد ذكر ذلك ابن جني وفيه
خلاف لما قاسه هذا المجيب عن المسلة فقال اذا اردت ان تصغير الالف من لا اسما
زدت على الالف الفا ثانية فيجتمع الفان ساكنتان فتحرك الاولى منهما بالكسر لالتقا
الساكنين فتنقلب الثانية بانكسارها قبلها فصير ايا ولا يكون اسم متمكن على حرفين
الثاني منهما حرف لين فيزيد على الايا اخرى ويدغم الاولى فيها فيقول
اي كما تقول اذا صغرت في الخافضة اسم رجل في فال ابن جني فان بنيت من هذه
الكلمة فعلا على حرفك لوقت كافا ووقوفت فافا وسميت سينا وعينت عينا
لزمك ان تقول اويت الفا قال وانما جعلنا قياس عين هذه الكلمة ان تكون
واوا دون ان تكون يا لانا لما زدنا على الالف الفا واحتيج الى زيادة حرف ثالث
ليتم الاسم ثلثة احرف صارت الالف المزيدة المجهولة ثابتة عينا او في موضع
العين وجب على ما وصانا به سيبويه ان تعتقد فيها انها منقلبة عن واو حملا
على باب طويت وشريت لانه اكثر من باب حييت وعييت فصارت اي كانها من
باب بقي وسي ونحوهما مما عينه واو فكما انك لو بنيت من القي والسي فعلت لقلت

قويت وسويت فاظهرت العنيين واوين فكذلك تقول في فعلت من اي التي
ادي اليها القياس اويت فهذه مسلة قد كفانا ابن جني فيها التعب وارانا وجه
القياس فيها فينبغي لمن اراد ان يصوغ منها مثالا على بعض مثلة
كلام العرب ان يجريها مجرى اوي واوي ويركب على ذلك قياسه فتقول في مثال
جعفر منها أتا وفي مثال سفرجل اويا وفي مثال جحرش ذيتي وفي مثال اوتره
اياة ونحو ذلك وبالله التوفيق **وفي المسايل** للامام ابي محمد بن السيد البطليوسي
مسلة وردت من الشعر منظومة في ابيات من شعر وهي

جوابك باذا العلم الفي لسايل ◦ عن اشيا منذا النحو تخفى وتعظم
فاورد عليها من كلامك شافيا ◦ تبين به كل البيان وتفهم
فمثلك للافهام يدعى ويرتجى ◦ فوايد ان جل او عز مبهم
علام يعلل الشئ علة غيره ◦ فتسقمه وهو الصحيح المسلم
ويبراء ان اضحى سواه مسلما ◦ من اعلاله وهو العليل المسقم
وما القول في لا باس ان يك معربا ◦ فحذفك للتنوين نكر معظم
وان يك مبنيا ففولك نصبه ◦ بلا خطاء يحصى عليك وبرسم
وان يك مبنيا لديك ومعربا ◦ فذا النكرا وهي في النفوس واعظم
فترد غليلا في نفوس كانها ◦ طيور ظماء حول علمك حوم
ولم صرفوا ما كان وصفا مونثا ◦ كعاقلة والوصف بالمنع يحكم
ولم يصرفوه اسما لذات معرفا ◦ وذلك بطل يبطل الباب معظم
ايصرف والتانيث فيه محقق ◦ ويمنعه ان كان لغوا ويحرم
فقرطس لبستهم العلم اعراض مطلبي ◦ ولانك فيه الظن بالغيب ترجم

فاجاب ابو محمد بن السيد

سالت لعمري عن مسايل يقتضي ◦ جوابا وتفهيما لمن يتعلم
لان اطراد الحكم ليس بلازم ◦ اذا اوجبته علة ليس تلزم
وقد اوجبوه في مواضع خمة ◦ بلا علة تقضي بذاك وتحكم
سوى علة لفظية وتناسب ◦ خفي يراه الماهر المتقدم
لان تصاريف الكلام شبيهة ◦ بتشعي فروع عن اصول تقسم
فتشرمنها الجرا قسامه التي ◦ تناسبه فيما يصح ويستقم
وفي كل علم ان نظرت تسامح ◦ كثيرو اقناع وظن مرجم
وما النحو مختصا بذلك وحده ◦ لمن يكثر التفتير عنه وينعم
ولكن لم فيما وجدنا نظايرا ◦ يراها بعين اللب من يتوسم
فلا تظلمن في كل شي حقيقة ◦ فلم تك تعدو ان فعلت وتظلم
سا ضربه امثالا لما انا قايل ◦ لها موقع في لب من يتفهم
الم تراة الراء يسري ذفيته ◦ فيضني بعد واه الصحيح ويولم

ويترع عرق السوء من بعد غاية ◦ فيسري به في النسل داء وبعظم
لحذفهم للهمز من يكرم الفتى ◦ مشاركة فيما جنى المتكلم
وحذفك واو الوعد حاد على التي ◦ يعل وذا احكم من النحو محكم
كذاك قرين السوء يردي قرينه ◦ ويخبي من الشر البعاد ويعصم
كذلك اردى من جهينة ثاؤها ◦ مقارنة الها التي تتهضم
ونجي قريشا ان بصاب بيايه ◦ تنابي قرين السوء فهو مسلم
الم ترصوا ما بحت اذ تا عدت ◦ عن اللام من داء عدت فيه صيم
وللجار اسباب يراعي مكانها ◦ وللرحم الدنيا حقوق تقدم
كصحة عين الفعل من عور الفتى ◦ لصحتها في اعور وا لله اعلم
وكاجتوروا صحت لاجل تجاوروا ◦ شفاعة ذي القربى لمن هو محرم
وقد زعموا التصحيح للواو فيهما ◦ ارادة تنبيه على الاصل منهم
كاءولت يا ثكلي واطولت يا فتى ◦ واجودت يا سعدي واغيلت تلتم
وان شيت اجريت التحرك فيها ◦ كجري حروف اللين ان كنت تفهم
كما ان يرمي القوم او يقعد الفتى ◦ سوا اذا جازيت او حين تجزم
ومثل جباري في الاضافة عذهم ◦ عذت حمزي في ما به النحو يحكم
ومكوزة شبه بذاك ومحبب ◦ ويقلل ان حصلت قولي ومريم
وقد جعلوا اللازم سمي لكونه ◦ على مثل وزن الفعل فيما يتمموا
فقالوا لمن يشكي الخليل ويشتكي ◦ الام ولكن يا ذات الو م
وقد يلحقون الصنطور ابضة ◦ كربت فتى اودي ولم تيل معنم

جواب المسلة الثانية

ولا باس في اعرابه وبنايه ◦ بايهما قلت اعتراض ملزم
لحذفك تنوين الذي هو معرب ◦ وذلك راي عندنا لا يسلم
وان يك مبنيا ففهم وصفته ◦ على لفظه والنكر في ذاك اعظم
وحهك للضدين اعظم شنعة ◦ ولم يتوهم فيه ذا متوهم
وقد اكثروا فيه المقال وشققوا ◦ الى ان املوا الناظرين وابرموا
واكثر ما قالوه ما فيه طايل ◦ لقاريه الا الكلام المنمنم
فمن قايل ظن البنا وقايل ◦ بضارع اعرابا وذا الراي احكم
كما ضارع الاعراب في غيره البنا ◦ اذا قلت جارات لاسماء اكرم
توسط بين الحالتين فامره ◦ خفي على غير النحاذير منهم
لذا اكثر الاشكال فيه فلم يبن ◦ وخلط فيه كل من يتكلم
ويشبهه حال المنادى كلاهما ◦ من النحو محصوص بهذا ويعلم
لذلك جاز الحمل للوصف فيهما ◦ على اللفظ والمعنى كما جاء عنهم
فهذا الذي اختار فيه لانه ◦ لمبصره اهدى سبيل واقوم

جواب المسئلة الثالثة

وليست تعد التا في النحو علة ● لشيء سوى الاعلام ان كنت تعلم
وما كان فرقا لم يعد بعلة ● كذا قال ذو الفهم النبيل المعظم
يراعون في ذاك اللزوم كطلحة ● وليس يراعى منه ما ليس يلزم
وعلته ان الصفات مقيسة ● على الفعل في تصريفها اذ تقسم
فقام وقامت منهما صيغ قايم ● وقايمة فيما تقول و نزعم
اذا انتوا الاوصاف طورا وذكروا ● لما ارجوّ في الفعل منها وقدموا
وما لم يصغ منه فليس مؤنثا ● كقولهم هذو لود ومتيم
وتانيثنا للفعل ليس حقيقة ● ولا لاربا بل ضده فيه اكرم
فاضعفها ضف الذي هو اصلها ● كذا ضعف اصل الشيء يوفي ويهدم
وقوي التي في الاسم ان ليس جاريا ● على الفعل قالت اثبت فيه مخيم
وعلة ذكري او جلولاء فردة ● ولكنها كالعلتين لديهم
كذا علتا تلك الصفات كعلة ● قضي فيه بالعكس القياس المقدم
اذا عدة في ذاك اللزوم بعلة ● مسلمة فالضد في ذا مسلم
قدونكها تحوي غوامض خمسة ● من العلم لا بد واعليهن ميسم
ضربت لها امثالها نظايرا ● من الحسن عز معقولهن يترجم
وردت امورا افادها الطبع سمحة ● وساعد في فيها القريض المنظم
واكثر اهل النحو عنهن نايم ● وافهامهم عنهن تكبو وتكهم
نتيجة ذهن صاح منهن حلية ● تحليها للعلم جيد و معصم
تباهي بطليوس بها كل بلدة ● وتشهر اني وجهت وتكرم

في امالي ثعلب انشد الفرزدق

يا ايها المشتكي عجلا وما جزمت ● الي القبايل من قتل واياس
انا كذلك اذ كانت هجرجة ● بنسبي ونفتاحتي يسلم الناس

قال قلت له لم قلت من قتل واياس فقال وبحك فكيف اصنع وقد قلت حتي يسلم الناس قال قلت فبم رفعته قال بما يسوءك وينوءك قال ثعلب وانما رفعه لان الفعل لم يظهر بعده كما تقول ضربت زيدا وعمرو ولم يظهر الفعل فرفعت كما تقول ضربت زيدا وعمرو مضروب

في تذكرة ابن هشام خصر الفرزدق عبد الله بن ابي اسحق فقال له كيف تنشد هذا البيت

وعينان قال الله كونا فكانتا ● فعولان بالالباب ما يفعل الخمر

فانشده فعولان فقال له عبد الله ما عليك لو قلت فعولين فقال الفرزدق لو شيت ان اسيء لسحت ونهض فلم يعرفوا مراده فقال عبد الله لو قال فعولين لاحيرانه الله خلقها وامرها ولكنه اراد هما يفعلان بالالباب ما يفعل الخمر

قال ابو علي الفارسي في التذكرة سال مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن الق فقال الكسائي افعل فقال مروان اسحيت لك يا شيخ قال ابو علي وذلك

ان اولق يحتمل وجهين احدهما ان يكون فوعلا من تالق البرق فتكون همزته اصلا والثاني ان افعل من ولق اذا اسرع لان الاولق المجنون وهي توصف بالسرعة ويكون الق فهوما لوق اذا اخذه الاولق من البدل اللازم كما قالوا عيد واعياد انتهى قال ابو حيان ولا ينكر على الكسائي لانهم قالوا اولق فهو مولوق قال ولواد في مدرع ان الاصل الواو وانها ابدلت همزة كقولهم في وعد اعدثم لزم البدل في مالوق وكثر هذا الكثر من اصله لكان قولا انتهى

قال ابو حيان في شرح التسهيل من المسايل التي جري فيها الكلام بين ابي العباس بن ولاد وابي جعفر النحاس مسلة كيف بتثني من رجا مثل افعللت سال ابو جعفر عن ذلك فقال اقول ارجووت فقال ابو جعفر هذا خطا لانا لا نعلم خلافا بين النحويين ان الواو اذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل انها تقلب يا كما قالوا في افعلت من غزوت اغزيت وفي استفعلت استغزيت والوجه ارجويت ارجوي ارجواءً وانا مرجو مثل احمررت احمارا وانا محمر الا انك تقلب في ارجويت ارجوي وتدغم في احمر يحمر وقال محمد بن بدر البغدادي قول ابي العباس في فعللت ارجووت تمثيل على الاصل قبل الاعلال وسبيل كل ممثل ان يتكلم بالمثال على الاصل ثم ينظر في اعلاله بعد فافعللت على الاصل ارجووت وعلى الاعلال ارجويت ومن قال كينونة فيعلولة ذهب الى الاصل ومن قال فيعولة ذهب الى اللفظ واذا بنوا مثل عصفور من غزا قال عزوق فالفراء يتركه على هذا ولا يعلم وسيبويه يعلم بعد ذلك ويقول غزوي وقد رد علي ابن بدر في مصنف كتاب سفر السعادة فقال قول ابن بدر في ارجووت انه تمثيل على الاصل غير صحيح لان ذلك لم ينطق به في الاصل كما نطق بكينونة كما قال

يا ليت انا ضمنا سفينه ● حتي يعود الوصل كينونه

وانما يمثل بالاصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ كقولك في عده انه فعله ولا تقول علة وفي غداة انه فعل ولا تقول فع ثم ان ابا جعفر لم يسال عن تمثيل الاصل وانما سال عما يصح ان ينطق به فالمسئول اقتصر على تمثيل الاصل وترك ما ينبغي ان يقال قال ابو حيان وما رد به صاحب سفر السعادة لا يلزم الا تري ما قاله ابو بكر بن الخياط في وزن ارعوي انه مجوز ان يقال فيه افعلل وافعلي فاعلل على الاصل وافعلي على النوع قال وذكر وزنه على الاصل اقيس فادغم افعلل في نحو احمر فصار افعل واعل في نحو ارعوي فجاز ان يقال وزنه افعل وافعلي في طبقات النحويين لابي بكر الزبيدي

انشدنا بعض الادبا لابي عبد الله محمد بن يحيي بن زكريا المعروف بالقلفاط

يا سايلي عن وزنة مسبحتك ● من ان اينا واني يا ني
تقديره من ان مو يتن ● ومن اني قولك مو ني
فهكذا تقديره منهما ● ليس علي ذي بصر يعني

تصغيره لاشك لاشك فيه • كمي فمن في مثل ذا يخطي •
اربع ياات وانت امرء • نقضتة تأو لم تدري •
وبعد هذا فعين واسمعن • فانني اباك مستفتي •
عن وزن فعول وعن وزن • فعيول جميعًا من طوي يطوي •
وعن فعول من قوي ومفعول • اجب واعجل ولا تبطي •
وكيف تصغير مطايا اسم • انسان وما الحرف الذي تلقي •
منه فان كنت امرءً اجاهلا • فلست تحلى لا ولا تمري •
وعن خطايا اسما سمي به • ان كنت تصغيره له تدري •
هل ياو قلبدل لا تزم • انت لها لابد مستبقي •
ام هل تعود الهاء همزة • فسر لنا تفسير مستقصي •
ان كان تصغير مطايا كتصغير • خطايا قل ولا تخطي •
فان تصب هذا فانت امرء • اعلم من خليل النحوي •

قال ابو بكر الزبيدي لم يصنع شيا في قوله آن ايًا وفي قوله مؤ ين لان اشتقاق بيين من الاوان فان قال قايل كيف يكون فعل يفعل من ذوات الواو وقد حضر ذلك جماعة من النحويين قيل له آن ايين على مثال فعل يفعل مثل حسب يحسب وكذلك زعم سيبويه نصا ولذلك انقلبت الواو ياوذكر القبتي ان آن يبين مقلوب من اني ياتي وذلك ايضا غلط لما بيناه فاما اني ياتي فمن ذوات الياء ومنه اشتق الاني لواحد الاناء وكذلك قولهم لا عمري انما هو لا عمر والذي قاله من كلام العامة انتهى وقال الزبيدي حدثني محمد بن يحيي الرباحي قال بلغني ان بعض ملوك مصر جمع بين ابي العباس ابن ولاد وبين ابي جعفر ابن النحاس وامرهما بالمناظرة فقال ابن النحاس لابي العباس كيف تبني مثال افعلوت من رميت فقال له ابو العباس ارميت فخطاه ابو جعفر وقال ليس في كلام العرب افعلوت ولا افعليت فقال ابو العباس انما سالتني ان امثل لك بناء ففعلت قال الزبيدي واحسن بن ولاد في قياسه حين قلب الواو ياء وقال في ذلك بالمذهب المعروف لان الواو تقلب في المضارعة لو قيل لا ترى انك كنت تقول فيه ارمي فلذلك قال ارميت والذي ذكره ابو جعفر انه لا يقال افعلوت ولا افعليت صحيح فاما ارعويت واحاويت فهو على مثال افعللت مثل احمررت فانقلبت الواو الثانية يا لانقلابها في المضارعة اعني يرعوي ولم يلزمها الادغام كما لزم احمر لانقلاب المثال الثاني الفا في ارعوي وقد كان سعيد الاخفش يبني من الامثلة ما مثل له وسل ان يبني عليه وان لم يكن ذلك في كلام العرب وفي ذلك حجة لابن ولاد وان كان قولا قد رغب عنه جماعة النحويين انتهى في شرح التسهيل لابي حيان قال ابو بكر محمد بن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط وهو من شيوخ ابي القاسم

الزجاجي ومن اصحاب ابي العباس احمد بن يحيي اقمت سنين اسال عن وزن ارعوي فلم اجد من يعرفه ووزنه له فرع واصل فاصله ان يكون افعل مثل احمر كانه ارعوق وكرهوا ان يقولوا ذلك لان الواو المشددة لم تقع في اخر الماضي ولا المضارع ولو نقطوا بارعوق ثم استعملوه مع التا لوجب اظهار الواوين كما انهم اذا ردوا احمر الى التا قالوا احمررت واظهروا المدغم فلم يقولوا ارعووت فيجمعوا بين الواو ين كما لو يقولوا قوووت فعلبوا الواو الثانية منه ولا رهبان احدي الواو ين زايدة كما لا ريب في ان احدي الواين في احمررت زايدة قال فان قيل فما الحاصل في وزن ارعوي قال الجايز ان يقول افعلل قال ولو قال قايل افعلي لكان وجها والاول اقيس ولو قيل ابن من الغزو ومثل احمر لقيل اغزوي كما قيل ارعوي وكذا جميع ذوات الثلاثة التي ياوها في موضع الواو جارية هذا المجري انتهى كلامه في التعليقة على المقرب للشيخ بهاء الدين ابن النحاس قال المبرد بلغني ان ابن قتيبة قال ان مهيما تصغير مومن والهاء بدل من الهمزة فوجهت اليه ان اتقي الله قال هذا خطا يوجب الكفر على من تعمده وانما هو مثل مسيطر قال صاحب المغرب قال الحميدي في حذوه المقتبس قال لي ابو محمد علي بن احمد كتب الوزير ابو الحسن جعفر بن عثمن المصحفي الى ابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي اللغوي كتابا فيه فاضت نفسه بالضاد فجاوبه الزبيدي بمنظوم بين له فيه الخطا ودون تصريح وهو

قل للوزير السني محترزه • لي ذمة منك انت حافظها •
عنايتي بالعلوم معجزة • وبهظ الاولين باهظها •
يقر لي عمروها ومعمرها • فيتا ونظامها وجاحظها •
قد كان حقا قبول حرمتها • لكن صرف الزمان لا فظها •
وفي خطوب الزمان موعظة • لو كان يثني النفوس واعظها •
ان لم تحافظ عصابة لنسبت • اليك قدما فمن يحافظها •
لا تدعن حاجتي مطرحة • فان نفسي قد فاظ فايظها •

فاجابه المصحفي

خفض فوا قا فانت اوحدها • علما وتقا بها وحافظها •
كيف تضيع العلوم في بلد • ابناوه كلهم يحافظها •
الفاظهم كلها معطلة • ما لم يعول عليك لافظها •
من ذا سواك ان نطقت وقد • اقر بالعجز عنك جاحظها •
علم ثني العالمين عنك كما • ثني عن الشمس من يلاحظها •
وقد اثنى فريت شاغلة • للنفس ان قلت قاظ فايظها •
فاوضحها تقن بنا درة • قد بهظ الاولين باهظها •

فاجابه الزبيدي وضمن شعره الشاهد على ذلك

انا في كتاب من كريم مكرم • فنفس عن نفس تهاد تغيظ •
فسر جميع الاولياء وروده • وسي رجال آخرون وغيظوا •
لقد حفظ العهد الذي تداضاه • لدى سواه والكريم حفيظ •
وباحثت عن فاظت وتد قيل قالها • رجال لديهم في العلوم حظوظ •
روي ذاك عن كيسان سهل واشدا • تعالى بأبي الغياظ وهو مغنيظ •
وسميت غياظا ولست بغايظ • عدوا ولكن للصديق تغيظ •
ولا رحم الرحمن روحك حية • ولا هي في الارواح حين تغيظ •

في تذكرة ابي حيان

كيف تخفى عنك ما حل بنا • انا انت القاتلي انت انا

انا الاول مبتدا وانت الاول مبتدا ثان والالف واللام لانا وقاتلي لا نت فقد جرى اسم الفاعل صلة على الالف واللام التي هي انا فاير ضميره وهو انت فانت يرتفع بقاتلي وانا خبر عن الالف واللام وهي وما بعدها خبر عن انت الاول وهو وما بعده خبر عن انا الاول والعايد الى انا الاول انا الثاني والى انت انت الثاني واليا في قاتلي عايدة على الالف واللام وموضع انت الثاني واليا في قاتلي عايدة على الالف واللام وموضع انت الثاني وما بعده رفع لانه خبر مبتدا وموضع الالف واللام رفع لانه خبر المبتدا الذي هو انا وانت فاعل قاتلي وانا خبر عن الالف واللام ابن بري فيه وجهان احدهما تجعل الالف واللام لانا والفعل لانت فانا مبتدا وانت مبتدا ثان والقاتلي لانا ثالث لانه غير انت فانا الالف واللام لانا والعايد على الالف واللام اليا في القاتلي لانا انا في المعنى وانت فاعل بالقاتلي لانه لما جرى على غير من هو له اذ الالف واللام لانا والفعل لانت وانا خبر القاتلي والقاتلي وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا والثاني ان تكون الالف واللام والقاتلي لانت فانا على هذا مبتدا وانت مبتدا ثان والقاتلي خبر انت ولا يبرز الضمير فيه لانه جوي على من هو له ويكون الكلام قد تم عند قوله القاتلي انت انا على طريقة المطابقة للاول ليكون اخر الكلام دالا وجاريا على اول الامر اه قال في اول الكلام انا انت ولهذا قال في اخره انا انت اي كيف اشكوا مرحلي بيمنك وانا انت وانت انا فاذا شكوتك فكانما اشكوا نفسي قال ولو جعلت الالف واللام والفعل في هذه المسالة لانا لقلت انا انت القاتلك انا فانا مبتدا وانت ثان والقاتلك ثالث لانه غير انت وفيه ضمير يعود على الالف واللام التي هي انا في المعنى ولم يبرز الضمير الذي في القاتلك وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا وقال السخاوي في سفر السعادة هذا البيت وضعه النحاة للتعليم

المسايل التي جرت بين السهيلي وابن خروف رحمهما الله تعالى

منقولة من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم ذكر بعض الناس المحجورين في عقد لم يتضمن ذكورا واناثا فاحتاج في خلال العقد الى ذكره انثى منهم فقال احدى المحجورين فمنع من ذلك السهيلي وقال قول الشاعر احد بني الحرث

هو كقول النابغة احدي بلي وقوله اخر احدي ذوي يمن وليس في شي منها شاهد لمن يزعم انه يجوز احدي المسلمين وانت تعني مسلما ومسلمة او احدى المسلمين وانت تعني مسلمة ومسلمين لان الجمع الذي على حد التثنية هو بمنزلتها ولو جاز هذا الجاز ان تقول في حمارها واثنان هذه احدي الحمارين وما تقدم من الابيات انما هو على حذف المضاف كما قال الله تعالى فله عشر امثالها فانت لا نه اراد عشر حسنات ولو قال ايضا هي احد قريش او احد بلي لم يمتنع واما الذي لا بد فيه من لفظ احد كما تقدم من قوله احد المسلمين وانت تعني مسلما ومسلمة وقولك احد المسلمين وانت تعني كذلك وشاهد ذلك قوله عليه السلام للمتلاعنين احدكما كاذب فهل من تايب ولو كانوا ثلثة لقيل احدهم امراه لان لفظ التذكير قد شملهم فحكم للجزء اذ حكم الكل ولا سيما اذا كان ذلك الجزء لا يتكلم به الا مضافا والاصل في هذا النفي العام تقول ما في الدار احد فيقع على الذكر والانثى وانما قالت العرب اخذ الثلثة لانك لو نفيت معنيي النفي كان المعنى لا اثنين احدا منهم دون اخر ويدل ايضا على ذلك ان تغليب المذكر على المونث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد وتغليب المذكر اقوي في القياس لان لفظ المذكر اصل ثم يدخل عليه التانيث وليس كذلك لفظ من يعقل وقد تعدي تغليب من يعقل الجملة الى جزوها قال تعالى فمنهم من يمشي على بطنه لما كان جزا من الجملة التي غلب فيها من يعقل في قوله تعالى فمنهم واذا جاز هذا هنا فاحري ان يجوز في احد لاربعة اوجه احدها ان حدا يقع على الذكر والانثى لكونه في معنى النفي كما تقدم في قولك احد الثلثة والاخران تغليب المذكر اقوي من تغليب من يعقل لان المذكر والمونث جنس واحد بل نوع واحد تمييز احدها بصفة عرضية الا ترى انه لا يسبق الى الوهم تحليل الخنزيرة الانثى من ذكر في القرآن مذكرا وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل والثالث ان المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد والرابع ان احدا مع انه مضاف لا يستعمل منفصلا لا يقال هذه المراة احدي ولا رجل احد قال ابن خروف احدي المحجورين صحيح بعضده السماع والقياس قال تعالى قالت احداهما لاولاهم فجمع بين تذكير وتانيث في مضاف ومضاف اليه وهو بعضه واحدي المحجورين اخري لان تانيث الاية غير حقيقي ويشبهه قوله سبحانه هي حسبهم وقوله ما هذه الصوت وقوله وهي فرع اجمع فذكر بعض الجملة واتى بعضادها جميعا شي واحد ومن ذلك قولهم اربعة بنين وثلثة ترجال فانثوا المضاف والمضاف اليه مذكر وقالوا في اربعة رجال وامراة خمسة فاذا اشاروا الى المراة قالوا خامسة خمسة ومما يدل عليه انا وجدنا العرب راعت المعنى للمونث ولم تراع اللفظ المذكر في كثير من كلامها قالوا نفوق هن برا الربح مرت باثنات وقوله تواضعت سور المدينة ومثله كثير فهذا ونحوه رد على من فيه المعنى فمهما اشد مما نحن بصدده واحدي بلي واشال لا يحتاج فيه الى حذف مضاف كما زعم السهيلي لكن لما كانت قبايل تجمع الذكور والاناث جاز ذلك فيها واجازته

هي احد قريش وهي احد بني ولو قيل احد المحجورين على قوله سبحانه لستن كاحد من النساء لم يجز لانه في الاية الكريمة بعد النفي والمراد به نفي العموم ثم بين بقوله من النساء واما استشهاده بقوله في المتادعتين احدهما كاذب فعقله لان المقصد هنا احدهما لا بعينه ولو عني المونث لانث فهو كقوله سبحانه اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما ومنع من افراد احد واحدي وقد قال الله سبحانه قل هو الله احد وقالوا احد وعشرون واحدي وعشرون وقوله لا يسبق الي وهم احد تحليل الخنزيرة الانثى قد ذهب الي ذلك طوايف من اهل الفساد ولم يدر عندنا على تحريمها الا فحوى الخطاب ولون الالف واللام للجنس **قال السهلي** لا دليل في قوله سبحانه قالت اخراهم لاولاهم لانه لم يجتمع في الاية مونث ومذكر فغلب المذكر يعني ان احاد الامم مونثان لمن حيث الامم جمع امة وليس في جمع امة على امم نقل مونث الى مذكر ولكن هذا هو باب جمع هذا المونث فاذا قلت اخراهم فلم ينقص كما فعلته في احدي المحجورين لانك في احدي المحجورين نقلت مونثا الى مذكر وجعلت محجورة محجورا كانه شي محجور فاذا فعلت ذلك فواجب عليك ان يقول احد من حيث قلت فيه محجور وقد يتعقب هذا بان ضميرهم ضمير مذكرين نساء ورجال بلا شك فوجب الجمع بين احدي المحجورين وبين اخراهم ان لفظهم لم يستعمل حتي صار من كان ينبغي ان يقال فيه هي يقال فيه هو كما نقلت محجورة الي محجور فانظره وايضا فان اولي واخري قد يستعملان منفصلتين بخلاف احدي وقوله سبحانه هي حسبهم وقول الشاعر وهي فرع اجمع لا دليل فيهما وليس في شي مما نحن بصدده بل يشبهان قولك هي احدي المسلمين فانا نقول هي ثم نقول احد وقوله سبحانه هي حسبهم كقولك امراة عدل وقوله وهي فرع كقولك للمراة انسان واما قول ماهذ الصوت فلا حجة فيه وليس مما نحن فيه في شي وانما اضطر فانت لارادة الصيحة واستدلاله ايضا ثلاثة بنين واربعة رجال ليس من الباب في شي واستدلاله بخامسة خمسة كذلك لان خامسة من باب اسم الفاعل كقايمة وقاعدة واسم الفاعل يجري على اصله ان كان لمذكر فهو مذكر وان كان لمونث فهو مونث فقولك خامسة خمسة كقولك ضاربة الرجل **قال ابن خروف في هذا** اذا كان اسم الفاعل ينبغي ان يجري على اصله فكذلك احد واحدي واللبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يونث هو اللبس الذي يدخل في احدي **قال السهلي** واما استشهاده بنحو هزبر الريح والابيات التي انشدها سيبويه فلا حجة من شي من ذلك واما قوله واحدي بلي واشباه لا يحتاج انما قصدت انه لا يلزم غير وجود احدي بلي ان يقول احدي المحجورين فان بينهما فرقا وهو المحجورين لا يشتمل على جملة نسا كما يستعمل عليها القبيلة واما رده علي في قوله عليه السلام اخرهما كاذب فهذا بان لا اني لم استشهد بالحديث الا على تغليب المذكر خاصة واما رده المنع من افراد احد واحدي واستشهاده بقوله سبحانه قل هو الله احد فليست الاية مما نحن فيه واما قوله فذهب الي تحليلها دون الذكور طوايف

من

من الفساد فتعقب سخيف انتهي قال ابن الحاج وردا بن حروف هذه الفصول كلها بما لا يشفي وابانا انه لم يفهم عن السهلي شيا ولم يذكر ابن الحاج الرد **مسئلة** اكل ذي ناب من السباع حرام قال ابن حروف للسهلي في هذا الحديث من سوء التاويل والهدي والافتيات على رسول الله صلي الله عليه وسلم ما لا اخفاه اعاذنا الله مما ابتلي به وانها لزلة عظيمة يجب استتابة قايلها وذلك انه قال يجوز ان يحمل الحديث على اصل رابع وهي المضارعة فان الله تعالي اذا حرم شا حرمت الشريعة ما يضارعه كما حرم ما يضارع الزنا مضارعة قريبة وكره ما يضارعه من بعد كالنظرة والقعود في موضع امراة قامت عنه حتي يرد روي ذلك عن عمر رضي الله عنه والتلذذ بشم طيب علي امراة ونظايره كثيرة فلما حرم الله الخنزير حرم رسول الله صلي الله عليه وسلم ما يضارعه ويشاركه في الناب والصفة الخنزيرية فحرم الله سبحانه الاصل وحرم رسوله الفرع والكل من عند الله كما حرم الله الجمع بين الاختين وحرم رسول الله الجمع بين العمة وابنة اخيها وبين الخالة وابنة اختها وهي العمتين والخالتين بناء منه عليه السلام على الاصل الثابت في كتاب الله تعالي والتفاتا اليه كذلك حرم كل ذي ناب بناء على الاصل الثابت من تحريم الخنزير واستنباطا منه ونظرا اليه قال ابن حروف هذا الرجل يخبر ان رسول الله صلي الله عليه وسلم يحرم شيا بالاستنباط من غير ان يومر بتحريمه وقوله والكل من عند الله كلام ملغي اذ لا يجتمع مع ما قبله ولرسول الله صلي الله عليه وسلم البراة والتنزيه بما نسب اليه قال السهلي ما اجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره احد وهو مسطور في مختصر الطليطلي لان مولفه ذكر انه عليه السلام يستنبط الشرايع وهذا الجاهل من جفاة المقلدين فليقنعه علي طريقة التعليد كلام الطليطلي واستنباط الرسول صلي الله عليه وسلم صحيح لا مدفع في ثبوته ولا ينكره الا مختلف جاف وكل ما ورد عنه صلي الله عليه وسلم مما لم ينطق به القرآن وان كان متضمنا لكل شي فهو علي هذا المنحي واذا لم تستنبط رسول الله صلي الله عليه وسلم فمن ذا يستنبط **مسئلة** قال السهلي في قوله تعالي وجعل منهم القردة والخنازير الالف واللام يدلان على معنى الاقتطاع فرد عليه بانه قال ما لم يقله احد قال السهلي ردا عليه انما اردت ان الله سبحانه لما خاطب اهل الكتاب بهذا اشار الي الجنس المصروف من القردة والخنازير التي مسخ من سلف من الامم علي هيتها وصورتها لم يكن بد من الالف واللام الدالتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الاقتطاع والاعتبار والتخويف ولو قال قردة وخنازير لم يكن فيه ذلك **مسئلة** من تخريج ابن العريف تبلغ من وجوه الاعراب الفي الف وجه وسبعماية الف وجه واحدي وعشرين الف وجه وستماية وجه وهي هذه ضرب الضارب الشاتم القاتل محبتك واذك قاصدك معجبا خالدا في داره عبد فترفع الضارب بالفعل والشاتم بغته والقاتل بغتة ثان ومحبتك تنصب بالقاتل وكراذك بغته وقاصدك نعت ثالث وتنصب معجبا بتضرب وخالد المعجب ولك رفع

مطلب تعديد القردة والخنازير

مطلب وجوه اعراب هذه المسيلة الوف عد بيه

قاصدك بالابتدا وخبره محذوف او هو خبر محذوف المبتدا ونصبه باعني
وعلى الحال من القاتل او من الضارب او الواو وك فهذه سبعة لك مع كل واحد منها نصب
وادك باعني او الحال للقاتل وللضارب او مفعولا ولك رفعه بانه خبر و بالعكس
فذلك ثم عم لك في محك النصب بالقاتل وباعني والرفع بالابتدا او بالخبر فذلك
٦٨ ا لك مع كل منها نصب القاتل بالشاتم وباعلى ورفعه بالابتدا او بالخبر وحفضه
تشبيها بالوجه الحسن ورفعه نعت ما قبله فذلك ٣ ا لك مع كل منها نصب
الشاتم بالضارب وباعني ورفعه بالابتدا او بالخبر وجوه تشبيهها بالوجه الحسن
ورفعه بالنعت ٨ عم ٢ مع كل منها نصب معجبا بالحال لقاصدك وبالحال للكاف
من قاصدك وبالحال من الضارب وتعلقا لقاصدك و نصبه بضرب
عم ٢ ب ٣ مع كل منها نصب خالدا بضرب ورفعه بيضرب وينصب
الضارب ولك جعل خالد بدلا من الضارب ولك عطفه عليه عطف البيان ونصبه
باعني ورفعه بالابتدا او بالخبر ونصبه معجب ٦ ا ب ٣ مع كل وجه منها ان تجعل
في داره متعلقا بالضارب او بمعجبك ٧ ب ٣ او بوادك او بقاصدك او بخالد وكذلك
القول في يوم عيد فيتضاعف ذلك الى العدد المذكور قال ابن الصانع
في تذكرته سئل العلامة مجد الدين الروذراوري عن قوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين فتكلم عليه فاعترض عليه ابن الروذراوري لكلامه
وطعن في كلام ابن مالك وهذا تلخيص كلامهما مع حذف ما لا تعلق له بالمسئلة
من الطعن والانتزاع قال الشيخ مجد الدين استشكل الاية تذكير القريب
مع تانيث الرحمة وتحيل الفضلاء من قدمائهم في الجواب وجهين احدهما ان الرحمة
بمعنى الاحسان وهو مذكر الثاني ان الرحمة مصدر والمصادر لا تجمع ولا تونث
هذا ان ذكرها الجوهري والزمخشري في كتابيهما وقال الفراء القريب اذا لم يقصد
كان للمكان وكان ظرفا كان بالها واذا ضمن معنى النسبة والقرابة دخلت الها فيقول
في الاول كانت فلانة قريبا مني وفي الثاني قريبتي قال وهذا كله تصرف في كلام الله
تعالى بمجرد الظن وهلا كانوا تكما لا اصمعي فانه اعلم المتاخرين بكلام العرب وكان اذا سيل
عن شيء من كلام الله تعالى سكت وقال لوانه غير كلام الله تعالى تكلمت فيه والقرآن
انما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع اشعارهم فقد كان عكرمة وهو تلميذ ابن عباس
اذا سيل عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر العرب
ثم يقول الشعر ديوان العرب والجواب الحق ان القريب على وزن فعيل والفعيل
والفعول يستوي فيهما المذكر والمونث حقيقيا كانا او غير حقيقي قال
امرؤ القيس شعر

برهرهة رودة رخصة ٭ كخرعوبة البانة المنفطر ٭
فتور القيام قطيع الكلام ٭ تفتر عن غرو وخصر ٭

وقال في لفظ القريب

مطلب
وجه تذكير قريب
في ان رحمة الله
قريب وتخطيه
الجوهري والزمخشري

لله الويل ان امسي ولا امّ هاشم ٭ قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا ٭

وقال اخر

اتنفعك الحياة وام عمرو ٭ قريب لا تزورو لا تزار ٭

واغرب من ذا ان لفظة واحدة قد اجتمع فيها الباب الحقيقي وغير الحقيقي
وهي لفظة هن ومع ذلك حمل عليها فعيل بلا هاء وهي في قول جميل

كان لم نحارب يا ثبين لوانها ٭ تكشف عما هاوانت صديق ٭

وقال جرير

دعوت النوى ثم ارعتين قلوبنا ٭ لسهم اعداء وهن صديق ٭

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا في ذلك وقال
العلامة جمال الدين بن مالك فعيل وفعول مشتبهان في الوزن والدلالة
على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول الا ان فعيلا اخف من فعول
فلذلك فارقه اشياء منها كثرة الاستغناء به عن فاعل في المضاعف كجليل
وخفيف وصحيح وعزيز وذليل وانما حوتهن الصفات ان تكون على زنة
فاعل لانها من فعل يفعل فاستغني فيها بفعيل ولاحظ لفعول في ذلك ومنها
اطراد بنايه من فعل كشريف وظريف وكريم وليس لفعول فعل يطرد بناوة
منه وفيها كثرة مجيه في صفات الله تعالى واسمائه كسميع وبصير وعلي وغني
ورقيب ولم يجي فيها فعول الا رووف ووديد وعفو وغفور وشكور واذا ثبت
انه فايق لفعول في الاستعمال فلا يليق ان يكون له في المعاني الاولى ان يكون الامر
بالعكس او ينفرد كل منهما بحكم هو به اولى وهذا هو الواقع فانهم خصوا فعولا
المفهم بغير فاعل بان لا تلحقه التا الفارقة بين المذكر والمونث وان يشترك فيه
فيقال رجل صبور وامراة صبور ولذا شكور ونحوها الا ما شذ من عدو وعدوة
فان قصد بالتا المبالغة لحقت المذكر والمونث فقيل رجل ملولة وفروقة
وامراة ملولة وفروقة ولا يقدم على هذا الوزن الا بنقل وانما يقصد بهذا
الوزن معنى فاعل لحقته التا ايضا كالمحلوبة والركوبة والرعوبة وليس في شيء من
هذا الا النقل فلما كان تفعيل على فعول من المزية ما ذكرته استحق ان يختص
باحوط الاستعمالين وهو التمييز بين المذكر والمونث كجميل وجميلة وصبيح
وصبيحة ووصي ووصية ونحوه وان كان فعيل بمعنى مفعول وصحب الموصوف
استوى فيه المذكر والمونث كرجل قتيل وامراة قتيل وان لم يصحب الموصوف
وقصد تانيثه انث نحو رايت قتيلة بني فلان هذا هو المعروف وما ورد
بخلاف ذلك عدّ نادرا وتلطف في توجيهه بما يلحقه بالتظاير وبعد عن
الشذوذ فمن ذلك قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وفيه
ستة اقوال احدها ان فعيلا وان كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى فعيل الذي
بمعنى مفعول في عدم لحاق التا كما جرى هو مجراه في لحاق التا حين قالوا اخصلة

جواب ابن مالك
عن ذلك وطعن المجد فيه

حميدة وفعلة ذميمة بمعنى محمودة ومذمومة فحمل على جميلة وقبيحة في لحاق التاء وكذلك قريب في الاية الكريمة حمل على عين لكيل وكف خضيب واشباههما من الخلق من التاء ونظير ذلك قال من يحيي العظام وهي رميم التاء فيه من باب تاول المونث بمذكر موافق في المعنى كقول الشاعر

ارى رجلا منهم اسيفا كانما ● يضم الى كشحيه كفا مخضبا

فتاول كفا وهو مونث بعضو مذكر صفته لذلك وكذلك الرحمة متاولة بالاحسان فذكر خبرها وتاولها بالاحسان اولى من تاول الكف بالعضو لوجهين احدهما ان الرحمة بمعنى قايم بالراحم والاحسان بر الراحم المرحوم ومعنى البر في القريب اظهر منه في الرحمة الثاني ان ملاحظة الاحسان في الرحمة بالقريب من المحسنين مقابلة للاحسان الذي يقتضيه ذكر المحسنين فاعتبارها يزيد المعنى قوة فصحت الاولوية ومن تاول المونث بذكرها انشد الفرا

وقايع في مضر تسعة ● وفي وايل كانت العاشرة

فتاول الوقايع بايام الحرب فلذلك ذكر العدد الجاري عليها فقال تسعة واذا جاز تاول المذكر بمونث في قول من قال الحاجة كتابي فاحتقرها اي صحيفتي

وفي قول الشاعر

يا ايها الرائد المزجي مطيته ● سايل بني اسد ما هذه الصوت

اي الصيحة مع ما في ذلك من حمل اصل على فرع فلا ن يجوز تاول مونث بمذكر لكونه حملا فرع على اصل احق واولى الثالث ان يكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مع الالتفات الى المحذوف فكانه قال ان مكان رحمة الله قريب كما قال حسان

يسقون من ورد البريص عليهم ● بردى يصفق بالرحيق السلسل

ومثل قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا الى الذهب والحرير هذان حرام على ذكور امتي اي استعمال هذين الرابع ان يكون من باب حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه اي ان رحمة الله شيء قريب او لطف او بر او احسان وحذف الموصوف سايغ من ذلك قوله

قامت تبكيه على قبره ● من لي من بعدك يا عامر

تركتني في الحي ذا غربة ● قد خاب من ليس له ناصر

اي شخصا او انسانا ذا غربة ومثل قول الاخر

فلو انك في يوم الرخاء سالتني ● فراقك لم ابخل وانت صديق

اي شخص صديق وعلى ذلك حمل سيبويه قولهم حايض وطامث قاله كانهم قالوا شيء حايض الخامس ان يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف اليه اذا كان صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني والوجه في هذا تانيث المذكر لاضافته الى المونث على الوجه المذكور كقوله شعر

مشين كما اهتزت رياح تسهلت ● علالها من الرياح النواسم

وقال ايضا مسلة

كفى النفوس معيدة نعماوها ● انفقا وان عمرت وطال غمورها

واذا كانت الاضافة تعطي المضاف تانيثا لم يكن فيه على الوجه المذكور فلا ن تعطيه تذكيرا لم يكن له كما في الاية الكريمة احق واولى لان التقلل اصل فالرجوع اسهل من الخروج عنه السادس ان يكون من باب الاستغناء باحد المذكورين لكون الاخر تبعا له او معنى من معانيه ومنه في احد الوجوه قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين اي فظلت اعناقهم خاضعة وظلوا لها خاضعين فهذا منتهى ما حضرني وبلغني ان بعض الفقها زعم ان اخلا قريب من المحسنين المشار اليه من التالم يكن الا لاجل ان فعيلا يجري مجرى فعول في الوقوع على المذكر والمونث بلفظ واحد وضعف هذا القول بين وتزييفه هين وذلك ان قايل هذا القول اما ان يريد ان فعيلا في هذا الموضع وغيره يستحق ما يستحقه فعول من الجري على المذكر والمونث بلفظ واحد واما ان يريد ان فعيلا في هذا الموضع خاصة محمول على فعول فالاول مردود لاجماع اهل العربية على التزام التاء في ظريفة وشريفة واشباههما ولذلك احتاج علماؤهم الى ان يقولوا في قوله تعالى ولم اك بغيا ان اصله بغوي على فعول فلذلك لم تلحقه التاء والثاني ايضا مردود لانه قد تقدم التنبيه على ما للفعيل على فعول من الزيادة ولانه لا يليق ان يكون تبعا لفعول بل الاولى ان يكون امرها بالعكس ولان ذلك القايل حمل فعيلا على فعول وهما مختلفان لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر واما المعنى فلا ن قريبا لا مبالغة فيه لانه يوصف به كل ذي قرب ان قل وفعول المشار اليه لا بد فيه من مبالغة وايضا فان الدال على المبالغة لا بد ان يكون له بنية لا مبالغة فيها ثم يقصد به المبالغة فتغير بنيته كضارب وضروب وعالم وعليم وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه والظاهر ان ذلك القايل انما اراد حمل فعيل على فعول مطلقا واستدل على ذلك بقول الشاعر

فتور القيام قطيع الكلام ● يفتر عن ذي غروب حصر

والاحتجاج بهذا ساقط من وجوه احدها انه نادر والنادر لا حكم له ولو كثرت صوره وجاء على الاصل كاستحوذ واعوز واستنوق البعير فانه ندر ولم تكثر صوره ولا جا على الاصل احق الثاني ان يكون قطيع الكلام اصله قطيعة الكلام ثم حذفت التا للاضافة فانها مسوغة لحذفها عند الفرا وغيره من العلما وحمل على ذلك قوله تعالى واقام الصلاة ومثل ذلك قوله

ان الخليط اجد والبين فانجردوا ● واخلفوك عد الامر الذي وعدوا

وعلى هذه اللغة قرا بعض القرا ولو اراد الخروج لاعد والعدة اراد عدته الثالث ان يكون فعيل في قوله قطيع الكلام بمعنى مفعول لان صاحب المحكم حكى انه يقال

قطعه واقطعه اذا كتّه وقطع هو قطع كهو قطيع القول فقطيع على هذا
بمعني مقطوع اي سكت فخذف التا على هذا التوجيه ليس مخالفا للقياس وان
جعل قطيع مبنيا على قطع كسريع من سدع فحقه على ذلك ان تلحقه التا عند جرير
على الموتث لانه شبيه بفعيل الذي بمعني مفعول فاجري مجراه والله اعلم فاجاب
الشيخ مجد الدين وقال حق علي كل من مارس شيا من العلم اذا سيل عن مشكلاته
ان يتجنب في جوابه الايجاز المخل والتطويل الممل ويتوخى الزوايد التي لا يحتاج اليها
فان العالم من اذا سيل عن غويص اوضحه باوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان
وقد سيل العبد الضعيف عبد المجيد ابو الفتوح الروذراوري عن هذه الابيات
عن استغرابه من قصر في اتقان كلام العرب باعه فاستبعد حمل المذكر على المونث
فكان جوابه ان القرآن المجيد عربي واذا اطلق فصحا العرب لفظ القريب على المونث
الحقيقي فكيف لا يسوغ اطلاقه على غير الحقيقي قال امرؤ القيس
لها الويل ان امسي البيت وقال جرير انتفعك الحياة البيت ومع هذه
الحجة الواضحة لا حاجة الى التاويلات والتعسفات وقد كتب في ذلك بعض
النحاة المشهورين العصريين هذه الاوراق المتقدمة وذكر فيها ما تقتضيه
صناعة النحو وحكى ما قيل في المسلة مع انه لا يشفي الغليل لان العرب لم تقل ذلك
ولا نعلم لو عرض عليهم هل كانوا يرتضونه ام لا نحذف ما اوردت من الشواهد فانه
نص قولهم ولا ريب في صحته وكونه حجة والذي اورده من الاقوال الستة مستنبط
من الظن والقياس وقد يكون معاوقد لا يكون وقد الح على جماعة ان اورد على نواير
هذه ما يتوجه عليها من الاعتراضات فكنت ارى في ذلك خيفة سقطة تتفق
حتى غلبوا على رايي وقالوا هذا لا يعد قدحا في فضله فشرعت في التنبيه على ما يرد
على قوله اما ما ذكره من اشتباه فعيل وفعول في الوزن والدلالة على المبالغة والوقوع
بمعنى فاعل وبمعنى مفعول وان فعيلا اخف من فعول وانه فاقه باشيا منها اطراد
بناية من فعل وكثرة مجيئه في اسماء الله تعالى واذا فاقه لا يكون تعالى وهل الامر
بالعكس ومستويان الى اخره فكل هذه دعاوٍ وتعسر اقامة الحجة عليها خصوصا مع
المنازعة ولين سلمت فهي خارجة عن مسلتنا لان السوال وقع عن جواب اطلاق
القريب على الرحمة فجواب ذلك جايز لدلالة كذا وكذا عليه فبقية المقدمات ضايقة
مبذولة لا مدخل لها فيما وقع السوال عنه ومثاله من سيل عن زيارة الكعبة المعظمة
هل يجب ام لا فاجاب بان المتوجه اليها لابد ان يكون محرما وميقاته من جهة المدينة
ذو الحليفة وعدد له المواقيت فيقول له السايل انا لم اسالك الا عن وجوب زيارتها
وما ذكرته بمعزل عن ذلك ويجري مجرى هذا قول المتكلم في فعيل وفعول ابو اب
المصادر ستة فعل يفعل كحلب يحلب وفعل يفعل كضرب يضرب وفعل يفعل
كذهب يذهب وفعل يفعل كفرم يفرم وفعل يفعل ككرم يكرم وفعل يفعل
كوثق يثق وكلم يشتق منه فعيل الا ان اكثر من فعل يفعل ويكون بمعنى فاعل

مطل جواب المجد عن الابيه الكريمه ورده على ابن مالك

كشريف وظريف وكريم وعظيم وقد يرد من غيره بمعنى المفعول كصريع وجريح
وكليم وهزيم ونتكلم في فعول بما يناسب ذلك او يقاربه عند الشروع في مسلتنا
في لفظ القريب في ان هذه المباحث لا مدخل لها فيما نحن فيه وان كانت من تفاريع
لفظه القريب وقوله في فعول ان لم يقصد معنى فاعل لحقته التا كحلوبة وركوبة منقوض
بقولهم ناقة عصوب للتي تعصب ركبتاها عند الحلب وسلوب ومحول للتي احتزم
ولدها فان وزنه فعول وليس للفاعل ولا يلحقه التا وكذا الجزور والحلوج والسوس
والحصون والسطور والتلوب وكل هذه صفات للناقة والشاة ووزنها فعول
لم تلحقها التا وليست للفاعل واما الاقوال الستة التي ذكرها فاني اشير الى ما يرد على كل
واحد منها اشارة لطيفة اما قوله قريب بمعنى فاعل اجري مجرى فعيل بمعنى
مفعول كما اجري ذلك مجرى هذا في لحاق التا فلا شك انه من قول النحاة لكن
ما الدليل عليه فانه مجرد دعوى ويرد عليه ان احد الفعلين مشتق من فعل لازم
والاخر من فعل متعد فلو اجري على احدهما حكم الاخر لبطل الفرق بين اللازم
والمتعدي ان كان على وجه العموم وان كان على وجه الخصوص فاين الدليل عليه
والحق ان كلا من الفعلين يطلق على المذكر تا ولا تحذف فيه وعلى المونث تارة مع
التا واخرى بلا تا، اصالة كما ورد في اشعار الفصحا لا على سبيل التبعية ولا على وجه
الشذوذ والندرة وتشبيه احدهما بالاخر كما زعموا الان الاصل في الكلام وقد
كثر شواهد ذلك قال جرير في خالد

نعم الفريق ركبت علق مضنه ○ واري نفسك عليه الاحجار ○
فسقاك حيث حللت غير قعيدة ○ هزج الرواح وديمة لا تقلع ○

وقال الفرزدق

فداويته عامين وهي قريبة ○ اراها وتدنو الى مرار وارشف ○

وامراة فسن وسريح وهرنت وفروك وهلوك ورشوف وانوق ورصوف
وامراة ملولة وفروقة وامراة عروب وسحابة دلوح ولا استراب في اطلاق رميم
على العظام مع انها جمع تكسير مونث فهو على وفاق كلام فصحا العرب قال
جرير مع فصاحته ولم ينكر عليه شعر

آل المهلب جند الله دابرهم ○ امسوا رميما فلا اصل ولا طرف ○

واما الاعتراض على القول الثاني فهو انا لا نسلم تاويل المذكر بمونث يوافقه ويلزمه
ولو جاز ذلك لجاز ان تقول رايت زيدا فكلمتني واكرمتني ورايت هندا فكلمني واكرمني
بنا على ان زيدا نفس وجثة وهندا شخص وشتيح واما قوله كفا مخضبا فانكف
قد يذكر كما في هذا الكف لفقدان علامات التانيث وقد يونث كما في اكثر موارده
وهذا اولى من التاويل كيلا تلزم المفسدة التي ذكرناها وحمل الرحمة على الاحسان
بعيد لان اللفظ اذا دل على معنى فاما ان يدل عليه على وجه الحقيقة او المجاز
والقسمان منتفيان هنا لان حضور المعنى بالبال لازم عند اطلاق اللفظ في كلا

كثريز

القسمين لجواز انفكاك كل واحد منهما عن الاخر لان الرحمة قد توجد واقرة في من لا يتمكن من الاحسان اصلا كالوالدة الفقيرة بالنسبة الى ولدها وقد يوجد الاحسان ممن لا رحمة في طباعه كالملك القاسي فانه قد يحسن الى بعض اعدائه لمصلحة نفسه اوملكه ولا تلغي عنده رحمة واذا تبين جواز انفكاك كل عن الاخر فلا يجوز اطلاق احدهما على الاخر ولا انفكاك بين الكف وبين كونها عضوا لان كل كف عضو وان لم يكن كل عضو كفا فبينهما ملازمة العام والملازمة مصححة للمجاز ولا ملازمة بين الرحمة والاحسان كما بينا فيتعذر تاويل الرحمة بالاحسان وقد سلمنا ان معنى الغرب في البراظهر منه في الرحمة ولكن هذا لا يوجب جواز الاطلاق مخصرا في الحقيقة والمجاز وكلاهما معدوم فيما نحن فيه قوله بالثاني انه من باب حذف المضاف فذلك انما يصح حيث يحسن ويتعين كقوله تعالى واسال القرية فانه يتعين اضمار اهلها وههنا لا يصح اضمار المكان ولا يحسن ولا يتعين اما انه لا يصح فلان الرحمة صفة الله تعالى والموصوف لا مكان له لان البراهين القاطعة دلت على ان ربنا لا يحل مكانا والا لكان جسما ومفتقرا الى جسم فكذلك صفة لا يكون لها مكان انتهى قال الشيخ علاء الدين التركماني هذا غلط وغفلة لان الرحمة من صفات الفعل لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها المكان انتهى رجع واما انه لا يحسن ولا يتعين فلانهما فرعا الصحة وبطلان الاصل يقتضي بطلان الفرع واما الظواهر المشعرة باثبات المكان كقولهم ارتفاع مكاني فيجب تاويلها حزما والا لبطل حكم العقل ويلزم من بطلانه بطلان الشرع لان صحته لم تثبت الا بالعقل نعم لو اضمر اثر رحمة الله لكان قريبا واما قوله رابعا انه من باب حذف الموصوف الى اخره وما ذكر عن سيبويه في طامث وحايض فباطله اخلق ان هذا التقدير والتقرير لا يرتضيه فصيح بدوي ولا بليغ حضري واي حاجة الى ان يضمر في الآية شيء فيقال شيء قريب ولا يكفي في تقدير ما في كلام الله وايضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال الاعرابي بل لا بد من رعاية الفصاحة الفصوي والبلاغة العيا واية فصاحة في ان يقول القايل شيء قريب واي لطف في ان يقال المراة شيء حايض مع ان الشيء اعم المعلومات ولذلك يشمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض اهل العلم ومن الذي يرضى لنفسه عشر هذا الكلام المستهجن وهلا قيل آلها والتا انما يحتاج اليهما للفرق بين المذكر والمونث في صفة يمكن اشتراكهما فيه اما طامث للبناس اما الصفة المختصة بالنساء كالحيض فلا حاجة فيها الى العلامة المميزة والناس لفرط جمودهم على ما الفوه يظنون ان ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وان الى قوله المنتهى في معرفة كلام العرب ولا اخفى في انه الجواد السابق في هذا المضمار فاما ان يعتقد انه احاط بجميع كلام العرب وانه لا حق الا ما قال فليس الامر كذلك فما من احد الا ويقبل قوله ويرد منه ولو لم يكن لسيبويه الا قوله في باب الصفة المشبهة مررت برجل حسن

وجهه

وجهه باضافة حسن الى الوجه واضافة الوجه الى الضمير القايد على الرجل فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين في ذلك لانه قد اضاف الشيء الى نفسه فكيف يعتقد مع هذا صحة قوله في كل شيء واما قوله خامسا يكتسي المضاف حكم المضاف اليه لا سيما التانيث فله نظاير صحيحة فصيحة يوثق بها لتقدم قايليها وشهرتهم قال النابغة • حتى اسعر باهل الملح صاحبه • بركض قد قلعت عنه الاطائب •

وقال الاعشى كما شرقت صدر القناة من الدم •

وقال لبيد

حصى وقدمها وكانت عاده • منه اذا هي عروت اقدامها •

وقال جرير

لما اتى خبر ابن الزبير تواضعت • سور المدينة والجبال الخشع •

فمثل هذا ينبغي ان يتمسك لا باشعار المجاهيل الخاملين التي تمسك بها واظنها للمحدثين فاما اكتساب التانيث من المونث فقد صح بقولهم واما عكسه فيحتاج الى الشواهد ومن ادعى جوازه فعليه البيان واما قوله سادسا انه يكون من باب الاستغناء باحد المذكورين عن الاخر الى اخره فان قوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ليس من هذا القبيل لان المراد باعناقهم رؤساؤهم ومعظموهم ايضا فان الخبر محكوم به على الاسم فكيف يعرض عنه ويحكم به على المضاف اليه ولو جاز ذلك لساغ ان يقول كان صاحب الذرع سابغه فظل لمالك الدار متسعة وقوله رحمة الله قريب وهو قريب وحذف الخبر من الجملة الاولى والمبتدا من الثانية واجتزا بالخبر في الثانية عن الخبر في الاولى فكلام عجيب تقصر عبارتي عن شرح ضعفه واما حانحي الى مزجري فعيل بمعنى مفعول وقوله اما ان يدعى ذلك على العموم في جميع الصور الى اخره فهذا لم اقصده ولا ذكرت الاصالة والتبعية ولا ان هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول بل لما سئلت عن جري قريب على الرحمة اجبت بانه لا عزو ولا استبعاد لان افاضل العرب وفصحاءهم قد اطلقوا الفعيل والفعول على المونث الحقيقي فعلى غير الحقيقي اولى ومن جملتهم امرؤ القيس قوله الاستدلالي بيت ضعيف ليس كذلك لان القصور على وزن فعول وقد اطلق بعض فصحا العرب في هذا البيت كليهما على امراة والتانيث فيهما حقيقي وقوله انه نادر قلنا لا نسلم بل نظاير كثيرة وهي محفوظة فطالبونا بها نوردها ولين سلمنا انه نادر فالغرض انه عن بي على انا نقول ان ساغ الاستشهاد بالنادر فله وجه لانكار ما ذكرنا وان لم يسغ فكيف احتج بقوله وقايع في مضر لسعة وقوله يجوز ان يراد بالقطيع القطيعة والاضافة سقط التا قلنا الوجه ذلك لجاز ان يقال ماتت ابن فلان يريد ابنته وقوله وقد يجوز ان يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع الى اخره قلنا يدفي جواز الاطلاق وهو اعم من ان يكون بمعنى فاعل او مفعول وكذب الخاص لا يوجب كذب العام فالوجهان الاخران اللذان ذكرهما انفا بتقدير صحتهما

لايقدحان في استدلالنا وقوله ان كان سرع فانما الحذف منه التاتشبيها له بفعيل الذي في معنى مفعول مدخول لان هذا مشتق من اللازم وذاك من المتعدي وقوله فما كنت لاجل صوابه ان يقول من اجل قال الله تعالى من اجل ذلك وقال الشاعر من اجلك يا التي يتمت قلبي

وقال اخر

عليهم وقار الحلم من اجل انني ۞ اتغنى باسمها غير معجم

وقوله ان قصد به المبالغة ليس بصحيح لان قصد لايعدي بنفسه بل باللام والى قال جرير

ان القصايد يا اخيطل فاعترف ۞ قصدت اليك مجرة الارسان

وقال اخر

واو قدللضيوف النار حتى ۞ افوز بهم اذا قصدوا لنادي

ونقله رغوثه غير موثوق به ولابد له من شاهد قال الداعي النميري

فجات الينا والدجا مدلهمة ۞ رغوث شتاء قد تترب عودها

اخر ذلك

واذا وصلنا الى هنا فلنتمم الفايدة فان الشيخ جمال الدين ابن هشام الف في هذه القضية رسالة فلنسقها قال رحمه الله قال الله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين في هذه الاية الكريمة سوال مشهور الاءدب في ايراده وايراد امثاله ان يقال ما الحكمة في كذا تارة مع كتاب الله تعالى فيقال ما الحكمة في تذكير قريب مع انه صفة مخبر بها عن المونث وهو الرحمة مع ان الخبر الذي هذا شانه يجب فيه التانيث يقول هذه كريمة وظريفة ولا يقال كريم ولا ظريف وانما بنيت كيفية السوال لانني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تقرير السوال انكرتها اللهم الهمنا الادب مع كلامك ولا تردنا على اعقابنا باهوايا وحسن السوال نصف العلم وقد اجاب العلماء رحمهم الله باوجه جمعتها فوقفت منها على اربعة عشر وجها منها قوي وضعيف وكل ماخوذ من قوله ومتروك ونحن نسند ذلك بحول الله وقوته متتبعين له بالتصحيح والابطال بحسب ما يظهر والله والله يقول الحق وهو يهدي السبيل الوجه الاول ان الرحمة في تقدير الزيادة والعرب قد تزيد المضاف قال الله سبحانه سبح اسم ربك الاعلى اي سبح ربك الاعلى ترى في انه لايقال في التسبيح سبحان اسم ربي انما يقال سبحان ربي والتقدير ان رحمة الله قريب فالاخبار في الحقيقة انما هو عن الله الاعظم ان الله قريب من المحسنين قلت وهذا لايصح عند علماء البصرة لان الاسماء لاترادف في ابهم انما يزاد الحروف واما سبح اسم ربك الاعلى فلا يدل على ما قالوه لاحتمال ان يكون المعنى نزه اسمه عما لا يليق بها فلا تجعل عليه اسما لا يليق بكماله اولا تجعل عليه اسما غير ما دون فيه تنزيها وهذا هو احد التقديرين في الاية الكريمة واذا امكن الحمل على محمل صحيح لازيادة فيه وجب الاذعان له لان الاصل عدم الزيادة الثاني

مطلب الرسالة التي الفها ابن هشام في قوله تعالى ان رحمة الله قريب

فيها اربعة عشر وجها زيف غالبها

ان ذلك على حذف مضاف اي ان مكان رحمة الله قريب فالاخبار انما هو عن المكان ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا الى الذهب والفضة ان هذين حرام فاخبر عن المثنى بالمفرد لان حقيقة الكلام واصله ان استعمال هذين حرام ولذلك قول حسان بن ثابت شعر

يسقون من ورد البريض عليهم ۞ بردي يصفق بالرحيق السلسل

اي ماء بردي فلهذا قال يصفق بالتذكير مع ان بردي مونث انتهى وهذا المضاف الذي قدره في غاية البعد والاصل عدم الحذف والمعنى مع ترك هذا احسن مع وجوده الثالث انه على حذف للموصوف اي ان رحمة الله شيء قريب كما قال الشاعر

فامت تبكيه على قبره ۞ من لي من بعدك يا عامر

تركتني في الدار ذا غربة ۞ قد ذل من ليس له ناصر

اي تركتني في الدار شخصا ذا غربة وعلى ذلك يخرج قول سيبويه قولهم امراة حايض اي شخص ذو حيض وقول الشاعر ايضا

فلو انك في يوم الرخاء سالتني ۞ طلاقك لم ابخل وانت صديق

اي وانت شخص صديق وهذا القول في الضعف كالذي قبله بل هو اشد منه ضعفا لان تذكير صفة المونث باعتبار اجرايها على موصوف مذكر محذوف شاذ فكيف كتاب الله عنه ثم الاصل عدم الحذف الرابع ان العرب تعطي المضاف حكم المضاف اليه في التذكير والتانيث اذا صح الاستغناء عنه فمثال اعطاء حكم المضاف للمضاف اليه في التذكير والتانيث قولهم قطعت بعض اصابعه فاعطوا البعض حكم الجمع المضاف اليه في التانيث ومنه القراءة الشاذة تلتقطه بعض السيارة ومثال اعطاء حكم في التذكير قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوي ومنه الاية الكريمة انتهى وهذا الوجه قال فيه ابو علي الفارسي في تعاليقه على كتاب سيبويه ما نصه هذا التقدير والتاويل في القرآن بعيد فاسد انما يجوز هذا في ضرورة الشعر الخامس ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمونث كرجل جريح وامراة جريح فعلى هذا الوجه ابو البقاء في اعرابه واقر قايله عليه وهو خطا فاحش لان فعيلا هنا ليس بمعنى مفعول السادس ان فعيلا بمعنى فاعل قد يشبه بفعيل بمعنى مفعول فيمنع من التاء في المونث كما قد يشبهون فعيلا بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التاء فالاول كقوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم وامثاله ان رحمة الله قريب من المحسنين والثاني كقولهم خصلة ذميمة وصفة حميدة حملا على قولهم قبيحة وجميلة السابع ان العرب قد تخبر عن المضاف اليه وتترك المضاف كقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين فاخضعين خبر عن الضمير المضاف اليه الاعناق لا عن الاعناق الا ترى انك اذا قلت الاعناق خاضعون لا يجوز لان جمع المذكر السالم انما يكون من صفات العقلاء لا تقول ايد طويلون ولا اكلابنا بحون انتهى ولعل هذا القول يرجع الى القول بالزيادة وقد بينا ما عليه وقد قيل ان المراد بالاعناق في هذه

الاية الكريمة الروساء وقيل الجماعة وانه يقال جاندي في عنق من الناس اي في جماعة
التاء من الرحمة والرحم متقاربان لفظا وهذا واضح ومعنى بدليل النقل عن
ايمة اللغة فاعطى احدهما حكم الاخر وهذا القول ليس بشئ لان الوعظ والموعظة
تتقاربان ايضا فينبغي ان يجيز هذا القائل ان يقال موعظة نافع وعظة حسن
وكذلك الذكر والذكري فينبغي ان يقال ذكري نافع كما يقال ذكر نافع التاسع ان قوله
هنا بمعنى النسب فقريب هنا معناه ذات قرب كما يقول الخليل في حايض انه بمعنى
ذات حيض وهذا ايضا باطل لان اشتمال الصفات على معنى النسب مقصور على
اوزان خاصة وهي فعال وفعل وفاعل العاشر ان فعيلا مطلقا يشترك
فيه المذكر والمونث حكى ذلك ابن مالك عن بعض من عاصره وهذا القول من
افسد ما قيل لانه خلاف الواقع في كلام العرب يقولون امراة ظريفة وامراة
عليمة ورحيمة ولا يجوز التذكير في شئ من ذلك ولهذا قال ابو عثمن المازني في قوله
تعالى وما كانت امك بغيا انه فعول والاصل بغوي ثم قلبت الواو ياء والضمة
كسرة وادغمت الياء في الياء فاما قوله الشاعر

فتور القيام قطيع الكلام ● تفتر عن ذي غروب حصور ●

فالجواب عنه من اوجه احدها انه نادر الثاني ان اصله فطيعة
ثم حذفت الياء للاضافة كقوله سبحانه واقام الصلاة واصله واقامة الصلاة
والاضافة مجوزة لحذف التاء كما توجب حذف النون والتنوين نص على ذلك غير
واحد من القراء الثالث انه انما جاز لمناسبة قوله فتور الا ترى ان فتورا
فعول وفعول يستوي فيه المذكر والمونث الحادي عشر انهم يقولون فلانة
قريب من كذا بفرقون بذلك بين قريب من معنى النسب وقريب من قرب
المسافة فاذا قالوا هذه قريبة فلانة فمعناه من القرابة وهذا القول عندي باطل
لانه مبني على انه يقال في القرب النسبي فلانة قريبي وقد نص الناس على ان ذلك
خطا وان الصواب ان يقال فلانة ذو قرابتي كما قال الشاعر

يبكي القريب عليه ليس يعرفه ● وذو قرابته في الحي مسرور ●

الثاني عشر ان هذا من تاويل المونث بذكر مواقق في المعنى واختلفوا هولاء فمنهم
من يقدر ان احسان الله قريب ومنهم من يقدر لطف الله قريب ومن مجيء
ذلك في العربية قول الشاعر

اري رجلا منهم اسيفا كانما ● يضم الى كشحيه كفا مخضبا ●

قاول الكف على معنى العضو وهذا الوجه باطل لانه انما يقع هذا في الشعر وقد
قدمنا انه لا يقال موعظة حسن انما يقال كما قال سبحانه الموعظة الحسنة هذا
مع ان الموعظة الحسنة بمنزلة الوعظ في المعنى وهذا يقاربه في اللفظ واما البيت
الذي انشدته فضل النحاة على انه ضرورة شعر وما هذن سبيله لا يخرج عليه
كتاب الله تعالى الثالث عشر ان المراد بالرحمة هنا المطر والمطر مذكر وهذا

القول يويده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين
يدي رحمته وهذه الرحمة المطر فهذا تانيث معنوي الا انه قد يعترض عليه هي
من اوجه احدها ان يقال لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الاولى لم تذكر ظاهرة
لان هذا موضع الضمير فان قيل ان ذلك ليس بواجب قلت نعم ولكنه مقتضى الظاهر
وبهذا يصح الترجيح الثاني ان امكن الحمل على القام وهو مطلق الرحمة
لا يعدل الى الخاص لا يقال هذا اذا لم يعارض معارض يقتضي الحمل على الخاص
كالتذكير لانا نقول هذا انما يقال اذا لم يكن للتذكير وجه الا الحمل على ارادة
المطر كما ذكرت وليس الامر هنا كذلك الثالث ان الرحمة التي هي المطر لا تختص
بالمحسنين لان الله تعالى تكفل برزق العباد طايعهم وعاصيهم واما الرحمة التي
هي الغفران والتجاوز فانها تختص في خطاب الشرع بالمحسنين المطيعين
وان كانت غير موقوفة عليهم لا شرعا ولا عقلا عند اهل الحق الا ان ذلك يذكر
عن سبيل التنشيط للمطيعين والتخويف للعاصين وهذا فيه لطف وفيما
يتبينه له الا الافراد ومن ثم زلت اقدام المعتزلة فانهم يجدون في خطاب الشرع
ما يقتضي تخصيص الغفران والتجاوز والاحسان بالمطيعين فينفون رحمة
الله عن اصحاب العصيان فيحجرون واسعا اهم يقسمون رحمة ربك والله يختص
برحمته من يشا يفعل ما يشا ويحكم ما يريد هذا الذي فطرنا الله عليه من حسن
الاعتقاد واياه نسال التوفية عليه بمنه وكرمه وهذا الوجه يمكن الجواب
عنه بانه كما جاز تخصيص الخطاب بالغفران بالمحسنين على سبيل الترغيب
كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب الارزاق بهم ترغيبا في الاحسان
الرابع انك لو قلت ان مطر الله قريب لوحدت هذه الاضافة تحقها
الاسماع وينبو عنها الطباع بخلاف ان رحمة الله فدل على انه ليس بمنزلة في المعنى
وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بامرين احدهما ان يقال لا ندع ان الرحمة بمعنى
المطر بل ان مجموع رحمة الله استعمل مرادا به المطر والثاني ان المطر معلوم انه
من جهة الله سبحانه فاضافة اليها كما فيها غير مفيدة بخلاف قولك رحمة الله فان
الرحمة عامة فان للعباد رحمة خلقها الله سبحانه يتراحمون بها بينهم فاذا اضيفت
الرحمة اليه سبحانه افاد انه ليس المقصود الرحمة المضافة الى العباد ونظيره انك
تقول كلام الله لان الكلام عام ولا تقول قران الله لانه خاص بكلام الله سبحانه والاولى
ان يقال في هذا القول انه لا يخلو امر قائله من امرين وذلك لانه اما ان يدعي ان
الرد لفظ مشترك بين المطر وغيره وانه موضوع بالاصالة للمطر كما انه
موضوع لغيره بالاصالة او يدعي انه موضوع لغيره بالاصالة او يدعي انه موضوع
لغير المطر بطريق الاصالة ثم تجوز به عن الرحمة فان ادعى الاول فقد يمنع ذلك
بان الذهن انما يتبادر عند اطلاق الرحمة الى غير المطر والمشترك انما حقه ان يكون
على الاحتمال بالنسبة الى معنييه او معانيه لا يكون احدها اولى من غيره وانما يتعين

المراد بالقرينة ثم انا لا نجد اهل اللغة حيث يتكلمون على الرحمة يقولون ومن
معانيها المطر فلو كانت موضوعة له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك وان
ادعى الثاني فيلزمه ان يجعل في فصيح الكلام ارض مخضرة وسماء ممرتفع ورحمة
واسع ويقوله اردت بالارض المكان وبالسماء السقف وبالرحمة الاحسان
وهذا ما لا يقوله به احد من النحويين وانما يقع ذلك في الشعر او في نادر من
الكلام وما هذه سبيله لا يخرج عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بافصح اللغات
وارجح العبارات والطف الاشارات فان قلت فاني احد في كلام كثير
من المفسرين تخريج الاية من التنزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله سبحانه واذا
حضر القسمة ثم قال تعالى فارزقوهم منه انه جاز حمله على معنى القسمة وهو المقسوم
قلت الذي عليه اهل التحقيق ان الضمير عايد على ما من قوله تعالى مما ترك
الوالدان على ان القسم والقسمة واقعان في العربية على المقسوم وقوعا كثيرا فلا يمتنع
عود الضمير على القسمة مذكرا يدلك على ذلك قوله سبحانه وبينهم ان المقسمة بينهم
اي مقسوم بينهم واعلم انه لا بعد في ان يقال ان التذكير في قوله سبحانه قريب
لمجموع امور من الامور التي قدمناها فنقول لما كان المضاف يكتسب من المضاف
اليه التذكير وهي مقاربة للرحم في اللفظ فكانت الرحمة هنا بمعنى المطر وكانت
قريب على صيغة فعيل وفعيل الذي بمعنى فاعل قد تحمل على فعيل الذي بمعنى
مفعول لجا التذكير وليس هذا نقضا لما قدمناه لانه لا يلزم من انتفاء اعتبار
شيء من هذه الامور مستقلا انتفاء اعتبار مع غيره هذا اخر ما تحرر
لي من هذه الاية الكريمة والله تعالى اعلم بغيبه انتهى كلام ابن هشام
قال ابن الصايغ في تذكرته تكلم بعض مشايخ العصر وهو الشيخ تقي الدين
السبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة والمذاريات فتولعنهم فما انت
بملوم وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين ونقل عن المفسرين فيها قولين الاول
ان المعنى تولعن اولئك الكفار واعرض عنهم فما انت بملوم على ذلك وارفع التذكير فان الذكرى
تنفع المؤمنين ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب الثاني ان المعنى تولعن الكفار
واعرض عنهم وذكر المؤمنين فان الذكر تنفع المؤمنين قال وعلى القول الثاني يحتمل
ان تكون الاية من باب التنازع فاعترض علي هذا بان شرط باب التنازع امكان
تسلط العاملين السابقين على المعمول المتنازع فيه ولذلك لم يجز سيبويه كوة بيت
امرء القيس من باب التنازع اعني قوله كفاني ولم اطلب قليل من المال
ومن اجاز ذلك فيما ذكره المازني ليس هذا موضع ذكره او لما ذكره ابن ملكون وقد
رد عليه واذا تحرر هذا فلا يمكن ان تحمل على التنازع لان ذكر لا يمكنه العمل في
المؤمنين من جهة الجبلوة بينهما بالفاء وان وكل منهما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله
فيما بعده وقد نقل عن ابن عصفور انه قال كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله
فيما بعده فتنازع في ان الفاء مانعة واستند في منعه الى ما حكي من قولهم زيدا فاضرب

مطلب في الكلام على معمول تعالى وقول عنهم وما انت بملوم وذكر الاية للشيخ السبكي

وقال هذه الفا للسببية كالتي هنا لا فرق بينهما اذ المعنى بتينه فاضرب زيدا
وقال ايضا ان المعربين اتفقوا على تعلق يوم من قوله ان عذاب ربك
لواقع ما له من دافع يوم تمور السماء مورا تواقع مع ان ما لها صدر الكلام ولم
يمنع من ذلك ما عدا الامام فخر الدين واستند الامام فخر الدين في ذلك الى ان
العذاب المكني عنه لم يقع في ذلك اليوم بل بعد ذلك في يوم البعث وهذا اعتراض
قريب لان اليوم يطلق على مثل تلك الازمنة جميعها وعلى هذا فلا مانع من ان تكون
الاية السابعة من باب التنازع واستند بعضهم في منع التنازع في الاية الى ان ذلك
يخرج على احد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جوابا هل لها موضع من الاعراب
اولا فان قلنا ان لها موضعا من الاعراب ينبغي ان لا يجوز التنازع لانه لا يشترط
في باب التنازع ان يكون كل من العاملين له استقلال ولا ادري كيف قيل بذلك
فان النحاة جمهورهم يعدون قوله تعالى ائتوني افرغ عليه قطرا من باب الاعمال
مع صريح الجزم فيه وكذلك قوله تعالى واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول
الله ثم ان شرط الاستقلال تجبر في المسئلة لم نر من قيد بذلك بل من جوز ذلك
حيث الاستقلال فقد روا ابن الصايغ عن ابن عصفور استدلالا لم اعني ابن
عصفور على استعمال عسى تامة بقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا
وجعل ذلك دليلا قاطعا من جهة انه لا يجوز ان يعتقد ان ربك مرفوع بعسى
ويبعثك يحتمل للضمير يلزم الفصل بين اعضاء الصلة بمعمول غيرها
وقال اعني ابن الصايغ يمكن ان تكون الاية من باب التنازع بان يعمل الثاني
ويجعل في الاول ضمير يعود على ربك فهو كما تراه قد اجاز التنازع مع ان العامل
الاول لم يستقل وانما شيء كان بقوله شيخنا اثير الدين في قوله تعالى وانه كان
يقول سفيهنا ويقول كيف يجعل هذا من باب التنازع ولا استقلال في كلا الجملتين
وهل مثل هذا جايز فيذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب
قال ابن الصايغ واقوى ان من منع ان تكون هذه الاية من باب التنازع
فلم يستند لاقوى من ان ان والفاء لهما صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما بعده
ان يعمل فيما قبله فكذلك ينبغي ان يمنع ما قبل من العمل فيما بعد من جهة صدريته
واذا استقرء ذلك وكان من شرط باب التنازع امكان تسلط العامل على ذلك
المعمول وعمل فيه كما تقدم في النقل عن سيبويه والعامل هنا اعني الاول لا يمكن ان يعمل
في المتنازع فيه للامر وقد يقوي ذلك بما ذكره الخفاف في شرح الكتاب
فانه قال فيه بعد انشاد قول الشاعر

كما نهنهوا في احدل قوم ولي ليسبقه بالامعز الحزب

وقال لا يجوز ان يعمل ولي في الحزب لان لام كي يمنع ما بعدها ان يعمل فيما
قبلها فيمنع ما قبلها ان يعمل فيما بعدها انتهى فاقول ان من منع التنازع في الاية
لم يات بشيء ان كان مستنده ذلك لان منعني قول سيبويه وغيره من النحاة

ان العاملين يشترط فيهما في هذا الباب امكان تسلطهما على المعمول اغايراد ذلك
من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ثم ان الذي يقول بان ما يمنع ما بعد ان يعمل
فيما قبله يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده ان كان من اجله والنحاة فلك يعني به الآن انه
لا يصح ان يقول ضربت ما زيدا كما لا يصح ان يقول لزيدا ما ضربت وان كان من
غيرهم فلا يقول عليه كيف ومن نقل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد جعل قول
الشاعر • فطوب فاتلقاه الاكماة • روي وجهه ان لا له فوه حنظل •

وقول الاخر

ولم امدح لارضيه بشعري • ليتما ان يكون افاد مالا •

من باب التنازع على اعمال الاول ولا شك في ان ناصب الفعل عندهم من ادوات
الصدور وكذلك **قول الشاعر**

الاهل اتاها على ناها • بما فضحت قومها غامد •

منه ايضا على اعمال الثاني وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النحاة كلهم او غالبهم في
هذا الباب ان يكون للجملة الثانية بالاولى تعلق اما بالعطف او نحوه نحو قوله
صلى الله عليه وسلم كما صليت وباركت ورحمت على ابراهيم ومن اثبات العطف
في ذلك **قول الشاعر**

ولكن نصفا لو سبيت وسبني • بنو عبد شمس من منافها شم •

وقوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمي • ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع •
وقوله الم تاتيك والانباء تنمي • بما لاقت لبون بني زياد •
وقوله ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا • عفوا وعافية في الروح والجسد •
وقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب • جهارا فكن في الغيب احفظ للعهد •
والغ احاديث الوشاة فقلما • يحاول واش غير هجران ذي ود •

وقول الاخر

وكتا مدمناه كان متونها • جري فوقها واستغفرت لون مذهب •

وقول الاخر

قضى كل ذي دين فوفى غريمه • وعزة ممطول معنى غريمها •

وقول الاخر

واذا تنوشر طارق مستطرق • بنجت فدلته عليه كلابي •

وقول الاخر

جفوني ولم اجف الاخلاء انني • لغير جميل من خليلي مجمل •

وقول الاخر

هو ابني وهو يت الغانيات تالي • ان شيت فانصرفت عنهن اما لي •

وقول الاخر

يرنو الي وارنو من اصادفه • في النائبات فارضيه ويرضيني •

وقول الاخر

سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا • فسيان لا حمد لديك ولا ذمر •

حتى ان ابن الدهان نقل عن البغدادي اشتراط العطف في هذا الباب ولا شك
ان حرف العطف يمتنع ان يعمل ما بعده فيما قبله والمشترط ذكر محجوج بقوله
تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا •

وقول الشاعر

ولقد اري يعني به سيفانة • يصبو الحليم ومثلها اصباه •

وقول الشاعر

يعكاظ يغشى الناظرين • اذا هم لمحوا شعاعه •

وبقوله علوني كيف بكيهم اذا خف القطين • وكل هذه
الشواهد او غالبها يرد على من منع التنازع في الاية وكان من سنين وقع
الكلام في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا وانه يجوز ان
يكون من باب التنازع ولا اثر للموصول في منع ذلك ولا يقال ان ان والفعل لا
يضمر فلا يجوز التنازع لان من شرط باب التنازع صحة عمل المهمل في الضمير
لانا نقول لا يمتنع ان يعود الضمير على مثل ذلك ومنه قوله تعالى وان تصوموا
خير لكم وقوله وان تعفوا اقرب وكان ايضا تقدم لمع الشيخ علاء الدين مثل
ذلك في قوله تعالى ربنا واتنا ما وعدتنا على رسلك وانه يجوز ان يكون من ذلك
على تقدير السنة رسلك واذا استقر جواز التنازع في الاية فاعلم انه على اعمال
الثاني والقاعدة في مثل ذلك ان الاول اذا طلب منصوبا حذف على المختار
ان كان مما لا يجوز الاستغناء عنه ولكن بقي النظر هل يقدره ضميرا او ظاهرا
والاولى ان يقدره مضمرا لان ذلك شان باب التنازع فان قلت
قد تقرر انه متى دار الامر بين شيئين وكان احدهما هو الاصل وجب المصير
اليه قلب نعم الامر كذلك الا لعارض وههنا ثم ما يمنع من ذلك وهو
انه اذا كان من باب التنازع وجب القول باذا الاول لضمير وساغ لتشبث
الجملة الثانية بالاولى ولم يقبح من جهة انه ليس مذكورا بعطف ولو لم يكن
كذلك لاستحالت المسالة ولم يكن اذ ذاك من باب التنازع وهذا فرق ما بين
المحذوف للدلالة او التفسير فتنبه لذلك فاني لم اجد احدا نبه عليه ومما
يقوي ذلك منع النحاة كالخفاجي في الشرح التنازع في الحال والتمييز فلا يقال
جاء زيد وقعد عمرو ضاحكا على التنازع والسبب في ذلك انه لا بد في التنازع من انك
اذا اعملت الواحد اضمرت في الاخر اما ويحذفه واما وتبقيه والا فك شك انه
يجوز جاء زيد وقعد عمرو ضاحكا على انك حذفت من الاول للدلالة الثاني عليه هذا
ما لا اعتقد فيه خلافا انتهى **قال الشيخ** تاج الدين بن مكتوم
في تذكرته ومتخطه نقلت سيل شيخنا ابو حيان هل يجوز مثل قام زيد

وعمرو وبكر وخالد كلهم فاضل بالجواز قياسا على التثنية قال
اه ولاك نحو خير وشر كليهما وقياسا على الغت نحن قام زيد وعمرو وبكر
العقلاء لاشتراكهما في انهما تابعان بغير واسطة انتهى قال
ابن مكتوم ويقتضي النظر عدم الجواز لان مثل ذلك لا يحتاج الى التاكيد
لكونه نصا في المراد منه فليتامل **وفي هذه التذكرة** قال ابن الابرش سالتني
الوزير ابو الحسين بن سراج عن قول طفيل

وبيضة ما تستحن بجنة ○ بعير حلال غادرته بمجفل

فقال لم يقل النحاة ان اسم الفاعل اذا وصف بطل عمله وقد وصف هنا فكيف
يقول ما تستحن بجنة واعمل في بعير حلال وكان يجب ان لا يعمل قلت له الذكري
قال ذلك قال اذا نوي الاعمال قبل الصفة وكذلك فعل هنا فاستحسنه قال
ابن الابرش ثم اني رايت لابن جني ان هذه الجملة في موضع نصب على الحال من
الضمير في ركضته وليست بصفة انتهى **وفي التذكرة المذكورة** قال
علي بن عثمن بن جني سالت ابي عن اعراب قوله

غير ما سوف علي زمن ○ ينقضي بالهم والحزن ○

فاجاب ان المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله فكانه
قال زمان ينقضي بالهم والحزن غير ما سوف عليه فزمان مبتدا وما بعده صفة
له وغير خبر للزمان ثم حذفت المبتدا مع صفته وجعلت اظهارا لها مؤذنا
بالمحذوف لانك انما جيت بالها كما تقدم ربما ذكرما يرجع اليه فصار اللفظ بعد الحذف
والاظهار غير ما سوف علي زمن ينقضي بالهم والحزن قال وان شيت قلت انه محمول
على المعنى كما حملت اقل امراة يعول ذلك على المعنى فلم تذكر في اللفظ خبر الا قولك انه
مبتدا وقد اضفت اقل الى امراة ووصفت المراة بتقول ذلك كانك قلت قل
امراة تقول ذاك فلم تحتج اقل الى خبر لانها في معنى قل وكذلك حمل سيبويه
على المعنى قول من قال الخطيئة يوم لا اراك فيه على معنى يوم خطا لا اراك فيه
وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام انتهى كلام ابي الفتح رحمه الله
وقال ابن الحاجب في اعرابه لا يصح ان يكون عامل لفظي هنا لعمل في
غير واذا لم يكن عامل لفظي فاما ان يكون مبتدا واما ان يكون خبرا فلا يصح ان
يكون مبتدا لانه لا خبر له لان الخبر اما ان يكون ثابتا او محذوفا الثابت لا يستقيم
لانه اما على زمن واما ينقضي وكلاهما مفسد للمعنى وايضا فانك اذا جعلته مبتدا
لم يكن بد من ان تقدر قبله موصوفا واذا قدرت قبله موصوفا لم يكن بد من ان
يكون غير له وغيرهما هنا ليست له وانما هي لزمن الا ترى انك لو قلت رجل غير مزني
لكان في غير ضمير عايد على رجل ولو قلت رجل غير متاسف على امراة مزني لم يستقم
لان غير انما جعلته في المعنى للمراة يخرج عن ان يكون صفة لما قبل ولو قلت رجل
غير متاسف عليه مزني جاز لانه في المعنى للضمير والضمير عايد على المبتدا فاستقام

اعراب قوله غير ما سوف علي زمن الخ

فتبين ايضا انه لا يكون مبتدا ذلك وان جعلت الخبر محذوفا لا يستقيم لامرين
احدهما انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه والاخر انه لا قرينة تشعر بحذفه ومن
شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة وان جعلته خبر مبتدا لم يكن بد من ضمير
يعود منه الى المبتدا لانه في معنى مغاير ولا ضمير فلا يصح ان يكون خبر الثاني
انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه الثالث ان حذف المبتدا مشروط بالقرينة
ولا قرينة فتبين اشكال اعرابه كذلك واولى ما يقال فيه انه اوقع المظهر موقع
المضمر لما حذف المبتدا من اول الكلام فكان التقدير زمن ينقضي بالهم والحزن
غير ما سوف عليه فلما حذف المبتدا من غير قرينة تشعر به اتى به ظاهرا
مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك
فان العرب تجيز ان يكرمني زيد اني اكرمه وتقدير اني اكرم زيدا ان يكرمني زيد
فقد اوقعت زيدا مقام الضمير لما اخرته عن الظاهر فتبين لك اشباههم في مثل
ذلك وعكسه ان يقال انهم استعملوا غيرا بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير وذلك واسع
في كلامهم فكانه قال لا تاسف علي زمن هذه صفته ويدل على استعمالهم غيرا
بمعنى لا قولهم زيد عمرا غير ضارب ولا يقولون زيد عمرا مثل ضارب لان المضاف
لا يعمل فيما قبل المضاف اليه ولكنه لما كان غير تحمل على لا اجازوا فيها ما يجوز في
مثل وان كان بابهما واحدا واذا كانوا قد استعملوا اقل رجل يقول ذاك بمعنى النفي
مع بعد عنه بعض البعد فلان يستعملوا غير بمعنى لا مع موافقتها لا في المعنى
احدر فان قيل فاذا قدرتموه بمعنى لا فلا بد له من اعراب من حيث انه اسم فما
اعرابه قلنا اعرابه كاعراب اقل رجل يقول ذاك فهو مبتدا والاخبر له استغناء
عنه لان المعنى ما رجل يقول ذاك فاذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج الى خبر
ولا استنكار بمبتدا لا خبر له اذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم اقايم الزيدان
فانه بالاجماع مبتدا ولا يقدر محذوف والزيدان فاعل به فهذا مبتدا لا خبر له
في اللفظ ولا في التقدير وانما استقام لانه في معنى ايقوم الزيدان وذلك قول بعض
النحويين في مثل دراك وتزال انه مبتدا وفاعله مضمر ولا خبر له لاستقامة المعنى
من حيث كان معناه انزل وهذا هو الصحيح فيه وقد ذهب كثير الى انه منصوب
انتصاب مصدر كانه قيل في نزال انزل نزولا وهذا عندي ضعيف لانه لو كان
كذلك وجب ان يكون مغربا لمشابهة سقيا ورعيا ونحن نفرق بين سقيا وبين نزال
فكيف يمكن حملهما على اعراب واحد وهو ان يكون امرين مع ان احدهما معرب
والاخر مبني والله اعلم وقال ابن مكتوم في موضع اخر من تذكرته ما سوف
مفعول من الاسف وهو الحزن وعلى متعلق به كقولك اسفت على كذا اسفا وحزنت
عليه حزنا ولهفت عليه لهفا واسيت عليه اسي ويوضع قوله بالهم نصب على الحال
والتقدير وينقضي مشوبا بالهم وغير رفع بالابتدا ولما اضيفت الى اسم المفعول
وهو مسند الى الجار والمجرور استغنى المبتدا عن خبر كما استغنى قايم مضروب في قولك

اقايم اخواك وما مضروب غلامك عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بهما مسد الخبر لان قايم ومضروب قايما مقام يقوم ويضرب فتنزل كل واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجملة وكذا اذا اسندت اسم المفعول الى الجار والمجرور سد الجار والمجرور ومسد الاسم الذي يرتفع به كقولك الحزن على زيد وما بوسف على عمرو فلما كانت غير للمخالفة في الوصف جرت لذلك مجرى حرف النفي واضيفت الى اسم المفعول وهو مسند الى الجار والمجرور والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد سد ذلك مسد الجملة حيث افاد قولك غير ما سوف على زيد ما يفيده قولك ما يوسف على زيد قال ابو حيان ونظيره في الاعراب قول المتنبي

ليس بالمنكر ان يرتزت سيفا ● غير مدفوع عن السبق العراب ●

قال ابن مكتوم في تذكرته ذكر لي شيخنا ابو حيان ان بعض الطلبة سال ابن الاخضر عن نصب مقالة في قول الشاعر مقالة ان قلت فانشد ابن الاخضر ● ولا تصحب الاردى فتردي مع الردى قال فكرر الطالب عليه السوال وذلك بحضرة ابن الابرش فقال ابن الابرش قد اجابك لو علمت قال ابن مكتوم وذكر لي شيخنا انه كوتب بذلك من غرة وانه اجاب عن ذلك على الفور بما حاصله ان مقالة بدل من فاعل فعل في بيت قبل البيت التي هي فيه وهو قول النابغة الذبياني

شعر

اتاني ابيت اللعن انك لمتني ● وتلك التي تستك منها المسامع ●

مقالة ان قد قلت فعلا بدل من فاعل اتاني وهو انك لمتني وهي تردي بالرفع والنصب فمن رفع فظاهر ومن نصب بناها على الفتح لاضافتها الى مبني وضارك نظير قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومثل ما انكم ينطقون وقول الشاعر

مثل ما التمر حاض الجبل ● واذا ما مثلهم بشر ● ولم يمنع الشرب منها غير ●

ان نطقت ● انتهى معنى جواب شيخنا وهو محكي عن ابي الحجاج الاعلم وفي هذا الجواب نظر فانهم نصوا على انه ليس كل ما يضاف الى مبني يجوز بناؤه وانما ذلك مخصوص بما كان مبهما نحو غير ومثل وبين ودون وحين ونحوها وقد ذكرت له ذلك بعد فاذعن له فان كان ابن الاخضر اراد ذلك ففيه ما ذكرناه وان كان اراد غيره فيفكر في وجهه انتهى قال ابن مكتوم سالتني بعض الاصحاب عن نصب عين وشمال في قوله ابي الطيب المتنبي ●

واقسم لو صلحت عين شي ● لما صلح العباد له شمالا ●

فاعربتهما تمييزين ثم ظهر لي بعد ذلك انهما حالان وذاكرت بذلك شيخنا الاستاذ اباحيان فقال لي سالتني شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن نصبهما فقلت له على الحال كقولي اصلح لك غلاما وتلميذا فقال يظهر لي انه تمييز قلت له التمييز الذي عن تمام الكلام وهذا البيت منه على تقديرك لا بد ان يكون تابعا مقولا من فاعل او من مفعول على ما ي وهذا لا يصلح فيه ذلك ولا في قولي اصلح لك تلميذا

فقال

فقال يصح ان يقدر يصلح لك تلميذي فقلت له لفظ التلميذ هو الفاعل والمفعول مصدر ولو قدرناه يصلح لك تلمذي لم يكن معنا معنى اصلح لك تلميذا قال وحكى الشيخ بهاء الدين ان بعضهم حكى عن المخلص الطوخي انه اعرابه خبر صلح وجعلها من اخوات صار وبمعناها قلت لم هذا لم اثبت عن اهل اللسان فيما علمناه فالله يقول به انتهى كلام ابي حيان في تذكرة ابن مكتوم قال الشيخ جمال الدين ابو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في شرحه لمفصل الزمخشري وانتهى فيه الى قوله الوزن الرابع عشر فحذف في المصادر في قول الحسن البصري كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل يحتمل الضمير في تكن ان يكون للمخاطب وان يكون للدنيا ولذا ضمير لم تزل وتقديره على الاول كانك لم تكن بالدنيا ويكون التشبيه في الحقيقة للحالين لان للذي له الحال ومثله كان زيدا قايم فقد ظهر ان التشبيه لا يفارق كان وليس قول من قال انها تكون للتشبيه اذا كان خبرها اسما وانما اذا كان فعلا او ظرفا او حرف جر فظن وتخيل ليس بشي لان ما ذكرنا من التاويل لا يبقى اشكالا وحريها على حقيقتها اولى وتقديره ان حالك في الدنيا يشبه حالك زايلة عنها وكانها في الاخرة الكائنة عن حالك في الدنيا بحالك لم تزل في الاخرة والاولى فاذا كان الضمير للمخاطب يكون بالدنيا ظرفا وكان تامة وهي خبر كان واذا جعلت الضمير في يكن للدنيا فيحتمل ان تكون بالدنيا الخبر ولم تكن في موضع نصب على الحال من الدنيا او على انه صفة لمحذوف اذا لم يجوز ان تقع الماضية حالا يجعلها صفة تقديره دنيا لم تكن ونصب دنيا على الحال واما على تقديرها والحال وكذا لم تزل فان قيل ان بالدنيا لا يتم به الكلام والحال فضلة فالجواب ان من الفضلات ما لا يتم الكلام الا به كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين فمعرضين حال من الضمير المخفوض ولا يستغني الكلام عنها لان الاستفهام في المعنى انما هو عنها ومما بين ذلك ايضا قولهم ما زكت بزيد حتى فعل لا يتم الكلام بقولك بزيد ومما بين صحة الحال جواز ترد حول الواو فتقول كانك بالشمس وقد طلعت وعلى ذلك تحمل قول الحريري كاني بك تتخط يكوتبك للخبر وتتخط حال هذا هو الوجه وخرجه المطرزي في شرح المقامات كاني ابصربك الا انه ترك الفعل لدلالة الحال وما ذكرته اولى لان فيما ذكره اضمار فعل وزيادة حرف جر لا يحتاج اليه فيما ذكرته انتهى وفي تذكرة ابن مكتوم قال ابن جني فيما نقلته من تعاليقه انشدنا ابو علي لبعض الموصلي يهجو اطغيليا ●

شعر

لو طبخت قدر على فرسخ ● او تدري بعريا على التنور ●
وكان نحي القدر كل الورى ● بكل ما ضر الحت عضب بتور ●
وكنت في السد لوافيتها ● يا عالم الغيب بما في القدور ●

ثم سالنا عن قوله يا عالم الغيب بما في القدور اين موضع السوال منه فرجعنا اليه فقال قوله بما في القدور بدل من الغيب وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتعدى

ذلك مخصوص بما كان مبهما نحو غير ومثل وبين ودون وحين ونحوها

الى مفعول واحد والتقدير ياعالما في القدور مثل ياضارب زيدا خاعر وتقديره
ياضاربا اخاعمرو ولا يكون عالما في القدور مفعولا به تقول علمت زيدا وعلمت بزيد
وفيها قال ابن جني اخربت القاه ابو علي اصحابه قوله •
لم يطيقوا ان يتزلوا فنزلنا • واخر الحرب من اطاق النزولا •
ولم يذكر شيا وقال لسلني عنه في وقت اخر قال ابن جني اكتفى بالمسبب عن السبب
لان تقديره فاطقنا فنزلنا **وفيها** قال ابن جني دخلت الى ابي علي يوما
وبين يديه كانون فقال لي كيف تبني من ضرب مثل كانون على راي من جعل من زائدة
وعلى راي من جعل من كون الكانون فقلت اذا اخذته من اللفظ تقول ضارب وب
وتوقفت في الاخر فقال ضاربو لان كانون على هذا فعلون **وفيها** قال
ابن جني جرى حديث مبرمان عند ابي علي فقال ذكر مبرمان انه سال المبرد عن قوله
ففض الطرف فقال ان كنت تلفظت بها وحدها اولا فاني اجوز فيها الاوجه
الثلاثة مثل شد ومد والرفع على هذا اجود ثم دخلت الالف واللام في الاسم
الذي يليها وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للاتباع فان اولتها اسما
فيه الالف واللام قبل ان تحرك الضاد الثانية فاني اجوز الكسر ولا اجوز الضم
لان التحريك الان للساكن الثالث وهو لام التعريف ولا يصح فيه اتباع لان
التحريك من الثالث لا من الثاني قال فقال لي المبرد ما كان عندي ان الاخر
يفهم مثل هذا **وفيها** قال ابن جني قال ابو علي الفارسي سالت ابن خالويه
بالشام عن مسالة فما عرف السوال بعد ان اعدته ثلاث مرات وهو كيف تبني
من واي مثل كوكب على قراءة من قرا قد افلح بفتح الدال على تخفيف الهمزة والفا
حركتها على ما قبلها ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه الى نفسك وحوابها انه في
الاصل وواي نحو كوكب فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
وواأ ثم خففت الهمزة فالقيت حركتها على الواو الساكنة فصار وواً واجتمع مع
واو ان في الاول فقلبت الاولى همزة فصار أو اثم جمعته بالواو والنون او نون مثل
مصطفيون في الاصل فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اوون
فاجتمع ساكنان فحذفت الالف لالتقا الساكنين فصار اوون مثل مصطفون ثم
اضفته الى نفسك فقلت اوي وحذفت النون لانها لا تجمع مع الاضافة فاجتمع
حرفا علة وسبق احدهما بالسكون فقلبته ياء وادغمته ياء بعدها فصار اوي
هو الجواب قال ابن جني انشد ابو علي للمتنبي •
من كل من ضاق الفضا بجيشه • حتى توى يخواه لحد ضيق •
وقال لاصحابه كم مجرورا في هذا البيت فقال بعض الحاضرين خمسة وقلت انا
ستة فتعجبوا من قولي فقالوا قد عرفنا كل من وجيش والها المتصلة به وتوى
فاين الاخر قلت الحملة من الفعل والفاعل وهي ضاق الفضا لان من نكرة غير موصولة
لان كلا لا تضاف الا الى النكرة التي في معنى الجنس وضاق الفضا مجرور الموضع لانه صفة

لمن

لمن فقال الشيخ هو كما قال قال ابن جني سال بعضهم الشيخ ابا علي عن قولنا
زيد منطلق فقال لزيد معرفة ومنطلق نكرة والمنطلق هو زيد نفسه فكيف
صار معرفة ونكرة في حين واحد فاجاب بان العين واحدة والحال
مختلفة ومعنى هذا ان منطلق هو زيد عينا ولكن فيه بيان حال واخبار بامر مجهول
غير زيد وهو الانطلاق قال ابن جني قال لنا ابو علي سقط علي فكري البارحة
شي جيد يدل على شدة اتصال التانيث بالكلمة وهو قولك دحرجه وبابه ووجه
الاستدلال من ذلك انه قد ثبت ان المشتق يجب ان يكون لفظه مخالفا للفظ
المشتق منه لانه لو كان مثله ولم يكن مخالفا لكان اياه ولم يكن احدهما بان يجعل
اصلا اولى من الاخر وقد ثبت ان الفعل مشتق من المصدر فيجب ان يكون لفظهما
مخالفا ولا مخالفة بين دحرج الذي هو فعل ماض مشتق وبين دحرجة الا بالتاء
ولو جعلتها منفصلة نزال الخلاف بينهما فدل لهذا على شدة اتصال الياءها وللتاء
تاثير في تغيير الكلمة الا ترى انك تقول ليس في الكلام مفعل نحو مكرم وبجد
هذا المثال مع تا التانيث نحو المقبرة قال بعض الحاضرين مضرب مثل ضرب
فعبس وجهه وقال اتريد تغيير الكثير من التحريك والتسكين قال
ابن جني سالنا ابا علي عن قولنا ان لم يفعل ما العامل في يفعل فقال لم تقلت فان
للشرط والمعنى عليه فاعملها فقال انها عاملة في لم يفعل كلها بمجموعها لان لم تنزلت
منزلة بعض اجزايه والدليل على صحة ذلك قول سيبويه زيدا لم اضرب وحرف
النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله الا ان لم تنزلت منزلة بعض الفعل كما عمل لو لم يكن
معه لم ولا خلاف ولا اشكال في جواز ان لم تفعل والجازم لا يدخل على الجازم
كما لا يدخل الناصب على الناصب ولا الجار على الجار اذ الحرف لا يكون وحده عاملا
ولا بد من هذا التنزيل ولكن لا علامة تجزم ان في اللفظ وانما هو مجزوم الوضع
بان قال ابن مكتوم في تذكرته مسالة قال جرير يرثي عمر بن عبد العزيز
الشمس طالعة ليست بكاسفة • تبكي عليك نجوم الليل والقمرا •
اختلف الرواة في رواية هذا البيت فرواه النحويون هكذا ورواه الكوفيون
الشمس كاسفة ليست بطالعة ورواه بعض الرواة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا
برفع نجوم ونصب القمر ورواه بعضهم بنصبهما معا وقد اختلف اصحاب المعاني
واهل العلم من الرواة وذوو المعرفة من النحاة في تغيير وجوه هذه الروايات
وكتابتها في العربية فاما من روى الشمس طالعة ليست بكاسفة فانه ينصب نجوم
الليل بكاسفة ويعطف القمر عليها وتبكي يحتمل ان يكون في موضع رفع على انه خبر بعد
خبر ويحتمل ان يكون في موضع نصب على الحال اما من الشمس واما من اسم ليس وينصب
نجوم الليل بكاسفة لاشتهار الحوايات واعترافها واقترابها باخذا والمعنى ان الشمس لم تقو
على كسف النجوم والقمر لاظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم وقيل نجوم
الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب الظرف اي تبكي عليك مدة نجوم الليل والقمر

كما قالوا الا اكلمك سعد العشيرة ولا اكلمك هبيرة بن سعد والقارظين ونحو
ذلك وهذا الاعراب موافق لرواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة
وقيل ان نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب المفعول به ومعنى تبكي تغلب
في البكا فهو من باب المقابلة الا في على فاعلت ففعلته افعله بضم العين الا في
باب وعدت وبعت ورميت فانه يجيء على افعل بكسر العين قالوا وعلى هذا فيحتمل
ان يراد بالنجوم والقمرين السادات والاماثل قال التابعة

فانك شمس والملوك كواكب ● اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ●

واما من رفع نجوم الليل ونصب القمر فان ذلك من باب المفعول معه نحو استوي
الماء والخشبة وهذه الاعراب ايضا موافق رواية الكوفيين وذكر ابو نصر الحسن
ابن اسد الفارقي في رواية من نصب نجوم الليل والقمر ان المعنى يبكي عليك ونجوم
الليل والقمر اي تبكي الشمس عليك مع نجوم بالليل والقمر فحذف الواو وهو يزيدها
وهو اغرب الوجوه المقولة في هذا البيت واما رواية الكوفيين الشمس كاسفة
ليست بطالعة فانه استعظم ان تطلع الشمس ولا يكسف لمثل هذا المصاب
العظيم كما قالت الخارجيته شعر

ايا شجر الخابور ما لك مورقا ● كانك لم تجزع على ابن طريف

قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابن الطراوة في المقدمات في قول سيبويه
باب ما يجعل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب كلامهم في هذا الباب صحيح وعارضه
اوهام كثيرة يوقف عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين واما اوقع لهم
الشك توهمهم ان الواو عاطفة ولم يعرضوا للجامعة بحرف وقد اشرت اليها
في قولهم ما مثل زيد ولا اخيه يقول ذاك ويقولان ذاك علي معتقدي في الواو
واظرف ما رايت من هذا الجهل بالواو الجامعة شيء نصه الفسوي في الايضاح فانه
بسط القول في التانيث والتذكير فكان فيما ذكر ان التاء تحذف مع المونث من غير
الحيوان وعرو منه ضربا ثم قال وجمع التمر والقمر ادخل في باب ما يحذف منه
التاء والاصل استعمالها ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة وان التاء لا تجوز
هنا البته وانما اخرتك لهذا التعلم ان الاصول التي اغفلت من اوكد الواجبات
احكامها والاخذ بما يتوهم فيه نقضها وابرامها وهذه للحال نفسها او قعت خواص
اهل الاندلس في طرح الواو من قولك وصلى الله عليه وسلم اذ توهموها عاطفة
فاختلفت اراوهم فيما وضعوا مكانها واتفقوا على اسقاطها بقصير بالسلف مترسما
بالخلف مع العجب بانفسهم والغفلة عما توهطوا فيه من جهلهم ومن الحق على من لا يعلم
ان يقتدي بمن تقدمه ولا يرسل في الباطل قدمه لا سيما فيما تقلته الكافة والطبقة
عليه الامة انتهى رايت بخط ابن القداح قال ذكر التنطي في كتاب انباه الرواه
على انباه النحاة ان القاضي اسمعيل بن اسحق سال ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان
ما وجه قراءة من قرا ان هذان لساحران على ما جرت به عادتك من الاعراب في الالف

فاطرق ابن كيسان ملياً ثم قال تجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال
فما علة بنايها قال لان المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هولاء وهو مبني فتحمل التثنية
على الوجهين فاعجب القاضي ذلك وقال ما احسنه لو قال به احد فقال ابن كيسان
ليقل به القاضي وقد حسن في كتاب سفر السعادة وسفير الافادة للامام
علم الدين السخاوي مسلة سال عنها علي بن زيد الفضيحي ابا محمد القاسم بن علي
الحريري قال ما يقول سيدنا ادام الله توفيقه في انتصاب يعطي بعض
الشعرا وهو قوله

تعيرنا انا قليل عديدنا ● ونحن صعاليك انتم ملوكا ●

وعلى ماذا عطف قوله ونحن وعلى اي وجه يعمل المتنبي وغيره من الشعرا نحو
اسمر مقبلها ابيض محردها وهل هما من الصفات المشبهة باسم الفاعل بن
او لا فان الشريطة في الصفة المشبهة باسم الفاعل ان لا تكون جارية على يفعل
من فعلها نحو حسن وكريم فان حسنا ليس على وزنه يحسن واسمر على وزنه
سمر وسمر فان اللغتين قد حكيتا وليس هذا شرطها بنعم بايضاحها الجواب
اللهم انا نعوذ بك ان نعنت كما نستعيذك ان نغنت ونبرا اليك ان نفضح لما
نستعصمك من ان نفضح ونستمنحك بصيره تشغلنا عن النزهات وتترها
عز التعلم للمباهاة والمباراة ونسالك اللهم ان تجعلنا ممن اذا راى حسنة سرواها
وان عثر على سيئة واراها برحمتك يا ارحم الراحمين وقفت على السوال المليح
بشر مصدرها وهجنة مصدرها اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
الاغلوطات وزجر عن تطلب السقطات والعثرات وكان ابن سيرين اذا سيل
عن عويص اشمانز منه وقال سل اخاك البليس عن هذا ومع هذا فاني كرهت رد
السايل ولرب عيي افصح من لسن لا سيما اذا الم بايات بحسن اما السوال الاول
فهو من مسايل المعاياة واسولة الاعنات ولا عيب ان يجهل النحوي المدرس
فقد عن لا يدعي ولا يلبس وهو من الابيات التي جرى فيها التقديم والتاخير
لضرورة الشعر وتقديره تعيرنا انا عالة صعاليك ملوكا انتم ونحن عالة
فيه جمع عايل المشتق من عال يعول وانتصاب صعاليك به وملوكا صفتهم واما
اسمر وابيض فانما اعملا لجريهما على افعل وافعال الخالفين لتثنيتهما فهذا
ما حضرني من الجواب ولعلي بكبت فيه عن طريق الصواب قال السخاوي
وما ارى هذا الجواب مستقيما لان الملوك لا تكون صفة للصعاليك وقوله
في تقدير صعاليك ملوكا انتم ونحن لا معنى له وانما الصواب ان عالة بمعنى عالين
الشر اذا اثقلني اي تعيرنا يا انا عالة ملوكا اي نثقلهم بطرح كلنا عليهم في حال
التصعلك فصعاليك منصوب على الحال وقوله ونحن مبتدا وانتم خبره اي ونحن
مثلكم فكيف بعيرنا قال الله تعالى وازواجهاتهم وقول النحاة ابو يوسف
ابو حنيفة وتقدير الشعر تعيرنا انا عالة ملوكا صعاليك ونحن انتم

وفي عال بمعني اثقل آخا قول امية بن ابي الصلت

سلع ما ومثله عشرما • عايل ما وعالت السبقورا •

اي اثقلت البقر ما حملت في اذنابها من السلع والعشر واما اسمر وابيض واحمر فانهم اجروا هذا الضرب مجري الصفة المشبهة باسم الفاعل وذلك اجب في قوله

وتمسك بعده بذناب عيش • اجب الظهر ليس له سنام •

يجوز في الظهر الرفع والنصب والجر وكذلك تقول في موت احمر مررت برجل حمراء حاريته كما تقول حسنة جاريته اجروا احمر مجري حسنة وشبهت هذه بالصفة المشبهة باسم الفاعل في انها تذكر وتؤنث وتثني وتجمع وانها تدل على معني ثابت وشبه افعل التفضيل ايضا بالصفة المشبهة اذا لم يكن مصحوبا بمن وكان صفة لما ذكرناه نحو اجب وفي سفر السعادة ايضا هذه مسايل جرت بين ابي جعفر النحاس وبين ابي العباس بن ولاد وبعث قولهما الي ابن بدر ببغداد وما رمع ابي العباس علي ابي جعفر ميلا مفرطا وكانه قد ارتشي وقال لي شيخنا ابو القاسم الشاطبي رحمه الله وقد وقفته علي هذه المسايل واغتبط بها غاية الاغتباط ابو جعفر النحاس يسلك في كلامه طريق النحاة وابو العباس له ذكاء وصدق رحم وستقف من كلام الرجلين علي ما يدلك علي صحة ذلك ابتدا ابو جعفر فقال لابن ولاد كيف تبني من رجا برحوا فعلت وافعلت وافعلوت فقال فارجووت ايضا فقال ابو جعفر هذا كله خطا اما ارجويت في افعليت فلا يعرف في كلام العرب افعليت ولو جاز ان يكون ارجويت افعليت للزم ان يقول في اغويت افعيت لان من زعم ان الراء من جعفر زايدة لزمه ان يقول هو فعلر وان تقول في ضرب فعب ولا يقوله احد قال النحاوي هذه العبارة في قوله كان زعم ان الراء من جعفر زايدة ليس بجيد لانها توهم ان من الناس من يقول ذلك وكان الصواب ان يقول اذ لو زعم زاعم ان الراء من جعفر ثم قال واما ارجووت في افعلوت وافعللت فاعجب في الخطا من الاول لانا لا نعلم خلافا بين النحويين ان الواو اذا وقعت ظرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل انها تنقلب ياء كما قالوا في افعلت من غزوت اغزيت وفي استفعلت استغزيت والوجه عنده في جعفر ان لا يبني من رجا الا افعللت فيقال ارجويت ارجوي ارجواءً فانا مرجو مثل احمررت احمر احمرارا فانا محمر الا انك تفك في ارجويت ارجوي وتدغم في احمر يحمر وهو كثير في كلام العرب نحو ابيضضت واصفررت قال محمد بن بدر انما قال في افعليت ارجويت باليا لانها مبدلة من الواو والمبدل من الحرف زايد بمعني البدل والزايد يمثل علي لفظه قال النحاوي هذا خطا لان هذا لو صح لقيل في قال وباع وزنه قال قال ابن بدر واما جوابه في افعلوت ارجووت وفي افعللت ارجووت ايضا فانه تمثيل علي الاصل دون الاعلال وقيل

لعباس اما افعليت فارجويت واما وت فارجووت واما افعللت

كل ممثل ان يتكلم بالمثال علي الاصل ثم ينظر في اعلاله بعد فافعللت علي الاصل ارجووت وعلي الاعلال ارجويت ومن قال كتنونة بفعلول ذهب الي الاصل ومن قال فيعلول ذهب الي اللفظ واذا بنوا مثال عصفور من غزا قالوا غزو وقالفزا يتركه علي هذا ولا يعلم وسيبويه يعلم بعد ذلك فيقول غزو وقال ابن بدر وقول ابي جعفر لو جاز ان يكون ارجويت افعليت الي قوله لا يقوله احد فقد لا معني له ولا للاتيان به وجه قال النحاوي قول ابن بدر في ارجويت انه تمثيل علي الاصل غير صحيح لان ذلك لم ينطق به في الاصل كما نطق بكتنونة كما قال

يا ليت انا ضمنا سفينه • حتي يعود الوصل كتنونه •

وانما تمثل بالاصل ما لا يصح تمثيل علي اللفظ كقولك في عدن انه فعل ولا يقول علم وفي عداته فعل ولا يقول هو فع ثم انه لم يال عن تمثيل الاصل وانما سئل عما يصح ان ينطق به فاله اقتصر علي تمثيل الاصل وترك ما ينبغي ان يقال

المسالة الثانية قال ابو جعفر سالني هذا الفتي فقال كيف تقول ضرب زيد فقلت ضرب زيد فقال كيف يتعجب من هذا الكلام فقلت ما اكثر ما ضرب زيد فقال فلم لم يجز التعجب من المفعول بلا زيادة كما جاز التعجب ومن الفاعل بلا زيادة فقلت لان التعجب يكون التعجب فيه لازما فاذا قيل اخرجه الي باب التعجب فمعناه اجعل الفاعل مفعولا كما تقول قام زيد ثم تقول اقوم زيدا فمعناه علي مذهب الخليل شيء اقوم زيدا فاذا جينا الي ما لم يسم فاعله لم يجز ان يتعجب منه حتي نزيد في الكلام لانه لا فاعل فيه فقال ليس يخلو المتعجب منه في حال الزيادة من ان يكون كان فاعلا في الاصل او مفعولا فان كان مفعولا في الاصل فقد نقضت قولك بانا لا نتعجب الا من الفاعل وان كان فاعله فقد لزمك ان تتعجب منه علي ما قدمت من القول فلا زيادة فقلت الزمني ما الزم اذ لا نه قال ان كان مفعولا في الاصل فقد نقضت قولك والا فقد قلت اني لا اتعجب منه الا علي كلام اخر فكيف يلزمني ان اتعجب منه فقال اما قولك اني الزمتك ما لا يلزمك فدعوي لا يتغير معها اما قولك اني لا اتعجب منه الا بزيادة فليس يخلو تعجبك من ان يكون واقعا عليه في نفسه او علي الزيادة فان كان واقعا عليه فقد لزمك ما الزمتك وان كان واقعا علي الزيادة فقد تعجبت مما لم اسالك عن التعجب منه فان قلت اني انما تكلمت التعجب منه وتعجبت من الزيادة التي لم تسالني التعجب منها لانه لا يجوز التعجب منه اذ كان مفعولا قلت ولم لا اجاز ذلك وصرت في هذا اذا سالتك لا تتعجب منه تعجبت من غيره وهي الزيادة فقلت قد اجبناك فيما مضي من الكلام لم لا يجوز ان تتعجب منه وليس لا عادتنا اياه معني قال وقد نقضت العلة التي اعتللت بها في منع الجواز وهو انه مفعول وان يقال ان ذلك فاسد فان كانت عندك زيادة

فرد قلت هذه المطالبة محال ان يتعجب من المفعول بما بينا من ان المفعول لا يتعجب
منه فيجب علي من انكر هذا ان يتعجب من المفعول فكانه يجعل المفعول مفعولا وهذا
محال فقال نحن اذا قلنا اجعل الفاعل مفعولا ساغ لنا ذلك في الفاعل اذا تعجبنا منه
ولم يكن في الاصل مفعولا كان ذلك جايزا فيما قام مقامه وهو ما لم يسم فاعله والا لم
يكن في موضعه ولا في مقامه قلت هو وان قام مقامه في انا نحدث عنه كما نحدث
عن الفاعل فنحن نعلم انه مفعول في الاصل فكيف يقال اقمه مقام المفعول وايضا
فان اقمناه مقام المفعول فان الفاعل هو المحدث للفعل وليس كذلك ما يقوم مقامه
فقال قد لزمك بهذا القول ان لا تتعجب منه على حال من الاحوال بزيادة
ولا بغير زيادة فانك ان زدت فيه فهو مفعول في الحقيقة اللهم الا ان تكون تزعم
انك لم تتعجب منه البته وانما تعجبت من غيره ونحن لم نسالك عن التعجب من غيره
قلت هذا الذي الزمتنيه من قولك فقد لزمك بهذا القول ان لا تتعجب
منه على حال من الاحوال بزيادة ولا بغير زيادة بين بعضه انه لا يجوز ان يقول
ما احمر زيدا فاذا زدت فيه وقع التعجب فقلت ما اشد حمرة زيد فقال اما تشبيهك
احمر ونحوه بباب الثلاثي فانه خطا وذلك انهم قد اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه
بلا زيادة ما لم يكن لونا ولا خلقة وذلك ان الخليل زعم في قولهم ما احمر زيدا وما
اشبهه انهم لم يتكلموا بم لانه صار عندهم بمنزلة اليد والرجل لانك لا تقول ما ايداه
ولا ما ارجله فخالف باب الثلاثي لهذه العلة فقد باد بقول الخليل الفرق بين هذين
وشبهت بشيء غير مستبين قلت هذا الكلام فيه تطويل لاني انما شبهته بالالوان
من انها جميعا لا يجوز ان وليس يلزمني اذا شبهت به من جهة ان اشبهه به من كل
الجهات فانا اقول اذا سميت كيف تتعجب من قولنا انطلق زيد لا يجوز فقد صار
لا يجوز في هذا كما لا يجوز ما احمر زيدا فهل يلزمني ان اكون شبهت اللون بغير اللون
وانما شبهته به من ان هذا لا يجوز كما ان هذا لا يجوز واما قوله فقد اجمعوا على
ان الثلاثي يتعجب منه بزيادة ما لم يكن لونا او خلقة فاستثناؤه ما لم يكن لونا
او خلقة من اعجب الكلام لانه لا يتعجب الا من الثلاثي او مما يكون اصله الثلاثي ويزيد
عليه مثل اعطى وشبهه فانه لا يعرف في الالوان فعل ثلاثي فكيف يستثنى ما لم يعرف
في الكلام ولما ما كان خلقة وهو ثلاثي فلم يترك التعجب منه عند الاخفش الا ان اصل
الثر من الثلاثي وذلك عور وحول والاصل عنده اعور واحول واعوار واحوال
فلما رايناه ثلاثيا ولم ندر ما اصله استثنيناه من الثلاثي ولو كان من الثلاثي لقيل
عور ولاحول ولكان يقال عار وحال فتنقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقولهم عور وحول يدل على ان اصله اعوار واحوال واعور واحول والذي يقول
في هذا انه لم يتعجب منه وهو ثلاثي لا يعرف اصله وهذا القول مشهور من قول
الاخفش قال اما قولك انه استثنى اللون والخلقة من الثلاثي انه من اعجب
العجب فليس ذلك بعجب لاني انما استثنيت ذلك من الثلاثي لانه قد جاء في شيء يعني

الخلقة يكون فعله ثلاثيا كقولك عور الرجل فاستثنيت ذلك لهذه العلة
واما قولك انطلق زيد لا يجوز ان يتعجب منه فهذا نقض لما قدمته وذلك انك
ذكرت ان الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة التعجب منه وهو انه فاعل وجعلت
علة الامتناع من التعجب ان يكون مفعولا فقد لزمك ان تتعجب من زيد في قولك
انطلق زيد قلت قولي انما استثنيت من الثلاثي لانه قد جاء في شيء يعني الخلقة
يكون فعله ثلاثيا كقولك عور الرجل يدل على انه لا يدري ما اصل عور وقد بينا ان
اصله عنده النحويين اعور واعوار وانكاره منعنا ان نتعجب من انطلق زيد
فهذا شيء قد اجمع النحويون على منعه الا بزيادة فما معنى انكاره ما اجمع النحويون
عليه واما قوله انك ذكرت ان الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة للتعجب
منه وهو انه فاعل فنحن لم نقل انا تعجبنا منه لانه فاعل وانما قلنا انه لا يتعجب
من المفعول وبينا ذلك واما الفاعل فانه يتعجب منه في اكثر المواضع وانما منع
الفاعل في قولك انطلق زيد ان يتعجب منه لان الفعل قد جاوز ثلاثة احرف
فلا يجوز ان ينقل الا بزيادة نحو قولك ما اكثر انطلاق زيد وما اشبهه
قال محمد بن يدر النحوي اعطى ابو جعفر علة قياسية في التعجب فقال انما
معنى التعجب ان اجعل الفاعل مفعولا ونحن نجعل الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا
نحو اقمته واجلسته وتحد معنى التعجب موجودا كقولنا اجل الله وعز الله على
معنى ما اجل الله وما اعزه لا على معنى الخبر بانه صار جليلا وبانه صار عزيزا
وهكذا اعظم شانك وعلت منزلتك اذا لم تر الخبر قال تعالى كبرت كلمة تخرج
من افواههم ثم قال تعالى كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون وقال
ساءت علة وهجرت غضوب وحب من يتعضب اي ما اجرها ان تغضبه

وقال الشاعر

لم يمنع الناس منهم ما اردت ولا ● اعطيتهم ما اراد واحسن ذا ادبا

اي ما احسن هذا ادبا وما حكاه النحويون من اللفظ ومعناه التعجب
سبحان الله ولا اله الا الله درة ولله انت وبالله ولله وانشد سيبويه

لله علي الايام ذو حسد ● يشتمنحوبه الطيلسان والاسر

وقال هذا الرجل تعجب ويا للماء تعجب وانشد لخطاب ليلى

يا لبرثن منكم ادل وامضى من سكيك المقانب

واعطى علة اخرى ما شية فقال لا يتعجب مما لم يسم فاعله لانه فاعل فيه ويبطل
هذه العلة قول العرب لي حسن زيد ما احسنه وما اعتهه وما اشبه ذلك واما
قول اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بزيادة ما لم يكن لونا او خلقة
كاستثنائه ما لم يكن لونا ولا خلقة من اعجب الكلام ثم قال انه لا يتعجب الا من
الثلاثي او ما يكون اصله الثلاثي ثم يزيد عليه مثل ما اعطى وليس في قولنا انما
يتعجب من الثلاثي دليل على انه اراد لا يتعجب الا من الثلاثة الا ترى ان قايلا

اذ قال انما صلاة الظهر اربع لم يكن في قوله دليل على ان غيرها من الصلوات
لا يكون اربعا او قال انما في الرقة ربع العشر لم يكن هذا دليلا على ان غير الرقة
لا يكون فيه ربيع العشر قال السخاوي لا يخفى على العالم ميل هذا الرجل
وحيفه على ابي جعفر وتخليطه فيما يتكلم به الا تراه يقول وليس في قوله انما يتعجب
من الثلاثي دليل على انه اراد لا يتعجب الا من الثلاثة ظنا منه ان هذا كلام ابي
العباس واخذ في الجواب عنه وهذا انما هو كلام ابي جعفر واما ابو العباس فانما
قال قد اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا او خلقة فانكر
عليه ابو جعفر استثناءه اللون والخلقة من الفعل الثلاثي لان الالوان ليست فيها
فعل ثلاثي ولو قال ابو العباس انما يتعجب من الثلاثي لانحصر التعجب في الثلاثي وليس
هذا القول انما صلاة الظهر اربع انما ذلك لمن يمنع ان يكون اقل من اربع او اكثر
وقد اعطى ابو جعفر علة قياسية في التعجب فقال انما معنى التعجب ان اجعل
الفاعل مفعولا قال ونحن نجعل الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا نحو اقمته واجلسته
وهذا لا يلزمه لانه لم يقل لا يصير الفاعل مفعولا الا في التعجب انما قال ان قولك ما
احسن زيدا اخرجت فيه الفعل الذي كان لازما فجعلته متعديا وكان الاصل حسن
زيد فصار فاعل حسن مفعول احسن وما اورد عليه من الكلمات التي معناها التعجب
لا يرد عليه لانه انما يتكلم في التعجب المصوب لم الا ترى ان من تكلم في باب التاكيد لا يرد
عليه ما يجيء فيه معنى التاكيد من ان واللام وما اشبه هذا ثم قال محمد بن بدر
وقولهم مثل ما اعطى وما اشبهه ركاك في العبارة كما قال لا يجوز التعجب من قولنا
انطلق زيد كما لا يجوز ما احمر زيدا فهذا قال لا يجوز كما لا يجوز ان يصلي الظهر ثلثا
ولا المغرب اربعا فانه اظهر قال السخاوي واين هذا من ذاك انما اشتبه
ممتنعا في التعجب يمتنع فيه وانه يتعجب من القبيلين باشد ونحو ثم قال
محمد بن بدر على ان بعض النحويين قال لا يجوز التعجب من افعل الا على شريطة
قال واما قولهم ايضا فلان يعرف الا في الالوان فعل ثلاثي فقد قال سيبويه
ادم يادم ادمة وادم يادم وشهب يشهب وشهب يشهب شهبة وقهب
يقهب وكهب يكهب وصداء يصداء صداءة وسود يسود وانشد للنصيب

سودت فلم املك سوادي وتحته ٭ قميص من الفوهي بيض بنابقه ٭

وقال غيره درئيت عينه دنراة والدنراة البياض وقال الراجز

وقد علتني ذنراة ياديي بديي ٭ وربثية تنهض في تشددي ٭

وقال الشاعر

لقد زرقت عيناك يا ابن مكعبر ٭ كما كل صبي من اللوم ازرق ٭

واما قوله انما ترك الاخفش التعجب في عور وحول لان اصله اعور واحول فخلاف
ما عليه اهل العلم لانهم مجمعون على ان الاصل الثلاثي وما فيه زيادة فرع فحول
لاحول واحول قال سيبويه واما الفعل فانما اخذت من لفظ احداث الاسما

فضيرب واستضرب ماخوذان من الضرب لا ان ضرب من استضرب ولا استضرب
من ضرب قال السخاوي وهذا لا يلزم ايا جعفر لانه رد على الاخفش لا عليه
وانما يلزم لو نقل عن الاخفش ما لم يقل وايضا فان ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه
تخطية الاخفش فيما ذهب اليه لانه لم يقل ان عور ماخوذ من اعور واعوار ولان
حول ماخوذ من احوذ واحوال وانما قال انه في معناه فكلام يتعجب من ذاك لم يتعجب
من هذا ثم قال محمد بن بدر واما قوله لو كان من الثلاثي لما قيل حول
وعوز ولقيل حال وعار بالقلب فليس ذا بوهم وانما صحت الواو لانهم اراد واعجول
من المعنى ما اراد وا باحول فاجروه مجراه لان اصل فعل افعل ولا افعال الا ترى
انهم قالوا احتال واعتار وافتاد بالاعلال وانما اصحوا حين اراد وا معنى ما يصح
فقالوا اخوتوا واعوتوا واحيوشوا لانهم اراد وا معنى تخاوروا وتحاوتوا وتحاوشوا
لان اصل احرها اصل الاخر فهكذا عور وحول يدل هذا على انهم اد اراد وا غير
هذا المعنى اعلوه فقالوا عار زيد عين عمرو وسادها قال واما قوله فنقلت
الواو لحركتها وحركة ما قبلها فيلزم ان يقول في اد لوا د لا لحركتها وحركة
ما قبلها والوجه لحركتها وانفتاح ما قبلها قال واما قول الاخفش فانما
اراد بم ان افعل وافعال الاصل في الاستقبال لان حول ماخوذ منهما وهذا قول
سيبويه استغنوا عن حمر يا حمر كما استغنوا عن فقر بافقر والمستغنى به هو الفرع
والمستغنى عنه هو الاصل قال السخاوي قوله ان الاخفش اراد انهما
الاصل في الاستقبال فاني استقبال في عور وحول وليس ما قال بمعنى ما قال
سيبويه في حمر واحمر ثم استدرك خطاه فقال على ان افعل وافعال مطردان
في الالوان نحو اسود واسواد وابيض وابياض واصفر واصفار الا ان افعل
اكثر لانه الاصل في الاستقبال قال واما حول وعور فمن باب اد والا نهما
عيبان والعيب اشبه بالاد واولى ان يكون افعل وافعال في باب الاد واكثر الا يكادون
يقولون في اجرب اجراب ولا في اجذم اجذام وانما يخرجونه مخرج الداء نحو جرب
وضلع وشتر وهو ادخل في الداء منه في الالوان الا انهم يشبهون الشيء بالشيء
اذا قاربه فيقولون حول وعور كما قالوا وجع وضمن ورمن ولا تكاد تجد في
الالوان اسما على فعل فلان يقولون حمر ولا صفر ولا شهب قال فهذا يقوي ان
العيوب مخالفة للالوان التي لا يمتنع فيها افعل وافعال وافعال لا يمتنع من
الالوان لانه مبني له واما العيوب واقربه الى الاد واوهكذا ذكر سيبويه قال
محمد بن بدر انما لم يتعجبوا من ضرب زيد واشباهه الا بالزيادة كراهة ان يلتبس
ففرقوا بين التعجب من فعل الفاعل والمفعول وذلك انهم فرقوا بين فعل الفاعل
وفعل المفعول في غير التعجب فاراد وا ان يفرقوا بينهما ايضا في التعجب فلو قالوا في
ضرب زيد ما اضرب زيدا لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول فاتوا بالزيادة
ليصلوا الى الفرق بينهما فان قال فقد قالت العرب جن زيد ما اجنه وهذا

يبطل علتك قيل له ان قولهم ما اجنه محمول على المعنى فاستجازوا فيه ما استجازوا فيما حمل عليه الا ترى ان جن زيد فهو مجنون داخل في حيز الاوصاف التي لا تكون اعما لا واما تكون خصالا في الموصوفين بغير اختيارهم مثل كرم فهو كريم ولؤم فهو لئيم خصال لا يفعلها الموصوف فهكذا جن زيد فهو مجنون انما هي خصلة في الموصوف لا اختيار له فيها فاجري مجرى برقع فهو برقيع وبلد فهو بليد اذ كان داخلا في معناه والدليل على صحة هذا ان العرب لا تتعجب من افعل لا يقولون ما احمره ولا ما اسوده ولا ما افطسه ويتعجبون من احمق وارعن والدوانوك فيقولون ما احمقه وما ارعنه وما الده وما انوكه لان احمق بمنزلة بليد والدة بمنزلة مرس وانوك بمنزلة جاهل فحملوه على المعنى فهكذا جن زيد حمل على المعنى لان العرب تشبه الشيء بالشيء وتحمل على المعنى اذا وافقه واقترب منه فمن ذلك قولهم حالم زيد عمرو يرفع الاسمين جميعا لان كل واحد منهما فاعل قال اوس

تراهن رجلاها ويداه وراسه ● له قتب جلد الحقيبة رادف

وقال القطامي

فكرت تبتغيه فصادفته ● على دمه ومصرعه السباعا

لان السباع قد دخلت في المصادقة ● وقال

لن تراها وان تاملت الا ● ولها في مفارق الراس طيبا

كان الطيب قد دخل في الرؤية قال السخاوي انما قالوا ما اجنه لان جن لا فاعل له فهو في المعنى يعجب من الفاعل لانه لا يقال جنه انما يقال اجنه قال محمد بن يزيد فان قال فقد قالوا ما اسرني بكذا وكذا وهذا دليل على انه يجوز ان يتعجب من ضرب زيد قيل له ليس في هذا دليل على جواز التعجب من ضرب زيد لانه يجوز ان يكون ما اسرني تعجبا من سررت ويكون محمولا على ما قدمنا ذكره في جن زيد فيكون بمنزلة برحك فهو مبرور قال ويجوز ان يكون ما اسرني تكذا تعجبا من ساءه اي حسن الحال في نفسه واهله وماله وفرس ساءه اي حسن الحال في جسمه ولحمه وضيعة ساءة يعني اهله عامره فيكون ساءه بمعنى قولك دو سرور لم يتعجب منه على هذا كما قالوا عيشة راضية اي ذات رضى ورجل طاعم كاس اي ذو طعام وكسوة فيكون ما اسرني في جاريا على ما قدمنا غير خارج عما ارتبنا

المسئلة الثالثة قال ابو جعفر كيف تامر من قوله تعالى لقد جيتم شيئا آدا ومن قوله تعالى ولا يؤوده حفظهما فقال ابو العباس هاتان مسئلتان اما اوداد فلا يومر منه لانه اسم موضوع للداهية والامر العظيم قال ابو جعفر وقد قالت العرب آد يؤد فنقطت بالفعل ثم صرفه النحويون فقالوا في الامر منه اد يا هذا بالادغام والضم والكسر وبالاظهار نحو اود ود مثل اردد قال ابو العباس التصريف فيها دعوى يحتاج الى برهان قال ابو جعفر لا يحتاج الى ذلك وقد حكوا لها نظائر من المضاعف منها قول احمد بن يحيى يقول ازر زر عليك قميصك

وزه وزه مثل مده ومده ومنه قال ابو العباس هذه الاشياء لا تنصرف قياسا ولا يشبه بعضها بعض الا سماع من العرب اذ لو كان هذا الجاز ان يقول وذر يذر وودع يدع قياسا على قام يقوم وضرب يضرب وانما يصرف منه ما صرفت العرب وتترك منه ما لم تصرفه العرب اقتداء بها قال ابو جعفر ليس هذا قول احد من النحويين علمناه وذلك انه لا يمتنع القياس في شيء من المضاعف على ورد يرد فيقول ستن يسن وادية يود كما قلنا ردة يرد ولو كنا لا نطق الا بما نطقت به العرب ولا نقيس على كلامها لبطل اكثر الكلام ولا يجوز قياس وذر يذر وودع يدع على المضاعف لانه معتل قل استعمالهم الماضي فيه لاستثقالهم الواو حتى تبدل فيقولون في وحد احد فلما استثقلوا الواو وكان ترك في معنى ودع وودا استغنوا عنه بترك وكان بعض العرب قد قال ودع وودر على القياس فلا معنى لقول لحان ان يقول ودر وودع لانه قد قيل قال ابو العباس انما لم نشبه مضاعفا بمضاعف وانما اردنا ان نريك ان العرب قد تصرف شيا وتمنعه في نظيره واما قولك ان هذا معتل فليس بالاعتلال منع من ان يبنى لما ض مثل وزن يزن قال ابو جعفر هذا الذي الزمتنيه من اني قلت انه لم يبن منه ماض لانه معتل غير لازم وكلامي يبين خلاف هذا لاني قلت لم يبن منه ماض لعلة فكيف الزم اني اعتللت بانه لم يقع منه ماض لانه معتل قال ابو جعفر ولم يجب عن المسئلة الاخرى وهي ولا يؤوده والجواب ان يقول ادياهذا انظير قل لا يزن آد يؤد مثل قال يقول قال محمد بن يزيد قول ابي العباس لا يجوز ان يومر من قوله تعالى اذ الان العرب لم تبن منه فعلا الذي عليه عامة اهل العلم لان الاد وصف غير جار على فعل وانما هو موضوع في كلام العرب للامر العظيم فحكمه حكم الاسماء التي جاءت غير جارية على فعل واذا كان هكذا لم يجز ان يبنى منه فعل من حيث ان الاسماء ليست ماخوذة من الافعال وانما الافعال تصدر عنها ولو كانت الاسماء كلها مشتقة لارتفع ان يكون في الكلام اسم البتة والدليل على هذا انه ليس احد من العرب ولا من العلماء يجبر ان يامر من صاع وفرس ولا من جعفر وجبرج وصفدع ولا من الاوصاف التي ليست بجارية على فعل نحو خود وبكر ولص وسلب وعرطل وجعشم لان هذه الاسماء غير جارية على فعلها يدل على ان من الاوصاف ما لا يجوز ان يبنى له فعل متصرف في الامر والدعاء والخبر وغير ذلك الاسماء المبنية للمبالغة نحو اكال واكول لا يجوز ان يصرف منها فعل لان هذه الابنية وان كانت تعمل عمل الافعال فهي غير جارية على الفعل واذا كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز ان يصرف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل اولى ان لا يصرف له فعل هذا قول اهل التحصيل من اهل صناعة النحو ولا يقال اد يود فهو اد انما يقال اد يود اذ افهو آد وليس الاد هو الاد لان الاد جار على الفعل والاد وصف غير جار على فعل وقول ابي جعفر قد صرفه النحويون

تقول منه والذين يقولون اد يود فهو ادّ اذا القاه في الآجر بمنزلة لحم لحمه فهو لاحم اذا اطعم اللحم فلو قيل لنا كيف تامرون من اللحم لقلنا لا يجوز لان اللحم اسم غير مشتق من فعل ولا هو وصف جار على فعل ولا تكلم لمن لفظه يفعل فيكون هو اسما لذلك الفعل وكذلك شحمه ونزين اذا اطعم الشحم والزيد وقولك ادّه بمنزلة قولك زيده وقولك يوده بمنزلة قولك يزيده وقولك آده هو قولك زايد والاد الذي هو الاسر العظيم بمنزلة الزيد الذي هو اللبن فكما لا يجوز ان يامر من الزيد كذلك لا يجوز ان يامر من الاد ولا يصرف له فعل يكون هو اسما هذا هو الذي عليه اهل العلم باللغة ومعنى قولهم كيف يومر من الاسما انما هو مجاز لان الاسما لا يومر بها وانما يومر بالفعل اذا كان غير واقع فاذا قال قايل كيف يومر من ضارب او من طويل فانما معناه كيف يومر من الفعل الذي هو حاد عليه او اسم لم فيقول اضرب وطل لانهم يقولون ضرب وطال فان قيل لفظ كيف يومر من بكر وخود قلنا لا يجوز لانه ليس اسما للفعل ولا جار على فعل فسبيل سبيل الاسما التي هي موضوعة غير مشتقة وكذلك قبال والحال وضروب الافعال لها وهلذا اسلهب وعكرت وما اشبهه وهو كثير فهذا حقيقة ما ذهب اليه خصمك ولا حجة لك فيما حكيته عن ثعلب لانا لا نخالفك فيه وحكايتك عن النحويين انه لا يمتنع شي من الاسما من ان تقيسه على رد يرد كذ عليه وقولك لو كنا لا ننطلق الا بما نطقت به العرب ولا نقيس على كلامها لبطل اكثر الكلام بدليل جهلها باللغة لان من الكلام ما لا يقاس ومنه ما يقاس ولو قيل كيف يومر ادا وتكر او ضارده او قتال او ما اشبه ذلك مما ليس بجار على فعل لقلنا العرب لا تامر من هذه الاوصاف بلفظ الصفة الا ان يكون لم فعل منطوق به نحو طال واقصر واسهل واكرم لانهم يقولون طال وقصر وسهل وكرم ولا يامرون من يكرو لا خود ولا لص ولا اد وما اشبهه لانها لا تفعل لها فاذا اثرنا ان نامر بشي منها الزمناه كان وجعلناه خبرا لها فيقول كن ادا او كوتي خودا وذلك ان معنى اضرب كن ضاربا فهكذا ينبغي اذا امرت بهذه الاوصاف وكذلك الاسما يومر بها على هذا فيقال كن عليه سيفا وكن لم نجرا وكن فيها اسدا قال الله تعالى قل كونوا حجارة او حديدا وقالوا كونوا هودا او نصاري ولكن كونوا ربانيين

وقال الشاعر

اجاري بدر قد وليت ولاية ● فكن جودا فيها نحون وتسرق

فان قال فكيف يومن طريق ما يتكلم عليه اهل اللغة من التصريف من الابنية قياسا لم يتكلم به قيل له اذا تكلفنا ذلك فانا ادّا ليس تعمل ولاداده ولا علة ولا لون ولا خلقة وانما هو حصلة وافعال الخصال لا تكون الا على فعل يفعل فيكون الفعل من اد ادّا كالفعل من خل فيكون اد بكسر الهمزة كقولك خل فان شيت قلت اد بكسر الهمزة والدال كقولك خل وان شيت قلت ايد د كما تقول اوحلل

وقولك اد كقولك خل هذا هو القياس الذي يعمل عليه وبالله الثقة

المسلة الرابعة

سال ابو العباس فقال كيف تقول مررت برجل اسهل خد غلام اشد سواد طرة فقال ابو جعفر في هذه المسلة وجوه اجودها ان يريد فيها الفا ولاما فتقول مررت برجل اسهل خد الغلام اشد سواد الطرة وانما قلنا ان هذا اجود الوجوه لان سيبويه قال اعلم ان كينونة الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن من ان لا يكون فيه الالف واللام لان الاول في الالف واللام وغيرها هنا على حالة واحدة يعني سيبويه ان الاول لا يتعرف بادخالك الالف واللام في الثاني الا ترى ان قولك مررت برجل اسهل خد الغلام اشد سواد الطرة انك لم تتعرف اسهل ولا اشد فاخترد خول الالف واللام ليكونا بدلا من الهاء ان شيت حيث بالهاء فقلت مررت برجل اسهل خد غلامه اشد سواد طرته قال ابو العباس في هذه الاجوبة ما قد احلت به على قول النحويين اجمعين وليس فيها جواب عما سالناك عنه وذلك انا سالناك فيها بالالف ولام والهاء فزدت فيها ما ليس فيها وكان ينبغي ان ترد المسلة فتقول هي خطا على هيتها اذا لم تدخل فيها الالف واللام والهاء وتبين من اي وجه كانت خطا او تجيب فيها اذا كانت صوابا على هيتها اذا القيت قال ابو جعفر اما قولي مررت برجل اسهل خد الغلام اشد سواد الطرة فهو بمنزلة قولك مررت برجل احمر خد الغلام وما اشبهه وهو كثير في كلام العرب

انشد سيبويه

اهوي لها اسفع الخدين مطرق ● ريش القوادم لم تنصب له الشبك ●

فقوله اسفع الخدين بمنزلة اسهل خد الغلام واما قولي مررت برجل اسهل خد غلامه اشد سواد طرة فاسهل مرفوع بالابتدا وخد غلامه خبره والجملة في موضع جر وكذا الجملة الثانية كما يقول مررت برجل اسود غلامه احمر ابوه وهذا اشهر من ان يحتاج الى ان يستشهد له ونظيره قوله عز وجل ام حسب الذين اجترحوا السيات ان نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سوا محياهم ومماتهم على قراءة من قراه بالرفع وهو احسن وكذلك الرفع في المسلة احسن وكذا كل ما لم يكن جاريا على الفعل فهذا حكمه واما قولي مررت برجل اسهل خد غلامه اشد سواد طرة فعلي ان اجعل اسهل نعتا للرجل واجعله بمعنى سهل فارفع خدا باسهل وكذلك الجملة الثانية كما تقول مررت برجل احمر ابوه والرفع احود وانما جاز ان يجريه على الاول لانه بمعنى ما هو جار على الفعل ونظيره القراءة سوا محياهم ومماتهم واما قولك اني زدت في المسلة الفا ولاما وها فقد بينا لم زدنا الالف واللام على مذهب سيبويه وقد ذكرناه قال محمد بن يزيد ذكر ان سيبويه قال كينونة الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن ثم جعله في غير موضعه وانما الذي ينبغي ان لو جعلها في موضعها لو كان مما هل

العلم يعرف الموضع الذي يجعل الالف واللام في الاخر منه دون ما لا يجعلان فيه
قال سيبويه وتقول فيما لا يقع الا منونا عاملا في نكرة وانما وقع منونا لانه
فصل بين العامل والمعمول والفعل لازم له ابدا مظهرا او مضمرا وذلك قولك هو خير
منك ابا واحسن منك وجها وان شئت هو خير عملا وانت تريد منك فالفصل الذي
قاله هو لازم ابدا في الاضمار والاظهار هو من والذي بان قال ولا يعمل الا في نكرة
لانه لم يقو قوة الصفة المشبهة هذا نظير كلامه واين حكايتك عنه ان كينونة
الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن من ان لا يكونا فيه وقد قال انه لا يعمل
الا في نكرة والنكرة سواء كانت مفردة او مضافة لانا نقول لهذه عشرون
مثقالا او عشرون مثقال مسك فلا يتغير عن ان يكون تمييزا فقولك اسهل
كقولك احسن وقولك وجها كقولك خير غلام كما كان عشرون مثقالا ومثقال
مسك سواء والصفة المشبهة بالفاعل هي الاوصاف التي تكون حضالا او الوانا
او خلقا في الموصوفين ولا تكون اعمالا لهم نحو كريم وكريعة وليم وليمة واحمر
وحمراء واعرج وعرجاء والفاعل الذي هو اشبه به نحو ضارب وقاتل ومكرم ومستمع
والاول غير عمل يعمل الموصوف ولا يقع باختياره والثاني عمل يعمل الموصوف
ويقع باختياره واشبه الذي بينهما في اللفظ ان يقول مررت برجل حسن الوجه
فيكون كقولك مررت برجل ضارب زيدا وكذلك مررت بامراة حسنة الوجه
كقولك مررت بامراة ضاربة زيدا وكذلك مررت برجل احمر الوجه وبامراة حمراء
الوجه وما اشبهه وكذلك مررت برجل حسن وجهه كقولك مررت برجل
قائم ابوه فهذه الصفة التي قال سيبويه وكينونة الالف واللام في الثاني في احسن
واحود الا ان هذه الصفة لا تعمل الا فيما كان منها او من سببها واسم الفاعل يعمل
فيما كان من سببه ومن غيره فاما كان من الاوصاف على وزن افعل يراد به
التفضيل ويلزمه التفصيل على ما شرط سيبويه فانه لا يعمل الا في نكرة وتنصبها
على التمييز نحو هذا احسن منك وجها واكبر منك مالا وان شئت قدمت فقلت
احسن وجها وان شئت حذفت الفصل وانت تريد كما قال فتقول انت خيرا
يريد منه قال الله تعالى هم احسن اثاثا ورئيا يريد منهم وان شئت حذفت المعمول
فيه وجيت بالفعل فتقول زيدا افضل من عمرو ولا يجوز ان تحذفهما جميعا الا ان
يكون مشهورا في الخلق كقولهم الله اكبر لانه قد علم ان الامر كذلك فكانه قد نطق
بالفضل او يكون شايعا في امته نحو قول الفرزدق

ان الذي سمك السما بنى لنا بيتا دعايمه اعز واطول

واما قول من يقول ان هذا قد يكون بمعنى فاعل او غيره فليس عندنا بشئ لانه
لا يجد عليه دليلا فاذا اردت اضافة افعل هذا الذي للتفضيل ومعنى التعجب
بصفة الا الى جمع والالف واللام لا تكون حينئذ للاول ويكون الاول بعضا
للثاني في نحو قولك زيدا افضل الرجال ولا تكون الاضافة في هذه الاوصاف التي

هذا المعنى الا على هذا الاثر اي انك لا يقول لزيد افضل الخيل ولا فرسك افضل الناس
لان الناس ليسوا جنسا للفرس ولا الفرس بعضا لهم وهكذا جمع هذا وقد يجوز
ان تحذف الالف واللام وبنا الجمع من الجنس استخفافا فتقول لزيد افضل رجل
وانت تريد افضل الرجال كما قلت هذه ماية درهم وانت تريد من الدراهم وكل رجل
يريد الرجال ولا شبه افعل الذي يكون بلا فضل افعل الذي يلزمه الفضل ولا هو منه
في شئ لان الذي لا يلزمه الفضل يثنى ويجمع ويونث ويذكر والذي يلزمه الفضل لا يثنى
ولا يجمع ولا يونث تقول لزيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون
افضل من عمرو وهند افضل من دعد وما اشبه ذلك ولا فعل الذي يلزمه الفضل
وجوه كثيرة تدل على انه ليس من افعل الذي لا يلزمه الفضل بشئ وليس بها خفا
على من اعتبرها اذ في اعتبارها والذي يدل على تمويهه انه قال الاثري ان قولهم
مررت برجل اسهل خد الغلام اشد سواد الطرة انه لم يتعرف اسهل ولا اشد
فيحتاج الى ان يعلم من قاله فانه كذب لم يقله احد وقوله اما قولي مررت برجل
اسهل خد الغلام اشد سواد الطرة فهو كقولك مررت برجل احمر خد الغلام وما
اشبهه وهو كثير في كلام العرب وانشد سيبويه البيت الذي ذكره وان
اسفع الخدين بنزلة اسهل خد الغلام فمحال كل اما قوله هو مثل مررت برجل احمر
خد الغلام وهو كثير فكذب وكان ينبغي ان تذكر من ذلك ولو حرفا واحدا واسهل
خد الغلام لا يقوله احد لا من العرب ولا من العجم لما تقدم من الفرق بين افعل الذي
لا يلزمه الفضل والذي يلزمه وليس اسفع مثل اسهل لان اسفع انما الصفة واقعة
فيه على الثاني والخدان والسفعة لهما دون الاول وافضل الناس الصفة هي للاول
دون الثاني والفضل لحدوث المضاف اليه فاذا قلت اسهل الخد فانما يعني موضعا
من الخد كما يقول الصدر احود الدراج والسرة اطيب الحوت ووجه آخر كذا احسنه
ولو اردت باسفع ما اردت باسهل لم يجز لانك تقول مررت برجل اسهل خد من زيد
ولا يقول مررت برجل اسفع خد من زيد وان اسهل خد الغلام معرفة وقد وصفت
به النكرة ويدل على ان افعل الذي يلزمه الفضل يكون معرفة اذا اضفته الى
الالف واللام انك لا تدخل عليه الالف واللام فتقول هذا الافضل الناس ولا هذا
الاسهل خد الغلام وانت تقول هذا الاحمر الوجه والاسفع الخدين ولما البيت
فان سيبويه قال في الصفة المشبهة انها تنون فتنصب وتحذف التنوين فتضف
ثم قال ومما جاء منونا قول زهير اهوى لها تذكر البيت على ان الشاهد مطرق
لا غير كذا قال اهل العلم قوله واما قولي مررت برجل اسهل خد غلامه اشد سواد
طرة فاسهل مرفوع بالابتدا وخد غلامه خبره وكذلك الجملة الثانية بدخل الخطا
من وجوه احدها انه رفع اسهل بالابتدا وهو نكرة وخد غلامه الخبر
وهو معرفة وان اسهل للمفاضلة لا يجوز ان يحذف منه المفعول والمعمول فيه
معا ولا دليل على ذلك وانه فعل الجملتين وصفا للرجل والجمل اذا كانت اوصافا

اوخبرا واحوالا لايعطف بعضها على بعض فتقول مررت برجل قام ابوه وقعد
ولا تقول قام ابوه وقعد وانه ان جعل الها في طرة للرجل احال ان المراد ان الغلام
هو الاسهل الخز والطرة ليس الرجل وان جعلها للغلام اضلا لان الاعراب يصير لحنا
ولا يجوز ان يكون اشد مجرورا ولكن يكون منصوبا كما تقول هذا رجل اسهل خد
غلاما اشد سوادا طرة فتجعل اشد منصوبا على الحال قالوا مررت برجل متمة امه منطقا
ابوها لاغيره وقوله هذا اشهر من ان يستشهد له كذب قوله اما قولي مررت
برجل اسهل خدغلاما اشد سوادا طرة فعلى ان اجعل اسهل نعتا لرجل بمنزلة سهل
فاوقع خبرا سهل وكذا الجملة الثانية قد احالت فيه لانه لم يات لاسهل ولا لاشد بالفصل
ولا بالمعمول فيه ورفع به الظاهر وانا سبيله ان يرفع المضمر لان هذا الوصف الذي
للفاصلة لا يرفع الا المضمر لاغير ومثلوه بقولهم ما رايت احدا احسن في عينه
الكحل منه في عينه وما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
والكلام على الها هنا كالكلام عليها قبل **المسلة الخامسة** قال ابو جعفر
كيف تقول ان سارا سار حديثك كلامك قال ابو العباس تقدير هذه
المسلة ان حديثك سار سارة كلامك قال ابو جعفر هذا التقدير خطاء
باجماع النحويين لانهم قد اجمعوا على انه لا يفرق بين ان واسمها الا بالظرف وما
قام مقامه فان قال قايل اني اقدم حديثك واجعل بلى ان قلت هذا فرارا من المسلة
ومجيء بمسلة اخرى وايضا فانك لم تقدر في جواب تقدير المسلة فيفهم ما بناه عليه
من الجواب قال اما قوله ان هذا التقدير خطا فعلى خلاف ما ذكر اذ كنا لم نفرق
بين ان وبين اسمها في حال التقدير وانما كان تفريقنا بينهما في حال الالقاء
والتقدير صواب واما قوله ان هذا التقدير ايضا خطا فقد اخطا وقد كان يجب
ان يبين من اي وجه كان خطا لان الغاية في المحنة لا في الدعوى قال
قد بيناه بقولنا انه لا يفرق بين ان وبين اسمها الا بالظرف او ما اشبهه وجواب
هذه المسلة ان سارا سار حديثك كلامك والتقدير ان قولا سارا اجلا سارة
حديثك كلامك فسار منصوب لانه نعت لقول وقول اسم ان وقولك سارة نعت
لرجل ورجل منصوب بوقوع سارة عليه وحديثك مرفوع بقولك سارة وكلامك
خبر ان قال محمد بن يزيد هذا نقض ما ذكرته عن خصمك وانت قضيته من
قولك وليس فيما عبت عليه شيء تكن العلما ولا تعدل عنه الفهما **المسلة**
السادسة ثم سال ابو العباس فقال كيف تقول هذه ساعة انا فرح بغير تنوين
فقال ابو جعفر اقول هذه ساعة انا فرح فتكون هذه في موضع رفع بالابتدا وقولك
ساعة خبره وانا فرح مبتدا وخبر في موضع جر ويجوز ان يقول هذه ساعة انا
فرح على كلام قد جري كانك قلت هذه القضية ساعة انا فرح يريد ان هذا الامر
ساعة انا فرح قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الفعل
والفاعل بمنزلة المبتدا وخبره عند اهل العربية قال ابو العباس سيبويه

وغيره يفسدون هذا الجواب ويحيلونه وذلك انهم لا يضيفون الى الابتدا والخبر
والفعل والفاعل الا ظرفا في معنى المضي كقولك جيتك يوم زيد امير وجيتك يوم
يقوم زيد وذلك انه اذا كان ماضيا بمعنى اذ كقولك جيتك اذ زيد امير وجيتك
اذ يقوم زيد فاذا كان في معنى الاستقبال لم يضف الا الى الفعل ولا يجوز اضافة الى
المبتدا والخبر لانه يكون حينيذ بمعنى اذا كما تقول انا ابتك يوم يقوم زيد مثل انا
ابتك اذ يقوم زيد لان اذا في معنى الجزا وانما تضيف الظرف اذا كان في معناها الى
الفعل ولا تضيفه الى الابتدا والخبر لان حروف الجزا لا تقع على الابتدا والخبر
وهذه المسلة مسطورة لسيبويه وهذا الاعتلال اعتلاله وهي منه ماخوذة
قال ابو جعفر جوابنا عن المسلة على معنى المضي والدليل عليه قولنا على كلام
قد جوي وقولنا كانك قلت هذه القضية ساعة انا فرح قال
السخاوي في سفر السعادة هذه عشر مسايل سماها ابو نزار الملقب بملك
النحاة المسايل العشر المتعيات الى الحشر وتحدى بها **المسلة الاولى**
سال عن قوله عز وجل ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقال
ان ان الاولى لم يات لها خبر وسال عن العامل في اذا ما تم قال اذا بمعنى الوقت
وهو يضاف الى الجمل على تاويل المصدر فاذا قلت تقديره مخرجون وقت موتكم
كان محالا لان الاخراج وقت الموت لا يتصور لانه جمع بين ضدين ثم اجاب
هو فقال للجواب اما الاول فنقول ان العرب قد حذفت خبر ان كثيرا في
شعرها وكلامها والشواهد على ذلك اكثر من ان تحصى لاسيما اذا دل على الخبر مثله
وههنا خبر الثانية دل على خبر الاولى وقوي عاملا في اذا والتقدير ايعدكم انكم
مخرجون بعد وقت مماتكم الا ان يعد وقت حذفت وانما بدت الاترى الى قوله
تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون وينفعكم لا يعمل في
ظرفين مختلفين احدهما حال والاخر ما من فذلك محال ولكن المعنى ولن ينفعكم
اليوم بعد اذ ظلمتم وكذلك مضارع هذا قوله تعالى ان مع العسر يسرا والعسر
ضد اليسر والضدان لا يجتمعان ولكن الاصل ان مع انفقنا العسر يسرا الا ان
المضاف حذف واما فايدة تكرير ان والعرب تكرر الشي في الاستفهام استعدادا كما
يقول الرجل لمخاطبه وهو يستبعد ان يجي منه الجهاد انت تجاهد انت تجاهد
فكذا هنا قالوا ايعدكم انكم مخرجون انكم مخرجون استبعاد افقيل له اما
سوالك الاول عن خبر ان وكونه لم يات فهو سوال من قطع ما حكاه ولم يعد وجها
سواه وهذا قول من لم يتقدم له بهذا العلم فضل دراية ولا وقف على سطر
فيه اولوا النقل والرواية اذ كان معظم النحويين قد اجمعوا على ان خبر ان في هذه
المسلة ثابت غير محذوف فلو قلت يسال عن خبر ان لم احزت في هذه الاية الا قول
بعض النحويين لا يتيت بعذرين وللنحويين في هذه الاية اربعة اقوال الاول
قول المبرد ومن تابعه ان يجعل موضع انكم مخرجون رفعا بالابتدا واذا ظرف زمان

في موضع خبره والجملة في موضع خبران فيصير التقدير ايعدكم انكم اذا متم اخراجكم
كما يقول ايعدكم انكم يوم الجمعة اخراجكم فيكون اخراجكم مرفوعًا بالابتدا ويوم الجمعة
خبره والجملة في موضع خبران الاول وهذا مذهب بين ظاهر لا يحتاج فيه الى
خبر محذوف والثاني قول الجرمي ان يجعل مخرجون خبران الاولى ويكون
الثانية كررت توكيدا لتراخي الكلام على حد قوله تعالى ابي رايت احد عشر كوكبا
والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فكرر رايتهم توكيد التراخي
الكلام ويكون انتصاب ساجدين برايت الاولى كانه قال رايت احد عشر كوكبا
والشمس والقمر ساجدين ومثل قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا يحسبنهم بمفازة من العذاب فيكون يحسبنهم
توكيدا لتراخي الكلام ومن ذلك قولهم في النذايا يتم عدي الثالث قول
ابي الحسن الاخفش ان تجعل انكم في موضع رفع باذا على ان يكون فاعلا به على
خلاف قياس مذهبه في الرفع بالظرف في نحو قولك يوم الجمعة الخروج فالخروج
عنده مرتفع بالظرف كانه قال يستقر الخروج يوم الجمعة ومذهب سيبويه
واصحابه ان الخروج مرفوع بالابتدا الاغير السرابع قول سيبويه ان يجعل
انكم مخرجون بدلا من ان الاولى على حد قوله تعالى ويوم يقوم الساعة يومئذ
يخسر المبطلون فقوله يومئذ بدل من قوله يوم يقوم الساعة ويحتاج في
هذا القول المحذوف شيء يتم به الكلام لانه لا يصح ان يبدل من ان الابعد تمامها
وتكملتها من اسمها وخبرها وقد وجه ابو علي قول سيبويه في هذه الاية على
وجهين احدهما ان يكون قد حذف مضاف من ان الاولى تقديره ايعدكم
ان اخراجكم اذا متم فيصح حينيذ ان يبدل انكم مخرجون من ان الاولى لانها
قد تمت وانما يحتاج الى حذف هذا المضاف من جهة ان اذا ظرف زمان
وظروف الزمان لا تكون اخبارا عن الجثث فاذا حملت قولك انكم اذا متم
على تاويل ان اخراجكم اذا متم ثم الكلام وصارت اذا خبرا لان على حد قولهم الليلة
الهلال يريد حدوث الهلال او ظهوره ولولا ذلك لم يجز لان الهلال جثة والليلة ظرف
زمان ومثل الاية في حذف المضاف قوله عز وجل هل يسمعونكم اذ تدعون لانه
لابد من تقدير مضاف محذوف تقديره هل يسمعون دعاكم اذ تدعون فحذف
الدعاء وهو يريده والثاني من توجيه ابي علي لقول سيبويه ان يكون خبران
محذوف تقديره ايعدكم انكم اذا متم ثم حذف خبر ان لدلالة ان الثانية عليه
على حد قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه فحذف خبر المبتدا الاول
استغناء عنه بخبر الثاني وعلى ذلك قول الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف

تقدير نحن بما عندنا راضون وانت بما عندك راض الا ان حذف استغنا
عنه بالخبر الاخر وهذا الوجه وحده هو الذي لم يفتح عليك ايها المتقمص

بقميص الزهر التابه في عناية السهو الملقب بملك النحو الابه واما قولك بعد
السؤال الاول وكذلك يسال عن العامل في اذا ثم بينت في جوابك انه محذوف
فقولك هذا مبني على ما قام في نفسك من كون خبر ان محذوفا وقد بينا انه غير
محذوف الا على احد الوجهين الموجهين قول سيبويه والا فهو موجود غير محذوف
على المذاهب المتقدمة اما على مذهب المبرد فالعامل عنده في اذا الاستقرار
لانها في موضع خبر المبتدا وكذلك مذهب الاخفش هي عنده معمولة الاستقرار
المقدر في كل ظرف رفع فاعله واما على مذهب الجرمي فان العامل عنده فيها
مخرجون التي هي خبر ان على ما تقدم ذكره واما قولك بعد السؤال الثاني
ان اذا معنى الوقت وهو مضاف الى الجمل على تاويل المصدر وما ذكرت من ان
المعنى يستحيل اذا جعلت العامل فيها مخرجون لانه يصير التقدير انكم
مخرجون وقت موتكم والاخراج وقت الموت لا يتصور واجابتك عن ذلك
بتقديرك حذف مضاف قبل اذا وهو بعد فانك اتيت في هذا المكان بضرب
من الهذيان لما قولك ان اذا معنى الوقت وهو يضاف الى الجمل على تاويل المصدر
فليس تقدير الجملة بعدها على تاويل المصدر بصحيح وذلك ممتنع فيها وفي اذ
وفي لما خاصة الا ترى انه يحسن ان يقول في نحو اتيتك يوم يقدم زيد اتيتك
يوم قدوم زيد فيقدر بما بعد يوم بتقدير المصدر ولو قلت اتيتك اذا يقوم زيد
لم يحسن ان يقول اتيتك اذا قيام زيد وكذلك تقول اتيته اذ قام ولا تقول
اتيته اذ قيامه وكذلك لما تقول اكرمته لما قام ولا تقول اكرمته لما قيامه
لان هذه الظروف لا تضاف الى مفرد ولا يستعمل الا مضافة الى الجمل واما قولك
لانه لابد من تقدير حذف مضاف قبل اذا وهو بعد لتصح المعنى وسلم من الاحالة
فهو قول بين الفساد ولا محالة وذلك ان المتقدر عند جميع النحويين انه لا يصح
ان تضاف اذا ولا لما ودلك لتوغلهما في البناء وقلة تمكنهما ولا يجوز على هذا ان تقول
اكرمتك بعد اذا اكرمتني ولا قبل اذا اكرمتني ولا بعد لما اكرمتني ولا يجوز ذلك
في ظروف الزمان ولا غيرها ولم يسمع من ذلك شيء الا في اذ والمعنى في الاية
يصح على غير هذا التقدير اذ في مفهوم الخطاب من قوله عز وجل وكنتم ترابا
وعظاما ان الاخراج ليس هو وقت الموت وانما هو بعد زمان متراخ يقتضي
الاستحالة من اللحمة والدموية الى الترابية ثم الاخراج بعد ذلك واذا وان
كانت بمعنى الوقت فليس يلزم وقوع الفعل في اول ذلك الوقت دون اخره مثال
ذلك قولهم اذا جاء زيد احسنت اليه ومعلوم من جهة المعنى ان الاحسان لم يكن
في اول المجيء انما كان بعده وتقدير الاعراب يوجب ان وقت المجيء وقت الاحسان
لان اذ ظرف والعامل فيه احسنت فيصير التقدير احسنت اليه وقت مجيئه
وليس الامر كذلك وسبب ذلك انه لما تقارب الزمانان وتجاورا الحالان
صارا كانهما وقعا في زمان واحد وان كان لابد ان يقدر ان زمان الاحسان

بعد زمان المجاز الاحسان مسبب عن المجي والسبب يتقدم المسبب ويكون
تقدير الاية على هذا البعث كم انكم تخرجون اخر وقت موتكم وكونكم ترابا وعظاما
ثم قلت بعد هذا واما فائدة تكرير ان فان العرب تكرر الشئ في الاستفهام
استبعادا كما يقول الرجل لخاطبه اذا كان يستبعد منه ان يجاهد انت تجاهد وهذا قول غير محقق ولا محرر وهذه العبارة بتكرير الاستبعاد
شئ خارج عن المالوف المعتاد وانما التكرير في كلام العرب لمعنى التاكيد على ذلك
كما في كتاب الله عز وجل وفي الكلام الفصيح كقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا فكرر
دكا على جهة التاكيد بدلالة قوله في الاخرى فدكتا دكة واحدة وقوله تعالى ان مع
العسر يسرا ان مع العسر يسرا وقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر
رايتهم لي ساجدين كرر رايتهم توكيدا وقوله تعالى لا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
وليس في شئ من ذلك استعاد **المسئلة الثانية** قال ابو نزار روي عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من جمع مالا من نهاوش اذهبه الله في نهابر
يسئال عن مادة هاتين الكلمتين وزيادتها ومكان استعمالها فاول ذلك ان تعلم
ان نهوشا واحد فقد رانه جمع على نهاوش وهو من الهوش بمعنى الاختلاط قال
وكذلك نهابر هو جمع واحدة نهبر وهو من الهبر بمعنى القطع للمتدارك والمعنى
من جمع مالا من جهات مختلطة لا يعلم حلها وحرمتها قطعه الله عليه قال
فان قيل ما سمعنا في الواحد نهرا ونهوشا قلنا قد نص سيبويه على ان العرب
تاتي بجموع لم ينطق بواحدها ثم قال ان قياس واحد ملاح ومحاسن ملحة ومحسنة
وما سمعنا ملحة وكذلك قدروا ان واحد باطيل ابطيل او ابطول واباطيل جمع
لم ينطق بواحده فاجيب بان قيل لم ابديت عوارك لمناظرك وابرزت
مقاتلك لسهام مناضلك ان هذه اللفظة تروي على اوجه مختلفة وجميعها
يرجع الى اصل واحد وعدة اوجهها اربعة يروي من جمع مالا من نهاوش
بالميم وهذه هي المشهورة عند العلما باللغة ويروي من نهاوش بالتا وكسر
الواو وقد صحح ايضا ويروي من نهاوش بالتا وضم الواو وهو صحيح ايضا
ويروي من نهاوش بالنون وكسر الواو وهذه هي التي انكرها اهل اللغة
ولم يثبتوا صحتها والظاهر من كلامهم انها من غلط الرواة وجميع ذلك على
اختلاف الرواية فيه يرجع الى اصل واحد وهو الهوش الذي هو الاختلاط
فليس الاشكال في نهاوش من جهة تفسيرها كما ظننته ولا من جهة كونها جمعا
لواحد لم ينطق به الا ترى ان نهاوش ونهاوشها بمعنى الهوش والاختلاط وكلاهما
جمع لم يستعمل واحده وانما المشكل في هذه اللفظة هل هي صحيحة في الاستعمال
معروفة عند اهل اللغة او هي على خلاف ذلك فهذا الذي كان حقك ان تتبينه
وتثبت صحته واذا صح فسرت حقيقة معناها واشتقاقها وبينت هل هي

نهاوش ونهابر

جمع او مفرد وما الزايد منها وما الاصل فاما قولك في نهابر انه مشتق من الهبر
وهو القطع المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند اهل اللغة وانما هو مستعار
من النهار والنهابير وهي تلال الرمل المشرفة فسميت المهالك نهابر من ذلك
ولذلك قال عمرو بن القاضي لعثمان بن عفان انك ركبت بهذه الامة نهابر من الامور
فنبت عنها اراد انك ركبت بهذه الامة امورا شاقة مهلكة تنزله منزلة من كلفهم ركوب
التلال من الرمل لان المشرف في الرمل يشق على من ركبه وقولك ان واحد النهابر
نهبر وان لم ينطق به ليس بقبيح بل الصحيح ان واحدها نهسور على ما ذكره اهل اللغة
لانهم جعلوا النهابر التي هي المهالك مستعارة من النهابر التي هي الرمال المشرفة
واخذها نهسور واساءت العبارة بقولك لا يعرف لها خلها وحرمتها وكان
الصواب ان تقول وحرمها لانه يقال حل وحلال وحرم وحرام واخطات ايضا
في تتطريك نهاوش في كونها جمعا لواحد لم ينطق به بقولهم ملاح واباطيل وكان
حقك ان تنظرها بعباديد ونحوها مما لم ينطق لها بواحد من لفظها ولا من غير
لفظه الا ترى ان ملاح لها واحد مستعمل من لفظها وهو ملحة وكذلك اباطيل
واحده المستعمل باطل وكذلك مشاب واحده المستعمل مشيبة وان كنا نقدر ان
واحد الجموع من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل الا انه وان كان الامر على
ذلك فلا بد ان يقال ان هذه الاحاد لهذه الجموع وان هذه الجموع لهذه الاحاد من
جهة الاستعمال الا ترى ان ابا علي الفارسي قال في كتابه العضدي هذا باب
ما بنا جمعه على غير ما واحده المستعمل وذلك باطل واباطيل وحديث واحاديث
وعروض واعاريض ولم يختلف احد من العلما في ان اعاريض واحاديث واحدها
وعروض وحديث من جهة الاستعمال كما ان قولهم ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال وان
كان في التقدير كانه جمع ليل ولو قلت ان العرب قد تاتي بجموع لم ينطق بواحدها
الذي يجب من جهة القياس لكنت قد سلمت في قولك من الوهم والالباس ثم اسالك
اولا عما معنى قولك في صدر مسالتك واول ذلك ان تعلم ان نهوشا واحد قد جمع على
نهاوش فانه كلام لم يستعمل من اهل الجهل والغباوة الا من ختم الله على سمعه وقلبه
وجعل على بصره غشاوة **المسئلة الثالثة** قال ابو نزار روي سيبويه في
كتابه عن العرب انهم قالوا ليس الطيب الا المسك برفع المسك والقياس بنصبه
لانه خبر ليس وليس لا يبطل عملها بنقض النفي الا ان سيبويه والسيرافي تخبطا
في هذا وما اتيا بطائل بل قاول ذلك ان سيبويه قال لغة في ليس انها لا تعمل وانها مثل
ما في لغة بني تميم وهذا لا يعرف فقد اخطا سيبويه ثم قال السيرافي والصحيح ان
اسمها الشابه والحديث في موضع رفع والطيب مبتدا والمسك خبره وقيل لهذا
باطل فان الا الناقضة خبرا ذ قد جاءت بين المبتدا والخبر في الجملة الاثباتية واعتذر
السيرافي بان قال الا انما هي على الجملة قد تقدمها نفي وهذا كلام متهافت والذي صح ان
قولهم ليس الطيب الا المسك ليس واسمها والا الناقضة للنفي والمسك مبتدا وخبره محذوف

ليس الطيب الا المسك

وتقديره ليس الطيب الا المسك المخزو والجملة من المبتدا والخبر في موضع النصب
لانها خبر ليس وفيه وجه اخر وهو ان تكون الا بمعنى غير وذلك وجه في الا معروف
والتقدير ليس الطيب غير المسك مفضلا او مرغوبا فيه او ما شابه ذلك فاعرفه

فصل في الرد عليه ايها المتعالم المتعالم والمتعاطي المتعاظم قد نسبت
سيبويه والسيرافي الى انهما تخبطا في هذه المسئلة ولم ياتيا بطائل وقلت حكاية عنهما
قاول ذلك ان سيبويه قال اللغة في ليس انها لا تعمل وانها مثل ما في لغة بني تميم
وبهذا لا يعرف وكان تخبطك فيما عنه نقلته واليه نسبته بما اسقطته من كلامه
وزدته وهو عين التخبط الحقيقي والذي ذكره سيبويه على فصه ومنقولا عن نقله
هو وقد زعم بعضهم ان ليس تجعل كما وذلك قليل لا يكاد يعرف فهذا الجواز ان يكون
منه ليس خلق الله اشعر منه وليس قالها زيد وقول حميد بن ثور وليس كل
الذي بيني المساكين وقول هشام **شعر**

هي الشفا لدائي لو ظفرت بها ... وليس منها شفاء الداء مبذول

والوجه والحد فيه ان تحمل على ان في ليس اضمارا وهذا مبتدا كقولك انه امة الله ذاهبة
الا انهم زعموا ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب الا المسك آلي
هذا انتهى كلامه سيبويه فاحلت عبارته عن الصواب فقلت قال سيبويه لغة في ليس
انها لا تعمل فبدات بنكرة في اللفظ لم تات لها بخبر وزدت في كلامه انها لا تعمل ولم يذكر
سيبويه ذلك ولا يصح ان يذكر لانه لم يقطع بكونها غير عاملة ثم قلت عنه وانها
مثل ما في لغة بني تميم فزدت ما لم تذكره وكيف تجعلها مثل ما التميمية التي قد جعل
القطع بابطال عملها وهو يقول بعد ذلك والوجه ان يكون فيها اضمار الشان ثم قلت
عنه ايضا وهذا لا يعرف فاسقطت يكاد وباسقاطها تناقض الكلام لان سيبويه
قد ثبت عنده معرفة هذا وهو قولهم ليس الطيب الا المسك بدليل قولهم انه يجوز
ان يكون عليه قولهم ليس خلق الله اشعر منه وصح ذلك بما حكاه الاصمعي وابي خاتم
عن ابي عمرو بن العلاء قال ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع
وساق المجلس السابق بين ابي عمرو وعيسى بن عمر ثم قال فقد ثبت من هذه الحكاية
ان قولهم ليس الطيب الا المسك معروف في كلام العرب فلا يصح اذن ان يكون كلام
سيبويه الا بزيادة يكاد وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيبويه بزعمك ثم قال
السيرافي والصحيح ان اسمها مثال وحديث في موضع رفع والطيب مبتدا والمسك خبره
وقيل لهذا باطل فان الا لا تنقضه خبرا ذ قد جات بين المبتدا والخبر في الجملة الاثنانية
واعتذر السيرافي بان قال الا انما على الجملة قد تقدمها نفي فاذا بك فيما حكيت عن السيرافي
ايضا قد مسخت ما نسخت وغيرت ما عنه عبرت وذلك ان نص كلام السيرافي في هذه
المسئلة هو ذا وقد احتجوا بشيء اخر هو اقوى من الاول وهو قول بعض العرب ليس
الطيب الا المسك قالوا ولو كان في ليس ضمير الامر والشان لكانت الجملة التي في موضع
الخبر قاية بنفسها ونحن لا نقول الطيب الا المسك وليس الامر كما ظنوا لان الجملة اذا

كانت

كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي فقد لحقها النفي في المعنى الا ترى انك
اذا قلت ما زيد ابوه قائم فقد نفيت قيام ابيه كما لو قلت ما زيد قائم فعلى هذا تجوز
ان تقول ما زيد ابوه الا قائم كانك قلت ما ابو زيد الا قائم هذا كلام السيرافي فانا توجهك
المسئلة على ما صح في زعمك وهو ان تجعل الطيب اسم ليس والمسك مبتدا وخبره محذوف
تقديره ليس الطيب الا المسك المخزو او على ان تكون الا بمعنى غير والتقدير ليس الطيب
غير المسك مفضلا او مرغوبا فيه فشتى لم يسبقك اليه احد ولم يخطر مثله قلك ببالك
بشر وهو تقديرك الاسم مبتدا وحذف خبره وهو المخزو مع كون اللفظ لا يقتضي هذا
المخزو ولا يدل عليه وتقديرك في الا الاخر الا بمعنى غير يشير الى انها وما بعدها صفة للطيب
على حد قوله عز وجل لو كان فيهما آلهة الا الله اي غير الله وجعلك الخبر محذوفا وهو
مفضلا او مرغوبا فيه فيكون المعنى عندك ان الطيب لا يرغب الناس فيه وانما يرغبون
في المسك لان هذا تقدير قولك ليس الطيب غير المسك مرغوبا فيه وعلى ان سيبويه
ذكر في حكاياتهم ما اوجب التوقف عما اجازه من ان الوجه ان تكون في ليس اضمارا ولا
يكون خبرا فقال بعد ان قدم الوجه في قولهم وليس منها شفاء الداء مبذول
وقولهم ليس خلق الله اشعر منه الا انهم زعموا ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك
وما كان الطيب الا المسك ووجه توقفه عن ان يحمل ليس في لغتهم على ضمير الشان
والقصة انه وجدهم يرفعون المسك في ليس وينصبونه في كان فيقولون ما كان
الطيب الا المسك فلو كان في ليس اضمار لوجب ان يكون في كان اضمار ايضا فكونهم
يخفضون الرفع بليس دون كان حتى لا يوجد فيهم من يرفع المسك في كان ولا ينصب
في ليس دليل على ان ليس هنا حرف لا عمل لها وبهذا يبطل قولك انه لو كان على اضمار
الخبر في الوجه الاول لوجب اضماره مرغوبا فيه او مفضلا في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك
في كان فيقال ما كان الطيب الا المسك على تقدير الا المسك الخزه او على تقدير غير
المسك مفضلا او مرغوبا فيه ولو وجهت ايها المتعسف هذه المسئلة على ما وجهته
النحويون لاريحت واستريحت وهو ان تجعل الطيب اسم ليس والا المسك بدل منه
والخبر محذوف وتقدير ليس في الدنيا الطيب الا المسك وعلى ذلك حملوا قول
الشاعر

لهفي عليك للهفة من خائف ... يبغي جوارك حين ليس مجير

يريد حين ليس في الدنيا مجير وقد اجاز ابو علي ان تكون اللام في الطيب زايدة
على زيادتها في قولهم ادخلوا الاول فالاول فيصير التقدير ليس طيب الا المسك على
تاويل ليس في الوجود طيب الا المسك اي ان كل طيب غير المسك فليس بطيب على طريق
المبالغة في وصف المسك وبالجملة فان هذا القول الذي ذهب اليه النحويون
لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم وما كان الطيب الا المسك على ما قدمت ذكره
وليس ذلك لغتين فيقال ان ليس الطيب الا المسك لغة قوم وما كان الطيب الا
المسك لغة قوم اخرين بل القوم الذين يقولون ليس الطيب الا المسك هم بعينهم
القائلون ما كان الطيب الا المسك فينصبون على ما حكاه سيبويه وبهذا السبب

خبر كان او حالا من الضمير في يورث اذا جعلت كان تامة الا انه لابد من تقدير
حذف مضاف تقديره وان كان الميت ذا كلالة وهذا كله واضح بين بعيد من
التخليط والاشكال والكلام الذي هو جدير بان لنحذو الرفض هو قولك ان
الكلالة فسرت بتركة ليس فيها ولد وان المعتاد ان الانسان انما يراب ليترك
لولده بعد وفاته فاذا حضره الموت ولا ولد ظهر بعقبه ثم ذكرت بعد ذلك انها
من المصادر المنصوبة على الحال فنقضت كلامك واوحيت الى سامعك ملامك
وذلك انك زعمت ان الكلالة قد فسرت بتركة الميت وهذا مذهب من يجعل
الكلالة اسما للوارث دون الموروث فيكون على هذا اسما للشخص دون الحدث
ثم قلت انها من المصادر المنصوبة على الحال واذا كانت مصدرا فهي اسم للحدث
فهذا تناقض بيّن وقلت ان الكلالة مشتقة من كل اذا تعب وان التقدير
يورث ذا كلالة فغلطت ووهمت وفي هذا الجهالة همت ولو كانت الكلالة مصدر كل
اذا تعب لكان اسم الفاعل فيها كالّا او كليلا ولجاز في المصدر ان يقال كلا وكلولا والمعروف
عند اهل اللغة انما هو كل لانه يقال رجل كل لا ولد له ولا والد وقد كل يكل كلالة
فلما الزموا المصدر الكلالة واسم الفاعل علم ان الكلالة ليست مصدرا لكل اذا
تعب واما قولك ان المعتاد في الانسان ان يراب ليترك لولده فاذا حضره
الموت وليس ولد يظهر بعقبه فهو بحمد الله كلام غير محصل وذلك انه اذا كانت
انما يتعب لولد فينبغي اذا ورثت كلالة ان لا يكون لها تعب اذ لا ولد لها
واما قولك ان سيبويه قال ان تا التانيث تدخل على المصادر المجردة
وذوات الزيادة دخولا مطردا فهي تدل على المرة الواحدة فهذا منك غلط
فاضح وطريق وهمك فيه بيّن واضح وذلك انك بنيت ان الكلالة مصدر كل
اذا تعب ثم وقع في نفسك انه لا يجوز ان يكون مصدر كل الا الكلالة فقلت لا ينكر
دخول الها لان سيبويه قد اجاز دخولها على المصادر فغلطت في ذلك من وجهين
احدهما ان المرة الواحدة في باب المصادر الثلاثة انما يابها الفعلة كضربته ضربة
وذلك هو المطرد فيها وان المصدر الذي هو للجنس يختلف الى اوان المصدر الذي هو
للجنس يختلف الى اوزان مختلفة الا ترى انك تقول قعدت قعودا وجلست جلوسا
ولا يجوز غير ذلك لا يقال جلست جلسة ولا قعدت قعودة ولو كانت الكلالة يراد
بها المرة الواحدة لم يجز هنا الا الكلة والوجه الثاني من غلطك هو جهلك بكون
الكلالة جنسا لا واحدا من جنس يراد بها المرة وذلك قول الاعشى

فالبث لا ارثي لها من كلالة ● ولا من حفى حتى تزور محمدا ●

الا ترى ان الكلالة هنا بمعنى الكلال وليس يراد بها المرة الواحدة واما قولك ان كلالة
مصدر منقلب عن حال فالكلام بهذين الاضطراب مبني على غير الصواب انا المصدر اذا
صار حالا فانما يقال انقلب اليها لا انقلب عنها لانه منقلب عن انتصابه على انه
مفعول مطلق الى انتصابه على انه حال **المسئلة الخامسة** قال ابو نزار

توقف عن حمل ليس في لغتهم على ان فيها اضمارا وهذه اللغة ليست هي المشهورة وليس
الشاذ النادر الخارج عن القياس يوجب ابطال الاصول **المسئلة الرابعة**
قال ابو نزار قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة وقد ذكر في نصب كلالة
اشياء كلها فاسدة وخلط ابن قتيبة غاية التخليط والذي يقال ان الكلالة
قد فسرت بتركة ليس فيها ولد لاجرم ان الاعراب ينطق على هذا فان المعتاد ان
الانسان انما يراب ليترك لولده بعد موته فاذا حضر الموت ولا ولد له ظهر بعقبه
ففوله يورث يقدر بعد كما لا وكلالة فان كلالا قد جاء بمعنى تعب والمعنى يورث
في حال الظهور بعقبه وكلالة وكلال مصدر كل وقد قال سيبويه ان تا التانيث
تدخل على المصادر المجردة وذوات الزوايد دخولا مطردا فهي تدل على المرة الواحدة
فنصب كلالة لانه مصدر منقلب عن حال وما اكثر ذلك في كلامهم ومنه ارسلها العراك
فقال الراد عليه باهذا غلطت اولا في التلاوة باسقاط الواو من قوله عن
وجل وان كان رجل ثم قلت ان العلماء فيها وان الفساد انما جاء من قلة فهمك لمعانيها

ومن يك ذا فم مر مريض ... يجد مرا به الماء الزلالا

اعلم ان الكلالة فيما نحن بصدده هي في الاصل مصدر قولك كل الميت يكل كلالة
فهو كل وذلك اذا لم يرثه ولد ولا والد وكذلك ايضا يقال رجل كل اذا لم يكن له ولد
ولا والد فهذا اصل الكلالة اعني كونها حدثا لا عينا ثم يوقعونها على العين
ولا يريدون بها الحدث كما يفعلون ذلك بغيرها من المصادر فيقولون هذا رجل
كلالة اي كل كما يقولون عدل اي عادل وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء واهل اللغة
قول الله عز وجل وان كان رجل يورث كلالة فجعلوا الكلالة اسما للموروث
ولم يريدوا انها بمعنى الحدث فيكون نصب كلالة على هذا من وجهين احدهما ان
يكون خبر كان والآخر ان يكون حالا من الضمير في يورث على ان يقدر كان هي
التامة فيكون التقدير فيه وان وقع او حضر رجل يورث كلالة اي كل وعلى
هذين الوجهين اعني في نصب الكلالة ذهب ابو الحسن الاخفش واجاز غيره ان
يكون الكلالة في الاية على بابها اعني ان تكون اسما للحدث دون العين فيكون
انتصابها ايضا من وجهين احدهما ان تكون من المصادر التي وقعت احوالا نحوا
جاء زيد ركضا والعامل فيه يورث على حد ما تقدم وكلالة ههنا مصدر في موضع
الحال كما كان في قولهم هو ابن عمي دنيا والوجه الآخر ان يكون انتصاب كلالة في الاية
انتصاب المصادر التي لم تقع اخوالا ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره يورث
وارثة كلالة وعلى ذلك قولهم ورثته كلالة وقوله العزن دق

ورثتم قناة الدين لا عن كلالة ... عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

اي ورثتموها عن قرب واستحقاق فهذه اربعة اوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة
لا شهرة فيها ولا انكار على مستعمليها وقد اجاز قوم من اهل اللغة ان تكون الكلالة
اسما للوارث وهو ثناذ فان صح جاز انتصابها على ما انتصبت عليه ولا وهو ان يكون

قال سيبويه لو بنيت من شوي مثل عصفور لقلت شوي ووجه مذهبه ان
الاصل شويوي ووجه مذهبه ان الاصل شويوي لاخلاف فيه فهو يقلب الواو
الاولى واوًا كما يفعل في ريحي فانه رحوي ثم يفتح قبلها وما قبلها واوا الا معتزمًا
كسرها كما في النسب فلما فعل ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياء وهذا لا يليق بصنعه
البنا ولا يجوز ان يتظاهر بهذا من لم صنعة تامة وقوة في علم التصريف والذي ذكره
سيبويه لا يشهد له اصل ولا يناسب الصنعة وانما تحكم منه والصحيح ان يقال
ان الاصل شويوي ويجب ان يمضي القياس في قلب الواوين يائين لاجتماعهما مع
اليائين وسبقها بالسكون فصار الى شييّ فاختزلت حركة الياء الثانية وهي الفتحة
ثم حذفت لالتقا الساكنين ثم حذفت الياء الاخرى لانه بقي ساكنان ايضا فبقي شيّ
فقلبت الضمة التي على الشين الى الكسرة فصار الى شيّ كما فعلوا في بعض جمع ابيض
وانما هو بيض بضم الباء ثم كسرت الياء المجاورة الياء فان قيل فقد اجحفت بالكلمة
لهذا المحذوف قلت العرب تمضي القياس وان افضى الى حذف معظم الكلمة وهو اهد
ذلك كثيرة قال الراد عليه يا هذا لقد خضت بحرا لست من خواضه وركبت
جامحا لست من رواضه انك قلت هذه المسئلة عن سيبويه فحرفت وخرفت واخلت
اذ عليه بخطابك احلت وانا انص كلام سيبويه ثم اظهر بعد ذلك فسادما ذهبت اليه
واوجد هذه المسئلة على الوجه الصحيح المطرد الجاري على طريق كلام العرب بمشية الله
وعونه اما نص كلام سيبويه فيها فهو وتقول في فعلول من شويت وطويت
شوويّ وطوويّ وانما حرها وقد قلبوا الواوين طيّ وسيّ ولكنك كرهت
الياآن كما كرهتها في حيّ حين اضفت الى حية فقلت حيوي وهذا كلام قد جمع
مع الاختصار البيان فاستغني عما اوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان واما
قولك والصحيح في هذا شويوي ويجب ان يجي في القياس في قلب الواوين يائين
فيصير شيّ ثم تختزل حركة الياء الثانية وهي الضمة ثم تحذف لالتقا الساكنين
ثم تحذف الياء الاخرى لالتقا الساكنين فيصير الى شيّ ثم تكسر الشين فيصير الى شيّ
كما فعلوا في بيض فانك صرفت في هذا التصريف عن وجه الصواب واتيت فيه بما لا
يصدر مثله عن ذوي الالباب ما خلا قولك ان الواوين قلبتا يائين لاجتماعهما مع
اليائين وسبقها بالسكون وهو قول سيبويه الذي بذانا به الم تعلم انه يقر عند جميع
النحويين ان كل اسم كانت فيه ياء او واو وسكن ما قبلها ان حركتها لا تختزل لانها كلمة
ام عينا فمثال اللام قولنا ظبي ودلو وكرسي وعدو ومثال العين ابيت واعين وادون
واسوق واعينه واخوة ومخيط ومقول وربما نقلوا حركة الياء والواو الى الساكن الذي
قبلها اذا كان يقبل الحركة وذلك مثل معيشة ومشورة ولهذا قياس يذكر في التصريف
فيعلم لهذا فساد قولك ان حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكنا وقد تقرر انه
اذا لم يكن ما قبل الياء والواو في هذا النحو فتحنا وانما تختزل حركة الياء اذا انكسر ما قبلها
في مثل القاضي فان الياء تكون ساكنة في الرفع والجر لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها

ولو سكن ما قبلها لفتحت وكذلك الواو ايضا تختزل حركتها اذا لا ينضم ما قبلها في مثل
يغزو والاصل فيها ان تكون متحركة الا اذا كره ذلك فيها لثقل الضمة عليها مع
تحرك ما قبلها واذا ثبت فساد هذه المقدمة فسد ما بنيته عليها من الحروف
المجحفة الملبسة التي يفيها جميع النحاة ثم قلت العرب تمضي القياس وان
افضى الى حذف معظم الكلمة فليس هذا القول بصحيح على الاطلاق انما
ذلك في مثل الامر من وعي ووشي فانه يرجع الى حرف واحد من قبل ان افعل
الامر من كل فعل معتل اللام لا بد من حذف لامه وكل واو وقعت بين تاء
وكسرة في مثل تعد وتزن فلا بد من حذفها للضرورة فادت الى ذلك مع
زوال اللبس واما مثل قاول وبايع وما يجري مجراه فليست فيه ضرورة
موجبة للحذف كوجوبه في الامر من وعي ووشي ثم قال الراد اعلموا ان معرفة
هذه المسئلة انما يصح بعد معرفة النسب الى حية فاذا عرف كيف ينسب
اليها عرف كيف يبنى من شوي مثل عصفور وذلك ان قياس النسب الى حية
موجب ان يقال فيها على الاصل حيي فتدخل ياء النسبة المشددة على ياء حية
المشددة فيجتمع اربع ياآت الا ان العرب كرهت اجتماع الياآت فتفتح الياء
الاولى الساكنة لتنقلب الياء الثانية الفا لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها فاذا
صارت الفا على هذه الصورة وهي حياي وجب قلب الالف واوًا لان ياء
النسبة لا يكون ما قبلها الا مكسورا والالف لا تقبل الحركة واذا لم يمكن تحريكها
وجب ان تقلب الى حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في رحي وعصا
حين قالوا رحوي وعصوي وانما لم تقلبوها ياء كراهة اجتماع ثلث ياآت
فقد صار الاصل في حيوي وحياي ثم حيوي فهذا هو الاصل المطرد الجاري
في كلام العرب وعلى هذا لا يصح لكم كيف بنيتي من شويت مثل عصفور وذلك
ان حقه اذا حمل على الاصل شويوي ثم يجب قلب الواوين يائين لاجتماعهما مع
الياء بينهما وسبقها بالسكون فيصير شيي مثل قولك حيي وحي فقد وجب
فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة ثم قلب الياء الثانية الفا ثم قلبها واو بعد
ذلك الى ان صارت الى قولنا حيوي وكذلك في قولهم شيي فتحوا الياء الاولى
الساكنة فلما تحركت عادت الى اصلها ان تكون واوا لانها عين الكلمة
من شوي وانما قلبت ياء لسكونها فقلت شوي ثم قلبت الياء الثانية الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار شواي ثم وجب قلب الالف واو المشابهة الياء المشددة
التي بعد الالف الياء المشددة التي للنسب فلما كانت ياء النسبة تقلب الالف التي
قبلها واوا في مثل رحوي اذا نسبت الى رحى فكذلك تقلب هذه الياء المشددة
الالف واوا ان لم يكن للنسب لانها صورتها في مثل هذا الوضع فكذلك قلب
شوويّ والاصل شيي ثم شويي ثم شواي ثم شوويّ على مساق الامر
في النسب الى حية فهذا الذي عليه جميع فضلاء النحاة ولم نعلم ان احدًا

منهم بعداه الى سواه **المسئلة السادسة** قال ابو نزار قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة وذلك كثير في القرآن العزيز ومنه قوله تعالى وقد احسن بي بمعنى لطف بي وكذا قوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها فان ابن السراج حمله على المعنى لان من بطر فقد كره والمعنى كرهت معيشتها وهذا اكثر من ان يحصى وعليه قول المتنبي **شعر**

لو استطعت ركبت الناس ● الى سعيد بن عبد الله بعرانا ●

قالوا معناه لو استطعت جعلت الناس بعرانا فركبتهم اليه لان في ركبت ما يودي معنى جعلت وليس في جعلت معنى ركبت **فصل في جوابه**

عبرت لفظ التلاوة ونقلت معنى الكلمة عما وضعت له اما لفظ التلاوة فهو وقد احسن بي واما نقل الكلمة فهو نشاوك احسن وعلى لطف بي وانما حملك على ذلك انك وجدت احسن تعدى بعالي في مثل قول القائل قد احسنت اليه ولا تقول احسنت به وجهلت ان الفعل قد يتعدى تعدية من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل لان هذه المعاني كامنة في الفعل وانما يثيرها ويظهرها حروف الجر وذلك انك اذا قلت خرجت فاردت ان تبين ابتداء خروجك قلت خرجت من الدار فان اردت ان تبين ان خروجك مقارنة لاستعلائك قلت خرجت على الدابة فان اردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار وان اردت الصحة قلت خرجت بسلامتي وعلى ذلك قول المتنبي

أسير الى اقطاعه في ثيابه ● على ظرفه من داره بحسامه

فقد وضح بهذا انه ليس يلزم في كل فعل ان لا يتعدى الا بحرف واحد الا ترى ان مررت المشهور فيه انه يتعدى بالباء نحو مررت به وقد يتعدى بالي وعلى فتقول مررت اليه ومررت عليه وكذلك قوله سبحانه وقد احسن بي وذلك ان الباء قد جاءت مستقلة بحسن او حسن فتقول حسن بظني ثم تنقل بالهمزة احسنت به الظن وكذلك في الاساءة فيكون التقدير في الآية وقد احسن الصنع بي ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه وحذف المفعول في العربية كثير من ذلك قوله تعالى وامرنا لنعرف وانهاهم عن المنكر وكذا قوله تعالى ربي الذي يحيي ويميت اي يحيي الموتى ويميت الاحياء فيصير المعنى في قوله احسن بي اي اوقع جميل صنعه بي واذا عديته بالي يصير المعنى قد ايصال كأنه قال اوصل احسانه الي والمعنى متقارب وان كان تقدير كل واحد منهما غير تقدير الاخر فليس ينبغي ان يحمل فعل على معنى فعل اخر الا عند انقطاع الاسباب الموجبة لبقاء الشيء على اصله كقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره والشايع في الكلام يخالفون امره فيحمل على معنى يخرجون عن امره لان المخالفة خروج عن الطاعة وكذا قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له والشايع في الكلام فاستمعوه وانما حمل على معنى انصتوا قال واما قولك في بيت ابي الطيب

انه على معنى جعلت فيصير ركبت قد تعدى في هذا الموضع الى مفعولين فهو غلط منك وانما غلطك في ذلك انك رايت بعرانا اسما جامدا لا يصح نصبه وعلى الحال وانما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقا من فعل كضاحك ومسرع وهذا وهم منك وهب انا سلمنا لك هذا التوجيه الذي وجهت به بيته هذا فكيف تصنع في بيته الاخر ● بدت قمرا ولاحت خوط بان ● وفاحت عنبرا ورنت غزالا ● اتراك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات وتتصيرني في كل فعل من هذه الافعال معنى يصير به متعديا الى مفعوله وكيف تصنع في قولهم بعت الشاة شاة بدرهم وبينت لحسابي بابا بابا وكلمته فاه الى في فهذه الاسماء الجامدة كلها عند النحويين احوال ويكون تقدير قوله بدت قمرا مضيئة كالقمر وباينت خوط بان متثنية وفاحت عنبرا اي طيبة النشر كالعنبر ورنت غزالا اي مليحة النظر كالغزال ومما يدلك على انها احوال دخول واو الحال عليها اذا صارت جملة كقولك بدت وهي قمر ومالت وهي خوط بان وكذلك بينت لحسابي بابا بابا بالمعنى منويا مفتقرا وبعت الشاة شاة بدرهم اي سعرا ويكون قول ابي الطيب على ذلك ركبت الناس بعرانا بمعنى مركوبين لي وحاملين ومما يدل على ان بعرانا حال لا مفعول بان للجعل كونه يجوز اسقاطه ولو كان مفعولا ثانيا لم يجز اسقاط الا ترى انه لو قال ركبت الناس كلهم الى سعيد لم يحتج الى زيادة ولو قال جعلت الناس كلهم الى سعد وسكت لم يتم الكلام وهذا مما يشهد بفساد ما ذهبت اليه وايضا فان الركوب لم يجي في كلام العرب بمعنى الجعل كما جاء الترك في مثل قول الشاعر وتركت الحمائل على وضم فعدي تركت لما حمل على معنى جعلت فاما الركوب بمعنى الجعل فليس بموجود في شيء من كلام العرب **المسئلة التاسعة** قال ابو نزار وهذه المسئلة سئلت عنها بغزنة لما دخلتها فبينت مشكلها للجماعة واوضحتها وذلك اني سئلت عن قول الراجز وقول الاده فلا دهى فذكرت ان هذا من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله وبعضها في الامر وبعضها في الخبر نحو صه ومه وبله زيدا وهيهات بعيني بعد وده في كلام العرب بمعنى صح او يصح الا ترى ان قوما جاؤا الى سطيح الكاهن وخبأوا له خبأ وسألوه فلم يصرح فقالوا الاده اي لا يصح ما قلت فقال لهم الاده فلا ده جبة في بئر في اجيل مهر فاصاب فكانه قال لا يصح فلا يصح ابدا لكني اقول في المستقبل ما يشهد له الصحة وكان كما قال الا ان التنوين الداخل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التنوين الداخل على رجل وفرس ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير قال الراد عليه فولك ده اسم من اسماء الفعل ليس بصحيح على مذهب الجماعة ومن لم حذق لهذه الصناعة والصحيح في هذه الكلمة انها اسم فاعل من دهى يدهي فهو ده وداه والمصدر منه الدها والدهي فيكون المراد به انه فطن

لان الدها الفطنة وجودة الراي فكانه قال الا اكن دهيًا اي فطنا فلا اراد دهي
ابدًا اهذا اصله ثم اجريت هذه اللفظة مثلا الى ان صارت يعتبرها عن كل فعل
يغتنم الفرصة في فعله مثال ذلك ان يقول الانسان لصاحبه وقد امكنت الفرصة
في طلب ثار الاده فلاده اي الا تطلب ثارك الان فلا تطلبه ابدا وهذا الرجز
لرويم وقيل فالبوم قد نهنهني تنتهي • او لعلم ليس بالمسئ •
وقول الاده فلاده وبعناه الا تقلح اليوم فمتى تفلح اي الا تنتبه فلا تنتهي
ابدًا فهذا معنى ده في هذا المثل واما اعرابه فانه في موضع نصب على خبر كان
المحذوفة تقديره الا اكن دهيًا فلا اده وانظر ذلك من كلام العرب مهرت
برجل صالح الا صالحا فطالح تقديره ان لا يكن صالحا فهو طالح وانما اكثر اليا
وكان من حقها ان تكون منصوبة من قبل ان الامثال تتنزل منزلة المنظوم
وهذه الياء حسن اسكانها في الشعر كقوله •
يا دار هند عفت الا ثافيها • فقد ثبت بهذا ان ده اسم فاعل لا اسم فعل
وهي معربة لامتنية وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير ويدلك على انها
ليست من اسما الافعال كونها واقعة بعد حرف الشرط الاتري انه لا يحسن الا صه
فلا صه والا مه فلا مه والاهيهات فلا هيهات المسلة الثامنة
قال ابو نزار انشد في شيخي الفصيحي للاعشى • انى طماك من حدة
مستغوفا ينوه بالتمار غيل • فسأله عن غيل فقيلت قد جاء ذبها ساعد
غيل للممثلي الاتري الى قوله بيضا ذات ساعدين غيلين والتمار اللبن كانه
يقول ان بني هذا الصايد امتلوا من شرب اللبن الا ان الراجز بناه على فعال
فقدر غيلة على زنة حمار وكتاب ثم جمع على غيل كما قالوا حمر وكتب فان قيل
فما سمعنا غيا لا قيل قد اسلفنا ان العرب قد تنطق بجمع لم يات واحده فمتى تقدر
وان لم تسمع واجيب بان قيل له قد اثبتت الاسماع بلغطك وغلطك وانى عجبت
الطباع بخطايك وسقطك يا هذا ان تفسيرك للغيل بانهم الذين امتلوا من شرب
اللبن قياسا على الفيل وهو اقاعد المتمثلي شيء لم يذهب اليه احد من اهل اللغة
وانما ذهبوا الى ان الغيل هي ان ترضع المراة ولدها وهي حامل واسم ذلك اللبن
الغيل ولم يقل احد منهم ان الغيل هو الامتلاء من شرب اللبن وانما فسرت
لفظة الغيل في بيت الاعشى على غير هذا وهو شعر •
اني لعمر والذي حطت مناسمها • تحدي وسيق اليه الباقر الغيل
على وجهين احدهما انه الكثيرة من قولهم غيل اي كثير وقيل الغيل ههنا
التمار من قولهم ساعد غيل اي ممين والغيل بعني الكثير هو المراد في البيت
الاول لانه يصف هذا الصايد بالفقر وكثرة الاولاد وانهم ليس لهم عيش الا
التمار وهو اللبن الرفيق واما قولك ان غيلة جمع غيال واحرم ينطق به فمن الخشن
غلطاتك واقبح سقطاتك بل هو جمع غيل والغيل الماء الكثير وجمعه غيل ونظيره

سقف

سقف وسقف وكذلك الغيل السمان واحدها غيل ايضا وانما غلطك في ذلك
ان الغالب في فعل ان يكون جمعًا لفعال او فعال مثل حمار وحمر وقذال وقذل
فقضيت ان غيلا جمع غيال واما تفسيرك السمار بانه اللبن على الاطلاق وغلطك
يجوز على مثلك من اهل التحريف وانما صوابه ان تقول السمار اللبن الرفيق
او اللبن المخلوط بالماء لان تسمير اللبن هو خلطه بالماء فان الكزفيه الماسموه
المضيح وتفسير البيت على وجه الصواب انه يصف حمار وحش او ثور وحش
آنس ظباء اي صايدًا او الطل الذيب شبهه به يقول هذا الثور الوحشي
انس صايد الدعايه واطفال ليس لهم غذا الا اللبن المخلوط بالماء فهو بذلك
اشد الناس اجتهادا في ان ينال صيد هذا الثور الوحشي ليشبع به عياله واولاده
المسلة التاسعة قال ابو نزار وسيلت في بغداد عن قول الشاعر
غير ما سوف على زمن • يقتضي بالهم والحزن •
فلم يعرف وجه رفع غير واول من اخطا فيه شيخنا الفصيحي فعرفته ذلك واكد
ثبت الراي عليه ان المعنى لا يؤسف على زمن فغير مرفوع بالابتدا وقد تم الكلام
بمعنى الفعل فسد تمام الكلام وحصول الفايدة مسد الخبر ولا خبر في اللفظ
كما قالوا قايم اخوك والمعنى ايقوم اخوك فقايم مبتدا وسد تمام الكلام مسد الخبر
ولا خبر في اللفظ فقيل له قد عجبنا ان احطات مرة بالصواب جريت في توجيه
هذه المسلة على سنن الاعراب المسلة العاشرة قال ابو نزار تقول
العرب جيت من عنده لامن قضي وطرا من شخص فقد صار المعنى عنده غير مهم
في نظره لان الذي اقتضى قد خرج عن حد الاهتمام به وبقي اختصاص الشخص بالموضع
المخصص بمن كان الغرض متعلقا به فاردت ان تذكر انفصالك عن مكان يخصه
فقلت من عنده فاما اذا كان الانسان قد اغترم امرا برمته من شخص فان المكان
القريب من ذلك الشخص لا يهمه وانما المهم ذكر الانسان الذي حاجتك عنده فالحكم
يقتضي ان يقول اليه ولم يجز الي عند هذه حكمة العرب فاما سيبويه فقال استغنوا
باليه عن الي عنده كما استغنوا بمثل وشبه عنك فقال الراي يا هذا كانت
اصابتك في مسلتك انفا فلتة اغتفلتها وجميع ما وجهت به في مسلتك هذه
خارج عن الاصل المنقول ولم يذهب اليه احد من ذوي العقول وذلك ان الذي
ذهب اليه المحصلون من اهل هذه الصناعة هو ان الظروف التي ليست بمكنة
مثل عند ولدن ومع وقبل وبعد حكمها ان لا يدخل عليها شيء من حروف الجر لعدم
تمكنها وقلة استعمالها استعمال الاسما وانما اجاز وا دخول من عليها توكيد المعناها
وتقوية له ولما لم يجز في شيء منها ان يكون انتهاء الا بذكر اذ لم يجز دخولها عليه
تاكيد المعنى كما كان ذلك في من وقد قدمت ان حكم هذه الظروف ان لا يدخل
عليها شيء البتة من حروف الجر للزومها الظرفيه وقلة تصرفها ولو لا قوة الدلالة فيها
على الابتدا وقوة من على سايز حروف الجر بكونها ابتداء لكل غاية لما جاز دخول من عليها

الاتري انه قد جاء في كلامهم كون من يراد بها الابتدا والانتها في مثل رايت الهلال من خلل السحاب فخلل السحاب هو ابتدا الرويه ومنتهاها فهذا مايدل علي قوة من وضعف الي قلذلك اجازوا من عنده ومن معه ومن لدنه ومن قبله ومن بعده ولم يجيزوا الي عنده والي قبله والي بعده فهذه خمسة الظروف لايدخل عليها شي من الحروف الجارة سوي من وسبب ذلك ماتقدم ذكره واما قولك ان سبب ذلك هو ان من قضي وطرا الي اخره فهذا بيان المترسمين ودعوي المتحكمين وذلك انه لوكان الامر علي ماذهبت اليه لامتنع ان يقول رجعت اليه داره فينبغي علي هذا ان يكون الصواب رجعت اليه وعدت اليه فيكون قول من قال رجعت الي داره وعدت الي منزله لايصح كما لايصح الي عنده لان المهم انما هو الشخص دون محل واذا امتنع ذلك مع عنده فكذلك يمتنع مع البيت والمنزل وغيرها واما قولك ان المكان القريب من ذلك الشخص لايهم فان هذا الكلام يقتضي انه اذا بعد مكانه منه احتيج الي ذكره فيقال رجعت الي عنده وذلك انه انما جاز اسقاطه لقرب المكان الذي فيه الشخص واستغني عن ذكره لقربه فيلزمه ان لايسقطه عند بعده ولو قدرنا ان جميع ماذكرته من جواز دخول من علي عند وامتناع دخول اليها عليها صحيح لوجب عليك ان تستانف جوابا اخر عن امتناع دخول الي علي قبل وبعد ومع ولدن وجواز دخول من عليها وليس في جميع ماذكرته جواب عن ذلك وليس الجواب عند النحويين الاما قدمناه فافهم ذلك انتهت المسايل العشرة

قال الصغاني في سفر السعادة من ابيات المعاني المشكلة الاعراب قال ولسنا نعني بابيات المعاني ما لم يعلم ما فيه من الغريب وانما يعنون بابيات المعاني ما اتكل ظاهره وكان باطنه مخالفا لظاهره وان لم يكن فيه غريب اوكان غريبه معلوما قوله

• ومن قبل آمنا وقد كان قومها • يصلون للاوثان قبل محمدا •

نصب محمدا بامنا لانه بمعني صدقنا محمدا وقيل باسقاط الخافض وهذا احسن وقوله

• لقد قال عبد الله شر مقالة • كفيتك يا عبد الله العزيز حسيبها •

عبد الله منادي حذف منه ياء الاضافة والقد لاتقاء الساكنين وعبد منادي مرخم عبد ثم ابتدا فقال العزيز حسيبها كما تقول الله حسيبك انتهي في تفسير الثعلبي كان لهرون الرشيد غلام نصراني حاجم معالجفال الادب وكان الرشيد يحاوله ليسلم فيابي فالح عليه يوما فقال ان في كتابكم حجة لما انتحلم قوله تعالي وكلمته القاها الي مريم وروح منه فدعا الرشيد العلما وسالهم عن جوابها فلم يجد فيهم من يزيل الشبهة فقيل له قدم احجاج خراسان وفيهم علي بن الحسين بن واقد امام في علم القرآن فدعاه وذكر النصراني الشبهة فاستعجم عليه الجواب فقال يا امير المؤمنين قد سبق في علم الله ان هذا الخبيث يسالني عن هذا ولم يخل الله كتابه عن جوابه ولم يحضرني الان والله علي ان لا اطعم حتي اتي بحجتها ثم اغلق عليه بيتا مظلما

واندفع يقرا القرآن فبلغ من سورة الحاشية وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه فصاح اقيموا الباب ففتح وقرا الاية علي الغلام بين يدي الرشيد وقال ان كان قوله وروح منه يوجب كون عيسي بعضا منه فيجب ان يكون ما في السموات وما في الارض بعضا منه فانقطع النصراني واسلم وفرح الرشيد واعظم جايزة علي بن واقد وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في مجموع له قال من املاء شيخنا العلامة صفي الدين ابي العباس احمد بن الشيخ ابي عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الانصاري القرطبي اه لي بعض الحكام ببرص وقد جري كلام في مسالة نحوية لجوابا عنها كان سيدنا متع الله ببركتي علمه وعمله ومنحه را حتي طاعته واهله في بارحته التي اشرق دجاها باسرته ووضح سناها بغرته نثر من جوهر فضله الشفاف ودره التي لم تلج حشا الاصداف وضوع من عرف علم الذي هو اضوع من عنبر المستانف ونثر من اردية لفظه كل رقيق الحاشية معلم الاطراف وسال عن ابيات مسافر العبسي

• فدسالم الحياة منه القدما • الافعوان والشجاع الشجعا •
• وذات قرنين ضموزا مصرما • عن ناصب الافعوان والشجاع •

ورافع الحيات وذات وما معني ضموز وضرزم فسقنا لفضيلته التي تقر كما بها واشد ثمانها واطر غمارها واشتمل علي الفضل بذاتها وحنكاتها اما الحياة فقاعل والافعوان والشجاع بدل منه وهو منصوب اللفظ فان قيل كيف يكون بدلا ومن شان البدل مشابهة المبدل منه في اعرابه وقد قلتم ان الحياة مرفوع وهذا منصوب قلنا كل واحد من الافعوان والشجاع فيه معني الفاعلية وانتصب الافعوان والشجاع بما فيهما وفي الحيات من معني المفعولية وانما قلنا ان كلا منهما فاعل ومفعول لان لفظ سالم يقتضي الفاعلية من فاعلته فلزم ان يكون كل منهما فاعلا باصدر من فعله مفعولا باصدر من فعل صاحبه لان الحيات سالمت القدم وسالمتها فلم قطاها فالحياة فاعله مفعوله والقدم فاعله مفعوله فجاز ان يحمل اللفظ في الافعوان والشجاع علي ما فيهما وفي الحياة من معني المفعولية وصح به معني البدل واما ذات قرنين فارتفع بالعطف علي لفظ الحيات ولو انتصب لجاز واما ضموز فهو الساكت وضرزما فهو الصلب وهما حالات

قال الصلاح الصغدي اختلفت انا والمولي شرف الدين حسين ابن ريان في قول الحريري

• فلم يزل يبتزه دهره • ما فيه من بطش وعود صليب •

فذهب هو في اعراب قوله ما فيه الي انه في موضع نصب علي انه مفعول ثان وذهبت انا الي انه بدل اشتمال من الها التي في قوله يبتزه فكتب شرف الدين فتيا من صفد وجهزها الي الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني ما تقول السادة

على الدهر وفضلاء هذا العصر لا برحوا طالبي العلم الشريف قبله
وموطن السوال ومحله في رجلين تجادلا في مسئلة نحوية وهي في بيت من
المقامات الحريرية وهو فلم يبترّ دهره ما فيه من بطش وعود صليب
ذهبا الى ان معنى يبترّ يسلبه وكل منهما وافق في هذا مذهب خصم مذهبه
وموطن سوالهما الغريب اعراب قوله ما فيه من بطش وعود صليب لم يختلفا
في نصبه بل خلفهما فيما انتصب به فذهب احدهما الى انه نزل اشتمال من الهاء
المنصوبة في يبترّ وله على ذلك استدلال وذهب الاخر الى انه مفعول ثان
ليبترّ وجعل المفعول الها واختلفا في ذلك وقاصدكم جاوقد سالا الاجابة
عن هذه المسالة فقد اضطر افي ذلك الى المسالة فكتب الشيخ كمال الدين الجواب
الله يهدي الى الحق كل من المختلفين المذكورين قد نهج صوابه واتى بحكمة
وفصل خطابه ولكل من القولين مساغ في النظر الصحيح ولكن النظر انما هو
في الترجيح وجعل ذلك مفعولا اقوى توجيها في الاعراب وادق بحثا عند
ذوي الالباب اما من جهة الصناعة العربية فلان المفعول متعلق الفعل بذاته
التي بوقوع الفعل عليه معينه والبدل مبين بكون الاول معه مطرحا في النيه
وهذا الفعل بهذا المعنى متعد الى مفعولين وما فيه من بطش هو احد ذينك
الاثنين فلا يفوته متعلق الفعل المستقل والبدل بيان يرجع الى توكيد تاسيس
المعنى بخلاف واما من جهة المعنى فلان المقام مقام تشكك واختبار بالقلوب وتمكين
هذا المعنى اقوى اذا ذكر ما سلب منه مع بيان انه المسلوب فذكر المسلوب منه
مقصود كذكر ما سلب وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يخفى على ذوي الارب وورا
هذا بسط لا تحتمله هذه العجالة والله تعالى اعلم قال الصلاح الصفدي
لا اعلم احدا ياتي بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقايق النحو وبغوامض علم المعاني
والبيان ودربته بصناعة الانشا قال القاضي تاج الدين السبكي
في الطبقات الكبري ومن الفوايد المتعلقة بالمقامات سال ابن بعشر النحوي
زيد بن الحسن الكندي عن قول الحريري في المقامة العاشرة حتى اذا الاذاء
الافق ذنب السرحان وان ابتلاج الفجر وحان ما يجوز في قوله الافق ذنب
السرحان من الاعراب واشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلكان وذكر ان
السندهي جوز في شرح المقامات رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه
قال ابن خلكان ولولا خوف الاطالة لاوردت ذلك قال والمختار نصب الافق
ورفع ذنب قال ابن السبكي وقال الشيخ جمال الدين بن هشام ومن خطه
نقلت كان رفعهما على حذف مفعول لا لا وتقدير ذنب بدلا اي حتى اذا
لاذاء الوجود الافق ذنب السرحان وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد
فرسه ويضعفه او يرده عدم الضمير وقد يقال ان اخلت عن الاضافة
اي ذنب سرحانه ومثله قتل اصحاب الاخدود النار اي ناره او على حذف الضمير

كما قالوا في الاية اي ذنب السرحان فيه والنار فيه واما نصبهما فعلى ان الفاعل
ضمير اسمه تعالى والافق مفعول به وذنب بدل منه اي لاذ لا الله الافق ذنب
السرحان اي سرحانا او السرحان فيه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه
مشكل جدا اذ الافق لم يتور الذنب نعم ان كان تجوز على انه من باب
المقلوب اتجه كما قالوا كسر الزجاج للحجر وخرق الثوب المسمار لا من اللبس

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الانصاري رحمه الله تعالى
سالني بعض الاخوان وانا على جناح السفر عن توجيه النصب في نحو قول القايل
فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار وقوله الاعراب لغة البيان واصطلاحا
تغير الاخر لعامل والدليل لغة المرشد والاجماع لغة العزم والسنة لغة
الطريقة وقوله يجوز كذا اخذا فالفلاني وقوله وقال ايضا وقوله هلم
جرا وكل هذه التراكيب مشكلة ولست على ثقة من انها عربية وان كانت
مشهورة في عرف الناس وبعضها لم اقف لاحد على تقنين لم ووقفت
لبعضها على تقنين لا يشفي عليله وها انا مورد في هذه الاوراق ما تيسر لي
معتذرا بضيق الوقت وستر الخاطر وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب اما قوله فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار فمعناه انه لا يملك
درهما ولا دينارا وان عدم ملكه الدينار اولى من عدم ملكه الدرهم وكانه قال
لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وهذا التركيب زعم بعضهم انه مسموع

وانشد عليه

فما يبقي على هذا القلق ٭ صخرة صما فضلا عن رمق ٭

الرمق بقية الحياة ولا يستعمل فضلا هذه الا في النفي وهو مستفاد في البيت
من قبلها قال بعضهم حدث لقرجين كفت بما افادة النفي كما حدث لات
المكسورة المشددة حين كفت افادة الاختصاص قلت وهذا خطا فان قل
تستعمل للنفي قبل الكف يقال قل احد يعرف هذا الا زيد بمعنى لا يعرف هذا الا
زيد ولهذا تستعمل احد وصح ابدال المستثنى وهو بدل اما من احد او من ضمير
وعلى في البيت للعلة مثلها في قوله تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس على
ظلمهم الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسمعيل واسحق وانتصاب فضلا على وجهين
محكيين عن الفارسي الاول ان يكون مصدر الفعل محذوف وذلك الفعل بغت
للنكرة الثاني ان يكون حالا من مفعول الفعل المذكور هذا خلاصة ما نقل عنه
ويحتاج الى بسط يوضحه اعلم انه يقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد فان قدرته
مصدرا بتقدير لا يملك درهما يفضل فضلا عن دينار وذلك الفعل المحذوف صفة
لدرهما كذا حكي عن الفارسي ولا يتعين كون الفعل صفة بل يجوز ان يكون حالا

كما جاز في فضلا ان يكون حالا على ما سياتي تقريره نعم وجه الصفة اقوى لان
نعت النكرة كيف كانت اقيس من مجيء الحال منها وان قدرته حالا فاضاحها يحتمل
وجهين الاول ان يكون ضمير المصدر محذوفا اي لا يملكه اي لا يملك الملك على حد
قولهم هذا سارق للقران يدرسه اي يدرس الدرس اذ ليس الضمير للقران
لان اللام متعلقة بيدرس ولا يتعدي الفعل الى ضمير اسم والى ظاهره جميعا
ولهذا وجب في زيدا ضربته تقدير عامل على الاصح وعلى هذا خرج سيبويه
والمحققون نحو قوله سار واسريعا اي ساروه اي ساروا السير سريعا
وليس سريعا عندهم نعت لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره ولان
الموصوف لا يحذف الا ان كانت الصفة مختصة بجنسه كما في رايت كاتبا
او حاسبا او مهندسا فانها مختصة بجنس الانسان ولا يجوز رايت طويلا
ورايت احمر وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه ان يكون قوله درهما
حالا فان قلت كيف جاز مجيء الحال من النكرة قلت اما على قول سيبويه فلا اشكال
لانه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة وان لم يكن الابتداء بها ومن امثلته فيها رجل
قائما ومن كلامهم عليه مائة بيضا وفي الحديث وصلى وراءه قوم قيامًا واما على
المشهور من ان الحال لا تاتي من النكرة الا بسوغ فلها هنا مسوغان الاول كونها
في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم فيجوز حينئذ الاخبار
عنها ومجيء الحال منها الثاني ضعف الوصف ومتى امتنع الوصف بالحال او ضعف
ساغ مجيئها من النكرة فالاول كقوله تعالى اوكالذي مر على قرية وهي خاوية
وقول الشاعر مضين زمن والناس يستشفعون بي فان الجملة المقرونة
بالواو لا تكون صفة تخلفا للزمخشري وكقولك هذا خاتم حديدا عندنا عربيا
خالا لان الجامد المحض لا يوخذ به الثاني كقولهم مررت بماء قعدة رجل فان
الوصف بالمصدر خارج عن القياس فان قلت هلا اجاز الفارسي في فضلا
كونه صفة لدرهما قلت نزع ابو حيان ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا
اريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك للحدث من صاحبه وليس ذلك مرادهنا قال
واما القول بانه يوصف بالمصدر على تاويل المشتق او على تقدير المضاف فليس
قول المحققين قلت هذا كلام عجيب فان القائل بالتاويل الكوفيون ويؤولون
عدلا بعادل ورضي برضي وكذا يقولون في نظائرها والقائل بالتقدير البصريون
يقولون التقدير ذو عدل وذو رضي وان كان كذلك فمن المحققون ثم اختلف النقل
عن الفريقين والمشهور ان الخلاف مطلق قال ابن عصفور وهو الظاهر
انما الخلاف حيث لا يقصد المبالغة فان قصدت فالا تفاق على انه لا تاويل ولا تقدير
وهذا الذي قاله ابن عصفور هو الذي في ذهن ابي حيان ولكن نسي فتوهم
ان ابن عصفور قال انه لا تاويل مطلقا فمن هنا والله اعلم دخل عليه الوهم والذي
ظهر لي ان الفارسي انما لم يجز في فضلا الصفة لانه راه منصوبا ابدا سواء كان

ما قبله منصوبا كما في المثال ام مرفوعا كما في البيت ام مخفوضا كما في قولك فلان لا
يهتدي الى الظواهر النحو فضلا عن دقايق البيان فهذا منتهى القول في توجيه اعراب
الفارسي واما تنزيله على المعنى المراد فحسن وقد خرج علي انه من باب قولهم علي لا حب
لا يهتدي بمنار ولم يذكر ابو حيان سوى ذلك وقال قد يسلطون النفي على المحكوم
عليه بانتفاء صفته فيقولون ما قام رجل عاقل اي لا رجل عاقل فيقوم ثم انشد بيت
امرئ القيس المذكور فقال الاثري اي انه لا يريد اثبات منار للطريق وينفي الاهتداء
عنه انما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به اي لا منار لهذا الطريق فيهتدي به وقال
الافوه الاودي ربما ما لا انيس به حتى تخافيه له من رئيس
لا يريد ان بهذا الفقر انيسا الا حتى له انما يريد لا انيس به فيكون لحسن وعلى هذا
خرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا بالون
الناس الحافا اي لا سوال فيكون الحافا قال وعلى هذا يخرج المثال المذكور اي لا يملك
درهما فيفضل عن دينار له واذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفا ملكه للدينار اولى قلت
وهذا الكلام الذي ذكره لا تحرير فيه فان الامثلة المذكورة من بابين مختلفين
وقاعدتين متباينتين امين كلا منهما عن الاخرى ثم اذكر ان التخريج المذكور لا يتاتى
على شيء منهما القاعدة الاولى ان القضية التالية لا تستلزم وجود الموضوع بل كما
تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه فاذا قيل ما جاءني قاضي مكة ولا ابن الخليفة
صدقت القضية وان لم يكن بمكة قاض ولا للخليفة ابن وهذه القاعدة هي التي يتخرج
عليها فما تنفعهم شفاعة الشافعين وبيت امرئ القيس فان شفاعة الشافعين
بالنسبة الى الكافرين غير موجودة يوم القيامة لان الله تعالى لا ياذن لاحد في ان
يشفع لهم لانه لا ياذن فيما لا ينفع لتعاليه عن العبث ولا يشفع احد عند الله الا من
باذن الله لم من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه وكذلك المنار غير موجود في اللاعب
المذكور لان المراد التمدح بانه يقطع الارض المجهولة من غيرها ويهتدي به فغرضه
انما تعلق بنفي وجود ما يهتدي به في تلك الطريق التي سلكها لا بنفي وجود الهداية عن
شيء نصب فيها للاهتداء به فاما قول ابي حيان وغيره المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعة
ولا منار فيهتدي فليس بشيء لان النفي انما يتسلط على المسند لا على المسند اليه ولكنهم
لما راوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهموا ان ذلك من اللفظ فزعموا انا نزعموا
وفرق بين قولنا الكلام صادق مع عدم المسند اليه وقولنا ان الكلام اقتضى عدمه
القاعدة الثانية ان القضية السالبة المشتملة على مقيد نحو ما جاءني رجل
شاعر يحتمل وجهين الاول ان يكون نفي المسند باعتبار القيد فيقتضي المفهوم في
المثال المذكور وجود مجيء رجل ما غير شاعر وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر الذهن
انه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقا لكان ذكر الوصف ضايعا ولكان زيادة في اللفظ
ونقصا في المعنى المراد الثاني ان يكون نفيه باعتبار المقيد وهو الرجل وهذا احتمال
مرجوح لا يصار اليه الا بدليل فلا مفهوم حينئذ للقيد لانه لم يذكر للتقييد بل ذكر

لعرض اخر كان يكون المراد مناقضة من اثبت ذلك الوصف فقال جاءك رجل شاعر
فاردت التخصيص على نفي ما اثبته وكان يراد التعريض كما اردت في المثال المذكور
ان تعرض بمن جاءك رجل شاعر وهذه هي القاعدة التي يتخرج عليها لا يسألون الناس
الحافا فان الالحاف قيد في السؤال المنفي والمراد من الاية والله اعلم نفي السؤال البتة
بدليل يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف والتعفف لا يجامع المسئلة ولكن اريد بذكر
الالحاف والله اعلم التعريض بقوم ملحفين توبيخا لهم على صنيعهم والتعريض بجنس
الملحفين ودمهم على الالحاف لان النقيض للوصف الممدوح مذموم والمثال المبحوث
فيه يتخرج على هذه القاعدة فيما زعموا فان فضلة مقيد الدرهم فلو قدر النفي مسلطا
على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما
امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط النفي على المقيد وهو الدرهم
فينتفي الدينار لان الذي لا يملك الاقل لا يملك الاكثر فان المراد بالدرهم ليس الدرهم العرفي
لانه يجوز ان يملك الدينار ممن لا يملكه بل المراد ما يأوي من النقود درهما فهذا
توجيه التخريج واما الاعتراض عليه فمن جهة ان القيد ليس نفس الدينار حتى يصير
المعنى لا يملك درهما فكيف دينارا وانما القيد قولك فضلة عن دينار والكلام لم يسق
لنفي ملك الزايد عن الدينار بل لنفي ملك الدينار نفسه ثم يلزم عن ذلك انتفاء ملك
ما زاد عليه والذي يظهر لي في توجيه هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان
مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه
وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام في اللفظ او في التقدير جوابا لمستخبر قال
ايملك فلان دينارا او ردا على مخبر قال فلان يملك دينارا فقيل في الجواب فلان
لا يملك درهما ثم استانف كلاما اخر لك في تقدير وجهان الاول ان يقال اخبرتك
بهذه الزيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه زيادة عن دينار واخبرت بملك
له ثم حذفت جملة اخبرتك بهذا وبقي معمولها وهو فضلة كما قالوا حينئذ الا يدا
بيد كان ذلك حينئذ واسمع الان نحذف الجملتين وابقوا كل منهما معمولها ثم حذف
مجرور عن وجار دينار وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رايته رجلا احسن
في عينه الكحل من زيد والاصل منه في عين زيد ثم حذف مجرور من وهو الضمير
وجار العين وهو في ودخلت من على العين والثاني ان يقدر فضلة انتفاء الدرهم
عن فلان عن انتفاء الدينار عنه ومعنى ذلك ان يكون حال هذا المذكور في النفي معروفة
عند الناس والفقير انما ينفى عنه في العادة ملك الاشياء الحقيرة لا ملك الاموال
الكثيرة فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه اي
الكثير منه وفضلة على التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان اللذان
ذكرهما الفارسي لكن توجيه الاعرابين مخالف لما ذكرو توجيه المعنى مخالف لما ذكرو
لانه انما يتضح بتطابق اللفظ والمعنى على ما وجهوا ولعل من لم يقولوا انه
يتجوزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل

• اذا لم يكن الا الاسنة مركب • فلا راي للمحتاج الا ركوبها •

وقد بينت في التوجيه الاول ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم قال
ابو الفتح قال لي علي من عرف الفن ومن جهل استوحش واما الاعراب لغة
البيان ونحوه فيتبادر الى الذهن فيه اوجه الاول وهو اقربها تبادرا ان
يكون على نزع الخافض والاصل الاعراب في اللغة البيان
ويشهد لهذا انهم قد يصرحون بذلك اعني بان يقولوا الاعراب
في اللغة البيان وفي هذا الوجه نظر من وجهين الاول ان اسقاط الخافض
من هذا ونحوه ليس بقياس واستعمال مثل هذا التركيب مستمر في كلام العلما
والثاني انهم قد التزموا في هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض
لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض كما بقي التعريف في قولهم مررت
الديار ولم يعرجوا واصله مررت على الديار او بالديار وقد يزاد على هذين
الوجهين اوجه ان اخر ان الاول انه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض
ان سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث
ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال من اللفظ ظهورا ثم لزوال ما كان
يعارضه فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب
ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين في مازيد قايما ان ما النافية لم ترفع
الاسم ولم تنصب الخبر بل ارتفاع زيد على انه مبتدا ونصب قايما على اسقاط الباء
وهذا ان الوجهان لو صحا لاقتضيا ان لا يجوز الاعراب في اللغة البيان ولكن يجيزه
على التعليق باعني مضمرة معترضة بين المبتدا والخبر او الفصل بالجملة الاعتراضية
جايز اتفاقا فان قلت هلا قدرت الجار المحذوف او المذكور متعلقا بالخبر الموحش
عنه فان فيه معنى الفعل قلت لفساده معنى وصناعة اما معنى لانه
يصير المعنى الاعراب البيان الحاصل في اللغة لان البيان ونحوه مصادر لا يتقدم
على المصدر معموله ولو كان ظرفا ولهذا قالوا في قول الحماسي وبعض الحلم عند
الجهل للذلة اذعان ان اللام متعلقة باذعان محذوف لا بد من الاذعان
المذكور وليست متعلقة بالاذعان المذكور فاذا امتنعوا من ذلك حيث
لم يظهر تاثير المصدر للنصب ولم يتجوزوا في الجار بالحذف فهم عن تجويز التقديم
عند وجود هذين ابعد فان قلت هب ان هذا امتنع حيث الخبر مصدر
لكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقولك الدليل لغة المرشد قلت بل يمتنع
لان الفاعل صلة الالف واللام اي الدليل الذي يرشد ولا يتقدم معمول
الصلة على الموصول ولو كان ظرفا ولهذا لو قال الله سبحانه وتعالى وكانوا
فيه من الزاهدين اني لكما لمن الناصحين اني لكم لمن القالين ولو قدرنا ال في
ذلك لمحض التعريف كما يقول الاخفش لم يخلص من الاشكال الثاني وهو فساد
المعنى اذ المعنى حينئذ الدليل الذي يرشد في اللغة لان الذي يرشد في غير اللغة

وايضا فاذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرا امتنع في الباقي لان هذه
الامثلة باب واحد فان قلت قدر التعليق بمضاف محذوف اي بتقدير الاعراب
في اللغة البيان كما قالوا انت مني فرسخان على تقدير بعدك مني فرسخان وقدر في مثلها
في قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار امر
خارج عنه فانه اذا لم يحمل على هذا اقتضى ان يكون معنى الاسم وهو المسمى موجودا
في لفظ الاسم وهو محال ولذا يكون المعنى شرح الاعراب باعتبار اللغة البيان
قلت هذا تقدير صحيح ولكن يبقى اشكالان الاولان وهما ان اسقاط الجار
ليس بقياس وان الالتزام التنكير حينئذ لا وجه له الوجه الثاني ان يكون تمييزا
وحينئذ فلا يشكل التزام تنكيره ولكنه ممتنع من جهة ان التمييز اما تفسير للمفرد
كرطل زيتا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهنا لم يتقدم نسبة البتة
والاسم مبهم وضعا فان قلت ليس الاعراب في الحد المذكور بحسب اللغوي
والاصطلاحي فمبهم قلت الالفاظ المشتركة لا يجيء التمييز باعتبارها لا تقول
رايت عينا ذهبا على التمييز وسر ذلك المشترك موضوع للدلالة على ذات
المسمى باعتبار حقيقته وانما يجيء الالباس لعدم القرينة او للجهل بها واسم العدد
ونحوها مما يعين لم يوضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز فانه لا يفهم
من عشرين الا عشرتان من اي معدود كان فهو موضوع على الابهام فافتقر
الى التمييز والمشترك انما وضع لمعنى والاشتراك انما حصل عند السامع فان قلت
يمكن من تمييز النسبة بان يقدر قبله مضاف اي شرح الاعراب فيكون من باب
اعجبني طيبا ابا قان كون ابا تمييزا انما هو باعتبار قولك طيبه ولا باعتبار الجملة
كلها قلت تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون الا فاعلا في المعنى ثم قد
يكون مع ذلك فاعلا في الصناعة باعتبار الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو اعجبني
طيب زيدا ابا اذا كان المراد الثناء على اب زيد فان اصل اعجبني طيب اب زيد وقد لا يكون
كذلك فيكون صالحا لدخول من نحو لله دره فارسا ووبحه رجلا وويله انسانا فان
الدر بمعنى الخير والويح والويل بمعنى الهلاك ونسبتهما الى الرجل نسبة الفعل الى فاعله
ومنه اعجبني طيب زيدا ابا اذا كان الاب نفس زيد وتعلق الشرح بالاعراب ونحوه انما
هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم انا لا نعلم تمييزا جاء باعتبار متضايفين بحذف احدهما
منهما الوجه الثالث ان يكون مفعولا مطلقا والاصل الاعراب تغيير الاخر لعامل
اصطلحوا على ذلك اصطلاحا ثم حذف العامل واعترض بالمصدر بين المبتدا والخبر
وهذا الوجه مردود ايضا لانه ممتنع في قولك الاعراب لغة البيان فان اللغة
ليست مصدرا لانها ليست اسما لحدث ولهذا توصف بما توصف به الالفاظ المسموعة
فيقال لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة اسم للفظ المسموع ونزع ابو عمرو ابن الحاجب
في امالية ان ذلك على المفعول المطلق وانه من المصدر المؤكد لغيره قال ذلك لان معنى
قولنا الاجماع لغة العزم مذلول الاجماع لغة العزم والدلالة تقتضي الجزء لا لة شرع واما في

دلالة لغة والجزء لالة عرف فلما كانت محتملة وذكر احد المحتملات كان مصدرا
من باب المصدر المؤكد لغيره وفيما قاله نظر من وجهين الاول ما ذكرنا من ان
اللغة ليست مصدرا لانها ليست اسما لحدث والثاني ان ذلك لو كان مصدرا مؤكدا
لغيره لكان انما ياتي بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتوسط ولا ان يتقدم لانه لا يقال
زيدا حقا ابني ولا زيدا ابني وان كان الزجاج يجيز ذلك ولكن الجمهور على خلافه والوجه
الرابع ان يكون مفعولا لاجله والتقدير تفسير الاعراب لاجل الاصطلاح اي لاجل
بيان الاصطلاح وهذا الوجه ايضا لا يستقيم لان المنتصب على المفعول له لا يكون
الا مصدرا كقمت اجلالا له ولا يجوز جيئتك الما والعشب بتقدير مضاف اي اتيتك الما
والعشب الوجه الخامس وهو الظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف اليه من
المجرور ومضافين من المنصوب والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة
او موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المتضايفان على احد حذفهما في قوله تعالى
فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من حافر فرس الرسول ولما انيب الثالث
عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم قضية
ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل ابي الحسن لها قلما انيب
ابي الحسن عن مثل جرد عن اداة التعريف ولك ان تقول الاصل
موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة او الاصطلاح
مجازا وحينئذ فلا يكون فيه الا حذف مضاف واحد ويصير نظير قول العرب
كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على تاويل ابن الحاجب
فانه اعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف
من خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول
الضمير المجرور ضميرا منصوبا بل تخريج ما نحن فيه على ذلك اسهل لان لفظ الضمير
معرفة فانتصابه على الحال بعيد والظاهر في المثال المذكور انه مفعول لفعل
محذوف هو الجر والتقدير فاذا هو يشبهها ولما حذف الفعل انفصل الضمير وانه
الضمير وانه هو الخبر كما في قول الاكثرين فاذا هو هي ولكن انيب ضمير النصب عن
ضمير الرفع واما قولهم لا يجوز كذا وكذا اخلاقا لفلان فقد يقال انه يجوز فيه
وجهان الاول ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا واجماعا بتقدير
اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على هذا ان فعل المقدر
اما اختلفوا او خالفوا او خالفت فان كان اختلفوا اشكل عليه ان الاول
ان مصدر اختلف انما هو لاختلف فالخلاف والثاني ان ذلك يا بى ان يقول
بعد لغلان وان كان خالفوا او خالفت اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام
بل بنفسه وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال
قدر اللام مثلها في سقيا له اي متعلقا لمحذوف تقديره اعني له او اراد في له
الاتي انها لا تتعلق بسقيا لان سقي يتعدى بنفسه الوجه الثاني

ان يكون حالا والتقدير اقول خلافا لفلان اي مخالفا له وحذف القول كثير جدا
حتى قال ابو علي هو من تحديث البحر قل ولا خرج وول على هذا العامل ان كل حكم
ذكره للمصنفون فهم قايلون به وكان القول مقدر قبل كل مسئلة وهذه العلة
قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها وذلك انهم قالوا

الظروف منزلة من الاشياء منزلة
بها لوقوعها فيها وانها لا تنفك عنها

مطلب
الكلام على ايضا

واما قوله وقال ايضا فاعلم ان ايضا مصدر آض واض فعل يستعمل
وله معنيان الاول رجع فيكون تاما قال لصاحب الحكم وآض الى اهله رجع اليهم انتهى
وكف اقال ابن الكيت وغيرها وهذا هو المستعمل مصدره هنا والثاني صار
فيكون ناقصا عاملا عمل كان ذكره ابن مالك وانشدوا قول الراجز
ربيته حتى اذا تمعددا • واض نهدا كالحصان اجردا • كانه اجزاي بالعصا ان اجلدا
ورواه الجوهري وصار نهدا يقال تمعدد الغلام اذا شب وغلظ والنهد عظيم
الجسم من الخيل وانما يوصف به الانسان على وجه التشبيه فالاجرد الذي
لا شعر عليه وانتصاب ايضا في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير قال كما
توهمه جماعة من الناس فزعموا ان التقدير وقال ايضا اي راجعا وهذا لا يحسن
تقديره الا اذا كان هذا القول انما صدر من القايل بعد صدور القول السابق
حتى يصح ان يقال انه راجعا الى القول بعد ما فرغ منه وليس ذلك بشرط في استعمال
ايضا الا ترى انك تقول قلت اليوم كذا وقلت امس ايضا وكذلك تقول كتبت
اليوم وكتبته احسن ايضا والذي يظهر لي انه مفعول مطلق حذف عامله او حال
حذف عاملها وصاحبها وذلك انك قلت وقال فلان ثم استانف جملة فقلت
ارجع الى الاخبار رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت فيكون مفعولا مطلقا او التقدا
خبرا ايضا او حكي ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم فهذا هو الذي يستمر في
جميع المواضع ومما يوشك بما ذكرته من ان العامل محذوف انك تقول عنده
مال وايضا علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد حينيذ من التقدير وعلى
ذلك قال الشاطبي رضي الله عنه وقد ذكرانه لا يدغم الحرف اذا كان يا متكلم او
مخاطب او مثنى او مشددا • كلكت ترابا انت تكره واسع •
عليم وايضا ثم ميقات مثله • قال ابو شامة رحمه الله قوله ايضا •
اي امثل النوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الانواع الثلاثة وهو مصدر آض
اذا رجع انتهى كلامه وايضا على تقدير حال من ضمير امثل الذي قدره واعلم
ان هذه الكلمة اذا استعملت مع ذكر شيئين بينهما توافق ويمكن استغنا كل منهما
عن الاخر فلا يجوز جاءني زيد ايضا الا ان يتقدم ذكر شخص اخر ويدل عليه قرينة
ولا جاءني زيد ومضى عمر وايضا لعدم التوافق ولا اختصم زيد وعمر وايضا لاستغنا
احدهما لا يستغني عن الاخر واما قوله هلم جرا فكلام مستعمل في العرف
كثيرا وذكره الجوهري في صحاحه فقال في فصل الجيم من باب الراو تقول كان

الكلام على هلم جرا

ذلك عام كذا وهلم جرا الى اليوم هذا جميع ما ذكر وذكر الصغاني في عبابه ما ذكره
صاحب الصحاح ولم يزد عليه وذكر ابن الانباري هلم جرا في كتاب الزاهر وبسط
القول فيه وقال معناه سيروا على هينتكم اي تثبتوا في سيركم ولا تجهدوا انفسكم
قال وهو ما خوذ من الجر وهو ان تترك الابل والغنم ترعى في السير قال
الراجز • لطالما جررتكن جرا • حتى نوي الاعجف واستمرا • فاليوم لا آلواء
الركاب شبرا • قلت الاعجف الهزيل ونوي صار لها في بفتح النون وتشديد الياء
وهو الشحم واما النيء بكسر النون وبالهمزة بعد الياء ساكنة فهو اللحم الذي لم ينضج
واستمر كانه استفعل من المرة بكسر الميم وهو القوة ومنه قوله تعالى ذو مرة قال
وفي انتصاب جرا ثلاثة اوجه الاول ان يكون مصدرا وضع موضع الحال
والتقدير هلم جارين اي الثاني ان يكون على المصدر لان في هلم معنى جر فكانه قيل
جروا جرا وهذا على قياس قولك جاز يدمشيا فان البصريين يقولون تقديره
ماشيا والكوفيون المعنى مشي مشيا وقال بعض النحويين جرا نصب على التفسير انتهى
كلام ابي بكر ملخصا وقال ابو حيان في الارتشاف وهلم جرا معناه يقال على هينتك
وانتصابه جرا على انه مصدر في موضع الحال اي جارين قاله البصريون وقال الكوفيون
مصدر لان معنى هلم جرا وقيل انتصب على التمييز واول من قال لعابد بن يزيد
قال • فان جاورت مقفرة رمت بي • الى اخري كتلك هلم جرا • وقال اخر
من تغلب المطعمين لدى الشتا سرا يفامل نيب عترا •
في الجاهلية كان سود وابل • فلهم جرا •
انتهى وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب غريبا محضا والذي رايته
منه امور الاول ان اجماع النحويين واللغويين منعقد على ان لهلم معنيين الاول
تعال فتكون قاصرة كقوله تعالى هلم الينا الثاني احضر فيكون متعدية كقوله
تعالى هلم شهداءكم اي احضروهم ولا امتناع لاحد المعنيين هنا الثاني اجماعهم منعقد
على ان فيها لغتين جايزة وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل وتميميه وهي ان
يتصل بها ضماير الرفع البارزة فيقال هلما وهلمي وهلموا فتكون فعلا ولا نعرف لها موضعا
اجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ولم يقل احد انه سمع هلم جرا ولا هلمي جرا ولا هلموا
جرا الثالث ان تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع او ضعيف وهو
لازم هنا اذا قلت كان ذلك عام كذا وهلم جرا الرابع ان ايمة اللغة المعتمد عليهم لم
يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كثرة استيفايه وتتبعه وانما ذكره صاحب
الصحاح وقد قال ابو عمرو بن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط انه لا يقبل ما تفرد
به وكان على ذلك ما ذكره في اول كتابه من انه ينقل عن العرب الذين سمع منهم
فان زهانه كانت اللغة فيه قد فسدت واما صاحب العباب فانه قلد صاحب
الصحاح فنسخ كلامه واما ابن الانباري فليس كتابه موضوعا لتفسير الالفاظ
المسموعة من العرب بل وضعه ان يتكلم على ما يجري من محاورات الناس وقد يكون

الى بفتح النون الشحم والنيء
اللحم الذي لم ينضج

لتفسيره له على تقدير ان يكون عربيًا فانه لم يصرح بانه عربي وكذلك لا اعلم احدًا
من النحاة تكلم عليها غيره ولخص ابو حيان في الارتشاف اشيا من كلامه ووهم فيه
فانه ذكر ان الكوفيين قالوا ان جرا مصدر والبصريون قالوا انه حال وهذا
يقتضي ان الفريقين تكلموا في اعراب ذلك وليس كذلك وانما قال ابو بكر ان قياس
اعرابه على قواعد البصريين ان يقال انه حال وعلى قواعد الكوفيين ان يقال انه
مصدر هذا معنى كلامه وهذا هو الذي فهمه ابو القاسم الزجاجي ورد عليه فقال
البصريون لا يوجبون في نحو ركضا من قولك جاز زيد يركضا ان يكون مفعولًا
مطلقا بل يجيزون ان يكون التقدير جاز زيد يركض ركضا فذلك يجوز على قياس
قولهم ان يكون التقدير هم يجر جرا انتهى ثم قول ابي بكر معناه سيروا على
هينتكم اي اجتنبوا في سيركم فلا تجهدوا انفسكم معترض من وجهين الاول ان فيه
اثبات معنى لهلم لم يثبته لها احد الثاني ان هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا
التركيب فانه انما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم فلهذا قال صاحب الصحاح وهلم
جرا الى الان وقول ابي حيان معناه تعال على هينتك عليه ايضا اعتراضان
الاول انه لتفسير لا ينطبق على المراد والثاني في افراده تعالى مع ان خطابه
للجماعة وانما يقال اسم فعل واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة وقد توهم
ذلك بعض النحويين فيها وفي هات والصواب انهما فعلان بدليل الاية وقوله
تعالى قل هاتوا برهانكم وقول الشاعر اذا قلت هاتي نوليني تمايلت
وقوله لان هلم في معنى جر وامنقول من كلام ابن الانباري وهو خطا ممن
انتقده عليه الزجاجي في مختصرة وقال لم يقل احد ان هلم في معنى جر وا وفيه
دليل على ما قدمته من ان الاعرابين المذكورين لم يقلهما البصريون والكوفيون
وانما قالهما ابن الانباري قياسًا على قولهما في جاز زيد ركضا وتقدير البيت الاول
فان تجاورت ارضا مقفرة اي ليس بها انيس رميت في تلك الارض المقفرة
الي اخري مقفرة كتلك الارض المقفرة واما البيتان الاخران فمعناها الثنا على
قوم بالكرم والسيادة والعرب تمدح بالاطعام في الشتا لانه زمن يقل فيه الطعام
ويكثر الاكل لاحتباس الحرارة في الباطن والسدايف جمع سديفة وهي مفعول
بمطعمين ومعناها سرايح سنام البعير المقطع وغيره مما غلب عليه من السمن
وقوله مل نيب اصله من النيت والتيب جمع ناب وهي الناقة سميت بذلك لانه
يستدل على عمرها بنابها وحذف نون من لانه اراد التخفيف حين التقى المتقاربان
وهما النون واللام وتعذر الادغام لان اللام ساكنة ونظيره قولهم في بني الحارث
لحارثة وهو شاذ والذي في البيت اشذ منه لان شرط هذا الحذف ان لا تكون اللام
مدغمة فيما بعدها قد يقال في بني النجار وبني النضير بنجار وبنضير وعلل ابن جني
ذلك بكراهة توالي الاعلال لمن قال ان اللام قد اعلت بادغامها فيما بعدها فمتى اعلت
النون التي قبلها بالحذف توالي الاعلال ان وقدير بان ذلك انما يجتنب في الكلمة

الواحدة ويجاب بان كلا من المتضايفين والجار والمجرور كالكلمة الواحدة واعطيا
حكمها وقوله عزا حال من النيب وهو جمع عزا كحمرا وحمر وسودا وسود في الجاهلية
خبر كان ان قدرت ناقصة او متعلق بها ان قدرت تامة بمعنى وجد وقوله فهلم جرًا
متعلق المعنى بقوله في الجاهلية ان كان سودوا بل في الجاهلية فما بعدها واد قراتنا
على حكاية كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه من نقد فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا
الكلام بتقدير كونه عربيًا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي اتيت وتعال الا انه
فيها تجوزين الاول انه ليس المراد بالاتيان هنا المجي الحسي بل الاستمرار عن
والمداومة عليه كما تقول امش على هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى
وانطلق الملا منهم ان امشوا واصبروا على الهتكم المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي
بل انطلاق الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تاتي بعد جملة فيها
معنى القول كقوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك والمراد بالمشي ليس المشي
بالاقدام بل الاستمرار والدوام اي دوموا على عبارة اصنامكم واحبسوا انفسكم على
ذلك الثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب
كما في قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر جره يجره انا سحبه
ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب لهذا المعنى الا انه يقال هذا
الحكم منسحب على كذا اي شامل له فاذا قيل فكان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه قيل
واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا فهو مصدر واستمر مستمرا فهو حال بموكدة
وذلك ماش في جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا
التاويل ارتفع اشكال العطف فانه هلم حينيذ خبر واشتمال التزام افراد الضمير
اذ فاعل هلم هذه مفردا ابدا كما تقول واستمر ذلك او واستمر ما ذكرته فان
قلت قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجهت بها هذه المسايل على تقديرات
كثيرة وتاويلات متعقدة ولم يعهد في كلام النحويين مثل ذلك قلت ذلك
لانك لم تقف لهم على كلام على مسايل متعقدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد
ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وامثاله والله تعالى اعلم

رسالة ابن الهمام في الاعراب
قوله عليه السلام كلمتان خفيفتان الخ

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
قال الشيخ الامام العالم العلامة المحقق كمال الدين محمد الشهير بابن الهمام
الحنفي رحمه الله تعالى الحمد لله اللهم صلي على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله
وسلم وبعد فقد دخلت على امراة بورقة ذكرت ان رجلا رفعها اليها يسال الجواب
عما فيها فنظرت فاذا فيها سوال عن اعراب قوله صلى الله عليه وسلم كلمتان خفيفتان على
اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم
هل كلمتان مبتدا وسبحان الله للخبر او قلبه وهل قول من يجبر سبحان الله للابتدا التعريفية

مطلب
رسالة ابن الهمام
في اعراب قوله
عليه السلام كلمتان
خفيفتان على اللسان
الخ

صحيح ام لا او هل قول من رده للزوم سبحان الله النصب صحيح ام لا او هل الحديث مما تعدد
فيه الخبر ام لا فكتب العبد الضعيف على قلة البضاعة وطول الترك وعجلة
الكتابة في الوقت ما نصه الوجه الظاهر ان سبحان الله الى اخره الخبر لانه
موخر لفظا والاصل عدم مخالفة اللفظ محله لا الموجب يوجبه وهو من قبيل الخبر
المفرد بلا تعدد لان كلا من سبحان الله مع عامله المحذوف الاول والثاني مع معموله
الثاني انما اريد لفظه والجمل الكثيرة اذا اريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد
ولذا لا يتحمل ضميرا ولانه محط الفايدة بنفسه بخلاف عكسه فانه انما يكون محطها
باعتبار وصنعة الاديب ان في عكسه يكون الخبر كلمتان ومن البين ان ليس متعلق
الغرض الاخبار من النبي صلى الله عليه وسلم عن سبحان الله الى اخره بانهما كلمتان بل
بملاحظة وصفه اعني خفيفتان ثقيلتان حبيبتان فكان اعتبار سبحان الله
الى اخره خبرا اولى فهو مثال محتبري ايي بكر لا اله الا الله ونحوه مما اورد ومثالا
للاخبار بالجملة التي اريد لفظها واما منع كونه خبرا ومبتدا بسبب لزوم نصب
سبحان الله فانما يصدر ممن لم يفهم معنى قولنا انما اريد بالجملة لفظها وعلامة
اعراب الخبر في مثله وهو الرفع في محله فالحاصل ان كلا من حيث العربية يجوز
ولما من حيث الاولوية بالنظر الى المعنى فكلمتان مبتدا مسوغ بالاوصاف
المختصة ولفظ سبحان الله وما بعده خبره واما جعل سبحان الله معرفة فان
اراد به حال كونه مرادا به معناه فصحيح وتعريفه بالاضافة وهو ما اذا كان المتكلم
ذاكرا مسبحا وان اراد به حال كونه اريد به مجرد لفظه على معنى ان الكلمتين الموصوفتين
يتعلق حب الله تعالى بهما هاتان اللفظتان هما سبحان الله صادرتين
من مريد معناها وهو تنزيه الله تعالى قلا فان انواع المعارف محصورة وليس
هو منها اذ لم يرد على هذا التقدير معنى الاضافة ولا خصوص النسبة التي
باعتبارها يحصل التعريف فان ادعي انه من قبيل العلم بناء على ان كل لفظ وضع
ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره كما ذكر ابن الحاجب فليعلم انه على تقدير صحة
هذا الدعوى لم يعط هذا الوضع حكم الوضع للدلالة على غيره ولذا لم يقل احد بان
كل لفظ مشترك وهو لازم من جعل كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل
على غيره فعلم ان اعطاء اسم المعرفة والنكرة والمشترك وسائر الالقاب الاصطلاحية
باعتبار الوضع للدلالة على غيره والله سبحانه اعلم ثم دفعت الورقة للملاكة
ثم بعد ان مضى على هذا نحو من خمسة اشهر سمعت ان بعض الاخوان ذهب بجوابي هذا
مقترنا بثلاثة اجوبة لاهل العصر مخالفة لجوابي وجواب رابع للذاهب الى بعض ملوك
الدنيا لما كان من اهل العلم والفهم في الاصطلاحات ليوقف على خطاء المخطي واصابة
المصيب وحاصل ذلك اتفاقهم على ان الوجه الذي برجحته جعلوه متعينا بناء على ان
محط الفايدة يتعين ان يكون سبحان الله وبحمده الى اخره ومنهم من ذكر اوجها لابطال
قليه منها ان سبحان الله لزم الاضافة الى مفرد فجري مجري الظروف والظرف لا يقع

الاخبارا ولانه ملزوم النصب ولانه مركب من معطوف ومعطوف عليه وهذه
الاوجه الثلاثة يستقل برفعها على ما في بعضها من التحكم على ما ذكرناه من ان الكلام الواقع
خبرا انما اريد به لفظه ومن امثلتهم من استدايتية المتعاطفين اذا اريد مجرد اللفظ
لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ومنها ان سبحان الله وبحمده سبحان الله
العظيم كلمة اذا المراد بالكلمة في الحديث اللغوية فلو جعل مبتدا لزم الاخبار عما هو كلمة
بانه كلمتان ولا يخفى على ما مع ان المراد اعتبار سبحان الله وبحمده كلمة وسبحان الله العظيم
كلمة فالمجموع كما يصح ان يعبر عنه بكلمة كذلك يصح ان يعبر عن كل جملة منه بكلمة غير انه
لما كان كل من الجملتين اعني سبحان الله وبحمده وسبحان الله العظيم مما يستقل ذكرا
تاما ويفرد بالقصد اليه وبقوله اعتبر كلمة وعبر عنهما بكلمتين على ان ما ذكره لازم
على تقدير جعله مبتدا لانه كما لا يصح ان يخبر عما هو كلمة بانه كلمتان كذلك لا يخبر عما
هو كلمتان بما هو كلمة فان الحاصل على تقدير كون كلمتان المبتدا ان الكلمتين اللتين
هما كذا وكذا هما الكلمة التي هي سبحان الله وبحمده سبحان الله وبحمد سبحان العظيم
وبجواب ابن الزفع عن الشقين لا يقال في جواب انه سبحان الله الى اخره تضمن عطفا
فيقوم مقام المتعدد ويخبر عنه بكلمتين وهذا ان اريد به الكائن في وبحمده
فهو على تقدير كونه خبرا محضا والا فان جعل سبحان الله نقل الى الانشا وان
كان اخبارا صيغة كصيغ العقود كبعت وبحمده مع متعلقه خبرا لم يكن عطفا عليه
لانه انشا وعلى تقدير حذف العاطف اي وسبحان وهو قليل ومختلف فيه وعلى
تقدير صحتهما لا يندفع السوال فان السايل قال المراد بالكلمة اللغوية فالمجموع من
سبحان الله الى اخر الكل كلمة ومعلوم ان وجود العطف في اثنا الكلام الكثير لا يمنع
من اطلاق لفظ كلمة عليه الترى ان قولنا لكل شاعر يعون القصيدة لا يصح
الا ان تكون قصيدة لم يقع في مجموعها عطف اي يكون هذا وحينيذ فالمجموع من
المتعاطفين كلمة فلا يخبر عنه بانه كلمتان ويعود السوال فلا يفيد الا ان يعود
الجواب الفقير ان شاء الله تعالى ومنها ان جعل المبتدا سبحان الله الى اخره
يفوت نكتة وهي ارادة حصر الخبر في المبتدا وانت لا يخفى عنك ان الحصر اما ان
يكون بالاداة او بتقديم الخبر او المعمول والتقديم انما هو في جعل سبحان الله
وبحمده المبتدا والكلمتان الخبر فيصير من قبيل تميمي انا لا في جعل كلمتان المبتدا
وسبحان الله الخبر وهو مراده اذ لا تقديم فيه واذا لم يكن تقديم فانما يجي الحصر
في المعرف بلام الجنس للاستغراق لزوما عقليا كقولنا العالم زيد اذا جعلنا
العالم مبتدا والتميم على المدعى عليه فيفيد ان لا يمين على غيره بسبب جعل الكل
عليه لانه ليس وترا الكل شيء وكانه ذهب عليه ان المذكور في الحديث الكلمتان
الخفيفتان الحبيبتان سبحان الله الى اخره وليس مثله بعجيب على الانسان
كما ذهب على الذاهب بجوابي لدي غلطه اني جعلت كون الغاية في جعل سبحان
الله مبتدا باعتبار وصف الخبر لا نفسه وجعلها لرد ابتدايية سبحان الله الى اخره

فاورد عليه لزوم عدم صحة زيد رجل صالح وانا لست من هذا وانما جعلته كما هو صريح
في كتابتي وجده مرجو جبته ولو لونية كونه خبرا فليرجع الى نظر الكتابة غير ان النفس
اذا مليت بقصد الرد يقع لها نحو هذا السهو في الحسن واذا كان المذكور في الحديث
كلمتان بادئ تعريف جنس استغرقي لم يكن حصر المراد الاخبار بسبحان الله وبحمده
الى اخره عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون وجعله العبد الضعيف
اولى الوجهين او عن سبحان الله وبحمده بانهما حبيبتان الى الرحمن ثقيلتان في الميزان
والمعنى ان اللفظ الذي عهد عموه وتقولونه وهو سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم
له من المقدار عند الله انهما كلمتان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن ولا يخفى
ان لم يرد مطلق ثقل ما ومحبة ما لان ذلك معلوم للمؤمنين غير محمول لهم في
كل ذكر لله هذا وغيره انه كذلك فلو اريد ذلك لم تكن الجملة الخبرية كلها مجردة فايدة
عند السامعين سواء جعلت سبحان الله مبتدا او خبرا بل هي حينئذ بمنزلة النار حارة
ونحوه ومثله يجب صون كلام بعض البلغاء عنه فكيف بالنبي صلى الله عليه وسلم
سواء جعلت مجردة الفايدة شرط الكون الجملة كلاما او لم تجعل فان الذي لا يشترطه لا يقول
انه قد حصل فايدة تامة الا انه لا يشترطها في مسمى الكلام اصطلاحا وحينئذ وجب
كون المراد زيادة ثقل وزيادة محبة مما لا يلزم كل مؤمن يعلم ان للذكر ثوابا واذ قد
ظهر ان كلا من ثقيلتان حبيبتان وسبحان الله وبحمده يصلح محط فايدة تكون بها
خبرا ويزداد جعل سبحان الله مبتدا قدم خبره بنكتة بلاغية لاحلها قدم الخبر
وهي التشويق الى المبتدا وكلما طال الخبر حسن هذا النوع لانه كلما طال يذكر الاوصاف
ازداد الشوق الى المحدث عنه كما هو في الحديث الكريم حيث قال كلمتان خفيفتان
على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن فان النفس كثيرا تتشوقها بذلك
الى سماع المحدث بها فلم يجي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم الا والنفس في غاية
الشوق الى سماعه فهو مثل قوله

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ● شمس الضحى وابو اسحق والقمر

وهذا ما ذكره السلف الذين اعربوا سبحان الله مبتدا ولم يرتضه من وجه
سمعه من اهل عصرنا بمثل ما اسمعتك واستغفر الله من تشغلي سمعك بمثل ولولا
ما فيه من كون محط الفايدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما اسلفته في الجواب
لكان اولى من جعل كلمتان مبتدا وعسى ان يكون مرجوحا عنه اولى لان مراعاة
مثل هذه النكتة البلاغية هو الظاهر من تقديم الخبر حينئذ فلا تعدل عنه بعد
ظهوره بطلان الحصار محط الفايدة في سبحان الله وبهذا تم ما يتعلق بالحديث
بقي انه وقع لي نفي كون سبحان الله اذا اريد لفظه معرفة لان المعارف انواعها
محصورة وليس هو منها كما هو مسطور في اصل جوابي فارجع اليه ثم قلت
فان ادعي انه يكون من قبيل العلم بنا على ان محل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع
ليدل على غيره فليعلم انه على تقدير صحة هذا الدعوى لم يعط لهذا الوضع حكم

الوضع لغيره ولذا صرح بانه لا يصير كل لفظ مشتركا وهو لازم من وضع كل كل لفظ
ليدل على نفسه ووضع ليدل على غيره فاعترض ذلك الاخ بانه من قبيل العلم قال الرضي
وهو عندهم من قبيل المنقول لانه نقل من مدلول هو معنى الجملة لا هو اللفظ ولا يخفى
عليك ان حاصل هذا الاعتراض لم يزد على نسبة ما ذكرت انه مما يقال ولم ار ضه الى
بعض النحاة انه قال وخفي عليه اني انقل عن خلق غير ان لي فيه بحثا مكتبتا من نحو
عشرين سنة مع القايلين به فبنا عليه ذكرت ما ذكرت وحاصل ذلك البحث كتبته
عنه نقل المحققين قول ابن الحاجب في المنتهى اكثر ما يطلق اللفظ على مدلوله مغايرا
وقد يطلق والمراد اللفظ نحو زيد مبتدا ورفع ولانهم لو وضعوا له اداء الى التسلسل
ولو سلم فنفسه او لي يعني لو سلم ان لا يلزم لو وضعوا لم فاذا امكن ان يطلق ويراد
به نفسه كان اولى انتهى وذكرهنا انه موضوع فحلق لجي فيه هذا وهوان الحاجة
هنا ليست الا الى مجرد التعبير عن اللفظ وقد حصل بنفسه فان امكن بطريق
المجاز كان اولى لانه بطريق الوضع يثبت به معنى الاشتراك والمجاز خير منه
وبنا سس هذا بان اذا قلنا زيد كذا وكذا فقيل ذلك الخبر يتبادر ارادة معنى
غير لفظ الى ان يذكر المسند فيري غير صالح الا للفظ فيحكم بحينئذ للقرينة
الملازمة للمسند فيتبادر معنى على التعيين من مجردا الاطلاق ظاهر في عدم
تعدد الوضع للمعاني المتعددة لان لا نسلم ذلك بحسب الاصل والغالب التردد
والتوقف وقد امكن جعله مجازا لملاقته الاشتراك في الصورة فيكون كاطلاق
لفظ الفرس على المثال المنقوش في حايط فبنا على بحثي هذا معهم قلت
في اصل جوابي فليعلم انه على تقدير صحة هذن الدعوي يعني لو تنزلنا عن هذا وقلنا
انه وضع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة ولا نكرة بل الالفاظ
الاصطلاحية انما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير لان ذلك الوضع
هو القصد واما هذا الوضع فقد صرح من قال به من المحققين بانه ليس بوضع
قصدي ولذا صرح بانه لا يكون اللفظ به مشتركا فلما تعدد الوضع للمعاني المحتملة
ولم يكن مشتركا علم انه لم يعتبر في اطلاق الالقاب الاصطلاحية الا الوضع القصدي
ثم هذا لا ينفي تغير المعنى والعلم به لان المنفي الاصطلاحي وهو لا يقتضي عدم تعين
المعنى رايت لو لم يتم كل نوع باسم خاص اصلا كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح
انما كان يصح مبتدا ولذا جعلنا سبحان الله مرادا مجرد لفظ مبتدا مع نفي الحكم بانه
معرفة ولا نكرة كما ذكرنا الان صحة الابتدائية والحديث محدث عنه انما تقتضي
تعين معناه كليا كان ذلك المفهوم او جزييا ولا نكرة يتعين معناها
في الاستعمال فيصير كالعلي المعرفة لا يتفاوتان الا في اصل الوضع والله سبحانه
وتعالى اعلم وقع سوال في مجلس السلطان الملك الاشرف برسباي في مجلس
قراءة البخاري في شعبان سنة ثمان وثلثين وثمانمايه سيل عنه الامام العلامه
كمال الدين ابن الهمام وصورة السوال من قواعد السادة الحنفية علي ما يي

وقع السوال في مجلس الملك الاشرف واجاب عنه الكمال ابن الهمام

المحققين منهم ان النفي والاثبات اذا تعارضا وكان النفي مما يعلم بدليله وهو ان يكون صريحا
في رد دعوي المثبت فانه يقضي على المثبت كالحكم في دعوي امراة على زوجها انه طلقها ثلثا
وقالت حصلت الفرقة بيني وبينه وقال الزوج استثنيت استثناء متصلا بلفظ
الطلاق فانت المراة بشاهدين فشهدا على الزوج انه طلقها ثلثا قالوا ما سمعنا يستثني
قالوا شهادتهم لا تعارض دعوي الزوج الاستثناء لانه يجوز ان يقول قال لزيد كلاما
ولم اسمعه فلم يكن صريحا في رد دعوي الزوج الاستثناء ولو قال الشهود طلقها وما
استثني فشهادتهم صريح في رد دعوي الزوج اشكل على هذا الاصل تقديم الجهر بالبسملة
استدلالا بحديث انس رضي الله عنه في رواية انه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال فلم اسمعه يقرا بسم الله الرحمن الرحيم فاجاب الشيخ كمال الدين بما
نصه اما قوله ان النفي اذا كان مما يعرف بدليله يقدم على الاثبات فغير صحيح بل الثابت
عندهم انه يعارضه حتي ان لم يوجد مرجح من خارج تساقطا واما قوله في تقرير هذا
الذي مع النفي انه يكون صريحا في رد دعوي المثبت تمييز الدعن قسيمه من النفي الاخر
فمخالف لتفسيرهم لم وكلمتهم في تفسيره انما هي دايرة على المراد به كون النفي مما يصح بناء
على استصحاب عدم متقرر الثبوت معلوم بل ان يكون ثابتا البتة بدليل دل على
طروه وافادوا ان ليس المراد بالنافي ما فيه صورة النفي بل ما كان مبقيا للاصل
يعني الحالة المقررة المعلوم ثبوتها وان المثبت هو الذي يثبت الامر العارض
على تلك الحالة وان لم يكن في احد الدليلين صورة نفي اصلا وعلى هذا حكموا بان في
رواية اعتاق بريرة وزوجها عبد نافية لانها مبقية للحالة المعلوم ثبوتها اورقا
عتقها وهو حر مثبتة لافادتها وقوع العارض على ذلك الاصل فقدموا هذه تقديما
للاثبات وانما حكموا بان رواية تزوجه عليه السلام ميمونة وهو حلال مثبتة
ورواية تزوجه وهو محرم نافية للانتفاق على ان ليس المراد بالحل الذي
تزوجها فيه على تلك الرواية الحل الاصلي بل الحل الطاري على الاحرام بمعني انه تزوجها
بعد ما حل من احرامه فكان احرامه عليه السلام اصلا بالنسبة اليه للعلم بوقوعه
وتقرره فكان المفيد له مفيد الاصل فمنوا فا والمفيد للحل مفيد للعارض فكان مثبتا
فحكموا بمعارضته للنفي ثم رجحوها بالراوي وهو ابن عباس على يزيد بن الاصم وما
ذكره التايل ليس مواقفهم فيما ذكروه بل لا يبعد انه لا معني له في هذا المقام
واما ما ذكره من فرع الشهادة في الطلاق فظاهرانهم اوردوه تفريعا على الاصل
المذكور وهو تقديم النفي على ما زعم حيث قدم قول الشهود لم يستثن على قول الزوج
استثنيت وليس كذلك بل انما اوردوه شاهدا على معارضة هذا النفي للاثبات
وكلام فخر الاسلام البزدوي صريح فيه وقبول الشهادة ووقوع الحرمة بالشهادة لهذا النفي
بناء على انه مما يعارض الاثبات لانه لو لم يكن يعارضه لم تقبل الشهادة به اصلا كما هو
المشهور على الالسنة من ان الشهادة على النفي باطلة فلما كان بحيث يعارضه
ويساويه تفرع قبول الشهادة عليه اذ لا خفاء في ان كل ما قامت به البينة وهو

ان السؤال لم يخص به مخاطب دون مخاطب بل اورد على وجه التعميم والاجمال مراعيا
فيه طريق التعظيم والاجلال موجها الى من وجه اليه ويقال صدق انت من اولا
الهدى ومصابيح الدجى فاني راى نفسه اهلا للخطاب معنيا للجواب وهلا راه
عن نفسه معرفه بقدره وعلما بقوره ومحافظة على طوره الى من هو اجل منه قدرا واوزد رايا
في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحولة النحارير الذين لا يفوتهم سابق ولا
يشق غبارهم لاحق وان كان لا يرى فوقه احد فانه للعمة والعمى والحماقة العظمى
وما للاء النوك من دواء وليس لمرض الجهل المركب من شفاء التاسع البليغ من
عدت هفواته والجواد من حصرت كبواته اما من لا ياس مع الدغدغة سوء العثار
ويحتاج الى من يقود عصاره في ضوء النهار فاذا ساق في المضمار العنق الجياد وتفاضل عند الزهاد ذوي الايدي السداد فقد جعل نفسه سخرة للساخرين
وضحكة للضاحكين ودرية للطاعنين وغرضا لسهام الراشقين العاشر
الهنك قد غرك رهط احتفوا من حولك والقوا السمع الى قولك يصدقونك
في كل هذر ويصوبونك في كل ما تاتي وتذر ولم يخف بقراع الابطال اللهاميم
ولم تدفع الى جدل مماحك يعركك عوك الاديم فطنت بنفسك الظنون وسبح
في دماغك هذا الفن من الجنون ولم تزوق اديبا ولا ناصحا لبيبا فما كل ذي بصر
بمونق نصحه ولا كل موت بصحه بلبيب فها انا اقول لك قول الحق الذي ياتي
في غير نفس ابيه ولا يصرفني عنه هوى ولا عصبيه فاقبل النصيحه واتق الفضيحه
ولا ترجع بعد الى مثل هذا فاندعار في الاعقاب وبار يوم الحساب هداك
الله واتانا سبيل الرشاد وقد تصدى ابرهيم ولد الجاربردي لنصرة والده
في رسالة سماها السيف الصارم لقطع العضد الظالم فقال
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وبه نستعين والعاقبة للمتقين
ولا عدوان الا على الظالمين والصلوة والسلام على خاتم النبيين وامام المرسلين
سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول الفقير الى الله تعالى
ابرهيم الجاربردي بينما كنت اقرأ كتاب الكشاف في سنه ستين وسبعمائة
بين يدي من هو افضل اهل الزمان لا بالدعاوي بل هو باتفاق اهل العلم و
العرفان اعني من خصه الله تعالى باوفر حظ من العلى والاحسان مولانا و
سيدنا الامام العالم العلامه شيخ الاسلام والمسلمين الداعي الى رب
العالمين قامع المبتدعين وسيف المناظرين امام المحدثين حجة
الله على اهل زمانه والقائم بنصرة دينه في سره واعلانه بقلمه ولسانه
خاتمة المجتهدين بركة المؤمنين استاذ الاستاذين قاضي القضاة
تاج الدين عبد الوهاب السبكي لا زالت رياض الشرع معمورة بوجوده و
رياض الفضل معمورة بجوده ويرحم الله عبدا قال آمينا اذ وصلت الى
قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله فرايت عند بعض الفضلاء الحاضرين

شيئاً من كلام القاضي عضد الدين الشيرازي على كلام والدي الذي كتبه على سؤاله
المشهور عن الفرق بين قائوا بسورة كاينة من مثل ما نزلنا وقائوا من مثل ما نزلنا بسورة
فاحدث منه رجاء ان اطلع على بدايع من رموزه ، وودايع من كنوزه ، فوجدته قد
فطم على ارتضاع اخلاف التحقيق ، وحرم عن الاعتراف من بحر التدقيق ، حمل
الابراد عناداً ، والمنع ردعاً والرد صداً ، والسؤال تصالاً ، والجواب عياناً ، وخبط خبط
عشواء ، وقال ما هو تقول وافترا ، وكلام والدي عنه براء كانه طبع على الفاء او جبلت
طينته من المراء ، فرح الشهد بالسم ، واكل الشعير وذم ، فاصحكت حركة الهمة في
استيفاء القصاص ، فكتبت هذه الرسالة المتماة بالسيف الصارم ، في قطع
العضد الظالم ، ولاجازيه عن حسنانه العشر بامثالها ، قال الله تعالى ولمن
انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل ، وقال تعالى والجروح قصاص ، وجراحة
اللسان اعظم من جراحة السنان ، قال الشاعر جراحات السنان لها التيام ، ولا
يلتام ما جرح اللسان ، وقال آخر ، وبعض الحلم عند الجهل للذل اذعان ، وفي الشر نجاة
حين لا يحمد احسان ، وقال آخر لا تطمعوا ان تهينونا وتكرمكم ، وان نكف الاذى
عنكم وتوذونا ، واسال الله التوفيق ، وبه ازمة التحقيق اقول ايتها السائل
رحمك الله اما قولك في الجواب انه كلام يمحه الاسماع ، وتنفر عنه الطباع الى اخره
فمقبول بوجه لكن بالنسبة الى من كانت حاسته غير سليمة ، او شذ عن الاصاخة
الى الحق سمعه ، وابى ان ينطق به لسانه ، وهذا قريب مما حكى الله سبحانه وتعالى عن الكفار
المعاندين ، وقالوا قلوبنا في اكنة مما تدعونا اليه وفي اذاننا وقر ومن بيننا وبينك
حجاب ، وقولك كم عرض على ذي طبع سليم ، وذهن مستقيم
لفهموا معناه لموجبه ومقتضاه ، فان الطبع السليم من يدرك اللمحة ، وان لطف شانها
ويتنبه على الرمزة ، وان خفي مكانها ، ويكون مسترسلة الطبيعة منقادها ، مشتعل
القريحة وقادها ، ولكنهم كانوا مثلك كذا حاسيا ، وغليظا جافيا ، غرارا بين ساليب
النظم والنثر ، غير عالمين كيف يرتب الكلام ويؤلف ، وكيف ينظم ويرصف
امر حسبت ان اكثرهم يسمعون او يعقلون ان هم الا كالانعام بل هم
اضل سبيلا ، اما سمعت قول بعض الفضلاء على نحو القواني من معادنها
وما على اذا لم تفهم البقر ، او نقول فرضنا انهم كما زعمت ذا فهم سليم ، وطبع
مستقيم لكنهم ما اشتغلوا بالعلوم حق الاشتغال ، فابن هم من فهم هذا المقال
اما سمعت قول من قال ، لو كان هذا العلم يدرك بالمنى ، ما كان يبقى في
البرية جاهل ، وقول الاخر لا تحسب المجد تمرا انت آكله ، لن تبلغ المجد حتى تلعق
الصبرا ، ومع ان هذه الغوامض كانبه عليه الزمخشري رحمه الله لا يكشف عنها
من الخاصة الا اوحديهم ، والا واسطهم وفضلهم وعامتهم عماة عن ادراك
حمايها باصداف فهم عناه في يد التقليد لا يمين عليهم يجرنواصيهم واطلاقهم هنيا
مع ان مقامات الكلام متفاوتة فان مقام الايجاز يباين مقام الاطناب والمساواة

وخطاب الزكي يباين خطاب الغبي ، فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والاشباع
ان يفصل ويشبع فكذلك الواجب عليه في خطاب الاجمال والايجاز ان يجمل و
يوجز انشد الجاحظ ، يرمون بالخطب الطوال وتارة ، وحي
الملاحظ خيفة الرقباء ، وايمة صناعة البلاغة يرون سلوك هذا
الاسلوب في امثال هذه المقامات من كمال البلاغة واصابة المحز
فمقول انما اوجز الكلام ، واوهم واهم المرام اختبارا لتنتهك
او مقدار تنتهك او نقول عدل التصريح احترازا عن نسبة الخطأ اليك صريحا
والعدول عن التصريح من باب البلاغة يصار اليه كثيرا ، وان اردت تطويلا
ومن الشواهد لما نحن فيه شهادة غير مردودة رواية صاحب المفتاح عن القاضي
شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شهد عليك ابن اخت
خالتك ، اثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار
بعد الاقرار ادخالا للغنى في ريقة الكلب لا محالة ، واما قولك ثانيا فيرد بما
لا يدل بمطابقة ولا بتضمن ولا بالتزام ، فيقول حاصله كذا ففيه اولا الدلالات
ثم اثبت ثانيا له معنى وذكرته فانت كاذب اما في الاول والثاني وايضا
فقد قلت اولا انه كهذيان المحموم ليس له مفهوم ، ثم قلت حاصله كذا فقد ادخلت
عنقك في ربقة الكذب اتق الله فان الكذب صغيره والاصرار عليه كبيرة والمعاصي
تجر الى الكفر قال الله تعالى ثم كان عاقبة الذين اساءوا السوءى ان
كذبوا بايات الله ، ثم ان قولك حاصله ان ثبوت احد الامرين ههنا محقق
وانما التردد في التعيين فتحقيق ان يسال عنه بالهمزة مع امدون هل وفائدة السؤال
عن اصل الثبوت يوهم انك الذي استنبطت هذا المعنى من كلامه ومهمه
منه وليس كذلك بل لما بلغك هذا الجواب فبقيت حائرا مليا لا تفهم مراده
ولا تعرف معناه وكنت تعرضه على من زعمت انهم كانوا ذا طبع سليم وفهم مستقيم
فما فهموا معناه ، وما عثروا على مؤداه فصرت ضحكة للضاحكين وسخرة للساخرين
فلما حال الحول ، وانتشر القول جاءك الامام الالمعي اعني الشيخ امين الدين
حاجي دده وتمثل بين يديك والدي وقال كافلت ، افيضوا علينا من الماء فيضا
فنحن عطاش وانتم وارده ، فقراء عليه قراءة تحقيق وانقان وتدقيق ، فلما
كشف لك الدلة الغطاء ، ظهر له ان كلامك كان كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء
فجاء اليك وافرغ في صماخيك ، واقر عينيك فكان الواجب عليك ان تقول
حاصله كذا على ما فهمته من بعض تلامذته لسلامكون اتحالا فان ذلك خيانة
والله لا يحب الخائنين ، فان كابرت وجعلتني من المدعين نقل فات به ان كنت
من الكاذبين فقلت اما بالنسبة الى الاخرة فكفى بالله شهيدا بيننا وبينكم ، واما بالنسبة
الى الدنيا فعصابة التبريزيين فانهم عالمون بالحال عارفون بالامر على هذا المنوال
ولهذا ما وسعك ان تكتب هذه الهذيانات ، وانت في تبريز مخافة ان تصير هزأة

للتاخرين ، وضحكة للضاحكين ، بل لما انتقلت الى اهل بلد لا يدرون ما التصحيح تكلمت بكل قبيح ، لكن وقفت فيما خفت منه واما قولك ثالثا لا نسلم تحقق احد الامرين حقيقة الى اخر ما قلتم وكله مخالف للظاهر والاصل عدمه وتحقق الجواب مما يظهر مما ذكرن في اخر الجواب الرابع ، واما قولك رابعا ان اوهن هي الاضرابية اهدا باعد في الوجوه الاعرابية فمقول اولا لا شك انك في تقرير هذا السؤال ما خطر لك هذا بالبال بل لما اعترض عليك تحللت هذا بالقال ، وثانيا المثال ذكرته غير مطابق لكلامك لو فرضنا انه من كلام الفصحاء وثالثا انه لا يستقيم ان يكون او في كلامك للاضراب لفوات شرطه فان امام هذا الفن سيبويه انما اجازا والاضرابية بشرطين احدهما تقدم نفي او نهي ، والثاني اعادة العامل نحو ما قام زيد وما قام عمرو ولا يقوم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور هكذا مذكور في مغني اللبيب عن كتاب الاعاريب ثم قال مصنفه ابن هشام المصري ومما يؤيد نقل ابن عصفور ان سيبويه قال في ولا تطع منهم آثما ولا كفورا ، ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط انتهى ، فلا يمكن حمل او في كلامك على الاضراب فظهر من القصير باعه في علم الاعراب ، امثالك يعرض بهذا لمن كان ادنى تلامذته فارسا في علم الاعراب معدودا في جملة الكتاب ، لكن نحن اختصرنا في الجمل الذي صنف لصبيان الكتاب وحرمت من الكنوز التي اودعها سيبويه في هذا الكتاب ، ثم على تقدير ان او للاضراب مطلقا كما ذهب اليه بعضهم لا يندفع الايراد لان من شرط ارتفاع شان الكلام في البلاغة صدوره من بليغ عالم بجهة البلاغة بصير بطرق حسن الكلام و ان يكون السامع معتقدا ان المتكلم قصد هذا في تركيبه عن علم منه لانه وقع منه اتفاقا بلا شعور منه فانه اذا اساء السامع اعتقاده بالمتكلم ربما نسبه في تركيبه ذلك الى الخطأ وانزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة ، ومما يشهد لذلك ما نقل صاحب المفتاح عن علي رضي الله عنه انه كان يشيع جنازة فقال له قائل مَنِ المتوني بلفظ اسم الفاعل سائلا عن المتوفى فلم يقل فلان بل قال الله تعالى ردا لكلامه عليه بخطإ اما منبها له بذلك على انه كان يجب ان يقول من المتوفى بلفظ اسم المفعول ، ويقال ان هذا الواقع كان احد الاسباب التي دعته الى استخراج علم النحو فامر بالاسود الدؤلي بذلك ولا شك انه يقال توفى على البناء للفاعل اي اخذ وحينئذ يكون كناية عن من مات بمعنى ان الميت اخذ بالتمام منه عمره فمات فالمتوفى ، هو الميت بطريق الكناية ويقال توفي على البناء للمفعول اي اخذ روحه وحينئذ يكون الميت هو المتوفى حقيقة والمتوفي هو الله تعالى ولما سال من هو من الاوساط من علي عن الميت بلفظ المتوني الذي من تركيب البلغاء اجابه بما يليق به ان المتوني هو الله تعالى وفيه بيان انه يجب ان يقول من المتوفى بلفظ اسم المفعول الذي للميت به كما يقوله الاوساط لانه لا يحسن الكنايه واذا سمعت ما تلونا عليك وتاملت المقصود من ايرادنا هذا الكلام عليك

تتيقن الجواب عن الثالث والرابع في ذهنك اليقين الجلي واما قولك خامسا هب هذا خطاء صريحا الذي المقصود هنا كالصبح فما كان لو اشتغلت بالجواب مقول الجواب عليه بوجهين احدهما ان الائمة قد صرحوا بانه لا يكتب على الفتوى الا بعد تصحيح السؤال ، والثاني انه يحتمل ان يكون قد احسن الظن في حقك بان مثل هذا لا يخفى عليك ومع ذلك يكون قد خطر له انك قد فعلت هذا امتحانا هل يتفطن احد لتركيبك ام لا فعلى هذا كيف يتعدى عن التنبيه على المقصود واما قولك سادسا قد اوجب الشرع رد التحية فالجواب عنه ايضا من وجهين احدهما ان الواجب هو الرد لا الكتابة فيحتمل ان يكون قد رد بلسانه وما كتب وما اعرف احدا من الاصحاب قال بوجوب الكتابة او ما سمعت ما اجاب به الفضلاء عن المزني حيث قيل انه لم يكتب اول المختصر بسم الله الرحمن الرحيم ، والثاني انك زعمت في الوجه الثامن انك ما خصصته بالسؤال بل اوردت على وجه التعميم والاجمال ومعلوم حينئذ لا يجب عليه بعينه رد السلام بل على واحد لا بعينه لكن اعذرك في مسئلة رد التحية لانك في الفقه ما وصلت الى باب الطهارة فكيف بمسائل تذكر في اواخر الفقه واما قولك سابعا زعم انه من سات خلع عليهن الثياب ، فالجواب عنه ان الزعم قول يكون مطية الكذب وما ذكره من الحق الابلج ومن ظن خلاف ذلك فقد وقع في الباطل الالج مراده ببنات خلع عليهن الثياب نتائج فكر التي انتشرت في البلاد كشرح المنهاج والمصباح وشرح التصريف ، واللباب ، وحواشي شرح المفصل والمفتاح وحواشي المصابيح وشرح السنه ، وحواشي الكشاف والمطالع وشرح الاشارات وغير ذلك مما يطول ذكره ، وقولك ثامنا لا ريب في انها لكون مسه او باله دال على جهلك لان قول العالم العالم لا يموت ، ولومات العالم ولهذا يحج به ، اما قال بعضهم العلماء باقون ما بقي الدهر اعيانهم مفقوده وآثارهم في القلوب موجوده ، قولك مصداق كلامه ان يشن عنها ماهيه ، قلت الحذر الحذر فانها نار حاميه ، وقولك تاسعا بئس بمثلها ماهيه قلت نعم لكن بشرط ان تنزع من اذنيك صمام الصمك حتى افرغ فيها شما من مباحث الحكم فاقول وبالله التوفيق مما ذكرت والذي في الفرق ان صاحب الكشاف انما حكم بان قوله من مثله اذا كان صفة سورة يجوز ان يعود الضمير الى ما والى عبدنا وان كان متعلقا بفأتوا تعين ان يكون الضمير للعبد لانه اذا كان صفه فان عاد الضمير الى ما تكون من زايدة كما هو مذهب الاخفش في زيادة من اذ المعنى حينئذ فأتوا بسورة مثل القرآن في حسن النظم واستقامة المعنى ، وفخامة الالفاظ وجزالة التركيب وليس النظر الى ان يكون مثل بعض القرآن او كله بل لا وجه لهذا الاعتبار مؤيد قوله تعالى في موضع اخر فأتوا بسورة من مثله وادعوا من استطعتم من دون الله ، وقال تعالى في موضع آخر فأتوا بعشر سور مثله فلا يكون من للتبعيض ولا ابتدائية لانه ليس المقصود ان يكون مبدأ الاتيان هذا او ذاك

وان عاد الضمير على عبدنا تكون من ابتدائية وهو ظاهر واما اذا كان من مثله
متعلقا بفاتوا فلا يجوز ان تكون من زائدة لاحرف الجر اذا كان زائدا لا تكون متعلقا
بشئ فتعين ان يكون المعنى فأتوا بسورة من مثل عبدنا وتكون من ابتدائية ثم قال
او نقول انما قال صاحب الكشاف ان من مثله ان كان صفة سورة يحتمل عود الضمير الى
ما والى عبدنا لصحة ان يقال سورة كائنة من مثل ما نزلنا بان يكون السورة بعض
مثل ما نزل او تكون مثل ما نزل مبتدأ نزوله ولصحة ان يقال سورة كائنة من مثل
عبدنا بان يكون قد قاله ويكون تركيبه وكلامه واما ان كان من مثله متعلقا
بفاتوا فيتعين ان يكون عائدا الى عبدنا لاستقامة ان يقال فاتوا من مثل عبدنا
اى من عبد مثله بان يكون كلامه ولا يستقيم ان يقال فأتوا من عبد مثل ما
نزلنا او من جهته اذ لا يستقيم ان يقال اتى هذا الكلام من فلان الا اذا كان
ذلك الفلان ممن يمكن ان يكون هذا كلامه ويكون هذا الكلام منقولا عنه مرويا
عنه وهذا ظاهر ولهذا ما بسط الزمخشري الكلام فيه بل اقتصر على ذكر ان والله
اعلم واحكم واما قولك ثامنا ان السؤال لم يخص به مخاطب دون مخاطب
فهذا كلام المجانين لانك بعثت هذا السؤال على يد الشيخ علاء الدين الباوردي
الى خدمتنا وطلبت منه الجواب لكن لما اشتبه عليك القول اخذت بيدي
النزق والعول فتارة تمغ وتخاله صوابا واخرى تردد وتطنه جوابا
اما تستحي من الفضلاء الذين كانوا مطلعين على هذا الحال ولقد صدق
رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ان مما ادرك الناس من كلام
النبوة الاولى اذا لم تستح فاصنع ما شئت ثم ان الذي يقضي منه العجب
حالك في قلة الانصاف وفرط الجور والاعتساف وذلك ان هذا ما هو
اول سؤال سألته عنه بل ما زلت منذ توليت القضاء كلا عليه حيث سرت
غير منفك من اقتباس الاحكام من فتاواه واين ما توجهت تسأله عن ايه من
التفسير وينتهك على تصحيح التقرير حاشى منك الحمية فترعت تجحد فضله
وتنكر سبقه فيهات هيهات اتسع الخرق على الراقع وقولك اعيت
فيه طرق التعظيم والاجلال نعم هذا كان الواجب عليك لانك انت السائل والسائل
كالمتعلم والمسئول منه كالمعلم فالواجب عليك تعظيمه وعليك ان ترشد
وقد فعل بان هداك الى تصحيح السؤال وقولك فاني رأيت نفسه اهلا
لهذا الخطاب قلت من فضل الله العظيم بان جعله استاذ العلماء في زمانه
امحسدون الناس على ما اتاهم الله من فضله فقد آتينا آل ابرهيم
الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما ولقد احسن بديع الزمان حيث قال

اراك على شفى خطر مهول ... بما ادت راسك من فضول
طلبت على تقدمنا دليلا ... متى احتاج النهار الى دليل

وقولك هلا وراه
عن نفسه الى من هو اجل منه قدرا وانور بدرا فالجواب عنه من وجهين

الاول انك بعثت اليه وسألت منه فصار كفرض العين بالنسبة
اليه فلذا قال ما حاصله ان السؤال يحتاج الى التصحيح بالنظر الدقيق
ليصير مستحقا للجواب من اهل التدقيق والثاني قل لي من كان
في تبريز ذلك الزمان من يماثله او يدانيه وقولك في هذه البلدة من
زعماء التحرير ومحول التحارير مسلم لكنهم كلهم او اكثرهم تلامذته و
تلامذة تلامذته وهذا لا ينكر غير جاهل مارد او حاسد وما كانوا يهدون
الى درر فوايدي من كل فج عميق ويجتمعون على اجتلاب درر مباحثه
فريقا بعد فريق وما احسن قول من قال

وجود من حمد الصباح اذا بدا ... من بعد ما انتشرت له اضواء
مادل ان الفجر ليس بطالع ... لمن عينا انكرت عمياء

واما قولك تاسعا البليغ
من علت هفواته والجواد من حصرت عثراته الى آخره ما هذيت
فالجواب عنه ثانيا ان تكون من البلغاء الذين تكون هفواتهم
معدوده او من الجواد الذي يكون عثراته محصوره فانك قد عثرت
في هذا السؤال والجواب تعثيرا كثيرا كما ترى ولولا دعدغنا لك
لبقيت عاثرا ابدا وقد قيل لحى الله قوما لم يقولوا العاثر
ولا بن عم كبه الدهر دعدغا بل انت كما قال الشاعر

فضول بلا فضل وسن بلا سنن ... وطول بلا طول وعرض بلا عرض

واما قولك عاشرا اظنك قد غرك رهط احتفوا من حولك والقوا
السمع الى قولك الى الاخر فالجواب ان هذا ظن فاسد قد نشأ من
سوء فهمك وخطأ قياس لانك قسته على نفسك والامر على عكس ذلك
لانك قد ركبت الشطط والاهوال وبذلت العمر والاموال حتى اجتمع
عندك جمع من الفسقة الجهال لا يعرفون الحرام من الحلال ولا يميزون
الجواب عن السؤال يعظمونك في الخطاب ويصدقونك في العباب
يمثلونك بنفسي الرقاب فقل بالله قولا صادقا هل تقدمت في مدة
حياتك في مجالس التدريس وخلوة المناظرة وهل عليك للعلم جمال و
بهاء او ما كنت بالعامة مشتبها وبالاراك معدن الحدوك
الى بلد سحيق ويرموك في كل فج عميق وهل اسفهت رأي مخدومك
محمد بن الرشيد وزير السلطان الى سعيد حين بنى باسمه المدرسة
الحرية في الربع الرشيدية وحضرت بين يديه يوم الاحلاس صامتا
كالبرمة عند القراس وفقدت الحواس وكنت كالوسواس الخناس
الذي يوسوس في صدور الناس فنعوذ بالله من امثالك من الجنة
والناس واما الذين اجتمعوا عنده والذي واشتغلوا عليه وتمثلوا
بين يديه فهم العلماء الابرار والصلحاء الاخيار بذلوا له الانفس و

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى اطلع انوار القرآن ، فانار اعيان الاكوان ، واظهر ببديع البيان ، قواطع البرهان ، فاضاء صحايف الزمان ، وصفايح المكان والصلوة على الرسول المنزل عليه ، والنبى الموحى اليه ، الذى نزلت لتصديق قوله ، وتبيين فضله ، وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله ، محمد المؤيد ببينات وحجج قرآنا عربيا غير ذى عوج وعلى اله العظام ، وصحبه الكرام ما استعمل الكتاب على الخطاب ، ورتبت الاحكام فى الابواب ، بينما الخاطر يقتطف من ازهارها اشجار الحقايق رياها ، ويرشف من نقاوة سلافة كؤوس الدقايق حميّاها ، ما كان يقنع باقتناء اللطايف ، بل كان يجتهد فى التقاط النوادر من عيون الطرايف ، اذا انفتحت عين النظر على غرايب سور القرآن ، وانطبعت فى بصر الفكر بدايع صور الفرقان ، فكنت لالتقاط الدرر اغوص فى لجج المعانى ، وطفقت لاقتناص الغرر اعوم فى بحار المبانى ، اذ وقع المحط على ايه هى معترك انظار الافاضل والاعالى ، ومزدحم افكار ارباب الفضايل والمعالى ، كل رفع فى مضمار رأيه ، ونصب لاثبات ماسنح له فيه ايه ، فرأيت ان قد وقع التخالف والتشاجر ، والمنافسة فى التعاظم والتفاخر حتى ان بعضا من سوابق فرسان هذا الميدان قد تناضلوا عن سهام الشتم والهذيان ، فما وقفوا فى موقف من المواقف ابدا ، وما وافق فى سلوك هذا المسلك احد احدا ، ثم انى ظفرت على ما جرى بينهم من الرسايل ، واطلعت على ما اورد فى الكتب من بحمقات الافاضل فاكتحلت عين الفكر من سواد رقامهم ، وانفتحت حدقة النظر على غرايب نتايج افهامهم ، كنت ناظرا بعين التأمل فى تلك الاقوال ، اذ وقع سبوح الذهن فى عقال الاشكال ، فاخذت احل عقدها بانامل الافكار ، واعتبرت بمعيار الاعتبار ، فرأيت ان الاسرار قد خفيت تحت الاستار ، وان الاجلة ما اعتنقوها بايدى الافكار ، فما زلت فى بساط الفكر اجول ، وما زال ذهنى عن سمت التأمل لا يزول ، حتى انست انوار المقصود قد تلألأت عن افق اليقين ، وشهدت بصحتها لسان الحجج والبراهين فشرعت احقق المرام ، واحرر الكلام ، فى فناء بيت الله الحرام ، راجيا منه ان لا ازل عن صوب الصواب ، وان لا امل عن الاجتهاد ، فى فتح هذا الباب ، سائلا منه الفوز بالاستبصار عن لا يفتر عن همه عن الاكتحال بنور التحقيق ، ولا يقصر شاوذهنه عن العروج الى معارج التدقيق فوجدت بعون الله لكشف كنوز الحقايق معينا ، ولتوضيح رموز الدقايق نورا مبينا ، ثم جعلت كسوة المقصود مطرزا بطراز التحرير ، ليكون فى

الاموال ، منهم الامام الهمام ، شرف الدين الطيبى شارح الكشاف والتبيان وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان ، ومنهم الامام المدقق نجم الدين سعيد شارح الحاجبية ، والعروض الساغوجية ، وهو الذى سار بذكره الركبان ومنهم النوران فرج بن احمد الاردبيلى ، ومحمد بن ابى الطيب الشيرازى وهما كالنوءين تراضعا بلبان ، اى لبان ، ورتعا من العلوم فى عشب اخصب من نعمان ، ومنهم قاضى القضاة نظام الدين عبد الصمد وهو ممن لا يشق غباره ، ولا يخفى من غير المعترض مقداره ، فكم لوالدى من مثلهم من التلامذة فى كل بلد بحيث انى لو اريد ان اذكرهم ببعض تراجمهم احتاج الى مجلدات فيكون تضييعا للقرطاس وتضييقا للانفاس ، فهؤلاء لعمرى رجال اذا امعن المتأمل فيهم عرف ان ماءهم بلغ قلتين ، فلم يحمل خبثا وقولك فاقبل النصيحة فنقول ايها المستنصح لم لا نصحت نفسك حتى كنا سلمنا من هذا الهذيان ، اما سمعت قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم ، وقول الشاعر ، لا تنه عن خلق وتاتى مثله ، عار عليك اذا فعلت عظيم ، فانت الباعث لى على هذه الكلمات والا فاين انا والبحث عن امثال هذه الاسرار ، والخوض فى الجواب عن نتايج قرايح الاخبار ، قال الشاعر ، وما النفس الا نطفة فى قرارها ، اذا لم تكدر كان صفوا غديرها ، لكن الضرورة الى هذا المقدار دعتنى ، وفى المثل لو ذات سوار لطمتنى ، قال الشاعر ، فنكب عنهم دار الاعادى ، وداو دا بالجنون من الجنون ثم انى استغفر الله العظيم الذى لا اله الا هو الحى القيوم غفار الذنوب ستار العيوب ، واتوب اليه واحلف بالله العظيم ان القاضى عضد الدين ما كان يعتقد فى والدى الذى عرض به فى الجواب بل كان معظما له غاية التعظيم حضورا وغيبة ، وحاش لله ان اعتقد ايضا فيه ما تعرضت له فى بعض المواضع ، بل انا معظم له معتقد انه كان من اكابر الفضلاء واماثل العلماء ، وكذا والدى كان يعظمه اكثر من ذلك نعم انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ، والشيطان قد ينزغ بين الاحبة والاخوة وانما كتبت هذه الكلمات استيفاء للقصاص ، فلا يظن ظان انى محقر له فانه قد يستوفى القصاص مع التعظيم ، ويعرف هذا من يعرف دقايق الفقه ، ثم انى ارجو من كرم الله سبحانه وتعالى ان يتجاوز عنا جميع ما زلت به القدم ، وطغى به القلم ، وان يجعلنا ممن قال فى حقهم ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا على سرر متقابلين ، والحمد لله رب العالمين

٤

وهذه رسالة فى ذلك تاليف صاحبنا العلامة مظفر الدين الشيرازى

معرض العرض على كل عالم بحرير ۞ موردًا ما جرى بين الاجلة عند الطراد
في مضمار المناظرة ۞ وما افادوا بعد الاختبار بمسار المفاكرة ۞ مذيلا بما
سنح لي في الخاطر الفاتر ۞ وذهني الفاصر متوكلاً على الصمد المعبود ۞ فانه يحقق
المقصود ۞ بمحض الفيض والجود ۞ قال صاحب الكشاف عند تفسير قول
الله عز وجل وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله
من مثل متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة ۞ والضمير لما نزلنا او لعبدنا
ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد انتهى ۞ وحاصله ان الجار والمجرور
اعني من مثله إما ان يتعلق بفأتوا على انه ظرف لغو او صفة لسورة على انه
ظرف مستقر وعلى كلا التقديرين ۞ فالضمير في مثله اما عائد الى ما نزلنا او الى عبدنا
فهذه صور اربع جوز ثلاثا منها تصريحا ۞ ومنع واحدة منها تلويحا حيث سكت
عنها وهي ان يكون الظرف متعلقا بفأتوا ۞ والضمير لما نزلنا ولما كانت علة
عدم التجويز خفية استشكل خاتم المحققين عضد الملة والدين ۞ واستعلم
عن علماء عصره بطريق الاستفتاء وهذه عبارته نقلنا ها على ما هي عليه تبركا
بشريف كلامه ۞ يا ادلاء الهدى ۞ ومصابيح الدجى ۞ حياكم الله وبياكم ۞
والهنا بتحقيقه واياكم ۞ ها انا من نوركم مقتبس ۞ وبضوء ناركم للهدى ملتمس ۞
ممتحن بالقصور ۞ لا ممتحن ذي غرور ۞ لنشد باطلق لسان ۞ وارق جنان ۞

۞ الا قل لسكان وادي الحمى ۞ هنيئا لكم في الجنان الخلود ۞
۞ افيضوا علينا من الماء فيضا ۞ فنحن عطاش وانتم ورود ۞

قد استبهم قول صاحب الكشاف ۞ افيضت عليه سجال الالطاف ۞ من مثله
متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا
ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير
لما نزلنا تصريحا ۞ وخطر في الوجه الثاني بلوغا ۞ فليت شعري ما الفرق بين فأتوا
بسورة كائنة من مثل ما نزلنا وفأتوا من مثل ما نزلنا بسورة ۞ وهل هو حكمة خفية
او نكتة معنوية او هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من مثله ۞ فان رأيتم كشف
الريبه ۞ واماطة الشبهة ۞ والانعام بالجواب ۞ اثبتم احزل الاجر والثواب ۞
ثم كتب الفاضل الجاربردي في كلامه كلاما معقدا في غاية التعقيد ۞ لا يظهر
معناه ۞ ولا يطلع احد على مغزاه ۞ رايت ان ايراده في اثناء البحث يشتت
الكلام ۞ ويبعد المرام ۞ فاوردناه في ذيل المقصود مع ما كتب في رده خاتم المحققين
وقال العلامة التفتازاني في شرحه للكشاف الجواب ان هذا
امر تعجيزي باعتبار المأتي به ۞ والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان
يقتضي وجود المثل ۞ ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء ومثل النبي صلى الله عليه
وسلم في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة
واما اذا كان صفة للسورة فالمعجز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي

وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاءه حيث يتعلق به امر التعجيز ۞ وحاصله
ان قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا ائت ببيت
من مثل الحماسة انتهى كلامه ۞ واقول لا يخفى ان قوله يقتضي وجود المثل ۞ و
رجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء يفهم منه انه اعتبر مثل القرآن كلا له اجزاء
ورجع التعجيز الى الاتيان بجزء منه ۞ ولهذا مثل بقوله ائت من مثل الحماسة
ببيت فكان مثل الحماسة كتابا امر بالاتيان ببيت منه على سبيل التعجيز ۞ واذا
كان الامر على هذا النمط فلا شك ان الذوق يحكم بان تعلق من مثله بالاتيان
يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى بشيء منه ۞ واما اذا جعلنا مثل القرآن
كليا يصدق على كله وبعضه ۞ وعلى كل كلام يكون في طبقة البلاغة القرآنية
فلا نسلم ان الذوق يشهد بوجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى بشيء بل الذوق
يقتضي ان لا يكون لهذا الكلي فرد غير القرءان والامر راجع الى الاتيان بفرد
آخر من هذا الكلي على سبيل التعجيز ۞ ومثل هذا يقع كثيرا في محاورات الناس
مثلا اذا كان عند رجل ياقوتة ثمينة في الغاية قلما يوجد مثلها تقول في
التصلف من يأتي من مثل هذه الياقوتة بياقوتة اخرى ۞ والناس يفهمون
منه انه يدعي انه لا يوجد فرد آخر من نوعه فظهر انه على هذا التقدير لا يلزم
من تعلق من مثله بقوله فأتوا ان يكون مثل القرآن موجودا فلا محذور ۞ واما
المثال المقيس عليه اعني قوله ائت من مثل الحماسة ببيت فقوله هذا
لا يطابق الغرض ۞ فان الحماسة انما تطلق على مجموع الكتاب فلا بد ان يكون
مثله كتابا آخر ايضا ۞ وحينئذ يلزم المحذور ۞ واما القرآن فان له مفهوما
كليا يصدق على كل القرآن وابعاضه وابعاض ابعاضه الى حد لا تنزل عنه
البلاغة القرآنية ۞ وحينئذ يلزم المحذور ولما القرآن فان له يكون العرض
منه المفهوم الكلي وهو نوع من انواع الكلام البليغ فرد القرآن امر بالاتيان
فرد آخر من هذا النوع فلا محذور ۞ قال في شرحه المختصر على التلخيص في معرض
الجواب عن هذا السؤال ۞ قلت لا نسلم افتقار الى ثبوت مثل القرآن في البلاغة
وعلو الطبقة بشهادة الذوق ۞ اذ العجز انما يكون عن المأتي به فكان مثل
القرآن ثابتا لكنهم عجزوا لهم ان يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا
للسورة فان المعجز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان
قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه قلت احتمال عقلي لا يسبق
الى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم
فلا اعتداد به انتهى ۞ واقول لا يخفى ان كلامه ههنا مجمل ليس
نصا فيما قصد به في كلامه في شرح الكشاف ۞ وحينئذ نقول انه
اراد بقوله اذ العجز انما يكون عن المأتي به ثانيا ان العجز باعتبار المأتي
به مستلزم ان يكون مثل القرآن موجودا ويكون العجز عن الاتيان منه بشهادة

الذوق مطلقا فهو ممنوع لانه انما يشهد الذوق بلزوم ذلك اذا كان المأتى منه
اعنى مثل القران كلا له اجزآء والتعجيز باعتبار الاتيان بجزء منه كما قدرناه
سابقا وان اراد انه انما يلزم بشهادة الذوق اذا كان المأتى منه كلا له
اجزآء فهو مسلم لكن كونه مرادا ههنا ان المأتى منه نوع من انواع الكلام
والتعجيز راجع اليه باعتبار الاتيان بفرد آخر منه كما صورناه فى مثال
الياقوتة فتدكر قال المدقق صاحب الكشاف فى شرحه على هذا الموضع
من كلام الكشاف ويجوز ان يتعلق بفأتوا والضمير للعبد اما اذا تعلق
بسورة صفة لها فالضمير للمنزل او للعبد على ما ذكر وهو ظاهر من بيانه او
تبعيضه على الاول لان السورة المفروضة مثل المنزل على معنى سورة هى مثل
المنزل فى حسن النظم او لان السورة المفروضة بعض المثل المفروض فالاول
ابلغ ولا يحمل على الابتدآء على غير البعضية او البيان فانهما ايضا يرجعان
اليه على ما آثر شيخنا الفاضل رحمه الله وابتدائية على الثانى واما اذا
تعلق بالامر فهى ابتدائية والضمير للعبد لانه لا يتبين اذ لا مبهم قبله و
نقديم رجوع الى الاول ولان البيانية انما تستقر على ما سيجئ ان
شآء الله تعالى فلا يمكن تعلقها بالامر ولا بتبعيض اذ الفعل يكون واقعا
كافى قولك اخذت من المال والاتيان البعض لا معنى له بل الاتيان بالبعض
فتعين الابتداء ومثل السورة والسورة نفسها ان جعل مجملا لا يصلحان
مبدأ بوجه فيتعين ان يرجع الضمير الى العبد وذلك لان المعتبر فى مبدئية المبدأ
الفاعلى او المادى او الغائى اوجهة ملتبس بها ولا يصح واحد منها ههنا ما
لوح اليه العلامة وقد كفيت بهذا البيان اتمامه انتهى كلامه واقول حاصل
كلامه انه بطريق السبر والتقسيم حكم بتعين من للابتدآء ثم بين ان مبدئية
الفعل لا تصح ههنا الا للعبد فتعين ان يكون الضمير راجعا اليه ولا يخفى ان قوله
ولا تبعيض اذ الفعل حينئذ يكون واقعا عليه الى آخره محل تأمل اذ وقوع الفعل عليه
لا يلزم ان يكون بطريق الاصالة لم لا يجوز ان يكون بطريق التبعية مثل ان يكون بدلا
فانكم لما جوزتم ان يكون فى المعنى مفعولا صريحا كما قررتم فى اخذت من الدراهم
انه بمعنى اخذت بعض الدراهم لم لا يجوز ان بدلا عن المفعول فكانه قال بسورة بعض
مثل ما نزلنا فيكون البعضية المستفادة من ملحوظة على وجه البدلية و
يكون الفعل واقعا عليه فيكون فى حيز الباء وان لم يمكن تقدير الباء
عليه اذ قد يحتمل فى التابعية ما لا يحتمل فى المتبوعية كما فى قولهم رب شاة
وسخلتها لا بد لنفى هذا من دليل ثم على تقدير التسليم نقول وله لان
المعتبر فى مبدئية الفعل المبداء الفاعل الى آخره محل بحث لان التعميم الذى فى
قوله او جهة تلتبس بها غير منضبط فان جهات التلبس اكثر من ان تحصر من
جهة الكمية ولا تنتهى الى حد من الحدود من جهة الكيفية ولا يخفى ان كون

مثل القرآن مبدأ ماديا مكسورة من جهة التلبس امر يقبله الذهن السليم
والطبع المستقيم على انك لو حققت معنى من الابتدائية تظهر لك ان
ليس معناه الا ان يتعلق به على وجه اعتبار المبدأية الامر الذى اعتبر له
ابتداء حصقه او توهما وقد ذكر العلامة الفنارى فى كلام الكشاف و
للرد وقال فى اثناء الرد على ان كون مثل القران مبدا ماديا للاتيان بالسوره
ليس ابعد من كون مثل العبد مبدا فاعليا له انتهى واقول لا يخفى ان
مثل العبد باعتبار الاتيان بالسورة منه هو مبدأ فاعلى لمكسورة حقيقة
لانه لو فرض وقوعه لا يكون العبد الا مؤلفا لتلك السورة مخترعا له فيكون
مبدا فاعليا حقيقيا واما مثل القرآن فلا يكون مبدا ماديا للسورة الا بالعناية
التلبس المصحح للتشبيه فهو ابعد منه غاية البعد بل ليس بينهما نسبة فان
احدهما بالحقيقة والاخر بالمجاز وان هذا من ذلك نعم كون مثل القرآن
مبدأ مادية ليس بعيدا فى نظر العقل باعتبار التلبس تامل وانصف قال
الفاضل الطيبى لا يقال انه جعل من مثله صفة لسورة فان كان الضمير للمنزل فهى
للبيان وان كان للعبد فمن للابتداء وهو ظاهر فعلى هذا ان تعلق قوله
من مثله بقوله فاتوا فلا يكون الضمير للمنزل لانه يستدعى عن كونه للبيان
والبيان يستدعى تقديم مبهم ولا تقديم فتعين ان يكون للابتدآء لفظا
او تقديرا اى اصدروا وانشئوا واستخرجوا من مثل العبد بسورة لان
مدار الاستخراج هو العبد لا غير فلذلك تعين فى الوجه الثانى عود الضمير
الى العبد لان هذا وامثاله ليس توافى ولذلك تصدى للسؤال بعض
فضلاء الدهر وقال قد استبهم قول صاحب الكشاف حيث جوز فى
الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وخطره فى الوجه الثانى تلويحا فلت
شعرى ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا وفاتوا من مثل ما نزلنا
بسورة واجيب انك اذا اطلعت على الفرق بين قولك لصاحبك ائت برجل
من البصرة اى كائن منها وبين قولك ائت من البصرة برجل عرفت على
الفرق بين المثالين وزال عنك التردد والارتياب ثم نقول ان من
اذا تعلق بالفعل يكون اما ظرفا لغوا ومن للابتدآء او مفعولا به ومن للتبعيض
اذ لا يستقيم ان يكون بيانا لاقتضائه ان يكون مستقرا والمقدر خلافه
وعلى تقدير ان يكون تبعيضا فمعناه فأتوا ببعض مثل المنزل بسورة وهو
ظاهر البطلان وعلى تقدير ان يكون ابتدآء لا يكون المطلوب بالتحدى الاتيان
بالسورة فقط بل بشرط ان يكون بعضا من كلام مثل القران وهذا على تقدير
استقامته فبمعزل عن المقصود واقتضآء المقام يقتضى التحدى على سبيل
المبالغة وان القرآن بلغ فى الاعجاز بحيث لا يوجد لافلة نظير بكيف للكل فالتحدى
اذا بالسورة الموصوفة بكونها من مثله فى الاعجاز وهذا انما يتاتى اذا جعل الضمير

لما نزلنا ومن مثله صفة لسورة ومن بيانية فلا يكون المأتي به مشروطا ولما
بدلك الشرط لان البيان والمبين كشئ واحد كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان وبعضهم قول المصنف في سورة الفرقان ان تنزيله مفرقا وتحديهم
بان يأتوا ببعض تلك التفاريق كما نزل بشئ منها ادخل في الاعجاز وانور
للحجة من ان ينزل كله جملة واحدة ويقال لهم جيئوا بمثل هذا الكتاب في
فصاحته مع بعد ما بين طرفيه اى طوله انتهى واقول هذا الكلام
مع طول ذيله قاصر عن قامة المرام كما لا يخفى على له بالفنون ادنى المام فلا
علينا ان نشير الى بعض ما فيه فنقول قوله وعلى تقدير ان يكون تبعيضيا
معناه فاتوا ببعض مثل المنزل بسورة وهو ظاهر البطلان فيه بحث لان بطلانه
لا يظهر الا على تقديره حيث غير النظم بتقديم معنى من على قوله بسورة وهذا
افساد بلا ضرورة فلو قال فاتوا بسورة بعض مثل المنزل على ما هو النظم
القرآني فهو في غاية الصحة والمتانة وحينئذ يكون قولنا بعض مثل
المنزل بدلا فيكون معمولا للفعل على ما حققناه سابقا حيث قررنا على كلام
الكشاف فارجع وتامل ثم قوله وعلى تقدير ان يكون ابتدآء لا يكون
المطلوب بالتحدي للاتيان بسورة فقط بل شرط ان يكون بعضا من كلام
مثل القرآن فيه نظر لان الاتيان من المثل لا يقتضي ان يكون من كلام مثل
القرآن يكون المأتي جزءا منه بل يقتضي ان يكون من نوع من الكلام عاليا
في البلاغة الى حيث انتهى اليه البلاغة القرآنية والمأتي به يكون
فردا من افراده ولعمري انه ما وقع في هذا الا لانه جعل المثل كلا له
اجزآء لا كلي له افراد كما فصلناه سابقا في مثال الياقوتة حيث وردنا
الكلام على العلامة التفتازاني فلا نحتاج الى الاعادة وظني ان منشأ
كلام العلامة التفتازاني ليس الا كلام الفاضل الطيبي تأمل وتدبر وقد
يجاب بوجه اخر في غاية الضعف ونهاية الزيف اوردها
العلامة التفتازاني في شرح الكشاف وبين ما فيها رأسا ان نقلها
على ما هي عليها استنعاما للاقوال وليكون للمتأمل في هذه الآية
زيادة بصيرة الاول انه اذا تعلق بفاتوا من للابتدآء ونحوه اذ
لا مبهم بين ولا سبيل الى التبعيضية لانه لا معنى لاتيان البعض
ولا مجال لتقدير الشئ مع من كيف وقد ذكر المأتي به صريحا وهو
السورة واذا كانت من للابتدآء تعين كون الضمير للعبد لانه
المبدأ للاتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لان المبدأ الذي يقتضيه
من الابتدائية ليس الفاعل حتى ينحصر مبدأ الاتيان بالكلام
في المتكلم على انك اذا تأملت فالكلام ليس مبدأ للاتيان بكلام
غيره بل الكلام نفسه بل معناه انه يتصل به الامر الذي اعتبر له

ابتدآء حقيقة او توهما كالبصرة للخروج والقرآن للاتيان بسورة
منه الثاني انه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صلة فاتوا كان المعنى
فأتوا من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل بهذا المنزل هو المطلوب
لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا وظاهرات المقصود خلافه كما
نطقت به الآي الآخر وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضي ان
يعتبر موصوفه منزلا الا ترى انه اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى
بسورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك
المقصود تعجيزهم عن ان يأتوا من عند انفسهم بكلام من مثل القرآن
ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين الثالث
انها اذا كانت صلة فأتوا كان المعنى فأتوا من عند المثل كما يقال ايتوا من زيد
بكتاب اى من عنده ولا يصح ايتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد
وهذا ايضا بين الفساد انتهى وقد الهمت بحل الكلام في فناء بيت الله
الحرام ما اذا تأملت فيه عسى ان تتضح المرام فاقول وبالله التوفيق
وبيده ازمة التحقيق ان الاية الكريمة ما انزلت الا للتحدي وحقيقه
التحدي هو طلب المثل عمن لا يقدر على الاتيان به فاذا قال المتحدي ايتوا
بسورة بدون قوله من مثل كل احد يفهم منه انه يطلب سورة من مثل القرآن
واذا قال ايتوا من مثله بدون قوله بسورة كل احد يفهم منه انه يطلب من
مثل القرآن ما يصدق عليه انه مثل القرآن اى قدر كان سورة او
اقل منها او اكثر واذا اراد المتحدي الجمع بين قوله بسورة وبين قوله من
مثله محق الكلام ان يقدم من مثله ويؤخر بسورة ويقول فاتوا من
مثله بسورة حتى يتعلق الامر بالاتيان من المثل اولا بطريق العموم وكان
بحيث لو اكتفى به لكان المقصود حاصلا والكلام مفيدا لكن تبرع ببيان
قدر المأتي به فقال بسورة فيكون من قبيل التخصيص بعد التعميم في
الكلام والتبيين بعد الابهام في المقام وهذا الاسلوب مما يعتنى
به البلغاء واما اذا قال فأتوا بسورة من مثله على ان يكون من مثله
متعلقا بفأتوا يكون في الكلام حشو وذلك لانه لما قال بسورة عرف
ان المثل هو المأتي منه فذكر من مثله على ان يكون متعلقا بفأتوا يكون
حشوا وكلام الله تعالى منزه عن هذا فلهذا حكم بانه وصف للسورة
ولتلخيص الكلام ان التحدي بمثل هذه العبارة يقع على اربعة اساليب
الاول تعيين المأتي فقط الثاني تعيين المأتي منه فقط الثالث
الجمع بينهما على ان يكون المأتي منه مقدما والمأتي به مؤخرا الرابع
العكس ولا يخفى على من له بصيرة في تنفيذ الكلام ان الاساليب الثلثة
الاول مقبولة عند البلغاء والاخير مردود لانه يبقى ذكر المأتي منه

بعد ذكر المأتى به حسنًا هذا اذا جعل المأتى منه مفهوم المثل واما اذا
كان المأتى به حسنًا هذا اذا جعل المأتى منه مكانًا او شخصًا او شيئًا آخر
مما لا يدل عليه التحدى فذكر مفيد قدما واخر ولذلك جوز العلامة صاحب
الكشاف ان يكون من مثله متعلقًا بفأتوا حيث كان الضمير راجعًا الى عبدنا
والحاصل انه اذا جعل المثل المأتى منه فاذا اريد الجمع بين المأتى منه
والمأتى به فلا بد من تقديم المأتى به ولا يكون الكلام ركيكًا واذا كان
المأتى منه شيئًا اخر فالتقديم والتأخير سواء ومما يؤيد هذا المعنى ما افاده
المحققون فى قول القائل عند خروجه من بستان المخاطب اكلت من
بستانك من العنب انه لو قال اكلت من العنب من بستانك يكون
الكلام ركيكًا بناءً على انه لما قال اكلت من العنب علم انه اكل من البستان
فقوله من بستانك يبقى لغوًا واما اذا قال اولا من بستانك افاد انه
اكل من البستان بعد ان لم يكن معلومًا ولكن بقى الابهام فى المأكول منه
فلما قال من العنب رفع الابهام هذا وان لم يكن مثالًا لما نحن فيه لكنه
نظير اذا تأملت فيه تأنست بالمطلوب الذى نحن بصدده لا يقال فعلى هذا
جعله وصفًا ايضا لغوا بناءً على ان التحدى يدل عليه لانا نقول بلا شك
ان التحدى على ان السورة المأتى به هى السورة المماثلة فاذا قيل من مثله
مقدمًا فيه ابهام واجمال من حيث المقدار فاذا قيل بسورة تعين المقدار
المأتى به وحينئذٍ قوله بسورة لا يفيد الا تعيين المقدار المبهم اذ بعد
ان فهم المماثلة من صريح الكلام يضمحل دلالة السابق فلا يلاحظ قوله
بسورة الا من حيث انه تفصيل بعد الاجمال فلا يكون فى الكلام امر يستغنى
عنه واما اذا قيل مؤخرًا فان جعلت وصفًا للسورة فقد جعلت ما كان
مفهومًا بالسياق منطوقًا فى الكلام بعينه وهذا فى باب النعت اذا كان
لفظ لا تنكر كما فى قولهم امس الدابر وامثاله واما اذا جعلت متعلقًا
بفأتوا فدلالة السياق باقية على حالها اذ هى مقدمة على التصريح بالمماثلة
ثم خرجت بذكر المماثلة فكأنك قلت فأتوا بسورة من مثله من مثله مرتين
على ان يكون الاول وصفا والثانى ظرفًا لغوًا وهو حشو فى الكلام
بلا شبهة فان قلت فما الفايدة اذا جعلناه وصفًا للسورة قلت
الفايدة جليلة وهى التصريح بمنشأ التعجيز فانه ليس الا وصف المماثلة
وغير ملاحظة منشأ التعجيز اعنى المثلية يحصل الانتقال الى ان القرآن
معجز والحاصل ان الغرض من اتيان الوصف اتيان مناط
علية كون القرآن معجزًا حتى يتعاملوا بنظر الاعتبار فيرتدعوا
كما هم فيه من الريب والانكار هذا ما سنح فى الخاطر الفاتر
والمرجو من الافاضل النظر بعين الانصاف والتجنب عن العناد و

الاعتساف فلعمرى ان الغور فيه لعميق وان المسلك اليه لدقيق
والله المستعان واليه التكلان تمت الرساله والحمد لله رب العالمين

ومن مجموع ابن القماح فائدة

اذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضى يفعل بكسر العين لفظًا وتقديرًا وتسقط الواو فى المضارع
مثال اللفظى يعد يعق من وعد وومق ومثال التقديرى يضع ويسع
من وضع ووسع فالاصل فى الكل بالواو فحذفت وفتحت عين الفعل للخفة
اذ حرف الحلق تثقل بعده مخرجه فهى مكسورة تقديرًا وهو معنى قول الزمخشرى
وسقوطها فيها عينه مكسورة من مضارع فعل او فعل لفظًا او تقديرًا واختلفوا
فى علة حذف الواو بين الواو وبين الياء والكسرة فعلله الكوفيون بالفرق
بين المتعدى فحذفت فيه لثقله وبين اللازم فبقيت لخفته وهو ضعيف
فقد حذفت فى اللام فى وكف يكف وونم الذباب ينم وعلله البصريون
بالثقل وخصوا الحذف بالواو دون الكسرة او الياء لان الياء لا تحذف
لدلالتها على معنى والكسرة لا يفيد حذفها كثير خفة فتعين حذف الواو وفيقض
الكوفيون عليهم ذلك بوعد يوعد فقد ثبتت الواو قال ابن مالك
الحذف اذا كانت الياء مفتوحة وهن مضمومة قيل له انت علت الحذف
بالخفة والضمة اثقل من الفتحة قال ابن النحاس الصواب ان هن
وقعت بين همزة وكسرة واصله يأوعِدُ لانه من أوعَدَ

ومن رؤس المسائل وتحفة طلاب الوسائل

للشيخ محيى الدين النواوى رضى الله عنه وعنا به سئل ابن مالك عن وسواس
اهو مصدر مضاف اليه ومقدره امر هو صفة محضة للمبالغة فاجاب
الفعل الموزون بفعلل ضربان صحيح كدحرج وسرهف وهو الاصل والثانى
الثنائى المكرر كمحمم ودمدم وهو فرع لان الاصل السلامة من التكرر
ولان اكثره يفهم معناه بسقوط ثالثه كتجتج الماء بمعنى ج وكفكف الشئ
بمعنى كفه وكبكبه بمعنى كبّه ورضرضه بمعنى ضر وتجمجم الفحل بمعنى عج
وصمصم السيف بمعنى صم ومكمك الفصيل ما فى الضرع بمعنى امثله
ومطمط الكلام بمعنى مططه اى من ومخخ الخ اخرجه وللنوعين مصدران
مطردان احدهما فعلله والاخر فعلال كسرهفه وسرهاف
وزلزلة وزلزال وفعلال احق بهما لوجهين احدهما ان فعلل مشاكل
لافعل فى عدة الحروف وفتح الاول والثالث والرابع وسكون الثانى
فجعل افعال مصدرا فعل وفعلال مصدر فعلل ليتشاكل المصدران
كما تشاكل الفعلان فكان فعلال احق بهما من فعلله والثانى ان
اصل المصدران يباين وزنه وزن فعله وفعلال اشد مباينة

جواب ابن مالك عن وسواس
اهو مصدر مضاف له ام صفة

لفعلل في وزنه من فعللة فكان احق به منه وان كانا شيئين في الاطراد
مع رجحان فعلله في الاستعمال على فعلال في قولهم وسوس الشيطان
وسواسًا ووعوع الكلب وعواعًا وعطعط السهم في مرعطعاطا
اذا التوى والجاري على القياس وسواس ووسوسة ووعواع و
وعوعة وعطاط وعطعطه والفتح نادر لان الرباعي الصحيح اصل
للرباعي المكرر اوله وثانيه كما مر ولم يأت بصفة الصحيح مع كونه
اصلا الا على فعللة وفعلال بالكسر فلا ينبغي للرباعي المكرر لفرعيته
ان يكون مصدره الا كذلك وهذا يقتضي ان لا يكون له مصدر
على فعلال بالفتح وان ورد حكم شذوذه وايضا فان فعلالا
المفتوح الفاء قد كثر وقوعه صفة مصوغا من فعلل المكرر ليكون
فيه نظير فعال من الثلاثي كضراب لانهما متشاكلان وزنا فاقتضى
هذا ان لا يكون لفعلال المفتوح الفاء في المصدرية نصيب كما لم
يكن لفعلال فيها نصيب فلذلك استدرك وقوع وسواس ووعواع
وعطعاط مصادر وانما حقها ان تكون صفات دالة على المبالغة في
الوسوسة والوعوعة والعطعطة فحق ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية
والوصفية ان يحمل على الوصفية تخلصا من الشذوذ مخالفة المطرد
الشايع الذايع وليس بحق من زعم في شيء من الصفات الواردة على
هذا الوزن انه مصدر مضاف اليه ذو تقديرا ويدل على فساد قوله
امران احدهما ان كل مصدر اضيف اليه ذو تقديرا فمجرده للمصدرية
اكثر من استعماله صفة كرضى وصوم وفطر وفعلال الموصوف به لم
يثبت مجرده للمصدرية الا في وسواس واخواته على ان منع مصدر
ممكن وذلك ان من سمع منه وسوس اليه الشيطان وسواسا
بالفتح لا يتعين كونه قاصدا للمصدرية بل يحتمل ان يقصد الحالية
فان الحال قد يؤكد بها عاملها الموافق لها لفظا ومعنى كقوله تعالى
وارسلناك للناس رسولا وكقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار
والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فانما يتعين المصدرية في
وسواس ان لو سمع مضافا الى الشيطان معلقا به معمول كما سمع ذلك
في الوسوسة كقول بعضهم وسوسة الشيطان الى النفساء
تتعين المصدرية في مثل هذا الا بالانتصاب بعد الفعل الثاني ان
المصدر المضاف اليه ذو تقديرا لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع بل يلزم
طريقة واحدة ليعلم اصالته في المصدرية وفرعيته في الوصفية
فيقال امرأة صوم ورجل صوم ورجلان صوم ورجال صوم او نساء و
فعلال الموصوف به ليس كذلك لانه يؤنث ويثنى ويجمع وجوبا

فيقال رجل ترتار وتمتام وفافاء ولضلاض اي ماهو بالدلالة وهو هاي
صحاك وتجحاج سيد وفجاج كثير الكلام ولهكاه ووطواط ضعيف وعسعاس
وحسحاس خفيف الحركة وهفهاف خميص البطن وبجاج ممتلئ الجسم ودعداع
ودحداح اي قصير ونخاخ اللئن وسمسام سريع وفقاع المفاصل اي مصوت
وشئ خشخاش اي يابس مصوت وسبع فضفاض كاسر وحية نضناض يحرك
لسانه كثيرا وكل ذلك يؤنث بالتاء ويثنى ويجمع ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم ابغضكم الي وابعدكم مني مجالس يوم القيمة الثرثارون المتفيهقون
ومنه ريح زفزافة اي محركة للحشيش وسفسافة تخل التراب بمرها ودرع
فضفاضة واسعة الفعل من كل ذلك فعلل والمصدر فعللة وفعلال بالكسر
ولم ينقل في شئ منها فعلال بالفتح ومن اجاز ذلك كالزمخشري فقياسه
غير صحيح لان القياس على النادر لا يصح فثبت ما قصدته من بيان اصالة الوصفية
في فعلال المفتوح الفاء وغرابة المصدرية فيه وامتناعها منه فالقول
المرضي ان الوسواس في قوله تعالى من شر الوسواس هو الشيطان لا على
حذف مضاف بل على انه من باب فعلال المقصود به المبالغة في مفعلل
كثرثار ونطار والله اعلم بالصواب وسئل ابن مالك عن قوله صلى
الله عليه وسلم عن الدجال اخوفني عليكم فاجاب الكلام على لفظه ومعناه
اما لفظه فلتضمنه اضافة اخوف الى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية وهو
انما يعتاد مع الفعل المتعدي لان هذه النون تصون الفعل من محذورات
احدها التباسه بالاسم المضاف لياء المتكلم فلو قيل في ضربني ضربني
لالتبس بالضرب وهو الفسل الابيض الغليظ ففتت نون الوقاية فهذا المحذور
الثاني مربوط بامر مذكور فلو قلت اكرمي بدل اكرمني قاصدا مذكرا لم
يفهم المرام ففتت النون ذلك الثالث ذهاب الوهم الى ان المضارع
صار مبنيا وذلك لو اوقعته على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لخفي اعرابه وظن
به البناء على مراجعة الاصل فان اعرابه على خلاف الاصل واصله البناء
فلو قلت بدل يكرمني يكرمي لظن عوده الى الاصل فزيادة النون تمكن من ظهور
اعرابه والاسم مستغن عن النون في الوجهين الاولين واما الثالث
فللاسم فيه نصيب لكن اصالته في الاعراب اغنته وصانته من ذهاب
الوهم الى بنائه لا بسبب حلي لكنه وان امن طنه ببنائه فلم يؤمن التباس
بعض وجوه اعرابه ببعض فكان له في الاصل نصيب من الحاق النون وتنزل
اخلاؤه منها منزلة اصل متروك عليه في بعض المواضع كما نبه بالفقود و
استحوذ على اصل قال واستعان وكان اول ما ينبه به على ذلك سماع
الفاعلين من ذلك ما انشد الفراء من قول الشاعر

فما ادري وكل الظن ظني امسلمني الى قومي شراح

فرخم شراحيل دون ندا اضطرارًا ومثله ما انشد ابن طاهر في تعليقه
على كتاب سيبويه فليس بمعنيني وفي الناس مقنع صديقي اذا اعيا على صديق
وانشد غيره وليس الموافيني لرقد خائبا فان له اضعافا ماكان املا
ولا فعل التفضيل ايضا شبه بالفعل وخصوصًا بفعل التعجب فجاز ان تلحقه
النون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الابيات المذكورة
هذا اجود ما يقال في هذا اللفظ عندي ويجوز ان يكون اخوف لي وابدلت
اللام نونًا كما في لعنّ مكانَ لعلّ ونى رفن بمعنى رفل وهو الفرس الطويل
واما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه اظهرها كون اخوف افعل
التفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم اشغل من ذات النحيين
وازهى من ديك واعنى بحاجتك واخوف ما اخاف على امتي الائمة
المضلون اذ المراد ان المعبر عنه بذلك شغل وزهى وعنى اكثر من
شغل غيره وزهوه وعنايته ولذا اخوف ما اخاف اى الاشياء التي اخافها
على امتي احقها بان يخاف الائمة المضلون ومعنى الحديث ههنا غير
الدجال اخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف الى الياء فاتصل بها
اخوف معمورة بالنون كما تقرر ويحتمل ان يكون اخوف من اخاف بمعنى
خوف ولا يمنع ذلك كونه عن ثلاثي فانه على افعل وما على وزن افعل
والثلاثي فيه سواء عند سيبويه في التفضيل والتعجب صرح به مرارًا
فالمعنى غير الدجال اشد موجبات خوفي عليكم ثم اتصل بالياء معمورة
بالنون على ما تقرر ويحتمل ان يكون من وصف المعاني بصفات الاعيان
مبالغة كشعر شاعر وهذا الشعر اشعر من هذا وعجب عاجب وموتات
وحوف خايف ويقال فلان اخوف من خوفك ومنه قول الشاعر

بداك يد خيرها يرتجى ... واخرى لاعدائها غائظه
فاما التي يرتجى خيرها ... فاجود جودًا من اللافظه
واما التي يتقى شرها ... ففسر العدو بها فايظه

فنصب جودا باجود على التمييز وذلك يوجب لكونه فاعلًا معنًى
لان كلّ منصوب على التمييز بافعل التفضيل فاعل في المعنى
ونصبه علامة فاعليته ووجوه علامة ان افعل بعض منه ولهذا
معنى زيد احسن عبدًا ان عبدًا فاق عبيد غيره في الحسن وان
جردت فمعناه انه بعض العبيد الحسان وهو احسنهم فمعنى
الحديث على هذا خوف غير الدجال اخوف خوفي عليكم ثم
حذف المضاف الى غير واقيم هو مقام المحذوف وحذف
خوف المضاف الى الياء واقيمت هي مقامه فاتصل اخوف

ما تصح به الشهادة تقدم على دعوى المشهود عليه الضد والنقيض فظهر ان تقديم
النفي هنا فرع المعارضة لمرجح الشهادة للنفي وكلام الناس غير خفي في هذا واما
قوله اشكل على هذا الاصل تفهيم الجهر بالبسملة فان اراد بالاصل ما يهدم من ان
ذلك النوع من النفي مقدم على الاثبات وانما الكلام في تحقق المعارضة ولا شك
ان رجلا لو واظب الصلاة خلف رجل في الجهرية سنة كاملة وهو مع ذلك حريص
على استماع احواله في الصلاة ثم يقول بعد علم شكه في سماعه جهره فيما جهر
به في القراءة لم اسمعه قرأ كذا مع فرض ان ذلك الذي ذكر انه لم يسمعه ليس مما يقرأ
احيانا ويترك غالبا بل مما هو مواظب عليه في كل جهرية بادر الى كل عاقل سمعه ان
ذلك المصلي لم يجهر بذلك وكان قائل الامر انه كقوله لم يجهر كذا وكل احتمال يرد وجه الوهم
مع هذه الحالة المفروضة من الراوي مما يشتبه العلم العادي فكيف يقرب من العقل
مع مواظبة انس رضي الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبي صلى الله
عليه وسلم الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من الالف مرة ان يسمعه هذا محال عادة
فكان قوله لم اسمع كقوله لم يجهر فعارض رواية الجهر وان اراد انه يرد على شقي
مسألة الشهادة في الطلاق وهي ما اذا قال الشهود لم نسمعه استثنى وقال هو استثنيت
حيث قدم دعوى الاثبات على قولهم غير ان في عبارة المورد قصورًا عن افادة
مرامه فليس لشيء فان قبول قولهم لعدم المعارضة بين قولهم استثنيت وقولهم لم يسمع
لجواز الاستثناء مع عدم سماعهم بان يستثني خفيًا بحيث يسمع نفسه ومن توجه
الاستدلال حاله فاذا كانا مما يجتمعا اعني الاستثناء وعدم السماع لم تكن
شهادتهما تعارض دعواه وابن هذا من قول القائل جهر مع قول المضحى اليه في
عمره لم اسمع قد بينا ثبوت المعارضة فيه بما لا يبعد الا الشعب المحرم وانما كان
الاشكال يرد على مسألة الشهادة لو كان الزوج قد قال جهرت بالاستثناء فقال
المتوجهون اليه للشهادة لم نسمعه وحكمنا على هذا التقدير بغير مذكور ولنا
ان نقول على هذا التقدير تعارض الشهادة ويحكم بالفرقة واذ قد ظهر ان ما وقع في
هذا السؤال من تمهيد الاصل واراد التفريع عليه ثم اراد الاشكال كله خطأ مع
نسبتي ذلك الى الكتابة لا الى المورد فاني لم اعلم ان الكتابة كتابته ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم في معجم الادباء لياقوت قال ابو سعيد الضرير سألني
ابو دلف عن بيت امرئ القيس لبكر المعاناة البياض بصفرة قال اخبرني
عن البكر هي المعاناة ام غيرها قلت هي هي قال افيضاف الشيء الى صفته
قلت نعم قال فاين قلت قال الله تعالى ولدار الاخرة فاضاف الدار الى الاخرة
وهي هي بعينها والدليل على ذلك انه قال في سورة اخرى تلك الدار الاخرة اشهر
من هذا فانشدته لجرير ياصب ان هوى العيون اصلكم
كضلال شيعة اعور الدجال وفيه قال قرات بخط عبد السلام
البصري في كتاب محمد بن ابي الازهر قال حدثني قال وهب بن ابراهيم

قال عبيد الله بن سليمان بن وهب قال كنا يومًا بنيسابور في مجلس ابي سعيد احمد بن خالد الضرير وكان ابو سعيد عالما باللغة اذ هجم علينا مجنون من اهل قم فسقط على جماعة من اهل المجلس فاضطرب الناس لسقطته ووثب ابو سعيد لا شك ان افه قد لحقتنا على تلك الحال قال الحمد لله رب العالمين على ذلك يا شيخ لا تزع آدابي هو لاء الصبيان واخرجوني عن طبعي الى ما لا استحسنه من غيري فقال ابو سعيد امنعوا عنه عافاكم الله فوثبنا فسردنا كازورجنا فسكت ساعة لا يتكلم الى ان عدنا الى ما كنا فيه من المذاكرة وابتدا بعضنا يقرا قصيدة من شعر يعقل بن جرى التميمي بلغ قوله

غلامان خاصا الموت من كل جانب ، فابا ولم تعقد وراها يدُ

متى يلقيا قرنا فلا بد انه ، سيلقاه مكروه من الموت اسود

فما استتم هذا البيت حتى قال قف يا ايها القارئ تجاوز المعنى ولا تسال عنه ما معنى قوله ولم تعقد وراءها يد فانسك من حضر عن القول فقال قل يا شيخ فانك المنظور اليه والمقتدى به فقال ابو سعيد يقول انهما رميا بانفسهما في الحرب اقصى مراميها ودخلا موضعا لم يوسرا فتعقد يد بهما كتفا فقال يا شيخ ارتضى لنفسك بهذا الجواب فانكرنا ذلك على المجنون وقطع بعضنا الى بعض فقال له ابو سعيد هذا الذي عندنا فما عندك فقال المعنى يا شيخ انا ولم تعقد يد بمثل فعلهما بعدهما لانهما فعلا ما لم يفعله احد كما قال الشاعر

قوم اذا عدت تميم معا ، سناد انها عدوهم بالخنصر

البه الله شباب الندى ، فلم تزل عندي ولم تقصر

اي خلقت له وقريب من الاول قوله

قومي بنو مدرج من خير الامم ، لا يصعدون قدما على قدم

يعني انهم يتقدمون الناس ولا يطاوعون على عتب احد وهذان فعلا ما لم يفعله احد فلقد رايت ابا سعيد وقد احمر وجهه واستحى من اصحابه ثم غطى المجنون راسه وخرج وهو يقول يتصدرون فيغرون الناس من انفسهم فقال ابو سعيد بعد خروجه اطلبوه فاني اظنه ابليس فطلبناه فلم نطفر به ٥

وفيه ايضا قال حدث محمد بن اسحق النديم قال لما اراد المتوكل ان يخلد المؤدب لولده حمل ذلك الى اسحاق فامر اسحاق كاتبه ان يتولى ذلك فبعث الى الطوال والاحمر وابن قادم وابي عصيدة وغيرهم من ادباء ذلك العصر ٥ فاحضرهم مجلسه وجاء ابو عصيدة فقعد في اخر الناس فقال له من قرب منه لو ارتفعت فقال بل اجلس حيث انتهى بي المجلس فلما اجتمعوا قال لهم الكاتب لو تذاكرتم وقفنا على موضعكم من العلم فاخبرنا فالقوا بينهم بيت ابن عنقا الفزاري

درسي نمائي خطاي وصولي ، علتي وانما انفقت مالي

فقال ارتفع مال بانما اذ كانت بمعنى الذي ثم سكتوا فقال لهم ابو عصيدة من اخر الناس

هذا الاعراب فما المعنى فاجم الناس عن القول فقيل له فما المعني عندك قال اراد مالومك اياي وانما انفقت مالا ولم انفق عرضا فالمال لا الام على انفاقه فجاء خادم من صدر المجلس فاخذ بيده حتى تخطى به الى اعلاه وقال له ليس هذا موضعك فقال لا اكون في مجلس ارتفع منه الى اعلاه احب الي من ان اكون في مجلس احط عنه فاختير هو وابن قادم وفيه ايضا حدث ابن عساكر في تاريخه باسناد رفعه الى ابراهيم بن محمد اليزيدي عن ابيه قال كنت مع ابي عمرو ابن العلاء في مجلس ابراهيم بن عبد الله بن حسن بن علي بن ابي طالب فسال عن رجل من اصحابه بعد فقال لبعض من حضر اذهب فسل عنه فرجع فقال تركته يريد ان يموت فضحك بعض القوم وقال في الدنيا انسان يريد ان يموت فقال ابراهيم لقد ضحكتم منها عزيه ان يريد ههنا في معنى يكاد قال الله تعالى جدارا يريد ان ينقض اي يكاد قال فقال ابو عمرو بن العلاء لا نزال بخير ما دام فينا مثلك وفيه ايضا قال ثعلب الذي لا ينسب اليه لانه لا يتم الا بصلة والعرب لا تنسب الا الى اسم تام والذي وما بعده حكاية والحكاية لا ينسب اليها لئلا تتغير قال وسيل ابن قادم عنها وانا غايب بفارس فقال اللذوني فلما قدمت سئلت فقلت لا ينسب اليه واتيت بهذه العلة فبلغته فلما اجتمعنا تجاذبنا ثم رجع الي قولي وفيه قال ثعلب كنت اصير الى الرياشي لاسمع منه فقال لي يوما وقد قري عليه ما ينعم الحرب القران مني بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولد تنتجي كيف يقول بازل او بازل فقلت اتقول لي هذا في العربية انما اقصدك لغير هذا يروي بازل وبازل وبازل الرفع على الاستيناف والخفض على الاتباع والنصب على الحال قال فامسك واستحى وفيه قال ثعلب بعث الي عبد الله ابن اخت ابي الوزير رقعة فيها خط المبرد ضربته بلا سيف قال ايجوز هذا فوجهت اليه لا والله ما سمعت بهذا هذا خطا البته لان التبريه لا يقع عليها خافض ولا غيره لانها اداة وما ارتفع اداة على اداة وفيه قال الجوري صرت الى المبرد مع القاسم والحسن ابني عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لي القاسم سله عن شيء من الشعر فقلت ما تقول اعزك الله في قول اوس

وغيرها عن وصلها الشيب انه ، شفيع الى بعض الخدود مندب

فقال بعد ما تمكث وتمهل وتطف يريد ان النساء انس به وصرن لا يستترن منه ثم صرنا الى ثعلب فلما عض المجلس سالته عن البيت فقال قال لنا ابن الاعرابي ان العاني انه للشاب وان لم يجر له ذكر لانه علم والتفت الي الحسن والقاسم فقلت اين صاحبنا من صاحبكم وفيه حدث محمد بن رستم الطبري قال اخبرنا ابو عثمان المازني قال كنت عند سعيد بن مسعدة الاخفش انا وابو الفضل الرياش فقال الاخفش ان منذ اذا رفع بها فهي اسم مبتدا وما بعدها خبرها

كقولك ما رايته منذ يومان فاذا خفضت بها نهي حرف يعني ليس باسم كقولك
ما رايته منذ اليوم فقال له الرياشي فلم لا تكون في الموضعين اسما فقد ترى
الاسماء تنصب وتخفض كقولك هذا ضارب زيدا غدا وضارب زيد امس
فلم لا تكون بهذه المنزلة فلم يات الاخفش بمقنع قال ابو عثمان فقلت له لا تشبه منذ
ما ذكرت لانا لم نر الاسماء هكذا يلزم موضعا الا اذا ضارعت حروف المعاني نحو
اين وكيف فكذلك منذ هي مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعا واحدا قال
الطبري فقال ابن ابي زرعه للمازني فرايت حروف المعاني تعمل عملين مختلفين متضادين
قال نعم كقولك قام القوم حاشا زيد وحاشا زيدا وعلى زيد ثوب وعلا زيد الفرس
فيكون مرة حرفا ومرة فعلا بلفظ واحد قال ياقوت نقلت من خط الشيخ ابي
سعيد السيرافي في كتاب الفه قال قال الاستاذ ابو العلا الحسين بن محمد بن سلهويه
في كتابه الذي سماه اجناس الجواهر كنت بمدينة السلام اختلف الى الشيخ ابي علي
الفارسي وكان السلطان رسم له في كل اسبوع ان ينتصب يومين لتصحيح كتاب
التذكرة لخزانة كافي الكفاة فكنا اذا قرانا او راقمنه تجارينا في فنون الاداب
واجتنينا من فوايد ثمار الالباب ورتعنا في رياض الفاظه ومعانيه والتقطنا
الدر المنثور من سقاط فيه فاجرى يوما بعض الحاضرين ذكر الاصمعي واسرف
في الثنا عليه وفضله على اعيان العلماء في ايامه فرايته رحمه الله كالمنكر لما كان
يورده وكان في ما ذكر من محاسنه ونشر من فضايله ان قال من ذا الذي يحسن
ان يخطي الفحول من الشعرا غير فقال ابو علي وما الذي رد عليهم فقال الرجل انكر
على ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل معرفته باغراضها
ومراميها وانه سلك نهج الاوايل في وصف المفاوز اذا لعب السراب فيها وقصر
الال في نواحيها ونعت الجربا وقد سنح على حذله والظليم وكيف من ظله وقد مالت
طلاهم من غلبة المدام حتى كانهم صرعتهم كووس المدام قطبق مفصل الاصابة في كل
باب وساوس الصدر الاول من ارباب الفصاحة وجاري القروم البزل من اصحاب
البلاغة فقال له ابو علي وما الذي انكر على الرمة فقال قوله وقفا فقلنا ايه عن امرسالم
لانه كان يجب ان ينونه فقال اما هذا فالاصمعي مخطي فيه وذو الرمة مصيب
والعجب ان يعقوب ابن السكيت قد وقع عليه هذا السهو في بعض ما انشده فقلت
ان راي الشيخ ان يصدع لنا بجلية هذا الخطاء تفضل به فاملى علينا انشد ابن السكيت
لاعرابي من بني اسد

وقايلة اسيت فقلت جيري ٭ اسي انتي من ذاك انه ٭
اصابهم النجي وهم عواف ٭ وكر عليهم بحر العنه ٭
فحيث قبورهم بداء ولما ٭ فنا ديت القبور فلم يجبنه ٭
وكيف يجيب اصداء وهام ٭ وابدان ببدن وما تحربه ٭

قال يعقوب قوله جيري اي حقا وهي محفوظة غير منونة فاحتاج الى التنوين

قال ابو علي هذا سهو منه لان هذا يجري منه مجرى الاصوات وباب الاصوات
كلها والمبنيات باسرها الا ما خص منها بعلة العرفان فيها بين نكرتها ومعرفتها
التنوين فاكان منها معرفة جاء بغير تنوين فاذا نكرته نونته من ذلك انك تقول
في الاحرصه ومه تريد السكوت فاذا نكرت قلت صهٍ ومه تريد سكوتا
وكذلك قال الغراب غاق اي الصوت المعروف من صوته وقال
الغراب غاق اي صوتا وكذلك ايه يا رجل تريد الحديث وايه تريد حديثا وزعم الاصمعي
ان ذا الرمة اخطاء في قوله وقفنا فقلنا ايه عن امرسالم وكان يجب ان ينونه
ويقول ايه وهذا من اوابد الاصمعي التي يقدر عليها من غير علم فقوله جير بغير
تنوين في موضع قوله فقلب الحق ويجعله نكرة في موضع آخر فينونه فيكون معناه
قلب حقا ولا مدخل للضرورة في ذلك انما التنوين للمعنى المذكور وتنوين
هذا الشاعر على هذا التقدير وبالله التوفيق قال يعقوب
قوله اصابهم النجي يريد الحمام وقوله بدرن اي طعن في بوادرهم بالموت و
البادرة الخرو قوله بداء اي سيدا ولما اي ولم اكن سيد الاحين ماتوا فانا
سدت بعدهم قال ياقوت حدثني شيخنا الامام علم الدين القاسم
ابن احمد الاندلسي قال حدثني شيخنا تاج الدين ابو اليمن زيد بن حسن
الكندي قال بلغني ان ابا سعيد السيرافي دخل على ابن دريد وهو يقول اول
من اقوى في الشعر ابونا آدم عليه السلام في قوله ٭

٭ تغيرت البلاد ومن عليها ٭ فوجه الارض مغبر قبيح ٭
٭ تغير كل ذي طعم ولون ٭ وقل بشاشة الوجه المليح ٭

فقال ابو سعيد يمكن انشاده على وجه لا يكون فيه اقوا فقال وكيف ذلك قال
بان تنصب بشاشه على التمييز ويرفع المليح يقل ويكون قد حذف التنوين
لالتقاء الساكنين كما حذف في قوله ٭

٭ فالفيته غير مستعتب ٭ ولا ذاكر الله الا قليلا ٭

قال فرغني حتى اقعدني بجانبه قال ياقوت قرات في كتاب الوضح في العروض
من تصنيف ابي القاسم عبيد الله بن محمد بن جرو الاسدي اخبارا اوردها عن شيخه
فيه ومناظرات جرت له مع الشيوخ في العروض منها قرات على شيخنا ابي سعيد
السيرافي في كتاب الوقف والابتداء عن الفراء وابيه عن ابي بكر بن مجاهد
عن ابي الجهم عنه فرفيه بيت انشده الفراء ٭

٭ بابي امرؤ والشام بيني وبينه ٭ اتتني ببشري برده ورسايله ٭

فقلت هذا البيت لا يستقيم فقال ابو سعيد انشده ابن مجاهد عن الفرا وهو كما
قال قد انشدناه غير واحد من شيوخنا عن ابي بكر وعن ابن بكير عن ابن الجهم
وعن ابن الانباري عن احمد بن يحيى عن سلمة عن الفراء هكذا قال ابو سعيد ما عندك
فيه فقلت رايت هذا البيت بخط ابي سهل النحوي في هذا الكتاب بابوي امرء

وقال ردّ الاب الى اصله لانه في الاصل عند الكوفيين ابو على فعل مثل بحر وغزو
فقال لي ابو سعيد لا ينبغي ان يلتفت الى هذا لان الرواة والناقلين اجمعوا على انه
مكتوب بالي وكذلك لفظوا به ولكن اصلاحه ان يكون بأبي امرءٍ وفيكون بابيم
فَعُولن وسكن كبره اليا من ابى لانه قدره تقدير فخذ وهذا العمري يشبهه حسن
لانهم قد اجروا هذا في المنفصل مجرى المتصل فقالوا شرّ لنا جعلوا ترك بمنزلة
خذ واشدّ من هذا قراءة حمزة ومكر السيئ ولا يجعل بنوا بمنزله فخذ ثم اسكن كما يقال
خذ والحركة في السيئ حركة اعراب وفي هذا ضربان من التجور جعله المنفصل بمنزلة
المتصل وتشبيهه حركه الاعراب بحركه البناء انتهى قال ياقوت حدث
ابو جعفر الجرجاني قال قال لنا ابو الحسين المهلبي النحوي وقع بيني وبين المتنبي
في قول العداوا بي باعمرو الا تدع شتمي ومنقصتي اضربك حتى تقول الهامة
اسقوني وذلك ان المتنبي قال ان الناس يخلطون في هذا البيت والصواب اسقوني
من شقات راسه بالمشقاة وهو المسط قال المهلبي فقلت له اخطات من وجوه
احدها انه لم يرو كذلك والآخر انه يقال شقات بالهمزة وايضاً فاني اظنك لا
تعرف الخبر فيه وما كانت العرب تقوله في الهامه اها اذا المريثا ربصاحبها
لا تزال يقول اسقوني اسقوني فاذا ثار وابه سكن كانه يثرب ذلك الدم
قال ياقوت قال ابو عمر الحلال الغندجي الصيد لاني عبد الرحمن المعتزلي
غلام ابي على الجبائي الى ابي الحسن الرامهرمزي وقال لي قل له اني قرات البارحة
في كتاب شيخنا ابي علي في تفسير القرآن في قوله تعالى وكذلك جعل لكل نبي
عدوا اي بيّنا لكل نبي عدوة فجعل بمعنى بين ولست اعرف هذا في اللغة واحفظ
جوابه وجيئني به فجيت الى ابي الحسن فاخبرته بذلك فقال نعم هذا معروف في لغة
العرب وقد قال العديقي العنسي بالنون

جعلنا لهم نهج الطريق فاصبحوا ٭ على نبت من امرهم حيث يموا

فعدت الى ابي عبد الرحمن فعرفته ذلك قال ياقوت حدث المرزباني
عن الاحمر النحوي قال دخل ابو يوسف القاضي او محمد بن الحسن على الرشيد وعنده
الكسائي يحدثه فقال يا امير المؤمنين قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك فقال
الرشيد النحو يستفرغني لاني استدل به على القرآن والشعر فقال ان علم النحو
اذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلماً والفقه اذا عرف فيه الرجل جلة او صدر افاضيا
فقال الكسائي انا افضل منك لاني احسن ما تحسن واحسن ما لا تحسن ثم التفت
الى الرشيد وقال ان راى امير المؤمنين ان ياذن لي في جوابي عن مسئلة من الفقه
فضحك الرشيد وقال ابلغت يا كسائي الى هذا ثم قال لابي يوسف اجبه فقال
الكسائي ما تقول الرجل قال لامرته انت طالق ان دخلت الدار فقال ابو يوسف اذا دخلت
الدار طلقت فقال الكسائي خطا اذا فتحت ان فقد وجب الامر واذا كسرت فانه لم يقع
بعد فنظر ابو يوسف بعد ذلك في النحو وحدث ايضاً عن سمع الكسائي يقول

واقعة ابي يوسف ومحمد مع الكسائي بحضرته الرشيد وغيرها

اجتمعت وابو يوسف القاضي عند هرون الرشيد فجعل ابو يوسف يذم النحو ويقول
ما النحو فقلت واردت ان اعلمه فضل النحو ما تقول في رجل قال لرجل انا قاتل غلامك
وقال له آخر انا قاتل غلامك ايهما كنت تاخذ به قال اخذهما جميعاً فقال له
اخطات وكان له علم بالعربية فاستحيا وقال كيف ذلك فقال الذي يوخذ
بقتل الغلام هو الذي قال انا قاتل غلامك بالاضافة لانه فعل ماض فاما الذي قال
انا قاتل غلامك بلا اضافة فانه لا يوخذ لانه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى
ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غداً الا ان يشاء الله فلولا ان التنوين مستقبل ما جاز فيه
غداً فكان ابو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو قال ابو عبد الله
بن مقلة حدثني ابو العباس احمد بن يحيى قال اجتمع الكسائي والاصمعي عند
الرشيد وكانا معه مقيمان بمقامه ويظعنان بظعنه فانشد الكسائي

ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به ٭ رمان انف اذا ما ظن بالليان

فقال الاصمعي رمان بالرفع فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز رمانُ ورمانِ
ولربك الاصمعي صاحب العربية فسالت ابا العباس كيف جاز ذلك فقال
اذا رفع رفع بينفع ام كيف ينفع رمان انف واذا نصب نصب بيعطى واذا جر جر برده
على الفاني به قال والمعنى وما ينفعني اذا وعدتني بلسانك ثم لم تصدقه
بفعلك يقال ذلك للنبي بن ولا يكون مه نفع كهذه الناقة التي تشم بانفها مع منع ردّها
والعلوق التي علق عليها ولدها وذلك انه يجزعنها حتى جلد بتنا او حشبشا
وجعل بين يديها حتى تشمه وتدر عليه فهي تسكن اليه مدة ثم تنفر عنه ثانية تشمه
بانفها ثم تاباه بقلبها فيقول فاينفع من هذا البواذا تشمه منعت
درتها وحدث المرزباني عن ابراهيم بن اسمعيل الكاتب قال
سال اليزيدي الكسائي بحضرت الرشيد فقال انظر في هذا الشعر عيب وانشد
ما راينا خرا تفر عنه البيض صقره ٭ لا يكون القير مهرا لا يكون المهر مهره

فقال الكسائي قد اقوى الشاعر فقال له اليزيدي اتظن فيه فقال اقوى
لا بد ان ينصب المهر الثاني على انه خبر كان فضرب اليزيدي بقلنسوته الارض
وقال انا ابو محمد الشعر صواب انما ابتدا فقال المهر مهره فقال له يحيى بن خالد ابتكى
بحضرت امير المؤمنين وتكشف راسك والله لخطا الكسائي مع ادبه احب الينا
من صوابك مع سوء فعلك فقال لذة الغلبة انستني من هذا ما احسن ابتني
وفي طبقات الكمال ابن الانباري قال الدوري كان ابو يوسف يقع في الكسائي
ويقول اي شيء يحسن انما يحسن شيا من كلام العرب فبلغ ذلك الكسائي
فالتقيا عند الرشيد وكان الرشيد يعظم الكسائي لتاديبه اياه فقال لابي يوسف ايش
يقول في رجل قال لامراته انت طالق طالق طالق قال واحدة قال فان قال
لها انت طالق او طالق او طالق قال واحدة قال فان قال لها انت طالق
ثم طالق ثم طالق قال واحدة قال فان قال لها انت طالق وطالق وطالق قال

واحدة قال الكسائي يا امير المؤمنين اخطا يعقوب في الثلثين واصاب في اثنين
اما قوله انت طالق طالق طالق فواحدة لان الثلثين الباقيين تاكيد كما تقول
انت قائم قايم قايم وانت كريم كريم كريم واما قوله انت طالق او طالق او طالق
فهذا شك وقعت الاولى التي تتيقن واما قوله انت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث
لانه مشتق وكذلك قوله انت طالق وطالق وطالق وقال ياقوت
قرات بخط ابي سعيد عبد الرحمن بن علي اليزدادي اللغوي الكاتب في كتاب حلاة
المعرفة من تصنيفه قيل اجتمع ابراهيم النظام وضرار بين يدي الرشيد فتناظرا في القدر
حتى دقت مناظرتهما فلم يفهمها فقال لبعض الخدام اذهب بهذين
الى الكسائي حتى يتناظرا بين يديه ثم يخبرك لمن الفلج منهما فلما صارا الى بعض الطريق
قال ابراهيم انت تعلم ان الكسائي لا يحسن شيا من النظر وانما مقوله على النحو
والحساب ولكن تهيا له مسئلة حساب فنشغله بها لانا من ان يسمع
منا ما لم يسمعه ولم يبلغه فهمه ان ينسبنا الى الزندقة فلما صارا اليه سلما عليه ثم بدا ضرار
فقال اسالك اصلحك الله عن مسئلة من النحو قال ها تها قال ما حد الفاعل والمفعول به
قال الكسائي حد الفاعل الرفع ابدا وحد المفعول النصب ابدا قال
فكيف تقول ضرب زيدٌ قال ضرب زيد قال فلم رفعت زيدا وقد شرطت ان المفعول به
منصوب ابدا قال لانه لم يسم فاعله قال فقد اخطات في العبارة اذا لم تقل ان من المفعولين
من اذا لم يسم فاعله كان مرفوعا ومن جعل لك الحكم بان تجعل الرفع لمن لم يسم فاعله
قال لانا اذا لم نذكر الفاعل اقمنا المفعول به مكانه لان الفعل الواقع عليه
غير مستحكم النقص والنقص مطابق للرفع فاذا ذكرنا من فعل به وافصحنا بذلك
نصبناه قال له فان كان النصب مطابقا للنصب فمن لم يسم فاعله
به اولى لانا اذا قلنا ضرب زيد فقد يمكن ان يكون ضربه مائة رجل واذا قلنا ضرب
عبد الله زيدا فلم يضربه الا رجل واحد فالذي امكن ان يضربه مائة رجل اولى بالنصب
والنقص ممن لم يضربه الا واحد فوقف الكسائي فلم يدر ما يقول ثم قال له
ابراهيم اسالك اصلحك الله عن مسئلة من الحساب قال قل قال جدر عشرة
قال اجتمع الحساب على انه لا جدر لعشرة قال فهل الله جدرها قال الله تعالى
عالم كل شيء قال فما انكرت ان يكون الله اذ علم جدرها القاه الى نبي من انبيائه ثم القاه ذلك
النبي الى صفي من اصفيائه ثم لم يزل ذلك العلم يتنمى حتى صار علم جدر عشرة عندي
واكون انا اعلم جدرها قال الله عالم ولا تعلمه انت وتكون مخطيا فيما قلت قال
ياقوت حدث ابن بشكوال في الصلة قال قال علي بن عيسى الربعي كان
عبد الله بن حمود الرشيدي الاندلسي قد قرا يوما على ابي علي الفارسي في نوادر
الاصمعي ادات الرجل اذا رودته عنه فقال ابو علي الحق هذه الكلمة بباب اجافاني لم
اجد لها نظيرا غيرها فسارع من حوله الى كتابتها فقال الربعي فقلت ايها الشيخ ليس
ادات من اجافاني شيء قال وكيف ذلك قلت لان اسحق بن ابراهيم الموصلي وقطربا النحوي

حكيا انه يقال جاء الرجل اذا جبن فخجل الشيخ وقال اذا كان كذا فليس منه فضرب
كل واحد منهم على ما كتب قال ياقوت حدث المرزباني في اخبار الكسائي مما اسنده
الى المغيرة بن محمد عن ابيه قال لما دخل الكسائي الى البصرة اول دخلة
جلس في حلقة يونس ينتظر خروجه فسال ابن ابي عيينة عن اولق هل ينصرف او لا
ينصرف فقال افعل لا ينصرف فقال ابن ابي عيينة خطا والله وخرج يونس فسئل
عن اولق فقال هو فوعل وليس بافعل لان الهمزة فا الفعل لانك تقول الق
الرجل فهو مالوق فتثبت الهمزة وكذلك اربت مصروف لانه فعلل لانك تقول
ارض مؤربة فتثبت الهمزة قال والمالوق المجنون انتهى قال ياقوت حدث
ابو محمد اليزيدي قال كان يجيئني رجل فيسئلني عن ايات من القران مشكلات
فكنت ابتغي العنت في سؤاله وكنت اذا اجبته اراني لونه يريد ويسود فقال
لي يوما ايجوز في كلام العرب ان تقول ادخلت القوم الدار ثم اخرجتهم رجلا فقلت
لا يجوز ذلك حتى تقول اخرجتهم رجلا رجلا فيدل على تفصيل الجنس قال
فكيف قال الله عز وجل ثم يخرجكم طفلا فلت ليس هذا من ذلك لان الطفل
مصدر في الاصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد فيقول هذا اطفل
وهذان طفل وهولاء طفل كما قال او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء فطفل
في الآية موضع اطفال فكانه قال ثم يخرجكم اطفالا فاخبرني عن قوله عز وجل
يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الارض من اين لهم هذا الاثر
الارض هناك جعلت له وهمت اما سمعت قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض
ودوا ان تلك الارض تسوى بهم فسكت قال ياقوت في معجم الادباء حدثني
الامام صدر الافاضل قاسم بن حسين الخوارزمي قال دخل افضل القضاة يعقوب
ابن شيبة الجذمي على جار الله الزمخشري فقال له لقد انشات البارحة شعرا وانشد

• ما تابع لم يتبع متبوعه • في لفظه ومحله ياذا الثبت •
• ماذا بعلم غير علم نافع • العزت في افقاده حتى ثبت •

العز فيما بين نحو قولهم ما زيد بشيء الا شيء لا يعبا به فانه لا يجوز في قولهم الا شيء سوى
الرفع وهو بدل من قولهم غير علم نافع برفع غير فلما سمع جار الله منه البيتين
قال له لقد جيت شيا اذا قال ياقوت حدثني صدر الافاضل
قال كتب الي الصوني المعروف بالصواب يسالني عن قول حسان

• فمن يجار رسول الله منكم • ويمدحه ويبصره سواء •

وقولهم ان فيه ثلثة عشر مرفوعا فاجبته

• افدي اماما وميض البرق منصرع • من خلف خاطره الوقاد حين خطا •
• ينبي الصواب لدينا من مباحثه • وما درى ان ما يعدي الصواب خطا •

الذي يحضرني في هذا البيت من المرفوعات اثنى عشر فمنها قوله فمن يجوا فيها ثلاث
مرفوعات المبتدا والفعل المضارع والضمير المستكن ومنها المبتدا المقدر في قوله ويمدحه

والمعنى ومن تمدحه فيكون هنا على حسب المثال الاول ثلث مرفوعات ايضًا ومنها المرفوعان
في قوله وينصره احدهما الفعل المضارع والثاني الضمير المستكن فيه ومنها المرفوعات
الاربعة في قوله سوا اثنان من حيث انه في مقام الخبرين للمبتدا ين واثنان اخران
من حيث ان في كل واحد ضميرا راجعًا الى المبتدا هذا يا سيدي جهد المقل وغير مرجو
قطع المدي من الكل انتهى قال الصلاح الصفدي بعد حكايته بل المرفوعات
ثلثه عشر والبا في المبتدا المحذوف المعطوف على قوله من في الاول من قوله فمن يهجوا
اي ومن يمدحه ومن ينصره لانه قد قرر ان في يهجو اثلاث مرفوعات وكذا في يمدحه
ونحكم في قوله ان في ينصره مرفوعين والصورة واحدة في الثلاث قال
ابو بكر الزبيدي في طبقات النحويين قال المازني كنت بحضرة الواثق يومًا
فقال لابن قادم كيف تقول نفقتك دينارا اصلح من درهم فقال دينار بالرفع قلت
فكيف تقول ضربك زيدًا خير لك فنصب زيدًا فطالبته بالفرق بينهما فانقطع وكان
ابن التكيت حاضرًا فقال الواثق سله عن مسئله فقلت له ما وزن نكتل من الفعل فقال
نفعل فقال الواثق غلطت ثم قال لي فسره فقلت نكتل بتقدير نفتعل واصله نكتيل فانقلبت
الياء الفا لفتحه ما قبلها فصار لفظها نكتال فاسكنت اللام للجزم لانه جواب الامر فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين فقال الواثق هذا الجواب لا جوابك بالعقوب فلما خرجنا قال
لي ابن التكيت ما حملك على هذا وبيني وبينك المودة الخالصة فقلت والله ما اردت بخطيتك
ولم اظن انه يعرب عنك قال وقال المازني حضرت يومًا عند الواثق فقال يا مازني
هات مسئله وكان عنده نحاة الكوفه فقلت ما تقولون في قوله تعالى وما كانت امك
بغيا لم يقل بغية وهو صفة لمؤنث فاجابوا بجوابات غير مرضية فقال الواثق هات ما عندك
فقلت لو كانت بغي على تقدير فعيل بمعنى فاعله لحقتها الهاء مثل كريمة وظريفة وانما تحذف
الها اذا كانت في معنى مفعول بخو امراة قتيل وكيف حضيب وبغي ههنا ليست بفعيل
انما هو فعول وفعول لا تلحقه الهاء في وصف التانيث بخو امراة شكور وبر شطون
اذا كانت بعيدة الرشا وتقدير بغي بغوي قلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء فصارت
بانقيله بخو سيد وميت فاستحسن الجواب وقال ابو الطيب اللغوي في مراتب النحويين
اخبرنا علي بن محمد الحذاثي قال بلغنا ان مغنيه غنت بحضرة الواثق بالله

• اظليم ان مصابكم رجلا • اهدي السلام بخية ظلم •

فرد عليها الواثق وقال ان مصابكم رجل فاعادت رجلا فاعاد الرد عليها فقالت لقيني بهذا
اعلم زمانه قال ومن هو قالت المازني فقال علي به فاشخص اليه فلما مثل بين يديه قال
بالسبك يا بارني قال بكر يا امير المؤمنين قال احسنت كيف تروي اظليم البيت فقال
ان مصابكم رجلا قال فاين خبر ان قال قوله ظلم ومعنى مصابكم اصابتكم قال صدقت
قال ابو الطيب وقد تجر بين محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابي دواد
في هذا البيت الذي غلط فيه الواثق فقال محمد ان مصابكم رجلا وقال احمد رجل فسالا عنه
يعقوب ابن السكيت فحكم لاحمد بن ابي دواد عصبية لا جهلا فاخبرونا عن ثعلب قال لقيت

يعقوب فعاتبته في هذا عتابًا مضا فقال لي اسمع عذري جاني رسول ابن ابي دواد فضيت
اليه فلما راني بشن لي وقربني واخفى في المسئله عن اخباري ثم قال يا ابا
يوسف مالي اري الكسرة ناقصة يا غلام دستا كاملا من كسوتي فاحضر فقال كيسا
فيه مايتا دينار ثم قال لي اركب فلت لا بلى راجل فقال حاري الفلاني بسرجه ولجامه
فاحضر وقال يسلم الجميع الى غلام ابي يوسف فشكرت له ذلك ثم قال لي يا ابا يوسف
انشدت هذا البيت اظليم ان مصابكم رجل فقال الوزير انما هو رجلا بالنصب وقد رضينا
بك فقلت القول ما قلت فخرجت من عنده فاذا رسول محمد بن عبد الملك فقال اجب
الوزير فلما دخلت اليه بدرني وانا واقف فقال يا يعقوب اليس الرواية اظليم ان مصابكم
رجلا فقال لا بل رجل فقال اعرب قال يعقوب فكيف كنت تري لي ان اقول
في المسائل لابن السيد البطليوسي حكى ابو القاسم الزجاجي قال اخبرنا ابو اسحق ابن
السري الزجاج قال اخبرني محمد بن يزيد البرد قال سمعت المازني يقول سالني الرياشي
فقال لي لم رغبت ان يكون الله اصله الاله ثم خففت بحذف الهمزة كما يقول اصحابك فقلت
له لو كان مخففا منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تخفيفها لا يتغير المعنى
الا ترى ان الياس والاياس بمعنى واحد ولما كانت اعظم لقول الله فضل مزية على قولي
الاله ورايته قد استعمل لغير الله في قوله وانظر الى الاهك الذي ظلت عليه عاكفًا
وقوله الهتنا خير ام هو ولم يستعمل الله الا للباري تعالى علمت انه علم وليس بماخوذ
من الاله وفي المسائل ايضًا سالتني قرر الله لديك الحق ومكنه وجعلك من الذين
يستمعون القول فيتبعون احسنه عن قول الكتاب في صدور كتبهم بسم
الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وذكرت ان قومًا من نحويي زماننا
هذا ينكرون عطف الصلاة على البسملة وقد كنت اخبرت بذلك قديمًا فحسبت انهم
انما يتعلقون في انكاره بانه امر لم ترد به سنة ماثورة وانه شئ احدثه الكتاب حتى
اخبرني مخبرون انه فاسد عندهم في الاعراب وليس انكيرونه من اجل انه شئ محدث
عند الكتاب واخبروني ان الصواب عندهم اسقاط الواو ورايت ذلك بخط في رسايل
بعضهم ورايت بعضهم يكتب في صدور كتبه بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة على رسوله
الكريم وقد تاملت الامر الذي حملهم على انكاره فلم اجد شيئا يمكن ان يتعلقوا به الا امرين
احدهما ان المعطوف حكمه ان يكون موافقًا للمعطوف عليه وهاتان جملتان قد اختلفتا
فنوهموا من اجل اختلافهم انه لا يصح عطف احديهما على الاخر والثاني ان قولنا بسم الله الرحمن
الرحيم جملة خبرية وقولنا صلى الله على محمد جملة معناها الدعاء فلما اختلفتا فكانت الاولى
اخبارًا وكانت الثانية دعاء وكان من شان واو العطف ان تشترك الثاني مع الاول
لفظا ومعنا فان كانت العلة التي حملتهم على انكار ذلك اختلاف اعراب الجملتين فان ذلك
غير صحيح بل هو دليل على قلة نظر قائله لان تشاكل الاعراب في العطف انما يراعى في الاسماء
المفردة المعربة خاصة واما عطف الجمل على الجمل فانها نوعان احدهما ان تكون الجملتان
متشاكلتين في الاعراب كقولنا ان زيدًا قايم وعمرًا خارج وكان زيد قايمًا وعمرو خارجًا

عطف الجمل المختلفة

فيعطف الاسم والخبر على الخبر والنوع الثاني لا يراعى فيه التشاكل في الاعراب كقولنا قام زيد ومحمد اكرمته ومررت بعبد الله وامّا خالد فلم القه وفي هذا ابواب قد نصّ عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين لا اعلم بينهم خلافا في ذلك وذلك كثير في القران والكلام المنثور والمنظوم كقوله تعالى والمقيمين الصّلاة والموتون الزكوة وكقول خريق

النازلون بكل معترك ٭ والطيبون معاقد الازر ٭

وقد ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو كالجمل والكافي لابن النحّاس وغيرها وان كانوا انكروا ذلك من اجل انّ قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبريه وقولنا صلى الله على محمد جملة معناها الدّعاء فاستحال عندهم عطف الدّعاء على الخبر لا سيّما ومن خاصّة الواوات تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظا ومعنى وهاتا جملتان قد اختلف لفظهما ومعناها فالاعتراض به غير صحيح ايضًا وهذا الذي قالوه يفسد عليهم من وجوه كثيرة لا من وجه واحد فاولها انا وجدنا كلّ من صنّف من العلماء كتابًا مذ بدا الناس بالتصنيفات الى زماننا هذا يصدرون كتبهم بان يقولوا الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ثمّ يقولون باثر ذلك وصلّى الله على محمد فيعقبون الصّلاة على التحميد ولا فرق بين عطفها على التحميد وعطفها على البسملة لان كلتا الجملتين خبر وهذا ليس مختصًّا بكتب الضعفاء في العربيه دون الاقوياء ولا بكتب الجهال دون العلماء بل ذلك موجود في كتب الائمة المتقدمين والعلماء المبرزين كالفارسي وابي العبّاس المبرّد والمازني وغيرهم فلو لم يكن بايدينا دليل ندفع به مذهب هؤلاء الاهذا لكفى من غيره فتامّل خطبتي كتاب الايضاح للفارسي وصدر الكامل لابي العبّاس المبرّد وصدر كتاب سيبويه وغير ذلك من الكتب وتامّل خطب الخطباء وكلام الفصحاء والبلغاء فانك تجدهم مطبقين على ما وصفته لك فهذا وجه صحيح يدلّ على فساد ما قالوه ومنها ان قولنا وصلى الله على محمد باثر البسملة منصرف الى معنى الخبر وذلك تاويلا مختلفة احدها ان يكون تقديره ابدًا بسم الله الرحمن الرحيم واقول صلى الله على محمد فيضمر القول ويعطفه على ابتداءه وذلك ممّا يصرف الكلام الى الاخبار والعرب تحذف القول حذفا مطردًا اشهرته تغني عن ايراد امثلة منه كقوله تعالى والملائكة يدخلون عليهم من كلّ باب سلام عليكم اي يقولون سلام عليكم وكذلك قوله والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله على معنى ابدًا ببسم الله وبالصّلاة على محمد فيكون من الكلام المحمول على الباء كما اجاز سيبويه قل لرجل يقول ذلك الا زيد لانه في معنى ما احد يقول ذلك الا زيد وهذا كثير لا يستطيع احد من اهل هذه الصّناعة على دفعه وان شئت كان التقدير ابدًا باسم الله واصلّي على محمد فيكون محمولا ايضًا على المعنى وهذه التاويلات الثلاثة نصيره وان كان دعاء الى معنى الاخبار فهذا وجه آخر صحيح ومنها انه لا يستحيل عطف قولنا وصلى الله على محمد على قولنا بسم الله وان كان دعاء محضًا من غير ان يتاوّل فيه تاويل اخبار لانا وجدنا العرب يوقعون الجمل المركبة تركيب الدّعاء والامر والنهي والاستفهام التي لا يصلح ان يقال فيها صدق ولا كذب مواقع الجمل الخبريّة التي يجوز فيها الصّدق والكذب وهذا اشدّ من عطف بعضها على بعض كنحو ما انشده من قول الجميح بن منقذ ٭

٭ ولو اصابت لقالت وهي صادقة ٭ ان الرّياضة لا تنصبك للنّسب ٭

فاوقع التمنّي موقع خبر ان وقال آخر

٭ الا ايّام فارع لا تلومي ٭ على شئ رفعت به سماعي ٭
٭ وكوني بالمكارم ذكّرتني ٭ وذلي دلّ ماجده صناعي ٭

فاوقع الامر موقع مكان خبر كان وقال الرّاجز فانما انت اخ لا نغدمه فاوقع الجملة التي هي لا نغدمه ومعناها الدّعاء موقع الصّفة لاخ على المعنى كانه قال فانما انت اخ ندعو له بان لا نغدمه وليس يسوغ لمعترض علينا ان يزعم ان هذا شئ يخصّ به الشعر فانّ ذلك قد جاء في القران والكلام الفصيح فمن ذلك قول الله تعالى قل من كان في الضّلالة فليمدد له الرّحمن مدًّا واجاز النحويون بلا خلاف بينهم زيدًا ضربته وعمرو لا تشتمه وزيد كرمت رايته وعبد الله هل اكرمته وزيد جزاه الله عنّي خيرًا وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل والمستقبل على الماضي واسم الفاعل على الفعل المضارع والفعل المضارع على اسم الفاعل ولذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل كقوله تعالى ان المصدّقين والمصدّقات واقرضوا الله قرضًا حسنًا وقال امرؤ القيس

٭ الا انعم صباحًا ايّها الرّفع وانطق ٭ فعطف الامر على الدّعاء وهذا كثير وقد قال سيبويه في باب ما ينصب فيه الاسم لانه لا سبيل له الى ان يكون صفة واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرّجلين الصّالحين رفعت او نصبت لانك لا تنبي الّا على ثبتة وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة وانّما الصّفة على من قد علمته فابطل جواز هذه المسئلة من جهة جمع الصّفتين وليربطلها من اجل عطف الخبر على الاستفهام ووافقه جميع النحويين على هذه المسئلة وانما كان ذلك لان الجمل لا يراعى فيها التشاكل في المعاني ولا في الاعراب وقد استعمل بديع الزّمان عطف الدّعاء على الخبر في بعض مقاماته وهو قوله ظفرنا بصيد وحيّاك الله ابا زيد وما نعلم احدًا انكر ذلك عليه واذا كان التشاكل لا يراعى في اكثر المفردات كان اجدر ان لا يراعى في الجمل الا ترى ان المعرب يعطف على المثنّى والمثنى على المعرب وما يظهر فيه الاعراب على ما لا يظهر وفي هذا الموضع شئ يجب ان يتوقّف عليه وذلك ان قول النحويين انّ الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظًا ومعنى كلام خرج مخرج العموم وهو في الحقيقة خصوص وانّما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل او في جنسه لا في كميته ولا كيفيته الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدًا وعمرًا او قد يجوز ان يضرب زيدًا ضربة واحدة وعمرًا ضربتين وثلاثا فتختلف الكيفيتان وبيّن ذلك قول العرب اياك والاسد فيعطفون الاسد على ضمير المخاطب والفعل الناصب لهما مختلف المعنى لان المخاطب مخوف والاسد مخوف منه فجاز العطف وان اختلف نوعا التخويف لان جنس التخويف قد انتظمهما ونحو منه قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم لان الاجماع على الامر هو العزم عليه والجمع الذي يراد به ضمّ الاشياء المتفرّقة وان اختلف نوعاهما فان لهما جنسًا يجتمعان فيه الا ترى انهما جميعًا يرجعان الى معنى التصيير والانجذاب الا ترى ان من عزم على الشئ فقد انجذب اليه

وصار كالان الاشياء المتفرقة اذا جمعت انجذب بعضها الى بعض وصار كل واحد منها
الى الآخر وكذلك قوله ـــــــــ الشاعر

« باليت زوجك قد غدا » « متقلدا سيفا ورمحا »

ومعناه وحاملا رمحا لان التقلد نوع من الحمل ولاجل هذا الذي ذكرناه من حكم العطف
بالواو قلنا في قوله تعالى واسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين في قراءة من خفض
الارجل ان الارجل تغسل والرؤس تمسح ولم يوجب عطفها على الراس ان تكون ممسوحة
كمسح الرؤس لان العرب تستعمل المسح على معنيين احدهما النفي والآخر الغسل حكى ابو زيد
تمسحت للصلاة اي توضأت وقال ـــــــــ الراجز اسليت عتري ومسحت فغني
اراد به غسله لجلب فيه فلما كان المسح نوعين اوجبنا لكل عضو ما يليق به اذ كانت
واو العطف كما قلنا انما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كميته فالنضح والمسح
جمعهما جنس الطهارة كما جمع تقلد السيف وحمل الرمح جنس التأهب للحرب والتسلح
وهكذا قولنا بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وان كان الاخبار والدعاء اختلفا فانهما
قد اتفقا في معنى التقدمة والاستفتاح فان قال ـــــــــ قائل قد انكر النحويون
ان يقال ليت زيدا قايم وعمرو بالرفع عطفا على موضع ليت وما علمت فيه وهل ذلك
الا من اجل اختلاف الجملتين بان احدهما تصير خبرا والثانية تمنيا فالجواب ـــــــــ
ان هذا الذي توهمته لا يصح من وجهين احدهما ان انكار النحويين العطف على موضع
ليت ليس من اجل ما ظننته وانما منعوه لان ليت قد بطلت الابتداء فلم تبق له لفظا ولا تقدير
ولو كان لليت ومعمولها موضع وعطف عمرو عليه لم يكن عطف على ثمن كما توهمته وانما كان
يكون عطف خبر على خبر لان التمني انما كان لعامل اللفظ دون الوضع لو كان
هناك موضع والوجه الثاني ان قولنا ليت زيدا قايم وعمرو لا يعد جملتين وانما يعد
جملة واحدة كان الخبر الذي كان يتم الجملة الثانية سقط استغناء بخبر الاسم الاول ـــــــــ
لو قلت ليت زيدا قايم وليت عمرا قايم لكانتا جملتين وهذا كقوله قام زيد وقام عمرو
فيكون الكلام جملتين واذا قلت قام زيد وعمرو صارت جملة واحدة ويدل على ذلك
ان النحويين يجيزون مررت برجل قايم زيد وابوه ولا يجيزون مررت برجل قايم
زيد وقايم ابوه لان الكلام الاول جملة واحدة فاكتفي فيها بضمير واحد يعود الى الموصوف
والثانية تجري مجرى جملتين فلا بد في كل واحد منهما من ضمير وكذلك يجيزون
زيد قام عمرو وابوه ولا يجيزون زيد قام عمرو وقام ابوه لتعري الجملة الواحدة من ضمير
يعود الى المبتدا المسائل للبطليوسي ايضا سئلت عن قول الله تعالى شهد الله
انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قايما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم وقلت باي
شيء انتصب قايما وما القايم فيه واين خبر التبريه من هذه الآية وذكرت ان بعض
المتحلين لصناعة النحو انكر واقولنا ان قايما ههنا منصوب على الحال وزعم انه كفر من قائله
وانما قال ـــــــــ ذلك فيما يرى لان الحال فيما ذكر النحويون منتقلة وفضلة في الكلام
والقيام بالقسط صفة لله تعالى لم يزل موصوفا بها ولا يزال ولا يصح فيها الانتقال

أو في معنى التبرك ؛

وجه نصب قايما بالقسط مع تنبيه الايه للبطليوسي

ونحن نرى بانفسنا ان نكون ممن يجهل ما يوصف به الله تعالى بما لا يجوز او يعيب عنا
هذا المقدار من علم اللسان وانما اتى هذا المعترض من قلة بصره بهذه الصناعة وسوء
فهمه لباب الحال وقد اجبتك عن ذلك بما فيه كفاية واقناع وبالله استعين وعليه
اتوكل اما خبر التبرية في هذه الآية فمحذوف تقديره عند البصريين لا اله
في الوجود الا هو ولا اله موجود الا هو ونحو ذلك من التقدير وخبر التبرية قد يحذف
اذا كان في الكلام دليل عليه كقولهم لا باس برديد ورن لا باس عليك وكقول عبد يغوث
الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا
اراد انه لا تلاق لنا وقوله هو يدل من موضع لا وما عملت فيه لان التبرية وما تعمل
فيه فان قيل فما الذي يمنع من ان يكون هو الموجود في الآية خبر للتبرية ولا يحتاج
الى تكلف هذا الاضمار فالجواب ان ذلك خطا من ثلثة اوجه احدها ان لا هذه
لا تعمل الا في النكرات فان جعلت هو خبرها اعملتها في المعرفة وذلك لا يجوز والثاني
ان ما بعد الا يوجب ولا تعمل في الموجب انما تعمل في المنفي والثالث انك اذا جعلت
هو خبر التبرية كنت قد جعلت الاسم نكرة والخبر معرفة وهذا عكس ما توجبه صناعة
النحو لان الحكم في العربية اذا اجتمعت معرفة ونكرة ان تكون المعرفة هي الاسم والنكرة
الخبر فلذلك جعل النحويون الخبر في نحو هذا محذوفا واما قوله قايما بالقسط فانه لا يخلو
من احد ثلثة اوجه اما ان يكون منصوبا على المدح والتعظيم واما ان يكون منصوبا
على الحال واما ان يكون منصوبا على النعت لانه المنصوب بالتبرية فاما نصبه على المدح
والتعظيم فواضح يغني وضوحه عن القول ـــــــــ فيه واما نصبه على الصفة لا اله
فان ذلك خطا لان المراد بالنفي ههنا العموم والاستغراق فاذا جعلت قايما بالقسط الآخر
فرجع النفي خصوصا وزال ما فيه من العموم وجاز ان يكون ثم اله اخر غير قايم بالقسط كما
انك اذا قلت لا رجل ظريفا في الدار الا زيد قايما نفيت الرجال الظرفا خاصة وجاز ان
يكون هناك رجل آخر غير ظريف وهذا كفر صريح نعوذ بالله منه واما نصبه على الحال
فانه لا يخلو من احد اربعة اوجه اما ان يكون حالا من اسم الله واما ان يكون حالا من
المضمر واما ان يكون حالا من المنصوب بان واما ان يكون حالا من المضمر الذي في خبر
التبرية المقدر فان جعلته حالا من اسم الله فالعامل فيه شهد تقديره شهد الله في حال
قيامه بالقسط انه لا اله الا هو وشهدت الملائكة واولوا العلم وليس هذا قبيحا من اجل
انك ذكرت اسماء كثيرة وحيث بالحال من بعضها دون بعض فالـــــــــ
ابن جني الا ترى انك لو قلت جاء زيد راكبا وعمرو خالد فجعلت الحال من بعضهم جاز
باتفاق واذا جعلت قايما حالا من هو فالعامل في الحال معنى النفي لان الاحول تعمل
فيها المعاني كما تعمل في الظروف فيكون التقدير شهد الله ان الربوبية ليست الا له
في حال قيامه بالقسط فهذان الوجهان صحيحان فاما كونه حالا من الضمير المنصوب
بان فلعلتين احداهما ان ان المفتوحة تقدر وما عملت فيه بتقدير المصدر
وما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها فان جعلت قايما حالا من اسمها كان داخلا في الصلة

فتكون قد فرقت بين الصلة والموصول بما ليس من الصلة وذلك مستحيل والعلة الثانية
انك جعلته حالًا من اسم ان لزمك ان تعمل في ان الحال وان لا تعمل في الاحوال شبا ولا في
الظروف فان قلت فقد قال ـــــ النابغة الذبياني كانه خارجًا من جنب صفحته
فنصب على الحال من اسم كان وجعل العامل فيها ما في كان من معنى التشبيه فهلا اجزت
مثل ذلك في ان فالجواب ان ذلك انما يجوز عند البصريين في كان وليت ولعل
خاصة لان هذه الاحرف الثلثة ابطلت معنى الابتداء مما يدخل عليه واحدثت
في الكلام معنى التمني والترجي والتشبيه فاشبهت الافعال فان قيل فان المفتوحة
تدخل على الجملة فتصرفها الى تاويل المصدر الا ترى انك تقول بلغني قيامك فهلا اعملت
في الحال ما فيها من تاويل المصدر فالجواب ان ذلك خطا لان المصدر الذي تعتد به
ان المفتوحة انما ينسبك منها ومن صلتها التي هي اسمها وخبرها فاذا جعلت قائمًا حالًا
من اسمها كان داخلًا في صلتها فيلزمك من ذلك ان يعمل الاسم في نفسه وذلك محال
فلهذا الذي ذكرناه استحال ان ينتصب قائمًا على الحال من اسم ان فاما امتناعه من ان
يكون حالًا من الضمير المقدر في خبر التبرية المحذوف فمن اجل ان المراد بالنفي العموم
والاستغراق على ما قدمناه فاذا جعلته حالًا من المضمر الذي في الخبر المحذوف
صار التقدير لا اله موجود في حال قيامه بالقسط الا هو فصير النفي واقعًا على الالهة
القائمين بالقسط دون غيرهم ويوهم هذا الكلام ان ثم الاهًا غير قائم بالقسط كما انك
اذا قلت لا رجل موجود سخيًا الا زيد فانما نفيت الرجال الا سخيًا خاصة دون غيرهم
وهذا كفر نصح بجميع ما قدمناه ان قائمًا لا يصح ان يكون حالًا من اسم الله تعالى او من
هو فان قال قائل فكيف جاز لكم ان تجعلوه حالًا من الله تعالى او من ضميره والحال منتقلة
وفضله في الكلام وهذه الصفة لم يزل الله تعالى موصوفًا بها ولا يزال فالجواب
انه ليس كل حال مستقلة ولا فضلة في الكلام كما زعم هذا الزاعم بل من الاحوال ما لا يصح
انتقاله ولا يجوز ان يكون فضله الا ترى ان النحويين قد اطلقوا الحال على اشياء من القرآن
وغيره لا يصح فيها الانتقال كقوله تعالى هو الحق مصدقًا وان هذا صراطي مستقيمًا
والحق لا يفارقه التصديق وصراط الله تعالى لا يفارقه الاستقامة وقالوا في قوله تعالى
الم الله لا اله الا هو الحي القيوم نزل عليك الكتاب بالحق انها جملة في موضع الحال من الله كانه
قال الله الحي القيوم نزل عليك الكتاب متوحدًا بالربوبية واجازوا ايضًا ان يكون
في موضع الحال من الضمير في نزل وكذلك قول العرب ضربني زيدًا قائمًا واكثر شربي السويق
ملتوتًا ودعوت الله سميعًا ونحو ذلك ان تتبعناه قال قايل فكيف صح ان تسمي هذه
الاشياء حالًا وهي غير منتقلة والكلام محتاج اليها فالجواب عن ذلك من وجوه كلها
مقنع احدها ان الحال شبيهة بالصفة والصفة ضربان ضرب يحتاج اليه الموصوف
ولا بد له منه وذلك اذا التبس بغيره وضرب لا يحتاج اليه وانما يذكر للمدح
او الذم او الترحم فوجب ان يكون الحال كذلك ومنها ان الشيء اذا وجد فيه بعض خواص
نوعه ولم يوجد فيه بعضها لم يخرج عن نوعه نقصان ما نقص منه الا ترى ان الاسم له خواص

فان ص

تخصه مثل التنوين ودخول الالف واللام عليه والنعت والتصغير والنداء ولم
يلزم ان توجد هذه الخواص كلها في جميع الاسماء ولكن جنسًا وجدت كلها او بعضها حكم له
بانه اسم وكذلك الاحوال في هذه المواضع فيها اكثر خواص الحال وشروطها موجودة فيها
فلا يخرجها عن حكم الحال نقصان ما نقص منها كما لا يخرج من وما ونحوهما عن حكم الاسماء
نقصان ما نقصها من خواص الاسماء ومنها ان النحويين لم يريدوا بقولهم ان الحال
فضله في الكلام ان الحال مستغنى عنها في كل موضع على ما يتوهم من لا دربة له بهذه الصناعة
وانما معنى ذلك انها تاتي على وجهين اما ان يكون اعتماد الكلام على سواها والفائدة
منعقدة بغيرها واما ان تقترن بكلام تقع الفايدة بهما معًا ولا تقع الفايدة بالمحدودة
وانما كان ذلك لانها لا ترتفع ولا يسند اليها حديث واعتماد كل جملة مفيدة انما هو على الاسم
المرفوع الذي اسند اليه الحديث او ما هو في تاويل المرفوع ولا تعد فائدة بشيء من
المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع او ما هو في تاويل المرفوع كقولنا ما جاءني
من احد وان زيدًا قايم فتامل هذا الوضع فانه يكشف عنك الحيرة في امر الحال
وفيه لطف وعوض واما القيام الذي وصف الله به نفسه في هذه الآية فليس
يراد به المقول والانتصاب لان هذا من صلة من صلة الاجسام تعالى الله عن ذلك
وانما المراد بالقيام ههنا القيام بالامور والمحافظة عليها يقال فلان يقوم بامر فلان اي يعنى
به ويهتبل بشانه ومنه قوله تعالى الرجال قوامون على النساء اي متكفلون بامورهن
ومعنيون بشهوتهن ومنه قول الاعشى

يقوم على الوعد في قومه ... فيعفو اذا شاء او ينتقم

اعراب قوله هو الذي الخ
يا حليمًا لا يعجل الخ

المسائل ايضًا سالت وفقك الله عن قولنا في الدعاء يا حليمًا لا يعجل ويا جوادًا
لا يبخل ويا عالمًا لا يجهل ونحو ذلك من صفات الله تعالى وقلت كيف يصح ان يقال
في مثل هذا منادى منكور والقصد به الى الله تعالى وان كان معرفة فكيف انتصب
وخرج مخرج التنكير وهذا سوال من لم يتمهر في علم اللسان العربي واعتراض من لم
يتصور غرض هذه الصناعة تصورًا صحيحًا وانا اعلمك لمر ذلك واشرح لك ما التمسه
شرحًا يسيرًا وعنك ثوب الحيرة وبزيل عنك عارض بهذه الشبهة ان شاء الله تعالى فاقول
وبالله التوفيق ان الوجه في هذا وما اشبهه من صفات الله تعالى ان يقال فيه
انه منادى مخصص وهذه عبارة غير معتادة عند النحويين وانما حرت عادتهم في نحو
هذا ان يسموه المنادي المشبه بالمضاف والمنادي الممطول اي المطول من قولك
مطلت الحديث اذا مددته ومنه اشتق المطل في الوعد ومعنى قولنا انه منادى مخصص
ان حليمًا وجوادًا وعالمًا ونحوها صفات يوصف بها الباري جل جلاله ويوصف بها
المخلوقون وهي وان اتفقت الفاظها متباينة في المعاني كما انا اذا قلنا في الباري
تعالى انه سميع بصير فالمعنى مختلف وان اتفقت العبارة لان زيدًا سميع باذن بصير
بحدقة لانه ذو جوارح وانحاء مجتمعة والله تعالى عن مثل هذه الصفات جل عما
يصفه به الجاهلون وتقدس عما يقول فيه المبطلون وانما نريد بقولنا فيه

انه سميع وانه بصير انه لا يغيب عنه شئ من خلقه وانه مشاهد لجميع حركاتهم واعمالهم
لا يخفى عنه مثقال ذرة ولا يغيب عنه ما تجنه الصدور وتختلج به الضمير و
لذلك اذا قلنا ان زيدا حي فانما نريد بذلك ان له نفسا حساسة مقترنة بجسم واذا
قلنا في الباري انه حي فانما نريد بذلك انه مدرك للاشياء ويجوز ان يراد بذلك
انه موجود لم يزل ولا يزال والعرب يسمي الوجود حياة والعدم موتا فيقولون لشمس
ما دامت موجودة حية فاذا عدمت سموها ميتة قال ذو الرمة

• فلما راين الليل والشمس حية • حياة التي يقضي حشاشة نازع •

شبه الشمس عند غروبها بالحي الذي يجود بنفسه وقال آخر يصف النار

• وزهر ان كفنتها هو عيشها • وان لم اكفنها فموت معجل •

فجعل وجود النار حياة وعدمها موتا ولم يرد بانشاد هذين البيتين تمثيل حياة
الباري به في بالحياة المذكورة فيهما لان ما ذكره الشاعران من ذلك مجاز واستعارة
وحياة الباري تعالى وجميع صفاته حقايق لا تشبه بشئ من صفات المحدثات
ولا تكيف وانما نوجد توقيفا وتسليما لا ايناسا وقد اجمع العارفون بحدود الكلام
على ان الاشتراك في الاسماء لا توجب المناسبة من المسميات بها وانما تشبه الاشياء
باتفاقها في المعاني لا في الالفاظ وليس من الباري تعالى ومن مخلوقاته اشتباه
في معنى من المعاني فاذا اراد وا ان يجعلوا هذه الصفات مختصة به تعالى زادوا
عليها الفاظا تخصصها وتجعلها مقصورة عليه فقالوا ياحليما لا يعجل وياجوادا لا يبخل
وياعالما لا يجهل ونحو ذلك فصارت هذه الصفات خاصة لا يصح ان يوصف بها غيره
لان كل حليم فلا بد له من طيش وهفوة وكل جواد فلا بد له من بخل وعلة وكل عالم فلا بد له
من جهل وحيرة فاما الحكم المحض الذي لا يلحقه طيش والجود الذي ليس فيه بخل العلم
والمحض الذي لا يقترن به جهل فانها صفات خاصة لا يحظى بها الغيرة وهذه الزيادة التي
زيدت عليها في موضع نصب على الصفة كانه قيل ياحليما غير عجول وياجوادا غير بخيل
وياعالما جهول فالفايدة في هذه الالفاظ الزيدة على هذه الاسماء ما ذكرناه من التخصيص
فان قال قائل فقد علمت انا اذا قلنا ياحليم وياجواد وياعالم فقد فهم ان هذه الصفات
مخالفة لصفات البشر فاذا كان ذلك مفهوما من نفس هذه الصفات فما الفايدة
في زيادة هذه الالفاظ عليها فالجواب ان الفايدة في ذلك انا اذا قلنا ياحليم وياجواد وياعالم فانما يقع التباين والخلاف بالمعاني لا بالالفاظ واذا قلنا ياجوادا
لا يبخل وياحليما لا يعجل وياعالما لا يجهل وقع التباين والخلاف بالمعاني والالفاظ
معا واذا انفصل الشيآن لفظا ومعنى كان ابلغ في التباين من ان ينفصلا معنى
لا لفظا وبذلك على ان الغرض في ذلك ما ذكرته قول عطا الخراساني في بسم الله الرحمن
الرحيم كان الباري تعالى يوصف بالرحمن فلما تسمى به المخلوقون زيد عليه الرحيم
فهذا نص جلي على انهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصف بسواه ولذلك قال
في الله انه اسم ممنوع فلاجل هذا قلنا ان مثل هذا ينبغي ان يقال فيه منادي مختصر وانما

وجب ان ينتصب هذا النوع من المناديات وان كان غير منكور لان اللفظ الاول لما كان
محتاجا الى اللفظ الثاني لانه الذي يتم معناه ويخصصه اشبه المنادي المضاف
الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك ياخيرا من زيد
وياضاربا رجلا ولذلك سمي النحويون هذا النوع المنادي المشبه بالمضاف واما
قولي ان هذا سؤال من لم يتمهر في معرفة اللسان العربي واعتراض من لم يتصور هذه
هذه الصناعة تصورا صحيحا فانما قلت ذلك لان هذا السؤال يدل على ان صاحبه
يعتقد ان كل منادي معرفة غير مضاف مرفوع رفعا بنا في كلام العرب وليس كذلك
لان المنادي في كلام العرب ينقسم اربعة اقسام منادى منون نحو يا رجلا ومنادى
مضاف نحو يا عبد الله ومنادى مفرد وهو نوعان احدهما ما كان معرفة وقبل النداء
نحو يا زيد والثاني ما كان قبل النداء نكرة تعرف في النداء باقبال المنادى عليه
واختصاصه اياه بالنداء دون غيره نحو يا رجل والقسم الرابع هو المنادي المشبه
بالمضاف وهو الذي لا يستقل بنفسه ويفتقر الى ما تممه كقولك ياخيرا من زيد
وياضاربا رجلا وكرجل سميته ثلثه وثلثين فانك تقول ياثلثه وثلثين فان قلت
كيف يكون قولنا ياخيرا من زيد وياضاربا معرفة وقد خرج بلفظ النكرة فان
معرفة تكون على وجهين احدهما ان تسمي بذلك رجلا فيصير قولك ياخيرا
من زيد وياضاربا رجلا بمنزلة قولك يازيد وياعمرو ونحوهما من الاسماء المختصة
والوجه الثاني ان تقبل بندائك على رجل معين مختصة من جميع من يحضرك فيصير
قولك ياخيرا من زيد وياضاربا رجلا بمنزلة قولك يارجل لمن تقبل عليه هذا ما عندي
في جواب ما سالت عنه وبالله التوفيق ط

سؤال العضد وجواب الجاربردي ورد العضد على الجاربردي وانتصار
ولد الجاربردي لابيه على العضد

العضد مستفتيا علما عصره • يا ادلاء الهدى • ومصابيح الدجى • حياكم الله وبياكم •
والهمنا الحق بتحقيقه واياكم • هاانا من نوركم مقتبس • وبضوئكم للهدى ملتمس • ممتحن
بالقصور • لا ممتحن ذو غرور • ينشد باطلق لسان وارق جنان

• الا قل لسكان وادي الحمى • هنيا لكم في الجنان الخلود •
• افيضوا علينا من الماء فيضا • فنحن عطاش وانتم ورود •

قد استبهم قول صاحب الكشاف • افيضت عليه بحال الالطاف • من مثله متعلق
بسورة صفه لها اي بسورة كاينة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز
ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير
لما نزلنا نصريحا وحطره في الوجه الثاني تلويحا فليت شعري ما الفرق بين
فاتوا بسورة كاينة من مثل ما نزلنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثم حكمة خفية
او نكتة معنوية او هو تحكم بحيث هذا مستبعد في مثله فان رايتم كشف الريبة واماطة
الشبهة والانعام بالجواب اتممتم اجزل الاجر والثواب

فكتب العلامة فخر الدين الجاربردي وعقد تمنى السعور معلقًا بالاستعلام لما وقع بالدخيل مع الاصيل الادخل في الابهام اشعر بان المتمنى تحقق ثبوت شئ ما منها والانتفاء اساو الاستيراب ان انتفاء الفايدة اللطيفة والعايدة المعنوية تجعل التخصيص تحكما سادجًا فان رفع الابهام ينصب البعض لكسر الثاني جزمًا فامغزي التخصيص على البيان فاضرب عن الكشف صفحا جانبًا الاستدراك كافي الاستكشاف وان رم مايعني بالحقيق فيه والاخص في الاستعمال فرفع الداله لازله حصر كعشرة عشارها للادخل بمنزلة في انزلنا ولابشادة الدغدة لعشوره عليها في انزلناه ثانيًا والتبيين بجنس التعيين فانها من ثبات خلعت عليهن الشباب ثم دفنتهن وحثوت عليهما التراب

• فجح باسم من تهوى ودعني من الكنى • فلاخير في اللذات من دونها ستر •
• اني امرء اسم الفصايد للعدي • ان القصايد سترها اعقالها •

فكتب العضد على الجواب

اقول واعوذ من الخطا والخلل واستعيذه عن العثار والزلل الكلام على هذا الجواب من وجوه الاول انه كلام تجه الاسماع وتنفر عنه الطباع ككلمات المبرسم غير منظوم وكهذيان المحموم ليس له مفهوم كرعرض على ذي طبع سليم وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مواده وكفى وكيلًا ينبي وبينك كل من له حظ من العربيه وذكامًا مع الممارسة لشطر من الفنون الادبيّة الثاني لما اجل الاستفهام لشدة الابهام فسره بالابدل عليه بمطابقة ولا يتضمن ولا بالتزام وحاصله ان ثبوت الامرين ههنا محقق وانما التردد في التعيين فحقيق بان تسال بالهمزة مع لردون هل مع اوفانه سوال عن اصل الثبوت الثالث انا لانسلم تحقق احد الامرين حقيقة لجواز ان لايكون لحكمة خفية ولا نكتة معنوية بل لامرين في نفسه على السائل اولشبهة فد تخايلت للحاكم وبتصفح بتامل فلايكون تحكما بحتا ولئن سلما الحصر فلم لايجوز ان يتجاهل السائل تاديًا واغرابا بالقصور وتجنبا عن النبيه والغرور الرابع ان اوهذه اهي الاضرابيه افهذا باعه في الوجوه العربيه فاين انت من قولهم لاتامر زيدًا فيعصيك ام تحسبه غلامك واقل خدامك اولاتدري من امامك ابعدا ذبت نفسك ليلًا ونهارًا في شعب من العربيه مذنيطت بك العمايم الى ان اشتعل الراس شيبًا يخفى عليك هذا الجلي الظاهر الذي هو مسطور في الجمل لبعد القاهر الخامس هب ان هذا خطا صريحًا لايمكن ان يحمل له محملًا صحيحًا اليس المقصود ههنا كالصبح يتبلج وكالنار في حندس الظلم على راس العلم توجج فاذا كان بعد ما نغيك من الجواب وتطبيق بفضل الصواب بما لايعيبك من التحظية في السوال السادس قداوجب الشروع رد التحية والسلام وندب الى التلطف في الكلام لمن يوفك فقد اقترف الاثم واستحق الذم واساء الادب وتجنب الاثم واشعر بانه ليس له من الخلق خلاق ولم يرزق متابعة من يحث لتتميم مكارم الاخلاق السابع انه اعرض عن الجواب وزعم انه بنات خلع عليهن الشباب فان كان حقًا فلا ريب في انها تكون متنعة او باليه ومع هذا فصداق كلامه ان برش عنها اوان يابى بمثلها فترى ماهيه الثامن

يجوز صرف اريس

بالياء معموده بالنون ويحتمل ان يكون اخوف فعلا مسندا الى واو هي ضمير عايد على غير الدجال لان من جملة ما يتنا وله غير الدجال الائمة المضلون وهم ممن يعقل فغلب ضمير من يعقل بالواو ثم اجرى عنها بالضمة وحذفت كقوله • فما ليت الاطباء كان حولي • وكان مع الاطباء الاساة

دار حي ومنوها مربعا • وحل الصيف عليهم فاحتملوا
فاسال عنا اذا الناس ثبتوا • واسال عنا اذا الناس نزلوا

اراد كانوا فحذف الواو والفاء للضمة وكذلك اراد الاخر احتملوا ونزلوا فحذف الواو وثم سكن اللام من احتمل ونزل للوقف هذا ما تيسر فيه ولله الحمد وسئل ابن مالك ايضا بجواز صرف اريس في قولهم ببراريس فاجاب نعم وهو في الاصل عبارة عن الاصل ويطلق على الاكار وعلى الامير وقيل اذا ريد الامير فهو مقلوب رئيس وسيل ايضا عن قوله صلى الله عليه وسلم الاجار كنزه يوم القيمة شجاع اقرع فاجاب فاعل جاء الكانز وكنزه مبتدا واقرع خبره والجملة حالية لان الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها تقطع حالا واقترانها بالواو والكثر وقد جردت منه في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ويقول العرب رجع قوله على بديه وكلمته قوله الى في وقال الشاعر

ويشرب اسارى الغطا الكدر • بعدما سرت قرنا اخبارها مضطل

ومثله

راحوا نصارهم على اكتافهم • وبصيرتي تغدو بها وتعتد

اي قوى ومثله

ولو لاحتشار الليل ما آب عامر • الى جعفر سربالة لم يمزق

ويجوز جعل كنزه فاعل جاء وشجاع خبر مبتدا محذوف والجملة في موضع الحال اي جاء وهو شجاع او صورته شجاع ولا بعد فيه لان فيه حذف المبتدا والواو اذا الاهتمام بهذين الواو اقل من الاهتمام بالفاء المفتوحة بمبتدا وقع جواب شرط وقد حذف ما معا في قوله

أ أبى لا تبعد فليس كحاله • حي ومن يصب الحمام يعيد

اي فهو يعيد فحذف الفاء وهي الزم من الواو ومثله

قال ابن مالك لا يصح في قمت انت وزيد الحكم بعطف زيد على فاعل قمت لان العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه وقم ونحوه في افعال الامر لا يعمل في غير ضمير المخاطب فيحمل ما وقع في ذلك على ان زيدًا مرفوع دل عليه قم اي قمت انت وليقم زيد وعليه يحمل قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة واليه اشار سيبويه بقوله دخلوا

اولهم واخرهم ولا يقال ادخلوا اولكم واخركم لان دخلا لا يصح
اسناده الى اولكم واخركم وذكر ان عيسى ابن عمر اجاز ذلك وهو
نظير لبيك يزيد ضارع يعني ان ولكم واخركم مرفوع بفعل مضمر
دل عليه ادخلوا كما ان ضارعا مرفوع بفعل دل عليه يليك مسئلة
قال ابن مالك نسبة الحال الى المضاف اليه على اوجه وجه يجوز
اجماعا اذا كان المضاف مصدرا وصفة عامله كاعجبني قيام زيد
مسرعا وان زيدا ضارب عمر ومتكئا ووجه ممتنع اجماعا حيث لم يكن
المضاف مصدرا ولا صفة ولا بعض ما اضيف اليه كضربت غلام زيد
متكئا وثالث مختلف فيه اذا كان المضاف بعض المضاف اليه
او يشبه بعضه كقوله

كان بري حربا ها متسما ... يا مذنب يستعفر الله ثابت

ومنه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا وقد
صح جوازه عن ابي الحسن الاخفش في امالي ابن الحاجب
قال مملا على قول الشاعر

غير ما سوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن

قال لا يصح ان يكون له عامل لفظي واذا لم يكن له عامل لفظي فاما ان
يكون مبتدا لانه لا خبر له لان الخبر اما ان يكون ثابتا او محذوفا والثاني
لا يستقيم لانه اما على زمن واما ينقضي وكلاهما مفسد
للمعنى وايضا فانك اذا جعلته مبتدا لم يكن بد من ان يقدر
قبله موصوف واذا قدر قبله موصوف لم يكن بد من ان يكون غيرا له
وغير ههنا ليست له وانما هي لزمن الا ترى انك لو قلت
رجل غيرك مرئي لكان في غيرك ضمير عائد على رجل ولو قلت رجل
غير متأسف عليه مرئي جاز لانها في المعنى للضمير والضمير عائد
على المبتدا فاستقام فتبين ان لا يكون مبتدا لذلك وان جعل
الخبر محذوفا لم يستقم لامرين احدهما انا قاطعون بنفي
الاحتياج اليه والاخر انه لا قرينة تشعر به ومن شرط صحة
حذف الخبر وجود القرينة وان جعل خبر مبتدا لم يستقم
لامور احدها انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه الثاني
ان حذف المبتدا مشروط بالقرينة ولا قرينة الثالث انك
اذا جعلته خبر مبتدا لم يكن بد من ضمير يعود منه الى المبتدا لانه
في معنى مغاير ولا ضمير يعود على ما يقدره مبتدا فلا يصح ان يكون
خبر فتبين اشكال اعرابه واولى ما يقال انه اوقع المظهر موقع
المضمر لما حذف المبتدا من اول الكلام وكان التقدير

زمن ينقضي بالهم والحزن غير متاسف عليه فلما حذف المبتدا من غير
قرينة تشعر به اتى به ظاهرا مكان المضمر فصارت العبارة فيه
كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك فان العرب تجيز ان
ان يكرمني زيد اني اكرمه وتقديره اني اكرم زيدا ان يكرمني فقد
اوقعت زيدا موقع المضمر لما اضطررت اعادة الضمير اليه واوقعت
المضمر موقع المظهر لما اجزته عن الظاهر فقد تبين لك اسباعهم
في مثل ذلك وعكسه ويحتمل ان يقال انهم استعملوا غير بمعنى لا
كما استعملوا الا بمعنى غير وذلك واسع في كلامهم وكانه قال لا ما سوف
على زمن هذه صفته وبذلك على استعمالهم غير بمعنى لا زيد عمرو
غير ضارب ولا يقولون زيد عمرو مثل ضارب لان المضاف اليه لا
يعمل فيما قبل المضاف ولكنه لما كانت غير تحمل على لا حاز فيها ما لا
يجوز في مثل وان كان بينهما واحد واذا كانوا قد استعملوا اقل رجل يقول
ذلك بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فلان تستعمل غير بمعنى لا مع موافقتها
اياها في المعنى اجدر فان قيل ما قدرتموها بمعنى لا فلا بد لها من
اعراب من حيث كونها اسما فما اعرابه قلنا اعرابه
كاعراب قولك اقل رجل يقول ذلك وهو مبتدا الاخبر له استغنا
عنه لان المعنى ما رجل يقول ذلك واذا كان المعنى كذلك صح المعنى
من غير احتياج الى خبر ولا استنكر مبتدا لا خبر له اذا كان في
المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم انا ثم الزايدان فانه بالاجماع
مبتدا ولا مقدر محذوف والزايدان فاعل به ليس بخبر فهو مبتدا
لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير وانما استفهام لانه في المعنى يقوم
الزايدان وكذلك قول بعض المحققين في نزال وتراك انه مبتدا وفاعله
مضمر ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه انزل واترك
وقد ذهب كثير الى انه منصوب انتصاب المصدر كانه قيل في نزال
انزل نزولا وهذا عندنا ضعيف فانه لو كان كذلك لوجب ان يكون
معربا ونحن نفرق بين سقيا وبين تراك فكيف يمكن حملها على
اعراب واحد وهو ان يكونا مصدرين مع ان احدهما معرب
والاخر مبني وقال وقد استفتي في قول الشاعر

واني لتقروني الذكراك فترة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

فقيل له ان شخصين تنازعا فقال احدهما البيت هزة ووعد
ولا يستقيم معنى البيت على فترة فسئل هل تستقيم البيت على هذه
الرواية وقد نقلها غير واحد ممن لا يوثق بنقله عن الامالي لابي
علي البغدادي فكتب مجيبا بيده الكريمة ما هذه صورته

وهو ان يقال يستقيم ذلك على معنيين احدهما ان يكون معنى
لتعروني لتوعدني اى تحمل عندى العرواء وهى الرعدة كقولهم
عرني فلان اذا اصابه ذلك لان الفتور الذى هو السكون عن الحركة
والهيئة تحصل عنده الرعدة غالبا عادة فيصح نسبة الارعاد اليه
فيكون كالنقض منصوبا انتصاب قولك اخرجته لخروج زيد
اما على معنى كاخراج خروج زيد وحسن ذلك بينهما على حصول
المطاوع الذى هو المقصود فى مثل ذلك فيكون ابلغ من الاقتصار
على المطاوع اذ قد يحصل المطاوع دونه مثل اخرجته فلم يخرج والثانى
ان يكون معنى لتعروني لتاتيني وتاخذني فترة اى سكون للسرور
الحاصل عن الذكرى وعبر بها عن النشاط لانها تستلزمه عالما بالتهمة
للمتسبب باسم السبب كانه قال ليأخذني نشاط كنشاط العصفور فيكون كما
انقض اما منصوبا نصب له صوت صوت حمار وله وجهان احدهما
ان يكون النقد بر صوت صوت حمار وان يجر اظهاره استغناء
عنه بما تقدم والثانى ان يكون منصوبا بما تضمنته الجملة من معنى
يصوت واما مرفوعا صفة لفترة اى نشاط مثل نشاط العصفور و
هذه الاوجه الثلاثة المذكورة فى الوجه الثانى فى اعراب كما
انقض يجرى على نقد بر رواية رعدة وهزه هذا ما كتبه نجيب
وروى الرمانى عن التسترى عن ابى سعيد الاصمعى
اذا ذكرت يرتاح قلبى لذكرها ... كما انقض العصفور بلله القطر
وسئل عن قول ابن قلاقر الاسكندرى
ما نال هذا الريم الا بريم ... لو كان يرنى لسليم سليم
فقال سليم الثانى فاعل يرنى بمعنى سالم وسليم الاول بمعنى اديغ
فانهم يقولون سليم وللاعمى بصير على سبيل التغالب
ولا يجوز ان يكون سليم الثانى تاكيدا للاول على وجه التاكيد اللفظى
لانه اولا قد فهم منه التجانس وليس هذا عندهم معدودا فى
التجانس وايضا فانه يلزم ان يكون ليرنى مضمرا عائدا على الريم
وليس عليه المعنى فظهر ان يكون الوجه على ما ذكرناه ويكون جواب
لو محذوفا دل عليه ما قبله لان ما قبله يدل على انكار ذلك وهو
كونه لا يريم والتعجب منه يمكن ان يرنى لسليم سليم على احد وجهين
اما على الانكار على نفسه فى انكار الاول اى لو كان يرنى للديغ سالم
لتوجه الانكار او التعجب اما اذا كان جاريا على المعتاد فلا معنى للانكار
او التعجب واما على ان يكون الجواب ما دل عليه قوله الا بريم وكانه قال
لو كان يرنى لسليم سليم لرام فان قيل لقد تقدم ذكر الريم فليكن فاعل يرنى

بالام لانه معهود سابق فالجواب ان ذلك انما يكون اذا اعيد اللفظ
مثل قولهم جاءنى رجل ثم يقول ما فعل الرجل فانما فعلوا ذلك
لئلا يودى الى الباس بغيره فان قيل لا يلائم عجز البيت صدره
لان الاول خاص واخره عام لان لو من حروف الشرط و
المعلق على الشرط يسمى دليل قولهم لو اكرمتنى اكرمتك و
هذا عام فالجواب انما يمتنع لو لم يكن المذكور فى صدر البيت
داخلا فى العموم فاما اذا كان داخلا فى العموم فلا يمتنع لان المعنى
لو كان يرنى سليم بالسليم فدخل الريم وغيره جواب سؤال
سائل عن حروف لو لسيدنا وشيخنا الامام العالم الاوحد
الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوة امام الائمة قدوة الامة
علامة العلماء وارث الانبياء اخر المجتهدين اوحد علماء الدين
بركة الاسلام حجة الاعلام برهان المتكلمين قامع المبتدعين
ذى العلوم الرفيعة والفنون البديعة محى السنة ومن عظمت به
لله علينا المنة وقامت به على اعدائه الحجة واستنارت ببركته
وهدية المحجة تقى الدين ابى العباس احمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام
بن عبد الله بن ابى القاسم بن محمد بن تيمية الحرانى اعلا الله مناره
وشيد من الدين اركانه ماذا يقول الواصفون له وصفاته جلت
عن الحصر هو حجة الله قاهرة هو بينا العجوبة الدهر هو اية
الخلق ظاهرة انواره اربت على الفجر نقلت هذه الترجمة
من خط العلامة فريد دهره الشيخ كمال الدين الرملكانى

بسم الله الرحمن الرحيم نقلت من خط الحافظ
علم الدين البرزالى قال سيدنا وشيخنا الامام العالم العلامة القدوة
الحافظ الزاهد العابد الورع امام الائمة حبر الامة مفتى الفرق
العلامة الهدى ترجمان القرآن حسنة الزمان عمدة الحفاظ فارس
المعانى والالفاظ زكى الشريعة ذو النون البديعة ناصر
السنة قامع البدعة تقى الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن
عبد السلام بن عبد الله بن ابى القاسم بن محمد بن تيمية الحرانى ادام الله
بركته ورفع درجته الحمد لله الذى علم القرآن خلق الانسان
علمه البيان واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الباهر
البرهان واشهد ان محمدا عبده ورسوله المبعوث الى الانس
والجان صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما رضى الرحمن
سالت وفقك الله عن حرف لو وكيف يخرج قول عمر رضى الله تعالى
عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه على معناها المعروف

اعراب
لو لم يخف الله لم يعصه

وذكرت ان الناس يضطربون في ذلك واقيضت الجواب اقتضاء اوجب
ان اكتب في ذلك ما حضرني الساعة مع بعد عهدي بما بلغني مما قاله
الناس في ذلك وان ليس يحضرني الساعة ما ارجعه في ذلك فاقول
والله الهادي للصواب الجواب مرتب على مقدمات احدها ان
حرف لو المسئول عنها من ادوات الشرط وان الشرط يقتضي
جملتين احداهما شرطا والاخرى جزاء وجوابا وربما سمي المجموع
شرطا وسمي ايضا جزاء ويقال لهذه الادوات ادوات الشرط
وادوات الجزاء والعلم بهذا كله ضروري لمن كان له عقل وعلم بلغة
العرب والاستعمال على ذلك اكثر من ان يحصر كقوله تعالى ولو انهم
قالوا سمعنا واطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرا لهم واقوم ولو انهم
اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول
لوجدوا الله توابا رحيما ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو
اسمعهم لتولوا وهم معرضون ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه
لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ولو كانوا يؤمنون بالله
والنبي وما انزل اليه ما اتخذوهم الثانية ان هذا الذي
يسميه النحاة شرطا هو المعنى سبب لوجود الجزاء وهو الذي يسميه
الفقهاء علة ومقتضيا وموجبا ونحو ذلك فالشرط اللفظي سبب
معنوي فتفطن لهذا فانه موضع غلط فيه كثير ممن يتكلم في الاصول و
الفقه وذلك ان الشرط في عرف الفقهاء ومن يجري مجراهم من اهل
الكلام والاصول وغيرهم هو ما يتوقف تاثير السبب عليه بعد وجود
السبب وعلامته انه يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده
وجود المشروط هو منقسم الى ما عرف كونه شرطا بالشرع كقولهم
الطهارة والاستيصال واللباس شرط لصحة الصلوة والعقل
والبلوغ شرط لوجوب الصلوة فان وجوب الصلوة على العبد يقف
على العقل والبلوغ كما يتوقف صحة الصلاة على الطهارة والستارة
واستقبال القبلة وان كانت الطهارة والستارة امورا خارجة
عن حقيقة الصلوة وبهذا يفرقون بين الشرط والركن بان
الركن جزء من حقيقة العبادة او العقل كالركوع والسجود و
كالايجاب والقبول وبان الشرط خارج عنه فان الطهارة
يلزم من عدمها عدم صحة الصلوة ولا يلزم من وجودها وجود الصلوة
وتختلف الشروط في الاحكام باختلافها كما يقولون في الجمعة منها ما هو شرط
للوجوب بنفسه ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره ومنها ما هو شرط للجزاء
دون الصحة ومنها ما هو شرط للصحة وكلام الفقهاء في الشروط

الشرط اللفظي سبب معنوي

كثير جدا لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع انما يتم على قول
من يجوز تخصيص العلة منهم واما من لا يسمي علة الا ما استلزم من
الحكم ولزم من وجودها وجوده على كل حال فيها ولا يجعلون الشرط
وضد المانع من جملة اجزاء العلة والى ما يعرف كونه شرطا بالعقل
وان دل عليه دلايل اخرى كقولهم الحيوة شرط في العلم والارادة
والسمع والبصر والكلام والعلم شرط في الارادة ونحو ذلك وكذلك
جميع صفات الاجسام وطباعها لها شروط تعرف بالعقل او بالتجارب
او بغير ذلك وقد تسمى هذه شروطا عقلية والاول شروطا شرعية وقد
يكون من هذه الشروط ما تعرف اشتراطه بالعرف ومنه ما يعرف باللغة
كما يعرف ان شروط المفعول وجود فاعله وان لم يكن شروط الفاعل
وجود مفعول فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ولا ينعكس
بل يلزم من وجود اسم منصوب او مخفوض وجود مرفوع ولا يلزم من
وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض اذ الاسم المرفوع مظهرا
او مضمرا لا بد منه في كل كلام عربي سواء كانت الجملة اسمية او فعلية
فقد تبين ان لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدل عليه على عدم المشروط
ما لم يخلفه شرط آخر ولا يدل بنفسه من حيث هو شرط على ثبوت
المشروط واما الشرط في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب ادوات
الشرط اللفظية سواء كان المتكلم او فقهيا وما يتبعه من متكلم واصولي
ونحو ذلك فان وجود الشرط يقتضي وجود المشروط الذي هو
الجزاء والجواب وعدم الشرط هل يدل على عدم المشروط مبني على
ان عدم العلة هو يقتضي عدم المعلول فيه خلاف وتفصيل قد اوحى
اليه الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصي الله لان
ترك المعصية له قد يكون لخوف الله وقد يكون لامر آخر من انزاهة الطبع
او اجلال الله تعالى او الحياء منه او لعدم المقتضي اليها كما كان
يقال عن سليمان التيمي رحمه الله تعالى انه كان لا يحسن ان يعصي
الله فقد اخبرنا عنه ان عدم خوفه لو فرض موجودا لكان مستلزما
لعدم معصية الله تعالى لان هذا العدم مضاف الى امور اخر
اما عدم مقتضي او وجود مانع مع ان هذا الخوف حاصل وهذا
المعنى يفهمه من الكلام كل احد صحيح الفطرة لكن لما وقع في بعض
القواعد اللفظية والعقلية نوع توسع اما في التعبير واما في الفهم
اقتضى ذلك خللا اذ بنى على تلك القواعد المحتاجة الى تتميم فاذا كان
للانسان فهم صحيح رد الاشياء الى اصولها ومور الفطر على معقولها
وبين حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوز او توسع فان الاحاطة

فى الحدود والضوابط غير تحرير ومنشأ الاشكال احد كلام بعض
النحاة مسلما ان المنفى بعد لو مثبت والمثبت بعدها منفى اوان
جواب لو منتف ابدا وجواب لو لا ثابت ابدا اوان لو حرف يمتنع به
الشئ لامتناع غيره ولو لا حرف يدل على امتناع شئ لوجود غيره
مطلقا فان هذه العبارات اذا قرن بها غالبا كان الامر قريبا واما ان
يدعى ان هذا مقتضى الحرف دايما فليس كذلك بل الامر كما ذكرناه من ان لو حرف
شرط تدل على انتفاء الشرط فان كان الشرط ثبوتيا فهى لو محضة وان كان
الشرط عدميا مثل لو لا ولو لم دلت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه
فيقضى ان هذا الشرط العدمى يستلزم جزائه ان وجودا وان عدما و
ان هذا العدم منتف واذا كان عدم سببا فى امر فقد يكون سببا فى
امر فقد يكون وجوده سببا فى عدمه وقد يكون وجوده ايضا سببا
فى وجوده باب يكون الشئ لازما لوجود الملزوم ولعدمه والحكم ثابت
مع العلة المعينة ومع انتفائها لوجود علة اخرى واذا عرفت ان مفهومها
اللازم لها انما هو انتفاء الشرط وان مفهم نفى الجزاء منها ليس امرا لازما
وانما يفهم بالملزوم العقل والعادة الغالبة وعطفت على ما ذكرته
من المقدمات زال الاشكال بالكلية وكان يمكننا ان نقول ان حرف لو
دالة على انتفاء الجزاء وقد يدل احيانا على ثبوته اما بالمجاز المقرون بقرينة
او بالاشتراك لكن جعل اللفظ حقيقة فى القدر المشترك اقرب الى الناس
مع ان هذا ان قاله قائل كان سايغا فى الجملة فان الناس ما زالوا
يختلفون فى كثير من معانى الحروف هل هى مقولة بالاشتراك او التواطؤ
او بالحقيقة والمجاز وانما الذى يجب ان يعتقد بطلانه ظن ظان
ان ظن ان لا معنى للو الا عدم الجزاء والشرط فان هذا
ليس بمستقيم البتة والله سبحانه وتعالى اعلم

الكلام على مسئلة الاستفهام للشيخ الامام جمال الدين ابن هشام

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلوة والتسليم على محمد اشرف المرسلين وعلى آله وصحابته
اجمعين وبعد فهذه مسئلة فى شرح حقيقة الاستفهام والفرق
بين ادواته على حسب ما اتفق منى بعض الاخوان وبالله تعالى
المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

وفيه فصول الاول فى اعلم ان حقيقة الاستفهام انه
طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل فى ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده تما
سأله عنه وقال بعض الفضلاء ينبغى ان يكون المطلوب تحصيل ذلك فى
ذهن اعم من المتكلم وغيره كما ان حقيقة الاستغفار الذى هو طلب

الغفر وهو الستر اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره و
لهذا تقول استغفرت لفلان كما تقول استغفرت لنفسى وفى التنزيل
فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول ويكون فايدة الاستفهام
لغيره ان يتكلم المجيب الجواب فيسمعه من جهل فيستفيده فقلت لو صح ذلك
لم يطبق العلماء على ان ما ورد منه فى كلامه سبحانه وتعالى مصروف
الى معنى اخر غير الاستفهام ولو كان على ما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر
ويكون المراد منه انه يجب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما
فان قيل فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب الاستفهام
قلت طلب الانسان المغفرة لغيره مما يقع فى العادة كما يطلب
لنفسه واما طلبه لغيره ان يفهمه الشخص المطلوب مع كون الطالب
عالما فهو وان كان ممكنا الا انه لا تدعوا الحاجة الى ارادته
غالبا فكان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل من طلبه من غيره تفهيم
غيره ان يفهمه هو فلذلك لم ينصرف ارادة الواضع الى ذلك القصد
لعدم الحاجة اليه غالبا

الفصل الثانى فى تفسير المطلوب باداة الاستفهام
وتقسيم الاداة باعتباره اعلم ان المطلوب حصوله فى الذهن اما
تصور او تصديق وذلك لانه اما ان يطلب حكما بنفى او اثبات وهو
التصديق والا وهو التصور والادوات بالنسبة اليهما ثلاثة اقسام
مختص بطلب التصور وهو ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام ومختص
بطلب التصديق وهو ام المنقطعة وهل مشترك بينهما وهو الهمزة
التى لم تستعمل مع ام المتصلة فقولنا فى طلب التصور ازيد فى الخارج فان
المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة وفى طلب التصديق اخرج زيد
كذا مثلوا والظاهر انه محتمل لذلك بان يكون المتكلم شاكا فى حصول
النسبة ومحتملا لطلب تصور النسبة وبيان ذلك ان المتكلم شاك فى
ان الواقع من زيد خروج او دخول فله فى السؤال طرق احدها اخراج
زيدا مدخل وجوابه بالتعيين فيحصل مراده بالتنصيص عليه والثانى
اخرج زيد والثالثة ادخل زيد فانه يجاب فى كل منهما بنعم او بلا
ويحصل له مراده وانما اذا اجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه
وانتفاء الفعل الذى لم يسأل عنه واذا اجيب بلا علم انتفاء
ما سأل عنه وسوف ما لم يسأل عنه وتلخيصه ان تصديق المذكور
يقضى تكذيب غيره وبالعكس وعرض السائل حاصل على كلا التقديرين
وغاية ما يختلف فى هاتين الطريقتين ان السامع لا يعلم هل السائل يتردد
بين نسبتين او بين حصول النسبة وعدمها وهذا امر خارج عما نحن فيه
وليس فى الاوجه التى يحتملها هذا الكلام ان يكون المراد بالاستفهام

طلب تعيين المسند اليه وذلك بان يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن
جهل عين الفاعل فانه لو اريد ذلك لم يول اداة الاستفهام ما هو عالم
بحصوله وهو الفعل ويوخر عنها ما هو شاك فيه وهو الفاعل وانما كان
سبيله ان يعكس الامر فيقول أزيد خرج وعلى هذا فاذا قيل ازيد خرج احتمل
الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وجها اخر وهو السوال عن
المسند اليه وتكون الجملة على هذا التقدير الاخير اسميه لا فعليه وعلى تقدير
ان السوال عن المسند فعلية لا اسمية وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف
على شريطة التفسير وعلى تقدانه عن النسبة محتملة للاسميه والفعليه
والارجح الفعلية لان طلب الهمزة للفعل اقوى فهي به اولى والنحويون
يجرون بترجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا بناء على ما ذكرنا من اولوية
الهمزة بالجمل الفعلية والتحرير ما ذكرنا فمتى قامت قرينة ناصة على
ان السوال عن المسند اليه تعينت الاسمية او عن المسند تعينت الفعلية
والا فالامر على الاحتمال وترجيح الفعلية كما ذكروا واما اسماء الاستفهام
فكلها مضمنة معنى الهمزة التي يطلب بها التصور والنحويون يقولون معنى الهمزة
ويطلبون وهو صحيح الا ان فيه اجمالا ونقصا في التعليم وانما لم يوضحوا
ذلك لان الكلام في هذه الاعراض ليس من مقاصدهم **الفصل**
الثالث في الفرق بين قسمي ام تفترق ام المتصلة وتسمى المعادلة ايضا
وام المنقطعة وتسمى المنفصلة ايضا من كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى
من اربعة اوجه فاما الاوجه اللفظية فاحدها باعتبار ما قبلها وذلك
ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما لفظا ومعنى او استفهاما لفظا
لا معنى فالاول نحو زيد قائم ام عمرو والثاني نحو سواء علي قمت
ام قعدت فان الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام وطهذا يصح
في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سواء علي قيامك و
قعودك ويصح تصدير الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق
المتكلم به جوابا واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية الا يرى
ان الطالب لفهم الشي استوى عنده وجوده وعدمه اعني استواهما
في اصل الاحتمال وان كان احدهما قد يكون راجحا وهذا المعنى اشار اليه
سيبويه رحمه الله تعالى بقوله وانما جاز الاستفهام هنا لانك
سويت الامر عندك كما استوى ذلك حين قلنا زيد عندك ام عمرو
فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على النداء نحو قولهم اللهم اغفر لنا
ايتها العصابة انتهى وما قبل المنقطعة يكون استفهاما نحو هل يستوي
الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور وخبرا نحو تنزيل الكتاب
لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افترى والوجه الثاني

باعتبار ما قبلها ايضا وذلك ان الاستفهام قبل المتصلة لا يكون الا بالهمزة
التي يطلب بها التصور او التسوية كما قدمنا والاستفهام الذي قبل المنقطعة
لا يكون بواحدة منهما بل تارة يكون بغير الهمزة البتة كما في قوله تعالى هل
يستوي الاعمى والبصير الآية وقول علقمة بن عبدة

هل علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم

ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مكسوم

وتارة يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو اقام زيد ام قعد عمرو
اذا اردت بام الاضراب عن الاول فان اردت الاستفهام عن الواقع
من النسبتين فام متصلة فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنقطعة بحسب
الغرض الذي يريد وهذا معنى كلام جماعة وقال ابن هشام الخضراوي
من شرط ام المتصلة ان لا يكون بعدها فعل وفاعل الا وقبلها فعل وفاعل
والفاعل في كل الجملتين واحد نحو اقام زيد ام قعد فان قلت اقام ام قعد
عمرو كانت منقطعة وكذا اذا كان ما قبلها مبتدأ وخبرا فلا بد من اتحاد
الخبرين نحو ازيد منطلق ام عمرو فان قلت ام عمرو جالس كانت منقطعة
وكذا اذا خالفت بين الجملتين نحو اقام ام عمرو منطلق انتهى وهذا
لما تقدم ولا شك ان تخالف الخبرين او الفاعلين والجملتين يقتضي بظاهره
الانقطاع واما انه يصل الى ايجاب ذلك فلا وقد لحضوا
على اتصال ام في قوله

ما ابالي ان بالحزن تيس ام حفاني بظهر العيب لئيم

مع اختلاف الفاعلين وفي قوله

ولست ابالي بعد فقدي مالكا امولي ناء ام هو الان واقع

مع اختلاف الخبرين وقد يجاب بان الجملتين هنا في تاويل المفردين
فلذلك تعين الاتصال لان ما قبل ام وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر
كما في قولنا ازيد ام عمرو في الدار واذا اتحد الخبران نحو ازيد قائم ام
عمرو قائم احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقدير فان
قيل فلم جزم الجميع في نحو ازيد قائم ام عمرو والاصل مع الامكان الانقطاع
بان يكون ما بعدها مبتدا حذف خبره قيل لان الكلام اذا امكن حمله على
التمام امتنع حمله على الحذف لانه دعوى خلاف الاصل بغير بينة وطهذا
امتنع ان يدعى في نحو جاء الذي في الدار ان اصله الذي هو في الدار
والوجه الثالث باعتبار ما بعدهما وهو ان المتصلة لا تدخل على
الاستفهام بخلاف المنقطعة فانها تدخل عليه ويكون الحذف كما تقدم
في الاية الكريمة وفي علقمة بن عبدة وبالاسم كما في قوله تعالى
ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم وقول الشاعر

ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به ٭ ريعان انف اذا ماخن باللبن ٭

والوجه الرابع باعتبار ما قبلها وما بعدها جميعا وهو ان المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين والمنقطعة لا تقع بين الجملتين فاما قولهم انها لا بل امر شاء فمحمول عند النحويين على اضمار مبتدا وقد خرق ابن مالك اجماعهم في ذلك فادعى ان المنقطعة قد تعطف المفرد محتجا بما رواه من قول بعضهم اذ هناك لا بلا امر شاءً بالنصب ومحل هذا عند الجماعة ان ثبت على اضمار فعل اى امرا رى شاءً لا على العطف على اسم ان ولقوله رحمه الله تعالى وجه من النظر وهو ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة وقد يتجرد لمعنى بل فاذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهى تعطف المفردات بل لا تعطف الا المفردات فاذا لم يجب لامر هذه ان تعطف المفردات فلا اقل من ان يجوز فان قيل لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما في العطف ببل ولم يكن نادرا ولا قائل بكثرته بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة وابن مالك يقول بندوره قيل الذى منع من كثرته ان تجرد ام المنقطعة لمعنى الاضراب مع دخولها على مفرد لفظا قليل وتبين من هذا انه كان ينبغى لابن مالك ان يقول وقد تعطف المفردات تجردت عن معنى الاستفهام وقد يجاب بانه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة وانه لا يدخل على المفردات فكذا الاستفهام بام التى هى في قوة الهمزة وبل واما قول الزمخشرى في آيتنا المبعوثون آباؤنا الاولون عطف على الضمير في مبعوثون وسلخ العطف على الضمير المرفوع المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردود بما ذكرنا واما اوجه المعنى فاحدها ما اسلفناه في صدر المسئلة من ان المتصلة لطلب التصور والمنقطعة لطلب التصديق والثانى ان المتصلة تفيد معنى واحدا والمنقطعة تفيد معنيين غالبا وهما الاضراب والاستفهام والثالث ان المتصلة ملازمة لافادة الاستفهام اولازمة وهو التسوية والمنقطعة قد تنسلخ عنه راسا وسبب ذلك ما قدمناه من انها تفيد معنيين فاذا تجردت عن احدهما بقى عليها المعنى الاخر والمتصلة لا تفيد الا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهملة ومما يدل على ان المنقطعة قد تاتى لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين او اكثرهم في انها لا بل امر شاء بان التقدير بل اهى شاء اذ يجوز ان يكون التقدير بل هى شاء على ان المتكلم اضرب عن الاول واستانف اخبارا بانها شاء وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك ان يدعى انها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمناه ويعلم ايضا غلط

ابن النحوية وغيره في استدلالهم بنحو ام هل تستوى الظلمات والنور وبيتى علقمة على ان هذا بمعنى قد ظننا منهم ان معنى الاستفهام لا يفارق ام والاستفهام لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله اهل رانا نوادى القف ريا لاكم ومما يقطع به على قولهم بالبطلان انها في البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد لا تدخل عليها فان قيل لعلهم يقدرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حد وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فالجواب ان ذلك ممتنع بعد قد فكذلك ما اراد فيها الوجه الرابع الاستفهام الذى يفيده المتصلة لا يكون الا حقيقيا والذى يفيده المنقطعة يكون حقيقيا نحو انها لابل ام شاء على احد الاحتمالين وغير حقيقى نحو ام اتخذ مما يخلق بنات امر له البنات ولكم البنون ام تسالهم اجرا فهم من مغرم مثقلون ام عندهم الغيب فهم يكتبون الايات تقرير اخر في الفرق مختصر اعلم ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة من وجه احصرها ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما وما قبل المنقطعة يكون استفهاما وغيره والثانى ان ما بعدها يكون مفردا وجملة وما بعد المنقطعة لا يكون جملة والثالث انها تقدر مع الهمزة قبلها باى ومع الجملة بعدها بالمصدر والمنقطعة بقدر وحدها ببل والهمزة والرابع انها قل يحتاج لجواب وقد لا تحتاج والمنقطعة انما تجاب بنعم اولا والسادس ان المتصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة وممن نص على هذا ابن عصفور في مقربه وفيه خلاف مشهور والله تعالى اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل

ومن كلامه ايضا رحمه الله تعالى على قول القائل

كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل

كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا يوافى نعمه ويكافى مزيده اختلف فى كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل في مواضع احدها في تعيين قائله والثانى في معنى كان والثالث في توجيه الاعراب فاما قائله فاختلف فيه على قولين احدهما انه النبى صلى الله عليه وسلم والثانى انه الحسن البصرى رحمه الله تعالى وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبى في شرح المفصل وابو حيان المغربى في شرح التسهيل واما معنى كان فاختلف فيه ايضا على قولين احدهما للكوفيين زعموا انها حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه اذ المعنى عليه زوال الدنيا وتقريب الاخرة وجعلوا من ذلك قولهم كانك بالشتا مقبل وكانك بالفرج آت وهذا تستعمله الناس في محاوراتهم ويقصدونه كثيرا يقولون كانك بفلان قد جاء

والثانى للبصريين زعموا انها حرف تشبيه مثلها فى قولك كان زيدا اسد
ولم يثبتوا مجيئها للتقريب اصلا والمعنى كان حالتك فى الدنيا حال من لم يكن
فيها وكان حالتك فى الاخرة حال من لم يزل بها فالمشبه والمشبه به الحالتان
لا الشخص والفعل الذى هو الجنس وايضاح هذا ان الدنيا لما كانت الى اضمحلال
وزوال كان وجود الشخص كلا وجود وان الاخرة لما كانت الى بقاء ودوام
كان الشخص كانه لم يزل فيها ولا شك ان المعنى المشهور لكان هو التشبيه
فمهما امكن الحمل عليه لا ينبغى العدول عنه وقد امكن على وجه ظاهر
فانبغى المصير اليه واما توجيه الاعراب وهو الذى يسأل عنه فاضطربت
اقوال النحويين اصطرابا كثيرا والذى يحضرنى الان من ذلك اقوال احدها للبا
ابى على الفارسى رحمه الله تعالى زعم ان الاصل كان الدنيا لم تكن والاخرة
لم تزل ثم جىء بالكاف حرفا المجرد الخطاب لا موضع لها من الاعراب كما انها مع
اسم الاشارة كذلك ولذلك هى فى قولهم ابصرك زيدا اى ابصر زيدا والكاف
حرف لا مفعول لان ابصر انما يتعدى الى واحد وجىء بالبا، زايدة فى اسم كان
كما زيدت فى اصل المبتدا فى قولهم بحسبك درهم وقولهم خرجت فاذا بزيد
وهذا القول اشتمل على قولين مخالفين للظاهر وهما اخراج الكاف عن الاسمية
الى الحرفية واخراج البا، عن التعدية الى الزيادة والقول الثانى لابى الحسن العصفور
وهو قول لفقه من قول الفارسى زعم ان الكاف حرف خطاب اتصلت بكان فابطلت
اعمالها وازالت اختصاصها وبهذا دخلت على الجملة الفعلية والبا، بالدنيا
وبالاخرة زائدة كما زيدت فى المبتدا الذى لم يدخل عليه كان وقد مثلناه والذى
حمله على زعمه زوال اعمالها انه لم يثبت زيادة البا، فى اسم كان ويثبت
زيادتها فى المبتدا، وقد اشتمل قوله على اربعة امور منها الامران اللذان استدركتهما
قول الفارسى وقد شرحناهما ومنها دعواه ان الكاف زيدت زيادتها ولم يثبت
ذلك الا اذا اقترنت بما الزايدة كما فى قوله تعالى كأنما يساقون ودعواه ان البا،
حرف تكلم كما ان الكاف حرف خطاب وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه لانه
لا يمكنه ان يدعى انه اسمها لانه قد ادعى الغاءها ولا يمكنه ان يدعى انه
مبتدا لامرين احدهما ان البا، ليست من ضماير الرفع وانما هى من ضماير النصب
والجر كما فى قولك اكرمنى علامى والثانى انها لو كانت مبتدا لكان ما بعدها
خبرا ولو قيل هكان كانى بك تفعل انا نفعل لم ترتبط الجملة بالضمير وقد
استقر ان الجملة المخبر بها لا بد لها من رابط يربطها ومنها انه صرح بانها قد
دخلت على الجملة الفعلية فى قولهم كانى بك تفعل فلا يخلو اما ان يدعى
ان البا، فى بك زايدة والبا، مبتدا والاصل انت تفعل فلما دخلت البا،
على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جر او يدعى ان البا، معلقة بفعل فاذا
ادعى الاول فالجملة اسمية لا فعلية ويبطل قوله انها دخلت على الجملة

الفعلية وان ادعى الثانى فلا يجوز فى العربية ان يقول عجبت منى ولا عجبت منك
لا يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل والمفعول ضميرا عايدا الى ما عاد اليه ضمير
الفاعل وقد تعدى اليه الفعل بالجار وهذا زعم ابو الحسن فى قوله
هون على فان الامور ٭ كف لا له مقاديرها
ان على اسم منصوب بهون لا حرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير
الاول مخفوضه باضافة على ولا عمل فيها البتة وعلى التقدير الثانى
منصوبة الموضع بالفعل ولا يجوز تعدى فعل المضمر المتصل الى ضمير المتصل
وينبغى له ان يقول بذلك فى مثل قوله تعالى أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ
وفى هذا الموضع مباحث ليس هذا مواضعها لان فيها خروجا عن المقصود
والقول الثالث لجماعة من النحويين رحمهم الله تعالى ان الكاف اسم كان
ولم تكن للخبر والبا، ظرفيه متعلقة بيكن ان قدرت كان تامة
او بمحذوف هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا القول فالبا، فى بك للخطاب لا
للتانيث وضميرها المخاطب لا للدنيا ولكنا البحث فى لم تزل وعلى القولين الاولين
الامر بالعكس التا، للتانيث والضمير للدنيا وللاخرى وهذا القول اخير من
القولين قبله والمعنى كانك لم تكن فى الدنيا وكانك لم تزل فى الاخرة و
القول الرابع لابن عمرون رحمه الله تعالى ان الكاف اسم كان والدنيا والاخرة
خبرا ان وكل من جملتى لم تكن ولم تزل فى موضع نصب على الحال وانما تمت الفايدة
بهذا الحال والفضلات كثيرا ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام كقولهم
ما زلت بزيد حتى فعل فان الكلام لا يتم الا بقولهم حتى فعل وقد جاء ذلك فى
الحال كقوله تعالى فَمَالَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ اى مستقرا وهم الخبر
والتقدير واى شىء استقر لهم ومعرضين حال من الضمير المجرور باللام
ولا يستغنى الكلام عنه لان الاستفهام فى المعنى عنه لا عن غيره وخطر
لى وجه ظننت انه اجود من هذه الاقوال وهو ان الكاف اسم كان ولم تكن
الخبر والدنيا فى موضع الحال من اسم كان والعامل فى الحال العامل فى
صاحبها وهو كان كما علمت فى رطبا ويابسا من قوله
كان قلوب الطير رطبا ويابسا ٭ لدى وكرها العناب والحشف البالى
والمعنى كانك فى حالة كونك فى الدنيا لم تكن اى بها وكانك فى حالة كونك
فى الاخرة لم تزل اى بها وهذا عكس قول ابن عمرون فان قلت ما الدليل على صحة
ما قاله من ان الجملة لم تكن ولم تزل حال لا خبر انه قد روى كانك بالدنيا
ولم تكن وبالاخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترن بالواو وخلاف الجملة
الخبرية ويقال لانك يا شمس وقد طلعت قلت ان سلم ثبوت الرواية
فالواو زائدة كما قال الكوفيون فى قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه

والبادي بصدون هو الخبر والواو زايدة وكما قال ابو الحسن في قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها ان فتحت جواب اذا والواو زائدة الى
غير ذلك واما كونك بالشمس وقد طلعت فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولي
وقوله اذ لا يصح على قوله ان يكون بالشمس خبرا عن اسم كان والتقدير كانك
مستقر بالشمس ولا يصح على قولي ان يكون قد طلعت خبرا عن اسم كان لعدم
الضمير فاذا كان لا يخرج على قولي ولا على قوله فما وجه ايراده ايانا على ما قلته
فان قلت قد عدلت عما قاله من ان الظرف خبر والجملة حال الى عكس ذلك
لوجهين احدهما ان على ما قلته يكون الخبر محط الفائدة وعلى ما قاله يكون
محط الفائدة الحال كما تقدم شرحه ولا شك ان كون الخبر محط الفائدة
اولى والثاني ان العرب قالت كانك بالشتا مقبل وكانك بالفرج آت فلفظوا
بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لا منصوبا نعم قول ابن عمرون متجه
في قول الحريري كاني بك تخط الى القبر وتنفظ فهذا لا ينبغي
ان يعدل عنه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا ونخط حالا عن ياء
المتكلم لعدم الرابط على ان المطرزي خرجه على ان الاصل كاني ابصرك
ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه فالفصل الضمير وزيدت الباء في المفعول
ولا تقول ان فيه تكلفا من وجهين اضمار الفعل وزياد الباء مع امكان
الاستغناء عن ذلك بان يكون قوله تخط حالا من الكاف لان الخبر والفائدة
متوقعة عليه اذ لو صرا المحذوف فقيل كاني ابصرك لم يتم المراد كما
قاله ابن عمرون او لسلامته من هذا التكلف ولا يلزم من تعيين قول
ابن عمرون في هذا الموضع ان يحمل عليه كانك بالدنيا لم تكن لان ذلك
تركيب آخر مغاير لهذا التركيب ومثل قول الحريري قولهم كاني بك تقفل
كذا وقد انتهى القول في هذه المسئلة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت
واعجال المستفاض للكلام المذكور والحمد لله اولا وآخرا
وصلى الله على محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ما

ومن كلامه ايضا رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

وقفت على اسيلة مشكلة لبعض علمائنا عصرناوها انا نوردها مفصلة و
مدون كل منها بما تيسر لي من الجواب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب قال رحمه الله تعالى المسؤول الاطلاع على ما نقل الناس في
وطهم انت اعلم ومالك وتبيين المعطوف عليه ما هو على القول بانه عطف
لفظي عبر راجع الى المعنى واقول ان الكلام في هذا الموضع في مقامين احدهما في
بيان اشكال هذا المثال والثاني في الجواب كما تضمنه السؤال فاما الاول
فاعلم انه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من ان يكون معطوفا على المبتدا او على

الخبر او على ضميره او على معطوف وكل شكل اما الاول فلاستلزامه مشاركة المعطوف
للمعطوف عليه في التجرد للاخبار عنه باعلم واما الثاني فلاستلزامه مشاركة
له في الاخبار به عن انت واما الثالث فلاستلزامه مشاركته في اسناد اعلم
اليه وكل ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى ويلزم على الثالث ايضا
من حيث الصناعة رفع اسم التفضيل الظاهر من غير مسئلة الكحل والعطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل وهما ضعيفان فان استعمل
الاول بانهم يغتفرون في البواقي ما لا يغتفرون في الاوائل اجيب بان اغتفارهم
ذلك لم يثبت في مسئلة رفع اسم التفضيل الظاهر في غير محل النزاع فمحل هذا
عليه واما الرابع فانه لا بد من تقدير جزء آخر حينئذ فان قدر المحذوف
مبتدا فالتقدير انت ومالك وان قدر خبرا فالتقدير مالك اعلم وكلاهما ظاهر
الاستحالة ولا يمكن ان يقدر مبتدا او خبرا غير ما تقدم ذكره لان مثل هذا
الحذف مشروط بكون المحذوف مماثلا المذكور كما في قوله تعالى اكلها دائم
وظلها وقوله تعالى ألستم اعلم ام الله في قول من قدر ام منقطعة وذلك
لما استقر عليه قول الجمهور من ان ام المنقطعة لا تقع الا بين جملتين يجب
على وطهم تقدير الخبر كما وجب في نحو لا بل ام شاء تقدير المبتدا وانا اذا
قدرت ام المتصلة وهو الظاهر فلا حذف واما الثاني فمجموع ما رايت
في ذلك ثلاثة اوجه احدها ان مالك معطوف على انت واعلم خبر عنهما
واعتذر عن نسبة اعلم الى المال بوجهين احدهما انه لما كان النظر في المال
يلزم منه في الاكثر نحو على حسب اختيار المناظر فيه نسبة العلم اليه مجازا
قاله ابن الصايغ وعلى قوله قالوا لا تشريك في اللفظ والمعنى كما هو فاعل
وفي هذا الوجه نظر بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز
لانا لا نعلم اجازوه لا في المجاز اللغوي اما في المجاز العقلي فابن يسند
اللفظ الى امرين معا احدهما بطريق الحقيقة والى الاخر بطريق المجاز فلا ثم
لاخفاء بما في هذا الوجه من البعد في المعنى الوجه الثاني ان هذا
عطف لفظي لم يقصد به التشريك في المعنى وهذا القول مشكل في الظاهر
لمخالفته لما عليه اطباق النحويين من ان الواو العاطفة للمفرد تقتضي التشريك
في اللفظ والمعنى ولم ار من وفاه حقه من الشرح واقول لاخفاء بان
المعنى انت اعلم بمالك وهذا هو اصل الكلام ثم ان العرب انابوا واو
العطف عن باء الجر للتوسيع في الكلام وليتناسب اللفظان المتجاوران
وليفاد بالحرف الواحد معنى الحرفين فان الواو حينئذ تفيد المعنى الاصلي
لنيابتها عن حرف وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الاعراب اعتبارا باصلها
وظاهر لفظها وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف والمعنى معنى المفعول فلا
اشكال لا في اللفظ ولا في المعنى وليس هذا من البدل التصريفي الذي تحطفيه قرب المخرج

او اتحاده كما ابدلت واو القسم من بايه حين كانا حرفي شفه ين لان ذلك يقتضي الاشتراك
في العمل وانما هو من باب ترك كلمة والاتيان باخرى مكانها لتقارب معناهما
كالاتيان بالواو وفي تحوسرت والنسل مكان مع لكون الباء للالصاق والواو العطف
للجمع وهما متقاربان والذي يدل على مجيء الواو خلفا عن الباء قولهم بعت الشاء
شاة ودرهما الى شاة بدرهم لانا قاطعون بان الدرهم ثمن لا مبيع ولا نهم قالوا
ايضا بعت الشاء شاة بدرهم وهذا الذي ذكرته هو اصح واوضح ما يقال في
المسئلة ومتبوعي فيه الجرمي من المتقدمين وابن مالك من المتاخرين فمن كلامهما
اخذت وعلى ما اشار اليه اعتمدت اما الجرمي فانه نص على ان الواو هنا
بمعنى الباء ولكنه اهمل التنبيه على فائدة هذا العطف واما ابن مالك فلانه
ذكر ان المقصود التناسب اللفظي وانه كالخفض على الجوار ولكنه اهمل التنبيه
على نيابة الواو عن الباء وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضي
التشريك في الحكم وقد وفيت بجميع ما قالا واضفت اليه ما لم يذكرا مما
لا بد منه ويظهر لي ان الصواب خلاف ما زعماه من ان المعطوف عليه المبتدا
وان الصواب انه الخبر وهو قول ابن ظاهر وذلك لانه حمل على الاكثر و
ان هذا العطف كالخفض في هذا حجر ضب خرب وذلك يقتضي تحاورا لا مسمين
ولان الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعناها تعلق بالخبر فليمكن العطف على
ليتحد الفعلان المعنوي واللفظي الوجه الثاني انه معطوف لفظا ومحمول على
المحل وكانه قيل انت ومالك على قول ابن حروف في كل رجل وضيعته
ان الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة مع ومجرورها قاله ابن الصايغ وفيه نظر
لامرين احدهما انه ليس المراد الاخبار عن الشخص بانه اعلم على الاطلاق
وبانه مع قال لم يحل بينهما حائل والثاني ان التفريع على هذا القول
للضعف انما يقتضي ان المعطوف عليه المبتدا لا الخبر كما اذا قيل في كل رجل
وضيعته كذلك ثم المعروف عن ابن حروف ان الواو ومصحوبها
اغناء عن الخبر كاغناء الوصف في قايم الزيدان لانهما الخبر
الوجه الثالث انه خبر لمبتدا محذوف والتقدير انت اعلم وانت ومالك
محذوف لمبتدا لدلالة ما تقدم عليه فالتقى واوان فحذفت الاولى لئلا
يدخل حرف على مثله قاله ابن الصايغ ايضا وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ من
الكلام حينيذ انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت ومالك مقرونان ثم
مثل هذا لا يسمى خبرا لا لتجوز وعلى قول ابن حروف ثم قال وما معنى المعية
في نحو انت اعلم ومالك اقول الصواب ما قدمناه من ان معنى الواو
هنا كمعنى الباء وهو قول الجرمي ومن وافقه واما معنى المعية فبعيد وان
كان سيبويه قد ذكره ونصه في ذلك فانما اردت انت اعلم مع مالك
انتهى وقد لا يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى وذلك لانه ليس المراد الاخبار

بان المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ماله كان اعلم ممن بدونه او انه
اذا اعتبر مع ماله كان اعلم به وفي كلام سيبويه من هذه التجوزات ما لا يخفاء
به لمن وقف على كلامه ولهذا قال النحاس وغيره انه خاطب بهذا الكتاب
قوما قد اعتادوا المجازات والكتاب ثم قال وهل يجوز النصب في نحو كل رجل
وضيعته يجوز هنا امر لا وما توجيه الجواز ان قيل به اقول ان
المجوز لذلك هو الصيمري نص عليه في التبصرة ولم يتعرض لهذا المثال
وظاهر كلامه بن مالك ان النصب فيه لا يجيزه احد فانه قال وقد ذكر
انت ورايك وانت اعلم ومالك ما نصه ولا خلاف في وجوب الرفع
فيما اشبه المثالين المذكورين ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته
على تقدير كل رجل كاين وضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي انتهى فخص نحو
كل رجل وضيعته بالخلاف والذي يظهر الفرق بينهما امر ان احدهما ظهور
المعية في كل رجل وضيعته وخفاؤه في انت اعلم ومالك وقد مضى شرح
ذلك والثاني انه بني الجواز على ان التقدير كل رجل كاين وضيعته كما تقدم
عنه وكاين يصح له ان يعمل في المفعول معه واما انت اعلم ومالك فان ما قبل
الواو منه كلام تام فلا يمكن ان يقدر فيه عامل ولا يصلح العلم للعمل في المفعول
معه لانه لا يعمل فيه على الصحيح الا ما يصح له العمل في المفعول به لان كل ما يصح
له العمل في الحال خلافا للاخفش وله هذا منع سيبويه هذا لك واباك وان
وجد حرف التنبيه والاشارة والظرف وكل منهن صالح للعمل في الحال والفرق
بينهما ان الحال شبيهة بالظرف فعمل فيها دوابح الفعل ولا كذلك المفعول معه ولو
صح معنى المعية في المثال المذكور وقال قائل يجوز النصب فيه لامكن توجيهه
اما على قول الجرجاني او الكوفي او الفارسي في ان النصب للمفعول معه الواو
والحال او كلما ينصب الحال ولهذا جوز الفارسي هذا لك واباك وجوز في
هذا رداء مطويا وسريالا ان يكون العامل هذا ثم قال وما توجه القول
بوجب صدق الخبر من نحو انت اعلم وعبد الله اذا جعلنا اعلم خبرا عن انت
وعبد الله مبتدا حذف خبره وما المانع من ذكر الخبر جعلنا الواو للمعية
او للعطف المحض اقول لم اقف لاحد على القول بوجوب صدق الخبر في ذلك
غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان الخبر لا يجب حذفه الا اذا سد
شيء مسده ولهذا ردوا تجويز الاخفش في نحو ما احسن زيدا ان
تكون ما موصولة او موصوفة وتجويز بعضهم في نعم الرجل زيد كون
المخصوص مبتدا محذوف الخبر وقول الفارسي احدى زيدا فاما ان الخبر
مقدر بعد الحال ومن العجب ان ابن مالك من جملة من رد ذلك زهل عنه
هنا ثم اذا سلم ان ذلك ليس بشرط اسناد الى اعراب هولاء الائمة
فقد يوجه بامرين احدهما ان اعلم لما كان صالحا للاخبار به عن الاثنين

وكان تقدير عبد الله مقدما على اعلم ممكنا صار وان كان مبتدأ كانه معطوف
واعلم وان كان خبرا عن ذات وحده كان خبرا عنها نصا فمنع ذلك من ظهور خبر
افرد هذا بخلاف نحو زيد قائم وعمرو فان الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معا
والثاني ان المعنى هنا انت اعلم بعبد الله وذلك كلام لا يحتاج الى خبر فكذا ما
بمعناه وكل من الوجهين معترض امّا الاول فلاستلزامه وجوب الحذف في نحو
زيد في الدار وعمرو ولا قائل به وفي الحديث ابو بكر في الجنة وعمر وفي الجنة
الى آخره واما الثاني فمن وجهين احدهما اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير
الواو للعطف المحض وانما المدعى وجوبه مطلقا والثاني انه احاله لصورة المسئلة
فان المدعى جوازها على اضمار الخبر والتوجيه المذكور يقتضي انه لا خبر في اللفظ
ولا في التقدير ثم قال وما وجه الحكم برجحان النصب على المعية على العطف
في نحو لا يعيبه بالسمك واللبن ولا تجعل الاكل والسبع مع ان المقصود فيهما
المعية مطلقا وليس العطف هنا بمقصود وهلا كان النصب متعينا لتأديته
مراد المتكلم واخلال العطف بذلك واقول لا يمتنع التعبيرات بالعبارات
المجملة عند التمكن من العبارات المعينة للمعنى المراد والعطف انما يخل بالتنصيص
على معنى المعية لافادتها مطلقا فان احد محتملات الواو والعاطفة معنى المعية
وانما تتعين العبارة التي لا تحمل غير المراد اذا اريد التنصيص على ذلك المعنى ولم
يخف بالكلام قرينة ترشد اليه وقد يجوز والده في صديقي الجنس بلا على سبيل
الاجمال ان تعمل ما عمل ليس واوجبوا اعمالها عمل ان اذا اريد التنصيص
وجوز سيبويه والمحققون لمن قال طالبي زيد وحافني عمرو اذا بناهما للمفعول
في تخلص الضم والكسر وان لم والذي يقتضيه النظر انه تتعين العبارة الناصة
اذا اريد التنصيص والجملة اذا اريد الاجمال ويجوز الامران اذا لم يرد احد
الامرين بعينه ويترجح الناصبة حينئذ على المجملة ولم يعتبر ابن مالك في
ذلك على قاعدة لانه قال في نحو خافني وجوب الاشمام او الكسر وقال في باب
لا يجوز الحاقها بليس ان لم يرد التنصيص على العموم وبان في المفعول ثقة برجحان
النصب اذا خيف بالعطف فوات ما يضر فوات ثم قال وما وجه تقسيمهم مسائل
الباب الى ما يجب نصبه والى ما يترجح ذلك فيه والى ما يترجح عطفه مع
انهم يقولون ان المفعول معه لا بد ان يدخله معنى المفعول به وقد سماه
سيبويه بذلك ومقتضى هذا انه يتعين النصب عند قصد هذا المعنى اذا
وجد المسوغ اللفظي فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصور بل كيف
يحكم بتساوي الامرين في بعضها ايضا فان قيل الحكم بما ذكرا نما هو بالنظر
الى صور التراكيب اللفظية وان اختلف المعنيان اشكل حينئذ كلام ابن مالك
رحمه الله تعالى حيث حكم برجحان العطف حيثما امكن ذلك بلا ضعف وهذه العبارة
يتدرج تحتها نحو قام زيد وعمرو وهذا التركيب ان نظرنا اليه مع قطع النظر عما يقتضه

من المعنى يقتضي تساوي الامرين كما قال ابن الحسن بن عصفور فما وجه كلام
ابن مالك فهل ينيم كلامه فتجيء الصور في هذا الباب خمسا او لا تتم فتكون
اربعا واقول اما ما تضمنه صدر السؤال من الاشكال فقد ذكر في اثنائه
ما يرفعه وهو ان الحكم بالاقسام المذكورة انما هو بالنظر الى صور التراكيب
اللفظية ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الامرين في نحو قام زيد وعمرو بل
الحكم برجحان العطف وهو قائل به ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه لان العطف
قد امكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النظر لان العطف هو الاصل فقد امكن وسلم
عن معارض واما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه ياباه فالقسمة اربع لا
لاخمس وليعلم ان تسمية سيبويه المفعول معه مفعولا به مشكلة والناس فيها
فريقان فمنهم من تأولها وهو ابن مالك حين ذكر ان الباء تاتي للمصاحبة ما
نصه ولمساواة هذه الباء مع قد يعتبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به انتهى
ومنهم من اجراها على ظاهرها والقول عند ان بعض الامثلة يكون الاسم فيه على
معنى مع ويسمى مفعولا معه وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولا به واتى
سيبويه انما اراد ذلك وها انا مورد كلامه تسامحوا قال رحمه الله تعالى
وينتصب فيه الاسم لانه مفعول معه ومفعول به ثم قال وذلك ما صنعت واباك
ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها انما اردت ما صنعت مع ابيك ولو تركت الناقة
مع فصيلها فالفصيل مفعول معه والاب كذلك قال والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في
الاسم ما قبلها ومثل ذلك ما زلت وزيدا اي ما زلت بزيد حتى فعل فهو مفعول به
وما زلت اسير والنيل اي مع النيل واستوى الماء والخشبة اي بلغ الخشبة انتهى
فانظروا الى كلامه رحمه الله تعالى حيث قال مفعول معه ومفعول به ثم فسر
بعض الامثلة بمع وبعضها بالباء وانى حيث قدر احد الامرين يكون ذلك المعنى
انما منعينا او اظهر من المعنى الاخر فتأمل هذا الكلام بالانصاف علم ان مراده
ما ذكرت ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال شارحا الكتاب في هذا الموضع وهذا
وهذا ابلغ فهي في كلامه رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم

مسئلة من كلامه ايضا على قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الآية
قال رحمه الله تعالى يجوز في الظرفين اربعة اوجه احدها ان يكون الاول
خبرا والثاني متعلقا به والثاني في عكسه وهو ان يكون الثاني خبرا والاول
متعلقا به ولا يمنع هذا تقدم الظرف على عامله المعنوي فان ذلك جائز باتفاق
كقولهم اكل يوم لك ثوب والثالث ان يكونا خبرين وذلك عند من يجيز
تعدد الخبر والرابع ان يكون الاول خبرا والثاني حالا وهذا الوجه ايضا
مما لا يختلف في جوازه وربما سبق الى الذهن ان فيه خلافا وليس كذلك لتقدم
العامل وهو الظرف وتأخر المحمول وهو الحال فهو نظير قولك في الدار
جالسا زيد وفي هجر مستقرا سعيد وهذا مما لا شك في جوازه وبقي وجه خامس

مطلب الكلام على قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الآية لابن هشام

وهو عكس هذا اعني ان يكون الاول حالا والثاني خبرا فهذا نصوص النحويين
متظافرة على منعه وجماعة منهم حكوا الاجماع على ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية
ولو قدمت الحال على العامل الظرف وعلى صاحبها لم يجز باجماع وقال الابدي
في شرحه الكبير على الجزولية اجاز ابو الحسن تقدم الحال المعلومة للظرف مع
توسط الحال بين المبتدا والخبر ومنع ذلك مع التقديم الى جانبه وكان الحال
مؤخرة عنهما ولهذا امتنع بالاجماع ان يتقدم عليهما جميعا انتهى كلامه ملخصا
وقال ابن عصفور في شرح الايضاح اتفق البصريون على امتناع التقديم عليهما
جميعا فقوله البصريون دخل فيهم الاخفش لانه من ائمة البصريين لا يريدون
غيره ومن نقل الاجماع عليه ايضا ابو بكر بن طاهر المعروف بالخدب ولكن
نقل عن ابي الحسن انه اعرب فراه من قولهم فداك ابي حالا ونقل عن الامام
المحقق عبد الواحد بن علي الاسدي المعروف بابن برهان قولا اسهل من ذلك
وهو انه اجاز ذلك في الظرف ووقفت له على ذلك قال في شرحه لمع في
قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق هنالك ظرف مكان وهي حال الولاية
مبتدا لله الخبر ولام الجر علت في الحال مع تقدمها على اللام لانها بلفظ
الظرف وانشد لابن مقبل العجلاني

ونحن منعنا البحران تشربوا به وقد كان منكم ماوه بمكان

ثم قال منكم حال والعامل فيه الثاني مكان انتهى وعلى هذا ففي المسئلة ثلاثة
مذاهب المنع مطلقا وهو قول من عدا الاخفش وابن برهان والجواز مطلقا
وهو قول الاخفش والجواز اذا كان العامل ظرفا والمنع اذا كان غير ظرف
وهو قول ابن برهان وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الاية
ولكنهما قولان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسماع والذي اجازه
اصعب من الذي اجازه ابن برهان ولعل الذي نقلوا الاجماع على خلاف ذلك
ولم يعتدوا بها اوراوا ان القائل بها ذهل عن القاعدة ووقفت للاخفش على
خلاف ما نقل عنه في كتابه الصغير هذا باب من الحال اعلم ان قولهم هذا
عبد الله قائما في الدار على الحال جائز وقد قدمت الحال قبل العامل لان الحال
لعبد الله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا هذا نصه والنسخة
التي عندي معتمدة لانها بخط ابي الفتح ابن جني قوله رحمه الله تعالى
فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا دليل على انك اذا اخرت
الذي الحال له كان ممتنعا ثم انه صرح بذلك بعد فقال ولو قلت قائما في
الدار عبد الله لم يجز هذا نصه بحروفه فان قلت فما تصنع بما احتج به
ابن برهان قلت لا دليل في شيء منه اما الآية الكريمة فيجوز في هنالك ان
تكون ظرف المنتظر او على هذا الوجه وقف بعض القراء وما كان منتصرا
هنالك ثم ابتدا الولاية لله ويجوز ان يكون خبرا ولله متعلق بالولاية

ويجوز

ويجوز ان يكونا خبرين ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال واما البيت
فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدمته من الابدي وذلك انه جعل
تقدم بعض الجملة كتقدم كلها الان بعضها يطلب بعضا وهنا لما تقدمت كان
وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في نية التقديم وكانت الحال متاخرة عنهما
في التقدير على انني متردد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان فانني رايتها
في نسخة معتمدة مقروة على ابي محمد بن الخشاب واولها ما صورته حاشية
ثم ذكر ذلك الى آخره فالظاهر انه مما الحق كما الحقت حواشي من كلام الاخفش
وغيره في متن كتاب سيبويه واما قولهم فداك ابي فانه يروي بالرفع
والنصب والكسر وبالاوجه الثلاثة يروي قولنا نابغة ذبيان في معلقته
المشهورة مهلا فداك الاقوام كلهم وما ملمرء من مال ومن ولد
فاما الرفع فعلى الابتداء والخبر والاول ان يكون فدا هو للخبر والاقوام هو
المبتدا وكذلك ابي في المثال لان النكرة اولى بالابتداء من المعرفة هذا قول
حذاق المغربين وخالف سيبويه في مثل ذلك فاعرب النكرة المتقدمة مبتداء
والمعرفة المتاخرة خبرا بناء على الاصل من ان كلا منهما حال في محل ولا تقديم
ولا تاخير وعلى ان النكرة التي قبلها مسوغ بمنزلة المعرفة والمعرفتان اذا اجتمعتا
كان المتقدم منهما هو المبتداء واما النصب فعلى المصدر واصل الكلام
تفديك الاقوام ثم حذف الفعل واقيم مصدره مقامه وحي بلك للتبيين
كما جيء بها بعد سقيا في قولهم سقيا لك وارتفع الاقوام في البيت وابي في
المثال بالمصدر او بالفعل المحذوف على خلاف بين النحويين في ذلك واما الكسر
وهي رواية يعقوب ابن السكيت وغيره فللنحويين فيه قولان احدهما انه
مبتداء وما بعده خبره او بالعكس على الخلاف الذي شرحناه في رواية الرفع
وانه معدول عن معدي وبني على الكسر وليس هذا القول شيء لانه لا وجه
لبنايه على هذا التقدير ثم هو فاسد من حيث المعنى اذ المعنى حقه ان يقول انه
معدول عن فاد لان المفدي هو المخاطب لا الاقوام والثاني انه اسم فعل
ومعناه ليفدك الاقوام اي وبني كما بني نزال ودراك كذا وجهه النحاس
ابو جعفر في شرح المعلقات وفيه نظر فانا لا نعلم اسم فعل على وزن فعال
بكسر الفاء ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الامر وحكى الفراء
انه يقال فدي لك بفتح الفاء وبالقصر وهذا يحتمل ان يكون في موضع
رفع وان يكون في موضع نصب وقد مضى توجيههما والله تعالى اعلم

ومن كلامه ايضا مسئلة قول جابر رضي الله تعالى عنه كان يكفي من هو
او في منك شعرا وخير منك الظاهر ان خيرا مرفوع عطفا على او في المخبر
به عن هو اي كان يكفي من هو او في خير كما تقول من هو عالم او عامل والجملة
من المبتداء والخبر صلة الموصوف والصلة مفعول يكفي ويقع في النسخ وبجزي

مطلب
تعال فداك الكسر بفتح
الفاء والقصر

ويجزي عن السنة الطلبة نصب وقد ذكرانه خرج على سبعة اوجه احدها ان يكون
عطفا على المفعول وهو من الثاني ان يكون بتقدير كان من لولا عليها بكان المذكورة
او لا اي وكان خيرا الثالث على تقدير يكفي من لولا عليها بيكفي المذكورة الرابع
على الفاء من هو فيكون او في مفعولا وخيرا معطوفا عليه الخامس على الفاء من
هو او في السادس على تقدير واكثر خيرا التابع على العطف على شعرا وهذه كلها
باطلة الا التابع فانه مستبعد اما العطف علي من فانه يؤدي بمغايرة المعطوف
لمن وقعت عليه من ويصير بمنزلة كان زيد وعمرو افيكون الذي هو او في غير
الذي هو خير وليس المراد ذلك واما تقدير كان فباطل من وجهين احدهما
ان حذف كان مع اسمها وبقاء تاخيرها لا يجوز بناس الا بعدان ولو ومن ثمة
قال سيبويه رحمه الله تعالى لا بعل عبد الله المقتول بتقدير كن عبد الله المقتول له
وخالف المحققون الكسائي في تخريجه قوله تعالى انتهوا خيرا لكم
يكن الانتهاء خيرا لكم الثاني انا اذا قدرنا كان من لولا عليها بالاول قدرنا
مرفوعها مرفوع الاول كما انك اذا قلت طلقتها بتنا وما لا تقدر وسقاها غيري
ما بد وسقيتها وذلك لان الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير احدهما مستلزم
لتقدير الاخر فعلى هذا اذا قدرت كان للاولى قدرت فاعلها تصير وكان هو
اي الصاع واما تقدير يكفي فانه يؤذن ايضا بالتغاير كما انك اذا قلت كان يكفي
الفقيه ويكفي الزاهد اذن بذلك وسببه ان يكفي الثاني انما هو بمجرد التوكيد
فذكره بمنزلة لو لم يذكر وهو لو لم يذكر ان العطف بالتغاير فكذلك اذا ذكرو
واما الفاء من هو او العامن هو او في فباطلة من وجهين احدهما ان زيادة الاسماء
لا يجوز عند البصريين وكذا زيادة الجمل ثم ان الكوفيين يجيزون ذلك
انما يجيزون حيث يظهر ان المعنى مفتقر الى دعوى الزيادة كما
في قوله لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما
ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر فاسم قالوا اسم زايد لانه
انما يقال السلام علي فلان ولا يقال اسم السلام عليك فادعوا زيادة ذلك
لهذا المعنى وهو مقصود فيما نحن بصدده وقد يقال ان افسد هذين الوجهين
الوجه المدعي فيه زيادة من هو خاصة فان ذلك لا يجيزه احد لان المبتداء
يبقى بلا خبر والموصول بلا صلة ويجاب بان دعوى زيادة الاسم لا تخرجه
عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة الثاني انه اذا كان زايدا
امتنع العطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم يذكر والعطف عليه يقتضي
الاعتداد به وتقدم جوابه فتناقضا واما تقدير اكثر فباطل لان افعل
التفضيل لم يحذف في كلامهم باقيا معمولا لضعفه في العمل وجموده لانه
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من جميع ما ذكر
لان او في بمعنى اكثر فكانه قيل اكثر منك شعرا وخيرا الا ان هذا يا ياه

ذكره

ذكره منك بعد خبر الا يري انك اذا قلت كان يكفي من هو اكثر منك علما وعبادة
لم يحتج الى قولك منك ثانيا وقد يتكلف لجواز ان هذا الوجه علي ان يجعل منك
الثانية مؤكدة للاولى والله تعالى اعلم

ومن كلامه مسئلة قراءة الجمهور وقيله بالنصب فعن الاخفش انه عطف
على سرهم ونجواهم وعنه ايضا انه بتقدير وقيل قيله وعن الزجاج انه عطف
على محل الساعة وقيل على مفعول يكتبون المحذوف وقيل يكتبون اقوالهم وافعالهم
وقيل على مفعول يعلمون ان يعلمون الحق وقيل وقراءة المسلمي وابن وثاب وعاصم
والاعمش وحمزة بالخفض فقيل عطف علي الساعة او علي انها واو القسم والجواب
محذوف اي لنصرن اولا اولافعلن بهم ما اشاء وقراءة الاعرج وابو قلابة ومجاهد
والحسن وقتادة ومسلم بن جندعة بالرفع وخرج علي انه معطوف علي علم
الساعة علي حذف مضاف اي وعلم قيل حذف واقيم المضاف اليه مقامه
روي هذا عن الكسائي وعلي الابتداء وخبره يا رب الي لا يؤمنون او علي ان
الخبر محذوف تقديره فمنوع او متقبل فحمله النداء وما بعده في موضع نصب بوقيل
وقراءة ابو قلابة يا رب بفتح الباء اراد يا ربا كما تقول يا غلاما وبتخرج علي ما اجاز
الاخفش يا قوم بالفتحة وحذف الالف والاجتزاء بالفتحة عنها وقال
الزمخشري والذي قالوه يعني من العطف ليس بقوي والمعنى مع وقوع الفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه بالاجنبي اعتراضا وقع تنافر النظم واقوي
من ذلك واوجز ان يكون الجر والنصب علي اضمار فعل والقسم وحذفه والرفع
عليه قولهم ايمن الله وامانة الله ويمين الله ولعمرك ويكون قوله ان هؤلاء
قوم لا يؤمنون جواب القسم فانه قال واقسم قبله او قيل يا رب فيمي ان هؤلاء
قوم لا يؤمنون انتهي وهو مخالف لظاهر الكلام اذ يظهر ان قوله يا رب
لا يؤمنون متعلق بقيله واذا كان ان هؤلاء جواب القسم كان من اخبار الله تعالى
عنهم وكلامه والضمير في وقيله للرسول وهو المخاطب بقوله فاصفح عنهم
اي اعرض عنهم وناذلهم وقل سلام والله تعالى اعلم

ومن كلامه مسئلة لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربي واختلف في قتله
بالذمي واحتج من منعه بحديث لا يقتل مسلم بكافر وتقديره ان كل كافر
نكره في سياق النفي فعم الحربي وغيره واختلف المانعون في الجواب وطائفة
اجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيادة الواردة في الحديث فقالوا ان
قوله بكافر عام اريد به خاص واختلفوا في توجيه ذلك علي قولين احدهما
ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله في الجاهلية وذلك ان قوما من المسلمين
كانوا بطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهلية قبل ان كان يوم الفتح قال
عليه الصلاة والسلام كل دم في الجاهلية فهو موضوع تحت قدمي لا مر
يقتل مسلم بكافر والثاني ان المراد بالكافر الحربي فاذ غيره قد اختص في الاسلام

باسم وهو الذمي ولنا ان نمنع الاول بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
والثاني بان الكافر لغة وعرفا من قام به الكفر حربيا كان او ذميا لانه
اسم فاعل من كفر والاصل عدم التخصيص ويؤيده ان الوعيد الوارد في الستة بل
للكافرين ليس مخصوصا بالذمي بالاتفاق وطائفة اجابوا بعد ضم تلك الزيادة
اليه وهي لا وذو عهد في عهده ولهم لا اربعة اجوبة احدها ما نقله عنهم
الاصوليون وتقريره ان هذه الزيادة مفتقرة الى ما يتم به ما معناها
وكون المقدر مدلولا عليه باذكر اولى فتعين ان يقدر ولا ذو عهد في عهده
بكافر والكافر المقدر الحربي اذ المعاهد تقتل بالمعاهد وحينئذ فالكافر الملفوظ
به الحربي تسوية بين الدليلين والمدلول عليه ويجاب من وجهين احدهما انا
لا نسلم احتياج ما بعد ولا الى تقدير لجواز ان يكون المراد به ان العهد عاصم
من القتل والثاني ان حمل الكافر المذكور على الحربي لا يحسن لانه هو ردمه من
المعلوم من الدين بالضرورة فلا يتوهم متوهم قتل المسلم به وسعد هذا الجواب
قليلا اما ان احدهما ان مدلول الحديث حينئذ مستغنى به عادل عليه قوله تعالى
فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم فالحمل على فائدة جديدة اولى الامر الثاني ان
صدر الحديث تفي فيه القتل قصاصا لا مطلقا لقتل قصاصا آخر ان يكون
كذلك والوجه الثاني انا لا نسلم لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه
لانهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرين لمكن ان يراد باحدهما غير ما اريد
بالاخرى وكذلك مع ذكر احداهما وتقدير الاخرى ويؤيد عموم والمطلقات
وخصوص وبعولتهن مع عود الضمير عليه الجواب الثاني ان الاصل لا يقتل
مسلم ولا ذو عهد في عهده بكافر ثم آخر المعطوف عن الجار والمجرور وليس
في الكلام حذف البتة بل تقديم وتاخير وحينئذ فالتقدير بكافر حربي
والا لزم ان لا يقتل ذو العهد بذي العهد وبالذمي والثالث ان ذو عهد
مبتدأ في عهده خبره والواو للحال اي لا يقتل مسلم بكافر والحال انه ليس
ذو عهد في عهد ونحن لو فرضنا خلق الله تعالى عن عهد لجميع افراد الكفار لم يقتل
مسلم بكافر وهذا الجواب حكي عن القدوري وفيه بعد لان فيه اخراج
الواو عن اصلها وهو العطف ومخالفه لرواية من روى ولا ذي عهد بالخفض
اما عطفا على كافر كما يقوله الاكثرون واما على مسلم كما يقوله الحنفية ولكنه
خفض لمجاورته المخفوض وايضا فان مفهومه حينئذ ان المسلم يقتل بالكافر
مطلقا في حالة كون ذي العهد في عهده وهذا لا يقوله احد فانه لا يقتل بالحربي
اتفاقا الا ان هذا لا يلزم الحنفية فانهم لا يقولون بالمفهوم فضلا عن ان
يقولوا ان له عموما ولكن ينتقل البحث معهم الى اصل المسئلة وقد يقال ايضا
ان كون مثل هذا الكلام لا يحتاج الى تقدير بناء على حمله على التقديم والتاخير
بعيد لان الكلام اذا حض على وجه كان فيه اخراج في الظاهر حال حمله لم يجز

والجواب

والجواب الرابع ان ولا ذو عهد معطوف والمعطوف يقتضي المغايرة فوجب ان
يحمل الكافر الاول على غير ذي العهد ليتغايرا مالة بعضهم وهذا غريب فان
ذا العهد معطوف على مسلم لا على كافر والعطف انما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين
ثم لو قيل لو كان المراد بالكافر ذا العهد لكان ذكر ذي العهد ثانيا استدراكا للظاهر
في موضع المضمر لا يجوز او لم يحسن ان يحمل بعد ذلك على خلاف ذلك لان فيه تراجعا
ونقضا لما مضى عليه الكلام ولهذا قال ابو علي ومن رافقه في قوله تعالى
واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر
انه حذف الخبر من الثاني لدلالة خبر الاول عليه وقال بعض النحاة الاولى
ان تقدير الخبر مفردا اي واللائي لم يحضن كذلك لان تقليل المحذوف اولى
لانه لو نطق بالخبر لم يحسن ان تعاد الجملة برأسها فاتفق الفريقان على ان الخبر
محذوف ولم يحملوه على ان التقدير واللائي يئسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة
اشهر والذي يظهر ان ذلك ليس الا لما ذكرو لهذا ايضا يظهر انهم منعوا من التنازع
في المتقدم نحو زيدا ضربت واكرمت في المتوسط نحو ضربت زيدا واكرمته
لان الاسم المتقدم مستوفيه العامل قبل ان يجيء الثاني فاذا جاء الثاني طالبه بعد
ما اخذه غيره وذلك في المتوسط اوضح لان المحول الى العامل الاول والله تعالى اعلم

مسئلة اعتراض الشرط على الشرط له ايضا قال رحمه الله تعالى هذا فصل
نتكلم فيه بحول الله تعالى وقوته على مسئلة اعتراض الشرط على الشرط اعلم انه
يجوز ان يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الاصح وكذا في اكثر من
شرطين وربما توهم متوهم من عبارة النحاة حيث يقولون اعتراض الشرط
على الشرط ان ذلك لا يكون الا من شرطين وليس كذلك ولا هو مرادهم
وتحقق اولا الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم اعتراض الشرط على الشرط
فان ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسرين
ثم نتكلم على البحث في ذلك والخلاف في جوازه وفي توجيهه فنقول ليس من
اعتراض الشرط على الشرط واحد من هذه المسائل الخمس التي سنذكرها احدها
ان يكون الشرط الاول مقترنا بجوابه ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله تعالى
يا قوم ان كنتم امنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين
خلافا لمن غلط فجعله من الاعتراض وقائل هذا من الحق على ما راجح لانه اذا ذكر
جواب الاول تاليا لهم فاي اعتراض هنا الثانية ان يقترن الثاني بفاء الجواب
لفظا نحو ان تكلم زيد فان اجار فاحسن اليه لان الشرط الثاني وجوابه
جواب الاول الثالثة ان يقترن بها تقديرا نحو فانا ان كان من المقربين
فلن اؤم روح فحذفت منهما وجملة شرطها وانيب عنها اما فصارا اما فان كان
ففروا من ذلك لوجهين احدهما ان الجواب لا يلي اداة الشرط بغير فاصل
والثاني ان الفاء في الاصل للعطف فخفيا ان تقع بين شيئين ومما المتعاطفان

فلما اخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الاخر وهو التوسط
فوجب ان يقدم شيء مما في حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط
الثاني لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما اليتيم فلا تقهر فصار
اما ان كان من المقترنين فروح فحذفت الفاء الى جواب ان لئلا يلتقي فا ان
فتلخص ان جواب اما ليس محذوفا بل مقدما بعضه على الفاء وفله اعتراض
الرابعة ان يعطف على فعل الشرط شرط اخر كقوله سبحانه وتعالى
وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم ان يسألكموها
فيحفكم تبخلوا ويفهم من كلام ابن مالك ان هذا من اعتراض الشرط على
الشرط وليس بشيء الخامسة ان يكون جواب الشرطين محذوفا فليس من
الاعتراض نحو ولا ينفعكم نصحي الاية كذلك وامرأة مؤمنة ان وهبت
نفسها الاية خلافا لجماعة من النحويين منهم ابن مالك وحجتنا
على ذلك انا نقول تقدر جواب الاول تاليا لما هو دليل لا عليه بما تقدم عليه
وجواب الثاني كذلك مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه المقدمين
عليه فيكون التقدير في الاول ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان
كان الله يريد ان يغويكم فان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي وكذا
التقدير في الثانية ومثل ذلك ايضا بيت الحماسة ۝

لكن قومي وان كانوا ذوي عدد ۝ ليسوا من الشر في شيء وان هانا ۝

فتدبره فانه حسن واذ قد عرفت انا لا نريد شيئا من هذه الانواع بقولنا
اعتراض الشرط على الشرط فاعلم ان مرادنا نحو ان ركبت ان لبست فانت
طالق وقد اختلف اولا في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه
ابن الدهان واجازه الجمهور واستدل بعض المجيزين بالايات السابقة
وقد بينا انها ليست مما نحن فيه لا في ورد ولا صدر وانما الدليل في قوله
سبحانه وتعالى ولولا رجال مؤمنون الى قوله سبحانه وتعالى لعذبنا
فالشرطان وهما لولا ولو قد اعترضا وليس معهما الا جواب واحد متأخر
عنهما وهو لعذبنا وفي آية اخرى على مذهب ابي الحسن وهي قوله سبحانه
وتعالى اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية فان زعم ان قوله
جل ثناؤه الوصية للوالدين على تقدير الفاء اي فالوصية فعلى من هذا
يكون مما نحن فيه واما اذا رفعت الوصية كتبت فهي كالايات السابقات
في حذف الجوابين وهذان الموطنان خطوا الى قد يا ولم ار هما لغة ومما
يدل ايضا قول الشاعر ۝

ان تستعينونا نبنا ان ندعوا تجدوا ۝ منا معاقل عز زانها كرم ۝

وقد استعمل ذلك الامام ابو بكر بن دريد رحمه الله في مقصورته حيث يقول

فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هابا فعولا لعا ۝

واذ قد عرفت صورة المسئلة وما فيها من الخلاف وان التصحيح جوازها واعلم
ان المجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين
على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا احدها انه انما يقع مجموع امرين احدهما حصول كل
من الشرطين والاخر كون الشرط الثاني واقعا قبل وقوع الاول فاذا قيل ان
ركبت ان لبست فانت طالق فان ركبت فقط او لبست فقط او ركبت ثم لبست
ثم تطلق فيهن وان لبست ثم ركبت طلقت هذا قول جمهور النحويين والفقهاء
والنحويون في تأويله على فريقين احدهما قول الجمهور ان الجواب المذكور
للاول وجواب الثاني محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه والدليل على
ان الشرط وجوابه يدلان على الشرط الحال لا يمتنع اقترانهما بحرف الاستقبال
لانها مستقبلة بخلاف الاول وعلى صحة مسئلة ابي علي وصحة تخريج المصنف
مسئلة الشرط اعني صحتها من هذا الوجه لا صحتها مطلقا فانها معترضة بغير
ذلك نعم ويتضح على هذا ابطلان تقديم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال
وقد اتضح الامر في تحقيق هذين الوجهين والحمد لله المذهب الثاني
ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين حكي لي بعض علمائنا عن امام
الحرمين رحمه الله ان القائل اذا قال ان ركبت ان لبست فانت طالق كان
الطلاق معلقا على حصول الركوب واللبس سواء اوقعا على ترتيبهما في الكلام
ام متعاكسين ام محققين ثم رايت هذا القول محكيا عن غير الامام رحمه الله
والذي يظهر لي فساد هذا القول لان قائله لا يخلو امره ان يجعل الجواب المذكور
لمجموع الشرطين او الاول فقط او الثاني فقط لا جائز ان يجعل جوابا لهما معا
لانه اما ان يقدر بين الشرطين حرفا رابطا او لا فان لم يقدر ذلك لم يصح ان
يورد على جواب واحد لان ذلك نظير ان يقول لزيد عمرو عندك ويقول
عندك خبر عنهما فيقال لك هلا اذ تركت بين الاسمين في الخبر الواحد اثبت بما
يربط بينهما وان قدرته فلا يخلو ذلك الذي تقدره من ان يكون يا او واوا
اذ لا يصح غيرها فان قدرته فاد كالفاء مقدرة في قوله من يفعل الحسنات
يشكرها اي فالله يشكرها فالشرط الثاني وجوابه جواب الاول فعلى هذا لا
يقع الطلاق الا بوقوع مضمون الشرطين وكون الثاني بعد الاول كما انك لو
صرحت بالفاء كان الحكم كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذفت الباء لا يقع الا
في النادر من الكلام في الضرورة فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو
كما هي مقدرة في قول الله سبحانه وتعالى ووجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه
يومئذ ناعمة عطفا على وجوه يومئذ خاشعة فلا شك ان الطلاق يقع بكل
من الامرين على هذا التقدير ولكن هذا التقدير لا يتغير لجواز ان المتكلم انما
قدر الفاء فلا يقع الا بالمجموع مع التركيب المذكور او يكون الكلام لا تقدير فيه
فلم قلت تتعين تقدير الواو ولا جائز ان تجعل جوابا للاول فقط وجواب الثاني

محذوف فالدلالة الشرط الاول وجوابه عليه لانه على هذا التقدير يلزمه ان
ان يقول يقول الجمهور وهو لا يقول به ولا جائز ان يجعل جوابا الثاني لانك اما
ان تجعل جواب الشرط الاول هو الشرط الثاني وجوابه او محذوف فاما دل عليه
الجواب المذكور للثاني لا سبيل الى الاول لانه على هذا التقدير يجب الفاء في الشرط
الثاني لانه لا يصح للشرط ان يلي الشرط لو قلت ان ان لم يصح وكل جواب
لا يصلح ان يكون شرطا فانه يتعين افترانه بالفاء ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه
فان قلت فلعله يجعله مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها فهذا اوجه ضعيف
كما قدمنا فلم نحمل الكلام عليه بل لم اوجب ان يكون الكلام محمولا عليه ولا سبيل الى
الثاني لانه خلاف المألوف في العربية فان منهاج كلامهم ان يحذف من الثاني لدلالة
لدلالة الاول لا العكس فاما قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض يخلاف
للجادة حتى لقد تخيل لابن يسان فجعل نحن للمتكلم المعظم نفسه ليكون راض
خبرا عنه فانت ترى عدم التهم بهذا النوع حتى تكلف له هذا الامام هذا الوجه
حكى ذلك عنه ابو جعفر النحاس في شرح الايضاح ولانه ايضا خلاف المألوف
من عاداتهم في تواد ردوي جوابين من جعل الجواب للثاني ثم الذي يبطل هذا
المذهب من اصله انا تأملنا ما ورد في كلام يا قوم ان كنتم آمنتم بالله
فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين فهذا بتقدير ان كنتم مسلمين فان كنتم آمنتم
بالله فعليه توكلوا فحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا القول من الحسن
بمكان لان القاعدة انه اذا توارد في غير مسئلتنا على جواب واحد شيآن كل
منهما يقتضي جوابا كان الجواب المذكور للاول كقولك والله ان تأتيني لاكرمنك
بالتأكيد جوابا للاول وان تأتني والله اكرمك بالجزم جوابا للشرط وكذا
القياس يقتضي في مسئلتنا توارد شرط على شرط ان يكون الجواب للسابق منهما
ويكون جواب الثاني محذوفا لدلالة الاول وجوابه عليه فمن ثم لزم في وقوع
المعلق على ذلك ان يكون الثاني واقعا قبل الاول ضرورة ان الاول قائم مقام
الجواب حتى ان الكوفيين وابا زيد والمبرد رحمهم الله تعالى يزعمون في نحو انت
انت ظالم ان فعلت ان السابق على الاداة هو الجواب لادلة على الجواب والجواب
لابد من تأخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فكذلك الدليل على الجواب لانه
قائم مقامه ومغن في اللفظ عنه وقد يجوز في هذا ان في كل من الجملتين مجازا
فمجاز الاول الفصل بينهما وبين جوابها بالشرط الثاني ومجاز الثانية بحذف
جوابها وعلى هذا فيجوز كون الشرط ماضيا ومضارعا واما الشرط الثاني
فلا يجوز في فصيح الكلام ان يكون الا ماضيا لان القاعدة في الجواب اذا لا يحذف
الاول والشرط ماض فاما قوله
منا معا قل عز زانها كرم
يا اقرع بن حابس يا اقرع
ان يستعينوا بنا ان تذعروا نجد وا
فضرورة كقوله
انك ان تصرع اخوك يصرع

القول

القول الثاني في قول ابن مالك رحمه الله تعالى ان الجواب المذكور الاول كما يقوله
الجمهور لكن الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر لانه مقيد للاول
تقييده بحال واقعة موقعه فاذا قلت ان ركبت ان لبست فانت طالق فالمعنى
ان ركبت لابسة فانت طالق وكذلك التقدير في البيت ان تستعينوا بنا ان
تذعروا تجدوا فهو موافق للجمهور في اشتراط تأخر المقدم وتقديم المؤخر
تخريجه مخالف لتخريجهم وعندي ان ما ادعوه اولى من وجهات احدها ان دعواهم
جارية على القياس فان شرط يكون جوابه ظاهرا ومقدرا ودعواه
خارجة عن القياس لانه جعله شرطا لا جواب له لا في اللفظ ولا في التقدير وكان
وكان ادعاء ما يجري على القياس اولى الثاني ان ما ادعاه لا يطرد لم الاحيث
يمكن اجتماع اللفظين كالامثلة السابقة اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت
طالق فانه لا يمكن ان يقدر في ذلك ان قمت فاقعدة فان هذا من المحال وينبغي
على قوله انها لا تطلق اصلا وكذلك اذا لم يجتمع الفعلان في العادة وان لم
يتضادا نحو ان اكلت ان شربت وكذلك اذا قال ان صليت ان توضأت انت
فانه لا يصح ان يقدر ان صليت متوضئا معنى موقعا للوضوء فانهما لا يجتمعان
الثالث ان الشرط بعيد من مذهب الحال الا ترى انه للاستقبال والحال حال
كلفظها وبابها المقارنة واذا تباعدما بين الشيئين لم يصح التحون باحدهما
عن الاخر وقد نص هو على الجملة الواقعة حالا يشرطها ان لا تصدر بدليل استقبال
لما بينهما من التنافي نعم في مسائل القصر عن الشيخ ابي علي رحمه الله اجازته
ذلك في نحو لا ضربنه ذهبا ومكث ولا ضربنه ان ذهب وان مكث والذي
يتحرر لي ان الحال كما ذكر النحاة على ضربين حال مقارنة وحال منتظرة
وتسمى حالا مقدرة فالاولى واضحة والثانية نحو ادخلوها خالدين
فان الخلود ليس شيئا يقارن الدخول وانما هو استمرار في المستقبل ويقدد
النحويون ذلك ادخلوها مقدرين الخلود وكذلك لتدخلن المسجد الحرام
ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم اي مقدرين فانهم في حالة
الدخول لا يكونوا محلقين ومقصرين انما هو يقدرون الحلق والتقصير
فهذا كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط فوجدناهم لا يستعملونه
الا والحكم معلق على مجموع الامرين شرط تقدم الموخر وتأخير المقدم فوجب
ان يحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقوله ان تستعينوا بنا ان تذعروا
فان الذعر مقدم على الاستعانة والاستعانة مقدمة على الوجدان فهذا
ما عندي في رفع هذا المذهب المذهب الثالث ان الشرط الثاني في جواب
مذكور والشرط الاول جوابه الشرط الثاني وجوابه فاذا قيل ان ركبت
ان لبست فانت طالق فانما تطلق اذا ركبت اولا ثم لبست وهذا القول ذاعي
من قال به ترتيب اللفظ واعطاء الجواب لما جاوره وانما يستقيم له هذا العمل على

تقدير الفاء في الشرط الثاني يصح كونه جوابا للاول وعلى قول هذا فلا يلزم مضي
فعل الشرط الاول ولا الثاني لان كلا منهما قد اخذ واجوابه وهذا القول باطل
بامور احدها ان الفاء لا تحذف الا في الشعر الثاني ان القاعدة في اجتماع ذوي
جواب ان يجعل الجواب للسابق منهما والثالث انه لا يتأتى لي في نحو قوله
ان تستعينونا نذعر والبيت لان الذعر مقدم على الاستعانة فهذا ما
بلغنا من الاقوال في هذه المسئلة وما حضرنا فيها من المباحث وتحرر لنا
انه اذا قيل ان تذعروا ان تستعينونا نجدوا او ان سوصا ان صليت ابنت
كان كلاما باطلا لما قررناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وان جواب
الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان يكون الشرط
الاول وجوابه مستغنيا عن الشرط الثاني والامر فيما ذكرت على العكس والصواب
ان يقال ان صليت ان توضأت ابنت بتقدير ان توضأت فان صليت ابنت ولكنا
قدمنا انه معترض اكثر من شرطين وتمثيل ذلك ان اعطيتك ان وعدتك انت
سالتني فعبدي حر فان وقع السوال اولا ثم الوعد ثم الاعطاء وقعت الحرية
وان وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الاول وهو الصحيح يأتي
ذلك الخلاف في التوجيه فالجمهور يقولون فعبدي حر جواب ان اعطيتك
وان اعطيتك فعبدي حر دال على جواب ان وعدتك وهذا كله دال على جواب
ان سالتني وكأنه قيل ان سالتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدي
حر وعن ابن مالك ان المعنى ان اعطيتك واعدك سائلا اياي فعبدي حر
واحدا حال من فاعل اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدي حر جواب
الشرط الاول هذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف والله تعالى اعلم
الكلام على اعراب قوله تعالى خلق السموات فانه من المبهمات قال
ابن هشام في المغني في باب التحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب
خلافها السابع عشر قولهم في نحو خلق الله السموات ان السموات مفعول
به والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم
المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول ما لا يقع عليه
ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت ولو قلت فالسموات مفعوله
مفعوله كما تقول فالضرب مفعوله كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به كما
تقول زيد مفعول به لم يصح ايضا اخر المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل
الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعله والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه
هو فعل ايجاده والذي عنى اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المطلق
بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان
المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله عز وجل لظهر لهم انهم لا
يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة

سواه ومن قال بهذا القول الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في امالية
وكذا البحث في انشأت كتابا وعملا فان خيرا وامنوا وعملوا الصالحات
انتهى وقال ابن الحاجب في امالية قولهم خلق الله السموات من قال ان الخلق هو
المخلوق فواجب ان تكون السموات مفعولا مطلقا لبيان النوع اذ حقيقة
المصدر المسمى بالمفعول المطلق ان يكون اسما دال عليه فعل الفاعل المذكور وهذا
كذلك لانا بينا على ان الخلق هو المخلوق فلا فرق بين قولك خلق الله خلقا
وبين قولك خلق الله السموات الا في الاول الاطلاق وفي الثاني من التخصيص
فهو مثل قولك قعدت قعود او قعدت القرفصاء قاعدها للتأكيد
والثاني لبيان النوع وان استويا في حقيقة المصدرية وهذا امر مفطوع به
بعد اثبات ان المخلوق هو الخلق ومن قال ان المخلوق غير الخلق انما هو متعلق الخلق
وجب ان يقول ان السموات مفعول مثل في قولك ضربت زيدا ولكنه غير
مستقيم لانه لا يستقيم ان يكون المخلوق متعلق الخلق لانه لو كان متعلقا له لم
يخل ان يكون الخلق للمتعلق قديما او مخلوقا فان كان مخلوقا تسلسل وكان باطلا
وان كان قديما فباطل لانه يجب ان يكون متعلقه معه اذ خلق ولا مخلوق محال
فيؤدي الى ان يكون المخلوقات ازلية وباطلة فصار القول بان المخلوق غير المخلوق
يلزم منه محال واذا كان اللازم محالا فلزومه كذلك فثبت ان الخلق هو المخلوق
وانما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة انهم لم يعهدوا في الشاهد مصدرا
الا وهو غير جسم فتوهموا انه لا مصدر الا كذلك فلما جاءت هذه اجساما
استبعدوا مصدريتها لذلك وراوا تعلق الفعل بها فحملوه على المفعول به ولو
نظروا حق النظر لعلموا ان الله تعالى يفعل الاجسام كما يفعل الاعراض وتسلطها
الى خلقه واحدة فاذا كان كذلك ومعنى المصدر ما ذكرناه وجب ان يكون مصدر
وليست هذه المسئلة وحدها بالذي حملوا فيها امر الغايب على الشاهد بل اكثر
مسائلهم التي يخالفون فيها كمسئلة الرؤية وعذاب القبر واشباهها وقد الف
الشيخ تقي الدين السبكي في هذه المسئلة كتابا سماه بيان المحتمل في
تعدية العمل بسم الله الرحمن الرحيم
سالت وفقك الله عن قولي في اعراب قوله تعالى واعملوا صالحا ان صالحا ليس
مفعولا به بل هو اما نعت لمصدر محذوف كما يقوله اكثر المعربين في امثاله واما
حال كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير واعملوه صالحا والضمير للمصدر وقد كثر
ذكره من الناس استنكر قولي في ذلك وقالوا ان عمل من الافعال المتعدية بدليل
قوله تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب فاعلم
وفقك الله انك اذا تدبرت ما قلته انحلت عنك كل شبهة في ذلك وعلمت ان
استنكارهم مسارعة الى ما لم يحيطوا بعلمه وغيبة عن معاني كلام النحاة او دلة
العقل وبيان ذلك بامور احدها ان الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به وللمفعول به

هو محل فعل الفاعل وان شئت قلت الذي يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين
موجودة في كلام النحاة وهذا المفعول به هو الذي بنا النحاة له اسم مفعول
كمضروب وماكول ومشروب كزيد المضروب والخبز الماكون والماء المشروب
هي محل تلك الافعال وليست مفعولة وانما هو مفعول بها ومن ضرورة قولنا مفعول به
ان يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاة مفعول به انه مفعول به شيء من الاحداث
والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر وسماه النحاة مفعولا مطلقا بمعنى
ان ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد فانك تقول مفعول به ومفعول فيه ومفعول له
ومفعول معه وليس فيها مفعول نفسه الا المصدر فهو المفعول المطلق اي المجرد
عن القيود وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله واما المضروب والماكول
والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وانما صدر عن الفاعل شيء اثر فيه ومن تتبع قول
النحاة مفعول به عرف ذلك وان المفعول غيره وواطلقوا عليه اسم مفعول ولم
يقولوا اسم مفعول به لفهم المعنى في ذلك والشخص في نفسه مضروب بمعنى ان
الضرب واقع به ولا يقال مضروب به بل هو مضروب نفسه والمعنى وقوع الضرب
به وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول ولا يبنى اسم مفعول
للمصدر وان كان هو المفعول المطلق فلا يقال للضرب مضروب وكذلك لا يبنى اسم
مفعول من الفعل اللازم الا ان يكون مقيدا بظرف ونحوه وهذه الامور كلها
واضحة من مبادي النحو اشرنا ان نتذكرها ولكنا احتجنا الى ذكرها وكل فعل لم
يبن منه اسم مفعول لم يقل عنده انه متعد بل هو لازم وان كان له مفعول حقيقي وهو
الفعل والعمل هو الفعل وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولا به ولا يبنى
له اسم مفعول فلا يتعدي فعله اليه تعدي الفعل الى المفعول به بل تعديه الى
المصدر فلذلك لم يجز ان يكون عملت عملا صالحا متعديا الى صالحا على المفعول به
الثاني ان الفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان وذلك المعنى سماه النحاة حدثا
وفعلا حقيقيا وسموا اللفظ الدال عليه مصدرا ومفعولا مطلقا وهذه الالفاظ
صحيحة باعتبار غالب الافعال وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائما بالفاعل
فقط من غير ان يكون صادرا عنه كالعلم بل قد لا يكون حدثا اصلا ولا فعلا حقيقيا
كالعلم القديم فانك تقول علم الله كذا فالمعنى الذي يدل عليه هذا الفعل وهو العلم
القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى قائم بالذات المقدسة على مذهب
اهل السنة وتسمية ما اشتق منه اسما اصطلاحي وقصدي من هذا التنبيه على ان
تسمية النحاة المصدر مفعولا مطلقا وفعلا ليس مطردا في جميع موارده وقد تنبه
بعض النحاة لما ذكرنا من غير ان يوضحه هذا الايضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر
الى معنى قائم بالفاعل كالفهم والحذر والى صادر عنه كالضرب والخط وان كان
الضرب والخط قائمين بالفاعل ايضا ولم يطلق النحاة المفعول المطلق على غير ذلك وقد
ذكرنا ان المفعول به شيء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة وليس مفعولا واذا

واذا نظرت اليه في قولك ضربت زيدا ونحوه ظهر ذلك ظهورا قويا فان زيدا ليست
ذاته من فعل الضارب وهنا قسم آخر وهو قولنا خلق الله العالم اختارا بن الحاجب
في امالية انتصاب العالم على المصدر بناء على ان الخلق هو المخلوق واكثر النحويين لم
ينظروا الى ذلك وظاهر كلامهم ان الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الاصوليين
وعلى هذا فالعالم مفعول به وهو مفعول لانه الاثر الصادر عن الخلق وذات العالم
موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنحاة لا يسمون هذا مفعولا مطلقا
وانما يسمونه مفعولا به والخلق نفسه هو المفعول المطلق وكذلك في الافعال العامة
كقوله تعالى مما عملت ايدينا فالضمير في عملت مفعول به وهو مفعول لكن المخلوق ولم
يذكر النحاة هذا النوع في المفاعيل والظاهر ان النحاة انما اقتصروا على ما ذكروه من
المفاعيل لان العالم وان كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى فالخلق واقع به
فاندرج تحت حد هم المفعول به وان رأس آخر وهو كون ذاته موجودة بفعل
الله تعالى ولم يتعرض النحاة لهذا الزايد لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم
الى ذكره لكن يلزم على هذا ان يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر
وهو قد قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر فيجب ان يقال ان في تفسير هم
المفعول المطلق تسامحا او اصطلاحا وان المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارة
يكون هو الفعل خاصة وهو المصدرة وتارة يكون زايدا عليه لهذا المثال ويحتمل
ان يقال ان كثيرا من النحاة معتزلة وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى انه ذات
متقررة في العدم فلا تأثير للفاعل في ذاته وانما ان للوجود معنى واقع عليه
كالضرب على المضروب ومنهم من اطلق ذلك عن عمد واعتزال ومنهم من قال تقليدا
وهكذا الكلام في اوجد الله العالم ونحوه من الالفاظ الدالة على اسماء الذوات وهذا
الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخري النحاة واما عند سيبويه رحمه الله
وهو امام الصنعة فاطلق على المفعول به انه مفعول ولم ار في كلامه مفعول به
فانه قال باب الفاعل الذي لم يتعد فعله الى مفعول وباب الفاعل الذي يتعداه فعله
الى مفعول وذكر في الاول ذهب وجلس وفي الثاني ضرب عبد الله زيدا وقال
انتصب زيد لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل وهذا الذي قاله سيبويه
سالم عن الاعتراض وليس فيه اطلاق المفعول على المصدر بل على ما يتعدى اليه
فعل الفاعل وذلك اعم من ان يكون حاصلا بفعل الفاعل او ليس حاصلا بفعل
ولكن فعل الفاعل واقع عليه وتسمية الاول مفعولا حقيقة وتسمية الثاني مفعولا
اصطلاحا او على حذف الجار والمجرور وارادة انه مفعول به ولا يرد على عبارة
سيبويه شيء مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلا حقيقيا ولا في تسمية المصدر
مفعولا مطلقا فسبحان من اسعده في عبارته وحماها ان يدخل عليها بافساد
الثالث ان النحاة اختلفوا في اطلاق المفعول الخلق فقال جمهورهم انه يطلق
على جميع المصدر وقال بعضهم لا يطلق الا على مصادر الافعال العامة كعمل وفعل

نظرت

وصنع وهذا القول كالشاذ عند النحاة وقد نبهنا على ان بعض المصادر لا يصح ان
يقال انه فعل حقيقي ولا مفعول مطلق وهو العلم القديم ومن هذا يظهر ان معنى
التعدي ان يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا علم الله كذا فعله متعلق بالمعلوم
وتسميته تعالى فاعلا في هذا المثال ليس المراد به انه فاعل العلم لانه علمه
ليس بمفعول وانما هو على اصطلاح النحاة في ان من اسند اليه فعل على وجه
مخصوص يسمى فاعلا الرابع ان غير الله تعالى لا اثر لفعله في الذوات اجماعا
اعني لا يفعل ذاتا وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة وقامت عليه الادلة
العقلية ولم يذهب احد من اهل المعقل الى خلافه وهذا ما قال اصحابنا ان
اعمال العباد مخلوقة الله تعالى واحتجوا بقوله تعالى والله خلقكم وما تعلمون
حاولت المعتزلة الجواب بجعل ما موصولة فيكون المراد الاصنام وهي مخلوقة الله
الله تعالى بالاتفاق وردّ اصحابنا هذا الجواب بان الاية جاءت للرد عليهم في
عبادتهم اياها وهم لا يعبدونها من حيث ذواتها وانما عبدوها من حيث هي معمولة
لهم بنحتهم وتصويرهم كانه قال اتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحتكم او النحت
الذي تنحتونه او المنحوت الذي صورتموه بنحتكم فهذه ثلاثة تقاسيم
لاهل السنة احدها ان تكون ما مصدرية والثاني ان تكون موصولة والمراد بها
المصدر وبعض النحاة يقدرها هكذا في كل مكان يريد فيها المصدر فيه ويذكر
جعلها مصدرية وان كان المشهور خلافه وعلى هذا بين التقديرين الدلالة من الاية
لاهل السنة ظاهرة جدا والثالث ان تكون موصولة والمراد بها المنحوت بقيد النحت
وفيه جهتان ذاته ولم يقيد من جهتها وصنعته وهي التي عدت من جهتها وهي
مخلوقة الله تعالى بمقتضى الاية ودلت الاية على انها معمولة لهم فان ثبت ان الصورة
الحاصلة في الصنم معمولة للاصنام وقعت الدلالة لاهل السنة من الاية والا تعين
ان يكون العمل نفس فتصح الدلالة لاهل السنة والراجح من هذين الامرين سنذكره
الخامس الصورة الحاصلة في المراد على قسمين احدهما ما لا اثر لفعل العباد فيه
البتة بل هو من فعل الله تعالى وحده اما بلا سبب من العباد واما بسبب منهم
بحاولوته فيوجد الله تعالى تلك الصورة عنده وذلك هو الصور الطبيعية وهي
كالذوات فلا يقال انها مفعولة للعباد البتة والثاني ما هو اثر صنعة العبد
وهي الصور الصناعية ومن امثلة ذلك الصورة الحاصلة في الصنم بنحت
العباد وتصويرهم هل تقول ان تلك الصورة معمولة للعباد والله تعالى
ولا شك ان على مذهب السنة لا تردد في ذلك فان الكل بفعل الله تعالى وانما
التردد على مذهب المعتزلة او بالاضافة الكسبية على مذهب اهل السنة
والحق ان ذلك ليس من فعل العباد ولا من كسبهم فان القدرة الحادثة
لا تؤثر في غير محلها فاذا قلنا صور المشرك الصنم من فعل المشرك الا
التصوير القائم به والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى فلا يقال فيها

انها معمولة للعباد الا على جهة المجاز وانما يقال هي مصورة كما يقال في زيد المتعلق به الضرب
انه مضروب واذا قلنا عمل المشرك الصنم ففي الكلام مجاز بخلاف قولنا صور المشرك الصنم
وسببه ان عمل فعل عام وصور فعل خاص وسيأتي الفرق بين الافعال الخاصة والعامة
فقولنا عمل يقتضي ان الصنم معمول لمن اسند اليه الفعل وليس شيء من الصنم لا من مادته
ولا من صورته فعلا للعبد ولا من عمله فكيف يكون مجموعه من عمله فلا بد من مجاوز وفي
جهة المجاز وجوه احدها ان يكون استعمل عمل في معنى صور استعمالا للاعم في الاخص
الثاني ان يكون على حذف مضاف كانه قال عمل تصوير الصنم فلا يكون تصوير على هذا
مفعولا به بل مصدرا وهذان الوجهان هما اقرب الوجوه التي خطرت لنا فلنقتصر
عليهما وبالثاني مقوي ان المراد في قوله وما تعلمون التصوير فيكون حجة لاهل السنة
السادس من الافعال ضربان خاصة وهي الاكثر مثل قام وقعد وخرج في اللازم وضرب
واكل وشرب في المتعدي وانما كثر هذا الضرب الخاص لازما ومتعديا لان
لانه الذي يحصل به كمال الفايدة في الخبر عن فعل خاص والامر به والنهي عنه وبحو
ذلك الضرب الثاني الافعال العامة مثل فعل وعمل وصنع وانما جاءت هذه الافعال لانه
قد يقصد الاخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه اما العلم بالجنس دون النوع
واما الغفلة عن آخر وكذلك الامر به والنهي عنه وما اشبه ذلك ولكن هذا القصد
اقل من قصد كمال الفايدة فلا جرم كان هذا الضرب اقل من الضرب الاول ولم يجئ
منه الا الفاظ معدودة واذا سئلنا عن هذه الافعال العامة هل هي متعدية او لازمة
لم يجز لنا اطلاق القول بواحد من الامرين لانها اعم من الافعال المتعدية ومن الافعال
اللازمة والاعم من شيئين لا يصدق عليه واحد منهما فان الاعم يصدق على الاخص ولا
ينعكس وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق الاهمال الذي هو في قوة جزئي فقد وجد
في كلام احد من الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمل على ذلك وان مراده انها قد تكون
متعدية وكذا اذا قيل لازمة او غير متعدية واريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح
وقد يراد بغير المتعدي انه الذي يتجاوز معناه من هو هو فيصح بهذا الاعتبار ان
يقول ان عمل لا يتعدي لان معناها العمل والعمل من حيث هو هو لا يتعدي الا اذا اريد به
عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدي لا مطلق العمل ومدلول عمل انما هو مطلق
العمل فصح ان مدلولها لا يتعدي وهكذا افعل وصنع التابع ان هذه الافعال مع عمومها
لها مصادر وهي الفعل والعمل والصنع وهي احداث غالبا يندرج تحتها غيرها من الاحداث
الخاصة وتلك الاحداث حقيقية ويصدق عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات باعتبار
انها صادرة عن الفاعل والشخص فاعل لفعل فلا شك ان فعل مفعول لم فلذلك اتفق
النحاة هنا على انه يطلق مصادر هذه الافعال الخاصة لا يصدق على الضرب انه مفعول
عند بعضهم وان كان هو مفعولا في الحقيقة ولا شك انه لا يصدق عليه مضروب
بلا خلاف وانما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ فاعين لام وكذلك عمل
وصنع يقال في العمل والصنع معمول ومصنوع ومع ذلك لا يكون الفعل المذكور متعديا

بل يصح ذلك وان اريد به معنى خاص لازم او اريد به مطلق الفعل الذي هو اعم من
اللازم والمتعدي فاذا قلت عملت عملا او فعلت فعلا او صنعت صنعا فانتصابه على
المصدرية ليس الا بمعنى ان اردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان
كان مجازا وحينئذ يصح فيه ان يكون مفعولا به وغير تجوز ايضا من جهة ان حقيقة
المفعول هو الصادر عن الفاعل وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل
على ما تقدم عن اصطلاح متاخري النحاة وهما متغايران كما قدمنا الثامن اذا قلت
عملت محرابا فان اسندت الفعل الى الله تعالى صح وانتصب محرابا على انه مفعول به
وهو ايضا مفعول ومنه قوله تعالى مما عملت ايدينا وقدرينا وجه ذلك فيما سبق
وان اسندته الى غير الله تعالى فقل عمل النحار محرابا لم يكن المحراب مفعولا لانفسه لما
قدمنا ان اعمل العباد لا يتجاوزهم ولان مادة المحراب ليست معمولة للعباد وهي جزء المحراب
فاولى ان لا يكون الكل معمولا لهم وفي جعله مفعولا به تفصيل وهو انك ان جعلت عملا مجازا
عن نجر كان اعم في محرابا حقيقة على انه مفعول به لفولك نجر مت محرابا فان النجر
واقع على المحراب ووقوع الضرب على زيد وكان اللحان في لفظ عمل ليس الا ان جعلت عمل
على حقيقته فان جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتقدير عمل تصوير محراب فالتصوير
مصدر واذا حذف واقيم المحراب مقامه اعرب مفعولا به على المجاز وان قدرته عملت
صنعة محراب على ان تكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة بخلاف ما قلنا فيما سبق كان
كذلك ايضا وان جعلت المحراب معمولا باعتبار انه محل العمل اطلاقا فالاسم المحل على الحال
لزم المجاز ايضا فالمجاز لازم على كل تقدير ولا شك في جواز الاطلاق قال الله تعالى
ليأكلوا من ثمره وما عملته ايديهم التاسع بان يهذا ان قولهم اعملوا صالحا انما ينتصب
صالحا فيه على غير المفعول به ولا يجوز انتصابه على المفعول به لامجازين احدهما
اطلاق الصالح على المفعول الذي ليس فعله والثاني اضافة العمل اليه وثالث وهو
حذف الموصوف من غير دليل بخلاف ما اذا قدرنا عملا الذي هو المصدر فان الفعل يدل
عليه وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة في جعل مفعولا به
فكيف يصار اليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة العاشر ظهر بهذا وجه التقدير في
قوله تعالى اعملوا آل داود شكرا فانتصابه شكرا على انه مفعول له وجوز الزمخشري
فيه ان يكون مفعولا به على المشاكلة وفيه مجاز وانما قوله تعالى من يعمل سوءا
يجز به وقوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وما شبه ذلك فكلها ترجع الى المصدر
الحادي عشر انما فرقنا بين الافعال العامة والخاصة لان تعدي الفعل الى المفعول معناه
وصول معناه اليه فالفعل الخاص كالضرب مثل تعديه بوصول الضرب الى المضروب
ولا يلزم من ذلك ان يكون الضارب مؤثرا في ذات المضروب اعني موجدها والفعل
العام كعمل مثلا تعديه بوصول معناه وهو العمل والعمل معنى عام في الذات وصفاتها فلذلك
اقتضى العموم واتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه فقال الفرق انما هو من معاني الافعال

ووصولها الى المفعول الثاني عشر من الافعال نوع آخر مثل قال ولفظ يحفى بين القول
المقول واللفظ والملفوظ لان المقول والملفوظ هو الاصوات والحروف المقطعة وهي
القول اللفظ والوجه في الفرق بينهما ان هنا امرين احدهما حركات اللسان ونحوه
مما فيه مقاطع للحروف تلك الحروف والثاني في نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التي هي
كيفيات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات فالاول هو التلفظ وهو القول واللفظ
اللذان هما مصدران والثاني هو المقول والملفوظ فاذا قلت لفظت لفظا او قلت قولا لك ان تريد
الاول فتنصب اللفظ والقول على المصدرية ولك ان تريد الثاني فتنصبهما على المفعول به
وهما امران متغايران وان لم يتجاوزا الفاعل وهو اللافظ القائل المتكلم وليس من شرط
تعدي الفعل ان يتجاوز الى محل غير الفاعل بل الشرط المغايرة سواء تجاوز في محله او في غير
محله هذا ما انتهى اليه نظري في هذه المسئلة اورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني على
قولهم في مثل خلق الله السموات ان السموات مفعول به ايرادا هو ان المفعول به
عبارة عما كان موجودا والفاعل اوجد فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن
موجودا بل عدما محضا والفاعل بوجوده ويخرجه من العدم والسموات في التركيب
انما كان عدما محضا فاخرجها الله تعالى من العدم الى الوجود انتهى وتبعه على ذلك
ابن الحاجب وابن هشام ويقال انه مذهب الرماني ايضا اجاب الشيخ تاج الدين
التبريزي عنه بانا لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل ايجاد
الفعل وانما الشرط توقف عمله الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت
زيدا ولما ضربته ام لم يكن موجودا نحو بنيت الدار قال الله تعالى اعطى كل شيء خلقه
فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد
وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى خلقتك من قبل ولم تك شيئا
واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية بان المفعول به بالنسبة الى
فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا آخر فان اثبات
صفة غير الايجاد يستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد
فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الموجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا
والا لكان تحصيلا للحاصل انتهى فائدة قال سيبويه من في قولهم زيد افضل من عمرو
لابتداء الارتفاع واعترض بانه لا يتبع بعدها الى انتهى واجاب الشيخ زكي الدين
بان المتكلم غرضه بيان ابتداء الفضل وليس له غرض في انتهائه فتأمل من فوائد
الشيخ كمال الدين بن الزملكاني في تفسير قوله تعالى التائبون العابدون الآية في
في الجواب عن السؤال المشهور وهو انه كيف ترك العطف في جميع الصفات وعطف الناهون
عن المنكر على الامرون بالمعروف بالواو قال عندي فيه وجه حسن وهو ان الصفات
تارة تسوق بحرف العطف وتارة تذكر بغير ولكل مقام معنى يناسبه فاذا كان المقام
مقام تعداد صفات من غير نظر الى جمع او انفراد حسن اسقاط حرف العطف وان
اريد الجمع بين الصفتين او التنبيه على تغايرهما عطف بالحرف وكذلك اذا اريد التنويع

لعدم اجتماعهما اتى بالحرف ايضا وفي القران الكريم امثلة تبين ذلك قال الله تعالى
عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات
تائبات عابدات سائحات ثيبات وابكارا فاتى بالواو وبين الوصفين الاخيرين
لان المقصود بالصفات الاولى ذكرها مجتمعة والواو قد توهم التنويع فحذفت واما
الابكار فلا يمكن ثيبات والثيبات لا يمكن ابكارا فاتى بالواو لتضاد النوعين وقال تعالى
حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب
ذي الطول فاتى بالواو في الوصفين الاولين وحذفها في الوصفين الاخيرين لان
غفران الذنب وقبول التوبة قد يظن انهما بحريان لواحد لتلازمهما فمن عفر
الذنب قبل التوبة فبين الله سبحانه وتعالى بعطف احدهما على الاخر انهما مفهومان
متغايران ووصفان مختلفان يجب ان يعطي كل واحد منهما حكمه وذلك مع العطف
ابين واوضح واما شديد العقاب وذي الطول فهما كالمتضادين فان شدة العقاب
تقتضي اتصال الضر والاتصاف بالطول يقتضي اتصال النفع فحذف ليعرف انهما
مجتمعان في ذاته تعالى وان ذاته المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع فهو في حالة
اتصافه بشديد العقاب ذو الطول وفي حالة اتصافه بذي الطول شديد العقاب
فحسن ترك العطف لهذا المعنى وفي الاية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وتركه مما ذكرنا
لان كل صفة عالم بسبق بالواو ومغايرة للاخرى والغرض انهما في اجتماعهما كالوصف الواحد
لموصوف واحد فلم يحتج الى عطف فلما ذكر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما متلازمان
او كالمتلازمين مستمدان من مادة واحدة كغفران الذنوب وقبول التوبة حسن العطف
ليبين ان كل واحدة متعبد به على حدة قائم بذاته لا يكفي متعه ما يحصل في ضمن الاخر بل
لا بد ان يظهر امره بالمعروف بصريح الامر ونهيه عن المنكر بصريح النهي فاحتاج الى
العطف وايضا فلما كان النهي والامر ضدين احدهما طلب الايجاد والاخر طلب الاعدام
كانا كالنوعين المتغايرين في قوله تعالى ثيبات وابكارا فحسن العطف بالواو

كتب الصلاح الصفدي الى الشيخ تقي الدين السبكي يسأله عن قوله تعالى
استطعما اهلها الاية

سيدنا قاضي القضاة ومن اذا ... بدا وجهه استحيا له القمران
ومن كفه يوم النوال وباعه ... على طرسه بحران يلتقيان
ومن ان وجدت في المشكلات تسائل ... جلاها بفكر دائم اللمعان
رأيت كتاب الله اكبر معجز ... لافضل من يهدي به الثقلان
ومن جملة الاعجاز كون اختصاره ... بايجاز الفاظ وبسط معاني
ولكنني في الكهف ابصرت اية ... بها الفكر في طول الزمان عناني
وما فهمي الا استطعما اهلها فقد ... نزى استطعماهم مثل ببيان
فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر ... مكان ضمير ان ذات لشان
فارشد على عادات فضلك حيرتي فاني بهذا قد اجبت بانه قوله تعالى استطعما اهلها

متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعماهم لان استطعما صفة للقرية في محل خفض جارية على غير
من هي له كقولك اهل قرية مستطعم اهلها لو حذفت اهلها هنا وجعلت مكانه ضمير المجرور
فكذلك هذا ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك اذا استطعما صفة لقرية وجعله
لقرية سايغ عربي لا ترده الصناعة ولا المعنى بد اقول ان المعنى عليه اما كون
الصناعة لا ترده فانه ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات
بالجمل والتركيب محتمل لثلاثة اعاريب احدها هذا والثاني ان تكون الجملة في محل
نصب صفة لاهل والثالث ان تكون الجملة جواب اذا والاعاريب الممكنة مختصة في الثلاثة
لا رابع لها وعلى الاول لا يصح لما قدمناه فمن لم يتأمل الاية كما تأملناها ظن ان
الظاهر وقع موقع المضمر او نحو ذلك فغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله وقفنا
الله للمقصود ولمحنا بعين الاعراب الاول من جهة معنى الاية ومقصودها وان
الثاني والثالث وان احتملهما التركيب بعيدان عن معزاها اما الثالث وكونه
جواب اذا فلانه تصير الجملة الشرطية معناها الاخبار باستطعامهما عندانا نهما
وان ذلك تمام معنى الكلام ويحل مقام موسى والخضر عليهما السلام
عن تحرير قصدها او ان يكون معظمه او هو طا ليطعمه اوشياء من الامور
الدنيوية بل كان القصد ما اراد ربك ان يبلغ اليتيمان اشدهما ويستخرجا
كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك الاعاجيب لموسى عليه السلام
فجواب اذا قوله قال لو شئت لاتخذت الى تمام الاية واما الثاني وهو كونه صفة
لاهل في محل نصب فلا تصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث هم ولا يكون
للقرية اثر في ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها الا ترى
الى قوله فوجدا فيها جدارا ولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصد اصلاحه
وحفظ ما تحته جزء من قرية مذمومة مذموم اهلها وقد تقدم منهم هو
صنيع من الآباء عن حق الصنيع مع طلبه وللبقاع تأثير في الطباع فكانت
هذه القرية حقيقة بالافساد والاصناعة قوبلت بالاصلاح المجرد
الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مواخذة بفعل الاهل الذين منهم
غادور ايخ فلذلك قلنا ان الجملة تتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية
ويجب معها الاظهار دون الاضمار ويضاف الى ذلك من الفوايد ان الاهل
الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاهل او غيرهم او منهم والغالب ان من اتى
قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصره اولا على بعضهم ثم
قد يستقر بهم فلعل هذين العبدين الصالحين لما اتيا قدر ابتدا لهما
لما يظهر من حسن صنيعه استقرا جميع اهلها على التدريج ليبين به
كمال رحمته وعدم مواخذته بسوء صنيع بعض عباده ولو عاد الضمير فقال
استطعماهم يتعين ان يكون المراد الاولين لا غير فاني بالظاهر اشعار
بتأكيد العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها حتى استطعماه

وابي ومع ذلك قاله هم باحسن الجزاء فانظر الي هذه المعاني والاسرار كيف غابت
عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الاسرار حتي ادعي بعضهم ان ذلك تاكيد
وادعي بعضهم غير ذلك وترك كثيرا التعرض لذلك راسا وبلغني عن شخص انه قال
ان اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعاهم وهذا شيء
لم يقله احد من النحاة ولا دليل والقران والكلام الفصيح ممتلي بخلافه وقد
قال الله تعالي في بقية الاية ان يضيفوهما وقال تعالي فخانتاهما ولم يغنيا
وقال تعالي حتي اذا جاءانا في قراءة الحرهر وابن عامر ولا ما يوضع هكذا فهذا
القول ليس بشيء وليس هو قولا حتي يحكي وانما قيل سهت علي ردده ومن تمام
الكلام في ذلك ان استطعا اذا جعل جوابا فهو متاخر عن الاتيان
واذا جعل صفة احتمل ان يكون اتفق قبل الاتيان هذه المرة وذكر تفريعا
وتنبيها علي انه لم يجعلها علي عدم الاتيان لقصد الحث وقوله فواجدا معطوف
علي اتيا فهذا ما فتح علي والشعر يضيق عن الجواب وقد قلت

لاسرار ايات الكتاب معان ۞ تدف فلا تبتد والكل معان ۞
وفيها لمرتاض لبيب عجايب ۞ سنابرقها يعنو لها القران ۞
اذا بارق منها القلبي قد بدا ۞ همت قدر العين بالطيران ۞
سرورا وابها جاوصولا الي العلا ۞ كاني علي فوق السماك مكان ۞
فما الملك والاكوان بالسمو رابضا ۞ وعندي وجوه اسفرت بتهان ۞
وهاتك منها قد اتحتك سرها ۞ فشكرا لمن اولاك حسن بيان ۞
اري استطعاوصفا علي قد تجري ۞ وليس لها والنحو كالميزان ۞
صناعته تقتضي بان استتار ه ۞ يعود عليه ليس في الامكان ۞
وليس جوابا الاولا وصفا لها رها ۞ فلا وجه للاضمار والكتمان ۞
وهذا ثلاثة ما سواها بمكن ۞ تعين منها واحد فسبان ۞
ورضت لها فكري الي ان نحضت ۞ به زبرة الاحقاب منذ زمان ۞
وانحياتي في تموج ابحر ۞ من العلم في قلبي بعد لسان ۞
وكم من كناس في حماي لمجدد ۞ الي ان اري اهلا ذكي جنان ۞
فيصطاد مني ما يليق اقتناصه ۞ وليس له بالشاردات يدان ۞
مناي سليم الذهن ريض ارتوي ۞ بكل علوم للخلق ذو امعان ۞
فذاك الذي يرجي لايضاح مشكل ۞ ويقصد للتحرير والتبيان ۞
وكم لي في الايات حسن تدبر ۞ من الله ذي الفضل العظيم جان ۞
بجاه رسول الله قد نلت كل ما ۞ اتي وسيأتي دائما بامان ۞
فصلي عليه الله ما هبت الصبا ۞ وسلم ما دامت لم الملوان ۞

وكتب الصلاح لهذا السؤال ايضا الي الشيخ زين الدين علي ابن شيخ
العونية الموصلي رحمه الله تعالي فاجاب بما نصه

سألت لماذا استطعما اهلها اتي ۞ عن استطعامهم ان ذاك لشان ۞
وفيه اختصار ليس ثم ولم تقف ۞ علي سبب الرجحان منذ زمان ۞
فهاك جوابا رافعا لنقابه ۞ يصير به المعني كراي عيان ۞
اذا ما استوي الحالان في الحكم ۞ رجح الضمير واما حين يختلفان ۞
بان كان في التصريح اظهار حكمة ۞ كرفعه شان او حقارة جان ۞
كمثل امير المؤمنين يقول ذا ۞ وما نحن فيه صرحوا بابان ۞
وهذا علي الايجاز واللفظ جاني ۞ جوابي منثورا بحسن بيان ۞
فلا تمتحن بالنظم من بعد عالما ۞ فليس لكل بالفريض يدان ۞
وقد قيل ان الشعر يزري بهم فلا ۞ يكاد يري من سابق برهان ۞
ولا تثني عند الدعا انثني ۞ سابدي مزاياكم بكل مكان ۞
واستغفر الله العظيم لما طغي ۞ به قلمي اوطال فيه لسان ۞

والجواب المبسوط بالنثر انه لما كانت الالفاظ تابعة للمعاني لم يتحتم الاضمار بد
قد يكون التصريح اولي بدر بما يكاد يصل الي حد الوجوب كما سنبينه ان شاء الله تعالي
ويدل علي اولوية قول ارباب علم البيان ما هذا ملخصه لما كان علم التصريح عمل
ليس للكناية كان لاعادة اللفظ من الحسن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع
الضمير انتهي كلامهم فقد يعدل الي التصريح اما للتعظيم واما للتحقير والنداء
واما للتشنيع في النداء بفتح الفعل واما لغير ذلك فمن التعظيم فقوله تعالي
قل هو الله احد الله الصمد دون هو وهو له تعالي وبالحق انزلناه
وبالحق نزل ولم يقل وبه وقوله تعالي الحج اشهر معلومات فمن فرض
فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج فقد كرر لفظ الحج مرتين
دون ان يقال فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه اعادما بعظمة هذه العبادة
من حيث انها فريضة العمر وفيها شبه عظيم بحال الموت والبعث فناسب
حال تعظيمه في القلوب التصريح بالاسم ثلاث مرار ومنه قول الخليفة
امير المؤمنين يرسم بكذا دون انا اما لتعظيم ذلك الامر او لتقوية
داعية المامور ونحوها وقول الشاعر

نفس عصام سودت عصاما ۞ وقول ابي تمام

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ ۞ دد والمجد والمكارم مثلا

فان ايقاع الطلب علي المثل اوقع من ايقاعه علي ضميره لو قال طلبنا لك مثلا فلم
نجده وقال بعض اهل العصر اذا برقت يوما الثرة وجهه علي الناس قال
الناس جل المتوفي واما ما يكاد يصل الي حد الوجوب فمثل قوله تعالي
يا ايها النبي انا احللنا لك ازواجك الي قوله تعالي وامرة مؤمنة ان وهبت
نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها انما عدل عن الاضمار الي
التصريح وكرر اسمه صلي الله عليه وسلم تنبيها علي ان تخصيصه

صلى الله عليه وسلم بهذا الحكم اعني النكاح بالهبة عن سائر الناس لمكان النبوة
ولكبير اسيد صلى الله عليه وسلم تنبيها على عظمة شانه وجلالته قدره اشارة
الى علة التخصيص وهي النبوة ومن التحقير فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي
قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا دون عليهم وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم
الله بكفرهم اضمرهنا ثم اراد المبالغة في ذمهم صرح في الاية الثانية والثالثة
بكفرهم فقيل لعنة الله على الكافرين وللكافرين عذاب مهين وامثاله كثيرا
اذا تقرر هذا الاصل فنقول لما كان اهل هذه القرية موصوفين بالشيخ الغالب
واللوم الدارب بدليل قوله صلى الله عليه وسلم كانوا اهل قرية لياما وقد صدد
صدر منهم في حق هذين العبدين الكريمين على الله ما صدر من المنع بعد السؤال
كانوا حقيقين بالبذاءة عليهم بسوء الصنيع فناسب ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ
الاهل من الدلالة على الكثرة مع حرمان هذين الفقيرين من خيرهم مع استطعامهما
اياهم ولما دل عليه حالهم من كسر قلوبهم وعمى بصائرهم حيث لم يتفرسوا فيها
ما تفرسه صاحب السفينة في قوله اري وجوه الانبياء هذا ما يتعلق بالمعنى
واما ما يتعلق باللفظ فلما في جميع الضمائر من كلمة واحدة من الاستثقال فلهذا
كان قليلا في القرآن المجيد واما قوله تعالى فسيكفيكهم الله وقوله تعالى
انلزمكموها فانه ليس من هذا القبيل لانه عدول عن الانفصال الى الاتصال
الذي هو احضر وعند ذلك الضمير لا يؤدي الى التصريح باسم ظاهر بل يقال
فسيكفيك اياهم الله وانلزمكم اياها فكان الاتصال اولى لانه احضر
ويوداها واحد بخلاف مسئلتنا ثم هنا سؤالات فالاول ما الفرق بين الاستطعام
والضيافة فان قلت انهما بمعنى قلت فلم خصصتهما بالاستطعام والاهل بالضيافة
والثاني لم قال فابوا دون فلم مع انه احضر الثالث لم قال ايتا اهل قرية
دون ايتا قرية والعرف بخلافه يقول اتيت الى الكوفة دون اهل الكوفة
كما قال تعالى ادخلوا مصر والجواب عن الاول ان الاستطعام وظيفة السائل
والضيافة وظيفة المسؤول لان العرف يقضي بذلك فيدعوا المقيم الى منزله
القادم ليسأله ويحمل الى منزله وعن الثاني ان في الاباء من قوة المنع
ما ليس في فلم لانها تقلب المضارع الى الماضي وتنفيه فلا يدل على انهم لم يضيفوهم
في الاستقبال بخلاف الاباء المقرون بان فانه يدل على النفي مطلقا وآيته
ويأبى الله الا ان يتم نوره اي حالا واستقبالا وعن الثالث انه مبني على
ان مسمى القرية ماذا اهو الجدران واهلها معا حال كونهم فيها ام هي فقط
ام هم فقط والظاهر عندي انه يطلق عليها مع قطع النظر الى وجود اهلها
وعدمهم بدليل قوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها
سماها قرية ولا اهل ولا جدران قائما ولعدم تناول لفظ القرية اياهم في البيع
اذا كانت القرية واهلها ملكا للبايع وهم فيها حالة البيع ولو كان الاهل

داخلين في مسماها لدخلوا في البيع ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وانما
ذكر الاهل لانه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران لانه بمعرض حكاية
ما وقع منهم من اللوم فان قلت فما تصنع بقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية
بطرت معيشتها وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون
وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة الاية واسأل القرية التي كانت
فان المراد في هذه الايات وامثالها الاهل قلت هو من باب المجاز لان الاهلاك
انما ينسب اليهم دونها بدليل او هم قائلون فاذاقها الله لباس الجوع والخوف
وبطرت معيشتها ولاستحالة السؤال من غير الاهل على انا نقول لو تصور وقوع
الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريق والغريق ونحوه لم يتعين الحقيقة لما
ذكرناه والله تعالى اعلم **مسئلة** سئل الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى
عن رجل قال ما اعظم الله فقال اخر هذا لا يجوز **فاجاب** يجوز ذلك قال تعالى
ابصر به واسمع والضمير في به عائد الى الله تعالى اي ما ابصره واسمعه فدل
على جواز التعجب في ذلك وهذا كلام صحيح ومعناه ان الله تعالى في غاية
العظمة ومعنى التعجب في ذلك انه لا نظير لانه مما يجاز فيه العقول والابتان
بصيغة التعجب في ذلك جائزة للاية الكريمة واعظام الله تعالى وتعظيم الثناء
عليه بالعظمة او اعتقادها وكلاهما حاصل والموجب لهما امر عظيم فبلغني بعد
ذلك عن شيخنا ابي حيان انه كتب فنظرت فرايت ابا بكر ابن السراج
في الاصول قال في شرح التعجب وقد حكيت الفاظ من ابواب مختلفة مستعملة ما انت
من رجل تعجب وسبحان الله ولا اله الا الله وكاليوم رجلا وسبحان الله من رجل
وحسبك بزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رجل ولكفى بزيد رجلا فقوله العظمة
لله من رجل دليل الجواز التعجب في صفة الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما افعل وافعله
ومزجهة المعنى لا نزق من حيث كونه تعجبا وقال كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن
ابن محمد بن ابي سعيد الانباري في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف في النحو
مسئلة ذهب الكوفيون الى ان الفعل في التعجب نحو ما احسن زيدا اسم والبصريون
الى انه فعل واليه ذهب الكسائي ثم قال والذي يدل على انه ليس بفعل وانه ليس
التقدير فيه احسن زيدا قولهم ما اعظم الله ولو كان التقدير ما زعموا لوجب
ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر

ما اقدر الله ان يدني على شحط من دان للحزن ممن داره صول

ولو كان الامر على ما زعموا لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر الله والله تعالى قادر
لا يجعل جاعل واحتج البصريون بما مر ثم قال والجواب عن كلمات الكوفيين
ثلاثة قال واما قولهم فيما اعظم الله قلنا معناه شيء اعظم الله اي وصف بالعظمة
كما تقول عظمت عظيما ولذلك الشيء ثلاث معان احدها ان يعني بالشيء من بعظمه
من عباده والثاني ان يعني بالشيء ما يدل على عظم الله تعالى وقدرته في مصنوعاته

والثالث اشار بقوله بنفسه اي انه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرقا بينه وبين غيره وحكي ان بعض اصحاب المبرد قدم الى بغداد قبل قدوم المبرد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة وقال التقدير شيء احسن زيدا فقيل له ما تقول فيما اعظم الله فقال شيء اعظم الله فانكروا عليه وقالوا لا يجوز انه عظيم لا يجعل جاعل ثم سجنوه من الحلقة فاخرجوه فلما قدم المبرد اورد واعليه هذا الانكار فاجابهم بما قدمناه فبان بذلك قبح انكارهم وفساد ما ذهبوا اليه وقيل يحتمل ان يكون قولنا شيء اعظم الله بمنزلة الاخبار انه عظيم لاشيء جعله عظيما لاستحالته واما قول الشاعر ما اقدر الله فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة كقوله تعالى فليمددله الرحمن مدا جاء بصيغة الامر وان لم يكن في الحقيقة امرا انتهى كلامه وهو نص صريح في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة اطلاق هذا اللفظ وانه غير مستنكر ولكنه مختلف هل هو في حقيقته من التعجب ويحمل ما على الاوجه الثلاثة او يجعل مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من التعجب وقال الباجي ابو الوليد في كتاب الستر من تصنيفه في باب ادعية من غير القرآن فذكر منها ما احلك فمن عصاك واقربك ممن دعاك واعطفك على من سألك وذكر شعر المغيرة سبحانك اللهم ما اجل عندك مثلك انتهى وروايت انا في السيرة عن ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه رواية ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القسيم عن ابيه وناهيك بهما في جوار ابن الدغنة قال القسيم ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه لقيه سفيه من سفهاء قريش وهو عامد الى الكعبة فحثا على رأسه ترابا فمر به ابي بكر الوليد بن المغيرة والعاص ابن وائل فقال الا ترى ما يصنع هذا السفيه قال انت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول اي ربيما احلمك اي ما احلمك ما احلمك انتهى ولو لم يكن في هذا الا كلام ابن القسيم لكفى فضلا من روايته عن ابي بكر وان كانت مرسلة قال الزمخشري في قوله تعالى ذو الجلال والاكرام معناه الذي حق ان يجل ويكرم ويحق عن التشبيه بخلقه او الذي يقال لهم ما احلمك واكرمك وقال ايضا ابصر به واسمع اي جاء بما حق ان يتعجب من ادراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على ان امره في الادراك خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك اللطف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها حجما واكثفها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وذكر ابو محمد بن علي بن اسحاق الضيمري في كتاب التبصرة والتذكرة في النحو اذا قلت ما اعظم الله وذلك الشيء عبادة الدين يعظمونه ويعبدونه ويجوز ان يكون ذلك الشيء هو ما يستدل به على عظمته تعالى من بدايع خلقه ويجوز ان يكون ذلك هو الله تعالى عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا لشيء جعله عظيما ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر

ما اعظم الله

نفس عصام سودت عصاما ... انتهى وهو كما لا يخفى وقال المسبي ما اقدر الله ان يجري خليقته ولا يصدق قوما في الذي زعموا قال الواحدي في شرحه يقول الله تعالى قادر على اخراخ خليقته بان يملك عليهم ليثما ساقطا من غير ان تصدق الملحدة الذين يقولون يقدم الدهر هو يشير الى ان تأمير مثله اخرا للناس والله تعالى قد فعل ذلك عقوبة لهم وليس كما تقول الملحدة وقال ابن الدهان في شرح الايضاح فان قيل فاذا اقدرت ما تقدير شيء فاصنع بما اعظم الله فالجواب من وجوه احدها ان يكون الشيء نفسه ويجوز ان يكون ما دل عليه من مخلوقاته الثالث من يعظمه من عباده الرابع ان تكون الافعال الجارية عليه مجملها على ما يجوز من صفاته تعالى فيحمل على انه عظيم في نفسه وقال الزمخشري في ما هذا ابشر المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله واما حاش لله ما علمنا عليه من سوء فالتعجب من قدرته على خلق عطيف مثل الرفده في معنى الوحده تأليف الشيخ تقي الدين السبكي الشافعي رحمه الله تعالى وفيه يقول الفتاح الصعدي في هذه الرسالة خل عنك الرفده وانتبه للرفده ... تجن منها علما فاق طعم الشهده

الرفده في معنى الوحده للتقي السبكي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كل مخلوق قبله وبعده وسلم تسليما كثيرا وبعد فهذه مجالة مسماة بالرفده في معنى الوحده كان الداعي الها ان الزمخشري قال في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون معناه على الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فتوقفت في قوله هذه العبارة واحببت ان انبه على ما فيها واذكر موارد هذه اللفظة واول ما ابتدي بقوله الحمد لله وحده فاقول معناه الحمد لله لا لغيره ولا بشاركه فيه احد وحده منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم الخليل وسيبويه قالا لانه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايجادا او ايجادا موضع موحدا واختلف هؤلاء اذا قلت رايت زيدا وحده فالاكثرون يقدرون في حال ايجادي له بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابو بكر بن طلحة من كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا اردوا الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر

والذيب اخشاه ان مررت به ... وحدي واخشى الرياح والمطرا

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان يأتي في الوجهان المتقدمان في رايت زيدا وحده فان المعنى يصح معهما ووحده مضاف الى ضمير المتكلم والمخاطب والغايب فتقول ضربته وحدي وضربتك وحده وضربته وحده وضربتك وحدك وضربتك وحدي ويختلف المعنى بحسب ذلك ومنهم من يقول وحده مصدر

موضوع موضع الحال وهولاء لا يخالفون الاولين في كونه اسم مصدر فمن هولاء
من يقول انه مصدر على حذف حروف الزيادة اي ايجاده ومنهم من قال انه مصدر
لم يوضع له فعل وذهب يونس وهشام في احد قوليه الى انه منتصب انتصاب
الظروف فيجريه مجرى عندك فجاء زيد وحده وتقديره جاء زيد على وحده ثم
حذف الحرف ونصب على الظرف وحكى من كلام العرب جلسنا على وحدتهما
واذا قلت زيد وحده فكان التقدير زيد موضع التفرد ولعل هولاء يقولون
انه مصدر وضع موضع الظرف وحكى عن الاصمعي وجدت بحيد ويدل على انتصابه
على الظرف قول العرب زيد وحده فهذا خبر لا حال واجاز هشام في زيد وجده
وجها آخر وهو ان يكون منصوبا بفعل مضمر يخلفه وحده كما قالت العرب زيد
اقبالا وادبارا قال هشام ومثل زيد وحده في هذا المعنى زيد امره الاول وقصته
الاولى وحاله الاولى يخلف هذا المنصوب الناصب كما خلف وحده وحد وسمي
هذا منصوبا على الخلاف الاول وقال لا يجوز زيد وحده كما لا يجوز اقبالا
وادبارا عبد الله وكذلك قصة الاولى سعد وعلى انه منصوب على الظرف يجوز
وحده زيد ما يجوز عندك زيد هذا كلام النحاة وهو توسع فيما تقتضيه الصناعة
واللسان والمعنى متقارب كلم دار على ما يفيده من الحصر في المذكور فقوله
الحمد لله وحده يفيد حصر الحمد في الله سبحانه وتعالى وقوله تعالى واذا ذكرت
ربك في القرآن وحده والضمير يعود على ربك فمتى ما لم يذكر معه غيره
وكذا قولنا لا اله الا الله وحده انا افردناه بالوحدانية فانظر كيف تجد المعنى
في ذلك كله سواء فاذا قلت حمدت الله وحده او ذكرت ربك وحده فمعناه
وتقديره عند سيبويه موحدا اياه بالحمد والذكر على انها حال من الفاعل والهاء
في موحدا مكسورة وعلى راي ابن طلحة موحدا هو والهاء مفتوحة وعلى
راي هشام معناه حمدت الله وذكرته على انفراده فهذه التقادير
الصناعية الثلاثة والمعنى لا يختلف الا اختلافا يسيرا فاذا جعلناه
من اوحد الرباعي فمعناه موحدا بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه
من وحد الثلاثي فمعناه منفردا بذلك وعلى الاول الحامد والذاكر فرد
بذلك وعلى الثاني هو انفرد بذلك والعامل في الحال حمدت وذكرت وصاحب
الحال الاسم المنصوب على التعظيم والضمير الذي في حمدت وذكرت على القولين
واذا قلت الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذي
هو الخبر في الحقيقة وهو العامل في الجار والمجرور وصاحب الحال الله وحده
حاله وان جعلته ظرفا فالمعنى الحمد لله على انفراده فلم يختلف المعنى اختلافا
مخلا بالمقصود واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاما ان نقول
معناه على انفراده ان جعل ظرفا او منفردا بالوحدانية او مفردا بها على
على الاختلاف في تقدير وصاحب الحال الضمير في كائن العابد على الله تعالى

والكلام في الحال واما المنطقيون فقالوا ان وحده بصير الكلام بها في قوة كلامين
فقولنا رايت زيدا افاد اثبات رؤيته ولم يفد شيئا آخر وقولنا رأيت زيدا وحده
افاد اثبات رؤيته ونفي رؤية غيره وهو معنى ما قاله النحاة ايضا وتصير الجملة
بعد ان كانت موجبة متضمنة ايجابا وسلبا وبذلك حلوا معلطة ركبها بعض
الحلاف فيتين وهي الماء وحده رافع للحدث وكلما هو رافع للحدث رافع للخبث فالماء
وحده رافع للخبث فلا يكون المايع غير الماء رافعا للخبث وحلها ان هذا قياس موجبة
الاول وشرطه ايجاب صغراه وحده الصغرى بدخول وحده فيها لم تصير موجبة
بل موجبة وسالبة تقديرها الماء رافع للحدث ولا شيء من غيره رافع للحدث وهذا
الحل صحيح اذا اريد بوحده ذلك وقد يراد بوحده انه يقبل تجرده على المخالط يعني
الماء وحده بلا خليط بحرده عن اسم الماء رافع للحدث وهذا صحيح ولا تخرج الجملة
بها عن كونها موجبة ولا ينفع بها المخالط وقد يراد بوحده انه من حيث هو مع قطع
النظر عما سواه وهو ايضا صحيح ولا ينتج ما اراده المخالط ولا يخفى ان المراد الماء مع
استعمال في الوضوء الاستعمال المخصوص مع النية وبعض هذه الاحتمالات يأتي في
قولك رأيت زيدا وحده فقد يراد به انك رأيته في حال هو منفرد بنفسه ليس
معه غيره وان كانت رؤيتك في مدة لم ولغيره ولكن هذا احتمال مرجوح ولهذا لم
يذكره النحاة وانما كان مرجوحا لانه يحوج الى تقدير محذوف تقديره كائنا ويكون وحده
حالا من الضمير فيه والعامل فيه ذلك المحذوف والاصل عدم الحذف وعدم التقدير
فلذلك قلنا انه مرجوح والاول لا تقدير فيه ولا خلاف في ان العامل رايت المصرح
به هذا كله في جانب الاثبات اذا قلت رأيت زيدا وحده اما في حالة النفي اذا نفيت
الرؤية عنه وحده فلك صنعتان او اكثر احدها ان تأتي باداة النفي متقدمة
فتقول ما رأيت زيدا وحده فهذه في قوة القالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته
الموجبة فمعناها بعد السلب يحصل باحدى ثلاث طرق احدها ان ترفع بيتهما معا والثانية
عدم رؤية احدهما فلا يرى هذا ولا هذا والثالثة رؤية غير زيد وعدم رؤية
زيد على كل واحد من هذه التقادير الثلاثة يصح ما رأيت زيدا وحده لان المنفي رؤية
مقيدة بالوحدة ونفي كل مركب من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بيناه هذا اذا قدمت
حرف النفي ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على كل في قولنا
ما كل ما يتمنى المرء يدركه والمنه سلب للعموم لا عموم السلب وانه يفيد جزئيا
لا كليا فقد يدرك بعض ما يتمناه وكذلك وليس كل النوى يلقى المساكين
انما اذا اخرت حرف النفي فان اخرته عن المبتدا الذي هو الموضوع وقدمته على وحده
مع الفصل كقولك زيد لم اره وحده فهو كالحالة المتقدمة يحتمل المعاني الثلاثة
كما سبق لان النفي يقدم على الفعل المنفي المقيد بالوحدة فقد نفى مركبا فينتفي بانتفاء
احد جزئيه كالحالة السابقة حرفا بحرف والضابط في ذلك ما ذكرناه وان اخرته
عن وحده كقولك زيد وحده لم ان او ما رأيته او لا اراه فهذا موضع نظر فتأمل

والراجح عندي في انك لم تره وقد رأيت غيره لانها قضية ظاهرها انها
تشبه الموجبة المعدولة فقد حكمت بنفي الرؤية المطلقة التي لم يقيد
بوحدة على زيد المقيد بالوحدة هذا ان الامران لاشك فيهما وبهما فارقتا
لم اره وحده لانه نفي لرؤية مقيدة لا لرؤية مطلقة هذا لا شك فيه
ولكن النظر في ان تقييد زيد بوحده هل معنى التقييد يرجع لك معنى زيد
في ذاته او الى ما حكم به عليه وهو النفي هذا موضع النظر والظاهر انه الثاني
وهو انه يفيد تقييد الحكم وهو النفي فيكون نفي الرؤية مقصودا على زيد
فمعنى وحده في هذه الصيغة ان زيدا انفرد بعدم الرؤية المطلقة وان
غيره مرئي فقد سري التقييد من المحكوم عليه الى المحكوم به وعليك يا طالب
العلم ان تضبط هذه الامور الثلاثة وتميز بينها وتعرف تغايرها
احدها اطلاق الضرب المنفي كما دل عليه الكلام والثاني تقييد المحكوم عليه
الذي دلت القناعة عليه مع المحافظة على اطلاق الضرب او الرؤية او نحوها
من الافعال والثالث سريان التقييد من المحكوم عليه الى الحكم وهو النفي الوارد
على الضرب المطلق فاذا عقلت هذه الثلاثة وميزت بينها ظهر لك ما قلناه
ويحتمل ايضا وهو عندي غير راجح انك انما نفيت الفعل من المقيد بالوحدة فيكون
حاصلا للمحكوم عليه بدونها وهو عندي ضعيف وبذلك تبين ضعف قول
الزمخشري وانه لو قال معناه ولا يحملون على الانعام وحدها ولكن عليها
وعلى الفلك تحملون سلم عن هذا الاعتراض فان قلت ما حمل الزمخشري
على تقدير الحصر قلت تقدم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجمع فقد
حصر الحمل فيهما ومن ضرورته نفي الحمل على غيرهما وغيرهما اما احدهما
بقيد الوحدة لتغاير قيد مجموعهما واما خارج عنهما لاسبيل الى الثاني لقوله تعالى
والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة فتوبين الاول واما كون لا لها صدر
الكلام والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها او لا فلا حاجة بنا الى
ذكره لعدم تاثيره فيما نحن فيه فان قلت هل يشبه هذا التاخير في قوله
كل ذلك لم يكن قلت نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين تقديم النفي وخبره
ولذلك جعل قوله

قد اصبحت ام الخيار تدعي ● علي ذنبا كله لم اصنع ●

ضرورة لان مقصود الشاعر انه لم يصنع شيئا منه فلذلك رفع ولو
ولاذلك لنصب كله والله تعالى اعلم اخر الكتاب والحمد لله ●

نيل العلا في العطف بلا

تاليفه ايضا جوابا عن سوال سائل له ولده بهاء الدين احمد رحمهما
الله تعالى للفلاح الصعدي يمدح هذا الكتاب ● يامن غدا في العلم ذا همة
عظيمة بالفضل تملا الملا ● لم ترق في النحو الى رتبة ● سامية الا بنيل العلا ●

بسم الله الرحمن الرحيم

سالت اكرمك الله عن قام رجل لا زيد هل يصح هذا التركيب وان الشيخ ابا حيان
جزم بامتناعه وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها
وانك رايت سبقه الى ذلك السهيلي في نتايج الفكر وانها قال لان شرطها
ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها وان عندك
في ذلك نظرا لامور منها ان البيانيين تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر الافراد
وشرطوا في قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الوصف كقولنا لزيد كاتب لا شاعر
قلت كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ ومنها ان قام رجل لا زيد مثل قام رجل
وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل
الاول زيدا كان لعطف الشيء على نفسه تاكيدا ولا مانع منه اذا قصد الاطناب وان
اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويجري على هذا التقرير
مثل قام رجل لا زيد او لي بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيدا ان اردت بالرجل
فيه زيدا كان تاكيدا وان اردت غيره كان فيه اللباس على السامع او ايهام انه
غيره والتاكيد والالباس منتفيان في قام رجل لا زيد واي فرق بين زيد كاتب لا
شاعر وقام رجل لا زيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب و
شاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان وكالابيض واذا امتنع جاءني رجل لا
زيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد وكيف
يمنع احد من تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وان كان في
استدلاله على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل الاية
لان جبريل اما معطوف على الجلالة الكريمة او على رسله والمراد بالرسل الانبياء
لان الملائكة وان جعلوا رسلا فقرينة عطفهم على الملائكة لصرف هذا ولاي
يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمر وهو عطف على موجب لان زيدا
موجب وتعليلهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطناب قد يقتضي
مثل ذلك لا سيما والنفي الاول عام والنفي الثاني في خاص فاسوا ادرجاته ان
يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا جملة ما تضمنه كتابك في ذلك بارك الله
فيك والجواب اما الشرط الذي ذكره السهيلي وابو حيان في العطف بلا فقد
ذكره ايضا ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية فقال لا يعطف بلا الا بشرط
وهو ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها
فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو قولك جاءني رجل لا امراة وجاءني في عالم لا
جاهل ولو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز لانه ليس في مفهوم الكلام
الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهي لا تدخل الا لتاكيد النفي فاذا اردت
ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد مررت برزيد
لا عمر ولان الاول لا يتناول الثاني وقد تضمن كلام الابذي هذا زيادة على ما قاله

السهيلي وابو حيان وهي قوله انها لا تدخل الا لتأكيد النفي واذا ثبت ان لا تدخل
الا لتأكيد النفي اتضح اشتراط الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب
يقتضي في قولك قام رجل نفي المراة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك
قام زيد لا عمرو انما قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلذلك لم يجز العطف
بلا لانها لا تكون لتأكيد نفي بل لتأسيسه وهي وان كان يؤتى بها لتأسيس
النفي فلذلك في نفي يقصد تأكيده بها بخلاف غيرها من ادوات النفي كلم وما وهو
كلام حسن والابذي هذا كان امة في النحو حتى سمعت الشيخ اباحيان يقول انه
سأل احد شيوخه عن حد النحو فقال له الابذي يعني انه يحد نحوا وانما قلت
هذا لئلا يقع في نفسك انه لتأخره قد يكون اخذه عن السهيلي وابن
ابن السراج فانه قال في كتابه الاصول وهي تقع لاخراج الثاني مما دخل فيه الاول
وذلك قولك ضربت زيدا لا عمرا ومررت برجل لا امراة وجاء زيد لا عمرو فانظر
امثلته لم يذكر فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور وقد يعترض على الابذي في
قوله انها لا تدخل الا لتأكيد النفي ويجاب بانه لعل مراده انها للنفي المذكور
بخلاف ما ولم وليس فلذلك اختيرت هنا او لعل مراده انها لا تدخل في اثناء
الكلام الا للنفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت اول الكلام فقد يراد بها اصل النفي
كقولهم لا اقسم وما اشبهه والاول احسن وايضا تمثيل جماعة من النحاة منهم
ابن الشجري في امالي قال انها تكون عاطفة فتشرك ما بعدها في اعراب ما
قبلها وتنفي عن الثاني ما ثبت للاول كقولك خرج زيد لا بكر ولقيت اخاك
لا اباك ومررت بجميك لا ابيك ولم يذكر احد من النحاة في امثلته ما يكون
الاول فيه يحتمل ان يندرج فيه الثاني وخطر لي في سبب ذلك امر ان احدهما
ان العطف يقتضي المغايرة فهذه القاعدة تقتضي انه لا بد في المعطوف
ان يكون غير المعطوف عليه والمغايرة عند الاطلاق تقتضي المباينة
لانها المفهوم منها عند اكثر الناس وان كان التحقيق ان بين الاعم
والخاص والعام والخاص والجزء والكل مغايرة ولكن المغايرة عند
الاطلاق انما تنصرف الى ما لا يصدق احدهما على الاخر واذا صح ذلك
امتنع العطف في قولك جاء رجل وزيد لعدم المغايرة فان اردت غير زيد
جاز وانتقلت المسئلة عن صورتها وصار كانك قلت جاء رجل غير زيد
لا زيد وغير زيد لا يصدق على زيد ومسئلتنا انما هي فيما اذا كان رجل
صادقا على زيد محتملا لان يكون اياه فان ذلك ممتنع للقاعدة التي تقررت
وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولو قلت جاء زيد ورجل
كان معناه ورجل آخر لما تقرر من وجوب المغايرة وكذلك لو قلت جاء
زيد لا رجل وجب ان تقدر لا رجل آخر والاصل في هذا انا بزيد أن
نحافظ على مدلولات الفاظ فيبقى المعطوف عليه على مدلولاته من عموم او خصوص

او اطلاق او تقييد والمعطوف على مدلول كذلك وحرف العطف على مدلوله
وهو قد يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول كالواو فانها تغير نسبة من الجزم
الى الشك كما قال الخليل في الفرق بينها وبين اما وكيل فانها تغيره بالاضراب
عن الاول وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة على حكم
آخر ولا من هذا القبيل فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الاول على
معناه من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد وكانك قلت قام اما زيد واما
غير لا زيد وهذا لا يصح الشق الثاني ان مبنى كلام العرب على الفائدة
فحيث حصلت كان التركيب صحيحا وحيث لم يحصل امتنع في كلامهم وقولك قام
رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل في احتمال لزيد وغيره لا فائدة فيه
البتة مع ارادة حقيقة العطف او يزيد على كونه لا فائدة فيه ونقول انه
متناقض لانه ان اردت الاخبار بنفي قيام زيد وبالاخبار بقيام رجل
المحقل له ولغيره كان متناقضا وان اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد
كان طريقك ان تقول غير زيد فان قلت ان لا بمعنى غير لم تكن عاطفة
ونحن انما نتكلم على العاطفة والفرق بينهما ان التي بمعنى غير مقيدة للاول
مبينة لوصفه والعاطفة مبينة حكما جديدا لغيره فهذا هو الذي خطر لي
في ذلك وبه يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لا زيد وقولك قام
زيد لا رجل كلاهما ممتنع الا ان يراد بالرجل غير زيد فحينئذ يصح فيهما
ان كان يصح وضع لا في هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل
سنذكره والا فقد دل عنها الى صيغة غير اذا اريد ذلك للمعنى وبين العطف
ومعنى غير فرق وهو ان العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ولا تعرض
له للاول الا بتأكيد ما دل عليه بالمفهوم ان سلم ومعنى غير يقتضي تقييد
الاول ولا تعرض له للثاني الا بالمفهوم ان جعلتها صيغة وان جعلتها استثناء
فحكمها حكم الاستثناء في ان الدلالة هل هي بالمنطوق او بالمفهوم وفيه بحث
والتفصيل الذي وعدنا به هو انه يجوز قام رجل غير زيد وامرر برجل
غير عاقل وهذا رجل لا امراة ورايت طويلا غير قصير فان كان على بابه
فيه لا وغير وهذان الوجهان اللذان خطرا لي زايدا على ما قاله السهيلي
والابذي من مفهوم الخطاب لانه انما يتأتى على القول بمفهوم اللقب وهو
ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته يتأتى عليه وعلى غيره على ان الذي
قالاه وجه حسن يصير معه العطف في حكم المبتين لمعنى الاول من انفراده
بذلك والحكم وحده وللتصريح بعدم مشاركة الثاني له فيه والالكان
في حكم كلام آخر مستقل وليس هو المسئلة وهو مطرد ايضا
في قولك قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل لان كليهما عند الاصوليين
له حكم اللقب وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطرا لي انما هي في لفظة

لاخاصه بسبعة النفي ونفي المستقبل على خلاف فيه ووضع الكلام في عطف
المفردات لا عطف الجمل فلو وجبت مكانهما اوالم اوليس وجعلته كلاما
مستقبلا لم تات المسئلة ولم يمتنع **واما قول البيانيين** في قصر
الموصوف افراد زيد كاتب لا شاعر فصحيح ولا منافاة بينه وبين ما قلناه
وقولهم عدم تنافي الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على ذات
واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدقان
على ذات واحدة كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينفي الوصف
بالاخر لاستحالة اجتماعهما واما شاعر وكاتب فالوصف باحدهما
لا ينفي الوصف بالاخر لامكان اجتماعهما في شاعر كاتب فانما يجيء نفي الاخر
اذا اريد قصر الموصوف على احدهما بما تفهمه القرائن
وسياق الكلام فلا يقال مع هذا كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام
السهيلي والشيخ لظهور امكان اجتماعهما وقولك في آخر كلامك وبين
كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه احاشيك منه وحاشاك ان تتكلم
به وقولك كالحيوان والابيض كانك تبعت فيه كلام الشيخ الامام العلامة
شهاب الدين القرافي فانه قال ذلك رحمه الله تعالى وهو غفلة منه
او كلام فيه تسمح اطلقه لتعليم بعض الفقهاء ممن لا احاطة له بالعلوم
العقلية ولذلك زاد على ذلك ومثل بالزنا والاحصان لان الفقيه
يتكلم فيهما وتلك كلها الفاظ متباينة والمتباين اعم من التنافي
فكل متنافيين متباينان وليس كل متباينين متنافيين وعجب منك
كونك غفلت عن هذا وهو عندي في منهاج البيضاوي في الفصيح والناطق
والنظر في المعقول انما هو في المعاني والنسب الاربعة من التباين والتساوي
المطلق والعموم من وجه بينهما والشعر والكتابة متباينان والزنا والاحصان
متباينان والحيوانية والبياض متباينان وان صدقا على ذات ثالثة فما شرطه
البيانيون من عدم التنافي صحيح ولم يشرطوا عدم التباين وما قاله السهيلي
وابو حيان صحيح ولم يشرطا التنافي فلذلك يظهر ان يقال يصح ان يقال قام كاتب
الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدل عليه في كلام احد لان كاتبا لا يصدق
على شاعر بمعنى ان معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد فان
زيد رجل والشعر والكتابة في رجل واحد كثوب بين يلبسهما واحد فترى احد الثوبين
يصدق على الاخر فالفقيه والنحوي الصرف يريد ان يتانس بهذا الحقايق
ومعرفتها واما قولك قام رجل وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل
غير زيد واستفدنا التقييد من العطف لما قدمناه من ان العطف يقتضي
المغايرة فهذا المتكلم اورد كلامه اولا على جهة الاحتمال لان يكون زيدا
وان يكون غيره فلما قال وزيد علمنا انه اراد بالرجل غيره ولم مقصود

قد يكون صحيحا في ابهام الاول وتعيين الثاني ويحصل للثاني به فايدة لا يتوصل
اليها الا بذلك التركيب ومثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل
لا زيد لم يحصل به قط فايدة ولا مقصود زايد على المغايرة الحاصلة بدون
العطف في قولك قام رجل غير زيد واذا امكنت الفايدة المقصودة بدون
العطف يظهر ان يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار
وانما يعدل الى الاطناب بمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود
به فيظهر امتناعه ولا يظهر الى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ولا الى
الى العطف ما قدر عليه بدونه فلذلك قلنا بالامتناع وبهذا يظهر الجواب
عن قولك ان اردت غيره كان عطفا وقولك ويصير على هذا التقدير مثل
قام رجل لا زيد في صحة التركيب ممنوع لما اشرنا اليه من الفايدة في الاول
دون الثاني والتاكيد يفهم بالقرينة والالباس ينتفي بالقرينة
والفايدة حاصلة مع القرائن في قام رجل وزيد وليست حاصلة في قام
رجل لا زيد مع العطف كما بيناه وقولك وان كان معناها متعاكسين
صحيح وهو لا ينفعك ولا يضرك وقولك واي فرق قد تظهر والفرق
كما بين القدم والفرق واما قولك هل يمتنع ذلك في العام والحاضر مثل قام
الناس لا زيد فالذي اقوله من هذا انه اريد الناس غير زيد جاز وتكون
لا عاطفة كما قررناه من قبل ان اريد العموم واخراج زيد بقولك لا زيد على
جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي ان يجوز لكني لم ار سيبويه ولا غيره
من النحاة عد لا من حروف الاستثناء فاستقر راي على الامتناع الا اذا
اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع اطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور
بدلالة العطف ويحتمل ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل
لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص جايز في الموضعين فان كان مسوغا
جاز فيهما والا امتنع فيهما ولا فرق بينهما الا ارادة معنى الاستثناء ومن لا
ولم يذكره النحاة فان صح ان يراد بها وذلك افترقا لان الاستثناء من العام
جايز ومن المطلق غير جايز وفي ذهني من كلام بعض النحاة في قام الناس
ليس زيدا انه جعلها بمعنى لا والمشهور ان التقدير ليس هو زيدا فان صح
جعلها بمعنى لا رجعت الاستثناء صح ذلك وظهر الفرق والا فيما سواء
في الامتناع عند العطف وارادة العموم بلا شك وكذا عند الاطلاق حملا
على الظاهر حتى تاتي قرينة تدل على ارادة الخصوص واما قام الناس
وزيد فجوازه ظاهر مما قدمناه من ان العطف يفيد المغايرة فافادت الواو
ارادة الخصوص بالاول او ارادة تاكيد نسبة القيام الى زيد والاخبار عنه
مرتين بالعموم والخصوص وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا وكاني بك
تعترض علي بما في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة فاعلم

ان الاصل في المغايرة انها حاصلة بين الجزء والكل وبين العام والخاص
وبين المتباينين واهل الكلام فسروا المغايرين بالذين يمكن انفكاك
احدهما من الاخر وحسبوا هذا التفسير الى اللغة وبنوا عليه ان صفات
الله ليست غيره لانها لا يمكن انفكاكها ولا غرض لنا في تجويز ذلك هنا
وانما الغرض ان العطف يستدعي مغايرة يحصل بها فايدة وعطف الخاص
على العام ان اريد بعموم الاول اذا احصلت به فايدة وهو تقدير حكم
الخاص وتصيير كالاخبار مرتين من اعظم الفوايد فيجوز فلذلك سلكته
هنا وفيما تقدم لم تحصل فايدة لمنعته وقد استعملت في كلامي هذا وكأني
بك لان الناس يستعملونه ولا ادري هل جاء في كلام العرب اولا الآن
في الحديث كأني به فان صح فهو دليل الجواز وفي كلام بعض النحاة
ما يقتضي منعه وقال في قولهم كأنك بالدنيا لم تكن ان الكاف للخطاب
والباء زايدة والمعنى كان الدنيا لم تكن ولذلك منع في كأني بكذا لم يكن
هكذا على خاطري في كتاب القصريات عن ابي علي الفارسي وكان صاحبنا
احمد بن الطاراتي رحمه الله تعالى شاب نشأ وبرع في النحو ضربر مات
في حداثته اوقفني في مجاميع له على كلام جمعه في كأنك بالدنيا لم تكن
وبالاخرة لم ترل لا يحضرني الان وفيه طول **واما استدلال الشيخ**
جمال الدين بعطف حرد فصحيح في عطف الخاص على العام ان كان العطف
على ملايكته لانه من جملة الملايكة وكذا ان عطف على الرسل ولم يقصد به
البشر وحدهم **واما منازعة الولد له** اذا حمل الرسل على البشر او عطف
على الجلالة الكرعة فالتمسك بحمل الرسل على البشر ان صح لك
وجب العطف على الملايكة ومنهم من قطع فصل عطف الخاص على العام
والعطف على الجلالة مع كونه عطفا على الاول دون ما بعده وهو غير منقول
في كلام النحاة ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملايكة الذين هو منهم
قطعا وبعد الرسل الذي هو منهم ظاهرا وذلك يوجب صحة عطف الخاص
على العام وان قدرت العطف على الجلالة لانا لا يفني بعطف الخاص على
العام الا انه مذكور بعده والنظر في كونه يقتضي تخصيصه اولا واما
قولك ولا اي شيء يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو
عطف على موجب فلما تقدم ان لا عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه
ليدل عليه صريحا وتاكيدا للمفهوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى
عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفي
لما قيل انه يلزم نفيه مرتين وقولك ان النفي الاول عام والثاني خاص
صحيح لكنه ليس مثل جاء زيد لا عمرو لما ذكرناه ان النفي في غير زيد مفهوم وفي عمرو
منطوق وفي الناس المستثنى منه منطوق مخالف ذلك الباب

وقولك فاسوأ درجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع وليس مثله
لان العطف في ولا زيد ليس بلا بل بالواو وللعطف بلا حكم يختصه
ليس للواو وليس في قولنا ما قام الناس ولا زيد اكثر من خاص بعد
عام **هذا ما قدره** الله تعالى لي في كتابتي جوابا للمولد **فالمولد**
بارك الله فيه ينظر فيه فان رضيه والا فيتخفف بجوابه والله اعلم

الحلم والاناة في اعراب غير ناظرين اناه

للشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى عليه وفيه يقول الصلاح
الصفدي **ياطالب النحو في زمان** **اطول ظلا من القناه** **وما تحلى منه بعقد**
عليك بالحلم والاناة

بسم الله الرحمن الرحيم **قوله تعالى**
لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام
غير ناظرين اناه **الذي يختار في اعرابها** ان قوله تعالى ان يؤذن
لكم الى طعام حال ويكون معناه مصحوبين والباء مقدرة مع ان تقديره
بان اي مصاحبا وقوله تعالى غير ناظرين اناه حال بعد حال والعامل
فيهما الفعل المفرغ في لا تدخلوا ويجوز بعد الحال وجوز الشيخ ابو حيان
ان تكون الباء سببية ولم يقدر الزمخشري حرفا اصلا بل قال ان يؤذن
في معنى الظرف اي وقت ان يؤذن واورد عليه ابو حيان
بان ان المصدرية لا يكون في معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح
نحو احبك صياح الديك اي وقت صياح الديك ولا تقول ان يصيح فحصل
خلاف في ان ان يؤذن ظرف او حال فان جعلناها ظرف كما قال الزمخشري
فقد قال ان غير ناظرين اناه حال من لا تدخلوا وهو صحيح لانه استثناء
مفرغ من الاحوال كأنه قال لا تدخلوا في حال من الاحوال الا مصحوبين غير
ناظرين اناه على قولنا ووقت ان يؤذن لكم غير ناظرين على قول الزمخشري
وانما لم يجعل غير ناظرين حالا من تؤذن وان كان جايزا من جهة الصناعة
لانه يصير حالا مقدرة ولانهم لا يعبرون منهيين عن الانتظار بل تكون
ذلك قيدا في الاذن وليس المعنى على ذلك بل على انهم نهوا ان يدخلوا الا باذن
ونهوا اذا دخلوا ان يكونوا ناظرين اناه فلذلك امتنع من جهة المعنى ان يكون
العامل فيه يؤذن وان يكون حالا من مفعول فلو سكت الزمخشري على هذا
لم يرد عليه شيء لكنه زاد وقال الاستثناء على الوقت والحال معا كأنه قيل
لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت الاذن ولا تدخلوها الا غير ناظرين اناه
فورد عليه ان يكون استثناء شيئين وهما الظرف والحال بأداة واحدة وقد
منعه النحاة او جمهورهم الظاهر ان الزمخشري ما قال ذلك الا تفسير معنى
وقد قدرا دانين وهو من جهة بيان المعنى وقوله وقع الاستثناء على الوقت

والحال معًا من جهة الصناعة لان الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده
والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال فكانه قال
لا تدخلوا الا دخولا موصوفا بكذا ولست اقول بتقدير مصدر هو عامل
فيهما فان العمل للمفرغ وانما اردت شرح المعنى ومثل هذا الاعراب
هو الذي يختاره في مثل قوله تعالى وما اختلف الذين اوتوا الكتاب
الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم فالجار والمجرور ليسا
مستثنيين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول ما قمت الا يوم
الجمعة ضاحكا امام الامير في داره فعلها يعمل فيها الفعل المفرغ من جهة
الصناعة وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لانها مجموعها بعض من المصدر
الذي تضمنه الفعل المنفي وهذا احسن من ان يقدر اختلفوا بغيا بينهم
لانه حينئذ لا يفيد الحصر وعلى ما قلناه يفيد الحصر فيه كما افاده في
قوله تعالى من بعد ما جاءهم العلم فهو حصر في شيئين ولكن بالطريق
الذي قلناه لا انه استثناء شيئين بل شيء واحد صادق على شيئين ويمكن
حمل كلام الزمخشري على ذلك فقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال
معا صحيح وان كان المستثنى اعم لان الاعم يقع على الاخص والواقع على الواقع
واقع فتخلص عما ورد عليه من قول النحاة لا مستثنى بإداة واحدة دون
عطف شيء وقد اورد عليه ابو حيان في قولهم انها حال من لا تدخلوا
ان هذا لا يجوز على مذهب الجمهور اذ لا يقع بعدهم بعد الا في الاستثناء الا
المستثنى والمستثنى منه او صفة المستثنى واجاز الاخفش والكسائي
في ذلك في الحال وعلى هذا يجيء ما قاله الزمخشري وهذا ايراد عجيب
لانه ليس مراد الزمخشري لا تدخلوا غير ناظرين حتى يكون الحال قد تأخر
بعد اداة الاستثناء على مذهب الاخفش والكسائي وانما مراده
انه قال من لا تدخلوا لانه مفرغ فعمل فيما بعد الاستثناء كما في قولك ما خلت
الا غير ناظرين فلا يرد على الزمخشري الاستثناء شيئين وجواب ما قلناه
وحاصله تقييد اطلاقهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيء ما اذا
كان الشيء لا يعمل الفعل فيهما الا بعطف اما اذا كان عاملا فيهما بغير عطف
فيتوجه الاستثناء اليهما لان حرف الاستثناء كالفعل ولان الفعل عامل فيهما
قبل الاستثناء فكذا بعده واختار ابو حيان في اعراب الاية ان يكون التقدير
قد خلوا غير ناظرين اناه كما في قوله تعالى بالبينات والزبر اي ارسلناهم
والتقدير في تلك الاية قوي لاجل البعد والفصل واما هنا فيحتمل هو وما
قلناه فان قلت قولهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيء
هل متفق عليه او مختلف فيه وما المختار فيه قلت قال ابن مالك رحمه الله
تعالى في التسهيل لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيء ويوهم ذلك بدل

وفعل مضمر لا بد لان خلا فالقوم قال ابو حيان رحمه الله تعالى ان من النحويين
من اجاز ذلك ذهبوا الى اجازة ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب القوم
الا بعضهم بعضا قال ومنع الاخفش والفارسي واختلفا في اصلحها وتصحيحها
عند الاخفش بان يقدم على الا المرفوع الذي بعدها فيقول ما اخذ احد
زيدا الا درهما وما ضرب القوم لبعضهم الا بعضا قال وهذا موافق
لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من ان حرف الاستثناء انما يستثنى به
واحد وتصحيحها عند الفارسي بان يزيد فيها منصوبا قبل الا فتقول
ما اخذ احد شيئا الا زيدا درهما وما ضرب القوم احد الا بعضهم بعضا
قال ابو حيان ولم يذكر تخريجه لهذا التركيب هل هو على ان يكون ذلك
على البدل فيهما كما ذهب اليه ابن السراج في ما اعطيت احدا درهما
الا عمرا واقفا ليبدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب او هو على
ان يجعل احدهما بدلا والثاني معمول عامل مضمر فيكون الا زيد بدلا من
احد والا بعضهم بدلا من القوم ودرهما منصوب بضرب مضمرة كما
اختاره ابن مالك والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خلا فالقوم
انه يعود لقوله لا بد لان فيكون ذلك خلافا في التخريج لا خلافا في صحة التركيب
والخلاف كما ذكرته موجود من صحة التركيب فمنهم من قال هذا التركيب
صحيح لا يحتاج الى تخريج لا بتصحيح الاخفش ولا بتصحيح الفارسي هذا كلام
ابي حيان رحمه الله تعالى وحاصله ان في صحة هذا التركيب خلافا
الاخفش والفارسي يمنعانه وغيرهما يجوزه والمجوزون له ابن السراج
يقولها بدلان وان مالك يقول احدهما بدل والاخر معمول عامل مضمر
وليس في هؤلاء من يقول انهما مستثنيان باداة واحدة ولا نقل ابو حيان
ذلك عن احد وقوله في صدر كلامه ان من النحويين من اجازه محمول على
التركيب لا على معنى الاستثناء فليس في كلام ابي حيان ما يقتضي
الخلاف في المعنى بالنسبة الى جواز استثناء شيئين باداة واحدة من غير
عطف واحتج ابن مالك بانه كما لا يقدر بعد حرف العطف معطوفان
كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان وتعجب الشيخ ابن حيان
منه وذلك لجواز قولنا ضرب زيد عمرا وبشرا خالدا وضرب زيد عمرا
بسوط وبشرا بحربة وقال ان المجوزين لذلك عللوا الجواز لشبهه
الاخير حرف العطف وابن مالك جعل ذلك عليه للمنع في هذا التعجب نظر
لان ابن مالك اخذ المسئلة مطلقة في هذا المثال وفي غيره وقال
لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيء ولا شك ان ذلك صحيح
في قولنا قام القوم الا زيدا وما قام القوم الا زيد وما قام القوم الا خالد
وما اشبهه ذلك مما يكون العامل واحدا والعمل واحدا ففي مثل هذا

يمنع التعدد ولا يكون مستثنيان باداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد وللشيخ
في شرح التسهيل مثل قول المصنف بحرف عطف قام القوم الا زيدا وعمرا وهو صحيح
ومثله دون عطف باعطيت الناس الا عمرا الدنانير وكانه اراد التمثيل بما هو
محل نظر والا فالمثال الذي قدمناه هو من جهة الامثلة ولا ريبة في امتناع
قولك قام القوم الا زيدا عمرا ثم قال الشيخ قال ابن السراج هذا
لا يجوز بل يقول اعطيت الناس الدنانير الا عمرا قال فان قلت ما اعطيت
احدا درهما الا عمرا دانقا واردت الاستثناء لم يجز وان اردت البدل
جاز فابدلت عمرا من احد ودانقا من درهم كانك قلت ما اعطيت الا عمرا
دانقا قلت وقد رايت كلام ابن السراج في الاصول كذلك قال الشيخ ابو حيان
رحمه الله تعالى وهذا التقدير الذي قرره في البدل وهو ما اعطيت الا عمرا
دانقا لا يؤدي الى ان حرف الاستثناء يستثنى به واحد بل هو في هذه الحالة
التقديرية ليس ببدل انما نصبهما على انهما مفعولا اعطيت المقدرة لا يتوقف
على وساطة الا لانه استثناء مفرغ فلو اسقطت الا فقلت ما اعطيت عمرا
درهما جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد الا فهو
متوقف على وساطتها قلت الحالة التقديرية انما ذكرها وابن السراج قائل
بان حرف الاستثناء لا يستثنى به واحد حتى انه قال قبل ذلك في ما قام احد
الا زيدا الا عمرا انه لا يجوز رفعهما لانه يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان
مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف فلا بد ان ينتصب احدهما والظاهر
ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لا ان يرد عليه ثم قال الشيخ ذهب
الزجاج الى ان البدل ضعيف لانه لا يجوز بدل اسمين من اسمين لو قلت ضرب
زيد المراة اخوك هذا لم يجز قال والسماع على خلاف مذهب الزجاج
وهو انه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر

فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ● ببعض اثت عيدانه ان تكسرا

وردّ ابن مالك على ابن السراج بان البدل في الاستثناء لا بد من اقترانه
بالا يعني وهو قدرها اخذا حد زيد بغير الا وقد يجاب عن ابن السراج بان
الذي لا بد من اقترانه بالا هو البدل الذي يراد به الاستثناء اما هذا
فلم يرد به معنى الاستثناء بل هو بدل منفي قدمت الا عليه لفظا وهي في الحكم
متاخرة وحاصله انه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بالا ويلزمه الفصل
بين الا وما دخلت عليه فما قبلها والشيخ تعقب ابن مالك بكلام طويل لم
يرده ولم يتلخص لنا من كلام احد من النحاة ما يقتضي حصرين وقد قال
ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في
قوله اذا ثبت المفعول بعد نفي فلا زم تقديمه نحو ما قال لك ما ضرب زيد
الا عمرا فهذا مما يجب فيه تقديم الفاعل لان الغرض حصر ضربية زيد في
عمرو خاصة اي لا مضروب لزيد سوى عمرو فلو كان له مضروب اخر لم
يستقم بخلاف العكس فلو قدم المفعول على الفاعل العكس المعنى قال فان قيل
ما المانع ان يقال فيها ما ضرب الا عمرا زيد ويكون فيه حينئذ تقدم المفعول
على الفاعل قلت لا يستقيم لانه جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في قولك
ما ضرب الا زيدا عمرو اي ما ضرب احدا الا زيد عمرا كان الحصر فيهما
معا والغرض الحصر في احدهما فيرجع الكلام بذلك الى معنى اخر غير مقصود
وان لم يجز كانت المسئلة الاولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل ولا ما يقوم مقام
الفاعل لان التقدير حينئذ ضرب زيد فيبقى ضرب الاولى بغير فاعل
وفي الثانية يكون عمرو منصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاولى فتصير جملتين
فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح
بنقل خلاف ورايت كلام شخص من العجم يقاله الحديثي شرح كلامه ونقل كلامه
هذا وقال لا يخفى عليك ان هذا الجواب انما يتم ببيان ان زيد في قولنا ما ضرب
الا عمرا زيد وعمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا يمتنع ان يكونا مفعولين لضرب الملفوظ
ولم يتعرض المصنف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام وقال المصنف في
امالي الكافية لا بد في المستثنى المفرغ من تقدير عام فلو استعملوا بعدا الا
شيئين لوجب ان يكون قبلهما عاملان او لاحدهما دون الاخر الاول يخالف الباب
والثاني يؤدي الى امر خارج عن القياس من غير ثبت ولو جاز في الاثنين
جاز فيما فوقهما وذلك ظاهر البطلان والثالث يؤدي الى اللبس فيما قصد
فلذلك حكموا بان الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويؤول ما جاء على ما يوهم
غير ذلك وبانه يتعلق بما دل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فنحن
نحو زن ذلك لا على انه لضرب الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه الاول
كان مسائلا سئل عن ضرب فقال عمرا اي ضرب عمرا قال الحديثي ولقائل ان
يختار الثالث ويقول العام لا يقدر الا الذي يلي الا منهما فان العام انما
يقدر للمستثنى المفرغ لا لغيره والمستثنى المفرغ هو الذي الا فلا يحصل اللبس
اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة لا يتم باذكره في الامالي ايضا نعم
باذكره ابن مالك وهو ان الاستثناء في حكم جملة مستانفة لان معنى جاء
القوم الا زيدا ما منهم زيد وهذا يقتضي الا يعمل ما قبل الا فيما بعدها لما لا
ان الا بمثابة ما والا في صورة منفردة عنه وهي اعمال ما قبل الا في المستثنى
المنفي على اصله وفيما بعد الا المفرغة وهو المستثنى المفرغ تحقيقا او تقديرا نحو
ما جاءني احد الا زيد على البدل وفيما بعد المقدمة على المستثنى منه والمتوسطة
بينه وبين صفته الاضمار اي قدر العامل بعد الا في الصورة لكثرة وقوعها
نحو ما قاموا الا زيدا وما قام الا زيد ما جاءوا الا زيد القوم وما مررت
باحد الا زيد خير من عمرو وان لا يجوز ما ضرب الا زيد عمرا

ولا الاعمرًا زيد لانه ان كانا شيئين فهو ممتنع وان كان المستثنى مما يلي الآدون
الاخير يكون ماقبله عاملا فيما بعده في غير الصور الاربع وهو ممتنع وما ورد
قدر عامل الثاني فتقدير ماضرب الاعمر ازيد ضرب زيد وذهب صاحب المفتاح
الاجواز التقديم حيث قال في فصل القصر ولك ان تقول في الاول ماضرب الا
عمرًا زيد وفي الثاني ماضرب الا زيد عمرا فتقدم وتؤخر الا ان هذا التقديم
والتاخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصول فلا يرد وره في الاستعمال
لان الصورة المقصورة على عمرو في قولنا ماضرب زيد الا عمرًا هي ضرب زيد
الضرب مطلقا والصفة المقصورة على زيد في قولنا ماضرب عمرًا الا زيد هي الضرب
لعمرو وقال على صاحب المفتاح ان حكمه بجواز التقديم ان اثبت بورود ه في الاستعمال
فهو غير مستقيم بان ماورد في الاستعمال يحتمل ان يكون الثاني فيه معمولا لعامل
مقدر كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك واصول الباب لا تثبت بالمحتملات وان
اثبت بغيره فلا بد من بيانه لينظر فيه قال فان قيل فهل يجوز التقديم
في انما قلت لا يجوز قطعا في انما وانما يجوز في ما والا غير فليس كذا قال
صاحب المفتاح وقال الحديثي امتناع التقديم في انما يقتضي امتناعه في ما والا
يجري باب الحصر على سنن واحد قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ
الاسلام اوحد المجتهدين وقد تاقلت ماوقع في كلام ابن الحاجب من قوله
ماضرب احدا الا زيد عمرا وقوله ان الحصر فيهما معا والسابق الى الفهم
منه انه لاضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فلم اجد كذلك وانما معنا
لاضارب الا زيد لاحد الا عمرًا فانتفت ضاربية غير زيد لغير عمرو وانتفت
مضروبية عمرو من غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرًا وغيره وقد يكون عمرو
ضرب زيد وغيره وانما يكون المعنى نفي الضاربية مطلقا عن غير زيد ونفي
المضروبية مطلقا عن غير عمرو واذا قلنا ماوقع ضرب الا من زيد على عمرو
فهذا ان حصر ان مطلقا بلا اشكال وسببه ان النفي ورد على المصدر واستثنى
منه شيء خاص وهو ضرب زيد لعمرو وبقي ماعداه على النفي كما ذكرناه في الاية
الكريمة وفي الاية الاخرى الذي ينبغي فيها الاختلاف الا من بعد ماجاءهم
العلم بغيا بينهم والفرق بين نفي المصدر ونفي الفعل ان الفعل مسند
الى فاعل فلا ينتفي عن المفعول الا ذلك المقيد والمصدر ليس كذلك بل هو مطلق
فينتفي مطلقا الا الصورة المستثناة منه بقيودها وقد جاء في كتابك
الكريم كما الله تعالى تذكر فيه انك وقفت على ما قررته في اعراب قوله تعالى
غير ناظرين اناه وان النحاة اختلفوا في امرين احدهما وقوع الحال
بعد المستثنى نحو قولك اكرم الناس الا زيدا قائمين وهذه هي التي اعترض
بها الشيخ ابو حيان على الزمخشري وهو اعتراض لان الزمخشري يجعل الاستثناء
واردًا عليها وجعلها حالا مستثناة فهي في الحقيقة مستثناة فلم يقع بعد الا حينئذ

الا المستثنى فانه مفرغ للحال والشيخ فهمان الاستثناء غير عليه فلذلك
اورد عليه ان غير ناظرين اناه ليس مستثنى ولا صفة للمستثنى ولا مستثنى منه
وقد اصبت فيهما قلت لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشري لما قال انه حال
من لا تدخلوا ولم يتأمل الشيخ بقية كلامه فلو اقتصر على ذلك لامكن ان يقال
ان مراده لا تدخلوا غير ناظرين الا ان يؤذن لكم ويكون المعنى ان دخولهم غير
ناظرين اناه مشروطا بالاذن واما ناظرين فممنوع مطلقا بطريق الاولى ثم
قدم المستثنى واخر الحال فلو اراد هذا كان ايراد الشيخ متجها من جهة النحو ثم
قلت اكرمك الله الثاني وكانك اردت الثاني من الامرين اللذين اختلف النحاة
فيهما وذكرت استثناء شيئين وقد قدمت انني لم اظفر بصريح نقل في المسئلة
والتي يظهر انه لا يجوز بلا خلاف كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ولا مفعولان
لهما لفعل واحد لا يتعدي الى اكثر من واحد كذلك لا يكون مستثنيان من
مستثنى واحد باداة واحدة ولا من مستثنى منهما باداة واحدة لانها كقولك
استثنيت المتعدي الى واحد فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الاولى
ولذلك اتفقوا على ذلك ولم يتكلموا فيه في غير باب اعطى وشبهه وقولك
انه لا يكاد يظهر لها مانع صناعي وهي جديرة بالمنع وما المنع من قول الشخص
ما اعطيت احدًا شيئا الا عمرا دانقا وانما يمنع مع ذلك في مثل الا عمرا زيدا
اذا كان العامل يطلبها بعدا واحدا اذا طلبتهما لجهتين فليس يمنع ولم يذكر
ابن مالك حجة الا الشبه بالعطف ونحن نقول في العطف بالحروف في مثل
ماضرب زيد عمرًا وبكر خالدا قطعا فنظيره ما اعطيت احدا شيئا الا
زيدا دانقا وصرح ابن مالك بمنعه وقد فهمت ما قلته وقد تقدم الكلام
عما فيه كفاية وجواب ان شاء الله تعالى وقولك ان الاية نظيره ممنوع
بل هي جايزة وهو ممنوع والله تعالى اعلم رايت في بعض الجاميع
واضعر من ضرب دار الملوك • يلوح على وجهه جعفرا •
ملخصه ان في تلوح روايتين احداهما رواية الفراء وهي الرواية
الصحيحة انها بالتاء ولا اشكال على نصب جعفر على هذه لانه مفعول
بتلوح وتلوح بمعنى تري وتبصر تقول لحت الشيء اذا ابصرته وهذا
بين لا اشكال فيه ولا تعسف في اعرابه واما الرواية الاخرى وهي
المشهورة يلوح بالياء وفيها اشكال فمن النحاة من قال انه منصوب
باضمار فعل تقديره اقصد واجعفرا ومنهم من جعله من باب المفعول
المحمول على المعنى من جهة ان جعفرا داخل في الرؤية من جهة المعنى
لان الشيء اذا لاح لك فقد رايته وفي هذه الجموع سالت الامام
ابو محمد بن بري الامام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكي الحموي

من كلام ابي محمد عبد الله بن بري على قول
الشاعر يلوح وصفحة جعفرا

عن قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة كيف يكون نحلة والنحلة في اللغة الهبة بلا عوض والصداق تستحقه المرأة اتفاقا لا على وجه التبرع فاجابه بانه لما كانت المرأة يحصل لها في النكاح ما يحصل للزوج من اللذة وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان المهر لها مجانا فسمي مع المنكوحات بدليل قوله تعالى قال اني اريد ان انكحك احدى ابنتي هاتين على ان تاجرني ثماني حج ثم نسخه شرعنا صار ذلك عطية اقتطت لمن سمي نحلة مسئلة في جمع حاجة من كلام ابن بري قال سألت وفقك الله تعالى لما يرضيه وجعلك ممن يتبع الحق ويأتيه عن قول الشيخ الرئيس ابي محمد بن القاسم بن علي الحريري في كتابه درة الغواص ان لفظة حوايج مما يوهم في استعمالة الخواص وسألت ان اميز لك الصحيح والعليل من غير اشفاء ولا تطويل وانا اجيبك عن ذلك بما فيه كفاية مع سلوك طريق الحق والهداية ومن اعجب ما يحكى ويذكر واغرب ما كتب وسطر انه ذكر انه لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدا ولا انشد فيها بيتا واحدا بل انشد لبديع الزمان بيتا بنسبه الى الغلط فيه والعجز عن اصلاحه وتلافيه وهو قوله

فسيان بين العنكبوت وجوسق رفيع اذا لم نقض فيه الحوايج

حتى كأنه لم يمر بسمعه الخبر المنقول عن سيد الشراة ابي السنول حين قال بلسان الاعلان استعينوا على انجاح الحوايج بالكتمان وهذا الخبر ذكره القضاعي في شهابه في الباب الرابع من ابوابه وذكر ايضا قوله ان الله عبادا خلقهم لحوايج الناس وذكر الهروي في كتابه الغريبين قوله عليه الصلوة والسلام اطلبوا الحوايج الى حسان الوجوه وقوله صلى الله عليه وسلم اياكم والاقواد قالوا يا رسول الله وما الاقواد فقال هو الرجل يكون منكم امير فيأتيه المسكين والارملة فيقول لهم مكانكم حتى انظر في حوايجكم ويأتيه الغني فيقول عجلوا اقضاء حاجته وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فضل الخيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الثموا الحوايج على الفرس الكميت الاربثم المحجل الثلاث المطلق اليد اليمنى فهذا ما جاء من الشواهد الثبوتية وورقة الثقات من الرواع المرضية على صحة هذه اللفظة واما ما جاء في ذلك من اشعار العرب فكثير من ذلك ما انشده ابو زيد وهو قول سلمة المحاربي

ثمت حوايجي وودات بشرا فبين معترس الركب السغاب

وانشد ايضا للراجز

مادرت ربة القلص النواعج مستعجلات بذوي الحوايج

وقال الشماخ تقطع بيننا الحاجات الاحوايج يعتسفن مع الجري وقال الاعشى التاسر حول فبانة اهل الحوايج والمسائل وقال الفرزدق ولي ببلاد السند عند اميرها حوايج حاجات وعندي ثوابها وانشد ابو عمرو العلاء صريع مدام ما يفرق بيننا حوايج من الفتاح مال ولا بجل

وانشد ابن الاعرابي

من عف خف على الوجوه لقاؤه واخو الحوايج وجهه مبذول

وانشد ايضا

فان اصبح تحاسبني هموم ونفس في حوايجها انتشار

وانشد الفراء

نهار المرء امثل حين يقضي حوايجه من الليل الطويل

وانشد ابن خالوية

خليلي ان قام الهوى فاقعدوا به لعنا نقضي من حوايجنا ربما

وقال هميان بن قحافة

حتى اذا ما فضت الحوايجا وملأت حلاها الحلانجا

وقال الاخر بدا ان بنا الاراحيات لحاجة ولا ياليات من قضاء الحوايج

وقال ابن هرمة

اني رأيت ذوي الحوايج اذ عروا فأتوك قصرا انوك طروفا

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالفين وجبت الحجة عليه ولم يبق له دليل يستند اليه وانا اتبع ذلك باقوال العلماء رحمهم الله تعالى لتزداد القول في ذلك ايضاحا وتبيينا قال الخليل في كتاب العين في فصل راح يقال يوم راح وكبش صاف على التخفيف من رايح وضايف بطرح الهمزة كما قال الهذلي وهي ادماء سارها اي سايرها وكما خففوا الحاجة من الحاجة الاتراهم جمعوها على حوايج انقضى كلام الخليل وقد اثبت صحة حوايج وانها من كلام العرب وان حاجة محذوفة من حاجة وان كان لم ينطق بها عنده وكذلك ذكرها عثمان بن جني في كتاب اللمع وحكى المهلبي عن ابن دريد انه قال الحاجة وحايجة وكذلك حكى عن ابن عمرون العلاء انه يقال في نفس حاجة وحايجة وحوجاء والجمع حاجات وحوايج وحاج وحوج وانشد البيت المتقدم ضريع مدام البيت وذكر ابن التكيت في كتابه المعروف بالالفاظ قريبا من آخره باب الحوايج يقال في جمع حاجة حاجات وحاج وحوج وحوايج وقال سيبويه في ما جاء فيه تفعل واستفعل بمعنى يقال تبخر فلان وتحوايجه واستبخر حوايجه وذهب قوم من اهل اللغة الى ان حوايج يجوز ان يكون جمع حوجا وقياسها حواج مثل صحار ثم قدمت الياء على الجيم فصارت حوايج

حكمة تسمية الصداق نحلة

مطلب في الكلام على جمع حاجة والرد على الحريري

والمقلوب من كلام العرب كثير وشاهد حوجاء قول ابي قيس بن رفاعة
من كان في نفسه حوجاء يطلبها عندي فاني لم دهن باصحار والعرب تقول
بدأت حوايجك في كثير من كلامهم وكثيرا ما يقولها ابن السكيت انهم كانوا
يقضون حوايجهم في البساتين والبراحات وانما غلط الاصمعي في هذه اللفظة
حتى جعلها مولدة كونها خارجة عن القياس لان ما كان على مثال الحاجة مثل
غاره وجاره لا يجمع على غوايره وجواير فقطع بذلك على انها مولدة غير فصيحة
على انها حكى الرقاشي والسجستاني عن عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع عن هذا
القول وانما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر وهذا هو الاشبه به
لانه مثله لا يجهل ذلك اذ كان موجودا في كلام النبي صلى الله عليه وسلم
وكلام غيره من العرب الفصحاء وذكر سيبويه في كتابه انه يقال
تنحز حوايجه واستنجزها وكان القاسم بن علي الحريري لم يعرف الا القول
الاول المحكي عن الاصمعي دون القول الثاني ولو انه سلك مسلك
النظر والتسديد واضرب عن مذهب التسليم والتقليد فكان الحق اقرب
اليه من حبل الوريد آخر المسئلة ومن فوايد الشيخ جمال
الدين ابن هشام مسئلة سئلت عن الفرق بين قولنا والله
لاكلمت زيدا ولاعمرا ولا بكرا بتكرار لا وبدون تكرارها حتى قيل ان الكلام
مع التكرار ايمان في كل منهما كفارة واحدة وبدون التكرار يمين في مجموعها
كفارة والجواب ان بينهما فرقا يبتني على قاعدة وهي ان الاسمين المتفقي
الاعراب المتوسط بينهما واو العطف تارة يتعينان كونهما متعاطفين وتارة
يمتنع ذلك ويجب تقدير مع الباقي ويكون العطف من باب عطف الجمل
وتارة يجوز الامرين فالاول نحو اختصم زيد وعمرو واصطلح زيد وعمرو
وجلست بين زيد وعمرو وهذان زيد وعمرو وذلك لان الاختصام
والاصطلاح والتبيين والمبتدأ الدال على متعدد لا يكتفي بالاسم المفرد
والثاني نحو ما قامت هند وزيد وقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم
وقوله تعالى اذهب انت وربك اذهبا انتما واخوك اسكن انت وزوجك
لا يخلفه كن ولا انت فهذا ونحوها يتعين فيها اضمار العامل اي ولا تأخذه نوم
وليذهب ربك وليذهبا خوك وليسكن زوجك وكذلك التقدير ولا
يخلفه ثم حذف الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل ولولا ذلك لزم اعمال فعل
الامر والفعل المضارع ذي النون في الاسم الظاهر او الضمير المنفصل واسناد
الفعل المؤنث الى الاسم المذكر وكذلك قوله تعالى والذين تبوؤ الدار
والايمان وقول الشاعر ورجن الحواجب والعيونا
وقول الاخر علفتها تبنا وماء باردا وقوله متقلدا اسقاء رحمان
اي والعوا الايمان اورأحيوا الايمان وكحلن العيون وسقيتها ماء وحاملا رمحا

ومن ذلك قولهم ما جاءني من زيد ولا عمرو اي ولا جاءني من عمرو ولانه حرف النفي
لا تدخل على المفردات لان الذي يبقى انما هو النسبة وكذلك القول في حرف
الاستفهام اذا قيل اجاءك زيد او عمرو وبتحريك تقديره او جاءك
عمرو فان قلت ما ذكرته في الباقي منتقض بقولهم جئت بلا زاد وما
ذكرته في الاستفهام منتقض بقوله تعالى ائنا لمبعوثون او
قاله الزمخشري قلت اما هذا الاعراب فمردود والصواب ان اينا
مبتدأ وخبره محذوف مدلول عليه بقوله تعالى لمبعوثون كما انها في قراءة
من سكن الواو وكذلك واما المثال المذكور فاصل ما جئت براد ولكنهم
عدلوا عن ذلك لاحتماله نحذف المراد وهي نفي المجيء البتة فان من لم يجئ
يصدق عليه انه لم يجئ بزاد فلذلك ادخلوا الا على مصب النفي ومن ثم
سماها النحويون مقحمة اي داخلة في موضع ليس لها بالاصالة فان قلت فلم
يقولون ما جاءني من زيد ولا عمرو حتى احتيج الى اضمار العامل قلت انما يقولونه
اذا اراد والدلالة على نفي الفعل عن كل منهما بصفتي الاجتماع والافتراق اذا
لو لم يكرروا الثاني في احتمل ارادة نفي اجتماعهما ونفي كل منهما
فان قلت فهلا اجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل عمرو اذا اراد والتنصيص
على الاستفهام عن مجيء كل منهما ورفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء
وقد قلت لئلا يقع اداة الصدر حشوا فان قلت فقد رأيت العامل وقد صار
ذا الصدر صدرا قلت نعم لكن تبقى صورة اللفظة حينئذ قبيحة
اذ الاداة داخلة في اللفظ في حشو الكلام وهم معنيون باصلاح الالفاظ
كما يعنون باصلاح المعاني والثالث نحو قام زيد وعمرو فان قلت فهل ينص
احد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير الفاعل مع تكرار
الباقي قلت لها مسئلة تكرار الباقي فقد اوضحت بالدليل السابق
وجوب تقدير العامل فيها واما ما اجزت فيه الوجهين فلا سبيل
الى دفع الامكان فيه على انني وقفت في كلام جماعة على ذلك قال
بعض المحققين اعلم ان الواو وضربان جامعة للاسمين في عامل واحد
ونائبة مناب التثنية حتى يكون قولك قام زيد وعمرو بمنزلة قام
هذان ويضمر بعدها العامل ويبتنى عليه مسايل احدها قام زيد وهند
يترك تانيث الفعل فهذا جايز على الوجه الاول دون الثاني لانا نقول
على الاول عنينا الذكر ولا يقال ذلك على الثاني لان الاسمين لم يجتمعا
الثانية اشترك زيد وعمرو الثالثة زيد قام عمرو وابوه وهما ان
جايزتان على التقدير الاول دون الثاني والرابعة النفي فنقول على
الاول ما قام زيد وعمرو فلا يفيد النفي كما نقول ما قام هذان ونقول
على الثاني ما قام زيد ولا عمرو فيعيده كما نقول ما قام زيد ولا قام عمرو انتهى

وهو كلام حسن بديع وقد اورده ابوحيان في الارتشاف وهو كالمنكر له
للطفه وغرابته وقال الزمخشري في قوله تعالى وما كان لمؤمن
ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم
فان قلت كان من حق الضمير ان يوحد كما تقول ما جاء في من رجل ولا امراة
الا كان من شانه كذا وكذا قلت نعم لكنهما وقعا تحت النفي
فعما كل مؤمن ومؤمنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ انتهى وقد
وقد اشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه وذلك لان النحويين نصوا
على ان الضمير لكونها موضوعة للجميع تكون على حسب المتعاطفين تقول زيد
وعمرو واكرمهما ويمتنع اكرمته واجابوا عن قوله تعالى والله ورسوله
احق ان يرضوه وان الضمير بعد او لكونها موضوعة لاحد الشيئين او
او الاشياء يكون على حسب المتعاطفين تقول زيدا وعمرا اكرمه
ولا تقول اكرمهما واجابوا عن قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا
فالله اولى بهما علما واي هذا المعترض هذه القاعدة اشكل عليه قول
الزمخشري كان من حق الضمير ان يوحد لان العطف فيهما بأو ووسؤاله
الزمخشري على ما قدمت تقريره ان الكلام مع الما في حملتان لاجملة
والواو انما تكون للجمع اذا عطفت مفردا على مفرد لا اذا عطفت جملة
على جملة ومن ثم منعوا ان يقال هذان يقومان ويقعد واجازوا هذان
قائم وقاعد لان الواو جمعت بينهما وصيرتهما كالكلمة الواحدة المثناة
التي يصح الاخبار بها عن الاثنين وقال سيبويه رحمه الله تعالى اذا قيل
رايت زيدا وعمرا ثم ادخل حرف النفي فان كانت الرؤية واحدة قلت
ما رايت زيدا وعمرا وان كنت قد مررت فكلا منهما على حدة قلت ما
مررت بزيد ولا مررت بعمرو وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في شرح
الجمل فاوجب تكرار الباقي عند تكرار الفعل ولكنه صرح بالفعل مع الباقي
وقد بينا ان تكرار الباقي كاف لانه مستلزم تقرير الفعل اذا تقرر هذا
فنقول اذا كرر الحالف الباقي فمهما ايمان لما بينا من ان تكرار لا يؤذن
بتكرار وصار قوله والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بمنزلة قوله والله
لا كلمت زيدا ولا ماشيت عمرا ولا رايت بكرا وهذه ايمان قطعا يجب
في كل منهما كفارة فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان الا فيما يرجع الى
التصريح والتقدير وكون الافعال متحدة المعنى او متعددة وكلا
الامرين لا اثر له واذا لم يكرر الباقي فالكلام يحتمل للعين والايمان بناء
على نية الفعل وعدمها وانما حكموا بانها يمين واحدة بناء على الظاهر
كما انهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار لا مع احتمالها للزيادة كما في قوله
تعالى ولا النور بعد قوله سبحانه وتعالى ما يستوي الاعمى والبصير

ولا الظلمات ولا النور لانه خلاف الظاهر نعم ان قصد المتكلم بقوله
والله لا كلمت زيدا وعمرا معني ولا كلمت عمرا فهو يمينان لان ذلك احد
محتملي الكلام وقد نواه وان قصد بقوله لا كلمت زيدا ولا عمرا معني لا
كلمت زيدا وعمرا الذي لم يضم فيه الفعل وقد لا نية فيمين واحدة
لا يلزمه في نفس الامر الا كفارة واحدة وان كان قد يلزم في مخالفة ذلك
بناء على ظاهر لفظه وقد يقال بامتناع هذا الوجه بنا على ان لا انما
تزاد اذا كان في اللفظ ما يشعر بذلك لقرينة قوله تعالى وما منعك
فان الاستواء لا يعقل منسوبا الى واحد وكذلك قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد فان من المعلوم ان التوبيخ على امتناعه من التجود لا على
امتناعه من نفي التجود لانه اذا امتنع من نفيه كان مسلما فاتا المثال
المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا تكون لا فيه الا نافية والله تعالى اعلم
ومن فوايده اعلم ان الكلام في انما في موطنين احدهما لفظي والاخر
معنوي اتا اللفظي فمن جهة بساطها او تركيبها واتا المعنوي فمن جهة
افادتها الحصر وعدم افادتها له والمدعى في الوجه الثاني انها مفيدة
الحصر واستدل لهذا بامور احدها فهم اهل اللسان لذلك كما تقرر
من فهم الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين من انما الماء من الماء
ومن فهم ابن عباس رضي الله عنهما من انما الربوا في النسيئة مع عدم
المخالفة منهم فكان ذلك اجماعا على انها مفيدة للحصر على ان الاحتجاج
بقضية ابن عباس رضي الله تعالى عنهما مع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين قد يحتمل الاعتراض بان المعترض قد يقتصر على ذكر احد اوجه
المنع لا ربما كان ذلك الوجه اجلى وابعد عن الاعتراض وربما فعل
ذلك على سبل التنزل للخصم فيما ادعاه وفهمه فلا يلزم من اقتصارهم على
على الاعتراض بما فيه معارضة وهو ايرادهم الدليل المقتضي فتحريم ربا
التفاضل ان يكونوا مسلمين له في دعواه للحصر وقد يقال ايضا ان
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فهم للحصر وادعاه وهم لا ينفوه و
ولم يثبتوه فتجيء مسئلة ما اذا قال البعض وسكت الباقون وهل ذلك
حجة او ليس بحجة فيه كلام مشهور في اصول الفقه الدليل الثاني
معاملة العرب للاسم بعدها معاملته بعد الا المسوقة بالنفي
وقولهم معاملة ما والا لا تمثيل لا ان ذلك خاص بها وذلك في قوله
وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي فهذا كقوله

قد علمت سلمى وجارتها ما قطر الفارس الا انا

فاما قول بعض المتاخرين في انما امرت ان اعبد وانما اشكوا ونحو ذلك
من الايات ان الضمير محصور ولم يفصل فلم يتشاغل به ولو صح خرج

نحو واتما يدافع عن احسابهم انا او مثلي عن الاستشهاد بر وكان
ضرورة لمخالفته للاستعمال الدليل الثالث ان للاثبات وما للنفي
والنفي والاثبات ضدان فلا يجتمعان على محل واحد فوجب ان يصرف
احدهما المذكور والاخر الى غيره ليصح اجتماعهما لاجائز ان يكون المنفي
هو المذكور والمثبت هو ما عداه للاتفاق على ان قولك انما زيد قائم
يفيد اثبات القيام لزيد فاذا بطل ذلك تعين العكس وهي نفي القيام
عن غير زيد واثباته لزيد ولا معنى للحصر الا هذا هذا حاصل كلام
الامام فخر الدين ومن تبعه وهو فاسد لمقدمتين لان ان للتاكيد لا
للاثبات بدليل انك تقول ان زيدا قائم وان زيدا ليس بقائم فتحذفها
انما دخلت لتاكيد الكلام نفيا كان او اثباتا وما زيد مثلها في قولك
ليتما زيد اقائم لانافية الدليل الرابع ان ان للتاكيد وما حرف زايد
للتاكيد فلما اخذ والحكم رتبين ناسب ان يكون مختصا بالمسند اليه قاله
السكاكي وليس بشئ لانه لا يلزم له في قولك ان زيدا القائم لانا ان والام
معا للتاكيد ثم انك تقول احلف بالله ان زيدا القائم فيجمع بين ثلاث
مؤكدات القسم وان واللام ولا يفيد هذا الحصر باتفاق واستدل من قال
انها ليست للحصر بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت
قلوبهم فلو كان ما المؤمنون الا الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم لزم
سلب الايمان عن من لا يجل قلبه عند ذكر الله تعالى والاجماع منعقد على خلافه
والجواب ان المراد بالمؤمنين الكاملوا الايمان ولا شك ان من لا يجل قلبه
عند ذكر الله تعالى ناقص الايمان ورد بان هذا مجاز اجيب بانه يجب المصير
اليه جمعا بين الادلة فانه قد قام الدليل الذي قدمناه على افادتها الحصر
وهو معاملة للضمير بعدها معاملته بعد الا المسبوقة بالنفي ولهذا قال
المحققون والاكثر انها للحصر حتى لقد نقل النووي اجماع النحويين والاصوليين
على افادتها الحصر ذكره في شرح مسلم وهو غريب فهذا ما يتعلق باثبات
الامر الثاني المعنوي واما ما يتعلق بالاول فيقول ان اصل انما ان وما
وان ان من انما هي التي كانت الرافعة الناصبة قبل وجود ما واتما هي
الحرف التالي لتخوليت في قولهم ليتما اخوك منطلق فهذه ثلاثة امور
تدل عليها عندي امران احدهما انهم لم يختلفوا في ليتما ولعلما ولكنما
وكاتما في ذلك يعني في تركيبها وان ما غير نافيه فلتكن انما كذلك فان
قيل هذه غير تلك التي تدخل عليها ما الكافة وان انما على قسمين فهذا دعوى
ما لا يثبت ولا يفهم عليه دليل وايضا فاي شئ يفرق انها القائل بين انما
هذه وانما تلك وايضا فلم يقل احد ان انما على قسمين مفيدة للحصر وغير
مفيدة له فهذا الحق الذي لا يحيد عنه من فيه ادنى انصاف

فان قيل معاملة ما بعد انما معاملة ما بعد الا المسبوقة بالنفي تدل على ان ما نافية
فذلك غير لازم اذ لا يمتنع ان يكون الشئ يحكم حكم شئ اخر وان لم يكن مركبا منه
ولا من شئ يشبهه وانما الامر في ذلك ان العرب استعملوا انما بعد تركيبها
من الحرفين في موطن الحصر وخصوصها بذلك فشاركتها بما والا في الحكم
لانهم استعملوها استعمالها والزموها موضعها الا لان ما من انما نافية كما
انه ليس ذلك لاجل ان انما ما خوذة من الا ثم هذه المقالة بعد فسادها من جهة
النظر مخالفة لاقوال النحاة فانهم انما ينصبون على ان ما كافة ولا يعرفه القول
بانها نافية الا لبعض المتاخرين والله تعالى اعلم **ومن فوائده**
مسئلة لما كان الابتداء احدا في التحريك لم يكن المبدوء به الا متحركا ولما
كان الانتهاء اخرا بالسكون لم يكن الموقوف عليه الا ساكنا فلذلك
للمناسبة وهذا تعليل حسن والله تعالى اعلم **من ابيات الحماسة**

اقول لحين اراني كعبا ولحيته ● لا بارك الله في بضع وستين ●
من الستين تملاها بلا حسب ● ولا حياء ولا عقل ولا دين ●

قوله وستين يحتمل وجهين احدها ان تكون الكسرة كسرة اعراب والنون
مجعول له كانها لام الكلمة على حد قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها
عليهم سنينا كسني يوسف عليه الصلوة والسلام والثاني ان يكون معربا بالياء
ويكون النون زايدة لفظا وحكما عن مقدرها السكوت فتكون للضرورة فادته
الياء في له بالحركة على ما يقتضيه اصل التقاء الساكنين وهذا كثير كقوله

وقد جاوزت حد الاربعينا ● وانكر ما رعايف اخرين ●

ورجح ابو الفتح ابن جني هذا الوجه على الاول بقوله من الستين وبيان
ذلك انه في الاصل ستيين منصوب فحقه لا بارك الله في بضع وسنين سنة
فلما اتي به على مقتضى القياس الاصلي وهو ذكر لفظة من وجمع سنة وتعريفها
فلذا احكم على قوله وستين انه جاء به على مقتضى القياس في حركته
وهي الكسرة قلت ويرجحه امر اخر وهي ان الاعراب بالحركات مع
التزام الياء انما هو معروف في باب سته وعضه وقلما اعني ما حذفت لامه
واما غير ذلك فلعلم لا يثبت فيه والله تعالى اعلم **ومن فوائده**
الفرق بين العرض والتحضيض ان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض
طلب بازعاج وعنف **ومن فوائده مسئلة** قال ابو الفتح قلت
لابي علي اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت
بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى
فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت
معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس بمنزلها دركت وعلمت معناها
العلم من غير جهة المشاعر والحواس تدل على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى

يعرف المجرمون بسيماهم والسيما مدرك بالحواس والمشاعر ولذلك قال
في ذكر الجنة عرفها لهم اي طيب رايحتها لهم من العرف وهو الرايحة
والرايحة انما تعلم من جهة الحاسة وقوله

او كلما وردت عكاظ قبيلة • بعثوا الي عريفهم يتوسم •

قلت له افيجوز ان تقول عرفت ماكان ضده في اللفظ انكرت وعلمت ماكان
ضده في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاصه عنا المعاصه عبارته
الانكاري تعدي الي مفعول واحد واذا اريد بالعلم العاقبة عبارة الجهل
تعدي الي مفعولين ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليست بمعنى
جهلت لان الانكار قد يصاحبه العلم والجهل لا يصاحبه العلم ولانه انما
ينكر الانسان ما يعلمه ولا يصح ان ينكر ما قد يجهله ولان الجهل يكون في القلب
فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولك انكره قلبي كان
مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال
هذا صحيح والله تعالى اعلم ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن
قديد ما نصه وجدت بخط الشيخ جمال الدين بن هشام •

بسم الله الرحمن الرحيم •

الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه وآله قال الفقير
الى ربه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولاحبائه ولجميع
المؤمنين هذا فصل في الشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين او العوامل
قد تتبعنا ذلك فوجدناه منحصرا في خمسة مشروط شرطين في العامل
وشرطين في المعمول وشرط بينهما فاما الشرط اللذان في العامل
فاحدهما ان لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو ان لم تقعل ولا في نحو
قول الشاعر حتى تراها وكان وكانا اعنا فهم مشذات في قرن
خلا فا لبعضهم الثاني ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض
التنازع فيه فلا تنازع في وجدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما
وعلوا لان طالب الظلم والعلو المحدلا الاستيقان ولا في واذكر
فان الذكري تنفع المؤمنين لان طالب المؤمنين هو فعل النفع لا الامر
بالتذكير لعموم البعثة كذا قالوا ولك ان تقول لا يمتنع التنازع فيهما اما
في الاولى فعلى جعل ظلما وعلوا مصدرين في موضع الحال كجاء زيد ركضا
فيكون التقدير وجدوا بها ظالمين مستعلين واستيقنوها وحالتهم هذه
واما في الثانية لان عموم البعثة لا ينفي تخصيص عشيرتك الاقربين
وقد قال كثير من المفسرين في قل لعبادي ان المراد المخلصون وان
الاضافة اضافة تشريف وبنوا على هذا صحة الجزم في قوله سبحانه
يقيموا ويقولوا ونحو ذلك مما جزم في جواب الشرط المقدر بعد الامر

مطلب الكلام على شروط التنازع

فلولا ان المراد المخلصون لم يصح ان يكون التقدير ان يقل لهم يقيموا ويقولوا
لما يلزم عليه من الخلف في خبر الصادق اذ قد يخلف من القول لهم على هذا
التقدير جم غفير لا يحصى والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر انشده
الفارسي عدينا في عدما شئتنا نجب ولو مطلت الواعدينا
فلا تنازع بين نجب ومطلت في الواعدين لان المطول موعود لا واعد
فالواعدين مفعول لنجب لا غير واما الشرطان اللذان في المعمول فاحدهما
ان لا يكون سببيا فلا تنازع بين ممطول ومعني في قوله وعزه ممطول معني
عزيمها لانهما حينئذ خبران للعزة واذا اعمل احدهما في العزيم اعطى
الاخر ضميره كما هو قاعدة التنازع ويلزم من ذلك عدم ارتباط احد الخبرين
بالمخبر عنه الاتري انه يؤول به التقدير على اعمال الاول الى قولك وعزة
ممطول لعزيم وعلى اعمال الثاني الى قولك وعزة ممطول لعزيمها معني
عزيم فاذا ثبت ان التنازع في هذا النحو فيقدر وجبان يحمل على ان هذا
السببي مبتدا مؤخر وما قبل خبر ان له بجملتي ضميره والجملة خبر الاول
هذا تقرير قول جماعة منهم ابو عبد الله بن مالك رحمهم الله تعالى
واقول جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم ابو بكر بن طاهر في طرد
الايضاح وابو الحسن بن الباذش في حواشيه ونقله بعضهم عن الفارسي
وهو لازم لجماعة منهم الاستاذ ابو علي الشلوبين رحمهم الله تعالى
لانهم اجازوا في قول الله سبحانه وتعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور كون من موصولة مخبرا عنه بان ذلك من عزم الامور
والرابط بينهما الاشارة الى المصدر المفهوم من فعل القلة المقدر اضافته
الى ضمير من اي ان صبره وغفرانه فقد فعلوا الارتباط حاصلا بالاشارة
الى المصدر المقدر ارتباط المبتدا بمنزلة الاشارة الى نفس المبتدا في نحو
ولباس التقوى ذلك خير ليس منهم في مسئلتنا الارتباط بالضمير العائد
على العزيم لانه مرتبط بضمير المبتدا بل يجوز هذا في مسئلتنا اقيس من
تجويزه في الاية الكريمة لوجهين احدهما ان الضمير والاصل في باب
الربط فلا بعد في ان يكون التوسع فيه اكثر والثاني ان باب التنازع
تجوز وافيه في الاضمار فاعادوا الضمير على ما تاخر لفظا ورتبة نحو ضربوني
وضربت قومك على معني ضربني من ثم كذا قدره سيبويه ولم يجوزوا
بذلك في باب المبتدا الا ترى انه لا يجوز صاحبها في الدار ولا الزيدان قائم
بمعني قام من ثم واذا انتفى ذلك ظهر ان مسئلتنا اولى بالاجازة ثم انا اذا اسلمنا
امتناع التنازع لما ذكروا بمنع تعميم المنع فيقول تعلق المنع يكون المعمول
سببيا تعميم فاسد لانهم اسندوا المنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا
في كل سببي اعلى تقدير التنازع فيه لانه اذا كان العاملان متعاطفين

بفاء السببية اوبواو العطف وهما مفردان فان الارتباط حاصل من جهة العاطف
وان فقد من جهة الصلة لان فاء السببية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة لانهما
سبب ومسبب والواو في المفردات للجمع ولهذا اجازوا الاكتفاء بضمير واحد
في نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وقال الله جل كلمته الم تر
انّ الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقال الشاعر
وانسان عيني يحسر الماء باده فيبدو واجاز وامررت بزيد كريم سولـ
وابنـ فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزم من امتناع التنازع في نحو وغرة ممطول
معنى عزيمها حيث لا فاء سببية ولا واو من المفردين ان يمتنع في غرة ممطول
ومعنى عزيمها وغرة ممطول لمعنى عزيمها ثم اذا لم يكن معنى مبتدأ البتة
فلا منع وان وجد السببي مثال قيل لك ما معك من خبر زيد فتقول قام
وقعد ابوه لا يمنع التنازع احد واذا ثبت جوازه في ذلك ونحوه فالصواب ان
ان يقال ان الشرط ان لا يكون الحمل على التنازع مؤديا الى عدم الربط الثاني ان
لا يكون محصورا فلا تنازع في ما قام وقعد الا زيد لامرين احدهما ان الواقع
بعد الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا وايا ما كان فهو غير مستثنى فان كان
ظاهرا فانه يقتضي ان يقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان او الا الزيدون
ما قاما او ما قاموا او قعدا او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان
مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا او الا انت لم يتأت
الاضمار في احدهما اذا اعملت الاخر لانك اما ان تضمر ضميرا غائبا فيلزم
اعادة ضمير غايب على حاضر او ضمير احاضر فتقول ما قام وقعدت الا انا او
او وقعدت الا انت او تقيس ذلك على اعمال الثاني فتلزم مخالفة قاعدة المتنازع
لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميري المتكلم والمخاطب انما
يفسرهما حصورهما لا لفظ والضمير في باب التنازع انما يعود على لفظ
المتنازع فيه وان كان غايبا لتم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم
يتكلم به الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يودي الى خلو عامل في
الايجاب لان الفعل انما يصير موجبا بمقارنة الا لملفوظ لفظا او معنى فاذا لم
يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود بخلاف ذلك واذا امتنع
التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب
وابن مالك فاصل ما قام احد ولا قعد الا زيد فحذف احد من الاول لفظا و
اكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء وان من اهل الكتاب
الا ليؤمنن به وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من
باب التنازع وليس بشيء لما شرحناه ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في
صدر باب التنازع فاقتضى ظاهر كلامه انه منه ثم قال في اثناء الباب
ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم

وكان

وكان حقه ان يذكره حيث تعرض لذكر شروط التنازع وذكر ابن الحاجب شرطا
في المعمول غير ما ذكرناه وهو ان لا يكون ضميرا وقال في توجيه ذلك لان العاملين
اذا وجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار فيهما فلا تنازع في نحو ضربت واكرمت
ورد عليه ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا يتأتى في المضمر صورة تنازع فلا
فلا وجه لهذا الاحتراض لان قولنا اذا تنازع العاملان لا يكون تنازع لذلك وقد يقال
انّ هذا انما ذكره للاعلام من اول الامر بصورة التنازع الا للاحتراز عن صورة يتأتى
فيها صورة التنازع في الضمير ولا يحكم النحويون بانه من التنازع ثم ان هذا
المعترض قد ذكر من شروط التنازع تأخير المعمول واقام الدليل على انه
لا يتأتى ولا يتصور في غيره وهو نظير ما اعترض به على ابي عمرو فان قلت
ان الحجة التي احتج بها ابو عمرو على التنازع لا يتأتى في المضمر انما يستمر في المضمر
المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاوب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا
قلت قد مضى ان ذلك انما يتجه على الحذف كما شرحناه واما الشرط الذي بينهما
فتقدم العاملين وتأخر المعمول قال ان مالك ولم يتأت التنازع بين عاملين
متأخرين نحو زيد قام وقعد لان كلا من المتأخرين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر
من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين نحو قام وقعد زيد فان كلا
من الفعلين متوجه في المعنى الى زيد وصالح للعمل في لفظه واعمل احدهما في ظاهره
والاخر في ضميره انتهى بنصه واقول هذا انما يتمشى له في المتقدم المرفوع
فاما في المنصوب والمجرور فلا يتمشى فنحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ذلك
مررت وانعمت لم يقتض تعليله امتناع التنازع فيه واقتضاه تعميمه المنع فالذي
ينبغي ان لا يحكم بمنع التنازع في المتقدم مطلقا بل بشرط كونه مرفوعا وينبغي ان
يكون الفريقان في ذلك متفقين على اختيار اعمال الاول لانه اسبق العاملين واقربهما
الى المعمول وكذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولا متوسطا بينهما كقولك ان تجد زيدا
يودد وهذه المسئلة ينبغي ان يكون اعمال الاول فيها ارجح عند الجميع لتساويهما
في القرب وفضل الادب بالسبق وان اعمال ينفي الاضمار قبل الذكر فهذا ما اقتضاه
ظاهر الامر عندي ولست مبتدعا في ذلك بل متبعا فقد نقل ابو حيان اجازة التنازع
في المتقدم في تفسير سورة براءة وان بعضهم جعل منه بالمؤمنين رؤف رحيم
قال والاكثرون على منعه وذكر ابن هشام الخضراوي في شرح الايضاح عن ابن
علي انه اجاز في قولهم ما نصيب افقا من بارق نسم ان يكون افقا ظرفا
لنسم وبارق مفعول به منصوب بنسم ايضا ومن زائدة لان الكلام غير ايجاب
لتقدم الشرط ومفعول نصيب محذوف اي منها نصيبه والهاء عايدة على البارق
او الافق قال ابن هشام وهذا من تنازع العاملين مع التوسط وفيما ذكره
النحويون والحق اولى بالاتباع من الوقوف مع قول الجمهور فانهم قد
ذكروا عليه لم يظهر اطرادها شاهدت بخط الامام العلامة ركن الدين ابي عبد الله

محمد الشهير بابن القويع • رحمه الله تعالى عليه •
ابلغ العالمين عني بانى • كل علم بصور وقياس •
قد كشفت الاشياء بالكشف حتى • ظهرت لي فليس فيه التباس •
وعرفت الرجال بالعلم لما • عرف العلم بالرجال الناس •

هذه الابيات الثلاثة كتبت بخطه ورايت بعد هذه الابيات بخطه رحم الله عليه هذا كلام على طريقة البحث واما التحقيق فانه يقال يمنع التنازع في المتقدم والمتاخر وذلك لانه انما يتحقق بحادث العاملين للمعمول مع تاخره عنهما اما اذا تقدم وجاء بعده كزيد اضربت واكرمت فان الاول بمجرد وقوعه بعده ياخذ قبل مجيء الثاني لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثاني فلم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد اخذ غيره له وكذا البحث في المتوسط فهذا ان شاء الله تعالى هو الحق الذي لا يعدل عنه وينبغي ان يكون هو حجة النحويين لما احتج به لابن مالك انتهت المسئلة انتهى بنصه ابن النحاس لا اعلم ان في التنزيل العظيم ما هو صريح في اعمال الثاني الا قوله سبحانه وتعالى واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ولو اعمل الاول لقليل يستغفر لكم الى رسول الله ومثل في الحديث وهو عكس الاية لان الثاني يعدي بالجار ولو اعمل الاول لعداه بنفسه انتهى واما ما في الاي فلا صراحة فيها وقولهم لو اعمل الاول لاضمر في الثاني لا يلتزم لان الاضمار غير واجب وقد ذكرنا امثلته واذا لم يجب لم يكن معنا قاطع انتهى واقول ما قاله مسلم الا ان مشايخنا في هذا العلم ذكروا ان الاخبار وان لم يجب لانه فضله لكن يلزم اجماع القراء السبعة على غير الافصح وهو غير جايز قوله واعمل المضمر في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التنازع في الحال قال ابن معط في شرح الجزولية وتقول في الحال ان تزرني صاحكا انك في هذه الحالة ولا تجوز الكناية عنها لان الحال لا يضمر وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان تضرب بكرا اضربك ضربا شديدا وعلى الاول اضربه ضربا شديدا وفي كتاب اصلاح الغلط لابن قتيبة قال قرأة علي ثعلب قول الشاعر فرطن فلا ردد لما فات وانقضى ولكن يعوض ان يقال عديم قال ما معنى يعوض ثم قال بلغني عن الحلدي يعني المبرد انه صحف هذا البيت وذكر انه سمعه من اصحابه هكذا فان يكن تصحيفا من سيبويه فقد صحفوا لهم فقلت له كيف الرواية فقال هذا يصف رجلا مات له ميت فقال له فرطن يعني المدامع فلا ردد لما فات يعني من الموت ولكن يعوض الصبر عن مصيبتك ولا تكثر الجزع فيقال عديم قال ابن قتيبة وكذا المعنى جودوا اولى بتفسير البيت ثم اجاب به اصحابنا وقد عرضت كلامه في ذلك على ابي اسحق الزجاج فاستحسنه للجماعة التنازع له شروط الاول ان يتقدم عاملان فاكثر ولا يقع بين المتاخرين هكذا

مطلب اعمال الثاني اذا ولو اذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله

مطلب التنازع له شروط عشرة

اطلق المتاخرون ومنهم ابن مالك وعلل بعلة فاخرة وشرط هذا العامل امور احدها عند بعض النحاة وهو ان لا يكون فضلة تجب للمرء جري مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفضل ولا غيره واجازه ابو العباس ومنعه ابن مالك قال لكن بشرط اعمال الثاني كقولك ما احسن واعقل زيد ابيضب زيدا عقل لا باحسن لئلا يلزم فصل بما لا يجوز فصله وكذلك احسن به واعقل بزيد باعمال الثاني ولا يعمل للاول فيقول واعقل به بزيد للفصل ويجوز على اصل الفراء احسن واعقل بزيد على ان اصله احسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر في الثاني في اسمع بهم وابصر الا ان الاستدلال بالاول على الثاني اكثر والثاني ان لا يكون حرفا قال ابن عمرون وجوز بعضهم التنازع في لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيدا ان يخرج او على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول وليس واضحا اذ لا يقال عسى زيد خارجا ويلزم منه حذف منصوب عسى الثالث عند بعض النحويين ايضا وهو ان لا يكون العامل يطلب اكثر من مفعول واحد الرابع ان لا يكون احد العاملين مولدا فلا تنازع في اياك اياك اللاحقون اخفش اخفش الخامس ان يكونا قد تاخر عنهما اسم او اكثر هو مطلوب لكل منهما فلو كان مطلوبا لاحدهما فلا تنازع السادس ان يكون المعمولات اقل من مقتضيات العوامل فلا تنازع في ضربت واكرمت الجاهل العالم ان جاز هذا الكلام لان كلا من العاملين قد اخذ مقتضاه السابع ان يكون بين العاملين او العوامل اتصال بوجه ما الثامن ان لا يكون في المعمول سببا فلا تنازع في وغرة محجول يعطي غرتها اذا لم يجعل غرتها مبتداء وكذا زيد قام وقعد ابوه لانك ان اضمرت في احدهما ضمير الاب وجره خلا الخبر من الرابط او الاب في الضمير فيحتاج لضمير بن احدهما مضاف والاخر مضاف اليه وذلك باطل لامتناع اضافة الضمير مطلقا كون عريها مرفوعا على غير الابتداء التاسع ان لا يكون المعمول مضمرا شرط ذلك ابن الحاجب وسرحه والعاشر هو الشرط الاول مسئلة طوبى لمن صدق رسول الله وامن به واحب طاعته ورغب فيها واراد الخوف وهم به واستطاعه وقدر عليه ونسي عمله وذهل عنه وخاف عذاب الله واشفق منه ورجى ثواب الله وطمع فيه فهذه افعال ستة متحدة المعنى وهي مختلفة بالتعدي واللزوم فدل على ان الفعل المتعدي لا يتميز من غيره بالمعنى بشر الحافي بذكر حاله في الملحمة

• قطع الليالي مع الايام في حلق •
والنوم تحت رواق الهم والغلق • اجري واجدر من ان يقال عذاء •
اني التمست الغنى من كف مرتزق • قالوا رضيت بذا قلت القنوع غنى
ليس الغنى كثرة الاموال والورق • رضيت بالله في عسري وفي يسري
فلست اسلك الا واضح الطرق • طلبت فلم ادرك بوجهي فليتني تعدت

ولم ابغ النذا بعد سائب قد تنازع اربعة عوامل معمولا واحدا وهو النذا فتأمل
قال الشيخ جمال الدين بن هشام اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين
وتنازع بين ثلاثة وتنازع بين اربعة فقد تنازع طلبت ولم ادرك في
توجيهي وقد تنازعا ولم ابغ في النذا وقد تنازع الثلاث وقعدت في الطرف
فهذه اتفاقية غريبة انتهى ففي قوله معمولا واحدا وهو النذا تطويل المعمول
الواحد قوله بعد كما قرره الشيخ رحمة الله تعالى عليه قال
الشيخ جمال الدين ابن هشام

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وبعد فاني لما وقفت على كتاب الشذي
في احكام كذا لابي حيان رحمة الله تعالى عليه رايته لم يزد على ان نسخ
اقوال الاوحدها وجمع عباراته وعدده ولم يفصح كل الافصاح عن حقيقتها
واقسامها ولا بين ما يعتمد عليه مما اورده من احكامها ولا نبه على ما اجمع
عليه ارباب تلك الاقوال واتفقوا ولا اعرب عما اختلفوا فيه واقترقوا
فرأيت ان الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب الا على
الاضطراب والسغب فاستخرت الله تعالى في وضع تاليف مهد
ابين فيه ما اجمل واستانف تصنيف مرتب اورد فيه ما اهمل وسميته
فوح الشذا بمسئلة كذا وبالله استعين وهو حسبي ونعم المعين
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وينحصر في خمسة فصول
الفصل الاول في ضبط موارد استعمالها اعلم ان لكذا استعمالين احدهما
ان يستعمل كل من جزءيها على اصلها فيراد بالكاف التشبيه وبذا
الاشارة ولا يراد بمجموعهما الكناية عن شيء فهذه بمعزل عما نحوه فيه
وذلك كقولك رايت زيدا فقيرا وعمرا كذا وقول الشاعر
واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا انس ويكون اسم الاشارة في
هذا النوع باقيا على معناه يصح ان يسبقه حرف السبه وان يليه
كاف الخطاب ولام البعد الا ترى انك لو قلت في المثال ورايت عمرا هكذا
وكذاك وكذلك وقلت في البيت واسلمني الزمان هكذا كان مستقيما
الا ان حرف السبه هنا يتقدم على الكاف كما اريتك وانما القاعدة فيه
مع سائر حروف الجر ان يتأخر عنها كقولك بهذا ولهذا الا في هذا الموضع
خاصة قال ابو الطيب

ذي المعالي فليعلوا من تعالى هكذا هكذا والا فلا فلا

والثاني ان يخرج كل من الجزءين عن اصله ويستعمل المجموع كناية وهذه
على ضربين احدهما ان يكون كناية عن غير عدد كقولك مررت بزيد وكذا
واعتقادي في هذه انها انما يتكلم بها من يخبر عن غيره وانها تكون

مطلب
فوح
الشذا بمسئلة كذا

من كلامه لا من كلام المخبر عنه هذا الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق
الذوق الصحيح فلا يقول احد ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل يقول
بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنه قال فلان مررت بدار كذا او بدار كذا وكذا
وذلك لبيان اعتراي المخبر او لغير ذلك ومنه ماذا في حديث الحساب
اعاذنا الله تعالى من سوء فيه اتذكر يوم كذا فعلت كذا وكذا وقول من قال
اما يمكان كذا وكذا وحدانا الكسائية فيه من كلام من حكي عن غيره الا ترى انهم
حكوا انه قيل له في الجواب بلى وحاوا ولو كان السائل كما سائل يعلم مراده
ولم يفتح احابته بالتعيين ودعوى ان المسئول علم ما كني عنه على خلاف
الاصل والظاهر وغلط جماعة فجعلوا من هذا القسم قوله واسلمني الزمان
كذا والحق ان ذلك ليس من الكناية في شيء وقد مضى الضرب الثاني وهو
الغالب ان يكنى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهذه والتي قبلها مركبتان
من شيئين احدهما الكاف والظاهر انها الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه
لانها القسم الغالب من اقسام الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه لانها القسم
الغالب من اقسام الكاف كما ركبوها مع في فحب في جندا ومع ما في نحو
ماذا صنعت في احد التقادير ولا يحكم على ذا بانها في موضع جر ولا على
الكاف بانها متعلقة بشيء ولا بان فيها معنى التشبيه وان كان باقيا بعد التركيب
في كان الا انه لا معنى له هذا فلو وجد لتكليف ادعائه لان التركيب كثيرا
ما يزيل معنى المفردين ويحدث بمجموعهما معنى لم يكن ويحكم على مجموع الكلمتين
بانه في موضع رفع او نصب او جر بحسب العوامل الداخلة عليهما وبدل على ان
الامر كذلك امور احدها ان ذا الاتونث لتانيث تمييزها تقول له عندي
كذا وكذا امة ولا تقول كذه كذه والثاني انها لا تتبع بتابع ولا يقولون
كذا نفسه رجلا الثالث انهم قالوا ان كذا وكذا مالك برفع المال ذكره
ابو الحسن في المسائل الرابع انهم قالوا حسبي بكذا فادخلوا عليها الجات
ذكره ابو الحسن ايضا والخامس انهم يقولون كذا وكذا درهما مع انهم
لا يركبون ثلاثة اشياء فما فوقها باربعة فلولا ان كذا صارت بمنزلة الشيء
الواحد لم يسغ ذلك وذهب جماعة من النحويين الى ان الكاف وذا كلمتان
باقيتان على اصلهما من غير تركيب ثم اختلفوا على اقوال احدها ان الكاف
حرف تشبيه وان معنى التشبيه باق وهذا ظاهر كلام سيبويه وللخليل
وصريح قول الصفار بيان الاول ان سيبويه قال صار ذا بمنزلة التنوين
لان المحذوف بمنزلة التنوين وقال الخليل كانهم قالوا له كالعدد دهما فهذا
تمثيل وان لم يتكلم به وانما نحى الكاف للتشبيه فقصير وما بعدها بمنزلة
شيء واحد انتهى وبيان الثاني ان الصفار لما رد على من جوز كذا درهم
بالخفض بان سماء الاشارة لا تضاف اعترض نفسه بان معنى الكاف والاشارة

فالاصل له عند مثل ذا من العدد ثم جئ برجل بتفسير المثل كما قدلوا صح

قد زاد واجاب بان المتكلم لابد ان يقدر في نفسه عددا لها وحينئذ مقول له عدد مثل هذا العدد الثاني ان الكاف اسم بمنزلة مثل قال ابن ابي الربيع يظهر لي ان الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك لي مثل رجلا قال والاصل ان يقال حيث يكون هناك مشار اليه سواء ما عندك في العدد مثل على الثالث انها اسم ولا معنى للتشبيه فيها قاله ابو طالب العبدي قال الكاف في نحو لم عندي كذا درهما اسم في موضع رفع بدا الابتداء ثم اعترض على نفسه بان ابا علي ذكر ان الكاف انما تكون اسما بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر والثاني ان يتعين الموضع وكذلك كما في قول الاعشى

اسهود ولن يرى ذوي شطط ◦ كال طعن يذهب فيه الريب والفتك ◦

اراد مثل الطعن لان الكلام شعر ويري فعل لابد له من فاعل فاجاب ان ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في كذا انما جاءت للمركبة مع ذا بدليل ان الواو قد سقطت فتركب مع مثلها واذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع ان يكون مرفوعة بالابتداء والرابع انها محتملة للحرفية والاسمية قاله ابو البقاء في شرح الايضاح قال اذا قيل لم عندك كذا درهما فكذا في موضع الصفة لمبتدا محذوف اي شيء كالعدد او الكاف اسم مبتدا كمثل قال فاذا جعلت الكاف حرفا لم يحتج الى ان تتعلق بشيء لان التركيب غير حكمها كما في كان فانها قبل ان تتقدم كانت متعلقة بمحذوف وهي الان غير متعلقة بشيء الخامس ان الكاف حرف زائد وهو قول ابن عصفور قال لا معنى للتشبيه في هذا الكلام فالكاف زائدة كزيادتها في قولهم فلانة كذا الهيئة اي ذو الهيئة الا انها زائدة لازمة كل لزوم ما في الراما وذا مجرورة بالجار الزايد كما جر ايا بالكاف الزايدة في قوله تعالى وكأين من قرية الا يري ان معناها المعني كم وليس فيها معنى تشبيه واذا ثبت انها زايدة لم تكن متعلقة بشيء فليست بما قاله يلزم لا ما لا يلزم ان عدم معنى التشبيه هنا لزيادة الكاف بل لما ذكرنا من تركيبها مع ذا وانه صار للمجموع بالتركيب معنى اخر وقد اقمنا الدليل عليه فيما مضى ثم دعوى التركيب وان كانت كدعوى الزيادة في انها خلاف الاصل بينهما قرب فكان اعتبارها اولى الفصل الثاني في كيفية بها وتمييزها اما اللفظ بها فالمسموع في المكني بها عن غير عدد الافراد والعطف نحو مررت بمكان كذا وعكان كذا وكذا وفي المكني بها عن عدد العطف لا غير وكذا مثل بها سيبويه والاخفش والائمة رحمهم الله تعالى وقال الشاعر

عد التقس بعني بعد بوساك ذاكرا ◦ كذا وكذا لطفا لرسي لمجهد ◦

وممن صرح بانهم لم يقولوا كذا درهما بتمييزها ولا كذا وكذا درهما ابن حروف وذكر ابن مالك ان ذلك مسموع ولكنه قليل وسيأتي نقل كلامهما بعد

واما اللفظ

واما اللفظ بتمييزها ففيه ثلاثة اقوال احدها انه منصوب ابدا وهذا قول البصريين وهو الصواب بدليلين احدهما ان المسموع كقوله كذا وكذا لطفا سبي المجهد والثاني القياس وذلك من وجوه احدها ان الخفض اما بالكاف على انها حرف جر او على انها اسم مضاف او باضافة ذا ولا سبيل الى شيء من ذلك لان ذا معمول للكاف وحرف الجر لا يخفض سيبويه والاسم لا يضاف مرتين ومن ثمة وجب نصب التمييز في نحو ما في السماء موضع راحة سحابا واسماء الاشارة لا تضاف لانها ملازمة للتعريف والتمييز نكرة والقاعدة ان تضاف النكرة للمعرفة لا العكس والثاني ان الكاف لما دخلت على ذا وصارتا كناية عن العدد صار كذلك بمنزلة مريد اسمي به ومريد وامثاله اذا سمي به لا تجوز اضافتها لانه محكي والمحكي لا يضاف والثالث ان الكلمة اشبهت بالتركيب احد عشر واخواته وذلك لا يضاف كراهة الطول فكذلك هذا القول الثاني انه جاز الخفض بشرط ان لا يكون تكرار ولا عطف فيقول كذا درهم ولم الثوب ولا يقول كذا وكذا درهم ولا كذا وكذا درهم قاله الكوفيون ومن وافقهم وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه وقد ذكرنا ما يرد هذا القياس وقال ابن ابان يجوز الجر من وجهين احدهما اجراء كذا مجرى الخبرية والثاني ان الكلمتين ركبتا وصارتا كلمة واحدة يعني فالمضاف المجموع لا اسم الاشارة فقط والمجرور انما يلزم على القول بان المضاف اسم للاشارة والثالث جائز الخفض والرفع وهذا خطأ ايضا لانه غير مسموع ولا يقتضيه القياس فان كذا وكذا درهما من باب خمسة عشر درهما لا من باب برطل زيتا فافهمه الفصل الثالث في اعرابها والذي يظهر انه مبني على الخلاف في حقيقتها فاذا قيل له عندي كذا وكذا درهما فان قيل بالتركيب فمجموع كذا مبتدا خبره الجار والمجرور والظرف متعلق به والظرف يعمل في الظرف اذا كان متعلقا بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل نحو اكل يوم لك ثوب وان قيل لا تركيب فان قيل الكاف اسم فهي المبتدا وان قيل حرف فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف اي لم عندي عدد كذا وكذا درهما وقال ركن الدين الاسترابادي في شرح كافية ابن الحاجب الغالب في تمييز كذا ان يكون منصوبا لانها بمنزلة ملء حسد في قولك لي ملؤه عسلا ويجوز كونه مجرورا باضافة كذا اليه على تنزيلها منزلة ثلثه ومائة وان يكون مرفوعا فاذا قيل له عندي كذا درهم فلم خبر مقدم ودرهم مبتدا موخر وكذا قال هكذا قالوا وفيه نظر والاولى عندي ان يكون مبتدا ودرهم بدلا او عطف بيان ولخبر وعندي ظرف له انتهى وقد مضى ان الصحيح امتناع الرفع والجر الفصل الرابع في بيان معناها عند النحويين وفي ذلك اقوال احدها لابن مالك وهو انها للتكثير بمنزلة كم الخبرية وتابعه على ذلك ابنه في شرح الخلاصة ومقتضى قولهما هذا انه لا يكفي عما نقص عن الاحد عشر لانه عدد قليل الثاني انها للعدد مطلقا

قليلا كان او كثيرا وهو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف
وممن نقل ذلك عن سيبويه الاستاذ ابو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه قال
قال هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام وذلك قولك له كذا وكذا درهما وهو
مبهم في الاشياء بمنزلة كم وهو كناية للعدد صار ذا بمنزلة التنوين وقال
الخليل كانهم قالوا له كالعدد درهما الثالث انها بمنزلة ما استعملت استعمالا له
من الاعداد الصريحة فيقال كذا درهم فتكون الثلاثة فما فوقها الى العشرة
وكذا كذا درهما فيكون للاحد عشر فما فوقها الى التسعة عشر وكذا درهما فيكون
للعشرين واخواتها من العقود الى التسعين وكذا وكذا درهما فيكون لاحد وعشرين
وما فوقها من الاعداد المتعاطفة الى التسعة والعشرين وكذا درهم فيكون
للمائة وللالف وما فوقهما فاذا اتى مفسر بجلا فيه كذا الزمناه بالمميز وهو اقل
مرتبة من المراتب المشروحة وخلفناه في الباقي وهذا قول الكوفيين وبتعميم جماعة
منهم ابن معط في فصوله الرابع ان الامر كما قالوا في مسئلتي الاضافة فانهما
ممتنعان لما قدمنا من التعليل فان اردت العدد القليل او المائة او الالف وما
فوقهما قلت كذا من الدراهم وبعد عند اهل هذا القول الفرق بين العدد القليل
والمائة والالف لان من انما تدخل على العدد المجموع الفرق تقول عشرون من
الدراهم ولا يجوز عشرون من الدراهم ولا عشرون من درهم وهذا قول
المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وبه قال الشلوبين وابن عصفور
والصفار والذي جراهم على القول بذلك ابو محمد ابن السيد فانه حكى اتفاق
البصريين والكوفيين على ذلك وان الخلاف انما هو في جواز الخفض نحو كدراهم
وكذا دراهم والبصريون يمنعون والكوفيون يجيزون في كلام ابي البقاء
في شرح الايضاح ما هو ابلغ من هذا فانه قال ذهب معظم النحويين واصحاب
الرأي الى ان من قال كذا درهما لزمه عشرون درهما لانك لم تكرر العدد ولم
تعطف عليه ولم تضفه لتميزه محمل على اول عدد حالة ذلك فان جررت الدرهم
فقد حمله النحويون واصحاب الرأي على ما نه انتهى فنقل الجر عن النحويين
ونقل اجراء كذا مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن معظم النحويين
الخامس ان الامر كما قال الكوفيون في كذا كذا درهما خاصة قال الاستاذ
ابو بكر بن طاهر فهذا ما بلغنا من الاقوال فاما قول ابن مالك فكان الذي دعاه
اليه ان سيبويه شبهها بكم الاستفهامية وهي بمنزلة الاحد عشر واخواتها
وليس هذا بشيء انما شبهت بها في نصب التمييز لا في المعنى الا ترى انها ليت
للاستفهام كما ان كم للاستفهام ثم ان كم نفسها بمنزلة الاحد عشر ولا
تختص بالعدد الكثير بدليل انك تقول كم عبدا ملكت فيصح بالواحد فما فوقه
واما قول سيبويه والمحققين فوجهه انما كلمة مبهمة كما ان كم كلمة مبهمة فكما
انك لو قلت كم كم عبدا ملكت وكم كم عبدا ملكت او غير ذلك لم يقتض

مساواة ما تشابهته من العدد الصريح فكذا كذا واما قول الكوفيين ومن وافقهم
فمردود من جهات احدها انه قول بلا دليل وانما هو مجرد قياس في اللغة
وذكر ابن ايبان ان النسبي ذكر في تعليقه ان ابا الفتح سال ابا علي عن قولهم
ان كذا كذا درهما يحمل على احد عشر درهما وكذا وكذا درهما يحمل على احد
وعشرين وكذا درهم يحمل على مائة قال وكذا وكذا درهما يحمل على مائة واحد
وعشرين درهما فقال ابو علي هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو وانما
كذا بمنزلة عدد مسمون والجر خطا الثاني ان الناس اختلفوا فقال ابن خروف
ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا درهما ولا كذا درهم لا بالاضافة
ولا بالنصب وعلى هذا فالحكم على هذه الالفاظ بما ذكروا باطل لانه حكم على ما لا
يتكلم به فاين معناه وقال ابن مالك في التسهيل وقد ورد كذا مفسرا ومكررا
بلا واو فاثبت ورود هذين من خلافهم والمثبت مقدم على النافي
لما قل استعمال هذين مع ان الحاجة التي دعت الى الكفاية عن العدد للمعطوف
والمعطوف عليه داعية الى الكفاية عن غيره عن الاعداد دل على ان قولك
كذا وكذا لا يختص بالعدد المعطوف والمعطوف عليه والثالث انه مكان
كذا وكذا وجد وذلك دليل على انها لم يرد بها معطوف ومعطوف عليه والرابع
ان موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقة في التمييز وغيره لا
يقتضي تساويهما في المعنى بدليل كم الاستفهامية فانك تقول كم درهما
لك وتقول كم دره لك او تسقط الواو فيجاب بجميع الاعداد في كل من
هذه الصورة الخامس ان اجازة كذا درهم وكذا درهم باطل بما قدمناه واجيب
بانه خفض بالاضافة وان معنى الاشارة قد زال واجاب الصفار بان المتكلم بكذا
لا بد ان يقدر في نفسه عددا ما وحينئذ تقول له عدد مثل هذا اي مثل
هذا المركب والمعطوف وفي مثل هذا الجواب نظر وهو مبني على ادعاء التركيب
وان معنى التشبيه باق وهو بعيد جدا واما قول ابي بكر فجملته انه سمع
من العرب مررت بمكان كذا وكذا وبدار كذا ولم يسمع مثل مررت بمكان
كذا وكذا فلما كان ذلك وانما علي العدد ناسب ان يكون جاريا مجرى ما
يوافقه من الاعداد وليس هذا بشيء وقد جوز كذا درهم بالخفض على ان
يراد مائة درهم مع اعترافه فانه لم يسمع في غير العدد فالفرق بينه
وبين بقية الالفاظ واما قول المبرد والاخفش ومن وافقهما فزعم
الشلوبين واصحابه انه القياس وانه لا ثبات في قول سيبويه وان قوله
انها مبهمة معناه ان قولنا كذا كذا مبهم في الاحد عشر والتسعة عشر
وما بينهما مبهم في القليل والكثير وكذلك يقولون في الباقي الفصل
الخامس فيما يلزم بها عند الفقهاء وقد اختلف المذاهب في ذلك فاما مذهب
الامام احمد رضي الله تعالى عنه ففي المحرر ما معناه ان

اذا افرد كذا او كررها بلا عطف وكان التمييز منصوبا فيهما او مرفوعا
لزمه درهم فان عطف او نصب او رفع فكذلك عند ابن حامد وقال
التميمي درهمان وقيل درهم وبعض اخر وقيل درهم مع الرفع
ودرهمان مع النصب وان قال ذلك كله بالخفض قيل تفسيره بدون
الدرهم قال المصنف وهذا كله عندي اذا كان يعرف العربية
فان لم يعرفها لزمه درهم في الجميع واما مذهب الامام الشافعي
رحمة الله تعالى عليه فالقياس عندهم على انه يلزم مع العطف
والنصب درهمان فان رفع او جر لزمه درهم وكذا ان ركب
او افرد سواء رفع التمييز او نصبه او جره ونقل المزني عنه في
كذا كذا درهما انه يلزم درهمان وكذا يروي عنه في مسئلة العطف
والنصب واما مذهب الامام مالك رحمة الله تعالى عليه
ففي الجواهر لابن شاس ما معناه اذا قيل له علي كذا فهو كالشيء
ولو قيل كذا درهما فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون وان قال
كذا كذا درهما لزمه احد عشر وان عطف فاحد وعشرون وقال
سحنون ما اعرف هذا فان كان هذا اقل ما يكون في اللغة بهذا
اللفظ فهو كما قالوه وان كان يقول القول قول المقر مع يمينه
وكذا يقول في كذا وكذا دينارا او درهما وعلى الاول يجعل نصف
الاحد والعشرون دينارا دنانير ونصفها دراهم واما مذهب
الامام ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه يلزمه في العطف
احد عشر كما في التركيب والله تعالى اعلم

مسئلة في التعجيب من الفاء ابي بكر بن الانباري تقول ما احسن
عبد الله ما رفع رفعتها يا احسن ونصبت عبد الله على التعجب و
تقول في الدم ما احسن عبد الله فالا موضع لها موضع لها
لانها حجة ورفعت عبد الله بفعل وفعل ما احسن وتقول في الاستفهام
فما رفع باحسن واحسن بها والتاويل اي شيء فيه احسن اعنباه او انفه
وتقول اذا رددته الى نفسك في التعجب ما احسنني فارفع بما في احسنني
والنون والياء بوضعها نصب على التعجب وتقول في الدم اذا رددته
الى نفسك ما احسنت فيما يجد لا موضع لها والياء مرفوعة بفعلها
وفعلها ما احسنت فتقول في الاستفهام ما احسني فارفع باحسن
واحسن لها والياء في موضع خفض باضافة احسن اليها فان قلت
اتاك ما احسن او ما احسن اباك كان محالا لانه ما نصب على التعجب لا
لا يتقدم على التعجب لانه لم يعمل فيه فعل متصرف فينصرف بتصرفه وكان
الكسائي يجيز ابوك ما احسن قال لما اصل الى نصب الاب اضمرت له هاء

يعود عليه فرفعته بها والتقدير ابوك ما احسنه وقال الفراء لا اجيز رفع الاب
لان ليس ههنا دليل يدل على الهاء ولا اضمر الهاء الا مع ستة اشياء مع كل ومن
وما واي ونعم وبئس وتقول عبد الله ما احسنه يرفع عبد الله بما عاد عليه
من الهاء فيرفع ما في احسن والهاء موضعها نصب على التعجب وتقول عبد الله
ما احسن جاريته من قول الكسائي قال لما لم اصل الى نصب الاول اضمرت له هاء
فرفعته بها والفراء يحملها قال ليس ههنا دليل على الهاء وتقول في الاستفهام عبد
الله ما حسن واحسن بعبد الله وما استفهام والهاء موضعها خفض باضافة
احسن اليها فان قلت عبد الله ما احسن كان محالا وانت تضمر الهاء لان المخفوض
لا يضمر ولان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفرق بينهما قلت لا تضمر
المخفوض وتظهر الخافض وتقول عبد الله ما احسن يرفع عبد الله بما في احسن
وما يجد لا موضع لها واذا قلت ما احسن عبد الله فاردت ان تسقط ما وتعجب
قلت احسن بعبد رجلا واذا اثنيت قلت يا زيد احسن بعبد الله رجلين ويا زيدون
احسن بعبد الله رجالا وتنصب رجالا على التفسير واحسن لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث لانه اسم واحسن ليس بامر للمخاطب انما معنى احسن به ما احسنه قال
الله عز وجل اسمع بهم وابصر معناه والله اعلم ما اسمعهم وابصرهم
وتقول كان عبد الله قائما فاذا امرت به قلت ما اكون عبد الله قائما فانما رفعته
بما في اكون واسم كان مضمر فيها وعبد الله منصوب على التعجب وقائما خبر كان
فان طرحت ما وتعجبت قلت اكون بعبد الله قائما واكون بعبدي الله قائمين
واكون بعبيد الله قياما واحسن بعبد الله رجالا قال الفراء لما لم اصرح برفع
الاسم ادخلت الباء لتدل على المطلوب ما هو وتأويله عبد الله حسن فلما
لم يصل الى رفع عبد الله جيئ بالباء لتدل على المطلوب ما هو واذا قلت
ظننت عبد الله قائما فاردت ان تتعجب مما قلت ما اظنني بعبد الله قائما فان
قال اسقط ما وتعجب قلت اظنني بعبد الله قائما هذا آخر ما كان بخط ابن
الحواج

مخاطبة جرت بين ابي اسحق ابراهيم بن السري
الزجاج وابي العباس احمد بن يحيى في مواضع انكرها وغلطه فيها من
كتاب فصيح الكلام مستخرج من كتاب البزة والابتهاج للشمشاطي اخبرنا
الشيخ ابو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن احمد الصيرفي في قراءة عليه وانا
اسمع وهو يسمع فاقر به في شوال من سنة تسعين واربعمائة قال انا
ابو الحسن علي بن احمد ابن الدهان قراءة عليه قال انا ابو احمد عبد السلام
ابن الحسين بن محمد بن عبد الله المصري قال انا بها فيما كتب الينا ابو الحسن
علي بن محمد الشمشاطي من الموصل قال قال ابو اسحق ابراهيم بن السري الزجاج
رضي الله تعالى عنه دخلت على ابي العباس ثعلب في ايام ابي العباس محمد
بن يزيد المبرد وقد املى شيئا من المقتضب فسلمت عليه وعنده ابو موسى

الخامض وكان يحسد في شديدا ويجاهرني بالعداوة وكنت اللين له اوحمله
لموضع الشيخوخة والعلم فقال ابو العباس ثعلب قد حمل الي بعضها املاه
هذا الخلدي فرايته لا يطوع لسانه بعبارته فقلت له انه لا يشك في حسن
عبارته اثنان ولكن سواء راك فيه يعيبه عندك فقال ما رايته الا المكن
يعني سيبويه فاحفظني ذلك ثم قال بلغني عن الفراء انه قال دخلت البصرة
فلقيت يونس واصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة
فاتيته فاذا هو اعجم لا يفصح سمعته يقول لجاريته هات ذيك الماما ذاك
الحر فخرجت من عنده ولم اعد اليه فقلت له هذا لا يصح عن الفراء وانت غير
مامون في هذه الحكاية ولا يعرف اصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف نقول
هذا لمن يقول في اول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز
عن ادراك فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق به قال ثعلب قد وجدت
في كتابه نحو من هذا قلت ما هو قال يقول في كتابه في غير نسخة جاء بني
حرف يخفض ما بعده كما يخفض حتى وفيها معنى الاستثناء فقلت هذا هكذا
في كتابه وهو صحيح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التانيث الى الكلمة قال
والاجود ان يحمل الكلام على وجه واحد قلت كل جيد قال الله تبارك وتعالى
ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا وقرئ وتعمل صالحا وقال
عز وجل ومنهم من يستمعون اليك ذهب الى المعنى ثم قال ومنهم من ينظر
اليك ذهب الى اللفظ وليس لقائل ان يقول لو حمل الكلام على وجه واحد
في الآيتين كان اجود لان كل هذا جيد فاما نحن فلا نتذكر جدود الفراء لان
خطاءه فيه اكثر من ان يعد ولكن هنا انت علمت كتاب الفصيح للمبتدي المتعلم وهو
عشرون ورقة اخطاءت في عشرة مواضع منه قال لي اذكرها قلت نعم قلت
وهو عرق النساء وهذا خطا انما يقال النساء ولا يقال عرق النساء كما لا يقال
عرق الابهر ولا عرق الاكحل قال امرئ القيس فانشب اظفارها في النسا
فقلت هبلت الا تنقر وقلت حملت في النوم احلم حلما وحلما والحلم ليس
بمصدر وانما هو اسم قال الله تبارك وتعالى والذين لم يبلغوا الحلم منكم
واذا كان للشيء مصدر واسم لا يوضع الاسم موضع المصدر الا ترى انك
تقول حسبت الشيء احسبه حسبا وحسبانا والحسب المصدر والحساب الاسم
فلو قلت ابلغ الحساب اليك ورفعت الحسب اليك لم يجز وانت تريد بلغ الحساب
وقلت رجل عزب وامراة عزب لانه مصدر وصف به فلا يثنى ولا يجمع ولا
ولا يؤنث كما يقال رجل حضم وامراة حضم وقد انيت بباب من هذا النوع
في الكتاب وافردت هذا منه قال الشاعر يا من يدل عزبا على عزب
وقلت كسري بكسر الكاف وهذا خطا فانما هو كسري والدليل على ذلك انا
واياكم لا نختلف في النسب الى كسري وكسروي بفتح الكاف وهذا ليس مما يفتره

ياء النسب لبعده منها الا ترى انك لو نسبت الى معزي قلت معزوي والى درهم
درهمي ولا تقول معزوي ولا درهمي وقلت وعدت الرجل خيرا وشرا
فاذا لم تذكر الشر قلت اوعدته بكذا فقولك بكذا نقض لما اصلت لانك قلت
بكذا وقولك بكذا كناية عن الشر والصواب ان تقول فاذا لم تذكر الشر قلت
اوعدته وقلت وهم المطوعة وانما هم المطوعة بتشديد الطاء كما
قال الله تعالى الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات
فقال ما قلت الا المطوعة فقلت هكذا قرأته عليك وقرأت غيري وانا
حاضر اسمع مرارا وقلت هو لرشدك ورسه كما قلت لعنه والباب فيهما
واحد لانه انما يريد المرة الواحدة ومصادر الثلاثي اذا اردت المرة
الواحدة لم تختلف تقول ضربته ضربة وجلست جلسة وركبت
ركبة لا اختلاف في ذلك بين احد من النحويين فانما يكسر من ذلك ما كان
على هيئة حال فيصفها بالحسن والقبح وغيرهما فيقول حسن الجلسة
والشهرة والركبة وليس هذا من ذلك وقلت اسمة الملل واذا الاصمعي يضم
الميم اسمة فقال ما روى ابن الاعرابي واصحابنا الا اسمة فقلت قد
علمت انت ان الاصمعي اضبط لما يحكي واوثق فيما يروي وقلت اذا عن اخوك
فهن والكلام فهن وهو من هان يهين اذا لان ونة قيل هين لين لان فهن
من هان يهون من الهوان والعزة لا تامر بذلك ولا معنى لهذا الكلام يصح
لو العرب ومعنى عن ليس من العزة التي هي المنعة والقدرة وانما هو من قولك
عز الشيء اذا اشتد ومعنى الكلام اذا صعبا خوك قلن له قال فاقري عليه
كتاب الفصيح بعد ذلك علي ثم بلغني انه سئم ذلك فانكر كتاب الفصيح
ان يكون لابي النضار ابي عبد الله الحسين بن خالوية الهمذاني لابي العباس
ثعلب فيما تتبعه عليه ابو اسحق الزجاج رحمهم الله تعالى قال ابو عبد الله
الحسين ابن احمد بن خالوية الهمذاني رحمه الله تعالى انما قول ثعلب عرق
النساء فقد اجمع كل من فسر القران من الصحابة والتابعين رضوان الله
تعالى عليهم اجمعين وهلم جرا ان قوله تعالى كل الطعام كان
حلا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه لحوم الابل والبانها
فقال علي وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم
وكل من فسر القران ان يعقوب عليه الصلوة والسلام كان به عرق
النسا فلم يجز لثعلب ان يترك لفظ اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويأخذ بقول الشاعر فانشب اظفاره في النسا واما قوله في حلمت
في النوم حلما وحلما فقد غلط انه اقام الاسم مقام المصدر لان
الحلم مصدر واسم يقال رعب الرجل رعبا ورعبا وحلم حلما وحلما
وهذا انما وافق الاسم فيه المصدر مثل البعض والعلم علمت علما

وفي فلان علم فالعلم مصدر واسم واما احتجاجه بقوله تعالى لَمْ يَبْلُغُوا
الحلم منكم فحجة فهذه محجة عليه لانه اراد المصدر ههنا اي لم يبلغوا
الاحتلام واما قوله لحسب الحساب ولم يقل الحسب فخطأ فاحش لان العرب
قد تذكر الاسم في موضع المصدر فيقولون اعطيته عطاء في موضع اعطاء
وهذا يوم عطاء الجند وعطاء الامير وكما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر
كذا استغنوا بالحساب عن الحسب ولا سيما اذا كان الحسب لفظا اشبه الكفاية
حسبك اي كفاك واما قوله لرجل عرب انه مصدر لا تدخله الهاء فخطاء
عظيم لان العرب اسم وصفه بمنزلة العار قال ابن احمر

حتى اذا ذر قرن الشمس صبحها اضرى ابن قرات بات الوحش والعربا

وسمي العرب عربا لانه قد بعد عن النكاح قال الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي
اراد بات عان باو الاضري كلاب الصيد جمع صرود الدليل على ان
العرب اسم الفاعل لانك تجمعه على فعال قوم غراب وامرأة غراب
قد ذكره ابو عبيد في المصنف كما ذكره ثعلب ولكنهم فرقوا بين العازب
البعيد في المسافة وبين العرب البعد من النكاح ويقال امرأة عزب
وعزبة غير ان ثعلبا اختار اللغة الفصيحة والما تشبيهه عزبا بحضم في
طاتان لان الحضم والعدل والرضى والدرد والعرو والصوم والعطش
وما شاكل ذلك فانه حري عندا لعرب كالمصدر لا يثنى ولا يجمع في اللغة
الفصيحة قال الله تبارك وتعالى هو لا ضيفي وقد يقال اضياف
وضيوف وامرأة ضيفة وضيف وقال ذو الرمة يحلوا البوارق عن
محور لهق كانه منفي بلو عزب والعزب ههنا المفرد وقد قالت
العرب امراة محمقة ومحمق وعاشق وعاشقة وغلام وغلامة ورجل
ورجله وشيخ وشيخة وكهل وكهلة وشبه لا تحصى كثرة فلا ادري
لم عاب عزب وعزبة وقد حكاه ابو عبيد في المصنف كما حكاه ثعلب
واما قوله ان الاختيار كسري بالفتح لان النسب اليه كسروي فخطاء
عظيم لان كسري ليس عربيا ولم يكن في الاصل كسري ولا كسري انما
هو بالفارسية خسرو بضم الخاء لكن ليس في كلام العرب اسم في آخره واو
قبلها ضمة فغربته العرب الى لفظ آخر فان فتحت وكسرت فقد اصابت
والكسر اجود لان فعلي مشبه الاسم المفرد مثل الشعري وذكري فلما كان
كسري رجلا واحدا والشعرى واحدا ردوه الى الفاظهم
ولو قالوا كسري اشبه الجمع مثل قتلى وجرحى فلما نسب اليه افتح
فقالوا كسروي لان الكسر مع ياء النسب مثقل الا ترى انهم يقولون في
ثغلب ثعلبي وليس يشبه كسروي النسب الى درهم ومعزي لان درهما
ليس فيه لغتان الكسر والفتح وكذلك معزي لا يقال درهم ولا معزي

فتختار

فتختار في النسب الفتح لخفته وهو واضح بحمد الله تعالى وحدثنا ابن دريد
عن ابي حاتم وكان من اشد الناس تعصبا على الكوفيين في كتابه ما يلحن
فيه العامة ان كسري بالكسر افصح من الفتح وكذلك ذكر ابو عبيد ان
ان الكسر افصح واما قوله وعدته الشر فاذا لم يذكر الشر قلت اوعدته
بكذا وزعم اتة نفض لما اصل فقد غلط لان ثعلبا انما قال وعدت الرجل خيرا
وشرا لان الله تبارك وتعالى قال وعدها الله الذين كفروا فهذا في
الشر وقال الله عز وجل واذ يعدكم الله احدى الطائفتين فهذا
في الجزاء فاذا لم تذكر الشر قلت اوعدته على الاطلاق ووعدته على الاطلاق
في الخير فاذا افترقتما ووصلتهما جاز استعمالهما جميعا في الخير والشر كما تقول
وعدته خيرا وشرا واجمع الجميع انك اذا قلت اوعدته بكذا لا يكون الا
في الشر لاختلاف في ذلك واشدوا

اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شبه المناسم

وقال ابن دريد مما اجمع عليه ابو زيد وابو عبيدة والاصمعي اوعدته بالشر
لا غير مع الياء واما قوله لثعلبان في الفصيح هي المطوعة بالتخفيف وانما
هي المطوعة بالتشديد وان ثعلبا قال ما قلت الا بالتشديد فقال ما قلت
الا بالتخفيف فهذا مكابرة العيان والحجة على هذا ساقطة واما قوله لرشدة
وزنية وانما يجب ان يكون بالفتح مثل ضربته ضربة فهذا خطاء لانه قد
يجيء بالكسر والفتح والضم حدثنا ابن مجاهد عن النميري عن الفراء
ان العرب يقول حجت حجة واحدة بالكسر ورايته رؤية واحدة بالضم
سائر كلام العرب بالفتح ومما يجيء بالكسر وعدته عدة ووزنت زنة واما
فيجيء على فعله وجهة اسم ولو كان مصدر المقيل جهة فاما
الهيأة والحال فما لكسرها احسن ركبته وجلسته وعمته واختار الكوفيين
ولو قالوا لزينة ورشدة وخشة واختيار البصريتين الفتح واما عنه
فاجماع انها مفتوحة استثقالا للكسرة مع الياء والتشديد واما قوله هي
اسمة بالضم فالجواب ساقط عن هذا ومعارضه الزجاج فيه جهل لان الكوفيين
عندهم ان ابن الاعرابي اعلم من الاصمعي بطبقات واورع واما قوله
اذا عز اخوك فهن فهو بضم الهاء وهذا مثل اسير في كلام العرب واشهر
من القرس الابلق ولذلك رواه كل من الف كتابا ابو عبيدة في المجلدة الثانية
وابو عبيد في الاموال والمفضل الضبي وليس ماخوذا مما ذهب اليه الزجاج
لانه كان العلم باللغة فقر لهم اذا عز اخوك فهن ليس
من الهوان ولا من وهن ولا من هان هن وانما هو من الهون وهو من الرفق و
والسكون قال الله تبارك وتعالى في صفة المؤمنين الذين يمشون
على الارض هونا معناه يمشون على الارض بالسكينة والوقار فاذا عز اخوك

ونشط فترفق انت وان قال الشاعر وعد لها الصبر وقلت انفي اذا عز ابن
عمك ان يهونا ولا يكون الامر من يهون الاهن وهذا الشعر لابن احمر الباهلي
ورواه الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي ولا نعلم خلافه والله تعالى اعلم
قال ابن الشجري في امالية ورد علي سوال من الوصل ثمان مسايل
الاولى السوال عن الراجع الى القتال من جبره في قول الشاعر

فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المراكب

وعن معنى البيت الثانية السوال عن قول الله تبارك وتعالى قل ارايتكم ان
اتاكم عذاب الله لم يجمع الضمير الذي هو التاء في ارايتكم ولم يثن في ارايتكما
الثالثة السوال عن حد الاسم الذي يسلم من الطعن الرابعة السوال عن
وجه رفع الشر ونصبه ونصب الماء ورفعه في قول الشاعر

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي

الخامسة السوال عن مزين بتصغير اي شيء هو السادسة السوال عن العلة
الموجبة بفتح التاء في ارايتكم وهو لجماعة والتابعة السوال عن العامل
في اذا من قول الشاعر

وبعد غد يا لهف نفسي من غد اوراح اصحابي ولست برايح

ما هو الثامنة السوال عن تبيين اعراب قول ابي علي اخطب ما يكون الامير
قائما وشر السويق ملتوتا الجواب بتوفيق الله تعالى وحسن تسديده
عن المسئلة الاولى ان الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها وقعت خبرا عن
القتال في قوله فاما القتال لا قتال لديكم وهي عارية من ضمير
عايد منها الى المبتداء وانما حان ذلك لان اسم لا نكرة شايعة مستغرقة
للجنس المعرف بالالف واللام فقتال المنكور مشتمل على القتال الاول الاتري
انك اذا قلت لا اله الا الله عممت لفظة اله جميع ما يزعم المبطلون
انه مستحق لاطلاق هذه اللفظة عليه وليس يجري قولك لا رجل في
الدار اذا وقعت مجرى قولك لا رجل في الدار الجبار ان تعقبه بقولك
بل رجلان وبل ثلاثة ولا يجوز ذلك مع تركيب لا لانك اذا رفعت كانما
نفيت واحدا واذا ركبت فانما نفيت الجنس اجمع واذا عرفت هذا فدخول
القتال الاول تحت الثاني يقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت
ما انشده سيبويه

الا ليت شعري هل الي ام معمر سبيل اما الصبر عنها فالصبر

فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت صبر المنفي لشياعه بالتنكير ونظير
هذا ان قولهم نعم الرجل زيد في قول من رفع زيدا بالابتداء فاراد زيد
نعم الرجل يدخل فيه زيد تحت الرجل لان المراد بالرجل ههنا الجنس
فيستغني المبتداء بدخوله تحت الخبر عن عايد اليه من الجملة ويوضح لك
هذا ان قولك زيد نعم الرجل كلام مستقل وقولك زيد قام الرجل كلام غير
مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل كما ان قولك نعم
الرجل كذلك ولم يستقم قولك زيد قام الرجل حتى يعود اليه او معد
او نحو ذلك لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به واحد
بعينه والرجل في قولك زيد نعم الرجل بمنزلة الانسان في قولنا تارك
وتعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا استثنى منه الذين آمنوا
والاستثناء من واحد ومثل واما اذا اذقنا الانسان منا رحمة فرح
بها فالمراد بالانسان ههنا الناس كافة فلذلك قال تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور واذا كان
الاسم المعرف بالالف واللام نحو الرجل والانسان قد استوعب الجنس
فما ظنك باسم الجنس المنكور المنفي في قوله لا قتال لديكم
وقول الاخر فاما الصبر عنها فالصبر والتنكير والنفي يتناولان من العموم
ما الايتناوله التعريف والايجاب الا ترى ان قولهم ما اتاني من احد كان
وقوله تبارك وتعالى ما سقيكم بها من احد متناولا لعامة العموم ولو
حاولت ان تقول اتاني من احد كان ذلك في باب استحالة الكلام وليشبه
ما ذكرته من الاستغناء بدخول الاسم المبتداء في اسم العموم الذي بعده
عن عود ضمير اليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن
ذكر المضمر وذلك اذا اريد تفخيم الامر وتعظيمه كقول عدي بن زيد

لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

او استغنى باعادة ذكر الموت عن الهاء لو قال مع صحة الوزن يسبقه ومثله
في التنزيل الحاقة ما الحاقة القارعة ما القارعة واصحاب اليمين
ما اصحاب اليمين فالحاقة مبتداء وقوله ما الحاقة جملة من مبتداء وخبر
خالية من عود ضمير يعود على المبتداء لان تكرير الظاهر اغنى عن الضمير
العايد فالتقدير اي شيء الحاقة وكذلك ما القارعة وما اصحاب اليمين
التقدير فيهما اي شيء القارعة واي شيء اصحاب اليمين كما تقول زيد رجل
اي رجل فاستغني بذكر الظاهر عن ان يقال الحاقة ما هي والقارعة ما هي
واصحاب اليمين ما هو وانما حسن تكرير الاسم الظاهر في هذا النحو من
تكريره هو الاصل ولكنهم استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات
ايجازا واختصارا فلما ارادوا الدلالة على التفخيم جعلوا تكرير الظاهر امارة
لما ارادوه من ذلك واما معنى البيت خذف افتقناه اقامة الوزن لم
يسال عنه صاحب هذه المسائل وهو حذف الفاء من جواب اما وذلك
ان اما حرف استيناف وضع لتفصيل الجمل وحكم الفاء بعده حكم الفعل في
امتناعها من ملاصقته اما لان الكاف اذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من

حروفه فكما لا يلاصق فعل الجزاء فعل الشرط كذلك الفاء الا ترى ان الفاء
في قولك ان يقم زيد فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط والفاء الضمير
المستكن فيه فلما تنزلت اما منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجز ان يلاصقه
الفاء فان قال قائل هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة فلذلك جاز حذفها في الشعر
قيل لا يخلو اما ان تكون عاطفة او زائدة او جزاء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها
على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة لان
الكلام لا يستغني عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزاء وهي حرف
وضع لتفصيل الجمع وقطع ما قبله عما بعده عن العمل واجيب عن جملة الشرط
وحرفه فاذا قلت اما زيد فعاقل فالمعنى والتقدير عند النحويين مهما يكن
من شيء فزيد عاقل فاستحق بذلك جوابا وجوابه جملة يلزمها الفاء
اما ان يكون مبتدأة او فعلية والفعلية اما ان تكون خبرية او امرية
او نهيية ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفاء فاصل مبتدأ او مفعول
او جار او مجرور فالمبتدأ كقولك اما زيد فكريم واما بكر فلئيم والمفعول كقولك
اما زيدا فاكرمت واما عمرا فاهنت والجار والمجرور كقولك اما في زيد
فرغبت واما على بكر فترلت ومثال وقوع الجملة الامرية قولك اما محمدا
فاكرم واما عمرا فاهن كانك قلت مهما يكن من شيء فاكرم محمدا ومهما يكن من
شيء فاهن عمرا ومثال النهي قولك اما زيدا فلا تكرم واما عمرا فلا تهن ومثله
في التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ومثال فصلك
بالجار والمجرور في قولك اما بزيد فامر دقوله تبارك وتعالى واما ثمود
فهديناهم فحذف واما لم يجز ان يلاصق الفعل لان اما تنزلت منزلة الفعل
والفعل لا يلاصق الفعل امتنعت من ملاصقة الافعال فان قيل فقد تقول لزيد
يزورك وعمرو ليس يلم بك فلا صق كان وليس الفعل فالجواب ان الضمير
المستتر في كان وليس فاصل في التقدير بينهما وبين ما يليهما وهذا الفاصل
يزورك اذا قلت الزيدان كانا يزورانك والعمران ليسا بلاذيك وكذلك حكم
الجمع اذا قلت كانوا وليسوا وحكم الفاء حكم الفعل في امتناعها من ملاصقة اما
لان الفاء اذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق الجزاء
الشرط كذلك الفاء الا ترى ان الفاء في قولك ان يقم زيد فعمرو يكرمك
قد فصل بين الشرط والفاء الضمير المستكن فيه فلما تنزلت اما منزلة
الفعل الذي هو الشرط لم يجز ان يلاصقه الفاء فان قال قائل هل يجوز ان يكون
هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر قيل لا يخلو اما ان تكون عاطفة او زائدة
او جزاء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ
لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان يكون زائدة لان الكلام لا يستغني عنها في
حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزاء اذا عرفت هذا فالفاء بعد اما لازمة

لما ذكرت لك من سادها عن الشرط وحذفه فان حذفها الشاعر فللضرورة
كما جاز له حذفها من جواب الشرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان كان
الوجه ان يقول فالله ومثل حذفها من قوله فاما القتال لا قتال لديكم
حذفها من قول بشر بن ابي خازم واما بنو عامر بالغار غداه لقوا القوم
كما نوا غاما ومع هذا التشديد في حذف الفاء من جواب اما قد جاء حذفها
في التنزيل ولكنه حذف كلا حذف وانما حسن ذلك حتى جعله كطريق مهيع
حذفها مع ما اتصلت به من القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل لانه
جار في حذفه مجرى المنطوق به فمن ذلك قوله تبارك وتعالى
والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى
الدار اي يقولون سلام عليكم ومثله واذ يرفع ابراهيم القواعد
من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا اي يقولان ربنا تقبل منا ومثله
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ربنا ابصرنا وسمعنا
والاية التي ورد فيها حذف الفاء قوله يوم تبيض وجوه وتسود وجوه
فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم التقدير فيقال
لهم اكفرتم فحذفها ههنا من احسن الحذوف واحراها في سيدان
البلاغة والغالب على اما التكرير كقوله تبارك وتعالى اما السفينة
فكانت لمساكين ثم قال واما الغلام فكان ابواه مؤمنين ثم قال
واما الجدار فكان لغلامين وقد جاء غير مكرره في قوله تبارك وتعالى
يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما
الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل واعلم
ان اما لما نزلت منزلة الفعل نصبت ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها وانما
نصبت الظرف الصحيح كقولك اما اليوم فاني منطلق واما عندك فمجالس وتعلق
بها حرف الظرف في نحو قولك اما في الدار فزيد ثم واعلم انه لا يجوز ان تعمل ما
بعد الظرف لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها وعلى ذلك يحمل قول ابي علي اما
على اثر ذلك فاني جمعت ومثل قولك اما في زيد فاني رغبت ففي متعلقة باما
نفسها في قول سيبويه وجميع النحويين الا اما العباس المبرد فانه زعم ان الجار
متعلق برغبت وهو قول مباين للفصحة خارق للاجماع لما ذكرته لك من ان
ان يقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فلذلك اجازوا جعفر ضارب ولم يجيزوا
زيدا ان جعفر اضارب فان قلت اما زيدا فاني ضارب فهذه المسئلة فاسدة
في قول جميع النحويين لما ذكرته لك من ان اما لا تنصب المفعول الصريح
وان ان لا تعمل ما بعدها فيما قبلها وهو في مذهب ابي العباس جائز وفاده
واضح المسئلة الثانية اما مجيء الفاعل المضمر مفردا في قوله تبارك وتعالى

قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله وكذالك في التثنية اذا قلت ارايتكما وفي خطاب
جماعة النساء اذا قلت ارايتكن فانما افرد الضمير في هذا النحو لانه لو ثني وجمع فقيل
ارايتماكما وارايتموكم وارايتكن كان ذلك جمعا بين خطابين ولا يجوز الجمع بين
خطابين كما لا يجوز الجمع بين اسقيانيها بين الا ترى انك اذا قلت ما زيد فقد اخرجته
بالنداء من الغيبة الى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك ادعوك وانا ديك فلذلك
قال الشاعر

يا ايها الذكر الذي قد سوبني ● وفضحتني وطردت ام عيالیا

وكان القياس ان يقول سائني وفضحني وطرد لان الذي اسم غيبة ولكنه لما
وقع الذي صفة للذكر وقد وصف المنادى بالذكر جاز له اعادة ضمائر الخطاب
اليه ويوضح لك هذا انك تقول يا غلامي ويا غلامنا ويا غلامهم ولا تقول يا
غلامكم لانه جمع بين خطابين خطاب النداء والخطاب بالكاف فلذلك وجدوا
السابق التثنية والجمع والزموها الفتح في الحالين وفي خطاب المراة اذا قلت ارايتك
لانهم حردوها من الخطاب المسئلة الثالثة اما حد الاسم فان سيبويه حد
الفعل ولم يحد الاسم لما يعتقد رحد الاسم من الطعن وعول على انه اذا كان الفعل
محدودا والحرف محصورا معدودا فما ارفهما فهو اسم وحد بعض النحويين
المتاخرين الاسم فقال الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان
محصل وانما قال تدل على معنى في نفسها تحترزا من الحرف لان الحرف تدل على
معنى في غيره وقال غير مقترنة بزمان تحترزا من الفعل لان الفعل وضع ليدل على
الزمان ووصف الزمان بمحصل ليدخل في الحد اسما الفاعلين واسما المفعولين
والمصادر من حيث كانت هذه الاشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من
الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر
الا انها تدل على زمان مجهول الا ترى انك اذا قلت ضربني زيد شديدا احتمل ان يكون
الضرب قد وقع وان يكون حاضرا ومما اعترض به على هذا الحد قولهم ايلك
مضروب السوال ومقدح الحاجب وخفوق النجم لدلالة هذه الاسماء على الزمان
مع دلالتها على الحدث الذي هو الضراب والقدوم والخفقان فقد دلت على معنيين
واسم حدود الاسم من الطعن قولنا الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع
واغا قلنا ما دل ولم نقل كلمة تدل لانا وجدنا من الاسماء ما وضع من
كلمتين كمعدي كرب واكثر من كلمتين كاني عبد الرحمن وقلنا دلالة الوضع
ما دل دلالتين دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمصوب السول واخوته وذلك
انهن وضعن ليدللن على الزمان فقط ودللن على اسم الحدث لانهن اشتققن منه فليس
الفعل في دلالته على الحدث والزمان لان الفعل وضع ليدل على هذين المعنيين معا
فقولنا دلالة الوضع يريح عن هذا الحد اعتراض من اعترض على الحد الاول بضرب السول
واخوته فاذا تاملت الاسماء كلها حق التامل وجدتها لا يخرج شيئا منها عن هذا الحد على

اختلاف ضروبها في الاضمار والاظهار وما كان واسطة بين المظهر والمضمر وذلك
اسماء الاشارة وعلى تباين الاسماء في الدلالة على المسميات من الاعيان والاحداث
وما سميت به الافعال من نحو صه وايه وروید ويله واف وهيهات فالمسمى
بصه قولك اسكت وبايه حدث وبرويد امهل وبويله دع وباف انضجر وبهيهات
بعد وكذلك ما ضمن معنى الحرف نحو متى واين وكم وكيف فمتى وضع ليدل على الازمنة
واين على الامكنة وكم على الاعداد وكيف على الاحوال وهذه الكلم ونظايرها
من نحو من وما وايان واى مما طعن به على الحد الاول كقول قائله كلمة تدل على
معنى في نفسها فقال الطاعن ان كل واحد من هذه الاسماء قد دل على الاستفهام او
او الشرط وعلى معنى آخر لدلالة اين على المكان وعلى الاستفهام والشرط
وكذلك متى ومن وما فقد دل الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين
الزمان المعين والحدث وليس لمعترض ان يعترض بهذا على الحد الذي فرترناه
لانا قلنا ما دل على مسمى به ولم يقل ما دل على معنى المسئلة التاسعة وهو
وهو السوال عن قول الشاعر وهو بزين الحلم الثقفي

فليت كفافا كان خيرك كله ● وشرك عني ما تنوي الماء مرتوي

تعريب هذا البيت مد تقدم فيما سلف من الامالي ولكنا اعدنا تعريبه
هنا لزيادة فائدة وايضاح مشكل ولكونه في جملة المسائل الواردة فنقول
ان اسم ليت محذوف وهو ضمير الشان والحديث وحذفه مما لا يسوغ الا في
الا في الضرورة كقول الشاعر

فليت دفعت الهم عني ساعة ● فبتنا على ما خيلت يا عمي بال

الا ترى ان ليت لا تباشر الافعال فلو لم يكن التقدير فليته لم تجز ملاصقته
للفعل ومن ذلك قول الآخر

ان من لام في بني بنت حسان ● المه واعصه في الخطوات الحرام

المه دل على ان من شرطية واذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل بينهما وبين
ان لان اسماء الشرط حكمها حكم اسماء الاستفهام في ان العامل فيها يقع بعدها
كقولك انهم تكرم اكرم كما تقول اذا استفهمت انهم اكرمت ونظير ذلك هو
قول الآخر ايضا

ان من يدخل الكنيسة يوما ● يلق فيها جاذرا وظباء

وانشد سيبويه

ولكن من يلق امرا ينوبه ● يسكنه ينزل به وهو اعزل

الاعزل الذي لا سلاح معه وعلى هذا قول ابي الطيب احمد بن الحسين

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ● ولكن من يبصر جفونك يعشق

واذا عرفت هذا فان كفافا خبر كان وخيرك اسمها وكله توكيد له والجملة
هي التي كان واسمها وخبرها خبر ليت فالتقدير ليته اي ليت الشان كان خيرك

كله كفافا عني اي كافا ومن دوي وشرك دفعه بالعطف على قوله خبرك
فدخل في خبر كان فكانه قال وكان شرك فغيراني على تقدير خبر كان
المضمر محذوف وادل عليه خبر كان المضمر محذوف وادل عليه خبر كان المظهر و
ويقدر المحذوف بلفظ المذكور وهو القياس ونظير ذلك في حذف الخبر لدلالة
الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما عندك ٥ راض والرأي مختلف ٥

اراد نحن بما عندنا راضون فحذفه لدلالة راض عليه ومثل في دلالة احد
الخبرين على الاخر في التنزيل والله ورسوله احق ان يرضوه ولو كانوا
وكان خبرا عنهما لكان يرضوهما فالتقدير على هذا وكان شرك كفافا
وعلى هذا ان يكون ارتوي مسندا الى مرتوي وذهب ابو علي الى ان الخبر مرتوي
وكان حقه ان يكون مرتويا ولكنه اسكن الياء لاقامة ارتوي والقافية
وهو من الضرورات المستحسنة لانه رد حاله الى حالتين اعني ان الشاعر حمل
حالة النصب على حالة الرفع والجر ومثله قول الآخر

كفي بالنأي من اسماء كافي ٥ وقوله ٥ بادار هند عفت الا انا فيها ٥

وحسن الاخبار عن الشرب بمرتوي لان الارتواء يكف الشارب عن الشرب فجاز
لذلك تعليق عني بمرتوي كما يتعلق بكاف اوكفاف فكانه قال وكان شرك كافا عني
ومن قال وشرك بالنصب حمله على ليت ولا يجوز ان يكون محمولا على ليت
المذكورة لان ضمير الشان لا يصح العطف عليه لو كان ملفوظا به فكيف وهو
واذا امتنع حمله على ليت المذكورة حملته على اخري مقدرة وحسن ذلك دلالة
المذكورة عليها كما حسن حذف كل فيما اورده سيبويه من قول الشاعر

اكل امرإ تحسبين امرأ ٥ ونار توقد بالليل نارا ٥

اراد وكل نار فحذف كل واعملها مقدرة كما كان يعملها لو ظهرت فكانه علي
هذا قال وليت شرك مرتوي عني فمرتوي في هذا التقدير على ما يستحقه من
اسكان ما به لكونه خبر الليت وعلى مذهب ابن علي في كون مرتو خبر الكان او
لليت يجوز في الماء الرفع والنصب بتقدير حذف مضاف اي ما ارتوي اهل الماء
كما جاء واسئل القرية اي اهل القرية وحتى تضع الحرب اوزارها
اي يضع اهل الحرب اسلحتهم ومن كلامهم صلي المسجد اي اهل المسجد
وما زلنا نطأ السماء حتى ٥ اتينا كم تريدون ما التمسا ٥

وقد كثر حذف المضاف جدا مما يشهد فيه ما ابقى على ما الفى كقول المرقش

ليس على طول الحياة ندم ٥ اراد على فوت طول الحياة ٥ وكقول الاعشى ٥

الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا ٥ اراد اغتماض ليلة ارمد واضاف الاغتماض
المقدر الى الليلة كما اضيف المكر الى الليل والنهار في قوله تبارك وتعالى
بل مكر الليل والنهار فانتصاب الليلة انتصاب المصدر لا انتصاب الظرف

وكيف

وكيف يكون انتصابها انتصاب الظرف مع قوله بعد وبت كما بات التسليم
مسهدا واجاز بعض المتأخرين ان يكون الماء رفعا بانه فاعل ارتوي من غير
تقدير مضاف قال وجاز وصف الماء بالارتواء للمبالغة كما جاز وصفه بالعطش
لذلك في قولهم وجيت هجيرا يزل الماء صاديا ومن نصب الماء مستعينا بذهب
ابي علي اراد ما ارتوي الناس الماء اي من الماء اضمر الفاعل وحذف الخافض
فوصل الفعل فنصب كما جاء في التنزيل واختار موسى قومه سبعين
رجلا اي من قومه وجاء فيه حذف الياء من قوله انما ذلكم الشيطان
يخوف اولياءه اي يخوفكم باوليائه ودليل ذلك فلا تخافوهم
وخافوني وجاء حذف على من قوله ولا تعزموا عقدة النكاح ومثل
اضمار الفاعل ههنا ولم يتقدم ذكر ظاهر يرجع الضمير اليه ما حكاه سيبويه
من قولهم اذا كان غدا فانني اي اذا كان ما نحن فيه من الرخاء والبلغة
وما في قوله ما ارتوي مصدرية وابو طالب العبدي لم يعرف في هذا
البيت الا نصب الماء ولم يجد له الا اسناد ارتوي الى مرتوي وذلك انه قال
معني مرتوي ما شرب الماء شارب ثم قال واما ما ذكره الشيخ ابو علي
في قوله ان حملت العطف على كان كان مرتوي في موضع نصب وان حملته على
ليت نصبت قوله وشرك ومرتو مرفوع فكلام لم يفسره رحمة الله تعالى
ثم قال ومر بي بعد هذا في تعليقي كلام للشيخ ابي علي انا حاليه على الوجه وهو
انه اورد البيت ثم قال بعد ايراده ليت محمول على اضمار الحدث وكفافا خبر كان
فاما قوله وشرك عني ما ارتوي الماء مرتوي فقياس من اعمال الثاني ان يكون
شرك مرتفعا بالعطف على كان ومرتوي في موضع نصب الا انه اسكن في
في الشعر كفافا فالثاني من اسماء كافي ومن اعمل الاول نصب شرك العطف على
ليت ومرتوي في موضع رفع لانه الخبر وما ارتوي في موضع نصب ظرف
يعمل فيه مرتوي هذا ما ذكره ثم قال العبدي وقد تقدمت مطالبتي فاعل
ارتوي واذا ثبت ما ذكرته علم ان الامر على ما قلته والمعنى عليه لا
محالة انتهى كلام العبدي وقدمر بي كلام لابي علي في التذكرة يشير فيه
الى ما قالة العبدي واختيار ابي علي ما اختاره في هذا البيت من كون
مرتو خبر الكان وليت مع صحة اسناد ارتوي الى مرتوي معنى واعرابا من
مراميه البعيدة المسلك الخامسة واما مزين فلفظه يحتمل معنيين لكل
لكل واحد منهما وزن غير وزن الاخر احدهما ان يكون عبارة عن مصغر
ووزنه مفيعل وهو مصغر مزوان ومزوان اصله مرتين مفتعل من الزينة
فقلبت ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار الى مرتان ذكره
اجتماع الزاي والتاء لان الزاي مجهورة والتاء حرف مهموس فكرهوا
التنافر فابدلوا التاء دالا لان الدال توافق الراي في الجهر وتقارب الزاء

في المخرج ولما اريد تصغير مزدات وعدة حروفه خمسة اثنان زايدان
الميم والدال ووجب ان يرد الى اربعة بحذف احد الزايدين لم يخل
من ان يحذف الميم او الدال فكان حذف الدال اولى لامرين احدهما ان
الميم تدل على اسم الفاعل والحرف الدال على معنى اولى بالمحافظة عليه
والثاني ان الدال اقرب من الظرف والظرف وما قاربه احق بالحذف
ولما حذفت الدال بقي مزان فقيل تصغيره مزين كقولك في تصغير
عزاب عزيب فالضمة التي في المصغر غير الضمة التي في المكبر كما ان الضمة
التي في بليل تزول اذا قلت بليل المسئلة السادسة واما فتح التاء في
اراتكم واراتكما واراتك ماهذه واراتكن فقد علمت انك اذا قلت رأيت
يا رجل فتحت التاء واذا خاطبت رايت يا فلانة كسرتها واذا خاطبت
اثنين او اثنتين او جماعة ذكورا او اناثا ضممتها فقلت رأيتما ورأيتم
ورأيتن فقد ثبت واستقر ان التذكير اصل للتانيث وان التوحيد
اصل للتثنية والجمع فلما خصوا الواحد المذكر المخاطب بفتح التاء ثم حرموا
التاء من الخطاب وانفردت به الكاف في اراتك واراتيك يا زينب والكاف
وما زيد عليها في اراتكما واراتكم واراتكن الزموا التاء الحركة الاصلية
وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد اصلا للاثنين وللجماعة وكون المذكر
اصلا للمؤنث فاعرف هذا واحتفظ به المسئلة التابعة التاسعة

واما قول الشاعر

وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست برائح

فالعامل في ظرف المصدر الذي هو اللهف وان جعلت من زائدة على ما كان
يراه ابو الحسن الاخفش من زيادتها في الواجب وعليه حمل قوله تبارك
وتعالى فكلوا مما امسكن عليكم وقوله تبارك وتعالى قل للمؤمنين
يغضوا من ابصارهم والتقدير في هذا القول يا لهف نفسي غدا
فاذا اقدرت هذا جعلت اذا بدلا من غد فهذان وجهان واضحان ولك
وجه ثالث ان تعمل في اذا معنى الكلام وذلك ان قوله يا لهف نفسي لفظه
لفظ النداء ومعناه التوجع فاذا حملته على هذا فالتقدير اتأسف واتوجع
وقت رواح اصحابي وتخلفي عنهم المسئلة الثامنة قول ابي علي
اخطب ما يكون الامير قائما اخطب من باب افعل الذي هو بعض
ما يضاف اليه كقولك زيد اكرم الرجال وحمار ك احمر الحمير والياقوت
بعض الحجارة ولا يقول الياقوت افضل الزجاج لانه ليس منه كما لا تقول احسن
الرجال واذا ثبت هذا فان ما التي اضيف اليها اخطب مصدرية زمانية
كالتي في قوله تبارك وتعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض
اي مدة دوام السموات فقوله اخطب ما يكون الامير تقديره اخطب اوقا

سكون الامير كما قدرت في الآية مدة دوام السموات او مدد دوام السموات فقد
صار اخطب باضافته الى الاوقات في التقدير وقتا لما مثلته لك من كون
افعل هذا بعضا لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى الوقت توسع ويجوز كما وضعوا
الليل بالنوم في قولهم نام ليلك وذلك لكون النوم فيه قال

لقد لمتنا يا ام غيلان في السري ونمت وما ليلي المطي بنائم

ومثله اضافة المكر الى الليل والنهار في قوله تبارك وتعالى بل مكر الليل
والنهار وانما حسن اضافة المكر الى الليل والنهار لوقوعه فيهما والتقدير
بل مكركم في الليل والنهار واذا عرفت هذا فاخطب مبتدا محذوف الخبر
والحال التي قائما سادة مسد خبره فالتقدير اخطب اوقات كون الامير
اذا كان قائما ولما كان اخطب مضافا الى الكون لفظا والى الاوقات تقديرا وقد
تبينت لك من افعل هذا بعض لما يضاف اليه وقد صار في هذه المسئلة وقتا
والكون فيها لذلك الاخبار عند نظر والزمان الذي هو اذا الزمانية واذا كان
قائما نصبا على الحال فكان المقدرة في هذا النحو هي التامة المكتفية بمرفوعها
التي بمعنى حدث ووقع ووجد ولا يجوز ان تكون الناقصة لان الناقصة
لا بد من منصوبها النكرة والمنصوب ههنا لا يكون الا نكرة فثبت ملزوم التنكير
له انه حال واذا ثبت انه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن في فعل موضعه مع
مرفوعه جر باضافة طرق اليه عمل فيه اسم فاعل محذوف وتفسير هذا ان
قائما حال من الضمير المستتر في كان وكان مع الضمير جملة في موضع جر باضافة
اذا اليها لان اذا واذا يلزمها الاضافة الى جملة توضح تعيينها كما توضح الصلة
معنى الموصول ولذلك بنيا فاذا مضاف الى جملة فعلية لانها شرطية والشرط
انما يكون بالفعل واذا تضاف الى جملة الاسم كما تضاف الى جملة الفعل فاذا
في المسئلة ظرف اوقع خبرا عن المبتدا الذي هو اخطب والظرف متى وقع
خبرا عمل فيه اسم فاعل محذوف عمل فاعل مرفوض اظهاره نحو قولك زيد
خلفك والخروج يوم السبت فتاجمله الكلام في هذه المسئلة فقد ابرزت
لك غامضها وكشفت محجوبها واما قوله شرابي السويق ملتوتا
وداخل في هذا الشرح واقول ان شرابي مضاف ومضاف اليه فشراب مصدر
اضيف الى فاعله والسويق انتصب بانه مفعوله وخبره على ما قررته محذوف
سدت الحال سده فقولك ملتوتا كقولك في المسئلة الاولى قائما غير ان الظرف
المقدر في الاولى هو اذا والمقدر في هذه محمول على المعنى فان كان الاخبار قبل
الشرب اردت شرابي السويق اذا كان ملتوتا وبالله التوفيق

قال ابو الفضل مؤيد بن موفق الفاحي في كتاب الحكم
البوالغ في شرح الكلم النوابغ رسالة الملائكة الفها ابو العلاء المعري
على جواب مسائل تفرقت فيه القاها اليه بعض الطلبة فاجاب عنها بهذا الظرف

مطلب
رسالة الملائكة
للمعري

الطريف المشتمل على الفوايد الانيقة • مع صورتها المستغربة الرشيقة •

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس مولاي الشيخ ادام الله تعالي عزه باول رايد طعن في الارض الغازية فوجدها من النبات قفرا ولا اخر شايم ظن الخير بالسحابة فكانت من قطر صفرا جاء تني منه فوايد كانها في الحسن نبات مخز ممتثلا ببيت صخر

لعمري لقد نبهت من كان نايما • واسمعت من كانت له اذنان •

ان الله يسمع من يشاء وما انت بمسمع من في القبور • اوليك ينادون من مكان بعيد • وكنت في غيشبان الشبيبة اوداتي من اهل العلم فشيختني عنه شواجن غادرتني مثل الكره وهي الحاجز فالان مشيت رويدا • وتركت عمرا الضارب وزيدا • وما اوثران يزاد في صحيفتي خطأ في النحو فيحلد امنا من النحو • واذا صدق فجر الملمة فلا عذر لصاحبها في الكذب • ومن طعذب العطش بالعذب • وصدق الشعر في المفرق • يوجب صدق الانسان الفرق • وكون الخالية بلا حرص اجمل بها من التخرص وقيام النادبة بالمنادب • احسن بالرجل من اقوال الكاذب • وهو ادام الله له الحال به يرزمه البحث عن غوامض الاشياء لانه يعتمد بسوال رايح وغاد وحاضر يرجوا الفايدة وباد • فلا غرو ان كشف عن حقايق التصريف • واحتج للتكرة والتعريف • وتكلم في همزة ادغام • وازال لشبه عن صدور الطعام • فاما انا فحلس البيت • ان لم اكن الميت • فشبيه بالميت • لو اعرضة الاعربة عن الغيب • اعراضي عن الادب والاديب • لاصبحت لا تحسن بغيبا • ولا يطيق هرمها رعيبا • ولما وافي شيخنا ابو فلان بذلك المسائل الفتها في اللذة كانها الراح • يستفز من سمعها المراح • وكانت الصبا للرجانية طرق بها عمد كفز • بعد ميل الحوزاء وسقوط الغفر • وكان على بحاها جلب النا الشمروا اها • فلما جليت الهدي • ذكرت ما قال الاسدي • فقلت اصطبحها او لغيري فاهدها • فانا بعد الشيب و بيك والخمر • تجاللت عنها في السنين التي مضت فكيف التصابي بعد سيالجلا العمر • وما رغبتي في كوني كبعض الكرو ان تكلم في خطب جري • والظليم يسمع ويري • فقال الاخفش او الفراء اطرق كرا اطرق كرا • ان النعامة في القرئ • وحق مثلي ان لا يسال فان سئل تعين عليه ان لا يجيب فان اجاب ففرض على السامع ان لا يسمع منه فان خالف باستماعه ففريضة ان لا يكتب ما يقول فان كتبه فواجب ان لا ينظر فيه فان نظر فقد خبط خبط عشواء وقد بلغت سن الاشياخ وما حار بيدي نفع من هذا الهذيان والطعن الى الاخرة قريب افترا في اذا فع ملك الموت فاقول اصل ملك مالك وانما اخذ من الالوكة

وهي

وهي الرسالة ثم قلب ويدلنا على ذلك قولهم في الجمع الملائكة لان الجموع ترد الاشياء الى اصولها وانشد قول الشاعر •

• فلست لانسي ولكن لملاك • تنزل من جو السما آ يصوب •

فيعجبه ما سمع فينظر في ساعة لاشتغاله بما قلت فاذا هو بالبغض قلت وزن مالك على هذا معل لان الميم زايدة واذا كان الملك من الالوكة فهو مقلوب من لك الى الاك والقلب في الهمز وحروف العلة معروف عند اهل المقايس فاما جذب وجبذ ولقم الطريق ولمقه فهو عند اهل اللغة قلب والنحويون لا يرونه مقلوبا بل يرون اللفظين كل واحد منهما اصل في بابه فوزن الملائكة على هذا مفاعلة لانها مقلوبة عن مالكة يقال الكني الى فلان قال الشاعر •

• الكني اليّ قومي السلام رسالة • بانه ما كانوا ضعافا ولا عزلا •

وقال الاعشى في المالكة

• ابلغ يزيد بني سسبان مالكة • ابا ثبيت اما تنفك تاكل •

فكانهم فرقوا في المالكة من ابتدائهم ثم تجيبوا بعدها بالالف فراوا ان مجي الالف اخف كما فروا من ساءي الى شاء ومن ناي الى نا قال ابن ابي ربيعة

• بان الخليط فما شاربك نفره • ولقد اراك نسا بالاظعان •

وانشد ابو عبيدة •

• اقول وقد نات بهم غربة النوي • نوي خيتعور لا تشط ديارك •

فيقول المالك من ابن ربيعة واما ابو عبيدة وما هذا الا باطيل ان كان لك عمل صالح فانت السعيد والا فاخساورائك فاقول فامهلني ساعة حتى اخبرك بوزن عزاسل واقيم الدليل على ان الهمزة فيه زايدة فتقول الملك هيهات ليس الامر الي اذا جآء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون ام تراني اداري منكرو نكيرا فاقول كيف جآء اسما كاعربيين ومنصرفين واسماء الملائكة كلها من الاعجمية مثل اسرافيل وجبرائيل وميكائيل فيقول ان هان جحنك وخل الزحرف عنك فاقول متقربا اليهما قد كان ينبغي لكما ان تعرفا ما وزن ميكائيل وجبرائيل على اختلاف اللغات اذ كان اخويكما في عبادة الله تبارك وتعالى فلا يزيدهما ذلك الا غبطا ولو علمت انهما برغبان في مثل هذه العلل لاعددت لهما شيأ كثيرا من ذلك ولقلت ما تريان في وزن موسي اسم كليم الله الذي سالتماه عن دينه وحجته فابان واوضح فان قالا موسي اسم اعجمي الا انه يوافق من العربية على وزن مفعل وفعلى اما مفعل اذا كان من بنات الواو مثل اوشيت واورايت فانك تقول موسي وموري وان كان من ذوات الهمز فانك تخفف حتى تكون الواو خالصة من مفعل تقول وانيت العشا هو موني وان خفت قلت موني قال الحطيئة •

• وانيت العشاء الي سهيل • او الشعري فطال بي الاناء •

وقد حكي بعضهم همز موسي اذا كان اسما وزعم النحويون ان ذلك لمجاورة الواو الضمة لان الواو اذا كانت مضمومة صحا لغير اعراب او غير ما يشاكل الاعراب جاز ان تحول الهمزة كما قالوا اقتت ورقتت وحمايم ورق وارفي ووشحت قال الهذلي

• ايا معقل ان كنت اشحت حلة • ابا معقل فانظر بسهمك من ترمي •

وقال حميد بن نور الهلالي

• وما هاج هذا الشوق الا حمامه • دعت ساق حر بوجه وترنما •
• من الارق حما العلاطين باكرت • عسيب اشا مطلع الشمس اسحما •

وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزا

• احب الموقدين الي موسي • وحرزه لواضبا لي الموقود •

وعلى مجاورة الهمزة جاز الهمزة في سوق جمع ساق في قراءة من قرأ كذلك ويجوز ان يكون جمع فعل مثل اسد فيمن ضم السين ثم همزت الواو ودخلها السكون بعد ان ذهب فيها حكم الهمز واذا قيل ان موسي فعل فان جعل اصله الهمز وافق فعلى من ماس بين القوم اذا افسد بينهم قال الافوه

• اما تري راسي ازري به • ماس زمان ذي تنكاس وموس •

ويجوز ان يكون فعلى من ماس يميس فقلبت الياء واوا للضمة كما قالوا الكوسي من الكيس ولو بنوا الفعلى من قوام هذا اعيش من هذا واغيظ منه لقالوا العوشي والغوظي فاذا سمعت ذلك منهما فلت لله در كلهم لكن احسب ان الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام وتعرف احكام العربية فان غشي علي من الخيفة ثم افقت وقد اشار الى بالازربة فقلت تثبتا رحمكما الله تعالى كيف تصغران الازربة وتجمعانها جمع التكسير فان قالا اريزبه وارازب بالتشديد قلت هذا وهم انما ينبغي ان يقال اريزبه وارازب بالتخفيف فان قالا كيف قالوا علابي فشددوا كما قال الفربعي

• وذي تخوات طامح الطرف جاذب • صالي فلوي من علابيه يدي •

قلت ليس الياء كغيرها من الحروف فانها وان لحقها التشديد ففيها عنصر من اللين فان قالا اليس قد زعم صاحبكم عمر بن عثمان المعروف بسيبويه ان الياء اذا شددت ذهب منها اللين واجاز في القوي في طيامع ظبي قلت وقد زعم ذلك الا ان السماع عن العرب لربات فيه نحو ما قال الا ان يكون نادرا قليلا فاذا عجبت بما قالا • اظهر لي انها ونابا يعلمه بنو آدم وقالا لو جمع ما علمه اهل الارض على اختلاف اللغات والازمنة ما بلغ علم واحد من الملائكة يعدونه فيهم ليس بعالم فاسبح الله وامجده واقول قد صارت لي بكما وسيلة فوشعاني في الحديث ان شئتما بالشاء وان شئتما بالغاء فان احديهما تبدل من الاخري كما قالوا مغائير ومغافير واثاثي وافاثي وقوم وثوم

وكيف تقرا ان رحمكما الله تبارك وتعالى هذه الآية وفوما وعدسها بالثاء كما في مصحف عبد الله بن مسعود ام بالفاء كما في قراءة الناس وما الذي تختار في تفسير القوم اهو الحنطة كما قال ابو محجن

• قد كنت احسبني كاعني واحده • قد المدينه من زراعة فوم •

ام الثوم الذي له رايحه كريهه والي ذلك ذهب الفراء وجاء في الشعر الفصيح قال الفرزدق

• من كل اغبر كالوقود ومجرته • اذا تغشى عنيق النمر والثوم •

فيقولان واحدهما انك لممتد الجول وانما يوسع لك في ريك عملك فاقول لهما فصحكما لقد كنت سمعت في الحياة الدنيا ان الزيم والقبر وسمعت قول وسمعت قول الشاعر

• اذا مت فاعتادي القبور وسلمي • على الزيم اسقيت السحاب الفواديا •

وكيف تبيان رحمكما الله تعالى من الزيم مثلا ابراهيم ايزيان فيها راي الخليل وسيبويه فلا تبيان مثله من الاسماء العربية امر تذهبان الى ما قاله سعيد بن مسعدة فتجيزان ان تبنيا من العزي مثل الاعجمي فيقولان تربالك ولمن سميت اي علم في ولد آدم انهم للقوم الجاهلون وهل انود الي مالك خازن النار فاقول رحمك الله تعالى ما واحد الزبانيه فان بني آدم فيه مختلفون يقول بعضهم الزبانية لا واحد لهم من لفظهم وانما يجرون مجرون السواسية اي القوم المستوين في الشر قال سواسية سود الوجوه كانما بطونهم من كثرة الزاد اوطب ومنهم من يقول واحد الزبانيه زبنيه وقال آخرون واحدهم زبني او زبني فيعبس الى سمع ويكفهم فاقول يا مال رحمكما الله تعالى ما تري في نون غسلين وما حقيقة هذا اللفظ اهو مصدر كما قال بعض الناس امر واحدام جمع اعربت بزنه نشبها بنون مسكين كما اثبتوا نون قلين ودسنين في الاضافة وكما قال سحيم بن وثيل

• وما ذا يدري الشعراء مني • وقد جاوزت حدا الاربعين •

فاعرب النون وهل النون في جهنم زايدة اما سيبويه فلم يذكر في الابنيه فعلا الا قليلا وجهنم اسمي اعجمي ولو احملنا على الاشتقاق لجاز ان يكون من الجهامة في الوجه ومن قولهم بجهمت الامر اذا جعلنا النون زايدة واعتقدنا زيادتها في جهنف وانه مثل هجف وكلاهما صفة للظليم قال الهذلي

• كان ملاني على هجف • بمرمع العشيه للربالي •

وقال الجران

• العود يشبهها الراي المشيه بيضه • غدا في الندي عنها الظليم الهجنف •

وقال قوم ركيه جهنام اذا كانت بعيدة القعر فان كانت جهنم عربيه فيجوز ان يكون من هذا وزعم قوم انه يقال احمر جهنام اذا كان شديد الحمرة ولا يمنع

ولا يمنع ان يكون اشتقاق جهنم منه فاما سقر فان كان عربيا فهو مناسب لقولهم
صقرته اذا المت دماغه قال ذو الرمه

• اذا ذابت الشمس اتقى صقراتها • بافنان يربوع الصريمة معبد •

والسين وايضا ديتعاقبان في الحرف اذا كان بعدهما قاف او خاء او غين او طاء
تقول سقب وصقب وسويق وصويق وبسط وبصط وسلغ الكبس وصلغ
فيقول مالك ما اجهل واقل تمييزك ما جلست هنا للتصريف وانما جلست
لعقاب الكفرة والفاسقين وهل اقول للسابق والشهيد الذين ذكرا في كتاب
الله عز وجل وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد يا صاح انظر اني فيقولان
تخاطبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان فاقول لم تعلما ان ذلك جايز من الكلام
وفي الكتاب العزيز وقال قرينه هذا ما لدي عتيد القيا في جهنم كل كفار
عنيد فوحد الفرين وثنى في الامر كما قال الشاعر

• فان تزجراني يا ابن عفان انزجر • وان تدعاني احم ارضا ممنعا •

وكما قال امرؤ القيس

• خليلي مرابي على ام جندب • لا قضي حاجات الفؤاد المعذب •

الرتراني كلما جئت طارقا • وجدت لها طيبا وان لم تطيب • هكذا انشده الفراء
وبعضهم ينشد لم ترياني • وانشد ايضا

• فقلت لصاحبي لا تحبسانا • بنزع اصوله واحتز شيحا •

فهذا كله يدل على ان الخروج من مخاطبة الواحد الى الاثنين او من مخاطبة الاثنين
الى الواحد سايغ عند الفصحاء وهل اجي في جماعة من خمان الادباء فصرت
اعمالهم عن دخول الجنة ولحقتهم عفوا الله تبارك وتعالى فرحزحوا عن النار
فيقف على باب الجنة فيقول يا رضوان اليك حاجة ويقول ويقول بعضنا يا رضو
فيضم الواو فيقول يا رضوان ما هذه المخاطبة التي ما خاطبني بها قبلكم احد فيقول
انا كنا في دار الاولى نتكلم بكلام العرب وانهم يرحمون الذي في آخره الف
ونون فيحذفونها للترخيم وللعرب في ذلك لغتان تختلف حكاهما قال ابو
زبيد يا عثم ادركني فان ركيتي صلدت واعيت ان تبض بمائها فيقول رضوان
ما حاجتكم فيقول بعضنا لم يضل الى دخول الجنة لتقصير الاعمال وادركنا عفو
الله فنجونا من النار فبقينا بين الدارين ونحن نسالك ان تكون واسطتنا الى
اهل الجنة فانهم لا يستعفون عن مثلنا وانه قبيح بالعبد المؤمن ان ينال هذه النعم
وهو اذا سبح الله لحن ولا يحسن لساكن الجنان ان يصيب من ثارها في الخلود وهو
لا يعرف حقايق تسميتها ولعل في الفرد وس قوما لا يدركون احروف الكمثرى
كلها اصلية ام بعضها زواید ولو قيل لهم ما وزن كمثري على مذهب اصل
التصريف لم يعرفوا فعلى وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيرا واذا صح
قولهم للواحد كمثرات فالف كمثري ليست للتانيث وزعم بعض اهل اللغة ان الكمثري

تداخل الشيء بعضه في بعض فان صح هذا فمنه اشتقاق الكمثري وما يحمل بالرجل
من الصالحين ان يصيب من سفل الجنة وهو لا يعلم لا كيف تصغيره وجمعه ولا
يشعر ان يجوز ان يشتق منه فعل امر لا والافعال لا تشتق من الخاسية لانهم نقصوها
عن مزية الاسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة مثل اسفرجل يسفرجل اسفرجلا وهذا
السندس الذي يطاؤه المؤمنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدري
اوزنه فعلل ام فنعل والذي نعتقد فيه ان النون زايدة وانه من السدوس
وهو الطيلسان الاخضر قال العبدي

• ورايتها حتى شتت جشيه • كان عليها مندسا وسدوسا •

ولا يمنع ان يكون سندس فعللا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكرو شجرة طوبى
كيف يستظل بها المتقون ويجتنوها آخر الابد وفيهم كثير لا يعرفون
امن ذوات الواو هي ام من ذوات الياء والذي نذهب اليه اذا حملناه
على الاشتقاق انها من ذوات الياء لانا اذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو
قلبناها الى الياء فقلنا عيد وقيل وهو من عاد يعود وقال يقول فان قال
قائل فلعل قولهم طاب يطيب من ذوات الياء وجاء على مثال حسب يحسب
وقد ذهب الى ذلك قوم في قولهم تاه بنيه وهو من توهت قيل له يمنع من ذلك
ايهم طيبت الرجل ولا يحك احد طوبته والمطيبون احياء من قريش اختلفوا
فحسوا ايديهم في طيب فهذا بذلك على ان الطيب من ذوات الياء وكذلك
قولهم هذا الطيب من هذا فاما حكاية اهل اللغة انهم يقولون اوبه وطوبه
فانها ذلك على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس في قولهم حياك الله وبياك
انه اتباع وان اصل بياك بواك اي بوال منزلا ترضاه فاما قولهم للاجر
طوب فان كان عربيا صحيحا فيجوز ان يكون اشتقاقه من غير لفظ الطيب
الا على راي ابي الحسن سعيد بن مسعدة فانه اذا بنى فعلا من ذوات
مثل طاب يطيب وعاش يعيش بقلبه الى الواو فيقول الطوب والثوب
فان كان الطوب الاجر اشتقاقه من الطيب فانما اريد به والله تعالى
اعلم ان الموضع الذي بني فيه طابت الاقامة فيه ولعلنا لو سالنا من يري
طوبي في كل حين لم يحذف منها الالف واللام لم يجز في ذلك جوابا وقد زعم
سيبويه ان الفعلى التي تؤخذ من افعل منك لا تستعمل الا بالالف واللام
او الاضافة تقول هذا اصغر منك فاذا رددته الى المؤنث قلت هذه
الصغري او صغري بنالك ويقبح عنده ان يقال صغري بغير اضافة ولا الف
ولام قال سحيم ذهين بسواكي وغادرن مذهبا من الصوع في صغري
بنان شماليا وقراء بعض القراء وقولوا للناس حسنى على فعلى بغير تنوين
وكذا قراءة في الكهف اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنا فذهب
سعيد بن مسعدة ان ذلك خطا لا يجوز وهو راي ابي اسحاق الزجاج

لان الحسن عندهما وعند غيرهما من اهل البصرة يجب ان تكون بالالف واللام
كما جاء في موضع وكذب بالحسنى وكذلك السرى والعسرى لانها اثنى افعل
منك وقد زعم سيبويه ان اخرى معدولة عن الالف واللام ولا يمتنع ان
تكون حسنى مثلها وفي الكتاب العزيز ومنات الثالثة الاخرى وفيه
لنزيك من اياتنا الكبرى قال عمر بن ابي ربيعه

• واخري انت من دونهم ومثلها • ذهبن التي لا يرعوي او يفكري

فلا يمتنع ان تعدل حسنى عن الالف واللام كما عدلت اخرى وافعل منك
اذا حذفت منه من بقي على ارادتها نكرة او عرف باللام ولا يجوز ان يجمع
بين من وبين حرف التعريف والذين يشربون ماء الحيوان في النعيم
هل يعلمون ما هذه الواو التي بعد الباء وهي منقلبة كما قال الخليل ام
هي على الاصل كما قال غيره من اهل العلم ومن هو مع الحور العين خالد
مخلد اهل يدري ما معنى الحور ومن اى شئ اشتقت هذه اللفظة فان
الناس يختلفون في الحور فيقول بعضهم هو البياض ومنه اشتقاق الحواري
من الخبز والحواريين اذا اريد بهم القصارون والحواريات اذا اريد
بهن نساء الامصار وقال قوم الحور في العين ان تكون كلها سوداء وذلك
لا تكون في الانس وانما يكون في الوحوش وقال الآخرون الحور
شدة سواد العين وسعة بياضها وقال بعضهم الحور سعة العين وعظم
المقلة وهل يجوز ايها الممتع بالحور العين ان يقال حير كما يقال حور فانهم
ينشدون هذا البيت بالياء

• الى السلف الماضي وآخر واقف • الى مربرب حير حسان جاء اذره

فاذا صحت الروايه في هذا البيت بالياء قدح في ذلك قول من يقول انما
قالوا الحير اتباعا للعين كما قال الراجز

• هل تعرف الدار باعلى ذي القور • قد درست غير رماد مكفور
• مكتئب اللون مريح ممطور • ازمان عينا سرور المسرور

حوراء عينا من العين الحير وكيف يستجيز من فرشه من الاستبرق ان
يمض عليه ابد بعد ابد وهو لا يدري كيف يجمعه جمع التكسير ولا كيف
يصغره النحويون يقولون في جمعه ابارق وفي تصغيره ابيرق وكان ابو
اسحق الزجاج يزعم انه في الاصل مسمى بالفعل الماضي وذلك استفعل من
البرق او من البرق وهذه دعوى من ابي اسحق وانما هو اسم اعجمي عرب وهذا
العبقري الذي عليه الثناء المؤمنين الى اي شئ ينسب فانا كنا نقول في الدار
الاولى ان العرب كانت تقول ان عبقر بلاد يسكنها الجن وانهم اذا راوا شيئا
جيدا قالوا عبقري اي كانه عمل الجن اذ كانت الانس لا تقدر على مثله ثم
كثر ذلك حتى قالوا سيد عبقري وظلم عبقري قال الرمه

• حتى كان حزون القف البسها • من ريش عبقر تجليل وتنجيل

وقال زهير

• تحيل عليها جنة عبقرية • جديرون يوما ان ينالوا ويستعلوا

وان كان اهل الجنة عارفين بهذه الاشياء قد الهمهم الله تبارك وتعالى العلم
بما يحتاجون اليه فلن يستغنى عن معرفته الولدان المخلدون فان ذلك
لم يقع اليهم وافالترضي بالقليل مما عندهم احرا على تعليم الولدان فيتبسم
اليهم رضوان ويقول ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم وازواجهم
في ظلال على الارائك متكئون فانصرفوا راحكم الله تبارك وتعالى فقد
اكثرتم الكلام فيما لا منفعة فيه وانما كانت هذه الاشياء اباطيل زخرفت
في الدار الفانيه فذهبت مع الباطل فاذا راوا واحدا في ذلك قالوا رحمك الله نحن
نحن نسئلك ان تعرف بعض علمائنا الذين حصلوا في الجنة باناة واتقون على الباب
نريد ان نخاطبه في امر فيقول رضوان من تؤثرون ان اعلم بمكانكم من اهل العلم
الذين غفر لهم فيشتورون طويلا ثم يقولون عرف بموقفنا هذا الخليل بن
احمد الفراهودي فيرسل رضوان بعض اصحابه فيقول على باب الجنة قوم
قد اكثروا القول وانهم يريدون ان يخاطبوك فيشرف عليهم الخليل
فيقول انا الذي سالتم عنه فما الذي تريدون فيعرضون عليه مثل ما عرضوا
على رضوان فيقول الخليل ان الله جلت قدرته جعل من يسكن الجنة ممن يتكلم
بكلام العرب ناطقا بافصح اللغات كما نطق بها يعرب بن قحطان ومعد بن
عدنان لا يدركهم الزيغ ولا الزلل وانما افتقر الناس في الدار الغرارة الى علم
اللغة والنحو لان العربية الاولى اصابها تغيير فاما الآن فقد رفع عن اهل
الجنة كل الخطا والوهم فاذهبوا راشدين انشا الله تبارك وتعالى
فيذهبون وهم محققون مما طلبوه ثم اعود الى ما كنت متكلما فيه قبل ذكر
الملائكة من البريرة الى نعمان واراق النطفة على الفرات وشرح القضية لامين
المؤمنين فقل اسايتما فعل وولى كلامه على انه بحر يستجر مني مدا وجبل
يستضيف الى صخوره حصى وغاضية من النيران تجتلب الى جمارها سقطا
وحسب تهامة ما فيها من السمر وسؤال الشيخ مولاي كما قال الاول

• فهذه سيوف يا صدي بن مالك • كثير ولكن ابن لي السيف ضارب
• لاهيم الليلة للمطر قضية • ولا اباحسن لها واسكاب

فاين الحرث بن بلة وخيل لوكان لها فوارس والله المستعان على ما تصفون
فالواجب ان اقول لنفسي وراك اوسع لك فالضيف ضيعت به اللبن
ولا يكذب الرائد اهله ولو كان معي مك السقا لسلكت في الارض المقا
وسوف اذكر طوفا مما انا عليه عربت بي العامة من شب الى دب يزعمون
انني من اهل العلم وانا منه خلو الا ما شاء الله تعالى ومنزلتي من الجهال ادنى منها

الى الرهط العلماء ولن اكون مثل الربدا ازعم في الابل انثى طائر وفي الطير اني بغير سايرٍ
والتمويه خلق ذميم ولكني ضب لا احمل ولا اطير ولا اثمني في البيع خطيرا اقتنع
بالحبله والسحا واتعوذ من بني آدم في مساء وضحا واذا خلوت في بيتي تعللت
واذا فارقت ماواي ضللت وذكر ابن حبيب انه يقال في المثل احير من ضب
وذلك انه اذا فارق بيته فابعد لم يهتد ان يرجع اليه وقد علم الله تعالت
قدرته اني لا ابتهج بان اكون في الباطن استحق نثريا وادعي في الظاهر اديبًا
ومثلي مثل البيعة الدامرة تجمع طوايف من المسيحية انها تبري من الحبي او من كذا وانما
هي جدد قايمة لا تفرق بين ملطس الهادم والمسيفة بيدها جرى وسيان
غيرها ضن الوبر وما يعتصر من ولي الورد ولست بدعا ممن كذب عليه وادعي
له ما ليس عنده وقد ناديت بتكذيبي العاله فاخلص وعم واعترفت بالجهالة
عند من نقض وامر واعتذرت بالتقصير الحمن هذل وجد وقد حرمر على
الكلام في هذه الاشياء لاني طلقتها طلاقا باينا لا املك فيه الرجعة وذلك
لانني وجدتها فراك فقابلت فركها بالصلف والقيت المراجي الى النازع وليت
الخطب لرقاة المنابر وكنت في عدان المهلة احد اذا زاولت الادب كانني عار
يعنم او اقطع الكفين نحتم وينبغي له ادام الله تبارك وتعالى تمكينه ان ذكرني
عنده ذاكر ان يقول دهدرين وسعد الفين انما ذلك اجهل من صعل الدو
خال خلوا البو ولو كنت في جن العمر كما قيل لكنت قل انسيت وانسيت لان حديثي
لا يجهل في لزوم عطني الضيق وانقطاع عن المعاشر ذهاب السيف ولو انني كما
يظن لبلغت ما اخترت وبرزت للاعين فما استترت وهو بروي البيت
السايرلزهير والسترد ون الفاحشات ولا يلقاك دون الخير من ستر وانما
ينال الرتب من الاداب من يباشرها بنفسه وينفي الزمن بدرسه ويستعين
الزهلو والشعاع المتالف لا هو العاجز ولا المحاجز ولا اجتامة في الرحل مثلي
ولا برمراذا امسى نورمر ومثله لا يسأل مثلي للفايدة بل للامتحان والخبرة
فان سكت جاز ان يسبق الى الظن الحسن لان السكوت ستر سبيل على الجهول
وما احب ان تفتري على الظنون كما افترت الالسن في ذكرها اني من اهل العلم
واحلف بجرة الكذوب لان ازم صابة او مقرا اثر لدي من ان اتكلم في هذه
الصناعة كلمة وقد تكلفت الاجابة فان اخطات فبنت لحظا ومعذبه غاو
تعرض لما لا يحسنه وان اصبت فلا احمل على الاصابة رب دواء ينفع وصفه
من ليس بآبس وكلمة حكم تسمع من حليف وسواس قال
ابن الشجري في امالية كتب الي رجل من اماثل كتاب البحر يسأل عن هذا
البيت اصحيح اعرابه امر فاسد وذكر انه لشاعر اصفهاني من اهل
هذا العصر • وهو يول عصلا لابنا هن هينه • صعافا ولا اطرافهن نوايبا •
رفع بنا هن بلا ونصب هينه بانه خبرها وانما فعل ذلك لينصب القافيه

لانه لما عمل لا الاولى هذا العمل عمل لا الثانيه عمل الاولى ولحنه في هذا نحو من
اهل اصفهان لانه جعل اسم لا معرفة وقال ان من شبه لا بليس من العرب رفعوا
بها النكرة دون المعرفه فاجبت عن هذا بانى وجدت قوما من النحويين معتدين
على ان لا المشبهة بليس انما ترفع النكرات خاصة كقولك لا رجل حاضرا ولم
يجيزوا لا الرجل حاضرا كما يقال ليس الرجل حاضرا وعللوا هذا بان لا ضعيفة في
باب العمل لانها انما تعمل بحكم الشبه لا بحكم الاصل في العمل والنكرة ضعيفة
جدا فلذلك لا يعمل العامل الضعيف الا في النكرات كقولك عشرون رجلا ولي
مثله فرسا وزيدا حسنهم ادبا فلما كانت لا اضعف العاملين والنكرة اضعف
المعولين خصوا الاضعف بالاضعف وجاء في شعر ابي الطيب احمد بن
الحسين اعمال في المعرفة في قوله

• اذا المجد لم يرزق خلاصا من الاذى • فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا •

ووجدت ابا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي ولكنه
قال بعد ايراد البيت شبه لا بليس فنصب بها الخبر واقول ان مجيء مرفوع لا
منكورا في الشعر القديم هو الاغرب الا ان خبرها كانهم التزموه الحذف وذلك
في قول سعد بن مالك بن ضبيعه

• من صد عن نيرانها • فانا ابن قيس لا براح •

اراد لا براح لي او عندي وفي قول ـــــــ روبة العجاج

• والله لولا ان يخش الطبح • بي الجحيم حين لا مستصرح •

اراد لا مستصرخ لي ومن ذلك بيت للنابغه الجعدي فيه مرفوع لا معرفة وهو

• وحلت سواد القلب لا انا مبتغ • سواها ولا عن حبها متواخيا •

وقبله

• دنت فعلذي حب فلما تبعتها • تولت وردت حاجتي في نوادبا •

وبعده

• فقد طال عهدي بالشباب وظله • ولا قيت ايامًا تشيب النواصيا •

وانما ذكرت هذين البيتين سندا لابما على نصب القافيه لئلا يتوهم متوهم
ان البيت فرد مصنوع لان اسكان الياء في قوله متراخيا ممكن مع تصحيح الوزن
على ان يكون البيت من الطويل الثالث مثل

• اقيموا بني النعمان عنا صدوركم • والا تقيموا صاغرين الرووسا •

واذا صح نصب قافيه البيت فلا تخلو الا ولى ان يكون معمله او ملغاة فان
كانت معملة فمتبع خبرها وكان حقه ان ينصب ولكنه اسكن الياء في موضع
النصب كما اسكنها الآخر في قوله كفى بالنأي من اسما كفى وكان
حقه كافيا لانه حال بمنزلة المنصوب في قوله تبارك وتعالى وكفى
بالله وليا وكفى بالله نصيرا • ومثله في اسكان الياء في موضع

النصب قوله الفرزدق

• يقلب راسا لم يكن راس سيد • وعينا له حولاء باد عيوبها •

قال باد وكان حقه باديا انبا عا لقوله عينا ولا يجوز ان يكون عيونا مبتدأ وخبره باد لانه لو اراد ذلك لزمه ان يقول باديه الا ترى انك لو قدمت العيوب لم يصح ان يقال عيوبها باد كما لا تقول الرجال جالس واذا كان كذلك فالنصب في قوله متراخيا بالعطف على مبتغ لانه منصوب الموضع فكانه قال لا انا مبتغيا سواها ولا انا متراخيا عن جبها فان جعلت لا الاولى ملغاة كان قوله مبتغ مبتدأ وخبر ولزمك ان تعمل الثانيه ويكون اسمها محذوفا تقديره ولا انا عن جبها متراخيا وحسن حذفه لتقدم ذكره فان قيل فهل يجوز ان يكون قوله متراخيا حالا والعامل فيه الظرف الذي هو عن كما يعمل الظرف في الحال اذا قلنا زيد في الدار جالسا قيل لا يجوز ذلك لان عن ظرف ناقص وانما يعمل في الحال الظرف التام الا ترى ان قولك زيد في الدار كلام مفيد ولو قلت زيد عنك راحلا ومحمد فيك راغبا لم يجز لانك لو اسقطت راحلا وراغبا فقلت زيد عنك ومحمد فيك لم يكن كلاما مفيدا فان لا يصح الا ان ترفع راحلا وراغبا وتعلق الجارين بهما ووجدت بعد انقضاء هذه الامالي في كتاب عتيق يتضمن المختار من شعر الجعدي لا انا باغيا سواها هذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغ فاما قوله تولل عصلا مغنى يولل يجد دانيا باعصلا والعصل شدة التواء مع اعوجاج فيه وهو باب اعصل والبنى جمع بنيه يريد اصول الانياب وقوله هينه مخفف هينه كقولهم في ميت ميّت وكما جاء في الحديث المؤمن هين لين والتوأم من قولهم بنا السيف ينبو اذا ضربت به فرجع اليك ولم يعمل في الضريبه وقول رويه تحش الطبخ يقال حششت النار احشها اذا اذكيتها والطبخ واحدهم طابخ كساجد وسجد وراكع وركع شبه ملائكة النار بالطباخين وقوله حين لا مستصرخ اي حين لا احد هناك يستصرخ كما يوجد ذلك في الدنيا وقول سعد بن مالك وصفت اراهط ذكرا راهط ابو علي في باب ما جاء بناء جمعه على غير بناء واحده كقولهم في جمع باطل اباطيل واباطل كانه جمع ابطال او ابطيل واراهط كانه جمع ارهط قال وافعل لم تستعمل عندهم في هذا قوله عندهم يعني عند سيبويه قوله وافعل لم تستعمل عندهم في هذا يعني انه لم يثبت عندهم انهم جمعوا الرهط الذي هو العصابة دون العشرة على ارهط ولكنهم استعملوا الارهط في الرهط الذي هو اديم تلبسه الخايض يكون قدره ما بين السرة الى الركبه وغير سيبويه قد حكى في الرهط الذي هو العصابة انهم جمعوه على ارهط وجمعوا الارهط على الاراهط كما جمعوا الكلب على الاكلب ثم جمعوا الاكلب على الاكالب وممّا جمعوه على غير القياس حديث قالوا في جمعه احاديث واحاديث كانه جمع احدوثه كاغصان واغاصير ولا يجوز ان يكون احاديث جمع احدوثه كاغلوطة واغاليط لانهم قد قالوا احاديث النبي واحاديث النبي ولم يقولوا احدوثه النبي ومما جمعوه على غير قياس قولهم في جمع الزنى وهي الشاة التي تحيس للبن وقيل الحديثه العهد بالولاد وربات مضمون الاول ومثله قولهم في جمع التوام وهو الذي يولد مع آخر توام وفي جمع الظئر وهي الدابة ظوار وفي جمع الثني ثناء وهو ولد الشاة اذا دخل في السنه الثانيه والبعير اذا القى ثنيته وذلك اذا دخل في السنه السادسه وفي جمع الرخل رخال وهي الانثى من اولاد الضان وفي جمع النفساء وهي المرأة التي وضعت نفاس وقيل ايضا نفاس بكسر اوله والنفاس ايضا بالكسر ولادها

نقلت من خط بعض الفضلاء وقال نقلت من خط الغاري قال الشيخ ابو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور بن ميمون بن البلطي النحوي هذه القصيده الحرباويه لانها تتلون كالحرباء وحرورويها يكون مضمومًا ثم يصير مفتوحًا ثم مكسورًا ثم ساكنًا وانما عملتها كذلك لامرين احدهما اني آتي بما لم يسبق اليه والآخر لما اتحدي بها النحاة لاني اتيت فيها بمذاهب من النحو لم يقف عليها احد منهم ومضمونها شكوى الزمان واهله وهذا اوله

• اني امرؤ لا طيني • الشاذن الحسن القوام •

يجوز في ميم القوام الرفع على انه فاعل الحسن والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بالاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم فيه حركة الميم واسكانها اما اذا حركت فالشعر من الضرب السادس من الكامل واذا سكنت فالشعر من الضرب السابع منه

• فارقت سرة عيشتي • اذ فارقتني والغرام • ارتفع الغرام عطفا على المضمر في فارقتني وانتصب عطفا وانخفض عطفا على عيشتي •

لا استلذ بقينه • نشد ولدي ولا غلام • ارتفع غلام عطفا على المضمر في تشد وانتصب عطفا على موضع قينه فكانه قال لا استلذ قينة وانخفض عطفا على لفظه • ذو الحزن ليس بسرة • طيب الاغاني والمدام •

ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب بواو مع وانخفض عطفا على الاغاني •

امسى بدمع ساخ • في الخد مسكب سجام • ارتفع سجام خبر مبتدا محذوف اي هو وانتصب باضمار اعني وانجر صفة لما قبله • القى صروف الدهر • مصطبرا وما حدي كهام • يجوز رفع خبر ما على لغة تميم ونصبه على لغة الحجاز واما الكسر فان بعض العرب تبنى كلما جاء على هذا الوزن على الكسر يقيسونه على سفار ونزال • لا اشتكي محن الدواهي • اذ تحل في العظام • ارتفع العظام فاعل تحل وانتصب صفة لمحن وانجر صفة للدواهي •

مارستهن ومارستني • في نصرفها الجسام • ارتفع الجسام بقوله مارستني وانتصب بدلا من هن في مارستهن وانجر بدلا من ها في نصرفها على حد قول الفرزدق • على حاله لو ان في القوم حاتما • على جوده لضن بالماء حاتم •

مطلع القصيده الحرباويه ورويها مضموم ثم مفتوح ثم مكسور ثم ساكن وهي عجيبه

والقوافي محفوظة وانخفض حاتم على البدل من الهاء في جوده ٥

٥ وسوت حد السيوف بني ٥ عمل فاحلفني الجسام ٥ ارتفع الجسام فاعل احلفني وانتصب بدلا من حد وانجر بدلا من السيف ٥ ان كنت في ليل الخطوب ارقب لينكشف الظلام ٥ ارتفع الظلام بينكشف وانتصب بارقب وانجر بدلا من ليل ٥ واترك ملام الدهر عنك ٥ فما حديثك والملام ٥ ارتفع الملام عطفا على حديثك وانتصب بواو مع وانجر عطفا على الكاف في حديثك ٥ ارمي رمانى مارمي ٥ للعرض حتى لا يرام ٥ قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تبارك وتعالى حتى يقول الرسول واما الكسر فلا سبيل اليه الا بزيادة الياء في يرام فيصير يرامي من المراماة وبصير المعنى لا ازال ارمي الزما حتى يترك مرامانى ٥

انى اري العيش الخول ٥ وصحبة الاشرار ذام ٥ صحبة الاشرار مبتدأ وذام خبره ويجوز نصبهما معا باري والذام الذم واذا ردت على ذام الياء جاء جاز بلفظ المحفوظ وتضيفه اليك ٥ كرحا سدين معاندين ٥ عدا على وكر ليام ٥ قد جاء بعد كر المرفوع والمنصوب والمجرور قال الفرزدق ٥ كرعة لك يا جرير وخالة ٥ روي برفع عمة ونصبها وجرها ٥ رب امرئ عاينته ٥ يحاسبني مستهام الاخفش يقول رب وما عملت فيه في موضع رفع فيكون رفع مستهام على الصفة لامرئ على الموضع ونصبه بعاينته وجره برب امرئ على اللفظ ٥

عين العدو عدوت ٥ مصطرا بصحبته اسام ٥ اسام بالرفع مضارع من سام بالفتح بمعنى ساومي مبني للمفعول وبالكسر اي ساومي يقول اضطررني الزمان حتى افاض من يفاخرني ٥ لا عرفني تفضيله ٥ هذا الزمان علا اللئام ارتفع اللئام على ان علا فعل ماض من العلو وانتصب كذلك على ان فاعله ضمير اي علا هو اللئام اي زاد عليه في اللؤم وانجر على ان على اسم بمعنى فوق بحرها ويغلط النحاة ويسمونها حرفا كقولهم زيد علي الفرس وانما التقدير فوق الفرس وانشد سيبويه ٥ فهي تنوش الحوض نوشا من علا ٥ مالي ولحق الاثيم الجاهل القدم الطعام ٥ تقدم ان النعت يتبع ويقطع الى الرفع والنصب ان اللهم عند قدم الناس علو والطعام الرفع على الابتداء والخبر محذوف و والنصب عطفا على اسم ان والجر عطفا على قدم ٥ لا ترج خيرا من ضعيف الود يخل بالسلام ٥ الرفع على الحكاية اي يقوله السلام عليكم والنصب على المصدر اي بان يسلم السلام انشد الفارسي ٥ تناد وا بالرحيل غدا ٥ وفي تراحم نفس ٥ وقال يجوز في الرحيل الرفع والنصب والخفض ذكره ابن جني في سر الصناعة وعليك بالصبر الجميل ٥ وما يليق به الكرام ٥ الرفع بيليق والنصب بعليك اغراء والجر بدلا من الصبر ٥ لا يستفيق القلب من كمد بلا في اوغرام

الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب بيلاقي والجر عطفا على كمد ٥ حتى متى تشكوى اخي ٥ البث الكبيب المستضام ٥ شكوي مصدر مضاف الى فاعله او مفعوله فرفع المستضام اتباعا لمحل الفاعل ونصبه اتباعا لمحل المفعول وجره على اللفظ ٥ ما من جوي الا ٥ تضمنه فواى او سقام ٥ الرفع اتباعا لموضع جوي فان من زايدة والجر على لفظه والنصب عطفا على هاء تضمنه ٥ هم اري في بثه ذلا ٥ ولي في الجام ملئ في الجام مبتدأ وخبر ونصب الجام باري وكسره بتقدير الجامي قدر على محتم ٥ من فوق يأتي وامامي ٥ فوق وامام مبنيان على الضم او منصوبان على الظرف او مجروران بمن ٥ اعرابا على انهما نكرتان ٥ ما قيل خلفك خل عنه ٥ فيه ما نفع الملام ٥ الرفع بنفع والنصب بخل والجر بدلا من هاء عنه ٥ ما ان يضر بذاك الا ٥ حين تسمعه الكلام ٥ الرفع بيضر والنصب بدلا من هاء تسمعه والجر بدلا من ذاك ما في الوري من مكرم ٥ لذوى العلو ولا كرام ٥ الرفع عطفا على موضع مكرم والجر على لفظه والنصب ٥ ا عيش فيهم اذ بلوتهم ٥ وجهلوا الا نام قد الرفع بدلا من الواو في جهلوا والنصب بدلا من هم في بلوتهم والجر بدلا من هم في فيهم ٥ في غفلة ايقاظهم ٥ عن سود دبله النيام ٥ عند قطوب ازبله بمعنى كيف مرتفع ما بعدها واصلها ان يكون بمعنى دع فينصب ما بعدها وبجرها تشبيها بالمصدر وقد اجاز ابن جني في قول المتنبي ٥ اقل نعالي بله اكثر مجده ٥ رفع اكثره ونصبه وجره ٥ ليس الحياة شهيه ٥ لي في السفا ولا مرام ٥ يرتفع مرام بلا بمعنى ليس والجر محذوف على حد قوله ٥ فانا ابن قيس لا براح وينصب عطفا على شهيه ويجر عطفا عليها على المتوهم لا لها في تقدير الباء على تقدير قوله ٥ بدا لي اني لست مدرك ما مضى ٥ ولا سابق شيا اذا كان جائيا ٥ نكرهت في الدنيا البقا ٥ وقد تنكد والمقام ٥ الرفع عطفا على ضمير تنكد والنصب على البقا والجر بواو القسم على ارادة مقام ابراهيم ٥ انى وددت وقد شمت ٥ العيش لو يدنو حمام ٥ الرفع بيدنو والنصب بوددت والكسر على تقدير حامي بياء الاضافة وجدت بخط العلامة شمس الدين ابن الصايغ ما نصه الكلام على قول الشاعر ٥ هيهات لا يأتي الزمان بمثله ٥ ان الزمان بمثله لبخيل ٥ هيهات اسم للفعل بمعنى بعد على التصحيح فقد حكى ابن عصفور انها تستعمل مصدرا بمنزله فيعرب اذ ذاك لا يأتي الزمان بمثله فعل وفاعل ومتعلق وقاعل هيهات خطر لي فيه انه ضمير يعود على مثل اي بعد مثل هذا الممدوح عنا لا يأتي الزمان بمثله والبعد لا يمتنع تعلقه بالاعيان كما قال الشاعر ٥

• هيهات هيهات العقيق واهله • وهيهات حل بالعقيق نواصله •

وتكون المسئلة من باب الاعمال تنازع الاسم والفعل على حد قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه قيل لا بد في باب الاعمال من ربط بين العاملين نص على ذلك ابن هشام الخضراوي وابن عصفور في شرحيهما على الايضاح وابو حيان في الارتشاف والابذي في اثناء كلام على الجزولية والجواب عن قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه بان هذه ليست من باب الاعمال او انها منه وحرف العطف مقدر كما خرجت عليه ايات منها قوله تبارك وتعالى ثلاثة رابعهم وخمسة سادسهم وقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام على قول ابي علي في الحجة وقوله • كيف اصبحت كيف امسيت • واكلت سمكا لبنا تمرا •

او انها جملة حالية في تقدير الخبر اي هاؤم قارئين علي حد فليمددحال منتظرة او انه بدل اشتمال او بدل اضراب على حد ما اوله ابن جروف في قوله النار ذات الوقود او ان الفعلين قد ارتبط احدهما بالاخر من حيث كانا محكيين بالقول ذكره ابن عصفور في شرح الايضاح لا نسلم اشتراط الربط قال الامام محمد ابي البركات محمد بن عمر وفي شرح المفصل ما نصه ضابط هذا يعني باب الاعمال ان يجتمع اكثر من باب عامل من فعل او اسم يعمل على الاسم ويقع بعد ذلك كلمة يصح ان يعمل فيها كل واحد مما تقدم على انفراده سواء في ذلك ما يعمل بنفسه او بحرف جر وسواء المتعدي لواحد واثنين وثلاثة وسواء وجود حرف عطف وعدمه انتهى مختصرا في ايهاشئت وقال الابدي في شرح الجزولية بعد كلام طويل على قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت ودخول هذا البيت في باب الاعمال مشكل فانه لا يصح تسلط الثاني عليه لفساد المعنى وحقيقة الاعمال ان يتقدم عاملان ويتاخر عنهما معمول لكل واحد منهما تعلق به من جهة المعنى وطلب له فقال بعضهم انما اراد وامثاله بباب الاعمال في ان فصل فيه بين العامل والمعمول وقال بعضهم يمكن بجعله من باب الاعمال و ينصب قليلا بلم اطلب ولا يفسد المعنى وذلك على تقدير وانا لم اطلب معطوفا على الجمل كلها لا على الجواب الذي هو كفاني ويكون التقدير ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني هو اي القليل من المال وانا لم اطلب القليل بل طلبت الكثير ورده بعضهم بان باب الاعمال لا يكون حتى يشترك الثاني مع الاول بحرف العطف او يكون معمولا له نحو جاءني يضحك زيد حتى يكون الفصل كلا فصل اذ العرب لا تقول اكرمت اهنت زيدا الا بالواو او نحوها او في تقدير لا يشرك الثاني الاول في شئ ثم على تقدير اشتراط الربط فليس الربط منحصرا في تعاطف بين العاملين او عمل منهما فقد يكون في عمل غيرهما كما قدمنا عن ابي الحسن بن عصفور في توجيه الاعمال في هاؤم اقرؤا كتابيه وانوفي افرغ

ان قلنا ان العامل شرط مقدر فيه اي ان تأتوني افرغ فقد يحصل ربط من جهة المعنى كقوله تبارك وتعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة فانه جواب سوال مقدر كانك قيل ما جوابك فقيل قل الله يفتيكم وهكذا يخرج هاؤم اقرؤا البيت ايضا هيهات هو انه سأله كانه قيل فان قيل لما ذا بعد قيل لا ياتي الزمان بمثله او تقول الجملة الثانية مفسرة للاولى كانه قال بعد مثله اي لا ياتي الزمان بمثله فان قيل فهيهات بمعنى بعد يات ان الزمان بمثله قلت البعد يستعمل في المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار ذات رجع بعيد فان قيل ذلك في لفظ بعيد قلت جاء في لفظ هيهات قال هيهات هيهات لما توعدون وقد نص ابن عصفور في قوله هيهات هيهات العقيق على انه من باب الاعمال ونقله عن ابي علي ونفى ان يكون النفي للتاكيد فانظر الى تعلق الاولى بالثاني قال ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح فاذا قلت انها اسم فعل فالاختيار في العقيق انه مرفوع بهيهات المتاخرة عند البصريين وعند الكوفيين المتقدمة وان يقول هذا من باب الاعمال وليس قولك قام قام زيد منه لان ذاك الثاني مؤكد للاول ولا يمكن هذا التاكيد لان اسم الفعل انما يؤتى به بدل الفعل اختصارا بدليل قولهم صه للفرد والمثنى والمجموع المذكور والمؤنث فتكراره للتاكيد مناقض لما اريد به من الاختصار فان اكدت الجملة باسرها ساغ نحو نزال وحمل الفارسي وغيره البيت على الاعمال واغتفروا الاضمار في غير العامل في الظاهر •

كتاب الوضع الباهر في رفع افعل الظاهر

للامام العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصايغ الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على رسول الله محمد وآله وصحبه وسلم اعلم ان اسم التفضيل من الاسماء المشتقة من الافعال الافعال غير المتصرفة وهي وفعل التعجب من باب واحد حتى ان حذاق النحويين قالوا ان الذي شذ في احد البابين شذ في الآخر قال ابن عصفور لا يتعجب من فعل المفعول وشذ ما اخوفه عندي وانشد فلهوا خوف عندي اذا كلمة ولا بد من الالوان وشذ قوله • فانت بيضم سربال طباخ • ولقد كنت قدمنا نظرت هذه المسئلة النحوية في ان البابين من واد واحد والوارد في احدهما وارد في الآخر مسئلة فقهية وهي ان التمتع والقران كذلك من واد واحد والنص الوارد في التمتع وارد حكمه في القران ضمنته كتابا سميته باختراع المفهوم • لاجتماع العلوم اذا تقرر ذلك فمقتضى هذه الصفة ان لا تعمل اذ هي اسم وحق الاسماء

الا تعمل الا ان اشبهت الفعل او اشبهت ما اشبه الفعل فالاول كاسم الفاعل
والثاني الصفة المشبهة به وافعل هذا لو تشبه الفعل شبه اسم الفاعل
في جريانها مطلقا واعني حالة تذكرها في افرادها وفروعها وهو يفعل
حتى انه في بعض الامكن اختلف في الكلمة هل هي فعل او اسم تفضيل كقوله

لعمرك ما ادري واني لاوجل ◦ على اينا فعل والمنية اول ◦

بل ان جرى افضل وعلى المضارع بلم يجز بغير الفروع فان قلت ولم لم يكن
افضل جاريه على المضارع في الحركات والسكنات او لا اعتبار بالاعتبار
والزيادة الا ترى ان ضاربا جار على مضروب قلت علامة التانيث خارجة
على ذلك الا ترى ان ضاربه جاريه والتاء خارجه عن ذلك ◦ ولقائل ان يقول
التاء خارجه عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الالف والذي
يدفع هذا كله ان كلامنا في افعل من ◦ وهي لا رمة الافراد والتذكير ◦ ومعنى الجريان
كما قاله ابن عصفور للجريان على المضارع في الحركات والسكنات و
التذكير والتانيث والتثنيه والجمع ◦ ولم يشبه اسم الفاعل الجاري على الفاعل
لشبه الصفة له في لحاق العلامات الدالة على فرعية المسند اليه بل جرى
مجرى فعل التعجب في المعنى ◦ وكذلك لزمت الافراد والتذكير اذا كانت
مجردة من ال والاضافه لزومه لذلك ◦ وليس لزوم افعل لذلك لتضمنه
معنى الفعل والمصدر المستحقين لذلك بدلالتهما على الجنس كما ذكره موفق الدين
بن يعيش في شرح المفصل وابن الشاذ ◦ وقد اخذه ابن السراج كذا في الايضاح
وقد علل ذلك بمثال في الايضاح بانهم لو جمعوا بينهما في علامة الفروع وبين
ال فاذا البيت من زاد خلوا الدرع بمعنى مع ال الاضافة لان غير المجرد ◦ وبقيه
المستغاث لذلك ولا كما ذكره بعض المتاخرين من انها مع من كبعض الكلمة
مع باقيها وبعض الكلمة لا تلحقه العلامات لان اعرابها على حد تها يدفع ذلك
واذا كان الجامد من الافعال قاصرا في عمله عن المتصرف لشبهه بالاسماء
فما يشبه من الاسماء ينبغي ان لا تعمل الا ان افعل لما فيه من الاستغاق والجريان
على الموصوف عملت في الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف وعديله
لا في الظاهر ولا في المفعول به على المشهور ◦ وهذا معنى قول من قال لا تعمل وانما
قوله تبارك وتعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فحيث نصبت بمقدر
نصب المفعول به ◦ اي يعلم حيث لا جر بالاضافة لان افعل بعض ما يضاف له
ولا نصب باعلم نصب الظرف لان عمله غير مقيد وفي الاخر بحث وكذلك قوله

واضرب منا بالسيوف القوانصا ◦ نصبه بيضرب مقدرا وقيل باسقاط
الخافض اي اضرب للقوانس ورجح الاول بكثرة وحذف الفعل دون الحرف
ولا يقال انها لا تعمل وهو ما يلحقه علامات تدل على شبه ما يحكم بشبهه وهذه
ليست كذلك فكيف تدل لانه كقوله تعالى كان نجوا بي بالعضا ان اجلدا

وزيد امررت به وبعض العرب لاجل الاشتقاق اعلها في الظاهر مطلقا حكاه
سيبويه في موضع ومنعه في آخر وحكم عليه بالعلة والزيادة ورفع بها الظاهر
كل العرب في مسئلة الكحل استحسانا والقياس قدمناه ووجهه الآن بعض
المتاخرين اعترض عليه بان عدم لحاق العلامات لافعل يقوي شبهه بالفعل
من حيث ان الفعل لا يثنى ولا يجمع فينبغي ان يعمل بطريق الاولى وهو
مسبوق بهذا الكلام في كلام الرشيد سعيد والرشيد سعيد مسبوق ايضا
قال ابو علي فيما نقله الترمذي عنه في مسئلة زيد شرما يكون خيرا منك خيرا
ما تكون وتوجيه قول المازني ان خيرا ما يكون نصب بخير منك وقد تقدم
انه اشبه الفعل من جهات من انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويوصل بالحرف تارة
زيدا علم منك وجواب ذلك انا لا نسلم ان ذلك لقوة شبه الفعل وقد ذكره
جماعة من النحويين في عمله عمل اسم الفاعل وان اسلم ان ذلك يقوي شبهه
بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف غير متصرف شبه بالاسماء بدليل
مسئلة ان زيدا لنعم الرجل وان ليس للانسان الا ما سعى فانها المخففة
من الثقيلة بدليل وان سعيه الى غير هذا من المسائل واما حال ضعيف تعلق
بضعيف ووجه الشيخ ابو عمرو القياس بانا سمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة باسم الفاعل انما عملت لشبهها بفعل وجد بمعناها وهو يفعل ويفعل ونعل
وافعل لم يوجد فعل بمعنا اي يدل على الزيادة واعترض عليه اولا بان الصفة
دالة على الثبوت ولا فعل والا وهو دال على الحدوث وفي افعال الضرائر دلالتها
على الحدوث والثبوت بحث واما امثلته الغالبة فنيابة عن فاعل وفعلها فعل
او فعل فعلها المجرد من زاداة الكثرة فانه وان لم يوضع لها لا ينافيها وثانيا بان
لا نعل بمعناه وهو نعل التعجب ولو زاد قيد التصرف لخرج على ان لقائل ان يقول
ليس افعل في التعجب موضوعا لذلك ومسئلة الكحل لقيت بذلك لان سيبويه مثلها
بما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في غيره ولكثرة الامثلة في مثال الكحل
ما لم يبسطه في غيره وبغير ذلك من الامثلة وبسط الكلام في مثال الكحل ما لم
يبسطه غيره وقد ضبطها الامام جمال الدين ابو عمرو بما اذا كان افعل لشيء
وهو في المعنى لسبب مفضل باعتبار الاولى على نفسه باعتبار غير منفيا اي صفة
لشيء وهو في المعنى لمتعلق به مفضل وهو الكحل وقيل المسبب اي الحصول سببا
وقيل الافضل بالحقيقة للعين هي سبب للكحل في التفضيل ولهذا لزمت باعتبار
وقوعه في الاول وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه في غير
ذلك الموصوف والتفضيل انعكس لاجل النفي والامام جمال الدين بن مالك
حيث قال في شبهه لا يرفع لا فعل التفضيل في الاعراب ظاهرا الا قبل مفضول هو
هو مذكورا ومقدرا مفسر بعد نفي او شبهه بصاحب فعل والاعرف مخرج للغة
من يرفع بها الظاهر مطلقا كما سبق لكن ينبغي ان يزيد او ضمير منفصلا ◦

ليخرج مثل مررت برجل احسن منه ابت الا قبل مفضول المفضول ابدًا هو المجرور
بمن وافعل قبله وانما اراد ان يقيده بانه هو هو اي المجرور وهو ذلك الظاهر
الذي فرض رفع افعل له وهو الكحل واذ الضمير يعود عليه ومثاله كونه مذكرا
المثال السابق وكونه مقدرا ومنه ما ذكره سيبويه من الحديث ما من ايام
احب الى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة قيل وحد اليه ايضًا قال الخفاف
من قال احب حمله على لفظ الايام ومن رفع على موضعها والخبر محذوف اي في
الوجود والمروي في الصحيحين ما من ايام العمل الصالح فيهن احب الى الله
العمل في هذه الايام العشر ولا شاهد فيه تجويز مع ادخال من على المحل كما
رأيت رجلًا احسن في عينه الكحل من عين زيد او على ذي المحل فارأيت رجلًا
احسن في عينه الكحل من زيد واما تحذفه مع من كقوله ••

• ما ان رأيت كعبد الله من احدٍ • اولى به الحمد في وجد واعدام •

ومنه بيتا الكتاب المعز وان لسحيم ••

• مررت على واد السباع ولا اري • كواد السباع حين يظلم واديًا •
• اقل به ركب اتوه تنيه • واخوف الا ما وفي الله سار يا •

قال الاعلم في كتابة تحصين عين الذهب التقدير اقل به ركب اتوه منهم
بوادي السباع فجري في الحذف مجري الله اكبر يعني على احد القولين وقدره
في النكت اقل به ركب تنية منهم به على ان به يعود على وادي السباع لا على
ما عادت عليه به في الاول وهو قريب من الاول وقدره بدر الدين بن
مالك لا اري واديًا اقل به ركب تنية كوادي السباع ولم يوف التقدير حقه
كانه حذف الفعل عمله وهو منهم العايد على التركب وبقي المحل الآخر وهو
كواد السباع الذي قدره الاعلم به واوقع كواد السباع فانه اراد هو
المذكور في البيت فيه ال والمن جملة الموصوف باسم التفضيل
وتلخيص البيت ولا اري كواد السباع واديًا اقل به التركب الا اتوه
تنيه وهو الكث منهم بواد السباع وقال ابو جعفر ابن النحاس
في شرح ابيات سيبويه تابيت بالمكان مثل تفعلت تمكث وقال التخاوي
في شرح المفصل ويحتمل ان يكون اقل هنا فعلا ماضيًا ويرتفع ركب على انه
فاعل وتنية مفعول به والكحل في موضع الصفة لوادٍ يا واخوف على ولم ارا
خوف قال الخفاف ووادٍ يا مفعول ارا وكوادٍ يا صفة تقدمت فانتصب
حالا ويجوز ان يكون كوادٍ يا مفعول اري ووادٍ يا تمييز بمنزله ما رأيت
كاليوم رجلا واخوف معطوف اي واخوف به منهم وبعد ضمير اي يكون افعل
بعده ضمير مذكور وهو في المثال في عينه او مقدر نحو ما حكاه ابو جعفر
عن محمد بن يزيد من قولهم ما رأيت قومًا اشبه بعض ببعض من قومك وقال
رفعت البعض لان اشبه له وليس لقوم قال بعض شراح التسهيل تقديره ما رأيت

قومًا ابين فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض فجعل اشبه موضع
ابين واستغنى به عن ذكر المضاف ثم حمل الاختصار بوضوح المعنى بالتقدير
ما رأيت قومًا ابين فيهم شبه بعض ببعض في قومك ثم حذف الضمير الذي
هو فيه العايد على شبه وادخل من على شبه فصار التقدير من شبه بعض
قومك ببعض ثم حذف شبه وبعض وادخلت من على قومك وحذف متعلق
شبه وهو ببعض لحذف ما تعلق به وهو شبه فبقي من قومك وهو على حذف
اسمين وبعد نفي تقدم في المثال وشبهه يعني به النهي والاستفهام وقد اعترض
عليه بعد السماع في ذلك وليس موضع قياس وجوابه انه قد استقر ان النهي
والاستفهام للانكار يجريان مجرى النفي في اخوات كان الاربعة والاستثناء
وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح الى غير ذلك وصاحب افعل هو
رجل في المثال وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين بن مالك باشتراط
كون الفاعل اجنبيًا فقال في شرح الخلاصة لم يرفع الظاهر عند اكثر العرب
الا اذا ولي نفيًا وكان مرفوعه اجنبيًا مفضلا على نفسه باعتبارين وقد رأيت
الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية والامام جمال الدين ساكت عن ذلك
فنقول ان قصد بدر الدين بالاجنبي نفي السببي الذي اتصل بضمير الموصوف كما
مثل به في اثناء كلامه من ما رأيت رجلًا احسن منه ابوه فلا شك ان افعل فيه
لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله مفضلا
على نفسه باعتبارين واذا اراد به نفي السببي الذي للموصوف به تعلق ما فليس لذلك
بد من ان يكون سببيًا بهذا المعنى وهذا الذي يحمل الشيخ ابي عمرو عليه وان
يكون اجنبيًا بالمعنى الاول يخرج ما ما رأيت رجلا احسن منه ابوه لكن قد قدمنا
ان هذا خارج من قيد آخر وبقي النظر فيما اذا قيل ما رأيت رجلا احسن في عينه
الظاهر ويكون الضمير في منه يعود على كحله لفظًا على حد عندي درهم ونصف
خلافًا لابن الصايغ سرح كذا وقوله تبارك وتعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص
من عمره • وقول الشاعر • وكل اناس قاربوا قيد فحلهم • ونحو جعلنا قبل
فحد ساربه كحله في عين زيد هل هي داخلة تحت الضابط يرفع فيها افعل
وعبارته والذي يظهر انها تدخل الا على راي بدر الدين عليه فان قيل
الشيخ جمال الدين ابو عمرو يشترط ان يكون السبب مفضلا باعتبار الاول على
نفسه وما اعيد الضمير ليس عين ذلك الكحل بل المفضول كحل عين الفاضل وكذا
شرط الشيخ جمال الدين بن مالك قيل مفضول هو هو قلت المسوغ لعود الضمير
بصيره كانه هو وهذا المعنى لا بد من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه فان الكحل
المنفي فضله في عين رجل غير الكحل المفضول وهذا هو الذي سوغ تعدي افعل الرفع
للكحل هنا الى ضميره المجرور بمن في قولك منه ولا يجوز هو زيد به قال الصفار
في شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسئلة وبقي فيها اشكال اثاره صاحبنا ابو

الحسن صاحبنا ابو الحسن ابن عصفور وفقه الله تبارك وتعالى وهو انهم قد منعوا
مر زيد به وانفصل عن هذا بانه عايد على الكحل لفظا لا معنى لان الكحل الذي في
عين زيد ليس منتقلا لمعنى آخر فهو من باب اري كل قوم قاربوا قيل فخلهم البيت
قال وهذا حسن انتهى وقد يقال ان الذي في الكحل المذكور فيه للحقيقة
فالذي يعود عليه الضمير مفسر من حيث اللفظ وهذا مثل قولك
الماء شرب منه زيد وشرب منه عمرو فكلاهما يرجعان للماء وان كان
مشروب هذا الخاص غير مشروب الآخر انتهى ويمكن الانفصال عن اشكال ابن
عصفور بان ذلك اغتفر في افعل لما كان بمعنى فعلين ولهذا جاز تعلقه بظرفين
مختلفين نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم الخميس وبان احسن في المعنى
انما هي لرجل لا للكحل على ما سيأتي من كلام سيبويه وشرحه واعلم ان قول
ابن الحاجب منتفيا لا يخالف قول ابن مالك بعد نفي اوشبهه لان الواقع بعد شبه
النفي منتفيا وبقي النظر في شيئين في وجه رفع افعل هنا الظاهر وفي وجه
اشتراط هذه الشروط لذلك اما رفعها الظاهر هنا فذكر للجمهور تعليلين
ان افعل هنا يعاقبه الفعل فاذا الغت الفعل مقامه افاد ما افاد افعل
من التفصيل وقد كان الموجب لقصورن عن الاوصاف العاملة كونه لا
يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه
صح ان يرفع الظاهر كما صح اعمال اسم الفاعل بمعنى المعنى في صلة ال يعني
من اجل ان كان القياس ان لا يعمل في الماضي وحين دخلته الحمل فيه لانه واقع
موقع الفعل وعليه مناقشته وهو ان ال تقتضي الوصل واصل ان يكون بالجملة
ويشابه المعرفة وهي انما تدخل على المفرد فلذلك اختير وصلها بالوصف الذي
له شبهات بالجملة والمفرد فهو بعدها له جاذب الفعلية اما في مسئلتنا فبعد
تسليم ان الفعل يقع هنا ويؤدي معنى الوصف لا جاذب له الا ان يقال
الاصل في مكان المشتقات اذا ادى الفعل معناها وصح حلولها محلها ان يكون
للفعل وقد اعترض على هذا التعليل بان الفعل اذا وقع هنا لم يتساوى التركيبان
من حيث ان نفي الاحسنية يصدق بالمساواة وحاول بعض شراح الحاجبية
الانفصال عن ذلك فقال اذا نفي ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكحل في
عين رجل على عين زيد وهذا انما يحصل ايضا بنفي ان يكون حسنة حسنة
وهذه فيما اراه مكابرة وحاول بعض اجناسه الانفصال بان ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد يحتمل لان يكون لكحل عين زيد احسن
ولان لا يكون بان يكونا متساويين وما رايت رجلا يحسن فيحتمل لان يكون
لكحل عين زيد احسن وازيد كما تقدم ولان لا يكون بان يكون انقص
فقد تساوي المدلولان في الجملة وهو على ما فيه اقرب من الاول
للقبول وقد يقال ان قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل وان كان مستعملا

على نفي الزيادة في عين الرجل وهي تصدق بالمساواة وبنقصانها عن عين زيد
فالمراد في الاستعمال الاخير نوضح لك ذلك انك تقول ما رايت افضل من زيد
تقصد اثبات الافضلية له قال من تعلم من محققي المفسرين في قوله تبارك
وتعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ومن اظلم ممن كذب
المعنى لا احد اظلم من اولئك وتكلموا على الجمع بينهما بكلام يذكر في موضعه
وقولك ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد وان كان
منصبا على نفي المماثلة وهي تصدق بشيئين بالزيادة والنقص كما سبق
وصوح الامرين جاء ما اخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان
الله وبحمده سبحان الله العظيم مائة مرة لم يات احد يوم القيمة بافضل
مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال او زاد عليه ولو قال انا ومعنى الواو
لكن كان مكلفا وما سبق اولى فتامل لكن المراد في الاستعمال اثبات الزيادة
للثاني قضاء لحق التشبيه ويوضح ذلك البحث الباني في قوله تبارك وتعالى
وليس الذكر كالانثى ونظير ما ذكرناه هنا في التراكيب من قصرها
في الاستعمال على ما يقتضيه وضع اللفظ قصر بعض المفردات على ذلك عرفا
نحو الدابة في الجماس وان عمر البيت في الاعلام بالغلبة هذا شيء
يوافق عليه من مارس اللغة العربية ولم يحمل على القواعد الجدلية الثاني
من تعليل الجمهور لرفع افعل الظاهر بانه لو لم يرفع الظاهر ورفع امتا على
انه مبتدا مخبر عنه بالكحل او خبره الكحل تقدم عليه لزم منه امر ممتنع
وهو الفصل بين افعل ومعموله باجنبي منه ومعنى الاجنبي انه غير معمول
لعمل الفعل فيه والا فالفصل بالخبر او بالمبتدا والخبر ومعموله فصل بمعمول
عند من يرفع احدهما بالاخر والفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي لا يجوز لانهما
كالكلمة الواحدة قيل ولان افعل مع من كالمتضايفين ولا يفصل بينهما باجنبي
على قول الجمهور ولا بغيره الا للضرورة وقد اعترض على هذا التعليل بان
الفصل انما يلزم على تقدير ان تقدم احسن وتاخر منه امتا على تقدير ان
ان تقدم الكحل او تاخر عن منه بان يقال ما رايت رجلا الكحل احسن في عينه
منه او ما رايت رجلا احسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور
واجاب بدر الدين بن مالك ووافقه الحديثي بان في تقديم الكحل تقديم
غير الاهم لا لضرورة اذ الامتناع من رفع افعل الظاهر ليس لعلة موجبة
انما هو لامر استحساني ولذلك اطرد عن بعض العرب رفعه الظاهر فيجوز
التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه ما رعايته اولى وهو تقديم ما هو اهم
واراده في الذكر اتم وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه نفي
صفة رجل في المسئلة باحسن قال الا ترى انك لو قلت ما رايت رجلا كان

كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل بامر يمكن ان لم يحصل لم ترائيته من
الرجال لانه ما من داء الا وقد يرى برجل ما فلما كان الصدق موقوفا على التخصص
وهو الوصف كان تقديمه مطلوبا فوق كل مطلوب واغتفر ما يترتب على التقديم
من الخروج عن الاصل ومطلوبية المخصوص في الاثبات دون مطلوبيته في النفي
لانه في الاثبات بريد الفائدة وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذبا فلا يقتضي
ذلك جوازه مثله في الاثبات وهذا الكلام مع طوله واختصاري له قد يقال ان فيه احسن
وهذه ليس صفة انما هو جزء الصفة وكذا الكحل جزء الصفة واجاب عن تاخير الكحل
عن منه بانه يجب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر في ضميرين يسمى
واحد وليس هو من افعال القلوب ويقال له اياك قد اوجبت على تقدير ان يرفع ان
يكون الكحل مبتداء وهو اذا تاخر لم يضر عود الضمير عليه ولم يقبح نحو في داره
زيد وهل ذلك الا مثل فاوجس في نفسه خيفة موسى في الاعراب المشهور لكن
جعله مبتداء مخبرا عنه بالكحل هو قياس قول سيبويه في نحو من ابوك لانه اذا وضع
موضعه لم يبق الكلام على وصفه وحينئذ يمتنع لعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
وتصير مثل صاحبها في الدار وينبغي ان يحمل قول الشيخ ابي عمر في تقدير تقديم منه
على الكحل انه يلزم منه عود الضمير على غير مذكور على انه بناه على قاعدة سيبويه
التي ذكرناها فان قيل هذا الا يتاتى في العبارة الثالثة وهي ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل فان الرفع لا يحصل به ذلك المحذور قلت هذه فرع الاولى فكما لا يجوز الرفع
في الاصل كذا في الرفع ولان المحذور واقع في التقدير وقال الرشيد سعيد قد جوزوا
في التقدير ما لا يجوز في غيره قلت وان كان كذلك فجوابه فيها كانت طالق غدا ولا تخرجي
الا ان اذن لك لكن الاصل ان يكون المقدر كالملفوظ واعمال الخبر في ضميرين يسمى
واحد كاف في المنع على ان ذلك مشكل اعني تعلق منه باحسن في اصل المسئلة اذا رفعت
الكحل باحسن لما يلزم من تعدي فعل الظاهر الى مضمره وقد تقدم الكلام فيه ولعل
الصفار اخذ الاشكال عن ابن عصفور والانفصال عنه بان الضمير الذي دخل عليه
من هو كحل آخر غير الذي رفع باحسن فكذا هنا على ان هذا ايضا يتاتى فيما اذا قدم
الكحل ولم يذكره وجنح الى مرطوب لخطابي ولا تتكلف له ان يقال لعود الضمير على
متاخر انما هو فيما جاء عن العرب وهذا لم يجئ ولا غيره من التكلفات واعلم
ان هذا التعليلين مفهومان من كلام سيبويه رحمه الله تعالى واورد بعضهم
على التعليل الثاني ما قلناه وانفصل بان سيبويه انما ذكر ذلك ليفرق بين
مسئلة الكحل بنفسها وبين مسئلة مررت برجل خير منه ابوه ولم يقل ليس
لجواز الرفع محل آخر وقد صرح الصفار بجواز المسئلة بالرفع على تقدير تقديم
الكحل وعلى تقدير تاخيره عن مثل ان يكون معطوفا على من الثانية مقدرا بان يكون
الكحل مبتدا اما اذا كان خبرا فيمتنع تاخير الكحل لما ذكرناه ونظير هذه المسئلة على
هذا التعليل من الكحل على احسن القبيحين مسئلة ما قام الا زيدا اصحابك

واصلها ما قام اصحابك الا زيد فدار الامر بين التقديم بين الرفع الراجح او النقب
المرجوح لما ان البدل لا يتقدم ومسئلة مررت برجل خير منه ابوه ورجل آخر قائمين اثروا
مجيء الحال من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة ومسئلة هذا مقلد رجل اثروا
مجيء الحال من النكرة على تقديم الصفة فتحملوا القبيح لدفع اقبح منه ولعل هذا
الشيخ ابي عمرو في قوله لو لم يرفع الظاهر لكان مرفوعا بالابتداء وهو متعذر
لمقصوره عن غيره اي لان الرفع بالابتداء قاصر عن الرفع على الفاعلية لاستلزام
ذلك الفصل وهذا واذ كان فعل دفع افعل الظاهر فامره اخف ولرفع افعل
الظاهر في هذه المسئلة تعليل آخر مفهوم من كلام سيبويه ايضا اعتمد عليه شراحه
وهي ان افعل اذا كان لتفضيل الشيء على نفسه في موضعين فهي جارية على الاول
في المعنى برفعها للظاهر فرفعه اذ ذاك كما يرفع الضمير لانك انما تفضل بها
المكان على غيره اذ لا تقدر ان تفضل بها نفس الشيء على نفسه قال سيبويه ولكنك
زعمت ان للكحل هنا عملا وهيئة يعني عمل من الحسن وهيئة فيه ليست له في غيره فالمعنى
ما رايت احدا عاملا في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد وهذا في التقدير
كقولك ما رايت احدا تحسن عينه بالكحل كعين زيد فهو كما رايت احدا يحسن
بالكحل كحسن زيد فهو كما رايت احدا احسنا بالكحل كزيد ولا يتاتى ذلك في مررت برجل
خير منك ابوه لان فيه افعل صفة للاب لان تفضيل الاب على رجل ممكن فحصلت
الصفة لما بعد وذكر ابن فلاح في الكافي في تعليلين آخرين اولهما انها عملت في الظاهر في
تفضيل الشيء على نفسه لان ذلك بالنسبة الى المعاني غالبا يجري مجرى الضمائر فرفعته
كما يرفع الضمير ثانيهما انه لما اتحد الفاضل والمفضول كما تعمل في شيء واحد فهذا تحسب
تعاليل لم ارها مجتمعة النظر الثاني في وجه اشتراط تلك الشروط اما اشتراط الموصوف
وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله لشيء وفي عبارة التسهيل في قوله فصاحب
افعل فقيل ليتاتى التفضيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العاقلة لا يدل لها من الاعتماد
واعترض بان ذلك يكفي فيه النفي فنقول ما احسن في عيني رجل الكحل منه
في عين زيد كما تقول ما قام الا زيد ان فرفع الوصف ملتفى به واجيب بان الفعل
لم يعوفوه اسم الفاعل الا يرى انه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ولو
وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل واما النسب عند من اشترطه
لانها صفة جرت في اللفظ على غير من هي له ولا بد منه لانه الذي رفعته افعل
واما التفضيل فافعل وضعت له وكونه بين ضمير بن وهو المشار اليه بالاعتبارين
فلان تفضيل الشيء على نفسه انما طريقه ذلك والنفي لامكان وقوع الفعل
موقعه واغتنائه عنه كما قررنا في التعليل بعاقبة الفعل وهو كالنظم
بالشروط السابقة لك قد تقدم ان بدر الدين بن مالك اشترط الاجنبية في
مرفوعها وتقدم الكلام معه والتوفيق بينه وبين من اشترط السببية
فان قلت فانت اذا قلت ما رايت رجلا احسن منه ابوه او رايت رجلا احسن

في عينه الكحل منه في عين زيد يصح وقوع الفعل موقعه فقد اجاب عنه بدر الدين
بان المعتبر في اطرد رفع افعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذي
بني منه مقيدا افاده ولو قلت في الاول يحسن ابوه لحسنه لفاتت الدلالة
على التفضيل او يحسنه ابوه اي يفوته لكنت قد جئت بغير الفعل بني منه احسن
وفاتت الدلالة على الغريزة المستعارة من افعل ولا عينه الكحل لحسنه او يحسن
الكحل لحلاه فاتت الدلالة على التفضيل في الاول وعلى الغريزة في الثاني انتهى
وهذا تقدم ان مثله يقال في المثال المستجمع للشرائط وتقدم الجواب عنه
فلا تطابق بينه وبين هذا واعلم ان رفع افعل الظاهر على ما هو المختار مشروط
بالشروط السابقة لكن هل هذا الافعل من اولا فعل في جميع استعمالها لم
اجد من شفا العليل في هذه المسئلة والذي ينبغي ان يقال ان هذا مبتني على
الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم علمها هل هو كونها لم تشبه الفعل
كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهي الصفة المشبهة في لحاق العلامات
وهو ظاهر عبارة سيبويه رحمه الله تعالى او كونها لم يوجد فعل بمعناها
كما قاله الشيخ ابو عمرو غيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا استعملت بالالف واللام
ان يجوز رفعها للظاهر فيقول هذا الرجل الافضل ابوه لاتثنى وتجمع
اذ ذاك وكذا اذا اتصلت لمعرفة نحو زيد افضل الناس ابوه لانه
يجوز تثنيتها وجمعها حينئذ وان قلنا بالثاني فلا ينبغي
ان تعمل الا بالشروط والله تعالى اعلم

فائدة قوله تبارك وتعالى حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ
قال الشيخ جلال الدين البلقيني في رسالة له ان هذه الاية تنقض القاعدة
وتكثر الفائدة لان حورا جمع حوراء وهو جمع لما قل وقد جاءت صفته
على الجمع مراعاة للكثير على ما قالوه لان مقصورات معناه محبولات في القصور
فلو جاء على الافراد لكان حور مقصورة في الخيام كما قال وجوه يومئذ
ناعمة لسعيها راضية ولما قال وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة
واما قوله تبارك وتعالى ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات فيتعين
ان يكون من هذا القسم وان مسلمات صفة مجموعة ولا يجوز ان يكون بدل لان
لان البدل انما يجيء عند التعذر وقد نص النحاة على ان قوله تبارك وتعالى
هدى للمتقين الذين يؤمنون يجوز ان يكون الموصول تابعا وان يكون
مقطوعا وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر كقوله تبارك وتعالى
ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا لامتناع وصف النكرة بالمعرفة
ولا يجوز ان يكون هنا للصفة التابعة وهو افعل التفضيل في قوله تعالى
خيرا منكن لان نصوص النحاة على ان الصفة التي تنعت وتنعت بها المشتقات
من اسماء الفاعلين واسماء المفعولين معنى ذلك لان خيرا ليس من اسماء الفاعلين

ولا

ولا المفعولين فيقع نعتا ولا ينعت ولا يحسن ان يكون حالا من ازواج وان كان
نكرة تخصص بالوصف لان الحمل على الوصف اولى من الحمل على الحال ولا يجوز ان
يكون حالا من الضمير وامتناعه اوضح من ان يذكر لان صاحب الحال المضمر
وهو المبدل بهن والحال انما هو للتبدلات فبطل هذا وقوله تعالى فيهن خيرات
حسان ان شئنا جعلناه من هذا والذي اقوله ان الوصف بكلها وارد في
القرآن والسنة فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلوة والسلام نساء
كاسيات عاريات مائلات مميلات لان النساء والنسوان جمع المراءة
من غير لفظها كالقوم في جمع المرئ وان جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب
ولكن الاكثر الافراد والله تبارك وتعالى يمحنا واياكم من يد الامداد

فكتب له والده رحمه الله تبارك وتعالى ما نصه قد ذكر في الدرس يوم
الخميس حور مقصورات في الخيام وذكرنا ايضا فيهن خيرات حسان
وقلنا مقصورات لا يتعين ان يكون صفة بل يجوز ان يكون خبرا والمعنى عليه
فان القصد الاخبار عنهن بانهن ملازمات لبيوتهن لسن بطوافات وكون
قوله تعالى في الخيام نظير قوله زيد محبوس في المكان الفلاني فالخبر هو تلك
محبوس واما قوله تبارك وتعالى فيهن خيرات حسان فلا تنافي ما قال فهن
قاصرات بالجمع فقال خيرات وقال حسان مراعاة للفواصل التي في السور من اولها
الى آخرها والذي قاله من غير فاصل قوله تبارك وتعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان
فاي الاءربكما تكذبان واعقب ذلك بقوله تعالى فيهن خيرات حسان
واما ما في هل اتيك حديث الغاشية فهو كالذي في سورة القيمة واما مسلمات
ففي بديعيته كلام آخر ذكرناه وهو ان البدل بالمشتق وهو ضعيف ولكن جوزنا ان
يكون حالا من الضمير في خيرا لا من كن واما حديث نساء كاسيات عاريات فهذا
جاء على احدى اللغتين والكلام على ما في القرآن الكريم والذكر الحكيم
زادنا الله تبارك وتعالى واياكم من اليقين والتوفيق والحكمة وافاض
علينا جميع النعمة ودفع عنا النقمة آمين يا رب العالمين

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى والده شيخ الاسلام سراج الدين
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اسعد الله تعالى مساكم
وازال عنكم ما ساءكم يقول الفقير اصلح الله شانه وازال عنه
ما شانه ان الزمخشري في الكشاف وقع عليه تعقب من فيض
الالطاف في قوله تبارك وتعالى ويستفتونك في النساء قل الله
يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء وذلك انه
قال ما في محل الرفع اي يفتيكم الله والمتلو في الكتاب في معنى النساء في معنى
قوله تعالى وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى وهو مثل قولك اعجبني
وقد ذكرته ويجوز ان يكون ما يتلى عليكم مبتداء وفي الكتاب خبره على انها

جملة معترضة ويجوز ان يكون مجرورا على القسم كأنه قيل قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ثم قال فان قلت ثم تعلق قوله تعالى في يتامى النساء قلت في الوجه الاول هو صلة يتلى اي يتلى عليكم في معناهن ويجوز ان يكون في يتامى النساء بدلا من فيهن فاما في الوجهين الاخرين فبدل لا غير انتهى كلامه واقول لا يصح على الوجه الاول وهو ان يكون ما فاعل البدلية من قوله تعالى فيهن والذي ذكره المعربون في ذلك ومنهم العسكري انما هو البدلية من قوله تعالى في الكتاب وانما لا يصح لوجهين احدهما ان قوله تعالى فيهن فيه ضمير عائد على النساء فهو مقصود في الجواب لان الجواب عن حكم النساء في الجواب الله يفتيكم فيهن اي في النساء واما قوله تعالى وما يتلى عليكم في الكتاب ففيه التصريح بما في النساء فعلى التقدير قل الله يفتيكم في النساء ويفتيكم المتلو في الكتاب في يتامى النساء فلا يصح البدلية حينئذ من فيهن لاستلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال لان المسؤول عنه حكم النساء وظن الجواب على تقدير البدل قل الله يفتيكم في يتامى النساء وهذا وان كان مقصودا بالحكم الا ان الاول ايضا مقصود وهي ان الله يفتي عباده في امر النساء عموما ويفتيكم المتلو في الكتاب في يتامى النساء خصوصا والجواب لا يكون اخص من السؤال الوجه الثاني ان قوله تعالى فيهن متعلق بجملة قل الله يفتيكم وقوله تعالى في يتامى النساء متعلق بجملة يفتيكم المتلو بناء على ان ما فاعل ولا يبدل المعلق بجملة من المتعلق بجملة اخرى واما على الوجهين الاخرين فلا يستقيم البدلية لا من الكتاب ولا من فيهن اما من فيهن فلما قدمناه من استلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال واما من في الكتاب فان على هذين الوجهين المراد والذين يتلى عليكم محفوظ في الكتاب لانه قال المراد بالكتاب على هذا الوجه اللوح المحفوظ مثل وانه في ام الكتاب لدينا لعلي حكيم فلا يصح ان يبدل في يتامى النساء من قوله في الكتاب لان ذلك ذكر للتعظيم والمبدل منه في نية الطرح فيؤدي الى فوات الامر الذي سيق له والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى انه تقرر في الكتاب اللوح المحفوظ وكذلك على القسم لانه يقسم بالامر العام وهو ما يتلى عليكم في الكتاب على سبيل التعظيم واما الامر الخاص وهو الذي يتلى في يتامى النساء فلم يقسم به فلا تصح البدلية على هذا الوجهين لو جهين واذا بطلت البدلية فلا يصح له حينئذ ان يكون الجملة اعتراضية ولا قسمية الا اذا علق في يتامى النساء بقوله تعالى يتلى عليكم في الكتاب مع انهما اعرابان مخترعان لم يسبقه اليهما احد فالمسؤول ما مثل هذه الاعتراضات وهل هي صحيحة ام لا والله تبارك وتعالى يديم انتفاع الناس بوجود من يزيد عنهم اليأس ٠٠٠

فكتب له والده الحمد لله الذي بنعمته يتم الصالحات اللهم صل

وسلم على سيدنا محمد سند السادات من اهل الارض والسموات وعلى آله سيدنا محمد واصحابه واتباعه واحبابه اسعد الله صباحكم وادام سعدكم ونجاحكم لقد استدتم افنانا وقلدتم امتنانا واقول في الجواب والله الموفق للصواب ان قول الزمخشري والمتلو في الكتاب في معنى اليتامى يعني قوله تعالى وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى الاية التي فيها ذكر اليتامى في الخوف ان لا يقسط لهن وهي المذكور فيها فانكحوا ما طاب لكم من النساء فجوز ان يكون في يتامى النساء بدلا من فيهن فصير التقدير والمتلو في الكتاب في الاية التي ذكر فيها اليتامى مما يتعلق بالنساء هو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء واذا اختصرت قلت قل الله يفتيكم فيهن والمتلو في الكتاب فيهن وذلك المتلو هو في الاية التي فيها ذكر اليتامى كما تقول اذا سألك سائل عن المحجور عليهم العالم يفتيك فيهم والمقرر في الجامع في حجر الصبي وكان قد ذكر في حجر الصبي ما يتعلق بعموم المحجور عليهم وبذلك يظهر ان الجواب ليس اخص من السؤال لانه هو مساو له واما التعلق فان قوله فيهن يتعلق بقوله يفتيكم وقوله في اليتامى يتعلق بقوله يفتيكم ايضا على اعراب البدل وانما يتعلق بقوله يتلى على غير البدل وما ذكروه على الوجهين الآخرين فالبدلية من في الكتاب لم يتعرضها الزمخشري والبدلية من فيهن قد تقدم انها مساوية لما قررناه وهي متعقبة على الاعتراض والقسم وصار التقدير قل الله يفتيكم فيهن ثم الكلام اعترض بقوله والذي يتلى عليكم ثابت في اللوح المحفوظ ثم عاد الى تمام الاول وقال في يتامى النساء والتقدير قل الله يفتيكم واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ثم عاد الى تمام الاول بالبدلية المذكورة وجوز الزجاج ان يكون ما في محل خفض قال وهو بعيد جدا لان الظاهر لا يعطف على المضمر وهذا الذي قدمناه هو الذي ظهر بعد التأمل وهكذا يكون الترتيل والفقير الى الله في ان تكون خليفتي والكثير بذلك التوسل اللهم اجب سؤالي واصلح ما خليفتي وحالي آمين ٠

يضرع

الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في ولا الاكبر الا في كتاب مبين

للامام سراج الدين البلقيني اما بعد حمدا لله الذي جعل علماء الشريعة هم اهل العلم المبين واقامهم لحفظ الشرع المحمدي وفهم الكتاب المبين ومنحهم الثبات في الدين فسلكوا سبيلهم على الزنادقة المارقين وجعل على منطقهم من الفصاحة ما يظهر لكنة منطق المتفلسفين وحفظ عقولهم السليمة من ردي العقول فاستقاموا على الطريق المستبين والصلوة والسلام على عبده محمد المخصوص بالشرع العام المفضل على الخلق اجمعين وعلى آله محمد واصحابه وازواجه وذرياته والتابعين فان الناظر هذه الاوراق الفقير الى عفو الله الخلاق

مطلب الكلام على قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة الى قوله ولا اكبر الا في كتاب مبين

مجلس مولانا المقر الاشرف نحت العلم والعلماء حبيب الاحبار الحكماء السيفي
ملكتمر المارداني بلغه الله تعالى في الدنيا والاخرة حسن الاماني تغير بعض
من حضرها تفضل به من الاحسان وعمر في حق محبه الفقير الي عفو الله تعالى
عمر فلما وقع الكلام في المنعة قال بعض الحاضرين قولا منعه ثم انتشر
الكلام في الاستدلال وظهر من المتحابين في الكلام كثير من الاختلال ثم حصل
بعد ذلك السكون وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون ثم قراء
قارئ من القرآن العظيم آيات يعلم السبيل الى فهمها العلماء الاثبات منها
وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك
ولا اكبر الا في كتاب مبين ولم يكن في عزم كاتبه العود الى الكلام مع احد
من الحاضرين لما يقع في ذلك من اللفظ وذلك مظنة الغلط فقال بعضهم في
الاستثناء اشكال ولم يكمل فيه المقال ولم يقتصر على السؤال وكان كاتبه
ضيق عليه في ذلك المجال الى ان ارحته بالانتقال الى الجواب فقلت والله الموفق
للصواب الجواب عن ذلك من اوجه اربعة ومن لغط فقد قرر امره على المنازعة
بغير علم وارمعه وهن انه يجوز ان تكون الا بمعنى الواو والاستثناء من محذوف
او من قوله ولا اصغر من ولا اكبر او منقطع وفي استثناء ذلك كلام المتعصبين
لاقامة الشرع لا ينقطع فقصدت بهذا التصنيف تقدير الاوجه في ذلك وابضاع
القول فيه والمسالك فاقول وجه الاشكال ان يقال لا يصح ان يكون الاستثناء
من قوله وما يعزب ان يصير والمعنى وما يبعد وما يغيب الا في كتاب مبين
وهذا فاسد ولا يصح ان يكون الاستثناء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعت
او فتحت لان الرفع للعطف على محل مثقال والفتح للعطف على لفظه وهو في موضع
الجر لامتناع الصرف في اصغر واكبر للصفة والوزن وحينئذ فيشكل
وهذا الاخير لم يفرده من كان يستشكل بل اقتصر على الاول ولم يكمل الكلام
لذهوله عن الثاني وتمام الكلام ان الاستثناء مما ذكر على ما تقرر لا يصح
ولا مذكور فيما ذكر يستثنى منه الا بر والاصل عدم الحذف وبتقدير
فما هو بلغني من بعض العلماء الاعلام ان بعض من بعض
المجلس لم مدة يسأل عن هذا السؤال بعينه وتردد له في ذلك مرات في اوقات
قريبة من هذا المجلس ولم يكن عندي علم من ذلك الا بعد وقوعه وظهوره ما
كانوا يكتبون والله يكتب ما يبيتون ولما حصل الكلام في ذلك فتح الله علي
على الفور باجوبة اربعة فاردت ان اربتها بان اخرج الا عن الاستثناء الى
العطف واجعلها على بابها والاستثناء من محذوف ملتزما العطف في ولا اصغر
من ذلك ولا اكبر على اللفظ او المحل والالتزام ذلك فيكون من ولا اصغر من ذلك
ولا اكبر بتقدير الابتداء رفعا او نصبا ولا لنفي الجنس واخرما ذكرت ان يكون
الاستثناء منقطعا فلما اخذت في الكلام على الاول وقعت المنازعة فيه لغرابته

عندهم واعتقادهم انه لم يقل اولم يقل مثله في القرآن العظيم
وكل من الاعتقادين غير صحيح اما الاول فقد صرح جمع من النحاة بنقل
ذلك عن جماعة من النحاة المتقدمين كما سيأتي بيانه ان شاء الله تبارك وتعالى
واما الثاني فقد ذكره جمع من المفسرين والمعربين في قول الله تعالى
في سورة هود الا ما شاء ربك وكان من جملة كلام بعض من حضر يفسد
المعنى على هذا التقدير لانه يكون التقدير ولا في كتاب مبين فقلت له في
الجواب الكلام في تقدير الا بالواو ولا بو لا سم قلت وكيف يفسد والمعنى
صحيح على تقدير ولا لان التقدير حينئذ وما يعزب عن ربك من مثقال
ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين
والمعنى كل كائن في الارض وفي السماء وفي اصغر من ذلك وفي اكبر هو في
كتاب مبين لا يعزب منه شيء عن ربك وعلى تقدير الواو يصير التقدير
وذلك او وهو في كتاب مبين وكان وقع في استشهادي في المجلس
ما قال الشاعر

وكل اخ مفارقه اخوه ... لعمر ابيك الا الفرقدان

فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى الى ان ذلك لا يقال في القرآن وقال
بعضهم الا بمعنى الواو ولا تعطف الجمل ولا تقدير في القرآن وهذا من العجيب
فقد حمل الاخفش على ذلك قوله سبحانه وتعالى لئلا يكون للناس عليكم
حجة الا الذين ظلموا منهم واستشهد على ذلك بقول الشاعر

داري لها دارا ما غدرة ... السيدان لم يدرس لها رسم

الا رماد اها مدار فعت ... عنه الرياح خوالد الحرم

اي داري لها دارا ورماد او قال الفراء في قوله تعالى وحكي عنه ذلك
مكي واستحسنه فقال قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في
الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين حمل هذا
اللفظ على ظاهره وجعل قوله الا في كتاب متصلا بما قبله اوجب ان اشيا
تعزب عن الله وهي في كتاب مبين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
ومثله في الانعام ولا رطب ولا يابس ولكن الا وما بعدها منقطعة بما قبلها
على اضمار بعد لا تقديره وما يعزب عن ربك من مثقال ولا اصغر من ذلك
ولا اكبر ثم الكلام فلا شيء يعزب عنه لا الم الا هو ثم ابتداء فقال تعالى
وهو في كتاب مبين والا في موضع الواو وهو مضمرة قال ابو محمد مكي
عقب حكايته ذلك هذا قول حسن لولا ان جميع البصريين لا يعرفون
الا بمعنى الواو ولذلك قال مكي ولذلك قال قوم في قوله يجتنبون كبائر الاثم
والفواحش الا اللمم ان معناه والمم قال مكي وكون الا بمعنى الواو بعيد
شاذ ولو جعلت الا بمعنى لكن لكان اقرب واجود فكأنه قال لكن هو

في كتاب مبين وهذا احسن في التاويل والاستعمال من قول صاحب الكتاب ان
الا بمعنى الواو وكون الا بمعنى لكن مستعمل كثير وكونها بمعنى الواو لا يعرف
فحمل الكلام على المعروف المستعمل اولى والاضمار لابد منه في القولين جميعا
وبه يتم الكلام انتهى ما ذكره مكي وقد قلت منه امورا احدها ان الخرجاني
جوز ما جوزناه والثاني ان مكنا استحسنه اذ قال لولا ان جميع البصريين
لا يعرفون الا بمعنى الواو وعلى مكي في ذلك اعتراض فقد سبق النقل عن
الاخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي وهو من رؤس البصريين ان الا تاتي
بمعنى الواو ولذلك قال في التسهيل في باب العطف في حروفها والا الا خلافا
للاخفش والفراء الثالث ان قوما خرجوا على ذلك الا اللزوم لك بذلك
لا يخاف لدى المرسلين الا من ظلم عن بعض النحويين ان الا بمعنى الواو واجاز
الفراء ان تكون الا بمعنى في قوله تبارك وتعالى خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك فاذا كان الاخفش وهو من رؤس نحاة البصرة
والفراء وهو من رؤس نحاة الكوفة يقدران ذلك في كتاب الله تبارك وتعالى
بل وفيه الحذف ايضا كذلك من حكى عنه الفراء وقد جوز ذلك في هذه الآية
بعينها ابو علي الحسن بن يحيى الخرجاني هذا الآمن يدل على قلة الممارسة بالعلوم
والقول اذا حكي لا يلزم من حكايته اختياره مع انه لما محذور في اختياره في
العقيدة ولله الحمد انما المحذور في العقايد والافعال المنكرة التي يابا ها الكرام
البررة مشيرا الى هذا الحال بحمد الله معتقدي صحيح وما انا عن مقال الحق
زايغ وهذه الآية سبقت فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها
وانما الكلام على ما نحن بصدده ولنقدم الكلام على الاستثناء من المذكور
ثم نذكر بعد ذلك الاستثناء من المقدر فنقول كان سبق في الاجوبة
التي ذكرناها ان يكون الاستثناء من قوله تعالى ولا اصغر من ذلك ولا اكبر
على الرفع على الابتداء او الفتح على ان لا لنفي الجنس وهذا هو الذي جزم به
الزمخشري فقال وما يعزب قرئ بالضم والكسر وما يبعد وما يغيب
ومنه الروض العازب ولا اصغر من ذلك ولا اكبر القراءة بالرفع والنصب
والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء ليكون كلاما برأسه وفي
العطف على محل من مثقال ذرة او على لفظ مثقال ذرة فتحا في موضع الجر
لامتناع الصرف اشكالا لان قولك لا يعزب عنه الا في كتاب مشكل انتهى
ما قرره الزمخشري وكانه قصد بذلك ما نقل من ابي علي الفارسي وان
الرفع في ذلك العطف على المحل والفتح فيه للعطف على اللفظ وقد قال التخاوي
شارح الشاطبية رحمه الله تبارك وتعالى متكلما على قول الامام الشاطبي
رحمه الله تعالى قال ويعزب كسر الضم عز يعزب ويعزب اذا غاب
ويأتي وهما لغتان ومنه الارض العازبة والروض العازب البعيد

والوجه في رفع اصغر الابتداء فهو كلام مستقل بنفسه والنصب على نفي
الجنس وقال ابو علي في الرفع هو حمل على موضع الجار والمجرور في من مثقال
وهو رفع كما في قوله تعالى كفى بالله وقال في النصب انه معطوف على لفظ
مثقال او ذرة الا انه لا ينصرف للصيغة والوزن تابعه على ذلك الجميع
فيصير التقدير على ذلك لا يعزب عنه شئ الا في كتاب وهذا فاسد
انتهى وليس ما ذكره ابو علي بفاسد اذا جعلنا الاستثناء من محذوف
او منقطعا كما هو الجواب بان الباقيان وكان الحامل لابي علي الفارسي على ذلك
بالنصب هنا النفي الجنس فلما كان العطف هو المقصود واتفقت السبعة
هناك على الرفع عطفا على مثقال واختلفوا في آية يونس نظرا الى اختلاف
حالتي العطف وهذا الحال ضعيف وكان اراد بعض من حضر ان يقرره بعكسه
وجوابه ان القراءة سنة متبعة فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل
المختلف عنه لوجود المانع هنا مع الانتصاب على ان في آية سا تخريجا
قال الزمخشري يأتي لمن شاء الله ونعد الى الكلام على الحواس الاخيرين
فنقول وعلى الانقطاع حري جمع من المعربين وجزم به العكبري في اعرابه
فقال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بفتح الراء في موضع جر لذرة او لمثقال
على اللفظ ويقرا ان بالرفع حمله على موضع من مثقال الا في كتاب اي الا هو
في كتاب والاستثناء منقطع وقال على الذي جزم به الزمخشري
وزعم بعضهم ولا اصغر الى مبين جملة مستقلة بنفسها وجعل الاستثناء متصلا
وفتح ولا اصغر ولا اكبر على نفي الجنس ورفعهما على الابتداء فعلى هذا ينبغي
ان يقف على في السماء والقول بان الاستثناء منقطع هل يرد او هل وقع
في القرآن العظيم ام لا وهي مسئلة معروفة لا يطول بذكرها واما الجواب
الاخر وهو ان يكون الاستثناء من محذوف فتقديره ولا شئ الا في كتاب
مبين ونظيره ما فرطنا في الكتاب من شئ وكل شئ احصيناه كتابا
وانما لم اجعله مستثنى مما قبله رفعا او فتحا لان الكلام على ان الرفع للعطف
على المحل والفتح للعطف على اللفظ فعدلنا عن الاستثناء من المذكور الى مقدر
مبتدا دل عليه ما سبق ولا يدع في حذف ما قدرناه لدلالة الكلام عليه
ويكون من مجموع ذلك اثبات العلم لله تبارك وتعالى في كل معلوم
وان كل شئ مكتوب في الكتاب وقد يجمع بينهما في قوله تبارك وتعالى
قال علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى وفي قوله تعالى
وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو وهذه الاوجه الاربعة التي فتح الله بها
لا توجد مجموعة في كتاب الا وانا قد علمت اصلا ومن قدره في هذه الآية
والثاني قد علمت من قالهما والثالث قد علمت من جزم به واختاره والرابع
لم يشهد له كثير من اساليب العرب وذكر صاحب كتاب تبصرة المتذكر انه يجوز

ان يكون الاستثناء متصلا بما قبل قوله تعالى وما يعزب ويكون في الآية تقديم
وتاخير ترتيبها وما يكون في شان وما تتلوا منه من قران ولا تعملون من
عمل الا في كتاب مبين الا كنا عليكم شهودا اذ تفيضون فيه الى ولا اكبر
تلخيصه ما من شيء الا وهو في اللوح المحفوظ ونحن نشاهده في كل آن ويجوز
الاستثناء من وما يعزب ويكون يعزب بمعنى يبين ويذهب المعنى لم يبين شيء
عن الله تعالى بعد خلقه له الا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ تلخيصه كل مخلوق
مكتوب انتهى وفيه نظر اما الوجه الاول فليس هذا نظير امرهم الا الفتى
الا العلا فانك عند قصد التاكيد في نحو ذلك يجب العطف بالواو ولا
تقول قام القوم الا زيدا الا جعفرا للتاكيد الا بالعطف فتقول
والا جعفرا فان قيل انما يكون ذلك في الا التي للتاكيد وههنا قد لا يكون مقصودا
فيكون كقول القائل ما قام الا زيدا الا عمرا قلت لا يصح لان المثال المستشهد
به مفرغ ولا تفريغ فيما نحن فيه ولكن هو قريب من قولك ما قام القوم الا زيدا
الا عمرا غير ان المستثنيين داخلان في القوم فلو سكت عن احدهما لاستثنى بخلاف
ما نحن فيه وايضا فلا نر يلزم محاذران احدهما بالتقديم والتاخير والثاني
تكرير الا واما الوجه الثاني فتفسير يعزب بيبين ويذهب لا يعرفانا المعروف
في عزب ما تقدم نعم قال الصغاني في العباب قال ابو سعيد الضرير يقال
ليس لفلان امراة تعزبه اي تذهب عزبته بالنكاح مثل قولك تمرضه اي تقوم
عليه في مرضه ثم قال الصغاني والتركيب يدل على تباعد ونحو فتفسيره بالظهور
بعيد ولئن سلمناه فلاي جمع بين الظهور والذهاب وكانه قصد بذلك ان علم القلب
مكتوم فانظهر منه ويذهب الا في كتاب مبين وهذا المعنى قريب من كلام وقع
للزمخشري في صورة سؤال ما وجه القراءة المشهورة بالرفع على الابتداء اشار الى
قراءة شاذة بالفتح على نفي الجنس كقولك لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
بالرفع والنصب وهو كلام منقطع عما قبله قال الزمخشري فان قلت هل يصح عطف
المرفوع على مثقال ذره كانه قيل لا يعزب عنه مثقال ذرة واصغر واكبر
وزيادة لانتاكيد النفي وعطف المفتوح على ذرة فانه فتح في موضع الجر لامتناع
الصرف كانه قيل لا يعزب مثقال ذرة ولا مثقال اصغر من ذلك ولا اكبر قلت
بابى ذلك حروف الاستثناء الا اذا جعلت الضمير في عنه للغيب وجعلت الغيب اسما
للمخفيات قبل ان يكتب في اللوح لان اثباتها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب
على معنى انه لا ينفصل عن الغيب شيء ولا يزول عنه الا مسطورا في اللوح انتهى ويمكن
ان يجعل مثله هنا على تقدير حذف مضاف ولقائل ان يقول ما المانع من الاتصال
وجعل الاستثناء من ولا اصغر ولا اكبر مع العطف على اللفظ والمحل فان قيل
المانع ما سبق قلنا فقد وقع التصريح بالعطف مع الاستثناء في قوله تعالى
وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس

الا في كتاب مبين فان القراءة عند السبعة بجر حبة ورطب ويابس وقد قال
الزمخشري ولا حبة ولا رطب ولا يابس عطف على ورقة وداخل في حكمها كانه
وما يسقط من شيء من هذه الاشياء الا يعلمه وقوله الا في كتاب مبين واحد
والكتاب المبين علم الله او اللوح ويقال مثل هذا بان قولك ولا اصغر من ذلك
ولا اكبر عطف على مثقال او ذرة وداخل في حكمها كانه قيل وما يعزب عن ربك
من هذه الاشياء شيء وذلك مثبت للعلم فيكون معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين
التاكيد لما فهم من اثبات العلم مما سبق لان معنى ذلك ومعنى الا في كتاب
مبين واحد والكتاب هو علم الله تبارك وتعالى والمعنى وما يعزب عن ربك
من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا يعلمها ولا اصغر من ذلك ولا
اكبر الا في علمه وهذا وجه آخر في الآية الا ان فيه حذف المؤكد بخلاف الا
يعلمها فانه مذكور نعم يتمشى ذلك على التقديم والتاخير
وفيه ما تقدم ويرد مع الوجهين اللذين قبله مع الاربعة التي ذكرتها
في المجلس واوضحت القول فيها هنا يكمل في الآية سبعة اوجه على انه قد
قرئ شاذا ولا حبة ولا رطب ولا يابس برفعها قال الزمخشري وفيه وجهان
ان يكون عطفا على محل من ورقة او رفعا على لا رجل مهم ولا امراة الا في
الدار وتما وقع من الكلام من غيري انه يجوز ان يكون الاستثناء في ذلك
روعي فيه ما روعي المعري بقوله

تملت خيرا ثم غيرا نه حواد فا يبقي من المال باقيا

فانه ذهب الى معنى ليس فيه عيب لان الجود ليس بعيب فانا لم يكن فيه
عيب فانه قال كملت خيرا ثم لكن ينقضه جوده ونظيره في الآية ان كان
يعزب عنه شيء فهو الذي في كتاب مبين لكن الذي في الكتاب لا يعزب فلا يعزب
عنه شيء وهذا التقرير لا يصح من جهة ان فيه فرض محال وليس في اللفظ ما
يدل عليه بخلاف ما تقدم من البيت وايضا فيؤدي الى تكثير الحان وايضا
فلان الجود بوضعه لفظا ليس بنقص واما الذي في الكتاب المبين فليس في اللفظ
ما يدل على هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر ان الباري جل جلاله
عالم بالكليات والجزئيات علما ان التقدير في البيت انما هو على المنقطع
وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدم في الاوجه السابقة بما يصح فلا حاجة
الى تقديره بما لا يصح وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة جعل الاستثناء متصلا
بتقدير ان يكون من عطف الجمل الرفع على الاستيناف والفتح على ان لا التي لنفي
الجنس او يكون من عطف المفردات وتفسير يعزب بظهرها او يكون من باب
او يجعل منقطعا كما تقدم ويليها كون الا للعطف كما تقدم او الاستثناء من محذوف
وقد وضح ان الذي تبادر الذهن اليه في المجلس فتح من الرب الكريم
فله الشكر على العطاء العميم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

على سيدنا محمد وعلى آل محمد والتابعين قال ابو محمد
عبيد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور بن زياد الكاتب في لياليه
حدثنا محمد بن القاسم الانباري حدثني ابي انبانا محمد بن عيسى
المقري فسألني عن قول الله تبارك وتعالى فيهن قاصرات الطرف
فقال لم جمع بعد قوله فيهما عينان تجريان فاجبته عما املاه الفراء
علينا في كتابه ان فيهن للجنتين او الجنتين لما قال ولمن خاف مقام ربه
جنتان قال ومن دونهما جنتان فقال لخلاد اخطات قد جمع قبل
ذكره الجنتين فصرت الى الفراء فاخبرته بمسئلة خلاد وجوابي وبانكاره
علي فرد الفراء في نفسه شيئا ثم قال لي ان العرب توقع الجمع على التثنية
قال الله تبارك وتعالى فان كان له اخوة يريد فان كان له اخوان وقال تعالى
فقد صغت قلوبكما يعني فقد صغا قلباكما في كتاب لب الالباب
في المسئلة والجواب لابي الحسن بن حباره من ابيات المعاني قول الشاعر

انما نريد الينا سايرا ... من مكان ضل فيه السائر

فهو ياتينا عشا في سحر ... ماله في يده او عامر

باي شيء نصب زيدا وحقه الرفع وكيف يجتمع العشا والسحر وكيف يلتئم
ماله في يده او عامر وهذا التحجر مباين للصدر وهي مسئلة خطا وان
احاط البيت بها علما والجواب عن ذلك اما البيت الاول فقوله ان شرط
ونحي فعل ماض من قولهم نحى ينحي اي ارتفع ونزاد ونريدا مفعول به وسايرا
نصب على الحال وقوله ضل من الضلال وهو ضد الهدى والسائر فاعل وهو
نصب زيدا وتقديره ان نحى السائر زيدا يعني انه ارتفع به وهداه الينا في حال
كونه سايرا من مكان جاز فيه ضل واما البيت الثاني فهو مستحيل ان اخذ على
لفظه اذ العشا والسحر وقتان متباينان ولا يجتمعان وانما المعنى فيه
فهو مبتدا ياتي فعل مضارع ناعشا حال من المضمر في الاتيان من نعشته
النعشة اذا رفعته ومنه قول الشاعر وهو ابو حية النميري

اذا ما نعشناه على الرحل يتئني ... مسالة عنه من وراء ومقدم

ومسالة عطفا وقد نصبهما على الظرف لانهما في معنى ناحيتيه الاتراه يقول
من وراء ومقدم وتفسير هذا البيت انا اذا رفعناه على الرحل لا يستمسك
فيتئني في ناحيتيه من جانبيه وهذا الشاهد من ابيات المعاني وهو مما
يسال عنه وقوله في البيت المقدم ماله منصوب بقوله ناعشا اي رافعا
ماله في يده وصرف سحرا لانه نكرة يريد سحرا من الاسحار وقوله او عامر
عطف على المضمر في ياتي وطول الكلام سد مسد التاكيد وتقريب معنى
هذين البيت ان زيدا ضل في مومأه فهداه الينا السائر فينا فهو ياتي
ناعشا اي رافعا مكبرا ماله هو او عامر

ورد

مطلب لم جمع فيهن قاصرات بعد قوله فيهما

الاسيلة المغربية اجاب عنها الجلال البلقيني

ورد في سنة ثلاث وعشرين وثمانمايه من بلاد المغرب من الفقيه ابي بكر
بن محمد بن عقبة اسئلة في النحو الى الشيخ جلال الدين البلقيني فكتب عليها
اما الاسئلة فسبعة الاول لزعم ابن مالك ان حذف عامل المؤكد امتنع
بقوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والاعناق هل مقبول ام لا الثاني
زعم الزمخشري ان قوله تعالى فلما راوه عارضا منصوب على التمييز
وتعقبه ابو حيان له من المصير منهما وذكر قريبا من ذلك في قوله تعالى
فسواهن سبع سموات الثالث ابن المخصوص من المدح فيما انشده
الزمخشري في صوره الصافات

لعمري لئن اترفتم او صحرتم ... لبئس الندامى كنتم آل ابجرا

ومنه قول عامه كان لنا جيران من الانصار لنعم الجيران كانوا
الرابع على ما انتصب بصيرا في قوله تعالى فجعلناه سميعا بصيرا
الخامس من اي الضمائر قول ابي الطيب

هو الجد حتى تفضل العين اختها ... وحتى يكون اليوم للوم سيدا

وقول المعتزي هو البحر حتى ما يلم بخيال السادس ما معنى من في
حديث الا اخبركم بخيركم من شركم وفي حديث ما بال الكلب الاسود
من الاحمر وفي قول المعري

وان يك واد بنا من الشعر واحدا ... فغير خفي اثله من ثمامه

السابع ما اعراب قوله فخر ج بلال بوضوء فمن ناضح ونائل وقول المعري

وهو الناس فالحياة بهم ... سوف فنى غابن ومن مغبون

واما الاجوبة فقال اللهم الهم الصواب اما السؤال الاول
فالظاهر انه سقط شيء وهو رد من زعم ابن مالك لان هذا لا يرد على
ابن مالك والجواب ان الرد بذلك مقبول فان الاصل فطفق يمسح مسحا
فحذف يمسح وهو عامل المؤكد وهذا الزعم ذكره الشيخ جمال الدين
بن مالك في الكافية الشافية والالفية ورده عليه ابنه الشيخ بدر الدين
في شرح الالفية بما توقف عليه من كلامه وقد قال الشيخ ابو حيان هنا في
تفسيره طفق من افعال المقاربة للشروع في الفعل وحذف خبرها لدلالة
عليه اي فطفق يمسح مسحا انتهى وقد اعرب الزمخشري قوله تعالى والمحصنات
من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم مصدرا مؤكدا فقال كتاب الله
مصدر مؤكد اي كتب الله ذلك عليكم كتابا وقال الشيخ ابو حيان كتاب الله عليكم
انتصب اضمار فعل وهو مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى
حرمت عليكم وكانه قيل كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا وما ذهب اليه الكسائي
من انه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظرف والمجرور مستدلا بهذه
الاية اذ تقديره ذلك عندكم عليكم كتاب الله اي الزموا كتاب الله فلا يتم

فلا يتم دليله لاحتمال ان يكون مصدرا كما ذكرناه وامّا السؤال الثاني
فقال الشيخ في سورة الاحقاف وانتصب عارضا على الحال من المفعول وقال
ابن عطية ويحتمل ان يعود على الشيء المرئي الطالع عليهم الذي فسره قوله
عارضا وقال الزمخشري فلما رأوه في الضمير وجهان احدهما ان يرجع الى
ما بعدنا وان يكون مبهما قد وضح امره بقوله عارضا اما تمييز وامّا حالا
وهذا الوجه اعرب وافصح انتهى قال الشيخ ابو حيان وهذا الذي ذكر
انه اعرب وافصح ليس جاريا على ما ذكره النحاة لان المبهم الذي يفسره ويوضحه
التمييز لا يكون الا في باب ربّ تخو ربّه رجلا لقيته وفي باب نعم
وبئس على مذهب البصريين نحو نعم رجلا زيد وبئس غلاما عمرو وامّا
ان الحال يوضح المبهم ويفسره فلا نعلم احدا ذهب اليه وقد حصروا النحاة
المضمر الذي يفسره ما بعده فلم يذكروا فيه مفعولا رأى اذا كان ضميرا ولان
الحال يفسر المضمر ويوضحه انتهى وكلام ابن عطية من وارى كلام الزمخشري
فانه قال والضمير في بيراوه يحتمل ان يعود على العذاب ويحتمل ان يعود على
الشيء المرئي في الطالع عليهم وهو الذي فسره قوله عارضا انتهى فقد
جعل الضمير يفسره ما بعده كما قال الزمخشري لكن الزمخشري افصح بالابهام
والتمييز والحال فلذلك خصته الشيخ رحمه الله تعالى بالاعراض والذي
قاله الشيخ هو الجاري على القواعد المقررة في النحو وامّا آية
البقرة فقال الشيخ ابو حيان فيها قال الزمخشري والضمير في فسواهن ضمير
مبهم وسبع سموات يفسره كقولهم ربّه رجلا انتهى كلامه ومفهومه ان هذا
الضمير يعود على ما بعده وهو مفسر به فهو عائد على غير متقدم وهذا الذي
يفسره ما بعده منه ما يفسر بجملة وهو ضمير الشأن او القصة وشرطها عند
البصريين ان يصرح بجزئيها ومنه ما يفسر بمفرد اي غير جملة وهو الضمير
المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما والضمير المجرور بربّ والضمير المرفوع
باول المتنازعين على مذهب البصريين والضمير المجعول خبره مفسرا له و
الضمير الذي ابدل منه مفسره وفي اثبات هذا القسم الاخير خلاف وذلك
لخصوصيتهم قومك وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحدا من هذين الضمائر
التي سردناها الا ان يحمل فيه ان يكون سبع سموات بدلا منه ومفسرا له وهو
وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بربّه رجلا وانّ ضمير مبهم ليس
عائدا على شيء قبله لكن هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعل غير مرتبط
بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه يقال استوى الى السموات سوى
سوى سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما
استواؤه الى السماء والاخر تسوية سبع سموات وقد اعرب بعضهم سبع
سموات بدلا من الضمير على ان الضمير عائد على ما قبله وهو اعراب صحيح

نحو اخوك مررت به زيد انتهى فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير
الى ما بعده لاجل عدم الارتباط واجازه على عود الضمير على ما قبله لوجود
الارتباط ثم قال بعد سياق اعاريب تتلخص في نصب سبع سموات اوجه البدل
باعتبارين يعني باعتبار ما قبله وما بعده والمفعول به ومفعول ثان وحال قال
والمختار البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ويترجح البدل لعدم
الاشتقاق انتهى والتعقب المذكور في سورة البقرة نظير التعقب المذكور
في سورة الاحقاف وكلام الشيخ رحمه الله تعالى في ذلك هو الجاري على القواعد
كما تقدم وقد تعقب القطب في حاشيته على الزمخشري ذلك فقال قوله و
الضمير في قواض ضمير مبهم فيه نظر لان الباب ليس بقياس وانما حمل المضمر
في قوله ربّه رجلا على انه مبهم لانه رتب لا تدخل الا على النكرات وهذا لا يوجد
في قواض وامّا السؤال الثالث فقد اشار الى ذلك ابن مالك في التسهيل في
الكلام على المخصوص بقوله او يذكر قبلها معمولا للابتداء او لبعض نواسخه
او بعد فاعلها مبتداء او خبر مبتداء لا يظهر او الى معمولي فعل ناسخ مثال المخصوص
الذي ذكر قبلها معمولا للابتداء زيد نعم الرجل وعمرو بئس الغلام وزيد نعم رجلا
رجلا وعمرو بئس رجلا ومثال المخصوص المعمول لبعض نواسخ الابتداء في باب
كان قول الشاعر

اذا رسلوني عند تقدير حاجة ٭ اما رسوفيها كنت نعم المماريس ٭

وفي باب ان قول الشاعر ان ابن عبد الله نعم اخو الندي وابن العشيرة ٭
وفي باب ظن ظننت زيدا نعم الرجل ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلها مبتداء
نعم الرجل زيد وبئس الغلام عمرو وقوله او خبر مبتداء لا يظهر قال فيه الشيخ
ابو حيان هذا الاعراب نسب الى سيبويه وممن نسبه الى سيبويه هذا المصنف
في الشرح قال فيه واجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتداء واجب الاضمار
انتهى واحال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه من شرح التسهيل ومثال
كون المخصوص مذكورا بعد فاعلها او الى معمولي فعل ناسخ هذا البيت المذكور
في السؤال لان كان من نواسخ الابتداء وقول زهير

٭ بمينا لنعم السيدان وجدتما ٭ على كل حال من سحيل ومبرم ٭

وقد انشده الزمخشري في سورة الصافات في تفسير قوله تبارك وتعالى جل
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون حيث قال وينزفون على البناء للمفعول من
نزف الشارب اذا ذهب عقله ويقال للسكران في نزيف ومنزوف وقرئ
ينزفون يعني بكسر الزاء من انزف الشارب اذا ذهب عقله او شرابه
قس لعمري لئن انزفتم او صحوتم ٭ لبئس الندامى كنتم آل ابجرا ٭
ومعناه صار فارغ النزف ونظيره اقشع السحاب وقشعته الريح واكب الرجل
وكببته وحقيقتهما دخلا في القشع والكب انتهى واما قريب عائشة رضي الله عنها

فان كان الذي فيه ذكر الهدية فهو في الصحيحين بدون هذه اللفظة ورواه البخاري
في الهبة والرقاق من يزيد بن رومان عن عروة عن عايشه بلفظ الا انه قد كان
لنا جيران من الانصار كانت لهم منايح وكانوا يمنحون رسول الله صلى الله عليه
وسلم من البانهم وفي الوقاق ولذلك لم يذكره الذي في الاطراف ورواه مسلم
في آخر الكتاب كما في الوقاق بدون هذه اللفظة المذكورة في السوال فقد يكون
في غير الصحيحين وفي مسند احمد الا ان حولنا اهل دور من الانصار جزاهم الله
خيرًا وفي ابن ماجة عن ابي سلمة رضي الله عنه عن عايشة رضي الله عنها
غير انه كان لنا جيران من الانصار جيران صدق واما السوال الرابع
فجوابه ان جعل ان كانت بمعنى خلق فهما حال ذو بجوز تعدد الحال وصاحبها
مفرد نحو جاء زيد راكبًا ضاحكًا وان كانت بمعنى صار فقوله سميعًا مفعول
ثان وكذلك بصيرًا لانها حينئذ في الاصل فجاز جعل كل منهما مفعولا ثانيا ويجوز
تعدد خبر المبتدا فكذلك يجوز تعدد خبرها دخل عليه ناسخ الابتداء ثم تعرب
كل واحد منهما مفعولا ثانيا وقد قال ابن مالك في التسهيل باب الافعال الداخلة
على المبتدا والخبر الداخل عليهما كان والمتمنع دخولها عليهما لاستتمام المبتدا
استفهام فتنصبهما مفعولين ولا يحذفان معا او احدهما الا بدليل ولهما من
من التقديم والتاخير ما لهما مخبرين ولثانيهما من الاقسام و
والاحوال ما لخبر كان انتهى وقد جاء في خبر كان وكان الله سميعًا بصيرا
وكان الله عليمًا حكيمًا فكذلك ما نحن فيه ويمكن ان يجعل الاول المفعول
الثاني والثاني صفته كما في قوله تبارك وتعالى فجعلناه هباء منثورًا
ويجوز ان يجعلا في معنى واحد على معنى محتز بين الاشياء اذ لا يحصل التميز
بين الاشياء غالبا الا بالسميع والبصير فيصير مثل قولنا الرمان حلوا حامضا فمعنى
معنى من فاذا جاء مثل جعل الله الرمان حلوا حامضا كان حكمه كذلك واما
السوال الخامس فجوابه انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه هذا الضمير
يجوز ان يقال هو من القسم الخامس الذي ذكرناه من كلام الشيخ ابي حيان
في جواب السوال الثاني وهو الضمير المجعول خبره مفسرا له وقد ذكر ابن
مالك ذلك في التسهيل فقال ويتقدم ايضا غير منوي التاخير اجتزاء به
او رفع بنعم او شبهها او اول المتنازعين او ابدل منه المفسر او جعل خبره
او كان المسمى ضمير الشان عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين قال
قال الشيخ ابو حيان وسال جعل خبرا قوله تبارك وتعالى اذ هي الاحيوتنا
الدنيا نموت ونهلكنا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما هن
به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحيوة الاحيوتنا الدنيا ثم وضع هي
موضع الحيوة لان الخبر دل عليها وبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما تحملت
هي والعرب تقول ما شاءت قال المصنف في الشرح وقد حكى كلام الزمخشري

وهذا من جيد كلامه وفي تنظيره بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل
العرب والنفس بدلين ويخل ويقول لخبرين انتهى كلامه قال الشيخ ابو حيان
ولم يذكر اصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده ولا ينوي بالضمير
التاخير ان يكون يفسره الخبر وانما هذا يفسره سياق الكلام وانما ما
ذهب اليه المصنف من ان هي يفسرها حيوتنا الدنيا الذي هو الخبر
فهو فاسد لانه اذا فسره المجرور والجار مضاف الشيء وموصوف لشيء لان
ذلك الضمير عايد على الخبر فيفيد اضافة وقيد صفته واذا كان كذلك
صار تقدير الكلام ما حيوتنا الدنيا الا حيوتنا الدنيا ولا يجوز ذلك كما لا
يجوز ما غلامنا العالم الا غلامنا العالم لانه تؤدي الى انه لا يستفاد من
من الخبر الا ما يستفاد من المبتدا وذلك لا يجوز ولذلك منع وارث الدار
ما لكها وستد الجارية ما لكها وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب
اليه المصنف لانه قال وضع هي موضع الحياة فلم يقل موضع حياتنا الدنيا
الذي هو في الخبر وقوله لان الخبر دل عليهما وبينهما يعني ان سياق هذا الكلام
على ان المضمر هو الحياة انتهى وتلخص منه انه ارتضى كلام الزمخشري
ولم يرتض تقرير ابن مالك ويقال عليه قد ذكرته في تفسير سورة
البقرة على سبيل الجزم به بعبارة ابن مالك حيث قلته والضمير المجعول
خبره مفسرا له انتهى وحينئذ فيصير تقدير قول المتنبي هو الجد الى آخره
معناه الجد الجد الكامل البحر بهذه الصفة وهو ان لا يتم خيال فتى الم يخال لم يكمل البحر فهذا ما ظهر وفوق
كل ذي علم عليم واما السوال السادس فالحديث باللفظ الاول
كذا وجد

واما الثاني فهو من كلام عبد الله بن الصامت الراوي عن ابي ذر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي
فانه يستره اذا كان بين يديه مثل اخرة الرحل فاذا لم يكن بين يديه
مثل اخرة الرحل فانه يقطع صلاته الحمار والمراة الكلب الاسود
قلت يا ابا ذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر
قال يا ابن اخي سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سالتني فقال
الكلب الاسود شيطان رواه مسلم وهذا في المثال الاول للفصل
قال ابن هشام في المغني في اقسام من الثاني غير الفصل وهي الداخلة
على باقي المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث
من الطيب قال ابن مالك وفيه نظر لان الفصل يستفاد من العامل فان
ما بين بمعنى فصل والعلم صفة توجب التميز والظاهر ان في الايتين
للابتداء او بمعنى عن وقد اقر الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل ابن مالك على ذلك

فقال قال المصنف في الشرح واشرت بذلك الفضل الى دخولها على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح وحتى يميز الخبيث من الطيب ومنه قول الشاعر فان الهوادة والذي الجهل في جهلد انتهى قال الشيخ ومنه لا يعرف قبيلا من دبين وليس من شرطها الدخول على المتضادين بل تدخل على المتباينين تقول لا يعرف زيدا من عمرو انتهى كلام الشيخ في شرح التسهيل وعلى هذا فتكون في قول عبد الله بن الصامت للفضل ايضا اي بالبال الكلب الاسود منفردا من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر ويحتمل ان تكون بمعنى عن وكذلك هي في بيت المعري في قوله فغير خفي اشله من تمامه واما السؤال السابع في اعراب قول ابي جحيفة فمن ناصح ونائل فقد سألني عنه في مدة بعض المغاربة يقال له العفضي الصميني عندنا بالقاهرة وقد توجه الان للغير وظهر لي في اعرابه انه بدل تفصيل على تقدير فانقسموا قسمين من ناصح ونائل لان في رواية فرأيت الناس يبتدرون العضو فمن اصاب شيأ تمسح به ومن لم يصب منه اخذ من بلل يد صاحبه واللفظان في مسلم في كتاب الصلوة في ذكر السترة ويكون ويكون ذلك كقول الشاعر

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم ○ من بين ملجم مهرة او سافع ○

قال النحاة يريد وسافع لان البدل التفصيلي لا يعطف الا بالواو وانتهت الاجوبة كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى البدر الكلستاني مانصه الى كعبة الادباء تأتي الرسائل ○ ومن علمه الوافي تحل المسائل ○

امام حوى علما وفخرا وسودداً ○ فاصبح مقصودا وكل وسائل ○

فكاتب سر الملك عالم عصره ○ عذهب نعمان وماثم ماثل ○

فان اشكلت يوما امور فلذبه ○ فمن علمه التهذيب والفضل شامل ○

نهايته كل الثناء عند اجتماعهم ○ بحضرته الاصغا لما هو ناقل ○

فيبدي سوالا ثم يذكر حله ○ الا فاعجبوا هذا المجيب وسائل ○

هو البدر ان لاقيته بمحاسن ○ هو الليث في كر وفر يعامل ○

ما قول امام اهل الادب ○ ومالك زمام معالي الرتب ○ وخليفة النعمان في هذا العصر ○ ومن باقدامه واقدامه يحصل الفتح والنصر ○ في بيتين وقعا لابي تمام ○ مدح بهما المعتصم الامام ○ لما صلب بعض الخوارج ○ الفاتحين عن الشرايع والمناهج ○ وهما ○

ولقد سقيت النفس من برجائها ○ ان صار بابك جارباز يار ○

ثانيه ○ في كيد الثماو لم يكن كاثنين ○ ثان اذهما في الغار ○

قال الصغدي فغلط ابو تمام في هذا التركيب لانه انما يقال ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع اربعة ولا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ولا اربعة رابع

مطلب الرد على الصغدي في تغليطه لابي تمام

ولما وقف الملوك على هذا التغليط استبعد وقوع مثله من ابي تمام وحاص فكره في الجواب وعام وخطر للملوك ان المراد غير ما فهمه الصغدي وقصد عرض ذلك على من من علومه نقتبس وبكلامه يقتدى وهو ان في الكلام تقديما وتاخيرا وقلبا للتركيب وتغييرا وهو ان التقدير ولم يكن كاثنين اذهما في الغار ثان وبذلك يدفع عن كلامه الغلط و يصان والمراد انه لم يكن كهذه القضية قضية اخرى وكلام ابي تمام لهذا الجواب اخرى وحمل هذا القلب مراعاة للقافية ولا تسكن النفوس لهذا الجواب الا بطبكم الذي منه الشفاء والعافية ولم يعرج ابو تمام على مراعاة الاية حتى يذب كلامه الى الغلط الواضح لا ولى البداية وايضاحه انه لم يوجد لحال اثنين اذهما في الغار حال ثاني والمسئول ايضاح ما في هذا التغليط والتصويب من المعاني ادام الله لكم المعالي واجزل عليكم الفضل المتوالي

فكتب له البدر الكلستاني مجيبا ما نصه

اتتني ابيات تموج بلاغة ○ وفيها على بحر العلوم دلائل ○

ونظمها صدر الزمان وعينه ○ جلال المعاني والمعالي جلائل ○

هو الحبر نجل الحبر حاو وجبره ○ بسيط المعاني للفضايل شامل ○

اذا هز اقلام الفصاحة تجتلى ○ مسايل فيها من فنون مسايل ○

ومالك فقه الشافعي باسره ○ اصولا فروعا واحدا لا يشاكل ○

وناد له في كل ناد خصاله ○ الا في سبيل المحد ما انا فاعل ○

له القول الوضاح في كل معضل ○ وفضاح نفس يوم تأتي تجادل ○

اتاني ما التحف به ملك البلاغة ومالك المعاني فاطرب نسيج وجده واغناني عن المثالث والمثاني او في ايد كاسه وطيب انفاسه اما الصغدي فغالط فغالط واضح واعتراضه فاضح وقد صعدنا قصر ذهنه عند الكلام في حل تركيب استاد الادباء ابي تمام حيث لا يفرق بين كاثنين ثان وبين كثان اثنين والفرق ظاهر عند سمع عار عن الافة اذ الاول تركيب جملة والثاني تركيب اضافة وظهور النون جعلها كالنصب والنون فزال هذا الوهم اللفظي العاري عن المعنى بمجرد المبنى والمبنى والذي يقضي منه العجب ان المحطي في الظاهر كهف بعد من محققي الادب واما حل مبناه وبيان معناه فالظاهر من المقصود ما يقول العبد وهو محمود ان ثانيه خبر ثان لصار ولكن حمل من قبيل اعط القوس باريها في ترك النصب اذ هو خبر لمبتدأ محذوف ولم يكن لمعنى لم يضر بونه سباق ان صار وثان اسمه وتنوينه عوض عن الضمير المضاف اليه وكاثنين خبره وفيه مضاف محذوف والمآل ولم يصر ثانيه كثاني اثنين اذهما في الغار لانهما تجاوزا في العلو لا في الفرد والغرض

ان يصف مصلوبه بالارتفاع لكن في الصلب وهو من التهكم المليح

ومن الفوائد عن الشيخ بدر الدين بن مالك نقلت من خط الشيخ كمال الدين الشمني والد شيخنا سئل الشيخ بدر الدين بن العلامة جمال الدين بن مالك عن قوله تبارك وتعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم الآية والبحث عن تركيبها فاجاب هذه الآية على صورة الضرب الاول من الشكل الاول من القياس المؤلف من المتصلتين لانها مشتملة على قضيتين متصلتين كليتين وبينهما حد اوسط هو تالي في الصغرى مقدم في الكبرى وذلك يستلزم قضية اخرى متصلة مركبة من تقدم الصغرى وتالي الكبرى وهو لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهم معرضون وكيف يكون علم الله بهم خيرا وقبولا للحق ملزوما لتوليهم وعلم قبولهم له الاشكال قال وعندي عنه ثلاثة اجوبة احدها لانسلم ان نظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة لان من شرط الانتاج اتحاد الاوسط ولا نسلم ان الاوسط متحد بناء على احد التفسيرين للقول تبارك وتعالى ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم معناه لو علم الله فيهم خيرا وقبولا للحق لاسمعهموه ذلك الاسماع لتولوا ولم يؤمنوا مبالغة في بعدهم عن الاقبال على الايمان والتخوف منه وقيل معناه لو اسمعهم فامنوا لتولوا بعد ذلك وارتدوا فعلى هذا التفسير يكون الحد الاوسط وهو اسمعهم مختلفا هو في الجملة الاولى بمعنى لاسمعهم اسماع لطف بهم ورحمة لهم فسمعوا وامنوا واستقاموا وفي الجملة الثانية بمعنى ولو اسمعهم اسماع فتنة لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا في الايمان لتولوا وارتدوا ولا شك ان اسماع اللطف والرحمة غير اسماع الابتلاء والفتنة واذا لم يكن الاوسط متحدا لم يكن الانتاج لازما الثاني سلمنا اتحاد الاوسط لكن لا نسلم انتاج القياس المؤلف من المتصلتين كما هو رأي جماعة من المتأخرين فان قالوا لا يلزم من صدق كلما كان ا ب ج د وكلما كان ج د فهو صدق كلما كان ا ب فهو لان الكبرى تدل على ملازمة الكبرى للاوسط في نفس الامر والصغرى تدل على صدق الاوسط على تقدير صدق الاوسط فلا نسلم انه لا يلزم من صدق المقدمتين ملازمة الاكبر للاصغر وانما يلزم ذلك ان لو بينت الملازمة بين الاوسط والاكبر على ذلك التقدير لازمة ولو ان تعتبر مثل هذا في الآية الكريمة فتنزل قوله تبارك وتعالى ولو اسمعهم لتولوا على ان المتولي لازم للاسماع في نفس الامر ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم على ان الاسماع ثابت على تقدير ثبوت علم الله تعالى فيهم خيرا فلا يلزم من ذلك لو علم الله فيهم خيرا لتولوا لان علم الله تعالى فيهم خيرا محال فجاز ان يستلزم صدقه رفع التالي لازم في قوله تبارك وتعالى ولو اسمعهم لتولوا ومعاندة اللازم فيه لان المحال فيه يستلزم المحال الثالث سلمنا انتاج القياس المؤلف من المتصلتين كما هو رأي الامام ومن قبله لكن لا نسلم ان في اللازم عنه في الآية الكريمة اشكالا فانه يصدق لو علم الله فيهم لتولوا على دعوى ان تولي ثابت على كل تقدير فثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولوا فان قلت فعلم الله فيهم خيرا لازم لعدم المتولي فيكون ملزوما له قلت لان علم الله فيهم خيرا

مطلب الكلام على قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون مع تركيبها

محال فيجوز ان يستلزم شيئا ونقيضه لان المحال لا يستبعد ان يستلزم المحال والله تعالى اعلم

الاذكار بالمسائل الفقهية

لابي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم قال الزجاجي اما بعد حفظك الله وابقاك وهدانا واياك ووفقنا فيما نحاول دينا ودنيا للرشاد ورزقنا علما يقربنا عملا يقرب منه ونزلف لديه انه سميع بصير وعلى ما يشاء قدير فانك سالتني المسئلة التي سالت عنها في البيت الذي سئل عنه الكسائي وهو قوله **مسئلة** فانت طالق والطلاق وغربية ثلثا ومن حرق اعتق واطلم **مسئلة** وتفسيري وجه الطلاق والنصب في ثلاث مسائل فقهية من العربية سلاني بها النحويون وسيال عنها متأدبو الفقهاء وكنت جمعت قديما منها مسائل ذكرلي ابو بكر محمد بن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط النحوي انه اجتمع هو وابو الحسن الكسائي مع ابي العباس ثعلب على تخصيصها وتعديدها ومنها مسائل ذكرلي ان ابا العباس ثعلبا افاده اياها ومنها مسائل منثورة جمعت بعضها على شيوخي شفاها وبعضها مستنبط من كتبهم فاحببت ان اجمعها في هذا الكتاب واسميه كتاب الاذكار بالمسائل الفقهية فاعتمدت ذلك حين نشطتني له لجمعها فيه كلها واما اتصل بها وجانبها ومسئلة الكسائي التي جرى ذكرها وجعلته نهاية في الاختصار وموجزا غاية الايجاز لئلا يطول فيملى ويكثر فيضجر وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل **مسئلة الجزاء** قال اذا قال الرجل لامرأته ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فانت طالق ثلاثا فهذه لا تطلق حتى يبدأ بالسؤال ثم بالعدة ثم يعطيها بعد العدة لانه ابتدأ بالعطية واشترطها العدة واشترط العدة السؤال فقد جعل شرط كل شيء قبله فالعدة بعد السؤال والعطية بعد العدة وكذلك يقع الترتيب في الحقيقة وليس ههنا اضمار الفا لان جواب كل جزاء قد تقدم قبله فصار مثل قولك اقوم ان قمت الا ترى انه لا يلزم القيام حتى يقوم مخاطبك وان الجواب مبدوء به وكذلك اذا قال الرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر فليس يعتق حتى يبدأ بالسؤال ثم يكون منه العدة ثم العطية فان ابتدأ بالعطية من غير سؤال ولا عدة لم يعتق وكذلك المرأة لا تطلق وكذلك ان وعدته من غير سؤال ثم اعطاه **مسئلة** فان قال لها ان سالتني ان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق فانت مضمر للفاء في الجزاء الثاني لان العطية لا تكون الا بعد السؤال كانه قال ان سالتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق ولا يضمر الفاء في الجواب الثالث لان العدة قبل العطية فهذه ايضا لا تطلق حتى تسأله ثم تعده ثم يعطيها كان قال ان سالتني فان اعطيتك بعد ان اعدك فانت طالق ففي من جهة الطلاق ووقوعه في الترتيب مثل الاولى الا انها في تقدير الفاء واضمارها كالفظها فان اعطاها من غير سؤال لم تطلق وان وعدها ولم يعطها لم تطلق وان وعدها واعطاها من غير ان يتقدم سؤال لم تطلق وكذلك اذا قال لعبده ان سالتني فان اعطيتك وان وعدتك فانت حر وكذلك تضمر الفاء في الجزاء الثاني كانه قال ان سالتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر **مسئلة** فان قال ان سالتني ان وعدتك ان اعطيتك فانت طالق فهو مضمر للفاء في ذلك كله لاقلاق وقع كل شيء في موضعه لان

السؤال يكون ثم العدة ثم العطية فكانه قال ان سالتني فان وعدتك فان اعطيتك فانت
طالق وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وقوع الطلاق سواء في تقدير العربية مختلفة
مسئلة فان قال لها اجنبت منك اجنابة فان اغتسلت في الحمام فانت طالق
فاجنب ثلاث مرات واغتسل مرة في الحمام فانها تطلق واحدة لان اغتسالها في الحمام
مشترط مع الاجناب فلا يقع في الطلاق حتى يجمعا معا مسئلة فان قال كلما اجنبت
منك اجنابة فان مات فلان فانت طالق فاجنب ثلاث مرات ومات فلان فانها تطلق
ثلاثا لان موت فلان لا يتردد مع كل اجنابة والمعنى انت طالق ان مات فلان بعد
كل اجنابة اجنبت منك وكذلك ان سقط الحائط وان قدم زيد يجري هذا المجرى لانه
ليس مما يتكرر وقد قال بعض الفقهاء في قوله كلما اجنبت منك اجنابة فان اغتسلت
في الحمام فانت طالق فاجنب ثلاثا واغتسل في الحمام مرة واحدة فانها تطلق ثلاثا
وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتردد وهذا غلط لان الفعل اذا كان يجوز ان يقع مع شرطه
فلا يقع الطلاق حتى يجمعا معا مسئلة اذا قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فانت
طالق فانها تطلق باحد الفعلين لان المعنى ان كلمتك فانت طالق وان دخلت دارك فانت
طالق لا نذكر ان مرتين ولا بد لكل واحدة من جواب لانهما شرطان وكذلك ان
قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فعبدي حر فانه يعتق باحد الفعلين لما ذكرت
لك واذا كان ذلك يجب باحد الفعلين فوجوبهما جميعا اذا وقعا معا الزم مسئلة
اذا قال لها ان دخلت الدار وكلمتك فانت طالق فهذا تطلق بوقوع الفعلين جميعا
ولا تطلق باحدهما دون الاخر ان دخل ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم يدخل لم
تطلق واذا جمع بينهما طلقت ولا يبال بايتهما بدا بالكلام ام بالدخول اي ذلك
بدا بيّر وقع الطلاق بعد ان يجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز ان يقع آخره قبل اوله
الا ترى انك تقول رايت زيدا وعمرا فيجوز ان يكون عمرو في الرويّر قبل زيد
قال الله تبارك وتعالى واسجدي واركعي وكذلك ان قال لعبده ان دخلت
الدار وكلمت زيدا فانت حر فانه لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعا كيف وقعا لا فرق
بينه وبين وقوع الاول والثاني قبل الاول مسئلة ان قال لها ان دخلت الدار
فكلمتك فانت طالق فهذا لا تطلق الا بوقوع الفعلين جميعا وتقدم المتقدم فيهما في الشرط
فلا تطلق حتى تدخل الدار اولا ثم تكلمها فان كلمها قبل الدخول لم تطلق و
كذلك العبد لا يعتق لان المعطوف بالفاء لا يكون الا بعد الاول وكذلك ثم
مسئلة فان قال لها ان كلمتك او دخلت دارك فانت طالق طلقت بواحد
من الفعلين وان لم يكررا ان فانهما وقع طلقت لان اوكد الشيئين وهو بمنزلة
قولك ان كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق لا فرق بينهما في وقوع الطلاق
وكذلك في العتاق اذا قال ان كلمت زيدا او دخلت الدار فعبدي حر عتق
بواحد منهما وان وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لانه اذا وقع بواحد فالاثنان
احرى ان يقع بهما مسئلة اذا قال لها انت طالق وان دخلت الدار طلقت في

وقتها على كل حال لان المعنى انت طالق ان لم ادخل الدار وان دخلتها لان الواو عاطفة
على كلام معطوف وكذلك اذا قال عبدي حر وان دخلت دارك عتق على كل حال
لان المعنى عبدي حر ان لم ادخل دارك وان دخلتها وكذلك ان قال عبدي حر وان
لم ادخل دارك طلقت لوقتها على ما ذكرت لك مسئلة فان قالها انت طالق اذا
دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار اما ان شرط لا يقع الطلاق الا بعد وجودها
بعدها واما اذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكانه قال انت طالق اذا جاء وقت
كذا فهي وقت دخول الدار فقد استوت ان واذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق وهما
مواضع كثيرة يفترقان فيها في هذا المعنى ستمر بك ان شاء الله تبارك وتعالى
مسئلة فان قال لها انت طالق ان دخلت الدار بفتح ان طلقت لوقتها لان
المعنى انت طالق من اجل ان دخلت الدار ولان دخلت الدار فقد صار دخول الدار
علة طلاقها والسبب الذي من اجله طلقها لا شرطا لوقوع الطلاق كما كان في باب
ان وهي تطلق اذا فتح ان كانت دخلت الدار او لم تدخل فان الطلاق يقع بها في
وقته وكذلك اذا شدد ان وفتحها فقال انت طالق انك ان دخلت الدار طلقت
لوقتها كانت دخلت الدار او لم تكن دخلت وشرح ذلك انه لو بلغه انها دخلت
دار زيد ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها انت طالق ثلاثا فقالت له لم طلقتني
فقال من اجل انك دخلت دار زيد فقالت اني لم ادخلها قط وقع الطلاق
ولم يكن ذلك بمانع من وقوعه وكذلك اذا قال لها انت طالق ان دخلت دار
زيد فكانها طلقها ثم حبر بالصلة التي من اجلها طلقها والسبب والاخبار
بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق وكذلك لو قال لها انت طالق انك دخلت
الدار فكسر ان وشددها طلقت وهنا لم يحبرها بالعلة التي من اجلها
طلقها ولكنه طلقها ثم خبرها بخبر منقطع من الاول عنه سواء اذ ليس
شرط الطلاق ولا بعلة له فهذا الفرق بين كسر ان وتشديدها وبين فتحها و
تخفيفها فاعلم ذلك مسئلة فان قال انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه قال لها
انت طالق وقت دخولك دار زيد فيما مضى وهي في تقرير انت طالق امس فالطلاق
يقع بها وذكره المضي لغو وهذا في اللغة كلام متناقض وقد نقض آخره اوله اللهم
الا ان يكون قد طلقها يوم دخولها دار زيد فقال لها انت طالق ان دخلت دار زيد
فسواء هذا وقوله انت طالق امس وانت طالق ان دخلت دار زيد ولو حمل هذا على حقيقته
اللغة كان قوله انت طالق ان دخلت دار زيد وانت طالق امس كلاما مستحيلا لانه
متناقض كانه قال اطلقك امس واما قوله اطلقك فمحال لاشتغاله بآخره واما قوله
طلقتك امس فان كان قد فعل فقد مضى القول فيه وان كان لم يفعل فانما كذب في
اخباره وباب وقوع الطلاق فيه ما نذهب اليه الفقهاء في ذلك مسئلة اذا
قال كلما دعوتك فان اجبتني فعبدي حر فدعاه ثلث مرات واجابه مرة فانه يعتق
واحد من عبيده لان الاجابة مشترطة مع الدعاء فهي تتردد فلا يعتق العبد الا بدعاء

معه اجابة وكذلك ان قال لامراته كلما ناديتك فانت اجبتني فانت طالق بطليقة فنادها
ثلاث مرات فاجابته مرة طلقت واحدة **مسئلة** انشد الكسائي

فان ترفقي يا هند فالرفق احزم ... وان تخرقي يا هند فالخرق اسام
فانت طالق الطلاق عزيمة ... ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم
فبتي بذا ان كنت غير رميقة ... وما لا يرى بعد الثلاث تقدم

اما قوله انت طالق ففيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا موضوعا موضع اسم الفاعل كما
قيل رجل عدل اى عادل قوم اى قايم وفطر وزور اى مفطر وزاير كما قال الله تبارك
وتعالى ان اصبح ماؤكم غورا اى غائرا وقد يقع المصدر في موضع المفعول ايضا كما قيل
رجل رضى اى مرضى فكانه قال انت طالق فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما ترى
وهذه المصادر اذا وضعت موضع اسماء الفاعلين والمفعولين فان شئت تركتها ايضا
على لفظ واحد مفرد في الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول رجل عدل ورجال عدل
ونسوة عدل وان شئت ثنيت وجمعت فقلت عدول ومقانع انشدنا ابو عبد الله
معطونه قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي

طمعت ليلى ان يريع وانما ... تقطع اعناق الرجال المطامع
وتابعت ليلى في خلا ولم يكن ... شهود على ليلى عدول مقانع

فجمع عدلا ومقنعا فقال عدول مقانع كما ترى والوجه الثاني في قوله فانت طلاق
ان يكون حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما قيل صلى المسجد يراد صلى اهل المسجد
وكما قال الله عز وجل واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها يريد اهل
القرية واصحاب العير فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فكذلك اراد
انت ذات طلاق فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه قالت الخنسا

ترتع ما رتعت حتى اذا ذكرت ... فانما هي اقبال وادبار

اى ذات اقبال وادبار وقد يجوز ان جعلها الاقبال والادبار لكثرة ذلك منها مجازا
واتساعا وانشد سيبويه ... وكيف واصل من اصبحت ... خلالته كابي مرجب

يريد كخلالة ابي مرجب والخلالة الصداقة واما قوله والطلاق عزيمة ثلاثا فانه
اذا نصب الثلاث فكانه قال فانت طالق فوقع بها الثلاث ويكون قوله والطلاق
عزيمة مبنيا جدا غير لغو واذا قال انت طالق والطلاق عزيمة ثلث برفع ثلاث فكانه
قال انت طالق ثم قال والطلاق عزيمة ثلاث اى الطلاق ثلاث اى الذي يمثل يقع الفراق
هو الثلاث فيكون ثلاث خبرا ثانيا عن الطلاق او موضحا للعزيمة وان شاء كان تقديره
فانت طالق ثلاثا ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كانه قال والطلاق الذي
ذكرته او نويته عزيمة ثلاث فسره بهذا ودليل هذا اذا نوى الثلاث ودليل نصب
الثلاث قوله في البيت الذي بعده فسقى بها فهذا يدل على انه اراد الثلاث والبينونة
ويجوز رفع عزيمة اذا رفع الثلاث فقال والطلاق عزيمة ثلاث فينتصب على اضمار فعل كانه
قال والطلاق ثلاث اعزم ذلك عزيمة ويجوز ان يكون تقدير قوله والطلاق اذا كان عزيمة ثلاث

كما تقول عبد الله راكبا احسن منه ماشيا وكما تقول هذا بسرا اطيب منه رطبا واما قوله ومن
خرق اعق واظلم فمن كلام الشعر لا يجوز في منثور الكلام **اخر المسايل مسئلة فيها**
الكلام على نصب ضبة في قول صاحب المنهاج وما صيب بذهب او فضة ضبة كبيرة
لزينة حرم تحرير الشيخ الامام العالم العلامة كمال الدين ابي بكر بن محمد السيوطي الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خط والدي رحمه الله تبارك وتعالى ما صورته الحمد لله **مسئلة**
عرض لاجتماع ببعض الاشياخ اعزه الله تبارك وتعالى فذكر لي ان بعض اشياخنا الشيخية
ساله عن وجه نصب ضبة من قول صاحب المنهاج وما صيب بذهب او فضة ضبة كبيرة
لزينة حرم وقال اعزه الله تعالى واخبرني يعني السائل ان الاصحاب اختلفوا في وجه نصبه
وان بعضهم قال هو خبر كان محذوفة والمعنى وكان ضبة او وان كان ضبة وقال بعضهم
هو مصدر والتقدير تضبيبا ضبة وقال بعضهم هو حالة وقال بعضهم توسع المصنف
فاطلق الضبة على المصدر وربما قيل غير ذلك وقد ظهر لي على ان الطلاق هذا اللفظ باداء
هذا المعنى عربي ان هذه الاقوال كلها لا تسلم اما قول من قال وكان ضبة او وان كان
ضبة فمغن عن الجواب لانه يلزم منه عود الضمير في كان المقدرة على ما الواقعة على الاناء
المضبب فيكون المعنى وما ضبب وكان المضبب ضبة او وان كان المضبب ضبة ولا يخفى
فساده سواء جعلت كان تامة او ناقصة والواو عاطفة او للحال هذا كلام الشيخ سلمه الله
تعالى وقد اقتضى امران احدهما ان اسم كان المقدرة ضمير والثاني انه عايد على ما الواقع
على المضبب وكل منهما ليس بلازم اما الاول فلا يتجوز ان يكون اسم كان ظاهرا تقديره
وكانت الضبة ضبة كبيرة الى آخره واما الثاني فلانا اذا جعلنا اسم كان ضميرا
كان عايدا على الصبة المفهومة من قوله وما ضبب لان مفسر الضمير يجوز الاستغناء
به بمستلزمه كقوله تبارك وتعالى فمن عفي من اخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء
اليه باحسان فعفي يستلزم عافيا والضمير في اليه عايد عليه وكقوله

كالرجل الحادي وقد منع الضحى ... وطير المنايا فوقهن واقع

فالحادي يستلزم ابلا محذوه وضمير فوقهن عايد عليهن **اذا تقرر** ذلك فقد
حذف كان واسمها ظاهرا قدرناه او ضميرا وبقي خبرها فان اعترض معترض بان حذف
اسم كان مع اسمها انما يحسن ويكثر بعد ان ولو احسبنا بانه يكفينا في التخريج
وقوعه في كلام العرب وان كان قليلا فقد خرج سيبويه رحمه الله تعالى قول الراجز
من لد شولا خالي اقلها على ان التقدير من لد ان كانت شولا وامكننا ان
نخلص عن اعتراضه بوجه آخر وهو ان يقول اصله فان كانت الضبة ضبة كبيرة
فحذفت واسمها بعد ان وبقي خبرها ثم حذف ان بعد ذلك وجوز حذف مرفوع لالة
حرم الذي هو الجواب عليه فان حذف الشرط مع القرينة جايز مع ان وانما
الخلاف في غيرها من ادوات الشرط واشترط ابن عصفور والابذي
بعوض لان الفعل المحذوف قال في الارتشاف وليس بشيء ومن امثلة حذف

الشرط مع ان بدون لا قوله تبارك وتعالى فلم تقتلوهم نقدره والله تعالى اعلم ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فالله هو الولي نقدره ان اردوا اولياء بحق فالله هو الولي بحق وقوله تبارك وتعالى يا عبادي ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي ان لم يتأت ان تخلصوا العبادة لي في ارض فاياي في غيرها فاعبدون وهذا هو الانسب لوافق عبارة المنهاج عبارة اصله فان عبارة المحرر والمضبب بالذهب او الفضة ان كانت ضبة كبيرة وفوق قدر الحاجة حرم استعماله وان كانت صغيرة الى آخره فهذا يشعر بان صاحب المنهاج رحمه الله تعالى لما اختصر ما في المحرر حذف اولا كان واسمها ذكر الشرط ثم قول في رد هذا الوجه سواء جعلت كان تامة او ناقصة كيف يصح فرض كان تامة والمدعى ان ضبة منصوبها فتأمل هذا اخر كلام الوالد على هذا الوجه ثم شرع في ذكر كلام المعترض وبقية الاوجه ثم قال واما قول من قال تضبيبا ضبة فليس بشيء لانه لم يعرض ضبية وانما اكد الفعل بمصدره القياسي وابقى الضبة على حالها واما قوله من قال ارضية مفعول مطلق لانه الة التضبيب وتوسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر فنصبها مفعولا مطلقا فشبهته فويتر جيحا لان لفظ ضبة موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله ويرد بان الصفة ليست بالة للتضبيب لان كل الالات تكون موجودة قبل الفعل معدة معروضة له كالشوط قبل الضرب والقلم قبل الكتابة وايضا فالطلاق الة المصدر عليه سماع كضربته سوطا ولا نقول كتبته قلما والضبة عبارة عن الرقعة التي يرقع بها الاناء ونحوه وقد كانت قبل ذلك جنسا من الاجناس صيره المضبب بفعله فيه ضبة فعمله فيه ليس تضبيبا والضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك جنسا لا تسمى ضبة ولو سلمنا انها من الالفاظ التي طلقتها العرب عن المصادر وليت بمصادر كالالات والعدد وما اضيف اليها ونحوه فان وضعها بكبيرة رده لان المعاني لا توصف بكبر ولا صغر وانما توصف بالعلة والكثرة والقوة والضعف ونحوها من اوصاف المعاني واذا صح ذلك فلا يقال توسع المصنف فنصب فنصب الضبة على المصدرية لان معنى توسع اركب اللغة مولدة فهو بعد حشمة وادب على المصنف في الفروع او غيرها بعذرنا اركابه لغة المولدة لانه لو كلف الكلام باللسان العربي دائما صعب عليه لانه لا يقدر عليه الا بكلفة فاذا عجزنا عن الدخول بكلامه في اللسان العربي عذرناه ولا جناح عليه انتهى واقتصى كلامه ان نزاعه انما هو في تعليل كونه مطلقا بجعله الة واما نفس الدعوى فلا نزاع فيها فان المصدر قد ينوب عنه في الانتصاب على انه مفعول مطلق ملاقوله في الاشتقاق وان كان اسم عين حاصلا بفعل فاعل المصدر كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فقد انتصب نباتا على انه مفعول مطلق وليس بالة بل النبات ذات حاصلة بفعل الفاعل والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نجباء الاصحاب فيه ونظر المحكم والصحاح وتذهيب اللغة وغيرها ولم يجد متعلقا بهذا المعنى ان الباء في بذهب بمعنى ان البيانية اركبه على من ذهب كوفي وضبة منصوب على اسقاط الخافض امتاز باب امرتك الخير فافعل بها امرت به هذا تركيك ذا حال وذا تأنيب وهو ظاهر ولا يرد على ايراده فيه بكونهم لم يعدوه من افعاله لانا نقول ما قيس على كلامهم

فهو من كلامهم وقد قالوا في ضبب افعال باب امر انه كل فعل نصب مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر واصل الثاني منهما حرف الجر فهو من باب امر وهذا الضابط مستملا لا محالة له وهو اولى من ان يدعى انه منصوب بنزع الخافض كقول الشاعر ... تمرون الديار ولن تقوموا كلامكم علي اذن حرام على استنباط الحافظ لان هذا يحفظ ولا يقاس عليه وارتكابه يخلص من مشكلات كثيرة ودعواه اقل ضررا من دعوى اللحن للعالم ويكون يذهب في موضع نصب على الحال من النكرة لتقدمه عليها لانه لو تاخر كان صفة لها والباء بمعنى من البيانية والتقدير وما ضبب بضبة من ذهب او فضة كبيرة لزينة حرم ويمكن ان يدعى انه من باب اعطى وليس ببطاهر لان سقوط الحرف فيه ظاهر وليس فيه معطى ولا معطى له وما مبتدا وهي موصوله صلتها جملة ضبب وفي ضبب ضمير باب فاعل وهو العائد وهو المفعول الاول ان جعلناه من باب امر او اعطى وجملة حرم خبره فان قلت لا يصح ان يكون حرم خبرا عن ما لان ما واقعة على المضبب والمضبب جماد لا يوصف بحرام ولا بحلال قلت هو على حذف مضاف اي واستعمال ما ضبب حرام على المكلف وكذلك يقدر في كل موضع قاله الفقهاء رحمهم الله تعالى لان الجمادات كالخمر لا يوصف بحرام ولا بحلال وانما يوصف بهما فعل المكلف فاذا قالوا الخمر حرام انما يريدون استعمالها وحذفوه اختصارا للعلم به اخر الكتاب

مهمة من ابحاث شيخنا العلامة الكافيجي نفعنا الله به

قال في قول النحاة كان زيد قائما ابحاث الاول انهم يقولون انه موضوع لتقرير الفاعل على صفة فكيف يتصور له الوضع منه انه لا يدل الا على الكون المخصوص نسبة وزمانا فيكون مجازا ان وجد العلاقة والقرينة مع انهم لا يقولون عن اخرهم بذلك والجواب ان اللام في قولهم لتقرير الفاعل لام الغرض والتعليل لا لام التقدير فلا يكون التقرير موضوعا له الثاني ان الغرض منه بيان اتصاف الشيء بصفة فاين سبب التقرير فكيف يفيد التقرير والجواب انهم اذا قصدوا تمكن الشيء في صفة وبيانه فيها وضعوا لها صيغا مخصوصة مثل قولهم تمكن زيد في القيام او استغرق الى غير ذلك او يأتون بالفاظ تدل على ذلك بمعونة المقام وبالذوق السليم والطبع المستقيم مثل زيد على القيام قال الله تبارك وتعالى اولئك على هدى من ربهم فلما دل كان على كون زيد قائما يفهم منه ان الغرض منه اثبات زيد في صفة القيام فكيف لا ولا شيء ابلغ في ذلك من طريق الاثبات والاتحاد وتطيره ان الاتحاد اقوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرق الاختصاص عليه واذا تحقق هذا الطريق تحرر بانه يفيد غرض التقرير الثالث لا شك ان الصفة يتصور حصولها وتقررها في الموصوف كما هو المعقول والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلا عن التقرر فيها والا فيلزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف فلا يتصور ضرورة الجواب ان الغرض منه هو الدلالة

على اعتبار التمكن لا على حصوله فيها في نفس الامر كما مرت الاشارة اليه الرابع انه اذا قيل
زيد قايم مستمرا يفهم منه ذلك الغرض فما الحاجه الى محي كان الجواب لا نسلم انه يفيد الغرض
الذي هو بيان تمكن الفاعل في صفة لا بيان تمكن الصفة فيه فبينهما بون بعيد وبعد التسليم انه من باب
تعيين الطريق وهو خارج عن قانون التوجيه تنبيه انهم اذا اراد وا نسبة الشئ الى صفته يقولون
قام زيد اذا قصدوا افادة النسبة بينهما الخامس ان الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة فلا
يتصور الفاعل بدون الفعل كما لا يتصور المضاف بدون الاضافة فما المراد من الفاعل في قولهم التقرير
الفعل على صفة الجواب ان كان ما تعلق به ورفعه يسمى فاعلا على سبيل المجاز وان كان موصوفا
بالقيام فيكون له جهتان وكذلك مسمى اسم كان ايضا السادس انه يدل على الكون المخصوص نسبة
وزمانا كما يدل ضرب في قولك ضرب زيد قائما على الضرب المخصوص فلا فرق بينهما فما معنى قولهم
الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة الجواب ان الظاهر هو ما قلته لكن التحقيق ان المقصود منه
كما عرفته هو الدلالة على تمكن المعروف في صفته فيكون هو العمدة ونصب الذهن ويطرح نظر العقل
لا غير واما الدلالة على الكون المخصوص فهو وسيلة الى ذلك المقصود وحاكيه عنه كالمراة بالنسبة
الى صورة المرئي فيكون ساقطا عن درجة الاعتبار فكان المراد من مسلوبية الحدث عدم اعتبار
الحدث قصدا فاذا لم يكن مقصودا فلا يسمى الحدث فيه معنى لانهم لا يطلقون المعنى على شئ دالا اذا
كان مقصودا واما اذا فهم الشئ على سبيل التبعية فيسمى معنى بالعرض لا بالذات وقولهم الاطلاق
ينصرف الى الكامل من قبيل المثل السائر ويشعر بما مر انهم يقولون انه مسلوب الحدث عنه ولا يقولون
انه لا يدل على الحدث السابع ان المقصود هو بيان تعلق الكون فما السر في تعلق التصديق بالكون لا بمتعلقه
الجواب ان الكون لما ذكر اولا توجه التصديق اليه فلا حاجة الى تعلقه بمتعلقه تنبيه ان المقصود
قبل دخول كان يتوجه الى متعلق الكون اصالة وكذا الحال في متعلقات افعال القلوب وانت خبير
بانه لا استبعاد في كون الامر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف الاعتبار الثامن انه يدل
على الكون المخصوص لسائر الافعال فما السر في سلب الحدث فيه دون غيره الجواب ان سائر
الافعال له مضى متحصل في نفسه دون الافعال الناقصة فان قلت فما السر في عدم تحصيل
معنى كان مع انه دال عليه قلت ان الغرض المذكور جعله من قبيل الالفاظ الدالة على الاضافة
المخصوصة وانت خبير بان كون اللفظ موضوعا لمعنى لا يقتضي ان يكون حاصلا منه كالحروف منه
فان قلت تحصل معنى سائر الافعال مسلم في المعاني الافرادية لكن لا فرق بينه وبين الافعال
الناقصة في المعاني التركيبية وكلامنا فيها قلت الحق ما ذكرته لكن لما كان معاني سائر الافعال
معتدا بها في حالة الافراد دون معنى الفعل الناقص وكان معتدا بها في حالة التركيب بخلاف
معاني الافعال الناقصة كما اومانا اليه فالمراد سلب الحدث فيها دون غيرها التاسع ان
المراد من الكون المخصوص في كان زيد قائما ما هو وجود زيد وهو غير مراد وكذا الحكم في نسبة
القيام اليه الجواب ان الحصر ممنوع بانه عبارة عن تعلق زيد بالقيام وانت خبير بان التعلق
لا ينحصر في المسند كما بيناه فان قلت اليس يجب وجوب النسبة في الخارج فانه يدل على الزمان الماضي
قلت ان الزمان الماضي ظرف لمتعلق النسبة وهو موجود فيه لا النسبة فانه ظرف لنفسها لا لوجودها
العاشر انه كان لما دل على ظرف القيام كان ينبغي ان يتاخر عن القيام فلا شئ صدر وايكان قلت لان

الغرض الاصلي في استعمال كان ليس الا بيان تمكن الفاعل في صفته وان كان له دلالة على
الظرفية ضمنا فحكم الاعتبار الباعث القوي فان قلت لا شك ان القيام قد داخل في
الكون المخصوص فما معنى قولهم كان قيد للقيام باعتبار دلالته على الزمان الماضي فما التوفيق
بين المعقول والمنقول اولا الاصل في مباحث الالفاظ هو النقل لا العقل وثانيا ان كون
كان قيدا للقيام باعتبار التحقيق والمال وكون القيام قيدا لكان باعتبار الظاهر المتبادر
فلا منافاة بينهما فان قلت اذا كان القيام قيدا لكان فينبغي ان يتقيد بدون ذلك القيد
لان القيد لتربية الفائدة لا لتحصيلها قلت انه قد لازم من حيث ان وضع كان
لافادة تعلق الموصوف بالصفة فلا بد منه لفظا او تقديرا كما في افعال القلوب الحادي
عشر ان كان اذا كان بمعنى وجد تكون من الفعل التامة واذا كان دالا على كون زيد قائما تكون
من الافعال الناقصة فمعنى الوجود حاصل فيها فما السر في جعل احدهما تاما دون الاخر
والجواب ان التامل الصادق في معناهما يطلع على الفرق بينهما فان الاول يدل على
نسبة الوجود الى زيد فقط فقد تم به والثاني يدل على تعلق زيد بالقيام فلا يتم بزيد
وحده فيكون ناقصا واما الفرق بين الوجودين فمعلوم لا سيما الثاني عشر ان القوم اختلفوا
فانه فعل او حرف فهل يرجع الى النزاع اللفظي او يمكن التوجيه بالحمل على الصواب الجواب
ان النزاع المتبادر من كلامهم يرجع الى التفسير ولكن المختار هو الحرف ان اعتبر القصد الاصلي
في دلالة الفعل على معناه والا فهو الفعل بلا شبهة قال شيخنا نفع الله تعالى ببركاته هذا
بعض ما سنح في هذا المقام والله اعلم

فائدة من مولدات شيخنا العلامة الكافي ايده الله تعالى

قال رضي الله تعالى عنه اما بعد فان في مثل زيد قايم ابحاثا الاول ان سبب اجزاء القضية
اللغوية جزءان الثاني ان سببها الوضع والعلم به الثالث ان اجزاء الفعلية خبران
اجزان ولهما سببان ايضا الرابع ان الحمل لا يصرف في النسبة واحوالها يجزها العلم
العادة بذلك الخامس ان العقل يتصرف في ذلك لقدرته عليه فلذلك كان الخارج
بسيطا وجاز ان يكون الذهني مركبا السادس ان اعتبار المركب مطابق للبسيط الخارجي
السابع ان سبب الكليات تمكن العقل من ذلك الثامن ان سبب النسب كون غير منعقل في
التعقل وفي الوجود ايضا فيكون السبب من باب الاجماع والافتراق سواء كان حقيقيا او
اعتباريا التاسع ان وقوع النسبة الذهنية غير معقولة وان كانت كناية عن الكون الخارجي
واما كونها الذهني فليس فيه فائدة العاشر ان مطابقتها ليست مناط الادراك فانه ليس
بمعلوم وليس فيه فائدة وانها لوهم التسوية الحادي عشر ان معانيها سواء كان فعلا
او اداة وكليهما عند الاشعري بناء على مسئلة خلق الاعمال الثاني عشر انه علم عند
الفلاسفة وفعل عند الحكم الثالث عشر ان مذهبهم حق وان مذهبه باطل الرابع عشر انه
نزاع لفظي الخامس عشر ان تصديقا لفظيا على المذهبين ايضا السادس عشر انه يقتضي تسعة
ادراكات عليهما السابع عشر انه لا بد من اعتبار الشرط في صدق كل قضية الثامن عشر ان
ان الجزء الرابع صار محل الحكم فما الترفيه ولم ينعقد ذلك فيما عداه التاسع عشر ان مطابقة

مطلب
زيد قايم بينه من
الابحاث
113

النسبة للنسبة لاحاصل لها اللهم الآان يقال انها تحصل المقصود اللفظي واجب بان
المطابقة انما هي باعتبار العقل لابحسب الخارج نفسه العشرون ان درك العقل ذلك انما هو
من عند الله عند اهل الحق خلافا للحكماء فانهم قالوا بدرك الكلي بالذات والجزئي بالعرض
والعشرون ان منشأ الحمل يتدرج الموضوع واما المجموع فهو يتحد معه والسر في ذلك يحتاج
الى تامل الثاني والعشرون ان القضيه ليس لها تحقق في الخارج الثالث والعشرون انها معدومة
الرابع والعشرون الاعتبار بوجود الموضوع وتحقق منشأ الحمل الخامس والعشرون ان
فيه وغيرها الحاكا كثيرة محتملة بحسب العقل ولولا ذلك لكثرت المسائل والعلوم والابحاث
السادس والعشرون ان مطابقة النسبة الخارجية عبارة عن كون المنسوب محاكيا الى
غيره في التحقق السابع والعشرون بينهما تغايرا بالاعتبار وانهما متحدتان في نفس
الامر عن ذلك الاعتبار الثامن والعشرون انها تخيلية صرفه لاكون ولا اجلح ولا
افتراق بحسب نفس الامر التاسع والعشرون انها من قبيل اشتباه الخيالية بالامور
العينية ولهذا لايتحقق امور متعددة ذواتا في نفس الامر الثلاثون انها ماخوذة
من الامور الخارجية الغير القائمة بنفسها بل بغيرها الحادي والثلاثون انها تفيد امورا
صادقة وان كانت مما يشهد على ما ترى الثاني والثلاثون ان العقل يعقل ارتباط المحمول
بالموضوع صادقا بلا نسبة بينهما وانما يحتاج اليها بناء على العادة الخارجية
الثالث والثلاثون انها اعتبارات وادوات يستعين العقل بها على تحصيل المقاصد
الرابع والثلاثون ان سبب عدم تحقق النسبة عدم تحقق الماخذ بخلاف الكليات ولهذا
لاينتهي الى موجود والكلي ينتهي اليه الخامس والثلاثون ان سبب التسلسل فيها يتحد
اعتبار العقل ولهذا لايتصور في تحقق الوجود السادس والثلاثون انها ليست ماخوذة
من امر متحقق بخلاف الكلي السابع والثلاثون ان سبب مطابقته الذهني كون الخارج عادة
دون الذهني وسبب العادة كون الخروج بحولا بخلاف الذهني فانه خيال كالصورة المنطبعة
في المراة الثامن والثلاثون ان جميع القضايا اعتبارية وكذا احكامها التاسع والثلاثون
ان بين القضية الذهنية وبين الخارجية وجود الموضوع الاربعون ان وقوع النسبة في
مخترع العقل ولهذا صار محل الفائدة وكذا لوكان موضع الايقاع ولكل جديد لذة الحادي
والاربعون ان نظر العقل مقصور عليها ولهذا لاينتقل الى ما عداها كما انتقل في
تصور المحكوم عليه الى المحكوم به الثاني والاربعون ان سبب اقصار نظره عليها كون
المطلوب محجوبا به عن المطالب والاعتنام به حذرا عن فوات اللذة الجديد الثالث
والاربعون ان سبب الاختراع تصديق المطالب مدركة وسبب الادراك اما ذاته
او شيء اخر سواء كان شرطا او سببا وقد يرتبط المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين
الحكم لكون المحمول مخترعا قبله واما سبب اختراع النسبة قصد التعاون او قياسا
على الشاهد في الاعيان الرابع والاربعون ان متعلق العلم في القضية هو التحقق سواء
كان ايجابيا او سلبيا الخامس والاربعون ان الباعث على الاختراع قصد تعدد
المدرك سواء كان مرتبطا اولا وقصد ارجاعه اياه الى المخترع عنه حتى نعقد هنالك

مخترع مطلوب وكون الخارج مطلوبا ونيل وتوقه به السادس والاربعون
ان الاختراع منحصر في العقل لايتعدى الى الحس كل ذلك بفضل الله تعالى وكرمه وسببه عدم انحصار
سبب ادراكه في شيء بخلاف الحس السابع والاربعون ان الكلي المخترع سبب كليته كون وضع
مفهومه على الابهام بلاتخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزئيات الثامن والاربعون ان
حاصل الحمل هو الاعلام بالايجاد في الحمل الايجابي وتقدمه في السلبي واما التغاير الذهني
هو المشترك فان قلت كيف يتصور هذا وانه حكم متناقض من حاكم واحد في وقت واحد قلت
لاستبعاد لاختلاف الجهة والاعتبار والشرط التاسع والاربعون ان الستة في
في السالب عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر الخمسون ان سبب الحمل السلبي اما
البعد فامتياز الذوات واما السبب القريب فقصد الاعلام بذلك الامتناع ومنشأ
الامتياز على قياس ما عرفت في الايجاب الحادي والخمسون ان جميع القضايا في جميع الاشياء
منحصرة في الايجاب والسلب ان كان طرف العلم متضحة الثاني والخمسون ان القضية
ليست تحت مقولة وان كان لها اصل في الجملة والثالث والخمسون غالب احوال العقل
الميل الى الارتباط وسببه قصد الاطلاع على المطالب التي لاتحصل امثالها غالبا الا في
ذلك الارتباط الرابع والخمسون ان العقل معتد في كل الاحوال بدرك مطلوب او بدرك
ما يؤدي اليه وان ذلك سبب الحركة الموجبة للحيات لكن ذلك بتقدير العزيز العليم
الخامس والخمسون ان ذلك كله يحصل الاستعمال لنفسانه لحدوثه وامكانه وتحصيل
القرب من الباري سواء قصد ذلك اولا السادس والخمسون ان السبب لايضر المطالب
وان كانت اعتبارية لاتحقق لها وسبب عدم المضرة لعدم التدافع والمنازعة
السابع والخمسون ان سبب التفاوت الحس المشاهد دون غيره تعلق كماله بكماله
دون غيره على سبيل العادة الثامن والخمسون ان سبب التفات العقل الى تركيب
والى تركب والى الكلي ومعقول قصد الافادة وحصول الفائدة وتحصيل الفوايد على وجه
كلي والضبط عن الانتشار التاسع والخمسون ان سبب عدم التفاته الجزئي
هو استغناؤه بدرك القوة الحاسة وتغير الجزئيات على زعمهم والصحيح انه
مدرك له لاسيما على اصل الاشعري الستون ان جميع المركبات تتضمن احد
الامرين اما الاجتماع واما الافتراق سواء كانت ايجابية او سلبية الحادي
والستون ان الصفات السلبية لكل شيء اكثر من الصفات الايجابية الثاني
والستون ان سبب ذلك كثرة المخالفة وقلة الموافقة الثالث والستون سعة
الرحمة وان مصلحة العامة متقدمة على مصلحة الخاصة الرابع والستون ان التناقض
من الله تبارك وتعالى هو الرحمة وانما جاء التضاد من التزاحم الخامس والستون
ان في امر القضية اشارة الى المبدأ والمعاد وان لا اعتبار لامر الا لله الواجب
الوجود الباقي السادس والستون ان علم الانسان اعتباري ويزول و
له دخل في مصلحة الوجود الحادث وان مقامه العجز وان التسليم والقدرة
والحكم كلها لله تعالى الا الى الله تصير الامور السابع والستون ان مطابقة النسبة

كلي ليس بمحل الحدوث والقدم ولا الوجود والعدم الى غير ذلك من الاعتبارات
وان الموجودات الحادثة مجازات واعتبارات تعرض على الممكنات تارة و
اخرى لا تعرض عليها لامر من الامور الثاني والتسعون ان الكلي مثال الآخرة و
مثال اللوح وان الجزئي مثل عذاب النار وعين الحجاب ومثال السهو والنسيان الى
غير ذلك من الاعتبارات الثالث والتسعون ان مثالها مثال الروح والبدن الرابع
والتسعون ان مثالها القهر واللطف ومثالها مثال كمال القدرة على كل شيء في كل شيء
الخامس والتسعون ان مثالها مثال نظم اثار الوصف السادس والتسعون ان الوجود
الحادث مثل الذات القديمة والدليل على ذلك اتفاقه بالحدوث دون القدم السابع
والتسعون ان كل ذلك دليل العجز في المخلوق ودليل القدرة في الخالق الثامن والتسعون ان كل
ذلك اسرار الهية لا يطلع عليها الا الله وانما يرى ما يرى من جهة عجز الحادث التاسع والتسعون
ان ذلك افادة حيرة الانسان ودعوى العلم منه اما عناد واما جهل واما تجاسر على الامر لا ينبغي
ان يتجاسر عليه واما جنون واري عقله عقل المعتوه فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واليه
ترجعون المائة ان الانسان متلون ومتغير ان كان له عقل وكل ذلك عدم الوثوق والوثوق
لا وثوق بالنسبة الى المبدأ الحادي والمائة علم من هذا انه واحد في صفة الالوهية لا شريك له
فيها آمنت بالله لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم
وعلى سائر الانبياء وعلى آله واصحابه اجمعين والثاني والمائة ان النزاع من الجزئيات اعتباري
لا تحقق له في نفس الامر الثالث والمائة ان نزع العقل الكلي من الجزئي الغير المحسوس اعتباري
او باعتبار من عنده الرابع والمائة ان مطابقة كل جزئي وكذا تصرف العقل وتطبيقه اعتباري
محض ايضا الخامس والمائة ان سبب الوقوع باوضح ما ذكر كون التشبيه مقصودا لا ارتباط
بما هو مقصود اصلي على سبيل المحاكات السادس والمائة ان سبب كون الوقوع محل الحكم دون
غيره من المدركات قيام الشاهد قصدا بحسب الخارج بخلاف غيره السابع والمائة ان سبب
الوقوف عنده دون غيره لانتهاء رغبته عنده ولحصول طلبته التركيبية بخلاف غيره ولهذا
لا يستقر اذ العدد فوائد تركيبية مرتبة حتى ينتهي الى اخرها الثامن والمائة ان العقل
لا ينتهي مطالبة دون لقاء ربه التاسع والمائة انها معلولة من المقولات العشر العاشر
والمائة انها سلب عنها قبل الوقوع او عدم من جملة اعتبار السند الحادي عشر والمائة
ان النسبة زيد على جانب منشأها النسبة وكيفيتها لكن عري عن ذلك في التعقل الثاني عشر
والمائة انها من النوع المنكر وعلى قياس الوجوب والامكان والا يلزم التسلسل الثالث عشر والمائة
على تقدير تحققها في الخارج انها بسيطة كالجزئيات الحقيقية والاشخاص وانما صونها العقل
امرا كليا تسامحا لا امرا وما محصرا في فرد واحد لا غير بناء على ان كل وجود خارج وجزئي
حقيقي وكل تعين سرعها كلها كذلك فعلم من هذا ان تقاضي بحث التعين يتعين الواجب انما نشأ
من تركيب الذهن يستلزم التركيب الخارجي وليس كذلك بل لا تلازم بينهما اصلا انتهى
ما استخرجه نظر شيخنا ابن الله تبارك وتعالى ولطفه
آمين يا رب العالمين

م

العقل صح

ووقوعها وكيفية الوقوع كلها اعتبارات للتقريب وانما المعلوم وكذلك العلم له سر و
حقيقة وكذا كل شيء لا يعلمه الا الله قال الله تبارك وتعالى وعنده مفاتح الغيب لا
يعلمها الا هو وانما حال المخلوق كل رخصة تيسرا على قدر دركه لا غير الثامن والتسعون
ان حقيقة الامر في حقيقة الامر هو الاعتماد على صاحب الشرع لا غير هو كالماء وغيره
كالسراب بل التفاوت اكثر من ذلك التاسع والتسعون ان طريق العقل الى الجزئي الكليات
السبعون ان السبب في ذلك قصد حصول علوم على ايسر وجه سواء كانت متعلقة بالشواهد
او بالضمائر الحادي والسبعون ان العقل الى الكليات تلايمها الثاني والسبعون
ان سبب الملايمة كون كل واحد منهما موافقا للاخر في التجرد الثالث والسبعون ان سبب
عموم الكليات تجرده عما يفيد له التغيير بحسب ذاته واما حصول التعين لها بحسب العوارض
فلا ينافي تجردها في حد ذواتها الرابع والسبعون ان سبب عدم عموم الجزئي حصول
التعين له في حد ذاته الخامس والسبعون اما سبب هروب العقل الى الكليات طلب السهولة
فان الكلي تنزل البسيط في المركب بخلاف الجزئي السادس والسبعون ان السبب في ذلك
طلب المرام المناسب للمبدأ السابع والسبعون ان سبب منع التعين الشركة الدافع منهما بحكم
العقل بحب الجواد بالبديهة الثامن والسبعون ان سبب توهم علو الكلي وتسفل الجزئي
اما الوهم القياسي ابتداء واما قصد التقرير انتهاء التاسع والتسعون ان الكل المحمولة
ايضا ليس له وجود اصلا وانما الوجود لمبدأ الكلية والحمل في بعض الصور الثمانون انه لا
يحصل من حمل الكلي على الموضوع تحقق يمتنع في نفس الامر وانما يتخيل للوهم بالاستيناه
او تصور لاجل الايضاح والتقريب الحادي والثمانون ان وصف الموضوعية حاطها
كوصف الكلي والمحمول الثاني والثمانون ان مناط الحمل الصدق او الاصدق والاتحاد
وعدمه لا زم كذلك الثالث والثمانون ان الروابط ليس دخل في المحمول وسبب
ذلك انها نسب والمحمول منسوب الرابع والثمانون ان ذلك بحسب التمايز في نفس
الامر بينهما الخامس والثمانون ان ذلك التخيل او قصد التعاون السادس والثمانون
ان التحقيق قصد الالفة بين مدرك ومدرك الحسن فيكون ذلك بسبب الود ودفع
الوحشة فيكون كالولد فيكون السبب كالنسب السابع والثمانون ان في ذلك
اشارة الى روحانية العقل والى رضية الجزئي والى الرضا والسخط والى ان في
كل شيء تصور الروحانية وعدمها وتصور نسبة الاستقلال فسبحان من اعلى شانه
واعز مخلوقه وربط كل ممكن بحبل العجز والحيرة الثامن والثمانون ان الخارج
كله تباين وان المعقول الكلي لا تخلق عن تناسب في بعض الصور وعدم التناسب في بعض
الاخر انما هو بالاضافة الى امر خارجي التاسع والثمانون ان سبب ذلك تحمل التدافع
بحسب الخارج التسعون ان سبب ذلك من الكلي عدم المنافاة بسبب عدم
اتصافه بالكون الحادث الحادي والتسعون ان جميع اعتبار العقل في حق الكلي والمحمول
لا تحقق له اصلا في نفس الامر واما التحقق الوهمي فانما نسامر قياس المعقول على المحسوس
بلا جامع تصور التحقق له لاجل التقريب على ما مر فعلم من هذا ان الكلي من حيث هو

الكلام على مسئلة ضربي زيدا قائما

لجامع الكتاب شيخنا الحافظ المجتهد جلال الدين ابي الفضل عبد الرحمن السيوطي الشافعي

رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله تعالى والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه فهذه
كراسة تكلمت بها على مسئلة ضربي زيدا قائما وذكرت فيها خلاف العلماء
فيها فاقول اختلف الناس في اعراب هذا المثال فقال بعضهم ضربي
مرتفع على انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربي زيدا قائما او ثبت ضربي زيدا قائما
وقيل عليه انه تقدير ما لا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير قل او علم ونحو لا يتعين
تقديره لا سبيل الى اضماره وقال اخرون وهو الصحيح هو مبتدا وهو مصدر مضاف
الى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدا الى تقدير
خبر او لا فقال بعضهم ليس ثمة تقدير خبر ان المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في قولهم
قائم الزيدان ورد بانه لو قع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كما صح ذلك في
قائم الزيدان وحيث لم يصح ان يقال ضربي يقتصر بطل ما ذكروه وقال الكسائي وهشام
والفراء وابن كيسان الحال سدت مسد الخبر لا سادة مسده ثم اختلفوا فقال الكسائي و
هشام ان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان احدهما من مباحث الحال
والاخر من المصدر وانما احتاجوا الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على المبتدا لان
المبتدا عندهم انما يرتفع بما عاد عليها في احد مذهبي الكوفيين وضربي هنا مبتدا مرفوع
فلا بد له من رافع فاحتاجوا الى القول بحمل قائم ضميره لرفعه حتى انهما قالا لا يجوز ان تؤكد
الضمير من اللذين في قائما فتقول ضربي زيدا قائما نفسه وقيامك مسرعا نفسك
نفسك فان اكدت القيام ايضا مع الضميرين قلت قيامك مسرعا نفسك نفسه
فيكرر النفس ثلث مرات وقال الفراء اذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر
لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريفها من الضمير المصدر للزومها
مذهب الشرط والشرط هل المصدر لا يحمل ضمير المصدر اذا قيل دكوبك انما در ن وقتك
ان اسرعت وضربي زيدا ان قام فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر فكذلك الحال
وجاز نصب قائما وما اشبهها على الحال عند الكسائي وهشام والفراء وان كان
خبرا لما لم يكن عن المبتدا الا ترى ان المسرع هو المخاطب لا القيام والقائم هو زيدا لا
الضرب فلما كان الخلاف للمبتدا انتصب على الخلاف لانه عندهم يوجب النصب وقال
ابن كيسان انما اغنت الحال من الخبر لشبهها بالظرف وردّ قول الكسائي وهشام بان
العامل لو احد لا يعمل في معمول ظاهرين ليس احدهما تابعا للاخر رفعا وكذلك لا يعمل
في مضمرين واذا انتفى ذلك انتفى كون الحال خبرا ومتى بطل ايضا كون الحال رافعه
ضميرين اتينا لو شئنا فقلنا ضربي اخوبك قائمين لم يمكن ان يكون في قائمين ضميران لانه
لو كان احدهما مبنيا من حيث عوده على شئ والاخر معربا لعوده على مفرد وتسميته اسم

ثبت يجوز تقديره

الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم ان يكون اسم الفاعل مفردا مبنيا في حال
واحدة وهو باطل واما قول الفراء الحال تحمل ضمير المبتدا للزومها مذهب الشرط
فالجواب عنه ان الشرط بمفرد ومن غير جواب لا يصلح للخبرية لانه لا يفيد واذا كان كذلك
تعين ان جواب الشرط محذوف فيكون الضمير محذوفا مع الجواب واما تشبيه ابن كيسان
الحال بالظرف فكانه قال ضربي زيدا في حال قيام فليس بشئ لانه لو جاز ذلك لهذا التقدير
لجاز مع الجثة ان يقول زيد قائما لانه بمعنى زيد في حال قيام وحيث لم يجز ذلك دل على
فساده ما ذكروه واما قولهم انه منصوب على الخلاف ففاسد ايضا لان الخلاف لو كان
عاملا لعمل حيث وجد ونحن نرى العرب تقول ليس زيد قائما لكن قاعد برفع قاعد على الجواز
وما زيد قائما لكن قاعد فوجه على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله فبان فساد ما ذكروه
وقال جماعة بتقدير الخبر ثم اختلفوا في كيفية تقديره ومكانه فحكى ابو محمد بن السيد
البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين انهم قالوا بتقديره بعد قائم والتقدير ضربي زيدا
قائما ثابت او موجود وردّ بانه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه فانه كما تقدره ثابت
يجوز ان يقدر ايضا منفي او معدوم ولانه اذ ذاك يكون حرف الجر جائزا لا واجبا لان
قائما حينئذ يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فلا يكون الحال سادة مسد الخبر
فلا يلزم حذفه وانما يجب حذف الجر في مثل هذا اذا سدت الحال مسده لان الحال اذ ذاك عوض
من الجر بدليل ان العرب لا تجمع بينهما ولا تحذف خبر هذه المصادر الا مع وجود الاحوال التي
هي الحال والخبر لان اصل الخبر التنكير كالحال ولان الحال هي صاحبها كما ان الجر المفرد هو
المبتدا والحال مفيدة كما ان الجر كذلك ففهم من عدم اجتماعهما قضاء العوضية ولا تتصور
العوضية الا على قول من قدر الخبر قبل الحال وذهب البصريون والاخفش وهو الصحيح الى
تقديره بعد قائم ثم اختلفوا في كيفيته فقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضرب قائما
وهذا لا يخلو اما ان يجعل المصدر الثاني وهو ضرب مضافا الى المفعول وفاعله ضمير المتكلم
محذوف فيصير كانه قال ضربي زيدا ضربته قائما فاما ان يفهم من نفس الخبر عن المفهوم
من المبتدا فلا يصح واما ان يفهم منه ان ضربته المطلق مثل ضربته قائما وهو غير المعنى المفهوم
وان جعل المصدر مضافا الى فاعله صار المفهوم منه غير المطلوب من الكلام وقال البصريون
وهو الصحيح تقديره اذ كان قائما ان اردت الماضي واذا كان قائما ان اردت المستقبل
لان معنى ضربي زيدا قائما ما ضربت زيدا الا قائما وهذا لا يستقيم الا على مذهب البصريين
لان العامل يتقدر بمصوله فاذا جعل الحال من تمام المبتدا يكون الاخبار بان ضربي مقيد بالقيام
وذا لا ينفي ان يقع الضرب في غير حال القيام واذا جعل الحال من جملة الخبر يكون ضربي زيدا
هذا الذي لم يقيد بحال كان اذا كان قائما فلو قدر وقوع ضربي في غير حال القيام لكان مناقضا
للاخبار اذ من الحال وقوع غير المقيد بالحال في زمان يخلف شئ منه عن ذلك الزمان اذا اريد به
الحقيقة

واذ قد علمت اقوال العلماء وادلتهم وردها والصحيح من ذلك وصحته

فلنختم الكتاب بفوائد لا بد من التعرض لها الاولى انما قدرنا الخبر ظرفا دون غيره لان تقديره
محذوفا مجاز وتوسع والظروف احمل لذلك من غيرها الثانية انما قدر ظرف الزمان

دون المكان لان الحال عوض منه وهي لظرف انسبهما الظرف المكان لانها توقيت للفعل من جهة المعنى كان الزمان توقيت الفعل ولان المبتدأ هنا حدث وظرف الزمان مخبر بالاخبار عن الحدث دون الجثة فهو اخص من ظرف الزمان الثالثة انما قدرت اذ واذا دون غيرها لاستغراق اذا الماضي واذا المستقبل قاله ابن عمرون الرابعة انما قدرت بجعل الظرف فعل وكان كان التامة ولم يقدر ينصب قائم على الخبر لكان لان الظرف لا بد له من فعل او معناه والحال لا بد لها ايضا من عامل والاصل في العمل الفعل وقدرت كان التامة لتدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يعتقد في قائم الخبرية للزومه التنكير واجاز الفراء نصبه على خبر كان ورد بدخول الواو عليه ولا يلتفت الى قول من اجاز دخول الواو على خبر كان اذا كان الخبر جملة والضمير في كان فاعلها وهو يعود في زيد وذكر الزمخشري انه يجوز ان يعود الى فاعل المصدر وهو الياء اخر الكتاب انتهى

وصلى الله وسلم على نبيه محمد وآله وصحبه اجمعين

تحفة النجبا في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا

لمؤلف الكتاب شيخنا الامام الحافظ المجتهد جلال الدين ابي الفضل عبد الرحمن بن الامام العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على رسول الله قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا فيه عشرة اسوك الاول ما وجه انتصاب بسرا ورطبا والجواب انه على الحال في اصح القولين وعليه سيبويه لان المعنى عليه فان المخبر انما يفضله على نفسه باعتبار حالة من اقواله لان لا صحة تفضيل الشيء على نفسه والتفضيل انما صح باعتبار الحالين فيه فكان انتصابهما على الحال لوجود شرط الحال خلافا لمن زعم انه خبر كان فان قلت هلا جعل تمييزا قلت يأبى ذلك انه ليس من قسم التمييز فانه ليس من مقادير المنتسبة عن تمام الاسم ولان التمييز المنتصب عن تمام الجملة فلا يصح ان يكون تمييزا السؤال الثاني اذا كانا حالين فما صاحب كل والجواب انه الاسم المضمر في اطيب الذي هو راجع الى المبتدا من خبره فبسرا حال من الضمير ورطبا حال من الضمير المجرور بمن وهو الرفع المستتر في اطيب من جهة المعنى ولكنه تنزل منزلة الاجنبي وذهب الفارسي الى ان صاحب حالين الضمير المستكن في كان المقدرة التامة واصل المسئلة هذا اذا كان اي وجد بسرا اطيب منه اذا كان اي وجد رطبا وهذان القولان مبنيان على المسئلة الثالثة السؤال الثالث ما العامل في الحالين والجواب فيه اربعة اقوال احدها انه ما في اطيب من معنى الفعل الثاني انه كانت تامة المقدرة وعليه الفارسي الثالث انه ما في اسم الاشارة من معنى الفعل اي اشير اليه الرابع انه ما في حرف التشبيه من معنى الفعل ورجح الاول بامور منها انهم متفقون على جواز زيد قائما احسن منه راكبا وتمره تحلى بسرا اطيب منها رطبا والمعنى في هذا كله وفي الاول سواء وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين فانتفى اسم الاشارة وحرف التشبيه ودار الامر بين القولين الباقيين والقول باضمار كان ضعيف فانها لا تضمر الا حيث كان في الكلام دليل عليها نحو خير الخير وابابه لان الكلام هناك لا يتم الا باضمارها بخلاف هذا ويبطله شيء آخر وهو كثرة الاضمار فان القائل به يضمر ثلاثة اشياء اذا والفعل والضمير وهذا بعيد وقول بما لا دليل عليه ومنها لو كان العامل الاشارة لكانت الى الحال لا الى الجوهر وهو باطل فانما يشير الى الذات الجوهر و لهذا تصح اشارته اليه وان لم يكن على تلك الحال كما اذا اشار الى تمر يابس فقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فانه يصح ولو كان العامل في الحال هو الاشارة لم يصح ومنها لو كان العامل الاشارة لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا لان تقييد المشار اليه باعتبار الاشارة اذا كان مبتدا لا يوجب تقييد خبره اذا اخبرت عنه ولهذا تقول هذا ضاحكا ابى فالاخبار بالابوة وقع مطلقا عن الذات ومنها ان العامل لو لم يكن هو اطيب لم تكن الاطيبية مقيدة بالبسرية بل تكون مطلقة وذلك يفسد المعنى لان الغرض تقييد الاطيبية بالبسرية مفضلة على الرطبية و هذا معنى العامل واذا ثبت ان الاطيبية مقيدة بالبسرية وجب ان يكون بسرا معمولا لاطيب فان قلت لو كان العامل هو اطيب لزم منه المحال لانه ليستلزم تقييده بحالين مختلفين وهذا ممتنع لان الفعل الواحد لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين لا يقال زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس ولا يجوز ان يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين الا ان يتداخلا ويصح الجمع بينهما نحو زيد مسافر يوم الخميس ضحوة وسرت راكبا مسرعا لدخول الضحوة في اليوم والاسراع في السير وتضمنه له ولا يجوز سرت مسرعا سطا لاستحالة الجمع بينهما فكيف يستحيل ان يعمل في بسرا ورطبا عامل واحد لانهما غير متداخلين فالجواب ان العامل في الحالين متعدد لا متحد فالعامل في الاول ما في اطيب من معنى الفعل وفي الثاني معنى التمييز والاتصال منه بزيادة في تلك الصفة وهو الذي تضمنه معنى فعل وتعلق به حرف الجر لانك اذا قلت هذا اطيب من هذا تريد انه طاب وزاد طيبه عليه وعبر عن هذا طائفة بان قالوا افعل التفضيل في قوة فعلين نحو عامل في بسرا باعتبار طاب وفي طاب باعتبار زاد حتى لو فككت ذلك لقلت هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا وكان المعنى المطلوب مستقيما السؤال الرابع اذا كان العامل افعل التفضيل لزم تقديم معمول عليه والاتفاق على منعه والجواب من وجهين احدهما التسليم المنع ودعوى الاتفاق غير صحيح فان بعض النحاة جوزه لقوله وما زودت منه اطيب الثاني سلمناه الا انه خاص بمنك لا يتعدى الى الحال والظرف وذلك لان منك في معنى المضاف اليه ما تقرر في بابه فكره تقديمه على ما هو كالمضاف ولا يلزم من ذلك امتناع تقديم معمول ليس مثله وجواب ثالث وهو انهم اذا افضلوا الشيء على نفسه باعتبار حالين فلا بد من تقديم احدهما على العامل وان كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك وكذا اذا افضلوا ذاتين باعتبار حالين قدموا احدهما على العامل وقد قالوا زيد قائما كعمرو قاعدا فاذا جاز تقديم هذا المعمول على كاف التشبيه التي هي ابعد في العمل من باب افعل فتقديم معمول افعل اجدر السؤال الخامس متى يجوز ان يعمل العامل الواحد في حالين وما ضابطه والجواب قد عرف مما تقدم وهو اذا كانت احدى الحالين متضمنة للاخرى نحو جاء زيد راكبا مسرعا

السوال السادس هل يجوز التقديم والتاخير في الحالين ام لا والجواب ان الحال الاولى
يجوز فيها ذلك لان العامل فيها تنطق فلك ان تقول مع ما تقديم هذا اطيب بسرا منه رطبا
وهو الاصل ولا يجوز في الثانية التقديم لان عاملها معنوي والعامل المعنوي لا يتصور تقديم معموله
عليه السوال السابع كيف تصورت الحال في غير المشتق والجواب انه ليس لشرط الاشتقاق
حجة ولا قام عليه دليل وظنا كان الحذاق من النحاة على انه لا يشترط بل كل ما دل على هيئة
صح ان يقع حالا ولا يشترط فيها الا ان تكون دالة على معنى متحول وظنا سميت حالا كما قالت

لو لم تحل بها سميت حالا ... وكل ما حال فقد زال لا

وكم وردت جامدة نحو ... يتمثل لي الملك

هذه ناقة الله لكم اية ... مررت بهذا العود شجرا ... ثم مررت به رمادا ... وتأويل ذلك
بمشتق تعسف ظاهر السوال الثامن الى اي شئ وقعت الاشارة بقولهم هذا والجواب
ان متعلق الاشارة هو الشئ الذي تتعاقب عليه هذه الاحوال وهو ما يخرجه النخل من اكمامها فيكون
بجامع سما ثم قلا ثم بسرا الى ان يكون رطبا فتعلق الاشارة المحل الحامل لهذه الاوصاف
فالاشارة الى شئ ثالث غير البسر والرطب وهو حامل البسرية والرطبية اي الحقيقة الحاملة
لهذه الصفات ويدل على ذلك انك تقول زيد قائما اخطب منه قاعدا وقال عبد الله بن سلام
رضي الله عنه لعثمان رضي الله عنه انا خارجا انفع مني اخلا ولا اشارة ولا مشار اليه هنا
وانما هو اخبار عن الاسم الحامل للصفات التي منها القيام والقعود والدخول والخروج ولا
يصح ان يكون متعلق الاشارة صفة البسرية ولا الجوهر بقيد تلك الصفة لانك لو اشرت
الى البسرية او الجوهر بقيدها لم يصح تقييد حال الرطبية فلم يبق الا ان تكون الاشارة الى
الجوهر الذي تتعاقب عليه الاحوال وهو يبين لك بطلان قول من زعم ان متعلق الاشارة في
هذا هو العامل في بسرا فان العامل اما ما تضمنه اطيب من معنى الفعل واما كان المقدرة
وكلاهما لا يصح تعلق الاشارة به السوال التاسع هلا قلتم ان بسرا ورطبا منصوبان على
خبر كان وتخلصتم من هذا كله والجواب ان لو كان اضمرت ثلاثة اشياء الظرف الذي
هو اذا وفعل كان ومرفوعها لا نظير له الا حيث يدل عليه الدليل واذا منع سيبويه من
اضمار كان وحدها فكيف يجوز اضمار اذ واذا معها وانت لو قلت ساتيك جاء زيد تريد
اذا جاء زيد لم يجز باجماع فهنا اولى لانه لا يدري اذا تريد ام اذا وفي ساتيك لا تحتمل
الا احدها واذا بعد اضمار الظرف وحده فاضماره مع كان ابعد ومن قدره من النحاة فانما
اشار الى شرح المعنى لضرب من التقريب فان قيل ما دل على اضمار كان ان هذا الكلام لا
يذكر الا بتفضيل شئ في زمان من ازمانه على نفسه في زمان آخر ويجوز ان يكون الزمان
المفضل فيه ماضيا وان يكون مستقبلا ولا بد من اضمار ما يدل على المراد منهما فيضمر للماضي
اذ وللمستقبل اذا واذا واذا يطلبان الفعل واعم الافعال واشملها فعل الكون فتعين
اضمار كان لتصحيح الكلام قيل انما يلزم هذا السوال اذا اضمرنا الظرف واما اذا لم
نضمره لم يحتج الى كان ويكون نابتا قولكم انه تفضل الشئ على نفسه باعتبار زمانين واذ واذا
للزمان فجوابه ان في التصحيح بالحالين المفضل احدهما على الآخر غنية عن ذكر الزمان وتقدير

وهذا صح

اضماره الا ترى انك تقول اذا قلت هذا في حال بسريته اطيب منه في حال رطبيته استقام
الكلام ولا اذهنا ولا اذا الى الحال على مقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين السوال
العاشر هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه بالحقيقة والجواب ان وضعها كذلك ولا
يجوز ان يقول هذا بسرا اطيب منه عنبا لان وضع هذا الباب لتفضيل الشئ على نفسه باعتبارين
وفي زمانين فارجت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بسرا اطيب منه عنب وكون جلتين
احديهما هذا بسر والثانية اطيب منه عنب والمعنى العنب اطيب منه ولو قلت هذا البسر اطيب
منه عنب لانفتحت المسئلة وانكشف معناه والله تبارك وتعالى اعلم

مسئلة

سئلت عن اعراب تركيب وقع في بعض كتب الحنفية وهو يقضي بالشفعة دافعها دفعتها الى فاعل اليد
وان الشارح اعرب دافعا حالا من الفاعل وهو الرفع الجواب الوجه اعرابه حالا من النائب
عن الفاعل وهو بالشفعة العين الرفع الذي هو فاعل اسم الفاعل وهو رافعا والذي ذكره الشارح
من كونه حالا منه انما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب لتفسير المعنى يتسمح فيه من غير مراعاة
ما يقتضيه الصناعة الاعرابية والذي يقتضيه الصناعة قطعا انما هو كونه حالا من الشفعة
وان كان في المعنى هو صفة للرفع فهو حال مبينة جارية على غير من هي له كالصفة المشبهة
والخبر الشئ فهو كقولك حتى يهند ضاربا ابوها عمرا ضاربا حال من يهند لا من ابوها الفاعل
وان كان في المعنى لها ونظيره في الصفة مررت بمرأة ضارب ابوها عمرا وفي الخبر هند ضارب
ابوها عمرا فضارب صفة لامرأة لا لابيها وخبر عن هند لا عن ابيها وان كان في المعنى انما هو للاب
وتفكيك العبارة يقضي بالشفعة حال كونها دافعا عهدتها الدفع الى آخره ولو اعرب حالا من
الرفع لكان حقه التأخير وحينئذ يصير التركيب يقضي بالشفعة الدفع الى ذي اليد دافعا عهدتها
وهذا تركيب مختل غير ملتئم واعجب من ذلك ان يظن ان دافعا حال من الرفع وهو فاعل به وفي
ذلك محذوران من جهة العربية احدهما انه باعتبار كونه حالا منه المتأخر عنه وباعتبار
كونه عاملا في الرفع حقه التقديم عليه وهذا امران متناقضان الثاني ان اتم الفاعل هنا
وهو رافع انما يسوغ عمله الفاعلية والمفعولية كونه حالا كما تقرر في العربية انه
انما يعمل في مواضع مخصوصة منها كونه حالا فلا بد ان يكون حالا قبل حتى يصح عمله فلا
يصح ان تعمل الفاعلية في مواضع مخصوصة حالا من الفاعل لانه عمل قبل وجود الشرط وذلك
باطل بالاجماع والله تبارك وتعالى اعلم

كشف الغمة عن الصمة

لمؤلفه شيخنا الامام جلال الدين السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل سائل عن الصمة في ابي جهم بن الحرث بن الصمة هل يقرأ مجرورا بالكسرة
او بالفتحة وذكر انه قرأ بالكسرة فرد عليه راد وقال انما يقرأ بالفتحة
لانه غير منصرف فقال له الالف واللام توجب جر غير المنصرف بالكسرة فقال له
ليست هي هنا انما هي من نفس الكلمة وليست الى المعرفة والجواب انه يقرأ

بالكسرة لايجوز الا ذلك وبيان ذلك بمسائل الاولى قال النحاة يجر غير المنصرف بالكسرة اذا دخلته ال سواء كانت معرفة كقوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد او موصولة كالاعمى والاصم او لا كالنعمان او زائدة كقول الشاعر

رايت الوليد بن اليزيد مباركا ٠ الثانية قال النحاة العلم اما مرتجل واما منقول والمنقول اما من اسم عين كاسد وثور وذيب ونعمان واما من مصدر كفضل وزيد وسعد واما من صفة اسم فاعل كحارث وطالب او اسم مفعول كمنصور و مسعود او صفة مشبهة كحسن وسعيد او صيغة مبالغة كعباس فان لمح فيه الاصل دخلته الاداة وان لم يلح لم يدخل قال في الالفية

وبعض الاعلام عليه دخلا ٠ للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحرث والنعمان ٠ فذكرذا وحذفه سيان

الثالثة العمة علم منقول فانه في اللغة اسم للاسد وللرجل الشجاع فان قدره نقله من الاولى فهو منقول من اسم عين كاسد وليث وسور وذيب ولمن قدر نقله من الثانية فهو منقول من صفة مشبهة كالحسن والحسين فعلى كل تقدير اللام فيه للمح فاذا اقرنت به جر بالكسرة جرا من غير مرية الرابعة لايعرف في الالفاظ مطلقا اسم فيه الف ولام وهي سبع الكلمة اللفظ الجلالة على ارجح القولين فيه وما عداه فلا يخلو ال فيه من قسم ما قدرناه اما معرفة اللمح او موصولة او زايدة فهي طارية عليه قطعا

ويوجب جر غير المنصرف جرا ما كملت الاشباه ٠

والنظاير النحويه ٠ وقد فرغ من كتابتها ٠

يا من اساء فيما مضى ثم اعترف ٠ كن محسنا فيما بقي تعطى الغرف ٠

وابشر بقول الله في آياته ٠ ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ٠

Süleymaniye ... Kütüphanesi
Kısım AHCA ZADE HÜSEYİN BAŞ
Yer ...
Sıra No: 404